# تحفة الغريب

# في الكلام على مغني اللبيب

## قسم الأدوات والحروف

لبدر الدين الدماميني

الجزء الأول

تحقيق الدكتور

محمد بن مختار اللوحي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة سيدي محمد- ظهر المهراز
فاس- المغرب

عالم الكتب الحديث
*Modern Books' World*
إربد – الأردن
2011

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011 م

415

الداميني، بدر الدين

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: قسم الأدوات والحروف/ بدر الدين الداميني. تحقيق: محمد بن مختار اللوحي- إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.

(   ) ص

ر. إ.: ( 2010 / 6 / 2286 )

الواصفات:/ قواعد اللغة//اللغة العربية/

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-402-5



عالم الكتب الحديث

*Modern Book World*

للنشر والتوزيع

الفرع الأول

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272- 00962)  خلوي: 5264363/ 079  فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: 3469 -الرمزي البريدي: 21110 )

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

# فهرس الدراسة ( الجزء الأول )

# فهرس "موضوعات الشرح" ( الجزء الثاني )

# الإهداء

إلى علمائنا وأساتذتنا الأجلاء

محبي العربية لغة القرآن الكريم،

الدارسين لتراث هذه اللغة،

والمشجعين على تحقيقه ونشره،

أقدم حصيلة هذا العمل المتواضع.

# تقديم

ترك العلماء من أسلافنا تراثا ضخما وجليلا اشتمل على كثير من عناصر الحياة والقوة والازدهار في شتى صنوف المعرفة وفنون الأدب.

هذا التراث الواسع الضخم كان موضوع نقاش في العهد الحاضر من قبل بعض الباحثين؛ إذ فرضت قضية "التراث والمعاصرة" على هؤلاء الدارسين طرح عدة أسئلة حول أهمية هذا التراث بالنسبة لحياتنا الثقافية، وحول الدور الذي يمكن أن يلعبه في تطور الفكر وتقدم المعرفة، وتساءلوا: هل يستحق التراث كل هذا العناء الذي يكابده المعنيون بالتنقيب عنه وكل ذلك الجهد الذي يبذلونه في سبيل تحقيقه وتنقيحه ودراسته ونشره؟ ثم ما هي الفائدة المرجوة منه بعد كل هذا العناء؟

وتكونت عن المناقشة وجهات نظر مختلفة وآراء متعددة؛ إذ انقسمت بين الرغبة في المحافظة على التراث؛ لأن صيانته صيانة للهوية الثقافية، ودفاع عن مقوماتها ضد الغزو الثقافي من ناحية، وبين الرغبة في متابعة التطور الذي تعرفه الحياة في شتى مجالات الفكر والثقافة.

ويظهر أن البحث في هذه المسألة قد آل إلى الاقتناع والتسليم بأهمية التراث وضرورة العمل على إحيائه وإخراجه قصد التعريف به وتقريبه من الأذهان؛ لأن ذلك يساعد على إدماجه في التكوين العلمي، ضرورة أن الثقافة تمثل وحدة متكاملة تتجاوز في حقيقتها اللحظات الآنية وتتشابك دوائرها في سعي حثيث إلى التداخل والاندماج، ومن ثم فليس هناك ما يبيح الدعوة إلى الاستهانة بالأصول وقطع الصلة بها؛ إذ في قطع الصلة بين حاضر الثقافة وماضيها مساهمة في ظهور ثقافة هجينة لا تمت إلى هوية الأمة بصلة.

إن البحث في التراث والاشتغال به ليس من الأمور الهينة؛ ذلك أن جله ما يزال مخطوطا وموزعا في المكتبات العامة، وفي نواح مختلفة من العالم، وأن بعضا منه يحتكره خواص يضنون به على الباحثين والمشتغلين بالعلم خوفا عليه وحرصا، أو حسدا من أن

يصبح ملكا مشاعا بين الناس، وهذا في حد ذاته يمثل عائقا جوهريا ينتج عنه انصراف الكثير من الباحثين.

لقد دفعني ما أجده من ميل إلى الدراسة اللغوية والنحو على الخصوص إلى جعل موضوع رسالتي لنيل دبلوم الدراسات العليا "شرح لامية الجراد السلوي" لأبي الطيب الحسن الزياتي -دراسة وتحقيقا- فاتصلت بمشاكل تحقيق التراث، وعشت تجربة معاناته.

ولما كانت لامية الجراد نظما للجمل الواردة في كتاب "مغني اللبيب" وكان الشارح قد اعتمد بالدرجة الأولى على المغني، وأكثر من الإحالة عليه كنت بدوري مضطرا لأحتك بهذا الكتاب.

إن "المغني" من أهم الكتب التي ألفت في النحو، وهو الذي بوأ صاحبه المكانة السامية بين العلماء، وأنه كان السبب في لفت نظر ابن خلدون إلى قيمة ابن هشام العلمية، لما اشتمل عليه من علم غزير، وآراء سديدة، ولما انفرد به منهج تأليفه.

كل ذلك جعل ابن خلدون يقول في حق صاحبه: "وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر، يعرف بابن هاشم، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل على أن الفضل ليس منحصرا في المتقدمين". وقال فيه أيضا قولته المشهورة: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه "ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه"[1].

ولأتأكد من قيمة الشرح قرأت منه – وعلى فترات – بعض الأبواب فوجدت ما وصفه به صاحب "فهرس مخطوطات خزانة القرويين" حقا، "فهو شرح مفيد جدا، اشتمل على كثير من الفوائد الأدبية والتاريخية مما يدل على اطلاع صاحبه الواسع، وبراعته الأدبية"[2].

ثم عثرت على ثلاث نسخ أخرى: واحدة غير تامة بالخزانة الحسنية، واثنتان بالمكتبة العامة بالرباط.

---

(1) المقدمة ص 532.

(2) فهرس مخطوطات خزانة القروين: 2/ 25-26: تأليف: محمد العابد الفاسي بدون تاريخ.

ولما تأكدت من أن "تحفة الغريب" كتاب مهم يستحق أن تكون دراسته وتحقيقه موضوعا للرسالة اتصلت ببعض أساتذتي الأجلاء، وتحدثت معهم في شأنه فلقيت منهم الاستحسان والتشجيع.

"تحفة الغريب" كتاب ضخم يصعب أن ينهض بدراسته وتحقيقه تحقيقا علميا شخص واحد؛ يتكون من جزأين، الأول خاص بالأدوات والثاني بالتراكيب.

أما العمل فقد قسمته إلى قسمين: قسم خصصته لدراسة المتن والشرح وتوسعت في دراسة المتن أي المغني، واختصرت في الشرح؛ لأن صديقي الأستاذ محمد الغنضور قام بذلك في تحقيقه للجزء الثاني من "تحفة الغريب" ولذلك كنت مضطرا – وحتى لا أكرر ما قام به الصديق – لأكتفي بالحديث عن بعض الجوانب المتعلقة بالجزء الأول من الشرح.

يشتمل القسم الأول على تمهيد وأربعة أبواب.

- التمهيد: تحدثت فيه باختصار شديد عن نشأة النحو بمصر منذ العهود الأولى، وكيف نما وتطور إلى زمن ابن هشام.
- الباب الأول: التعريف بابن هاشم، حياته – ثقافته- شيوخه- طلبته- نشاطه العلمي- مؤلفاته- المطبوعة- المخطوطة- المفقودة- المنسوبة إليه.
- الباب الثاني: المغني- اعتناء العلماء بشرحه والتعليق عليه – نظمه- شرح شواهده – مادته ونقوله- الكتب التي درست الأداة- مقارنة بين تناول كل من المرادي وابن هشام لبعض الحروف. التأكد من أن كلا منهما أخذ عن السابقين.
- الباب الثالث: منهج ابن هشام في تناوله للأداة – الأصول التي يحتكم إليها – الإجماع – السماع- القياس- التعليل- التأويل والتقدير- التضمين- ضوابط وقواعد الاستدلال- الضرورة والشذوذ- الشواهد- اعتناؤه بالشاهد القرآني- القراءة الشاذة- الحديث والآثار- مناقشة الآراء النحوية- موقفه من بعض النحاة المشهورين- موقفه من ابي حيان- قيمة المغني العلمية.

- **الباب الرابع: منهج الشارح في تحفة الغريب- مذهبه النحوي- مصادره ونقوله- أسلوبه – قيمة الشرح.**
- **القسم الثاني: خصصته للتحقيق، وقدمت له بوصف للمخطوطات المعتمدة.**

# الباب الأول

# التعريف بابن هشام

* التعريف بابن هشام.
* حياته.
* ثقافته.
* شيوخه.
* طلبته.
* نشاطه العلمي.
* مؤلفاته- المطبوعة- المخطوطة- المفقودة- المنسوبة إليه.

# الباب الأول

# التعريف بابن هشام

## بداية نشأة النحو بمصر وتطوره

عرفت مصر النحو منذ العهد الإسلامي الأول، ذلك أن الله سبحانه وتعالى يسر الظروف الحسنة لتكون مصر قبلة العلم والعلماء بعد أن استقرت بها لغة القرآن الكريم، وحقق الله سبحانه ما بشر به رسوله صلى الله عليه وسلم: "ستفتح عليكم مصر"[1]، وقد كان من ضمن الفاتحين سنة: 20-21هـ" الكثير من العلماء وحفظة القرآن الكريم، الذين كانوا النواة الأولى لنشأة المدرسة القرآنية التي ترأسها مع مطلع القرن الثاني الهجري ورش المصري "110-197".

أدى القراء دورا هاما في ظهور مدرسة لغوية ونحوية كان أساسها تفسير القرآن الكريم.

ومن القراء الأوائل الذين عرفتهم مصر: عقبة بن عامر الجهني "ت58هـ". ففي طبقات ابن سعد أن عقبة كان محدثا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكثير لطول ملازمته له، كما كان من المقرئين الكبار[2].

وفي القرن الهجري الأول أيضا عرفت الحركة العلمية بمصر ثلاثة من أعلام الصحابة هم: عبد الله بن عمرو بن العاص: "ت 65هـ"، وعبد الله بن عباس: "68هـ" وعبد الله بن عمر "ت 73هـ" فالأول وفد مع أبيه عندما فتح مصر، وبقي بها مدة طويلة، وعبد الله بن عمرو من القراء[3]. وفي المحتسب أنه قرأ "منه" في الآية الكريمة ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي

---

[1] حسن المحاضرة للسيوطي: 1/ 11-12 تحقيق محمد أبو الفضل. القاهرة: 1967.

[2] طبقات ابن سعد: 7/ 498 دار صادر، بيروت: 1957.

[3] غاية النهاية لابن الجزري: 1/ 439 تحقيق برجشتراسر. مصر: 1351هـ

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ "الجاثية: 13" قرأها: "مَنَّةً". بالنصب والتنوين مصدر "مَنَّ" بتقدير: منَّ عليهم مِنَّة[1]. وفي تهذيب التهذيب[2] أن من تلاميذ عبد الله بن عمرو: يزيد بن رباح المصري المتوفي سنة "90هـ".

أما عبد الله بن عمر بن الخطاب فقد دخل مصر فاتحا أيضا، وكان من القراء، رويت عنه الرواية في حروف القرآن. وفي طبقات القراء أنه كان يتأنى كثيرا ليفهم القرآن فهما دقيقا[3]. وفي المحتسب أنه قرأ: "أَمَةٍ" من الآية: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ "يوسف: 45" قرأها "أَمَهٍ". والأمة: النسيان، من "أمه يأمه" إذا نسي[4].

ومن تلاميذ عبد الله بن عمر: مولاه: نافع أبو عبد الله العدوي "ت117هـ" الذي بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر معلما[5].

ثم تهيأت الظروف بعد ذلك لورش المصري فتوجه إلى المدينة ليقرأ على نافع بن أبي نعيم "ت: 167هـ" وفعل مثله الليث بن سعد، ت سنة 113هـ، ثم زار المدينة عدد من المصريين، لكن الذي اشتهرت روايته عن نافع هو ورش لانقطاعه للقراءة ولتمكنه من النحو وإتقانه له.

وتأثرت الدراسة النحوية بمدرسة القراء على يد أبي جعفر النحاس "ت 338هـ" صاحب كتاب: إعراب القرآن.

ومن أوائل المفسرين الذين دخلوا مصر عبد الله بن عباس "ت 68هـ" وفد عليها في عهد عثمان رضي الله عنه "23-35هـ" وأخذ عنه أهل مصر[6].

ومن تلاميذ ابن عباس الذين دخلوا مصر: مجاهد بن جبر "ت 102هـ" وعكرمة بن عبد الله "ت 104هـ"[7].

---

(1) المحتسب: 2/ 262.
(2) تهذيب التهذيب لابن حجر: 11/ 324. ط. حيدر آباد: 1325هـ.
(3) المحتسب: 1/ 344.
(4) المحتسب: 1/ 344.
(5) تذكرة الحفاظ للذهبي: 1/ 99-100. ط: حيدر آباد 1955م.
(6) حسن المحاضرة: 1/ 214- طبقات القراء: 2/ 42.
(7) طبقات القراء: 2/ 42.

ومن تلاميذ مدرسة ابن عباس بمصر: أبو صالح عبد الله بن صالح، روى تفسير ابن عباس عن معاوية ابن صالح الحضرمي: "ت 158هـ" وروى عن أبي صالح تفسير ابن عباس: بكر بن سهل الدمياطي "ت 289". وعن الدمياطي أخذ أبو جعفر النحاس[1].

## تأثير غير القراء في الدراسة النحوية بمصر:

رحلت بعثات علمية من جهات مختلفة من العالم الإسلامي إلى مدن العراق: البصرة والكوفة وبغداد في القرن الثاني الهجري لأخذ علم النحو عن أساتذته.

ترأس البعثة المصرية: الوليد بن محمد التميمي المشهور بـ "ولاد" "ت298هـ" ففي طبقات النحويين واللغويين للزبيدي أن ولادا هذا أخذ النحو عن رجل في المدينة المنورة، ولم يكن الرجل من حذاق العربية، ثم سمع بالخليل في البصرة فرحل إليه، وسمع منه ولازمه، ورجع إلى مصر، وساهم في ظهور أول مدرسة نحوية مصرية[2]. والتميمي هذا هو أول من نقل كتاب سيبويه إلى مصر ودرسه لتلاميذه[3]. ثم توجه أبو الحسن الأعز إلى الكوفة وأخذ عن الكسائي[4] وأخذ كل من أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد، وأبي جعفر النحاس عن الزجاج ببغداد[5]، وعنهما أخذ كثير من المصريين فنشطت حركة التأليف في النحو[6].

وفي عهد الفاطميين بمصر استعانوا عل نشر دعوتهم بتشجيع العلم والعلماء ونشر المعرفة، فبذلوا المال وبنوا المعاهد والمدارس، وأسسوا دار الحكمة لتكون معهدا تمده المساجد بالطلاب النجباء، وزودوها بالاساتذة والكتب[7]، وكان من أبرز النحاة في هذا العهد ابن بابشاذ، صاحب المسودة الكبيرة في النحو التي سماها النحاة "تعليق الغرفة" التي انتقلت إلى

---

(1) طبقات القراء: 1/ 178.

(2) طبقات النحويين واللغويين ص: 233 ، ط1، 1954، نشر الخانجي.

(3) نفس المصدر، ص 36.

(4) نفس المصدر، ص: 233.

(5) بغية الوعاة: مطبعة السعادة، ط1.

(6) مصر في عهد الإخشيديين، ص: 326، نشر جامعة القاهرة: 1950.

(7) معجم الأدباء: 7/ 208، مطبعة الحلبي.

تلميذه أبي عبد الله محمد بن بركات السعدي النحوي، وعنه انتقلت إلى صاحبه: عبد الله بن بري[1].

وفي عهد الأيوبيين ازدهر العلم وكثرت المدارس، وكانت أول مدرسة أنشئت بمصر هي المدرسة الناصرية التي بناها صلاح الدين الأيوبي[2] سنة: 566هـ.

وفي هذا العهد ازدهرت دراسة النحو واشتغل به الملوك والأمراء، فالملك الكامل أخذ عن ابن بري وعنه أخذ إجازته في علم النحو[3].

ونبغ في النحو كذلك الملك المعظم عيسى الذي أخذ حجة أبي علي وإيضاحه عن شيخه تاج الدين الكندي[4]، والملك عيسى هو الذي أنشأ مدرستين للتخصص في علم النحو، واحدة بالقدس والأخرى بدمشق.

وفي العهد الأيوبي ظهر العالم النحوي والفقيه ابن الحاجب صاحب التصانيف الجليلة، والنحو من جملة ما درسه بمصر.

وإذا انتقلنا إلى عهد المماليك نجد العناية بالعلم تزيد، والإقبال على النحو يعظم ويشتد، خصوصا عندما ظهر شيخ النحاة ابن مالك، المؤثر الحقيقي في المدرسة النحوية المصرية، وبقدوم أبي حيان إلى مصر اتقدت شعلة هذا العلم وتوسعت آفاق المناقشة فيه، ثم ظهر صاحب المغني الذي لم يظهر مجتهد بعده في علم النحو.

ومما تقدم نكون قد تأكدنا من أن مصر عرفت اتصالا بالعربية وثقافتها منذ الفتح الإسلامي، وبالعلوم الدينية والفقهية.

ولما كانت العلوم الدينية من تفسير وفقه وحديث تعتمد على فهم معاني الكلمات والتراكيب كانت الحاجة ماسة إلى معرفة القواعد النحوية، وهكذا بدأت الدراسات الدينية والنحوية تسيران جنبا إلى جنب في حلقات الدروس بالمساجد. وقد بين ابن خلدون أهمية النحو بالنسبة إلى دراسة العلوم الدينية، فقال بعد أن عدد أصناف العلوم النقلية: "ثم النظر في

---

(1) وفيات الأعيان: 2/ 199، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(2) النجوم الزاهرة: 5/ 385، دار الكتب، ط1.

(3) النجوم الزاهرة: 6/ 237-267.

(4) نفسه.

القـرآن والحديث لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية؛ لأنه متوقف عليها، وهي أصنـاف، فمنهـا علم اللغة وعلم النحو[1].

وعرفت مصر على عهد المماليك وبعد سقوط بغداد وأفول دولة الإسلام بالأندلس نهـضة علمـية واسعة نتيجة تشجيع العلم والعلماء وكثرة المساجد والمدارس وخزائن الكتب من ناحية، ووفود العلماء عليها فرارا من الفتن من ناحية أخرى.

ومن العلماء الذين عرفتهم مصر في هذا العهد: أبو حيان، وابن عقيل تلميذه درس إضافة إلى النحو، مادة الفقه بالمدرسة الخروبية، وشهاب الدين المشهور بالسمين "ت:756هـ" نـزل بالقاهـرة ودرس القـراءات بجامـع ابـن طولـون، مـن كتبه شرح على التسهيل. وناظر الجيـش محـب الـدين محمـد بـن يوسـف "ت 77هــ" درس النحو بالمدرسة المنصورية، ودرس بالجامـع الأفخـر العـالم الـنحوي محمـد بـن عبد القوي الملقب بالأخفش، ولد سنة 633هـ والجامـع الأقمـر درس بـه الـنحوي أحمد السنجاري المولود سنة: 625هـ، والمدرسة الفائزية بأسـيوط درس بهـا المغربـي الفتح بن موسى المتوفى سنة: 663هـ، ودرس بـ"قوص" المغربي محمـد بـن ابـراهيم السبتي، ونزل بمصر ابن خروف المتوفى، سنة: 609هـ ووفد عليها أيضا الأندلـسي أحمـد الموفـق اللورقـي المتوفى سنة: 661هـ شارح المفصل والجزولية والشاطبية. والشريـشي أحمـد بـن أحمـد المولـود سنة: 601هـ، ومحمد بن علي الشاطبي المتوفى بالقاهرة سـنة: 684هــ[2]. كـل هؤلاء العلماء ساهم في تطور الحركة النحوية بمصر والشام مما ساعد على بروز تيار متميز في تناول مسائل النحو، وكان ابن هشام من أهم روافده.

---

(1) المقدمة: 1/ 435-436، مطبعة مصطفى محمد.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام.د.عبد العال سالم مكرم، ص: 125-128.

## التعريف بابن هشام:

ابن هشام غني عن التعريف؛ لكن جرت العادة في مثل هذه البحوث أن يعرف بصاحب الكتاب.

### اسمه:

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين أبو محمد النحوي الأنصاري المصري المعروف بابن هشام[1]، وكما يكنى بابن هشام يكنى بأبي محمد؛ ولكنه اشتهر بابن هشام، ويعرف من غيره ممن كنى بابن هشام بنسبته إلى الأنصار "الأنصاري". وذكر الأمير في حاشيته على المغني أنه من الخزرج: "1/ 2"، ويلقب في جل المصادر والمراجع بجمال الدين.

### مولده ونشأته:

اتفقت جل المصادر على ان ابن هشام ولد بمصر سنة: 708هـ وقد أثبت خالد الأزهري اليوم والشهر فقال: إنه ولد يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة. (التصريح على التوضيح: 1/ 5).

واتفقت جل المصادر على أن وفاته كانت سنة 761هـ، إلا صاحب الكشف تردد فأثبت له مرة 762، ومرة 763.

---

(1) مصادر ومراجع الترجمة: - الدرر الكامنة لابن حجر: 2/ 308. دار الجيل، بيروت.
- بغية الوعاة للسيوطي: 2/ 68 تح: محمد أبو الفضل، مطبعة البابي الحلبي القاهرة: 1964.
- النجوم الزاهرة: 1/ 336. دار الكتب المصرية- مفتاح السعادة: 1/ 184. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985
- البدر الطالع: 1/ 400-402، ط مصر، 1348هـ.
- روضات الجنات: في أصول العلماء والسادات: لمحمد باقر الموسوي. ط 2/ 1328هـ.
- شذرات الذهب: 6/ 191.نشر المكتب التجاري، بيروت.
- طبقات الشافعية للسكي: 6/ 33، 296 ط: مصر 1383هـ.
- كشف الظنون ج:2/ 64، 608، ج5/ 380 دار الفكر، بيروت 1994.
- الأعلام: 4/ 291، بيروت 1969.

ولم تتحدث المصادر عن نشأته، ولا عن حال عائلته المادية والعلمية، ويستنتج من هذا السكوت أن عائلة ابن هشام كانت من الطبقة العادية التي لا يشتهر أبناؤها بها، وإنما تشتهر هي بهم.

ولابن هشام ولدان أكبرهما: محمد بن عبد الله بن يوسف الملقب بمحب الدين، والمعروف بابن هشام أيضا، المزداد سنة خمسين وسبعمائة: 750هـ. قال السيوطي: إنه كان أوحد زمانه في تحقيق النحو: وقال سمعت شيخي قاضي القضاة علم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أنحى من أبيه.

قرأ محب الدين على أبيه وعلى غيره، وأجاز له التقي السبكي، والعز بن جماعة وابن عقيل، والجمال الأسنوي وغيرهم. روى عنه الحافظ بن حجر[1]. وتوفي سنة 799هـ وخلف محمد هذا ولدا واحدا، هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ولد سنة: 799هـ وتوفي سنة 855هـ. قال السخاوي: تولى بعد شيوخه التدريس والإفتاء والأحكام، فأخذ عنه الفضلاء، وخصوصا في العربية. وكنت ممن حضر عنده دروسا[2].

أما الابن الثاني لابن هشام، فهو عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام الملقب بتقي الدين، وقد خلف عبد الرحمن ولدين، أولهما محمد بن عبد الرحمن الملقب بولي الدين، والثاني: أحمد بن عبد الرحمن النحوي، الملقب بـ"شهاب الدين" اشتغل بالعلم، وتضلع من العربية، أخذ عنه العلامة البخاري، وقرأ عليه جماعة، وهو صاحب الحاشية على التوضيح[3].

---

(1) بغية الوعاة: 1/ 148.

(2) الضوء اللامع: 5/ 56-57.

(3) بغية الوعاة: 1/ 322.

## ثقافة ابن هشام:

مـال ابـن هشام منذ صغره إلى طلب العلوم، فأخذ من كل فن بنصيب وافر، وتلقى المعارف عن كثير من الشيوخ الأعلام، وتعددت مناحي ثقافته.

حكـت المـصادر أنـه درس الفقـه الشافعي ثم الحنبلي، لأنه كان شافعي المذهب ثم انـتقل إلى المـذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنين[1]. وحفظ مختصر الخرقي عمر بن الحسين في الفقـه في أقـل من أربعة أشهر[2]. وقال عنه السبكي: إنه نحوي هذا الزمن[3]. وفي النجوم الزاهرة أنه كان عالما في عدة علوم ولا سيما العربية فهو فارسها ومالك زمامها[4].

وممـا يـدل على تمكنه من علوم اللغة ومعرفة دقائقها كثرة ما خلف من آثار تدور في فلك الدراسات اللغوية، من ذلك شروحه المتعددة للشواهد النحوية وشرح "بانت سعاد".

مـن يقف على ما تركه ابن هشام من مصنفات يدرك أنه كان من ذوي النظر الدقيق في شتى أنواع العلوم.

## شيوخ ابن هشام:

كانـت القاهرة على عهد ابن هشام أهم مدن مصر التي تأسست فيها المراكز العلمية والثقافـية وكثـر فـيها العلماء والمشايخ الذين أخذ ابن هشام عن المرموقين منهم لأن القاهرة كانت موطنه.

وشـيوخ ابـن هـشام الـذين ذكـرتهم المـصادر، وإن كانـوا معـدودين فقد كانوا من المـشهورين في مـيدان العلـم والمعـرفة، كـتاج الـدين عمـر بـن علي الفاكهاني المتوفى سنة: 731هـ. أخذ عنه ابن هشام: شرح الإشارة في النحو إلا الورقة الأخيرة[5].

---

(1) التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: 1/ 5.

(2) الدرر الكامنة: 2/ 415، والأعلام: 5/ 44.

(3) طبقات الشافعية: 6/ 33

(4) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: 10/ 336، دار الكتب المصرية.

(5) بغية الوعاة: 2/ 221، 68.

وبدر الدين محمد بن جماعة المتوفى سنة 733 أخذ عنه ابن هشام علم الحديث[1]، ومنهم:

- الشهاب عبد اللطيف بن المرحل المتوفى سنة 744هـ، نوه به ابن هشام وفضله على أبي حيان، حيث قال في حقه: "كان الاسم في زمانه لأبي حيان والإنتفاع بابن المرحل"[2].
- شمس الدين أبو بكر محمد بن محمد بن نصير بن السراج (ت: 747هـ) شيخ ابن هشام في القراءات[3].
- المجد "الزنكلوني" إسماعيل بن عبد العزيز، ولي مشيخة البيبرسية ودرس بها وبالجامع الحاكمي[4]. توفي سنة: 740هـ.

وسمع ابن هشام أيضا من أبي حيان ديوان زهير ولم يأخذ عنه غيره، ولم يلازمه ولا قرأ عليه[5].

لم تذكر المصادر التي رجعت إليها، والتي ترجمت لابن هشام ولمعاصريه إلا هؤلاء الشيوخ، وإذا كان الأمر كذلك، كان دليلا على أن الرجل كان يتمتع بقوة الفهم والاعتماد على النفس، والصبر على البحث والتحصيل، وابن هشام من حيث قلة عدد شيوخه يشبه ابن مالك، فقد ذكر السيوطي في البغية وهو يترجم لابن مالك أن أبا حيان قال: "بحثت عن شيوخ ابن مالك فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أن ابن مالك قال قرأت على ثابت بن حيان بـ"جيان"، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما، ولم يكن ثابت من الأئمة النحويين، وإنما كان من أئمة المقرئين"[6].

---

(1) شذرات الذهب: 105، المكتب التجاري، بيروت.
(2) الدرر الكامنة: 2/ 407، دار الجيل بيروت.
(3) بغية الوعاة: 1/ 235.
(4) حسن المحاضرة: 1/ 179.
(5) الدرر الكامنة: 2/ 308-310،دار الجيل، بيروت.
(6) بغية الوعاة: 1/ 130.

## نشاطه العلمي وتصدره للتدريس في المعاهد ودور العلم:

كان ابن هشام من العلماء الأئمة في علم اللغة والتفسير والحديث بالإضافة إلى معرفته بالفقه وأصوله، ولكن تقدمه في علمي النحو والصرف كان أعم وأكثر، إذ كان فيهما من المبرزين، ولذلك تقلد المناصب العلمية الممتازة، والتف حوله طلبة العلم للإفادة من كنوزه، قال عنه السيوطي: "وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والإطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام...."[1].

ذكرت المصادر أن ابن هشام لم يدرس إلا في موطنه مصر، وفي مكة المكرمة لما زارها، ونقل محقق (شرح اللمحة البدرية) عن (أعيان العصر) أن ابن هشام أقرأ بمكة لما جاورها كتاب سيبويه عدة مرات[2].

وذكرت المصادر أيضا أن ابن هشام بالإضافة إلى تدريس علوم العربية قد درس الفقه الشافعي وعلم التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة، كما درس بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة لما انتقل إلى المذهب الحنبلي أواخر حياته[3].

## أشهر طلبة ابن هشام:

تصدر ابن هشام لتدريس العلوم، وأقبل عليه الطلاب، ولا شك أن الإقبال كان كبيرا لما كان يتمتع به من سمعة كعالم مقتدر، ولما امتازت به مصنفاته -التي انتقلت إلى جهات مختلفة من العالم العربي والإسلامي- من جودة وإتقان، وقد ذكرت المصادر طائفة من أسماء طلبة ابن هشام، نكتفي بالحديث عن بعض المشهورين منهم:

1. ولده محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام[4]، أخذ عن أبيه وعن غيره كابن عقيل والتقى السبكي توفي سنة: 799هـ.

---

(1) حسن المحاضرة: 1/ 530. والدرر: 2/ 416 القاهرة: 1966.

(2) شرح اللمحة البدرية تح هادي نهر ص: 450.

(3) كشف الظنون: 1/ 415.

(4) البغية: 1/ 148 تح محمد ابو الفضل.

2. ابـن الملقـن، سـراج الـدين، عمر بن أبي الحسن المصري، أخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام وابن الصائغ، له مصنفات كثيرة[1]، توفي سنة: 804هـ.
3. ابن الفرات المالكي عبد الخالق بن علي بن الحسين[2] المتوفى سنة: 794هـ.
4. النويري جمال الدين محمد بن أحمد[3]، نسب إلى "النويرة" بمصر، توفي سنة: 786هـ.
5. جـلال بـن أحمـد بن يوسف المعروف بالتباني[4]، لنزوله بالتبانة، أخذ العربية عن ابن هشام، وابن عقيل، والمرادي، توفي سنة: 793هـ.
6. بـدر الـدين الدمشقي محمد بن نصر الله النحوي[5]، لزم ابن هشام، ومهر في العربية، توفي سنة: 794هـ.
7. إبـراهيم بـن محمـد بـن عـبد الـرحيم اللخمـي الـشافعي جمـال الدين[6]، توفي سنة: 790هـ.
8. إبـراهيم بـن محمـد بـن عـثمان الدجـوي المـصري النحوي[7]، أخذ عن الشهاب بن المرحل وعن ابن هشام، وهو من المعمرين، توفي سنة: 830هـ.
9. السبكي محمد بن أحمد بن علي ابن بهاء الدين[8].
10. ابن الملاح الطرابلسي[9] المتوفى سنة: 765هـ.

---

(1) شذرات الذهب: 7/ 44-45. المكتب التجاري، بيروت.
(2) الشذرات: 6/ 333.
(3) الدرر: 3/ 415.
(4) البغية: 1/ 488.
(5) البغية: 1/ 255.
(6) البغية: 427.
(7) البغية: 1/ 427.
(8) طبقات الشافعية الكبرى: 5/ 336.
(9) الدرر: 4/ 209.

## مؤلفات ابن هشام:

تـرك ابـن هـشام -رحمـه الله- آثـارا جلـيلة وكثيرة، بعضها طبع، وبعضها في حكم المفقود، والبعض الآخر ما يزال مخطوطا.

## الكتب المطبوعة:

1. الإعراب عن قواعد الإعراب،

كتـيب صـغير الحجم، لكنه عظيم الفائدة لما اشتمل عليه من دقة في التنظيم، ومهارة في التألـيف، تـناول فـيه ابـن هـشام: الجملة وشبهها وأحكامها المختلفة، كما تحدث فيه عن وظائف بعض الأدوات يكثر استعمالها "22" أولها "قط" وآخرها "ما"، وأنهى بالحديث عن إعراب بعض المسائل، وإعراب الحروف الزائدة.

وهذا الكتاب هو الذي أشار إليه ابن هشام في مقدمة المغني بـ "المقدمة الصغرى". نشر ضـمن مجمـوع: "نـزهة الطـرف في علـم الصرف" لأحمد بن محمد الميداني[1]، طبعة دار الآفاق الجديدة "بيروت".

وحققـه وقـدم لـه: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، (نشرته دار الفكر، بيروت: 1970). والاسـتاذ علـي فودة، ونشر مع دراسة عليه في مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، سنة: 1971-1972.

هـذا الكـتاب وإن كـان ضـئيل الحجـم- إذ لا تتجاوز صفحاته الأربعين من القطع الـصغير؛ إلا أنـه قـد اشـتمل علـى أمهات المسائل النحوية، صاغها المؤلف بأسلوب فيه دقة وتركيـز، لـذلك اعتنـى بـه العلمـاء عناية كبيرة، حيث تناولوه بالشرح والتعليق، ومن أوائل شـراحه الـشيخ الكافيجـي المتوفى سنة: 879هـ. نشر بتحقيق أستاذنا فخر الدين قباوة. دار طـلاس للدراسـة والترجمـة والنـشر الطـبعة الأولى سنة 1989، قال الشارح "إن هذا الكتاب رسالة في النحو على سبيل الإيجاز"[2].

---

(1) طبعة دار الآفاق الجديدة "بيروت" بدون تاريخ.

(2) شرح القواعد للكافيجي، ص: 263.

ومن الشروح المطبوعة لهذا الكتاب: "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" لخالد الأزهري "ت: 905هـ" وعليه حاشية للشنواني، ومن المغاربة الذين نظموا القواعد، وشرحوا النظم: محمد بن عبد الواحد النظيفي، من رجال القرن الهجري الماضي، واسم النظم: "زبدة الإعراب في نظم قواعد الإعراب" عدد أبيات الأرجوزة: 271 بيتا". ابتدأ النظم بقوله[1]:

"حمدا لمن علمنا الإعرابا نسأله الحكمة والصوابا"
"ثم الصلاة والسلام أبدا على محمد ومن به اقتدى"
فهاك نظما فائقا وجامعا قواعد الإعراب، خذه نافعا
سميته بزبدة الإعراب فاحفظه تفضل سائر الأتراب

وشرح حروف قواعد الإعراب العالم المغربي: علي بن أحمد الرسموكي[2] وشرح القواعد أيضا العالم المغربي أبو العباس أحمد بن يحيى السوسي[3] من علماء القرن الحادي عشر الهجري.

وشرح أبي العباس من الشروح المفيدة، أحال عليه ونقل منه أبو الطيب الحسن بن يوسف الزياتي في شرحه للامية الجراد السلوي[4].

وشرح القواعد عدة علماء أشار إلى بعضهم صاحب الكشف، من ذلك شرح: القاضي برهان الدين بن إبراهيم بن محمد الزيلي "ت 1006هـ" المسمى: "حل معاقد القواعد التي ثبتت بالدلائل والشواهد"، و "توضيح الإعراب" لمحمد بن إسماعيل بن عبد الله" ت 910 هـ". وشرح نور الدين علي العسيلي المتوفى حوالي: "980هـ"، وشرح عبد الله بن محمد بن جماعة الكناني المتوفى سنة: "819هـ"[5]، وغيرها من الشروح.

---

(1) طبع النظم والشرح أولا بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة: 1922م.

(2) سوس العالمة ص: 184 مؤسسة الطباعة والنشر، الدار البيضاء.

(3) سوس العالمة، ص: 183.

(4) شرح لأمية الجراد للزياتي، دراسة وتحقيق محمد اللوحي، مرقون بكلية الآداب، ظهر المهراس- فاس.

(5) كشف الظنون: 1/ 153-153، دار الفكر للطباعة والنشر: 1994.

2. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،

المشهور باسم: التوضيح، والموضح، والعلماء المغاربة يطلقون عليه اسم: "المحاذي"؛ لأنه يحاذي أبواب وفصول الألفية دون عرض لأبياتها كما جرت العادة في شروح الألفية، وعلى أوضح المسالك شروح وحواش، أشهرها: "التصريح بمضمون التوضيح" لخالد الأزهري مطبوع في جزءين بحاشية الشيخ ياسين.

ومن الحواشي التي حصل عليها صاحب كشف الظنون: حاشية السيوطي: "التوشيح" وحاشية عز الدين محمد بن جماعة: "ت 819هـ"، وحاشية جمال الدين أحمد ابن عبد الله بن هشام حفيد المصنف: "ت 835هـ". وحاشية بدر الدين محمود ابن أحمد العيني: "ت 855هـ". وحاشية برهان الدين إبراهيم الكركي المتوفى في حدود: "890هـ"[1]. وفي كشف الظنون أن القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الخليل الخويي الشافعي نظم التوضيح لابن هشام[2]، وهو وهم لأن الذي نظم هو توضيح ابن مالك: "التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح" ويؤكد ذلك أن القاضي شهاب الدين[3]، توفي سنة: "93هـ"، وأخذ عن ابن الصلاح المتوفى سنة: "643هـ".

ومن المغاربة الذين وضعوا عليه حاشية أبو الطيب الزياتي. قال أبو حامد محمد العربي الفاسي: "كتب منه نحو النصف في نحو سفرين يتحدث فيه مع الأزهري"[4].

وحشى على التوضيح من المغاربة أيضا أبو عبد الله محمد الطيب بنكيران[5] المتوفى سنة (1227هـ)، قال صاحب السلوة: "من مؤلفات محمد الطيب بنكيران حاشية على المحاذي عديمة النظير؛ إلا أنها لم تكمل"[6].

ومن شروح المتأخرين على أوضح المسالك: "هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" لمحمد محيي الدين عبد الحميد، وقال في المقدمة: إنه شرح وسيط، وله شرح آخر

---

(1) كشف الظنون: 1/ 175، دار الفكر، بيروت: 1994.
(2) نفسه.
(3) بغية الوعاة: 1/ 23-24.
(4) مرآة المحاسن، ص: 167.
(5) الأعلام: 6/ 178.
(6) سلوة الأنفاس: 3/ 3، 2.

بسيط ينوي إخراجه[1].

ولمحمد عبد العزيز النجار شرح سماه: "ضياء السالك إلى اوضح المسالك" في أربعة أجزاء[2].

والسمات البارزة لأوضح المسالك أنه مختصر يوضح معاني الأبيات ويحاذي أبواب الألفية إلا في بعضها، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وربما خالفته في تفصيله وتبويبه"[3] حيث خالفه في ترتيب أبواب الإبدال والإعلال.

ومن سماته أنه عرض بعض المسائل الخلافية، واعترض آراء المؤلف، وعقب على بعض آراء ابن الناظم.

وفي المكتبة العامة بالرباط حاشية مفيدة للعلامة ناصر الدين اللقاني[4] "ت 938هـ" وشرح للعالم المغربي أبي القاسم علي بن إدريس قصارة[5] "ت:1209" شرح على أوضح المسالك.

3. الشذور وشرحه:

ومن مؤلفات ابن هشام المشهورة: شذور الذهب وشرحه وقطر الندى وشرحه، وكل منهما عبارة عن مختصر مركز، لكن الشذور أكثر بسطا، ومن شروح الشذور نذكر شرح بدر الدين حسن الحلبي "ت 836هـ" المسمى: "شرح الصدور بشرح زوائد الشذور". وشرح السيوطي "ت 911هـ" المسمى: "نثر الزهور على شرح الشذور". و"بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب" لزكرياء بن محمد الأنصاري "ت: 926هـ"، ونظمه الشيخ عبد القادر بن السعيد[6] "ت 907هـ" وحقق محمد محيي الدين عبد الحميد الشرح ووضع عليه شرحا بالهامش سماه: "منتهى الأرب بشرح شذور الذهب".

---

(1) هدية السالك: 4/ 1. ط6-1980، بيروت.

(2) ط: 3.1973/ مطبعة السعادة- القاهرة.

(3) 1/ 10.

(4) مخطوط رقمه: 2345د.

(5) مخطوط رقمه: 215.

(6) كشف الظنون: 2/ 64. دار الفكر بيروت: 1994.

وشـرح المـصنف أحسن الشروح؛ لأنه يورد المتن فيه أغلب مسائل النحو، مع الدقة في التنظـيم والتـبويب، والجـودة في العرض والتحليل والوضوح في الاسلوب، بالإضافة إلى إعراب موطن الشاهد وشرح المشكل من الألفاظ والإكثار من الشواهد القرآنية.

4. القطر وشرحه:

القطـر مقدمـة موجـزة طبعت مرات، وعليها شروح أهمها شرح المصنف "شرح قطر الـندى وبـل الـصدى" نال هذا الشرح شهرة كبيرة، وطبع ببولاق سنة: (1253-1280) ثم طـبع بـتونس سـنة: "1281هـ" وهـناك طـبعات أخرى بعد هذا التاريخ، منها طبعة: 1963 بتحقيق مع شرح لمحمد محيي الدين عبد الحميد: "سبيل الهدى بشرح قطر الندى".

ولأهمـية هـذا الـشرح نقـل إلى اللغـة الفرنـسية مـن لـدن المستـشرق الفرنـسي: "جوجييه"[1].

ومـن الحواشـي المطـبوعة علـى هـذا الـشرح حاشـية أحمـد بـن أحمـد الـسجاعي "ت 1197هـ".

5. ألغاز ابن هشام النحوية:

طـبع مـرات آخـرها في النجف باسم "حل الألغاز" سنة: 1967. ألف ابن هشام هذا الكتيب لخزانة الملك الكامل سنة: 747هـ.

وطـبعت هذه الألغاز مؤخرا ضمن مجموع يشتمل على "مقالات هامة لابن هشام في اللغة والأدب والنحو والصرف" جمع وتحقيق الدكتور نسيب نشاوي[2].

قـال ابـن هشام في المقدمة: "وبعد: فإني نظرت في علم العربية، ووقفت على دقائقه، وحقائقـه، وراجعـت كـتب العلمـاء وتـصانيفهم فـوجدتها مـشتملة علـى أبيات من الشعر مـصعبة المبانـي، ومغمـضة المعاني، قد ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصنعة صوابها، وهـي في الظاهـر فاسـدة قبـيحة، وفي الـباطن جـيدة صـحيحة، وقـد كان العلماء المتقدمون

(1) طبعة ليدن 1887م، دائرة المعارف الإسلامية: 1955.

(2) الطبعة الأولى 1991- دار الجيل بيروت.

كالأصمعي وغيره يتساءلون عنها ويتماحنون بها، أردت أن أجمع منها ما تيسر لأوضح مشكله، وأبين مجمله، مشيرا إلى موضع النكتة منه.

بدأ بحديث نبوي تبركا، هو: إن من أمَنِّ الناس علي في صحبته وماله أبو بكر" حيث روى (أبو بكر) بالرفع والنصب....."[1].

حقق أبيات الألغاز، والحق بعض الألغاز في المعاني والإعراب لبعض المتقدمين في كتيب صغير[2]: أسعد خضير، وذكر ني المقدمة أنه تأكد له أن ابن هشام أخذ ألغازه وتخيرها من كتاب: "توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب"[3] للرماني "ت 384هـ".

### 6. "إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل"[4]،

وهو في الرد على ابن مالك في التسهيل لقوله: "ولا يستبقى دون شذوذ في هذا الجمع، "جمع التكسير"، مع أربعة أصول زائد؛ إلا أن يكون حرف لين رابعا"[5].

و"عباقري" في قراءة بعض السلف: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾[6] جمع "عبقري" لا ل "عبقر".

أي: أتى الدليل على صحة التمثيل لبقاء الحرف الزائد غير اللين في جمع الرباعي المزيد شذوذا بثلاثة أمثلة.

قال أبو الفتح: "قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان رضي الله عنه، وعدد من القراء "متكئين على رفارف خضر وعباقريَّ حسان"، ثم قال: وترك صرف "عباقري" شاذ في القياس، وهو غير مستنكر مع استمراره في الاستعمال، كما جاء عن الجماعة: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[7] وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال، نعم، وإذا كان قد

---

(1) مقالات هامة لأبن هشام: ص: 12، دار الجيل بيروت: 1991.
(2) ألغاز ابن هشام في النحو ص: 8-9 مؤسسة الرسالة بيروت.
(3) تحقيق سعيد الألغاني.
(4) تحقيق: د.هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد: 16. سنة: 1972.
(5) التسهيل: 279، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب: 1967.
(6) الرحمن: 76.
(7) المجادلة: 19.

جاء عنهم "عنكبوت، وعناكبيت، وتخربوت، وتخاربيت" كان "عباقري" أسهل منه من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجري مجري الحرف الواحد، ومع ذلك إنه في آخر الكلمة كياء" زرابي"، وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بقبولها والاعتراف بها[1].

7. فوح الشذا بمسألة كذا[2]:

شرح رسالة صغيرة في النحو لأبي حيان في استعمالات "كذا" أشار إليها في الارتشاف، فقال: "وقد ألفنا كتابا في أحكام كذا[3] قال ابن هشام في مقدمة الشرح: "لما وقفت على كتاب: "الشذا في أحكام كذا" لأبي حيان –رحمه الله– رأيت أنه لم يزد على أن نسج أقوالا وحدها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بين ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيت أن الناظر لا يحصل منه بعد الكد والتعب إلا على الاضطراب والشغب، فعزمت على وضع هذا التأليف، لأبين فيه ما أجمل، وأوضح ما أهمل[4].

وأورد السيوطي في الاشباه هذا الشرح بكامله، تحدث ابن هشام في الفصل الأخير منه عما يلزم بها عند الفقهاء[5].

8. شرح اللمحة البدرية:

واللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان أيضا وهو كتاب مختصر في النحو.

قال ابن هشام في المقدمة: أما بعد، حمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه وعبده، فهذه نكت حررتها على "اللمحة البدرية في علم العربية" لأبي حيان

---

(1) المحتسب: 2/ 306، 305.

(2) تحقيق احمد مطلوب، بغداد: 1963.

(3) الارتشاف: 1/ 391، تحقيق مصطفى أحمد النماس الطبعة الأولى 1984، القاهرة.

(4) فوح الشذا: ص: 14.

(5) الأشباه والنظائر: 4/ 119-202.

الأندلسي، مكملة من أبوابها ما نقص، ومسيلة من أذيالها ما قلص، ومستهدية لواضعها من أولى الألباب دعاء يستجاب، وثناء يستطاب.... [1].

9. الجامع الصغير في النحو:

طبع بتحقيق كل من: محمد شريف سعيد الزئبق[2]، وأحمد محمد الهرميل[3]. وعليه شرح مهم للشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي في مجلدين[4].

10. مسائل في إعراب بعض كلمات القرآن الكريم،

وهذه هي المسائل السفرية في الحقيقة؛ لأن المصنف كتبها أثناء سفره، نشرت في مجلة المورد بتحقيق: د.صاحب أبو جناح، ونشرت هذه المسائل ضمن مجموع "مقالات هامة لابن هشام في اللغة والأدب والنحو"[5] للدكتور نسيب نشاوي. نقلها من نسخة مخطوطة بالظاهرية رقمها: 10541.

قال ابن هشام في مقدمة هذه المسائل: أما بعد حمد لله.....والصلاة على سيدنا محمد....فإني ذاكر في هذه الأوراق مسائل سئلت عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار، ومسائل ظهرت لي في تلك السفرة يعم نفعها.....

مسألة: علام انتصب (عرفاً) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾ ﴾؟

الجواب: إن كانت "المرسلات" الملائكة، و"العرف" : المعروف، ف "عرفاً" إما مفعول لأجله، وإما منصوب على نزع الخافض، وهو الباء والتقدير: اقسم بالملائكة المرسلة بالمعروف، وإن كانت "المرسلات" الأرواح، أو الملائكة و"عرفاً" بمعنى: متتابعة، فانتصابها على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة متتابعة".

---

(1) شرح اللمحة ص: 199، تحقيق هادي نهر، بغداد 1974.

(2) نشر التحقيق بدمشق: 1968.

(3) نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة: 1980.

(4) كشف الظنون: 1/ 379.

(5) مقالات هامة، ص: 197، دار الجيل، بيروت.

مسألة: علام انتصب (الحقان) من قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾[1].

الجواب: الحق الأول منصوب بنزع باء القسم، والحق الثاني منصوب بالفعل الذي بعده، و "الأملان" جواب القسم، والجملة معترضة بينهما لتقوية معنى الكلام[2].

**11. شرح قصيدة كعب بن زهير:**

"بانت سعاد" طبع عدة مرات، طبع أولا بالمطبعة الأزهرية المصرية سنة: 1317هـ. وحقق الشرح كل من المرحوم الشيخ إبراهيم الباجوري، والدكتور محمود حسن أبو ناجي، ونشرته مؤسسة علوم القرآن بدمشق، قال ابن هشام في مقدمة هذا الشرح بعد حمد الله والصلاة على رسوله: "والذي دعاني إلى هذا التأليف غرضان سنيان: 1. التعرض لبركات من قيلت فيه صلى الله عليه وسلم. 2. إسعاف طالبي علم العربية بفوائد جليلة أوردها، وقواعد عديدة أسردها.

قسم الشرح إلى فصلين، فصل ذكر فيه شيئا من أخبار كعب وسبب نظمه للقصيدة، والثاني تعرض فيه لبيان بحر القصيدة وعروضها وضربها وقافيتها وما اشتملت عليه من المعاني إجمالا.

وشرحه يتناول جميع ما يتطلبه بيان المعنى من لغة وقواعد نحوية وصرفية وبيانية، فبعد أن شرح "البين" لغة، انتقل إلى بيان وزن "البينونة" عند كل من البصريين والكوفيين، فهي "فيعلولة" عند البصريين، والأصل "بيينونة" بيائين، الأولى زائدة والثانية عين الكلمة، أدغمت الياء في الياء وحذفت الثانية تخفيفا فصار الوزن "فيلولة" وعند الكوفيين: "فعلولة" كعصفورة" كما كسرت الفاء لتسلم الياء، ثم فتحت لثقل الكسرة والضمة حيث لا "حاجز حصينا بينهما[3].

شرح "بانت سعاد" من أواخر ما ألف ابن هشام، صنعه بمكة بعد رحيله إليها سنة: 756هـ. أشار إلى ذلك في مغني اللبيب[4].

---

(1) ص: 84.

(2) مقالات هامة، ص: 199-200.

(3) شرح قصيدة كعب بن زهير، ص: 49، تحقيق محمود حسن أبو ناجي، ط2، 1982، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.

(4) 2/ 572، تحقيق مازن وصاحبه.

## 12. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد[1]

وهوشرح لشواهد الألفية لابن النظام المتوفى سنة 686هـ.

من شروح ابن هشام النفيسة الغنية بالآراء والفوائد القيمة والمسائل المتنوعة الكثيرة، عرضها بأسلوب رائق ومنهج محكم دقيق، إلا أن المصنف لم يتمه، وموضوعاته هي: مقدمة ابن هشام، شواهد الكلام وما يتألف منه، المبني والمعرب، والنكرة والمعرفة- والعلم والإشارة والموصول، وتوقف عند التنازع، وبذلك كان هذا الشرح لا يمثل إلا ربع أبواب شرح ابن الناظم على ألفية أبيه، ونتأسف لعدم إتمامه؛ إذ لو قدر الله لابن هشام أن يتم هذا الشرح لكنا نملك كتابا مفيدا في علم اللغة العربية والنحو والبلاغة والأدب.

ونتفق مع محقق هذا الشرح حيث قال: "ويخيل لي أن هذا الكتاب كان آخر ما ألف ابن هشام، فكأنه شعر بقرب أجله فأخذ يسرع في المسائل الأخيرة، إذا افتقدت المسائل الأخيرة إلى التأني والتفصيل[2].

يتبين من هذا الشرح مدى اتساع معارف ابن هشام في علوم اللغة والأدب والعلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير وقراءات، فمصادره المتنوعة في هذا الجزء بلغت السبعين.

أما منهجه فقد نص عليه في المقدمة حيث قال بعد البسملة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وبعد: فقد شكا إلي جماعة من الطلاب الراغبين في تحقيق علم الإعراب ما يجدونه من نكد الشواهد الشعرية المستشهد بها في (شرح الخلاصة الألفية)، وأنهم لم يجدوا من يحسن إيرادها، ولا من يسعف بمطلوبه مرتادها، ولا من يفتح بسعة علمه مقفلها...فأنشأت لهم هذا المختصر المسمى بـ: "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" محتويا على تفسير لفظها، وتحرير ضبطها، وبيان محل الشاهد منها، وإيراد بعض ما تقدمه من الأبيات وما تأخر عنه مما اشتمل على حكم نحوي، أو شاهد لغوي، أو أودع حكمة أو مثل، أو نسيبا مستلذا أو غزلا، وفصلت ذلك كله مسألة مسألة، وتخيرت لها العبارة الموجزة والإشارة المستسهلة.

---

(1) حقق الشرح الدكتور عباس مصطفىا الصاحلي، ط1، دار الكتاب العربي، 1986.

(2) تخليص الشواذ وتلخيص الفوائد، ص 15.

ثم إني رأيت من إتمام الفائدة ألا أقتصر على شرح شواهد الشرح، ولا على مسائل تلك الشواهد، فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها..... [1].

أول شاهد تناوله ابن هشام قول لبيد "ألا كل شيء ما خلا الله باطل....." وفي كلمة "الباطل" قال: والباطل في الأصل غير الحق، والمراد به هنا: الهالك، والبيت من معنى قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ ﴾ "القصص: 88، ولكن الشاعر عبر بالباطل لقصد التصريع، وهو تصريع في أثناء القصيدة.

وعرض آراء النحاة في الشاهد فقال: "وذكر النحويون أنه اعترض بالاستثناء بين المبتدأ والخبر، و"ما" عندهم في نحو "قام القوم ما خلا زيداً" مصدرية ومحلها مع صلتها نصب على الحال، أي: "خالين عن زيد"، أو على الظرف على حذف مضاف، أي: "وقت خلوهم عن زيد"، وقيل "ما" زائدة، و"خلا الله" صفة لـ "كل أو لشيء" والمعنى: "كل شيء غير الله باطل"[2].

## 13. شرح جمل الزجاجي:

طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور علي محمد عيسى "رسالة دكتوراه" نسبه المحقق لابن هشام.

هذا الشرح ليست له مقدمة ولا خاتمة كما هو المألوف في كتب ابن هشام، وهو يبتدئ بإعراب (البسملة)، هكذا: الباء في "باسم الله" زائدة، وهي من حروف المعاني، التي تخفض، ومعناها الإلصاق، فإن قيل لك بم ألصقت؟ وليس قبلها كلام تلصقه بما بعدها؟ قيل قبلها فعل مضمر، كأنه قال: "بدأت باسم الله" كما تقول: "كتبت بالقلم" ومن قوله إن الباء زائدة، ثم تقديره للمتعلق "بدأت" محذوفا يظهر الخلط الذي ننزه ابن هشام عن الوقوع في مثله. إذ كيف يقبل أن تكون زائدة ولا يصح حذفها؟ وكيف تكون زائدة ولها متعلق، وابن هشام ينص على أن الباء الزائدة لا تتعلق، قال في المغني: "يستثنى من قولنا: "لا بد لحرف الجر من متعلق" ستة أمور: أحدها: الحرف الزائد كالباء و "من" في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ "الرعد:

---

[1] تلخيص الشواهد، ص: 39-40.

[2] تلخيص الشواهد، ص: 41-43.

43، و ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ فاطر: 3، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والزائد إنما يدخل في الكلام تقوية له وتوكيدا، ولم يدخل للربط[1].

ومما يقوي الشك في نسبة هذا الشرح لابن هشام أن ابن هشام لما تعرض لمواطن زيادة الباء ذكر لها ستة مواطن ليست الباء في "باسم" من ضمنها، وهذه المواضع هي أن تدخل على الفاعل، المفعول، المبتدأ، الخبر، الحال، التوكيد بالنفس والعين[2].

ومما أكد به المحقق نسبة هذا الشرح إلى ابن هشام أنه رجع إلى شروح أخرى لابن هشام ووجد التشابه بين الأسلوبين، وأرى أن ذلك غير صحيح فالفرق بين الأسلوب في هذا الشرح وبين الشرح السابق واضح، ثم إن المقارنة في الأسلوب لا تكفي بل يجب أن ندخل عناصر أخرى كالمذهب النحوي والمصطلح السائد في الشرح.

لقد رجعت إلى المغني عند حديث ابن هشام عن (واو المعية) فوجدت الفرق واضحا بينه وبين ما ورد في شرح الجمل المنسوب إليه، قال في المغني:

"الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، وسمى الكوفيون هذه الواو (واو الصرف) وليس النصب بها خلافا لهم، والحق أن هذه الواو واو العطف[3].

أما صاحب الشرح فقال: "الواو تنصب الفعل المستقبل إذا أردت بها غير معنى العطف، وتسمى واو الصرف، لأنها تصرف آخر الكلام على أوله.

وفي إعرابه لـ "تشرب" من قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" قال: "تشرب نصب بواو الصرف، وهو منصوب بإضمار (أن)[4]. فكيف يكون منصوبا بواو الصرف وبـ "أن" معا، هذا الخلط لا نجده في تحليل ابن هشام.

وفي إعراب "ألا من قول الشاعر: ألا طعانَ، ألا فرسان عادية....".

---

(1) مغني اللبيب 2/ 575 تحقيق مازن وصاحبه.

(2) مغني اللبيب: 1/ 106، تحقيق محي الدين عبد الحميد.

(3) مغني اللبيب: 1/ 472 تحقيق مازن.

(4) شرح جمل الزجاجي، ص: 270.

نجد ابن هشام في المغني يقول: "إن "ألا" للتوبيخ والإنكار"[1].

وفي الشرح المنسوب إلى ابن هشام: قال المعرب: "ألا" تمني. "طعان" نصب بالتمني[2].

وهناك فروق أخرى كثيرة في تحليل الشواهد وإعرابها بين ما هو موجود في هذا الشرح وبين التحليل والإعراب في "تخليص الشواهد".

ذكر المحقق أنه اعتمد في تحقيقه لهذا الشرح على نسخة واحدة موجودة في حلب بمكتبة الأحمدية رقمها: 976، واعتمد في نسبة الشرح إلى ابن هشام على ما جاء في كشف الظنون، وهدية العارفين، وكم من كتاب نسب في كشف الظنون إلى غير صاحبه.

وفي الختام يجوز أن يقال ربما كان هذا الشرح لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي السبتي، لأننا نجد صاحب البغية ينسب إليه كتاب "الجمل في شرح أبيات الجمل"[3]. وأن الناسخ توهم أنه لصاحبنا.

## 14. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،

وهو أهم وأشهر كتب ابن هشام، صنفه قبل وفاته بزمن قليل، وسنتناول الحديث عنه في الباب الثاني من هذه الدراسة إن شاء الله.

## 15. المباحث المرضية المتعلقة بـ "من" الشرطية:

حقق هذا الكتيب وألحق في آخر دراسة حول اسم الشرط الدكتور مازن المبارك[4].

موضوع الكتيب محاورة بين ابن هشام وتقي الدين السبكي "ت 756هـ" حول مسائل تتعلق بـ "من" الشرطية.

ذكر المباحث المرضية الباشا إسماعيل البغدادي[5]، ولم يعين حجمها، ولا كم عدد أجزائها، وفي هدية العارفين[6] أنها من مجلدتين.

---

(1) مغني اللبيب: 1/ 96، تحقيق مازن.
(2) شرح الجمل، ص:319.
(3) البغية: 1/ 49.
(4) المباحث المرضية، دار ابن كثير بيروت، ط1: 1987.
(5) إيضاح المكنون: 2/ 422، بيروت: 1985.
(6) هدية العارفين: 1/ 465، بيروت: 1982.

وقال الدكتور مازن المبارك في مقدمة التحقيق إن قول البغدادي في الهدية أن المباحث تتكون من مجلدتين هو سهو منه، فربما أراد: ورقتين[1]. وقال: يرجح أنها من ورقتين أن صاحب الدرر، وصاحب الشذرات، وصاحب البغية عند حديثهم عن ابن هشام وعن آثاره لم يشيروا إلى أنها من مجلدين، وأن فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية لم يذكر أنها في مجلدين، وإنما قال أول المجموعة ثلاث مسائل متعلقة بـ"من" الشرطية[2].

قال ابن هشام في المقدمة بعد البسلمة: "هذه مسائل متعلقة بـ"من" الشرطية وغيرها من أسماء الشرط، وقع البحث فيها بيني وبين العلامة تقي الدين أبي الحسن السبكي، الشافعي رحمه الله[3].

المسألة الأولى: أنه رحمه الله قال: أجمعوا على اسمية "من" الشرطية، وحرفية "إن"، فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية مع تساويهما في المفهوم؟ قلت: ليستا سواء، ولا ترادف بينهما؛ بل كلمة "إن" دالة على شيء واحد هو الشرط، أي عقد السببية والمسببية بين الجملتين دالة على معنى في غيرها، ولا دلالة فيها على غير ذلك؛ فلذلك كانت حرفا، وأما "من" الشرطية فإنها دالة على شيئين "الشخص العاقل، وهذا هو المعنى الذي هي به اسم؛ لأنه معنى في نفسها، كما في قولك "إنسان" وهو معناها الوضعي.

الثاني: معنى الشرطية الذي شرحناه، وهو معنى عرض لها لتضمنها معنى "إن" الشرطية؛ وأما قول كثير من النحويين: الحرف ما دل على معنى في غيره منتقض بأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، الصواب أن يقال: "ما دل على معنى في غيره فقط، كما قال الجزولي "ت 607هـ" وغيره من المحققين[4].

---

(1) المباحث المرضية: ص: 24.

(2) المباحث، ص: 25، المباحث، ص: 33.

(3) المباحث، ص: 34.

(4) المباحث، ص: 34.

16. المسائل السفرية النحوية،

هذا العنوان هو الذي أعطاه المحقق: حاتم صالح الضامن لهذه المسائل، والتحقيق أنها هي: "مسائل في النحو وأجوبتها" كما في نسخة "ليدن" أو رسالة في انتصاب: "لغة، وفضلا، وخلافا، وأيضا، وهلم جرا" كما هو عنوانها في نسخة (برلين)[1]. أي أن المسائل السفرية هي التي خصصها ابن هشام لإعراب بعض كلمات القرآن الكريم أثناء سفره كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وسماها السيد نبيل أبو عمشة في مقدمة تحقيقه لـ"غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب"[2] لمصطفى رمزي الأنطاكي: "رسالة في انتصاب: لغة وفضلا، وإعراب خلافا، وأيضا وهلم جرا ونحو ذلك"[3].

قال ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة: "سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل: "فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقوله: "الإعراب لغة: البيان، واصطلاحا: تغير الآخر لعامل" والدليل لغة: المرشد والإجماع لغة: العزم، وقوله: "يجوز كذا خلافا لفلان، وقوله: وقال أيضا، وقوله: هلم جرا".

قال ابن هشام: وكل هذه التراكيب مشكلة، ولست على ثقة من أنها عربية وإن كانت مشهورة في عرف الناس، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له، ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عليلا، ولا يبرد غليلا[4].

وأصدرت هذه المسائل مؤسسة الرسالة بيروت سنة: 1983، وهي مذكورة في الاشباه والنظائر للسيوطي[5].

---

(1) عن المباحث المرضية، ص: 14.

(2) رسالة نال بها درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بجامعة دمشق، هامش ص: 14 من مقدمة تحقيق المباحث المرضية لمازن المبارك.

(3) المباحث4، ص: 14، نقلا من مقدمة تحقيق "غنية الأريبة".

(4) الأشباه والنظائر: 3/ 269 دار الكتاب، بيروت، ط1- 1984.

(5) الأشباه والنظائر: 3/ 269، دار الكتاب بيروت، ط1- 1984.

**17. موقد الأذهان وموقظ الوسنان: 'الأحاجي النحوية'.**

ذكر سركيس[1] أنه طبع في مطبعة الحرمين سنة: 1322هـ وطبع مع شرح شذور الذهب بالمطبعة الأزهرية سنة: 1279هـ[2].

وحقق ضمن مجموعة 'مقالات هامة لابن هشام'، والمقالات الهامة التي حققها الدكتور نسيب نشاوي هي: 1. الغاز ابن هشام. 2. موقد الأذهان. 3. الإعراب عن قواعد الإعراب. 4. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، والتحقيق أنها ليست الروضة، وإنما الاقتراح للسيوطي غير كامل، وتوهم الناسخ أنها روضة ابن هشام، وروضة ابن هشام شرح لشواهد 'اللمع' لابن جني.5. نكتة الإعراب، 6. القواعد في النحو، 7. مسائل وأجوبتها في النحو[3].

قال ابن هشام في المقدمة بعد البسملة والصلاة على الرسول:

'أما بعد حمد الله الفاتح عند الإعواز، المانح بالإيجاز، جاعل علم العربية في العلوم كالطراز، فبه تحل مقفلات الألغاز، ويتضح ما في التنزيل من الإيجاز ودرجة الإعجاز، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه....' فقد جمعت في هذه الأوراق اليسيرة شذرة من الألغاز النحوية، ونبذة من النكت الأدبية، جعلتها لاستخراج الأحاجي عنوانا، وعلى حل ما لم أذكره من ذلك معوانا، فالشيء يعرف بمثله، والوابل يستدل عليه بطله، والعذر في اختصاره أني جمعته فيما بين صلاتين، وبمقدار ما ينظم الناظم بيتا أو بيتين....ورتبته على أربعة فصول:

الأول: في الأحاجي المعنوية، والثاني في الأحاجي اللفظية، والثالث في الإشارات الخفية، والرابع في التصحيفات اللوذعية، وسميته: 'موقد الأذهان وموقظ الوسنان'.

اعلم ان اللغز النحوي قسمان: ما يطلب به تفسير المعنى، وما يطلب به تفسير وجوه الإعراب.

---

(1) معجم المطبوعات، ص: 275، مصر: 1928، والمباحث المرضية، ص: 15.

(2) عن مقدمة المباحث المرضية، ص: 15.

(3) مقالات هامة لابن هشام، تحقيق نسيب نشاوي، دار الجيل، بيروت.

الفصل الأول: الأحاجي المعنوية، ويراد به تفسير المعنى، كقول الحريري: "ما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله"؟

وتفسيره: "يا" في النداء، فإنه عامل النصب في المنادى، وهو حرفان، وآخره، متصل بأوله ومعكوسه: "أي" يعمل في النداء عمله، كقول الشاعر.

ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى  بكاء حمامات لهن هدير

وعلى عادة ابن هشام في ولعه بتحقيق المسائل والأحكام وتدقيقها، قال: واعلم أن في تسمية (يا – أي) عاملين تجوزا، أو ارتكابا لمذهب ضعيف؛ وإلا فالحق أن العامل الفعل المقدر[1].

18. اعتراض الشرط على الشرط[2]:

وهو في الأشباه والنظائر للسيوطي.

قال ابن هشام: اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الصحيح، وكذا في أكثر من شرطين، وربما توهم من عبارة النحاة حيث يقولون: اعتراض الشرط على الشرط، أن ذلك لا يكون في أكثر من شرطين، وليس كذلك[3].

**ومن رسائل ابن هشام التي جمعها السيوطي في الأشباه والنظائر:**

1. مسألة إعراب "صالحا" من قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ۝٥١ ﴾ "المؤمنون: 51"، قال ابن هشام: سألت –وفقك الله– عن قولي في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ إن "صالحا" ليس مفعولا به؛ بل هو إما نعت لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المعربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير

---

(1) مقالات هامة، ص: 47.

(2) تحقيق عبد الفتاح حموز، الأردن: 1986.

(3) الأشباه والنظائر: 4/ 104-112، دار الكتاب، بيروت، ط1- 1984.

(واعملوه صالحا)، والضمير للمصدر، وذكرت أن كثيرا من الناس استنكر قولي في ذلك، وقالوا: إن 'عملْ' من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ ﴾ 'سبأ: 11.... فاعلم وفقك الله أنك إذا تدبرت ما أقوله انحلت عنك كل شبهة في ذلك، وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعة إلى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبه عن معاني كلام النحاة وأدلة العقل وبيان ذلك بأمور[1]:

2. الكلام على الاستفهام وفيه فصول:

قال: وبعد فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام، والفرق بين أدواته على حسب ما التمس مني بعض الإخوان[2].

3. الكلام في قول القائل: 'كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزلْ'.

قال ابن هشام: اختلف في 'كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزلْ' في مواضع: في تعيين قائله، في معنى 'كأنْ' في توجيه الإعراب[3].

4. الكلام في 'إنما' قال: اعلم أن الكلام في 'إنما' في موطنين، أحدهما لفظي والآخر معنوي، فاللفظي فمن جهة البساطة والتركيب، وأما المعنوي فمن جهة إفادة الحصر أو عدمه[4].

5. بعض الفوائد المختصرة: حديثه عن المبدوء به، والموقوف عليه، وعرض الآراء في إعراب بعض الكلمات حديثه عن 'علمت' بمعنى' عرفت، وبمعنى العلم[5].

6. الشروط التي يتحقق بها التنازع، قال: تتبع ذلك فوجده منحصرا في خمسة شروط[6].

7. تهذيب ابن هشام لكتاب 'الشذا في أحكام كذا'[7] وقد تقدم الحديث عنه.

---

(1) الاشباه والنظائر: 4/ 113-122.

(2) الأشباه والنظائر: 4/ 70-78.

(3) نفس المصدر: 4/ 78-83.

(4) نفس المصدر: 4/ 173-176.

(5) 4/ 174-179

(6) 4/ 180-186.

(7) نفس المصدر: 4/ 191.

8. مسألة: "والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا" بتكرار "لا" وبدونه تكرار، حتى قيل إن الكلام مع التكرار إيمان في كل منها كفارة، وأنه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة. قال ابن هشام إن بينهما فرقا يبنى على قاعدة.....[1].

9. مباحث في التقدير[2] نقلها السيوطي من مغني اللبيب.

قال السيوطي قال ابن هشام: "القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله..."[3].

10. رسالة في توجيه النصب في قول القائل: "فلان يملك درهما فضلا عن دينار"[4]. وهذه هي الرسالة التي حققها الدكتور حاتم الضامن بعنوان "المسائل السفرية".

11. الكلام في قولهم: "أنت أعلم ومالك" وعلى أي شيء عطف، قال: والكلام في هذا الموضع في مقامين: -بيان إشكال هذا المثال- والجواب عما تضمنه السؤال[5].

12. الكلام في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[6] "آل عمران: 97".

13. الكلام على قول جابر رضي الله عنه: "كان يكفي من هو أوفى منك شعرا وخير منك"[7].

14. الكلام على نصب: "قيله"[8] في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ "الزخرف: 88".

---

(1) الأشباه والنظائر: 4/ 173-186.

(2) الأشباه والنظائر: 2/ 166-168، ومغني اللبيب: 2/ 613-618، تحقيق محي الدين.

(3) نفسه.

(4) الأشباه والنظائر: 3 / 269-289.

(5) الأشباه: 4/ 84-90.

(6) الأشباه: 4/ 93.

(7) الأشباه: 4/ 97-99.

(8) الاشباه: 4/ 99-100.

15. الكلام في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقتل مسلم بكافر"[1].

16. الكلام في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[2]. "الأعراف: 56".

ومن "مقالات هامة لابن هشام" التي حققها نسيب نشاوي: "القواعد في النحو" ولعله: "القواعد الصغرى" الذي تنسبه المصادر إلى ابن هشام.

هذا الكتيب ليس له مقدمة، كما هو المألوف في كتب ابن هشام، وطريقته في التحليل تشبه طريقة تحليل اللسانيين المحدثين لمقومات الكلمة وهو في تحديده لنوع الكلمة يذكر علاماتها التركيبية والدلالية ولنأخذ أمثلة من ذلك، قال في باب الفعل الماضي: "باب الماضي" نحو: "قال" و "دخل".

فإن قال قائل: "قال" اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: "فعل"، فإن قال: بأي دليل؟ فقل لصلاحية "قد" معه، فإن قيل: ماض، أو مستقبل؟ فقل: "ماض" فإن قيل: فبأي دليل فقل: لصلوح "قد معه....

وفي حديثه عن "من" قال: تقول في "من" من يسلم؟ ومن يخرج ومن يقف؟ فإن قيل "من" اسم أو فعل أو حرف؟ فقل اسم فإن قيل بأي دليل؟ فقل لكونه مبتدأ. فإن قيل لأي شيء ميزت الأسماء بالمبتدأ؟ فقل: لأن المبتدأ يخبر به وعنه. والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه فلا يكون المبتدأ إلا إسما.

ثم يستمر في تعداد سمات "من" إلى أن يقول: "فهو بارز، جامد، غير متمكن، منفصل، مفرد، شخص، حيوان، عاقل"[3].

---

(1) الاشباه: 4/ 100-103.

(2) الأشباه: 3/ 187-195.

(3) مقالات هامة لابن هشام، ص: 166.

## آثار ابن هشام المخطوطة والمفقودة:

1. التذكرة قال السيوطي إنه كتاب في خمسة عشر مجلدا[1].
2. رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، قال السيوطي: إنه أربع مجلدات[2].
3. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، ذكره السيوطي في البغية أيضا.
4. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات[3].
5. شرح التسهيل[4].
6. شرح الشواهد الكبرى في النحو[5].
7. حواش على التسهيل والألفية[6].
8. رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم[7].
9. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية "شرح شواهد اللمع لابن جني" قال محمد محيي الدين عبد الحميد إنه يوجد بمكتبة برلين أيضا.
10. شرح البردة ذكره صاحب الكشف، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: ولعله شرح "بانت سعاد".
11. شـرح القـصيدة اللغزية في المسائل النحوية، قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "يوجد في مكتبة ليدن" وفي الأشباه والنظائر قصيدة لغزية مشروحة[8] لابن لب الأندلسي أبي سـعيد النحوي، ولعلها هي المنسوبة لابن هشام، يرجح ذلك قول الشارح في النهاية: فهذا تمام الشرح.... مما قيده ناظمها إبانة لغرضه" ويفهم منه أن الناظم هو الشارح.

---

(1) البغية: 2/ 69.

(2) ذكره السيوطي أيضا: 2/ 69.

(3) مقالات هامة لابن هشام، ص: 166.

(4) البغية: 2/ 69.

(5) ذكره السيوطي أيضا: 2/ 69

(6) البغية: 2/ 69.

(7) ذكره محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة تحقيقه لأوضح المسالك: 1/ 8، وقال إنها موجودة في مكتبة برلين

(8) الأشباه والنظائر: 3/ 47-66.

12. مختصر الإنتصاف من الكشاف، قال محمد محيي الدين عبد الحميد: إنه موجود بمكتبة برلين، هذا الكتاب تحوم حول نسبته لابن هشام شكوك، لأننا نجد الأمير في حاشيته على المغني يقول: قيل للمصنف: هلا فسرت القرآن أو أعربته؟ فقال أغناني المغني[1].

وقد نسب هذا الكتاب إلى ابن هشام صاحب الكشف[2]، وصاحب الهدية، وقد ذكر احد دارسي آثار ابن هشام ان هذا الكتاب الذي توجد منه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم 791. في: 112ورقة، هو لعلم الدين عبد الكريم بن علي العراقي "ت: 704هـ" ووجد على الورقة الأولى من المخطوط: كتاب علم الدين: الإنصاف حكما بين الكشاف والإنتصاف" ويرجح الشك في نسبة هذا الكتاب لابن هشام أن ابن هشام لم يحل عليه في المغني مع أنه أكثر من مناقشة الزمخشري فيه، وتعقب آراءه في الكشاف، ولم يحل عليه أيضا في شرح شواهد ابن الناظم، وهو آخر ما ألف.

10. القواعد الصغرى والكبرى: ذكرهما السيوطي أيضا في البغية.

ومن كتبه التي تعد مفقودة: كفاية التعريف في علم التصريف، وشرح الجامع الصغير في الفروع، ورسالة في أحكام "لو" و"حتى"[3].

## ومن الكتب التي نسبت لابن هشام خطأ.

كتاب التيجان نسبه إليه صاحب الهدية[4]، وهو لابن هشام صاحب السيرة، ونسب إليه أيضا: الجمل في النحو، وهو لابن هشام اللخمي، وشرح المفصل، وشرح مقصورة ابن دريد، ونسب إليه صاحب الأعلام "نزهة الطرف في علم الصرف"، وهو لأحمد بن محمد الميداني[5].

---

(1) حاشية الأمير: 2/ 177.

(2) كشف الظنون: 5/ 491.

(3) المسائل السفرية، ص: 116-117 تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد العراقية العدد الثالث المجلد التاسع: 1980.

(4) هدية العارفين: 1/ 465، ط استانبول: 1964.

(5) من مقدمة تحقيق المسائل السفرية، ص:116-117.

ومـن الكتب التي نسبت لابن هشام وليست له: "تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة" أورده بروكلمان في الملحق[1]. وذكر أنه بمكتبة القرويين تحت عدد 1210.

وتلخـيص الدلالـة الموجـود بالقـرويين للكلاعـي أحمـد بن الحسن بن علي الزيات البلـشي المالقـي، المقـرىء الأديـب الصوفي، له عدة موضوعات في القراءات وأصول الدين، تـوفي ببلش سنة: 728هـ، والكتاب رجز يبلغ عدد أبياته: 1578، نظم فيه مؤلفه رسالة أبي القاسـم عـبد الكـريم بـن هـوازن القشيري المتوفى سنة: 465هـ. ورقمه بخزانة القرويين[2]. 1218.

(1) بروكلمان الملحق: 2/ 16، نقلة عنه صاحب منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ص: 36.

(2) مخطوطات خزانة القرويين: 3/ 291: لمحمد العابد الفاسي.

# الباب الثاني

# المـــغـــنـــي

* اعتناء العلماء بشرحه والتعليق عليه.
* نظمه.
* شرح شواهده.
* مادته ونقوله.
* الكتب التي درست الأداة.
* مقارنة بين تناول كل من المرادي وابن هشام لبعض الحروف.
* التأكد من أن كلاً منهما أخذ عن السابقين.

# الباب الثاني

## المغني – اعتناء العلماء بشرحه والتعليق عليه – نظمه – شرح شواهده

* **مادته ونقوله – الكتب التي درست الأداة، مقارنة بين تناول كل من المرادي وابن هشام لبعض الأدوات، التأكد من أن كلا منهما أخذ عن السابقين.**

هناك عدة كتب في علوم مختلفة تحمل اسم 'المغني' ذكرها صاحب الكشف[1].

أما في النحو فقد ذكرت المصادر أن لأبي النضر محمد بن إسحاق الكندي ت 680 هـ كتاب المغني في النحو[2]، ولتقي الدين منصور بن فلاح اليمني المغني في النحو في أربع مجلدات، أكثر السيوطي الأخذ منه في الأشباه والنظائر[3].

والمغني في النحو كذلك لفخر الدين الجار بردي 'ت 746هـ' وعليه شرح لتلميذه بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمر[4].

أما كتاب ابن هشام فهو 'مغني اللبيب عن كتب الأعاريب' وهو أهم كتبه، لذلك اشتهر في حياته، واهتم به العلماء والدارسون فشرحوه، وحشوا على الشروح، وشرحوا شواهده، وأول محاولة في التعليق على مغني ابن هشام كانت لمعاصره شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي المتوفى سنة: 776هـ في كتابه: تنزيه السلف عن تمويه الخلف' قال السيوطي إنه وصل فيه إلى حرف الباء الموحدة[5]، ثم شرح الدماميني بدر الدين مغني ابن هشام ثلاث مرات، وستحدث عنها فيما يأتي من 'الباب الرابع' إن شاء الله.

وشرح المغني شمس الدين محمد بن عماد المالكي 'ت 844هـ' في ثلاث مجلدات، وسماه: 'كافي المغني'[6].

---

(1) كشف الظنون: 2/ 606-608.
(2) بغية الوعاة: 1/ 53.
(3) الأشباه: 1/ 343-340-339-334-321-314-301-280.
(4) كشف الظنون: 2/ 608.
(5) بغية الوعاة: 1/ 155.
(6) كشف الظنون: 2/ 609.

ووضع تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة "872هـ" المنصف من الكلام على مغني ابن هشام".

قال في المقدمة بعد حمد الله: "وبعد، فقد نظرت عند إقرائي لـ" مغني اللبيب" ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ عن المغني في كتابه "تنزيه السلف عن تمويه الخلف" ونظرت التعليق الذي كتبه بدر الدين الدماميني بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية، وسماه: "تحفة الغريب...."فإذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها، ومشحونة بإشكالات لم ينغلق – والحمد لله- بابها...."[1].

ومن شروح المغني "غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب" للقاضي مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي "ت:1100هـ" وهو شرح شامل مفيد، رجع فيه إلى الشروح التي سبقته[2]. وشرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا "ت حوالي: 1003هـ" واسمه "منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب"[3].

وللسيوطي شروح وحواش وشرح لشواهد المغني[4]، وشروح أخرى ومختصرات ذكرها صاحب كشف الظنون في الجزء الثاني، بالإضافة إلى حاشيتي كل من محمد الأمير، والدسوقي، وهما مطبوعتان، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة تحقيقه لمغني اللبيب أن له شرحا على المغني في اربع مجلدات ضخام له لم يستطع نشره لكبر حجمه[5].

وللصاوي عبد الله شرح على المغني[6]، ومن المغاربة الذين درسوا المغني ونظموا أبوابا منه: الجراد السلوي المتوفى سنة 778هـ صاحب اللامية المشهورة في أحكام الجملة وشبهها، وهذا دليل على أن المغني اشتهر في حياة مؤلفه وانتقل من موطنه إلى الأقطار

---

(1) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني 1/ 2- 3 حاشية الشميني تلخيص من: تحفة الغريب مع زيادات طفيفة من مصادر أخرى، حقق الجزء الأول والثاني كل من: مازن المبارك، ومحمد الوليد حافظ، 1982.

(2) مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقم: 8485، حققه نبيل أبو عمشة "رسالة نال بها صاحبها درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بدمشق، من مقدمة المباحث المرضية المتعلقة ب "من" الشرطية لمازن المبارك، ص: 14.

(3) كشف الظنون: 2/ 610-619.

(4) مخطوط بدار الكتب الظاهرية، بدمشق.

(5) مقدمة المغني، ص: 1.

(6) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

الإسلامية مبكرا، فابن هشام توفي سنة: 761هـ وصاحب اللامية سنة 778هـ.

ومـنظومة الجراد لها عدة شروح أهمها شرح أبي الطيب الحسن بن يوسف الزياتي، وهـو من العلماء المغاربة الذين درسوا ودرسوا مغني ابن هشام، قال أبو حامد محمد العربي: إنه قرأ على الزياتي كثيرا من مغني اللبيب[1].

ولامـية الجـراد من بحر الطويل عدد أبياتها سبعون، مطبوعة ضمن ما طبع من متون علمية[2].

أبـيات اللامية: من: 3-19 في الحديث عن الكلام والجملة والفرق بينهما، وانقسام الجملـة إلى فعلية واسمية ومحتملة لهما، وانقسامها إلى صغرى وكبرى، وإلى ذات وجه وذات وجهـين والأبيات من 20-36 في الحديث عن الجمل ذات المحل، ومن: 37-47 عن التي لا محـل لهـا، ومـن 48-50 عن الجملة بعد كل من المعرفة والنكرة، ومن: 51-54 عما يتعلق مـن حـروف الجر وما لا يتعلق، ومن: 55-58 عن التعلق بالفعل الناقص وحروف المعاني، وتحـدث في البيت 59، عن المجرور بعد المعرفة والنكرة، ومن: 60-62 عما يتعلق به المجرور إذا وقـع حـالا أو صفة، أو خبرا ومن: 63-67 عن رفع المجرور والظرف للفاعل بعد النفي والاستفهام.

ويلاحـظ أن مـضمون القـصيدة هو نفس محتوى الباب الثاني والثالث من مغني ابن هـشام، وهـو نفـس مـضمون الباب الأول والثاني من (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هـشام أيضا، مع فارق بسيط، فيما يتعلق بالمغني يتجلى في الإيجاز وقليل من التصرف، وهذا يفـيد أن ابـن الجـراد نظم ما جمعه ابن هشام في كتابيه عن الجملة وشبهها، ويبعد أن نقول أن ابـن الجراد لم يتأثر بالكتابين، وأنه لم يرجع إليهما استنادا إلى أن الرجلين كان زمنهما متقاربا؛ إذ تـوفي ابن هشام سنة 761هـ، وتوفي ابن الجراد سنة 778هـ، لأننا لم نعثر -حسب علمي- علـى أي أثـر يفـيد أن الجملة بكل تفاصيلها قد جمعت في كتاب، أو حتى في باب من كتاب، ودرست قبل ابن هشام.

---

(1) مرآة المحاسن، ص: 160-161.

(2) طبع على الحجر بفاس: 1328هـ.

في مقدمة المغني أن ابن هشام وضع المختصر أولا، قال: "ومما حدثني على وضعه أي المغني" أنه لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ"الإعراب عن قواعد الإعراب" حسن وقعها عند أولي الألباب[1]. وفي المقدمة أيضا أنه وضع المغني بمكة المشرفة سنة: 749هـ ثم أصيب به وبغيره، وأعاد تأليفه بمكة سنة 756هـ. وهذا يفيد أنه وضع (الإعراب) قبل المغني أي قبل: 749هـ.

ولما كان المختصر صغير الحجم جليل الأثر، عظيم الفائدة انتقل بسرعة إلى الأقطار الإسلامية ووضعت عليه الشروح، وقد رأينا أن أبا العباس أحمد بن يحيى السوسي أحد المغاربة الذين شرحوه، وكما انتقلت المقدمة بسرعة إلى الأقطار العربية والإسلامية كان انتقال المغني سريعا أيضا، إذ نقلت الأخبار أن المغني اشتهر في حياة صاحبه.

ومما يؤكد أن ابن الجراد رجع إلى المغني ودرس ما فيه أن اللامية اشتملت على جزئية موجودة في المغني، وغير موجودة في المختصر، حيث ذكر في المنظومة أن الحروف التي لا تتعلق ستة وهذا يوافق ما في المغني، لأن عددها في المختصر أربعة. قال ابن الجراد[2]:

وكل حروف الجر بالفعل علقت * أو اسم كمثل الفعل حيث تنزلا
أو اسم بشبه الفعل أول أو بما * يشير إلى معنى المشابه، فافضلا
سوى ستة: لولا، لعل، وكافها * ورب، وما قد زيد، كالبا، ومن، جلا
وأحرف الاستثناء إذا الخفض بعدها * أتى: كأتى قومي خلا زيد، الجلا

ومن المغاربة الذين درسوا مغني ابن هشام ثم نظموه: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله اليدون رحمه الله.

أرجوزة اليدون في نظم المغني بلغت: 987 بيتا: استهلها بقوله[3]:

---

(1) مقدمة المغني لابن هشام.

(2) شرح اللامية لأبي الطيب الحسن بن يوسف الزياتي: 2/ 280، مرقون بمكتبة كلية الآداب ظهر المهراس فاس.

(3) مخطوط ضمن مجموع رقم: 2867د. المكتبة العامة – الرباط.

هـذا بحمـد الله نظم سهـل مـورده للطـالبـين نهـل
ضمنتـه قـواعـد الإعـراب وملـح النحـاة والأعـراب
معتمـدا علـى كتـاب المغنـي لابـن هشـام، شيـخ هـذا الفن
ترتيبـه قصـدت واختيـاره اخترت، واختصرت فـي العبـارة
ولـم أزد علـى بنـاء القـاعدة إلا الـذي بـه تـتم الفـائدة

وفي حرف الألف "الهمزة" قال:

والألـف المفـرد ذو وجهـين فلنـدا القريـب دون ميـن
والثانـي مـن وجهيـه الاستفهام وشرحـه أن يطلـب الإفهـام
وهـو اصـل بـاب الإستفهـام لـذاك احتـوى علـى أحكـام
جـواز حذفـه وتعميـم الطلـب وكونـه للصدر في أعلى الرتب
لـذاك لا تقدمـه العـواطـف أو "أمْ" وغيـره لـه يخـالـف
فصل، وقد يخرج عن ذا الأصل إلى أمـور عـرفـت بالنقـل
تسـويـة، إنكـار إبطـالـي ومثـلـه آخـر تـوبيـخـي
كـذلـك التقـريـر والتهكـم والأمـر والتعجـب المستعظـم
ومعنـى الاستبطـا، وقـد يكـون فعـلا، وإنْ هنـدٌ مستبيـنُ

شـرح هـذه المنظومة العلامـة عبد الواحد الرجراجي من علماء القرن الحادي عشر الهجـري قيل إنـه شـرحها شـرحا عجيـبا مزج فيه الشرح بالمشروح امتزاج البدن بالروح[1] وشـرح المغـني من المغاربة أيضا: إبراهيم بن محمد بن محمد الجزولي الصوابي الهواري سماه: "تحفة الحبيب بشذرة مما حوى مغني اللبيب"[2]. وعلى هذا الشرح تعليـق لمحمـد بـن أحمـد بـن

---

(1) روضة الآس للمقري ص: 315، المطبعة الملكية بالرباط. ط2/ 1983.
(2) مخطوط بالخزانة الملكية رقم: 11941.

يعقوب السملالي[1] عنوانه: "معين الطالب النجيب على فهم ألفاظ تحفة الحبيب....."[2].

ونظم المغني في العهد القريب السلطان العلوي مولاي عبد الحفيظ بن الحسن الأول وشرحه محمد الأغظف بن أحمد مولود الوسري الصحراوي الولاتي الحوضي، وسمي الشرح: "السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب"[3] يشتمل عل مجلدين، الأول عدد صفحاته: 306. والثاني: 172. مقياس: 240-170. تاريخ تأليفه: 1323هـ. نشرت السرح المطبعة الكبرى الأميرية بمصر في جزئين سنة 1325هـ.

قال شارح منظومة السلطان عبد الحفيظ بعد حمد الله والصلاة على رسوله.

"أما بعد، فقد أمر من لا تسع مخالفته، أديمت نصرته وخلافته.... قصير الفهم والإطلاع، وقليل العلوم والإتباع محمد الأغظف بن أحمد بشرح نظمه الرائق.

قال الناظم في حرف الهمزة:

وهمزة لها معان نقلت ... ندا، والاستفهام، وهي خصت
بأنها أصل الاستفهام ... حاوية لمعظم الأحكام
حذف لها من قبل "أم" قد ذكرت ... كعدم الذكر، وأيضا وردت
لطلب تصور أو تصديق ... . . . . . . .

وقال في حرف الحاء:

وحيث، حوث مبني ويعرب ... في لغة، وذالها يستغرب
والكسر لها الثاء، وفتح قد يرد ... وأضمم، فلا خوف ولا من ينتقد
وهو لمكان جا، وللزمان ... محله نصب على ما يستبان
وخفضت بغير "من" أعني "لدى" ... ونصبها من بعد تفضيل بدا

[1] توفي السملالي الادوزي سنة 1229هـ.

[2] مخطوط الخزانة الملكية رقم: 217.

[3] فهارس مخطوطات الخزانة الملكية رقم: 132/ 201 تصنيف المرحوم محمد المنوني ج1 / 138، المطبعة الملكية بالرباط 1983.

قال الشارح في شرح هذه الأبيات:

يعني أن لـ"حيث" لغتين: الياء، والواو، وفي الثاء فيهما الضم تشبيها بالغايات، لأن الإضافة للجمل كلا إضافة، وكسره على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، ومن العرب من يعرب حيث، ويحتمله قراءة من قرأ: ﴿ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (القلم: 44) بالكسر، وحيث ظرف مكان اتفاقا، وعند الأخفش ترد للزمان، فتلازم النصب على الظرفية، أو الجر بـ"من" كغيرها من الظروف، وقد تخفض بإضافة "لدى" لها، كقوله:

"لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم". وقد تنصب بأفعل التفضيل على قول الفارسي كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ (الأنعام: 124)، والجمهور على أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فهي في الآية مفعول لفعل محذوف دل عليه أعلم[1].

## مغني اللبيب ومحتوياته:

خصص ابن هشام كتاب المغني لدراسة الأدوات والتراكيب، وجعله ثمانية أبواب أطولها الباب الأول المخصص للأدوات، المشتمل على الجزء الأول من الكتاب، وعلى بعض الصفحات من الجزء الثاني، لما للأداة من خطر وتأثير في تلوين الدلالات، وربط للعلاقات، إذ هي المعتمد فيما يراد من الكلام على جهة الدقة والصواب، لذلك صارت التعابير الدقيقة متوقفة عليها، ولا يكاد يخلو منها تركيب أو كلام إلا في النادر القليل.

فابن هشام في تناوله للأداة حاول أن يقف على وظائف كل أداة واستعان على بلوغ ذلك بالرجوع إلى مختلف الأساليب، إذ لكل أداة أسلوب ووظائف واستعمالات، وما تقوم به من ربط بين المكونات، وما تعبر عنه من علاقات وقد عرف علماؤنا الأولون أهمية الأدوات، فاهتموا بدراستها وأكثروا من ذلك مع أنها كلمات قليلة ومحصورة العدد. ومن أوصافها أنها جامدة غير قابلة للزيادة أو النقصان، فهي كالضمائر والموصولات والإشارات والظروف الجامدة، غير قابلة للاقتراض، ولا يمكن أن تصير مهجورة، أو مهملة، كما أنها لا توصف بالغرابة.

---

[1] الشارح يشرح النظم بمتن المغني، فالمسألة عبارة عن تركيب وتحليل، ويبقى أن النظم يساعد على الحفظ السريع.

والأداة تخالف الكلمة الاشتقاقية التى يكون لها معنى في حالة الإفراد، أي مادة وصيغة، والأداة ليس لها معنى معجمي وآخر صرفي، فهي جامدة مبنية، مفتقرة افتقارا متأصلا"[1].

## الأدوات قبل ابن هشام:

من الكتب التي تناولت الأدوات كتاب الجمل المنسوب للخليل نسبه إليه أستاذنا فخر الدين قباوة بعد أن شك في ذلك وتردد. ومن قراءته يظهر أنه ليس للخليل، يؤكد ذلك أشياء:

1) أنا أبا بكر الزبيدي "ت 379 هـ" قال عن الخليل: "إنه لم يؤلف في النحو حرفا، ولم يرسم فيه رسما، نزاهة بنفسه، وترفعا بقدره، إذ كان قد تقدم عليه، والتأليف فيه. فكره أن يكون لمن تقدمه تاليا، وعلى نظر من سبقه محتذيا، واكتفى بذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقنه من دقائق ونتائج فكره، ولطائف حكمته"[2].

2) أن مؤلف الكتاب قال في مقدمته: "هذا كتاب في جملة الإعراب؛ إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم، وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجزم والجر، وجمل الألفات، واللامات... وبينا كل معنى في بابه باحتجاج من القرآن وشواهد من الشعر، فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنفاه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحو"[3].

فالمؤلف يشير إلى تأليف له في النحو سماه (المختصر في النحو). وكتب التراجم لم تنسب إلى الخليل مختصرا في النحو، وفي البغية أن لابن شقير المتوفى "317هـ" مختصرا في النحو[4].

---

(1) الأصول لتمام حسان، ص: 130، دار الثقافة. ط1، 1981.

(2) من مقدمة المحقق فخر الدين قباوة للجمل ص: 14.

(3) الجمل ص: 33 تحقيق فخر الدين قباوة.

(4) بغية الوعاة: 1/ 302.

3) أن الأسـلوب يفـتقد إلى ما نعرفه عند الخليل من دقة في التعليل، وعمق في التحليل، وتحكيم للقياس.

4) أن المؤلـف أحال على الخليل في الكتاب أربع مرات[1]، وفي هذه الإحالات ما يكفي للتحقق من أن الكتاب ليس للخليل.

فالجمـل الـذي حققـه فخـر الدين قباوة ونسبه للخليل، حققه من بعد الدكتور فائز فـارس بعنوان "المحلى" في "وجوه النصب ونسبه" لابن شقير أحمد بن الحسين البغدادي والكتاب لابن شقير لأنه أحال في البداية على مختصره في النحو، كما مر، والمختصر من مؤلفاته، نسبه إليه ابن الانباري في النزهة، وياقوت في معجم البلدان، والسيوطي في البغية، وحاجي خليفة في كشف الظنون.

ويهمـنا مـن هـذا الكـتاب أن نذكر أن ثلثه الأخير مخصص للحديث عن الأدوات، حـيث بـدأ الحـديث عنها بقوله: "جمل الألفات" وهي اثنان وعشرون ألفا. ألف وصل، وألف قطـع، وألـف سـنخ، وألف استفهام، استخبار- تثنية، ضمير، خروج وترنم، عوض من نون خفـيفة، إلى آخـره، ثـم يتـناول شـرح كـل واحـدة على حدة، فألف النفس عنده هي همزة المضارعة في نحو: أنا أكتب".

ثم انتقل إلى جمل اللامات: لام الصفة، لام الجر، لام الأمر، لام الخبر، لام الجحود، لام كـي، لام الـنداء، لام الـتعجب، والـلام الـتي في موضـع "إلا" ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ (الأعـراف: 102) أي: مـا وجـدنا أكثـرهم إلا فاسـقين". ولام الوعـيد: ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ﴾ (العنكـبوت: 66) ولام المـدح، ولام الـذم، "يالـك رجـلا صالحا" ولام الطرح: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ (المطففين: 2) أي: كالوا لهم...

---

[1] الجمل: 181، 134، 115.

لام النداء عنده هي "لام المستغاث به، ولام التعجب هي الداخلة على "فَعُلَ" لظرف زيد". وهكذا يتناول بقية الأدوات، وينهي الكتاب بالحديث عن الفرق بين "أمْ وأوْ" وقيل إن الفصلين الأخيرين أي الحديث عن "رويد" والفرق بين "أمْ وأوْ" أقحما، لأنهما وردا في (معاني الحروف)[1] للرماني".

دراسة الأدوات من حيث عملها وإهمالها وما تفيده من دلالات بحث نحوي، وقد تتناول بالدراسة من حيث معناها اللغوي، قال الأمير في حاشيته على شذور الذهب: "الأصل في الكلام عن هذه الأدوات يتناول الجانب اللغوي، ويرى أن الكلام في وظائفها النحوية إنما هو استطراد[2].

ومن أوائل العلماء الذين صنفوا في الحرف الواحد وتناولوا جانبه اللغوي أبو زيد المتوفى سنة: 215 وقطرب المتوفى سنة: 206هـ وقبلهما الحضرمي المتوفى سنة 117هـ إذ ألف كل منهم في الهمز[3].

وكتاب ابي زيد طبع بتحقيق الأب لويس شيخو في بيروت سنة 1911م. بعنوان الهمز لأبي زيد ويقوم علمه على ذكر الفعل الذي فيه الهمزة، في صيغة الماضي، وقد يذكر المضارع، ثم المصدر، ويشرح المعنى، كما أنه قد يستشهد بالشعر، كقوله: "وتقول: جنأ الرجل يجنأ جنوءاً على الشيء إذا أكب عليه، قال الشاعر:

أغاضرُ لو شهدت غداة بنتم جنوءَ العائداتِ على وسادي[4]

ومن أمثلة ورود الهمزة أخيرة على الألف. قال: باب لما كانت فيه الهمزة أخيرة على الألف: "بسأ- أبأ- نكأ"[5]. ولما وردت فيه الهمزة متوسطة على الواو: "بؤس، رؤف، رؤم"[6].

(1) معاني الحروف للرماني ص: 173-174 تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(2) حاشية الأمير على شذور الذهب: 74، دار إحياء الكتب. مطبعة البابي الحلبي.

(3) كشف الظنون: 2/ 400.

(4) الهمز لأبي زيد الأنصاري، ص: 17، تحقيق لويس شيخو، بيروت 1911.

(5) الهمز ص: 6.

(6) الهمز، ص: 7.

ولأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري المتوفى "328هـ" كتاب في الهاءات، وللشيخ محيي الدين محمد بن علي المشهور بابن عربي "ت 638" كتاب الياءات[1].

ومن هذا الصنف كتاب اللامات[2] لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة: "338هـ" بين المؤلف موضوع كتابه في المقدمة، فقال:

"هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات في كلام العرب وكتاب الله عز وجل، ومعانيها وتصرفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف"[3].

وعدد اللامات التي تناولها الزجاجي إحدى وثلاثون لاما:

"أصلية- للتعريف- للملك- للاستحقاق- لام كي- لام الجحود- لام- إن- لام الابتداء" وأنهى بمسألة من القرآن الكريم تحدث فيها عن اللام في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم: 46)، قال: "إن" مخففة، واللام بمعنى "كي" عند البصريين، وعند البعض أن "إن" نافية بمعنى "ما" بتقدير: ما كان مكرهم لتزول منه الجبال" استحقارا بمكرهم. قال الزجاجي: "وهذا جيد في المعنى إلا أنه ضعيف في العربية؛ لأن اللام لا تدخل على "إن" إذا كانت نافية"[4]. وكلام الزجاجي يشير إلى أنه يجب العناية بالصناعة مع صحة المعنى كذلك، وسنقف إن شاء الله على بعض من هذا عند ابن هشام في المغنى.

وألف في "الواو" أحد معاصري ابن هشام صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي المتوفى سنة: (761هـ) كتابا سماه: "الفصول المفيدة في الواو المزيدة"[5].

قال الناسخ في آخر صفحة: قال مؤلفه- رحمه الله- فرغ منه صبيحة يوم الجمعة العشرين من رجب سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بالبيت المقدس حماه الله تعالى.

---

(1) كشف الظنون 2/ 400.

(2) تحقيق الدكتور: مازن المبارك، دار صادر بيروت. ط2/ 1992.

(3) اللامات ص: 3.

(4) اللامات ص: 179.

(5) تحقيق حسن موسى الشاعر: دار البشير، عمان الاردن، ط1، 1990.

وبـذلك يكـون ابـن هـشام قد ألف مغنيه بعد هذا التاريخ، لأنه قال في المقدمة: إنه صنف المغني بمكة المكرمة عام 749هـ، ثم فقده وهو في طريقه إلى مصر، ثم ألفه مرة أخرى بعد عودته إلى مكة المشرفة سنة: 756هـ.

وكـتاب صـلاح الـدين العلائـي بحـث مفـصل في الـواوات وأنواعها واستعمالاتها النحوية وما يتصل بذلك من علوم الأصول والفقه والبلاغة والتفسير والحديث".

ويقصد بالواو الزائدة، الواو الداخلة على أول الكلمة، والتي حصرها في ستة أنواع: واو العطـف- واو الحـال- واو المعـية- واو الـصرف، أي واو الـسببية الـتي ينتـصب بعدها المضارع- واو القسم- واو رب".

وألـف أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة: "395هـ" مقالة في "كلا"[1] ولأبي محمد مكـي بـن أبـي طالـب القيسي المتوفي سنة "437هـ" كتيب في شرح: كلاّ- بلى- نعم" والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عزوجل[2].

وحقـق رمـضان عـبد الـتواب: ثلاثـة كـتب في الحروف[3] الأول للخليل بن أحمد، والثاني لابن السكيت، والثالث لأبي المضفر الرازي من علماء القرن السابع.

فالخلـيل فسر معنى الحروف الهجائية، وابن السكيت قصد بالحرف: الكلمة، وعالج كـثيرا مـن القـضايا الـتي تـبين علاقـة اللفظ بالمعنى، كالاستعارة والمجاز، وأوهام الشعراء في المعاني، والضرورة الشعرية وأثرها في أبنية العربية، وقضايا أخرى.

أمـا الـرازي فقـد اختصر كتاب الخليل، وزاد فتحدث عن أنواع الحروف في الهمس والجهـر، والـرخاوة والـشدة، والإبـدال والمخـارج، وخـتم بالحديث عن الحروف المقطعة في القـرآن الكـريم، وبـذلك تكـون هـذه الكتيـبات بعيدة عن موضوعنا الذي هو الحديث عن الأدوات التي لها وظائف نحوية.

ونـسبت بعـض المصادر إلى كمال الدين ابي البركات الأنباري المتوفى سنة: 577هـ كتـبا في الأدوات، كالالـف والـلام، وألفـات القطـع والوصـل، وتصرفات "لو"، و"كلا وكلتا"،

---

(1) حقق المقالة عبد العزيز الميمني: مقدمة تحقيق شرح "كلا وبلى ونعم" لأحمد حسن فرحات ص: 7.

(2) تحقيق احمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1978.

(3) ثلاثة كتب في الحروف تحقيق رمضان عبد التواب نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة: 1982.

وكتاب "كيف" وكتاب "ما" ومسألة دخول الشرط على الشرط[1]. وله منثور الفوائد تحدث فيه أيضا عن وظائف الأدوات[2].

ومن الكتب التي أشارت إليها المصادر، ولم نطلع عليها: "حروف المعاني" لأبي عبد الله التميمي محمد بن جعفر القزاز القيرواني[3] المتوفى: 412هـ.

وكتاب: "العوامل والهوامل في الحروف خاصة للمجاشعي على بن فضال[4] المتوفى 479هـ" وكتاب "الهادي في الحروف والأدوات"[5] لأحمد بن محمد الميداني المتوفى "518هـ".

ومعاني الحروف" لابن قيم الجوزية[6] المتوفى سنة: 751هـ.

ومن الكتب التي حققت ونشرت: "حروف المعاني"[7] لأبي القاسم الزجاجي "ت: 340هـ".

و"معاني الحروف"[8] لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: 384هـ) وكتاب: "الأزهية في علم الحروف"[9] لعلي بن محمد الهروي النحوي "ت حوالي: 415هـ".

وكتاب" رصف المباني في شرح حروف المعاني"[10] لأحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة "702هـ".

وكتاب: "الجنى الداني في حروف المعاني"[11] للحسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة: "749هـ".

---

(1) مقدمة تحقيق منثور الفوائد للدكتور حاتم صالح الضامن ص: 12-14 مؤسسة الرسالة بيروت، 1983.

(2) منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري.

(3) إنباه الرواة: 3/ 86-87.

(4) البغية: 2/ 183.

(5) إنباه الرواة: 1/ 122.

(6) كشف الظنون: 2/ 591.

(7) تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، 1986.

(8) تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي دار النهضة – القاهرة.

(9) تحقيق عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 1993.

(10) تحقيق احمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1975.

(11) تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط2، 1983.

أما الكتب التي خصصت أبوابا، أو فصولا للحديث عن الأدوات، فهي بدورها كثيرة، نذكر منها: "تأويل مشكل القرآن"[1] لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري المتوفى سنة: "267هـ".

فقد خصص بابا فسر حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال، وتحدث عن دخول بعض حروف الصفات مكان بعض "في" مكان "على" والبا، مكان "عن"[2]...

وخصص الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة: "794هـ" بابا في آخر الجزء الرابع من كتابه: "البرهان في علوم القرآن"[3] للكلام عن المفردات والأدوات[4].

وخصص السيوطي جلال الدين المتوفى سنة: "911هـ" في الجزء الأول من كتابه: "الإتقان في علوم القرآن"[5] بابا في معرفة "معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر"[6].

والمراد عنده بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.

وعدد الأدوات في الإتقان يفوق عددها في المغني؛ لأن السيوطي تناول كلمات لم يتناولها ابن هشام من مثل" اللهم، أحد، أولى لك..."؛ إلا أن هناك فرقا في التناول؛ إذ نحا السيوطي الاختصار فيما تناوله، وكان مصدره المغني لابن هشام، ونجد علوما أخرى تتناول جانبا من الأدوات، فكتب أصول الفقه يخصص غالبها بابا للحديث عن حروف الجر، والشرط، والعطف، وبعض الظروف، وكذلك كتب علم البلاغة.

ومن كتب الأدوات التي قيل إن ما فيها يضاهي ما في مغني اللبيب: "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب" لعلاء الدين بن علي الإربلي. قال صاحب "ابن هشام وأثره في النحو العربي" إن علاء الدين لم يكن من المشهورين ولذلك لم تعن بذكره كتب التراجم التي ألفت في زمانه أو بعده، فلم يذكره السبكي في طبقات الشافعية، وسكت عنه صاحب الدرر،

---

(1) شرح ونشر احمد صقر، المدينة المنورة، ط2، 1981.

(2) تأويل مشكل القرآن، ص: 517-578.

(3) تحقيق محمد أبو الفضل: ط1، 1958

(4) البرهان: 4/ 175-445 دار إحياء الكتب العربية، الباب البابي الحلبي.

(5) دار الفكر بيروت: 1979.

(6) الإتقان: 1/ 146.

وصـاحب البغـية، والـذي أشار إليه بإيجاز، فهرس دار الكتب المصرية، واستخلص أن علاء الـدين صـاحب "جوهـر الأدب" عـاش بعـد عـصر ابـن هـشام، وأنه هو الآخذ من المغني لا العكس[1].

## مغني اللبيب، طريقته في ترتيب الأدوات والحروف.

الأدوات في المغنـى لا تقتصر على حروف المعاني، بل اشتملت كذلك على ما يقوم مقامهـا مـن الأسماء والأفعال والظروف، وقد رتبها ابن هشام حسب حروف الهجاء، حيث ابـتدأ بالهمـزة المفـردة ثم انتقل إلى ما يبتدأ بها من الأدوات الثنائية والثلاثية: "أ-آ-أيا- إذن-إن-أن-إن-أن-أم..." ويتضح من الترتيب أنه لم يراع الترتيب في الحرف الثاني، ولم يفرق بين الثنائـي والثلاثـي، وبذلك يكون ترتيب المرادي في "الجنى الداني" أكثر دقة، لأنه قسم الحروف إلى خمـسة أقـسام، وجعـل كـل قـسم بابا، الأول للحروف الأحادية، كالهمزة والباء، والثاني للثنائـية نحـو "إذ-وأل" والـثالث للثلاثـية نحـو: "أجـل وإذن" والـرابع للرباعية مثل: "إذما، وهلا" والخـامس للخماسـية نحـو "لكن"، ولم يكتف المرادي بالترتيب حسب عدد الحروف، بل راعى ايـضا في كـل بـاب تـرتيب الأداة حسب حروف الهجاء، وكل من الترتيبين السابقين شكلي، وهـناك تـرتيب يعـتمد تناول الأدوات حسب معناها، وقد فضله بعض الباحثين على غيره، حيث استحسن أن تعرض الأدوات حسب معانيها دفعة واحدة، حروف النفي متتابعة، وكذا حروف التوكيد، وأدوات الاستفهام، وحروف النهي،....النداء....إلخ.

قـال الاستاذ المهدي المخزومي: أما ابن هشام، فقد جعل من أدوات الجواب – كما جعـل مـن غيرهـا- أشـتاتا مبعثـرة، لا ينـتظمها باب، ولا يجمعها مكان، فقد درس أدوات الاسـتفهام مفـرقة تفريقا ضاعت معه صلة بعضها ببعض، فالهمزة في أول الكتاب و "هل" في آخـره. وكـذلك فعـل بـأدوات الجـواب، ف "أجل، وإي، وإن" في باب الهمزة، و "بلى" في باب الـباء، و "جـير 3، في بـاب الجـيم، و "لا" في بـاب الـلام، و "نعـم" في بـاب النون، ولو كان ابن هشام وغيره أقاموا دراستهم على منهج لغوي واضح لما فرقوا بين الأدوات أشتاتا، وهـي

---

(1) ابن هشام وأثره في النحو العربي ص:217-219 ليوسف بن عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة:1998.

بمجموعها إنما تمثل أسلوبا خاصا لا يلم الدارس به، إلا باجتماع أدواته[1].

تعـددت دراسة الأدوات كما رأينا، وتعددت مناهج تناولها من حيث تنظيمها، ومن حيث الاختصار والإسهاب.

قال المالقي واصفا اختلاف تناول الذين سبقوه في دراسة الأدوات:

"....فـوجدت مـنهم من أغفل بعضها وأهمل، ومن تسامح في الشرح وتسهل، ومن اختـصر فيها وأسهب، ومن ركب البسيط وبسط المركب، ومن شتت ألفاضها وعدد، وأطال الكلام لغير فائدة وردد......"[2].

ويـؤخذ مـن كـلام المالقـي أنه اطلع على ما تقدمه من تأليف في الأدوات ورأى أن الموضـوع مـا يـزال في حاجـة إلى عمـل يتحـرى عـن الـسابق المادة المدروسة قصد التحقيق والتدقـيق، وإضـافة الـناقص إلى غـير ذلـك ممـا تتطلبه عملية البناء والنمو وإثراء المعرفة، إذ يتعذر البدء من فراغ، ومع ذلك ينبغي أن نشير إلى أن هناك فرقا بين أخذ المادة العلمية قصد دراسـتها لـتدارك مـا فـيها من نقص، وتصحيح ما اشتملت عليه من أخطاء وهفوات، وبين أخذها قصد انتحالها وادعاء عدم السبق فيها.

قـال صـاحب الكـشف: "الجنى الداني في حروف المعاني لبدر الدين حسن بن قاسم المـرادي المتوفى سنة: "749هـ" وهو كتاب مفيد رتب على مقدمة مشتملة على خمسة فصول، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي، وهو مأخذ المغني لابن هشام"[3].

فـتلقف هـذه الإشـارة أسـتاذنا فخـر الـدين قـباوة ومشاركه في تحقيق "الجنى الداني" وزعمـا أن ابن هشام أخذ مادة الجزء الأول من المغني، من كتاب المرادي من غير أن يشير إلى ذلك ولو مرة واحدة[4].

وعلـة هـذا الـزعم عـند صاحب الكشف والمحققين أن زمان وفاة المرادي كان أسبق بإحدى عشرة سنة، أي سنة (749) في حين كانت وفاة ابن هشام سنة: (761هـ).

---

(1) النحو العربي: نقد وتوجيه. ص: 278. دار الرائد العربي. بيروت، ط2، 1982.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص: 2 تحقيق محمد أحمد الخراط مجمع اللغة العربية دمشق: 1975.

(3) كشف الظنون: 1/ 476.

(4) الجنى الداني مقدمة التحقيق، ص: 2.

وأرجع المحققان سبب شهرة المغني إلى السبق في الطبع والنشر، ولما ألف حوله من شروح وتعاليق، وشهرة صاحبه ومنزلته العلمية، قالا: 'إن ابن هشام أوهم الدارسين، حيث قال في مقدمة المغني: 'إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله'[1]. فأوهم أن كتابه نسيج وحده، وفريد أصله وفرعه'[2].

ويبدو أن المحققين انحرفا عن الصواب في فهم، كلمة 'الوضع' من قول ابن هشام: 'إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله': ولم يقصد ابن هشام بقوله ذاك أنه أتى بما لم يتناوله أحد من قبله فيما يخص الأحكام والآراء التي تتعلق بالأدوات، بل كان يتحدث عن المنهج الذي سلكه في تصنيف المغني بجزئيه، إذ كانت طريقته حديثة لم يسبقه إليها أحد، فالمغني جمع بين دراسة الأدوات والتراكيب، وما يعتمد عليه في ذلك من أصول وقواعد كلية، وضوابط يرجع إليها في استنباط الأحكام.

ومما يشير إلى أن ابن هشام أراد بكلمة' الوضع.....'طريقة العرض والتنظيم ما نجده فيما يأتي من خطبة الكتاب؛ إذ طلب من قارئه أن يغتفر له ما يجد من عثرات، وما يقف عليه من زلات مقابل ما قرب إليه من البعيد، ورد عليه من الشريد، وأراحه من التعب، وصير القاصي يناديه من كثب...."[3]. وفي هذا الكلام تصريح بأنه لم يدع انه ابتكر شيئا غير مسبوق.

ومما رجح به المحققات ادعاء النقل، وجود تشابه من وجوه عدة في الكتابين قالا: 'إن هناك لقاء وتشابها بما جاء في الكتابين، يتضح في تقسيم معاني الأدوات، والشواهد والمذاهب والتوجيهات النحوية والمعنوية والاستدراكات والتعقيبات، بل اللقاء ليس قاصرا على المضمون، وإنما يظهر في العبارات والجمل والمفردات؛ الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر، أو أنهما نقلا من مصدر واحد'[4].

---

(1) مقدمة الغني: 1/10.

(2) الجني الداني، ص: 5.

(3) المغني: 1/10.

(4) مقدمة الجنى الداني ص: 5.

ثـم قـالا: "ولمـا تعـذر علينـا الوصـول إلى كـتاب يثـبت الاحتمال الثاني، رجعنا إلى الاحتمال الأول"[1].

ويـرد علـيهما أن تعـذر الحـصول علـى المـصدر المـشترك لا يعتمد دليلا في ترجيح الاحتمال الاول؛ إذ كثير من كتب الأوائل فقدت، أو هي في حكم المفقود.

والـذي يـرجحه المـنطق أنهمـا معا أخذا من كتب سابقة متعددة؛ إذ كثير من الآراء والأحكـام المـتعلقة بـالأدوات مبـسوطة في كـتب الـسابقين، بل هي موجودة في كتب بعض معاصـري المـؤلفين، ومـن سـبقهما بـزمن يـسير، ككتب أبي حيان المتوفى سنة "745هـ" مثل شـرحه على التسهيل، وخلاصته "ارتشاف الضرب" ففي دراسة حروف الجر وبعض الظروف تـوجد شواهد وآراء وأحكام هي نفس الشواهد والأحكام والآراء الموجودة في "الجنى والمغني" وكذلك أدوات الشرط[2].

وكـذلك أخـذ كـل مـنهما من تسهيل ابن مالك وشرحه، وفي مقدمة تحقيق: "رصف المباني" أن المرادي نقل منه في أكثر من أربعين موضعا[3].

وقد قارن دارس مغني ابن هشام بين تناول الهمزة في الكتابين، وقال: إنه لم يجد فارقا كبيرا في التناول؛ لأن الهمزة لا تكون إلا استفهاما أو نداء[4].

ومـا توصـل إلـيه الدارس في المقارنة يؤكد أن كلا منهما رجع إلى علم المعاني، لأنه العلم الذي درس بالتفصيل خروج همزة الاستفهام عن وظيفتها الأصيلة للدلالة على معان أخـرى تفهـم من السياق. ومما يؤكد أخذ المؤلفين من علم المعاني أن جل الشواهد قرآنية في الجميع.

وأن المعانـي الـتي تخـرج الهمـزة للدلالـة عليها من: تسوية وتقرير وتوبيخ وتعجب، واسـتبطاء، وإنكار وتهكم، إلى غير ذلك منقول في الكتابين معا من علم المعاني، وفي "عروس

---

(1) المغني: 1/ 10.

(2) ارتشاف الضرب: 2/ 426-473-474-578.

(3) مقدمة تحقيق رصف المباني ص: ق.

(4) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني لعمران عبد السلام شعيب ص: 85.

الأفـراح" لابـن الـسبكي: "أن خروج الاستفهام عن حقيقته يسمى "الإعنات" وسماه ابن المعتز: تجاهل العارف"[1].

وإذا كـان كـل من المرادي وابن هشام قد رجع في مسألة الهمزة إلى علم المعاني، فإن المقارنـة بين الكتابين في هذا الحرف غير كافية، ومع ذلك فالفرق موجود، خاصة في حديثهما عـن ورود الهمـزة للتـصوير والتصديق، إذ أوجز المرادي، وأطنب ابن هشام، وعرض الآراء والأحكـام، وممـا يمتاز به ابن هشام أنه لا يكتفي بعرض الوجوه والمذاهب والآراء كما يفعل المـرادي في الجنـى الدانـي، بـل يعرض ويناقش ويقارن، ثم يستخلص من ذلك الحكم الذي يـراه صـائبا مـستندا في ذلك إلى القرائن والبراهين المرجحة لرأي على رأي، من ذلك عرضه لوجوه النظر المختلفة لـ "لو" التي تأتي للتعليق في المستقبل، إذ عرض الآراء والوجوه والردود، ثـم اسـتخلص الـضابط الـذي يقـع بـه التمييـز بين "لو" الامتناعية، وبين التي تكون بمعنى "إن" الـشرطية، فقـال: "والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن، أو فـيما مضى فهي بمعنى "إن"، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية"[2].

ومـثل هـذا لانجـده في الجنـى الدانـي، إذ اكتفى المرادي بعرض الآراء والوجوه، ثم انتقل للحديث عن شيء آخر[3].

وإذا رجعـنا إلى الشواهد نجد الفرق واضحا، فشواهد "لو" عند المرادي لم تتجاوز: 28 شاهدا، وبلغت في المغني 70 شاهدا، اشتركا في: 25 شاهدا فقط.

وممـا يـدعم القـول بأن هشام لم يرجع إلى "الجنى الداني" أن الدماميني في الشرح علق علـى المـصنف في عـدد وجـوه "بلـه" فقال: "وفاته وجه رابع، وهو أنها حرف جر على مذهب الأخفش، حكاه ابن أم قاسم في "الجنى الداني"[4].

---

(1) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2/ 306.

(2) مغني اللبيب: 1/ 265.

(3) الجنى الداني ص: 284-285.

(4) شرح الدماميني "المزج" هامش المنصف من الكلام ص: 239.

ثـم إن كـان حقا أن ابن هشام اعتمد الجنى الداني وسكت، فكيف غاب ذلك على الدماميني شـارح المغـني، والجنـى الدانـي ممـا اعتمده في شرحه وأكثر الرجوع إليه والإحالة عليه؟

## طريقة ابن هشام في عرض الأدوات:

إن كانـت الأداة عـبارة عـن حـرف واحـد بـين ذلـك بقـوله: الألـف المفردة. الباء المفـردة...ثـم ينـتقل إلى بـيان وظيفتها النحوية إن كانت عاملة كقوله: الباء المفردة حرف جر لأربعـة عـشر معنـى. وإن كانـت الأداة غير عاملة نص على عدد وجوه استعمالاتها كقوله: الألـف المفـردة تأتـي علـى وجهـين: أن تكـون حـرف نـداء يـنادى بها القريب. وأن تكون للاستفهام، وإن كانت الأداة مكونة من أكثر من حرف هجاء، فيعمد إلى ذكر حركة الحروف مع ذكر مدلولها كقوله: "أجلْ" بسكون اللام: حرف جواب، مثل: "نعمْ".

وإن كـان في الأداة خلاف للنحويين في النوع أو العمل أو الوظيفة عمد إلى توضيح ذلك ثم يثبت في الغالب ما يراه صائبا. قال عن استعمالات: "إذنْ".

إذن فـيها مـسائل: في نـوعها، أي: أهـي حـرف أم اسم، وفي معناها، أي: أللجواب والجـزاء، أم تـدل على الجواب فقط، في لفظها عند الوقف عليها، وفي عملها، يعرض الأداة بأسـلوب واضـح إلا في القلـيل النادر حيث يحتاج إلى تكثيف العبارة بالاختصار أو الحذف، مـع تكـثير التفـريعات والتقـسيمات، ومـا يلجأ إليه من تنبيهات، واستطرادات، يريد بذلك الإحاطـة والـشمول واسـتدراك مـا يكون قد غفل عن ذكره وفيه فائدة، كما فعل في عرضه لاسـتعمالات "لولا"، حيث قال: (لولا) على أربعة وجوه، ولما فرغ من عرض الوجوه الأربعة المـشهورة زاد قـول الهروي الذي رأى أنها تكون نافية بمنزلة "لمْ" وجعل من ذلك "لولا" في قوله تعـالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (يونس: 98) وردها إلى معنـى التوبيخ، وهو الوجه الثالث، ثم شفع ذلك بتنبيه قال فيه: "ليس من أقسام "لولا" الواقعة في نحو قوله:

الا زعمت أسماء الا احبها فقلت: بلى لولا ينازعني شغلي[1]

لأن لولا هنا بمنزلة لو لم وجواب لو محذوف، أي: لزرتك

والظاهر أن الحامل له على إخراج لولا هذه من الوجوه السابقة أنه رآها لم تفد لا تحضيضا ولا توبيخا، ولا امتناعا ولا استفهاما، إذ مراعاة صحة المعنى أوجب عليه اللجوء إلى هذا التخريج، والدليل على ذلك قوله: "وقيل هي الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار أن على حد قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[2].

ومن تنبيهاته التي أراد بها الإحاطة والاستقصاء ذكره لقراءة ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (ص: 3) والتي جعلت القراء يرون أن "لات" قد تستعمل حرف جر يجر اسم الزمان[3].

وبعد حديثه عن "لا" واستعمالاتها ساق عدة تنبيهات، من ذلك قوله: "من أقسام "لا" النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو "جئت بلا زاد" وغضبت من لا شيء" وعن الكوفيين أنها اسم....". وفي نفس الصفحة ينبه على أن اعتراض "لا" بين الجار والمجرور وبين الناصب والمنصوب ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ ﴾ (البقرة: 150) وبين الجازم والمجزوم ﴿ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ ﴾ (الأنفال: 73) وتقدم ما بعدها عليها دليل على أنها ليس لها الصدر[4].

وينهي حديثه عن "لا" بتنبيه على قراءة جماعة لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال: 25)، ويظهر أنه وافق ابن جني في جواز حذفه ألف "لا" تخفيفا قياسا على حد قولهم: أم والله[5].

---

(1) مغني اللبيب: 1/ 276. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(2) مغني اللبيب: 1/ 276.

(3) المغني: 1/ 255.

(4) المغني: 1/ 245.

(5) المغني: 1/ 253 والمحتسب: 1/ 175.

**الأصول والضوابط التي يحتكم إليها ابن هشام:**

للغة ثوابت وأصول تعتبر أسسا منهجية، كالسماع والقياس والإجماع، والقواعد النحوية الكلية، وما يتبع ذلك من ضوابط وتعليل وتأويل تراعى كلها أثناء عملية التحليل، إذ بواسطتها يحافظ على الانسجام، ويبتعد عن الوقوع في التناقض والاضطراب.

فمن الضوابط التي يجب مراعاتها، رتب الكلمات، وما يجب وما يجوز وما يمتنع في التقديم والتأخير، ومراعاة مواطن الحذف وشروطه، ومسألة الربط بين عناصر الكلام إلى غير ذلك. وسنحاول أن نقف على بعض النماذج من تحليل ابن هشام وهو يحاول تطبيق هذه الأصول والضوابط ليصل إلى الصواب، والأولى من الوجوه المحتملة.

ابن هشام نحوي يحكم الأصول، ويلتمس العلل والوجوه، ويمحص الشواهد، ويوجه السماع توجيها يرتضيه العقل النحوي.

وأول من نصادفه عند ابن هشام من هذه الأصول: الإجماع، الذي ضعف به رأي نحوي، وذلك عند حديثه عن وجوه استعمال الهمزة حيث ذكر أنها تأتي على وجهين: أن تكون لنداء القريب، أما ما تقل ابن الخباز عن شيخه من أنها للمتوسط، وأن للقريب "يا" فهو خرق لإجماع النحاة[1].

وبهذا الأصل رد ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن "أيا" في الآية: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾ (مريم: 69)، مقطوعة عن الإضافة وأن ما بعدها "هم أشد" مبتدأ وخبر، قال ابن هشام: هذا التوجيه باطل برسم الضمير متصلا بـ"أي" والإجماع على أن "أيا" إذا لم تضف كانت معربة[2].

ورد بالإجماع ما ذهب إليه ابن مالك من أن "أم" المنقطعة تعطف المفردات، قال ابن هشام: "أم" المنقطعة لا تدخل على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في: "إنها لإبل أم شاء" وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، وزعم انها تعطف المفردات كـ"بل"[3].

---

(1) المغني: 1/ 13.

(2) مغني اللبيب: 1/ 78.

(3) المغني: 1/ 46.

واحتج بالإجماع في رد ما ذهب إليه الجلولي من أن التاء الساكنة في آخر الفعل اسم، فقال: التاء الساكنة حرف وضع علامة للتأنيث ك "قامت" وزعم الجلولي أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم[1].

وقد احتج بإجماع النحويين كما مر، وبإجماع البصريين خاصة كما جاء في حديثه عن جواب "إذا" الشرطية حيث رد ما ذهب إليه ابو حيان من أن جواب "إذا" في الآية: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ (الجاثية: 25)، ورد مقرونا ب "ما" النافية، فقال ابن هشام: "ما كان حجتهم" ليس بجواب؛ لأنه لم يقترن بالفاء، وإنما الجواب حذف وتقديره: عمدوا إلى الحجج الباطلة[2]. ثم رد قول ابن الحاجب من أن "إذا" هذه ليست شرطية فلا تحتاج إلى جواب وأن العامل فيها ما بعد "ما" النافية...وإن ذلك من التوسع في الظرف، فقال ابن هشام: إن مثل هذا التوسع خاص بالشعر، وأن "ما" لا تقاس على "لا"؛ لأن "ما" لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين[3].

واستعمل أصل الإجماع في رد ما ذهب إليه بعض الأصوليين والبيانيين من أن "ما" الكافة مع "إن" نافية ولذلك أفادت الحصر؛ لأن "إن" للإثبات و "ما" للنفي، فقال ابن هشام: هذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحاة.."ف "إن" ليست للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان أو نفيا، وأن "ما" الكافة ليست للنفي، وإنما هي كأخواتها في ليتما- كأنما- لكنما- لعلما[4].

والإجماع عند ابن جني كما نقل السيوطي من أدلة النحو وأصوله[5]...قال أبو الفتح في الخصائص: "أدلة النحو ثلاثة: "سماع وإجماع وقياس" وهي ثلاثة عند ابن الانباري: "نقل، وقياس، واستصحاب حال"، فاستعمل (الاستصحاب) وسكت عن (الإجماع) لأنه لم ير

(1) المغني: 1/ 116.

(2) المغني: 1/ 98.

(3) المغني: 1/ 98.

(4) المغني: 1/ 308/ 309.

(5) الاقتراح ص: 21.

الاحتجاج به في العربية كما هو رأي البعض[1].

وجمع السيوطي الأربعة، وجعل الإجماع والقياس دون السماع، حيث قال: "كل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك"[2].

وفي كلام السيوطي إشارة واضحة إلى أن أصول النحو مأخوذة من أصول الفقه.

وفي الخصائص: الإجماع ويراد به إجماع نحاة البلدين، يقبل إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، أي يكون حجة، وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أن أهل البلدين لا يجتمعون على خطأ، كما النص بذلك في كل الأمة[3].

ويعلل أبو الفتح لمخالفة الإجماع بقوله: "أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، لأنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[4].

وفي هامش الصفحة نقل محقق الخصائص قول الشاطبي: "قول ابن جني هذا مردود، سبيله في ذلك سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة؛ بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية".

لكن ابن جني لم يجز مخالفة الإجماع دون قيد؛ بل اشترط في المخالف أن يكون على قدر كبير من الإتقان والمعرفة لما درسه الأوائل واتفقوا عليه، أي لا يكون مشرعا في الأحكام، معتمدا على ما يعن له من خاطر.

ودعم جواز المخالفة لمن توفرت فيه الشروط بقول الجاحظ: "ما على الناس شئ أضر من قولهم: "ما ترك الأول للآخر شيئا" وقول المازني: وإذا قال العالم قولا متقدما،

---

(1) الخصائص: 1/ 189-190.

(2) الاقتراح ص: 21.

(3) الخصائص: 1/ 189-190.

(4) الخصائص: 1/ 190.

فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا[1].

والمبرد خالف إجماع النحاة حيث أنكر جواز تقديم خبر "ليس" عليها، قال أبو الفتح: فأحذ ما يحتج به عليه أن يقال: هذا أجازه سيبويه وجميع البصريين، وأجازه الكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا، للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه، لكنه عاد إلى ما أرتآه من جواز المخالفة للقادر عليها، فقال: "ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يخالف نصاً". ومن المرتجل الذي لا يخالف القياس عنده قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

قال: "لم يقل أبو علي أنه غلط، بل الشاعر أراد: "مزمل فيه" ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول[2]، هذا يبين مكانة القياس عند أبي الفتح وأبي علي، لذلك كان حمل مثل هذا عندهما على حذف المضاف أولى من حمله على الخطأ الذي لا يحمل مثله عليه ولا يقاس به[3].

ومما يدخل في مسألة جواز مخالفة الإجماع، قول السيوطي: إن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم

من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصولها، كما فعل أبو علي في مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم وأثبت فيها حكما آخر، من ذلك كلمة "كل" التي قيل إن "ال" لا تدخل عليها بالإجماع من الأوائل، وجوز هو فيها ذلك واستدل بالقياس[4].

والأصول التي يحتج بها في إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، أعلاها وأقواها السماع، وهو دليل نقلي صح إسناده إلى من يوثق بفصاحته، وسلامة سليقته،

---

(1) الخصائص: 1/ 191.

(2) الخصائص: 1/ 193.

(3) الاقتراح ص: 69.

(4) الاقتراح ص: 69.

ويدخل فيه كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب المعترف بفصاحتهم من جاهلين ومخضرمين وإسلاميين.

أما القرآن الكريم فيستدل بكل ما ورد أنه قرىء به، متواترا كان أم آحادا، أم شاذا لم يخالف قياسا معروفا[1]، وأما كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستدل به بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، والاحتجاج بالحديث للعلماء مواقف فيه سنعرض إلى المهم منها إن شاء الله.

والسماع عند جل النحاة مفضل على القياس. قال أبو الفتح: "فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع"[2].

وهذا ما نجده عند الفقهاء حيث يعطون للنص: "كتاب وسنة" سلطة مرجعية تقدم على ما عداها من قياس وإجماع.

قال العكبري في شرح اللمع: "الأصل لا وجه لتعليله، إنما يعلل الاستحسان"، ومن مشهور كلام العلماء: "الأصول لا يتسلط على وضعها سؤال". وفي الخصائص: "إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه"، قال السيوطي: "وهذا ما يشبه نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه عند الأصوليين"[3] والسماع، أو المنقول منه تستخرج القواعد وبه تصحح، أي أن النحاة اتخذوا المسموع دليلا إلى القاعدة قبل استنباطها، وشاهدا على صحتها عند ذكرها[4].

والسيوطي في الاقتراح لما تحدث عن أقسام المسموع، وأنه مطرد وشاذ، مطرد في القياس والاستعمال معا، ومطرد في القياس فقط، وعكسه، وشاذ فيهما، نقل حديث ابن هشام في شرح مراتب المسموع: "أعلم أنهم يستعملون: غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا، ومطردا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر

---

(1) الاقتراح ص: 36.

(2) المنصف لابن جني: 1/ 278.

(3) الاقتراح ص: 132.

(4) الأصول التمام حسان ص: 120.

بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل. والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك[1].

ومن تحكيم ابن هشام للمسموع وتقديمه على غيره من الأقيسة قوله: "ولو ظفر هؤلاء بالسماع لم يختلفوا"[2]. في الرد على اختلاف النحاة في وجوب الكسر أو الفتح لاسم "لا" النافية للجنس عندما يكون جمع مؤنث سالما، حيث أجاز الوجهين مستدلا برواية الشاهد:

"لا سابغاتِ، ولا جأواء باسلةً     تقي المنون لدى استيفاء آجالِ"

روي البيت بهما.

قال ابن هشام بعد عرض تخريجات النحاة لرفع "المسك" من قول: "ليس الطيب إلا المسك" محكما للسماع: "وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات"[3] أي أن لغة تميم إهمال "ليس" حملا لها على "ما" في الإهمال، فترفع "المسك".

واستدل بالمسموع على حرفية "على" فقال: "إن العرب تقول: نزلت على الذي نزلت" أي: "عليه" كما جاء في الآية: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ "المؤمنون: 33" أي: منه[4].

وفي رده لما ذهب إليه المبرد من أن "أل" في "أوبر" من قول الشاعر: "ولقد نهيتك عن بنات الأوبر" للتعريف، قال ابن هشام: "ويرده أنه لم يسمع "ابن أوبر" إلا ممنوع الصرف"[5].

وقال عن "آ" لنداء البعيد: "إنه مسموع لم يذكره سيبويه، وذكره غيره"[6] ورد ما أجازه الكوفيون من عطف "عمرو" على "زيد" في نحو: "قام زيد لكن عمرو" بأنه غير مسموع[7].

---

(1) الاقتراح ص: 47.

(2) تخليص الشواهد لابن هشام ص: 399 الجأواء: الكتيبة يعلوها سواد لكثرة الدروع فيها.

(3) المغني: 1/ 295.

(4) المغني: 1/ 143.

(5) المغني: 1/ 52.

(6) المغني: 1/ 20.

(7) المغني: 1/ 292.

وقال في رد كلام من رأى أن الكاف اسم في مثل: "زيد كالأسد" في محل رفع، والأسد مخفوض بالإضافة: "ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: "مررت بكا لأسد"[1].

وفي حديثه عن "حيث" قال: "وهي للمكان اتفاقا، وعند الأخفش قد ترد للزمان، واحتج هو على ورودها للزمان بالنادر من المسموع، وهو قول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

قال: "وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان"[2].

ومما يتصل بهذا الاصل، النص المجهول قائله، أ يحتج به أم لا؟

قال الدكتور محمد الحلواني رحمه الله: "النحاة في القرنين: الأول والثاني لم يكونوا يهتمون بذكر أسماء الشعراء، أو الأعراب الذين ينقلون عنهم النصوص فصاحب الكتاب كان يكتفي بقوله: قال الراجز، قال الشاعر، أو قال، وكذلك فعل الأخفش والفراء وأن أول من صدرت عنه إشارة إلى هذا الأصل: أبو عثمان المازني الذي سئل عن السكين، أمذكر هو أم مؤنث، فقال: إنه مذكر، فلما أنشده السائل بيتا يدل على أنه يجوز تأنيثه، فقال من هذا؟ ومن صاحبه؟ واستدل على التذكير بقول أبي ذؤيب: "فذلك سكين على الحلق حاذق".

وسار على مذهب المازني المبرد حيث رفض شاهد سيبويه على حذف لام الأمر وبقاء عملها في قول الشاعر:

"محمد تفد نفسك كل نفس....." بحجة أنه لا يعرف قائله. وكذلك فعل الزجاج والزمخشري[3].

وابن هشام وقع له اضطراب في اعتماد هذا الاصل، حيث رفض الاحتجاج بالنص المجهول قائله في بعض كتبه، ثم قبل ذلك في بعضها الآخر، قال السيوطي: "إن ابن هشام أورد

---

(1) المغني: 1/180.

(2) المغني: 1/133.

(3) أصول النحو العربي ص: 66 لمحمد الحلواني، مطبعة أفريقيا – الشرق، الدار البيضاء.

في تعليقه على الألفية الشعر الذي استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور في الضرورة. وقال في الجواب: عندنا أنه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه[1].

وفي كتابه: "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" قال في البيت:

أكثرت في العذل ملحا دائما     لا تكثرنْ إني عسيت صائماً

إنـه مجهول قائله، وطعن فيه عبد الواحد الطواح في كتاب: "بغية الآمل ومنية السائل" فقال: إنه بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه". وبهذا نقف على ان ابن هشام منع الاحتجاج بالمجهول قائله، ثم رجع عن ذلك في كتبه الأخيرة يؤيد هذا ما في المغني من شواهد لم يعرف قائلها.

## القياس عند ابن هشام:

القياس في اللغة: تقدير الشيء بما يماثله[2]. ومفهوم القياس في اصطلاح النحاة تطور على مراحل، إذ كان مفهومه يدل على اطراد الظاهرة اللغوية، يتضح ذلك من جواب ابن أبي إسحاق الحضرمي للسائل: هل تقول العرب: "الصويق" في "السويق"؟ فقال: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس".

وسيبويه في الكتاب استعمل كلمة القياس. وأراد بها الأصل، أو الحكم أو القاعدة، فقد تحدث عن مصدر الثلاثي: "فَعِلَ، يَفْعَلُ" قال يجيء على "فَعْل" ثم ذكر ما شذ عن القاعدة: "كتب كتاباً" وعقب بقوله: "وبعض العرب يقول كُتباً على القياس"[3].

وقال في حديثه عن مضارع "أبى" لأنه شذ: "وأما غير هذا فجاء على القياس" ثم عرف القياس عند النحويين تطورا، والتقى في كثير من جوانبه بالقياس عند الأصوليين، ذلك أن علماء الأصول كانوا قد سبقوا النحويين في تطوير وسائل دراستهم، حيث جعلوا للقياس

---

(1) المزهر للسيوطي: 1/ 142.

(2) اللسان مادة "ق ي س".

(3) الكتاب: 4/ 7 تح هارون 4/ 106.

أركانـا، وتحدثـوا عن العلل المختلفة، فاقتدى النحاة بهم لأنهم رأوا ما في قواعد الفقهاء من دقـة وشمول لكثير من الجزئيات، فوضعوا بدورهم أصولا متشابهة لتلك، وصرحوا بتأثرهم بأصـول وقـواعد الفقهـاء كمـا يتضح من كلام ابن جني في الخصائص، وأبي البركات في "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب"، والسيوطي في "الاقتراح".

قـال أبـو الفـتح: "....وذلـك أنـا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[1].

وقـال أبـو البركات في تعريف أصول النحو: "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت مـنها فـروعه وفـصوله، كمـا أن أصـول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[2]. فالتطابق بين التعريفين كامل.

وقـال الـسيوطي: "أصـول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هـي أدلـته، وكيفـية الاسـتدلال بهـا وحال المستدل"[3]، وتعريف السيوطي قريب من تعريف الإمـام الغزالـي لأصول الفقه حيث قال: أصول الفقه: أدلة الأحكام الفقهية، ومعرفة وجوه دلالاتها على الأحكام من حيث الجملة، لا من حيث التفصيل"[4].

ويتـضح التأثير أكثر عند المقارنة بين تعريف الاصوليين للقياس، وتعريف النحاة له. ففـي "المستـصفى" ان القـياس هـو: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمـر جامـع بيـنهما مـن إثـبات حكـم أو صـفة، أو نفيهما عنهما، ثم إن كان الجامع موجبا للاجتماع على الحكم كان قياسا صحيحا، وإلا كان فاسدا"[5].

للأصـوليين تعـبيرات مختلفة في تعـريفهم للقياس نتج عن اختلافهم في وضع اسم القـياس، هل هو استدلال المجتهد، أو ليس فعلا له، وإنما هو المعنى الذي يدل على الحكم في أصل الشيء وفرعه".

---

(1) الخصائص: 2/ 1.

(2) لمع الادلة لأبي البركات الانباري ص: 80.

(3) الاقتراح للسيوطي ص: 21.

(4) المستصفى للغزالي: 1/ 5.

(5) المستصفى للغزالي: 2/ 228.

ومن تعريفات الذين قالوا بأن القياس ليس فعل المجتهد، وإنما حجة إلهية موضوعة من قبل الشارع لمعرفة أحكامه، قول الآمدي: "هو الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل"[1].

أما أركان القياس فأربعة: أصل مقيس عليه، وفرع مقيس. وحكم، وعلة هي مناط الحكم الشرعي، أي ما أضاف الشرع الحكم إليه، وناطه به، ونصبه علامة عليه[2].

وهناك من أنكر القياس من الفقهاء، أما في النحو فلا يمكن ذلك، أشار إلى هذا ابن الانباري بقوله: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة"[3]. وقال في تعريفه: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الاصل على الفرع". كالحكم على نائب الفاعل بالرفع قياسا على رفع الفاعل بعلة الإسناد في كل[4].

ومن عرض الأصلين: "السماع والقياس" يتضح الارتباط بينهما، إذ لا يمكن التحدث عن أحدهما دون الآخر؛ لامتزاجهما وإقامة صناعة النحو عليهما، فإلغاء أحدهما يفقد صناعة النحو مقوماتها الأساسية.

وقد رأينا أن القياس كان بسيطا استعماليا، ثم تطور فصار قياسا نحويا، وهذا ما اشار إليه أستاذنا الدكتور تمام حسان في كتابه: "الأصول": إن القياس قياسان" قياس استعمالي، وقياس نحوي، فالأول: انتحاء كلام العرب، أي أنه تطبيق للنحو، وهو وسيلة تكسب بها اللغة في الصغر، والثاني هو الذي سبق تعريفه، أي أن القياس قياس أنماط، وقياس أحكام.

والقياس النحوي أنواع: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، فالأول تراعى فيه العلة كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد، والثاني لا تراعى فيه العلة، كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات، دون علة تذكر أو

---

(1) الأحكام للآمدي: 2/ 6.

(2) المستصفى 2/ 325.

(3) لمع الأدلة: 99-100 تح سعيد الأفغاني، دمشق: 1957.

(4) لمع الأدلة: 93.

تراعى، والثالث هو الذي تكون فيه العلة غير مناسبة، كالقول إن 'ليس' بنيت لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف[1].

## تحكيم القياس في المغني:

يكثر ابن هشام من استعمال كلمة 'الأصل' أو ما يرادفها في مناقشاته للآراء والمذاهب قبولا ورفضا. من ذلك:

1. رفض قياس الأخفش لحذف همزة الاستفهام في الاختيار. فقال: 'والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ...﴾ (الشعراء: 22).

وقوله سبحانه: ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ 'الأنعام: 76'، ثم عقب بقوله: 'والمحققون على أنه خبر'[2].

2. وفي حديثه عن إعمال وإهمال 'إنْ' المخففة، قال: 'إن دخلت على الفعل أهملت وجوبا، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ 'الإسراء: 73، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ 'البقرة: 143'، ودونه أن يكون مضارعا ناسخا كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ 'القلم: 51، وقوله: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ 'الشعراء: 186'.

قال ابن هشام: ويقاس على النوعين اتفاقا، ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ كقوله: 'شلت يمينك إن قتلت لمسلما' ولا يقاس عليه خلافا للأخفش. ثم قال: ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم: 'إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه' ولا يقاس عليه إجماعا[3].

---

(1) الأصول: 178.

(2) المغني: 1/ 15.

(3) المغني: 1/ 25.

3. وفي ماقشته للزمخشري الذي أجاز أن تكون "أن" في الآية: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ... ﴾ (المائدة: 117) مفسرة للقول على تأويله بالأمر. قال ابن هشام: "لا يجوز أن تكون مفسرة لأمره؛ لأن المفسر عين تفسيره، ولا يجوز أن تكون مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في "به"، ولا بدلا من "ما". أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت، فكذلك لا يعطف عليه عطف بيان. ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة. وممن نص عليها من المتأخرين: ابن السيد، وابن مالك، والقياس معهما في ذلك".

4. وانتصر لسيبويه في المسألة الزنبورية استنادا إلى القياس على الكثير، فقال: "وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه، وهو: "فإذا هو هي" هذا وجه الكلام، كما في الآية: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ ﴾ (الشعراء: 33) والآية: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ (طه: 20).

وأما: "فإذا هو إياها" إن ثبت فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء كالجزم ب "لن" والنصب ب "لم" والجرب "لعل".

5. ورفض ما ذهب إليه الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني، من أن "ما" زائدة في قولهم: "قاموا ما خلا زيدا" حيث أجازوا جر "زيد" فقال ابن هشام: "فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن "ما" لا تزاد قبل الجار، بل بعده، كقوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ... ﴾ (المؤمنون: 40).

وقوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ... ﴾" آل عمران: 159. وإن قالوا بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[1].

6. وقال في قراءة سعيد بن جبير للآية: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ (الفرقان: 20) بفتح الهمزة "وليس دخول اللام مقيسا بعد "أن" المفتوحة خلافا للمبرد، ولا بعد "لكن"

[1] المغني: 1/ 134.

خلافا للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم[1].

7. ورد ما ذهب إليه الزمخشري من أن 'لا' في الآية: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال: 25) نافية؛ لأن الفعل في الآية جواب الأمر، وبذلك يكون التوكيد خارجا عن القياس شاذا، والتقدير معه فاسد؛ لان المعنى حينئذ: 'فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة'[2].

8. ومن تطبيقه لقياس الشبه قوله في رده على من زعم أن 'على' في الآية ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ (الأحزاب: 37) اسم. قال ابن هشام: 'وفيه نظر، إذ لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول 'فوق' محلها؛ ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر للزم الحكم باسمية 'إلى' في قوله تعالى: ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة: 260) وقوله: ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (القصص: 32) وقوله: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ ﴾ (مريم: 25)'[3].

9. ومن قياسه على الضد قوله: وكون الفاء 'فاء العطف' للغاية بمنزلة 'إلى' غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

وأنت التي حببت شغبا إلى بدا    إليّ، وأوطاني بلاد سواهما

إذ المعنى: 'شغبا فبدا'[4].

ويلاحظ أن النحاة قد يستعملون ألفاظا غير لفظ 'القياس' ويريدون بها مفهومه كما فعل ابن هشام حيث جعل 'وجه الكلام' بمعنى القياس[5].

---

(1) المغني: 1/ 233.
(2) المغني: 1/ 247.
(3) المغني: 1/ 146.
(4) المغني: 1/ 215.
(5) المغني: 1/ 91.

ونقل عباس حسن عن محاضر جلسات المجمع اللغوي أنه يقال للقياسي: الأصل، والمطرد والكثير، والأكثر، والغالب، وأشباه ذلك مما يفيد القوة والكثرة، كما يقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثال ذلك مما يفيد القلة والضعف[1].

وننتقل إلى الحديث عما له علاقة بالقياس، وهو التعليل.

## التعليل في النحو:

نشأ التعليل للظواهر اللغوية منذ بداية الدرس النحوي واللغوي، وكان لا يتجاوز حدود التفسير الذي يقبله منطق اللغة، كما يفهم من كلام الخليل:

إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله؛ وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه؛ فإن كنت أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له أخرى، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام...فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء. قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. وجائز أن يكون الباني للدار فعل ذلك لعلة أخرى، إلا أن ذلك محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول، فليأت بها[2].

ومسالك العلة درسها الفقهاء وبينوا طرقها الدالة عليها. والنص على العلة هو ما يكون دلالته على العلة ظاهرة سواء أكانت قاطعة أم محتملة. فالقاطع ما يكون صريحا كقولنا: لعلة كذا، أو لسبب كذا، أو لمؤثر كذا، أو لأجل كذا، كما في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَاءِيلَ ... ﴾ (المائدة: 32).

وغير القاطعة فيكون بحروف التعليل، كاللام، والباء، وكي، وإذن، والفاء وغيرها، وقد يكون بلفظ الفعل، كعللت، بكذا، وشبهت كذا بكذا، وقد يكون مستفادا من

---

[1] اللغة والنحو بين القديم والحديث ص: 39.

[2] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: 66.

السياق[1].

ونحن إذا رجعنا إلى المغني لنقف على هذه المسالك نجد صاحبه يستعمل الكثير منها؛ لأن الكلام كله قضايا وأحكام، والأحكام متوقفة على التعليل والدليل.

فمن استعمال ابن هشام للام التعليل، قوله: "وهذا وهم فاحش، لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة، فلا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله"[2]. وقوله: "وفي هذا نظر، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة؛ لا للجزم"[3]. وقوله: "....كما زعم بعضهم؛ لأن الخوف هنا يقين، فأن مخففة من الثقيلة"[4].

ومن استعماله لفاء التعليل قوله: "وأعني بالمفردات" الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك"[5] وقوله: "....ذكره بعضهم وهو منتقض ب "أم" فإنها تشاركها في ذلك"[6]، وهذا كثير في فاء العطف؛ لأنها إذا عطفت الجمل تفيد السببية في الغالب[7].

ومن تعليل ابن هشام ب "إذ" قوله: "إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام...."[8].

وقد يعلل بالمفعول لأجله، وهو يستعمله كثيرا، من ذلك قوله عن صدارة همزة الاستفهام: "إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو ب "ثم" قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير"[9].

وابن هشام ليس من أولئك الذين يحرصون على إظهار القدرة على التعليل والتأويل والتباهي بذلك، بل نجده يلتزم الموضوعية في التعليل والتأويل، ويقدح في كل

---

(1) إرشاد الفحول للإمام الشوكاني، ص: 210.
(2) المغني: 1/ 30.
(3) المغني: 1/ 30.
(4) المغني: 1/ 30.
(5) المغني: 1/ 13.
(6) المغني: 1/ 15.
(7) المغني: 1/ 161.
(8) المغني: 1/ 13.
(9) المغني: 1/ 303.

تعليل يكون فيه ضعف أو تعسف، أو بعد عن طبيعة اللغة، وقد رأينا كيف يستعمل أدوات وألفاظا في التعليل، وهي وسائل بديهية يستعملها كل متكلم يريد إثبات حكم أو قضية، والتعليل في الحقيقة جواب عن سؤال مضمر، ومن التعليلات الأخرى التي يكون فيها القياس سببا في حمل شيء على شيء آخر، أو إلحاق بناء ببناء آخر لشبه بينهما، ومن هذا حمل ابن هشام "ما" العاملة عمل "ليس" على "لا" في الدخول على النكرة، كما في قوله: "وما بأس لو ردت علينا تحية...."، لأن كل منهما حرف نفي[1].

وقوله "زيدت "إن" بعد "ما" المصدرية في قوله: "منا الذي هو ما إن طر شاربه..." لشبهها في اللفظ بما "النافية في قوله: "ورج الفتى للخير ما إن رأيته..."[2].

وفي دخول "إن" على المضارع في قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما     مني السلام، وأن لا تشعرا أحدا

قال ابن هشام: "والصواب قول البصريين إنها (أن) الناصبة أهملت حملا على "ما" أختها المصدرية[3].

وعلل المصنف بالمقبول بالطبع والذوق. فقال: "إذا قلنا: "كتبت إليه أن قم" واعتبرنا (أن) تفسيرية. فإن "قم" لا تكون تفسيرا ل: "كتبت" كما هو الشأن في قولنا: "هذا عسجد أي: ذهب" فإن استعملنا "أي" مكان "أن" في المثال "كتبت إليه أن قم" لم نجده مقبولا في الطبع[4].

وعلل بالرجوع إلى رسم الكلمة في رده لزعم ابن الطراوة أن أيا في الآية: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ... ﴾ (مريم: 69) مقطوعة عن الإضافة لذلك بنيت، وأن "هم أشد" مبتدأ وخبر. قال ابن هشام: "وهذا باطل برسم الضمير متصلا ب أي"[5].

---

(1) المغني: 1/ 303.
(2) المغني: 1/ 304.
(3) المغني: 1/ 30.
(4) المغني: 1/ 31.
(5) المغني: 1/ 78.

وعلـل بمـا يـشبه المنـزلة بـين المنزلتين، قال عن صرف النداء الذي يكون عوضا من الفعل: "قلت إنما هو كالعوض، ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم ينزل منزلته من كل وجه"(1).

**السبر والتقسيم عند ابن هشام:**

مـن مـسالك الاسـتدلال والتعلـيل الـتي اسـتعملها الفقهـاء والمـتكلمون وسيلة في مناظـراتهم وجـدلهم، ثـم اتخذها النحاة واستعملوها في مناقشاتهم للآراء والأحكام إثباتا أو نفـيا مسلك السبر والتقسيم، الذي عرفه أبو البركات في: "لمع الأدلة" بقوله: "أن تعرض الأمور الـتي يـتعلق بهـا الحكـم اللغـوي ثـم تـبين وجـه بطلانهـا جميعا،أو تجعـل واحـدا منها هو الصحيح"(2).

ومـثال إبطـال الوجـوه جميعا الاسـتدلال على عدم جواز دخول اللام في خبر "كأن" بإبطال أن تكون لام التوكيد، أو لام القسم"(3).

ومـثال جعـل الواحد هو الصحيح: الاستدلال على إسمية "كيف" ففي الاقتراح قال ابـن فـلاح في مغنـيه: "الدلـيل على أن "كيف" اسم: السبر والتقسيم. فنقول: لا يجوز أن تكون حـرفا لحـصول الفائدة منها مع الاسم: "كيف زيد؟"، وليس ذلك لغير حرف النداء ولا فعلا؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل: "كيف تصنع"؟ فلزم أن تكون اسما؛ لأنه الأصل في الإفادة"(4).

وفصل أبو البقاء العكبري في التذليل على إسمية "كيف" فقال: كيف: اسم بلا خلاف والدلـيل على كونها اسما من خمسة أشياء: (1) أنها داخلة تحت حد الاسم؛ لأنها تدل على معنـى في نفسها، ولا تدل على زمان ذلك المعنى (2) أنها تجاب بالاسم. والجواب على وفق السؤال. ف "كيف زيد" يقال في الجواب: صحيح أو مريض. أو غني أو فقير(5). (3) أنك تبدل

---

(1) المغني: 1/ 219.

(2) لمع الأدلة: 127-128.

(3) الاقتراح: 48.

(4) الاقتراح: 99.

(5) الاقتراح: 48.

منها الاسم فتقول: كيف زيد، أصحيح أم مريض؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه. (4) إن من العرب من يدخل عليها حرف الجر: فيقول: على كيف يبيع الأحمرين. وقالوا: أنظر إلى كيف يصنع. (5) أن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسما..."[1].

ثم فسر دليل السبر والتقسيم فقال: (ولا تخلوا "كيف" من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، فكونها حرفا باطل؛ لأنها تفيد مع الاسم فائدة تامة: "كيف زيد"...وكونها فعلا باطل أيضا لوجهين (1) أنها لا تدل على حدث وزمن، ولا على الزمان وحده. (2) أن الفعل يليها "كيف يصنع" والفعل لا يلي الفعل إلا إذا كان في الأول ضمير: "أقبل يضحك" وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسما[2].

وفي المغني نماذج من هذا المسلك، من ذلك استدلال ابن هشام على إبطال أن تكون "أن" مفسرة: "لأمرتني" في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ (المائدة: 117) فقال: لأنه لا يصح أن يكون: اعبدوا الله ربي وربكم" مقولا لله تعالى. فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره؛ لأن المفسر عين تفسيره[3] وهذا سبر وتقسيم فيه طي واختصار، بسطه الكافيجي في شرح القواعد، فقال: فحاصل الكلام أن بعض العلماء قال إنها مفسرة، وابن هشام يريد إبطال ذلك القول بالسبر والتقسيم، فكأنه قال:

"لو كانت مفسرة فهي إما مفسرة لـ "أمرتني" وحده. أو مفسرة لـ "قلت" وحده؛ إذ لا يتصور أن تكون مفسرة لمجموعهما، ولا يتصور وجود مفسر بدون وجود مفسر، وقد بطل أن تكون مفسرة لكل واحد منهما، فيكون القول بالتفسيرية هنا باطلا[4].

واستدل ابن هشام بالسبر والتقسيم على أن "أما" تفيد الشرط والتفصيل والتوكيد فقال: "أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها. كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ ... ﴾ (البقرة: 26)، فلو

---

(1) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص: 129-130.
(2) التبيين عن مذاهب النحويين ص: 131.
(3) المغني: 1/ 32.
(4) شرح القواعد للكافيجي تح فخر الدين قباوة، ص: 373.

كانت للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك، وقد امتنع كونها عطفا، تعين أنها فاء الجزاء[1].

وفي حديثه عن إسمية "كيف" نجده يعتمد نفس المسلك، حيث قال في النهاية: "فبالإخبار به انتفت الحرفية، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية"[2].

ومثل ذلك قول ابن هشام في الرد على من رأى أن "ما" في الآية: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران: 159) للاستفهام التعجبي: ويرده ثبوت الألف وأن خفض "رحمة" لا يتجه... [3].

## مرجحات باعتبار المتن، وأخرى بأمور خارجه عن المتن:

من مرجحات الاستدلال باعتبار المتن عند الفقهاء: تقديم الخاص على العام، والأفصح على الفصيح، والحقيقة على المجاز، وتقديم ما كان مستغنيا عن الإضمار في دلالته على ما هو مفتقر إليه، وتقديم ما كان دالا على المراد من وجهين على ما كان دالا عليه من وجه واحد، وتقديم مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة، وتقديم المجاز على المشترك وتقديم دلالة المنطوق على دلالة المفهوم[4].

وفي المغني استعمل ابن هشام الكثير من هذه المرجحات، من ذلك قوله في تقديم الحقيقة على المجاز: "وقد أجيز الوجهان – أي النداء والاستفهام – في قراءة الحرميين:

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ... ﴾ (الزمر: 9). "وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير "يا". ويقر به سلامته من دعوى المجاز، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته....."[5].

---

(1) المغني: 1/ 56.

(2) المغني: 1/ 205.

(3) المغني: 1/ 299.

(4) إرشاد الفحول ص: 297.

(5) المغني: 1/ 13.

ومـن تقديمـه لما كان مستغنيا عن الإضمار والتقدير في دلالته على ما كان مفتقرا إلى ذلـك. قوله: "وأظهر الوجهين الاتصال -يريد جعل "أم" في قول المتنبي: "آحاد أم سداس" متصلة لا منقطعة- لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون "سداس" خبرا عنه، في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في قولهم: "إنها لإبل أم شاء"[1].

ومـن تقديمـه لما كان دالا على المراد من وجهين على ما كان دالا عليه بوجه واحد، قـوله في الـرد علـى مـن زعـم أن الـتاء الساكنة في آخر الفعل اسم: "وعلى القول بأنها اسم، يحتمل في الاسم الظاهر بعدها أن يكون بدلا، أو مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويرده أن البدل صـالح للاستغناء بـه عن المبدل منه، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه قليل، وأن تقدم الخـبر وهـو جملـة قلـيل أيـضا"[2]. ورجـح الجر باللام في قوله: "يا بؤس للحرب"؛ لأنها أقرب ولأنها لا تعلق"[3].

ومـن تقديمـه لمـا لا يقـبل الـتأويل على ما يقبله: "....ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل"[4].

ومن تقديم ابن هشام لمفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة، لأن المفهوم الموافق يكون في الغالـب نصا لا يقبل التأويل، أما المفهوم المخالف فهو أقل رتبة من حيث نصيته[5] حديثه عن "لو" عندما تدخل على الجملتين اللتين لا يعقل الارتباط بينهما.

حـيث قال: وهذا النوع قسمان: أحدهما ما يراد فيه تقرير الجواب، وجد الشرط أم فقـد، ولكـنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر المروي عن عمر رضي الله عنه: "نعم العبد صهيب لـو لم يخـف الله لم يعـصه". فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعـصية مـع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين: أحدهما أن دلالتها علـى ذلـك إنمـا هـو مـن بـاب مفهـوم المخالفة. وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم

---

(1) المغني: 1/ 47.
(2) المغني: 1/ 116.
(3) المغني: 1/ 215.
(4) المغني: 1/ 92.
(5) البرهان في أصول الفقه للإمام الجويني 1/ 473 تح عبد العظيم. القاهرة. ط2-1400هـ.

المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف، فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة[1].

الثاني: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلية، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلم أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، هو الحياء والإجلال والمهابة والإعظام، وكل ذلك مستمر مع الخوف...."[2].

وقدم دليل الإجماع على دلالة المفهوم في حديثه عن "كل" في حيز النفي في الآية: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (الحديد: 23). قال: "والحق ما قاله البيانيون من أنها إذا تقدم النفي عليها كما في الآية، لم تدل إلا على نفي المجموع، وبذلك تثبت المحبة للبعض حسب المفهوم؛ لكن المفهوم معارض بدليل الإجماع. والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا[3]. أي أن ما قاله البيانيون هو القاعدة الغالبة، وقد يوجد لها معارض.

قال الإمام الشوكاني إن علماء البيان والنحو نصوا على أن هناك فرقا بين أن يتقدم النفي على "كل" وبين أن تتقدم هي عليه، فإذا تقدمت على حرف النفي، نحو: "كل القوم لم يقم" أفادت التنصيص على انتفاء قيام كل فرد فرد، وإن تقدم النفي عليها، مثل: "لم يقم كل القوم" لم تدل إلا على نفي المجموع، وذلك يصدق بانتفاء القيام عن بعضهم.

والأول يسمى عموم السلب، والثاني: "سلب العموم، من جهة أن الأول يحكم فيه بالسلب عن كل فرد، والثاني لم يفد العموم في حق كل أحد. وإنما أفاد نفي الحكم عن بعضهم". ثم قال: قال الفراء: وهذا شيء اختصت به "كل" من بين سائر صيغ العموم، وهذه القاعدة متفق عليها عند أرباب البيان. وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم. "كل ذلك لم يكن" في جوابه لذي اليدين: "أقصرت الصلاة أم نسيت"[4].

---

(1) المغني: 1/ 259.

(2) المغني: 1/ 259.

(3) المغني: 1/ 201.

(4) إرشاد الفحول للشوكاني، ص: 118.

هـذا الـنوع مـن المـرجحات مأخـوذ -كمـا سبق- مما تحدث عنه علماء الأصول في تعـارض مقتـضيات الألفـاظ، حـيث نـصوا علـى أن اللفـظ يحمـل على الحقيقة دون المجاز، والعمـوم دون التخـصيص، والإفـراد دون الاشـتراك، والاسـتقلال دون الإضـمار، وعلـى الإطـلاق دون التقيـيد، وعلى التأصيل دون الزيادة، والترتيب دون التقديم والتأخير، وعلى التأسـيس دون التأكـيد، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك؛ لأن جميع ما ادعي تقديمه ترجح عند العقل احتمال وقوعه على ما يقابله. والعمل بالراجح متعين[1].

واسـتعمال الـنحاة لهـذه المرجحات حتمه التقارب بين أصول النحو وأصول الفقه؛ لأن كـلا مـن الـنحو والفقـه معقـول مـن منقول" أي أن كلا العلمين اعتمدا أصلي: "السماع والقـياس" المعبر عنهما بالقاعدة الكلية: "إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدعيا فالدليل". أي أن مـا يـستنبط يجـب أن يكـون راجحا إلى نص صحيح، أو إلى قياس سليم تعضده الدلائل والحجج القاطعة.

## التأويل والتقدير:

تأويـل الكـلام يعـني توضـيحه وكـشف المراد منه، ويكون ذلك عادة في الكلام غير الواضـح الذي يحتمل أكثر من وجه، ولا يكون في الكلام القاطع في الدلالة على معناه، فإذا أول مـا كـان صـريحا في الدلالـة علـى معـناه كـان تعـسفا مرفوضـا، وهو يتعلق بالمعاني لا بالألفاظ....

وأما التقدير فيراد به في الغالب جعل الشيء مطابقا لما اعد له وعلى وفقه، كما يعبر عن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ (الفرقان: 2).

قال الإمام الشوكاني معرفا التأويل في الاصطلاح: "هو صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله، أو هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحا"[2].

---

(1) إرشاد الفحول: 26-28.

(2) إرشاد الفحول ص: 176.

ومن شروط التأويل عند الأصوليين: 1. الموافقة لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، 2. قيام الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه، 3. إذا كان التأويل بالقياس يجب أن يكون جليا، لا خفياً، والقياس الجلي* هو الذي تكون فيه العلة واضحة تفهم بمجرد اللغة، تمييزا له عن القياس الخفي، الذي لا تفهم فيه العلة عن طريق اللغة بل تحتاج إلى رأي واجتهاد، واستعمال النظر، والقياس الجلي هو دلالة النص، والذي يراد به عند بعض الأصوليين: مفهوم الموافقة[1].

والتأويل: قريب يرجح بأدنى مرجح، وبعيد فلا يترجح إلا بمرجح قوي، ومتعذر لا يحتمله اللفظ، فيكون مردودا[2].

وفي الاقتراح أن أبا حيان أشار إلى شرط يحدد متى يحدث التأويل. قال أبو حيان في شرح التسهيل: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"[3].

وقال السيوطي: "إذا كان التعبير لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها، فلا تأويل، ومن ثم كان مردودا تأويل أبي علي لرفع "المسك، في قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" على أن "ليس" فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم"[4].

ولما كان التقدير يهتم ببيان المحذوف، كان التأويل متوقفا عليه، ويستلزمه، إذ لا يتضح المعنى المراد من الكلام إلا بذكر المحذوف، ورد التركيب إلى أصله.

وابن هشام في المغني لا يستعمل مصطلح التأويل إلا في النادر، ويكثر من استعمال كلمة التقدير التي تعني التأويل، ففي أول صفحة من المغني نجده يستعمل لفظ "التقدير" في حديثه عن الهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ... ﴾ (الزمر: 10)، قال: إذا

---

* مثل السيوطي للقياس الجلي بقياس حذف النون من المثنى في صلة الالف والنون، على حذف النون من الجمع فيها؛ فإن الأول لم يسمع، بخلاف الثاني أي حذف نون الجمع لتقصير الصلة. قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جلي". الاقتراح ص: 111.

(1) المناهج الأصولية. لفتحي الدريني ص: 316، نقلا عن الشافعي في الرسالة 512 تح أحمد محمود شاكر.

(2) الإرشاد ص: 178.

(3) الاقتراح للسيوطي ص: 75.

(4) الاقتراح للسيوطي، ص: 75.

التقدير عند من جعل الهمزة للاستفهام: "أمن هو قانت خير، أم هذا الكافر". أي المخاطب بقوله: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً ﴾ (الزمر: 8) ويرجح هذا التقدير بذكر نظيره في الحذف، قال: "وحذف معادل الهمزة في قول أبي ذؤيب: "فما أدري، أرشد طلابها" أي: "أم غي".

ويؤكد صحة تقديره للمحذوف في الآية بقوله: "ونظيره في مجيء الخبر كلمة "خير" واقعة بعد "أم" بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (فصلت: 40) وتقدير المحذوف من الكلام، ثم النص على ذكره في النظير، هو ما أشار إليه ابن قيم الجوزية بقوله: "وقد صرح أئمة العربية بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه، حتى إذا جاء ذلك محذوفا في موضع علم بكثرة ذكره في نظائره أنه قد أزيل في هذا الموضع. فحمل عليه"[1].

ويشعر ابن هشام بأن هناك تأويلا ربما كان أنسب، فيقول: "ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في: "أرشد طلابها" لصحة قولك: "ما ادري هل طلابها رشد"؟ وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك: "كمن ليس كذلك".

وابن هشام يرد التقديرات المتكلفة، والتي لا تطرد من ذلك تقدير الزمخشري وجماعة لهمزة الاستفهام الداخلة على حروف العطف: "الواو- الفاء- ثم". حيث ادعى الزمخشري أن الهمزة تقدر غير داخلة على حرف العطف. وأن العطف على جملة مقدرة بينهما وبين العاطف. ففي ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ (يوسف: 109) قدر: "أمكثوا فلم يسيروا" (يوسف: 109)، وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ (الزخرف: 5) قدر "أنهملكم فنضرب...".

قال ابن هشام: "يضعف هذا التقدير ما فيه من التكلف من ناحية، وأنه غير مطرد في جميع المواضع"[2].

---

(1) الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ص: 46، دار الكتب العلمية بيروت: 1/ ط: 1985.

(2) المغني: 1/ 16.

ومـن تقديـراته المعللـة قـوله في "أنْ" في الآيـة: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ (المؤمـنون: 27) والآية: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ ﴾ (الأعراف: 43): "وتحتمل المصدرية بأن يقـدر قـبلها حـرف الجر، فتكون في الأولى "أنْ" الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة، لدخولها على الاسمية"[1].

ومن تأويله لبيان الحكم في مسألة فقهية في قول القائل: "فأنت طلاق، والطلاق عزيمة ثـلاث" بـرفع "الثلاث" ونصبها، قال ابن هشام: "إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفع، فلأن "أل" في "الطلاق" إما لمجاز الجنس كـ "زيد الرجل" وإمـا للعهـد الذكـري نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (المزمل: 16). أي: وهذا الطـلاق المذكـور عـزيمة ثـلاث، ولا تكـون للجـنس الحقيقـي لـئلا يلـزم الإخبار عن العام بالخـاص، كمـا يقـال: "الحيوان إنسان" وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنسانا، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاث، فعلى العهدية يقع الثلاث وعلى الجنسية يقع واحدة".

والنصب كذلك محتمل لذلك، فإن نصب على المفعول المطلق اقتضى وقوع الثلاث، والمعنى "فأنت طلاق ثلاثا" ووقع الاعتراض بـ "والطلاق عزيمة".

وإن نـصب علـى الحـال مـن الـضمير المستتر في "عـزيمة" لزمت الواحدة لأن المعنى: "والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا"[2].

ومـن الـتأويلات المرفوضـة عند ابن هشام تقدير الزمخشري وجماعة لمتعلق النزع "من كـل شـيعة" في الآيـة: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ... ﴾ (مريم: 69) فكأنه قيل: "لننـزعن بعـض كـل شـيعة" ثـم قـدر أنه سئل: من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد" ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول: قال ابن هشام: وفيه تعسف ظاهر[3].

---

(1) المغني: 1/ 31.

(2) المغني: 1/ 53-54.

(3) المغني: 1/ 78.

ومـن الكلام الذي يحتاج إلى تقدير المحذوف، وإلا انتقضت القاعدة، مجيء مفرد بعد "إذ" المختـصة بالإضافة إلى الجمل، قال ابن هشام: "وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى مفرد، كما في قوله:

"هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا"

والتقدير: "إذ ذاك كذلك...."[1].

ومـن تأويلات البصريين التي ردها ابن هشام جعلهم الباء للسببية في الآية ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ (الفـرقان: 59) وزعمـوا أنهـا لا تكـون بمعنى "عن" أصلا. قال ابن هشام، وفيه بعد؛ لأنه لا يقتضي قولك "سألت بسببه" أن المجرور هو المسؤول عنه[2].

ومن تأويله للعويص والمشكل جعله الضمير في "بغيره" من قول الشاعر:

"أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل هاديا" "للسوى"

فظاهر الكلام ان يقال: سواه، هو غيره فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير السوى هو نفسه عليه الصلاة والسلام، والمعنى: "فلم نعدل سواه به"[3].

وخالـف تقديـر مـن جعـل "إذا" شـرطية في الآيـة: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (الـشورى: 37) وحذفت الفاء من الجواب، فقال ابن هشام: "الفاء لا تحذف إلا في الضرورة" ورد جعلهم الضمير "هم" توكيدا. والجملة بعده جواب. كما رد رأي من جعل الجواب محذوفا دلـت عليه الجملة بعدها. ورأى كل ذلك تكلفا ظاهرا من غير ضرورة. وفضل أن تكون "إذا" في الآية ظرفا غير شرطية، عمل فيه ما بعد المبتدأ: "يغفرون"[4] يغفرون، وقت، حين يغضبون".

ورد تفسير كثير من البصريين بمن فيهم الخليل وسيبويه لـ "كلا" بأنه حرف يفيد الردع والزجـر لا يخـرج عـن ذلـك، فقـال: إن معنى الزجر لا يظهر في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ كَلَّا .... ﴾ (القيامة: 19- 20) قال: وقولهم إن المعنى: انته عن

---

(1) المغني: 1/ 84.
(2) المغني: 1/ 104.
(3) المغني: 1/ 160.
(4) المغني: 1/ 100.

العجلة بالقرآن، تعسف، ورأى أن تكون بمعنى 'ألا' الافتتاحية كما ذهب إلى ذلك أبو حاتم[1].

وفي حديثه عن 'لام' الابتداء في ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ (الضحى: 5). قال: وقال ابن الحاجب وقول بعضهم إنها لام الابتداء، وإن المبتدأ مقدر بعدها فاسد من جهات: 1. أن اللام مع الابتداء كـ 'قد' مع الفعل، و'إن' مع الاسم، فكما أنه لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما، كذلك اللام بعد حذف الاسم. 2. أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: 'لسوف يقوم زيد' يصير التقدير: 'لزيد سوف يقوم زيد' ولا يخفى ما فيه من الضعف 3. أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام'.

قال ابن هشام: 'وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما'، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو 'قمت وأصك وجهه'، وبعد الفاء في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ (المائدة: 95)، وبعد اللام في نحو قوله سبحانه: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ (القيامة: 1). وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا[2].

ومن التأويلات البعيدة التي لم يستسغها ابن هشام جعل بعضهم 'لو' في الآية ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (البقرة: 96) شرطية لا مصدرية، حيث قدروا مفعولا لـ 'يود' وجوابا لـ 'لو' محذوفين، أي: 'يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك' قال ابن هشام: ولا خفاء بما في ذلك من التكلف[3].

نكتفي بهذه الأمثلة من تقديرات ابن هشام، والتي تبين أن تقدير المحذوف مما اهتم به أكثر من غيره في تناوله، لأن تقدير المحذوف به يتوصل إلى المعنى المراد، والغرض المقصود. وهذا ما أشار إليه الجرجاني في حديثه عما يتعلق بمؤول النص، وما يتطلبه من معرفة بالأساليب، وما يقصد بها، وما توحي به وترمي إليه حتى لا يقع المحلل في باطل التأويلات

---

(1) المغني: 1/ 189.
(2) المغني: 1/ 229.
(3) المغني: 1/ 266.

وفاسدها. قال: "لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجيده، من أن يكون "لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناه من ذلك دليل، وهو باب من العلم إذا أنت فتحته اطلعت منه على فوائد جليلة، ومعان شريفة، ورأيت له أثرا في الدين، عظيما، ووجدته سببا إلى حسم كثير ممن الفساد فيما يعود إلى التنزيل، وإصلاح أنواع من الخلل فيما يتعلق بالتأويل[1].

ولم يفرق ابن هشام بين الحذف والإضمار، فقد استعمل "الإضمار" وأراد التقدير وقد يطلقه على الحذف، وفرق بعض النحاة بينهما.

قال الكافيجي في شرح "قواعد الإعراب" إن المحذوف ثابت لغة وفكرا، ساقط لفظا وذكرا؛ وإلا فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلقة باللغة[2]. وقال: "ولا يخفى عليك أن المحذوف غير المتروك[3].

والفرق بين الحذف والإضمار أن الحذف يكون من ذكر – كما سبق – والإضمار عدم الذكر ابتداء، كما أشار إلى ذلك سيبويه، حيث كان يسمى ظاهرة حذف الفعل بـ "إضمار الفعل"، أو ترك إظهاره، واستعماله لمصطلح الإضمار، أو ترك الإظهار أدق، لأن الفعل لم يذكر أصلا، حتى يقال فيه إنه حذف، فالقول بحذف الفعل يشعر بسبق ذكره، وذلك لم يقع، قال سيبويه في تحليل: "زيدا ضربته" نصب "زيد" بإضمار فعل لا يظهر[4] أي يفسره المذكور: "ضربت زيدا ضربته".

## التضمين:

ومما يمت إلى التأويل والتقدير بصلة مسألة حرف الجر عندما يفتقد متعلقه الأصلي والمناسب، فيحتاج إلى تأويل أو تقدير عند بعض النحاة، ولا يحتاج إلى ذلك عند بعض آخر باعتبار أن حرف الجر قد ينوب عن غيره في بعض التعابير.

---

(1) دلائل الإعجاز.ص: 33-34، تح محمد عبده ومحمد رشيد رضا، القاهرة: 1366هـ فخر الدين قباوة.

(2) شرح القواعد للكافيجي ص: 34 تح فخر الدين قباوة.

(3) شرح القواعد: 173.

(4) الكتاب: 1/ 8، تح عبد السلام هارون.

قال ابن هشام منبها: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل في الآية: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (طه: 71)، إن "في" ليست بمعنى "على"؛ ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم "شربن" في قوله: "شربن بماء البحر" معنى: "روين"، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن كلمة أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفا"[1].

وعرف التضمين أبو البقاء في "الكليات" بأنه: "إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته وقيل في تعريفه أيضا: "هو إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه" وهو نوع من المجاز.

ولا اختصاص للتضمين بالفعل؛ بل يجري في الاسم أيضا، كما قال التفتازاني في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (الأنعام: 3)، إذ لا يجوز تعلقه بلفظة "الله" لكونه اسما لا صفة؛ بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم "الله" وجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (البقرة: 106) فإن "ما" ضمنت معنى "إن" الشرطية، ولذلك جزم الفعل[2].

قال ابن هشام: "قد يشربون لفظا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"[3].

ويظهر من كلامه: "كلمة تؤدي مؤدى كلمتين" أن الكلمة تستعمل في الحقيقة والمجاز معا، والجمع بينهما إنما يتأتى على قول الأصوليين؛ لأن قرينة المجاز عندهم ليست مانعة من إرادة الحقيقة، خلافا للبيانيين[4].

---

(1) المغني: 1/ 111.

(2) من النحو الوافي لعباس حسن: 2/ 564.

(3) القاعدة الثالثة من الباب الثامن. من المغني.

(4) النحو الوافي: 2/ 568.

وابـن جنى يرى رأي البصريين، قال: "يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى "مع" في قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (الـصف: 14) وإن "في" تأتـي بمعنـى "علـى" كمـا في قـوله تعـالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (طـه: 71)، والـباء بمعنـى "عن" نحو: "رميت بالقوس" وإنما يكـون بمعـناه في موضـع دون موضـع؛ لأنه لا يجوز أن تقول: "سرت إلى زيد" وأنت تريد "مع"، ولا يجوز أن تقول: "زيد في الفرس" وأنت تريد "على"[1].

ووضـع للمـسألة ضـابطا، فقـال: اعلـم أن الفعـل إذا كـان بمعنـى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الطرفين مكان الآخر، إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ (البقـرة: 187)، لمـا كـان الـرفث في الآيـة بمعنـى الإفضاء، و"أفضيت" تـتعدى بـ "إلى" مع الرفث، أما الرفث الذي لم يتضمن معنى الإفضاء فيتعدى بالباء، أو بـ "مع". ويعلل بالشبه من واد آخر فيقول: "كما صححوا "عور وحول" لما كان بمعنى "اعورّ واحولّ"[2].

وفي الـنحو الـوافي أن سـعد الدين التفتازاني قدر العامل مع بقاء الفعل مستعملا في معناه الحقيقي، والعامل المقدر حال، مأخوذة من الفعل بمعونة القرينة اللفظية، ففي نحو: "أحمد إلـيك فلانـا"، بمعـناه: "أحمـد منهـيا إلـيك حمـده". وفي نحـو: "يقلـب كفـيه علـى كذا" نادما على كذا".فالمقدر قيد لمعنى المذكور[3].

وفي حاشية الصبان على الأشموني أن التضمين النحوي إشراب كلمة معنى أخرى، بحيث تـؤدي المعنـيين. والتـضمين البيانـي: تقدير حال تناسب الحرف، وتمنع كون التضمين النحوي ظاهرا عن البياني في كون النحوي قياسا. أما البياني فقياسي بإجماع.

والمختار عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة مأخوذ من اللفظ الآخر القرينة اللفظية[4].

---

(1) الخصائص: 2/ 308.

(2) الخصائص: 2/ 308.

(3) النحو الوافي: 2/ 582

(4) النحو الوافي: 2/ 582.

## الضرورة والشذوذ عند ابن هشام:

الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له[1].

أما الشاذ فهو المخالف للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته.

"والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف، هو أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا، لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا، لكن يكون على القياس.

أما الضعيف فهو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت[2].

قال ابن عصفور: "اختلف النحاة في الضرائر الجائزة في الشعر، فمنهم من جعل الضرورة: أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بدا؛ وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز. فهؤلاء لا يجيزون للشاعر في شعره ما لا يجوز في الكلام إلا بشرط أن يضطر إلى ذلك، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وقد صرح به في أول باب الاشتغال.

ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره؛ بل جوز له في الشعر ما لم يجز له في الكلام، لكون الشعر موضعا قد ألفت فيه الضرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن أخذ بمذهبه[3].

وشرح البغدادي الضرورة على مذهب الجمهور فقال: "إنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضوع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة. ثم إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة؛ إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال؛ ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ.

---

(1) التعريفات للجرجاني ص: 138.

(2) التعريفات: ص: 124.

(3) شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 549. تح صاحب أبو جناح، بدون تاريخ، قال المحقق: "ما نسبة المصنف لسيبويه هنا خلاف ما هو معروف عن مذهبه ومذهب الجمهور ومنهم ابن عصفور.

ثم إن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره، أو بالعكس فترتكب الضرورة بذلك[1].

وقد تصدى للرد على ابن مالك في فهمه للضرورة كل من الشاطبي في شرح الألفية، وأبي حيان في شرح التسهيل، وابن هشام في "تخليص الشواهد".

قال أبو حيان: "يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ؛ وإنما يعنون ما ذكرناه؛ وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ؛ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره"[2].

ونفهم مما تقدم أن الضرورة الشعرية لا علاقة لها بالوزن، ولا تتعين به، وإنما تتعلق بأسلوب الشعر نفسه وماهيته من حيث هو مستوى من التعبير مختلف عما هو عليه بقية الكلام.

ورأي ابن هشام في الضرورة موافق لرأي الجمهور، أوضحه في حديثه عن فصل الضمير في قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنتَ جارتنا     ألاّ يجاورنا إلاكِ ديار

حيث قال ابن مالك: والأصل: إلا إياك". وليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: "ألا يكون لنا خل ولا جار".

قال ابن هشام في رده: "ولو فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة؛ وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر.

ثم قال: "وزعم أبو الفتح أن الذي سوغ لهم أن يرتكبوا في الشعر ما لهم عنه مندوحة إرادة أن يسهل عليهم ارتكابه عند الاضطرار، وجعل من ذلك قوله:

---

(1) الخزانة: 1/ 34 تح عبد السلام هارون.

(2) الاشباه والنظائر: 1/ 224.

فـزجـجـتـهـا مـتـمـكـنـا زج الـقـلـوص أبـي مـزادة

فإنه فصل بين المتضايفين بمفعول المضاف مع تمكنه من أن يضيف المصدر إلى المفعول ثم يرفع الفاعل، أي: "زج القلوص أبو مزادة".

وأضاف ابن هشام لما قال أبو الفتح: "وظهر لي وجهان غير ما ذكر: أحدهما: أن أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روية؛ فقد لا يتمكنون من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه، والثاني: أن الشعر لما كان مظنة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه كما أبيح القصر في السفر لكونه مظنة المشقة، مع أنها قد تنتفي مع بقاء الرخصة[1].

وقال ابن مالك: "لا يختص دخول "آل" على المضارع بالشعر، إذ كان يمكن أن يقول الشاعر: "ما أنت بالحكم المرضي حكومته" فيصلها باسم الفاعل، فإذا لم يقولوا ذلك مع تمكنهم منه، دل ذلك على أنهم مختارون، ومما يشعر بأنهم فعلوه اختيارا أنهم خصوه بالمضارع لشبهه باسم الفاعل" فقال ابن هشام في رده: "قلت ما ذكره أولا مبني على اختياره في تفسير الضرورة، بأنها ما لا يمكن الشاعر العدول عنه، وقد مضى رده، وما أقوله: إنهم مختارون لتمكنهم من تغيير اللفظ" فيرده قول سيبويه: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها". فلا تنافي بين كون الشيء ضرورة، وكونه ذا وجه يسوغه؛ بل لا تكون الضرورة إلا كذلك بشهادة إمام النحو[2].

وعبارة ابن هشام في رد ما ذهب إليه ابن مالك فيها لباقة وتأدب، يخالف رد أبي حيان الذي زعم أن ابن مالك لم يفهم ما أراده النحاة في هذه المسألة، فقال: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء[3].

والواقع أن مفهوم الضرورة فيه اختلاف، فالجمهور يرى أنها ما يقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. والبعض قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة

---

(1) تخليص الشواهد لابن هشام، ص: 83.

(2) تخليص الشواهد لابن هشام، ص: 155.

(3) محقق التسهيل، ص: 48.

كما رأى ابن مالك، وهو المأخوذ من كلام سيبويه؛ لكنه غير صريح؛ وإنما استنبطه المتأخرون من كلامه[1].

وكـلام الألوسي يوضح أن الاختلاف نشأ عن عدم فهم المراد من الاضطرار، أو ما يحتمل الشعر عند سيبويه، ففهم البعض الإلزام، وفهم البعض الاختيار، ومن هنا وجد المبرر مـن يدافع عن ابن مالك في فهمه للضرورة قال محقق التسهيل: "وأبو حيان متحامل على ابن مالـك في مـسألة الـضرورة تحامله علـيه في الاستـشهاد بالحديث. فابن مالك لم يقل رأيه في الـضرورة عن سوء فهم كما يدعي أبو حيان، ولم يكن قوله بدعا من القول، وإنما هو المأخوذ مـن كـلام سـيبويه وغـيره؛ بـل إن معنـى الـضرورة لغـويا لا يخـرج عمـا ذهـب إلـيه ابـن مالـك....والـضرورة عـند الـنحويين اصطلاح تعارف عليه أكثرهم، وليس ابن مالك ملزما بالتقـيد بـه؛ لأن ابـن مالـك رجل لغة واسع الأفق، ففهمه للضرورة خاضع للذوق اللغوي أكثـر مـن تأثـره بالـنحاة واصـطلاحاتهم، ولـيس جهلا أو عدم معرفة....فلا ضير على ابن مالك في فهمه للضرورة على تلك الحال، ولا ضير في الأخذ برأيه[2].

أمـا الـشذوذ فهـو غـير الـضرورة لأنـه لا يـرجع فـيه إلى أصل، ولا ينحصر في لغة الـشعر، وحـاول بعـض الدارسـين أن يتوصـل إلى معرفة الفرق بين الضرورة والشذوذ عند النحاة، فوجد أن النحاة الأوائل مثل سيبويه والمبرد كانا يفرقان بينهما، وأن المتأخرين اختلط علـيهم الأمـر فصاروا يطلقون اللفظين معا على ما خالف القواعد في الشواهد الشعرية، أي أن الأوائل كانت الضرورة عندهم تختص بالشعر وحده، وأن الشذوذ يختص بالنثر وحده[3].

وابن هشام يستعمل لفظ الضرورة ولفظ الشذوذ في تعليلاته وتخريجاته، ونفهم من كلامه في بعض الأحيان أن كلا من الضرورة والشذوذ يعتري الشواهد الشعرية، من ذلك قوله في الشاهد:

عممتهم بالندى حتى غُواتُهم    فكنت مالك ذي غي، وذي رشد

---

(1) الضرائر للألوسي، ص: 6، المطبعة السلفية: 1341هـ.

(2) مقدمة تحقيق التسهيل، ص: 49.

(3) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لفتحي عبد الفتاح الدجني.

إن "غواتهم يُروى بالأوجه الثلاثة: فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد رويا، وشذوذ الرفع ناتج عن شيء غيرهما؛ لأن الرفع دون ذكر الخبر فيه تهيئة "حتى" لعمل الجر مع قطعها عنه، وإعمال الضعيف وهو الابتداء مع إمكان إعمال الأقوى وهو "حتى"[1].

ووجود الضرورة والشذوذ في الشاهد الشعري هو ما يفهم من كلام السيرافي في شرح الكتاب، حيث قال: "وأنا أذكر ضرورة الشاعر مقسمة بأقسامها، حتى يكون الشاذ منها مستدلا عليه بما أذكره"[2]، أي أن الضرورة عنده فيها الشاذ وغير الشاذ.

ثم وضح ما ليس بضرورة فقال: "وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطرحا، ولم يدخل في ضرورة الشعر"[3].

ويفهم من كلام البغدادي أن ما يعتري الاستعمال من شذوذ إذا دخل الشعر لم يسم ضرورة قال عن استعمال "بلى" في الشاهد:

وقد بعدتْ بالوصل بيني وبينها  بلى؛ إن من زار القبور لَيَبْعُدَا

علـى أن بعضهم زعم أن "بلى" تستعمل بعد الإيجاب، كما في البيت وهو شاذ، وكان القياس "نعم"[4]، ولم يقل ضرورة؛ لأن مثله ورد في الحديث الصحيح، في صحيح البخاري "كتاب الإيمان والنذور" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه: "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ فقالوا: بلى"[5].

(1) المغني: 1/ 130.

(2) شرح الكتاب للسيرافي: 2/ 95 تح رمضان عبد التواب.

(3) شرح الكتاب: 2/ 96.

(4) خزانة الأدب: 11/ 21. تح عبد السلام هارون.

(5) نفسه.

وقال الألوسي: لقد اعترض على الرضي لأنه وصف جر "حتى" للضمير بالشذوذ في قول الشاعر:

فلا والله لا يلفي أناس فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

فقيل: إن الأحسن أن يقول: "ضرورة" لأنه لم يرد في كلام منثور[1].

أما ابن هشام فوصف جر "حتى" للضمير في قول الشاعر:

أتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب

بالضرورة[2].

ومما يدل على أن ابن هشام كان يرى أن الشذوذ لا يختص بالنثر، وأن الضرورة تخص الشعر، قوله في واو ضمير الذكور المستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم: "وشذ قوله: "شربت بها والديك يدعو صاحبه * إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا. لأن له وجها يجعله يحمل على قوله تعالى: ﴿ ... إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ (يونس: 90) لكننا نجده يصف اتصال اسم الفاعل بنون التوكيد في قوله: "أقائلن احضروا الشهودا" بأنه ضرورة. ووصف اتصالها بـ "أفعل به" في التعجب، وبالفعل الماضي في قوله: فأحرِ به بطول فقر وأحريا، "دامن سعدك لو رحمت متيما".

بالشذوذ[3].

وعلق البغدادي على هذا في شرح الشواهد فقال:

"وكان ينبغي أن يلحق هذا -أي: التوكيد على وجه الشذوذ- بالضرائر الشعرية فإنه لم يرد في الكلام، ولم أر من ذكره في الضرائر[4].

---

(1) الضرائر الشعرية للألوسي، ص: 34.

(2) المغني: 1/ 123.

(3) المغني: 1/ 339.

(4) شرح أبيات المغني: 6/ 43.

فإذا كان التوكيد إلى وجه الشذوذ لم يرد في الكلام - كما قال البغدادي - فإن الشواهد الثلاثة يجب أن تكون على نمط واحد في الوصف بأن الضرورة تعمها جميعا.

والحق أن المسألة تحتاج إلى بحث دقيق مع شيء من التأني للوصول إلى حكم صحيح والرجوع على كتب ابن هشام، وهذا لم تسمح به ظروف هذه الدراسة.

ضوابط وقواعد توجيهية، تعتبر جزئيات تطبيقية للقواعد الكلية التي تحدث عنها ابن هشام في الباب الثامن والأخير من المغني "الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية"[1].

ومن هذه الصور في الجزء الأول من المغني قوله:

- إذا تعددت الوجوه يجب الحمل على الكثير "حديثه عن "إلى" التي لانتهاء الغاية"[2].
- الحمل على ما ليس فيه ضرورة أولى "حديثه عن "لا" النافية للجنس"[3].
- الشيء قد يصح تبعا، ولا يصح استقلالا "حديثه عن حذف الفاء في جواب "أما"[4].
- قد يستغنى عن ذكر القول بالمقول. إضمار القول مستسهل عند العرب[5].
- قد يجمع بين دليلين إذا اختلف محملاهما، "حديثه عن الباء الداخلة على الأعواض"[6].
- الحرفان إذا ركبا أعطيا معنى غير معنييهما "حديثه عن "ألا" التي للتنبيه"[7].
- العوض ينزل منزل المعوض عنه "حديثه عن "حينئذ"[8].

---

(1) المغني: 2/ 674.
(2) مغني اللبيب: 1/ 75.
(3) المغني: 1/ 70.
(4) المغني: 1/ 56.
(5) المغني: 1/ 56-92.
(6) المغني: 1/ 104.
(7) المغني: 1/ 68.
(8) المغني: 1/ 86.

- لا يحذف المفسر والمفسر إلا إذا دل دليل على المفسر[1].
- الضرورة تبيح الحذف "حذف الفاء من يفعل الحسنات الله يشكرها"[2].
- ما له الصدر مطلقا لا يقاس على غيره. أي: لا تقاس "ما" على "لا"[3].
- حذف العامل المعنوي يمتنع لضعفه[4].
- إذا استوى التقديران فالأكثر استعمالا أولى بالترجيح[5].
- الأصل عدم زيادة الأداة[6]، وورود أداتين على محل واحد يفيد التوافق[7].
- حذف العامل المعنوي يمتنع لضعفه[8].
- الأصل أن الأسماء لا تزاد[9]، ما له الصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا[10].
- ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، والعكس – الإضمار من غير ضرورة تكلف[11].
- الشاذ لا يقاس عليه. يتوسع في الظروف فيعمل فيها ما بعدها[12].
- استعمال المشترك في معنييه غير لازم لكثرة منعه. الإظهار في محل الإضمار ضعيف لقلة وروده[13].

---

(1) المغني: 1/ 93.
(2) المغني: 1/ 98.
(3) المغني: 1/ 98.
(4) المغني: 1/ 101.
(5) المغني: 1/ 101.
(6) المغني: 1/ 34-35.
(7) المغني: 1/ 34-35.
(8) المغني: 1/ 363؛1/ 302.
(9) المغني: 1/ 363؛1/ 302.
(10) المغني: 2/ 601.
(11) المغني: 1/ 129، 125.
(12) المغني: 209.
(13) المغني: 1/ 210.

- الثواني يتسامح فيها كثيرا، يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[1].
- مـا يدخلـه الاحـتمال يسقط به الاستدلال[2]. هذه القاعدة رد بها أبو حيان كثيرا من المسائل استدل بها ابن مالك. منها استدلاله على قصر "الأخ" في قول الشاعر:

أخاك الذي إن تدعه لملمة يجبك بما تبغي، ويكفك من يبغي

لأنه يحتمل أن يكون منصوبا بفعل "الزم" مضمرا، ولذلك لا يصح الاستدلال به على لغة قصر "الأخ"[3].

- الأمكن في العمل أولى بالإضمار "إضمار" "أن" أولى من إضمار "كي"[4].
- تفـسير حـرف بحـرف أولى من تفسيره باسم[5]- اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية مخالف للأصل- الذي لا يحوج إلى التعليل أولى- الحمل على الغالب أولى[6].
- القـول بـزيادة الحـرف أولى من القول بزيادة الاسم[7]. "الكاف في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾.
- حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل[8].﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ الكاف بمعنى "أن".
- الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ، الغريب جدا لا يحتمل القياس عليه[9].
- ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، كثرة الاستعمال تجيز الحذف[10].

---

(1) المغني: 1/ 210.
(2) المغني: 1/ 240.
(3) الاقتراح،ص: 58.
(4) المغني: 1/ 182.
(5) المغني: 1/ 189.
(6) المغني: 1/ 189.
(7) المغني: 1/ 180.
(8) المغني: 1/ 182.
(9) المغني: 1/ 183.
(10) المغني: 1/ 373.

وقد نجد أشياء أخرى بتعبير مغاير، من مثل قوله:

- مـا كـان اعتـباره مغن عن اعتبار غيره فهو أولى- ما دل عليه دليل يجوز حذفه- مالا يتصرف في نفسه لا يتصرف في عمله- الإجماع حجة- حق العامل أن يكون مختصا.
- المرجوع إلـيه بحذف أصل للمرجوع إليه بزيادة – ما يؤدي إلى اللبس يجب اجتنابه – مـا يؤدي إلى عدم النظير يتعين خلافه- ما لا دليل عليه لا يلتفت إليه – ما يؤدي إلى الـتكلف ضـعيف- القـياس جائـز فيما لم يرد نص بمنعه- القوي تزيد قوته بانضمام الضعيف إليه – ما كثرت زيادته أولى باعتباره زائدا- المحمول على الضعيف ضعيف.
- مراعاة المشاكلة أرجح.

وفي كـتاب الأصول للدكتور تمام حسان عرض واف لهذه الصور الجزئية والضوابط المنهاجية[1] قال إنه رجع فيها إلى كتاب الإنصاف لأبي البركات.

(1) الأصول لتمام حسان، ص: 224.

# الباب الثالث

# منهج ابن هشام في تناوله للأداة

* الأصول التي يحتكم إليها.
* الإجماع.
* السماع.
* القياس.
* التعليل.
* التأويل والتقدير.
* التضمين.
* ضوابط وقواعد الاستدلال.
* الضرورة والشذوذ.
* الشواهد.
* اعتناؤه بالشاهد القرآني.
* القراءة الشاذة.
* الحديث والآثار.
* مناقشة الآراء النحوية.
* موقفه من بعض النحاة المشهورين.
* موقفه من أبي حيان.
* قيمة المغني العلمية.

# الباب الثالث

## منهج ابن هشام في تناوله للأداة

* **شواهد ابن هشام - مناقشة آراء النحاة - سيبويه - الزمخشري - ابن الحاجب - ابن مالك - أبوحيان - استدراك وضوابط - مدى دقة ابن هشام في نقل الآراء وعرضها - ابن هشام - خاتمة المحققين.**

**شواهد المغني:**

لما كان الاحتجاج لا يكون إلا بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة، وكان القرآن الكريم أفصح الأساليب والتعابير العربية وجدنا العلماء يفضلونه على غيره مما يستشهد به. وابن هشام من الذين أعطوا الأولوية للشاهد القرآني في سائر كتبه؛ لكن كثرة شواهد القرآن في مغني اللبيب تثير انتباه الدارس وتجعله يتساءل عن الهدف من ذلك؛ إذ قاربت الآيات المستشهد بها -مع إعادة ما استشهد به في محل غير المحل السابق- ألفين وسبعمائه شاهد، وفي حديث ابن هشام عن الهمزة المفردة نجده يستشهد على استعمالها -نداء واستفهاما- بأكثر من خمسين آية، بينما لم تتجاوز الشواهد الشعرية ثلاثة عشر بيتا.

وقد يعلل لهذه الأفضلية وهذا الإكثار بأمور أهمها: تواتر روايات القرآن الكريم وعناية العلماء بضبطها، وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات من التابعين عن الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وبذلك يكون هو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل بها إلينا[1].

أما طرقه المختلفة في الأداء، فهي حجة كذلك؛ لأنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعا مما يحتج بكلامهم، فأحرى قراءاتهم التي تحروا ضبطها كما سمعوها عن

---

(1) أصول النحو للأفغاني ص: 28.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثم إن أئمة القراء كأبي عمرو، والكسائي والحضرمي كانوا من أئمة اللغة والنحو.

وفي المزهر للسيوطي: أن كل النحاة اتفقوا على أن القرآن الكريم أصل من أصول الاحتجاج في النحو واللغة، لأنه كتاب الله عزوجل المنزل بلغة عربية سليمة[1]:

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ (يوسف: 29) واتفق كذلك البصريون والكوفيون على أنه أصل كبير في وضع القواعد، أما الأشعار فقد عبث بها الرواة والمنتحلون كما توحي الروايات.

وفي الاقتراح: "جرى عرف العلماء على الاحتجاج بروايات القرآن الكريم، سواء أكانت متواترة، أم روايات آحاد، أم شاذة، أجاز العلماء الاحتجاج بالقراءات الشاذة في اللغة والنحو؛ مع أنهم قد منعوا القراءة بها في التلاوة والصلاة[2].

والقراءة وإن خالفت القواعد لا ترد عند كثير من النحاة، من ذلك تصدي أبي حيان للزمخشري في قراءة ابن عامر للآية: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (الأنعام: 137)، بإضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بغير الظرف، وهذا يمنعه النحاة، حيث قال الزمخشري: إن هذه القراءة مردودة، لأنها خالفت القواعد التي لا تجيز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، ثم: والذي حمل ابن عامر على تلك القراءة أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوبا بالياء، ونسي الزمخشري أن ابن عامر قارئ يعتمد على الرواية لا على الرسم.

قال أبو حيان في رده على رفض الزمخشري للقراءة المذكورة: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في كثير من الشواهد، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله عزوجل شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم

---

(1) المزهر: 1/ 128.

(2) الاقتراح للسوطي، ص: 17.

ودياناتهم[1].

ونعود إلى طرح السؤال حول كثرة الشواهد القرآنية، في "مغني اللبيب"، والتي قلنا إنها تعود إلى ما للقرآن الكريم من صحة وفصاحة، وتنوع في الأساليب وغنى في التراكيب.

ويمكـن أن نستنتج من عنوان الكتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ان ابن هشام كـان يهـدف أن يتـناول في هـذا الكتاب قضايا وأحكاما نحوية ولغوية كانت متداولة من قبل المعـربين تحتاج إلى تحقيق وتدقيق، وقد ألمح إلى ذلك في مقدمة الكتاب، بقوله: "الباب الخامس في ذكـر الأوجـه الـتي يـدخل علـى المعـرب الخلـل من جهتها، وقوله في الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها[2].

ونـستخلص مـن نـصوص المغني أن ابن هشام لم يقتصر على مناقشة مؤلفي إعراب القـرآن، أو مؤلفـي شـرح معانـيه؛ بل ناقش غيرهـم من المفسرين ومن ألفوا في الأمالي كابن الـشجري وابـن الحاجـب، وكان قد مهد لهذه المناقشات فيما تناوله من قبل في تحليله لبعض الآيـات القـرآنية، والـتي كانـت تطـرح علـيه في شأنها عدة أسئلة كما سبق في بعض رسائله المختصرة التي أشرنا إلى بعض منها في حديثنا عن آثاره.

ويعـزز مـا نذهب إليه من أن ابن هشام كان يقصد الجمع في هذا الكتاب بين قضايا الـنحو، وقـضايا تـتعلق ببـيان آيـات قـرآنية تناولها العلماء، وبقيت في حاجة إلى مزيد تحقيق وإيـضاح تنبـيهه عـند حديـثه عـن الحذف الذي يهم النحوي، حيث قال: "الحذف الذي يلزم الـنحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن: يجد خبرا بدون مبتدأ، أو العكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس...أو معمولا بدون عامل".

وأمـا قـولهم في نحو: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ (النحل: 81). إن التقدير: "والبرد" ففـضول في فـن الـنحو؛ وإنمـا ذلـك للمفـسر، وكذا قولهم: "فحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعـول، أو للجهـل به، أو للخوف عليه أو أمنه...أو لنحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البـيان، ولم أذكـر بعـض ذلك جريا على عاداتهم؛ لأني وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطي

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان: 4/ 229.

[2] خطبة المغني: 1/ 10.

التفسير والعربية جميعا. وأضاف الأمير في الحاشية: "بل لإفادة علم الأدب، أو لطائف مطلق العلم" ثم قال:

وقيل للمصنف: هلا فسرت القرآن أو أعربته؟ فقال: أغناني المغني"[1].

وابن هشام في شواهده القرآنية يخاطب من قرأ القرآن وحفظه؛ لأنه لا يسير على نمط واحد في استدلاله بالشاهد القرآني، فتارة نجده ينص على أن الشاهد قرآني حيث يسبقه بعبارة: "كقوله تعالى" و"نحو قوله تعالى" وتارة يكتفي بكلمة "نحو" أو بكلمة "مثل" وقد يشير إلى أن المستشهد به قرآن باستعمال لفظة "التنزيل" كقوله: "وجاء في التنزيل"، وقد يشير إلى ذلك بذكر القارئ كقوله: "وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين، وكقوله: "وقرا ابن محيص".

ثم إنه غالبا ما يكتفي بذكر محل الشاهد من الآية، كما في قوله: نحو ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا ﴾ (الأعراف: 185). ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (يوسف: 109). ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ (آل عمران: 101). ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ ﴾ (الأنعام: 81). ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ (التكوير: 26). ﴿ هَـٰذَا رَبِّى ﴾ (الأنعام: 75-78).

ومما اقتصر فيه على محل الشاهد، حديثه عن التسكين لتوالي الحركات في قراءة أبي عمرو لـ ﴿ يَأْمُرُكُم ﴾ (البقرة: 169)، ﴿ يُشْعِرُكُم ﴾ (الأنعام: 109)، ﴿ يَنصُرُكُم ﴾ (الملك: 20)، ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ (سبأ: 14)[2].

ومن استشهاده بالقراءة غير المتواترة، أي التي يسمونها شاذة احتجاجه لدخول اللام الزائدة على خبر "أنّ" المفتوحة بقوله تعالى: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ (الفرقان: 20) بفتح الهمزة[3].

(1) حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب: 2/ 177.

(2) المغني: 1/ 357-358 تح مازن المبارك وصاحبه.

(3) المغني: 1/ 233. قرأ بها سعيد بن جبير، ولم يذكر أبو الفتح هذه القراءة في المحتسب.

وقـراءة جماعة: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[1] (الأنفال: 25) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف "لا" تخفيفا[2].

ونـبه بعـد ذلـك فقـال: وقـرىء: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (ص: 3) بخفـض "الحـين" والفراء يزعم أن "لات" تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة كـ "مذ، ومنذ"[3].

وقـال ابـن هـشام: توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ، كقراءة زيد بن علي لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (البقرة: 21) بفتح الميم[4].

وفي حديـثه عـن تـسكين الحـركة تخفـيفا، قـال: وهـو توجـيه قـراءة ابـن ذكوان لـ ﴿ مِنسَأْتَهُۥ ﴾ (سـبأ: 14) بهمزة ساكنة، والأصل: "منسأته" بهمزة مفتوحة "مفعلة" من "نسأه" إذا أخره، ثم أبدلت الهمزة ألفا، ثم الألف همزة ساكنة.

وفي المحتـسب: روى عمـرو بـن ثابـت عـن سعيد بن جبير: "تأكل من سأته" قال: "من عصاه"[5].

وفي تـرجيحه لمجـيء "لـولا" بمعنى "لم" النافية في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (يونس: 98) قال: ويؤيده قراءة أبي، وعبد الله "فهلا كانت قرية" ويلزم من هذا المعنى، النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع[6].

وفي حديـثه عن "لم" الجازمة قال: وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[7] (الشرح: 1)، في المحتسب أن أبا جعفر المنصور كان يقرأ بها، وقال

---

(1) المغني: 1/ 253.
(2) المحتسب: 1/ 175.
(3) المغني: 1/ 255.
(4) المغني: 1/ 266 غير موجودة في المحتسب والمختصر.
(5) المحتسب: 2/ 86.
(6) المغني: 1/ 175، غير موجودة في المحتسب والمختصر.
(7) المغني: 1/ 277.

ابـن مجاهـد: هـذا غير جائز أصلا، وقد ذكرته لتعرفه، وقال أبو الفتح: مألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنه قد جاء مثل هذا في الشعر، كقوله: أيوم لم يقدر، أم يوم قدرَ أراد: لم يقدرنْ بالنون الخفيفة ثم حذفها[1].

واستدل بقراءة أبي رجاء العطاردي للآية: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ (البقرة: 173) برفع 'الميتة' على أن 'ما' موصول، والعائد محذوف، أما قراءة النصب ف 'ما' كافة. ورجح زيادة 'ما' بين المتبوع وتابعه بقراءة ابن مسعود للآية: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ (البقرة: 26) قال: ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود: 'مثلا بعوضة'[2].

واستدل لمجيء 'من' للتبعيض بقراءته أيضا لقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (آل عمران: 92). (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) [3].

وفي حديثه عن مواضع زيادة 'من' قال: القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولي 'ظن' ولا ثالث مفعولات 'أعلم'، لأنها في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم للآية: ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ (الفرقان: 18) ببناء 'نتخذ' للمفعول[4].

واستدل على إسمية 'مع' بدخول 'من' الجارة عليها، قال: حكى سيبويه: 'ذهبت من معه' وقرأ بعضهم الآية: ﴿ هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾[5] (الأنبياء: 24).

وفي حديثه عن المضارع الذي يؤكد بالنون وجوبا، قال: 'وقريبا من الوجوب بعد 'إما' كالآية: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ﴾ (الأعراف: 200)، قال: وذكر ابن جنى أنه قرىء

---

(1) المحتسب: 2/ 366.

(2) المغني: 1/ 314.

(3) المغني: 1/ 310.

(4) المغني: 1/ 324 في المختصر أنها قراءة الحجاج.

(5) المغني: 1/ 333. وفي المختصر هذه قراءة يحيى بن يعمر ص:94 وفيه: قرأ طلحة: 'ذكر معي وذكر قبلي' بحذف 'من'.وقراءة السبعة: 'هذا ذكر من معي وذكر من قبلي'.

﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ (مريم: 26) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، على حد قوله: ويوم الصليفاء لم يوفون بالجار" قال ابن هشام: في القراءة شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم[1]، وفي المحتسب أن هذه القراءة شاذة، وهي قراءة طلحة. وليست لحنا لثبات علم الرفع في حال الجزم؛ لكن تلك لغة إن ثبتت هذه النون في الجزم، ثم جوز أن يكون ذلك على تشبيه "لم" ب "لا"[2].

واستدل على الواو المبدلة من همزة الاستفهام بقراءة قنبل للآية: ﴿ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ۝ ءَأَمِنتُم ﴾ (الملك: 15-16) والآية: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾[3] (الأعراف: 123).

ومما استشهد به على استعارة ضمير النصب محل ضمير الرفع قراءة الحسن البصري[4] ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ (الفاتحة: 5) واستشهاده لمجيء الباء موافقة لـ "على" بقراءة أبي. للآية ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾ (الأعراف: 105).

وقال: وقرىء: ﴿ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ... ﴾ (مريم: 82) بالتنوين إما على أنه مصدر "كل" إذا أعيا، أي: كلوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكل، وهو الثقل، أي حملوا كلا[5].

واستدل على حذف المبتدأ من قوله: "فكيف الأباعد" بقراءة ابن جماز للآية: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ (الأنفال: 67) بتقدير: فكيف حال الأباعد في الأول، والله يريد ثواب الآخرة في الآية، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره[6].

---

(1) المغني: 1/ 340.
(2) المحتسب: 2/ 42.
(3) المغني: 3/ 368.
(4) المغني: 1/ 90.
(5) المغني: 1/ 190وفي المختصر ص: 89. قراءة أبي نهيك.
(6) المغني: 1/ 207.

قال ابو الفتح: "يحملها على "عرض الآخرة" وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره، أنه لما قال: "تريد عرض الدنيا" فجرى ذكر "العرض" فصار كأنه أعاده ثانيا، فقال: "عرض الآخرة" ولا ينكر نحو ذلك ألا ترى إلى بيت الكتاب:

أكل امرىء تحسين امرأ ونار توقدُ بالليل نارا

وأن تقديره: وكل نار....."[1].

واحتج لمجيء اللام بمعنى "عند" بقراءة الجحدري لقوله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ... ﴾ (ق: 5) بكسر اللام وتخفيف الميم[2].

وعن لام الابتداء اللازمة بعد "إنْ" المخففة، قال: وقد تصير غير لازمة إن دل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الزخرف: 35) بكسر اللام. أي للذي[3].

هذه شواهد القراءة الشاذة في الجزء الأول من مغني اللبيب، والقراءة الموصوفة بالشذوذ لها أهمية بالغة لا تقل عن المتواترة التي تنسب للقراء السبعة أو الثمانية. أشار إلى ذلك أبو الفتح في مقدمة المحتسب حيث قال: "القراءة ضربان: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد كتابه الموسوم بـ "قراءات السبعة" وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة؛ إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه.

نعم، وربما كان فيه ما تلطفُ صنعته، وتعنفُ بغيره فصاحته، وتمطوهُ قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه، وماكنه عليه،

(1) المحتسب: 1/ 281.

(2) المغني: 1/ 213 وهو ماخوذ من المحتسب إذ قدر أبو الفتح "مجيئه إياهم" 2/ 282.

(3) المغني: 1/ 232 وهو ماخوذ من المحتسب ايضا: 2/ 255.

وراده إليه، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم وغيرهما، ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة رضيها واستعلاها....

لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، وآخذ من سمت العربية مهملة ميدانه، لئلا يرى مرى أن العدول عنه هو غض منه أو تهمة له، ومعاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ (الحشر: 7).

نعم؛ وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابا، وأنهض قياسا؛ إذ هما جميعا مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنه. فإذا كان هذا قادحا فيه، ومانعا من الأخذ به، فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير: "ضئاء" (من الأنبياء:48) بهمزتين مكتنفتي الألف، وقراءة ابن عامر للآية: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[1] (الأنعام: 137).

اكتسبت القراءات أهميتها لكونها سجلا وافيا للغات التي نزل بها القرآن الكريم، وصارت قوية بروايتها المسندة بدعامة السماع، لذلك كانت أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره؛ لأن رواة القراءة كانوا يتحرجون من عدم الدقة فيها.

وقد تعجب ابن حزم من منطق البصريين إزاء القراءات، فقال: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها". وقال في موضع آخر: "ولا عجب أعجب ممن إن وجد "لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير...أو لأعرابي أسدي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا من شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه

---

[1] مقدمة المحتسب لابن جنى: 1/ 32-33.

عن وجهه، ويحرفه عن موضعه[1].

وقال السيوطي: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم في ذلك مخطئون؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه، في العربية، وقد رد المتأخرون، ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد....من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[2] (النساء: 1).

ابن هشام كما رأينا يفضل الاحتجاج بالقرآن وبجميع قراءاته على غيره من الكلام، ويسره أن يعثر على شاهد قرآني لم يهتد إليه غيره من النحاة، ففي حديثه عن "لو" الشرطية الداخلة على "أن" قال عن محل "أن" وما بعدها: "وموضعها عند الجميع رفع بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر عند سيبويه، أو على الابتداء والخبر محذوف، وقيل يقدر الخبر مقدما،....

وعند آخرين أن موضعها رفع على الفاعلية، والفعل مقدر بعد "لو" وعند الزمخشري يجب أن يكون خبر "أن" ليكون عوضا من الفعل المحذوف، وأبطل هذا الشرط ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ (لقمان: 27). حيث ورد الخبر مفردا غير فعل. وقال المدافعون إن ذلك في الخبر المشتق لا الجامد، ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه ورد اسما مشتقا في قول الشاعر:

لـو أن حـــيا مـــدرك الفـــلاح*..................

وعند الانتهاء من عرض هذه الآراء قال ابن هشام: "وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا، ولم ينتبه إليها الزمخشري، كما لم ينتبه لآية لقمان، وكذلك لم ينتبه إليها ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولم ينتبه إليها ابن مالك؛ وإلا لما استدل بالشعر. وهي

(1) من أصول النحو للأفغاني ص: 29.

(2) الاقتراح، ص: 37.

قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾ (الأحزاب: 20) ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو، وهي: قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (الصافات: 168).

وفي حديثه عن إضافة "كل" إلى النكرة ساق شاهدين من القرآن هما الآية: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ (غافر: 5)، والآية: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ (الحج: 27)، وقال: "ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة:

"جـــادت علـــيه كل عـــين ثـرة*......................."

والإشكال في الآية: أن "شيطان" مفرد لفظا ومعنى، والحكم على كل فرد من أفراده، وقد جمع الضمير بعده في "يسمعون" ولا يستقيم أن يكون "شيطان" صفة لموصوف محذوف جمعا في المعنى. كما قيل في "ضامر" ولا أنه جمع في المعنى كما قيل في "أمة" في الآيتين السابقتين.

### شواهد الأحاديث والآثار في المغني:

والمراد من الحديث الشريف كما نص عليه الشيخ محمد الخضر حسين هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة التي تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام، أو حالا من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، حتى أقوال بعض الصحابة، أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية[1].

وفي مغني اللبيب شواهد من الحديث والأثر كثيرة، فابن هشام من هذه الناحية سلك طريق ابن مالك والرضي في شرحه على الشافية، إذ أكثر كل منهما من الاحتجاج بالحديث.

---

(1) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 234 من مجلة المجمع اللغوي: 3/ 3.

ومسألة الاستدلال بالحديث فيها خلاف بين النحويين. وممن وقف في وجه جواز الاحتجاج به، أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان، منعا الاحتجاج به لأن علماء الحديث -في رأيهما- أجازوا الرواية بالمعنى، والمروي بالمعنى ألفاظه غير ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم. وألفاظ الرواة أصحابها قد يكونون عربا، وقد يكونون غير عرب؛ بل جل رواته كانوا من الأعاجم الذين تعلموا العربية عن طريق الدراسة والمحاكاة.

قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث. واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب"[1].

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: "قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره؛ على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس...."[2].

وأرجع سبب المنع إلى أن العلماء لم يتيقنوا من أن المروي لفظه صلى الله عليه وسلم، وأن ما روي من الأحاديث وقع اللحن فيه كثيرا، قال أبو حيان: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة- وكان ممن أخذ عن ابن مالك- قلت له يا سيدي: هذه الأحاديث رواية الأعاجم، ووقع فيها من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، عليه السلام، فلم يجب بشيء"[3].

---

(1) خزانة الأدب: 1/ 10 تح عبد السلام هارون.
(2) الخزانة: 1/ 11-12.
(3) الخزانة: 1/ 12 من الاقتراح.

وحاول الشاطبي في شرح الألفية أن يكون منصفا، فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، فقال: "لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما ينبني على ذلك من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح به الاستشهاد في العربية.

وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له سلفا؛ إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلا، أم هي لمجرد التمثيل، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا؛ فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو ضعيف[1].

وقد رد مذهب المانعين المتشددين البدر الدماميني في شرحه على التسهيل حيث دافع عن الاستشهاد بالحديث دفاع أبي الفتح عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة، إذ استعمل حججه وحيثياته، ولم يختلف معه إلا في الألفاظ والتعبير، قال الدماميني في الرد:"وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان عليه، وقال: إن ما استند عليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة.

---

(1) الخزانة: 1/ 12-13.

وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب راي ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب؛ وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ، وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل؛ لا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى؛ فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز العقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا، فيلغى، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولم يكتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم.

قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: "إن هذا الخلاف لا نراه جاريا، ولا أجراه الناس -فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظا آخر" انتهى كلام ابن الصلاح.

وتدوين الأحاديث والأخبار؛ بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين -على تقدير تبديلهم- يسوغ الاحتاج به وغايته يؤمئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به؛ فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل -على تقدير التبديل- ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح، فبقي حجة في بابه، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر[1].

تجاوز عدد الأحاديث التي استدل بها ابن هشام في المغنى الستين، وإذا أضيف ما تكرر الاستشهاد به نجد العدد يقارب التسعين.

والمصنف لا يقتصر في الغالب على ذكر الحديث للاستئناس به كمثال، بل يدعم به رأيا، أو يرجع به حكما، من ذلك قوله في الرد على ابن مالك: "ويرده أن في معجم الطبراني:

---

(1) الخزانة: 1/ 14-15 من شرح الدماميني على التسهيل.

"ما حاشى فاطمة ولا غيرها" حيث توهم ابن مالك أن "حاشى" استثنائية "وما" مصدرية و"حاشا" عند المصنف فعلا متعديا متصرفا، و"ما" نافية[1].

واستدل على مجيء "بله" معربة مجرورة بـ "من" بمعنى "غير" بالحديث:

"أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه"، وقال: بهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء[2].

وكما كان يميل في الشاهد القرآني إلى الإيجاز، والاقتصار على محل الشاهد فكذلك سلك في شاهد الحديث. ففي حديثه عن حذف همزة الاستفهام، استدل على ذلك بجزء من الحديث هو قوله صلى الله عليه وسلم: "وإن زنى وإن سرق"[3].

وعن جواز حذف الفاء من جواب الشرط استدل بالحديث[4]: "فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها" وقد يذكر الحديث كاملا إن كان مختصرا في الاصل ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر"[5].

وفي قول النحاة: إن أصل "كيمه" هو: "كي يفعل ماذا؟" قال ابن هشام: "ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج "ما" الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت. ثم قال: نعم وقع في صحيح البخاري في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ (القيامة: 22): "فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا" أي: كيما يسجد فيعود...." وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه[6]. فابن هشام يتردد في قبول هذا الحديث لأنه وصفه بالغرابة وعدم احتمال القياس عليه.

---

(1) مغني اللبيب: 1/ 121.

(2) المغني: 1/ 121.

(3) المغني: 1/ 15.

(4) المغني: 1/ 165 حديث اللفظة.

(5) المغني: 1/ 144.

(6) المغني: 1/ 242.

وفي حاشية الدسوقي ان أبن حجر قال: "الثابت في نسخ صحيح البخاري التصريح بـ "يسجد". فلعل ابن هشام وقعت له نسخة بحذف "يسجد"[1].

أما الأحاديث التي سلمت روايتها وقوي سندها فكان يسلك فيها مسلك ابن مالك، يحتج بعبارتها، ويصحح الأساليب على أساسها.

## شواهد الشعر في المغني:

عرف التهانوي الشاهد، فقال: "الشاهد عند أهل العربية: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم. وهو أخص من المثال"[2].

وقال في "مثل": والمثال بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة، وإيصال ذلك إلى فهم المستفيد. كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله: "زيد" في: "ضرب زيد عمرا" وهو أعم من الشاهد"[3].

وكان المثال أعم، لأن الشاهد قد يستعمل مثالا إذا أريد به إيضاح قاعدة، لا إثباتها، وفي الخزانة أن الأندلسي قال في شرح بديعية رفيقه ابن جابر: "علوم الأدب ستة:

اللغة، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة؛ فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني. ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري، وأبي تمام، والمتنبي وهلم جرا"[4].

والمشهور عند أكثر العلماء أن طبقة المولدين لا يستشهد بكلامها مطلقا، وهناك من قال: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختار ذلك الزمخشري، والرضي شارح الكافية الذي استشهد بشعر أبي تمام في مواضع من شرحه. وكذلك فعل الزمخشري في تفسير أوائل

---

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 1/ 195.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون: 3/ 738. دار خياط. بيروت مادة "شهد".

(3) نفس المصدر: 6/ 134. "مثل".

(4) خزانة الأدب للبغدادي: 1/ 5.

البقرة من الكشاف حيث استشهد ببيت من شعره، وقال قولته المشهورة: "وهو وإن كان محدثا لا يَستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون لذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[1]. واعترض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن الواضح أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية[2].

شواهد ابن هشام الشعرية في المغني كثيرة أيضا، حيث قاربت – بعَدَّ مَا أُعيد الاستشهاد به في مواضع غير الموضع الأول – ألفا وأربعمائة شاهد. وهذه الكثرة لا يضاهيه فيه إلا ابن مالك، ولا غرابة في ذلك؛ إذ كل منهما كان ذا خبرة واسعة بكلام العرب، واطلاع بالغ على شواهد النحو وعلوم العربية. يؤكد هذا بالنسبة لابن هشام ما يحتوي عليه شرحاه على شواهد شرح الألفية لابن الناظم، "وبانت سعاد" من أشعار وشواهد متنوعة غطت جل عصور الاستشهاد، وفي هذين الشرحين يقف الدارس على ما كان يتمتع به ابن هشام من فهم دقيق لمعاني الألفاظ، ودلالات الأساليب.

وابن هشام في تناوله للشاهد الشعري قصد إثبات حكم، أو ترجيح رأي، يرى أن يكون الشاهد منسجما مع ضوابط الاستدلال، ليس بنادر، ولا شاذ، لذلك نجده يرد استدلال الكوفيين على جواز عمل المصدر مضمرا بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم  وما هو عنها بالحديث المرجم

فالجار والمجرور "عنها" عند الكوفيين متعلق بـ "هو" لأنه كناية عن "العلم، أو الحديث" فقال ابن هشام: هذا البيت نادر، قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة[3]. وهذا تطبيق للضابط: "ما احتمل سقط به الاستدلال".

---

(1) الكشاف: 1/ 220.

(2) الخزانة: 1/ 6-7.

(3) شرح قطر الندى لابن هشام ص: 263، تح محمد محي الدين عبد الحميد.

وابن هاشم استدل بالشاهد المجهول قائله في المغني مرات، ونجده في "تخليص الشواهد" يتردد في قبوله، فمرة يتحدث بكلام يفهم منه أنه يرفضه، وأخرى يصرح بجواز ذلك. فمن الأول حديثه عن ندور دخول اللام الزائدة في خبر "أنّ" المفتوحة، وخبر "لكنّ"، حيث قال: "وعن المبرد أنه ينقاس دخول (لام) الابتداء في خبر "أنّ" المفتوحة. وعن الكوفيين أنه ينقاس في خبر "لكنّ" وليس ذلك بمرضي؛ لأن المبرد قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة.

والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره؛ مع احتماله للتأويل على الزيادة، أو على أن الأصل: "لكن أني" يريد قوله: لكنني من حبها لعميد" ثم حذفت الهمزة تخفيفا، ونون "لكنّ" لالتقاء الساكنين....فاللام داخلة في خبر "أنّ"[1].

ونجده في نفس الكتاب يقول في الشاهد:

أكثرت في العذل ملحا دائما     لا تكثرن، إني عسيت صائما

البيت مجهول قائله، وطعن فيه عبد الواحد الطواح في كتاب "بغية الامل ومنية السائل" فقال: "هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فيسقط الاحتجاج به" ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه".

ويظهر ان ابن هشام يستشهد بالمجهول قائله إذا كان مشهورا استشهد به سابقوه، كالبيت الذي نجده في شروح الالفية، وفي المغني أيضا، وهو قوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد     إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

قال البغدادي: "هذا البيت استشهد به جميع شراح الألفية وغيرهم، وقد أعاده المصنف في بحث "ألا" بالفتح والتخفيف، وهنا استشهد به على دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس[2].

---

(1) تخليص الشواهد، ص: 358.

(2) شرح ابيات المغني للبغدادي: 1/ 47.

وابن هشام يورد أبياتا للمحدثين من الشعراء المتأخرين كأبي تمام، والمتنبي والمعري، وأبي نواس وغير هؤلاء، ولم ينص أو يشر على أن ذلك مما يستأنس به ويستعمل كأمثلة، ويعتمد الدارسون على المتعارف بين العلماء من أنه لا يستشهد في النحو واللغة بكلام المولدين، وأن ما ورد من ذلك في كتب اللغة والنحو إنما هو للتمثيل، عبر عن ذلك البغدادي في حديث عن شرح بيت المتنبي:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا     والبين جار على ضعفي، وما عدلا

قال: "هذا البيت مطلع قصيدة المتنبي....وهو من الشعراء المحدثين الذين لا يصح الاستشهاد بكلامهم، وإنما أورده المصنف لزيادة إفادة؛ ولأن العلماء قد بحثوا فيه، فاقتدى بهم، وبحث معهم، وكذا الحال في سائر ما أورده في هذا الكتاب من شعره"[1].

والبغدادي من الذين منعوا الاستشهاد بشعر المتأخرين، نص على ذلك في الخزانة أيضا حيث جعل إيراد الرضي لبيت أبي نواس:

غيـــر مأســـوف على زمـن     ينقضـي بالـهـم والـحـــزن

تمثلا لا استشهادا، قال: "أورده مثال لإجراء: "غير قائم الزيدان" مجرى "ما قائم الزيدان"؛ لكونه بمعناه....ثم قال: "وهذا البيت لأبي نواس، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة، ولهذا لم يقل: كقوله"[2].

وعلق أحد الدارسين على البغدادي، فقال: "ولك أن تعجب أولا لقوله: أورد مثالا، مع أن الشارح قد أتى بالمثال الذي يغني عن البيت لو أن هدفه التمثيل، وهو: "غير قائم الزيدان" وهذا المثال كاف في هذا الموضع؛ لأن الفرق بينه وبين البيت معروف في غير هذا الباب، أن اسم الفاعل يتطلب فاعلا، وأن اسم المفعول يتطلب نائبه، ويظن أن البغدادي لم ينظر إلى هذا الفرق، وإلا لكانت عبارته: أورده مثالا آخر، "مثلا"[3].

---

(1) شرح الابيات: 1/ 46.

(2) الخزانة: 1/ 346-347 تح عبد السلام هارون.

(3) الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص: 222، د. محمد حسن جبل.

وتعجب كذلك من قول البغدادي: "ولذلك لم يقل: كقوله" فقال: وهذا ولا شك وهم من الإمام البغدادي؛ لأن الرضى لم يلتزم في الشواهد أن يقول: "كقوله"؛ بل كان يستعمل عبارات متعددة، من مثل: كقوله، في نحو قوله. كما أنه لم يتجنب عبارة: "كقوله" عن الاستشهاد بشعر المولدين، فقد استعملها في شعر المتنبي في موضعين من شرحه على الكافيه[1].

وفي المغنى استعمل ابن هشام هذه التعابير، بالإضافة إلى :"كقول الشاعر، أو كقول فلان ويذكر اسم الشاعر، وبالنسبة للمتنبي ذكر اسمه، ولم يكن عنه بالضمير، ولعل السبب يعود إلى ان ابن هشام كان عندما يتأكد من الشاهد لفلان بعينه كان يذكر اسمه، وعندما كان يجهل صاحب الشاهد كان يقول: كقوله، أو كقول الشاعر. ولا يمكن أن يعتمد ما ذهب إليه البغدادي من أن المصنف إذا لم يكن بالضمير، ويقول: "كقوله" دل ذلك على أن الشاعر من المولدين الذين لا يجوز الاستشهاد بشعرهم.

أورد صاحب "الاحتجاج بالشعر" طائفة من الذين احتجوا بشعر المولدين بلغت ستة وعشرين عالما نحويا، أولهم سيبويه، حيث قال إنه استشهد ببيت لخلف الأحمر (ت 180هـ). وبآخر لمروان النحوي (ت190هـ) وبثالث لأبان اللاحقي (ت 200هـ).

وأما ابن هشام فذكر أنه استشهد في كتبه بشعر مطيع بن إياس (ت 170هـ) وبشعر ابي نواس (ت 198هـ) وأبي عطاء السندي (ت 180هـ)، وربيعة الرقي (ت 198هـ)، ودعبل الخزاعي (ت220هـ)، وابي المنهال (ت220هـ) والعتبي (ت228هـ)، وأبي تمام (ت 231هـ)، وابن المعتز (ت296هـ)، والمتنبي (ت354هـ) وأبي فراس (ت 357هـ)، وابي العلاء (ت 449هـ) والحريري (ت 516هـ) في مسائل كثيرة، منها احتجاجات أصيلة، ومنها تخريجات[2]. وما تقدم يعني أن المسألة ليست محل اتفاق وإجماع، وأن طائفة من العلماء يرون أنه يجوز الاستشهاد بشعر المتأخرين الذين توثق العلماء من فصاحتهم وتمكنهم من العربية وحفظهم لها. والحقيقة أنه يصعب أن نصف لغة أبي العلاء مثلا بالضعف، أو أن

---

(1) نفس المصدر السابق، ص: 222، وشرح الكافيه للرضى: 2/ 93.

(2) الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالته) ص: 210-211، دكتور محمد حسن جبل.

نقول إنها غير فصيحة، وقد علم العلماء مقدار فهمه للغة وحفظه لغريبها، وآثاره المتعددة تشهد على ذلك أيضا.

واتخذ صاحب "الاستشهاد بالشعر" قول ابن جنى: "أقوى القياسين أن يقبل ممن اشتهرت فصاحته ما يورده"[1]. اتخذه معيارا وأساسا لما يجوز الاستشهاد به[2].

وحتى لا نبتعد عن الصواب نقول إن المسألة نسبية، فالشاهد فيه القوي، وهو الذي توفرت فيه الشروط المرعية المتعارف عليها، وهو الأولى؛ إلا أن هذا لا يمنع من الاستشهاد بشعر توفرت في أصحابه كل الشروط وإن تأخر زمانه.

وابن هشام في تناوله للشواهد يسلك طرقا مختلفة، فتارة يكتفي بالشطر من البيت، أو بالجزء منه، وتارة يذكر البيت كاملا، وفي بعض الأحيان يعرض أكثر من بيت، وهذا نادر؛ إلا أن شواهد الباب الأول من الكتاب الغالب فيها البيت الكامل. وهو في الغالب لا يذكر اسم القائل؛ بل يكتفي بـ "كقول الشاعر – كقوله" ويستعمل: "قال الهذلي، أو كقول الهذلي، والأعشى، والنابغة، اعتمادا على المشهور من هؤلاء، مع أن النوابغ والأعشي أكثر من واحد، ومثل هذا يوقع في الخلط والخطأ، من ذلك ما وقع له في الشاهد:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا      سواها، ولا عن حبها متراخيا

حيث اكتفى بقوله: "وعلى ظاهر قولهم جاء قول النابغة"[3] والشاهد ليس للذبياني كما يتبادر، بل للجعدي.

ومن أخطاء ابن هشام إما لسهو، أو لاكتفائه بالأخذ عمن سبقه نسبة الشاهد إلى شاعر، وهو لشاعرة، قال عن "إن" المخففة الداخلة على الماضي: "إن الأكثر أن يكون الماضي ناسخا، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله"[4]:

---

(1) الخصائص: 2/ 27.

(2) الاستشهاد بالشعر، ص: 213.

(3) مغني اللبيب: 1/ 240.

(4) المغني: 1/ 24 وشرح الأبيات للبغدادي: 1/ 89.

شلت يمينك إن قتلت لمسلما ...................................

والبيت للشاعرة: عاتكة بنت زيد الصحابية ترثى زوجها الزبير بن العوام تخاطب قاتله، ووقع له مثل هذا في بيت "جنوب" أو "عمرة بنت عجلان الكاهلية ترثي أخاها عمر بن العجلان قال في حديثه عن "أن" المخففة وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا؛ نحو: "زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا *...." وربما ثبت كقوله: "فلو أنت في يوم الرخاء سألتني * ....".

وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله[1]:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنكَ هناك تكون الثمالا

حيث نسبه إلى ضمير المذكر "كقوله" وهو لشاعرة.

والعجيب أن الدماميني شارح المغني تبع المصنف في الوهم، وعطف معنى البيت الثاني "بأنك ربيع...." على البيت الأول "فلو أنك...." حيث قال: "أقول هذا الشاعر خاطب امرأته واصفا لنفسه بالجود، وقوله: "في يوم الرخاء" من التتميم، وكذا قوله[2]: "بأنك ربيع وغيث مريع * .......".

وقد يشرح ابن هشام الشواهد التي يراها تتطلب الشرح من ذلك شرحه لأبيات من منظومة حازم القرطاجني التي حكى فيها المسألة الزنبورية[3].

ومن الأبيات التي رأى أنها مشكلة فحاول الشرح ولم يوفق قول الشاعر:

وكل رفيقي كل رحل- وإن هما تعاطى القنا قوما هما- أخوان

---

(1) المغني: 1/ 31 وشرح أبيات المغني: 1/ 150.

(2) تحفة الغريب ص: 46.

(3) المغني: 1/ 90.

قال على أساس أن "قوما" بالتنوين: "وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا، فلنشرحه، وقال في "كل رجل": "كل" زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ (غافر: 35) وادعى أن أصل "تعاطى" "تعاطيا" فحذفت لامه للضرورة. وجعل جملة: "هما أخوان" خبرا عن "كل"، أما "قوما" فجعله إما بدل اشتمال من "القنا"، أو مفعولا لأجله، أو مفعولا مطلقا، وبناء على هذا الفهم توصل إلى أن معنى البيت هو: "إن كل الرفقاء في السفر، إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر"[1].

وعلق البغدادي على هذا الشرح البعيد عن الصواب، فقال:

"وإنما استشكله لأنه ظن أن "قوما" مفرد منون، وليس كذلك، وإنما "قوماهما" مثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، وسقطت نونه للإضافة، ثم نقل قول الدماميني في الشرح، فقال:وقال الدماميني: أطال المصنف في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادعاه، وكل ذلك مبني على ثبوت تنوين "قوما" من جهة الرواية. ولعلها ليست كذلك، وإنما هي: "قوماهما" تثنية "قوم". والمثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، ولا إشكال حينئذ، لا لفظا، ولا إعرابا، ولا معنى، إذ المعنى على هذا التقدير: "إن كل رفيقين في السفر أخوان، وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا"[2].

قال البغدادي: إن المصنف ليس أبا عذرة هذا التحريف الباعث على الإشكال، وهذه التوجيهات؛ وإنما هذا جميعه لأبي علي الفارسي، فأخذه المصنف من كلامه وقصر في عزوه إليه، فإنه لو عزاه إليه لسلم من هذه السبة؛ ولكنه استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم، فنقله من طرسه، واستخلصه لنفسه"[3].

وقال البغدادي: "وقد اعترف الفارسي في الأخير بأن الرواية "قوماهما" على أنه مثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين، وكأنه إنما ذكر الوجه الأول "قوما هما" إما لأنه رواية ضعيفة

---

(1) المغني: 1/ 196-197.

(2) شرح أبيات المغني للبغدادي: 4/ 208-209.

(3) نفس المصدر: 4/ 212.

عنده، وإما ليجعله من مسائل التدريب في الإعراب....والمصنف لشدة شغفه بالغرائب لخص كلامه منه، ولم يلحظ آخر كلامه[1].

وكلام البغدادي الأخير يصعب أخذه على أنه حق، إذ كيف القول إن ابن هشام لخص شيئا لم يقف على نهايته، بل المقبول أن يقال:إن ابن هشام اجتهد فأخطأ؛لأنه إنسان.

كما أشار إلى ذلك في مقدمة المغني: وها أنا .... سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسن أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد.....

## مذهب ابن هشام النحوي:

مذهب ابن هشام النحوي هو نفس مذهب ابن مالك المتميز بكونه غير منتم إلى مدرسة بعينها، أو مذهب يقف عند حدوده متعصبا له، وإنما كان ذا شخصية مستقلة يعبر عن آرائه وأفكاره بحرية تامة، مستندا في ذلك إلى ما درسه، وعكف على فهمه وهضمه مدة غير يسيرة، استطاع خلالها أن يكون لنفسه ذوقا رفيعا وملكة قوية، وبذلك لم يكن مائلا لمذهب معين، ولا متحيزا لنحوي بعينه ولو كان من الائمة المشهورين كما يتضح من مواقفه ومناقشته للآراء النحوية المختلفة، حيث كان هدفه الأول هو التحقيق والتدقيق لما يعرض له من آراء، مع إقامة الدليل على كل ما يراه من صواب أو خطأ، أو ضعف أو هم، أو زعم غير دقيق بعيد عن الحق، لا فرق في ذلك عنده بين بصري وكوفي، أو غيرهما، فالصواب يقبله، وغير الصواب يرفضه بعد مناقشته، وبيان موطن الوهن فيه، وقد يعرض الآراء من دون مناقشة أو تعليق في بعض الأحيان، وكأن لسان حاله يقول: فلتراجع فإنني لم أهتد فيها إلى شيء.

وابن هشام وإن كان يقف إلى جانب المذهب البصري غالبا، فإنما يفعل ذلك لأن المنهج البصري أكثر ضبطا وأشد التزاما بالقواعد الكلية.

---

(1) شرح أبيات المغني: 4/ 212.

وفي المغني إشارة إلى أن ابن هشام كان يستعمل كلمة "عندنا" توحي أنه يبين بها انتماءه إلى جمهور البصريين، قال في حديثه عن عمل "ليت": قال الفراء وبعض أصحابه: "وقد ينصبهما، كقوله: "يا ليت أيام الصبا رواجعا..." وبنى على ذلك ابن المعتز قوله:

مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك، يا ليتني إياك، طوباك

فقال ابن هشام: "والأول عندنا محمول على حذف الخبر، تقديره: "أقبلت" لا: "تكون" خلافا للكسائي، لعدم تقدم إن، ولو" الشرطتين"[1].

وفي حديثه عن عمل "لعل" قال: قال بعض أصحاب الفراء: "وقد ينصبها" وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكى: "لعل أباك منطلقا". وتأويله عندنا على إضمار: "يوجد" وعند الكسائي على إضمار: "يكون".

واستعمل عبارة: "لنا" في رد ما ذهب إليه الكسائي من أن "من" تزاد توكيدا، محتجا بقوله: "فكفى بنا فضلا على من غيرنا..." فيمن خفظ "غيرنا"[2].

فقال ابن هشام: "ولنا أنها نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا"، فضمير المتكلمين في قوله: "ولنا" يجعلنا نفهم أنه في مقابلة الكوفيين، لأنه سبق أن قال: "وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد"[3].

ورغم هذه الإشارة التي تفصح عن كونه يميل إلى مذهب البصريين فإننا نجده يخالفهم ويقف إلى جانب الكوفيين عندما يحالفهم التوفيق والسداد، من ذلك قوله: "وعن الكوفيين إنكار "أن" التفسيرية ألبتة، وهو عندي متجه، لأنه إذا قيل: "كتبت إليه أن قم"، لم يكن "قم" نفس "كتبت" كما كان "الذهب" نفس "العسجد" في قولك: "هذا عسجد أي: ذهب" ولذلك لو جئت بـ "أي" مكان "أن" في المثال لم تجده مقبولا في الطبع"[4].

---

(1) المغني: 1/ 285.

(2) المغني: 1/ 286.

(3) المغني: 1/ 330.

(4) المغني: 4/ 31.

وفي حديثه عن المعاني الاربعة التي ذكرت لـ 'أنْ' قال: أحدها الشرطية كـ: 'إنْ' المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور: 1. تواردهما على المحل الواحد، والأصل التوافق...2- مجيء الفاء بعدها كثيرا، 3- عطفها على إنْ المكسورة.... [1].

وفي حديثه عن 'أمْ' المنقطعة قال: ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى 'بلْ' و'الهمزةْ' جميعا. وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم، إذ المعنى في قوله تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ (الرعد: 16) ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد [2] في نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ (الرعد: 16).

وفضل مذهب الكوفيين في نيابة أحرف الجر بعضها عن بعض دون شذوذ قال: 'وهذا الأخير' نيابة حرف جر عن آخر 'هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم اقل تعسفا' [3].

ووافق الكوفيين في أن 'لام الطلب' حذفت حذفا مستمرا من نحو: 'قم، اقعدْ'، وأن الأصل: 'لتقم، ولتقعدْ'، فحذفت 'اللام' للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، وهذا قول الكوفيين وأبي الحسن، وبقوله أقول، لأن الامر معنى حقه أي يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف....ولأن....' [4].

ووافق البصريين صراحة في مسائل عديدة منها قوله: 'وزعم الكوفيون أن 'أنْ' أي المفتوحة المخففة، هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل نحو: 'أن تقرآن على أسماء ويحكما....البيت'. والصواب قول البصريين: إنها 'أنْ' الناصبة أهملت حملا على 'ما' أختها المصدرية [5].

(1) المغني: 1/ 35.
(2) المغني: 1/ 45.
(3) المغني: 1/ 111.
(4) المغني: 1/ 227.
(5) المغني: 1/ 30.

ووافقهم في أن "أن" في قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾ (النساء: 176) هي "أن" المصدرية، وليست بمعنى "إلا" حيث قال: "والصواب أنها مصدرية، والأصل:كراهية أن تضلوا وهو قول البصريين"[1].

ومن رفضه لرأي البصريين قوله: "وتأول البصريون: ﴿ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ (الفرقان: 58) على أن "الباء" للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى "عن" أصلا، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولك: "سألت بسببه" أن المجرور هو المسؤول عنه"[2].

ومما يدل على أن ابن هشام كان لا يهمه عند عرض الآراء، في المخالفة أو القبول صاحب الرأي أبصريا هو أم كوفيا، قوله: "السين المفردة حرف يختص بالمضارع....وليس منقطعا من "سوف" خلافا الكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع "سوف" خلافا للبصريين"[3].

وموافقة ابن هشام للبصريين ضمنا كثيرة يصعب الإحالة عليها جميعا، ونقف الآن على مناقشة ابن هشام لآراء بعض أهم النحاة، ونبدأ بإمام البصريين سيبويه الذي اعترف له بالإمامة والتحقيق.

قال في معرض حديثه عن محل "ما" في الآية الكريمة ﴿ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ ﴾ (يوسف: 80) "ما" إما زائدة وإما مصدرية، فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره (من قبل). ورد بأن الغايات لا تقع أخبارا، ولا صلات، ولا صفات، ولا أحوالا، نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكل عليهم[4]، ﴿ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ ﴾ (الروم: 42).

---

(1) المغني: 1/ 36.

(2) المغني: 1/ 104.

(3) المغني: 1/ 138.

(4) المغني: 1/ 317.

قال الدماميني في الشرح: كلام المصنف مبني على أن "من قبل" هو صلة الموصول، وهو ممنوع، بل الصلة هي: ﴿ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴾ (الروم: 42). و"من قبل" ظرف لغو متعلق بخبر "كان"، لا مستقر على أنه صلة". أي أن الأصل عند الشارح: "....كيف عاقبة الذين كان أكثرهم مشركين من قبل". وبذلك يصح ما نص عليه سيبويه والمحققون.

ورجح رأي سيبويه على ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: "وزعم ابن مالك أن "من" في نحو: "زيد أفضل من عمرو" للمجاوزة، وكأنه قيل: "جاوز زيد عمرا في الفضل، وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع في نحو: "أفضل منه"، وابتداء الانحطاط في "شر منه"، إذا لا يقع بعدها "إلى" فقال ابن هشام: "وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها "عن"[1].

ورجح رأي ابن مالك على رأي سيبويه في تقدير معنى "كيف" حيث جعلها سيبويه ظرفا في موضع نصب دائما، بتقدير: "في أي حال، أو على أي حال"، فقال ابن مالك: لم يقل أحد إن "كيف" ظرف، إذ ليست زمانا، ولا مكانا، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على "أي حال" لكونها سؤال عن الأحوال العامة سميت ظرفا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازا، قال ابن هشام: وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: "كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب"[2].

ورد قول سيبويه في نحو "سرت طويلا، وضربت زيدا كثيراً" إن "طويلا، وكثيراً" حالان من ضمير المصدر المحذوف، أي سرته وضربته، أي: السير والضرب، لأن العائد لم يتلفظ به قط[3].

وخالفه في "عسى" حيث قال: إنها فعل مطلقا، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب، ولا حين تتصل بالضمير المنصوب "عساك" خلافا لسيبويه[4].

---

(1) المغني: 1/ 321.

(2) المغني: 1/ 206.

(3) المغني: 1/ 202.

(4) المغني: 1/ 151.

ووافق سيبويه في أن "حقاً" ظرف، وموضعه نصب، حيث قال، وقول سيبويه هو الصحيح بدليل قوله: "أفي الحق أني مغرم بك هائم البيت"، فـ "أني مغرم بك" مبتدأ، و "في الحق" خبر[1].

ورد بقول سيبويه قول أبي حيان في أن "أن" في نحو: "كتبت إليه بأن قم" تفسيرية، فقال ابن هشام "ثم مما يقطع به على قول أبي حيان بالبطلان حكاية سيبويه: "كتبت إليه بأن قم"[2] فـ "أن" عند ابن هشام وسيبويه "أن" المصدرية.

ومما يدل على ان ابن هشام كان يديم النظر إلى الكتاب ما نجده في حديثه عن "هل" حيث صحح ما ذهب إليه الزمخشري الذي زعم أنها في الكتاب بمعنى "قد" أبدا. فقال ابن هشام: "ثبت ما نقل عن سيبويه، ولكن في الكتاب ما يخالف ذلك أيضا، فقد قال سيبويه في باب "عدة ما يكون عليه الكلام" ما نصه: و"هل" هي للاستفهام" ولم يزد على ذلك[3].

واستصوب ابن هشام رأي سيبويه في أن "إلا" وما بعدها صفة للجمع المذكر في الآية الكريمة: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: 22) وليست للاستثناء المفرغ كما ذهب المبرد[4].

ورجح ابن هشام رأي الجمهور على رأي الخليل وسيبويه والسيرافي وأبي علي في مسألة جزم "يقيموا" في الآية الكريمة: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (إبراهيم: 31) قال: رأي الجمهور أن الجزم بشرط مقدر بعد الطلب. وهذا أرجح من الاول، لأن الأول فيه تضمن الطلب معنى "إن" الشرطية، ورأي الجمهور فيه تقدير محذوف، والحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، إلا أن التضمين فيه تغيير معنى الاصل، ثم إن تضمين الفعل معنى الحرف، إما غير واقع، أو قليل.

---

(1) المغني: 1/ 55.

(2) المغني: 1/ 29.

(3) المغني: 1/ 35-352.

(4) المغني: 1/ 77.

وأرجح من الثاني الذي يقول جزم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط، لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي، معنى الشرط[1].

رجوع ابن هشام إلى آراء سيبويه كثير، إذ ذكر اسم سيبويه في الجزء الاول من المغني قريبا من مائة مرة، وبذلك يكون الكتاب من أهم مصادر المصنف بعد كتب ابن مالك الذي ورد اسمه أكثر من مائة مرة، يليه الزمخشري، ثم الأخفش والفارسي، ثم أبو الفتح، والزجاج وابن الحاجب وابن الشجري، ثم أبو حيان، وابن عصفور، والمبرد، والكسائي والفراء. آراء هؤلاء النحاة هي التي اعتمدها ابن هشام في تحليله ومناقشته لقضايا النحو وأحكامه. أما الرضي شارح الكافيه فلم يرد له ذكر في المغني بالرغم من أهمية آرائه، وفي كشف الظنون أن شرح الرضي على الكافيه لم يدخل مصر إلا بعد وفاة ابن هشام[2].

ونأخذ الآن آراء بعض النحويين المتأخرين الذين أكثر ابن هشام من إيراد آرائهم ومذاهبهم لنرى منهجه في المناقشة والتعليل، وما يستعمله من حجج وبراهين في القبول والرفض، وترجيح رأي على رأي، ولنبدأ بالزمخشري باعتباره نحويا ومفسرا.

### ابن هشام ومناقشته لآراء الزمخشري النحوية:

في البغية أن ابن مالك كان يحط من قيمة آراء ابن الحاجب النحوية، ويقول إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير[3].

وفي الاشباه والنظائر للسيوطي: أن تاج الدين بن مكتوم، قال لأستاذه أبي حيان إن الشلوبين وابن عصفور قالا: "إن "كم" الخبرية لا توصف". وأجاز الزمخشري وصفها، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَـٰثًا وَرِءْيًا ﴾ (مريم: 74) جعل: (هم أحسن أثاثا) في موضع نصب صفة لـ "كم". ذكر ذلك في "الكشاف" فقال أبو حيان: أصحابنا يقولون إن الزمخشري غير نحوي، ولا يلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو....."[4]

---

(1) المغني: 1/ 226.

(2) كشف الظنون: 2/ 327 الحاشية. وحاشية الأمير على المغني: 1/ 28 نقلا عن البغدادي في شرح شواهده.

(3) بغية الوعاة: 1/ 134 تح محمد أبو الفضل.

(4) الأشباه والنظائر: 3/ 81.

والجملة "هم أحسن أثاثا" عند ابن هشام صفة لـ "قرن" وجمع الضمير حملا على معناه، لأن "كم" متوغلة في شبه الحرف، والمتوغل في شبهه لا يوصف[1].

وابن هشام -كما سنرى- لم يعامل الزمخشري وآراءه معاملة كل من ابن مالك وأبي حيان، بل وافقه في كثير من المسائل، ورد أقوال من تجنى عليه، من ذلك إبطاله لاعتراض أبي حيان عليه في مسألة "أنما" التي جعلها تفيد الحصر كـ "إنما" قال ابن هشام: "أن المفتوحة المشددة حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن "إن" المكسورة" ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن "أنما" بالفتح تفيد الحصر كـ "إنما" وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (الأنبياء: 108). فالأولى لقصر الصفة على الموصوف. والثانية بالعكس، وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به الزمخشري، ولا يعرف القول بذلك إلا في "إنما" المكسورة مردود بما ذكرت. وقوله: "إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه إلا التوحيد، مردود أيضا؛ بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى "ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك" ويسمى ذلك قصر قلب، لقلب اعتقاد المخاطب...."[2].

وأبطل اعتراض أبي حيان عليه أيضا في مسألة "أن" الزائدة للتأكيد حيث قال أبو حيان: "وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ... ﴾ (العنكبوت: 33) دخلت "أن" في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ ... ﴾ (هود: 69). تنبيها وتوكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للإتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول.

قال ابن هشام: والذي رأيته في كلام الزمخشري في سورة العنكبوت: "أن" صلة أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين، لا فاصل بينهما، كأنما وجدا

(1) المغني: 2/ 587-588.

(2) المغني: 1/ 40.

في جزء واحد من الزمن، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث". وليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ابو حيان، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده. و"لما" تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتيبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ولم يكتف ابن هشام بهذا، وإنما عمد إلى تصحيح ما وقع فيه ابو حيان من وهم. فقال: "إن قصة الخليل التي فيها: "قالوا سلاماً" ليست في السورة التي فيها "سيىء بهم" بل في سورة هود، وليس فيها "لما" والآية هي: "ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً". وأضاف أيضا ما وقع فيه أبو حيان من خطأ في التعبير، فقال، "ثم إن التعبير "بالإساءة" لحن، لأن الفعل الثلاثي كما نطق بـه التنزيـل، والصواب: المساءة، وهي عبارة الزمخشري"[1].

ومما قبله من آراء الزمخشري جواز حذف ما عطفت عليه "أم" حيث قال: "وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه "أم" فقال في قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ... ﴾ (البقرة: 132) يجوز أن تكون "أم" متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معاد لها أي: أتدعون على الأنبياء اليهودية، أم كنتم شهداء"[2].

ومما أقره عليه ونبه، وورد "أم" محتملة للاتصال وللانقطاع في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: 80). قال ابن هشام: أجاز الزمخشري في "أم" أن تكون معادلة بمعنى: أي الأمرين كائن؟ على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة[3].

ووافقه في إفادة "أما" التوكيد: فقال: "وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: "فائدة "أما" في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: "زيد ذاهب" فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد "الذهاب، وأنـه منـه عزيمـة،

---

(1) المغني: 1/ 34-35.
(2) المغني: 1/ 44.
(3) المغني: 1/ 47.

قلت: "أما زيد فذاهب"[1].

ورجح دلالة "ألا" التي للتنبيه على تحقق ما بعدها بقول الزمخشري. فقال: قال الزمشخري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو الآية: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ...﴾ (يونس: 62) وأختها "أما" من مقدمات اليمين وطلائعه"[2].

ومما أخذه من آرائه كمرجح لما ذهب إليه إفادة "تاء" القسم للتعجب، حيث قال: "وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، قال الزمخشري في الآية: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾ (الأنبياء: 57). الباء: أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الـواو، وفيهـا زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره"[3].

وفضل تعبير الزمخشري أن السين المفردة المختصة بالمضارع حرف "استقبال" على تعبير غيره بأنها حرف "تنفيس"[4].

ووافقه على إفادة السين الداخلة على فعل محبوب أو مكروه وقوع الفعل لا محالة قال- "وزعم الزمخشري "زعم عنده هنا لا تفيد الرفض، لأنها بمعنى: قال- أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع قطعا. ولم أر من فهم وجه ذلك. ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه، أشار إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة: 137) ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين، كما أن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (التوبة: 71) فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت:

---

(1) المغني: 1/ 57.

(2) المغني: 1/ 68.

(3) المغني: 1/ 116.

(4) المغني: 1/ 138.

"سأنتقم منك"[1].

وننتقل إلى بعض مما لم يوافق فيه ابن هشام الزمخشري من آراء لنرى أسلوب الرد وطريقة المعارضة.

قال الزمخشري إن الواو الداخلة على الجملة في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ... ﴾ (البقرة: 216) لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، أي أن الجملة بعد الواو صفة "شيئا" قال ابن هشام هذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا عن ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال، من ذلك قوله تعالى: ﴿...سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾ (الكهف: 22) وقوله: ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ (البقرة: 259) ومسوغ مجيء الحال من النكرة في هذه الآيات امتناع الوصفية لاقتران الجملة بالواو. والحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو: في الدار قائما رجل[2].

ولم يوافقه في مجيء الواو بمعنى "أو" في الإباحة. قال ابن هشام: وزعم الزمخشري أنه يقال: جالس الحسن وابن سيرين" أي: أحدهما: قال ابن هشام: والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين" كان أمرا بمجالسة كل منهما[3].

ومن أخطاء الزمخشري التي نبه عليها ابن هشام، قوله: وللزمخشري غلطة، فإنه جوز أن تكون "ما" مصدرية في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ ﴾ (هود: 106) مع أنه قد عاد عليها الضمير[4].

---

(1) المغني: 1/ 39.

(2) المغني: 1/ 477.

(3) المغني: 1/ 358.

(4) المغني: 1/ 306.

وخالفه في تجويز أن تكون "ما" في الآية: ﴿ ... بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (يس: 27) استفهامية، لأن الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها[1].

وخالفه في كون "لن" تفيد توكيد النفي، أو تأبيده، فقال، ولا تفيد "لن" توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده، في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل. ورجح مخالفته بقوله: "ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ (مريم: 26). ولكان ذكر "الأبد" في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ (البقرة: 95) تكرارا، والأصل عدمه[2].

وخالفه في جعل الفعل: "لاتصيبن" من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال: 25) جواب الأمر، قال: وعلى رأي الزمخشري يكون التوكيد شاذا خارجا عن القياس، وهو فاسد، لأن المعنى حينئذ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقول الزمخشري: إن التقدير: "إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في "ائتني أكرمك" إن تأتيني أكرمك[3].

ومما تقدم يتبين أن ابن هشام في خلافه للزمخشري، ورده لبعض آرائه لم يكن معه قاسيا في أسلوبه، ولا ساخرا، وإنما كان أسلوبه معه هادئا متزنا ينم عن احترام وتقدير. وسلوك ابن هشام مع الزمخشري مغاير لسلوكه مع استاذه أبي حيان كما سنرى فيما يأتي.

---

(1) المغني: 1/ 299.

(2) المغني: 1/ 284.

(3) المغني: 1/ 247.

**ابن هشام وآراء ابن الحاجب:**

ناقش ابن هشام بعض آراء ابن الحاجب فنقض بعضها ورده، ونص على تعسف صاحبها في بعضها الآخر.

قال: ذكر لـ "أن" معان أربعة أخرى: الشرطية كـ "إن" المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور: 1-توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا... ﴾ (البقرة: 282)، 2- مجيء الفاء بعدها كثيرا، كقوله:.....أما أنت ذا نفر* فإن: "البيت...."، 3- عطفها على "إن" المكسورة في قوله: "إما أقمت وأما أنت مرتحلا * البيت". فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك: "إن جئتني أكرمتك". وقولك: "أكرمك لإتيانك إياي" واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت. ولذلك تقول: "إن جئتني وأحسنت إليّ اكرمتك" ثم تقول: "فإن جئتني ولإحسانك إلي أكرمتك" فتجعل الجواب لهما"، فقال ابن هشام: "وما أظن العرب فاهت بذلك يوما ما"[1].

وقدر الخليل "تروني" محذوفا في قول الشاعر:"ألا رجلا جزاه الله خيرا* يدل على محصلة تبيت "فضعفه ابن الحاجب، فقال ابن هشام: "وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: إن "يدل" صفة لرجل، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية فمردود بقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ (النساء: 176) ففي الآية فصل بجملة "هلك" بين الصفة والموصوف[2].

وقال ابن الحاجب: إن "إذا" في الآية: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (الجاثية: 25) ليست شرطية، فلا تحتاج إلى جواب وعاملها ما بعد "ما" النافية" وإن ذلك من التوسع في الظرف.

---

(1) المغني: 1/ 36.

(2) المغني: 1/ 70.

فقال ابن هشام: قول ابن الحاجب مردود بأمور: إن مثل هذا التوسع خاص بالشعر، وأن 'ما' لا تقاس على 'لا' لأن 'ما' لها الصدر مطلقا، وأن 'لا' في الآية التي استشهد بها ابن الحاجب على عمل ما بعد الحرف النافي في الظرف قبله، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ (الفرقان: 22). حرف ناسخ، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافيا، فكيف وهو حرف نفي. والعامل في الظرف عند ابن هشام محذوف تقديره 'اذكر يوم، أو يعذبون يوم'[1].

ولم يوافقه في تقدير المحذوف في الآية: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (هود: 111) بتشديد نون 'إن' وميم 'لما' في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، حيث قال ابن الحاجب إنها 'لما' الجازمة حذف فعلها، والتقدير: 'لما يهملوا، أو لما يتركوا' لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾. قال ابن هشام: وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر 'لما يوفوا أعمالهم' أي أنهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: 1- أن بعده 'ليوفينهم' وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع. 2- أن منفي 'لما' متوقع الثبوت، والإهمال غير متوقع الثبوت[2].

وما يلاحظ في مناقشة ابن هشام لآراء ابن الحاجب أنه لم يرد رأيا، ولم يخالف في تقدير إلا بدليل وحجة، من غير تحكم أو تحامل.

### ابن هشام وآراء ابن مالك النحوية:

آراء ابن مالك التي ناقشها ابن هشام كثيرة جدا بالنسبة إلى ما تناوله من آراء أبي حيان وكان يتناول آراء ابن مالك لا ليزيفها، أو يردها، أو يبين مواطن الضعف فيها فقط كما صنع بآراء أبي حيان، وإنما كان يوردها ليستأنس بها في ترجيح رأي على رأي أو تنظير حكم بحكم، أما أبو حيان فيظهر من مناقشة ابن هشام لآرائه أنه كان يبحث عما فيه زلل، أو

---

(1) المغني: 1/ 98.

(2) المغني: 1/ 282.

وهن مكتفيا بذلك، والدليل على ذلك أنه لم يعترف له بصواب رأي من الآراء التي ناقشه فيها. كما سنقف على ذلك في الفقرة الموالية إن شاء الله.

قال ابن هشام: إن "أم المنقطعة لا تدخل على مفرد، ولذلك قدروا المبتدأ في نحو: "إنها لإبل أم شاء" وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات: "بل". وقدرها هاهنا بـ"بل" دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: "إن هناك لإبلا أم شاء" بالنصب، فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لـ"شاء" ناصب، أي: أم أرى شاء"[1].

وخالفه في دخول "أل" على المضارع، وقال إن ذلك خاص بالشعر فهو ضرورة، في حين رأى ابن مالك أن دخولها عليه ليس بضرورة، وهذا ناشئ عن اختلافهما- كما سبق- في فهم الضرورة[2].

وذهب ابن مالك إلى أن "أو" التي للإباحة حالة محل الواو، فقال ابن هشام، وهذا أيضا مردود، لأنه لو قيل: "جالس الحسن وابن سيرين" كان المأمور به مجالستهما معا[3].

ومن تنبيهه على ما وقع فيه ابن مالك من وهم قوله: "ليس من أقسام "إلا" التي في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ (التوبة: 40)، وإنما هي كلمتان: "إن" الشرطية، و"لا" النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام "إلا"[4]. وهذا سهو قد يقع لغير ابن مالك، بل قد وقع مثله لابن هشام، حيث سها فجعل "لما" الوجودية نافية: وذلك في حديثه عن دخول همزة الاستفهام على الإثبات وعلى النفي، وجعلها داخلة على النفي[5] في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ ... ﴾ (آل عمران: 165). نبه على ذلك الدماميني في الشرح[6].

---

(1) المغني: 1/ 47.
(2) المغني: 1/ 49.
(3) المغني: 1/ 63.
(4) المغني: 1/ 73.
(5) المغني: 1/ 15.
(6) تحفة الغريب: 21.

ومما ألمح إليه ولم يعلق عليه بشيء، وإن كان قد استعمل فعل "زعم" قوله: "وزعم ابن مالك أن "إذا" وقعت مفعولا به في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: "إني لأعمل إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبى". والجمهور على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية...."[1].

وقال في حديثه عن "بل" إنها حرف إضراب، فإن تلاها جملة، كان معنى الإضراب إما الإبطال، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ (الانبياء: 26) أي: "بل هم عباد".... وإما للإنتقال من غرض إلى آخر كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ ... ﴾ (الأعلى: 14- 16). ووهم ابن مالك إذ زعم في شرحه على الكافية أنها لا تقع في التنزيل إلا في الإنتقال من غرض إلى آخر[2].

وفي حديثه عن "حاشا" قال: إنها على ثلاثة أوجه، الأول أن تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول "حاشيته" بمعنى "استثنيته" ومنه الحديث: "أسامة أحب الناس إلي" ما حاشى فاطمة، "ما" نافية، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها "ما" المصدرية، و"حاشا" الاستثنائية...."[3]. وابن هشام جرى على المشهور من أن "ما" المصدرية لا تدخل على "حاشا" الاستثنائية، بخلاف "عدا، خلا".

ومن آراء ابن مالك التي استحسنها ابن هشام في حديثه عن "حتى" العاطفة، قوله: إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة، تقول: مررت بالقوم حتى بزيد" ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بألا يتعين كونها للعطف، نحو: "عجبت من القوم حتى بنيهم". تعينت للعطف فلا تحتاج إلى إعادة الجار. قال ابن هشام، وتقييد ابن مالك حسن"[4].

---

(1) المغني: 1/ 94.

(2) المغني: 1/ 112.

(3) المغني: 1/ 12.

(4) المغني: 1/ 128.

وخالفه في جعل "حتى" في الآية: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ... ﴾ (الأعراف: 95) جارة. قال ابن هشام: "وتدخل "حتى" الابتدائية على الفعلية التي فعلها ماض -كما في الآية السابقة- وزعم ابن مالك أن "حتى" هذه جارة، وأن بعدها، "أن" مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذلك قال في الآية: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ ... ﴾ (آل عمران: 152) وهي عند الجمهور حرف ابتداء"[1].

ولم يقبل منه وقوع "حيث" اسما لـ "إن" قال ولا دليل لابن مالك في قول الشاعر:

إنّ حيث استقر من أنت راعيـ ـــيـــه حمى فيـه عــزة وأمـــان

لجواز تقدير "حيث" خبرا، و"حمى" اسما، فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان، قلنا هو نظير قولك: "إن في مكة دار زيد" ونظيره في الزمن "إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة"[2].

وجعل ابن مالك "على" في البيت:

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق

زائدة لغير تعويض. فقال ابن هشام: وفي قوله نظر لأن "راقه الشيء" بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد: تعلو وترتفع[3]. وفي الصحاح أن "سرحة مالك" اسم امرأة وأن المراد بالأفنان: النسوة، وعلى هذا فما قاله ابن مالك صحيح[4].

وقدر ابن مالك حذف مضاف من "يزيدهم" في قول الشاعر:

---

(1) المغني: 1/ 129.

(2) المغني: 1/ 132.

(3) المغني: 1/ 144.

(4) من حاشية الدسوقي على المغني: 1/ 157.

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إليَّ هم

فقال ابن هشام: ادعى أن الأصل: يزيدون أنفسهم" ثم صار "يزيدونهم" ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وآخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما صاحب قوما فيذكر قومه لهم، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليه[1].

وفي الكاف من "عصيكا" في قول الشاعر: "يا ابن الزبير طالما عصيكا" قال ابن مالك إنه من إنابة ضمير عن ضمير. وقال ابن هشام إنه بدل تصريفي من التاء وليس كما ظن ابن مالك.

ويثبت ابن هشام ما يقول به النحاة من آراء غريبة لإفادة الدارس، ولإشراكه في النظر في مثل تلك الاستعمالات النادرة، من ذلك قوله: "وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بعد "لعل" بعد سقوط الفاء، نحو قول الشاعر:

لعل التفاتاً منك نحوي مقدر يَمِلْ بك من بعد القساوة للرُّحم

قال: "وهو غريب"، كما أنه لا يترك شيئاً يراه غير دقيق دون الإشارة إليه، أو التنبيه عليه، من ذلك قوله: "قولنا" عند "اسم للحضور"، موافق لعبارة ابن مالك، والصواب: اسم لمكان الحضور، فإنها ظرف لا مصدر[2].

ورأى ابن مالك أن الفاء الرابطة قد تدخل على جواب "لمَّا" وقال ابن هشام إنها زائدة في قوله:

"لما اتقى بيد عظيم جر مها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب

---

(1) المغني: 1/ 146.

(2) المغني: 1/ 155.

فالفاء لا تدخل في جواب "لما" خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ "لقمان: 32" فالجواب محذوف، بتقدير: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك"[1].

واستحسن رأي ابن مالك في أن "قد" لا تفيد التوقع وإنما تدخل على ماض متوقع، قال ابن هشام: "وهذا هو الحق"[2]، ونكتفي بما تقدم، وإلا فإن آراء ابن مالك التي نقاشها المصنف في الجزء الأول من المغني فقط ناهزت المئة، ويبقى أن نقول إن مناقشة ما سبق من آراء لم يتبين منها أن ابن هشام كان متحاملاً أو متباهياً، وإنما سعى إلى بيان ما هو صائب، وما كان غير ذلك حاول تحقيقه بالحجة والدليل.

## ابن هشام ومناقشته لآراء أبي حيان: -

أول ما نعثر عليه في الجزء الأول من المغني من مخالفة ابن هشام لأبي حيان خلافه له في "أن" الداخلة على الأمر، حيث جعلها ابن هشام مصدرية صالحة للدخول على الفعل المتصرف مضارعاً كان أو ماضياً أو أمراً، مرجحاً دخولها على الأمر بقول سيبويه: "كتبت إليه بأن قم"، لأنه هو الصحيح.

قال ابن هشام: وأما قول أبي حيان بأنها التفسيرية، بدليل أن "أن" و"الأمر" إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر، وبدليل أنهما أي: "أن والأمر" لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، إذا لا يصح "أعجبني أن قم" ولا "كرهت أن قم" كما يصح ذلك مع المضارع والماضي، فمردود، والجواب عن الأول: أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلم مصدرية "أن" المخففة من الثقيلة مع لزوم مثل ذلك فيها في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ (النور: 9)، إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: "سقياً

---

(1) المغني: 1/ 166.

(2) المغني: 1/ 172.

ورعياً.

والجواب عن الدليل الثاني: أنه إنما امتنع ما ذكره، لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له ألا يسلم مصدرية كيْ لأنها لا تقع فاعلاً، ولا مفعولاً؛ وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل، أما قول أبي حيان عن حكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم، أن الباء تحتمل الزيادة كما في قوله: "سود المحاجر لا يقرأن بالسور"، فَوَهَمٌ فاحش؛ لأن حروف الجر زائدة أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله"[1].

وفي حاشية الأمير أن السيوطي قال: إن أبا حيان ناقض نفسه، فجعل أنْ في قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ (المائدة: 49) مصدرية[2].

ورأينا كيف رد ابن هشام اعتراض أبي حيان على الزمخشري في مسألة أنْ الزائدة للتأكيد في مناقشة ابن هشام لآراء الزمخشري.

ورد ابن هشام ما نقله أبو حيان عن الشلوبين لما فيه من خلط بين أيْ الزائدة وأنْ المصدرية، وقول الشلوبين المنقول هو: "لما كانت" أنْ للسبب في " جئت أن أعطى"، أي للإعطاء، أفادت هنا: يريد الآية: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ ﴾ (العنكبوت: 33)، أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم: (أما والله أن لو فعلت لفعلت) أكدت أنْ ما بعد لوْ وهو السبب في الجواب.

فقال ابن هشام: "وأما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين، الأول؛ أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة، لا أنْ، الثاني: أن أنْ في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة"[3].

وسبق أو وقفنا على استحسان ابن هشام لرأي الزمخشري وتفضيله على رأي أبي حيان في القول بأن أنْ المفتوحة المشددة النون فرع عـن إنْ المكسـورة حيـث استصـوب رأي

---

(1) المغني: 1/ 29-30.

(2) حاشية الأمير على المغني: 1/ 28.

(3) المغني: 1/ 35.

الزمخشري في جعله 'أنما' بالفتح تفيد الحصر أيضاً كـ'إنما'[1].

وورد اعتراض أبي حيان على الزمخشري في توجيهه لتنوين 'كلاً' في قراءة من قرأ ﴿ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ 'مريم: 81'، بالتنوين، حيث جوز الزمخشري أن يكون 'كلا' حرف الردع ونون كما نون ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ 'الإنسان: 4'، ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في (سلاسلا)، لأنه اسم أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، فقال ابن هشام في رد الاعتراض: 'وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ 'الإنسان: 15'، وفي قراءة بعضهم ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (الفجر: 4)، بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في (كلا)، إذ الفعل ليس أصله التنوين'[2].

ورأى أبو حيان أن جواب 'إذا' ورد مقروناً بـ'ما' النافية في الآية ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ (الجاثية:25)، فقال ابن هشام: ليس بجواب، لأنه لم يقترن بالفاء، وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة'[3].

وقال ابن مالك: قد يخلف الضمير، المضافة إليه 'كل' المؤكدة المفيدة للعموم، كما في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (الحجر: 30)، قد يخلفه اسم ظاهر كما في قول الشاعر:

كم قد ذكرتك لو أُجْزَى بِذِكْرِكُم     يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

---

(1) المغني: 1/ 40.
(2) المغني: 1/ 90.
(3) المغني: 1/ 98.

وخالف أبو حيان وزعم أن "كل" في البيت نعت كالتي في "أطعمنا شاة كل شاة" وليست توكيداً، فقال ابن هشام: وليس قول أبي حيان بشيء، لأن التي ينعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد"[1].

ومن اعتراضاته عليه في حديثه عن "كل" المنقطعة عن الإضافة لفظاً، قال: "قال أبو حيان يجوز مراعاة اللفظ كما في الآية ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ (الإسراء: 84)، وكما في قوله تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ (العنكبوت: 40)، ومراعاة المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ (الأنفال: 55).

قال ابن هشام: والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، فالأول نحو: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ و ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ﴾ (البقرة: 285)، و ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾ (النور: 41)، إذا التقدير: كل أحد، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ (البقرة: 116)، وقوله: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (الأنبياء: 33)، وقوله ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (النمل: 87)، أي كلهم[2].

ومما بين فيه خلط أبي حيان بين مقامين حديثه عن "كل" في "كلما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حر"، حيث قال: "كل" منصوبة أيضاً على الظرفية وناصبها محذوف مدلول عليه بـ"حر" المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور بعد الفاء و"إن"، ولما اشكل ذلك على ابن عصفور قال: إن "كلا" في ذلك مرفوعة بالابتداء، والشرط وجوابه خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: "كل رجل يأتيني فله درهم"، وقدر في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعده، لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه،

(1) المغني: 1/ 194.

(2) المغني: 1/ 200.

وقلد الأبدي ابن عصفور في هذا التوجيه، فقال أبو حيان: "وقولهما مدفوع، بأنه لم يسمع "كل" في ذلك إلا منصوبة، ثم الآيات: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾ (النساء: 56)، ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ (البقرة: 20)، و ﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾ (هود: 38)، فقال ابن هشام: وليس هذا مما البحث فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل، أي ليس هناك فاء رابطة ولا أداة شرط يمنعان من عمل بعدهما فيما قبلهما"[1].

ونكتفي بهذا القدر من المسائل التي خالف فيها ابن هشام أبا حيان، لأن ما بقي على نفس النمط، إذ ليس من بينها مسألة وافقه فيها، ويظهر من موقفه هذا أنه كان يختار ما فيه ضعف وعدم دقة، ويترك الصحيح من الأفكار، لذلك قلت نقوله عنه، ومخالفة ابن هشام لأستاذه أبي حيان جعلت بعض العلماء يتساءلون عن السبب ويفترضون أجوبة مختلفة، منها أن أبا حيان كان كثير الافتخار بعلمه وبعلم علماء بلاده الأندلس، ويرى ما دونهم من العلماء أقل علماً منهم، ولا سيما في علم النحو، أشار إلى ذلك في مقدمة تفسيره "البحر" عند حديثه عما يحتاجه المفسر من المعرفة، حيث قال: "فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه، ولم ألق في هذا الفن من يقارب أهل قطرنا الأندلسي، فضلاً عن المماثلة، ولا من يناضلهم فيداني في المناضلة..."[2].

ورد الإمام الشوكاني سبب المخالفة إلى رغبة ابن هشام في منافسة عالم مشهور يعاصره، فأراد بذلك أن يكتسب المنزلة والتقدير حيث قال: "وكان ابن هشام كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك -والله أعلم- لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو ابن هشام، وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهاراً لفضل نفسه بالقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من

---

(1) المغني: 1/ 202-203.

(2) البحر المحيط لأبي حيان: 1/ 3.

هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل ابن هشام، وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه في النحو والتفسير، لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن، وإن لم يكن عصره متصلاً بعصره"[1].

ولم يوافق أحد الباحثين الشوكاني فيما ذهب إليه، فقال: إن ابن هشام لم يكن طامعاً في الشهرة؛ لأن المؤرخين أجمعوا على أنه كان متواضعاً، ومن كان كذلك لا يطمع في اشتهار قبل أوانه، والذي أراه -وقد رجعت إلى ترجمة أبي حيان وتراجم تلاميذه- أن أبا حيان رأى صنيع الله بابن هشام، وما اصطفاه به من مواهب، ولم يشهد له، ولم يشد به، في الوقت الذي كان عنده تعظيم للطلبة الأذكياء، ومن تلاميذه الذين ظفروا بتقديره، وانتزعوا منه الإعجاب: العلامة ابن عقيل، لأنه كان سخياً، فكان أبو حيان يطريه ويقوله فيه: 'ابن عقيل أسخى النحويين'، وهذه شهادة لا تسيء ابن هشام، ولكن الذي لا يحتمل أن يبالغ الرجل فيقول: 'ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل'.

ويرى الباحث أن أبا حيان كان يقصد ابن هشام بقوله:-

يظن الغِمْرُ أن الكُتْبَ تهدي أخـا ذهن لإدراك العـلوم
وما يدري الجهول بـأن فيها غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ ضَلَلْتَ عـن الطريق المستقيم

فهذا عند الباحث تعريض بابن هشام، لأنه اشتهر بكثرة الاطلاع، وكان يستقل بتكوين نفسه[2].

وربما كان السبب في الجفاء بينهما أن ابن هشام كان ممن لا يحبون التزلف والمبالغة فيه، وكان أبو حيان يحب المجتهدين الذين يظهرون كثرة الاحترام والتقدير، ويعلي من شأن المادحين، يدل على ذلك رد أبي حيان على مدح بهاء الدين السبكي له[3].

---

(1) البدر الطالع للشوكاني: 1-400 ط1، 1348هـ.

(2) ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص47-48، يوسف عبد الرحمن، ط1، 1998، دار الحديث بالقاهرة.

(3) بغية الوعاة: 1/ 343.

أبو حامد حَتْمٌ على الناس حمده | لما حاز من علم به بـان رشـده
ذكـي كأن جاحَمَ النَّارِ ذِهْنُـه | ذكاء،ومن شمس الظهيرة وَقْـدُه
ومن حاز في سن البلوغ فضائلا | زمان اغتدى بالعي والجهل ضـده

وقبل الانتقال إلى فقرة أخرى أشير إلى أن ابن هشام اشتهر بإيراد آراء النحاة السابقين واللاحقين المشارقة والمغاربة، وهو في الغالب يناقش الآراء فيرد، ويوافق ويرجح، ولكن في الجزء الأول من المغني آراء وأحكام سردها بدون مناقشة أو تعليق، وسكوته عنها لا يفهم منه أنها سليمة من كل وجه، وإنما المرجح أنه لم يتبين له فيها شيء في ذلك الوقت، وأنها تحتاج إلى تأمل ونظر، ومن هذه الآراء التي تركها بدون مناقشة عرضه لرأي كل من الأخفش والزمخشري وابن مالك والمالقي عن استعمال "أجل"[1]، بسكون اللام، ورأي كل من سيبويه والفارسي والشلوبين عن معنى "إذن" وعرض اختلاف النحاة في معنى "أو"[2] في الآية: ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات: 148).

وآراء النحاة في "سبحانك اللهم وبحمدك"[3] واختلاف آراء النحاة في "اللام" من قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (النساء: 26)، وعرضه لرأي الزمخشري في الفاء مع الصفات[4]، وعرضه لرأي ابن مالك في "لو" التي تفيد التمني، إلى غير ذلك من الآراء التي اكتفى بعرضها، وهو في عرضه للمباحث النحوية لا يستثني ما كان يراه بعض النحاة من معاني واستعمالات غريبة لبعض الأدوات، كالقول بإفادة الكاف المفردة لمعنى المبادرة عندما تتصل بـ"ما" في نحو "سلم كما تدخل"، و "صل كما يدخل الوقت"، قال بذلك السيرافي وابن الخباز وغيرهما[5]، وإفادتها للاستعلاء في نحو: "كخير" جواباً عن "كيف أصبحت"، ذكر ذلك

---

(1) المغني: 1-20.
(2) المغني: 1/ 103.
(3) المغني: 1/ 159.
(4) المغني: 1/ 163.
(5) المغني: 1/ 174.

الأخفش والكوفيون[1]، وإفادتها للتعليل في نحو قولهم: "كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه"، وأجاز ابن هشام إفادة الكاف للتعليل بدون "ما" وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (القصص: 88)، بتأويل "أعجب لعدم فلاحهم"[2].

وفي المغني آراء تناولها ابن هشام ولم يذكر أسماء أصحابها، أو المصادر التي أخذها منها، وإنما اكتفى بتصديرها بنحو قوله: وقول جماعة وقول البعض وقال قوم، وقال بعضهم، أو: زعم قوم، أو فلان، أو بعضهم، وهو حين يستعمل الفعل (زعم) لا يعني أن ما بعده مرفوض دائماً، كما يفهم من كلام الكافيجي في شرح القواعد: "ثم إن المصنف لما كان مذهب الأخفش ههنا غير مرضي عنده أسند إليه الزعم أولاً، وأشار على بطلانه ثانياً"[3]، ومن ذلك قوله: "وزعم الجمهور أن "إذ" لا تقع إلا ظرفاً، أو مضافاً إليها وأنها في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ (الأعراف: 86)، ظرف لمفعول محذوف، أي: "اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً"، وفي قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (مريم: 16)، ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: "واذكروا قصة مريم" ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول[4] في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ (آل عمران: 103).

ومن استعماله لـ "زعم" بمعنى: قال، قوله: "وزعم ابن مالك في التحفة أن تسمية النون اللاحق للقوافي المطلقة والمقيدة تنويناً مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام ويثبت في الوقف"[5].

(1) المغني: 1/ 177.
(2) المغني: 1/ 176.
(3) شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ص237.
(4) المغني: 1/ 80-81.
(5) المغني: 1/ 343.

ومما يدل بوضوح على أنه قد استعمل "زعم" بمعنى قال، قوله: وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو "قم"، و"اقعد"، وأن الأصل "لتقم"، "لتقعد"، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يدل عليه إلا بالحرف، ثم سرد مرجحات صحة ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش[1].

وابن هشام في عرضه للأدوات، وتوضيح وظائفها المختلفة كان يستعين بالقرائن والمقامات وما يناسب السياق، وبذلك لم يكن يكتفي بالقرائن التي لها ارتباط بالعامل والمعمول من إعراب وإسناد ورتبة، ومن اعتماده على قرينة غير قرينة الإعراب في الاستدلال قوله عن "عن"، ومما يدل على أنها هنا ليست اسماً يريد قوله: "دع عنك لومي" أنه لا يصلح حلول "الجانب" محلها[2]، وهذه قرينة انسجام الكلمات مع بعضها أي قرينة تضام.

ومن استدلاله على المحذوف مع أمن اللبس بقرينة السياق قوله: "وقد تحذف الجملة كلها للعلم، ويعوض عنها التنوين، وذلك في رد قول الأخفش أن "إذ" أعربت في قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِ ﴾ (الروم: 4)، لزوال افتقارها إلى الجملة، فقال ابن هشام: إن الافتقار باق في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، كقوله: "نحن الأولى فاجمع جموعك.." أي: نحن الأولى عرفوا[3]، فالموصول وصلته كالشيء الواحد، لكن قرينة السياق الدالة على المحذوف أزالت قرينة الاتصال والتضام.

ومن اعتماده على قرينة السياق قوله: "التحقيق أن "أو" وضعت للدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء وقد تخرج إلى معنى "بل" أو معنى "الواو" وأما بقية المعاني فتستفاد من غيرها[4] يشير إلى الدلالات المناسبة لصحة الكلام.

---

(1) المغني: 1/ 227.

(2) المغني: 1/ 150.

(3) المغني: 1/ 85.

(4) المغني: 1/ 65.

ومعنى ذلك أن الجملة في النص لها دلالة جزئية، ولا يمكن الوصول إلى الدلالة الحقيقية إلا بالرجوع إلى الدلالات السابقة واللاحقة، إذ كل جملة على حدة تساعد على فهم المراد من الجمل الأخرى.

وابن هشام في تناوله للمباحث النحوية يحرص في الغالب أثناء عرضها أن تكون مرتبة المسائل، وقد يعمد إلى تلخيص ما سبق تحصيله وحصر جزئياته، ومن ذلك ما فعله في حديثه عن الفرق بين "الهمزة وهل" عندما يفيدان النفي، حيث قال: "ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا النفي، وإنكار على من أوقع الشيء، ويختصان بالهمزة، وإنكار لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به "هل" عن الهمزة"[1].

ولخص ما سبق أن فصله في الفرق بين حروف الجواب " نعم -بلى- لا" فقال: "والحاصل أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، وأن لا لاتأتي إلا بعد إيجاب، وأن نعم تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى ﴾ (الزمر: 58)، مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (الزمر: 57)، يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات[2].

وقد يلخص ويضع الضوابط التي تميز بين دلالات بعض الأدوات التي يتعدد استعمالها من ذلك ضبطه لدلالة "لو" عندما تأتي بمعنى "إن" الشرطية، حيث قال: "والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن، أو فيما مضى، فهي بمعنى "إن" ومتى كان ماضياً، أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن، أو فيما مضى فهي الامتناعية[3].

وكذلك فعل في حديثه عن "لام التبيين" حيث رأى أن النحويين لم يوفوها حقها من الشرح والبيان، ولم يجعلوا لها ضابطاً يفرق بين أقسامها، فقال: "هي ثلاثة أقسام: ما تبين

---

(1) المغني: 1/ 351.

(2) المغني: 1/ 346.

(3) المغني: 1/ 365.

المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً نحو "ما أحبني وما أبغضني"، فإن قلت: "لفلان" فأنت فاعل الحب والبغض، وهو مفعولهما، وإن قلت: "إلى فلان" فالأمر بالعكس"[1].

وفي حديثه عن "أن" متى تكون مفسرة، ومتى تكون مصدرية، قال: "إذا ولي "أن" الصالحة للتفسير مضارع معه "لا" نحو: "أشرت إليه أن لا يفعل" جاز رفعه على تقدير "لا" نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فـ"أن" مفسرة، وجاز نصبه على تقدير "لا" نافية و"أن" مصدرية، فإن فقدت "لا" امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب"[2].

**استفادة ابن هشام من العلوم التي كان يحسنها: -**

لم يكتف ابن هشام في تناوله للقضايا والمباحث النحوية بعلم النحو واللغة في المناقشة والتحليل، بل وظف كل ما كان يتقنه من علوم إسلامية وأدبية، فمن استفادته من علم الفقه استعماله لبعض مصطلحات الفقهاء، ومفاهيمهم وأساليبهم، ففي حديثه عن "أو" قال "إذا عطفت بعد الهمزة بـ "أو"، فإن كانت الهمزة للتسوية لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: "سواء أكان كذا، أو كذا"، وهو نظير قولهم: "يجب أقل الأمرين من كذا، أو كذا"، والصواب، العطف في الأول بـ"أم" وفي الثاني بـ"الواو"[3].

وعلل لجواز حذف فاء جواب "أما" في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ (آل عمران: 106)، فقال إن الفاء لم تحذف رأساً منفردة، وإنما حذفت تبعاً لمقدر محذوف إذا الأصل: "فيقال لهم: أكفرتم"، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ولما كان -كعادته- في حاجة إلى مرجح، أو دليل لجأ إلى التنظير بمسألة فقهية، فقال: "ورب شيء يصح تبعاً، ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره، يصلي

---

(1) المغني: 1/ 220.
(2) المغني: 1/ 33.
(3) المغني: 1/ 43.

عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور"[1].

وقال عن الفرق بين: "كذا وكأين": "تمييز الأولى واجب النصب، فلا يجرب "من" اتفاقاً، ولا بإضافة، خلافاً للكوفيين الذين أجازوا -دون تكرار أو عطف- أن يقال: "كذا ثوب، وكذا أثواب"، قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: "إنه يلزم بقول القائل: "له عندي كذا درهم" مائة، وبقوله: "كذا دراهم": ثلاثة، وبقوله "كذا كذا درهماً": أحد عشر، وبقوله: "كذا كذا درهماً": عشرون حملاً على نظائر هذه الأمثلة من العدد الصريح"[2].

واستعمل معرفته الفقهية في بيان ما يلزم عن رفع ونصب "ثلاث"[3] من قول القائل:

"فأنت طلاق، والطلاق عزيمة ثلاث، ومن يخرق أعق وأظلم"

ومن استعانته بمصطلحات ومفاهيم علم أصول الفقه، حديثه عما أفادت "لو" الشرطية.

في الأثر: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، قال: فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل "لو" على انتفاء الجواب لأمرين: أحدهما أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لأنها إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف، فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة[4]، وتقديم مفهوم الموافقة من المرجحات عند الفقهاء كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي تعليله بأن النفي اقتضى السلب عن كل فرد في الآية: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (الحديد: 23)، مع أن المتفق عليه أن "كل" إذا وقعت في حيز النفي كان النفي

---

(1) المغني: 1/ 56.

(2) المغني: 1/ 187-188.

(3) المغني: 1/ 53.

(4) المغني: 1/ 258.

موجهاً إلى الشمول خاصة، وإذا وقع النفي في حيزها "كله لم أصنع" أفاد النفي السلب عن كل فرد.

قال معللاً لمخالفة القاعدة العامة بما يستعمله الأصوليون المرجحات: "والجواب عن الآية: أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً"[1].

ومن استعماله لمفاهيم ومصطلحات الأصوليين قوله: "كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (الأنبياء: 35)، والمعرف المجموع، نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ (مريم: 95)، وأجزاء المفرد المعرف، نحو "كل زيد حسن"، فإذا قلت: "أكلت كل رغيف لزيد" كانت لعموم الأفراد، فإذا أضفت الرغيف إلى زيد: "أكلت رغيف زيد"، صارت لعموم أجزاء فرد واحد"[2].

ومنع أبو زكريا النووي نصب الفعل بعد "ثم" في الحديث: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي يجري ثم يغتسل منه"، لأن النصب يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا.

فقال ابن هشام ما أورد أبو زكريا إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، -لأن المفهوم لا يعمل بدلالته إلا عند عدم وجود دليل مخالف لذلك المفهوم – وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، أي: الإجماع القائم على النهي عن الفساد، ودلالة المفهوم تقتضي عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر"[3].

وفي المغني كثير من المفاهيم البلاغية التي وظفها ابن هشام في مباحث النحو، وفي مناقشته وتخريجاته للآراء والأحكام، ولا غرابة في ذلك لأن النحو وعلم المعاني من واد واحد يكمل أحدهما الآخر، والتفريق بينهما يستحيل، لذلك وجدنا البيانيين يقولون بما قال به النحاة في باب الاستفهام، والنهي والأمر، والنداء... وابن هشام خلط بين العلمين في

---

(1) المغني: 1/ 201.

(2) المغني: 1/ 193.

(3) المغني: 1/ 119.

بداية حديثه عن "الهمزة" حيث عرض كل أو جل ما تدل عليه من دلالات غير دلالاتها على الاستفهام الحقيقي.

ومن استعماله لمفاهيم بيانية قوله عن "لام" الطلب: "ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً، كقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ (الطلاق: 7)، أو دعاء، كقوله سبحانه: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (الزخرف: 77)، أو التماساً، كقولك لمن يساويك: "ليفعل فلان كذا"، إذا لم ترد الاستعلاء عليه"[1].

ومن مصطلحات ومفاهيم علم المنطق قوله عن "أل" في كلمة الطلاق من قول الشاعر: "فأنت طلاق، والطلاق عزيمة البيت.." ولا تكون "أل" للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال: "الحيوان إنسان" وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنساناً"[2].

وفي توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ (الأنفال: 23)، قال: إن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما أن التقدير: لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا" أن تقدر: ولو أسمعهم، على تقدير عدم علم الخير فيهم، والثالث بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاما، لتولوا بعد ذلك الوقت[3].

ويظهر ابن هشام كعالم يتقن علم التفسير والقراءات، والوقف والابتداء من استعانته بهذه العلوم فيما تناوله من قضايا وآراء، كما يتضح من وقوفه على بعض الهفوات التي وقع فيها بعض العلماء، من ذلك تنبيهه على الوهم الذي وقع فيه الإمام الطبري المفسر، في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ (يونس: 52)، حيث قال: "أهنا لك،

---

(1) المغني: 1/ 223.

(2) المغني: 1/ 53.

(3) المغني: 1/ 260.

وليست "ثمّ" التي تأتي للعطف[1]، فقال ابن هشام: هذا وهم، اشتبه عليه "ثُمّ" المضمومة الثاء بالمفتوحتها[2].

وفي حديث ابن هشام عن واو الثمانية قال: "وأما قول الثعلبي أحمد النيسابوري المفسر، إن منها "واو الثمانية" الواقعة في قوله تعالى: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَـٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ (الحاقة: 7) فسهو منه، وإنما هي واو العطف التي لا تصلح للسقوط[3].

وقال: وأما قول ابن سيدة في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهو، قال الله تعالى: ﴿ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ (الأعراف: 44).

ومن ذلك قوله: "وقال جماعة منهم فخر الدين الرازي المفسر في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران: 159)، إن "ما" للاستفهمام التعجبي، أي: فبأي رحمة؟، قال ابن هشام: ويرده ثبوت الألف، وأن خفض "رحمة حينئذ لا يتجه، لأنها لا تكون بدلاً من "ما" لأن المبدل من اسم الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام وجوباً نحو: ما صنعت؟ أخيراً، أم شراً؟[4]

وضعف محيي الدين الكافيجي دليل ابن هشام بقوله: "إن حذف ألف "ما" الاستفهامية عند دخول حرف الجر، عليها أكثري لا دائمي، فجوز إثباتها للتنبيه على إبقاء الشيء على أصله، وكذلك يجوز إضافة "ما" لوجود معنى "أي" فيها، وقد أشار الفخر إلى ذلك، فقدر بـ"أي رحمة" فالعبرة بالمعاني لا بالصور والمباني"[5].

أما تنبيه اين هشام على سهو وتوهم كل من الزمخشري وأبي البقاء العكبري فمتعدد نترك الإحالة عليه.

---

(1) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، المجلد السابع ج11، ص85، دار المعرفة، بيروت، 1980.

(2) المغني: 1/ 119.

(3) المغني: 1/ 364.

(4) المغني: 1/ 299.

(5) شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ص524.

**تحقيق واجتهاد ابن هشام في استنباط الدقيق والمناسب بين الآراء والأحكام: -**

رأينا أن ابن هشام لم يكن بصري النزعة يميل إلى آراء البصريين يناصرهم ويدافع عن كل ما يذهبون إليه، بل كان حر الرأي، هدفه أن يبحث عن كل ما هو حق وصواب فيقف بجانبه، وينص عليه، لذلك عد من جملة المحققين، مثله مثل أبي الفتح وابن مالك وأبي حيان، فقد كان هؤلاء جميعاً يخرجون عن مذهب البصريين حين يرون أن فيه بعداً عن الحق والصواب.

وابن هشام في المغني يكثر من استعمال لفظ "الحق- التحقيق، الصواب- الصحيح" وهذا يعني أنه يطلب وجه الحق والصواب، ليقف إلى جانبه من غير التفات إلى مصدره، ويسعى إلى تصويب ما خرج عن الحق والصواب من غير مراعاة لقائله أو الواقع فيه، وابن هشام من جهة أخرى لا يكتفي بالتصويب والتحقيق لما يعرض له من آراء وقضايا وإنما يجتهد في استنباط الآراء، ووضع الضوابط التي رأى أن النحاة لم ينصوا عليها بدقة تبين جزئياتها، أو لم يشر إليها أحد من قبله، فمن اجتهاده في وضع الضوابط قوله: "إنه سمع: أما العبيد فذو عبيد" بالنصب، وأما قريشاً فأنا أفضلها، فقال: وفيه عندي دليل على أمور 1. أنه لا يلزم أن يقدر "مهما يكن من شيء" بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا: "مهما ذكرت" وعلى ذلك يتخرج قولهم: "أما العلم، فعالم" وأما علما فعالم"، 2. أن "أما" ليست العاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به، 3. أنه يجوز أما زيداً فإني أكرم، على تقدير العمل للمحذوف"[1].

وقال في عرضه لآراء النحاة في " قد" والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً"[2].

وفي حديثه عن وجوه " كيف" قال: وتأتي حالاً قبل ما يستغني، نحو: كيف جاء زيد؟ ثم قال: وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾

---

(1) المغني: 1/ 58.

(2) المغني: 1/ 172.

(الفيل: 1)، ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل[1].

ورأى أن اللام الداخلة على "تزول" في الآية: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم: 46)، ليست "لام جحود"، فقال: والذي يظهر لي أنها لام "كي" وأن "إن" شرطية أي: وعند الله جزاء مكرهم: وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة بالجبال في عظمها.."[2].

ورأى أن اللام في " لَظَرُفَ زَيْدٌ، لَكَرُمَ عَمْرو" ليست لام تعجب بتقدير: ما أظرفه وما أكرمه، وإنما هي عنده إما "لام" الابتداء دخلت الماضي، وإما "لام" جواب قسم مقدر[3].

**ابن هشام وما وقـع فيه من أوهـام وهفـوات: -**

لا يمكن لأي باحث أن يحكم بأن كل ما نقله ابن هشام، وما توصل إليه من أحكام وما نبه عليه من سهو أو وهم سالم من التحريف، وبعيد عن الوهم، ذلك أن ابن هشام وإن كان على جانب كبير من المعرفة والاطلاع، فهو إنسان يعتريه ما يعتري غيره من السهو والنسيان، كما أنه قد يستشكل أمراً من الأمور فلم يوفق في حله ويبتعد عن الصواب، وقد رأينا أن الدماميني نبه على سهو المصنف حيث جعل "لمّا" الوجودية نافية في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾[4] (آل عمران: 165).

ورأينا ما وقع من خطأ عند شرحه للبيت: "وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا...البيت" حيث جعل "قوماً" مفرداً منصوباً منوناً، في حين أن الألف فيه للتثنية[5].

وفي حديثه عن "غير" قال إن "لا غير" لحن، وأن الصواب هو: "ليس غير" ثم استعمل هو نفسه "لاغير"[6]، قالوا في الاعتذار عنه بأنه خطأ شائع يقع فيه الكثير سهواً، ومن توهيم

---

(1) المغني: 1/ 205.
(2) المغني: 1/ 212.
(3) المغني: 1/ 237.
(4) المغني: 1/ 15، وتحفة الغيري، ص21.
(5) المغني: 1/ 196.
(6) المغني: 1/ 157-252.

ابن هشام لابن مالك خطأ، قوله: "ومن العجب أن ابن مالك على إمامته جعل 'إلا' في الآية الكريمة: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ (التوبة: 40)، استثناء وإنما هي كلمتان 'إن' الشرطية و'لا' النافية"[1].

ونجد الأمير يرد هذا التوهيم بقوله: ليس ما في شرح التسهيل نصاً في ذلك، وإن كان يوهمه، فإنه عرف المستثنى بالمخرج بـ 'إلا'، ثم قال: واحترزت عن 'إلا' بمعنى 'إن لم' ثم مثل بالآية، أي فلا إخراج فيها[2].

وهل يعتبر وقوع مثل هذا من ابن هشام راجعاً إلى تسرعه في القراءة والفهم؟ نسأل هذا السؤال لأننا وجدنا أحد الباحثين يصف ابن هشام بعدم الدقة فيما ينسبه إلى بعض العلماء من توهم، نقل صاحب "منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني"[3] عن كتاب: "النحو وكتب التفسير"[4]، عدم صحة ما نسبه ابن هشام للفخر الرازي من وقوع في الوهم في الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ (آل عمران: 118)، حيث قال ابن هشام: حصل للإمام الفخر الرازي سهو، فقدم من دونكم على بطانة في الآية، وأن التلاوة ليست كما ذكر[5].

قال صاحب "منهج ابن هشام" "وقد رجعنا إلى الفخر فوجدنا كلامه يوهم -عند النظرة الأولى- بأن ما صرح به ابن هشام صحيح، ولكنه في الحقيقة غير صحيح، فالسهو إذا واقع منه لا من الفخر"، ثم أضاف: "ولقد ناقش بعض الباحثين من أساتذتنا، وقارنو بين العبارتين، فوجد أن المراد من كلمة التقديم، التقديم في التقدير لا في التلاوة".

وأرى أنه من المناسب عرض ما قاله الفخر في هذه المسألة حتى نرى أي الرجلين كان متوهماً.

---

(1) المغني: 1/ 73.

(2) حاشية الأمير على مغني اللبيب: 1/ 79.

(3) منهج ابن هشام لعمران عبد السلام شعيب، ص233.

(4) النحو وكتب التفسير، د.إبراهيم رفيدة، 2/ 1269.

(5) المغني: 2/ 385.

قال الإمام الرازي: "في قوله: من دونكم، احتمالان: أحدهما أن يكون متعلقاً بقوله لا تتخذوا أي لا تتخذوا من دونكم بطانة، الثاني: أن يجعل وصفاً للبطانة، والتقدير بطانة كائنة من دونكم، فإن قيل: ما الفرق بين قوله "لا تتخذوا من دونكم بطانة" وبين قوله "لا تتخذوا بطانة من دونكم" قلنا: قال سيبويه: إنهم يقدمون الأهم، والذي هم بشأنه أعنى، وهنا ليس المقصود اتخاذ البطانة، إنما المقصود أن يتخذ منهم بطانة، فكان "لا تتخذوا من دونكم بطانة" أقوى في إفادة المقصود"[1].

وأرى -حسب فهمي المتواضع- أن الذي شوش على الباحثين، هو تقدير متعلق الجار والمجرور بـ"لا تتخذوا" أي: لا تتخذوا من دونكم بطانة"، فظناً أن الإمام لا يتحدث عن ترتيب الألفاظ المتلوة، وإنما يتحدث عن شيء مفترض ومقدر، وبذلك يكون الإمام بعيداً عن الوقوع في الوهم، والذي يقبله المنطق والسياق أن الإمام طرح المقارنة بين "بطانة من دونكم" و"من دونكم بطانة" لتصحيح ما قال به سيبويه من أن العرب يقدمون الأهم والذي هم به أعنى، وسيبويه لم يصرح، ولم يشر إلى أن هذا المقدم المعتنى به قد يأتي متأخراً، ويقدر متقدماً، هذا شيء لم يقل به أحد، وإنما المعتنى به هو المقدم في اللفظ.

ومما يدل على أن الإمام الرازي، توهم أن الجار والمجرور مقدم في التلاوة؛ أنه لم يتحدث عن العلة التي تأخر من أجلها الجار والمجرور في التلاوة، وأن المناسب لمكانة أسلوب الكتاب العزيز ألا يكون هناك تقدير، ويعزز هذا أن أبا حيان- وهو المشهور بتناوله للجوانب النحوية والبلاغية في تفسيره، لم يشر إلى مسألة التقديم والتأخير في الآية، وكذلك فعل الألوسي في روح المعاني، ولم يشر إلى ذلك الشيخ ابن عاشور في التحرير والتنوير.

---

(1) مفاتيح الغيب للفخر الرازي، المجلد الرابع، الجزء 8، ص216، دار الفكر، ط1، 1981.

## ابن هشام خاتمة المحققين: -

وختاماً أعيد ما سبق أن قلته من أن ابن هشام كان آخر المحققين الذين نالوا تقدير العلماء والدارسين، ويكفي ابن هشام من ذلك شهادة ابن خلدون في المقدمة، وما قال عنه العلامة ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة، والعماد الحنبلي في شذرات الذهب، والسيوطي في البغية وحسن المحاضرة، والإمام الشوكاني في البدر الطالع.

وفي حاشية الشيخ ياسين على التصريح: "أن ابن هشام كان نحوي عصره بشهادة أئمة العصر، كالتاج السبكي صاحب جمع الجوامع"[1].

أما كتابه المغني فهو من الكتب التي لا يمكن لأي باحث متخصص الاستغناء عنه،ولا سيما فيما يخص دراسة الأدوات، وسبق أن رأينا أن هذا الكتاب عرفه العلماء، واشتهر بينهم في حياة صاحبه، وأنهم درسوه وشرحوه، وعلقوا عليه، ووضعوا الحواشي، ومنهم من نظمه كله، ومنهم من نظم أبواباً منه، كما فعل الجراد السلوي (ت778هـ) الذي نظم الباب الثاني والثالث في لاميته المشهورة، كل هذا لما امتاز به المغني من إحاطة وشمول لجميع المسائل النحوية، مع التعمق في دراستها وتناولها من جميع النواحي، والتوسع في عرض الآراء والمذاهب المختلفة، والنص على الصائب منها، والتقويم لما ابتعد منها عن الصواب، كل ذلك مدعوم بالحجة والبرهان، والاستناد إلى الشواهد القرآنية والأدبية والأحاديث والآثار والأمثال والحكم اللغوية، مع الدقة في التعبير، والوضوح في الصياغة، والإحكام في التأليف، بالإضافة إلى كثرة التنبيهات والمسائل المفيدة، واستنباط القواعد والقوانين الكلية الضابطة للأحكام والآراء.

فالدارس لكتاب "مغني اللبيب" يقف على ما بذله صاحبه من جهد كبير، وعناية فائقة يشهدان له أنه من ذوي الذوق الرفيع، والتعمق في البحث والتقويم والقدرة على الفهم السليم، والإلمام بالأصول في ميدان علم اللغة والنحو والبيان.

---

[1] حاشية ياسين على التصريح، 2/ 51.

واتصاف ابن هشام بتلك المؤهلات، هي التي جعلت الكثير من دارسي أثره يضعونه في خانة المحققين، والحق أنه في بحثه لبعض المسائل يمكن وضعه في درجة المدققين، وهي أعلى من درجة المحقق، إذ كان التحقيق إثبات المسألة بالدليل، والتدقيق إثبات الدليل بالدليل[1]، هذا ما يمتاز به الكتاب ككل، أما ما يتعلق بجزئه الأول الخاص بالأدوات، فليس من المبالغة في شيء أن نقول إنه من أوسع الكتب التي اعتنت بدراسة الأدوات؛ وأغزرها مادة، وأعلاها منزلة، فقد فصل فيه ابن هشام المجمل، وأوضح المشكل، واوضح المبهم، ونبه على دقائق المعاني، ولطائف الإشارات إلى رتبة قل وجودها في غيره.

وابن هشام في دراسته للأداة، لا يترك استنباط ما يراه مناسباً من الضوابط الدقيقة، كما أنه في الغالب لا يترك حكماً بدون تعليل، أو ظاهرة لغوية بدون تفسير، وهو في مناقشاته لوجهات النظر والمذاهب لا يكتفي في الغالب بالتعليل والترجيح، بل يحاول استخلاص رأي مبتكر، أو تأويل دقيق، وابن هشام يطرح الأسئلة ويجيب عنها، وقد يفترض الاعتراضات ليرد عليها، وقد يورد الشبهة ليدفعها، كل ذلك خاضع لترتيب دقيق وتسلسل منهجي متناسق، وابن هشام كما يظهر من كتبه أخذ أنفع ما أبدعه العلماء الذين سبقوه، ومزج كل ذلك بطبعه وروحه، وتعامل معه بعقله ووجدانه ثم أفرغه في قالب غير مسبوق جعل الدارسين يقبلون على الأخذ منه، والاتصال به فهو من هذه الناحية كالنحلة التي أكلت من كل الثمرات، وارتشفت من رحيق كل الأزهار ثم نفثت كل ذلك عسلاً مصفى فيه شفاء ودواء، قال الدماميني شارح المغني:-

ألا إنما مغني اللبيب مصنف ... جليل به النحوي يحوي أمانيه
وما هو إلا جنة قد تزخرفت ... ألم تنظر الأبواب فيه ثمانيه

(1) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: 1/ 392.

# الباب الرابع

# منهج الشارح في تحفة الغريب

* مذهبه النحوي.
* مصادره ونقوله.
* أسلوبه.
* قيمة الشرح.

# الباب الرابع

## منهج الشارح في تحفة الغريب

* **الدماميني وشرح المتن - العلوم المستعان بها في الشرح - مراعاة الأصول النحوية السماع والقياس - موقف الشارح من النحاة - مآخذه على المصنف - هفوات الشارح وتصحيفاته - مصادر الشرح - أسلوب الشارح - قيمة الشرح - وصف المخطوطات - منهج التحقيق).**

لمحمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المالكي الإسكندري المعروف بابن الدماميني[1]، المتوفى بالهند سنة: 828هـ: على مغني اللبيب لابن هشام ثلاثة أوضاع، الذي ألفه بمصر، وهو صغير، استعمل فيه: "قوله" قال في بدايته: "الحمد لله الذي لا افتقار إلى مغن سواه.." قيل إنه تراجع عن هذا التعليق، وأشهد على نفسه بذلك.

والشرح الذي ألفه ببلاد الهند، وسماه: "تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب"، ويسميه البعض بالحاشية الهندية، واستعمل فيه: "قال- أقول"، وهي طريقة المشارقة، وشرح ثالث كبير، مزج فيه الشرح بالمشروح، وأوضح المتن بالأحمر، ووصل فيه إلى حرف الفاء، قال في الكشف: "لو كمل هذا الشرح لكان أحسن الشروح كلها"[2]، وهو المنشور بهامش: "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" للشمني.

منهجه في الشرح: قال عن طريقته في شرح "تحفة الغريب": "وشرعت في شرح لهذا الكتاب واسع الأطراف، مشرف على الفن غاية الإشراف، فإذا المدى طويل، والخطب

---

(1) ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، هامش الديباج، ص287-288، دار الكتب العلمية، بيروت، كشف الظنون، 6/ 147-148، دار الفكر، بيروت، 1994، الضوء اللامع للسخاوي: 7/ 184-187، دار الحياة، بيروت، بغية الوعاة، 1/ 66، تح محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، توشيح الديباج لبدر الدين القرافي، رقم الترجمة: 173، تح أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983.

(2) كشف الظنون: 2/ 609.

جليل، لا يتم إلا في سنين عديدة، مع أني رأيت ميل المتعلمين إلى الاختصار والاقتصار إلى الإيجاز، فإن أيام العمر قصار، فكتبت هذا الشرح مقتصراً على الأمور المهمة، معتنياً بالأشياء التي يحتاج نقصها إلى تتمة، ناظراً في الشواهد وتحريرها، متعرضاً إلى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها، آتياً من المناقشات بما تيسر، ضابطاً الألفاظ بما يسهل المرام معه ولا يتعسر، متحلياً بمحاسن التوضيح، حاسماً لموارد الشبه المعتلة بالنظر الصحيح.."[1].

ويتضح اقتصاره في الشرح على الأمور المهمة من تناوله للفقرة الأولى من المتن: "أما بعد حمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله".

حيث تحدث باختصار عن "الحمد- والإفضال، والآل"، وترك الباقي وهذا مخالف لما سار عليه في "المزج" إذ تعرض إلى تحليل: أما بعد[2]، وأطال في ذلك.

وهو فيما تناوله وسط لا يطيل ولا يجحف، اقتصر في الحمد على قوله: "الحمد: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم، سواء تعلق بالنعمة، أو بغيرها"، ولم يتحدث عن الفرق بين الحمد وبين المدح من جهة، وبينه وبين الشكر من جهة ثانية كما يفعل الكثير من الشراح.

أما الفقرة الثانية من المتن وهي: "فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح"، فقد تناول جل كلماتها، لأنه رآها مهمة تحتاج إلى شرح وبيان.

ويمتاز شرحه للكلمات بذكر أوصاف الحرف من حيث حركته أو سكونه، ومن حيث إهماله أو إعجامه، وقد يعطي مثالاً لوزنها، وهو في هذا ينحو منحى صاحب القاموس في محاولته لإزالة الالتباس، قال الدماميني في شرح "ادخرت": " ادخرت: افتعلت، من الذخر بذال معجمة، قلبت تاء الافتعال دالاً مهمة، وأدغمت فيها الفاء التي هي "ذال" معجمة بعد إبدالها مهملة كما في "ادَّكر"[3].

وفي تناوله للتراكيب التي فيها مجاز لا يغفل عن بيان وتوضيح ما فيها من وجوه البلاغة والبيان، من ذلك قوله: "والفرائد: الدرر التي نظمت وفصلت بغيرها: شبه مسائل

---

(1) تحفة الغريب، ص4.

(2) هامش المنصف من الكلام، ص2.

(3) تحفة الغريب، ص8.

كتابه النحوية باعتبار ما أدخله بينها من بدائع البيان ونكت التفسير بالدر إذا نظم، وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه: استعارة بالكناية: وإثبات المنوال له: استعارة تخييلية، والنسج ترشيح"[1].

والدماميني في شرحه لم يقتصر في تناوله على الكلمات يبين معانيها ومدلولاتها، أو على التراكيب يوضح ما فيها من وجوه البلاغة والمجاز، بل يتناولها من حيث إنها ألفاظ في تراكيب تعلقت بها وظائف نحوية تحتاج إلى تحليل تتضح به العلاقات بين مكوناتها وهذا عند الشارح من أهم العناصر يكثر منه ويهتم به، ومن ذلك قوله في المقدمة، عند حديثه عن قول المصنف: "...ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً، أله محل باعتبار ما قبله..". (حديث ابن هشام عن وجوه إعراب ضمير الفصل).

قال الدماميني: "وضمير فيه عائد إلى مثل الضمير المنفصل"، وإذا ظرف للخلاف وأله محل" في محل جر على أنه بدل اشتمال من الضمير المجرور بـ "في" وثم مضاف محذوف، أي في جواب: أله محل؟ والمعنى: "ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل: أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده"[2].

ولا تختلف طريقة الشارح عندما ينتقل من المقدمة إلى المتن إلا في عرض الآراء ومناقشتها، والدماميني في أول المغني يكاد يسير مع المتن جنباً إلى جنب، ولا يقفز على فقرات النص كثيراً، كما نجده يفعل فيما يأتي من فصول الكتاب حيث كان يكتفي بأخذ عبارة أو جملة من الفقرة، وبذلك يضطر القارئ إلى الرجوع إلى المتن ليفهم المراد من الشرح، وهذا من عيوب الحواشي التي يقتصر أصحابها على شرح ما يعن لهم اختصاراً.

## العلوم المستعان بها في الشـرح: -

لقد رأينا كيف استعان ابن هشام في مناقشاته للآراء والأحكام بما كان يحسنه من علوم، ونفس الشيء فعل الدماميني في الشرح، حيث وظف علم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وعلم العروض، وعلوم القرآن، من تفسير وقراءات متواترة وشاذة.

---

(1) نفس المصدر: ص7.

(2) نفس المصدر، ص9-10.

ومما وظفه من مفاهيم ومصطلحات بلاغية قوله: "ألا" التي للعرض لا تدخل على الجمل الإنشائية من حيث إن العرض طلب، والمطلوب إنما هو أمر يقع في الخارج، والإنشاء لا خارج له[1].

وتحدث عن إفادة "كم" الخبرية معنى التكثير، مع ما بين الخبر والإنشاء من التنافي[2] فقال: الإنشاء في "كم" لدلالتها على التكثير القائم بنفس المتكلم، إذ لا وجود له في الخارج، أما كونها خبراً فيرجع إلى كثرة الرجال المخبر عنها في نحو قولك: "كم رجال عندك" حيث إن هذه الكثرة لها في الخارج وجود.

ومن المفاهيم والمصطلحات البلاغية التي استعملها في الشرح ثم أعاد بعضها: "مصطلح اللف والنشر"[3]، ومصطلح "الاستخدام"[4]، ومصطلح الاستعارة مرات، والإطناب وفائدته- وتوضحيه للفرق بين الجملة الفعلية والاسمية في المعنى[5] ومناقشته للبيانيين في مسألة العطف على المترادفين[6]، وحديثه عن تقدير المحذوف مؤخراً لإفادة الاختصاص[7]، وغيرها من المفاهيم والمصطلحات، ومن علم أصول الفقه نجد مصطلح: التحكم، ومفهوم: النكرة في سياق الشرط تعم عند الأصوليين، والمطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الأصول، واستعمال المشترك في معنييه عند الأصوليين[8].

أما علم العروض فهو عنده من لوازم شرح الشاهد الشعري في الغالب، حيث ينص على بحره، سيما إذا كان البيت غير تام، كقوله في العجز: "ألا كل شيء سواه جلل"، هذا عجز بيت من المتقارب، صدره.. البيت[9]، وقوله في شرح: "رسم دار وقفت في طلله"، قال: هذا بيت واحد مقفى من بحر الخفيف.

---

(1) تحفة الغريب: 1/ 125.
(2) نفس المصدر، ص387.
(3) ص 228.
(4) 294.
(5) ص478-479.
(6) ص24.
(7) ص468.
(8) الصفحات: 68-391-556-729-746.
(9) تحفة الغريب، ص221.

وفي قول الشاعر: إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده، قال: هو بسكون الهاء من "جده" والبحر من بيت الخفيف، ولا يستقيم وزنه إلا بإثبات "قد" بعد "ثم"[1].

وقال في قول الشاعر:

عمدا فعلت ذاك بيد أني * أخاف إن هلكت أن ترني

"هذان بيتان من مشطور السريع"[2]، إلى غير ذلك من الشواهد التي تناولها من ناحية علم العروض ونص على ما اعتراها من زحاف وعلل.

أما علوم القرآن من قراءات وتفسير فآثارها بارزة في جل ما ناقشه من شواهد قرآنية، ومن آراء المفسرين، وخاصة الزمخشري، ومما استشهد به من قراءات متواترة وشاذة[3].

والدماميني من حيث مذهبه النحوي كابن مالك وابن هشام لا يميل إلى رأي على حساب رأي آخر تعصباً، بل يقف بجانب الصواب من دون تحيز، ومما يوحي أنه يميل إلى البصريين، ويفضل آراءهم قوله: "وهذا جنوح من المصنف إلى مخالفة البصريين في رده على ابن هشام الذي قال إن مذهب الكوفيين في جواز نيابة حرف جر عن آخر أقل تعسفاً"[4].

ومما يوحي بانتمائه إلى البصريين: "وعطف المصنف بالجر على الضمير دون إعادة الخافض يأباه أكثر البصريين" في حديثه عن واو العطف في قول المصنف: وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت فرأي الشارح إن الواو في قوله: وصلتها واو المعية، وصلتها منصوب على أنه مفعول معه، لا مجرور بالعطف على الضمير من نيابتها، ولا يجر بالعطف على مذهب البصريين إلا بإعادة الخافض، فالواو عندهم في مثل هذا للمعية"[5].

---

(1) تحفة الغريب، ص214.

(2) نفس المصدر، ص207.

(3) ينظر شواهد القراءات الشاذة الصفحات الآتية تحفة الغريب: 448، 526، 531، 630، 664، 284، 373.

(4) تحفة الغريب، ص719.

(5) تحفة الغريب، ص250.

وأخذ برأي البصريين فرأى أن التاء في "رحمة" هي الأصل، وأن الهاء في الوقف بدل عنها، رجح مذهبهم لأنهم اعتبروا حال الوصف، وهو أصل بالنسبة إلى الوقف، وعكس الكوفيون فرأوا أن الهاء الموقوف عليها في درر "رحمة"، هي هاء التأنيث، وأن التاء في الوصل بدل عنها[1].

واستأنس برأي الكوفيين في الرد على ابن هشام الذي رأى أن جمع "عانس" جمع مذكر سالماً فيه شذوذ، لأن الصفة التي لا تقبل التاء، ولا تدل على المفاضلة، لا تجمع هذا الجمع، فقال الشارح: "الكوفيون يرون جوازه قياساً، وأن مثله غير شاذ، وأن كلام ابن هشام يرد عليه النقض بنحو "خصي"، وهي صفة خاصة بالمذكر، وتجمع جمع السلامة للمذكر، وليست بقابلة للتاء، ولا بدالة على المفاضلة[2].

ورجح مذهب الكوفيين في تجويز توكيد النكرة المحدودة بـ "كل" لا بالنفس والعين، بالشاهد "نلبث حولاً كاملاً كله لا نلتقي إلا على منهج" فقال الدماميني: ومذهب الكوفيين ليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود[3].

## الشــارح ومراعــاة الأصول النحوية – السماع والقياس: -

فضل الدماميني السماع على غيره في حديثه عن "ما" المصدرية المركبة مع "ذا" فقال: "قد ذهب بعض إلى أن ما لا يلزم صدريتها، وأنها كذلك عند العرب، فإن صح ذلك سقط الاعتراض، ثم قال: ولكن إذا ثبت بالنقل استعمالها غير صدر كنا في غنية عن التقدير[4].

ومن تقديمه للسماع على غيره قوله عن اختلافهم في حركات التاء من جمع المؤنث بعد لا النافية للجنس في نحو ولا لذات للشيب، ولو وقف المختلفون على السماع ما اختلفوا، فالكسر والفتح كل منهما مسموع، لكن الفتح أرجح[5].

---

(1) تحفة الغريب، ص720.

(2) تحفة الغريب، 629.

(3) تحفة الغريب، 414.

(4) تحفة الغريب، 385.

(5) تحفة الغريب، 497.

ودافع الدماميني عن أبي حيان بتقديم أصل السماع على غيره، منع أبو حيان أن يقال على لغة أكلوه البراغيث: "جاؤوني من جاءك"، لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع، وحاول ابن هشام -على عادته- رد ما ذهب إليه أبو حيان، فقال معللاً جواز ذلك: "إذا كان سبب دخول الواو بيان أن الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى، لأن الجمعية في "من" خفية.."، فقال الدماميني: "إن أبا حيان منع واستند إلى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب، ولا يقدح في كلامه قياس المصنف لوجود الفارق، وذلك أن الجمع يراعى لفظه، فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمع في الفعل المسند إليه، وأما "من" فإفادتها للجمع باعتبار معناها، واعتبار المعنى فيها قليل، لا يلتزم العربي رعايته، ولا يكثر منه.."[1]

ودافع بأصل السماع كذلك عن ابن مالك الذي رأى أن "لا غير" مسموع، ومنه قوله: جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل.

ولا غير عند ابن هشام لحن، وأن الصواب، "ليس غير"، فقال الدماميني في دفاعه عن ابن مالك: "والظن بإمامة ابن مالك وعدالته، وكثرة إطلاعه وسعة حفظه أنه لا يستشهد إلا بشاهد عربي، فيكون هذا دليلاً على جواز ما منعه المصنف و وقد عرفت أنه سمع، فيعمل به من غير توقف"[2].

أما تحكيمه لأصل القياس، فكثير، ومنه رد ما ذهب إليه التفتازاني الذي أجاز أن يكون معنى "الإعجام" إزالة العجمى، فقال الشارح: "إنما يتم هذا إذا كان جعل الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة"[3].

وفي إعراب "نحو" من قول المصنف: قال: نحو أزيد قائم، قال الشارح: يجوز في "نحو" هنا، وفي أمثاله: الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب بفعل مقدر، أي "أعني"، وجوز بعضهم في مثله النصب على إسقاط الخافض، أي "في نحو كذا"، وليس ذلك بمقيس في نحو هذا الموضع[4].

---

(1) تحفة الغريب: 757-758.

(2) تحفة الغريب، 313-314.

(3) نفس الصدر: 11.

(4) نفسه: 13.

ورأى الشارح أن المصنف خالف القياس فحذف حرف العطف في قوله: التقدير في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (يوسف: 109). ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ (الزخرف: 5)، فقال: "كان ينبغي أن يقول: التقدير في كذا وكذا، كذا وكذا، فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف في ذلك بمقيس حتى يرتكبه"[1].

والقياس المطرد له الأولوية على غيره، قال: "تقدير الفعل بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس"[2].

ورد الشارح بأصل القياس تأويل قراءة الجماعة للآية: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنتُم بِهِ ﴾ (البقرة: 137)، على زيادة الباء في المفعول المطلق، فقال: "المنصوص أن زيادتها في المفعول غير مقيسة، ولم يحكوا زيادتها إلا في المفعول به، وأما المفعول المطلق، فلم أرهم تعرضوا إلى زيادتها فيه، فالتخريج على هذا غير مرضي"[3].

**الشـــارح ومناقشـــة بعض آراء النحـــاة: -**

قال الرضي: إن ما ذهب إليه المبرد من أن "إذا" الفجائية ظرف مكان، لا يطرد في جميع مواضع "إذا" الفجائية، إذ لا معنى لقولك "فبالمكان السبع بالباب"، أي: بتقدير إذا ظرف مكان في نحو خرجت فإذا الأسد بالباب، فقال الدماميني: قول الرضي فيه نظر، لاحتمال أن يكون بالباب، بدلاً من المكان لكنه فيه الفصل بالمبتدأ بين البدل والمبدل منه[4]، ولما رأى الدماميني أن تخريجه لا يتفق مع القواعد قال: يجوز أن يكون "بالمكان" خبراً لمبتدأ محذوف".

وجعل شارح اللباب "طالعاً" من قول الشاعر: أما ترى حيث سهيل طالعاً..البيت"، مفعولاً ثانياً، أو حالاً من "سهيل"، فقال الدماميني: "جعل الحال من المضاف إليه، على أن

---

[1] نفسه: 21.

[2] نفسه: 456.

[3] نفسه: 372.

[4] تحفة الغريب: 158.

يكون العامل معنى الإضافة غير مرضي عندهم، والأولى أن تجعل الحال من ضمير يعود إلى "سهيل" حذف هو وعامله للدلالة عليه، أي: تراه طالعاً"[1].

ورأى ابن مالك أن الكاف للتعليل وما كافة في كما من قول الشاعر: "كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر" فقال الدماميني: يلزم على هذا أن يعمل عامل الاسم في الفعل، وهو عندهم ممنوع"[2].

ورأى ابن عصفور أن "مؤتيك" من قول الشاعر: وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه..البيت، جمع حذفت نونه للإضافة، فقال الدماميني: الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد قليل، فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأولى، لا سيما وقد تأيد الإفراد بقوله: "نصحه"[3].

وسيبويه من النحاة الذين يجب إجلالهم وتقديرهم عند الدماميني: قال موافقاً لرأيه في أن رفع ونصب "كل" سيان في إفادة: "كُلُّهُ غَيْرُ مصنوع" من قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي    علي ذنباً كله لم أصنع

قال الشارح: "إن سيبويه قال في الكتاب ما هو صريح أو كالصريح في ذلك، وحسبك به إماماً كبيراً يقتدى به، وكأن المصنف لم يطلع على كلامه، وإلا لم ينقل ما ذكره عن الشلوبين وابن مالك[4].

وفي رد ما ذهب إليه ابن هشام من أن مجيء "إنْ" بمعنى "نعم" شاذ حتى قيل إنه لم يثبت، قال الشارح: "هذا أمر لا يلتفت إليه من نقل سيبويه وغيره له عن الفصحاء، وتلقي الأئمة له بالقبول[5]، قال سيبويه: "وأما قول العرب في الجواب: "إنه" فهو بمنزلة "أجل"[6].

---

(1) نفسه: 247.

(2) نفسه: 365.

(3) نفسه: 422.

(4) نفسه: 429.

(5) نفسه: 60.

(6) الكتاب: 3/ 151، تح عبد السلام هارون.

وفي تزكية الشارح لما ينقل عن سيبويه، عندما قال المصنف: "والدليل على مجيء "هل" بمعنى "قد" سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم"، قال الدماميني: كفى بذلك دليلاً يستندون إليه، ويعتمدون في إثبات الأمر عليه[1].

وفي الرد على ابن الطراوة الذي زعم أن سيبويه لحن عندما قال: إن "نعم" يجاب بها عن النفي والإثبات معاً، قال الشارح: "هذه جرأة من الزاعم المذكور على منصب إمام أئمة العربية، ورئيسهم المقتدى به، حسب ابن الطراوة أن يفهم ظواهر كلام لسيبويه"[2].

ومن أئمة النحاة المحترمين عند الدماميني أبو علي الفارسي الذي اتهمه أبو محمد الأسود بتحريف الشاهد:

وطرفك إما جئتنا فاحبسنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

فقال الشارح في رد هذا الاتهام: "هذه إساءة أدب من الأسود سود بها الصحف، فأبو علي لا يدفع عن الإمامة في العربية، وسعة الضبط والحفظ لما ينقله.."[3].

والرضي شارح الكافية من الأئمة عند الدماميني أيضاً، ولذلك نجده يرجح بآرائه أحكامه، من ذلك قوله: "وضعف الرضي قول الكوفيين إن "اللام" في المستغاث بقية اسم، وهو "آل" بأنه يقال ذلك فيما لا "آل" له نحو: يا الله!"[4].

واعتمد الشارح على رأي الرضى في رد ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن تعين الوقت في "إذا" يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً كما في قولنا: "زماناً طلعت فيه الشمس"، فقال الدماميني: "رده الرضى بأنه إنما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له، لا بمجرد ذكر الفعل بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافياً في تخصيصها لتخصصت "متى" في قولك: "متى قام زيد"، والظرف غير مختص اتفاقاً"[5].

---

(1) تحفة الغريب: 727.
(2) نفسه: 716-717.
(3) نفسه: 366.
(4) نفسه: 461.
(5) نفسه: 731.

ومن استعانته بقول الرضي قوله في شرح قولهم: 'جاؤوا الجماء الغفير' حيث قال: والغفير من الغفر، وهو الستر بمعنى 'الغافر' أي: الساترين لكثرتهم وجه الأرض، حذفت التاء حملاً للفعيل بمعنى 'الفاعل' على 'الفعيل' بمعنى 'المفعول' وهي صفة الجماء، أي الجماعة الكثيرة الساترة، 'قاله الرضي'[1].

وابن مالك من النحاة الذين اعترف الدماميني بمقامهم ودافع عنهم واستند إلى آرائهم، قال موافقاً له في جواز الجزم بـ'لن': أفاد -رحمه الله- أن الجزم بـ'لن' في قول الملك لعبد الله بن عمر في النوم: 'لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ': إنها لغة لبعض العرب'[2]، وصوب رأيه ورد اعتراض ابن هشام عليه الذي قال: 'وقولنا: إن عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك، والصواب: اسم لمكان الحضور، لأنها ظرف لا مصدر' فقال الدماميني غاية ما فعله ابن مالك حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع، فأي خطأ ارتكبه حتى يقول: 'والصواب خلافه'[3].

وفي قول ابن هشام: 'قد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر اسماً مشتقاً (يريد خبر 'أن' بعد 'لو' الشرطية) لم ينتبه إليها الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾ (الأحزاب: 20)، فقال الدماميني: 'هول المصنف -رحمه الله- ولوح بقصور نظر هؤلاء الأئمة، وتبجح بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه، ثم بان أن ما اهتدى إليه دونهم ليس بشيء، لأن 'لو' في هذه الآية التي أوردها ليست مما الكلام فيه، لأنها مصدرية، أو للتمني، والكلام إنما هو في 'لو' الشرطية، قال الرضي إنها مصدرية وقال ابن الحاجب في منظومته[4] 'متن الكافية'.

لو أنهم بادون في الأعراب 'لو' للتمني ليس من ذا الباب

---

(1) نفسه: 90.

(2) نفسه: 589.

(3) تحفة الغريب: 310.

(4) نفسه: 558-559.

ودافع الدماميني عن أبي حيان وحاول تصحيح ما ذهب إليه في مسألة أن الداخلة على الأمر في قولهم: "كتبت إليه بأن قم" حيث رأى ابن هشام أنها المصدرية.

وقول أبي حيان: إن "أن" المصدرية لا توصل بالأمر، وأن "أن" في المثال تفسيرية لا مصدرية، لأن "أن" والفعل إذا قدر بالمصدر فات معنى الأمر، فقال ابن هشام في رده: "فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور.

فقال الدماميني: "ولأبي حيان أن يفرق بأن الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم تفت بالكلية، والفائت إنما هو الدلالة الوضعية فقط، وإلا فالزمن مدلول عليه التزاماً ضرورة أن الحدث لا بد له من زمان، بخلاف معنى الأمر، فإنه فات بالكلية، ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثاني...".[1]

وحاول الدماميني أن يقرب بين وجهي نظر كل من أبي حيان وابن هشام في "أما" التي رأى أبو حيان أنها ليست أداة شرط، فخالفه ابن هشام، قال الدماميني: وقد يجاب بأن المصنف جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط، لا باعتبار أنها موضوعة للشرط، والإضافة تكون بأدنى ملابسة[2].

ورد الدماميني ما ذهب إليه المصنف من أن الخبر المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين حقه أن يؤكد أولاً بالمنفصل، نحو "قمتم أنتم أنفسكم" باستناده إلى رأي أبي حيان فقال: "ليس حقه ذلك على التعين، بل حقه أحد الأمرين، إما التأكيد وإما الفصل نص عليهما أبو حيان في الارتشاف[3].

وقال ابن هشام إن أبا حيان لم يظفر بالآية: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ (الصافات: 7)، وإلا لما عدل إلى الاعتراض ببيت عنترة، فرد الدماميني ذلك

---

[1] نفسه: 43.

[2] نفسه: 98-99.

[3] تحفة الغريب: 196.

بقوله: من أين له أن أبا حيان لم يظفر بها، ولعله ظفر بها ورأى صحة الجواب الذي ذكره المصنف، فأضرب عن إيرادها، وهذا تحامل عجيب، بل الظن بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها، فإن ذلك كله مذكور في الكشاف، وهو نُصْبَ عينه، وفي تفسير أبي حيان ما نصه: "ولا يجوز أن يكون "لا يسمعون" صفة، ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل: "لم يحفظ من الشياطين"، لأن الوصف بكونهم لا يسمعون، أو الجواب به لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما، وختم بقوله: "وقد استبان بطريق اليقين أنه ظفر بالآية، وأحاط علماً بما ذكره المصنف، أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف"[1].

ومو قف الشارح من ابن هشام موقف يتسم بالاعتدال، ليس فيه تحامل، إذ وافقه في كثير من الآراء والأحكام، ومن أمثلة ذلك أن ابن هشام جعل العطف في الآية: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الزمر: 6)، على "واحدة" على تأويلها بالفعل "من نفس تَوَحَّدَتْ" فقال الدماميني موافقاً: كما في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (الملك: 19)، أي: "يصففن ويقبضن" فكذا في تلك الآية[2].

وقد يعترض الشارح على المصنف، أو يفترض الاعتراض، ثم يلجأ إلى الاعتذار عنه نحو قوله: "ولعله أراد كذا، كأنه إنما عدل عن كذا، فإن كان قد أراد كذا فلا اعتراض"، وهذا المنحى عنده كثير في الشرح[3].

ومن اعترافه بإجادة المصنف، قوله: "وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصد في الكلام على "إنّ" المشددة، حيث قال: وتخفف فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، وأنه إذا قيل "إنْ زَيْدٌ لمنطلقٌ" فـ "إنْ" نافية، واللام بمعنى "إلا"[4].

---

(1) نفسه: 424-425.

(2) نفسه: 214.

(3) ينظر مثلاً ص: 12، 23، 34، 400.

(4) نفسه: 34.

والدماميني أضاف إلى الشرح ما كان يراه مفيداً، فعند حديثه عن كلّ المضافة إلى نكرة، قال: وكلام ابن الحاجب في تقرير ذلك حسن فلنورده[1].

وكذلك فعل في مسألة حذف العاطف في الشاهد القرآني، حيث نقل ما توصل إليه الشيخ بهاء الدين السبكي في شرحه على مختصر ابن الحاجب برمته[2]، كما نقل نصوصاً أخرى رأى أنها تفيد قارئ الشرح.

## مـآخذ الدماميني على ابن هشـــام: -

نثبت فيما يلي بعضاً من مآخذ الشارح على المصنف في الجزء الأول من المغني، وهي مآخذ بعضها يخص الشكل وبعضها يتعلق بالمضمون، ومن المآخذ المتعلقة بالتعبير قول الشارح: "وكان الأنسب بغرض المصنف من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة إلى ما ليس فيها أن يقول: "بل كقطرة من بحر" بدل قوله: "بل كقطرة من قطرات البحر"[3].

وقوله: "فلو قال المصنف: "مغني الأريب" لكان أحسن، لاشتمال السجع حينئذ على لزوم ما لا يلزم"[4].

وقوله: "فلو قال المصنف: طلب الإفهام، بدل قوله: الاستفهام، لاتجه، لكنه اعتذر عن المصنف بعلة أن الاستفعال من المزيد ليس بكثير"[5].

ولاحظ الشارح على المصنف عدم الدقة في التعبير، فقال إن الكلام المصنف: "هل مختصة بطلب التصديق" يعني أنها لا تكون لغيره، لكن عبارته لا تساعد على هذا المعنى لما صرحوا به من أن المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه"، وكان يجب أن يقول: "هل يختص بها طلب التصديق"، كقول صاحب التلخيص: "ولاختصاص التصديق بها"[6].

---

(1) تحفة الغريب: 414-412.

(2) نفسه: 666-674.

(3) نفسه: 8.

(4) نفسه:11.

(5) نفسه: 12.

(6) نفسه: 19.

وسبقت للشارح هذه الملاحظة عندما قال المصنف: "والهمزة خصت بأحكام"، فقال الشارح: وكان الصواب أو الأولى أن يقول: "ولهذا خصت بها أحكام"[1]. ولاحظ على المصنف حذف حرف العطف في قوله: "وزعم الكوفيون أن "إن" تكون بمعنى "إذ" وجعلوا منه: ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة: 57)، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ (الفتح: 27)، حيث أثبت الآيتين بدون عاطف، فقال الشارح: "هذا موضع عطف، ولكن المصنف تركه، وقد مر التنبيه على مثله"[2].

ومن ملاحظات الدماميني المكررة على المصنف، دخول اللام على جواب "إن" الشرطية، قال الشارح: "يدخل المصنف اللام على جواب "إن" وهو ممتنع"[3].

ولاحظ عليه أيضاً إدخال "لا" على الماضي لفظاً ومعنى دون تكرارها وهو شاذ[4].

وزاد المصنف الواو في قوله: "ثم ولو سلم.." فقال الشارح: "لا محل للواو هنا" فإن قلت لعلها للعطف، قلنا: يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه، وهو باطل[5].

وجعل المصنف الفعل "توحدت" من "واحدة" فقال الشارح: كان الأولى أن يقول: وحدت، لأن واحدة ليست مأخوذة من المزيد[6].

ومن مآخذ الشارح على المصنف التي لا تتعلق بالتعبير قوله: تمثيل المصنف للنفي بالآية: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾ (آل عمران: 165) سهو ظاهر، لأن "لما" وجودية لا نافية[7].

---

(1) نفسه:17، وكرر الملاحظة في ص:362، وقال: الباء تدخل على المقصور حتماً على رأي، أو غالباً على رأي.

(2) نفس المصدر: 39، اعيدت نفس الملاحظة في ص: 214، 616، 665.

(3) نفسه: 176، 218، 406.

(4) نفسه: 400.

(5) تحفة الغريب: 264.

(6) نفسه: 214.

(7) نفسه: 21.

وفي قول المصنف: أنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين" كان المأمور به مجالستهما، فقال الشارح: "هذا مشكل، لا عهدة على المخاطب، لأن الأمر فيه للإباحة"[1].

وجعل المصنف المحذوف في الآية: (ولكن البر من اتقى) نظير المحذوف من المثال: "عسى زيد أن يقوم" حيث قد: "صاحب البر- صاحب القيام"، فقال الشارح: في الجواب تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف المقدر في المثال يوماً من الدهر، والتنظير بالآية ليس في موقعه، لأنه تركيب واحدة جزئي حذف فيه المضاف للقرينة[2].

ولاحظ عليه الخلط بين الآية: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الزمر: 6)، وليس فيها "هو الذي" والآية ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الأعراف: 189)، والعطف في هذه بالواو، لا بـ"ثم"[3].

ولاحظ عليه أنه يعطف بـ"أو" بعد همزة التسوية، مع أنه يلحن من يستعمل ذلك[4].

وقال المصنف إن "لا" تزاد قبل "بل" لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي[5]، ثم قال بعد ذلك: فإذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو، فالعاطف "بل" و"لا" رد لما قبلها، وليست عاطفة، فقال الدماميني: "قوله هنا و"لا" رد لما قبلها صريح في أنها نفي لما قبلها، فليست بزائدة وهو خلاف ما تقدم"[6].

ويظهر مما عرضناه من هذه المآخذ أن الشارح لم يكن في ذلك متحاملاً، أو متجنياً هدفه الوحيد أن يبحث عن الهفوات، وهذا يرد ما ذهب إليه بعض الباحثين، من أن "الدماميني كان ميالاً إلى التحامل على العلماء، فقد ألف شرحاً على المغني تحامل فيه تحاملاً شديداً على ابن هشام، مما جعل الشمني يتعقبه في حاشيته"[7]. ونحن رافقنا شرح الدماميني

---

(1) نفسه: 113.
(2) نفسه: 296.
(3) نفسه: 213.
(4) نفسه: 514.
(5) المغني: 1/ 113.
(6) تحفة الغريب: 506.
(7) بحث الأستاذ حسن جلاب نشرته المناهل المغربية عدد 54، سنة 1997.

على المغني ولم نجد فيه ما يمكن تسميته تحاملاً، أو اتهاماً بالسرقة، بل وجدنا الشارح يوافق المصنف في كثير من الآراء، بل وجدناه ينص على مواطن إصابته، ويعترف له بالفضل والدقة في الفهم، أما قول الأستاذ الفاضل إن الشمني تعقبه في الحاشية فنقول نعم، لكن تعقبه طبعته الموضوعية والإنصاف، حيث كان في الغالب يوافق الدماميني ويستأنس بآرائه فيسردها بدون مناقشة أو تعليق، ويبقى أن نقول: إن هناك فرقاً بين تعقب الشمني للدماميني. وتعقب المرابط له، فالمرابط وإن كان فضله في ميدان العلم والمعرفة مشهور لا ينكر، ففي تتبعه للدماميني كان غير منصف، فالقارئ لنتائج التحصيل يحس أن صاحبه إنما كان غرضه من شرح التسهيل أن يشنع بالدماميني، ويزيل عنه كل صفة تتصل بالمعرفة والفهم، إذ لا تخلو صفحة في الغالب من قدح، أو سخرية أو وصف بالسرقة، يدل لذلك ما وقع فيه المرابط من بعد عن الصواب، إذ نسب للدماميني الانتحال مع أن كلامه محكي بـ"قالوا".

قال المرابط: "وفي شرح الدماميني -يعني على التسهيل-: "قالوا: ويجوز الاحتراز بالجنس إذا كان أخص من الفصل من وجه كما هنا، لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظاً، وقد لا يكون" فقال المرابط متعقباً: "وهو أخذ من شرح الحاجبية للرضي، وانتحال منه على عادته من غير غزو، إذ ذاك لفظه بعينه"[1].

- ما لوحظ على الدماميني في الجزء الأول من "تحفة الغريب" من تصحيف وهفوات.

صحف الشارح كلمة "خلل" وجعلها "جلل"[2] وكلمة "عاقبة" جعلها "عافية"[3] وكلمة "أحمرة" جعلها "أخمرة" وكلمة "المثقب" جعلها "المنقب"[4].

وحرف معنى البيت: "وابكنَّ عيشاً تقضى بعد جدته..." حيث جعله في مخاطبة امرأة وهو خطاب لرجل، فأصل "ابكن" حذفت منه الياء[5].

وحرف معنى البيت:-

---

(1) نتائج التحصيل للمرابط الدلائي: 1/ 140-141، رقم 1 من هامش المحقق.

(2) تحفة الغريب: 156.

(3) نفسه: 157.

(4) نفسه: 107-191.

(5) نفسه: 445، قال البغدادي: خطاب لمذكر بدليل ما قبله: يا عرو أحسن نماك الله بالرشد، شرح أبيات المغني: 4/ 280.

هـــذا ســـراقــة للــقـــرآن يـدرســـه      نــســ والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب[1]

وابتعد عن الصواب في شرحه للشاهد:

سقــتــه الـرواعــد مــن صـيـف      وإن مـن خـريـف فلـن يعدمـا[2]

نتيجة عدم وقوفه على أبيات القصيدة.

وجعل "عبد العزيز" من قول الشاعر: "لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها.. البيت" أحد الخلفاء، وهو أبو عمر بن عبد العزيز أمير مصر[3].

ولاحظ عليه البغدادي كذلك عدم الدقة في شرحه للشاهد: رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت البيت... [4]، وأعاد السبب في ذلك إلى أن الشارح لم يرجع إلى السابق واللاحق من أبيات القصيدة[5].

والتحريف الذي وقع فيه الدماميني جله يتعلق بالشواهد الشعرية، والسبب في ذلك يرجع إلى أنه شرح المغني ببلاد الهند، فلم يجد ما يستعين به من كتب الأدب ودواوين الشعراء، ومع ذلك وفق في كثير من الأحيان في حل الإشكال، قال البغدادي: "فلله در الدماميني[6] على ما وصل إليه في شرحه لقول الشاعر:

لا هــم إن الـحـارث بـن جبلـة      زنــا عـلـى أبـيــه ثـم قـتـلـه[7]

فإنه ألف هذا الكتاب في الغربة، وليست عنده مادة من كتب الأدب".

---

(1) تحفة الغريب: 46.

(2) نفسه: 103، وأبيات المغني: 1/ 383.

(3) تحفة الغريب: ص29.

(4) تحفة الغريب: 98.

(5) أبيات المغني للبغدادي: 1/ 365.

(6) شرح أبيات المغني: 4/ 397.

(7) تحفة الغريب: 512.

## مصادر الشارح في الجزء الأول من "تحفة الغريب": -

استفاد الدماميني في شرحه من مصادر كثيرة، لأن تأخره النسبي في الزمان جعله يطلع على ميراث ضخم من المعارف الإسلامية واللغوية التي دونت من لدن علماء المسلمين على مدى عدة قرون، ورغم أن الدماميني لم ينص على أسماء كل الكتب التي استقى منها مادته، فإن ما ذكر منها يمثل عدداً كبيراً، إذ جاوزت في الجزء الأول سبعين مصدراً، شطر منها ما يزال مخطوطاً، وآخر يعد مفقوداً، وغالب هذه المصادر من كتب النحو، وكتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير، وكتب اللغة و وعلم البلاغة، وعلم الحديث وعلم أصول الفقه.

وأهم كتب النحو التي رجع الشارح إليها مراراً، وأخذ منها إما بالنص، وإما بالاختصار والتصرف شرح الرضي على الكافية، وأهم نقوله في التفسير: كشاف الزمخشري.

وكان أكثر اعتماده في الشرح اللغوي على معجمين: صحاح الجوهري، وقاموس الفيروز آبادي، إذ اعتماده عليهما كاد يكون كلياً، ويظهر أنه فضلهما على غيرهما من العجم لما يمتازان به من دقة في التنظيم، وسلامة في المنهج، وسهولة في الوصول إلى المادة، وربما زاد أخذه من القاموس على أخذه من الصحاح لما امتاز به القاموس من غزارة المادة وسعة الاستقصاء، ففيه من أسماء الأعلام والبلدان ما لم يوجد في الصحاح، مع أن كثرة المواد لم تمنع صاحبه من الاختصار الذي تمثل في حذف الشواهد الشعرية وأسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعاني، كما يتمثل في حذف التفسيرات والمترادفات التي ترجع إلى معنى واحد.

وصاحب القاموس لم يكتف بوضع النقط والحركات على الحروف، بل ضبط المادة بالعبارة إذ يذكر مثالاً مشهوراً عقب على اللفظ وعلى وزنه في الحركات والسكنات، أضف إلى ذلك أن الراجع إليه يجد ضالته غالباً لما اشتمل عليه من أسماء الأعلام والبلدان والبقاع وأسماء النباتات والأشجار، والعقاقير وأسماء الحيوانات، والأيام والغزوات، فهذه المزايا المتعددة هي التي جعلت الدماميني بلا شك يعول عليه بالدرجة الأولى.

**أسلوب الدماميني في تحفة الغريب: -**

أسلوب الشارح الدماميني أسلوب عالم أديب متمكن من اللغة يمتاز بالوضوح والدقة في التعبير، وهو في شرح المتن يبتعد عن أسلوب الزخرفة كالسجع والجناس والتورية وما إلى ذلك مما يعتمده في مقدمات شروحه، والدقة والوضوح في التعبير يفرضهما أنه يشرح للطلاب، لذلك ابتعد في تعبيره عن التعقيد والتكلف، فجاء أسلوبه نتيجة تمكنه من اللغة -إذ كان شاعراً وأديباً- واضحاً سهلاً ورصيناً غير مبتذل، هذا هو الطابع العام لأسلوبه، إلا في القليل النادر، فإنه كان يستعمل تعابير فقهية أو منطقية تشتمل على ألفاظ مثل: اللازم والملزوم، والقيد والمقيد، والكل والجزء، والعموم والخصوص من وجه، والنكرة تعم، والمفهوم والمنطوق...الخ..، ومن أمثلة هذا الأسلوب قوله: "الضمير يعود إلى البعض المفهوم مما سبق، لأن البعض هنا في سياق النفي، فشمل كل بعض من القوم، فحصل المقصود من الاستثناء..."[1].

وقوله: المطلق هو الحقيقة بلا قيد، وقوله: "فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع بلا قيد، وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه، ولا بقيد ضرورة وجود الأعم في الأخص، والجمع لا بقيد أعم منه بقيد"[2]، لكن مثل هذا الأسلوب نادر في الشرح، كما يستعمل أسلوب الجدل أثناء مناقشة رأي من الآراء، أو قضية من القضايا، وذلك مثل قوله: "فإن قلت.....قلت. حيث يفترض أن هناك محاوراً يعترض عليه فيحاول إيضاح المراد قصد إقناعه، وهذا الوجه من الأسلوب يقصد إليه قصداً يريده به أن يبسط الرأي ويلم بجوانبه التي قد تتبادر إلى الذهن[3]، هذا أسلوبه في شرح المتن، أما أسلوبه الفني المنمق فنجده في مقدمات شروحه، سواء أكانت في علم النحو أم في غيره من العلوم، كما يتضح من مقدمة شرحه على صحيح البخاري المسمى "مصابيح الجامع"، قال:

---

[1] تحفة الغريب: 609.

[2] نفسه: 729.

[3] تحفة الغريب: 427، 436، 444، 466، 467، 474، 479...الخ.

"الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية أعظم سيادة، وحمى حماها من النقص وأظفر منها بالحسنى وزيادة، وشرح الصدر بنورها اللامع، وملأ بجواهر أحاديثها المسامع، أما بعد: فهذه نكت ساطعة الأنوار، عالية المقدار، ماحية ظلم المشكلات البهيمة، هادية إلى أوضح الطرق المستقيمة، وسميتها بـ"مصابيح الجامع" وعلقتها على أبواب منه ومواضع، وفرقت كثيراً منها في زواياه، يستعين بها الناظر على استخراج خباياه، فدونكها مصابيح تحسدها الثريا، وتبدو لمجتلي محاسنها مشرقة المحيا.."[1].

**قيمـة الشرح "تحفة الغريب": -**

تحفة الغريب كتاب مفيد لما اشتمل عليه من آراء وفوائد وتحقيقات وإحالات على أمهات الكتب في المسائل الدقيقة، ولما كان صاحبه عالما حجة في النحو وجدنا طائفة من مشاهير متأخري النحويين يعتمدون آراءه وتخريجاته، ويستأنسون بتوجيهاته وتعليلاته، ويستشهدون بنقوله وإحالاته، فممن رجع إلى هذا الشرح واستأنس به كثيراً: الشمني في "المصنف من الكلام على مغني ابن هشام"، وإن كان قد عارضه في بعض الجزئيات فقد أخذ كلامه بدون مناقشة في مواطن كثيرة، ومحمد الأمير في حاشيته على المغني، والدسوقي في شرحه على المغني، والأشموني في شرحه على الألفية، وخالد الأزهري في التصريح على التوضيح، والبغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني، والصبان في حاشيته على الأشموني.

ومن خصائص "تحفة الغريب" أن صاحبه لم يعن بذكر وجوه الخلاف وأقوال النحاة في بعض المسائل التي تطرح جدلاً لا طائل وراءه، كما يمتاز بالإعرابات الدقيقة لبعض الكلمات والتراكيب، ومحاولة توضيح الدلالات المناسبة لبعض الأدوات بالرجوع إلى المقامات والقرائن، ومن خصائصه أيضا أنه عكس ثقافة صاحبه، وما كان يجيده من علوم مختلفة، قال محمد العابد الفاسي في فهرس مخطوطات خزانة القرويين:-

---

(1) مقدمة مصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني، م خ الخزانة العامة رقم : 1938، الرباط.

الشرح مفيد جداً اشتمل على كثير من الفوائد الأدبية والتاريخية مما يدل على اطلاع الدماميني الواسع وبراعته الأدبية، ومن فوائده عند ذكر حرف الواو المفردة[1]، قال: وزعموا أن العرب إذا عدوا، قالوا: ستة سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعده عدد مستأنف، ونقل عن تفسير العماد الكندي قاضي الإسكندرية المتوفى سنة 420هـ أنها لغة فصيحة لبعض العرب.."[2].

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة القرويين لمحمد العابد الفاسي: 2/ 26.

(2) تحفة الغريب: 750-751.

# وصـف المخطـــوطات

* فهرس مصادر ومراجع الدراسة.
* فهرس الشرح القسم الثاني (موضوعات الشرح).
* فهرس الدراسة (موضوعات الدراسة).

**وصف المخطوطات: -**

تيسر الاطلاع على أربع نسخ من تحفة الغريب، الأولى نسخة خزانة القرويين التي تحمل رقم: 522، عدد أوراقها: 296، من القطع الكبير، مسطرة: 29، مقياس: 27/ 17، خطها مغربي جميل مرصع بالألوان في ورق متين، عليها بعض الطرر، هذه النسخة تامة، إلا أن بعض الأوراق الأولى منها أصيب بتلاش وخرق السوس، ناسخ هذا المخطوط هو أحمد بن عبد الكريم بن أحمد المسعود الجوراري، تاريخ النسخ: ثامن عشر، رجب، سنة 973هـ.

أسفل الصفحة الأولى من النسخة: وثيقة تحبيس السلطان أحمد المنصور الذهبي جميع هذا الجلد، وأعلى الصفحة: كتب المنصور خط يده بصحة ذلك، وبالهامش: "بلغت المقابلة جهد الاستطاعة والطاقة بأصل عتيق غالب الصحة في نهاية الضبط والإتقان".

والثانية: نسخة المكتبة العامة، رقم: 701 ج، وهي من وقف: أمير أحمد آغا علي، سنة 1184هـ، أوراقها من القطع الكبير، عدد السطور: 30 في كل سطر ما بين 15-17 كلمة، هوامش هذه النسخة قليلة، وخطها شرقي واضح جميل، والنقط والفواصل بمداد أحمر، وهي تامة وسالمة من الخروم والبتر، عارية عن اسم وتاريخ النسخ كذلك.

والثالثة: نسخة المكتبة العامة أيضاً رقمها: 3532 د، الأوراق متوسطة القطع، مسطرتها: 31، عدد الكلمات في كل سطر يترواح ما بين: 15-16، عدد صفحاتها: 674، خطها شرقي في غاية الجمال، وهي تامة وسليمة، ناسخها: الأسمناوي سليمان الأزهري، تاريخ النسخ: ثالث عشر، شوال، عام 1220هـ.

والرابعة: نسخة الخزانة الملكية، رقمها 204، هذه النسخة مبتورة غير تامة، من القطع الصغير، عدد صفحاتها 638، مسطرتها مختلفة: 22-23، مقياسها: 21/ 15، خطها مغربي واضح مقبول؛ إلا أن بها أخطاء كثيرة، ناسخ هذه المخطوطة: سليمان بن محمد بن عبيد الله الحوات الحسيني العلمي الموسوي، وبعد تصوير النسخ الثلاث التامة، والمقارنة بينها تبين أن ما يجب اعتماده أصلاً هو مخطوط القرويين، لأن تاريخ نسخه قريب من عهد المؤلف، ولأنه سالم من الأخطاء، ولأنه من تحبيس أحمد المنصور الذهبي المشهور بحبه للعلم والعلماء وجمع الكتب المفيدة، أما النسخ الأخرى فقد استعنت بها كلما دعت الضرورة إلى

تصحيح عبارة أو كلمة، كما استعنت بالمطبوع من شروح المغني وحواشيه، التي فيها نقول من تحفة الغريب كالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، وحاشية الأمير على المغني، وحاشية الدسوقي عليه أيضاً، وشرح شواهد المغني للسيوطي والبغدادي.

**منهـــج التحقيـــق: -**

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص هي إحياء التراث وتيسير الاطلاع عليه والتعريف بأصحابه اعترافاً بما قدموه من جليل الأعمال، كان من الواجب على المحقق أن يحترم النص ويحاول إخراجه صحيحاً ليس فيه تغيير بزيادة أو نقص إلا ما تقتضيه القواعد الإملائية والنحوية، ولبلوغ هذه الغاية اعتمدت في تحقيق تحفة الغريب الخطوات التالية:-

1- تحرير النص بدقة وفق قواعد الإملاء مع مراعاة الترقيم.

2- مقابلة نسخة الأصل بالنسخة الثانية التي جعلت الحرف: 'ج' رمزاً لها والثالثة التي اخذت رمز 'د' مع إثبات أوجه الخلاف، والتنبيه على مواطن الخطأ والسقط في كل نسخة.

3- أخطاء الأصل تصحح في المتن ويشار إلى ذلك في الهامش.

4- وضع الساقط من الأصل بين معقوفتين.

5- شكل النص بما يتفق وقواعد الإعراب.

6- شرح بعض الكلمات التي تحتاج إلى شرح.

7- تخريج الشواهد القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

8- إتمام الآية إن دعت الضرورة أو الاقتصار على ما يدل على المعنى المطلوب.

9- تخريج الأحاديث النبوية من الصحاح وكتب الحديث المشهورة، وإتمام ما كان ناقصاً إن كان ذلك مما يفيد.

10- تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها إن وجدت، أو من المجموعات الشعرية وكتب اللغة والنحو، مع إكمال الأبيات الناقصة في الهامش، وذكر الروايات المختلفة دون استقصاء.

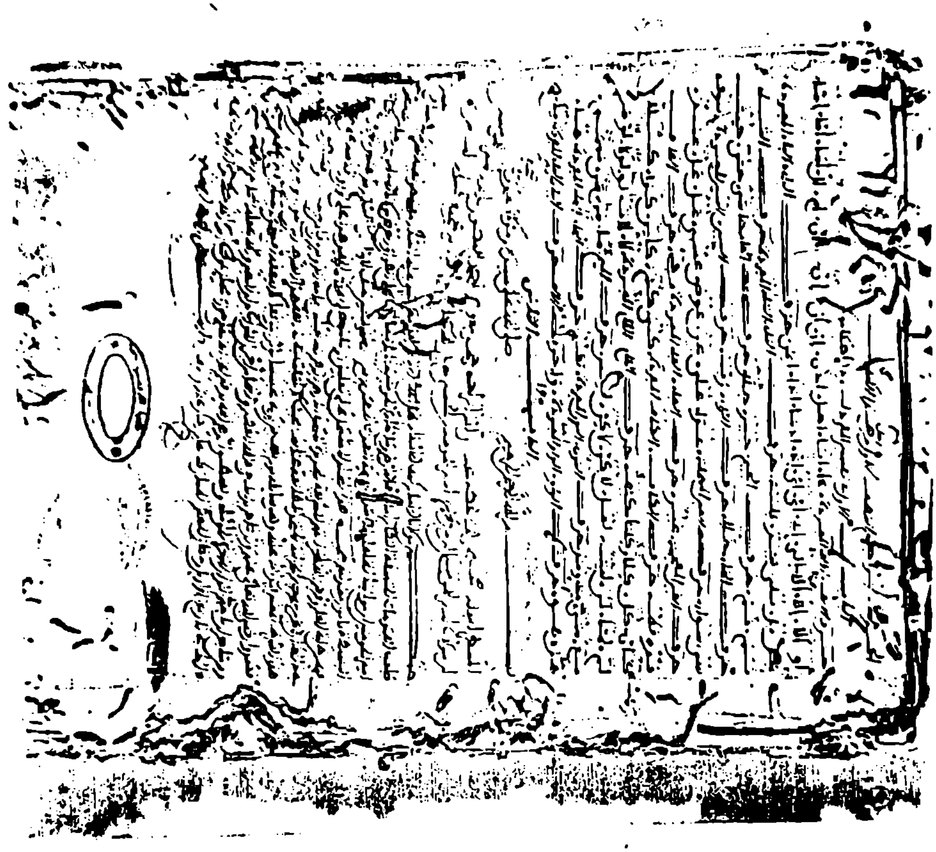
11- التعريف بأعلام الشرح باستثناء بعض المشهورين مع الإشارة إلى بعض المؤلفات التي ترجمت لهم.

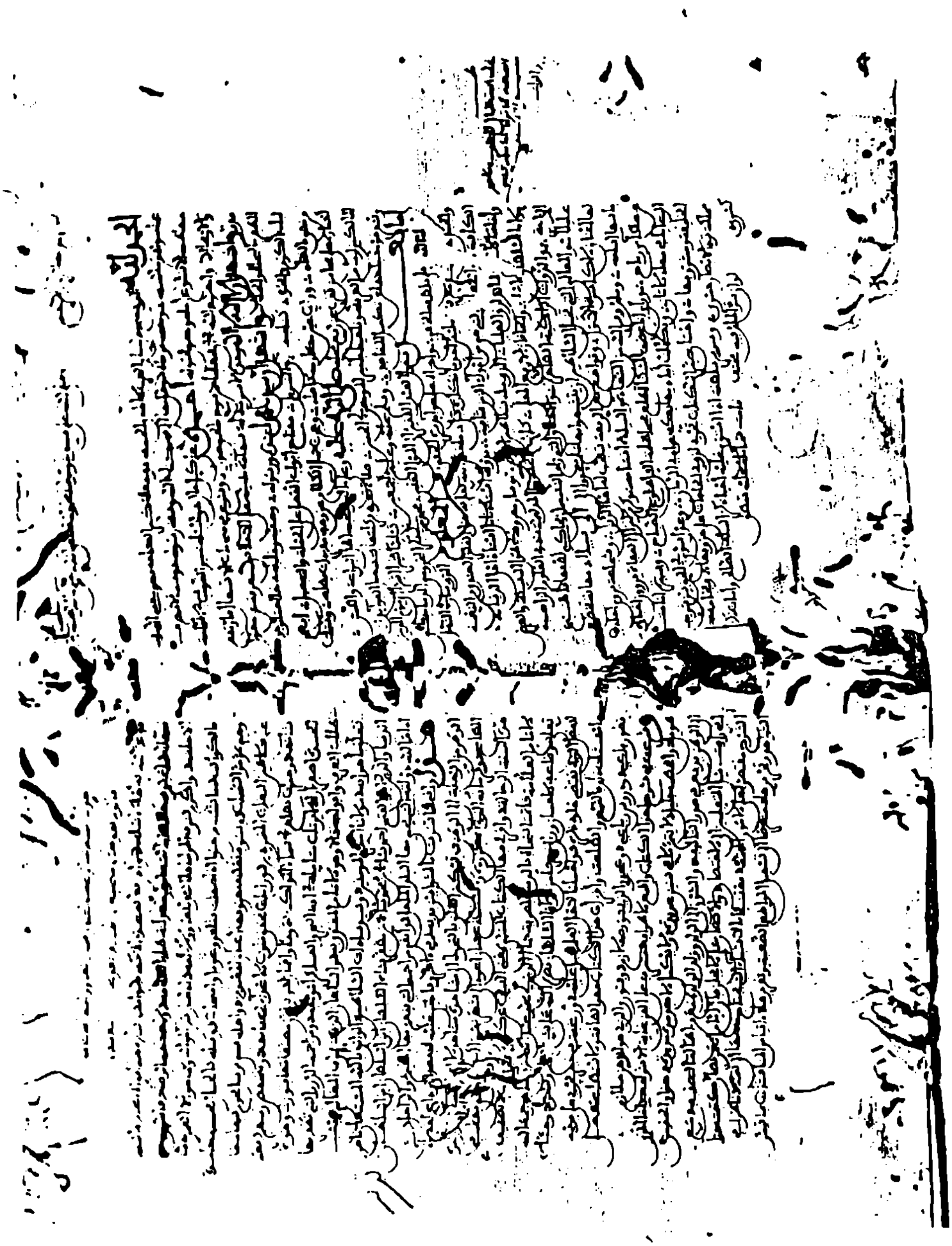
12- تخريج الآراء والمذاهب من مؤلفات أصحابها إن وجدت، أو من كتب تعرضت لذكر ذلك.

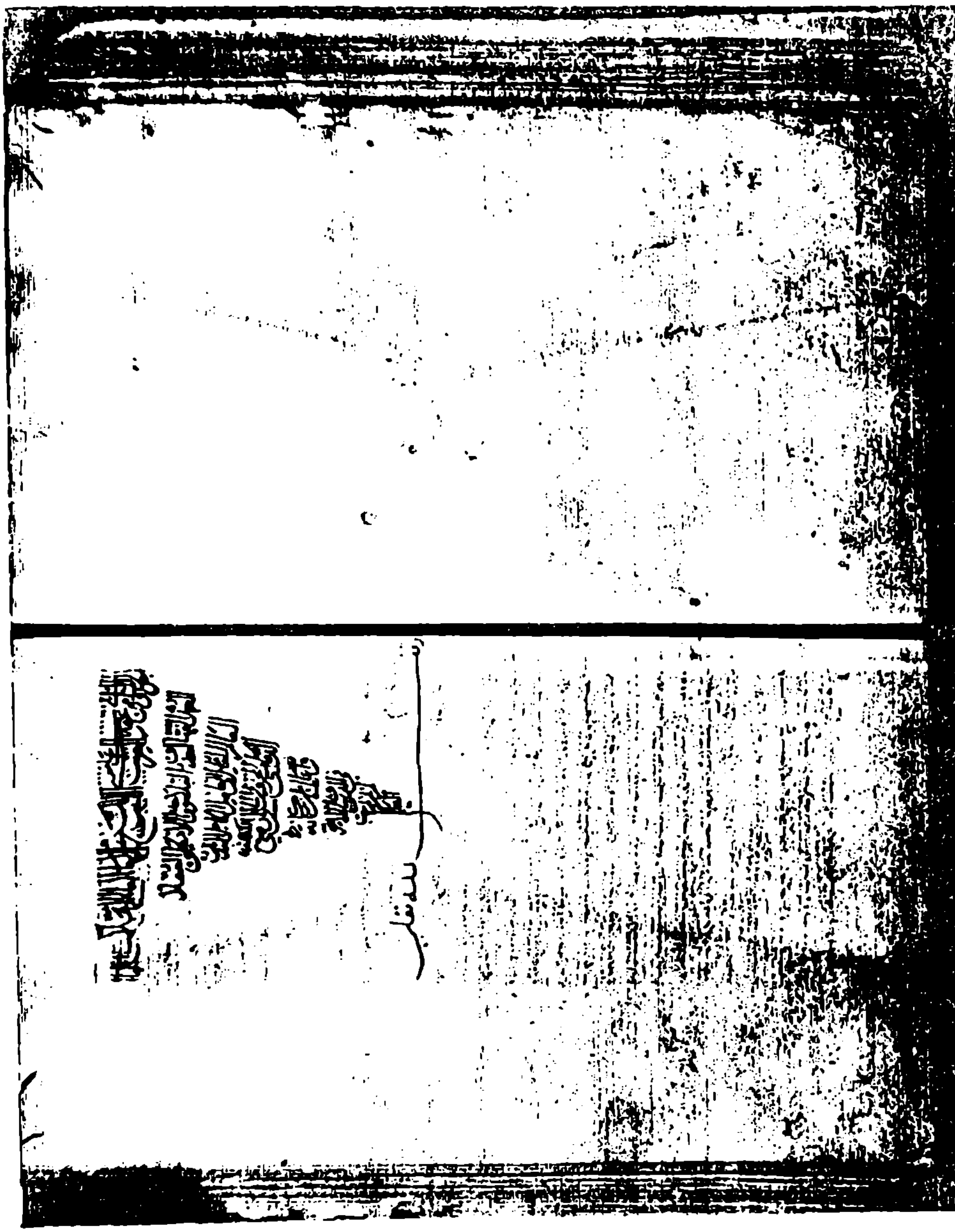
13- إضافة بعض الآراء والتعليقات التي لها صلة بالمضمون في الهوامش.

14- الإشارة بخط /ّ مائل وسط الكلام على انتهاء صفحة الأصل المخطوط مع وضع رقم الصفحة إلى يمين السطر.

15- وضع فهارس لكل ما ورد في الشرح من شواهد مختلفة، وأعلام وكتب، مع فهرس خاص بمسائل الشرح، والمصادر والمراجع.

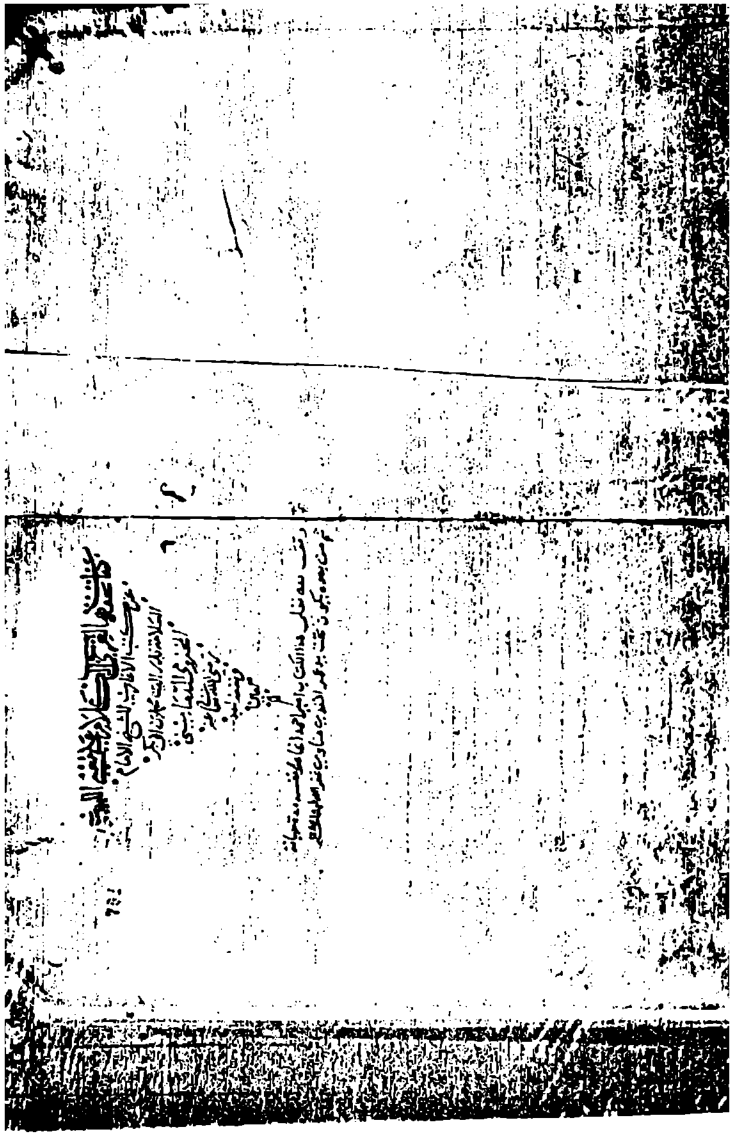


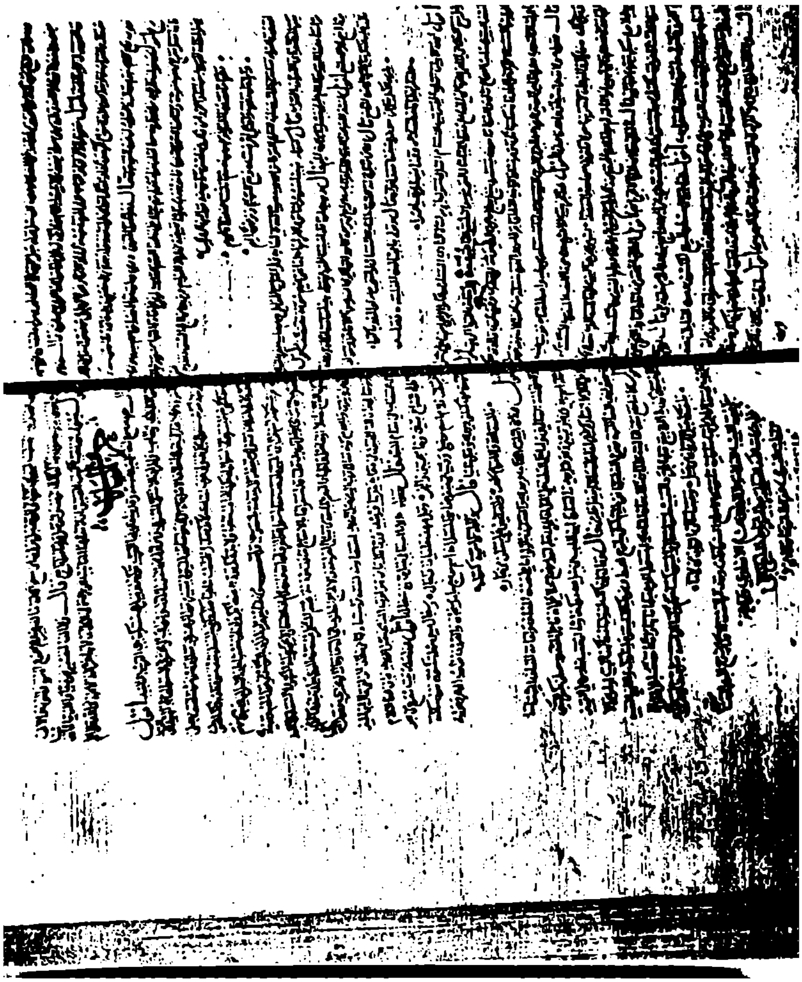




بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

[illegible]





**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلانَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى الكَرِيمِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيماً[1]: -**

اَلحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَحَ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ الأَيَادِي الحَسَنَة، وَجَعَلَهُ كَنْزَ الْفَصَاحَة، فَهُوَ مُغْنِي اللَّبِيبِ عَمَّا سِوَاهُ مِنَ الأَلْسَنَة، وَنَصَبَهُ مِرْقَاةً يُتَوصَّلُ بِهَا إِلَى فَهْمِ[2] كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَسَبَباً لا يَنْصَرِفُ مُتَعاطِيهِ إِلَّا بِبُلوغِ أَمَلِهِ وَحُصُول سُؤْلِهِ، أَحْمَدُهُ عَلَى كُلِّ حَال، وَأَسْأَلُهُ تَمْيِيزَ الصَّوَابِ فِي الإِقَامَةِ والارْتِحَال، وَأَتَضَرَّعُ إِلَيهِ فِي أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ شَرَحَ بِالحَقِّ صَدْراً، وَشَرَعَ[3] فِي فَتْحِ بَابِ الاشْتِغَال فَارْتَفَعَ[4] قَدْراً، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَه إِلَّا الله، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً مَبْنِيَّةً عَلَى الإِخْلاص، مُعْرِبَةً عَنْ حُصُول الظَّفَرِ بِالنَّجَاةِ وَالخَلَاص، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُه، وَصَفِيُّهُ وَخَلِيلُهُ، خُلَاصَةَ الوُجُودِ، لُبَابُ الْكَرَمِ وَالجُودِ، كَشَّاف حَقَائِقِ الْتَنْزِيل، مِفْتَاح أَبْوَابِ الْفَضْلِ عَلَى الجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيل، أَفْصَح مَنْ نَطَقَ بِالْضَادِ، وَرَوَتْ عَيْنُ مَكَارِمِهِ كُلَّ صَادٍ، وَعَجِزَتْ جُمَلُ الْكَلَامِ عَنْ وَصْفِ مُفْرَدَاتِ فَضْلِهِ، وَاشْتَمَلَتْ أَخْبَارُهُ عَلَى مَحَاسِنَ تُعْرِبُ عَنْ رَفْعِ مَحَلِّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، أَهْلِ الْبَرَاعَةِ وَاللَّسَنِ، المَالِكِينَ لِزِمَامِ الْعَرَبِيَّةِ، وَنَاهِيكَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي الحَسَنِ[5]، صَلَاةً تَعُودُ بَرَكَاتُهَا بِتَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، وَيُسْفِرُ ضَوْءُ صَاحِبِهَا عَنْ تَكْمِيلِ المَقَاصِدِ[6]، وَسَلَّمَ عَلَيهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، تَسْلِيماً كَثِيراً أَثِيراً[7] إِلَى يَوْمِ الْدِين.

أَمَّا بَعْدُ، فَيَقُولُ الْعَبْدُ الفَقِيرُ إِلَى الْمَوْلَى الْغَنِيِّ، مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ المَخْزُومِيُّ، عَامَلَهُ اللهُ تَعَالَى[8] بِلُطْفِهِ الخَفِي، وَأَجْرَاهُ عَلَى عَوَائِدِ بِرِّهِ الحَفِي.

---

(1) ساقط حتى (تسليماً) من (ج.د) وبعده في (ج): 'اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً' حديث مطلعه في (كنوز الحقائق) عن الديلمي ص22، وفي (د): 'وبه ثقتي'.

(2) سقطت من (د).

(3) سقطت من (ج).

(4) في (د) 'فارتقى'.

(5) يريد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(6) تضمين لكتاب ابن مالك المسمى: 'تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد'.

(7) سقطت من (ج).

(8) سقطت من (د).

مِنَ المَعْلُومِ الَّذِي سَارَ فِي السَّهْلِ وَالجَبَلِ، وَعَمَّتْ مَعْرِفَتُهُ فَلَيسَ لِأَحَدٍ بِإِنْكَارِهِ قِبَلٌ، مَا خَصَّ اللهُ تَعَالَى بِهِ هَذَا القُطْرَ الهِنْدِيَّ مِنَ النِّعْمَةِ الكَافِيَةِ وَالسَّعَادَةِ[1] الَّتِي هِيَ مِنْ أَدْوَاءِ الزَّمَنِ شَافِيَةٌ، بِدَوْلَةِ أُسْتَاذِنَا، بَلْ أُسْتَاذِ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَإِمَامِنَا الأَعْظَمِ المَالِكِ لِرقِّ العَلْيَا، الَّذِي سَادَ سَلاطِينَ الأَرْضِ، وَسَارَ مَعْرُوفَهُ فِي طُولِ البَسِيطَةِ وَالعَرْضِ، مَوْلَانا السُّلْطَانُ الأَعْلَى، وَالخَاقَانُ الأَرْفَعُ المُعْلَى[2]، كَاشِفُ الخُطُوبِ المُدْلَهِمَّةِ، ذِي العُلُومِ الزَّاهِيَةِ الزَّاهِرَةِ، وَالذَّاتِ[3] الزَّاكِيَةِ الطَّاهِرَةِ، وَالأَخْلَاقِ الَّتِي رَامَ النَّسِيمُ أَنْ يُحَاكِي لُطْفَهَا فَأَصْبَحَ عَلِيلاً، وَالمَعَالِي الَّتِي تَخَيَّل السَّلاطِينُ أَنْ يَتَشَبَّهُوا بِهَا فَلَمْ يَجِدُوا إِلَى ذَلِكَ[4] سَبِيلاً، مَهَابَةٌ تَخْضَعُ لَهَا أَعْنَاقُ الأَكَاسِرَةِ الأُوَلِ، وَتَوَاضُعٌ مَعَ الرِّفْعَة يَتَعَجَّبُ لَهُ أَهْلُ الدُّوَلِ، وَشَجَاعَةٌ يَرْوِي أَحَادِيثَ بَأْسِهَا أُسَامَةُ، وَمُلْكٌ وَفَّرَ اللهُ مِنَ السَّعَادَةِ وَالسِّيَادَةِ أَقْسامَهُ، وَكَرَمٌ لَا يَزَالُ العُفَاةُ يَرْوُونَ أَخْبَارَهُ عَنْ عَطَاءٍ[5] وَرِيَاحٍ، وَرَأْيٌ إِذَا عَرَضَتْ المُشْكِلاتُ[6] طَلَعَ - فَمَحَا ظُلْمَةَ اللَّيْلِ- طُلُوعَ الصَّبَاحِ، وَسِيرَةٌ أَنَامَتْ الرَّعَايَا فِي مِهَادِ الأَمَانِ، وَتَكَفَّلَتْ أَيَادِيهَا بِكَفِّ عَوَادِي الزَّمَنِ، وَعَدْلٌ سَوَّى فِي الحَقِّ بَيْنَ شَرِيفِ الخَلِيقَةِ ومَشْرُوفِهَا، وَإِحْسَانٍ صَيَّرَ السَّكَنَاتِ[7] تَجْرِي لِذِي الحَاجَاتِ عَلَى حُرُوفِهَا، وَفَخَامَةُ مَمْلَكَةٍ تَرُدُّ الأَبْصَارَ حَسْرَى، وَسَرِيرُ سَلْطَنَةٍ إِذَا اسْتَوَى عَلَيهِ أَحْيَى ذِكْرَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَأَمَاتَ ذِكْرَ كِسْرَى؛ شعر[8]:

لَوْ أَنَّ سِرَّ المُلْكِ فِيهِ مُخْتَفٍ /\ قَامَتْ شَمَائِلُهُ عَلَيهِ تَنْطِقُ/

---

(1) خرم في الأصل.

(2) بعده في (د) إمامة الأئمة.

(3) في (د) الدولة.

(4) في الأصل (إلى إلى) تحريف.

(5) لعله يريد عطاء بن دينار الهذلي من رجال الحديث ت: 126هـ الأعلام: 4/ 235، ورياح هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي تابعي، قيل: توفي سنة تسعين، وقيل سنة 96هـ غاية النهاية: 1/ 284.

(6) في الأصل المشكاة.

(7) في الأصل السكنات وفي (ج.د)، التنكات، ولعل الصواب السكيات أي الدنانير المسكوكة، لأن السكي يطلق على الدنانير، كما نص على ذلك صاحب المنجد في اللغة والأعلام، سكك.

(8) كلمة شعر سقطت من الأصل، والأبيات الثلاثة من نظم الدماميني، لأنه يقرض الشعر.

هَدَاتْ بسيرَتِهِ الرَّعِيَّةُ وَاغْتَدَى ٨ قَلْبُ الْعَدُوِ مِنَ المَهَابَةِ يَخْفِقُ
فَالدِّينُ بَعْدَ تفرُّقٍ مُتَجَمِّعٌ ٨ وَالْكُفْرُ بَعْدَ تَجَمُّعٍ مُتَفرِّقُ

قَدْ أَعَزَّ اللهُ بِهِ أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَأذَلَّ بِعِزَّتِه عَبَدَةَ الأَصْنَامِ، وَأَنْطَقَ بِشُكْرِهِ حَتَّى أَفْوَاه المَحَابِرِ وَأَلْسِنَة الأَقْلَامِ، أَعْظِمْ بِهِ سُلْطَانًا، كَشَفَتْ[1] أَنْوَارُ مَعْدِلَتِهِ ظُلْمَ الظُّلَامَةِ، وَلَاحَ جَبِينُهُ الوَضَّاحَ فَأَشْرَقَ وَجْهُ الإِمَامَة، وَأكْرَمَ بِشَرَفِ المَزَايَا، فَلَا كَيْدَ لِلْعَدُوِ، وَلَا كَرَامَة، إِذَا سَارَ بَيْنَ المَوَاكِبِ فَمَا هُوَ إِلَّا الْقَمَرُ حَفَّ بِالْكَوَاكِبِ، مَا شِئْتَ مِنْ خُيُول إِذَا صَهَلَتْ فَلِلْعَدُوِّ عَوِيلٌ وَانْتِحَابٌ، وَفِيَلَةٌ كَالجِبَالِ (تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)[2]، وسُيُوفٌ تَعْطِفُ حُرُوفُهَا أَعْنَاقَ المُعْتَدِينَ، وَأَهِلَّةٌ قِسِيٌّ تُرْسِلُ نُجُومَ سِهَامِهَا عَلَى شَيَاطِينِ البُغَاةِ المُتَمَرِّدِين، وَرَايَاتٌ تَخْفِقُ قُلُوبُ الأَعْدَاءِ لِخَفَقَانِهَا، وَتَنْخَفِضُ رُتَبُهُم لِرِفْعَةِ شَأْنِهَا، وَحِبَرَاتٌ[3] تَطْلُعُ فِي سَمَاءِ الْكَوَاكِبِ شُمُوساً وَأقْمَاراً، تَتَلَوَّنُ مُصَبَّغَاتُهَا[4] فَتُورِثُ وُجوهَ الْحَسَدَةِ اصْفِرَاراً، لَا يَرْتَابُ مُتَأَمِلُهُ فِي أَنَّهُ الْبَحْرُ وَالْعَسَاكِرُ أَمْوَاجُه، وَمَرَاحِمُهُ الدُّرَرُ الَّتِي تَظْفَرُ بِهَا طُلَّابُ العُرْفِ وَأفْوَاجُهُ، أَلَا وَهُوَ الْإِمَامُ[5] المُقْتَدَى بِهِ، وَالسُّلْطَانَ الَّذِي تَتَشَرَّفُ المَعَالِي حَيْثُ تَتَعَلَّقُ بِأهْدَابِهِ، مَوْلَانَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، وَسَيِّدُ سَادَاتِ السَّلَاطِينِ، الْوَاثِق بِاللهِ المُسْتَعَان، نَاصِرِ الدُّنْيَا وَالدِّين: أَبُو الْفَتْحِ أحْمَد شَاهْ[6] (بنْ مُحَمَّدْ شَاهْ)[7] بِنْ مُظَفَّرْ شَاهْ، السُّلْطَان بِنْ السُّلْطَان بنْ السلطَان، أَدَامَ اللهُ دَوْلَتَهُ الَّتِي يَحْيَى بِهَا الْبَلَدُ المَاحِلُ، وَأَبْقَى مَرَاحِمَه الَّتِي يَنْعَمُ بِهَا المُقِيمُ وَالرَّاحِلُ.

---

(1) في الأصل كشف.

(2) اقتباس من سورة النمل: 88، أول آية: "وترى الجبال تحسبها...".

(3) جمع حبرة: برد يماني، الصحاح: 2/ "حبر".

(4) في (ج.د) مسبغاتها.

(5) في (ج) المقام.

(6) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من كتب التراجم، وفي معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي للمستشرق "زامباور"، ص427، أن شمس الدين أحمد شاه بن محمد شاه كان سلطاناً إلى غاية 5/ 835هـ "سلاطين بنغالة الشرقية، بنو راجه كانس".

(7) ساقط من (ج).

هَذَا وَإِنِّي لَمَّا تَشَرَّفْتُ بِالْمُثُولِ بَيْنَ يَدَيهِ فِي آخِرِ وِفَادَتِي عَلَيهِ بِقَصْدِ الْوَدَاعِ لِقَضَاءِ الْوَطَرِ مِنَ الرِّحْلَةِ إِلَى الْوَطَنِ، وَتَسْكِينِ الْقَلَقِ بِالتَّحَرُّكِ إِلَى مُشَاهَدَةِ مَشَاهِدِ الْإِلْفِ وَالسَّكَنِ، بَرَزَ[1] أَمْرُهُ الْمُطَاعُ، وَقَرَّ شَأْنُهُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ رَدُّهُ وَلَا يُسْتَطَاعُ، بِأَنْ أَعُودَ إِلَى (شَهْرَنَهْرَ وَالَهْ)[2]، وَأَنْ أُلْقِي بِهَا فِي هَذِهِ السَّنَةِ الرَّحَالَةَ، وَأُقْرِئَ فِيهَا الْكِتَابَ الْمُسَمَّى بِـ مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ، تَصْنِيفُ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ خَاتِمَةِ النُّحَاةِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، جَمَالُ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ[3] بنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَضَاعَفَ لَهُ الْإِحْسَانَ وَوَالَى، حِرْصاً مِنْ مَوْلَانَا السُّلْطَانِ نَصَرَه اللهُ عَلَى بَثِّ الْعِلْمِ وَنَشْرِه، وَحُبّاً لِلفَضْلِ الَّذِي يَقْتَضِي خُلُودَ ذِكْرِه، وَإِحْسَاناً لِأَهْلِ الْعِلْمِ جُبِلَ عَلَيهِ، وَرَغْبَةً فِي خَيْرٍ يَجْرِي عَلَى يَدَيْه، فَامْتَثَلْتُ ذَلِك بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَأَقْرَأْتُ هَذَا الْكِتَابَ جُهْدَ الطَّاقَةِ وَالاسْتِطَاعَةِ، عَلَى قُصُورِ بَاعِي وَدُرُوسِ رِبَاعِي، وَعَجْزِي الَّذِي هُوَ وَصْفٌ لَازِمٌ، وَفُتُورِي الَّذِي هُوَ لِلذِّهْنِ مُلَازِمٌ، وَشَرَعْتُ فِي شَرْحٍ لِهَذَا الْكِتَابِ وَاسِعِ الْأَطْرَافِ، مُشْرِفٍ عَلَى الْفَنِّ غَايَةَ الْإِشْرَافِ، فَإِذَا الْمَدَى طَوِيلٌ، وَالْخَطْبُ جَلِيلٌ، لَا يَتِمُّ إِلَّا فِي سِنِينَ عَدِيدَةٍ، وَلَا يَكْمُلُ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ، هَذَا وَالْحَنِينُ إِلَى الْوَطَنِ يَدْفَعُ فِي صَدْرِ التَّأْلِيفِ، وَالشَّوْقُ إِلَى الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ يَمْنَعُ مِنْ إِطَالَةِ التَّصْنِيفِ، مَعَ أَنِّي رَأَيتُ مَيْلَ الْمُتَعَلِّمِينَ إِلَى الاخْتِصَارِ، وَالاقْتِصَارِ إِلَى الإِيجَازِ، فَإِنَّ أَيَّامَ الْعُمْرِ قِصَارٌ، فَكَتَبْتُ هَذَا الشَّرْحَ مُقْتَصِراً عَلَى الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ، مُعْتَنِياً بِالْأَشْيَاءِ الَّتِي يَحْتَاجُ نَقْصُهَا إِلَى تَتِمَّةٍ، نَاظِراً فِي الشَّوَاهِدِ وَتَحْرِيرِهَا، مُتَعَرِّضاً إِلَى تَسْهِيلِ الْمَوَاضِعِ الصَّعْبَةِ وَتَقْرِيرِهَا، آتِياً مِنَ الْمُنَاقَشَاتِ بِمَا تَيَسَّرَ / ضَابِطاً الْأَلْفَاظَ بِمَا يَسْهُلُ الْمَرَامُ مَعَه وَلا يَتَعَسَّر، مُتَحَلِّياً بِمَحَاسِنِ التَّوضِيحِ، حَاسِماً لِمَوَادِّ[4] الشُّبَه الْمُعْتَلَّة[5]، بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّأْلِيفُ مُوَافِقاً لِلْغَرَضِ، آخِذاً لِلْجَوهَرِ[6]، تَارِكاً لِلْعَرَضِ، وَافِياً بِالْمَقْصُودِ، وَإِنْ اعْتَرَضَ مَنِ اعْتَرَضْ، جَارِياً

---

(1) خرم في الأصل وتلاش.

(2) ...بلدة في الهند.

(3) ساقط من الأصل.

(4) ويظهر أن المناسب لموارد.

(5) تلاش في الأصل.

(6) في الأصل و(ج) للجواهر.

عَلَى وَجْهِ الصِّحَة، وَلَا مُبَالَاةَ[1] بِمَنْ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ، وَسَمَّيْتُهُ "تُحفَةُ الْغَرِيبِ فِي الْكَلَامِ عَلَى مُغْنِي اللَّبِيبِ"، إِشَارَةً إِلَى أَنَّه يَنْبَغِي أَنْ يَقْنَعَ بِقَلِيلِه، وَلَا يَتَعَنَّتَ عَلَيَّ فِي عَدَم تَطْوِيلِه، فَالْغَرِيبُ يُقْنَعُ مِنْهُ بِأَيْسَرِ التُّحَفِ، وَيُعَدُّ صَغِيرُهُ مِنْ أَكْبَرِ الطُّرَف، لَا سِيَّمَا غَرِيبٌ بَادِيَ الْقِلَّةِ، عَازِمٌ عَلَى الرِّحْلَةِ، وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا لِمَا يُرْضِيهِ، وَيَهْدِينَا لِمَا يُوجِبُه الإِنْصَافُ وَيَقْتَضِيه، وَيُرْشِدَنَا إِلَى خُلَاصَةِ الْقَوْلِ، فَهُوَ النَّاقِدُ الْبَصِيرُ، وَيُعِيذَنَا مِنْ خِذْلَانِ الحَقِّ، فَهُوَ نِعْمَ المَولَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

[1] ولا سقطت من (ج).

# دِيبَــاجَــةُ الْكِتَــابِ

**قَالَ: أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ إِلَى آخِرِهِ**

أَقُولُ: الحَمْدُ هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ[1] عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ، سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِالنِّعْمَةِ، أَوْ بِغَيْرِهَا[2]، وَالْإِفْضَالُ: الْإِحْسَانُ، وَآلُهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَتْقِيَاءُ الْمُؤْمِنِينَ، فَدَخَلَ الصَّحَابَةُ، أَوْ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، أَوْ عِتْرَتُه ورَهْطُه الْأَدْنَوْن، فَدَخَلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ لَا كُلُّهُم، والصَّحِيحُ جَوَازُ إِضَافَةِ آلٍ إِلَى الْمُضْمَرِ كَقَوْلِهِ[3]:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

وَأُوَيْلٌ فِي تَصْغِيرِه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَلِفَه عَنْ[4] وَاوٍ، وَأَمَّا أُهَيْلٌ فَتَصْغِيرُ أَهْلٍ وَلَا دَاعِيَ إِلَى جَعْلِه تَصْغِيرَ آلٍ لِتَكُونَ أَلِفُهُ بَدَلَ هَمْزَةٍ مُبْدَلَةٍ[5] عَنْ هَاءٍ، بَلْ لَا دَلِيلَ عَلَيهِ، وَأَوْلَى: أَحَقُّ أَوْ أَقْرَبُ، وَتَقْتَرِحُهُ: أَي[6] تَسْأَلُه مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَتَمَهُّلٍ.

وَالْقَرَائِحُ: الطَّبَائِعُ، جَمْعُ قَرِيحَةٍ، وَتَجْنَحُ: تَمِيلُ، وَالنُّونُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِ وَفِي مَاضِيهِ، وَتَحْصِيلُ الشَّيْءِ: رَدُّهُ إِلَى حَاصِلِه، وَالْجَوَانِحُ: الْأَضْلَاعُ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ[7]، وَأُطْلِقَت عَلَى

---

(1) في الهامش من نسخة الأصل: يرد عليه ثناء الله عز وجل على نفسه، وعلى عبيده بأنه حمد، واللسان في حقه محال، لأنه جارحة فالأولى أن لو قال: هو الثناء بالكلام ليتناول ثناءه سبحانه.

(2) في الأصل أو غيرها.

(3) لعبد المطلب جد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيات قالها في حادث الفيل، منها:

لا هـم إن المـرء يمـ ... ـنع رحله فامنع رحالك

مجزوء كامل المرفل

إلا أن الذي ورد في سيرة ابن هشام ثلاثة أبيات، ليس فيها البيت الشاهد، 1/ 45، وهو من شواهد: الهمع: 2/ 50، وارتشاف الضرب: 2/ 515، وشرح التسهيل لابن عقيل: 2/ 347.

(4) سقطت من الأصل.

(5) في الأصل مبتدلة.

(6) سقطت من الأصل ومن (ج).

(7) خرم وتلاش في الأصل.

الْقُلُوبِ مَجَازاً مُرْسَلاً لِلْمُجَاوِرَة، وَالْمَنْزِل: مِنَ التَّنْزِيلِ، أَوْ الْإِنْزَال، وَهُوَ هُنَا أَوْلَى لِمُنَاسَبَة الْمُرْسَل وَزْناً، وَالذَّرِيعَةُ بِدَالَ مُعْجَمَةٍ، كَالوَسِيلَةِ وَزْناً وَمَعْنَى، وَأَفْرَدَ كُلّاً مِنْهُمَا مَعَ الإِسْنَاد إِلَى اثْنَيْن: الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِاعْتِبَار الدَّلالَةِ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالْمُرَادُ بِعِلْمِ الإِعْرَابِ: عِلْمُ النَّحْوِ الْبَاحِثُ عَنْ الْكَلِمِ الْعَرَبِيَّةِ بِاعْتِبَارِ إِعْرَابِهَا وَبِنَائِهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الإِعْرَابَ الْمُقَابِلَ لِلْبِنَاءِ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّوَابِ: الإِسْتِقَامَةَ مِنْ صَابَ السَّهْمُ إِذَا لَمْ يَحِدْ عَنِ الْغَرَض، وَالصَّوْبُ أَيْضاً، الْمَطَرُ أَوْ نُزُولُه وَقَدْ يُرَادُ هُنَا، إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مُشَبَّهاً بِالسَّحَابِ مِنْ قَبِيلِ الْاِسْتِعَارَة الْمَكْنِيَّة، وَإِثْبَاتُ الصَّوْبِ لَهُ مُرَاداً بِهِ الْمَطَرُ، اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ مُشَبَّهاً بِالْمَطَرِ وَأُثْبِتَ لَهُ الصَّوْبُ الْمُرَادُ بِهِ نُزُولُ الْمَطَر عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ، وَالْأَرْجَاءُ: النَّوَاحِي، وَالْقَوَاعِدُ: جَمْعُ قَاعِدَةٍ وَهِيَ[1] حُكْمٌ كُلِّيٌّ مُنْطَبِقٌ[2] عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَاتِه لِتُعْرَفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ، وَالْحَالِكُ: الشَّدِيدُ السَّوَادِ، وَشَمَّرَتْ: رَفَعتْ السَّاتِرَ، وَالسَّاعِد: الْعَضُدَ، وَإِضَافَتُه لِلاجْتِهَاد، إِمَّا لِلْمُلابَسَة، أَيْ شَمَّرَتُ عَنْ سَاعِدِي الْمُجْتَهِدِ، أَوْ يَكُونُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً حَيْثُ أُثْبِتَ لِلاجْتِهَاد الْمُشَبَّهِ بِالإِنْسَان الشَّدِيدِ الاهْتِمَامِ بِغَرَضِهِ، عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَة بِالْكِنَايَةِ، وَذَكَرَ التَّشْمِيرَ[3] تَرْشِيحاً، وَثَانِياً: صِفَةُ ظَرْفٍ أَوْ مَصْدَرٍ، وَاسْتَأْنَفتُ: ابْتَدَأتُ، وَكَسِلٌ[4] بِكَسْرِ السِّينِ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَالْمُتَوَانِي: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ تَوَانَى بِمَعْنَى وَنَى وَالتَّوَانِي[5] وَالْكَسَل: الْفُتُورُ / ، نَفَى عَنْ نَفْسِهِ كَوْنَ الْفُتُور صِفَةً لَهُ، لَا ثَابِتَةً وَلَا حَادِثَةً، فَانْتَفَى أَصْلاً وَرَأْساً، وَتَصْنِيفُ الشَّيْءِ: جَعْلُه أَصْنَافاً، وَالتَّرْصِيفُ: الضَّمُّ مِنْ قَوْلِكَ رَصَفْتُ الْحِجَارَة إِذَا ضَمَمْتُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى التَّضْعِيفِ كَمَا فَعَل الْمُصَنِّفُ، وَتَتَبَّعَتُ: طَلَبْتُ مُتَّبِعاً، وَتَشْبِيهُ مَسَائِلِ الْإِعْرَابِ بِالْخَزَائِن، اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَة، وَإِثْبَاتُ الْأَقْفَال لَهَا اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَالافْتِتَاحُ تَرْشِيحٌ وَيُحْتَمَل أَنَّهُ شَبَّه الْأَشْيَاءَ الْمُشْكَلَة بِالْأَشْيَاءِ الَّتِي تُوضَعُ الْأَقْفَالُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثِ إِنَّه[6] لا يُوصَلُ إِلَى الغَرَضِ مِنْهَا إِلَّا بِإِزَالَة الْمَانِعِ، فَتَكُونُ الاسْتِعَارَة

---

[1] في الأصل وهو.

[2] في (ج.د)، ينطبق.

[3] في (ج.د) التشهير.

[4] الظرف أو المصدر المقدران، أي: زمناً ثانياً، أو تشميراً ثانياً.

[5] في (ج.د) والكسل.

[6] تلاش في الأصل.

تحقيقيَّةٌ، وكَذَا تَشْبيه التَّحقِيقِ الرَّافِعِ لِلإشْكَال بفَتْحِ القُفْلِ المُفْضِي[1] لِلوُصُول إِلَى مَا وَرَاءهِ مِنَ المَطْلُوبِ، وَمُعْضِلاتٌ بِكَسْرِ الضَّادِ: صِفَةُ مَحْذُوفٍ أيْ: مَسَائِلُ أوْ أبْحَاثٌ، فَهُوَ جَمْعُ مُعْضِلَةٍ اوْ مُعضِلٍ، يُقَالُ: أعْضَلَ الْأمْرُ إِذَا اشْتَدَّ وَاسْتَغْلَقَ وَيَسْتَشْكِلُهَا الطُّلَّاب، أيْ يَعُدُّونَهَا مُشْكِلَةً صَعْبَةَ الإِدْرَاكِ، وَعِنْدِي أنَّ مَعْنَاهُ: يَطْلُبُونَ إِشْكَالَهَا، أيْ إِزَالَةَ الْتِبَاسِهَا، يُقَالُ: أُشْكِلَ الْأمْرُ وَشَكَلَ إِذَا الْتَبَسَ، فَالهَمْزَةُ فِيهِ لِلسَّلْبِ[2] كَمَا حَكَاهُ الجَوْهَرِي[3] نَقْلاً عَنْ بَعْضِ الْكُتُبِ أنَّه يُقَالُ، أشْكَلْتُ الْكِتَابَ إِذَا أزَلْتُ عَنْه الإِشْكَالَ وَالْالْتِبَاسَ[4]، وَالإِيضَاح: التَّبْيِين، وَالتَّنْقِيحُ: التَّهْذِيبُ، وَالْكَلامُ المُنَقَّحُ هُوَ الَّذِي أُحْسِنَ النَّظَرُ فِيهِ وَأُزِيلَتْ عَنْه الزَّوَائِد الَّتِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيهَا، وَالْفَاء مِنْ فَدُونَكَ فَصِيحَةٌ، أيْ: إِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فَدُونَك، أيْ: خُذْ كِتَاباً، فَهُوَ مَفْعُولٌ، وَفِيهِ حِينَئِذٍ إِقَامَةُ الظَّاهِرِ مُقَامَ المُضْمَرِ لِقَصْدِ التَّعْظِيمِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أنَّ يُحَلِّيهِ بِلَامِ الْعَهْدِ، لَكِنْ نَكَّرَهُ تَفْخِيماً، وَيُحْتَمَل أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ مَحْذُوفاً، أيْ: فَدُونَكَهُ، وَكِتَاباً حَالاً مُوَطِّئَةً، وَالرِّحَالُ: جَمْعُ رَحْلٍ، وَيُطْلَقُ[5] عَلَى مَا يَسْتَصْحِبَه الإِنْسَانُ فِي سَفَرِه مِنَ الأَثَاثِ، وَعَلَى رَحْلِ البَعِيرِ، وَهُو أصْغَرُ مِنَ القَتَبِ، وَكِلَا المَعْنَيَيْن مُمْكِن هُنَا، وَ فِي: مِنْ فِيمَا دُونَهُ، سَبَبِيَّة، وَمَا مَوصُولَة أوْ مَوصُوفَة، وَدُونَه[6]: يَتَعلَّقُ بِفِعْلِ الصِّلَة أوْ الصِّفَة[7]، وَفُحُولُ الرِّجَال: جَمْعُ فَحْلٍ وَهُو اعْلَاهُم هِمَّةً وَاعْظَمُهُم شَأناً، كَأنَّهُ اسْتُعِير مِنْ فَحْلِ الْإِبل، وَهُوَ ذَكَرُهَا إِذَا كَانَ كَرِيماً وَمُنْجِباً فِي ضِرَابِه، وَيُعَدُّونَه بِفَتْحِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، أيْ: أيْ يُجَاوِزُونَه، وَإِذْ تَعْلِيلِيَّة[8]، وَمُتَعَلَّقُها إِمَّا مَذْكُورٌ وَهُو اسْمُ الفِعْلِ، أوْ تُشَدُّ أوْ تَقِفُ[9] عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ، وَإِمَّا مَحْذُوفٌ، أيْ: وَقَع ذَلِك[10] أيْ المُتَقَدِّم ذِكْرُهُ مِنْ شَدِّ الرِّحَالِ وَوُقُوفِ الفُحُول،

---

(1) سقطت إنه من الأصل.

(2) في (ج) المقتضي.

(3) خرم في الأصل.الصحاح: 5/ مادة الشكل.

(4) الصحاح: 5/ مادة الشكل.

(5) في (ج.د) يطلق.

(6) سقطت من (ج).

(7) خرم في الأصل.

(8) تلاش في الأصل.

(9) في (ج) يقف.

(10) خرم في الأصل.

وَالغَرَضُ: هُوَ الفَائِدَة المُتَرَتِّبَة عَلَى الشَّيءِ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَطْلُوبَةٌ بِالْإِقْدَامِ عَلَيهِ، وَينْسِجُ بِكَسرِ السِّين وضَمِّهَا، مُضَارِع: نَسَج، إذَا ضَمَّ اللُّحْمَة إِلَى السُّدَا، عَلَى وَجْهٍ يُسْتَحكَم بِهِ تَدَاخُلُهُما، وتَشْبيه التَّصْنِيفِ بِالثَّوبِ الرَفِيعِ فِي بَدِيع صَنْعَتِه وَتَفَرُّدِهِ بِحُسْن أُسْلُوبِه اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَة، وَإِثْبَاتُ المِنْوَال لَهُ اسْتعارَة تَخْيِيلِيَّة، وَالنَّسْجُ تَرْشِيحٌ، يُحْتَمَل أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: وَلَمْ يصَنِّف مُصَنِّفٌ عَلَى طَرِيقَتِهِ الَّتِي أُنْشِئ[1] عَلَيهَا، فَتَكُون الاسْتِعَارَة فِي هَذِهِ الأَجْزَاءِ تَحْقِيقِيَّة، لَكنَّها تَبَعيَّة فِي الأَوَّل وَالثَّانِي، أَصْلِيَّةٌ فِي الثَّالِث، وَالحَثُّ عَلَى الشَّيءِ: الحَضُّ عَلَيهِ، والحَمْلُ عَلَى فِعْلِه بِتَأكِيدٍ، وَالمُقَدِّمَة إِمَّا بِفَتحِ الدَّال: اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ قَدَّمتُ الشَّيء إذَا جَعَلْتُه مُتَقَدِّماً، أَوْ بِالكَسْرِ: اسْمُ فَاعِلٍ مِن قَدَّم بِمَعْنَى تَقَدَّم، وَالإِعْرَابُ الأَوَّلُ مِنْ قَوْلِه: "المُسَمَّاةِ بِالإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِد الإِعْرَابِ"، لُغَويٌّ بِمَعنَى الإِبَانَة والإِظْهَار، والثَّانِي: اصْطِلاحِيٌّ أُرِيدَ بِهِ عِلْمُ[2] النَّحْو، أَوْ إِجْرَاءُ[3] الأَلْفَاظِ عَلَى مَا تَقْتَضِيه صِنَاعَة العَرَبِيَّة، كَمَا يُقَال: أَعربَ هذِهِ القَصِيدَة إذَا تَتَبَّع أَلْفَاظَهَا وَبيَّنَ كَيْفِيَّة جَرْيِهَا عَلَى قَوَاعِد النَّحْو، وَمِنْهُ قَولُهُم[4]: هَذَا كِتَابُ إِعْرَابِ القُرْآن. وأودع يتعدى بنفسه إلى مفعولين، تقول: أودعتُ زيداً مالاً، لكن المُصَنِّفَ ضَمَّنَهُ معنى وَضَعَ فَعدَّاهُ إِلَى الثَّانِي بِـ "فِي" وَادَّخرْتُ: افْتَعلْتُ مِنَ الذُّخر بِدَال مُعْجَمةٍ، قُلِبَت تَاءُ الافْتِعَال دَالاً مُهْمَلةً وأُدْغِمَت فِيهَا الفَاءُ الَّتِي هِيَ ذَالٌ مُعْجَمَةٌ بَعْد إِبْدَالِهَا مُهْمَلة كَمَا فِي "اُدَّكَر": عَلَى الوَجْهِ القَوِيِّ، وَالشَّذْرَة: بِشِينٍ وَذَال مُعْجَمَتين قِطْعَةُ ذَهَبٍ تُلْتَقطُ مِنَ المَعْدَن بِلاَ إِذَابَة، أَوْ لُؤْلُؤَةٌ صَغِيرَةٌ، وَالظَّاهِر أنَّ الثَّانِيَ هُوَ المُرَادُ هُنَا، وَالعِقْد بِكَسْر العَين: القِلادَة، والنَّحْرُ مَوْضِعُهَا مِنَ الصَّدْر، وَالأَنْسَبُ بِغَرَضِه مِنَ التَّدْرِيجِ فِي تَقْلِيلِ مَا فِي المُقَدِّمَة، بِالنِّسْبَة إِلَى مَا لَيْسَ فِيهَا أنْ يَقُول: بَلْ كَقَطْرَةٍ مِنْ بَحْرٍ، وَلَا يظْهَرُ جِهَة حُسْنٍ لِلْإِتْيَانِ هُنَا بِجَمْعِ القِلَّةِ المُنَكَّرِ وَهُوَ: قَطَرَاتٌ، وَبَائِحٌ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ بَاحَ بِسِرِّهِ إِذَا أَظْهَرَهُ.

---

[1] في (ج.د) أنشا.

[2] سقطت كلمة علم من الأصل.

[3] في (ج) وإجراء.

[4] سقطت قولهم من (ج).

وَالتَّقْرِيرُ[1]: تَثْبِيتُ الشَّيْءِ فِي مَقَرِّه، وَالتَّحْرِيرُ: التَّهذِيبُ، وَأَخْذ الخُلَاصَة وَإِظْهَارُهَا بِمَنْزِلَة جَعْلِ الشَّيْء حُرّاً خَالِصاً، وَهِي اسْمٌ لِلأَمْرِ الْمُنْتَفَع بِهِ، وَالفَرَائِدُ: الدُّرَرُ الَّتِي نُظِمَت وَفُصِلَت[2] بِغَيرِهَا، وَيُقَالُ هِيَ[3] كِبَارُ الدُّرَر، جَمْعُ فَرِيدَة[4] شَبَّه مَسَائِل كِتَابه النَّحَوِيَّة بِاعْتِبَار مَا أَدْخَلَه بَيْنَهَا[5] مِنْ بَدَائِع البَيَانِ وَنُكَتِ التَّفْسِيرِ بِالدُّرِّ إِذَا نُظِمَ وفُصِلَ بِغَيْرِهِ مِنْ الجَوَاهِرِ النَّفِيسَة، أَوْ شَبَّهَها بِكِبَار الدُّرَر فِي النَّفَاسَة وَعِزَّة وُجُودِ النَّظِير، وَالثُّمَام بِمُثَلَّثةٍ مَضْمُومَةٍ، نَبْتٌ ضَعِيفٌ لَهُ خُوصٌ أَوْ شَيءٌ يُشْبِه الخُوصَ، شَبَّه تَسْهِيلَه لِلمَبَاحِث الجَلِيلَة[6] بِمَا ذُكِر فِي كَوْنِه سَبَباً لِلنيلِ[7] بِلَا مشقَّة، والإِلْمَام: النُزُول أَوْ مُقَارَبَة الشَّيْءِ، وَالخِيمُ بِكَسْر الخَاءِ المُعْجَمَة: السَّجِيَّة، والحَسَدُ: ظُلْمُ ذِي النِّعْمَة بِتَمنِّي زَوَالِهَا عَنه وَصَيْرُورَتِهَا إِلَى الحَاسِدِ، وَطُغْيَان القَلَم: تَجَاوُزُهُ حَدَّ الاسْتِقَامَة، وَزَلَّة القَدَم: خُرُوجُهَا غَلَبَةً[8] عَنِ المَوْضِع الَّذِي يَنْبَغِي ثَبَاتُهَا فِيهِ، وَالمَعْنَى: إِذَا عَثَر أَيْ اطَّلَعَ[9] عَلَى شَيءٍ حَاوَلْتُ فِيهِ الصَّوَابَ فَخَرَجْتُ عَنْهُ بِغَيرِ اختِيَار، والشَّرِيدُ: الطَّرِيدُ، والقَاصِي بِمُهْمَلةٍ: البَعِيدُ وَهُوَ صِفَةٌ لِلمَعْنَى[10] وَإِسْنَادُ يُنَادِي إِلَى ضَمِيره مَجَازٌ، وَالْكَثَب بِفَتْح الكَافِ وَالمُثَلَّثة: القُرْبُ، والجَوَادُ: الفَرَسُ الجَيِّدُ، وَيَكْبُو: يَسْقُط، والصَّارِمُ: السَّيفُ القَاطِعُ، وَيَنْبُو: لَا يَعْمَل فِي الضَّرِيبَة، وَخَبَت النَّارُ تَخْبُو: إِذَا أُطْفِئَتْ، وَالمَرْءُ فِي[11] البَيْتِ[12] مَفْعُولٌ: كَفَى (وَأَنْ تُعَدُّ) فَاعِلَه، أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ الفَاعِلَ، (وَأن تُعدَّ

---

(1) في (د) والتقدير تحريف.

(2) في الأصل ووصلت.

(3) في الأصل (في) وهو تحريف.

(4) خرم في الأصل.

(5) في (ح.د) بينهما.

(6) سقطت الجليلة من الأصل.

(7) في (ج.د) من غير مشقة.

(8) سقطت من (ج) غلبة.

(9) سقطت من الأصل.

(10) خرم وتلاش في الأصل.

(11) تلاش في الأصل.

(12) يريد قول الشاعر: كفى المرء نبلاً أن تعد معايبهْ
والبيت بتمامه:

مَعَايِبُه)، بَدَل اشْتِمَالٍ مِنْه، وَنُبْلاً بِنُونٍ مُوَحَّدَةٍ كـ قُفْلٍ تَمْيِيزٌ، وَقَدْ يُوجَد فَضْلاً مَكَان نُبْلاً وَهُو بِمَعْنَاه، وَأَيْضاً: كَلِمَةٌ لا تُسْتَعمَل إِلَّا مَعْ شَيْئَيْنِ بَينَهُمَا تَوَافُقٌ، وَيُمْكِن اسْتِغْنَاءُ كُلٍ مِنْهُما عَنِ الآخَرِ، فَخَرَج بِالشَّيْئَيْنِ نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ أَيْضاً، مُقْتَصِراً عَلَيهِ لَفْظاً وَتَقْدِيراً، وَبِالتَّوافُقِ نَحْوُ: جَاءَ ومَاتَ أَيْضاً، وَبِإِمْكَانِ الاستِغْنَاء نَحْوُ: اخْتَصَم زَيْدٌ وَعَمْرٌو أَيْضاً، فَلَا يُقَالُ شَيءٌ مِنْ ذَلِك، وَهُو مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُه وُجوباً سَمَاعاً كَمَا نُقِلَ، أَوْ حَالٌ حُذِف عَامِلُها وصَاحِبُهَا، وَوَقَع ذَلِك مُعْتَرِضاً بَيْن ذَكَرُوا وَالْمَفْعُولُ الَّذِي هُوَ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ، وَالأَصْلُ: ذَكَروا فِيهِ ثَلاثَة أَوجُهٍ، ارْجِع -إِلَى الأَخْبَارِ عَنهُم بِذِكْرِ الثَّلاثَة رُجوعاً- أوْ أَخْبِرْ بِمَا تَقدَّم رَاجِعاً إِلَى الأَخْبَار عَنْهُم بِذِكْرِ الثَّلاثَة، وَضَمِيرٌ (فِيه) عَائِدٌ إِلَى (مِثْلِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِل)، (وَإِذَا) ظَرْفٌ لِلخِلَافِ، وَ(أَلَه مَحَلٌ)، فِي مَحَل جَرٍّ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ اشْتِمَال مِن الضَّمِيرِ الْمَجْرُور بِفِي، (وَثَمَّ) مُضَافٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: فِي جَوابِ (أَلَه مَحَلٌ)، وَالْمَعْنَى: وَيُكَرِّرُونَ ذِكْرَ الخِلَافِ فِي جَوَابِ قَوْلِ السَّائِلِ: أَلَه مَحَلٌ بِاعْتِبَار مَا قَبْلَه أَمْ بِاعْتِبَار مَا بَعْدَه، وَ(أَمْ) مِنْ قَوْلِه (أَمْ لَا مَحَل لَهُ)، مُنْقَطِعَةٌ لِمُجَرَّدِ الإِعْرَابِ، وَيُحْتَمَل أَنْ يَكُونَ (أَلَه مَحَلٌ) بِاعْتِبَار مَا قَبْلَه أَوْ بِاعْتِبَار مَا بَعْدَه فِي مَحَل نَصْبٍ أو رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَحْكِيٌّ بِمُقَدَّرٍ، أَيْ: قَائِلِين أَوْ مَقُولاً فِيهِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ

---

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ∧ كـفـى المـــرء ..............

ونسبه البغدادي في شرح أبيات المغني ليزيد من محمد المهلبي ضمن أبيات أخرى، ج1/ 1، وكذلك الحصري في زهر الآداب 1/ 61. قال البغدادي إنه رآه في بعض كتب الأدب آخر أبيات لبشار بن برد، وهو غير موجود في ديوانه مع تلك الأبيات التي أولها:

إذا كنت في كل الأمور معاتباً ∧ صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه

ديوانه: 1/ 309، والظاهر -كما يقول البغدادي- أن بعض النساخ ألحق البيت بأبيات بشار، بدليل أن أبا هلال العسكري أورد الأبيات الثلاثة لبشار في كتابه ديوانه المعاني، ثم قال بعدها: وقال الآخر ومن ذا الذي.. البيت، شرح أبيات المغني 2/1.

والخلاصة في هذه المسألة أن البيت الشاهد لم يوجد في ديوان بشار بتحقيق محمد الطاهر بن عاشور: 1/ 306-323، وورد في الديوان الذي صنعه بدر الدين العلوي، ص45، ط: دار الثقافة، بيروت، وورد أيضاً في كتاب غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة، ص434، لأبي إسحاق برهان الدين الكتبي المعروف بالوطواط، ط: دار صعب، بيروت.

ضَمِير يُكَرِّرُون، أوْ: فِيهِ والأَوْلَى مَا سَبَق وَأشَارَت" إلى آخِره[1]/ عَجزُ بَيْتٍ لِلفَرَزْدَق، هُوَ:

إذَا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ /\ أشَارَتْ كُلَيبٌ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

أيْ إلَى كُلَيبٍ، وَالأصَابِع فَاعِل أشَارَتْ وَبِالأَكُفِّ حَالٌ منْهَا، أيْ: أشَارَت الأصَابِعُ فِي حَالَة[2] كَوْنِها مَعَ الأَكَفِّ، يَعْنِي أنَّ الإشَارَة وَقَعتْ بِالَمجْمُوعِ، وَفِيهِ مَزِيدِ ذمٌّ لِهَذِه القَبِيلَة، (وَكَمَا عَسَلَ) بَعْضٌ مِن بَيتٍ فِي صِفَة رُمْحٍ، وَهُوَ[3]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ /\ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أيْ: فِي الطَّرِيق، وَالأَصْل: وُجُوبَ ذِكْر "فِيَ" لأنَّه ظَرْفٌ مُخْتَصٌ، لَكِنْ حُذفَتْ شُذُوذاً، فَانْتَصَب واللَّدْن بِفَتحِ اللَّامِ وَسُكونِ الدَّال الُمهْمَلَة: اللِّين، وَبِهزٌ يَتعَلَّق بِـ يَعْسِلُ، أيْ: يَهْتَزُّ ويَضْطَرِبُ بِهَزِّ الكَفِّ، وَمَتْنُهُ: صَدْرُه، وَضَمِيرُ فِيهِ يَعُودُ إِلى الهَزِّ، وَفِي لِلمُصَاحَبَة، يَقُولُ: هَذَا الرُّمْحُ يَضْطَرِب[4] صَدْرُه بِسَببِ الهَزِّ مَعَه، وَذَلِك دَلِيلٌ عَلَى كَثْرَة لِينِه، واسْتَقْصَى: طَلَب أقْصَاه بِحَيْث انْتَهَى إلَى غَايَتِه، أمَلَّ القَلَمَ: اسْتِعَارَةٌ تَبعِيَّةٌ فِي الفِعْل، فَإنَّ الإمْلَالَ الحَقِيقيّ -وَهُو إحْدَاثُ السَّآمَةِ وَضَجَرُ النَّفْسِ- لَا يَقَع عَلَى القَلَمِ، وَعَليكَ بِمُرَاجَعَتِه أيْ: اسْتَمْسِكْ بِهَا[5]، فَالبَاء لَيْسَت بِزَائِدَة كَمَا ظَنَّه الرَّضِي[6]، والْكَنْزُ: الَمالُ الَمدْفُون، والُمرَاد

---

(1) النقائض: ص696، شرح أبيات المغني للبغدادي: 3/ 123، التصريح: 1/ 212، الهمع: 2/ 36، ديوانه: 520، وهو من الطويل.

(2) في (ج.د) حال.

(3) لساعدة بن جؤية الهذلي: ديوان الهذليين: 1/ 190، والكتاب: 1/ 36، (ت هـ) والخصائص: 3/ 319، والتصريح: 1/ 312، (ك).

(4) ساقط من الأصل.

(5) الضمير يعود إلى المسائل في قول ابن هشام "فجمعت هذه المسائل" المغني: 1/ 11، تح: عبد الحميد.

(6) يريد الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى سنة 686هـ اشتهر بكتابه الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمته أيضاً المسماة بالشافية في التصريف، خزانة الأدب: 1/ 12، مفتاح السعادة: 1/ 147، والدماميني يشير إلى قول الرضي: "وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيراً نحو "عليك به" لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول" شرح الكافية: 2/ 68.

بِسَعَتِه: كَثْرَتِهِ، والمَنْهَلُ: اسْمٌ لَمَحَل الشُّرْبِ الَّذِي تَرِدُه الشَّارِبَة، وَاسمٌ لَما فِيهِ مِن المَاءِ، والسَّائِغُ: السَّهْل الدُّخُول فِي الحَلْق، فَإِنْ جَعَلَ المَنْهَل اسْماً[1] لِلمَاء فَالإسْنَاد حَقِيقَة، وإلَّا فَمَجَازٌ، نَحْوَ: نَهْرٌ جَارٍ، وَتَرِدُه، تَصِل إلَيهِ نَائِلاً[2] مِنْه، وفِي القَامُوس: الوُرودُ الإشْرَافُ عَلَى المَاء وَغَيره، دَخَله أَوْ لَمْ يَدْخُلْه[3]، قُلْتُ: لكِنَّ المُرَادَ هُنَا المُبَاشَرَة والنَّيلُ لا مُجَرَّد الإشْرَافِ وتَصْدُرُ بِضَمِّ الدَّالِ المُهْمَلَة: تَرْجِع، وَذِكْرُ العَاطِفِ فِي مَقَامِ الإعْرَابِ مُسْتَدرَك، لأَنَّهُ لَا يَكُون إلَّا حَرْفاً، فَلا إعْرَاب لَهُ أصْلاً، والاستِقْصَاء: طَلَب أقْصَى الشَّيء، والحَوفِي[4] بِحَاء مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ وفَاء: مَنْسُوبٌ إلَى الحَوْف وهُوَ نَاحِيَة مِنْ أعْمَال مِصْرَ مُقَابِلَة لِبُلْبَيْس[5]: إحْدَى بِلَاد تِلْكَ الدِّيَار، وَمُغْنِي اللَّبِيب: عَلَمٌ يشِعر بِالمَدْحِ فَهُو لَقَبٌ، وَاللَّبِيبُ: العَاقِلُ، وَكَذَا الأَرِيبُ، فَلَو قَالَ "مُغْنِي الأرِيبِ"، لَكَان أَحْسَنَ لِاشْتِمَال السَّجْع حِينَئذٍ عَلَى لُزُومِ مَا لَا يَلْزَم، والخَطَل بِفَتحِ الخَاءِ المُعْجَمَة والطَّاءِ المُهْمَلَة: الكَلَامُ الفَاسِدُ المُضْطَرِب، والمُرَادُ[6] بِالزَّيغ: المَيْلُ عَنْ جِهَة الصَّوابِ، والمُعْجَم إمَّا اسْمُ مَفْعُول صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ، أيْ: حُرُوفُ الخَطِّ الَّذِي وَقَعَ عَلَيه الإعْجَامُ، وَهُو النَّقْطُ، أوْ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ كَالإعْجَامِ، وَعَلَيهمَا فَإطْلَاقُ حُرُوفِ المُعْجَم عَلَى الكُلِّ مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ، وَجَوَّزَ التَفْتَازانِي[7] أنْ يَكُونَ مَعْنَى الإعْجَام: إزَالَةُ العُجْمَة بِالنَّقْطِ[8]، قُلْتُ: إنَّمَا يَتِمُّ هذَا[9] إذَا كَانَ جعْلُ الهَمْزَة لِلسَّلْبِ مَقِيساً أوْ مُسْتَودَعاً فِي هَذِه الكَلِمَة، واللهُ أعْلَمُ.

---

(1) في الأصل اسم.

(2) في (ج) باملا.

(3) القاموس: 1/ الورد.

(4) يريد الحوفي أبا الحسن علي بن إبراهيم المتوفى سنة 430هـ وهو من الحوف بمصر، عالم باللغة والتفسير، من مؤلفاته: الموضح في النحو، والبرهان في تفسير القرآن، طبقات المفسرين، للسيوطي ص70، رقم 76، وابن خلكان: 1/ 418، وإنباه الرواة: 2/ 219.

(5) في القاموس: 2/ بلس، بلبيس كـ غُرَنْيَق وقد يفتح أوله: بلد بمصر.

(6) كلمة لزوم تلاشت في الأصل، وكذلك كلمة المراد.

(7) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين (ت 793هـ) من كتبه: المطول في البلاغة، والمختصر في شرح تلخيص المفتاح، وحاشية على الكشاف لم تتم، الإعلام: م7/ 219، مفتاح السعادة: 1/ 165.

(8) حاشية التفتازاني على الكشاف، ص30، حديثه عن حروف فواتح السور، فاتح البقرة.

(9) سقطت من (ج.د).

# الْأَلِــفُ الْمُفْـــرَدَةُ

**قَالَ: أنْ يَكُونَ حرْفَاً يُنَادَى بِهِ القَرِيبُ كَقَولِهِ[1]:**

**أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ.**

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ مُعَلَّقَة امْرِئِ القَيْسِ المَشْهُورَة، وَالعَجُزُ:

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْماً فَأَجْمِلِي.

وَفَاطِمُ مُرَخَّمٌ عَلَى الفُصْحَى، وَمَهْلاً: مَصْدَر أَمْهَل حُذِفَ زَائِدُهُ، وَجُعِلَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالفِعْلِ كَـ ضَرْباً زَيْداً، وَبَعْضَ مَنْصُوبٌ بِهِ، لَا بِالفِعْلِ المُبْدَل مِنْه عَلَى الأَصَحِّ، أوْ بِمَحْذُوفٍ آخَرَ، أيْ: اتْرُكِي، وَالتَّدَلُّلِ: بِمُهْمَلَة: التَّغَنُّجُ، والإِزْمَاعُ بِالزَّاي: الإِجْمَاعُ عَلَى الشَّيءِ وتَصْمِيمُ العَزْمِ عَلَيهِ، وَالصَّرْمُ بِفَتْحِ الصَّادِ المُهْمَلَة: مَصْدَر صَرَمَ إِذَا قَطَعَ، وبِضَمِّهَا اسْمٌ لِلقَطِيعَة، وَالإِجْمَالُ: الإِحْسَانُ، وَالمُعَيِّنُ هُنَا لِحَمْلِ النِّدَاءِ هُنَا عَلَى القَرِيبِ، القَرِينَة: وَهِيَ ظَاهِرَةٌ و لِمَنْ تَأَمَّل القَصِيدَةَ.

**قَالَ: وَهَذَا خَرْقٌ لِإِجْمَاعِهِمْ/**

أَقُولُ: مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: جَعْلُ الْهَمْزَة لِلمُتَوسِّط، وَإِنَّمَا هِي عِنْدَهم لِنِداءِ القَرِيبِ، وَالآخَرُ: دَعْوَى أَنَّه لَمْ يُوضَع لِنِدَاء القَرِيبِ غَيْرُ يَا، وَالقَدْحُ بِخَرْق إِجْمَاع النُّحَاةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أنَّ إِجْمَاعَهُم فِي الأُمُورِ اللُّغَوِيَّة مُعْتَبَرٌ، ووَقَع لِبَعْض العُلَمَاء فِيهِ تَرَدُّدٌ.

قَالَ: وَحَقِيقَتُه[2]: طَلَبُ الفَهْمِ، أَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ: طَلَبُ الْإِفهَامِ، لاتَّجَه، وفِي كَلَامِ الجَوْهَرِيِّ[3] إِيمَاءٌ إِلِيهِ حَيْثُ قَالَ: وَاسْتَفْهَمَنِي الشَّيء فَأَفْهَمْتُه[4]، وَكَأَنَّه إِنَّمَا عَدَل عَنْه، لِأَنَّ

---

(1) ديوانه، ص147، شرح الزوزني، ص90، شرح المفصل: 7/ 43، شرح المعلقات السبع لابن الأنباري، ص42، وروي: صرمي، بدل صرماً.

(2) أي الاستفهام.

(3) هو اسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر، أول من حاول الطيران ومات بسببه، إمام في اللغة، أشهر كتبه: الصحاح، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، ت: سنة 393هـ الأعلام: 1/ 313.

(4) الصحاح: 5/ فهم.

الاسْتِفْعَالَ مِنْ المَزِيدِ لَيْسَ بِكَثِيرٍ، قَالَ: نحْوُ: أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟، أقُولُ: يَجُوزُ فِي نُحْوٍ هُنَا وفِي أَمْثَالِهِ: الرَّفْعُ عَلَى أنْ يَكُونَ خَبَر المَحْذُوفِ، وَالنَّصْبُ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أيْ: أعْنِي، وَجَوَّز بَعْضُهُم فِي مِثْلِه النَّصْب عَلَى إسْقَاطِ الخَافِضِ، أيْ: فِي نَحْوِ كَذَا، وَلَيْسَ ذَلِك بِمَقِيسٍ فِي نَحْو هَذَا المَوْضِع.

قَالَ: فِي قِرَاءَة الحَرَمِيَّيْنَ[1]، ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [2] أقُولُ: يَعْنِي بِتَخْفِيف المِيم، وَلَيْسَت هذِهِ القِرَاءَة لَهُمَا خَاصَةً كَمَا يُشْعِر كَلامُهُ بِهِ، بَلْ قَرَأ كَذَلِك[3] حَمْزَة أيْضاً.

قَالَ: وَيُبْعِدُه[4] أنَّه لَيْسَ فِي التَّنْزِيل نِدَاءٌ بِغَيرِ يَا، أقُولُ: اعْتَرَضَه ابْنُ الصَّائِغ[5] الحَنَفيُّ مِنْ مُعَاصِرِي المُصنّف -وَقَد أدْرَكْتُ أنَا هَذَا المُعْتَرِض- فَقَالَ: الإبْعَاد بِمُجَرَّد مَا ذَكَر لا يَظْهَر فكَمْ فِي القُرْآنِ مِن مُفْرَد لَمْ يَقَع إلاَّ فِي مَحَلٍ وَاحِدٍ كَـ ﴿ضِيزَىٰ﴾ [6] و ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [7] و﴿كَٱلْعِهْنِ﴾ [8] قُلت: هَذَا لا يُشْبِه مَا الكَلام فِيهِ، فَإنَّ البَحْثَ فِي كَلِمَة قُرْآنِيَّة تَتَردَّدُ بَينَ مَعْنَيَيْن، لِأحَدِهِمَا نَظِيرٌ فِي القُرْآن دُونَ الآخَرِ، فَأينَ هَذَا مِنْ ﴿ضِيزَىٰ﴾ [9] ومَا ذُكِر مَعَه؟.

---

(1) الحرميان: هما عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز المكي أحد القراء السبعة، ت سنة 120هـ طبقات القراء: 1/ 443. ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة، ت سنة 126هـ طبقات القراء: 2/ 330.

(2) الزمر من الآية 9، قرأ الحرميان وحمزة (أمن) بتخفيف الميم، وقرأ باقي السبعة (أمن) بتشديد الميم. السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 561.

(3) سقطت من الأصل.

(4) أي: قول الفراء أن الهمزة في (أمن هو قانت) للنداء.

(5) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي ابن الصائغ، أديب من العلماء، له التذكرة في النحو، عدة مجلدات، والمباني في المعاني، وغيرهما، ت سنة 776هـ الأعلام: 6/ 192، والدرر الكامنة: 3/ 499، وله شرح على المغني سماه تنزيه السلف عن تمويه الخلفْ، وصل فيه إلى أثناء الباء الموحدة، مقدمة المنصف من الكلام.

(6) النجم من الآية 22.

(7) العلق من الآية 18.

(8) القارعة من الآية 4.

(9) تلاش في الأصل.

قَالَ: إذْ لا يَكُون الاستِفْهَام مِنْه تعالَى عَلَى حقِيقَتِه، أقُولُ: لِأَنَّ الاسْتِفْهَام عَنْ الشَّيء يَستَلْزِم الجَهْلَ بِه، والجَهْل عَلَى اللهِ تَعَالَى مُحَالٌ بِلاَ شَكٌّ، قَالَ الشَّيخُ بَهَاءُ الدِّين السُّبْكِيُّ[1]: "وَهَذَا لَيس عَلَى إطْلاقِهِ، وإنَّمَا يَستَحيلُ إذَا كَانَ طَلَب الفَهْمِ مَصْرُوفاً إلَى المُتَكَلِّم بالكَلَام الاستِفْهَامِي، وأمَّا إذَا كَانَ مصرُوفاً[2] إلَى غَيْرِه مِمَّنْ يَطْلُب فَهْمَه فَلا يَستَحِيل كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ﴾[3] فَهُو استِفْهَامٌ حَقِيقِيٌّ طُلِبَ بِهِ إقْرَارُ عِيسَى عَلَيه السَّلامُ فِي ذَلِك المَشْهَد العَظِيم بِأنَّه لَمْ يَقُل، لِيَحصُل فَهْم النَّصَارَى ذَلِك، فَيَتَقرَّر عِنْدَهُم كَذِبهُم فِيمَا ادَّعَوهُ"[4].

**قَالَ: وَنَظِيرُهُ[5] فِي حَذْفِ المُعَادِلِ فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ[6]:**

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ /\ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا؟

أقولُ: أَبو ذُؤَيبٍ هُذَليٌّ، وَبَعْد الذَّالِ المُعْجَمة هَمزَةٌ، تَصْغِير ذِئْبٍ، وَضَمِيرُ المُؤَنَّث عَائِدٌ إلَى المَحْبُوبَة، وَإنِّي لِأمْرِه سمِيعٌ، حَالٌ مِن القَلْبِ، أوْ مُعْتَرِضَةٌ، وَالطِّلابُ مَصْدَر طَالَبَ بِمَعْنَى: طَلَب، والفِعْلِيَّة الأخِيرَةُ مَعْطُوفَة عَلَى الأولَى، والاسْتِفْهَامِيَّة فِي مَحَل نَصْب مَفْعُول أدْرِي وَهُو مُعَلَّق، والمَعْنَى أنَّ قَلْبَه دعَاهُ إلَى طَلَب الوَصْلِ مِنْ هَذِه المَحْبُوبَة فَجَهِل حَقِيقَةَ الحَالِ فِي ذَلِك الطَّلَبِ، هَلْ هُوَ رُشْدٌ أَوْ غَيٌّ، وقَدْ أنْشَدَ المُصَنِّف هَذَا البَيْتِ فِي فَصْل "أمْ"[7] وأنْشَدَ بَعْضَه فِي تَرْجَمَةِ حَذْفِ المَعْطُوفِ[8] مِن البَابِ الخَامِس.

---

(1) هو أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد بهاء الدين السبكي، له عروس الأفراح، شرح تلخيص المفتاح، توفي سنة 763 هـ الأعلام: 1/ 176، البدر الطالع: 1/ 81، الدرر الكامنة: 1/ 210.

(2) في الأصل مضافاً وهو تحريف.

(3) المائدة: 116، وتمامها: (إلهين من دون الله).

(4) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بتصرف: ج2/ من الشروح، ص307، 308.

(5) أي: نظير (أمن هو قانت) حيث حذف معادل الهمزة والخبر.

(6) شرح أشعار الهذليين للسكري: 1/ 42، تاويل مشكل القرآن: 166، الموشح: 88، الهمع: 2/ 132، معاني القرآن للفراء: 1/ 230.

(7) المغني: ج1/ 43.

(8) المغني: 2/ 628.

**قَالَ: وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لاَ حَاجَةَ فِي الْبَيْتِ إِلَى تَقْدِيرِ مُعَادِلٍ لِصِحَّةِ قَوْلِكَ: مَا أَدْرِي هَلْ رُشْدٌ طِلَابُهَا؟.**

أَقُولُ: يَعْنِي أنَّ الْهَمْزَة الوَاقِعَة فِي البَيْتِ مُحْتَمِلَةٌ لأنْ تَكُونَ لِطَلَب التَّصْدِيق، وحِينَئذٍ يُسْتَغْنَى عَنْ تَقْدير المُعَادِل، بَلْ يَمْتَنِع أنْ يُقَدَّر لِخُرُوجِ الاسْتِفْهَام بِتَقديرِهِ لأنْ يكُونَ تَصَوُّرِياً مَعْ فَرْضِ كَوْنِهِ تَصْدِيقِيّاً، هَذَا خُلْفٌ.

**قَالَ: وَامْتِنَاعِ أَنْ يُؤْتَى لـ "هَلْ" بِمُعَادِلٍ.**

أَقُولُ: لأنَّ الإتْيَانَ بِهِ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ الاستِفْهَام تَصَوُّرِيّاً[1] لِطَلَبه مُسْنَداً أوْ مُسْنَداً إلَيهِ، أوْ غَيْرِ ذَلِك، فَيَكونُ لِطَلَب التَّصوُّر، وَ"هَلْ" إنَّمَا هِيَ لِطَلَب التَّصْديق، فَإنْ قُلْتَ/ يَنْتَقِضُ بِقَولِه عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: "هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْراً أمْ ثَيِّباً؟"[2] قُلْتُ: اسْتَشْهَدَ بِه ابْنُ مَالِكٍ عَلَى أنَّ "هَلْ" قَدْ تَقَع مَوْقِع الْهَمْزَة فَيَأتِي المُعَادِل، فَيَتَأتَّى النَّقْضُ كَمَا ذَكَرْتَ، لَكِن لِقَائِلٍ أنْ يَمْنَع اتِّصَال "أمْ" فِي هَذَا الحَدِيثِ، لِجَوَازِ أنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَة، فَاستَفْهِم أوَّلاً ثُمَّ اضْرِبْ، وَاسْتَفْهِم ثَانِياً، وَالتَّقْدِيرُ بَلْ أتَزَوَّجْتَ ثَيِّباً؟ وَحِينَئذٍ فَلَا نَقْضَ.

**قَالَ: وَقَدْ قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[3] إِنَّ التَّقْدِيرَ: "كَمَنْ لَيسَ كَذَلِكَ"، أَوْ "لَمْ يُوَحِّدُوهُ".**

أَقُولُ: هَمْزَة "أنَّ" مَفْتُوحَة عَلَى أنَّ القَوْلَ بِمَعْنَى الاعْتِقَادِ أوْ الجَزْمِ، تَقُولُ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هذَا الحُكْمَ، أيْ: اعْتَقَدَهُ وَرَآهُ، {وَتَقُولُ أيْضاً: قَالَ فُلان بِكَذَا، أيْ: جَزَمَ بِهِ، فَالفَتْحُ عَلَى الأوَّل كَمَا فِي "عَرَفْتُ أنَّكَ فَاضِلٌ"، وَعَلَى الثَّانِي كَمَا فِي "جَزَمْتُ بِأنَّكَ قَائِمٌ"}[4]، لَكِن حُذِفَ الجَارُّ، وَيَحْتَمِل أنْ يكُونَ القَولُ بِمَعْنَاه المَشْهُورُ فَتُكْسَرُ الْهَمْزَةُ عَلَى الحِكَايَة، لَكِن ذَلِك

---

(1) في الأصل تصوريا، وهو الصواب، وفي (ج.د) مصروفاً.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد: 113، باب استئذان الرجل الإمام، حديث: 292، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ص209.

(3) الرعد: 33.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

يَتوقَّفُ عَلَى صُدُورِ هَذَا اللَّفظِ المَحْكِيِّ بِعَينِهِ مِنهُم، وَلَسْنَا عَلَى يَقِينٍ مِنه، فَإنْ ثَبَت أنَّهُم قَالُوا فَالْكَسْر وَاضِحٌ، عَلَى أنَّه لَو عُلِمَ صُدُورُ المَحْكِي عَنْهُم عَلَى هَذَا الوَجْه لَمْ تَتَعَيَّن الحِكَايَة، وَكَان لَكَ أنْ تَجْعَل القَوْل بِمَعْنَى الاعْتِقَاد أوْ الجَزْمِ فَتَفْتَح، ولا يُخِلُّ ذلِك بِالْغَرَض، إذ المَقْصُود الإعْلامُ بِأنَّهُم جَعَلُوا التَّقْدِيرَ كَذَا وَهُو حَاصِلٌ سَوَاء فَتَحْتَ أوْ كَسَرْتَ.

**قَالَ: وَيَكُونُ ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[1] مَعطُوفاً عَلَى الخَبَرِ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي.**

أقُولُ: فَيَصِيرُ المَعْنَى (أفَمَنْ هُوَ بِهَذِه الصِّفَة لَمْ يُوَحِّدُوهُ وَجَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ)، وَفِيهِ إقَامَة الظَّاهِرِ مَقَامَ المُضْمَر، وَلَمْ يَلُحْ لِي وَجْهُ اخْتِصَاصِ العَطْفِ (عَلَى الخَبَر)[2] لِهَذَا التَّقْدِيرِ الثَّانِي دُونَ الأوَّل فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وَقَالُوا التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3] أيْ: كَمَنْ يَنْعَمُ فِي الجَنَّة.**

أقُولُ: الظَّاهِرُ أنَّ قَوْلَه: كَمَن يَنْعَمُ فِي الجَنَّةِ، خَبَرٌ عَنْ التَّقْدِيرِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى المُقَدَّر فَلا مَعْنَى إذن لإدْخَال حَرْفِ التَّفْسِير عَلَى الخَبَر، وَيُمْكِن أنْ يُجْعَل خَبَرُ التَّقْدِيرِ مَحْذُوفاً، أيْ: ثَابِتٌ، وذَلِك يَدُلُّ عَلَى أنَّ ثَمَّ مُقَدَّراً فَسَّر قَوْلَه: كَمَن يَنْعَمُ فِي الجَنَّة، فَحَسُنَ مَوقِعُ حَرْفِ التَّفْسِير.

**قَالَ: وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مَوْضِعٌ صُرِّحَ فِيهِ بِهَذَا الخَبَر، وَحُذِفَ المُبْتَدَأ عَلَى العَكْسِ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمًا﴾[4] أيْ: أفَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي الجَنَّةِ يُسقَى مِنْ هَذِهِ الأنْهَارِ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ.**

---

(1) الرعد من الآية 33.

(2) ساقط من (ج).

(3) الزمر: 24.

(4) محمد: 15.

أَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِمُتَعيِّن لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ﴾ بَدَلاً مِن ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾[1] فِي قَوله تَعَالَى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم﴾ وَيَكُون قَولُهُ: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ مُعترضاً بَيْن البَدَل وَالْمُبْدَل مِنه، وَيَجُوز أيْضاً أنْ يَكُونَ ﴿كَمَنۡ هُوَ خَٰلِدٞ فِي ٱلنَّارِ﴾ خَبَر: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَتِمُّ بِهِ الْمُعَادلَة وَتَصِحُّ الْمُقَابَلَة، وَالتَّقْدِير: أَمَثَلُ سَاكِنِ الجَنَّة كَمَثَلِ مَنْ هُوَ خَالِد فِي النَّارِ؟، وَهُو كَلامٌ فِي صُورَةِ الإثْبَاتِ وَمَعْنَاه النَّفْيُ: لانْطِوَائِه تَحْتَ حُكْمِ كَلامٍ مُصَدَّرٍ بِحَرْف الإنْكَارِ وَدُخُولِه فِي حَيِّزِه، وَهُو قَوْلُه تَعَالَى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾[2] وَفَائِدَة حَذْفِ حَرْفِ الإنْكَارِ زِيَادَة تَصْوِيرِ لِمُكَابَرَة مَنْ يُسَوِّي بَيْن الْمُتَمسِّك بِالبَيِّنَة والتَّابِعِ لِهَوَاه، وَأنَّه بِمَنْزِلَة مَنْ يُثْبِت التَّسْوِيَة بَيْن الجَنَّة الَّتِي تَجْرِي فِيهَا الأنْهَار، وَبَيْن النَّارِ الَّتِي يُسْقَى أَهْلُها الحَمِيمَ.

**قَالَ: وَلِهَذَا خُصَّتْ[3] بِأحْكَامٍ.**

قَالَ: يَعْنِي أنَّ هَذِهِ الأحْكَام لَا تَثْبُت لِغَيرِهَا مِنْ أدَوَاتِ الاسْتِفْهَام، وَكَانَ الصَّوَابُ أَوْ الأوْلَى أنْ يَقُولَ وَلِهَذَا خُصَّت بِهَا أَحْكَامٌ لِمَا سَتَرَاه قَرِيباً. /

---

(1) محمد: 14.

(2) محمد: 14.

(3) اي همزة الاستفهام.

**قَالَ: كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَة**[1]: -

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ ^ وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً ^ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

أَقُولُ: المِعْصَم بِكَسْر المِيم وَفَتْح الصَّادِ المُهْمَلَة مَوْضِعُ السِّوَارِ مِن السَّاعِدِ، وَجَمَّرَت: رَمَت جِمَار المَنَاسِك، وَالكَفُّ مُؤَنَّثَة ولِهَذَا أَنَّثَ الضَّمِيرَ العَائِد إِلَيْهَا مِنْ زُيِّنَتْ، وخَضِيبٌ: بِمَعْنَى مَخْضُوبَة، إِمَّا بِحِنَّاء أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَتَزَيَّن بِهِ النِّسَاء، والبَنَانُ: أَطْرَافُ الأَصَابِعِ، وَقَولُه: وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً، جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَدْرِي وَمَعْمُولِهِ المُعَلَّق هُوَ عَنْهُ وَهُوَ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ، وَضَمِيرُ رَمَيْنَ عَائِدٌ إِلَى البَنَان أَوْ إِلَى هَذِه المَرْأَة وَصَوَاحِبِهَا، والجَمْرُ: جَمَرَات المَنَاسِك، والمَعْنَى: أَنَّه ذُهِلَ بِسَبَبِ رُؤْيَة مَا بَدَا لَه مِنْ مَحَاسِن تِلْكَ المَرْأَة عِنْدَ رَمْيِهَا الجَمَرات فَلَمْ يَدْرِ -مَعْ كَوْنِه مِنْ أَهْلِ الدِّرَايَة- أَبِسَبْعِ حَصيَاتٍ وَقَع الرَّمْيُ أَمْ بِثَمَانٍ.

**قَالَ: أم لَمْ تَتَقَدَّمْ**[2] **كَقَوْلِ الكُمَيْت**[3]: -

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقَاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ^ وَلَا لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أَقُولُ: الطَّرَبُ: خِفَّةٌ تُصِيبُ الإِنْسَان لِشِدَّة حُزْنٍ أَوْ سُرُورٍ، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[4]، فَيُحْتَمَل أَنْ يَكُونَ فِي البَيْتِ مُسْتَعْمَلاً لِمُطْلَق الخِفَّة، يَقُول: حَصَلَت لِي خِفَّةٌ، لَكِن لَا لِأَجْلِ شَوْقٍ إِلى النِّسَاء، ولَا لِأَجْلِ لَعِبٍ، وإِنَّمَا حصَلَتْ لِلحَاقِ المِحَنِ بِأَهْلِ بَيْتِ النُّبُوَّة، فَإِنَّ الشَّاعِرَ نَظَمَ القَصِيدَةَ الَّتِي هَذَا مَطْلَعُهَا فِي رِثَاء أَهْلِ البَيْتِ وَمَدْحِهِم، والتَّأَلُّم لِمَا اتَّفَقَ لَهُمْ مِنْ

---

(1) ديوان ابن أبي ربيعة، ص65، شرح شواهد المغني: 1/ 25، والخزانة: 4/ 447، أمالي ابن الشجري: 1/ 266، الكتاب: 1/ 485 (بولاق)، شرح المفصل: 8/ 154، الصاحبي: 154.

(2) أراد: أم لم تتقدم الهمزة على أمْ.

(3) البيت للكميت بن زيد الأسدي، ت126هـ الهاشميات: ص15، وشرح الهاشميات للرافعي: 36، أمالي ابن الشجري: 1/ 267، الخزانة: 2/ 207، همع الهوامع: 1/ 195، شرح شواهد المغني للبغدادي: 1/ 29.

(4) الصحاح: 1/ 171، طرب.

مَصَائِب الدُّنْيَا، وَيُحتَمل أنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلاً فِي الأوَّلِ لِلخِفَّة اللَّاحِقَة بِسَبَب شِدَّة الحُزْنِ، وفِي الثَّانِي لِلخِفَّة اللَّاحِقَة بِسبَب شدَّةِ السُّرُور.

**قَالَ: أرَادَ أوَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟.**

أَقُولُ: وَهَذَا اسْتِئْنَافٌ عَلَى تَقْدِيرِ سُؤَال، كَأنَّه قِيلَ: لِمَ لا تَلْعَبُ؟ فَقَالَ: أوَ ذُو الشَّيْبِ يلْعَبُ؟ عَلَى جِهَة الإنْكَار فَأشَارَ إلَى عِلَّة عَدَم اللَّعِبِ، وَهُو كَونُه ذا شَيْبٍ، وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: لا يَتعيَّن هَذَا شَاهِداً عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَة لِجَوَاز أنْ يَكُونَ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ[1] حَرْفُ النَّفْي لِلقَرِينَة، أيْ: "وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ"[2].

**قَالَ: وَالأخفَشُ[3] يَقِيسُ ذَلِكَ فِي الاختِيَارِ عِنْدَ أمْنِ اللَّبْسِ.**

أَقُولُ: تَخْصِيصُ الأخْفَش بِنِسْبَة هَذَا الحُكْمِ إلَيْهِ يَقْتَضِي فِي عُرْفِ المُصَنِّفِين أنَّ غَيْرَه يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ، وَقَد صَرَّحَ بَعْضُهُم أنَّ حَذْفَهَا عِنْد أمْنِ اللَّبْس مِنَ الضَّرُورَاتِ، قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ[4] فِي الجَنَى الدَّانِي: "وَهُو ظَاهِر مَذْهَبِ سِيبَوَيه"[5]، قَالَ: وَالمُخْتَار: إنَّ حَذْفَها مُطَّرِدٌ إذَا كَانَ بَعدَهَا أمْ لِكَثْرَتِهِ نَظْماً وَنَثْراً[6].

**قَالَ: وَقَرَأ ابْنُ مُحَيْصِنٍ[7]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[8].**

أَقُولُ: مُحَيصِنٍ بِمِيم فَحَاءٍ مُهْمَلَة فَيَاء تَصْغِير فَصَادٍ مُهْمَلَة فَنُون، وَ "أنْذَرْتَهُمْ" فِي هَذِه القِرَاءَة بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِي هَمْزَةُ أفْعَلَ وَأمَّا الَّتِي لِلتَّسْوِيَة فَمَحْذُوفَةٌ.

---

(1) في (ج.د) فيه.

(2) قال البغدادي في شرح شواهد المغني: "أقول حذف لا النافية إنما يجوز في جواب القسم، وأما في غيره فإنما سمع في بيت نادر" 1/ 30.

(3) ابو الحسن سعيد بن مسعدة، ت215هـ نزهة الألباء: 133.

(4) بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، ت749هـ شذرات الذهب: 6/ 160، الدرر الكامنة: 2/ 32، بغية الوعاة: 1/ 517.

(5) الجنى الداني للمرادي، ص 34.

(6) الجنى الداني: ص35.

(7) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، وفي قراءته مخالفة للمصحف: إذ كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية، ولذلك رغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير، توفي ابن محيصن سنة 123 هـ طبقات القراء: 2/ 167.

(8) البقرة: 6، مختصر شواذ القرآن، ص 10.

**قَالَ: الثَّانِي أنَّهَا تَرِدُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ، نَحْوُ: أَزَيْدٌ قَائِمٌ أمْ عَمْرٌو؟.**

أَقُولُ: المُرَادَ بِطَلَب التَّصَوُّر، السُّؤَال عَنْ إدْرَاكِ غَيْر النِّسْبَة، وَالنِّسْبَة فِي هَذَا المِثَال مَعْلُومَةٌ، لَا يُطْلَب إدْرَاكُهَا، وَإِنَّمَا السُّؤَال فِيهِ عَنْ تَعْيين المُسْنَد إلَيْهِ[1]، هَكَذا يَقُول الجَمَاعَة، وَاعْتَرَضَهُ بَعْضُ المُتَأخِرِين بِأنَّ تَصَوُّر زَيْدٍ أوْ عَمْرٍو بِخُصُوصِه حَاصِلٌ لِلسَّائِل عِنْد السُّؤَال، فَكَيفَ يَسْألُ عَنْه؟. وإنَّمَا المَجْهُولُ عِنْدَه، المَطْلُوبُ لَه نِسْبَة القِيَامِ إلَى أحَدِهِمَا عَلَى التَّعْيِين وهُوَ غَيْر التَّصْدِيق الَّذِي كَانَ حَاصِلاً عِنْدَه، وَذلِك لأنَّ التَّصْدِيقَ بِأنَّ أحَدَهُمَا لا بِعَيْنِهِ قَائِمٌ أمْرٌ حَاصِلٌ عِنْدَه، وَلَيْسَ مَسْؤُولاً عَنْه، وَالمَطْلُوبُ / بِالسُّؤَال هُوَ التَّصْدِيقُ[2] بِأنَّ أحَدَهُمَا مُعَيَّناً كَـ زَيْدٍ بِخُصُوصِهِ قَائِمٌ، وَهَذَان التَّصْدِيقَان مُخْتَلِفَان، إلَّا أنَّه لَمَّا كَانَ الاخْتِلافُ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَار تَعْيِين المُسْنَد إلَيْهِ فِي أحَدِهِمَا وَعَدَم تَعْيِينِه فِي الآخِرِ، وَكَانَ أصْلُ التَّصْدِيق حَاصِلاً تَوَسَّعُوا فَحَكَمُوا بِأنَّ التَّصدِيقَ حَاصِلٌ، وأنَّ المَطْلُوبَ هُوَ تَصَوُّر المُسْنَد إلَيْهِ أوْ المُسْنَد أوْ قَيْدٍ مِنْ قُيُودِهِمَا.

**قَالَ: وَهَلْ مُخْتَصَّةٌ بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ.**

أَقُول: يَعْنِي أنَّهَا لا تَكُونُ لِغَيْرِه، لَكِنَّ عِبَارَتَه لا تُسَاعِدُ عَلَى هَذَا المَعْنَى لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أنَّ المَجْرُورَ بِالبَاء هُوَ المَقْصُورُ دُونَ المقْصُورِ عَلَيهِ، الا تَرَى أنَّ مَعْنَى قَوْلِه تَعَالَى[3]: ﴿يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[4] يَجْعَل رَحْمَتَهُ مَقْصُورَةً[5] عَلَى مَنْ يَشَاء دُونَ غَيْره لا العَكْسَ، فَكَانَ قَضِيَّة هَذَا أنْ يُقَالَ: وَهَل يَخْتَصُّ بِهَا طَلَب التَّصْدِيق، كَمَا قَالَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ[6]: "وَلِاخْتِصَاصِ التَّصْدِيقِ بِهَا"، وَصَوَّبَه الشَّيْخُ بَهَاء الدِّينِ السُّبْكِي[7]، وَشَدَّد النَّكِيرَ عَلَى مَنْ خَالَفَ هَذَا الاسْتِعْمَال، وَفِي حَاشِيَة الكَشَّافِ لِلتَفْتَازَانِي: أنَّ البَاءَ قَدْ تَدْخُل فِي

(1) سقطت إليه من (ج).
(2) سقط من الأصل.
(3) سقطت من الأصل.
(4) آل عمران: 74.
(5) في (د) إن الرحمة مقصورة.
(6) تلخيص المفتاح للخطيب القزويني جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ت739هـ الدرر الكامنة: 4/ 3، مفتاح السعادة: 1/ 120.
(7) قال بهاء الدين السبكي: وعبارة الطيبي في التبيان: "هل" مختصة بطلب التصديق، وهي فاسدة، والصواب: أن طلب التصديق يختص بها، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2/ 255.

المَقسُوم عَلَيه، كَمَا قَالَ الزمَخشَريُّ: "إنَّ فِي الحَمْدِ للهِ دِلالَةً عَلَى اختِصَاصِ الحَمْد بِهِ"، وَالشَّائعُ العَرَبيُّ هُوَ الأَوَّلُ[1] هَذَا كَلامُهُ، قُلتُ: وَعَلَى غَيْر الشَّائِعِ يتَمَشَّى مَا وَقَعَ لِلمُصَنِّف هُنَا.

**قَالَ: وَبَقيَّةُ الأَدَوَاتِ مُختَصَّةٌ بِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.**

أقُولُ: يَعْنِي أنَّ شَيْئَاً مِنهَا لا يُستَعمَل لِغَيْر التَّصَور، وَفِيهِ مَا مَرَّ مِنْ دُخُول البَاء عَلَى المَقصُور عَلَيه، مَعَ أنَّه مُنتَقِضٌ بـ "أمْ" المُنقَطِعَة فإنَّهَا مِنْ بَقِيَّة أدَوَاتِ الاستِفْهَام، وَهِيَ لِطَلَب التَّصْدِيق فَقَط كَمَا صَرَّحَ بِهِ النُّحَاةُ[2]، قُلْتُ: وأنَا أستَشْكَل عَدَّهُم لـ أمْ مِنْ أدَوَاتِ الاستِفهَام مُطْلَقَاً، أمَّا المُتَّصِلَة فِلأنَّ مَدْخُولَهَا مَعطُوفٌ عَلَى مَدخُول الهَمْزَة فَثَبَت مُشَارَكتُه لِمَا قَبلَه فِي كَوْنِه مُستَفهَمَاً عَنه بِقَضِيَّة[3] العَطْف، ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: "أزَيْدٌ قَائِمٌ أوْ عَمْروٌ؟"، كَانَ مَا بَعْدَ أوْ مُستَفهَماً عَنه كَمَا كَانَ مَعْ امْ المُتَّصِلَة، وإنْ كَانَ المَطْلُوبُ مَعَها التَّعْيين دُونَ أوْ وَلَمْ يَقُل أحَدٌ بِأنَّ أوْ مِنْ حُرُوفِ الاستِفْهَام، وأمَّا المُنقَطِعَة فَلا نُسَلِّم أنَّ الاستِفهَام جُزْءُ مَعْنَاهَا وَلا أحَدُ مَعْنَيَيْهَا، بَلْ المُفِيدِ لَه الهَمْزَةُ المُقَدَّرَة، وَلَكِن هَذَا البَحْثِ لا يُجْدِي المُصَنِّف نَفْعاً فِي دَفْعِ النَّقْضِ الوَارِدِ عَلَيه هُنَا فَإنَّه مُعْتَرِفٌ بِمَا قَالَه غَيْرُهُ مِنْ أنَّ أمْ مِنْ أدَوَاتِ الاستِفْهَامِ.

**قَالَ: نَحْوُ مَنْ جَاءَكَ؟ وَمَا صَنَعْتَ؟ وكَمْ مَالُكَ؟ وَأينَ بَيتُكَ؟ وَمَتَى سَفَرُكَ؟.**

أقُولُ: كَوْنُ الاستِفْهَام فِي ذَلِك لِطَلَب التَّصَوُّر وَاضِحٌ، إذِ السَّائِلُ يَعْلَم مَجِيء شَخصٍ عَاقِلٍ إلَى المُخَاطَب، وَتَعَلُّقَ صُنْعِه بِشَيء، وَكَوْنَ مَالِهِ ذَا عَدَدٍ، وَكَوْنَ بَيْتِه فِي جِهَةٍ، وَحُصُولَ سَفَرِه فِي زَمَنٍ، فَلا يُسْأَل عَنْ ذَلِك، وَإنَّمَا يَجْهَل عَيْنَ الجَائِي، وَحَقِيقَةَ المَصْنُوع، وَكَمِّيَّةَ المَال، وَعَيْنَ جِهَةَ البَيْتِ، وَزَمَنَ السَّفَر، فَهُو يَسْألُ عَنْ ذَلِك، فَيَكونُ استِفْهَامُهُ هَذَا لِطَلَب التَّصَوُّر، فَإنْ قِيلَ: السَّائِل بِقَولِهِ مَنْ جَاءَك؟ مَثَلاً، قَدْ حَصَل التَّصْدِيقُ بِأنَّ أحَداً جَاءَ المُخَاطَب، وهَذَا التَّصدِيقُ مُغَايرٌ لِلتَّصْدِيق بِأنَّ زَيْداً مَثَلاً جَاءَ المُخَاطَب فَهُو بِسُؤالِه يطلُب التَّصْدِيقَ الثَّانِي قَطْعاً، فَتَكونُ مَنْ لِطلَب[4] التَّصدِيقِ دُونَ التَّصَوُّر عَلَى قِيَاس مَا سَبَق فِي

[1] حاشية التفتازاني على الكشاف، ص23، (خ ف، رقم 917).
[2] حروف المعاني للزجاجي، ص 48.
[3] في الأصل: يقتضيه، وفي (ج.د) بقضية.
[4] في الأصل من طلب.

الهَمْزَة مَعْ أَمْ الْمُتَّصِلَة، نَحْوُ "أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟"، فَالجَوَاب أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقاً، وَذلِك أَنَّ السَّائِل بِـ مَنْ جَاءَك؟ لَمْ يَتَصَوَّر حَقِيقَة زَيْد أَوْ عَمْرُو بِهَذَا السُّؤَال فَإِذَا أُجِيبَ بِـ زَيْد مَثَلاً أَفَادَه زِيَادَة فِي تَصَوُّر الْمُسْنَد إِلَيْهِ بِحَسَب خُصُوصِهِ وَيَخْتَلِف بِحَسَبه التَّصْدِيق أَيْضاً، بِخِلافِ قَوْلِه: أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْروٌ، إِذْ لا يَخْتَلِف فِيهِ بِالجَوَابِ تَصَوُّر، بَلْ مُجَرَّد التَّصْدِيق.

**قَالَ: وَعَلَى النَّفْيِ، نَحْوَ:** ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾[1] ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾[2]

أَقُول: التَّمْثِيل بِالآيَة / الثَّانِيَة لِلنَّفْي سَهْوٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ لَمَّا فِيهِ وُجُودِيَّةٌ لا نَافِيَةٌ، لا يُقَالُ: الاستِفْهَام فِيهَا لِلإِنْكَار فَهُو فِي مَعْنَى النَّفْي، لأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَعْنَى النَّفْي أَنْ لَو كَانَ إِبْطَالِيّاً، وإِنَّمَا هُوَ تَوبِيخِيٌّ، فَلا نَفْيَ لا بِحَسَب الصُّورَةِ وَلا بِحَسَب المَعْنَى.

**قَالَ: وَهُوَ مُنْتَقِضٌ[3] بِـ أَمْ فَإِنَّهَا تُشَارِكُهَا فِي ذَلِك، تَقُولُ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ لَمْ يَقُمْ.**

أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّ أَمْ كَالهَمْزَة تَدْخُلُ عَلَى النَّفْي كَمَا فِي هَذَا المِثَال، وَعَلَى الإِثْبَاتِ كَمَا فِي نَحْو: "أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ"، وفِي هَذَا اعْتِرَافٌ مِنَ الْمُصَنِّف بِأَنَّ أَمْ مِنْ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَام.

**قَالَ: فَيَقُولُونَ التَّقْدِيرُ فِي** ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾[4]، ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[5] **إِلَى آخِرِه.**

أَقُولُ: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُول: التَّقْدِيرُ فِي كَذَا وكَذَا، كَذَا وكَذَا، فَيَأْتِي بِحَرْف العَطْفِ فِي المَوْضِعَين، وَلَيْسَ حَذْفُ العَاطِف فِي مِثْلِ ذَلِك بِمَقِيسٍ حَتَّى يَرْتَكِبَه، فَإِنْ قُلْتَ: وَكَذَا صَنَع فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ ﴾[6]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[7]

---

(1) الشرح: 1.

(2) آل عمران: 165.

(3) أي قول بعضهم أن الهمزة تختص بالدخول على الإثبات وعلى النفي، المغني: 1/ 151.

(4) يوسف: 109، واللفظ في الحج: 46، والروم: 9، وفاطر: 44، وغافر: 21، 82، ومحمد: 10.

(5) الزخرف: 5.

(6) الأعراف: 185.

(7) يونس: 51.

فهلَّا أوْردتَ عَلَيه ذلك هُناك؟ قُلْتُ: الفرْقُ وَاضِحٌ، وَذلِك لأنَّ نَحْوُ خَبرُ مُبْتَدإٍ مَحْذوفٍ تَقْدِيرُه هُوَ أيْ: تَقدُّم الهَمْزَة عَلَى العَاطِف، نَحْو كَذَا، نَحْو كَذَا، فَهِي أخْبَارٌ مُتعدِّدَةٌ، كُلٌّ مِنْهَا خَبرٌ مُسْتَقِلٌ، نَحْو: "زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَاعِدٌ"، فَيجوزُ العَطْفُ وَتَرْكُه قِيَاساً، وَغَايَتُه أنَّهُ حُذِفَ هُنَاك مُضَافٌ مِنْ بَعْضِ الأمْثِلَة لِدَلالَة مَا تَقدَّم عَلَيهِ، أيْ: نَحْو ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾[1]، نَحْوُ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[2] وَفِي هَذَا الكِتَابِ مِنْ ذلِك شَيءٌ يَسِيرٌ، فَتَنبَّه لِلفرْقِ بيْن الأمْرَيْنِ لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

**قَالَ: فَأمَّا الثَّانِي فَلأنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ فِي نَحْوِ:** ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[3]

أقُولُ: لا نُسَلِّم عَدَد الإمْكَان فِيهِ[4] لِجَوَاز أنْ تَجْعَل "مَنْ" مُبْتَدأً خَبَرُه مَحْذُوفٌ، وَهُو: "لَمْ يُوَحِّدُوهُ"، وَتَجْعَل هَذِهِ الجُمْلَة مَعْطُوفَة عَلَى جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ تُنَاسِب المَقَامَ، وَالتَّقْدِيرُ: أهُمْ ضَالُّونَ فَمَن هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَت لَمْ يُوَحِّدُوه"، وَالهَمْزَة لِلإنْكَارِ التَّوبِيخِي.

**قَالَ: وَقَوْلُهُ فِي:** ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَءَابَآؤُنَا ﴾[5] **فِيمَنْ قَرَأ بِفَتْحِ**[6] **الوَاوِ: إنَّ "آبَاؤُنَا" عَطفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي "مَبْعُوثُون" وَأنَّه اكْتَفَى بِالفَصْلِ بَيْنَهُمَا**[7] **بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَام.**

أقُولُ: فِيهِ نَظَر، فَإنَّ قَوْلَه عَطفٌ عَلَى الضَّمِيرِ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ عَطْفِ المُفْرَدَات، وَالهَمْزَة إنَّمَا تَدْخُل عَلَى الجُمْلَة، وَلَو دَخَلَت عَلَى المُفْرَد المَعْطُوفِ لَكَانَ عَامِلُ

---

(1) من الآية السابقة، يوسف: 109.

(2) من يونس: 51.

(3) الرعد: 33.

(4) سقطت فيه من (ج).

(5) الواقعة: 48.

(6) ابن كثير كان ينصب الواو في أو، وكان نافع وابن عامر يقفانها، أي: يجزمانها، كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص287.

(7) سقطت بينهما من الأصل و (ج).

المَعْطُوفِ عَلَيه عَامِلاً فِيمَا بَعْدَها بِوَاسِطَة العَاطِفِ، وَالهَمْزَةُ مَانِعَةٌ، وَلَيْسَ المَحَلُّ مَحَلَّ تَعْلِيق، فَيَتَعيَّن حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ آبَاؤُنا، مُبْتَدأ، خَبَرُه مَحْذُوفٌ، أَيْ: مَبْعُوثُونَ، فَهُو إِذَنْ مِنْ عَطْفِ الجُمَلِ.

**قَالَ: فَقَالَ**[1] **فِي** ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[2] **دَخَلَت هَمْزَةُ الإنْكَارِ عَلَى الفَاءِ العَاطِفَةِ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ثُمَّ تَوَسَّطَتْ الهَمْزَةُ بَيْنَهُمَا.**

أَقُول: هَذَا مُشْكِلٌ، وَإِنَّمَا جَاءَ الإِشْكَالُ مِنْ جِهَة نَقْلِ الكَلامِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيه، وَتَقْرِير الإِشْكَال: أَنَّ دُخُولَ الهَمْزَة عَلَى الفَاءِ هُوَ نَفْسُ تَوَسُّطِهَا بَيْن الجُمْلَتَين، فَكَيْفَ يَعْطِف تَوَسطُهَا عَلَى دُخُولِهَا بِحَرفِ العَطْفِ المُقْتَضِي لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي، وَنَصُّ مَا فِي الكَشَّافِ: "دَخَلَت هَمْزَة الإنْكَارِ عَلَى الفَاءِ العَاطِفَة جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، وَالمَعْنَى ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ۝٨٢ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ثُمَّ تَوَسَّطَتِ الهَمْزَة بَيْنَهُمَا"[3]، هَذَا كَلامُهُ وَلا إِشْكَال فِيهِ.

**قَالَ: وَالضَّابِطُ أَنَّهَا الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ يَصِحُّ حُلُولُ المَصْدَرِ مَحَلَّهَا.**

أَقُولُ: ظَاهِرُه يَقْتَضِي أَنَّ المَصْدَرَ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الجُمْلَة بِدُونِ الهَمزَة، وَلَيسَ كَذلِك، بَلْ هُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُمَا جَمِيعاً.

**قَالَ: وَلِهَذَا عُطِفَ** ﴿وَضَعْنَا﴾[4] **عَلَى** ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ **لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ: شَرَحْنَا.**

أَقُول: فِيهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَة اقْتِضَائِهِ أَنَّ النَّفْي لَوْ لَمْ يَكُنْ مُؤَوَّلاً بِالإِثْبَاتِ لَمْ يَصِح العَطْفُ / وَلَيسَ كَذَلِك بِدَلِيلِ: "لَمْ يُسِئ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُهُ"، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَيُمكِن أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ، وَلِكَون: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ خَبَراً، بِاعْتِبَار أَنَّه لِلإِنكَارِ الإبْطَالِي جَازَ

---

(1) الضمير راجع إلى الزمخشري، انظر المغني: 1/ 16.

(2) آل عمران: 83.

(3) الكشاف: 1/ 441.

(4) الشرح من الآية 1-2.

عَطْفُ ﴿وَضَعْنَا﴾ عَلَيه مِنْ حَيْثِ كَوْنُه خَبَراً لا مِنْ حَيْثِ كَوْنُه مُثْبَتاً بِحَسَبِ المَعْنَى.

**قَالَ: وَلِهَذَا أيضاً[1] كَانَ قَوْلُ جَرِيرٍ[2] فِي عَبْدِ المَلِكِ:** -

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا /\ وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

أَقُولُ: المَطَايَا جَمْعُ مَطِيَّة، وَهِيَ الدَّابَّة تَمْطُو فِي سَيْرِهَا، أيْ: تُسْرِع، وَأنْدَى: أسْخَى، والرَّاحُ: الأكُفُّ، الوَاحِدَةُ رَاحَةٌ، وَنَسَب السَّخَاء إلَى بُطُونِهَا، لأنَّ العَطَاء كَثِيراً مَا يَكُونُ بِهَا.

**قَالَ: وَقَوْلُ العَجَّاجِ[3]:** -

أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ /\ وَالدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِيُّ

أَقُولُ: هَذَان بَيْتَان مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيع، كُلُّ بَيْتٍ مِنْهُما ثَلاثَة أجْزَاءٍ، وَطَرَباً، إمَّا مَصْدَر مُؤَكِّد لِفِعْلٍ مَحْذُوف، أيْ: أتَطْرَبُ؟، أوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِمَحْذُوفٍ، أيْ: أتَأتِي؟، وَعَلَيهِمَا فَالجُمْلَة الَّتِي بَعْدَهُ حَالِيَّة، وَقِنَّسْرِيٌّ بِقَافٍ مَكْسُورَة وَنُون مُشَدَّدَة إمَّا مَفْتُوحَة أوْ مَكْسُورَة، وَالسِّين مُهْمَلَة سَاكِنَة مَعَهُمَا، وَيُحتَمَل أنْ يَكُونَ بِقَاف مَفْتُوحَة وَمُثَنَّاةٍ تَحْتِيَّة سَاكِنَة، وَالمُرَادُ بِذَلِك كُلِّه الشَّيْخُ الكَبِيرُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ[4]، وَدَوَّارِيٌّ صِيغَةٌ[5] مُبَالَغَة فِي اسْمِ الفَاعِلِ مِنْ دَارَ يَدُورُ، وَزِيدَت يَاءُ النَّسَب لِلمُبَالَغَة أيْضاً كَمَا قِيلَ: فِي الخَارِجِ وَالأحْمَرِ وَالأعْجَمِ: خَارِجِيٌّ وأحْمَرِيٌّ، وَأعْجَمِيٌّ.

---

(1) سقطت أيضاً من الأصل ومن (ج).

(2) البيت شاهد على أن الهمزة فيه للإنكار الإبطالي، فإن كان ما بعدها نفياً لزم ثبوته لأن نفي النفي إثبات، شرح شواهد المغني: 1/ 47، الشعر والشعراء: 1/ 369، وابن يعيش: 8/ 123، ديوان جرير: 96.

(3) ديوان العجاج: 66، ضمن مجموع أشعار العرب: ج2، الكتاب: 1/ 170، 485، البيان والتبيين: 1/ 229، أمالي ابن الشجري: 1/ 29، الهمع: 1/ 192.

(4) يريد ابن هشام، أنظر المغني: 1/ 18، لأنه قال في معنى الشاهد: أي أتطرب وأنت شيخ كبير.

(5) في الأصل صفة.

**قَالَ: وَمَعْنَاهُ حَمْلُكَ الْمُخَاطَبَ عَلَى الإِقْرَارِ وَالاِعْتِرَافِ.**

أَقُول: هَذَا مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفَيْن عَلَى الآخَرِ، وَفَائِدَتُه: تَقْرِير المَعْنَى فِي الذِّهْنِ، ومَا وَقَع لِبَعْضِ أَهْلِ البَيَان فِي بَابِ الإِطْنَابِ مِنْ أَنَّ ذَلِك تَطْوِيلٌ لا فَائِدَة فِيهِ غَيْر مُسَلَّمٍ.

**قَالَ: وَيَجِبُ أَنْ يَلِيَهَا الشَّيْءُ الَّذِي يُقَرِّرُه بِهِ.**

أَقُولُ: هَكَذَا قَالَ غَيْر وَاحِدٍ مِنَ عُلَمَاء البَيَان، وَذَكَر الْمُصَنِّف هُنَا وَفِي الكَلامِ عَلَى أَمْ[1] أَنَّ ذَلِك يَجِبُ فِي الاسْتِفْهَام أَيْضاً، وقَدْ ذَكَرَه ابْنُ الحَاجِبِ[2] وَغَيْرُه، قُلْتُ: وفِي كِتَابِ سِيبَوَيه أَنَّ التَّقْدِيم فِي نَحو أَزَيْداً لَقِيتَ أَمْ بِشْراً؟، أَحْسَنُ، وأَنَّكَ لَوْ أَخَّرْتَ، فَقُلْت: أَلَقِيتَ زَيْداً أَمْ بِشْراً؟، لَكَانَ جَائِزاً حَسَناً[3]، وفِي مُقَرَّب ابْنِ عَصْفُور[4] "وَالأَحْسَنُ تَوَسُّط الَّذِي لا يُسْأَلُ عَنْه، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُه"[5]، وَقَالَ الرَّضِي[6]: "إِذَا وَلِي الْمُتَّصِلَة مُفْرَدٌ فَالأَوْلَى أَنْ يَلِي الهَمْزَة قَبْلَهَا مِثْل مَا وَلِيَهَا (سَوَاءٌ) لِتَكُون (أَمْ) مَعَ الهَمْزَة بِتَأْوِيلٍ، أَيْ وَالْمُفْرَدَان بَعْدَهُمَا بِتَأْوِيل الْمُضَافِ إِلَيهِ أَيْ فَنَحْو: أَزَيْدٌ عِنْدَك أَمْ عَمْرُو؟، بِمَعْنَى أَيُّهُمَا عِنْدَك؟، وَ"أَفِي السُّوقِ زَيْدٌ أَمْ فِي الدَّار؟"، أَيْ فِي أَيِّ المَوضِعَين هُوَ؟، وَتَجُوزُ الْمُخَالَفَة بَيْن مَا وَلِيَاهُمَا، نَحْو أَعِنْدَك زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟، وَأَزَيْدٌ عِنْدَك أَمْ فِي الدَّارِ؟، وَأَلَقِيتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؟، جَوَازاً حَسَناً كَمَا قَالَ سِيبَوِيه، لَكِن الْمُعَادَلَة أَحْسَنُ"[7].

---

(1) المغني: 1/ 47.

(2) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الملقب بجمال الدين، والمكنى بأبي عمرو، له من التآليف: الكافية في النحو، والشافية في التصريف، والمقصد الجميل في علم الخليل، وتآليف غير هذه، توفي سنة 646هـ ترجمته في الأعلام: م4/ 211، وفيات الأعيان: 1/ 314، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: 1/ 508، مفتاح السعادة: 1/ 117، وانظر الأمالي في المسالة: 3/ 74، 101.

(3) الكتاب: ج3/ 170، تحـ (هارون).

(4) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المشهور بابن عصفور المتوفى سنة 669هـ من كتبه: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، وشرح الجمل، الأعلا: م5/ 27، شذرات الذهب: 5/ 330، فوات الوفيات: 2/ 93.

(5) في المقرب لابن عصفور: مثل بقوله أقام زيد أم عمرو، أزيد أم عمرو قام، ج 1/ 231، ت: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، م.ط، العاني -بغداد- ط1/ 197.

(6) تقدمت ترجمته ص:5، من الأصل.

(7) شرح الكافية للرضي: 2/ 374.

**قَالَ: وَلأنَّهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أجَابَهُمْ بِالفَاعِلِ بِقَولِهِ: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾**[1].

أقُولُ: يَعْنِي أنَّه لَو كَانَ السُّؤَال عَنْ الفِعْلِ، أوْ التَّقْرِيرِ بِهِ لَكَان الجَوَاب، قَدْ وَقَع الكَسْرُ، أوْ لَمْ يَقَع، فَلَمَّا قَالَ: ﴿فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾[2] دَلَّ عَلَى أنَّ المُرَاد التَّقرِيرُ بِالفَاعِلِ.

**قَالَ: قُلْتُ قَدِ اعْتَذَرَ عَنْه بِأنَّ مُرادَهُ[3] التَقْرِيرُ بِمَا بَعْدَ النَّفْيِ، لا التَقْرِيرُ بِالنَّفْيِ.**

أقُولُ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أنَّه لا يَجِبُ إيلاءُ المُقَرَّرِ بِهِ لِلهَمْزَة وَهُوَ خِلافُ مَا صَرَّحَ بِهِ المُصنِّف، وَلَمْ يَحْكِ فِيه خِلافاً، وَقَضِيَّة هَذَا أنْ لا يُوَافِق عَلَى الاعْتِذَارِ المَذْكُور، لَكِنَّه قَدْ وَافَقَ عَلَى صِحَّتِهِ بِقَولِهِ: وَالأوْلَى أنْ تُحْمَل الآيَةُ عَلَى كَذَا[4].

**قَالَ: وَالأوْلَى أنْ تُحْمَلَ الآيَةُ المَذْكُورَةُ[5] عَلَى الإنْكَارِ التَّوْبِيخِيِّ، أوْ الإبْطَالِي، أيْ: ألَمْ تَعلَمْ أيُّهَا المُنْكِرُ لِلنَّسْخِ.**

أقُولُ: وَجْه ذَلِك أنَّ المُنْكِر للنَسْخِ قَدْ يَكُون مُعَانِداً، وقَدْ يكُونُ غَيْر مُعَانِد، فَإنْ كَانَ الخِطَابُ لِلكافِرِ المُنْكِر لا عَلَى سَبِيل الْعِنَاد، حُمِل الاسْتِفهَام عَلَى الإنْكَار التَّوْبِيخِي، فَإنَّ عَدَم عِلْمِه وَاقِعٌ، والتَّوْبِيخ عَلَيه مُتوجِّه، وَإنْ كَانَ الخِطَاب لِلكَافِرِ المُنْكِر عِنَاداً حُمِل الاستِفْهَام عَلَى الإنْكَار الإبْطَالِي، وَهُو ظَاهِرٌ.

**قَالَ: وَذَكَرَ بَعْضُهُم مَعَانِي أُخَرُ لا صِحَّةَ لَهَا.**

أقُولُ: الظَّاهِرُ أنَّ غَرَضَه مِنْ هَذَا الكَلامِ أنَّ الاسْتِفْهَام غَيْر الحَقِيقِي الَّذي تُسْتَعمَل لَه الهَمْزَة مُنْحَصِر[6] فِي تِلْكَ الأمُورِ الثَّمَانِيَة، وَهَذا غَيْر مُسَلَّم، فَأيُّ مَانِع يمْنَع مِن أنَّ كَلِمة

---

(1) الأنبياء: 63.

(2) الأنبياء: 63.

(3) أي: الزمخشري الذي حمل الهمزة في قوله تعالى: (الم تعلم ان الله على كل شيء قدير) على التقرير، البقرة: 106، انظر المغني: 1/ 18.

(4) المغني: 1/ 18.

(5) سقطت المذكورة من الأصل.

(6) في الأصل منحصرة.

الاسْتِفهَام عِنْد امْتِنَاع حَمْلِها عَلَى حَقِيقَتِه يَتولَّد لَهَا بِمَعونَةِ القَرَائِنِ مَا يُنَاسِب المَقَام خَارِجاً عَنْ تلْكَ المَعَانِي الثَّمَانيَة، ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلْت لِمَنْ يُسِيء إلَيْكَ وَهُو يَعْلَم أنَّك أدَّبْتَ فُلاناً عَلَى إسَاءَتِهِ إلَيْك، وَأنَّ ذَلِك لَمْ يَعْزُبْ عَن عِلْمِك وَلا عَنْ علْمِهِ أيْضاً، ألَمْ أُؤَدِب فُلاناً عَلَى إسَاءَتِهِ إلَيْك، فَإنَّ المُخَاطَب لا يَحْمِل مِنْك هَذَا الكَلامَ عَلَى حَقِيقَة الاسْتِفهَام حِينَئذٍ، فَيَتولَّد مِنْه فِي هَذَا المَقَام، التَهْدِيد وَالوَعِيدُ، وعَلَى ذَلِك فَقِسْ.

**قَالَ: وَعَلَى ذَلك يَتَخرَّجُ اللُّغزُ المَشْهُورُ.**

أَقُولُ: اللُّغْزُ مَا يُعَمَّى بِهِ المَقْصُودُ بِحَيْثُ يَخْفَى عَلَى النَّاظِرِ فَلا يُدْرِكُه إلَّا بِفَضْل تَأَمُّل وَمَزِيدِ نَظَر، وَهُو بِضَمِّ اللَّام، وَغَيْنُه مُعْجَمَةٌ تُفْتَح وَتُضَمُّ وَتُسَكَّن.

**قَالَ: كَمَا فِي قَوْلِهِ**[1]**: -**

لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ ٨ إذَا تَذَكَّرْتِ يَوْمَاً بَعْضَ أخْلاقِي

أَقُولُ: السِّن وَاحِدَة أَسْنَان الفَمِ، وَقَرعُهَا: ضَرْبُها بِطَرَف الأنْمُلَة أوْ غَيْر ذَلِك، وَالنَّدَم: التَّأسُفُ عَلَى فَوَات أمْرٍ، أوْ وُقوعِهِ، والتَّذَكُّر: التَّفَعُّل مِن الذِكْرِ القَلْبِيِّ، والمُرَاد بِاليَوْم هُنَا: قِطْعَة مِن الزَّمَن كَائِنَة مَا كَانتْ، وَالأخْلاقُ جَمْع خُلُقٍ بِخَاء مَضْمُومَة وَلام سَاكِنَة أوْ مَضْمُومَة وَقَافٍ، وَهُو السَجِيَّة والطَّبْعُ.

**قَالَ: كَقَولِ مَادِحِ**[2] **عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ رَضِيَ اللهُ عَنْه: -**

يَعُودُ الفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ ٨ وَتَفْرُجُ عَنْهُم الكُرَبُ الشِّدَادَا
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَة وَابْنُ سُعْدَى ٨ بِأجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

---

(1) البيت لتأبط شراً، ديوانه: 144، وهو شاهد على حذف ياء المؤنثة المخاطبة لالتقاء الساكنين، من قصيدة من المفضليات، ص26، برواية: (ذا ندم) بدل (من ندم)، والشعر والشعراء: ص313، برواية (من ندم)، وفي شرح المفضليات لابن الأنباري، ص19، برواية (مني) بدل (يوماً)، شرح الكافية للرضي: 1/ 69.

(2) المادح هو جرير: والبيتان أوردهما ابن الشجري في أماليه: 1/ 307، والسيوطي في الهمع: 176، والعيني: 4/ 254، ديوان جرير: 134.

أَقُول: الفَضْل: الإِحْسَانُ، وَقُرَيشٌ: القَبِيلَة المَشْهُورَة، وَتَفْرُجُ بِضَم الرَّاءِ: مُضَارِع فَرَجَ الغُمَّة إِذَا كَشَفَهَا، وَالكُرَب بِضَم الكَاف وَفَتْح الرَّاء جَمْعُ: كُرْبَة بِضَم وَإِسْكَان الرَّاء، وَهِيَ الحُزْنُ والغَمُّ، وكَعْبُ بْنُ مَامَة وابْنُ سُعْدَى بِضَم السِّينِ مِن أَجْوَاد العَرَب المَشْهُورِين، وَالجَوَاد: السَّخِي.

**قَالَ: وَفِي الصِّحَاحِ أَنَّهُ[1] لِنِدَاءِ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ[2] وَلَيْس كَذَلِكَ.**

**قَالَ[3]:**

**أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا ∧ نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا**

أَقُول: نَعْمَان بِفَتْح النُون: وَادٍ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ يُخْرَجُ مِنْه إِلَى عَرَفَات، وَيُقَالُ لَه: نَعْمَان الأَرَاكَ، وَالصَّبَا بِفَتْح الصَّادِ المُهْمَلَة: رِيحٌ تَهُبُّ مِن المَشْرق وَتُنْعِمُ الأَبْدَانَ وَتُهيجُ الأَشْوَاقَ إِلَى الأَوْطَان وَالأَحْبَابِ، وَضَمِير نَسِيمُهَا إِمَّا أَنْ يَعُود عَلَى المَحْبُوبَة، أَوْ عَلَى النَّسِيمِ المُضَاف إِلَى الصَّبَا، عَلَى أَنَّ المُرَاد بِالأَوَّل: الرِّيحُ، وبِالثَّانِي: نَفَسُها الضَّعِيف، قَالَ فِي المُحْكَم وَالنَّسِيم: نَفَس الرِيحِ إِذَا كَانَ ضَعِيفاً[4]، ثُمَّ إِنْ كَانَ الغَرَض بِإِنْشَاد هَذَا البَيْتِ الاسْتِشْهَاد عَلَى أَنَّ (أَيَا) تَردُ لِنِدَاء البَعِيد، فَقَرِيب، وَإِنْ كَانَ الغَرَض الرَّدُّ عَلَى الجَوْهَرِيِّ كَمَا يَظْهَر مِنْ سِيَاق كَلَامِهِ، فَلَا وَجْهَ لَه، لأن ذَلِك لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَيَا) لا تَكُون لِنِدَاء القَرِيبِ[5]، بِوَجْهٍ مِن وُجوهِ الدَّلَالَاتِ.

---

(1) يريد حرف (أيا).

(2) الصحاح: (أيا) من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد، ج6/ م أيا.

(3) نسب البيت لقيس بن الملوح مجنون بني عامر، وهو في ديوانه ص251، كما نسب لامرأة من نجد، ورجح السيوطي في شرح الشواهد، ص231، أنه لأسماء صاحبة عامر بن الطفيل.

وفي شرح الشواهد للبغدادي أن البيت اختلف في قائله، فهو في الحماسة الشجرية: 2/ 579، للمجنون، وكذلك في الأغاني: 2/ 24، وفي أمالي القالي: 2/ 177، نسب لامرأة من أهل نجد، ويوجد في ديوان المجنون، ص251، ونهاية الأرب: 2/ 96، والخزانة: 1/ 374.

(4) لم أجد مادة نسم في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة في الأجزاء السبعة المطبوعة والمحققة لأن هذا المعجم مرتب على نمط معجم العين، ولم يتم طبعه بعد.

(5) في الأصل و (ج) على أن لا يكون نداء القريب.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[1]: /

فَأَصَاخَ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَيًا ۸ وَيَقُولُ مِن فَرَحٍ: هَيَا رَبًا

أقُولُ: قَبْل هَذَا البَيْتِ:-

وَحَدِيثُهَا كَالقَطْرِ يسْمَعُهُ ۸ رَاعِي السِّنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبَا

المُرَاد بِالقَطْرِ هُنَا: مَا يَقْطُر مِن المَطَر، وَالجَدْبُ بِجِيم مَفْتُوحَة، فَدَالٌ مُهْمَلة سَاكِنَة: المَحْلُ، خِلافُ الخِصْبِ، وَأصَاخَ بِالصَّادِ المُهْمَلَة، وَالخَاء المُعْجَمَة: اسْتَمَعَ، وَالحَيَا: بِالقَصْر: المَطَر، وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى أنّه فَاعِلٌ، وَكَان تَامَّة، أوْ مَنْصُوباً عَلَى أنّه خَبَر، وَكَانَ نَاقِصَةٌ، وَالاسْمُ: ضَمِيرٌ يَعُودُ إلَى القَطْر، وَالمَعْنَى: أنّه رَجَا أنْ يكُونَ مَا سَمِعَه مِن وَقْعِ ذَلِك القَطْر مُقَدِّمَةَ مَطَرٍ عَظِيم.

---

[1] من شواهد الخصائص: 1/ 29، وأمالي القالي: 1/ 83، بدون عزو.

## "إِذَنْ"

**قَالَ: مَعْنَاهَا الجَوَابُ وَالجَزَاءُ.**

أَقُول: المُرَادُ بِكَوْنِهَا لِلجَوَاب أَنْ تَقَع فِي كَلَام يُجَابُ بِهِ كَلَامٌ آخَرُ مَلْفُوظٌ أَوْ مُقَدَّرٌ، سَوَاء وَقَعتْ فِي صَدْره، أَوْ حَشْوه، أَوْ آخِره، وَلا تَقَع فِي كَلَام مُقْتَضَبٍ ابْتدَاءً لَيس جَوَاباً عَنْ شَيءٍ، فَبِاعْتِبَار مُلَابَسَتِها لِلجَوَاب عَلَى هَذَا الوَجْه، سُمِّيَت حَرْف جَوَابٍ، وَالمُرَاد بِكَونِهَا لِلجَزَاء، أَنْ يكُونَ مَضْمُون الْكَلامِ الَّذِي هِي فِيهِ جَزَاءً لِمَضْمُون كَلام آخَرَ مَلْفُوظٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، قَالَ فِي المُفصَّل: "وَإِذَنْ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ، يَقُولُ الرَّجُل: أَنَا آتِيك، فَتَقُول: إِذَنْ أُكْرِمُك، فَهَذَا الكَلامُ قَدْ أَجَبْتَه وَصَيَّرْت إِكْرَامَك جَزَاءً لَه عَلَى إِتْيَانِك"[1].

**قَالَ: فَالأَوَّلُ كَقَولِه[2]:** -

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا

أَقُول: عَبْد العَزِيز هَذَا أَحَد الخُلَفَاء الأَمَويين[3]، وَضَمِيرُ مِثْلِهَا عَائِدٌ إِلَى المَقَالَة الَّتِي قَالَهَا عَبْد العَزِيز لِهَذَا الشَّاعِر، وَذَلِك أَنَّهُ كَانَ[4] امْتَدَحَه بِقَصِيدَة فَأُعْجِب بِهَا، فَقَالَ لَه: تَمَنَّ أُعْطِك، فَتَمَنَّى أَنْ يَكُون كَاتِباً لَه فَلَمْ يُجِبْه وَأَعْطَاه جَائِزَة، يَقُول: إِنْ عَادَ الخَلِيفَة بِمِثْل تِلْك المَقَالَة وَأَمْكَنَنِي مِنْها لَمْ أَتْرُكهَا رَاضِياً بِخِلافِهَا كَمَا فَعَلْتُ أَوَّلاً، قُلْت: وَإِيرَاد المُصَنِّف هَذَا البَيْت شَاهِداً عَلَى وُقُوعِ إِذَنْ جَوَاباً لِـ إِنْ مُخَالِفٌ لِلقَاعِدَة المَشْهُورَة وَهِي أَنَّ القَسَم وَالشَّرْطَ مَتَى اجْتَمَعَا فَالجَوَابُ لِلسَابِقِ، وَاللَّامُ الَّتِي فِي البَيْت مُصَاحِبَة لِقَسَم مَذْكُورٍ، فَإِنَّ قَبْلَ هَذَا البَيْت:

---

(1) المفصل في علم العربية للزمخشري، ص323.

(2) البيت لكثير عزة، ديوانه: 2/ 78، شواهد سيبويه: 1/ 212، المفصل: 323، الهمع: 2/ 7، الدرر: 2/ 5.

(3) عبد العزيز هو أبو عمر بن عبد العزيز أمير مصر، قال البغدادي في شرح الأبيات: "وقول الدماميني هو أحد الخلفاء الأمويين، زلة قلم"، شرح أبيات المغني: 1/ 81.

(4) كان سقطت من الأصل.

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى /\ يَغُولُ الْفَيَافِي نَصُّهَا وَذَمِيلُهَا

فَالجَوَابُ لِلقَسَم السَّابِق، لا لِلشَّرْطِ اللَّاحِق، وَلِهَذَا لَمْ يُجْزَم الفِعْل، وَإِلَّا فَلَو كَانَ لِلشَّرط لَجُزِم، وَالرَّاقِصَات: صِفَة الإِبِلِ، وَإِلَى مِنىً: يَتعلَّق به، وَيَغُول بِغَيْن مُعْجَمة: يُهْلِك، وَالْمُرَاد بِه هُنَا قَطْع المَسَافَة بِسُرْعَةٍ، جَعَل ذلِكَ إِهْلاكاً لِلأَرْضِ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَة، وَالفَيَافِي: جَمْع فَيْفَاء، وَهِي المَفَازَة الَّتِي لا مَاءَ فِيهَا، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ البَوَادِي، وَالنَصُّ وَالذَّمِيل ضَرْبَان مِن السَّيْر.

**قَالَ: وَقَوْلُ الحَمَاسِيِّ**[1]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي /\ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا
إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ /\ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا

فَقَوْلُه: (إِذَنْ لَقَام بِنَصْرِي) بَدَل مِنْ (لَمْ تَسْتَبِح) وَبَدَل الجَوَابِ جَوَابٌ.

أَقُولُ: كَانَ الاستِشْهَاد بِقَولِه تَعَالَى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾[2] أَوْلَى لأَنَّه مِثَالٌ قُرْآنِيٌّ، وَلأَنَّ الوَاقِعَ فِيهِ هُوَ الجَوَاب نَفْسُه لَا بَدَلَه، وَمَازِن: أَبُو قَبِيلَة مِن تَمِيمٍ، ومَازِن أَيْضاً فِي بَنِي صَعْصَعَة بْنِ مُعَاوِيَة، وفِي بَنِي شَيْبَان، وتَسْتَبِيح إِبِلِي: تسْتَأْصِلُهَا وتَأْخُذُها بِجُمْلَتِها، وبَنُو اللَّقِيطَة: قَوْمٌ مِن العَرَب، وَذُهْلٌ بِضَم الدَّال المُعْجَمَة وإِسْكَان الهَاء/، وَالمَعْشَر: الجَمَاعَة مِن النَّاسِ، وخُشُن بِضَم الخَاء وَالشِّين المُعْجَمَتَيْن، أيْ: لَيسُوا لَيِّنِين جَمْع خَشِن، كَنُمُر وَنَمِر، أَوْ جَمْعُ أَخْشَنَ، وَضُمَّت الشِّين إِتْبَاعاً، وَالحَفِيظَة: الخَصْلَة الَّتِي يُحْفَظ لَهَا، أيْ: يُغْضَب، وَلُوثَة بِضَم اللَّامِ هِي الضُّعْف، أَوْ بِفَتحِهَا

[1] يريد أحد شعراء حماسة أبي تمام، وهو قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ العنبري. الحماسة شرح التبريزي 1/ 4، الخزانة 3/ 570، ابن عيش: 9/ 14.

[2] الإسراء: 100، والتتمة: (...خشية الإنفاق).

وَهِي القُوَّة، والثَّاء مُثلَّثة فِيهِمَا، قَالَ الإمَامُ المَرْزُوقِي[1]: وَالرِّوَايَة الصَحِيحَة هِي ضَمُّ اللَّامِ، قَالَ وهُوَ تَعْرِيضٌ مِنه بِقَومِه لِيَغْضَبُوا وَيَهتَاجُوا لِنُصْرَتِه وَهُوَ فِي التَّحْرِيض أحْسَن مِن التَّصْرِيح، كَمَا أنَّه فِي الذَّمِ كَذَلِك[2].

**قَالَ: وَالثَّانِي أنْ يُقَالَ: آتِيك، فَتَقُولُ: إِذَنْ أُكْرِمَك، أيْ إنْ أتَيْتَنِي إِذَنْ أُكْرِمَك.**

أَقُولُ: قَدْ يُسْتَشْكَل هَذَا بِأنَّ تَقْدِير الشَّرْط يُوجِب إهْمَالَهَا لِوُقُوعِهَا حشْواً، وَيُجزَم الجَوَاب حِينَئذٍ أوْ يُرْفَع، وَلا يَجُوزُ النَّصْب، وَجَوَابه أنَّ المُصنِّف إنَّمَا قَدَّر الشَّرْط لِيَظْهَر أنَّ مَا بَعْدَها جَوَاب لَهَا مِن حَيْث المَعْنَى، وَمِثْل ذَلِك لا يُخرِجُهَا عَن الصَّدَارَة وَلا يُبْطِل عَمَلَهَا، فَإنَّ المُبْطِل هُوَ تَعَلُّق مَا بَعْدَها بِمَا قَبْلَهَا صِنَاعَة لا مَعْنَى.

**قَالَ: فَأمَّا قَوْلُه[3]:**

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيراً ∧ إنِّي إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطِيرَا

**فَمُؤَوَّل عَلَى حَذْفِ خَبَر إنَّ أيْ إنِّي لَا أقْدِر عَلَى ذَلِك، ثُمَّ اسْتَأنَفَ مَا بَعْدَهُ.**

أَقُولُ: ذَكَر الرَّضِي[4] فِي تَخْرِيجِه وَجْهاً آخَر، وَهُو أنْ يَكُونَ الخَبَر[5] مَجْمُوع قَولِه: إذَنْ أهْلِك، لا أهْلِكَ وَحْدَه[6]، قُلْت: يَعْنِي أنَّ المَانِع الَّذِي هُو اعْتِمَاد مَا بَعْدَها عَلَى مَا قَبْلَهَا مُنْتَف، إذِ المَجْمُوع هُنا هُوَ المُعْتَمَد لا مَا بَعْدَهَا فَقَط، وَفِيهِ نَظَر، إذْ مُقْتَضاهُ جَوَاز مِثْل قَولِك: زَيْد إذَنْ يَقِم، بِالنَّصْب عَلَى أنْ يُجْعَل لِخَبَر هُو المَجْمُوع مِن إذَنْ، وَمَا دَخَلَت عَلَيه، وَظَاهِر كَلامِهِم يَأبَاه، وَالشَّطِير الغَرِيبُ، وأهْلِكَ بِكَسرِ اللَّامِ مُضَارِع هَلَك بِفَتْحِهَا.

---

(1) هـو أبـو علي احمد بن محمد المرزوقي المتوفى سنة 421هـ له شرح الحماسة، شرح اشعار هذيل، شرح المفضليات، شرح الفصيح لثعلب، هدية العارفين: 5/ 74، إنباه الرواة: 1/ 106، الأعلام: م1/ 212.

(2) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي باختصار: 1/ 26، 27.

(3) مؤول على حذف خبر إن أي: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف، وقال الفراء: (أن نصب الفعل في مثل البيت لغة)، ثم قـال والـرفع جائز إن سبقت إذن بـ إن، وأورد البيت بعد أن قال: أنشدني بعض العرب، معاني القرآن للفراء: 1/ 274، العيني: 4/ 383، الهمع: 2/ 7، الخزانة: 3/ 574.

(4) تقدمت ترجمته، ص5، من الأصل.

(5) كلمة الخبر سقطت من الأصل.

(6) شرح الكافية للرضي: 2/ 238.

**قَالَ: وَابْنُ بَابْشَاذَ[1]: الْفَصْلَ بِالنِدَاءِ أَوْ بِالدُّعَاءِ.**

أَقُولُ: ابْنِ بَابْشَاذ هُو الإِمَامُ أَبُو الحَسَن طَاهِرِ بْنِ بَابْشَاذ النَّحَوِيُّ، مَاتَ فِي سَنَة تِسْعٍ وَسِتِّيْن وَأَرْبَعْمَائَة، وَبَابشَاذ كَلِمَة عَجَمِيَّة يَتَضمَّنُ مَعْنَاها الفَرَح وَالسُّرُور، وَانْظُر هَلْ دَالُهَا مُعْجَمة أَوْ مُهْمَلة مُخَفَّفة أَوْ مشَدَّدَة، وهَلْ بَاؤُهَا الثَّانيَة مَفْتُوحَة أو سَاكِنَة، فَلَم يَتَحرَّر لِي فِي ذَلِك مَا اعْتَمَد عَلَيه.

**قَالَ: وَقُرِئَ شَاذاً بِالنَّصْبِ فِيهِمَا[2].**

أَقُول: لَا يِنْبَغِي أنْ يُجْعَل شَاذاً حَالاً مِن النَّصْب، لأنَّ تَقْدِيمَ الحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا المَجْرُور مُمْتَنعٌ أوْ ضَعِيفٌ، وإِنَّمَا يَنْبَغِي أنْ يُجْعَل صِفَة مَصْدَر مَحْذُوفٍ، أيْ وقُرِئ قُرْآناً شَاذاً، يُقَال: قَرَأَ، قَرْءاً وَقُرْآناً وَقِرَاءَة.

---

(1) من كتبه: المقدمة في النحو (خ)، شرح جمل الزجاج (خ)، شرح الأصول لابن السراج، الأعلام: م3/ 220، وفيات الأعيان: 1/ 235، بغية الوعاة: 272، قال ابن خلكان: وبابشاذ بباءين موحدتين بينهما ألف، ثم شين معجمة، وبعد الألف الثانية ذال معجمة، وهي كلمة عجمية تتضمن الفرح والسرور، وفيات الأعيان: 1/ 235، وابن بابشاذ معطوف على قوله: وأجاز ابن عصفور الفصل بالنداء، المغني: 1/ 22.

(2) يريد نصف الفعلين: يلبثون، ويؤتون، في الآيتين: (وإذن لا يلبثون خلفك إلا قليلا) في حرف ابن مسعود، (فإذن لا يؤتوا) جعل الفاء جواباً ونصب (يؤتوا) بـ إذن، المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص27، وفي نفس الصفحة: قرأ عبد الله: (وإذا لا يلبثوا خلفك إلا قليلا) الإسراء: 76، و(فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) النساء: 53، انظر المغني: 1/ 22.

**قَالَ: المَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ.**

أَقُول: وَفِي بَعْض النُسَخ، المُخَفَّفَة اسْم مَفْعُولٍ مِن خَفَّف والأوَّل أوْلَى لِيَكُون المَقْسُوم صَادِقاً عَلَى كُلٍّ مِن الأقْسَام الأرْبَعَة الَّتِي ذَكَرها: أمَّا صِدْقُه عَلَى كُلٍّ مِن الشَّرْطِيَّة وَالنَّافِيَة وَالزَّائِدَة فظَاهِرٌ، وأمَّا صِدْقُه عَلَى المُخَفَّفَة مِن الثَّقِيلَة فَلأنَّ[1] الكَلِمَة صَارَت إلَى الخِفَّة بِحَذْف النُون مِنهَا، فَيَصْدُق عَلَيهَا أنَّهَا خَفِيفَة وأنَّهَا مُخَفَّفة، أيْ: جُعِلَت خَفِيفَة بِالحَذْف، وأمَّا عَلَى النُسْخَة الثَّانِيَة فَلا تَصْدُق المُخَفَّفة عَلَى تِلْك الأقْسَام الثَّلاثَة إلَّا بِتَكلُّفٍ، وَهُو أنْ يُقَال: أُطْلِقَت المُخَفَّفة عَلَى كُلٍّ مِنهُن وَإنْ لَمْ يَسْبِق لَهَا ثِقَل بِاعْتِبَار نِسْبَتِهَا إلَى الخِفَّة، لِكَونِهَا مَوضُوعَة عَلَى حَرْفَين بِالأصَالَة، فَهُو اسْمُ مَفْعُول مِن قَولِكَ: خَفَّفْت الكَلِمَة أيْ: نَسَبْتُها إلَى الخِفَّة[2]، كـ فَسَّقْتُ زَيْداً إذَا نَسَبتُه لِلفِسْق.

**قَالَ وَمِن ذَلِك: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[3] أيْ: وَمَا أحَدٌ مِن أَهْلِ الكِتَابِ إلَّا لَيُؤمِنَنَّ بِه، فَحُذِفَ المُبْتَدَأ وَبَقِيَتْ صِفَتُهُ.**

أَقُول: وَالخَبَر هُوَ الجُمْلَة الوَاقِعَة بَعْد إلَّا، وَضَمِير بِهِ يَرْجِع إلَى عِيسَى عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وَضَمِير مَوْتِه يَرْجِع إلَى ذَلِك المُبْتَدأ المَحْذُوف، وَالمَعْنَى: ومَا أحَدٌ مِن اليَهُود وَالنَّصَارَى إلَّا لَيُؤمِننَّ قِبْل أنْ يَمُوتَ بِأنَّ عِيسَى عَبْدُ/ اللهِ وَرَسُولِه، وَقِيل الضَمِيرَان لِعِيسَى عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فإنْ قلْتَ: يَلْزَم عَلَى إعْرَاب المصنِّف حَذْف المَوصُوفِ مَع كَوْن الصِفَة ظَرْفاً، وَحُكْم حَذْف مَوصُوفِه حُكْم حَذْف مَوصُوف الجُمْلَة فِي أنّه لا يَقَع إلَّا فِي الشِّعْر، قُلْت: إنَّمَا ذَلِك إذَا لَمْ يَكُن المَنْعُوت بَعضَ مَجْرُور بـ (مِنْ) أوْ (فِي) هُوَ فِي الآيَة بَعْض مَجْرُور بـ(مِنْ) فَجَاز.

---

(1) في الأصل (فإن).

(2) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل.

(3) النساء: 158.

**قَالَ: وقِيل فِي هَذِه الآيَة[1] إنَّ التَّقْدِير: وَإنْ لَمْ تَنْفَع[2].**

أقُول: يَعْنِي فَحُذِفَ المَعْطُوف وَالعَاطِف، ويَدُل عَلَى هَذَا المَعْطُوف، ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾[3] وَلا يَخفَى أنَّ إنْ عَلَى هَذَا الرَّأيِ لَيسَت لِحقِيقَة الشَّرْط، ضَرُورَة أنَّ الأمْرَ الوَاحِدَ لا يَكُون مَشْرُوطاً بِالشَّيء وَنَقِيضِه، وَهَذِه هِي الَّتِي يُسَمِّيهَا بَعْض المُتَأخِرِين بِالمُتَّصلَة وَالوَصْلِيَّة، وَيَقَع فِي كَلامِهِم أنَّهَا قَدْ تُستَعمَل بِدُون وَاوٍ، وإنَّمَا مَعْنَاه أنْ يُجعَل نَقِيضُ الشَّرْط مَحذُوفاً مَع العَاطِفِ، لا أنَّك تُقَدِّر المَحذُوف هُو العَاطِف فَقَط كَمَا سَبَق إلَى بَعْض الأذهَان، لأنَّ حَذْف العَاطِفِ بِمُفْرَده قَلِيل، وَقَد قِيل إنَّه مَنُوطٌ بِضَرورَة الشِّعْر، فَلا يُرتَكَب تَخرِيج مَا وَقَع فِي النَّثْر عَلَيه[4].

**قَالَ: وَسُمِعَ مِن أهْل العَالِيَة[5].**

أقُول: هِي (مَا فَوْق نَجْد إلَى أرْضِ تِهَامَة، وَإلَى مَا وَرَاء مَكَّة ومَا وَالَاهَا)، وَالنِسْبَة إلَيْهَا (عَالِي)، وَيُقَال أيْضاً: عَلَوِيٌّ، عَلَى غَيْر قِيَاسٍ[6]، كَذَا فِي الصِّحَاحِ.

**قَالَ: فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ أنَا[7] اعْتِبَاطاً.**

أقُول: يَعْنِي لا لِعِلَّة مُوجِبَة لِلحذْفِ، وَهُو بِالْعَيْن وَالطَّاء المُهْمَلَتَيْن وَالبَاء المُؤَخَّرَة مَأخُوذٌ مِن قَوْلِهِم، عَبَط الذَّبِيحَة، أيْ: نَحرَهَا مِن غَيْر عِلَّة، وَهِي سَمِينَة فَتِيَّة، وَقَولِهِم: عَبَطَت الدَّوَاهِي الرَّجُلَ، أيْ: نَالَتْهُ مِن غَيْر اسْتِحْقَاقٍ.

---

(1) يريد الآية: (فذكر إن نفعت الذكرى)، الأعلى: 9.

(2) في الأصل ينفع.

(3) الأعلى: 11.

(4) في (ج.د) في السعة.

(5) أي: قولهم إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، حيث عملت إن عمل ليس على مذهب المبرد والكسائي، المغني: 1/ 24.

(6) الصحاح: 6/ علا.

(7) يريد همزة أنا من (إن أنا قائم) وإدغام النون في النون، المغني: 1/ 24.

**قَالَ: فَحِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ الإدْغَامُ، لأنَّ الهَمْزَةَ فَاصِلَةٌ فِي التَّقْدِيرِ**[1].

أقُولُ: يَعْنِي فَهِي فِي حُكْم المَوْجُودَة فِي النُّطْق، وَمَع ذَلِك لا يُتَصوَّر الإدْغَام، وَغَايَة مَا قَالَه: إنَّ التَّعَارُض لا يُعْتَدُّ بِهِ، وَهُو أصْلٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَذهَبَ بَعْض إلَى عَدَم الاعْتِدَاد بِهِ (كَمَا قَال المصَنِّف، وَذَهَب بَعْض إلَى الاعْتِدَاد بِهِ)[2]، وَمِن ثُمَّ أجَازَ القُرَّاء فِي مَذْهَب وَرْشٍ[3] أنْ يَقْرَأ: ﴿ءَآلْـَٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[4] بِثبُوت الألِفِ وحَذْفِهَا.

**قَالَ: وَمِثْلُ هَذَا البَحْثِ فِي** ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[5].

أقُول: قَالَ الزَمَخْشَري (أصْلُه لَكِن أنَا، فَحُذِفَت الهَمْزَة، وَأُلْقِيَت حَرَكتُهَا عَلَى نُوْن (لَكِنْ) فَتَلاقَتْ النُونَان، فَكَان الإدْغَامُ وَنَحْوُه قَوْلُ القَائِل[6]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، اي: أنْتَ مُذْنِبٌ /\ وَتُقْلِينَنِي، لَكِنْ إيَّاكِ لَا أُقْلِي

أيْ: لَكِن أنَا لا أُقْلِيكِ[7]، هَذَا كَلامُه وَهُو مَبْنِيٌّ عَلَى الوَجْه المَرْدُودِ عِنْد المصَنِّف، وقَدْ عَرَفتَ مَا فِيهِ.

---

(1) يـريد: إن قـيل إن حـذف الهمـزة مـن أنـا بعـد نقل حركتها إلى السـاكن قبلها، حذف قياسي لعلة التخفيف، فحينئذ يمتنع الإدغام، لأن الهمزة تكون مقدرة فتكون فاصلة، المغني: 1/ 24.

(2) ساقط من (د).

(3) ورش هـو أبـو سـعيد عثمان بن سعيد المصري أخذ القراءة عن نافع بالمدينة، توفي بمصر سنة 197هـ الأعلام: 4/ 205، وغاية النهاية: 1/ 502.

(4) الأنفـال: 66، قـال أبو القاسم علي بن عثمان القاصح في شرح الشـاطبية عند تناوله للبيت :.....ولنافع لدى يونس: الآن بالنقل نقلاً، أخبر أن نافعاً من طريق ورش وقالون: قرأ في يونس بنقل حركة الهمز إلى اللام في : الآن وقد كنتم، الآن وقد عصيت، وقوله (نقلا) أي نقل من قوم إلى قوم، ص81.

(5) الكهف: 39، أي أن الأصل (لكن أنا).

(6) مـن شواهد ابن يعيش: 8/ 140، الهمع: 2/ 71، الخزانة: 4/ 490، المغني: 1/ 76، استشهد به المصنف على أن (أي) فيه تفسير للجملة قبله، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: 2/ 146، لم أقف على تتمته ولا على قائله، مع أنه مشهور قلما خلا عنه كتاب لحوي.

(7) الكشاف: 2/ 484.

**قَالَ: وإنْ دَخلتْ[1] عَلَى الاسْمِيَّة جَازَ إعْمَالُهَا خِلافاً لِلكُوفِيينَ.**

أقُولُ: ظَاهِر هَذِه العِبَارَة أنَّ خِلافَ الكُوفِيين فِي الحُكْمِ المَذْكُور وَهُو جَوَاز الإعْمَال، وَقَضيَّة ذلِكَ أنَّهُم قَائِلُون بِكَونِها مُخفَّفة مِن الثقِيلَة، وَأنَّ إلْغَاءَهَا وَاجِبٌ عِنْد دُخُولِهَا عَلَى الجُمْلَة الاسمِيَّة، وَلَيْس كَذَلِك، فَإنَّ الكُوفِيين لا يُجوِّزُون تَخْفِيفَ الثَّقِيلَة أصْلاً، وإنَّ الَّتِي يَرَاهَا البَصريُّون مُخفَّفة مِن الثقِيلَة يَقُولُون هم[2] إنَّها النَّافِيَة[3]، وَيُمْكِن أنْ يُجَاب عَنْه بِأنَّ قَولَه: خِلافاً لِلكُوفِيين يَرْجِع إلَى صَدْر المَسْألَة فَقَط، وَهُو قَولُه: أنْ تَكُون مُخفَّفة مِن الثقِيلَة، فَإنْ قُلْت: يَدْفَع ذَلِك قَوْله لَنَا قِرَاءة الحَرَمِيَّيْن[4] وَأبِي بَكْر[5]، فَإنَّ دَلِيلَه مَنْصُوب لِجَوَاز الإعْمَال، وَذلِك مُقْتَض لأنْ يَكُون الإعْمَال هُوَ المُتَنَازَع فِيهِ دُونَ التَّخْفِيفِ، قُلْت: يَلْزَم مِن الإعْمَال كَوْنُها مُخففَة، فَقَد تَضمَّن الدَّلِيلُ رَدَّ القَول بَأنَّها النَافِيَة لا المُخَفَّفة، وَقَد أجَادَ المصنِّف فِي التَّعْبِير عَن هَذَا المَقْصَد فِي الكَلَامِ عَلَى إنَّ المُشَدَّدة حَيْث قَالَ هُنَاك:

"وَتُخَفَّف فَتَعْمَل قَلِيلاً وَتُهْمَل كَثِيراً، وَعَن الكُوفِيينَ / أنَّهَا لا تُخَفَّف، وَأنَّه إذَا قِيل: إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ، فَـ إنْ نَافِيَة، وَاللام بِمَعْنَى إلَّا[6]، وَخِلافاً: إمَّا مَصْدَر، أيْ: خَالَفُوا فِي ذَلِك خِلافاً، وَاللامُ لِلتَّبْيين كَمَا فِي "سُقْيَا لَكَ" وَإمَّا حَالٌ أيْ: أقُولُ ذلِكَ خِلافاً لِلكُوفِين، أيْ ذَا خِلافٍ، أوْ مُخَالِفاً لَهُم.

**قَالَ: لَنَا قِرَاءَةُ الحَرَمِيَّيْنِ[7] وَأبِي بَكْرٍ[8]: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[9].**

أقُولُ: لَيْسَت قِرَاءَة هَؤُلاءِ الثَّلاثة لِهَذِه الآيَة مُتَّفِقة مِن كُل وَجْه: فَإنَّهُمَا يَقْرَآن بِتَخْفِيف النُونِ وَالمِيم مِنْ: (إنْ) وَ (لَمَا)، وأمَّا أبُو بَكْرٍ فَقَرَأ بِتَخْفِيف النُونِ وَتَشْدِيد المِيم، فَلَو اقْتَصَر المُصنِّف عَلَى قَولِه (وَإنْ كُلًّا...) لَصَحَّ، وأمَّا مَعْ تِلاوَتِه لِبَقِيَّة الآيَة فَيُشْكِل بِأنَّه لا

---

(1) يريد إن المخففة من الثقيلة، المغني: 1/ 24.

(2) هم سقطت من (د).

(3) انظر التبيين للعكري: 347، والإنصاف لابن الأنباري: 195، 208، إن المخففة.

(4) أي: ابن كثير، ونافع، تقدمت ترجمتهما، ص6 من الأصل.

(5) أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي روى عن عاصم، ت 193هـ غاية النهاية: 1/ 325.

(6) المغني: 1/ 37.

(7) عرف بهما في الصفحة السابقة، 34.

(8) عرف به في الصفحة السابقة، 34.

(9) هود: 112.

تَصِحُّ بِنِسْبَة القِرَاءَة إِلَى الثَّلاثَة قَطْعاً، سَوَاء شَدَّدت مِيم (لَمَّا) أوْ خَفَّفْته، ثُمَّ قَد قَالَ المصَنِّف فِي حَرْف اللَّامِ حَيْث تَكلَّم عَلَى (لَمَّا)، وَ(أمَّا قِرَاءة أبِي بَكْر بِتَخْفِيف النُّون وَتَشْدِيد المِيم فَتَحْتَمِل وَجْهَين: أحَدَهُما أنْ تَكُون مُخَفَّفة مِن الثَّقِيلَة، وَتَأتِي فِي (لَمَّا) تِلْك الأوْجُه الثَّلاثَة، وَالثَّانِي أنْ تَكُون نَافِيَة، وَ(كُلًّا) مَفْعُولٌ بِإِضْمَار (أرَى) وَ(لَمَّا) بِمَعْنَى (إلَّا)[1] انْتَهَى كَلامُه)، فَأنْتَ تَرَاه وَقَد اعْتَرَف بِاحْتِمَالِهَا لِوَجْهَين، لَمْ يُرَجِّح أحَدَهُما عَلَى الآخَر، فَكَيْف يَتَأتَّى لَه[2] الاسْتِدْلال بِهَذِه القِرَاءة مَع قِيَام الاحْتِمَال الَّذِي ذَكَرَه، ثُم لِلكُوفِيِّين أنْ يُجِيبُوا عَنْ قِرَاءة الحَرَمِيين بِمِثْل ذَلِك فَيَقُولُوا: لا نُسَلِّم أنَّ (كُلًّا) مَنْصُوب بِـ (إنَّ) بَلْ بِفِعْل مَحْذُوفٍ، وَاللامُ بِمَعْنَى (إلَّا) عَلَى مَا هُو مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِهِم.

**قَالَ: وَالأكْثَرُ كَوْنُ الفِعْلِ مَاضِياً نَاسِخاً.**

أقُولُ: أمَّا كَوْنُه مَاضِياً فَلأنَّ المُشَدَّدة شَبِيهَة بِالفِعْل المَاضِي لَفْظاً لِبِنَائِهَا عَلَى الفَتْح وَكَوْنِهَا عَلَى ثَلاثَة أحْرُف، وَمَعْنًى، لأنَّهَا فِي مَعْنَى (أكَّدْتُ) فَقَصَدوا بَعْد تَخْفِيفِهَا أنْ يُدْخِلُوهَا غَالِباً عَلَى مُشَابِهِهَا لَفْظاً وَمَعْنى وَهُو الفِعْل المَاضِي، وَأمَّا كَوْنُه نَاسِخاً فَـ (لِئَلَّا)[3] يَزُولَ عَنْها وَضْعُها بِالكُلِّيَّة، ألا تَرَى أنَّهَا إذَا دَخَلَت عَلَى النَّاسِخ كَانَ مُقْتَضاهَا مُوَفَّراً عَلَيها، إذْ الاسْمَان مَذْكُورَان بَعْدَها، لأنَّكَ إذَا قُلْتَ: (إنْ كَانَ زَيْد لَقَائِماً) فَمَعْنَاه: إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ.

**قَالَ: وَالرَّابِعُ أنْ تَكُونَ زَائِدَةً كَقَوْلِه[4]:**

**مَا إنْ أتَيْتُ بِشَيْءٍ أنْتَ تَكْرَهُهُ**

أقُول: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَة الذُّبْيَانِي، وَعَجُزُهُ:

**إذَنْ فَلا رَفَعَت سَوْطِي إلَيَّ يَدِي**

---

(1) المغني: 1/ 282.

(2) سقطت له من الأصل.

(3) في (ج) قليلا.

(4) ديوان النابغة الذبياني: ص25، الخزانة: 571.

وَقَوْلُه: مَا إنْ أتَيْتُ جَوَاب قَسَمٍ مَذْكُور فِي بَيْت قَبْل هَذَا، حَلَف أنَّه لَمْ يَأتِ بِشَيء يَكْرَهُه المَمْدُوح، فَإِنْ فَعَل ذَلِك فَشُلَّت يَدُهُ حتَّى لا يَقْدِر عَلَى رَفْعِ السَّوْطِ.

**قَالَ: أوْ إسْمِيَّة كَقَوْلِه**[1]**:**

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلَكِن ∧ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

أَقُول: المُرَاد بِالطِّبِّ هُنَا: العَادَة كَذَا فِي الصِّحَاح[2]، وَالجُبْن: خِلافُ الشَّجَاعَة، وَالمَنَايَا: جَمْع مَنِيَّة، وَهِي المَوْت، وَالدَولَة بِفَتْح الدَّال المُهْمَلة فِي الحَرْب بِمَعْنَى النَّصْر وَالغَلَبَة، يَقُول: لَمْ يَذْهَب مَنْ ذَهَبَ مِنَّا بِسَبَب تَقْصِير فِي الحَرْبِ وجُبْنٍ عَنْ القِتَال، وَلَكِن وَقَع مَا أرَادَه اللهُ تَعَالَى، فَجَاءَتْ مَنَايَانا وَدَوْلَة أعْدَائِنَا فَكَان مَا قَدَّر مِن مَوْتِ مَنْ مَاتَ مِنَّا، وَحُصُولِ النَّصْر وَالغَلَبة لِخُصُومِنا، وَاللهُ مُقَدِّر الأمُورِ.

**قَالَ: وَأمَّا قَوْلُهُ**[3]**:**

بَنِي غُدَانَة مَا إنْ أنْتُمُ ذَهَباً ∧ وَلَا صَرِيفاً، وَلَكِنْ أنْتُمُ خَزَفُ

أَقُول: غُدَانَة بِضَمِّ الغَيْن المُعْجَمة، وَبِالدَّال المُهْمَلة، وَالنُّون قَبْل هَاء التَّأنِيثِ، حَيٌّ مِن يَرْبُوع، وَالصَّرِيف بِالصَّاد المُهْمَلة، الفِضَّة الخَالِصَة، وَالخَزَف: قَالَ الجَوهَرِيُّ: هُو الجَرُّ[4]، وَفِي القَامُوس، هُو الجَرُّ، وَكُلُّ مَا عُمِل مِنْ طِينٍ وَشُوِيَ بِالنَّارِ حَتَّى يَكُون فَخَّاراً[5]، يَعْنِي أنَّ هَؤُلاء القَوْم مِنْ شِرَارِ النَّاسِ لا مِن خِيَارِهِمْ/

---

(1) الشاهد من أبيات لـ فروة بن مسيك المرادي الصحابي، رواها له صاحب السيرة، ابن هشام: 2/ 582، واللسان مادة طيب والشطر الأول من البيت في الصاحبي، ص103.

(2) الصحاح: 1/ مادة طيب.

(3) البيت لم يعرف قائله وهو من شواهد: الخزانة: 2/ 124، أوضح المسالك: 1/ 195، الصبان: 1/ 247، التصريح: 1/ 196، ورد البيت بنصب: ذهب وصريف، وبرفعهما النصب رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أن (إن) كافة لـ ما، عن العمل، شرح شواهد المغني للبغدادي: 1/ 106، القاموس: 3/ مادة الخزف.

(4) في (د) الأجر، الصحاح: 4/ مادة الخزف.

(5) القاموس: 3/ الخزف.

**قَالَ: وَتُزَاد بَعْد مَا المَوصُولَة الاسْمِيَّة، كَقَوله**[1]:

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إنْ لا يَرَاه ∧ وَتَعْرِض دُون أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

أَقُول: أَنْشَد المصَنِّف هَذَا البَيْت أيْضاً فِي أثْنَاء القَاعِدَة الأولَى مِن البَاب الثَّامِن، وَيُرَجِّي بِتَشْدِيدِ الجِيم مِن التَّفْعِيل[2]، وَتَعْرِض: كَأنَّه مِن الاعْتِرَاض، يُقَال: عَرَضتْ لَه الغُول بِفَتْح الرَّاء وَكَسْرِها، فَعَلَى الثَّانِيَة تَكُون تَعْرِض مفْتُوح الرَّاء، وَيُحْتَمل أنْ يَكُون تَعْرِض بِمَعْنَى تظْهَر، يُقَال: عَرَض لَه أمْرُ كَذَا، أيْ: ظَهَر، وَأدْنَاه: أقْرَبُه، وَالخَطوبُ: جَمْع خَطْب بِفَتْح الخَاء المُعْجَمَة، وَهُو سَبَب الأمْرِ، يُقَال: مَا خَطْبُك.؟ أيْ: مَا سَبَب أمْرِك الَّذِي أنْتَ عَلَيه، وَغَلَب اسْتِعْمَال الخُطوبِ فِي الأمُور الشَّاقَة الصَّعْبَة، يَقُول: إنَّ الإنْسَان تَمْتَدُّ أطْمَاعهُ إلَى الأمُورِ المُغَيَّبَة عَنه فَيَرجُو الظَفَر، ثُمَّ يظْهَر أوْ يعْتَرِض دُونَ أقْرَبِها عِنْده حُصُول الأمُور الشَّدِيدَة الَّتِي تَقْطَع رَجَاءه وَتُذهِب طَمَعه، فَمَا ظَنُّكَ بِأبْعَد تِلْك الأشْيَاء المَرجُوَة.

**قَالَ: وَبَعْد مَا المَصْدَرِيَّة كَقَوله**[3]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْر مَا إنْ رَأيْتَه ∧ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أقُولُ: أنْشَد المصَنِّف هَذَا البَيْت ثَانِياً فِي فَصْل (مَا)[4] مِن المِيم، وَثَالثاً فِي القَاعِدَة الاولَى مِن البَابِ الثَّامِن[5]، وَالفَتَى: الشَّابُ، فَتَى يَفْتَى فَتَاءً بِالمَدِّ فهُوَ فَتَى بِالقَصْر، وَالسِّن هنَا: العُمْر، وثَمَّ مضَافٌ مَحْذُوفٌ، أيْ: عَلَى زِيَادَة السِّن، وَخَيْراً مَفْعُولُ يَزِيدُ، يَعنِي أنَّك إذَا

---

[1] البيت نسبه أبو زيد الأنصاري لجابر بن رألان الطائي الجاهلي في نوادره، ص60، برواية (ما إن لا يلاقي وتعرض) وهو من شواهد الخزانة: 3/ 567، واللسان مادة شرر.

[2] في الأصل التعليل.

[3] سيبويه: 2/ 306، الصبان: 1/ 234، أوضح المسالك: 1/ 173، الخزانة: 3/ 568، البيت للمعلوط القريعي. قال البكري في السمط: إنه شاعر إسلامي، 1/ 431، والشاهد فيه زيادة (إن).

[4] المغني: 1/ 304.

[5] المغني: 2/ 679.

رَأَيْتَ الشَّابَ يزيدُ خيْراً كُلَّمَا زَادَ عُمْرُه فَرَجُّه لِلخَيْر، فَهُو أهْلٌ لِذَلِك، وَلا يَتعيَّن هَذَا البَيْت لأنْ يَكُون شَاهِداً لِزِيادَة إنْ، بَلْ يُحْتَمَل أنْ تكُونَ شرْطِيَّة، ومَا زَائِدَة دَاخِلَة عَلَى الجُمْلَة الفِعليَّة كَـ مَا الثَّانِيَة فِي قَوْل الأعْشَى[1]:

إمَّا ترَينَا حُفَاةً لا نِعَال لَنَا /\ إنَّا كَذَلِكَ مَا نحفَى وَنَنْتَعِلُ

**قَالَ: وبَعْد ألا[2] الاسْتِفْتَاحِيَّة كَقَوْلِه[3]:**

ألَا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبًا /\ أحَاذِر أنْ تَنْأى النَوَى بِـ غَضُوبَا

أقُولُ: سَرَى بِمَعْنَى: سَارَ وَإسْنَادُه إلَى اللَّيْل مَجَازٌ، وَالكَئِيبُ: السَّيِّءُ الحَال، وَتَنْأى: تَبْعُد، والنَوَى: الوَجْه الَّذِي يَنْوِيهِ المُسَافِر مِن قُرْب أوْ بُعْد، وَهِي مُؤَنَّثة لا غَيْر، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[4]، وغَضُوب، اسْمُ امْرَأةٍ بغَيْن وَضَاد مُعْجمَتَين عَلَى وَزْن صَبُورٍ.

**قَالَ: وَقَبْلَ[5] مُدَّةِ الإنْكَارِ.**

أقُول: هِي مدَّة تَلْحَق آخِرَ المَذْكُور فِي الاسْتِفْهَام بِالهَمْزَةِ خَاصَة إذَا قَصَدتَ إنْكَار اعْتِقَاد كَونِ المَذكُورِ عَلَى مَا ذُكِر، أوْ إنْكَار كَوْنِهِ بِخِلافِ مَا ذُكَر.

**قَالَ: سَمِعَ سِيبَوَيْه رَجُلاً يُقَالُ لَهُ: أتَخْرُج إنْ أخْصَبَت البَادِيَةُ، فَقَالَ: أأَنَا إنِيه[6] إنْكَاراً أنْ يَكُون رَأيُهُ عَلَى خِلافِ ذَلِك.**

---

[1] ديوانه، ص59، الخزانة: 4/ 545، أمالي ابن الشجري: 2/ 246.

[2] سقطت من (ج) كلمة لا.

[3] البيت مجهول قائله، وهو من شواهد: الهمع: 1/ 125، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي 1، م4/ 253.

[4] الصحاح: 6/ مادة نوى.

[5] في الأصل و(ج) وقيل.

[6] الكتاب: 2/ 420، الأصل: أنا، وإن الزائدة، ومدة الإنكار، وهاء السكت، التقى سكون إن مع سكون المدة فكسرت النون، ثم قلبت ألف المد ياء، لانكسار ما قبلها.

أقُولُ: هَذَا يُحتَمَل أنْ تَكُون مدَّة الإنْكار فِيهِ اجتُلِبتْ بَعْد زِيَادَة إنْ فَتكونُ المدَّة يَاءً، لأنَّكَ تكْسِر النُون لِالْتِقَاء السَّاكِنَيْن فَلا يَكونُ الزَّائِد إلَّا يَاء، وَيُحْتَمل أنَّ المدَّة اجتُلِبَت قبْلَ زِيَادَة إنْ فتَكُون المدَّة ألِفاً لِلحاقِهَا بَعْد فَتْحَة نُون الضَّمِير، وَالأصْلِ أأنَاهُ، ثُمَّ زِيدَت إنْ بعْدَ النُون وَالألِفِ فَالْتَقَى سَاكِنَان فَكُسِر أوَّلُهمَا، وَهُو نُون إنْ المَزِيدَة فَانْقَلَبَت الألِفُ يَاءً.

**قَالَ: وَزَعمَ ابْنُ الحَاجِبِ[1] أنَّهَا تُزَاد بَعْد لَمَّا الإيجَابِيَّة[2]، وَهُو سَهْوٌ، وَإنَّمَا ذَلِك فِي أنْ المَفْتُوحَة.**

أقُول / جَزَم المُصَنف -رَحِمَه اللهُ- بِالسَّهْو مِن غَيْر ثَبَت يُسْتَنَد إلَيهِ غَيْرُ مُنَاسِب، فَابْنَ الحَاجِب إمَامٌ ثِقَةٌ، وَقَد نَقَل هَذَا الحُكْم فَيُقْبَل وَلا يُدْفَع بِمُجَرَّد السَّهْو، وَلَمْ أرَ أحَداً مِن شَارِحِي كَلامِهِ انْتَقَد ذَلِك عَلَيه، وَفِيهِم الأئِمَة النُّقَّاد، بَل أقَرُّوا ذَلِك وَلَمْ يَعْتَرِضُوه، وَقَالَ الرَّضِي[3]: "وَزِيَادة المفْتُوحَة بَعْد لَمَّا هِي المشْهُورَة، تَقُول: لَمَّا إنْ جَلَسْتَ جَلَسْتُ، فَتْحاً وَكسْراً، وَالفَتْح أشْهَر"[4].

**قَالَ: وَجَعَلُوا مِنه:** ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾[5]، ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[6].

أقُول: هَذَا مَوْضِع العَطْف، أيْ: ولَتَدخُلَنَّ ولَكِن المصنِّفَ تَرَكه، وَقَد مَرَّ التَّنْبِيه[7] عَلَى مثْلِه[8]، قَالَ: وَقَوله[9]:

---

(1) تقدمت ترجمته، ص11 من الأصل.
(2) شرح الكافية للرضي: 2/ 384.
(3) تقدمت ترجمته، ص5، من الأصل.
(4) شرح الكافية للرضي: 2/ 384.
(5) المائدة: 57.
(6) الفتح: 27.
(7) سقطت التنبيه من الأصل.
(8) في ص10 من الأصل.
(9) البيت للفرزدق وهو في ديوانه، ص855، الخزانة: 2/ 82، نتائج التحصيل، ج1، م3/ 1229، العيني على الأشموني: 4/ 9، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي: 1/ 123، ابن خازم بالخاء والزاي المعجمتين.

أتغضبُ إنْ أذنا قُتيبة حُزّتا ∧ جِهاراً، ولَمْ تغضَب لِقتلِ[1] ابْنِ حَازِمِ

أقُول: هَذَا عَلَى رِوَايَة مَن رَوَاه بِـ إنْ المَكْسُورَة، وَحُزَّتا بِحَاء مُهمَلَة وَزَاي: قُطِعَتا، وَجِهَاراً بِكَسر الجِيم، أيْ: مُجَاهَرة غَيْر سِرٍّ، وحَازِم بِحَاء مُهْمَلة وَزَاي، يُنْكِر عَلَى المُخَاطَب غَضَبَه مِن أمْرٍ يَسِير، وتَرْك غَضَبه مِن أمْرٍ عظِيمٍ.

**قَالَ: أوْ أنَّ المَعْنى: لَتَدْخُلنَّ جَمِيعاً إنْ شَاءَ الله أنْ لَا يمُوتَ منْكُم أحدٌ قَبْل الدُّخُولِ[2] وَهَذَا الجوَاب لَا يَرْفَعُ السُّؤَالَ.**

أقُول: يَرْفَع بِالرَّاء فِي بَعْض النُّسَخ، وَبِالدَّال فِي بَعْضِها، وَوَجْه مَا قَالَ: إنَّ الله تَعَالَى قَدْ وَعَد أولَئِك المُؤمِنِين جَمِيعاً بِدُخُول المَسْجِد الحَرَام، فَلَزِم تَحْقِيق مَشِيئَتِه تَعَالَى أنْ لا يَمُوت أحَدٌ منهُم قَبْل الدُّخول، إذْ لَو شَاءَ مَوْت أَحَد مِنهُم قَبْل ذَلِك لَمْ يَحصُل دُخُول الجَمِيعِ قَبْل المَوتِ فَيَلْزم الخُلْف فِي وَعْدِه[3] تَعَالَى وَهُو مُحَالٌ.

**قَالَ: أوْ أنَّ ذَلِك مِن كَلامِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّم لأصْحَابِه حِينَ أخْبَرهُم بِالْمَنَام، فَحَكى ذَلِك لَنَا، أوْ مِن كَلامِ المَلَك الَّذِي أخْبَره فِي المَنَام.**

أقُولُ: يَعْنِي فَالشَّرْط عَلَى هَذَين التَّقدِيرَين صَحِيح عَلَى بَابِه، وَفِيهِ نَظَرٌ، لأنَّه كَيْف يَدْخُل فِي كَلام اللهِ تَعَالَى زِيَادَة مِن كَلامِ غَيْره مِن غَيْر أنْ يكُونَ فِي الكَلام إشْعَارٌ بِأنَّه مَحكِيٌّ، ثمَّ هَذَا لا يَرْفَع الإشْكَال، لأنَّ رُؤيَا الأنْبِيَاء عَلَيهم الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وَحيٌ، فَقَد تَحَقَّق وُقُوعُ المَوْعُود، وَتَحقَّقت المَشِيئَة، وَكَذَلِك فِي حَقِّ المَلَك، لأنَّه مُخْبِر عَن اللهِ تعَالَى بِهَذَا المَوعُود فَتَحقَّقت المَشِيئَة بوقُوعِهِ.

**قَالَ: كَمَا قَالَ[4]:**

---

(1) في الأصل لقول تحريف.

(2) يريد معنى الآية ( لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) الفتح: 27.

(3) في الأصل (في قوله).

(4) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي، الكشاف: 3/ 31، الشذور، ص321، معاني القرآن للفراء: 1/ 60، نتائج التحصيل، ج1، م3، ص1121.

إذا ما انتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ٨ وَلَمْ تَجِدِي مِن أنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

أقُولُ: فِي الصِّحَاح، قَولُهُم: لا بُدَّ مِن كَذَا كَأنَّه قِيل، لا فِرَاقَ مِنه، ويُقَال: البُدُّ العِوَض[1]، وَمِن أنْ تُقرِّي مُتَعلِّق بـ بُدّاً، وَضَميرُ بِهِ يَعُود إلَى القَوْل المُتَقدِّم، أيْ: لَمْ تَجِدِي بُدّاً مِن إقْرَارِك بِمَا قُلْته، مِن أنِّي لَمْ تَلِدْني لَئِيمَة، يَقُول: إذا مَا ذَكَرْنا أنْسَابَنَا عَلِمْت يَا هَذِه أنِّي لَسْت بِابْن لَئِيمَة، ظَهَر لَك مَا يُلْجِئك إلَى الاعْتِرَاف بِذَلِك، وإنَّمَا قَالَ: لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَة، لأنَّ الأمَّ إذا كَانَتْ مِن الكِرَام، فَالأَبُ أوْلَى: لأنَّ العَرَب لا يُزَوِّجُون مَن دُونَهُم، وَرُبَّما تَزَوَّجُوا مَن دُونَهُم.

---

(1) الصحاح: 2/ مادة برد.

## "أَنْ"

**(أنِ المَفْتُوحَةُ الهَمْزَةِ السَّاكِنَةُ النُّونِ).**

**قَالَ: ونَصْبٍ**[1] **نَحْوُ:** ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2].

أَقُولُ: كَذَا أَعرَبه غَيْر وَاحِدٍ عَلَى أنَّه خَبَر كَانَ، فـ أنْ يُفْتَرَى مُقَدَّرٌ بمَصْدَر، وَالمَصْدَر مقَدَّر باسْمِ مَفعُولٍ كَمَا ذَكَر المصَنِّف فِي أَوَاخِرِ الكِتَاب[3]، وَإنَّمَا احْتِيجَ إلَى تأْوِيلِ المَصدَر باسْم المَفْعُولِ لِيَصِحَّ الإخْبَار، وَجَعْله مِن بَابِ الإخْبَار بِالمَصْدر عَلَى وَجْه المُبَالَغَة لا يَتَأتَّى فِي هَذَا المَحَل، وَقَالَ الرَّضِيُّ[4]: أنْ هَذِه هِي المُضْمَرة بَعْد لام الجُحُود، وَلامُ الجُحُود محْذُوفَة، فِي هَذَا[5]، وَهُمَا متَعَاقِبَتان، فَإِنْ أتَيْتَ بِاللَّام لَمْ تَأتِ بِـ (أنْ) وَإنْ ذَكَرْت أنْ لَمْ تَأتِ باللَّام[6] وَعَلَيه فَالمَحَل يَحْتَمل النَّصْب والجَرَّ كنَظَائِره، وَقَدَّر أبُو البَقَاء[7] الخَبَر بِقَولِه: مُمْكِناً[8]، فَيَكُون المَحَل رَفْعاً عَلَى أنَّها وَصِلَتُها فَاعِلٌ بِالمَحْذُوف.

قُلْت: ولَوْ قِيل: بِأنَّ كَانَ تَامَّةً وأنْ يُفْتَرى فِي مَحَل رَفْع/ عَلَى أنَّه بَدَلُ اشْتِمَال مِنْ فَاعِلِها، وَالمَعْنَى (وَمَا وَقَع افْتِرَاءُ هَذَا القُرْآنِ) لَمْ يَكُن ثَمَّ حَذْفٌ وَلَا افْتِقَارٌ إلَى تأْوِيلٍ.

---

(1) أي: في موضع نصب.

(2) يونس: 37.

(3) المغني: 2/ 691.

(4) تقدمت ترجمته ص 5، من الأصل.

(5) سقط من الأصل في هذا.

(6) شرح الرضي: 2/ 244. بتصرف.

(7) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أبو البقاء، محب الدين، توفي سنة 616هـ من كتبه: شرح ديوان المتنبي، شرح اللمع في النحو لابن جني، التبيان في إعراب القرآن، وهو المسمى: إملاء ما من به الرحمن، وله كتب أخرى ما تزال مخطوطة، الأعلام: 4/ 80، وفيات الأعيان: 1/ 266، بغية الوعاة: 281.

(8) إملاء ما من به الرحمن: 2/ 82.

**قَالَ: كَمَا سَدَّ فِي قِرَاءَةِ حمْزَة[1]: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾[2] مَسَدّاً لِمَفْعُولَيْن.**

أَقُول: هِي بِالتَّاء الفَوْقِية الْمُثَنَّاة وَفَتْح السِّين مِن تَحْسِبَنَّ، وَلا يَضُر هُنَا الاقْتِصَار عَلَى مَفْعُول واحِدٍ لَهُ، وإنْ كَانَ فِي غَيْر هَذَا المَوْضِع مُمْتَنعاً عَلَى الْمُخْتَار عِنْد كَثِيرِين، وَذَلِك لأنَّ الْمُبْدَل مِنْه فِي حُكْم الْمُنَحَّى المَطْرُوحِ، والمقْصُودُ إنَّمَا هُوَ البَدَل، وَهُو كَافٍ فِي تَمَام الكَلامِ، لِكَوْن أنْ المَفْتُوحَة مَع الاسْمِ وَالخَبَر تَصْلُح لِلوُقُوع مَوْقِع المَفْعُولَين، إمَّا بِاعْتِبَار حُصُول المقْصُود مِن تَعَلُّق الفِعْل القَلْبِيِّ بِالنِسْبَة الَّتِي[3] بَيْن المُبْتدأ والخَبَر، وَإمَّا بِاعْتِبَار الحَذْف، أيْ: (لا تَحْسِبَنَّ خَيرِيَّة الإمْلاءِ ثَابِتَةً) عَلَى اخْتِلافِ الرِّوَايَتَيْن، وَلا بُعْد فِي أنْ يكُون الكَلامُ لا يَصِحُّ مَع الاقْتِصَار عَلَى شَيْءٍ، وَمَع الإتْيَانِ بِالبَدَل يَصِح كَمَا فِي قَولِ الحَمَاسِيِّ[4]:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكُ وَاحِدٍ ۸ وَلَكِنَّه بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

فَإنَّه يَمْتَنِع بِدُونِ البَدَل، إذْ لا يُقَال: مَا كَانَ قَيْس هُلْكَ وَاحِد، وَيَصِح مَعَه كَمَا رَأيْتَ.

**قَالَ: وَالْمُخَالِفُ فِي ذَلِك[5] ابْنُ طَاهِرٍ[6]، زَعَمَ.**

---

(1) هو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة توفي سنة 116هـ، طبقات القراء: 1/ 261، ميزان الاعتدال: 1/ 251.

(2) آل عمران: 178، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (ولا يحسبن) بالياء، وقرأ نافع وابن عامر بالياء وفتح السين، السبع في القراءات لابن مجاهد: 219.

(3) سقطت من الأصل.

(4) للشاعر المخضرم: عبدة بن الطيب السعدي التميمي: الحماسة بشرح التبريزي: 1/ 328، وهو من شواهد ابن يعيش: 3/ 65، والجمل، ص56.

(5) اي في انْ (أنْ) الموصولة بالماضي والأمر، ليست هي الموصولة بالمضارع بل غيرها.

(6) هـو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المشهور بالخدب، اشتهر بتدريس الكتاب وله عليه طرر اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، ت 580هـ بغية الوعاة: 1/ 28.

أَقُول: فِي بَعْض النُّسَخ، زَعَم بِغَيْر وَاو عَلَى أنَّ الجمْلَة اسْتِئْنَافيَّة، عَلَى أنَّه جَوَاب سُؤَال[1]، كَأنَّه[2] لَمَّا قِيل: وَالُمخَالِف فِي ذَلِك ابْنُ طَاهِر، قِيل: فَمَاذَا زَعَم؟، فَقِيل: زَعَم كَذَا، وَفِي بَعْضِ النُّسَخ بِالوَاو كَأنَّه عُطِفَ[3] عَلَى مَحْذُوف، أيْ: خَالَف وَزَعَمَ.

**قَال: وَالجوَاب عَنِ الأوَّلِ أنَّ فَوَات مَعْنَى الأمْرِيَّة فِي المَوصُولَة بِالأمْر عِنْد التقْدِيرِ بِالمَصْدَر كَفَواتِ مَعْنَى المُضِيِّ وَالاسْتِقبَال فِي المَوصُولَة بِالمَاضِي والمَوصُولَة بِالمُضَارِع عِنْد التَّقْدِير المَذْكُور.**

أَقُولُ: يعْنِي أنَّك إذَا أوَّلْت بِالَمصْدَر فِي نَحْو: أعْجَبَنِي أنْ قُمْتَ، وَأنْ تَقُوم، فَقُلْت: أعْجَبَنِي قِيَامُك، فَاتَ مَعنَى الُمضِي وَالاستِقْبَال، كَمَا أنَّك إذَا أوَّلْت: أنْ قُمْ، بِالقِيَام فَاتَ معْنَى الأمْر، فَكَمَا أنَّه لا يَضُر فَوَات مَا دَلَّت عَلَيه الصِّيغَة فِي الأوَّل، لا يَضُر فِي الثَّانِي، إذًا[4] لا فَرْق، قُلْت: وَلأبِي حَيَّان[5] أنْ يُفَرِّق بِأنَّ الدَلالَة عَلَى الزَّمَن عِند التَّأوِيلِ بِالَمصْدَر لَمْ تَفُتْ بِالكُلِّية، وَالفَائِتُ إنَّمَا هِي الدَلالَة الوَضْعيَّة فقَط، وَإلَّا فَالزمَانُ مَدْلولٌ عَلَيه الْتِزَاماً ضَرُورَة أنَّ الحَدَث لا بُدَّ لَه مِن زَمَان، بِخِلاف مَعْنَى الأمْرِ فَإنَّه فَاتَ بِالكُلِّية، وَلايَلْزَم مِن اغْتِفَار الأوَّل اغْتفَار الثَّانِي، عَلَى أنْ نَقُول: الَموصُولَة بِالأمْر أوْ النهي عِنْد التَأوِيل بِالْمَصْدَر إنَّمَا يُؤَوَّل بِمَصْدَر مَأخُوذٍ مِن الَمادَة الَّتِي تَدُل عَلَى الطَّلَب، فَإذَا قِيل: كَتَبْت إلَيهِ بِأنْ قُمْ، أوْ بِأنْ لا تَقُم، فَالَمعْنَى: كَتَبتُ إلَيهِ بِالأمْر بالقِيَام أوْ بِالنَّهْي عَنه، وَإنَّمَا فَاتَ الدَلالَة بِالصِّيغَة فَقَط، وَعَلَى ذَلِك جَرَت عَادَة الزَمَخْشَرِيِّ فِي مَوَاضِع مِن الكَشَّاف[6].

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) في (د) كان.

(3) في (د) عطفا.

(4) سقطت من الأصل.

(5) لم ينص أبو حيان في الارتشاف على أن (أن) الموصولة بالأمر ليست هي أن المصدرية، وإنما هي أن التفسيرية، ولعله صرح بذلك في شرحه على التسهيل، وقال في البحر: 7/ 150، في آية ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم وضاق بهم ذرعاً العنكبوت: 37، وقال الزمخشري (أن) صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمن، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه في الترتيب. وابو حيان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين النفزي، ت 745هـ من كتبه المشهورة: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، والتذكرة في النحو، والارتشاف في النحو، وكتب أخرى عديدة جلها ما يزال مخطوطاً، غاية النهاية: 2/ 285، الدرر الكامنة: 4/ 302.

(6) قال عند تفسيره لقوله تعالى: (وأن أقم وجهك للدين حنيفاً)، يونس: 105، قد سوغ سيبويه أن توصل أن بالأمر والنهي، وشبه ذلك بقولهم: (أنت الذي تفعل) على الخطاب، لأن الغرض وصلها بما تكون معه في معنى المصدر، والأمر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الأفعال، الكشاف: 2/ 256.

**قَالَ: إذْ لَا يُفْهَم الدُّعَاء مِنَ المَصْدَرِ إلَّا إذَا كَانَ مَفْعُولاً لا مُطْلَقاً، نَحْوُ: سَقْياً لَهُ وَرَعْياً.**

أَقُولُ: وَلا يَنْتقِضُ هَذَا بِنَحْو ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾[1] إذ أصْلُه قَبْل الرَّفْع، سَلَّمتُ سَلاماً، ثُمَّ قُصِدَت الدَلالَة عَلَى الثُبُوتِ فَرُفِع، فَإفَادَتُه لِلدعَاء بِاعْتبَار كَونِهِ فِي الأَصْلِ مَفعُولاً مُطْلَقاً.

**قَالَ: بِأنَّ البَاء مُحْتَمِلَةٌ لِلزِيَادَة مِثْلها فِي: لا يَقْرَأنَ بِالسُّوَرِ[2].**

أَقُولُ: هَذَا بَعْض بَيْتٍ هُوَ:

تِلْكَ الحَرَائِرُ لاربَّاتُ أَخْمِرَةٍ ∧ سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وَسَيأتِي الكَلَامُ عَلَيه فِي حَرْف البَاءِ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

**قَالَ: وَنَقَلَه اللِّحْيَانِي[3] عَنْ بَعْضِ بَنِي صَبَّاحٍ مِنْ ضَبَّةَ[4].**

أَقُولُ: اللِّحْيَانِي بِكَسْر اللَّامِ وسُكُونِ الحَاء المُهْمَلة، وَصبَّاحُ بِصَاد مُهمَلَة مَفتُوحَة، فَمُوحَّدَة مشَدَّدةٍ فَألِف، فَحَاء مهمَلَة وضَبَّةُ بِضَاد مُعْجَمَة مَفْتُوحَة فَمُوحَّدَة مشَدَّدَة: فَهَاءِ تَأنِيثٍ.

**قَالَ: وَأَنْشَدُوا[5]:**

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا ∧ تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ/

---

(1) الأنعام: 54، يونس: 10، هود: 69.

(2) البيت في الخزانة: 3/ 667، بروايتين: (أحمرة) بالحاء و(أخمرة) بالخاء، نسب البيت مرة على الراعي النميري برواية: تلك الحرائر، شعره، ص86، ونسب مرة للقتال الكلابي، وهو في ديوانه، ص53، ويوجد في شرح المفصل: 8/ 23، وأدب الكاتب، ص416.

(3) هو أبو الحسن علي بن حازم، وقيل علي بن المبارك، من كبار أهل اللغة، له نوادر منها أنه حكى عن بعض العرب أنهم يجزمون بـ لن وينصبون بـ لم كان معاصراً للفراء، نزهة الألباء: 235، إنباه الرواة: ج2/ 255.

(4) نقل عنهم الجزم بـ أن، المغني: ص1: 30.

(5) البيت لامرئ القيس الديوان: ص53، تحقيق السندوبي ويروى إلى أن يأتي وحينئذ فلا شاهد فيه على الجزم بـ أن، الجنى الداني: ص227.

أَقُولُ: البَيْت لِامْرِئ القَيْس، وَغَدَونا: بَكَرنَا وَنَحْطِب بِكسْر الطَّاء المُهْمَلة مُضَارِع حَطَب، أيْ جَمَعَ الحَطَبْ، وَأَنْشَده القَاضِي الفَاضِل[1] فِي بَعْضِ كتُبِهِ: (إِلَى أَنْ يَأْتِي الصَّيْد، وَعَلَيهِ فَلا شَاهِدَ فيهِ).

**قَالَ: وَقَد يُرْفَعُ الفِعْل المُضَارِع بَعْدَهَا كَقِرَاءَة ابْنِ مُحَيْصِنٍ[2]:** ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[3].

أَقُولُ: فِيهِ نَظَر لِاحْتِمَال أنْ يَكُون المُضَارِع مُسْنَداً إِلَى ضَمِير الغَائِبِين عَائِداً إِلَى مَنْ رِعَايَة لِمَعْنَاهَا بَعْد رِعَايَة لفظِهَا، وَقَد جَوَّزَ المُصَنِّف ذَلِك فِي البَابِ الخَامِس[4]، فَإِنْ قُلْت: لَو كَانَ كَذَلِك لرُسِم بِالوَاو وَالأَلِف عَلَى مَا تَقَرَّر فِي عِلْم الخَطِّ، قُلْت: رَسْم المُصْحَفِ لا يَجْرِي عَلَى القِيَاس المُقَرَّر فِي هَذَا الفَن، وَإِنَّمَا هُوَ سُنَّة تُتَّبَع، وَكَم فِيهِ مِن أَشْيَاء خَارِجَة عَنْ قِيَاس الخَطِّ المُصْطَلَح عَلَيهِ.

**قَالَ: شَذَّ اتِّصَالُهَا[5] بِالفِعْلِ.**

أَقُولُ: وَجْه الشُّذُوذِ أَنَّ الفِعْل مِن قَولِهِ[6]: أَنْ تَقْرآنَ عَلَى أَسْمَاءَ، لَيْسَ جَامِداً، وَلا دُعَائِياً، وَوَقَع مُتَّصِلاً بِـ أَنْ غَيْر مَفصُول بَيْنَهُما بِـ قَدْ، أَوْ (لَوْ)، أَوْ حَرْف تَنفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، ومِثْلُه شَاذٌ كقَولِهِ[7]:

---

(1) عبد الرحيم بن علي بن السعيد اللخمي المعروف بالقاضي الفاضل، وزير من أئمة الكتاب ولد بعسقلان، وتوفي بالقاهرة سنة 596هـ له ديوان شعر مطبوع ورسائل مخطوطة، النجوم الزاهرة: 6/ 156، ابن خلكان: 1/ 284، الأعلام: م3، ص346.

(2) تقدمت ترجمته في ص:9، من الأصل، قال أبو حيان في البحر: وقرئ أن يتم، برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، البحر: 2/ 213.

(3) البقرة: 233.

(4) المغني: 2/ 552.

(5) أي أن الثقيلة.

(6) بعض بيت: تمامه:

أن تقرآن على أسماء ويحكما  منى السلام، وأن لا تشعرا أحدا

مجهول قائله، من شواهد المنصف: 1/ 278، الخزانة: 3/ 559، شرح المفصل: 8/ 143.

(7) مجهول القائل: وهي من شواهد: شرح ابن عقيل: 1/ 331، والجنى الداني: ص219، الهمع: 1/ 143.

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا /\ قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بِأعْظَمِ سُؤَالِ

**قَالَ: وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ**[1]**:**

وَلا تَدْفِنَنِّي فِي الفَلاةِ فَإِنَّنِي /\ أخَافُ إذَا مَا مِتُّ ألَّا أذُوقُهَا

أقُولُ: هَذَا البَيْت لِأبِي مِحْجَن الثَّقفِي بِكَسْر المِيم وَإِسْكَانِ الحَاء المُهْمَلة وَفَتْح الجِيم وَقَبْلَه:

إذَا مِتُّ فَادْفِنِّي إلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ /\ تُرْوِي عِظَامِي بَعْد مَوْتِي[2] عُرُوقُهَا

وَقَد يُقَال: لا يَلْزم مِن تَيَقُّن العُقَلاء أنَّه يَذُوقُهَا بَعْد المَوْت حَمْلُ الخَوْفِ عَلَى اليَقِين عِنْد هَذَا الشَّاعِر، لأنَّ اسْتِهْتَاره بِشُرْبِهَا وَمُغَالاتُهُ فِي مَحَبَّتِهَا أمْرٌ مَشْهُورٌ، ولَهُ فِي ذَلِك حِكَايَات مَعْرُوفَة، فَلَعَل ذَلِك حَمَله عَلَى أنْ خَافَ، ولَمْ يقْطَع بِمَا تَيَقَّنه غَيْره، وَلِذَلِك أمَرَ بِدَفْنِهِ إلَى جَانِب الكَرْمَة رَجَاء أنْ ينَالَ[3] مِنْها بَعْد المَوْت، ومِنْ ثَمَّ قيلَ: إنَّ هَذَا البَيْت أحْمَقُ بَيْتٍ قَالَتْهُ العَرَبُ.

**قَالَ: وَقَوْلُهُ**[4]**:**

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا /\ أبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يَا مِرْبَعُ

أقُولُ: هَذَا البَيْت لِجَرِيرٍ، وَالفَرَزْدَق عَلَى وَزْن سَفَرجَل لَقَب هَمَّام بْنِ غَالِب بْنِ صَعْصَعَة، الشَّاعِرِ المشْهُور، وَكَانَت بَيْنَه وبَيْن جَرِيرٍ مُنَاقَضَات وَأَهَاجٍ كَثِيرة، ومِرْبَع كَمِنْبَر لَقَب: وَعْوَعَة بْنِ سَعِيدٍ، رَاوِيَة جَرِيرٍ.

---

(1) أبو محجن عمر بن حبيب شاعر صحابي، الشعر والشعراء: 1/ 423، الأشموني: 2/ 552، الخزانة: 3/ 550، المقتضب: 3/ 8.

(2) في الأصل (في الممات).

(3) في (د) يناله.

(4) ديوان جرير: 348، الشعر والشعراء: 1/ 491، النقائض: 2/ 972.

**قَالَ: خِلافاً لِلكُوفِيِّينَ زَعمُوا أنَّهَا لا تَعْمَل شَيْئاً.**

أقُول: فَائِدَة قَولِه: زَعَمُوا كَذَا بَعْد قَولِهِ، خِلافاً لِلكُوفِيين رَفْع مَا قَدْ يُتَوهَّم مِن أنَّ خِلافَهُم رَاجِع إلَى جَمِيع مَا تَقَدَّم مِن كَونِهَا ثُلاثِيَّة الوَضْع، وأنَّهَا مَصدَرِيَّة، وَأنَّهَا تُنصَب الاسْمَ وتَرْفَع الخَبَر، وَهُم إنَّمَا يُخَالِفُون مِن ذَلِك لَه فِي الحُكْم الأخِيرِ فَقَط، وَهُو العَمَلُ.

**قَالَ: وَرُبَّمَا ثَبَتَ كَقَولِهِ[1]:**

فَلَو أنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاء سَألْتِنِي /\ طَلاقَكِ لَمْ أبْخَل وَأنْتِ صَدِيقُ

أقُولُ: هَذَا الشَّاعِر خَاطَب امْرَأته وَاصِفاً لِنَفْسِه بِالجُودِ، وَقَولُه: فِي يَومِ الرَّخَاء، مِن التَّتْمِيم[2]، وكَذَا قَولُه[3]:

بِأنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ /\ وَأنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا/

أقُولُ: الرَّبِيعُ رَبِيعَان، رَبِيع الشُهُور، وَلَيْس المُرَاد هُنَا، وَرَبِيع الأزْمِنَة وَهُو المُرَاد هُنَا، فَرَبِيع الشُهُور، شَهْرَان بَعْد صَفَر، وَلا يُقَال: الأشْهُر رَبِيع الأوَّل وَشَهْر رَبِيع الآخِر، وَأمَّا رَبِيع الأزْمِنَة فَرَبِيعَان: الرَّبِيع الأوَّل الَّذِي يَأتِي فِيهِ النُّورُ وَالكَمَاة[4]، وَالرَّبِيع الثَّانِي الَّذِي تُدْرَك فِيهِ الثِّمَار، وَالغَيْثُ: المَطَر، وَالكَلأ يَنْبُت بِمَاء السَّمَاء، وَمَرِيعٌ إمَّا بِفَتْح المِيم إنْ جُعِل الغَيْثُ اسْماً لِلكَلأ، أيْ: خَصِيبٌ وإمَّا بِضَمِّها إنْ جُعِل اسْماً لِلمَطَر، يُقَال: مَرَع الوَادِي، وَأمْرَعَه المَطَر، عَلَى أنَّه لَوْ جُعِل المَرِيع بِفَتْح المِيم صِفَة لِلغَيْث المُرَاد بِهِ المَطَر، وَالإسْنَاد مَجَازٌ لِجَازَ.

---

(1) البيت مجهول قائله، وهو من شواهد ابن عقيل: 1/ 328، ابن يعيش: 8/ 71، 73، 74، الخزانة: 4/ 352، وقوله وربما ثبت: أي اسم أن المخففة وهو ضمير إذ الغالب فيه الحذف.

(2) التتميم: هو أن يزاد في الكلام زيادة لا لإزالة غير المقصود، بل لفائدة أخرى، كالمبالغة كما هنا، أو للدعاء أو التنبيه، أو الاعتراض، الإشارات والتنبيهات، ص163، لمحمد بن علي الجرجاني: ت 729هـ.

(3) البيت نسب في شرح أبيات المغني للبغدادي: 1/ 150، لعمرة بنت عجلان الكاهلية ترثي اخاها، او لأخته جنوب، أوضح المسالك: 1/ 265، اصبا على الأشموني: 1/ 291، الخزانة: 4/ 352، شرح أشعار الهذليين: 2/ 585.

(4) في الأصل (والكمة).

**قَالَ: وَهُو مُتَّجِه، لأنَّه إذَا قِيل: كَتَبْتُ لَه أنْ قُمْ فَلَيس «قُمْ» نَفس كَتَبْتُ كَمَا كَانَ الذَّهَب نَفس العَسْجَد فِي قَولِك: هَذَا عَسْجَد، أيْ ذَهَبٌ.**

أقُولُ: فَهِم المصنِّف -رَحِمَه الله- أنَّ الجَمَاعَة أرَادُوا أنَّ «قُمْ» فِي المِثَال المذْكُور تَفسِير لِـ كَتَبتُ نفْسِهِ فَأبْطلَه بِتَغَايُرهِمَا، وَلَيْس الأمْرُ كَمَا فَهِم، إنَّمَا التَّفْسِير لِمُتَعلَّق كَتَبْت وَهُو الشَيْء المَكْتُوب، وَقُمْ هُو نَفْس ذَلِك الشَيْء، قَالَ الرَّضِي[1]: وَأنْ لا تُفسِّر إلَّا مَفعُولاً مُقَدَّراً لِلَفْظ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى القَوْل، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[2] فَقَولهُ: يَا إبْرَاهِيم، تَفْسيرٌ لِمَفعُول نَادَيْنَاه المُقدَّر، أيْ: نَادينَاه بِلَفظٍ هُوَ قَولُنَا يَا إبْرَاهِيم، وَكَذلِك قَولَك: كَتَبْت إلَيهِ أنْ قُمْ، أيْ: كَتَبْتُ إلَيهِ شَيْئاً هُوَ قُمْ، فَـ(أنْ) حَرْف دَالٌّ عَلَى أنَّ قُمْ تَفسِير لِلمَفعُول المقدَّر لِـ كَتَبْت، وَقَد يُفسِّر المَفعُول بِهِ الظَاهِر، كَقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ﴾[3] إلَى هُنَا كَلامُهُ[4].

**قَالَ: وَلِهَذَا[5] لَوْ جِئتَ بِـ(أيْ) مَكَانَ (أنْ) فِي المِثَال لَوَجَدتَ الطَبْعَ غَير قَابِلٍ لَهُ.**

أقُول: هَذَا مَمْنُوعٌ، وَلَو سُلِّم فَلا مَدْخَل لِلطَبْع فِي الأحْكَام النَّحْويَّة، لا رَدّاً وَلا قُبُولاً، قَالَ الرَّضِي: وَلَو ارْتَكَب مُرْتَكِب أنَّ المُسَمَّاة بِالمفَسِّرة زَائِدَة فِي مَفْعُول مَا هُو بِمَعْنَى القَوْل لَمْ يَكُن ثَمَّ مَانِع مِنْه، فَمَعنَى أمْرِهِ: أنْ قُمْ، أيْ: قَالَ لَه قُمْ بِتَأويلِ أمَرَ بِقَال، أوْ بِتَقدِير، قَالَ بَعْدَه عَلَى الخِلافِ المَعْرُوف[6]، وَأنْ زَائِدَة، وَهَذَا يَطَّرِد فِي جَمِيع الأمْثِلَة[7].

**قَالَ: وَعَلَى هَذَا فَيُقَال[8]: فِي هَذَا الضَابِطِ أنْ لا يَكُونَ فِيهَا[9] حُرُوف القَوْل إلَّا وَالقَوْل مُؤوَّلٌ بِغَيْرِهِ.**

---

(1) تقدمت ترجمته، ص5 في الأصل.
(2) الصافات: 104.
(3) طه: 38.
(4) شرح الكافية: 2/ 385 بقليل من التصرف.
(5) في الأصل (وهذا).
(6) بعد، في شرح الكافية: 2/ 386، في أفعال القلوب.
(7) شرح الكافية: 2/ 386.
(8) في (د) يقال.
(9) الضمير راجع إلى الجملة التي تسبق (أن).

أقول: يعني وإذا بنينا على هذا التأويل الذي ذكره الزمخشري، فيقال في هذا المقام الذي نحن فيه: الضابط بالرفع على أنه مبتدأ خبره أن لا يكون فيها، أي في الجملة السابقة، حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، وهذه الجملة الواقعة بعد إلا حال من الضمير المستكن في (فيها) ويحتمل أن يكون الضابط مجروراً على أنه صفة لـ هذا.

وقوله: ألا يكون فيها إلى آخره خبر مبتدأ محذوف، والجملة منه ومن خبره معمول القول، واعلم أنه قد نقل عن الزمخشري أنه قال في غير الكشاف: (كأن الأصل: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به) [1] فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معاً آمرين، ودل على الأصل بإدخال أن المفسرة، ولابتناء جعل القول بمعنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل أن مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف.

**قال: ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لـ (أمرتني) لأنه لا يصح أن يكون ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾[2] مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لـ أمره[3] لأن المفسر عين تفسيره.**

أقول: ويمكن أن يقال: المحكي إنما هو (اعبدوا الله) وقوله: (ربي وربكم) من كلامه صلى الله عليه وسلم، أردف به الكلام المحكي تعظيماً لله سبحانه وتعالى، كما قال الزمخشري في قوله عز وجل حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾[4] ويجوز أن يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه به وتعظيماً لما أرادوا بمثله[5]، وقال

---

(1) في الكشاف: (قلت يحمل فعل القول على معناه، لان معنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به المائدة: 117، (ما امرتهم إلا ما امرتني به)، ج1/ 656.

(2) المائدة: 117.

(3) في الأصل الأمر.

(4) النساء: 157.

(5) الكشاف: 1/ 579.

ابن الحَاجِب[1] فِي أمَالِيه: "وَإذَا حَكَى حَاكٍ كَلاماً فَلَه أنْ يَصِفَ المُخْبَر عَنه لِمَنْ يَحْكِي لَهُ بِمَا لَيس فِي كَلامِ الشَخْص المَحْكِي عَنه"[2]، ويُمْكِن أنْ / يُصْرَف التَفْسِير إلَى المَعنَى بِأنْ يَكُون عِيسَى عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قَدْ حَكَى قَوْل اللهِ سُبْحَانَه وَتعَالَى بِعِبَارَة أُخْرَى، وكَأنّه تَعَالَى قَالَ لَه: مُرْهُمْ بِأنْ يَعبُدُونِي، أوْ مُرْهُم بِأنْ يَعْبُدوا اللهَ رَبَّك وَرَبَّهُم، فَعَبَّر عِيسَى عَلَيه الصَّلاةُ والسَّلامُ عَن نَفْسِه بِطَرِيقِ التَّكلُّمِ، وَعَنْهم بِطَرِيقِ الخِطَاب عَلَى مَا يقْتَضِي المَقَام حِينَئِذٍ، وَنَظِيرُه فِي الحِكَايَة بِالمَعنَى قَولَه تَعَالَى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴾[3] وَالأصْل (إنّكُم لَذَائِقُونَ).

وَكَذَا قَوْل الشَّاعِرِ[4]:

أَلَمْ تَرَ أنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيقَةٍ ... بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ: مَالِيَا؟

أيْ مَالَك.؟ وَسَيأتِي فِيهِ كَلامٌ[5] إنْ شَاءَ الله تَعَالَى، وَلا يَمْتَنِع أيْضاً أنْ يَكُونَ اللهَ تَعَالَى قَالَ لِعِيسَى عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، قُلْ لَهُمْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُم، فَحَكَاه كَمَا أُمِر بِهِ وَلا إشْكَالَ.

**قَالَ: ووَهَم الزَّمَخْشَرِيُّ فَأجَازَ ذَلِكَ[6] ذُهُولاً عَنْ هَذِهِ النُّكْتَة.**

أَقُول: النُّكْتَة الَّتِي أشَارَ لَهَا هِي أنَّ عَطْف البَيَان فِي الجَامِدِ كَالنَّعْتِ فِي المُشْتَق، وَالضَمِير لايُنْعَت، فَكَذَا لا يُعطَف عَلَيه عَطْف بَيَان، وَلَيْسَت هَذِهِ النُكْتَة مِن القُوَّة بِحَيْث يُوهَم الزَّمَخْشَرِي بِالذُّهُولِ عَنْهَا، وَلعَلَّه لَمْ يَذْهَل وَإنَّمَا رَآهَا غَيْر مُعْتَبَرةٍ بِنَاءً عَلَى أنَّ مَا

(1) تقدمت ترجمته، ص11، من الأصل.

(2) أمالي ابن الحاجب: 1/ 37.

(3) الصافات: 31.

(4) البيت للفرزدق، ديوانه، 895، "جوسويقة" اسم موضع.

(5) التنبيه الأول من باب الحكاية بالقول، المغني: 2/ 413.

(6) أجاز أن تكون أن وما بعدها من قوله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) أجاز أن تكون عطف بيان على الهاء من به، قال: ويجوز أن تكون أن موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً، الكشاف: 1/ 657.

يَتنزَّل مَنْزِلَة الشَيءِ لا يَلْزَم أنْ يَثْبُت لَهُ جَمْيعِ أحْكَامِه، ألا تَرَى أنَّ المُنَادَى المُفْرَد المُعَيَّن مُنزَّل مَنْزِلة الضَمِير، وَلِذلِكَ بُنِيَ، وَالضمِيرُ لا يُنْعَت وَمَع ذَلِك لا يَمْتَنِع نَعْت المُنَادَى.

**قَالَ: وَأمَّا الثَّانِي فَلأنَّ العِبَادَة لا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلَ القَوْل.**

أقُول: يَعْنِي بِالثَّانِي جَعْلَ أنْ[1] اعْبُدوا، بَدَلاً مِنْ[2] مَا المَنْصُوب بِـ قُلْت وَلا يَصِحُّ لَمَا قَالَه مِن أنَّ العِبَادَة لا تُقَال، قَالَ التَفْتَازانِيُّ: (وَكَذَا لَو اعْتَبَرْت مَعْنَى الطَلَب، فَإنَّ طَلَب العِبَادَة لا يُقَال أيْضاً)[3]، قُلْت: وَفِيهِ نَظَر إذ التَّقْديرُ مَا قُلْت لَهُم إلَّا أمْرَهُم بِالعِبَادة، وَلا شَكَّ أنَّ الأمْرَ بِالعِبَادَة مِمَّا يُقَال، وَقَد أسْلَفْنَا عَن الزمَخْشَري أنَّ المَوصُولَة بِالأمْرِ تُؤَوَّل بِمَصدَرٍ دَالٍّ بِحَسَب المَادَّة عَلَى الآمْر[4]، وَإذَا كَانَ كَذَلِك لَمْ يمْتَنِع كَوْنه مَقُولاً.

**قَالَ: وَقَدْ فَاتَهُ هَذَا الوَجْه[5] هُنَا فَأطْلَقَ المَنْعَ.**

أقُول: وَقَد يَكُون إنَّمَا مَنَع بِنَاء عَلَى أنَّ القَوْل بِمَعْنَاه لَيْس مُؤَوَّلاً بِشَيء عَلَى مَا يُرْشِد إلَيهِ قَوْلُه: لأنَّ العِبَادَة لا تُقَال، وَإلَّا فَلَو أُوِّل بالآمْر لَزَالَ المَانِعُ وَصَح جَعْلُهَا مَصدَرِيَّة، إذ العِبَادَة مِمَّا يُؤمَرُ بِهَا.

**قَالَ: قُلْنَا هَذَا لازِمٌ لَهُ[6] عَلَى تَوْجِيهِهِ التَّفسِيرِيَّة.**

أقُولُ: يَعنِي أنَّ مَا ذَكَرَه السَّائِل[7]، مِن أنَّ (أمَرَ) لا يَتَعدَّى بِنَفسِهِ إلَى المَأمُورِ بِهِ إلَّا قَلِيلاً، فَكَذَا مَا أوَّلَ بِه لازِمٌ لِلزمَخْشَري عَلَى تَوْجيههِ التَّفسِيرِيَّة، حَيْث جَعَل القَوْل فِي مَعْنَى الأمْر، وَقَد تَعَدَّى بِنَفسِهِ، ولَكِنَّه لَمْ يَعْتَبِر ذَلِك مَانِعاً بِنَاءً عَلَى أنَّه لا يَلْزَم مِن تَأويلِ شَيْءٍ بِشَيءٍ أنْ يَكُون حُكْمُه حُكْم مَا هُوَ مُؤوَّل بِهِ، وَإنَّمَا قُلْنا: إنَّه لَمْ يَعْتَبره، لأنَّه أجَازَ التَّفْسِيرِيَّة وَصَحَّحهَا ولَمْ يَلْتَفِت إلَى مَا ذَكَره السَّائِل، فَلا يَكُون هَذَا مَانِعاً فَيلزمُه القَوْل بِصِحَّة البَدَل

---

(1) سقطت أن من الأصل.

(2) سقطت ما من (ج).

(3) حاشية التفتازاني على الكشاف، ص426، رقم خ.ق، 917.

(4) ص 19، من الأصل.

(5) يريد وجه جعل أن مصدرية مع تأويل القول بالأمر إذ أن الزمخشري جعل أن مع التأويل تفسيرية، وبذلك يكون قد منع مطلقاً أن يعمل فعل القول في العبادة سواء أول بالأمر أم لا عند اعتبار أن مصدرية.

(6) سقطت له من الأصل.

(7) سقطت السائل من الأصل.

عَلَى التَّأويل وَهُو قَدْ مَنَع دُهُولاً عَنْ التَأويلِ فِي هَذَا المَحَل، هَذَا مَعنَى كَلامِ المُصَنِّف، وَقَد أَشَرْنَا إِلَى وَجْه الْدِفَاعِهِ.

**قَالَ: والعَائِدُ مَوجُودٌ حِسّاً فَلا مَانِعَ.**

أقُول: أقْعَدُ مِن هَذَا فِي الرَّدِ إِلْزَام الزمَخْشَري بِمَا لا مَحِيصَ لَه عَنْه، وَلا يَسْتَطِيع إِنْكَارَه، وَذَلِك أنّه قَد قَالَ فِي المُفَصَّل مَا هَذَا نَصُّه: (وَقَولُهُم إنَّ البَدَل فِي حُكْم تَنحِيَة الأَوَّل إِيذَانٌ مِنهُم بِاسْتِقْلالِه بِنَفسِه وَمُفَارَقتِهِ التَّأكِيد وَالصِفَة فِي كَونِهمَا تَتِمَّتَيْن لِمَا يَتْبعَانِه، لا أنْ يَعنُوا إِهْدَارَ الأَوَّلِ وَاطرَاحه، ألا تَرَى[1] أنّكَ تَقُولُ: زَيْدٌ رَأيتُ غُلامَه رَجُلاً صَالِحاً، فَلَو ذَهَبْت تُهدرُ الأَوَّل لَمْ يَستَدَّ كَلامُك)[2].

**قَالَ: أنْ تَقَع / بَيْنَ لَوْ وَفِعْل القَسَم مَذكُوراً[3] كَقَولِه[4]:**

فَأُقسِمُ أنْ لَو الْتَقَيْنَا وَأنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُم يَوْمٌ مِن الشَّرِّ مُظْلِمُ

أقُول: تَوَالى فِي البَيْت قَسَم وَشَرْط فَيُجْعَل لَكَانَ لَكُم جَوَاباً لِلقَسَم، إذْ هُوَ السَّابِق، عَلَى القَاعِدَة، وَقَد صَرَّح المَغَارِبَة بِأنّه لا فَرْق فِي هَذَا الحُكْم بَيْن الشَرْط الامْتِنَاعِي وَغيره وهُو[5] ظَاهِر كَلام غَيْرِهِم، وَأمَّا ابْنُ مَالِك فَوَافَق عَلَى ذَلِك إنْ لَمْ يَكُن الشَرْط امْتِنَاعِيّاً، وَاضْطَرَب كَلامُهُ فِي التَّسْهِيل فِي الشَرْط الامتِنَاعِي، فَظَاهِر مَا قَالَه فِي بَابِ القَسَم: (إنَّ الجَوَاب لِـ لَو وَأنّها مَع جَوَابِها جَوَابٌ لِلقَسَم[6]، وَكَلامُه فِي بَابِ الجَوَازِم يَدُلُّ عَلَى أنَّ جَوَاب القَسَم مَحذُوفٌ أغْنَى عَنْه جَوَاب لَوْ) [7].

---

(1) في (ج) الا تزال تقول وهو تحريف ظاهر.

(2) المفصل، ص121.

(3) في الأصل مذكور.

(4) البيت للمسيب زهير بن علس، وروي: وأقسم لو أنا، وحينئذ لا شاهد فيه، وهو من شواهد الخزانة: 4/ 224، ابن يعيش: 9/ 94، والكتاب: 1/ 455، 456.

(5) سقطت وهو من الأصل.

(6) قال ابن مالك: إذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي، استغني بجواب الأداة مطلقاً، إن سبق ذو خبر، وإلا فجواب ما سبق منهما، وقد يغني حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم، التسهيل: ص153.

(7) التسهيل: ص239.

**قَالَ: أوْ مَتْرُوكاً[1] كقَوله[2]:**

أَمَا وَاللهِ أنْ لَو كُنْتَ حُرّاً ∧ وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ، وَلا العَتِيقِ

أَقُولُ: المُرَاد بِالعَتِيق هُنَا: الكَرِيم الحُرُّ، لِلُزُوم التَّطْوِيلِ بِعَطْف الشَّيء عَلَى مُرَادِفِه، وَقَد يُلْتَزَم، وَفَائِدَته مَا أسْلَفنَاه عِنْد قَوْل المصَنِّف: وَمَعنَاه حَمْلُك المُخَاطَب عَلَى الإقْرَار وَالاعْتِرَاف، أو يُقَال: العَتِيق أخصُّ مِن الحُرِّ، لأنَّ العَتِيقَ يَسْتَدْعِي سَبْق الرِّق بِخِلاف الحُر[3]، وَجَوَاب القَسَم هُنَا عَلَى رَأي الجَمَاعَةِ، أو جَوَاب الشَرْطِ عَلَى أَحَد رَأيَي ابْنِ مَالِك مَحْذُوف، أيْ: لَوْ كنْتَ حُرّاً لَقَاومْتُك، وَفِي البَيْت دَلِيلٌ عَلَى جَوَاز تقْدِيمِ الخَبَر المَنْصُوب، إذ البَاء لا تَدْخُل إلَّا عَلَيه عَلَى مَا ذَكَرَه بَعْضُهُم وَهُو مَرْدُودٌ.

**قَالَ: أنْ تَقَعَ بيْنَ الكَافِ وَمَخْفُوضِهَا، كَقَولِه[4]:**

وَيَوماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ∧ كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمِ

**وَفِي رِوَايَةٍ: مِنْ جَرِّ الظَبْيَةِ.**

أَقُول: لأنَه يَتَعيَّن حِينَئِذٍ كَوْنُ الكَافِ جَارَّة، وَأنْ زَائِدَة، وَأمَّا فِي رِوَايَة مَن نَصَب الظبْيَة، فَعَلَى أنَّ (كَأنْ) خُفِّفَت وَأُعْمِلَت فِي الظَاهِر، وَأمَّا فِي رِوَايَة مَن رَفَعَها، فَعَلَى أنَّها خُفِّفَت وأُهْمِلَت أوْ أُعْمِلَت[5] فِي ضَمِيرٍ مَحْذُوفٍ، أيْ: كَأنَّهَا ظَبْيَة، وَالمُوَافَاة: الإتْيَان

---

(1) أي: فعل القسم.

(2) الشاهد مجهول قائله، وهو من شواهد، الخزانة: 2/ 133، شواهد العيني: 4/ 409، معاني القرآن للفراء: 3/ 192، شرح أبيات المغني للبغدادي، وروي: لو أنك ياحسين خلقت حراً، ج1/ 157.

(3) في الأصل الحرية.

(4) اختلف في قائله، نسبة سيبويه لابن صريم اليشكري: 2/ 134، وابن بري في حاشية صحاح الجوهري هو لباغث بن صريم اليشكري، ويقال: لعلباء بن أرقم اليشكري، شرح أبيات المغني للبغدادي: 1/ 160، وهو من شواهد، الخزانة: 4/ 359، المنصف: 3/ 128، التصريح: 1/ 234.

(5) في الأصل واعملت تحريف.

وَالْمُقَسَّم: الْمُحَسَّن، مَأخُوذٌ مِن القَسَام، وَهُو الحُسْنُ، يُقَال: فُلانٌ قَسِيم الوَجْه وَمُقَسَّم الوَجْه، وَتَعطُو: تَتَطاوَل إِلَى الشَّجَر لِتَتَناوَل مِنه كَذَا فِي القَامُوس[1]، وَالوَارِق: اسْمُ فَاعِلٍ مِن وَرَق الشَّجَر يَرِقُ مِثْل أَوْرَق أَيْ: صَارَ ذَا وَرَق[2]، وَيُرْوَى نَاضِر السَّلَم، وَالنُضْرَة: الحُسْن وَالبَهْجَة، وَالسَّلَم بِفَتحَتَيْن: شَجَرٌ يَعْظُم وَلَه شَوْكٌ.

**قَالَ: بَعْد "إِذَا" كَقَولِه[3]:**

**فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أنْ[4] كَأَنَّهُ / مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّة المَاءِ غَامِرُ**

أَقُولُ: الْمُعَاطَاة: الْمُنَاولَة، وَاللُّجَّة بِاللَّام المضْمُومَة وبِالجِيم: مُعْظَم المَاءِ، وَغَامِر: اسْمُ فَاعِلٍ بِمَعنَى اسْم المَفْعُول، كـ (عِيشَةٍ رَاضِيَة) مِن غَمَره المَاءُ إِذَا غَطَّاه، وَالمَعْنَى أَنَّه تَرَكَ هَذَا الرَّجُل وَتَمَهَّل فِي إِنْقَاذِهِ مِمَّا كَانَ فِيهِ إِلَى أنْ وَصَلَ إِلَى حَالَةٍ أَشْبَه فِيهَا مَنْ هُو مغْمُورٌ فِي اللُّجَّة يُخرِج يَدَه لِيَتَناولَهَا مَن يُنْقِذُه، وَهَذِه حَالَة الغَرِيق.

**قَالَ: وَلَيْس فِي كَلامِه[5] تَعَرُّضٌ لِلفَرْقِ بَيْنَ القِصَّتَيْنِ.**

أَقُول: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى وَجْه الفَرْق بَيْنَهُمَا لأَحَدٍ، وَيُمْكِن أنْ يُقَال فِيهِ: لَمَّا رُتِّب فِي آيَة هُودٍ عَلَى مَجِيء الرُّسُل لُوطاً عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أمُورٌ هِي مَسَاءَتُه وَضَيْق ذَرْعِه، وَقَولُهُ: ﴿هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾[6] وَمَجِيء قَومِهِ يُهْرَعُون إِلَيهِ، لَمْ يُؤْتَ بـ أنْ لِمُنَافَاة مَعْنَاهَا لِهَذَا المَقَام، وَذَلِك أَنَّ مَجمُوع هَذِه الأُمُور المُرَتَّبَة فِي هَذِه الآيَةِ مِنْ حَيْث هُو مَجمُوع لَيس

---

[1] القاموس: 4/ مادة العطو.

[2] سقط من الأصل.

[3] البيت لأوس بن حجر، ديوانه، ص71، شرح شواهد السيوطي: 2/ 112، قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 1/ 164، البيت من قصيدة فائية، وفيه تحريف، وتصحيحه: ((معاطي يد من جمة الماء غارف)). والضمائر عائدة على الصيد وفاعل أمهله ضمير الصياد، وجمة الماء مجتمعه.

[4] في (ج) أنا.

[5] أي: الزمخشري عند تفسيره للآيتين: (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم) العنكبوت: 33، (ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما)، هود: 69.

[6] هود: 77.

شَدِيد الاتصَال بمَجيء الرُسُل حَتَّى يُعَد المَجْمُوع كَأنَّه وَاقِعٌ/ فِي جُزْء وَاحِدٍ مِن الزَّمَن، وَدَخلَت (أنْ)[1] فِي آيَة العَنكبُوتِ، لأنَّه لَمْ يُرَتَّب فِيهَا عَلَى مَجِيء الرُسُل غَيْر مَسَاءَة لُوطٍ وَضَيْق دَرْعِهِ، وَهُمَا شَدِيدَا الاتصَالِ بِذَلِك المَجِيء فَأُتِي بهَا إشْعَاراً بهَذَا المَعنَى، وَاللهُ أعْلَمُ.

**قَالَ: ثُمَّ إنَّ قِصَّةَ الخَلِيلِ الَّتِي فِيهَا ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾[2] لَيسَت فِي السُّورَةِ الَّتِي فِيهَا ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[3]، بَلْ هِيَ فِي سُورَةِ هُودٍ وَلَيْسَ فِيهَا وَ(لَمَّا).**

أَقُول: نَصُّ التِلاوَةِ فِي سُورَة هُود ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَـٰمًاۖ قَالَ سَلَـٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٍ﴾ فَإنْ قُلْت: قِصَّة الخَلِيل عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الَّتِي فِيهَا ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾ وَقَعَت فِي هُودٍ كَمَا تَلَوتُه، وَفِيهَا ﴿أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ فَإذَنْ لَمْ يَصْدُق قَول المصَنِّف: (لَيْسَت فِي السُّورَة الَّتِي فِيهَا ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾) قُلْت: المُرَاد بِـ ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[4] مَا وَقَع جَوَاباً لِـ لَمَّا، المَزِيدَة بَعْدَها أنْ، وَهِي الَّتِي تَلاهَا أَبو حَيَّان[5]، وَهَذِه فِي سُورَة العَنْكبُوت فَقَط، وهَذِه السُّورَة لَمْ يَقَع فِيهَا قِصَّة الخَلِيل الَّتِي فِيهَا: ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾[6] وَإنَّمَا وَقَعَت فِي سُورَة هُود فكَلام المُصنِّف مُستَقِيمٌ.

**قَالَ: أحَدُهُمَا تَوَارُد المَفْتُوحَة وَالمَكْسُورَة[7] عَلَى المَحَل الوَاحِدِ، وَالأَصْلُ التَّوَافُقُ.**

---

(1) سقطت أن من الأصل ومن (ج).

(2) هود: 69.

(3) العنكبوت: 33.

(4) العنكبوت: 33.

(5) تقدمت ترجمته، ص19، من الأصل.

(6) هود: 69.

(7) يريد إن.

أَقُول: يَعْنِي فيَتعيَّن فِي هَذَا الْمَحَل[1] الَّذي تَوَاردْنَا عَلَيه كَونُهَا بِمَعنَى وَاحِد وَلا سَبِيلَ إِلَى جَعْل المَكسُورَة مَصدَريَّة بِمعنَى المفْتُوحَة، لأنَّه لا قَائِل بِهِ، فَيَتعيَّن جَعْل المَفتُوحَة شَرْطيَّة كَالمَكْسُورَة عَمَلاً بِالأَصْل السَّالِم مِن المُعَارض، وَفِيهِ نَظَر، لأنَّه إِنْ أَرَاد بِالتَّوافُق، التَّرَادُف، فَهُو مَمْنُوع، وَإِنْ أَرَادَ أنَّ التَرْكِيب المُعَيَّن إِذَا وُجِد تَرْكِيبٌ آخَرٌ لَمْ يُخَالِفه إلَّا فِي بَعْض مُفْرَداتِهِ فَالأَصْل أنْ يَكُون مَعْنياهُمَا مُتَّفِقَيْن لا مُخْتَلِفَين فهُوَ أَيْضاً مَمْنُوعٌ.

**قَالَ: وَالثَّانِي مَجِيء الفَاءِ بَعْدَها كَثِيراً كَقَولِهِ[2]:**

أَبَا خُرَاشَة أَمَّا أَنْت ذَا نَفرٍ ٨ فَإِنَّ قَومِي لَمْ يَأكُلْهُمُ الضَّبعُ

أَقُول: يَحتَمل أنْ يكُونَ مَا بَعْد الفَاءِ جَوَاب شَرْطٍ مُقَدَّر، وَأنْ مَصدريَّة كَمَا تَقُول الجَمَاعَة، لا شَرطِيَّة، وَالمَعْنَى: لا تَتعزَّز عَلَيَّ لأنْ كُنْتَ ذَا نَفر، فإنْ فَخَرْت أنْتَ بِذَلِك فَخَرْتُ أنَا بِمثلهِ، فَإِنَّ قَومِي بَاقُون لَمْ تَستَأصِلُهم الأَزْمَان[3]، فَحُذف المُسبَّب الَّذِي هُو الجَوَاب فِي الحَقِيقَة، وَأُقِيم السَبَب مُقَامه، فَأُطْلِق عَلَيه الجَوَاب، وَأَبُو خُرَاشَة بِخَاء مَضْمُومَة مُعْجَمة وَرَاء وَشِين مُعْجَمة، وَحَكَى بَعْضٌ الكَسْر فِي خَائِه، كُنْيَة شَاعِرمشْهُور اسْمُه خُفَاف بِخَاء مُعجَمَة مَضْمُومة وَفَاءَين خَفِيفَتَيْن بَيْنَهُمَا أَلِفٌ: ابْن نَدبَة، بِنُون مفتُوحَة، وَهِي أُمُّه، وَالنَّفَر: عِدَّة رِجَال مِن ثَلاثَة إِلَى عَشرَة، وَالنَّفر أَيْضاً: الرَّهْط، وَهُو المُرَاد فِي البَيْت، وَالضبعُ عَلَى زِنَة العَضُد، السَنَة المُجْدِبة، وَفِيهِ تَورِيَّة[4]، لأنَّه أَوْهَم أنَّه يُرِيد الحَيَوان المَعْرُوف، ورُشِّح بِقَولِه (تَأكُلُهم) وَهُو مَجَاز عَن الشِّدَّة الَّتِي تَحصُل مِن جَدْب السَّنَة، شَبِهِهَا بِالأَكَل، فَهُو اسْتِعَارَة

---

(1) سقطت كلمة المحل من الأصل.

(2) البيت لعباس بن مرداس السلمي، وأبو خراشة اسمه خفاف بن ندبة وهو صحابي شهد فتح مكة، ترجمته في الخزانة: 4/ 472، وأصل الكلام: (لأن كنت ذا نفر) فحذفت اللام وكان التي عوضت عنها ما، ثم أبدلت النون ميماً، وادغمت الميم في الميم، ثم انفصل الضمير من كنت، وروي في الجمهرة لابن دريد: 1/ 302، (إما كنت)، وحينئذ فلا شاهد فيه، وما زائدة، استدل به الكوفيون على أن (أن) المفتوحة الشرطية، لمجيء الفاء بعدها، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 148، والخزانة: 2/ 80، وأمالي ابن الشجري: 1/ 34.

(3) في الأصل الأزمات.

(4) التورية: إيراد لفظ له معنيان قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، وبعيد، ودلالة اللفظ عليه خفية، والمراد: المعنى البعيد.

تبعيَّة، وَقَد أنشَد المصنِّف هَذَا البيْت ثانياً فِي فَصْل أمَّا[1] بالفَتْح وَالتَّشْدِيد، وَثالِثاً فِي القَاعِدَة التَّاسِعَة مِن البَابِ الثَّامِن[2].

**قَالَ: الثَّالِثُ عطفهَا علَى المَكْسُورَة كقَوْلِه[3]:**

إمَّا أقَمْت وَامَّا أنْت مُرْتحِلا /\ فَاللهُ يَكْلأ مَا تأتِي وَمَا تذَرُ

الروَايَة بِكَسْر الأُولَى وَفَتْح الثَّانِيَة، فَلَو كَانَت المفْتُوحَة مَصْدَريَّة لَزم عَطْف المُفْرَد عَلَى الجُمْلَة، أقُولُ: بَيَان المُلازَمَة انَّ المَصدريَّة تُؤوَّل مَع صِلَتها بِمَصْدر، وَهُو مِن قَبِيلِ المُفْردات، وَالمَكْسُورَة/ شَرْطِيَّة، وَإنَّمَا تَدْخل عَلَى جُمْلَة، وَهَذِه المُلازَمَة الَّتِي ذكَرها مَبْنيَّة عَلَى مَا ذكَره مِن عَطْف المَصْدَر عَلَى الجُمْلَة السَّابِقَة، وَهُو مَمْنُوع لِجَوَاز انْ يَكُون المَصْدَر المَسْبُوكُ فَاعِلاً بِفِعْل محْذُوف، ايْ: انْ أقَمْت، وَوَقَع ارْتِحَالُك فَإنَّمَا عَطف جُمْلَة عَلَى جمْلَة.

**قَالَ: وَالصَّوَاب انَّهَا فِي ذَلك كُلّه مَصْدَريَّة، وَقَبْلَهَا لامُ العِلَّة مُقَدَّرَة.**

أقُولُ: مِن جُمْلَة ذَلِك كُلّه قَوْلُهُ[4]:

أتغْضَب انْ أُذنَا قُتَيبَة حُزَّتا

فَهَذَا اعتِرَاف مِنه بِأنَّ القَوْل بِأنَّهَا فِي هَذَا البَيْت شَرْطِيَّة خطَأ، وَقَدْ أشَارَ فِيمَا سَبَق إلَى انَّ المُتَعيِّن اوْ الرَاجِح عِنْده فِيهِ كَونُهَا شَرْطيَّة، وَهُو تنَاقُضٌ.

**قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]:**

نَزَلْتُم مَنْزِل الأضْيَاف مِنَّا /\ فَعَجَّلْنَا القِرَى انْ تَشْتُمُونَا

أقُول: القِرَى مَقْصُور بكَسْر القَافِ: الإحْسَان إلَى الضَيْف، وَالشَّتْم: السَّبُّ، يُقَال: شَتَمه يَشْتِمه، وَيَشْتُمه بِفَتْح العَيْن فِي المَاضِي، وَكَسْرِها وَضمِّهَا فِي المُضَارِعِ.

---

(1) المغني: 1/ 59.
(2) المغني: 2/ 694.
(3) الخزانة: 2/ 82، ابن يعيش: وفيه وَإمَّا كُنتَ: 2/ 99، وقائله مجهول.
(4) تقدم الحديث عنه في ص18 من الأصل.
(5) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، شرح الزوزني، ص245، وشرح الأنباري: ص420، السبع الطوال.

**قَالَ: وَقَد تَنصِبُهَا فِي لُغَةٍ كَقَولِهِ[1]:**

إذَا اسْوَدَّ جُنْح اللَّيْل فَلْتَاتِ، وَلْتَكُن /\ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً

أقُول: الجُنْح بِكَسْر الجِيم وَضَمِّها: طَائِفَة مِن الَّليْل، وَالخُطَا جَمْعُ خُطْوَة بِالضَّمِّ، وَهُو مَا بَيْن القَدَمين، وَخِفَافاً جَمْع خَفِيفَة، وَالحُرَّاس: جَمْع حَارِس، وَأُسْدَا بِإسْكَان السِّيْن جَمْع أَسَد، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: "وَهُو مُخَفَّفٌ مِن أُسُدٍ بِضَمَّتَيْن، لَكِنَّه قَالَ: أُسْد هَذَا مَقْصُور مِن أُسُودٍ، وَهُو مُنْتَقَدٌ"[2].

**قَالَ: إنَّ قَعْر جَهَنَّم سَبْعِين خَرِيفاً[3].**

أَقُول: وَجْه الاسْتِدْلال بِهِ أنَّه قَدْ وَرَد (إنَّ قَعْر جهَنَّم لَسَبْعُون خَرِيفاً) عَلَى مَا حَكَاه الرَّضِي[4]، فَأَخبَر بِقَولِه سَبْعُون، عَنِ القَعْر، وَالظَّاهِر أنَّ المُرَاد أنَّ[5]: مَسَافَة قَعْر جهَنَّم، أيْ: مَسَافَة السَّيْر إِلَيهِ سبْعُون خَرِيفاً، فَلْيَكُن النَّصْب كذَلِك.

---

(1) ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس موجوداً في ديوانه، وهو من شواهد الصبان على الأشموني: 1/ 269، والهمع: 1/ 134، الجنى الداني: 394.

(2) الصحاح: 2/ مادة أسد.

(3) قال النووي في شرح مسلم: (ووقع في بعض الأصول والروايات سبعين ) وهو إما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله، والتقدير سير سبعين، وإما على أن قعر مصدر قعرت الشيء، بلغت قعره، والتقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً. وفي صحيح مسلم بلفظ مغاير، قال صلى الله عليه وسلم لما سمع وجبة: تدرون ما هذا، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، صحيح مسلم: 8/ 150، دار الفكر، بيروت.

(4) تقدمت ترجمته، ص5 من الأصل، قال الرضي: وأما نصب باقي أخوات ليت فممنوع والمروي: إن قعر جهنم لسبعون خريفاً، شرح الكافية: 2/ 347.

(5) سقطت أن من (د).

**قَالَ: أيْ إنَّ بُلُوغَ قَعْرِها يَكُونُ فِي سَبْعِينَ خَرِيفاً.**

أَقُولُ: المَعْنَى أنَّه يَكُون فِي سَبْعِينَ خَرِيفاً، وَالظَّرْف إمَّا لَغْوٌ يَتعلَّق بـ كَانَ عَلَى أنَّهَا تَامَّة، أوْ مُسْتَقرٌّ خَبَر لكَان عَلَى أنَّها نَاقِصَة، وَقَد يُسْتَشكَل تَخْرِيج الحَدِيث عَلَى هَذَا برِوايَة الرَّفْع، لأنَّه قَدْ ظَهَر بِهَا أنَّ القَعْر اسْمُ عَيْن لا مَصدَر، ويُجَاب بِأنَّ كَوْنَه اسْمُ عَيْن عَلَى رِوَايَة الرَّفْع لا يَمْنَع مِن جَعْلِه مَصْدَراً عَلَى رِوَايَة النَّصْب، قُلْت: وَعَلَى كُلِّ تقْدِيرٍ لا يَقْدَح التَّخْرِيج الْمَذْكُور فِي[1] نَقْل صَاحِب هَذَا القَوْل: إنَّ نَصْب الجُزْأيْن بِهَا لُغَة لِبَعْض العَرَب.

**قَالَ: كَمَا قَالَ[2]:**

إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكَنِيسَةَ يَوْماً ∧ يَلْقَ فِيهَا جَاذِراً وَظِبَاءَ

أَقُول: الجَاذِر بِالدَّال الْمُعْجَمة جَمْع جُوْذَر، بِضَم الجِيم مَع ضَمِّ الذَّال أوْ فتْحِهَا: وَلَد البَقَرَة الوَحْشِيَّة، وَالْمُرَاد: يَلْقَ فيهَا صُوَراً حِسَاناً مِن الإنْس تُشْبِه الجَاذِر والظِبَاء.

**قَالَ: وَالمَعْنَى أَيْضاً يَابَاه، لأنَّهُم لَيْسُوا أَشَدَّ عَذَاباً مِنْ سَائِرِ النَّاسِ.**

أَقُولُ: فِيهِ نَظَر، فَقَد قِيل إنَّ الحَدِيث وَارِدٌ فِيمَن يُصَوِّر الصُّور لِتُعْبد مِن دُون اللهِ تَعَالَى، وَفَاعِل هَذَا كَافِر بِلا شَكٍّ، وَلا بِدْع حِينَئذٍ فِي أنْ يَكُون أهْلُ هَذِه الجَرِيمَة الشَّنْعَاء أشَدَّ النَّاس عَذَاباً، وَيُؤيِّدُه أنَّ الحَدِيث قَدْ رُوِي بِطَرِيق لَيْس فِيهَا لَفْظَة: / (مِنْ) فَفِي صَحِيح مُسْلِم: (أشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْم القِيَامَة الْمُصَوِّرُون)[3]، وَهَذَا مِمَّا يُقَوِّي تَأوِيل الكِسَائِي.

---

(1) سقطت في من الأصل.

(2) قال السيوطي في شرح أبيات المغني: 1/ 22، تبعاً لابن السيد في شرح أبيات الجمل إن البيت للأخطل، وكان نصرانياً، وبذلك ذكر الكنيسة، وذكره ابن الشجري في أماليه: 1/ 259، ولم ينسبه لقائل، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: (وأنا أيضاً فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أجده فيه): 1/ 186.

(3) أخرجه مسلم في: 37، كتاب اللباس والزينة، حديث: 98، ونصه في الرواية الثانية: (إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً، المصورون). وفي شواهد التوضيح: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)، ص148، جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري: 5/ 452، تحقيق: حامد الفقي، مطبعة السنة بمصر.

**قَالَ: وَالجَيِّد الاسْتِدْلال بِقَوْل ابْنِ الزُبَيْر[1] رَضِي اللهُ عَنْهُما لِمَنْ قَالَ لَه: لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلتْنِي إِلَيْك: إِنَّ وراكِبَها أيْ: نَعم، وَلَعَن رَاكِبَهَا.**

أَقُول: إنَّ وَرَاكِبَها هُو مَقُول ابْنِ الزُبَيْر المسْتَدَلُّ بِهِ، وَيُقَال: إنَّ المَقُول لَه ذلِكَ شَخصٌ يُقَال لَه: فَضَالة بْنَ شَرِيك، حُكِي أنّه أتَى الزُبيْر فِي حَاجَةَ، فَأقْبَل عَلَيه فَقَال: إنَّ نَاقَتِي تَعِبَت، فَقَال: أرِحْهَا، فَقَال: وَأعْطَشَها الطَّرِيقُ، فَقَال: اِسْقِهَا، فَقَال فَضَالة: مَا جِئْتُك مُسْتَطِباً، وَإنَّمَا جِئْتُك مُسْتمْنِحاً، لَعَن اللهُ نَاقَة حَمَلتْنِي إلَيكَ، فَقَال ابنُ الزُبيْر: إنَّ وَرَاكِبهَا.

قُلْت: مُستَمْنِحاً، يَحتَمل أنْ يكُون بِالمُثَنَّاة التَّحْتِيَّة مِن قَولِك: اسْتِمَاحه، أيْ: سَألَه العَطَاء، وَيَحْتَمِل أنْ يَكُون بِالنُّون مِن قَولِك: استَمْنَحه، أيْ: طَلَب مِنْحَتَه، وَهُو المَعْنَى الأوَّل.

**قَالَ: إذْ[2] لا يَجُوزُ حَذْف الاسْم وَالخَبَر جَمِيعاً.**

أَقُول: يَعنِي فيَتَعيَّن جَعْلُها فِي كَلامِ ابْن الزُبَيْر بِمَعنَى (نَعَم) لِسَلامَتِه مِن هَذَا المَحذُور، لَكِن قَدْ يُقَال إنَّهَا وَقَعَت فِي ذَلِك، لِتَقْرِير[3] مَضْمُون الدُّعَاء، وَهُو لَيْس مِن مَوَاقِع (نَعَم).

**قَالَ: وَعَن المُبَرِد أنَّه حَمَل عَلَى ذَلِك قِرَاءَة مَنْ قَرَأَ ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[4].**

أَقُولُ: حَكَى بَعضُهم أنَّ أبَا عَلِي الفَارسِي رَدَّه بِأنَّ مَا قَبْل إنَّ المَذْكُورَة لا يَقْتضِي أنْ يَكُـون جَوَابـه (نَعَم)، إذْ لا يَصِح أنْ يَكُون جَوَاباً لِقَول مُوسَى عَلَيـه الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ،

---

(1) هـو عبد الله بن الزبير، بن العوام القرشي، بويع له بالخلافة سنة 64 هـ بعد موت يزيد بن معاوية، كانت له مع الأمويين وقائع هائلة وأخيراً نشبت بينه وبين الحجاج الثقفي حروب انتهت بقتل عبد الله بن الزبير بعد أن خذله عامة أصحابه، سنة 73هـ فوات الوفيات: 1/ 210، الطبري: 7/ 202، جمهرة الأنساب: 113، 114، الأعلام: م4/ 87.

(2) في (ج) اي لا.

(3) في الأصل التقدير.

(4) طه: 63، قال أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ت311هـ في كتابه: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 363، بعد أن عرض قراءة القراء للآية: (إن هذان لساحران): والذي عندي –والله أعلم– وكنت قد عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، أي المبرد، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد القاضي، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أن (إن) قد وقعت موقع (نعم) وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى (هذان لهما ساحران).

﴿وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖ﴾[1]، وَلا أنْ يَكُون جَوَاباً لِقَوله: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾[2] وَهُو كَلامٌ حَسَنٌ.

**قَالَ: وَاعْتَرض بِأمْرَيْن أَحَدهُما أنَّ مَجِيء إنَّ بِمَعنَى نَعَم شَاذٌ حتَّى قِيل انَّه لَمْ يَثْبُت.**

أقُول: هَذَا أمْر لا يُلْتَفت إليه مَع نَقْل سِيبَويه[3] وَغَيْره لَه عَن الفُصَحَاء وَتلَقّي الأَئِمَة لَه بِالقَبُول، فَإنْ قُلْت كَيْف يَصِح جَعْل القَوْل بِعَدَم الثُبُوت غَايَة لِشُذُوذ مَجِيئِهَا بِمَعْنى نَعَم، قُلْت: يُمْكِن انْ يُقَال: هُو غَايَة لِمَا يَسْتلْزِمه الشُّذُوذ مِن مَعنَى الخَفَاء، فَقَال: إنَّه لَمْ يثْبت.

**قَالَ: وَالثَّانِي إنَّ الجَمْع بَيْن لام التَّوكِيد وَحَذْف المُبْتَدأ كَالجَمْع بَيْن المُتَنَافِيَيْن.**

أقُول: وَجْه ذَلِك أنَّ التَأكِيد يَقْتَضِي الاهْتِمَام بِالمُؤكَّد[4] وَالاعْتِنَاء بِهِ، وَحَذْفُه يَقْتَضِي عَدَم الاعْتِنَاء بِشَأنِه فتَنَافَيَا، وَلِقَائِلٍ انْ يَقُول: إنَّمَا يَتَأتَّى هَذَا انْ لَو كَانَ المُؤكَّد بِاللَّام هُو المُبْتَدَأ المَحذُوف، وَهُو مَمْنُوع، وإنَّمَا المؤكَّد نِسْبَة الخَبَر إلَى المبْتَدأ، سَلَّمنَا انَّ المؤكد هُو المُبْتَدأ، لَكِن لا نُسلِّم التَنافِي، لأنَّ المَحْذُوف لِدَليلٍ فِي حُكْم الثَّابت، وَقَد صَرَّح الخَلِيل وَسِيبَويه بِجَوَاز حَذْف المُؤكد وبَقَاء التَّأكِيد فِي نَحْو: (مَرَرتُ بِزَيْدٍ وَجَاءَنِي أَخُوهُ أنْفُسُهُمَا)[5]، بِالرَّفْع عَلَى تَقْدِير: هُمَا صَاحِبَاي أنْفُسُهما، وبِالنَّصْب عَلَى تَقْدِير: أعْنِيهمَا أنْفُسَهُما، وَقَد يُقَال: إنَّ مُرَادَه: أنَّ مَقَام التَّأكِيد مَقَامُ بَسْطٍ، وَمَقَامُ الحَذْف إيجَازٌ واخْتِصَار، فَالجَمْع بَيْن التَّأكِيد وَالحَذْف جَمْع بَيْن أمْرَين مُتَنَافَيْن، فَبُنِيَ التَنَافِي عَلَى هَذَا عَلَى أنَّ المُؤكَّد هُوَ المُبْتَدأ المَحْذُوفُ.

---

(1) طه: 61.

(2) طه: 62، قال الشمني في الحاشية: وأقول لا حسن فيه، فإنه على هذا الحمل جواب لإخبار بعضهم بعضاً، أو لاستخبار بعضهم من بعض عند إسرارهم النجوى، حكاه الله تعالى لنا، فليتأمل، فإنه من المحاسن، ويؤيده قول صاحب الكشاف: والظاهر أنهم تشاوروا في السر، وتجاذبوا أهذاب القول، ثم قالوا إن هذان لساحران، فكانت لجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفاً من غلبتهما وتثبيطاً للناس عن إتباعهما، المنصف من الكلام: 1/ 80.

(3) قال: وأما قول العرب في الجواب، (إنه) فهو بمنزلة (أجل) الكتاب: 3/ 151، هارون، وقال: في باب ما تلحقه الهاء، ومثل ما ذكرت لك قول العرب: (إنه) وهم يريدون (إنَّ) ومعناها (أجل)، الكتاب: 4/ 162.

(4) في الأصل بالمذكور.

(5) الكتاب: 2/ 60.

**قَالَ: فَالأقسَامُ إذَنْ عشَرَة: هَذِهِ الثَّمَانِيَة والجوَابِيَّة، وَالمُؤَكَّدَة.**

أقُول: لا يَنْبَغي لِلمصنِّف عَدُّ بَعْض الأقْسَام هُنَا، وَذلِك لأنَّ الكَلامَ إنَّما هُو فِي اللَّفظِ المُفْرَد، وَإنَّ إذَا كَانَت -كَمَا قَالَ- فِعْلاً مَاضِياً مُسْنَداً إلَى ضَمِيرِ الإنَاث كَانَ ذَلِك جُمْلَة فِعْلِيَّة[1]، وَقَد نَبَّه المُصَنف فِيمَا بَعْد هَذَا عَلَى أنَّه لا يَنبَغِي أنْ يُعَد مِن أقسَامِ (أمَّا) مِثل قَولِه: أمَّا أنْتَ ذَا نفر[2]، وَلا مِن أقْسَام (إمَّا) / نحْو[3]: إمَّا أقَمْتَ، وَلا مِن أقْسَام (إلَّا) مِثل: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾[4] فكَيْف خَالَف ذَلِك؟ ثُمَّ عبَارَته غَيْرُ مُحَرَّرة، وَذَلِك لأنَّه قَالَ: (فِعْلاً مَاضِياً مُسْنَداً لِجَمَاعة المُؤَنَّث) فَجَعَل مَجْمُوع هَذَا اللَّفْظ وَهُو إنَّ فِعْلاً مُسْنَداً، وَلَيْس كَذَلِك، وَالعِبَارَة المُحَرَّرة فِيهِ أنْ يُقَال: إنَّ فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِل هُوَ ضَمِير جَمَاعَة المُؤنَّث.

(1) يريد الفعل (إي) أمراً من (وأي، يئي) بمعنى (حَفِظَ) من قول الشاعر: إن هند المليحة الحسناء...، البيت، المغني: 1/ 91.

(2) المغني: 1/ 59، وهو بعض بيت تقدم في ص: 24، من الأصل.

(3) في (د) مثل.

(4) الآية: (إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير)، الأنفال: 73.

## "أنَّ" المفتوحة المشدّدة

**قَالَ: وَمِن هُنَا صَحَّ لِلزَمَخشَرِيِّ أن يَدَّعِي أنَّ (أَنَّمَا)[1] تُفِيدُ الحصرَ كَ (إِنَّمَا).**

أَقُول: فِيهِ نَظَر، إذْ لا يَلزَم مِن كَونِهَا فَرْعاً إفَادَتُها لِلحصرِ مِن حَيْث إنَّ الفَرْع لا تَلْزَم مُسَاوَاتُهُ لِلأَصْل فِي جَمِيع أحْكَامِهِ، نَعَم، الُموجِب لِلحَصْر فِي إنَّمَا بِالْكَسر عَنْد القَائِل بِهِ قَائِمٌ فِي أَنَّمَا بِالفَتْح، فَمَن قَالَ: سَبَب[2] إفَادَة إنَّمَا الحَصْر تَضَمُّنها مَعنَى (مَا) وَ(إلَّا) قَالَ بِذَلِك فِي (أنَّمَا) بِالفَتْح لِوجُود هَذَا السَّبَب فِيهَا، ومَنْ قَالَ: السَّبَب اجْتِمَاع حَرْفَي التَأْكِيد، قَالَ بِهِ فِي (أنَّمَا) أيْضاً كَذَلك، وَأمَّا السَّبَب هُو كَوْنُ الَمفْتُوحة فَرْعَ الَمكْسُورَة فَوَجْهٌ مَخْدُوشٌ.

**قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي حَيَّان: هَذَا شَيءٌ انْفَرَدَ[3] بِهِ، وَلا يُعْرَفُ القَوْلُ بِذَلِك إلَّا فِي إنَّمَا بِالكَسْرِ[4] مَرْدُودٌ بِمَا ذَكَرتُ.**

أَقُول: يَعْنِي بِمَا ذَكَره أنَّ (أنَّ) المَفتُوحَةَ فَرْعٌ عَنِ المَكسُورَة، وَفِيه مَا عَرَفتَ، ثُمَّ إنَّ[5] الْمَرْدُود هُو دَعْوَى أَبِي حَيَّانَ: أنَّ هَذَا شَيء لَمْ يَقُل بِهِ إلَّا الزمَخْشَرِي، وَأنَّه لا يَعْرِف القَوْل

---

(1) قـال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد* فهل أنتم مسلمون)، الأنبياء: 108، قال: (إنما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في هـذه الآيـة، لأن (إنما ما يوحى إلي) مـع فاعلـه بمنـزلة إنمـا يقـوم زيد و(أنما إلهكم واحد) بمنزلة إنما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقصور على (استئثار الله بالوحدانية)، الكشاف: 1/ 586.

(2) سقطتا من الأصل.

(3) في الأصل تفرد والضمير من (به) راجع للزمخشري الذي قال: أنما تفيد الحصر أيضاً.

(4) قـال أبو حيان في الارتشاف: 2/ 157، و(ما) في (إنما) وأخواتها لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) خلافاً لمن ادعى أنها أفادت الحصر، وجعل إنَّ للإثبات وما للنفي قول من لم يقرأ النحو ولا طالع قول ائمته، وقال في البحر: 6/ 341، عند تفسيره لآية الأنبياء: 108، إن ما ذكر الزمخشري في (إنما) أنها لقصر ما ذكر، فهو مبني على أن (إنما) للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر، وأن (ما) مع (إنما) كـ هي مع (كأن) ومع (لعل) فكما أنها لا تفيد الحصر فيهما فكذلك لا تفيده مع (إن)، وأما جعله (أنما) المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها تدل على القصر، فلا نعلم الخلاف إلا في (إنما) بالكسر، وأما بالفتح فحرف مصدري، ولو كانت (إنما) دالة على الحصر، لزم أن يقال: إنه لم يوح إليه شيء إلا بالتوحيد، وذلك لا يصح فيه الحصر، إذ قد أوحي إليه شيء غيره.

(5) سقطت من الأصل.

بِذَلكَ إلَّا فِي (إِنَّمَا) بالكَسْر، وَرَدُّ هَذَا بِأنْ يُثْبت أنَّ غَيْر الزَمَخْشري[1] قَالَ بِذَلك، وَأنَّ القَوْل بِهِ مَعْرُوف مَشْهُور عِنْد النُحَاة، لا يَكُون بِكَوْن (أنَّ) المَفتُوحَة فَرْع مِن المَكسُورَة، فَإنَّ هَذَا لا يَقْتضِي أنْ يَكُون القَوْل بِإفَادَة (إنَّمَا) لِلحَصْر مَعْرُوفاً حتَّى يُرَدُّ بِهِ قَوْل أبِي حَيَّان.

**قَالَ: فَالمَعْنَى: مَا أُوحِيَ إلَيَّ فِي أَمْر الرُبُوبِيَّة إلَّا التَّوحِيد، لا الإشْرَاكُ.**

أقُول: فِي هَذَا الكَلام النَفْي بـ لا بَعْد الحَصْر الوَاقِع بـ مَا وَ إلاَّ، وَقَد نصَّ صَاحِب المِفْتَاح[2] وَغَيْره عَلَى امْتِنَاعِه[3]، وَقَد وَقَع مِثْل هَذَا التَرْكِيب فِي الكَشَّاف فِي مَوَاضِع.

**قَالَ: فَإنَّ "مَا" لِلنَفْي وَ"إلا" لِلحَصْر قَطْعاً.**

أقُول: عَلَيه سُؤَالٌ، وَهُو أنَّ إلَّا لَيْسَت بِمُفْرِدِهَا لِلحَصْر كَمَا يُعْطِيهِ ظَاهِر كَلامِهِ، بَلْ مَجْمُوع مَا وَإلَّا هُو المُفِيد لِلحصْرِ، وَجَوَابه أنَّ قَوْلَه: لِلنَفْي لَيْس خَبَر إنَّ وَإنَّمَا هُو مُتَعلِّق بِمَحْذُوف، وَالخَبَر قَوْلُه: لِلحَصْر، وَالتَّقْدِير: فَإنَّ (مَا) الكَائِنَة للنَفْي و(إلَّا) للحَصْر، أوْ فَإنَّ (مَا) عَينَهَا كَائِنَة لِلنَفْي، و(إلَّا) لِلحَصْر.

**قَالَ: نَحْو بَلَغنِي أنَّ هَذَا زَيْد، تَقْدِيرُه: بَلَغنِي كَوْنُهُ زَيْداً.**

أقُول: قَدَّره الرَّضِي بِقَوله: بَلَغنِي زَيدِيَّتُه، فَإنَّ يَاءَ النَّسَب إذَا لَحِقَت آخِرَ الاسْمِ وَبَعدَهَا هَاءُ التَّأنِيث أفَادَت مَعنَى المَصْدَر[4]، نَحْو: الفُرُوسيَّة، وَالضَاربيَّة، وَالمَضْرُوبيَّة[5].

**قَالَ: الثَّانِي أنْ تَكُون لُغَة فِي "لَعَلَّ" كَقَوْل بَعْضِهِم: ائْتِ السُّوقَ أنَّك تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً**[6].

---

(1) ساقط من الأصل ومن (ج).

(2) هـو يوسـف بـن أبـي بكـر بن محمد، أبو يعقوب السكاكي سراج الدين الخوارزمي، ت: 626هـ البغية: 2/ 364، هدية العارفين: 2/ 553.

(3) قال السكاكي: فلا يصح، ما زيد إلا قائم، لا قاعد، ولا ما يقوم إلا زيد لا عمرو، والسبب في ذلك هو أن لا العاطفة من شـرط منفـيها ألا يكـون منفـياً قـبلها بغيرها من كلمات النفي نحو جاءني زيد لا عمرو، مفتاح العلوم: ص127، (م ط) التقدم العلمية- مصر-.

(4) في الأصل (الحصر) تحريف.

(5) شرح الكافية: 2/ 349.

(6) الكـتاب: 1/ 462، 463، ط بـولاق، في الجنى الداني: ص417، ومنه قراءة من فتح الهمزة في قوله تعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)، الأنعام: 109.

أقُول: هَذَا المِثَال حَكَاه الخَلِيلُ عَنْ بَعْض العَرَب، وَإنَّمَا يَتِم الاسْتِدْلال بِذَلِك إذا ثَبَت أنَّ العَرَبي المُتَكلِّم بِهَذَا الكَلامِ قَصَد التَّرَجِّي، وَإلَّا فَاللَّفْظ مُحْتَمِل لإرَادَة التَّعْلِيل عَلَى حَذْف اللَّامِ.

**قَالَ: وَلَيْس مِنه قَوْل زُهَيْر[1]:**

وَمَا أدْرِي، وَسَوْفَ- إخَالُ- أدْرِي ... أقَومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

أقُول: إخَالُ: أظُنُّ وهُوَ بِكَسْر هَمْزَة الْمُضَارَعَة، وتُفْتَح عَلَى الأَصْل، وَفِيهِ اخْتِصَاص الرِّجَال بالقَوْم، عَلَى حَدِّ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[2].

**قَالَ: وَإنَّمَا سُمِّيت فِي النَّوْعَيْن مُتَّصِلَة، لأنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لا يُسْتَغْنَى بِأحَدِهِمَا عَنْ الآخَرِ.**

أقُول: فَالاتِّصَال عَلَى هَذَا بَيْن السَّابِق وَاللَّاحِق، فَأُطْلِق عَلَيها أنَّهَا مُتَّصِلةٌ بِاعْتِبَار مُتَعَاطِفَيْهَا الْمُتَّصِلَين بِهَا، فتَسْمِيَتُهَا/ إنَّمَا هُوَ[3] لِأمْر خَارِج عَنْها، وَبَعْضُهم يَقُول سُمِّيَت مُتَّصِلَة، لأنَّهَا اتَّصَلَت بِالْهَمْزَة حَتَّى صَارَتَا فِي إفَادَة الاسْتِفهَام بِمَثَابة كَلِمَة وَاحِدَة، ألا تُرَى أنَّهُمَا جَمِيعاً بِمَعنَى (أيٍّ) فيَكُون اعْتِبَار[4] هَذَا الْمَعنَى فِي تَسمِيَتِهَا أولَى مِن الوَجْه الأوَّل، لأنَّ الاتِّصَال بِهَذَا الْمَعْنَى رَاجِعٌ إلَيْهَا نَفْسِها، لا إلَى أمْر خَارِج عَنهَا، لَكِن هَذَا إنَّمَا يَتَأتَّى فِي الْمَسْبُوقة بِهَمْزة الاستِفْهَام، لا بِهَمزَة التَّسْوِية، فَيَتَرجَّحُ الوَجْه الأوَّل بِشُمُولِه لِلنَّوْعَيْن.

**قَالَ: لأنَّ الاسْتِفهَام مَعَهَا[5] عَلَى حَقِيقَتِه.**

---

[1] على ان (أم) فيه ليست متصلة، شرح ديوان زهير، ص65، صنعة ثعلب، والأمالي الشجرية: 1/ 266، الصبان: 3/ 100.

[2] الحجرات: 11.

[3] ساقط من الأصل.

[4] في الأصل باعتبار.

[5] اي الهمزة التي يطلب بها وبـ أم التعيين.

أقول: يَرد النَقْص عَلَيه بِصُوَر كَثِيرة وَقَعَت فيهَا (أمْ) مُتَّصِلة بَعْد همْزَة لَيْسَت لِلتَّسْوِية وَلا لِلاستِفْهَام الحَقِيقِي، كَمَا إذَا كَانَت لِلإنْكَار أوْ التَّعَجُّب، فَإنْ قُلْت: لَيْس المُرَادُ بكَون الاستِفْهَام مَعَها عَلَى حَقِيقَتِه كَوْنُه كَذَلِك دَائِماً، وَإنَّمَا المُرَادُ وُجُودُه فِي الجُمْلَة، فَيَكُون وجهُ الفَرْق أنَّ (أمْ) الَّتِي بَعْد هَمْزَة التَّسْوِيَة، لا اسْتِفهَام مَعَها البَتَّة، وَالَّتِي بَعْد هَمْزَة لَيْسَت لِلتَّسْوِيَة يُوجَد الاسْتِفْهَام الحَقِيقِي مَعَها فِي بَعْض الصُّوَر، قُلْت: قَدْ وَقَع لِلمصَنِّف بَعْد هَذَا أنَّ الْهَمزَة إذَا كَانَت لِلإنْكَار كَانَت بِمنزِلَة النَّفْي[1]، وَالمُتَّصِلة لا تَقَع بَعْدَه، فَعُلِم أنَّ خُرُوجَ الهَمزَة عَن الاستِفْهَام الحَقِيقِي مُنَافٍ لِلمتَّصِلة عِنْدَه.

**قَال: وَيَكُونَان أيضاً فِعليتَيْن كَقَولِهِ[2]:**

فَقُمْت لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً وَأرَّقَنِي // فقُلْتُ: أهْيَ سَرَت، أمْ عَادَنِي حُلُمُ؟

أقُول: المُرَاد بِالطَّيْف هُنَا: خَيَال الْمحْبُوبَة الْمَرْئِي فِي النَّوْم، وَالمُرْتَاع: الخَائِفُ، وأرَّقَنِي: أسْهَرَنِي، و(أهْيَ) بِإسْكَان الْهَاءِ.

فِي التَّسهِيل مَا يَقتَضِي أنَّه قَلِيل[3]، وفِي شَرْحِه لِمُصنِّفِه: أنَّ الإسْكَان فِي ذَلِك لَمْ يَجِيء إلَّا فِي الشِّعْر[4] وَسَرَت: سَارَت لَيْلاً، وَعَادَنِي: جَاءَنِي بَعْد إعْرَاضِه، وَالحُلُم: بِضمَّتَيْن مِن رُؤْيَا النَّوم، وَقَد تُسكَّن لامُهُ أيْضاً، قَالَ ابْن الحَاجِب: يُرِيد أنِّي قُمْت مِن أجْل الطَّيْف مُنْتَبِهاً مَذْعُوراً لِلِقَائِه، وأرَّقَنِي لَمَّا لَمْ يَحْصُل اجْتِمَاع مُحَقَّق، ثُمَّ ارْتَبْت، هَلْ كَانَ الاجْتِمَاع عَلَى التَّحْقِيق، أوْ كَانَ فِي المَنَام، ويَجُوز أنْ يُرِيد، فَقُمْت للطَّيْف شَيْئاً مُحَقَّقاً، ثمَّ مِن فَرْط صَبَابَتِه شكٌّ، أهْيَ فِي التَّحقِيق سَرَت، أمْ كَانَ ذَلِكَ حُلُماً عَلَى عَادتِهم فِي مُبَالَغتِهم

---

(1) المغني: 1/ 44.

(2) من قصيدة للمرار بن منقذ، عزاها أبو تمام في الحماسة إلى زيادة بن حمل، قال المرزوقي في الشرح: ويقال زياد بن منقذ، ص1389، وفيه برواية (قمت للزور) بدل الطيف، ولمرار من معاصري الفرزدق وجرير، وهو من شواهد ابن يعيش: 9/ 139، والخزانة: 2/ 391، والصبان: 3/ 101.

(3) قال ابن مالك: وتسكين هاء: هو، هي، بعد الواو والفاء واللام وثم جائز، وقد تسكن بعد همزة الاستفهام، التسهيل: ص26.

(4) أي ابن مالك، قال في شرح التسهيل: وتسكنهما قيس وأسد، وتشددهما همدان، 1/ 52، مخطوط رقم: 213 ق، عامة.

كَقَولِهِ[1]:

أَأَنْتِ امْ أُمُّ سَالِمِ

قُلْت: حَاصِلُه احْتِمَال كَوْن القِيَام فِي اليَقَظة أمْ فِي المَنَام، وأمَّا الشَكُّ فِي الاجتِمَاع هَلْ كَانَ فِي النَّوْم أو اليَقَظة فَثَابِت عَلَى كُلٍّ مِن الاحتِمَالَيْن.

**قَالَ: وَذَلِك عَلَى الأرجَحِ فِي ·هِيَ· مِن أنَّهَا فَاعِلٌ بِمَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ سَرَت.**

أقُولُ: إنَّمَا كَانَ هَذَا أرجَح، لأنَّ الاستِفهَام بِالفِعْل أولَى مِن حَيْث إنَّ الاستِفهَام عَمَّا يُشَك فِيهِ، وَهُو الأحْوَال، لأنَّهَا تَتجدَّد، وأمَّا عَن الذَّوَات فَقَلِيل، وَمِن ثَم رَجَّح النَّصْب فِي بَابِ الاشتِغَال فِي نَحْو: أزَيْداً ضَرَبْتَهُ[2].

**قَالَ: وَاسمِيتَيْنِ كَقَولِه[3]:**

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي، وَإنْ كُنْتُ دَارِيَا ∧ شُعَيْث ابْنُ سَهْمٍ، أمْ شُعَيْث ابْنُ مِنْقَرِ

الأصْلُ: أشْعَيث بِالْهمْزَة فِي أوّلِه، وَالتَّنوِين فِي آخِرِه، فَحَذفهُمَا لِلضَّرُورَة.

أقُول: أمَّا انَّ الأصْل (أشْعَيْث) بِالْهَمْزَة فَمُسلَّم، وأمَّا أنَّ حذفَهُما لِلضرُورَة، فَلَيْس بِمُتَّفَق عَلَيه كَمَا مَرَّ فِي الألِفِ المُفْرَدة، وأمَّا انَّ الأصْل شُعَيْثٌ بِالتَّنوين فَمَمْنُوع، فَقَد قَالَ السَّيرافِي[4] فِي شَرْح الكِتَاب عِنْد إنْشَاد هَذَا البَيْت: لا بُدَّ فِيهِ مِن تَقْدِير الألِف، لأنَّه يَهْجُو هَذِه القَبِيلَة، فَيَقُول: (لَمْ تستَقِر عَلَى أبٍ، لأنَّ بَعْضَها يَعْزُوهَا إلَى منقَر/ وَبَعْضَها يَعْزُوها إلَى

---

(1) الأمالي لابن الحاجب: 2/ 156، والبيت تمامه:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ∧ وبين النقا، آأنت أم أم سالم؟

وهو لذي الرمة، ديوانه: 622، ويروى بالجيم وبالحاء من جلاجل

(2) في الأصل زيداً ضربته.

(3) نسبه البغدادي في شرح الأبيات: 1/ 218، لأبي الجراح الأسود بن يعفر، وهو الملقب بأعشى بني نهشل، وابن سهم وابن منقر، خبران لا صفتان، ولذلك ثبتت همزة ابن فيهما، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 485، الصبان: 3/ 101.

(4) السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت368هـ له شرح الكتاب، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر، وشرح الدريدية، وفيات الأعيان: 1/ 130، نزهة الألباء: 379، الأعلام: 2/ 195.

سَهْم) [1]، قُلْت: فَيُحْتَمل أنْ يكُونَ فِي البَيْت مَمْنوعاً مِن الصَّرْف نَظَراً إلَى أنَّه اسْم لِلقَبِيلَة، فَلا يَكُون حِينَئذٍ حذْفُ تنْوِينِهِ ضرُورَة، وَالإخْبَار عَنْه[2] بِـ ابْن لا يَمْنَع إرَادَة التَّأنِيث لِجَوَاز رِعَايَة التَذْكِير وَضِدِّه باعتِبَارَيْن.

**قَالَ: وَمِثْلُه بَيْت زُهَيْر السَّابِق**[3].

أقُول: يُرِيد أنَّ بيْتَ زُهَير الَّذِي أنْشَدَه أوَّلاً مِثْل البَيْت الَّذِي أنْشَدَه آخِراً مِن حَيْث وُقُوع (أمْ) فِيهِ بَيْن جُمْلَتَيْن اسْمِيَتين، وَهُو مُعْتَرض بأنَّهَا بِحَسَب الظَاهِر، إنَّمَا وَقَعَت بَيْن جُمْلَة اسْمِيَّة ومُفْرَد، فَإنْ قُلْت: التَّقْدِير أمْ هُمْ نِسَاء؟، قُلْت: هُو مُمْكِن لَكِن يَبْقَى النَّظَر فِي تَفْرِيقه بَيْن قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾[4]، وَبَيْن بَيْت زُهَير، فَإنَّ (أمْ) وَقَعَت فِي كُل مِنْهُما بَيْن جُمْلة وَمُفْرَد بِحَسَب الظَاهِر، فَتَقدِير جُزْءٍ تَتِم بِهِ الجُمْلَة فِي البَيْت دُون الآيَة تَحَكُّم.

**قَالَ: فَإنْ قُلْت، قَالَ ذُو الرُّمَّة**[5]:

تقُولُ: عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحاً- ∧ عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْد أهْلِي- وَغَادِيَا
أذُو زَوْجَة بِالِمصْر أمْ ذُو خُصُومَة ∧ أرَاكَ لَهَا بِالبَصْرَة العَامَ ثَاوِيَا
فَقُلْت لَهَا: لا، أهْلِي جِيرَةٌ ∧ لأكْثِبَة الدَّهْنَا جَمِيعاً وَمَالِيَا
وَمَا كُنْت مُذْ أبْصَرتِنِي فِي خُصُومَة ∧ أُرَاجِع فِيهَا – يَا ابْنَة العَمِّ[6]- قَاضِيَا

أقُول: الرُّمَّة بِضَم الرَّاء، قِطْعَة مِن الحَبْل بَالِيَة، قَالَ الجَوهَرِي[7]: وَبِهَا سُمِّي ذُو الرُّمَّة[8]، وَالمَدْرَج بِفَتْح المِيم: مَصدَر مِن قَولِك دَرَج الرَّجُل، أيْ مَشَى، وَالمُتَروح: اسْم فَاعِل

(1) شرح الكتاب للسيرافي لم يتيسر لي الاطلاع عليه.
(2) سقطت من الأصل.
(3) يريد: (وما أدري وسوف إخال) البيت: ص65.
(4) النازعات: 27.
(5) ديوان ذي الرمة، ص732، وهي مع أربعة أخرى في الكامل: 1/ 397، والثاني في الخصائص: 3/ 295.
(6) في الديوان (يا ابنة القوم).
(7) سقط من الأصل.
(8) الصحاح: 5/ قم.

مِن تَرَوَّح إذَا ذَهَب فِي الزَّمَن الُمسَمَّى بالرَّوَاح، وَهُو مِن زَوَال الشَّمْسِ إلَى اللَّيْل، تَقُول: رَاحَ يَرُوح رَوَاحاً، وَهُو نَقِيض قَولِك: غَدَا يَغْدُو غُدُوّاً، وَالزَوْجَة: مَنْكُوحة الرَّجُل بِعَقْد، ويُقَال لَهَا: زَوْج أيْضاً كَمَا يُقَال لبَعْلِها بِدُون هَاء، وأنْكَر بَعْض مَجِيء الزَّوْجَة بِالهَاء لِلمَرْأة، وَالبَيْت رَادّ عَلَيه، وَذُو زَوجَة: خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف يُقَدَّر مُتَأخِّراً عَلَى سَبِيل الوُجوبِ عِنْد ابْن الحَاجِب[1]، وَالمصنِّف[2] وَجَمَاعَة، لِكَون المَطْلُوب تَعْيينُه هُوَ الخَبَر، وَعَلى سَبِيل الاسْتِحسَان عِنْد سِيبَويه[3]، كَمَا مَرَّ[4]، وَالتَّقْدِير: أذُو زَوْجَة بالِمصْر أنْتَ[5] أمْ ذُو خُصُومَة؟.

وَالجِيرَة بِكَسْر الجِيم، جَمْع قِلَّة لِلجَار، وَالأكْثِبَة جَمْع كَثِيب، وَهُو الرَّمْل الْمُجتَمِع كَالكَوْم، الدَهْنَاء: مَوضِع بِبِلاد تَمِيم، يُمَدُّ وَيُقْصر، وَهُو فِي البَيْت مَقْصُور، فَإنْ قُلْت: عَطْف غَادِياً عَلَى مُتَرَوحاً مُشْكِل، لأنَّه مِن مَعْمُولات المَصْدَر المُخْبَر عنْهُ، بِقَولِه: عَلَى بَابِهَا، أوْ بِقَوله: مِن عِنْد أهْلِي، فَيَلْزم عَلَيه الإخْبَار عن المَصْدَر قَبْل اسْتِكمَال مَعمُولاتِه، قُلْت: لا نُسَلِّم أنَّ عَلَى بَابِهَا أوْ مِن عِنْد أهْلِي، خَبَر، بَلْ الكُلُّ مِن مَعمُولاتِ المَصْدَر، وَالخَبَر مَحْذُوفٌ، أيْ حَاصِلٌ.

**قَالَ: وَقَدْ أُولِع الفُقَهَاء وَغَيْرهُم بِأنْ يَقُولُوا: سَوَاء كَانَ كَذَا أوْ كَذَا وَهُو نَظِيرُ قَولِهِم: يَجِب أقَلُّ الأمْرَيْن مِن كَذَا أوْ كَذَا، وَالصَّوَاب: العَطف فِي الأوَّل بِـ( أمْ ) وَفِي الثَّانِي بِـ الوَاو، وَفِي الصِّحَاح: تَقُولُ سَوَاء عَلَيَّ أقُمْتَ أوْ قَعَدْتَ[6]، وَلَمْ يَذْكُر غَيْر ذَلِك، وَهُو سَهْوٌ، وَفِي كَامِلِ الهُذَلِي[7] أنَّ ابْنَ**

---

[1] قال ابن الحاجب: إذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، نحو: أين زيد؟، وجب تقديمه، شرح الكافية لابن جماعة، ص 89، والأمالي النحوية: 3/ 74، وعلل لوجوب تقديمه في : ج3/ 101.

[2] قال ابن هشام ويجب أن يلي الهمزة الشيء الذي تقرره به، تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيداً؟، وبالفاعل: أأنت ضربت زيداً؟، وبالمفعول: أزيد ضربت؟، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، المغني: 1/ 18، قال الأمير في الحاشية: الوجوب إنما هو في علم المعاني، لأن المقتضيات المناسبة للحال واجبة عندهم، وأما في النحو وأصل العربية فأولوي فقط، 1/ 17.

[3] الكتاب: تقديم الخبر: 2/ 127، 128، 3/ 170، (ت، هـ).

[4] ص11، من الأصل.

[5] سقطت من الأصل، وفي (د) هو بدل أنت.

[6] الصحاح: 6/ سوا.

[7] هو يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي، متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، كان ضريراً، ت465هـ من كتبه: الكامل في القراءات، غاية النهاية: 2/ 397، الأعلام: 8/ 242.

مُحيصنٍ[1] قَرَا مِن طَرِيقِ الزَّعفَرَانِي[2]: ﴿أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[3] وَهَذَا مِن الشُّذُوذ بِمَكَانٍ.

أَقُول: اعْلَم أنَّ السّيْرافِي قَالَ فِي شَرْح الكِتَاب مَا نَصُّه: (وَسَوَاءٌ إِذَا أَدْخَلت بَعْدَها أَلِفَ الاسْتِفهَام لَزِمَت أَمْ بعْدَها، كَقَولِك: سَوَاء عَلَي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدتَ، وإِذَا كَانَ بَعْد سَوَاءٌ فِعْلان بِغَيْر اسْتِفهَامٍ/ كَانَ عَطْف أَحَدِهِما عَلَى الآخَر بِـ أَوْ كَقَولِك: سَوَاء عَلَي قُمْت أَوْ قَعَدْت)[4]، انْتَهَى كَلامُهُ.

وهُوَ نصٌّ صَرِيح يَقْضِي بِصِحَّة قَوْل الفُقَهَاء وَغيْرِهِم، سَوَاء كَانَ كذَا أوْ كذَا، وَبِصِحَّة التَرْكِيب الوَاقِع فِي الصِّحَاح، وَقِرَاءة ابْن مُحَيصِن الَّتِي لا هَمْزَ فِيهَا بَعْد سَوَاء، فَجَمِيع ذَلِك مُسْتَقِيم لا خَطَأَ فِيهِ وَلا شُذُوذ، فَإِنْ قُلْت: فَمَا وَجْه العَطْف بِـ أوْ، وَالتَّسْوِيَة تَأْبَاه، لأَنَّهَا تَقْتَضِي شَيْئَيْن فَصَاعِداً، وَأَوْ لأَحَدِ الشَيْئيْن أوْ الأَشْيَاء؟، قُلْت: وَجَّهَه السَيْرافِي بِأنَّ الكَلام مَحْمُولٌ عَلَى مَعنَى الْمُجَازَاة، قَالَ: فَإِذَا قُلْت سَوَاء عَلَي قُمْتَ أوْ قَعَدْتَ، فَتَقْدِيره: إنْ قُمْت أوْ قَعَدت فَهُمَا عَلَي سَوَاء، وَعَلَيه[5] فَلا يَكُون سَوَاء خَبَراً مُقَدَّماً وَلا مُبْتَدأ، فَلَيْس التَّقْدِير قِيَامُك أوْ قُعُودُك سَوَاءٌ، أوْ سَوَاء عَلَي قِيَامُك أوْ قُعُودك، بَلْ سَوَاءٌ خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، أيْ: الأَمْرَان سَوَاءٌ، وَهَذِه الجُمْلَة دَالَّة عَلَى جَوَاب الشَّرْط الْمُقَدَّر، وَصَرَّح الرَّضِي[6] بِمِثْل ذَلِك[7]، وَحَكَى أيْضاً أنَّ[8] أبَا عَلِي الفَارسِي قَالَ: لا يَجُوز أوْ بَعْد سَوَاء، فَلا يُقَال: سَوَاء عَلَي قُمْت أوْ قَعَدْت، قَالَ: لأَنَّه يَكُون المَعنَى: سَوَاء عَلَي أَحَدَهُما، وَذَلِك لا

---

(1) تقدمت ترجمته، ص9 من الأصل.

(2) عبد الله بن محمد بن هاشم أبو محمد الزعفراني روى عن خلف، والدوري، وأبي هشام الرفاعي، وسليمان بن داود الزهراني، غاية النهاية: 1/ 455.

(3) البقرة من الآية 6.

(4) شرح الكتاب للسيرافي لم يتيسر لي الاطلاع عليه.

(5) سقطت من الأصل.

(6) تقدمت ترجمته في ص5 من الأصل.

(7) قال وقولك أقمت أم قعدت بمعنى إن قمت وإن قعدت، والجملة الاسمية المتقدمة، أي: الأمران سواء، دالة على جزاء الشرط، أي إن قمت أو قعدت فالأمران سواء علي، شرح الكافية للرضي: 2/ 375.

(8) في الأصل عن أبي.

يَجُوز[1]، قُلْت: وَلَعَلَّ هَذَا هُو مُسْتَنَد المُصنِّف فِي تَخْطِئَة الفُقَهَاء وَغَيْرهم فِي هَذَا التَرْكِيب، وَقَد رَدَّ الرَّضِي كَلام الفَارِسِي بِمَا هُو مَذْكُور فِي شَرْحِه لِلحَاجِبِيَّة، فَرَاجِعْه إنْ شِئْت، ثُم العَجَب مِن إيرَاد المُصنِّف قَوْل الفُقَهَاء: سَوَاء كَانَ كَذَا أوْ كَذَا، فِي المَعْطُوف بَعْد هَمْزَة التَّسْوِيَة، وَكَذَا مَا فِي الصِّحَاح، وَالغَرَض أنَّه لا هَمْزَة فِي شَيْءٍ مِن ذَلِك، وَكَأنَّه تُوهِّم أنَّ الهَمْزَة لازِمَة بَعْد كَلِمَة سَوَاء فِي أوَّل جُمْلَتَيها فَقَدَّر الهَمزَة إذ لَمْ تَكُن مَذْكُورَة، وَتُوصِّل بِذَلِك إلَى تَخْطِئَة الفُقَهَاء وَغَيْرِهم، وَهَذا مُنْدَفِع بِمَا مَرَّ، وَأمَّا قِرَاءة ابْن مُحَيصِن الَّتِي نَسَبَها إلَى كَامِل الهُذَلِي، وَهِي: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[2] بِهَمزَة وَاحِدَة وبِـ أوْ كَمَا دَلَّ عَلَيه مَجْمُوع كَلامِهِ فِي الألِف المُفْرَدة، وَهُنَا، فَوَجْهُهَا فِي العَرَبِيَّة صَحِيحٌ، عَلَى مَا قَالَه السِّيْرَافِي، وَلا يَتَأتَّى حِينَئِذٍ الاستِشْهَاد بِهَذِه القِرَاءَة عَلَى حَذْف الهَمْزَة كَمَا ادَّعَاه المُصنِّف فِي أوَائِل الكِتَاب[3]، وأمَّا تَخْطِئَة الفُقَهَاء فِي قَولِهم: يَجِب أقَل الأمْرَين وَمِن كَذَا أوْ كَذَا، وَأنَّ الصَّوَاب فِيهِ العَطْف بِالوَاو فَمَبْنِيٌّ عَلَى أنَّ المُبَيَّن هُو الأمْرَان جَمِيعاً، بَل المُبَيَّن أقَلُّهُمَا، وَالأقَل هُو أحَدُهُمَا، فَجَازَ العَطْف بِـ أوْ، بَل تُعيِّن وَالحَالَة هَذِهِ.

**قَالَ: إذْ لَمْ يُسْمَع حَذْف مَعطُوفٍ بِدُون عَاطِفِه، أقُولُ: يَرِدُ عَلَيه مِثْل قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَـٰنَ﴾[4] وَقَالَ الشَّاعِرُ[5]:**

**وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا**

**وقَالَ الآخَرُ[6]: عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً.**

---

(1) شرح الكافية: 2/ 376، 377.

(2) البقرة من الآية 6، أورد ابن جني هذه القراءة دون نسبة، المحتسب: 1/ 50.

(3) المغني: 1/ 14، 15.

(4) الحشر من الآية 9، والتقدير: واعتقدوا الإيمان.

(5) صدر البيت: إذا ما الغانيات برزن يوماً، وهو للراعي النميري، ديوانه: ص156، وقيل فيه إنه ضمن زجج، معنى زين، وحينئذ لا شاهد فيه، الخزانة: 2/ 73، الخصائص: 2/ 432، تأويل مشكل القرآن، ص165.

(6) صدر بيت عجزه: حتى شتت همالة عيناها، رجز لذي الرمة، ورد في المقتضب: 4/ 223، والخصائص: 2/ 431، ابن يعيش: 2/ 8، ملحقات الديوان: 664، المعطوف المحذوف: سقيتها، أي: وسقيتها ماء بارداً.

مِن كَلامِهم: اشْتَرَيْتُه بِدِرْهَم فَصَاعِداً[1]، فَفِي جَمِيع ذَلِك حَذْف المَعطُوف بِدُون عَاطِفِه، وَلعَلَّ مُرَادَه حَذْف المَعطُوفِ ومَالَه مِن مُتَعلّق، إنْ كَانَ فَلا يَرِدُ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ.

**قَالَ: وَإِنَّمَا المَعْطُوفُ جُمْلَة: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[2] وَوَجْه المُعَادَلَة بَيْنَهُما وَبَيْن الجُمْلَة قَبْلَهَا أَنَّ الأَصْلَ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ثُمَّ أُقِيمَت الاسْمِيَّة مُقَام الفِعْلِيَّة، وَالسَّبَبُ مَقَام المُسَبَّب، لأَنَّهُم إِذَا قَالُوا لَهُ: أنتَ خَيْر كَانُوا عِنْدَه بُصَرَاء، هَذَا مَعْنَى كَلامِ سِيبَوَيْه[3].**

أَقُول: هَذَا الَّذِي قَالَه المُصَنِّف -رَحِمَه الله- مَأخُوذٌ مِن كَلام الزَمَخْشَرِي، فإِنّه قَالَ: امْ هَذِه مُتَّصِلَة، إلَّا أنَّه وَضَع قَولَهُ ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ موْضِعَ ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، لأنَّهُم إذَا قَالُوا لَهُ: أنْتَ خَيْر فَهُم عِنْده بُصَرَاء، وَهَذَا مِن إنْزَال السَبَب مَنْزِلَة المُسَبَّب[4]، انْتَهَى، لَكِن كَلام المُصَنِّف ظَاهِر فِي اتِّصَال أمْ، وَكَلام الزمَخْشَري نَصٌّ فِيهِ، وَكِلاهُمَا مُخَالِف لِكَلام سِيبَوِيه كَمَا تَرَاهُ.

قَالَ فِي الكِتَاب: هَذَا بَابُ (أمْ) مُنْقَطِعة، وَذلِك قَولُك: أعَمْرو/ عِنْدَك امْ عِنْدَك زَيْد؟، فَهَذَا لَيْس بِمَنْزِلَة أيُّهمَا عِنْدَك؟، الا تَرَى أنَّك لَو قُلْت: أيُّهمَا عِنْدَك؟ لَمْ يَسْتَقِم إلَّا عَلَى التَّكْرِير وَالتوكِيد، وَيَدلك عَلَى انَّ الآخِر مُنْقَطع عَن الأوَّل، قَوْل الرَجُل: إنَّهَمَا لإبِل ثُمَّ يَقُول: أمْ شَاءٌ يَا قَوْمُ، فَكَمَا جَاءَت (أمْ) هَا هُنَا بَعْد الخَبَر مُنْقَطِعة كَذَلِك تَجِيء بَعْد الاسْتِفْهَام، وَذَلِك أنَّه حِين قَالَ: أعَمْرو عِنْدَك، فَقَد ظَنَّ أنَّه عِنْدَه، ثُم أدْرَكه مِثْل ذَلِك الظَنّ فِي زَيْد بَعْد أنْ اسْتَغنَى كَلامُه وَكَذَلِك أيْضاً إنَّهَا لإبلٌ امْ شَاءٌ، إنَّمَا أدركه الشَكُّ حِين مَضَى كَلامُه عَلَى اليَقِين، ثُمَّ قَالَ: وَمِثل ذَلِك ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ

(1) المحذوف: العامل في الحال، وحذفه هنا واجب، والتقدير: فذهب الثمن صاعداً، شرح ابن عقيل: 1/ 559.

(2) الزخرف من الآية 52، (أفلا تبصرون، أم أنا خير من هذا الذي هو مهين، ولا يكاد يبين).

(3) الكتاب: 3/ 172، 173، تح (هارون)، قال سيبويه: كأن فرعون، قال: أفلا تبصرون، أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا أنت خير منه، كان بمنزلة قولهم لحن بصراء.

(4) الكشاف: 3/ 492.

﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾[1] كَأنَّ فِرعَون قَالَ: أفلا تُبصِرون امْ أنتم بُصَرَاء، فَقولُه ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ﴾ بِمَنْزِلَة امْ انتم بُصرَاء[2]، ثُمَّ قَالَ: وَمِن ذَلِك أزَيْد عِندك امْ لا؟، كَأنَّه حِين قَالَ: أعِنْدَكَ زَيْد، كَانَ يَظن أنَّه عِندَه، ثُمَّ أدرَكه مِثْل ذَلِك الظَن فِي أنّه لَيس عِندَه، فقَال: امْ لا[3].

انْتَهى كَلامُه –رَحِمَهُ اللهُ عَلَيه–.

وَأنْت تَرَاه قَدْ حَكَم بِأنَّ (أمْ) فِي الآيَة مُنْقَطِعة، وَقَرَّر انْقِطَاعَها بِمَا رَأيْت، فَكَيْف يَحكُم بِأنَّ مَا ذَكَره المُصَنِّف هُو مَعنَى كَلامِ سِيبَويه مَع القَولِ بِأنَّ (امْ) مُتَّصِلَة.

قَالَ السيرَافِي فِي شَرْح الكِتَاب: إذَا كَانَ بَعْد (أمْ) نَقِيض مَا قَبْلَها فَهي مُنقَطِعة، وَذَلِك لأنَّ السَّائِل لَو اقْتَصر فِي ذَلِك المِثَال عَلَى قَولِه: أعِنْدَك زَيْد؟، لاقْتَضَى استِفْهَامه هَذَا أنْ يُجَاب بِـ نَعَم أوْ لا، فَقَولُه: أمْ لا، مُستَغنَى عَنه فِي تَتمِيم الاستِفْهَام الأوَّل، وَإنَّمَا يَذكُره الذَاكِر لِيُبَيِّن أنَّه عَرَض لَهُ الظَنُّ فِي نَفْي أنَّه عِنده كَمَا كَانَ قَد عَرَض لَه الظَنُّ فِي ثُبوت كَونِه عِنْده، وَكَذَا فِي الآيَة، لَو اقْتَصَر عَلَى قَولِه: أفَلا تُبصِرون، لاستَدْعَى أنْ يُقَال لَه: تُبصِر أوْ لا تُبصِر، فَكَان فِي غُنْيَة عَن ذِكْر مَا بَعْدَه، لَكِنَّه أفَادَ بِقَولِه: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[4] عُرُوض الظَنِّ لَه فِي أنَّهُم يُبْصِرُون بَعدَمَا ظَنَّ أوَّلاً أنَّهم لا يُبْصِرون[5]، هَذَا كَلامُهُ.

**قَالَ: فَإنْ قُلت: انْتُم تَقُولُون (اتَفعَل هَذَا أمْ لا؟)، وَالأصْل: امْ لا تَفعَل، قُلت: إنَّمَا وَقَع الحَذْف بَعْد (لا) وَلَمْ يَقَع بَعْد العَاطِف، وَأحْرُفُ الجَوَاب تُحذَف الجُمَل بَعدَهَا كَثِيراً، وَتَقُوم هِي بِاللَّفظِ مَقَام تِلكَ الجُمَل، فَكَأنَّ الجُمْلَة هُنَا مَذكُورَة لِوُجُود مَا يُغنِي عَنهَا.**

أقُول: لَو مَنَع المُصنِّف كَوْن المَعْطُوف مَحذُوفاً فِي هَذَا المِثَال لاستَغنَى عَن هَذَا الاعْتِذَار، وذَلِك لأنَّ المَعطُوف هُنَا مَجْمُوع، لا تَفْعَل، وَهَذَا المَجْمُوع لَمْ يُحذَف، وَإنَّمَا

---

(1) الزخرف: 52

(2) الكتاب: 3/ 172، 173.

(3) الكتاب: 3/ 174، تح (هارون).

(4) الزخرف: 52.

(5) شرح الكتاب للسيرافي لم يتيسر لي الاطلاع عليه، لأنه لم يطبع منه محققاً إلا الجزء الأول والثاني، والإحالة لم ترد فيهما.

حُذِف بَعْضه، وَالكَلامُ فِي الأَوَّل، لا فِي الثَّانِي، فَيَتَّجِه عَلَى المُصنِّف مُؤاخَذَة مِن جِهَة تَسْلِيمِه للسَّائِل أنَّ المَعْطُوف حُذِف، وَلَيْس كَذَلِك، عَلَى أنَّ ظَاهِر كَلامِه فِي المِثَال المَذْكُور أنَّ (أمْ) مُتصِلَة، وَلِذلِك جعَلَها عاطِفَة، وَإلَّا فَالمُنْقَطِعة غَيْر عَاطِفَة كَمَا صَرَّح بِهِ المَغَارِبَة[1]، وَقَد عَلِمْت أنَّ سِيبَوَيه يَرَى أنَّهَا فِي مِثْل هَذَا التَرْكِيب مُنْقطِعَة كَمَا مَرَّ قَرِيباً.

**قَالَ: وَأجَاز الزمَخشَرِي حَذْف مَا عُطِفَت عَلَيه (أمْ) فَقَال فِي: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾[2] يَجُوز أنْ تَكُون (أمْ) مُتَّصِلَة عَلَى أنَّ الخِطَابَ لِلْيَهُود وَحُذِفَ مُعَادِلُها، أيْ: أتَدَّعُون عَلَى الأنْبِيَاء اليَهُودِية، ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾[3].**

أقُول: وَالاسْتِفْهَام عَلَى هَذَا غَيْر حَقِيقِي، فَكَان عَلَى المُصنِّف ألَّا يُسلِّم دَعْوَى الاتِّصَال فِي هَذِه الآيَة عَمَلاً بِمَا قَالَه أوَّلاً.

**قَالَ: الثَّانِي أنْ تَكُون مُنْقَطِعة وَهِي ثَلاثَة أنْوَاع.**

أقُول: هَذَا الحَصْر فِي الثَّلاثَة مَنْقُوض بِمِثَال سِيبَويه: أعَمْرو عِنْدك أمْ عنْدَك زَيْد[4]، فَإنَّ (أمْ) فِيهِ منقَطِعَة مَع أنَّه لَيْس شَيْئاً مِن تِلْك الأَنْوَاع الثَّلاثَة، إذْ لَيْسَت (أمْ) فِيهِ مَسبُوقَة بِخَبَر مَحْض، وَلا بِهَمْزَة لِغَيْر الاسْتِفهَام، وَلا بِاسْتِفهَام بِغَيْر الهَمْزَة، بَلْ سُبِقَتْ بِهَمزَة الاستِفْهَام الحَقِيقِي.

**قَالَ: وأمَّا الثَّانِيَة فَلأنَّ المَعْنَى عَلَى / الإخْبَار عَنْهُم بِاعتِقَاد الشُّرَكَاء.**

---

(1) في الجنى الداني: ص206، المغاربة يقولون إنها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: (إنها لإبل أم شاء)، قال فأم هنا لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها.

- وقال أبو حيان: وزعم ابن مالك أن (أم) المنقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد، وأصحابنا يقولون ليست للعطف لا لمفرد ولا لجملة، الارتشاف: 2/ 656.
- وقال ابن عصفور: وسميت (أم) هذه منفصلة لأن ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها، وليست بعاطفة، لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً، بل كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد، شرح جمل الزجاجي: 1/ 237.

(2) البقرة من الآية: 133، (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه، ما تعبدون من بعدي).

(3) الكشاف: 1/ 314، بتصرف.

(4) الكتاب: 3/ 172، ت هارون.

أقُول: وَلا مَانِع مِن جَعْلِها مُتَضمِّنَة لِلاستِفْهَام التَّوبيخِي، فَفِيه مَع الإخْبَار بإشْرَاكِهم إفَادَة تَوبِيخِهم وَهُو أولَى مِن جَعْلِها لِمُجرَّد الإضْرَاب كَمَا ذَكَر، قَالَ الزَمَخْشَري: ﴿أَمْ جَعَلُواْ﴾[1] بَلْ أجَعَلُوا؟، وَمَعنى الهَمزَة: الإنْكَار[2].

**قَالَ: فَقَال[3] فِي قَوْلِ الأخطَلِ[4]:**

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأيْتَ بِوَاسِطٍ ∧ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا

إنَّ المَعنَى: هَلْ رَأيْت، أقُول: وَغَيْره يَجْعَلُها مُتَّصِلة، وَالهَمزَة المُعَادِلة لَهَا مَحْذُوفَة، أيْ: أكَذَبَتْك عَيْنُك أمْ رَأيْتَ[5]، وَوَاسِط: بَلَد بِالعِرَاق اختَطَّهَا الحَجَّاج، وَهُو مَصْرُوف، وَقَد يُمنَع، وَالغَلَس: ظُلْمَة آخِرِ اللَّيْل، وَالرَّبَاب بِفَتْح الرَّاءِ وبِمُوحَدَتَيْن بيْنَهُما ألِف: السَّحَاب الأبْيَض، وَاسْم امْرَأة.

**قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَر لِي قَولُهُم: إذ المَعنَى فِي نَحو: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[6] لَيس عَلَى الاستِفْهَام.**

أقُول: إنْ أرادَ الحَقِيقِي فَلا يَضُر، وَلا يَرد عَلَى البَصرِيِّين، فَإنَّهُم يَقُولُون: إنَّهَا بِمَعْنَى بَلْ وَالهَمْزَة، سَوَاء كَانَ الاستِفْهَام المُفَاد بِهَا حَقِيقيّاً أوْ غَيْر حَقِيقي، وَقَد سَبَق أنَّه يُمكِن أنْ تَكُون فِي الآيَة بِمَعْنَى بَلْ وَالهَمْزَة الَّتِي لِلإنْكَار التَّوبِيخِي.

---

(1) الرعد من الآية 16، (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم).

(2) الكشاف: 2/ 355.

(3) الضمير يعود إلى أبي عبيدة الذي زعم أن (أم) المنقطعة قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، المغني: 1/ 45.

(4) ديوان الأخطل: 41، والكتاب: 1/ 174، تح هارون، الخزانة: 4/ 452، التصريح: 2/ 144.

(5) قال الأعلم الشنتمري: ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها، والتقدير: أكذبتك عينك أم رأيت، تحصيل عين الذهب هامش ج1/ 566 من الكتاب، منشورات الأعلمي، بيروت.

(6) الرعد: 16.

**قَالَ: ولأنه يَلزَم البَصرِيِّين دَعوَى التَّوكِيد فِي نَحو: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[1]، ونَحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[2]، ﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ﴾[3].**

أقُول: التَّحقِيق أنَّ أهلَ البَلَدَين مُتَّفِقُون عَلَى أنَّ (أمْ) تَجِيء لِلإضْرَاب، وَإنَّمَا الخِلافُ فِي تَسْمِيَتِها حَينَئذٍ مُنقطِعَة فَهُو أمْرٌ لَفظِيٌّ، وَقَد صَرَّح التَفْتَازانِي[4] فِي حَاشِيَة الكَشَّاف بِأنَّ (أمْ) الدَّاخِلَة عَلَى الاستِفْهَام حَرْف لِمُجرَّد الإضْرَاب بِمَعنَى بَلْ وَلَيْست مُتَّصِلة وَلا مُنْقطِعة[5]، فَحِينَئذٍ لا يَرد عَلَى البَصرِيِّين شَيء مِمَّا قَالَه المُصنِّف، وفِي كَلامِهِ هُنَا حَذْف العَاطِف، وَقَد مَرَّ التَّنْبِيه عَلَى مِثْلِه[6].

**قَالَ: وَذَلِك أنَّه يُنحَر وَيحْشَى جِلدُه تِبناً وَيُجْعَل بَيْن يَدَيْهَا لَتَشُمَّه.**

أقُول: التِبْن: مَا يُقْطَع مِن أصُول الحِنْطَة أوْ الشَّعِير عِنْد الدِّرَاس، وَتَشَمُّه بِفَتْح الشِين مِن بَابِ عَلِمَ يَعْلَم، وَقَد يُضَم فَيَكُون مِن بَابِ قَتَل يَقْتُلُ.

**قَالَ: وَصَوَّب ابْن الشَّجَرِي[7] إنْكَار الأصْمَعِي[8]، فَقَال: لأنَّ رِئمَانَهَا لِلبوِّ بِأنْفِهَا هُو عَطِيَّتُها إيَاهُ، لا عَطِيَّة لَهَا غَيْرُه، وَإذَا رُفِع لَمْ يَبْقَ لَهَا عَطِيَّة فِي البَيْت، لأنَّ فِي رَفْعِهِ إخْلاءَ (تُعْطِي) مِن مَفْعُولِه لَفظاً وَتَقْدِيراً[9].**

---

(1) الرعد: 16.

(2) النمل من الآية: 84.

(3) الملك من الآية: 20.

(4) تقدمت ترجمته في ص5 من الأصل.

(5) حاشية الكشاف: لم أعثر على هذه الإحالة لأن الحاشية الموجودة ليست تامة.

(6) انظر س 10 من الأصل.

(7) هو أبو السعادات هبة الله بن علي، إمام في اللغة والأدب، من كتبه: الأمالي، الحماسة، شرح لمع ابن جني، وله ديوان شعر مطبوع، توفي سنة 542هـ نزهة الألباء: 485، وفيات الأعيان: 2/ 183، الأعلام: م8/ 74.

(8) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب، من أشهر رواة العرب وعلماء اللغة، وحفاظ الشعر، ت سنة 213هـ وقيل: 217، نزهة الألباء: ص150.

(9) أمالي ابن الشجري باختصار وتصرف: 1/ 37، 38.

أقُول: الرئمَان بِكَسْر الرَّاء وَإِسْكَان الهَمزَة: مَصْدَر رَئِمَت النَّاقَة عَلَى وَلَدِها، إذَا عَطَفَت عَلَيه وَأَحَبَّتْه، وَالبَوُّ: بِمُوحَّدَة مَفتُوحَة، فَوَاو مُشَدَّدة : جِلْد حُوَار يُحْشَى فَتَعطِفُ عَلَيه النَّاقَة، إذَا مَاتَ وَلَدُها، وَالحُوَار: وَلَدُ النَّاقَةِ.

وَمَا استَنَد إليهِ ابْن الشَّجَري فِي إنْكَار الرَّفْع مِن أنَّه يَلْزَم عَلَيه إخلاءَ (تُعْطِي) مِن مَفعُول لَفظاً وَتقْدِيراً، قَد يُلْتَزَم وَلا مَحذُور فِيهِ، لأنَّ الفِعْل المُتَعدِّي قَدْ يكُونُ الغَرَض مِنْه[1] إثبَاته لِفَاعِلِه، أوْ نَفْيه عَنه فَقَط، فَيَنْزِل منْزِلَة اللازِمِ، وَلا يُقَدَّر لَه مَفعُولٌ.

يُقَال: فُلان يُعطِي، أيْ: يَفعَل الإعْطَاء، فَلا تَذْكُر لِلفِعْل مفعُولاً وَلا تُقدِّره، لأنَّ ذَلِك يُخِل[2] بالغَرَض، وَاعتِبَار هَذَا المَعنَى فِي البَيْت[3] مُمْكِن، وَلِقَائِل أنْ يَقُول: لِمَ لا يَجُوز أنْ يَكُون الضمِيرُ مِن قَولِه (بِهِ) عَائِداً عَلَى (مَا)، لا عَلَى البَوِّ، وَبِه يَتَعَلَّق يُعْطِي عَلَى أنَّه مُضَمَّنٌ مَعنَى يَجُود، فَلا يَكُون مُخلَى مِن مَفْعُول مَع رَفْع رِئْمَان.

**قَالَ: وَعَلَى الرَّفع فَيَحْتَاج إلَى تَقْدِير ضَمِير رَاجِع إلَى المُبْدَل مِنه، أيْ: رِئمَانُ أنفٍ لَهُ.**

أقُول: هَذَا مَبْنِي عَلَى أنَّه بَدَل بَعْضٍ أوْ اشْتِمَال، وَلا يتَعَيَّن بَدَلَيَّته لِذَلِك، بَلْ يَجُوزُ أنْ يَكُون بَدَل كُلٍّ مِن كُلٍّ فَلا يَحْتَاج إلَى تَقدِير رَابط[4].

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) في الأصل يخل.

(3) يريد البيت الذي وردت فيه كلمة رئمان وهو:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان أنف إذا ما ظن باللبن؟

في الأمالي الشجرية: روي عن ثعلب أنه قال: كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد، فأنشد الكسائي:

أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان أنف إذا ما ضن باللبن؟

فقال الأصمعي: إنما هو رئمان أنف بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟، يجوز الرفع والنصب والخفض، فالرفع على الرد: البدل من ما، لأنها فاعل ينفع والنصب بـ تعطي، والخفض على الرد من الهاء التي في به.

وصوب ابن الشجري ما ذهب إليه الأصمعي: فقال ما خبرية بمعنى الذي وهي واقعة على البو، وانتصاب الرئمان هو الوجه الذي يصح به المعنى والإعراب، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه، لأن رئمان العلوق للبو بأنفها هو عطيتها ليس لها عطية غيره، الأمالي الشجرية: 1/ 38.

(4) ساقط من الأصل.

**قَالَ: وَالضَمِيرُ فِي (بِفِعْلِهِم) لِـ(عَامِر) لأنَّ المُرَادَ بِهِ القَبِيلَةُ.**

أَقُول: لَو قَالَ المُرَاد بِهِ الحَيُّ لَكَان أَحْسَن، لأنَّ عَامِراً فِي البَيْت مَصْرُوف بِاعْتِبَار إِرَادَة الحَيِّ، ولَو أَرَادَ به الشَّاعِر القَبِيلَة لَمَنَعهُ الصَّرْفَ.

**قَالَ: كَيْف تَرْوِي[1] (بَازِلا) مِنْ قَولِهِ[2]:**

مَا تُنْقِم الحَرْبُ العَوَانُ مِنِّي \\ بَازِلُ عَامَيْن، حَدِيثٌ سِنِّي

لِمِثْل هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي

أَقُول: هَذِهِ ثَلاثَة أَبْيَات مِن مَشْطُور السَّرِيع، أَنْشَدَها المُصنِّف أَيْضاً فِي أَواخِرِ القَاعِدَة الأولَى مِن البَابِ الثَّامِن، وَنَسَبها هُنَاك لأبِي جَهْل[3].

وَقَد يُتَخيَّل أنَّ فِيهَا العَيْب المُسَمَّى بِالإكْفَاء، وَهُو اخْتِلافُ حَرْف[4] الرَّوي بِمَا يُقَارِبُه فِي المُخْرَج بِنَاء عَلَى أنَّه فِي الأولَين نُون، وفِي الثَّالِث مِيم، وَلَيس كَذَلِك، بَلْ الرَّوي فِيهَا هُو اليَاء، وَلَمْ تَخْتَلِف فَلا إكْفَاء، وَتُنْقِم: أيْ تُكْرَه، إمَّا بِكَسْر القَاف مُضَارِع نَقَم، بِفَتحِهَا، وَإمَّا بِفَتْح القَاف مُضَارِع نَقِم بِكَسرِها، وَالعَوَان: مِن الحُرُوب الَّتِي قوتل فِيهَا مَرَّة بَعْد أُخْرَى كَأنَّهُم جَعَلُوا الأولَى بِكْراً، وَالبَازِل: اسْم فَاعِل مِن بَزَل، البَعِير يَبْزُل بُزُولاً، أيْ انْشَقَّ نَابُه،

---

(1) في الأصل ترى.

(2) الأبيات غير منسوبة في الكامل: 2/ 74، مكتبة المعارف، بيروت، والأول والثاني في اللسان مادة بزل، وفيه ما تنكر، والرجز ينسب إلى علي بن أبي طالب وإلى أبي جهل، قيل ارتجز به يوم بدر، سيرة ابن هشام: 2/ 275، والجمهرة: 2/ 238، إنباه الرواة: 2/ 371، قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 1/ 259.

ورأيت في ديوان الإمام علي رضي الله عنه نسق الأبيات هكذا:

قد عرف الحرب العوان أني \\ بازل عامين حديث سني

سنحنح الليل كأني جني \\ أستقبل الحرب لكل فن

معي سلاحي ومعي مجني \\ وصارم يذهب كل ضغن

أقصي به كل عدو عني \\ لمثل هذا ولدتني أمي

(3) المغني: 2/ 682.

(4) في الأصل حروف.

ذكَراً كَانَ أوْ أُنثى، وَذَلِك فِي السَّنَة التَاسِعَة، ورُبَّمَا بَزَل فِي الثَّامِنَة، وَالْمُرَاد فِي البَيْت: وَصِفُه بِالقُوَّة وَالجَلادَة تَشْبِيهاً بِالبَعِيرِ البَازِل، لأنّه يَكُون فِي هَذَا السِّنِّ كَامِل القُوَّة، شَدِيد الصَّلابَة.

**قَالَ: إنَّمَا (أَصِيرُ) [1] إلَيكَ لِهَذِهِ المُقَطَّعَاتِ وَالخُرَافَاتِ.**

أَقُول: المُقَطَّعَات جَمْع مُقَطَّعَة، وَهِي مَا نَقَص عَنْ[2] عَشَرَة أَبْيَات، وَيُقَال لَهَا أَيْضاً: المَقطُوع، وَالخُرَافَات بِتَخفِيف الرَّاء وَضَمّ الخَاء المُعْجَمة، جَمْع خُرَافَة، وهِي الأَبَاطِيل وَالأكَاذِيب، وَأَصلُها أنَّ رَجُلاً مِن بَنِي عُذْرَة استَهْوَتْه الجِنُّ فَكَان يُحَدِّث بِمَا رَأى فَكَذَّبُوه، وَقَالُوا: حَدِيث خُرَافَة[3]، فَهُو مَعْرِفَة مَمْنُوع مِن الصَّرْف، ثُم أطْلَقُوا الخُرَافَة عَلَى المَوضُوع مِن الحَدِيثِ.

**قَالَ: وَخَرَقَ ابْنُ مَالِك فِي بَعْضِ كُتُبِهِ إجْمَاعَ النَّحويِّين، فَقَال: لا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ مُبْتَدأ، وَزَعَم أنَّها تَعْطِفُ المُفْرَدَات بِـ بَلْ[4].**

أَقُول: قَدْ يُعَارَض هَذَا الكَلام بِقَولِه بَعْد بَيْت المُتَنَبِّي: وَأظْهَرُ الوَجْهَين الاتِّصَال[5] لِسَلامَتِه مِن الاحْتِيَاج إلَى تَقدِير مُبْتَدأ يَكُون سُدَاسٌ خَبَراً عَنْه فِي وَجْه الانقِطَاع كَمَا لَزِم عِنْد الجُمْهُور فِي (إنَّها لإبلٌ أمْ شَاءٌ)[6]، وَذَلِك لأنَّ قَولَه: عِنْد الجُمْهُور، مُقْتَضٍ لِوجُود الخِلافِ فِي ذَلِك، فَإنْ قُلْت: اعتَبَر هُنَا خِلافَ ابْن مَالِك فَعَبَّر بِالجُمْهُور، وَأَرَادَ هُنَاك بِالإجْمَاع إجْمَاع مَا عَدَاه، قُلْت: تَعْبِيره بِخَرْق الإجْمَاع، يُؤْذِن فِي الظَّاهِرِ بِإلْغَاء هَذَا القَوْل،

---

(1) في النسخ الثلاث: أصير.

(2) في الأصل من.

(3) الصحاح: 4/ مادة خرف ومجمع الأمثال للميداني: 1/ 195.

(4) قال الشيخ ياسين في حاشيته على ابن مالك: جوز الناظم دخول (أم) المنقطعة على المفرد بقلة، واستدل بقول بعضهم، إن هناك لإبلاً أم شاءً، بالنصب، واعترضه أبو حيان وابن هشام بأنه خرق الإجماع، لأنهم اتفقوا على إضمار مبتدأ، وأولوا النصب، الحاشية: 2/ 63، 64، وبهامشها شرح الكافية لابن مالك. وقال ابن مالك في شرح كافيته متحدثاً عن (أم) المنقطعة:

ولانقطاع عزيت، وقد ترى　　　كـ (بل) لإضراب موال خبرا

شرح الكافية: 2/ 54.

(5) سقطت من الأصل.

(6) المغني: 1/ 47.

وَنَقْلُه الخِلافَ ثَانِياً يَقتَضِي اعتِبَاره، فَجَاء التَّعَارُض بِحَسَب الظَّاهِر، عَلَى أنَّ بَعْض العُلَمَاء تَرَدَّد فِي إجْمَاع النُّحَاة هَلْ يَكُون مُعْتَبراً بِحَيْث لا يَجُوز خَرْقُه – كَمَا مَرَّ فِي أوَّل الألِف المُفْرَدَة–[1].

**قَالَ: عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ لِحُصُولِ العِلْمِ بِأحَدِهِمَا.**

أقُول: يُرِيد بِحصُول العِلْم بِأحَدهِمَا مُعَيَّناً، وَهُو الافْتِرَاء، وَهَذَا تَعْلِيل لِكَوْن الاسْتِفهَام تَقرِيرِيّاً لا تَحقِيقِيّاً، وَوَجْهُه ظَاهِر، فَإنَّ حَقِيقَة الاستِفْهَام بِالهَمزَة وَ (أمْ) المُتَّصِلَة إنَّمَا يَكُون بِحَيْث يَستَوِي الأمْرَان فِي عِلْم المُستَفهِم، وَيَكُون السُّؤَال عَن التَّعْيِين، وَذَلِك مُنْتَفٍ هُنَا، لأنَّ المُستَفْهِم هُو النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّم، عَالِم بوجُود أحَد الأمْرَيْن عَلَى التَّعْيِين، وَهُو الافْتِرَاء.

وَيَقَع فِي بَعْض نُسَخ الكَشَّاف: (لِحُصُول العِلْم بِكَوْن آخِرِهِمَا)[2] بِالخَاء المُعْجَمَة وَالرَّاء، وَهُو ظَاهِر، وَلا يَخْفَى أنَّ فِي تَسلِيم المُصنِّف لِلزَمَخْشَرِي إجَازَة كَوْن (أمْ) فِي الآيَة[3] مُتَّصِلَة اعْتِرَافاً بِأنَّه لا يَلْزَم فِي الاستِفْهَام بِالهمْزَة السَّابِقَة عَلَيهَا أنْ يَكُون حَقِيقِيّاً، وَهُو خِلاف مَا قَرَّرَه أوَّلاً.

**قَالَ: وَمِن ذَلِك قَوْل المُتَنَبِّي[4]:**

أحَادٌ أمْ سُدَاسٌ فِي أحَادِ ∧ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي/

أقُول: المَنُوطَة: المُعَلَّقة، وبـ التَّنَادِي عَلَى حَذْف مُضَاف، أيْ: المُعَلَّقة بِيَوم التَّنَادِي، وهُو يَوْم القِيَامَة، وَإثْبَات اليَاء هُو الأصْل، وَبِهِ قَرَأ ابْن كَثِير[5]، قَولَهُ تعَالَى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾[6] وَحَذْفُها حَسَن، لأنَّ الكَسْرَة تَدُلُّ عَلَى اليَاءِ.

---

(1) ص 6 من الأصل.

(2) في المغني: 1/ 47، أحدها.

(3) يريد الآية: (قل اتخذتم عند الله عهداً* فلن يخلف الله وعده* أم تقولون على الله ما لا تعلمون)، البقرة: 80.

(4) مثال على أن (أم) فيه محتملة أن تكون متصلة بتقدير الهمزة، ولأن تكون منقطعة بتقدير مبتدأ بعدها، ديوان المتنبي بشرح البرقوقي: 2/ 87.

(5) تقدمت ترجمته في ص6 من الأصل.

(6) غافر: 32.

**قَالَ: فَشَكٌّ أَوَاحِدَةٌ هِيَ؟ أَمْ سِتٌّ اجْتَمَعَتْ فِي وَاحِدَةٍ؟.**

أَقُول: هَذِه الجُمْلَة الاستِفهَامِيَّة فِي مَحَل مَفعُول مُقَيَّدٍ بالجَار[1]، وَشَكٌّ مُعَلَّقٌ عَن[2] العَمَل، إذْ هُوَ فِعْل قَلْبِي، وَالمَعْنَى: فَشَك فِي وَحْدَتِها وَتَعَدُّدِهَا بِهَذَا العَدَد الخَاص.

**قَالَ: وَهَذَا مِن تَجَاهُل العَارِف[3]، كَقَوْلِه[4]:**

أَيَا شَجَرَ الخَابُور مَالَكَ مُورِقاً ∧ كَأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

أَقُول: كَانَ الأَحْسَن أنْ يَقُول: كَقَولِهَا، لأنَّ الشِّعْر لامْرَأَة، وَهِي لَيْلَى بِنْتُ طَرِيف الخَارجِيَّة تَرْثِي أخَاهَا، حَيْث قَتَله يَزِيد الشَّيْبَانِي[5]، وَوَجْه التَّذْكِير أنَّه أرَادَ: كَقَوْل مَن قَالَ، وَالخَابُورُ بِالخَاء المُعْجَمة مَوْضِع بِنَاحيَة الشَام كَذَا فِي الصِّحَاح[6]، وَوَقَع فِي القَامُوسِ، وَالخَابُور: نَبْت وَنَهْر بَيْن رَأس عَيْن، وَالفُرَات، وَآخَرُ شَرْقِيَّ دِجْلَة المَوْصِل[7]، وَوَادٍ[8].

**قَالَ: وَيَكُون تَقْدِيم الخَبَرِ وَهُو (أُحَادٌ) عَلَى المُبْتَدأ وَهُو (لِيُيلَتُنَا) تَقْدِيماً وَاجِباً، لِكَونِه المَقْصُود بِالاسْتِفهَام مَعَ سُدَاسٍ.**

أَقُول: قَد أسْلَفنَا مُنَاقَشَةً فِي أنَّ تَقْدِيم مِثْل ذَلِك وَاجِب مِمَّا نَصَّ عَلَيه سِيبَوِيه فِي الكِتَاب مِن أنَّ ذَلِك أَوْلَوِيٌّ لا وَاجِب[9]، وَنصَّ عَلَيه ابْن عَصفُور فِي المُقَرَّب[10]، وَذَكَرَه الرَّضِي كَمَا مَرَّ[11].

---

(1) في (د) بالحال.

(2) في الأصل على.

(3) سوق المعلوم مساق غيره لنكته، أو هو إخراج ما يعرف صحته مخرج ما شك فيه، ليزيد بذلك تأكيداً، أي مبالغة في المعنى، القزويني، هامش شروح التلخيص: 4/ 403.

(4) من قصيدة لـ ليلى أو فاطمة أو فارعة، بنت طريف، ترثي أخاها الوليد، حماسة البحتري: ص435، وابن خلكان: 6/ 32، 33.

(5) هو يزيد بن مزيد ابن زائدة، ابن أخي معن بن زائدة الشيباني، الذي وجهه الرشيد إلى ابن طريف الخارج عليه، انظر تفاصيل الحادثة في شرح أبيات المغني للبغدادي: 1/ 276، 278.

(6) الصحاح: 2/ مادة خبر.

(7) الموصل، سقطت من (ج).

(8) القاموس: 2/ مادة الخبر.

(9) الكتاب: 3/ 170، تح هارون.

(10) المقرب: 1/ 86.

(11) شرح الكافية: 2/ 374.

**قَالَ: وَاعْلَم أنَّ هَذَا البَيْتَ اشْتَمل عَلَى لَحَنَاتٍ: اسْتِعْمَالُ (أُحَادَ وَسُدَاس) بِمَعْنَى: وَاحِدَة وَسِتّ، وَإنَّمَا هُمَا بِمَعنَى: وَاحِدَة وَاحِدَة، وَسِتٌّ سِتٌّ.**

أقُول: يَحْتَمِل أنْ يُقَال: أنَّ الْمُتَنَبّي قَصَد التَّقْسِيم، فَالمَعنَى: الإخْبَار عَن لَيلَة فِرَاقِه لِلأحِبَّة بِأنَّها مُنقَسِمَة إلَى وَاحِدَة، وَاحِدَة[1]، أيْ: أنَّ كُلَّ جُزْء مِن أجْزَائِهَا بِمَثَابة لَيلَة وَاحِدَة، ثُم رَأى أنَّهَا أطْوَل مِن ذَلِك فَأضْرَب، فَاسْتَفهَم: هَلْ هِي بِاعْتِبَار الأجْزَاء مُنْقَسِمة إلَى سِتٍّ سِتٍّ فِي كُل وَاحِدٍ وَاحِد مِن أجْزَاء اللَّيلَة، هَذَا إنْ جُعِلَت (أمْ) مُنْقَطِعة، وَإنْ كَانَت مُتَّصِلة فَالْمَعنَى: طَلَب التَّعْيين لأحَدِ هَذَيْن الأمْرَين، فَلَم يَخرُج العَدَدُ المَعْدُول عَن اسْتِعْمَالِه فِي مَعْنَاه، فَتَأمَّلْهُ.

**قَالَ: وَاسْتِعْمَال سُدَاسَ، وَأكْثَرهُم يَأبَاهَا وَيَخُصُّ العَدَدَ المَعْدُولَ بِمَا دُونَ الخَمْسَة.**

أقُول: وَمِثْلُ هَذَا لا يُعَدُّ لَحْناً، لأنَّه لَيْس بِخَارِجٍ عَن كَلامِ العَرَب، بِنَاءً عَلَى مَا نَقَلَه كَثِيرُون مِن الأئِمَة، وَلَو كَانَت مُخَالَفَة الأكْثَرِين لَحناً لَزِم أنْ يَلْحَن كَثِير مِن العُلَمَاء الذَّاهِبِين إلَى مَا لَمْ يَقُل بِه غَيْر القَلِيلِ، وَهُو بَعِيد عَنِ الإنْصَافِ[2] بِمَرَاحِلَ.

**قَالَ: الثَّالِثُ أنْ تَقَعَ زَائِدَةً، ذَكَرَه أبُو زَيْدٍ[3] وَقَالَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[4] إنَّ التَّقْدِير: أفَلا تُبْصِرُون أنَا خَيْر.**

أقُول: يَحتَملُ قَولُهُ: إنَّ التَّقْدير كَذَا أنْ يَكُون بَدَلاً مِن الضَّمِير الْمَنْصُوب فِي قَولِهِ (ذَكَرَه) إذْ هُو عَائِدٌ عَلَى وُقُوعِ (أمْ) زَائِدَة، وَوُقُوعهَا زَائِدَة فِي الآيَة يَصْدُق عَلَى كَوْن التَّقْدير فِيهَا (أفَلا تُبْصِرون أنَا خَيْر)، فَيَكُون بَدَل كُلٍّ، وَيَحتَمِل أنْ يَكُون مَفْعُولاً بِمَحْذُوف، أيْ:

---

(1) سقطت واحدة من الأصل.

(2) في الأصل عن الانصراف.

(3) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري، أحد أئمة اللغة والأدب، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: سمعت الثقة، عنى أبا زيد من كتبه: النوادر في اللغة، والهمز، المطر، ولغات القرآن، ت: 215هـ نزهة الألباء: 173، إنباه الرواة: 2/ 30، 35، لا يوجد نوادر المطبوع، قول أبي زيد، ويوجد في الأمالي الشجرية: 3/ 109، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1992، رسالة الدكتوراه.

(4) الزخرف من الآية 52.

ذَكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ إنَّ التَّقْدِير كَذَا، وَالظَّاهِرُ أنَّ الجُمْلَة الاسْمِيَّة فِي الآيَة عِنْد أبِي زَيْد اسْتِئْنَافِيَّة عَلَى تَقْدِير سُؤَالٍ، كَأنَّه لَمَّا قَالَ لَهُم[1]، أفَلا تُبْصِرون قَدَّر أنَّهُم قَالُوا: مَا نُبْصِر؟، فَقَال أنَا خَيْر.

**قَالَ: وَالزِيَادَة ظَاهِرَة فِي قَوْل سَاعِدَة بن جُؤَيَّة[2]:**

يَا لَيْتَ شِعْرِي، وَلامَنْجَى مِن الهَرَمِ ∧ أمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

أقُول: سَاعِدَة اسْم هَذَا الشَّاعِرِ، وَكَأنَّه مَنْقُولٌ مِن سَاعِدَة الَّذِي هُو اسْم لِلأسَد، وَجُؤَيَّة: اسْم أمِّه بِضَم الجِيم وفَتْح الهَمْزَة وَتَشْدِيد المُثَنَّاة التَحْتِيَّة، تَصِير: جُؤْوَة وَهِي حُمْرَة تَضْرِب إلَى السَّوَاد، وَلا يَخْفَى أنَّ/ الجُمْلَة الاسْتِفهَامِيَّة فِي مَحَل نَصْب بِـ شِعْرِي عَلَى أنْ يَكُون مَصْدَراً مُضَافاً إلَى الفَاعِلِ، أيْ: يَا لَيْتَ شِعْرِي بِهَذَا الأمْرِ ثَابِتٌ كَمَا يَقُولُ الرَّضِي[3]، أوْ فِي مَحَل رَفْعٍ عَلَى أنَّهَا[4] خبَرُ لَيْت وَالشِّعْرُ بِمَعنَى المَشْعُور كَمَا يَقُول ابْن الحَاجِب، وَعَلَيهِمَا فَزِيَادة أمْ ظَاهِرَة، وَأمَّا الآيَة، فَلا مَعنَى لادِّعَاء الزِّيَادة فِيهَا مَع إمْكَان جَعْلِها مُتَّصِلة أوْ مُنْقَطِعة كَمَا مَرَّ، فَلِذَلِك لَمْ يَجْعَل الزِيَادَة ظَاهِرَة فِيهَا[5] كَمَا جَعَلَها فِي البَيْت كَذَلِك.

**قَالَ: وَأنْشَدُوا[6]:**

ذَاكَ خَلِيلِي، وَذُو يُوَاصِلُنِي ∧ يَرْمِي وَرَائِي بِأمْسَهْم[7] وَامْسَلِمَه

---

(1) سقطت لهم من الأصل ومن (ج).

(2) البيت لساعدة بن جؤية الشاعر الهذلي المخضرم وهو في ديوان الهذليين: 1/ 191، والرواية فيه ألا منجى، والخزانة: 3/ 453.

(3) شرح الكافية: 2/ 362-363.

(4) في الأصل على أنه.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل ومن (ج).

(6) هذا البيت نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني: 1/ 288، لبجير بن عنمة الطائي، وهو في المؤتلف والمختلف للأمدي: ص75، والعيني: 1/ 464، الهمع: 1/ 79، ابن يعيش: 9/ 20.

(7) في (ج) بالسهم، وهو شاهد على أن لام التعريف تبدل ميماً في لغة طيء وحمير.

أقُول: ذُو عِنْد أهْلِ هَذِه اللُّغَة مَوصُول، وَهُو هُنَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَالسَلِمَة بِفَتْح السِّين المُهْمَلَة وَكَسْر اللَّامِ: وَاحِدَة السَلِم، وَهِي الحِجَارَة، يُثْنِي عَلَى المُشَار إلَيهِ بِأنَّه صَدِيقٌ مُوَاصِلٌ حَافِظَ لَه بِظَهْرِ الغَيْب يَذُبُّ عَنْه وَيَحْمِي عِرْضَهُ.

**قَالَ: وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ.**

أَقُولُ: هَذَا لَيْس فِي كُلِّ مَوضِع كَمَا يُعْطِيه ظَاهِرُ كَلامِه، وَإنَّمَا هُو إذَا لَمْ تَكُن (ألْ) لِلعَهْد، أمَّا إذَا كَانَت لَهُ كَمَا فِي قَولِك: جَاءَنِي ضَارب[1] فَأكْرَمْت الضَّارب، فَلا كَلامَ فِي حَرْفِيَّتِهَا، وَلا خِلافَ عَلَى مَا صَرَّح بِه الرَّضِي[2]، وَإنَّمَا لَمْ تَكُن صِلَة الألِف وَاللَّام، إلَّا اسْم فَاعِل أوْ مَفعُول، لأنَّهُم رَأوهَا مُوَافِقَة لِلألِف واللَّام الحَرفِيَّة فِي نَحْو: الرَّجُل، لَفظاً وَهُو وَاضِح، وَمَعنَى، لأنَّهَا لِلتَعْرِيف كَالحَرْفِيَّة، فَلَمَّا وَافَقَتهَا قَصَدُوا ألَّا تَدْخُل إلَّا عَلَى المُفْرَد، كَمَا لا تَدْخُل تِلْك إلَّا عَلَى المُفْرَد[3]، لِلمُشَابَهَة المَذْكُورَة، كَذَا قَالَ ابْن الحَاجِب[4]، وَفِيهِ نَظَر، لأنَّ (ألْ) الحَرفِيَّة مُعَرِّفَة لِمَا دَخَلَت عَلَيه مِن الاسْمِ، وَ(ألْ) الاسْمِيَّة مَوصُولَة، مُعَرِّفة بِصِلَتِهَا الدَّاخِلَة هِي عَلَيها بِاعتِبَار مَا فِيهَا مِن العَهْد عَلَى الصَّحِيح، فَأيْن إحْدَاهُمَا مِن الأخْرَى.

**قَالَ: وَلَو صَحَّ ذَلِك[5] لَمَنَعَت مِن إعْمَالِ اسْمَي الفَاعِلِ وَالمَفْعُول كَمَا صَنَعَ مِنْهُ التَّصْغِيرُ وَالوَصْفُ.**

أقُول: يَعْنِي وَاللَّازم بَاطِل، فَإنَّهَا لا تَمْنَع مِن إعْمَالِهِمَا، تَقُول: جَاءَ الأمِير الضَّاربُ زَيْداً، وَالفَقِير المُعْطَى دِينَاراً، وَلِلقَائِل بِحَرْفِيَّتِها أنْ يَلْتَزم مَنع الإعْمَال مَع وُجُودِهَا، وَيجْعَل انْتِصَاب المَفْعُول بَعْد اسْمِ الفَاعِل أو المفْعُول المُحَلَّى بِهَا -مَثَلاً- كَمَا فِي المِثَالَيْن بِفِعْل مُقَدَّر.

**قَالَ: ولَيْس بِشَيءٍ[6]، لأنَّهَا لا تُؤَوَّل بِالمَصْدَر.**

---

(1) في الأصل وأكرمت.

(2) قال: فإن كان هناك عهد، فاللام عهدية للتعريف، شرح الكافية: 2/ 130.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

(4) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 1/ 483.

(5) أي: لو صح أن (أل) الداخلة على المشتق حرف تعريف وليست باسم موصول.

(6) اي وليس بشيء القول بانها موصول حرفي.

أقُول: يَعْنِي كَمَا هُوَ الشَّأنُ فِي كُل مَوضِع، وَلا يَخْفَى عَدَم صِحَّتِه فِي مِثْل: جَاءَ الضَّارِبُ، وَقَد يُقَال: بَلْ يُمْكِن التَّأوِيلُ بِالمصْدَر عَلَى أنْ يَكُون فِي الكَلامِ الوَاقِعَة هِي فِيهِ حَذفٌ، فَالتَّقْديرُ فِي المِثَال المَذْكُور: (جَاء ذُو الضَرْبِ).

**قَالَ: فَالأوّلُ[1] كَقَولِهِ[2]:**

مَن لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَه ∧ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ[3] ذَاتِ سَعَة

أقُول: يُحتَمَل أنْ يكُونَ هَذَا بَيْتاً وَاحِداً مِن تَامِّ الرَّجَز مُقَفَّى، أوْ بَيْتَيْن مِن مَشْطُورِه، وَيُعْرَف تَعْيين أحَد الأمْرَين مِن الوُقُوف عَلَى بَقِيَّة الشِّعْرِ.

وَحَرٍ بِالحَاء المُهْمَلَة، أيْ: خَلِيق وَجَدِير، وَالسَّعَة بِفَتْح السِّين خِلافُ الضِّيق، وَيُطْلَق عَلَى الجِدَةِ وَالطَّاقَة، نَحْوَ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[4].

**قَالَ: وَالثَّانِي[5] كَقَولِهِ[6]:**

مَن القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُم ∧ لَهُ دَانَت رِقَابُ بَنِي مَعَد

أقُول: دَانَت: خَضَعَت، وَمَعَد: أبُو العَرَب، وَهُو مَعَد بْنُ عَدْنَان الوَاقِع فِي عَمُودِ النَّسَب الشَّرِيف النَّبَوِي، قَالَ الجَوهَرِي: وَكَان سِيبَوِيه يَقُول المِيم مِن نَفْس الكَلِمَة لِقَولِهِم، تَمَعْدَدَ لِقِلَّة تَمَفْعَل فِي الكَلامِ، وَقَد خُولِفَ فِيهِ[7].

---

(1) يعني دخول (أل) الموصولة على الظرف.

(2) الرجز مجهول قائله وهو من شواهد الخزانة: 1/ 14، ابن عقيل: 1/ 139، الهمع: 1/ 85، الدرر: 1/ 61.

(3) في (ج، د) بنعمة.

(4) الطلاق: 7.

(5) يريد دخول (أل) الموصولة على الجملة الأسمية.

(6) هذا البيت ورد غير منسوب في ابن عقيل: 1/ 137، الهمع: 1/ 85، الدرر: 1/ 61، وفي الإنصاف لابن الأنباري برواية:

بل القوم الرسول الله منهم ∧ هم أهل الحكومة من قصي

وفي الإنصاف والخزانة: 1/ 15، فيهم بدل منهم.

(7) الصحاح: 2/ مادة عدد، وفي الكتاب (معد) على وزن (فعل): 4/ 277.

قَالَ: وَالثَّالِثُ كقَوْلِهِ[1]:

صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

أقُول: هَذَا بَعْض بَيْت مَشْهُور، وَهُو:

يَقُولُ الخَنَا وَأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً /\ إلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ/

الخَنَا: مَقْصُور بِالخَاء المُعْجَمة المَفْتُوحَة وَالنُون، اللَّفْظ القَبِيح، وَالنُّطْق: الكَلام[2] بِالحُرُوفِ المُفْهِمَة لِلمَعَانِي، لَكِنَّه استُعْمِل هُنَا فِي مُجَرَّد خُرُوج الصَّوْت مِن مَحَلِه، وَالمَعنَى: وَأبْغَضُ أصْوَاتِ العُجْمِ خَارِجاً مِن مَحَلِّه صَوتُ الحِمَار، وَنَاطِقاً حَالٌ مِن الضَمِير المُسْتَكِن فِي أبْغَضُ ويُجَدَّعُ بِالدَّالِ المُهْمَلة مِن قَوِلك: جَدَعْته أيْ: سَجَنْته وَحَبَسته، وَذلِك أنَّ الحِمَار إذَا حُبِس كَثُر تَصْوِيتُه وَعَلا نَهِيقُه، وَأمَّا إذَا جُعِل مِن الجَدْع الَّذِي هُو قَطْع الأنفِ أوْ الأذُن، أوْ الشَفَة فَلا يَظْهر لَهُ معنًى، وَحَكَى الجَوهَرِي فِي التَجْدِيع[3] الَّذِي بِمعْنَى السَّجْن وَالحَبْس إعْجَامَ الدَّال أيْضاً.

قَالَ: وَالجَمِيع خَاصٌّ بِالشِّعْر خِلافاً لِلأخْفَش[4] وَابْن مَالِك[5] فِي الأخِير.

أقُول: يَعْنِي أنَّهما أجَازَا دُخُولَهَا فِي السَّعة عَلَى المُضَارِع، وَلَمْ يَقْصُراه عَلَى الشِّعْر، وَبَنَى ابْن مَالِك ذلِكَ عَلَى أنَّ الضَّرُورَة عِبَارة عَمَّا لا مَنْدُوحة لِلشَّاعِر عَنْه، وَالأبْيَات الَّتِي دَخَلَت (الْ) فِيهَا عَلَى المُضَارِع لا ضَرُورَة فِيهَا بِالتَّفسِير المَذْكُور كَمَا فِي هَذَا البَيْت، لِتَمكُّن الشَّاعِر مِن أنْ يَقُول: صَوْت حِمَار يُجَدَّع، قَالَ وَكَذَا فِي غَيْره مِن الشَّوَاهِد الوَارِدة فِي ذلِك، وَفِيه نَظَر، فَإنَّ هَذَا يُفْضِي إلَى عَدَم تَحقُّق الضَّرُورَة دَائِماً أوْ غَالِباً، لأنَّ الشُّعَراء قَادِرُون عَلَى

---

(1) البيت من سبعة أبيات أوردها أبو زيد في نوادره: ص66-67، منسوبة لذي الخرق الطهوي، وهو من شواهد الخزانة: 1/ 14، الإنصاف: 1/ 151، الهمع: 1/ 85، الدرر: 1/ 61.

(2) في (ج، د) التكلم.

(3) الصحاح: 3/ مادة جدع.

(4) أبو الحسن تقدمت ترجمته ص8 من الأصل.

(5) قال في التسهيل: ص34، وقد توصل بمضارع اختياراً، ومبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارا.

تغْيير التَرْكِيب والإتْيَان بالأسَاليب المُخْتلِفة، وَقَلَّمَا يَتحقّق تَرْكِيبٌ مُقَيّدٌ لا مَنْدُوحَة لَهُم عَنْه، وَالمُخْتَار فِي تَفسِير الضَّرُورَة عِنْدَهم أنْ يُقَال: هِي مَا لَمْ يَرِدْ إلَّا فِي الشّعْر، وَذلِك أعَمُّ مِن أنْ تَكُون لِلشَّاعِر عَنْه مَنْدُوحة أوّلاً، ثُمَّ قدْ يَنْقُض قَولَه: إنَّ الجَمِيع خَاصٌّ بالشّعْر[1] بمَا حَكَاه بَعضُهُم مِن أنَّ رَجُلاً أقْبَل، فقِيل لِعَرَبِي: مَا هُو هَذَا، فقَال العَرَبي: نَعَمْ! الْهَا هُو هَذَا.

**قَالَ: وَلأنَّ الصَّحِيح أنَّ الدَّاخِلَة عَلَى (الآنَ) أنَّهَا[2] زَائِدَة.**

أقُول: يَحْتَمِل أنْ يَكُون ابْن عُصْفُور[3] لَمْ يَقصِد أنَّ (ألْ) المَنْطُوق بِها فِي (الآنَ) هِي الَّتِي لِتَعْرِيف الحُضُور[4]، وَإنَّمَا أرَادَ (ألْ)[5] الَّتِي بُنِيَ هَذَا الظَّرْف لِتَضمُّنِه إيَّاهَا.

**قَالَ: أوْ لاسْتِغرَاق خَصَائِص الأفْرَاد، وَهِي الَّتِي تخلُفُهَا (كُلُّ) مَجَازاً، نَحْو: زَيْد الرَّجُل عِلماً.**

أقُول: هَذَا يَصْدُق عَلَى الاستِغْرَاق[6] العُرْفِي، نَحْو: جَمَع الأمِيرُ الصَّاغَة، أيْ: صَاغَة بَلَدِه، أوْ صَاغَة مَمْلَكَتِه، فَإنَّ كُلاً تَخْلُف الأدَاة فِيهِ بِتَجوُّز، وَلَيْسَت لِشُمُول الخَصَائِص، بَل لِشُمول بَعْض مَا يَصْلُح لَه اللَّفْظ، وَهُو صَاغَة بَلَد الأمِير، أوْ صَاغَة مَمْلَكَتِه دُون مَن عَدَاهُم.

**قَالَ: وَقَولُك واللهِ لا أتَزَوَّج النِّسَاء، أوْ لا[7] ألبَس الثِّيَاب، وَلِهَذَا يَقَع الحِنْث بِالوَاحِد مِنهُمَا.**

أقُول: يَعْنِي بِالوَاحِد مِن الأمْرَين، حتَّى لَو تَزَوَّج بِامْرَأة[8] وَاحِدة حَنِثَ، وَلَو لَبِس ثَوباً وَاحِداً حَنِث، وَلِمَانِع أنْ يَمْنَع كَونَهَا فِي مِثَال اليَمِين الَّذي ذَكَره، لِتَعرِيف المَاهِيَّة، بَلْ

---

(1) أي: (أل) الداخلة على مع، الآن، المضارع...

(2) اي (ال).

(3) تقدمت ترجمته في ص11 من الأصل.

(4) قال ابن عصفور: (أل) التي لتعريف الحضور هي الداخلة على الاسم المشار إليه: هذا الرجل، وعلى المنادى: يا أيها الرجل، وعلى الواقع بعد (إذا) التي للمفاجأة: خرجت فإذا الأسد، وعلى الآن وما في معناه كـ : الساعة والحين، شرح جمل الزجاجي: 1/ 111.

(5) سقطت (ال) من الأصل.

(6) في الأصل على العموم.

(7) في الأصل (ولا البس).

(8) في (ج، د) بامرأة.

هِي لِلاستِغرَاق، وَمَا استُنِد إلَيه مِن وقُوعِ الحِنْث بتَزوُّج وَاحِدة مِن النِّسَاء، وَلُبْس وَاحِد مِن الثِّيَاب مُنَازَع فِيهِ، فَمَذْهب الشَّافِعي[1] أنَّه لا يَحْنِث إلَّا بتزَوُّج ثلاثٍ، كَمَا صَرَّح به الرَّافِعي[2] فِي الطَّلاق[3]، وكَمَا نَقَلَه الشَّيخ بَهَاء الدِّين السُّبْكِي[4]، بِنَاءً عَلَى أن مَعنَى الجَمْع[5] بَاقٍ مَع إرَادَة العُمُوم، وَلَيْس مسلُوباً بها كَمَا ذَهَب إلَيه قَومٌ، قَالَ الشَّيْخ بَهَاء الدِّين: فَحَافَظُوا عَلَى الجَمْع، وَلَمْ ينظُروا إلَى جَمْع كُثْرة حتَّى لا يَحنَث إلَّا بإحْدَى عَشْرة مَثَلاً[6].

**قَالَ: الوَجْه الثَّالث: أنْ تَكُون زَائِدَة، وَهِي نوعَان: لازِمَة وَغَيْر لازِمَة، فَالأولَى كَالَّتِي فِي الأسْمَاء المَوصُولَة عَلَى القَوْل بِأنَّ تَعرِيفَهَا بِالصِّلَة.**

أقُول: فِيهِ نَظَر، فَإنَّهَا قَد تُحذَف، فَيُقَال: (لَذِي) وَ(لَذَان) وَ(لَذِين) وَ(لَتِي) وَ(لَتَان) وَ(لاتِي) حَكَاه فِي التسْهِيل[7]، وَعَنْ أبِي عَمْرو[8] أنَّ أعْرَابيّاً قَرَأ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[9] وَفِي كِتَاب الشَّوَاذ لأبِي مُحَمَّد عَبْد السَّلام المُقْرِئ السُّلامِي[10] ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ قَرَأ أُبَي بن

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي أحد الأئمة الأربعة، من كتبه: الأم في الفقه، والرسالة في أصول الفقه، ت204هـ طبقات الشافعية: 1/ 185.

(2) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي من كبار الشافعية، من كتبه: المحرر في الفقه، فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي في الفقه، وشرح مسند الشافعي: ت623هـ طبقات الشافعية: 5/ 119.

(3) ما نص عليه الرافعي من أنه لا يحنث إلا بثلاث أخذه الدماميني من شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، الشروح: 1/ 340.

(4) تقدم التعريف به في ص6 من الأصل.

(5) في (د) الجميع.

(6) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين، الشروح: 1/ 340، وفيه حتى لا يحنث إلا بأحد عشر.

(7) التسهيل: ص33.

(8) يريد أبا عمرو من العلاء البصري الراوية المشهور، وأحد القراء السبعة: ت154هـ مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي: ص33.

(9) الفاتحة من الآية 7، وفي شواذ القرآن المختصر لابن خالويه ص9، أن أبا عمرو سمع أعرابياً يقول: الله الذي يخفف اللام.

(10) في غاية النهاية: محمد أو عبد الله بن احمد بن محمد أبو عبد الله السلمي الغرناطي، أستاذ ماهر عالم صالح روى عن كثيرين منهم: القاضي أبو بكر بن العربي، ت509هـ غاية النهاية: 2/ 81، أما السلمي المشهور فهو عبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمن السلمي الضرير مقرئ الكوفة، ت93هـ أو 94هـ غاية النهاية: 1/ 413.

كَعْب[1]، وَابْن السَّمَيْفَع[2]، وَأَبو رَجَاء[3] بتَخفِيف / اللَّام حَيْث كَانَ جَمْعاً أَوْ وَاحِداً.

**قَالَ: وَكَالوَاقِعَة فِي الأَعْلامِ بِشَرْط مُقَارَنَتِهَا[4] لِنَقْلِهَا، كَـ (النَّضْر، النُّعْمَان، وَاللَّاتِ وَالعُزَّى) أَوْ لارْتِجَالِهَا كَـ (السَّمَوْأَل).**

أَقُول: فِيهِ نَظَر، لأنَّ العَلَم بِالفَرْض هُو مَجْمُوع اللَّفْظ، الأَلِف وَاللَّام، وَمَا بَعْدَها، فَهِي جُزْء مِن العَلَم، كَـ الجِيم مِن جَعْفَر، وَمِثْل هَذَا لا يُقَال إنَّه[5] زَائِد.

**قَالَ: فَالأولَى[6] كَالدَّاخِلَة عَلَى (يَزِيد) وَ(عَمْرو) فِي قَوْلِه[7]:**

بَاعَدَ أَمَّ العَمْرو مِنْ أَسِيرِهَا ∧ حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وَقَوْلُه[8]:

رَأَيْت الوَلِيد بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً ∧ شَدِيداً بِأَعْبَاء الخِلافَةِ كَاهِلُهُ

أَقُول: العَمْر بِفَتْح العَيْن لُغَةً فِي العُمْر بِضمِّهَا، إلَّا أنَّه لا يَكَاد يُسْتَعْمَل إلَّا فِي القَسَم، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[9]، وَهُو أَيْضاً وَاحِد عُمُور

---

(1) هـو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري أبو المنذر، سيد القراء توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة30هـ على الأصح، الإصابة في تمييز الصحابة: 1/ 16، مطبعة السعادة، وغاية النهاية: 1/ 31.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة شذ فيه، لم يحدد تاريخ وفاته، غاية النهاية: 2/ 161.

(3) أبو رجاء العطاردي: عمران بن تيم البصري التابعي الكبير، ت105هـ غاية النهاية: 1/ 604.

(4) الضمير راجع إلى (أل) المزيدة زيادة لازمة.

(5) في (ج، د) بأنه.

(6) يريد (أل) غير اللازمة الواردة في الشعر، كالداخلة على يزيد وعمرو، المغني: 1/ 51.

(7) البيت لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، أحد رجاز الإسلام المتقدمين، ديوانه: 110، شواهد الشافية: 506، والمقتضب: 4/ 49، ابن الشجري: 2/ 152، ابن يعيش: 1/ 44.

(8) الـشاهد مـن قـصيدة لابن ميادة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ديوانه: 81، وهو من شواهد ابن يعيش: 1/ 44، العيني: 1/ 509، أمالي ابن الشجري: 2/ 252، وفيها برواية: وجدنا الوليد، مطيقاً لأعباء.

(9) الحجر: 72.

الأسْنَان، وَهُو اللَّحْم الَّذِي بَيْنَها، وَالعُمْر أيضاً: الشَّنْف، وَالنَّخْل الطَوِيل[1]، فـ عَمْرو العَلَمُ مَنْقُولٌ مِن أحَدِ هَذِه الأشْيَاء، وَلا شَكَّ أنَّه صَالِح لِلألِف وَاللَّام، فَيُمْكِن أنْ يُلْمَح أصْلُه، وَتَدْخُل عَلَيه الأدَاة، لَكِنَّه فَارق نَحْو: حَارث، عَبَّاس، ضَحَّاك، فَإنَّ ذَلِك وَقَع فِي السَّعَة، وَهَذَا إنَّمَا سُمِع فِي الشِّعْر، وَالقُصُور: جَمْع قَصْر، وَهُو المَنْزِل، وَكُل بَيْت مِن حَجَر، كَذَا فِي القَامُوس[2]، وَأعْبَاء الخِلافَة: أحْمَالُهَا، جَمْع عِبْءٍ بِالكَسْر، وَهَذِه بِالأحْمَال الثَّقِيلَة الَّتِي لا يُنَال الغَرَض مِنْهَا إلَّا بَعْد نَقلِها مِن المَحَل الَّتِي هِي مَطْرُوحَة فِيهِ، وَالكَاهِل: مَا بَيْن الكَتِفَيْن، وَيقَال لَهُ: الحَارك، وَشِدَّته بِحَيْث يَقْوَى لِحَمْل تِلْك الأعْبَاء: كِنَايَة عَنْ كِفَايَة المَمْدُوح لِلإمَامَة العُظْمَى، وأهْلِيَّته لَهَا.

**قَالَ: كَمَا[3] يُنَكَّر العَلَم إذَا أُضِيفَ كَقَوْلِه[4]:**

عَلَى زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت، عَجُزُهُ:

بِأبْيَض مَاضِي الشَّفْرَتَيْن يَمَانِ

وَالنَّقَا: مَقْصُور بِالنُون المَفْتُوحَة وَالقَاف، الرَّمْل وَالمُرَاد بِالأبْيَض: السَّيْف، وَبِالمَاضِي وَبِالشَّفْرَتَيْن – بِفَتْح الشِّيْن- الحَدَّان، وَبِاليَمَان: اليُمْنَى نِسْبَة إلَى اليَمِين، وَالألِف عِوَض عَن اليَاء، فَلا تُجَامِعُهَا: عَلَى أنَّ سِيبَوَيْه حَكَى أنَّ بعْضَهُم يَجْمَع بَيْنهُمَا، فَيَقُول: يَمَانِيٌّ[5] بِالتَّشْدِيد.

**قَالَ: وَاخْتُلِفَ فِي الدَّاخِلَة عَلَى بَنَات أَوْبَر، فِي قَوْلِه[6]:**

(1) القاموس: 2/ العمر.
(2) القاموس: 2/ القصر.
(3) في الأصل (لا) عوض (كما).
(4) ينسب لزيد الخيل، ولخلف الأحمر، وهو من شواهد ابن يعيش: 1/ 44، والخزانة: 1/ 327، والتصريح: 1/ 153، والارتشاف: 508.
(5) قال سيبويه: ومنهم من يقول: تهامي، يماني، شآمي، الكتاب: 3/ 338، (ت هـ).
(6) مجهول قائله مع أنه مشهور، إذ قلما خلا عنه كتاب لحو أو لغة، وهو من شواهد ابن عقيل: 1/ 498، الصبان: 1/ 182، العيني: 1/ 498، اللسان مادة وبر.

وَلَقَد جَنَيْتُكَ أكْمُؤا وَعَسَاقِلا /\ وَلَقَد نَهَيْتُك عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ

أقُول: جَنَى يَتعدَّى إلَى وَاحِد، تَقُول: جَنَيْت الثَّمَرَة، أيْ: قَطَفْتُها، وَفِي البَيْت عَدَّاه إلَى اثْنَين، فَإمَّا أنْ يَكُون الأصْل: جَنَيْت لَكَ، ثُم حُذِف الجَار فَانْتَصَب المَجْرُور بِالفِعْل، وَإمَّا أنْ يَكُون ضَمَّنَه مَعنَى أعْطَيت، فَعَدَّاه إلَى المَفْعُولَيْن، وَالأكْمُؤ: جَمْع كَمْءٍ، وَهُو نَبَات مَعْرُوف، يُقَال[1] لِوَاحِدِه: كَمْءٌ، وَلِلجَمَاعة كَمْأة، بالتَّاء عَلَى غَيْر قِيَاسٍ، وَهُو مِن النَّوَادِر، وَالعَسَاقِل جَمْع عُسْقُول، بِضَم العَيْن وَهُو الكَمْأة الكِبَار البِيضُ، ويُقَال لَهَا: شَحْمَة الأرْضِ، وبَنَات الأوْبَر: كَمْأة صِغَار مُزَغَّبَة عَلَى لَوْن التُّرَابِ.

**قَالَ: وَرَدَّه السَّخَاوِي[2] بِأنَّها لَو كَانَت[3] زَائِدَة لَكَان وُجُودُها كَالعَدَم، فَكَان يُخَفِّفه بِالفَتْحَة، لأنَّ فِيه العَلَميَّة وَالوَزْن، وَهَذَا سَهْوٌ مِنه.**

أقُول: السَّخَاوي هُو الْمُقْرِئ الكَبِير، شَارِح الْمُفَصَّل، وَشَارِح الشَّاطِبِيَّة فِي القِرَاءات السَّبْع، وَأظُنُّه أوَّل شَارِحِيهَا، يُلَقَّب بِـ عَلَم الدِّين.

وَنِسْبَتُه إلَى سَخَا: كُورَةٌ/ مِن أعْمَال مِصْر، وَمَا ذَكَره عَنْه الْمُصَنِّف سَهْوٌ بِلا شَكٍّ، وَمِثْل هَذَا مَحْمُول عَلَى طُغْيَان القَلَم، وَإلَّا فَمِثْل هَذَا الأمْر الظَّاهِر لا يَخْفَى عَلَى أصَاغِر الطَّلَبَة فَضْلاً عَنْ إمَامٍ فَاضِلٍ.

**قَالَ: وَقِيل: لِلتَّعْرِيف، وَإنَّ (ابْن أوْبَر) نَكِرَة (كَابْن لَبُون) فَإنَّ فِيه مِثْلها فِي قَوْلِه[4]:**

**وَابْنُ اللَّبُون إذَا مَا لُزَّ فِي قَرَن /\ لَمْ يَسْتَطِع صَوْلَة البُزْل القَنَاعِيسِ**

أقُول: ابْن اللَّبُون بِفَتْح اللَّام: وَلَد النَّاقَة إذَا اسْتَكمَل السَّنَة الثَّانِيَة وَدَخَل فِي الثَّالِثَة، وَلُز: شُدَّ وَأُلْصِق، وَالقَرَن بِفَتْحَتَيْن: حَبْلٌ يُقْرَن بِه البَعِيرَان[5]، وَالصَّوْلَة: الوُثُوب، وَالبُزْل

---

(1) في الأصل نقول.
(2) هو علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ، شارح أحاجي الزمخشري والمفصل، والشاطبية، ت 643هـ الإنباه: 2/ 311، وفيات الأعيان: 1/ 345، البغية: 2/ 192.
(3) اي (أل) في الأوبر.
(4) البيت لجرير يهجو عمر بن لجأ، وهو في ديوانه ص323، وفي الكتاب: 2/ 97، تح هارون، ابن يعيش: 1/ 35.
(5) في الأصل البعيرين.

بِضَم المُوحَّدَة وَإسْكَان الزَّاي جَمْع بَازِل وَهُو مِن الإبِل مَا طَلَع نَابُه، وَالقَنَاعِيس جَمْع قِنْعَاس، وَهُو العَظِيم مِن الإبِل وَالنُون فِيهِ زَائِدَة.

**قَالَ: وَيَردُّه أَنَّه لَمْ يُسْمَع ابْن أَوبَر إلَّا مَمْنُوعَ الصَّرْف.**

أَقُول: يَعْنِي وَلَو كَان نَكِرة لَصُرِف، إذْ لَيْس فِيهِ إلَّا وَزْن الفِعْل فَقَط، إذْ هُو اسْم بِالفَرْض، وَلَيْس وَصفاً، قُلْت وَلا يَلْزَم مِن كَونِه لَمْ يُسْمَع إلَّا مَمْنُوعَ الصَّرْف ألَّا يَكُون نَكِرة، فَسِيبَوَيه يَرَى فِي أحْمَر عَلَماً، وَنَحْوه أنَّه يُمْنَع مِن الصَّرْف بَعْد التَّنْكِير اعْتِبَاراً لِلصِّفَة الأصْلِيَّة لِزَوَال المَانِع مِن اعْتِبَارِها، وَهُو العَلَمِيَّة[1]، وَابْن أَوبَر، يُمْكِن مِثْل ذَلِكَ فِيهِ، فَإنَّ أوْبَر صِفَة فِي الأَصْل، يُقَال: هَذَا أوْبَر أيْ كَثِير الوَبَر، فَإذَا جُعِل عَلَماً مُنِع الصَرْف لِلعَلَمِيَّة وَالوَزْن، وَإذَا نُكِّر مُنِع أيْضاً اعْتِبَاراً لِلصِفَة الأصلِيَّة مَع الوَزْن، فَيُمكِن أنْ تَكُون[2] (ألْ) فِيهِ لِلتَعْرِيف، نَعَم مَا قَالَه المُصنِّف يَتَمشَّى عَلَى رَأي الأخْفَش[3] القَائِل بِأنَّ مِثْل أحْمَر عَلَماً إذَا نُكِّر بَعْد التَّسْمِيَّة صَرْف، وَلِلمُبَرِّد ألَّا يَلْتَزمه[4]، فَلا يَتِمُّ الرَّد عَلَيه، وَلا يَخْفَاك أنَّ الأعْلام الإضَافيَّة يَجْرِي عَلَى جُزْئِها الثَّانِي حُكْم مَا لَو كَانَ عَلَماً وَحْدَه كَـ أوبَر وَ هُرَيْرة مِن بَنَات أوبَر، وَأبِي هُرَيْرَة[5]، فَلا يُسْتَنكَر قَولُنَا: إذَا جُعِل أوْبَر عَلَماً مِن جِهَة أنَّ الكَلام فِيمَا[6] إذَا كَانَ جُزْءَ عَلَم.

**قَالَ: وَجَاءُوا[7] الجَمَّاء الغَفِير[8].**

أَقُول: الجَمَّاءَ مِن الجَمِّ، وَهُو الكَثِير، يُقَال: امْرَأة جَمَّاء الْمَرَافِق، أيْ كَثِيرَة اللَّحْم عَلَى المَرَافِق، وَالغَفِير مِن الغَفْر، وَهُو السَّتْر بِمَعنَى الغَافِر، أيْ السَاتِرِين بِكَثْرَتِهِم وَجْه

---

(1) قال سيبويه: اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب وأعلم، الكتاب: 3/ 193، تح هـ.
(2) تكون سقطت من الأصل.
(3) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تقدمت ترجمته في ص 8 من الأصل.
(4) أي القول بأن (أل) في بنات الأوبر للتعريف، وأن ابن أوبر نكرة.
(5) من بنات أوبر وأبي هريرة ساقط من الأصل.
(6) في الأصل فيها.
(7) في الأصل وجاء.
(8) فيه أن (أل) الزائدة غير اللازمة دخلت في النثر شذوذاً.

الأرْض، حُذِفَت التَّاء حَمْلاً لِلفَعِيل بِمَعنَى الفَاعِل عَلَى الفَعِيل بِمَعنَى المَفعُول، وَهُو صِفَة الجَمَّاء، أيْ: الجَمَاعة الكَثِيرة السَّاتِرَة، قَالَه الرَّضِي[1].

**قَالَ: وَقِرَاءَة[2] بَعْضِهِم ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾[3].**

أقُول: يَعنِي بِبنَاء الفِعْل للفَاعِل، مِن الخُرُوجِ، وَلا مَعنَى لاقْتِصَاره هُنَا عَلَى هَذِهِ القِرَاءَة، فَقَد قَرَا أيْضاً: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ﴾ باليَاء التَحْتيَّة وَالبِنَاء لِلمفْعُول مِن الإخْرَاجِ[4]، وَقَرأ الحَسَن[5]، وَابْن أبِي عَبْلَة[6] ﴿لَيُخۡرِجَنَّ﴾ بِالنُون وَالبِنَاء لِلفَاعِل، وَنَصَب الأعَزَّ وَالأذَلَّ، حَكَى الزَمَخشَرِي القِرَاءات الثلاث، وَفِي ظَاهِر كُلٍّ منْهَا مُتَمَسَّك لِزِيَادة (ألْ) فِي الحَال، وَخَرَّجَها عَلَى خِلاف ذَلِك بِأنْ قَالَ: وَمَعْنَاه خُرُوج الأذَل، أوْ إخْرَاج الأذَل، أوْ مثْلُ الأذَل[7]، وَالتَّأوِيل الأوَّل خَاصٌ بِالقِرَاءَة الأولَى، وَالثَّانِي بِالثَّانِيَة وَالثَّالِثَة أيْضاً، وَالثَّالِث عَامٌّ لِلثلاثة.

**قَالَ: كَتَبَ الرَّشِيدُ لَيْلَةً إلَى القَاضِي أبِي يُوسُف[8] يسْألُه عَنْ قَوْلِ القَائِلِ[9]:**

فَإنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ، فَالرِّفْقُ أيْمَنُ ∧ وَإنْ تَخْرَقِي يَا هِند، فَالخَرْقُ أشْأمُ

---

(1) تقدمت ترجمته في ص5 من الأصل، وانظر شرح الكافية: 1/ 203.

(2) في (د) وقرأ.

(3) المنافقون: 8، على اعتبار أن (الأذل) منصوب على الحال، والحال واجبة التنكير، وحينئذ فـ أل زائدة. والقراءة المشهورة: (ليخرجن الأعز منها الأذل).

(4) ساقط من الأصل.

(5) هو الحسن بن أبي الحسن يسار الإمام أبو سعيد البصري، إمام زمانه علماً وعملاً، روى عنه أبو عمرو، وعاصم الجحدري وغيرهما: ت110هـ غاية النهاية: 1/ 235.

(6) هو إبراهيم بن أبي عبلة التابعي، روى الحروف عن الزهري وأبي أمامة، وأنس: ت151هـ أو 152هـ طبقات القراء: 1/ 19.

(7) الكشاف: 4/ 111، وفي مختصر شواذ القرآن، وقرئ: (ليخرجن الأعز منها الأذل) حكاها الخليل في كتاب العين، المختصر: ص157.

(8) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي، البغدادي، فقيه، عالم حافظ للحديث، لازم أبا حنيفة، وولي قضاء بغداد، على عهد المهدي، والهادي والرشيد، ت182هـ من كتبه: الخراج، الآثار، وهو مسند أبي حنيفة، وأدب القاضي، الرد على مالك بن أنس، وغيرها، مفتاح السعادة: 2/ 100، 107، والفهرست: 203.

(9) لم يعرف قائل البيتين والبيت الثالث الآتي، وهي في الخزانة: 2/ 70، ابن يعيش: 1/ 12، الأشباه والنظائر: 3/ 42، 43.

**فَأنْتِ طَلاقٌ، وَالطَّلاقُ عَزِيمَةً ∧ ثلاثٌ، وَمِن يَخْرَقْ أعَقُّ وَأظْلَمُ**

أَقُول: الرِّفْق ضِدُّ العُنْف، يُقَال: رَفَق بِه يَرْفُق، بِفَتح الفَاء فِي المَاضِي، وَضَمِّها فِي المُضَارِع، قَالَ الجَوهَرِي: وَالخَرْق مَصْدَر الأخْرَق، وَهُو ضِدُّ الرَّفِيق، وَقَد خَرِق بِالكَسْر يَخْرق خَرْقاً، وَالاسْم: الخُرْق بالضَمّ[1]، وَفِي القَامُوس: أنّه يُقَال خَرِق كَـ فَرِح، أوْ خَرُق كَـ كَرُم[2]، وَالأيْمَن: مَأخُوذٌ مِن اليُمْن وَهُو البَرَكَة، وَالأشْأَم[3] مِن الشُّؤْم، وَهُو ضِد اليُمْن، وَزَعَم ابْن يَعِيش[4] أنَّ فِي البَيْت الثَّانِي حَذَف الفَاء وَالمُبْتَدأ وَالمَعنَى: فَهُو أعَقُّ وَأظْلَم[5]، قُلْت: هَذَا مَبْنِي عَلَى أنَّ مَنْ شَرْطِيَّة فِي البَيْتِ، وَلَيْس بِمُتَعيِّن لِجَوَاز أنْ تَكُون مَوصُولَة، وَتَسْكِين القَاف لِلتَخفِيف، كَقِرَاءة أبِي عَمْرو[6] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[7] بِإسْكَان الرَّاء، وَأعَقُّ خَبَر المُبْتَدَأ الَّذِي هُو مِن المَوصُولَة فَلا حَذْف وَلا ضَرُورَة وَلا قُبْحَ.

**قَالَ: وَلأنْ يَكُون حَالاً مِن الضَمِير المُستَتِر فِي (عَزِيمَة) وَحِينَئذٍ فَلا يَلزَم وُقُوع الثَّلاث، لأنَّ المَعنَى: وَالطَّلاقِ عَزِيمَة[8]، إذَا كَانَ ثَلاثَاً فَإنَّمَا يَقَع مَا نَوَاه.**

أَقُول: فِيهِ نَظَر، لأنَّ الكَلامَ مُحتَمِل لِوقُوع الثَّلاث عَلَى تَقْدِير الحَال أيْضاً، بِأنْ تُجْعَل (ألْ) لِلعَهْد الذِّكْرِي كَمَا تَقَدَّم لَه فِي أَحَد وَجْهَي الرَّفْع، كَأنّه قَالَ: وَالطَّلاقُ الَّذِي ذَكَرت لَيْس بِلَغْوٍ وَلا لَعِب[9]، بَلْ هُو مَعْزُومٌ عَلَيه حَال كَونِه ثَلاثاً، وَلا يُقدَّر حِينَئذٍ (إذَا كَانَ) بَلْ (إذْ كَانَ).

---

(1) الصحاح: 4/ خرق.

(2) القاموس: 3/ خرقه.

(3) في الأصل والأشم.

(4) هـو موفـق الـدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة 643هـ له شرح المفصل وشرح التصريف الملوكي لابن جني، الأعلام: 8/ 206.

(5) شرح المفصل: 1/ 13.

(6) تقدمت ترجمته في ص 36 من الأصل.

(7) الأنعـام: 109، في كـتاب الـسبعة في القـراءات، لابـن مجاهد ص265، قرأ ابن كثير (وما يشعركم إنها)، وكذلك قرأ أبو عمرو بالكسر، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من يشعركم.

(8) سـاقط من (ج).

(9) في الأصل (ولا كذب).

**قَالَ: لِقَوْلِهِ بَعْدَ:**

**فَبِينِي بِهَا أنْ كُنتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ ∧ وَمَا لامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلاثِ مُقَدَّمُ**

أقُول: البَيْنُونَة: الفُرَاق، وَضَمِير بِهَا عَائِدٌ عَلَى الثَّلاثِ الْمُتَقدِّم ذِكْرُها، وَأنْ مصْدَرِيَّة[1] وَقَبْلَها لامُ العِلَّة مُقَدَّرَة، أيْ: فَارِقِينِي بِهَذِهِ التَطْلِيقَات، لأجْلِ كَوْنِك غَيْر رَفِيقَة، أيْ: لَمْ يَكُن فيك رِفْقٌ وَلِين، بَلْ شُؤْمٌ وَعُنْفٌ، وَمُقدَّم: مَصدَر مِيمِي مِن قَدَّم بِمَعْنَى تَقدَّم، أيْ: لَيْس لأحَدٍ تَقدُّمٌ إِلَى العِشْرَة وَالأُلْفَة بَعْد إِيقَاعِ الثَّلاثِ، إذْ بِهَا تَمَام الفُرْقَة.

**قَالَ: وَخَرَّجُوا عَلَى ذَلِك[2]: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[3].**

أقُول: وَجْه التَخْرِيج أنَّ المَوصُول مِن قَولِه تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ مُبْتَدأ، وَهَذِه الجُمْلَة الوَاقِعَة بَعْد الفَاء خَبَرُهُ، مَع أنَّهَا خَالِيَة مِن العَائِدَ إِلَيهِ، فَجَعَلُوا (ألْ) نَائِبَة عَن الضَمِير العَائِدِ، وَالأصْل (فَإنَّ الجَنَّة هِي مَأوَاهُ).

**قَالَ: و مَرَرتُ بِرَجُل حَسَنَ الوَجْه، وَضُرِب زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ، إذَا رُفِع الوَجْه وَالظَهْرُ وَالبَطْن.**

أقُول: إنَّمَا قَيَّد ذَلِك بِالرَّفْع لِيُحتَاج إِلَى الضَمِير الرَّابِط، فَتُجعَل (ألْ) نَائِبَة عَنه، وَذَلِك أنَّ الوَجْه إذَا رُفِع فِي قَولِك: مَرَرتُ بِرَجُل حَسَنٍ الوَجْهُ، لَمْ يَكُن فِي الصِّفَة ضَمِير لِرَفْعِهَا الظَّاهِر، وَقَد وقَعَت صِفَة لِرَجُل، فَيُحتَاج إِلَى جَعْل (ألْ) نَائبَة عَنْ الضَمِير العَائِد إِلَى المَوصُوف، وَالأصْل: رَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُه، فَحُذِف ضَمِير الغَيْبَة، وَنَابَت (ألْ) عَنه، أمَّا إذَا جُرَّ الوَجْه أوْ نُصِب، فَالصِّفَة مُتَحمِّلَة لِضَمِير المَوصُوف فَلا يُحتَاج إِلَى تَقْدِير رَابِطٍ آخَرٍ، وَكَذَا ضُرِب زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ، إذَا رُفِع الظَّهْر وَالبَطْن فَهُمَا فِي الأصْل بَدَل بَعْضٍ، وَلَكِن أُجْرِيا

---

(1) سقطت من الأصل ومن (ج).

(2) أي: نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه.

(3) النازعات: 40.

هُنَا مَجْرَى التَّأكِيد بِـ كُلٍ مِن جِهَة أنَّ الغَرَض الإحَاطَة وَالشُّمُول، إذْ لَيْس المُرَاد الظَّهْر وَالبَطْن بِخُصُوصِهِما، بَلْ المُرَاد: ضَرْب زَيْد كُلّه، وَعَلى كِلا الأمْرَين فَلا بُدَّ مِن الرَّابِط، وَلا يُسْتعمَل بِدُونِه بَدَل البَعْض وَالتَأكِيد بِـ كُلٍّ فَيَكُون الأصْل: ضُرِب زَيْد ظَهْرُه وَبطْنه، ثُم حُذِف ضَمِير الغيْبَة وَأُنِيبَت الألِف وَاللَّام عَنْه.

**قَالَ: وَقَالَ الزَمَخْشَرِي فِي ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾[1] أنَّ المُرَاد أسْمَاء المُسَمَّيَات[2].**

أقُول: إنَّمَا احْتَاج إلَى اعْتِبَار هَذَا الحَذْف لِيَتحقَّق مَرْجِع الضَمِير مِن ﴿عَرَضَهُمۡ﴾[3] وَيَنْتَظِم مَعَه ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وَلَمْ يَجْعَل المَحْذُوف مُضَافاً أيْ[4]: مُسمَّيَات الأسْمَاء لِينْتَظِم تَعلِيق الإنْبَاء بالأسْمَاء[5] فِيمَا ذُكِرَ بَعْد التَعْلِيم.

**قَالَ: وَالمَعْرُوف مِن كَلامِهِم إنَّمَا هُو التَّمْثِيل بِضَمِير الغَائِب.**

أقُول: يَعنِي أنَّهُم حَيْث يَذْكُرون أنَّ (الْ) تَقَع نَائِبَة عَن المُضَاف إلَيهِ يُمَثِّلُون بِمَا يَقتَضِي أنَّهَا نَائِبَة عَن ضَمِير الغَائِب، وَالزَمَخْشَري جَعَلَها نَائِبَة عَن الاسْم الظَّاهِر[6]/ وَلا شَك أنَّ هَذَا ظَاهِر كَلامُه، لَكِنَّه نَفَى ذَلِك فِي قَولِه تَعالَى: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[7]

---

(1) البقرة: 31.

(2) الكشاف: 1/ 272.

(3) الآيـة كلها: (وعلم آدم الأسماء كلها* ثم عرضهم على الملائكة* فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين) البقرة: 31.

(4) في الأصل إلى.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

(6) قـال: أي أسمـاء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الإسم لابد له من مسمى، وعـوض منه الـلام، فإن قلت: هلا زعمت أنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأن الأصل وعلم آدم مسميات الأسماء، قلت: لأن التعليم وجب تعليقه بالأسماء لا بالمسميات، لقوله: انبئوني باسماء هؤلاء، الكشاف: 1/ 172.

(7) الـنازعات: 39، قـال الزمخشري: والمعنى فإن الجحيم مأواه، كما تقول للرجل: غض الطرف، تريد طرفك، وليس الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكن لما علم أن الطاغي هو صاحب المأوى، وأنه لا يغض الرجل طرف غيره، تركت الإضـافة، ودخول (أل) فيهما للتعريف، الكشاف: 1/ 219.

فَوَجَب أنْ يُحْمَل كَلامُه عَلَى أنَّ الأَصْل: أسْمَاء المُسَمَّيَات، وَأنَّ الأَسْمَاء أُريد بِهَا أسْمَاء مَعْرُوفَة مَعْهُودَة فَأتَى بِالتَّعْرِيف اللَّامِي قَائِماً مَقَام التَّعريف الإضَافِي، وَلَيْست اللَّام عِوَضاً عَن المُضَاف إلَيهِ، تَوفِيقاً بَيْن كَلامِه، كَذَا قَالَ التَفْتَازانِي[1].

[1] تقدمت ترجمته في ص5 من الأصل، وانظر رأيه في الحاشية على الكشاف: ص110.

## "أمَا" بالفتح والتخفيف

**قَالَ: وَتكْثُرُ قبْلَ القسَمِ[1] كَقَولِهِ[2]:**

أمَا وَالَّذِي أبْكَى وَاضحَكَ وَالَّذِي ∧ أمَاتَ وَاحيَا، وَالَّذِي أمْرُهُ الأمْرُ

أقُول: جوَاب هَذَا القسَم قَولُهُ بَعْد هَذَا البيْت:

لَقَدْ تَركَتْنِي أحْسُدُ الوَحْشَ انْ أرَى ∧ ألِيفَيْن مِنْهَا لا يَرُوعُهُمَا الذُّعْرُ

(انْ أرَى) فِي مَحَل نَصْب، أوْ خَفْض بالجَار وَالمَحْذُوف وَهُو "عَلَى" أوْ اللَّام، وَيَرُوعُهُما: يُخِيفُهما، وَالذُّعر بِضَم الذَّال المُعْجَمة، الخَوْف، يَقُول: لَقَد تَركَتْنِي هَذِه المَحْبُوبة لِكثْرَة مَا تُخِيفُنِي بِالمقَاطَعَة وَالفِرَاق أحْسُد الوَحْش عَلَى رُؤْيَة، أوْ لِرُؤْيَة الأُلْفَة بَيْن اثْنَيْن مِنْها بحَيْث لا يُخِيفُهما ذُعْر يَقْطَع تَآلُفَهُما[3]، وَإذَا كَانَ يَحْسُد مَا لَيْس مِن جِنْسِه، فَلأنْ يَحْسُد مَن هُوَ مِن جِنْسِه أوْلَى.

**قَالَ: كَمَا انْتَصَب (حَقّاً) عَلَى ذَلِكَ[4] فِي قَولِهِ[5]:**

أحَقّاً انْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا

---

(1) في الأصل ويكثر هذا القسم.

(2) من قطعة لأبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 2/ 956، ابن يعيش: 8/ 114.

(3) في (د) تاليفهما.

(4) اي ان حقاً منصوب على الظرفية.

(5) تمامه: فنيتنا ونيتهم فريق، قال العسكري في كتاب التصحيف: ص419، في الشعراء ثلاثة يسمون المفضل، وليس منهم المفضل بن محمد الضبي، أولهم: المفضل بن عامر، أو ابن معشر العبدي، صاحب القصيدة المنصفة التي أولها البيت الشاهد، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 468، الخزانة: 4/ 308، العيني: 2/ 235.

أقُول: الجِيرَة بِكَسْر الجِيم جَمْع قِلَّة، وَاحِده: جَارٌ، وَاسْتَقلُّوا: مَضَوا وَارْتَحَلُوا.

**قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيح[1] بِدَلِيل قَوْلِه[2]:**

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمُ

أَقُول: هَذَا صَدْر بَيْت، عَجُزُهُ:

وَأَنَّكِ لا خَلٌّ هَوَاكِ وَلا خَمْرُ

وَالْمُغْرَم: اسْم مَفعُول مِن أَغْرِم فُلانٌ بِكَذَا: إِذَا أُولِع بِه وَلَزِمَه، وَالغَرَام الشَّرُّ الدَّائِم الْمُلازِم، وَالهَائِم: اسْم فَاعِل مِن هَامَ عَلَى وَجْهه يَهيم هَيْماً وَهَيَمَاناً: ذَهَب مِن العِشْق أَوْ غَيْره، وَالْمُرَاد بِهِ هُنَا: الْهَيَمَان مِن العِشْق، وَمَعنَى[3] (أَنَّكِ لا خَلٌّ هَوَاك وَلا خَمْر) أَنَّك لَيْس عِنْدَك خَلٌّ فَقَط، وَلا خَمْر فَقَط، بَلْ هُو شَيءٌ مُمْتَزِج مُتَحيِّر فِيهِ، وَالْمُرَاد أَنَّه لَيْس عِنْدَك مَحْضُ نِفَار يَقَع بِه اليَأْسُ، وَلا مَحْضَ إِقْبَالٍ يَقَع بِه الرَّجَاءُ، بَلْ حَالُكِ مُتَردِّد، مُوْقِع فِي الحِيرَة وَالتَّعَب.

**قَالَ: وَقَد يُدَّعَى[4] فِي ذَلِك أَنَّ الْهَمْزَة لِلاستِفْهَام التَّقْرِيرِي، مِثْلُها فِي (أَلَمْ) وَ(أَلا) وَأَنَّ (مَا) نَافِيَة.**

أَقُول: يَعنِي فِي مَا مَثَّل بِه المَالِقِي[5] لِوقُوعِ أَمَا حَرْف عَرْض نَحْو: أَمَا تَقُوم، أَمَا تَقْعُد[6]، وَقَد ذَكَرَ ابْن أُمِّ قَاسِم[7] مِثْل ذَلِك، لَكِن هَذَا التَّقْرِير[8] يُفَوِّت مَعنَى الطَّلَب الْمُسْتَفاد

(1) اي قول سيبويه ان حقاً في الشاهد منصوب على الظرفية.

(2) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 1/ 358، لم يذكر شراح الحماسة قائل هذه الأبيات، اي الأبيات التي منها الشاهد، ونسبه السيوطي في شرحه للأبيات: 1/ 172، إلى عابد بن المنذر العسيري، وهو من شواهد: الخزانة: 1/ 193، العيني: 3/ 81.

(3) في (ج، د) والمعنى.

(4) اي: قول المالقي بأن لـ (اما) معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة (الا).

(5) احمد بن عبد النور بن احمد ابن راشد أبو جعفر المالقي: ت702هـ من كتبه: رصف المباني، والتحلية في ذكر البسملة والتصلية، شرح الجزولية، الإحاطة: 1/ 79، طبقات القراء: 1/ 77.

(6) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ص96.

(7) هو المرادي صاحب الجنى الداني، عرف به في ص9 من الأصل، قال: (اما) يكون حرف استفتاح ويكون بمعنى حقاً، ويكون للعرض، الجنى الداني: ص390، 392.

(8) في الأصل و(ج) التقدير.

مِن العَرْض، وَقَد صَرَّح الرَّضِي[1] بِأَنَّ (أَمَا) تُسْتَعمَل لِلعَرْض، نَحْو أَمَا تَعْطِف[2]، ثُم المُصنِّف قَدْ أَسْلَف فِي الاستِفْهَام التَّقْرِيري أَنَّه يَجِب أَنْ يلِي الْهَمْزَة الشَّيء الْمُقَرَّر به[3]، وَتَالِي الهَمزَة هُنَا هُو حَرْف النَّفْي وَمَا دَخَل عَلَيه، فَيَلزَم أَنْ يَكُون المَقْصُود تَقْرِير المُخَاطَب بِعَدَم القِيَام، وَعَدَم القُعُودِ، وَلَيْس كَذَلِك، وَلَو جُعِل التَّقْرِير رَاجِعاً لِمَا بَعْد النَّفْي لَمْ يَتَّجِه أَيْضاً، إِذ لَيْس الغَرَض مِن قَولِك: أَمَا تَقُوم، حَمْل المُخَاطَب عَلَى أَنْ يَعْتَرِف بِقِيَامِه، وَهَذا وَاضِحٌ.

**قَالَ: وَقَدْ تُحْذَفُ هَذِه الْهَمْزَة، كَقَوْلِه[4]:**

مَا تُرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا ∧ وَأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ

أَقُول: يَعْنِي أَنَّ التَّقْدِير أَمَا تُرَى، وَأَبَادَ: أَذْهَبَ وَأَهْلَك، وَتَقدَّم أَنَّ مَعْد بْن عَدْنَان أَبُو العَرَب[5]، وَالمُرَاد هُنَا إِمَّا هُو، أَوْ القَبِيلَة، وَالسَّرَاة بِفَتح السِين، الخِيَارُ وَالسَادَات، قَالَ الجَوهَري: وَهُو جَمْع سَرِيّ، وَهُو جَمْع عَزِيز أَنْ يُجْمَع/ فَعِيل، عَلَى فَعَلَة، لا يُعْرَف غَيْرُه، وَجَمْع السَّرَاة: سَرَوات[6]، وَأَنْكَر السُّهَيلِي[7] فِي الرَّوْض الأُنُف كَونَه جَمْعاً[8]، وفِي القَامُوس: أَنَّه اسْم جَمْع[9]، وَهَذا البَيْت أَنْشَده ابْن السِّيد[10] فِي كِتَابه المُسَمَّى بِـ إِصْلاحِ

(1) عرف به في ص 9.
(2) شرح الكافية: 2/ 387.
(3) المغني: 1/ 18.
(4) لم يعـرف قائله، وروي عجزه (وأباد القرون من قوم عاد)، التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ص89، وهو في الجنى الداني: ص393.
(5) ص: 35 من الأصل.
(6) الصحاح: سرأ.
(7) هـو عـبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الحافظ العالم باللغة والسير، توفي بمراكش سنة 581هـ من كتبه: الروض الأنف، ونتائج الفكر، وتفسير سورة يوسف، وغيرها، وفيات الأعيان: 1/ 280، إنباه الرواة: 2/ 162.
(8) قـال السـهيلي: إن جمع سـري على لفظه، قيل أسرياء كـ غني وأغنياء، ولكن وجوده قليل، وقلة وجوده لا تدفع القياس فيه، حكاه سيبويه، الروض الأنف: 2/ 116.
(9) القاموس: 4/ السرو.
(10) هـو عـبد الله بـن محمد بن السـيد البطليوسي أبو محمد الأندلسي، ت521هـ من كتبه: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، الإنـصاف في التنبيه علـى الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، والمثلث في اللغة، وغيرها، أزهار الرياض: 3/ 101، قلائد العقيان: 193، الأعلام: 4/ 123.

الخَلَلْ فِي شَرْح أبْيَات الجُمَل[1]، شَاهِداً عَلَى مَا ذكَرَه المُصنِّف، وَفِيهِ: قَحْطَان، مَكَان عَدْنَان، قُلْت: وَيُمْكِن أنَّ (مَا) الوَاقِعَة فِي البَيْت نَافِيَة، وَلا هَمزَة مَحْذُوفة وَالكَلامُ خَبَر مَحْض خُوطِب به مَن يَعْلَمُه، وَلَكِن عِنْدَه غَفْلَة وَانهمَاك فِي اللّذّة تنْزِيلاً لَه مَنْزلة الجَاهِل لِمُخَالَفتِه مُقْتَضَى العِلْم مِن حَيْث أنَّ عِلْمَه بِهَلاكِ هَؤُلاء يَقتَضِي التَّيَقُّظَ وَالتَّحَفُّظ مِن الاسْتِرسَال فِي الغَفْلَة وَالتَّلَطُّخ بأدْنَاس الشَهَوات، وَحَيْث خَالَف هَذَا الْمُقتَضَى بارْتِكَابه مَا ارْتُكِب كَانَ كَالجَاهِل الَّذِي لا عِلْمَ عِنْدَه بِهَذَا الخَبَر.

---

[1] قال البغدادي: الصواب إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، شرح أبيات المغني: 1/ 358.

## «أمَّا» بالفتح والتشديد

**قَالَ كقول عمر بن أبي ربيعة**[1]**:**

رَأتْ رَجُلاً أيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ^ فَيَضْحَى، وَأمَّا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

أقُول: جَمَع بَيْن الأمْرَين حَيْث أبْدَل فِي الصَّدْر وَلَمْ يُبْدِل فِي العَجُز، وَالْمُرَاد بِمُعَارَضَة الشَّمْس، اعتِرَاضُها فِي الأُفُق وَارْتِفَاعُها بِحَيْث تُصِير حُيَال الرَّأس، وَيَضْحَى: يَبْرُز لِلشَّمْس، وَمَاضِيه ضَحِيَ وَضَحَى[2]، بِكَسْر الحَاء وَفَتْحِها، وَالْمُضَارِع مِنْهُما مفْتُوحُهَا، وَيَخْصَر بِفَتْح الصَّاد الْمُهْمَلة وَبِالخَاء الْمُعْجَمة مُضَارِع: خَصِر الرَّجُل بِكَسْر الصَّاد: إذَا آلَمَه البَرْد فِي أطْرَافِه، يَقُول: رَأت رَجُلاً فَقِيراً لا ثِيَاب لَهُ، فَهُو إذَا ارْتَفَعَت الشَّمْس بَرَز لَهَا لِيَدْفَأ، وَإذَا جَاء العَشِيُّ آلَمَه البَرْدُ[3].

**قَالَ: وَهِي حَرْف شَرْط.**

أقُول: قَالَ الشَّيْخ بَهَاء الدِّين السُّبْكِي[4] فِي شَرْح التَّلْخِيص: (أمَّا) مِن الأدَوَات الَّتِي يَحْصُل بِهَا التَعْلِيق، وَلَيْسَت شَرْطاً، وَبِذَلِك صَرَّح شَيْخُنَا أبُو حَيَّان[5] وَنَقَل عَن بَعْض أصْحَابِه أنَّهَا حَرْف إخْبَار مُضَمَّن مَعنَى الشَّرْط، وَلَو كَانَت أدَاةَ شَرْط لاقْتَضَت فِعْلاً بَعْدَهَا،

---

(1) ديوان عمر بن أبي ربيعة: 86، والخزانة: 4/ 552، العيني: 1/ 314.

(2) سقطت من لاأصل.

(3) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 1/ 362، وكان الدماميني لم يقف على أبيات القصيدة، فإنه قال في المزج: يقول رأت رجلاً فقيراً، الخ، شرحه للبيت، وهو خلاف المقصود لأن المعنى: رأت رجلاً يضحى وقت معارضة الشمس إياه، ويخصر بالعشي، فهو أخو سفر، والبيت قبل الشاهد: قالت:

نعـم، لا شـك غـير لـونه ... سرى الليل يحيى نصه والتهجر
أخا سفر جواب أرض تقاذفت ... به فلوات، فهو أشعث أغبر

(4) تقدمت ترجمته في ص 6 من الأصل.

(5) تقدمت ترجمته في ص 19 من الأصل.

لَكِنَّها أغنَتْ عَن الجُمْلَة الشَّرْطيَّة وَعَن أدَاة الشَّرْط، وَهِي مِن أغْرَب الحُرُوف لقِيَامِهَا مَقَام أدَاة الشَّرْط وَجُمْلَة شَرطِيَّة، وَلِكَونِها[1] تَدُل عَلَى الشرْطِ حُكِم أنَّ مَعنَى: أمَّا زَيْد فَذَاهِب، الإخبَار بِأنَّه سَيَذهَب فِي المُستَقبَل، لأنَّ زَيْد ذَاهِب جَوَاب الشَّرْط، وَلا يَكُونُ جَوَابه إلَّا مُسْتَقْبلاً[2]، هَذَا كَلامُهُ، وَصَرَّح غَيْرُمَا وَاحِدٍ مِن النُّحَاة بِأنَّ أمَّا لَيْسَت بِحَرْف شَرْط، بَل فِيهَا مَعنَىٰ الشَّرْط وَعَلَى هَذَا فَكَلامُ المُصنِّف مُعتَرَض، وَقَدْ يُجَاب بِأنَّه جَعَلَها حَرْف شَرْط بِاعْتِبَار تَضَمُّنِها لِمَعنَى الشَّرْط، لا بِاعْتِبار أنَّهَا مَوضُوعَة لِلشَّرْط، وَالإضَافَة تَكُون بِأدْنَى مُلابَسَة.

**قَالَ: قُلْت: هُو ضَرُورَة كَقَوْل عَبْد الرَّحْمَن بْن حَسَّان[3]:**

مَنْ يَفْعَل الحَسَنَاتِ، اللهُ يَشْكُرُهَا.

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْتٍ عَجُزُهُ:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْد اللهِ سِيَّان.

وَبَعْد ذَلِك قَولُهُ:

فَإنَّمَا هَذِهِ[4] الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ^ كَالزَّادِ لا بُدَّ يَوْماً أنَّهُ فَانِ

وَيُنْسَب هَذَا الشِّعْر لِكَعْب بْن مَالِك[5] رَضِيَ اللهُ عَنه، وَيُرْوَى مِثْلان مَكَان سِيَّان، وَلِقَائِل أنْ يَمْنَع كَوْنه ضَرُورَة، لاستِعمَالِه فِي السَّعَة، فَفِي الحَدِيث أنَّه عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، قَالَ: أمَّا بَعْد: مَا بَال رِجَال يَشْتَرِطُون شُرُوطاً لَيْسَت فِي كِتَاب اللهِ[6]، وَمِثْله كَثِير.

فَإنْ قُلت: جَوَاب اسْم الشَّرْط المَرْفُوع بِالابْتِدَاء لا بُدَّ لَه مِن ضَمِير يَرْبِطه بِه، فَأيْنَ هُو فِي البَيْت؟ قُلت: مَحْذُوف، وَالتَّقْدِير يَشْكُرُها لَه، فَإنْ قُلْت: مِثْلان أوْ سِيَّان لا يَصِح أنْ

---

(1) في الأصل وبكونها.

(2) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 1/ 90، 91.

(3) محل الشاهد حذف الفاء الرابطة ضرورة، أي: فالله، وروي: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 435، ابن يعيش: 9/ 3، الخزانة: 4/ 547، أوضح المسالك: 3/ 193.

(4) في الأصل هي.

(5) الأنصاري السلمي الخزرجي الصحابي: أحد شعراء الرسول صلى الله عليه وسلم، ت50هـ الأعلام: 5/ 228.

(6) أخرجه البخاري في 34، كتاب البيوع: 73، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، شواهد التوضيح: ص136.

يَكُون خَبراً عَن الشَّرّ الَّذِي هُو مُبْتَدأ، فَكَيْف أمْرُه، قُلْت/ هُو خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف أيْ: هُمَا مِثْلان أوْ سِيَّان، وَعِنْد اللهِ يَتَعلَّق بِه، وَخَبَر الشَّر الأوَّل قَوْلُه[1]: بِالشَّر.

**قَالَ: وَقَدْ يَأتِي لِغَيْر تَفْصِيل أصْلاً، نَحْو: أمَّا زَيْد فَمُنْطَلِق.**

أقُول: هَذَا مُخَالِف لِمَا ذَكَره فِي حَواشِيه[2] عَلَى التَّسْهِيل، فَإنَّه قَالَ فِيهَا: وَالظَّاهِر أنَّ أمَّا زَيْد فَمُنطَلِق لا يُقَال إلَّا إذا وَقَع تَرَدُّد فِي شَخْصَيْن نَسَباً أوْ أحَدهُما إلَى ذَلِك، فَهِي عَلَى هَذَا لِلتَفْصِيل[3]، أيْ: وَأمَّا غَيْره فَلَيْس كَذَلِك، وَهَذا مُقْتَضى إطْلاق المصَنِّف -يَعنِي ابْن مَالِك- وَغَيْره أنَّها لِلتفْصِيل، نَعَم: الَّذِي هُو غَيْر لازِم التَّكْرَار[4]، إلَى هُنَا كَلامُهُ.

وَقَال ابْن الحَاجِب[5] فِي شَرْح المُفَصَّل فِي الكَلَام عَلَى أمَّا: لا يَلْزَم أنْ تُذْكَر أقْسَام مُتَعَدِّدة، بَل قَدْ تُذْكَر أقْسَامٌ، وَقَد يُذْكَر لَهَا قِسْمٌ، وَلا يُنَافِي ذَلِك أنْ يَكُون لِلتَفْصِيل لِمَا فِي نَفْس المُتَكلِّم، فَيَذْكُر قَسْماً، وَيَتْرَك البَاقِي[6].

**قَالَ: وَيُفصَلُ بَيْنَ (أمَّا) وَالفَاء بِوَاحِد مِن أُمُور سِتَّة.**

أقُول: يَعنِي وَلا يُفْصَل بِأكْثَر مِن وَاحِد، لأنَّهُم لَمَّا الْتَزَمُوا حَذْف فِعْل الشَّرْط لَزِم دُخُولُ أدَاتِه عَلَى فَاء الجَوَاب، وَذَلِك مُسْتَكرَه فَدَعَت الضرُورَة إلَى الفَصْل بَيْنَهُمَا بِشَيء مِمَّا بَعْد الفَاء، وَالضرُورَة تَتَقَدَّر بِقَدْرِها، وَالفَاصِل الوَاحِد كَافٍ فِي رَفْع ذَلِك الأمْر المُسْتَكرَه، فَوَجَب الاقْتِصَار عَلَيه، وَعَدَم التَعَدِّي إلَى أكْثر مِنْه.

وَعَلَى هَذَا يُشْكِل مَا وَقَع فِي المَدَارِك[7] فِي قَولِه تَعالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[8] مِن حَيْث ادَّعَى أنَّ الظَّرْف مُتَعلِّق

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) في الأصل حاشية.

(3) من هذه الحواشي نقل الأزهري في التصريح هذا النص: 2/ 261، وهي الآن في حكم المفقود.

(4) سقطتا من الأصل.

(5) عرف به في ص11 من الأصل.

(6) شرح المفصل لابن الحاجب: 2/ 260.

(7) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: 4/ 355، دار إحياء الكتب: عيسى الحلبي وشركاوه بدون تاريخ.

(8) الفجر: 15.

بـ يَقُول فَيَلْزم الفَصْل بِالْمُبْتَدأ وَمَعْمُول الفِعْل، فَإنْ قُلْت: فَبِمَاذا يَتعلَّق الظَّرْف حتَّى يُتَفصَّى[1] مِن عُهْدَة الفَصْل بِأكْثر مِن جُزْء وَاحِد؟، قُلْت: بِمَحْذُوف تَقْدِيرُه: فَأمَّا شَأنُ الإنْسَان إذَا مَا ابْتَلاه رَبُّه، فَيَكُون الظَّرْف حِينَئذٍ مِن تَتِمَّة الجُزْء الوَاحِد المَفْصُول بِهِ، وَدَاخِلاً فِي حَيِّزه، فَلا يُعَدُّ أمْراً ثَانِياً، وَهُو بِمَثَابَة[2] قَولِك: أمَّا إحْسَان زَيْدٍ إلَى الفُقَرَاء فَحَسَنٌ[3].

**قَالَ: وَالثَّالِثُ جُمْلَة شَرْطٍ، نَحْو:﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾[4] الآيَاتُ.**

أقُول: جَعَل المُصنِّف الجَوَاب لِـ أمَّا دَاخِلَة عَلَيه الفَاء، وَجُمْلَة الشَّرْط فَاصِلَة بَيْنَهُما، فَيَكُون جَوَاب هَذَا الشَّرْط الفَاصِل مَحْذُوفاً مَدْلُولاً عَلَيه بِالشَّرْط الأوَّل وَجَوَابه، وَإنَّمَا كَانَ الجَوَاب المَذْكُور لِـ أمَّا دُون الشَّرْط الآخَر لِوَجْهَيْن: أحَدَهُما أنَّ القَاعِدَة أنَّه إذَا اجْتَمَع شَرْطَان وَلَمْ يُذْكَر بَعْدَهما إلَّا جَوَاب وَاحِد، فَإنَّه يُجْعَل لأوَّلِهِمَا، الثَّانِي: أنَّ شَرْط أمَّا قَدْ حُذِف، فَلَو حُذِف جَوَابُها لَحَصَل مِن ذَلِك إجْحَاف بِهَا، كَذَا فِي حَوَاشِي التسْهِيل لِلمُصنِّف[5]، قُلْت: ظَاهِرَة امْتِنَاع حَذْف جَوَاب أمَّا لِلإجْحَاف، وَقَد أجَازَه الزمَخْشَري كَمَا سَتَقِفُ عَلَيه قَرِيباً[6] إنْ شَاء اللهُ تَعالَى، وَلِقَائِل أنْ يَقُول: لا نُسلِّم أنَّ ثَمَّ شَرْطَيْن اجْتَمَعا تَحْقِيقاً، بَلْ الجَوَاب المَذْكُور لِلثَّانِي، وَهُو وَجَوَابه جَوَاب الأوَّل، وَالفَاء المُؤَخَّرة دَاخِلَة عَلَى الشَّرْط الثَّانِي تَقْدِيراً، وَالأصْل مَهْمَا يَكُن مِن شَيْء فَإنْ كَانَ المُتَوفَّى مِن المقَرَّبِين فَجَزَاؤُه رَوْح، ثُم قُدِّم الشَّرْط عَلَى الفَاء جَرْياً عَلَى القَاعِدَة فِي إيْثَار الفَصْل بَيْن أمَّا وَالفَاء كَرَاهِية لالْتِقَائِهِما لَفْظاً، فَالتَقَى فَاءَان: الأولَى فَاء جَوَاب أمَّا وَالثَّانِيَة فَاء جَوَاب إنْ فَحَصَل الثِقَل،

---

(1) يتفصى: يتخلص من المضيق والبلية، والاسم: الفصية، وتفصى من الديون: خرج منها وتخلص، مختار الصحاح، فصا.

(2) في الأصل بمثال.

(3) وبـذلك يكـون قـد حـوفظ علـى القاعدة، فوقع الفصل بين (أما) والفاء بالمبتدأ فقط، وهو أحد الأمور الستة التي يقع بها الفصل بينهما، المغني: 1/ 57.

(4) الواقعة: 89.

(5) لم أقف على حواشي ابن هشام على تسهيل ابن مالك، وما قاله السيوطي في الأشباه والنظائر: 4/ 105.

(6) سقطت من (د).

فَدُفِع بِحَذْف الثَّانِيَة، إذ هِي الَّتِي بها حَصَل الثِقَل، وَلأَنَّ فِي ذَلِك، جَرياً عَلَى أكْثَر الحَذْفَيْن، نظَائِر، أيْ: حَذْف اللَّاحِق لِدَلالَة السَابِق دُون العَكْس.

**قَالَ: لأنَّ (أمَّا) نَائِبَةٌ عَنْ الفِعْلِ فَكَأنَّهَا فِعْلٌ، وَالفِعْلُ لا يَلِي الفِعْلَ.**

أقُول: لِقَائِلٍ أنْ يَمْنَع كَوْن أمَّا نَائِبة عَن شَيء أصْلاً، وَلَو سُلِّم أنَّهَا نَائبَة عَن شَيء فَإنَّهَا[1] نَابَتْ عَن جُمْلَة الشَّرْط بَأسْرِهَا، لا عَن فِعْل الشَّرْط وَحْدَه، فَلَم يُجَاور[2] الفِعْل فِعْلاً نَائِباً عَنْه، نَعَم يَمْتَنِع[3] تَقْدِير الفِعْل قَبْل الفَاء مِن جِهَة أنّه لا يُفْصَلُ بَيْن أمَّا وَالفَاء بِأكثَرَ مِن جُزْءٍ / [4] وَاحِدٍ.

**قَالَ: وَلِهَذَا أَهْمَلَهَا بَنُو تَمِيم: إذْ قَالُوا: لَيْسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ، بِالرَّفْعِ.**

أقُول: يَعنِي أنَّهُم فَعَلُوا ذَلِك نَظَراً إلَى شَبَهِها لِـ مَا النَّافيَة، وَقَد يُقَال عَلَى كَلامِ المُصنِّف، إذَا كَانَ ضُعْف الفِعْل بِمُشَابَهة الحَرْف يُوجِب اغْتِفَار مُبَاشرَتِه لِفِعْل آخَر فَهَلَّا اغْتُفِر ذَلِكَ فِي أمَّا مَع عَرَاقَتِها فِي الحَرْفِيَّة.

**قَالَ: سُمِع: أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ بِالنَّصْب، وَ أمَّا قُرَيشاً فَانَا أفْضَلُهَا.**

أقُول: إنَّمَا قَيَّد العَبِيد بِقَولِه: بِالنَّصْب، وَلَمْ يَقيِّد قُرَيشاً به[5]، لأنَّ كِتَابة الثَّانِي بِالألِف دَالَة عَلَى نَصْبِه فَلَمْ يُحتَج إلَى القَيْد بِخِلاف الأوَّل، ثُم النَّصْب فِي المِثَال الأوَّل -وَإنْ كَانَ مَسْمُوعاً- قَالَ فِيهِ سِيبَويه: إنّه لُغَة خَبِيثَة قَلِيلَة[6]، وَيأتِي مِثْلُه فِي الثَّانِي.

**قَالَ: وَفِيهِ عِنْدِي دَلِيلٌ عَلَى أُمُورٍ[7].**

أقُول: قَد عَلِمْت أنَّ هَذَا الْمَسْمُوع الَّذِي اسْتُنِد إلَيهِ لُغَة خبِيثَة بِنَصٍّ سِيبَويه، فَكَيفَ يُبْنَى عَلَى ذَلِك جَوَاز التَّرَاكِيب العَرَبِيَّة.

---

(1) في (ج، د) فإنما.

(2) في (د) يجاوز.

(3) يمتنع سقطت من الأصل.

(4) في الأصل من حرف.

(5) به سقطت من الأصل.

(6) الكتاب: 1/ 389، تحـ (هـ).

(7) بعده في (ج، د) إلى آخره.

**قَالَ: ولا الَّتِي فِي قَولِهِ[1]:**

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ∧ فَإِنَّ قَومِي لَمْ تَأكُلْهُم الضَّبُعُ

أَقُول: تَقَدَّم الكَلامُ عَلَيه فِي أنَّ المَفْتُوحَة الخَفِيفَة، فَلْيُنْظَر هُنَاك.

**قَالَ: وَالَّتِي فِي البَيْتِ هِي (أنْ) المَصدرِيَّة وَ(مَا) الزَّائِدَةُ.**

أَقُول: قَد يُنَاقَش بِأنَّ اعْتِرَافَه بِأنَّها فِي البَيْت هِي المَصدَرِيَّة مُنَافٍ لِمَا قَدَّمه مِن أنَّها فِيهِ شرْطِيَّة كَمَا قَالَه الكُوفِيُّون[2]، اللَّهُم إلَّا أنْ يُقَال: أَوْرَد الكَلام هُنَا عَلَى رَأْي الجَمَاعَة لا عَلَى مُعْتَقَدِهِ، وَاللهُ أعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(1) تقدم الحديث عنه في ص24 من الأصل.

(2) المغني: 1/ 35، (م، م، ع).

# "إِمَّا" المَكْسُورَةُ المُتَرَدِّدَةُ

**قَالَ: وَقَد تُحْذَفُ إمَّا[1] كَقَوْلِهِ[2]:**

سَقَتْه الرَّوَاعِد مِنْ صَيِّفٍ ٨ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدِمَا

**أي، إمَّا مِن صَيِّف، وإمَّا مِن خَرِيف.**

أقُول: فَحُذِفت إمَّا الأولَى، وَمَا مِن إمَّا الثَّانِية وَالرَّوَاعِد صِفَة لِلسَّحَائِب، جَمْع رَاعِدَة، يُقَال: رَعَدَت[3] السَّحَابَة إذا سُمِع مِنْها صَوْت الرَعْد، وَيُقَال: أرْعَدَت بِالْهَمزَة، وَالصَيِّف بِتَشْدِيد اليَاء مَطَر الصَيْف.

**قَالَ: وَلَيس بِشَيءٍ لأنَّ المُرَاد وَصْف هَذَا الوَعِل بِالرَّيِّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمَع الشَّرْط لا يَلْزَم ذَلِك.**

أقُول: الوَعِل بِفَتْح الوَاو إمَّا مَع فَتْح العَيْن أوْ كَسْرِهَا، كَـ فَرَس أوْ كَتِف، وَهُمَا مَشْهُورَان، وَيُقَال بِضَم الوَاو وَكَسْر العَيْن كـ دُئِل، وَهَذَا نَادِر، وَالمُرَاد بِالوَعِل: تَيْس الجَبَل، وَمعنَى كَلام المصنِّف: إنَّ جَعْل إنْ شَرْطِيَّة يُصَيِّر الرَّيَّ مُعَلَّقاً بِسَقْي السَحَائِب لَه فِي الخَرِيف، وَمَفْهُومه انْتِفَاء الرَّي عِنْد انْتِفَاء هَذَا الشَّرْط، وَهُو مُنَاف لِلغَرَض، وَفِيهِ نَظَر، لأنَّا لا نُسلِّم أنَّ المَقْصُود وَصف هَذَا الوَعِل بِالرَّي عَلَى كُل حَال، وَإِنَّمَا الغَرَض وَصف حَالِه بِحَسَب الوَاقِع، فَأُخبِر أوَّلاً بِمَا وَقَع مِن سَقْي سَحَائب الصَيْف لَه، وَذَلِك مُقْتَضٍ لرِيِّه مِنها، ثُم أخْبَر بِأنَّ سَحَائب الخَرِيف إنْ سَقَتْه بَعْد ذَلِك حَصَل لَه الرَّي المُسْتَمِر، وَلَو سُلِّم أنَّ المَقصُود مَا ذكَر مِن وَصْفِه بِالرَّي دَائِماً، فَمَع الإِتْيَان بِـ إمَّا الَّتِي هِي لأحَدِ[4] الشَّيْئَيْن لا يَلْزَم ذَلِك.

---

(1) في الأصل إما.

(2) الشاهد فيه أن إما عند سيبويه مركبة من إن و ما، وقد حذفت ما هنا، هو للنمر بن تولب الصحابي من قصيدة في الخزانة: 4/ 438، الشاهد في الكتاب: 1/ 135، (ط، ب) وابن يعيش: 8/ 102.

(3) في الأصل رعدته.

(4) سقطت من الأصل.

**قَالَ: ووَافَقَهُم[1] ابْن مَالِك[2] لِمُلازَمَتِهَا غَالِباً الوَاو العَاطِفَة.**

أَقُول: يَعنِي أنَّ دخُولَ الوَاو العَاطِفَة عَلَى (إمَّا) يَقْتَضِي[3] ألَّا تَكُون حَرْف عَطْف، لأنّه لا يَدْخُل عَاطِف عَلَى عَاطِفٍ، قُلْت: وَفِي شَرْح المفَصَّل لابْن الحَاجِب: إنَّ مَجْمُوع قَولِنَا وَإمَّا هُوَ العَاطِف، فِي قَولِنَا[4] جَاء إمَّا زَيْد وَإمَّا عَمْرو، قَالَ: لا يَبْعُد أنْ تَكُون صُورَة الحَرْف مُسْتقِلَّة حَرْفاً فِي مَوضِع، وَبَعْضَ حَرْف فِي مَوضِع آخَر كَـ يَا فِي أيَا[5]، وَعَلَى هَذَا فَلا يَتِمُّ مَا قَالُوه فَتَأَمَّلْهُ.

**قَالَ: وَمِن غَيْر الغَالِب[6] قَولُهُ[7]:**

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَت نَعَامَتُهَا ∧ أَيْمَا إلَى جَنَّةٍ، أَيْمَا إلَى نَار

أَقُول: شَالَت نَعامَتها: كِنَايَة عَن مَوتِها، فَإنَّ النَّعَامة بَاطِن القَدَم، وشَالَت: ارْتَفَعَت، وَمَن هَلَكَ ارْتَفَعَت رِجْلاه، وَانْتَكَس رَأسُه فَظَهَرت نَعامة قَدمِهِ، وَأَمَّا قَوْل بَعْضِهِم: إنَّ مُرَاد العَرَب بِقَولِهِم: شَالَت نَعَامَتُهُم[8]، الدُّعَاء: أيْ رَاعَهُم اللهُ وَهَزَمَهُم حتَّى ذَهَبُوا عَلَى وُجوهِهِم كَمَا تَفِر النَّعَامة، فَلا يَتَأتَّى مَا فِي البَيْت بِهِ.

**قَالَ: ولـ إمَّا خَمْسَةُ مَعَانٍ: أَحَدُهَا[9] الشَّكُّ... إلَى آخِرِهِ.**

---

(1) الضمير راجع إلى يونس، والفارسي وابن كيسان القائلين بأن إما الثانية غير عاطفة.

(2) التسهيل: ص 174.

(3) في (ج) تقتضي.

(4) قولنا سقطت من الأصل.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 213.

(6) أي: ومن غير الغالب إلا تلازم إما الواو العاطفة.

(7) نسبه أبو تمام في الحماسة: للنحيف سعد بن قرط أحد بني جذيمة، شرح الحماسة للتبريزي: 4/ 175، وهو من شواهد ابن يعيش: 6/ 75، الهمع: 2/ 135، الخزانة: 4/ 431.

(8) في اللسان، مادة شول، شالت نعامته، خف وغضب ثم سكن، وشالت نعامة القوم: خفت منازلهم منهم، وشالت نعامتهم: إذا تفرقت كلمتهم وشالت، إذا ذهب عزهم، وشالت نعامتهم: إذا ماتوا وتفرقوا.

(9) في الأصل أحدهما.

أقُول: إنَّمَا هِيَ لأحَد الشَّيْئَيْن أوْ الأشْيَاء، وَالمَعَانِي المَذْكُورَة لَيْسَت مُسْتَفادَة مِن نَفْس إمَّا وإنَّمَا تُسْتَفَاد مِن أمْر آخَر، وَقَد ذكَر المصَنِّف هَذَا فِي (أوْ)[1] وَفَاته هُنَا، وَلا فَرْق بيْنَ الحَرْفَيْن فِي ذَلِك.

**قَالَ: ووَهِم ابْنُ الشَّجَرِيِّ[2] فجَعَل مِن ذَلِك ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[3].**

أقُول: وَإنَّمَا هِيَ مِن قَبِيل الإبْهَام عَلَى السَّامِع، وَلَمْ يُبَيِّن المُصنِّف وَجْه الوَهْم، وَكَأنَّه مَا تَقَرَّر مِن أنَّه لا بُدَّ مِن أنْ يَكُون حَرْف التَخْيير مَسْبُوقاً بِطَلَب، وَلا طَلَب هُنَا، وَلابْن الشَّجَرِي[4] أنْ يَمْنَع اشْتِرَاط ذَلِك، وَيَقُول: المَعَنى بِكَونِها لِلتَخْيير دُخولُهَا بَيْن شَيئَين أوْ أشْيَاءَ، يَكُون[5] لِلمُتَكلِّم أوْ السَّامِع الخِيَرة فِي فِعْل مَا شَاء مِن ذَيْنَك الأمْرَين، أوْ بِتِلْك الأمُور مِن غَيْر جَمْع بَيْنهُمَا أوْ بَيْنَهُن، وَلا يُشْتَرَط سَبْق الطَلَب، وَلا شَك أنَّ الله تَعَالَى الخِيَرة فِي فِعْل[6] مَا شَاء مِن الأمْرَين المَذْكُورَين، وَأنَّه -عَزَّ وَجَلَّ- لا يَجْمَع بَيْنَهُمَا فَيُعَذِّبُهُم مَع التَّوبَة عَلَيهِمْ.

**قَالَ: وَالخَامِس: التَفْصِيلُ نَحْو ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[7] وَانْتِصَابُهُمَا عَلَى هَذَا عَلَى الحَالِ المُقَدَّرَة.**

أقُول: لأنَّ الظَّاهِر انَّه حَال مِن الهَاء فِي هَدَيْنَاه، وَالمَعنَى: بَيَّنَّا لَه الطَّرِيق وَأوْضَحْنَاه فَالحَالُ مُقَدَّرَة، لأنَّ المُرَاد بِالشُّكْر العَمَل بِمَا بَيَّن لَه، وَالعَمَل بِذَلِك لَيْس مُقَارناً لِلتَبْيين، فَاحْتِيج إلَى كَوْن الحَال مُقَدَّرَة، قَالَ الزمَخْشَرِي: وَيَجُوز أنْ يَكُونَا[8] حَالَيْن مِن السَبِيل،

---

(1) المغني: 1/ 67.

(2) تقدمت ترجمته في ص32 من الأصل.

(3) التوبة: 106، إما عند ابن هشام تفيد الإبهام في الآية: (وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) وعند ابن الشجري للتخيير، الأمالي: 2/ 343.

(4) عرف به في ص32 من الأصل.

(5) في الأصل ويكون.

(6) ساقطة من الأصل.

(7) الإنسان: 3.

(8) في الأصل يكون.

أيْ[1]: إمَّا سَبِيلاً شَاكِراً، وَإِمَّا سَبِيلاً كَفُوراً، كَقَولِه تَعَالَى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[2]، فَوَصَفَ السَبِيل بِالشكرِ وَالكُفر مَجَاز، وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّال[3] بِفَتْحِ الْهَمزَة مِن إمَّا وَهِي قِرَاءَةٌ حسَنَة، وَالمَعنَى: إمَّا شَاكِراً فَبِتَوفِيقِنَا، وإمَّا كَفُوراً فَبِسُوء اختِيَارِه[4]، انْتَهى، قُلْت: هَذَا يَلْزَم مِنْه حَذْفُ جَوَاب (أمَّا) وَهُو مَا كُنَّا قَدَّمنَا الوَعْد بِوقُوفِك عَلَيه[5]، وَقَولِه: فبِسُوء اختِيَارِه، لَيْس إلَّا عَلَى قَاعِدَة مَذْهبِهِ فِي الاعْتِزَال[6].

قَالَ: فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ[7]:

قَد قِيل ذَلِك إنْ حقّاً وَإنْ كَذِبـاً.

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت لِحَسَّان رَضِي الله عَنْه، وَقِيل لِغَيْرِه، وَعَجُزُه[8]:

فَمَا اعْتِذَارُك مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلا.

قَالَ: وَلِذَلِكَ وَجَبَ تَكْرَارُهَا.

أقُول: يَعنِي ذِكرَها مَرَّة أُخرَى قَبْل المَعطُوف عَلَيه، لِيَفْهَم السَّامِع المَقْصُودَ مِن أوَّل الأمْر.

---

(1) بعده في الكشاف: 4/ 195، عرفناه السبيل.

(2) البلد: 10.

(3) هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال العدوي البصري، له اختيار في القراءة، شاذ عن العامة مات في حدود: 160هـ البغية: 2/ 265، غاية النهاية في طبقات القراء: 2/ 27.

(4) الكشاف: ج4/ 195، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص166، وهي لغة حكاها أبو زيد عن العرب، وفي البحر: 8/ 394، وكذلك قرأ: أبو العاج، وهو كثير بن عبد الله السلمي، شامي ولي البصرة لهشام بن عبد الملك.

(5) في ص 42، من الأصل، حيث قال: أجاز الزمخشري حذف جواب أما.

(6) لأن المعتزلة اجمعت على أن الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي، ولا شيئاً من أفعال غيره، إلا واحداً منهم فإنه زعم بأن الله خلقها، بأن خلق أسماءها وأحكامها، مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: ص227.

(7) البيت للنعمان بن المنذر، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 131، ابن عقيل: 1/ 123، الخزانة: 2/ 78، الهمع: 1/ 121، والشاهد فيه حذف كان بعد (إن) والضمير فهو راجع إلى قول ابن الشجري الذي يرى أن (كان) مقدرة في الآية (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا) والتقدير عنده: هديناه السبيل إن كان شاكراً وإن كان كفورا، الأمالي: 2/ 347.

(8) في (ج، د) والعجز.

**قَالَ: وَ (أوْ) يُفتَتَح الكَلامُ معهَا[1] عَلى الجَزْمِ ثُمَّ يطرَأ الشَّكُّ أوْ غَيْرُه، ولِهَذَا لَمْ تَتَكرَّر.**

أقُول: فِيهِ نَظَر[2] إذ لِجَوَاز أنْ يَكُون المُتكلِّم بـ قَام زَيْد أوْ عَمْرو مَثلاً قَاطِعاً بِقِيَام زَيْدٍ ثُم عَرَض لَه الشَّك فِي كَوْن القِيَام حَصَل مِنْه أوْ مِن عَمْرو، فَعُطِف بـ أوْ كَمَا قَالَ المُصنِّف، ويَجُوز أنْ يكُونَ شَاكّاً مِن أوَّل الأمْر، وَإنْ لَمْ يَأتِ بحَرْف دَالٍّ عَلَيه، كَمَا تَقُول: جَاءَ القَوْم، وَأنْتَ عَازِمٌ مِن أوَّل الأمْرِ عَلَى الاسْتِثْنَاء بِقَوْلِك إلَّا زَيْداً، وَقَد يُجَاب بِأنَّ مَعنَى افْتِتَاح الكَلَامِ مَعَها عَلَى الجَزْم، أنَّ ذلِكَ بِحَسَب الصُورَة الظَّاهِرَة مَع أنَّه قَد يَكُون فِي الوَاقِع كَذَلِك، وقَد لا يَكُون، وَمَعنَى: طُرُوُّ الشَّك طُرُوُّ[3] الدَّالِّ عَلَيه، لا[4] أنَّ المُتكلِّم بِهَا لا بُدَّ أنْ يَكُون جَازِماً ثُم يَشُكُّ، فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وَقَول المُنَقِّب العَبْدِي[5]:**

فَإمَّا أنْ تَكُونَ أخِي بِحَقٍّ ∧ فَأعْرِفَ مِنك غَثِّي مِن سَمِينِي
وَإلَّا فَاطَّرِحْنِي، وَاتَّخِذْنِي ∧ عَدُوّاً أتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي/

أقُول: المُنَقِّب العَبْدي بِضَم المِيم وَفَتْح النُون وَكَسْر القَاف المُشَدَّدة، وَالعَبْدِي بِفَتح العَيْن المُهْمَلة وسُكُون المُوَحَّدة، وَأظُنُّ أنَّ هَذِه النِّسْبَة نِسْبَة إلَى عَبْد القَيْس، وَ(أنْ تَكُون) فِي

---

(1) في الأصل عليها.

(2) في (ج، د) لجواز.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في الأصل و(ج) لأن.

(5) ديوانه: ص211-212، قال ابن الأنباري في شرح المفضليات: 574، اسمه: عائذ بن محصن بن عقلبة، المثقب العبدي، بالثاء: قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 2/ 15، ان الدماميني صحف المثقب، فجعله المنقب بالنون، ولق بالمثقب لقوله ذلك في البيت:

رددن تحية وكففن أخرى ∧ وثقبن الوصاوص للعيون

والوصاوص: البراقع الصغار، والبيتان من شواهد العيني: 4/ 149، الخزانة: 3/ 352، أمالي ابن الشجري: 2/ 344، الشاهد في البيتين أنه قد يستغنى عن (إما) الثانية بذكر ما يغني عنها.

مَحَل رَفع بِالابْتِدَاء، وَالخَبَر مَحذُوفٌ، أيْ: فإمَّا أخُوتُك حَاصِلَة، وَالغثُّ: الرَدِيء، وَالسَّمِين: الجَيِّد، وَأتَقِيْك وتَتَّقِينِي: إمَّا صِفَة عَدُوٍّ، وَالأصْل يَتَّقِيك وَتَتَّقِيه، وَلَكِن رُوعِي المَعْنَى فَجِيء بضمير المُتَكلِّم وَالمُخَاطَب، وَإمَّا مُسْتَأنفٌ[1]، كَأنَّه قِيل: فَمَاذَا يَكُون إذَا طَرَحتُك وَاتَّخَذتُك عَدُوّاً؟، فَقَال: أتَّقِيك وتَتَّقِينِي.

**قَالَ: وَقَوْلُه[2]:**

(تُلِمُّ بِدَارٍ)[3] قَدْ تَقَادَم عَهْدُهَا ∧ وَإمَّا بِأمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أقُول: تُلِم: تَنْزِل، وَعَهْدُها إمَّا بِمَعْنَى أمْرُها الَّذِي يُعْهَد مِنها، أوْ مَحَلُّها الَّذِي يَتَعَاهَد بالرُّجُوعِ إلَيهِ بَعْد الذَّهَاب عَنْه[4].

---

(1) في (ج، د) مستانف.

(2) الشاهد فيه الاستغناء عن إما الأولى لفظاً، وهو للفرزدق في ديوانه: 2/ 618، ابن يعيش: 8/ 102، والتقدير: تلم إما بدار، وإما بأموات.

(3) في (ج) قلم بدار وهو تحريف.

(4) سقطت عنه من (ج).

**قَالَ: وَالثَّانِي: الإِبْهَامُ، نَحْوُ:** ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[1] **الشَّاهِدُ فِي: أَوْ الأُولَى.**

أَقُول: لا أَدْرِي لِمَ امْتَنَع كَوْنُ الشَّاهِد فِي (أَوْ) الثَّانيَةِ أَيْضاً، وَالْمَعْنَى: وَإِنَّ أَحَدَ الفَرِيقَيْن مِنَّا ومِنْكُم لثَابتٌ لَه أَحَد الأَمْرَين، كَونُه عَلَى هُدَى أَوْ كَونُه فِي ضَلَال مُبِين، أُخْرِج الكَلام فِي صُورَة الاحْتِمَال مَع العِلْم بِأَنَّ مَن وَحَّد الله تَعَالَى وَعَبَدَه فَهُو عَلَى الهُدَى، وَأَنَّ مَن عَبَد غَيْرَه مِن جَمَاد أَوْ غَيْرِه فَهُو فِي ضَلَال.

**قَالَ: وَقَوْلُه[2]:**

نَحْنُ أَوْ أَنْتُم الأُولَى أَلِفُوا الحـ / ـقَّ، فَبُعْداً لِلمُبْطِلِين وَسُحْقَا

أَقُول: هَذَا البَيْت مِن بَحْر الخَفِيف، وَآخِر صَدره هُو القَاف السَّاكِنَة مِن: (أَلِفُوا الحَقَّ)، وَمِثْله يُسَمَّى عِنْد العَرُوضِيِّين بِـ الُمدرَج، أيْ: الَّذِي أُدرِج أَوَّل عَجُزِه فِي الكَلِمة الَّتِي فِيهَا آخِر الصَّدْر، فَلَمْ يَنفرِد أحَدهُمَا عَن الآخَر بِكَلِمة تَخُصُّه وَيمْتَاز بِهَا، وَمَعنَى: سُحْقاً: بُعْداً، فَهِي كَقَولِه[3]:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبَـا وَمَيْنَـا

---

(1) سبأ: 24.

(2) الشاهد فيه أن (أو) للإبهام، إذ قائل البيت يعلم أن فريقه على الحق، وأن المخاطبين على الباطل، لكنه أبهم على السامع بالكلام المنصف المسكت للخصم، شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 19.

(3) صدره: وقدمت الأديم لراهشيه، وهو لعدي بن زيد العبادي في قصة الزباء، وغدرها بجذيمة والراهشان العرقان الظاهران في الذراعين، شعر عدي بن زيد: ص131-184، والهمع: 2/ 129.

**قَالَ: وَنَحْو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] إِذِ المَعْنَى: لا تَفْعَل أَحَدهُمَا، فَأَيُّهُمَا فَعَلَه[2] فَهُو أَحَدهُمَا.**

أَقُول: انْظُر كَيْف يَصِح التَمْثِيل بِهَذِه الآيَة الشَّرِيفة لَمَّا كَانَت (أوْ) فِيه لِلإِبَاحَة قَبْل دخُول النَّاهِي، وكَيْف يَصِح قَوْل المُصنِّف وَتَلخِيصه أنّها لِلنَّهْي عَمَّا كَانَ مُبَاحاً، وَهَذَا فِي الآيَة غَيْر مُتَأَتٍّ البَتَّة، لأنَّ طَاعَة الآثِمِ أوْ الكَفُور فِي الإِثْم وَالكُفْر[3] لا تُبَاحُ أَصْلاً، بَل تَحْرُم، وَلَعَل الإِبَاحَة إِنَّمَا لُحِظ فِيهَا مَا كَانَ الكُفَّار يَعْتَقِدُونه مِن أنَّ طَاعَة الآثِم وَالكَفُورِ مُبَاحَة، وَلا حَرَج عَلَى مَن ارْتَكبَها.

**قَالَ: قَالَهُ[4] الكُوفِيُّون، وَالأخْفَشُ وَالجَرْمِيُّ[5].**

أَقُول: الجَرْمِي بِفَتْح الجِيم نِسْبَة إِلَى بَنِي جَرْم، وَهِي[6] قَبِيلَة مِن العَرَب مَشْهُورَة، وَهُو أَبُو عَمْرو صَالِح بْن إِسْحَاق أَحَد نُحَاة البَصْرَة، كَانَ ذَا دِين وَوَرَع، وَلا يُلْتَفَت إِلَى مَا اشْتَهَر عِنْد قَوْم مِن أنَّه بِضَم الجِيم، وَلا إِلَى مَن زَعَم أنَّه بِكَسْرِها، زَاعِماً أنَّه رَوَاه فِي الشَّاطبيَّة كَذَلِك[7]، عَنْ أَبِيهِ عَن جَدِّهِ، وَلا إِلَى قَوْل مَن جَوَّز فِيهِ تَثْلِيث الجِيم لَمَّا رَأَى كُلاً مِنْها لَه مَعَنى فِي اللُّغَة، وَكُل هَذَا خَبْطٌ وَتَحْرِيفٌ.

**قَالَ: وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ تَوْبَة[8]:**

**وَقَد زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ ٨ لِنَفْسِي تُقَاهَا أوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا**

---

(1) الإنسان: 24.

(2) في الأصل فعل.

(3) في الأصل والكفر.

(4) في (د) قال.

(5) من كتبه: كتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض، توفي 225هـ الأعلام: 3/ 189.

(6) في الأصل وهو.

(7) كذلك سقطت من الأصل.

(8) الشاهد في البيت أن (أو) فيه للجمع المطلق، كالواو، وهو من قصيدة لتوبة بن الحمير المتوفى سنة 85هـ الأغاني: 11/ 198، الشعر والشعراء: 1/ 445، 446، الأضداد لابن الأنباري: 1/ 279، الخزانة: 4/ 425، المعمع: 2/ 124.

أَقُول: تَوْبَة عَلَم كَأَنَّه[1] مَنْقُول مِن مَصْدَر تَابَ مِن الذَّنْب تَوبَة، وَهُو ابْن الحُمَيِّر عَلَى صِيغَة تَصْغِير الحِمَار، صَاحِب لَيلَى الأَخْيَلِيَّة، وَالبَاء زَائِدَة، وَتَاء تُقَاهَا بَدَل مِن الوَاو كَمَا فِي تُرَاثٍ، وَالفُجُور: الفِسْق، وَالتُقى خِلافُهُ.

**قَالَ: وَقَوْل جَرِير[2]:**

جَـاءَ الخِلافَـة أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَـدَراً ⁄⁄ كَمَـا أَتَـى[3] رَبَّـهُ مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ

**وَالَّذِي رَأَيْتُه فِي دِيوَان جَرِير: إِذْ كَانَتْ.**

أَقُول: مَا رَآهُ لا يَقْدَح فِي رِوَايَة الجَمَاعَة، وَفَاعِل جَاءَ ضَمِير عَائِدٌ / إِلَى الخَلِيفَة المَمْدُوح، وَمَعْنى كَانَت لَه قَدَراً: كَانَت مُقَدَّرَة لا سَعْي لَه فِيهَا، وَيَحْتَمِل أَنَّ (أَوْ) فِيهِ لِلشَّك، وَكَأَنَّه قَالَ: نَالَ الخِلافَة لَمَّا أَرَادَهَا، لأَنَّه أَحَقُّ بِهَا أَوْ قُدِّرَت لَهُ مِن غَيْر طَلَب، اعْتِنَاءً مِن اللهِ تَعَالَى بِه، وَكَأَنَّه شَكٌّ أَيْ ذَلِك كَانَ، مِن حَيْث كَانَت فِيهِ الصِّفَات الَّتِي هُو مِن أَجْلِها أَحَقُّ بِالخِلافَة مِن غَيْره، وَمِن حَيْث كَانَ مِن الَّذِينَ بِحَيْث يعْتَنِي الله تَعَالَى بِه فَيُبَلِّغُه أَعْلَى المَرَاتِب، كَذَا قَالَ ابْن عُصْفُور[4] فِي شَرْح الجَزُولِيَّة.

**قَالَ: وَقَوْلُه[5]:**

وَكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً ⁄⁄ أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

---

(1) في (ج، د) كناية.

(2) البيت في مدح عمر بن عبد العزيز، وهو في الديوان: ص275 برواية (نال الخلافة إذ كانت له قدراً) ولا شاهد فيه حينئذ.

(3) في (ج، د) وافى، أمالي ابن الشجري: 2/ 317، قطر الندى: 184، الهمع: 2/ 134.

(4) تقدمت ترجمته في ص11 من الأصل والجزولية هي المقدمة في النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي: ت607 هـ وفيات الأعيان: 3/ 157.

(5) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وفي الخزانة أنه ملفق من بيتين ج2/ 342، وفي ديوان الهذليين:

وقـال راعيهم سيان سيركم ⁄⁄ وأن تقيموا بـه، واغبرت السوح

وكـان مثلين ألا يسرحوا نعماً ⁄⁄ حيث استرادت مواشيهم وتسريح

ج1/ 107.

أقُول: النعَم واحِد، الأنعَام وهِي المَالُ الرَّاعِيَة، ويَسْرَحوا: مُضَارِع سَرَح بِفَتْح الرَّاء[1] فِيهمَا، يُستَعمَل مُتعدِّياً كمَا فِي البَيْت تَقُول: سَرَحت الإبِل، إذَا تَركْتَها تَرْعَى، ولازماً كمَا فِي سَرَحَت الإبِل بِنفْسِها، والسُّوح جَمْع سَاحَة، وهِي النَاحيَة أوْ الفَضَاء بَيْن دُوْرِ الحَي، واغْبِرَارُهَا: عَدَم النبَات بِهَا، يَقُول: تِلْك النَوَاحِي لا مَرْعَى فِيهَا، وَلا نَبَات تَأكُلُه الرَاعِيَة، فَلا فَرْق بَيْن أنْ تَسْرَح، وَألَّا تَسْرَح، وَقَد[2] صَرَّح بذَلِك فِي الْمَتْن.

**قَالَ: وإنَّمَا قَدَّرنَا "كَانَ" شَأنِيَة، لِئَلَّا يَلْزَم الإخْبَارُ عَنْ النَّكِرَة بِالمَعْرِفَة.**

أقُول: النَكِرة سِيَّان وَالمَعرِفَة ألَّا يَسْرَحُوا، لأنَّ أنْ مَع صِلَتِهَا فِي تَأوِيل مَصْدَر مُعرَّف، بَل جَعَلُوه فِي حُكْم الضَمِير، وَلِقَائِل أنْ يَقُول: الإخْبَار بِالمَعرِفَة عَن النَكِرة مُغْتَفَر فِي الضَرُورَة[3]، وَمَا نَحْنُ فِيهِ شِعْرٌ، فَلا حَرَج فِي ارْتِكَاب مِثْل ذَلِك فِيهِ، عَلَى أنَّ ابْن مَالِكٍ قَالَ بِجَوَازِهِ مُطْلَقاً[4].

**قَالَ: وَقَوْلُ الرَّاجِزِ[5]:**

إنَّ بِهَا أكْتَلَ أوْ رِزَامَا ∧ خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

أقُول: أكْتَل بِمُثَنَّاه فَوقِيَّة، كَأفْضَل: عَلَم رَجُل وَكَذَا رِزَام بِرَاء مَكسُورَة فَزَاي، وَخُوَيْرِبَيْن تَثْنِيَة: خُوَيْرِب تَصْغِير خَارِب وَهُو اللِّصُّ، وَالنَّقْف: كَسْر الْهَامَة عَن الدِّمَاغ،

---

(1) في الأصل الراء وفي (ج، د) العين.

(2) قد سقطت من الأصل.

(3) في الأصل بالضرورة.

(4) قال ابن مالك: والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو كم مالك، (واقصد رجلاً خير منه أبوه) التسهيل: ص46.

(5) الرجز لأحد بني أسد كما قال سيبويه: 2/ 149، وتمامه كما ورد في الأمالي الشجرية: 2/ 318:

خـل الطـريق، واجتـنب أرمامـا ∧ إن بهـا أكـتل أو رزامـا

لم يـدعا لـسارح مقامـا ∧ خويـربين يـنقفان الهامـا

والشاهد فيه عند الكوفيين أن (أو) بمعنى الواو، لأن الشاعر، أراد: (أكتل ورزاما) فلذلك قال: خويربين الذي نصبه على الحال منهما، ولو كانت على بابها لقال خويربا ونصبه على الحال من أحدهما، وعند الخليل أن (أو) على بابها لأحد الشيئين، وخويربين منصوب على الذم لا على الحال منهما، شرح شواهد المغني: 2/ 38.

وَالْهَام: الرُؤوس[1] بِتَخْفِيف المِيم، وَاحِدُها: هَامَة، فَإنْ قُلْت: الرَاجِز هُو الَّذِي يَنْظِم الشِّعْر مِن بَحْر الرَجَز، وَعَادَتُهُم أنَّهُم لا يَقُولُـون: قَـالَ الرَاجِـز إلَّا إذَا كَـان الْمَقُول مِن هَذَا البَحْر، وَمَا أنْشَدَه الْمُصنِّف مِن مَشْطُور السَّرِيع المَكْشُوف كَقَوْلِه[2]:

**يَا صَاحِبَيْ رَحْلِي أقِلَّا عَذْلِي**

قُلْت: إنْ وُجِد قَبْل هَذَا أوْ بَعْده مَا يُعَيِّن أنّه مِن السَرِيع وَرَدَ، وَإلَّا فَهُو مُحْتَمِل لأنْ يَكُون بَيْتاً مُصَرَّعاً مِن عَرُوض الرَّجَز الأولَى وَضَرْبها الثَّانِي الَّذِي عَلَى زِنَة مَفْعُولُن وَدَخَلَه الخَبْنُ.

**قَالَ: كَمَا تَقُول: زَيْد أوْ عَمْرو لِصٌّ، وَلا تَقُولُ: لِصَّانِ.**

أقُول: أحَسَنَ الْمُصنِّف فِي التَمْثِيل لِهَذَا المِثَال الخَاصِّ لِمَا فِيهِ مِن الإشَارَة إلَى تَفْسِير خُوَيْرِبَيْن المَذكُور[3] فِي الشِّعْر.

**قَالَ: وَقَوْل النَابِغَة[4]:**

قَالَتْ الا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ∧ إلَى حَمَامَتِنَا، أوْ نِصفَهُ فَقَدِ
فَحَسَّبُوهُ فَألْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ ∧ تِسعَاً وَتِسْعِين لَمْ تَنْقُص وَلَمْ تَزِدِ

أقُول: قَبْل هَذَيْن البَيْتَيْن:

---

(1) في (د) الرأس.

(2) غير معروف قائله، وهو من شواهد العروضيين على العروض الرابعة من بحر السريع، وهي العروض المشطورة المكشوفة، مفعولن، وهي الضرب أيضاً في البيت: (لا عذلي) شرح تحفة الخليل ص226، عبد الحميد الراضي، كلية الآداب، جامعة بغداد: ط2. العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة لبدر الدين الدماميني، ص75، فتح رب البرية على قصيدة الخزرجية لزكريا الأنصاري، هامش العيون الفاخرة، ص72. الإقناع في العروض وتخريج القوافي: اسماعيل بن عباد، ص 53، ولم ينسب لقائل في جميعها.

(3) في الأصل المذكورين.

(4) ديوان النابغة الذبياني: ص16، وفيه: فيا ليتما..... ونصفه، بالواو وهذا يدل على أن (أو) بمعنى الواو، أمالي ابن الشجري: 2/ 241، الهمع: 1/ 143.

وَاحْكُم كَحُكْمِ فَتَاة الَحيّ إذْ نَظَرَتْ ∧ إلَى حَمَام شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

أرَادَ بـ فَتَاة الحَي، زَرْقَاء اليَمَامَة[1]، وَالْمُرَاد بـ احْكُم كُنْ حَكِيماً كَمَا كَانَت هِي حَكِيمَة، إذَا أصَابَت وَوَضَعتْ الشَّيء مَوضِعَه، فَلا تَقْبَل سِعَايَة مُخْتَلِقٍ وَلا كَلامَ وَاشٍ مُفْتَرٍ، وَكَانَت هَذِه الْمَرْأة نَظَرَت إلَى حَمَامٍ طَائِرٍ، جُمْلَتُه: سِتٌّ وَسِتُّونَ، وَعِنْدَها حَمَامَة، فَقَالَتْ[2]:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَه ∧ إلَى حَمَا مَتِيَه
وَنِصفُهُ قَدِيَه ∧ ثُمَّ الحَمَامُ مِيَه

وَالثَّمَد: الْمَاء القَلِيل الَّذي لا مَادَّة لَهُ، وَحَسَّبُوه بِالتَّشْدِيد، عَدُّوهُ، وَأَلْفَوْهُ: وَجَدُوه، وَيُرْوَى: كَمَا حَسَبَتْ مَكَان كَمَا ذَكَرَتْ.

**قَالَ: وَقَوْلُه[3]:**

قَوْمٌ إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخ رَأيْتَهُم ∧ مِن بَيْن مُلْجِمٍ مُهْرَهُ أوْ سَافِعٍ

أقُول: الصَّرِيخ: صَوْت الْمُسْتَصرِخ، وَالْمُلْجِم: هُو جَاعِل اللِّجَام فِي مَحَلِّه مِن الفَرَس، وَالسَّافِع: هُو الآخِذ بِنَاصِيَة فَرَسِه، وَمِنْه ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[4].

وَ(مِنْ) إمَّا زَائِدَةٌ عَلَى رَأي الأخْفَش[5] وَالكُوفِيِّين، أيْ: رَأيْتَهُم بَيْن هَذَيْن القِسْمَيْن لا يَخْرُجُون عَنهُمَا، وإمَّا لِلابْتِدَاء مُتَعلِّقَةٌ / بِفِعْل الرُّؤْيَة، أيْ: إنَّ رُؤيَتَك إيَّاهُم ابْتُدِئتْ مِن

---

(1) اليمامة: اسمها، وسميت البلدة باسمها وقيل اسمها عنز وفي الأمثال، أبصر من زرقاء اليمامة، قال الزمخشري: هي من بنات لقمان بن عاد، ملكة اليمامة، وهي أحدى الزرق الثلاث أعينها، والزباء والبسوس، المستقصى: 1/ 18، وينظر مجمع الأمثال للميداني: 1/ 114.

(2) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، ص294، شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 48.

(3) من شعر حميد بن ثور، الديوان: 11، وهو من شواهد العيني: 4/ 146، وأوضح المسالك: 3/ 53.

(4) العلق: 15.

(5) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، في الجنى الداني ص318، الكسائي وهشام يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب أبي الحسن، وإليه ذهب ابن مالك، لثبوت سماعه نظماً ونثراً.

بَيْن هَذَين القِسمَيْن، وَعَلَى كُل مِن الاحْتِمَالَيْن، فـ (أوْ) بِمَعنَى الوَاو، ضَرُورَة اقْتِضَاء (بَيْن) الإضَافَة إِلَى مُتَعدِّد، وَإِذَا كَانَت (أوْ) عَلَى بَابِهَا كَانَ المَعْنَى: بَيْن أَحَد هَذَين القِسْمَيْن، وَلا تَعَدُّد فِي الأَحَد، وَلِقَائِل أنْ يَقُول: لِمَ لا يَجُوز أنْ يَكُون المُرَاد: بَيْن فَرِيق مُلْحِم أوْ فَرِيقٍ سَافِع، فَكُلٌّ مِن القِسمَيْن ذُو تَعَدُّد، فَهُو كَقَولِك: جَلَسْتُ بَيْن العُلَمَاء أوْ الزُّهَّاد، و(أوْ) لِأحَد الأَمْرَين وَلا إِشْكَالَ.

**قَالَ: لأنَّه لَو قِيل جَالِسِ الحَسَنَ[1] وَابْن سِيرِين[2] كَانَ المَامُورُ بِهِ مُجَالَستَهُمَا، وَلَمْ يَخرُجِ المَامُورعَن العُهْدَة بِمُجَالَسَة أحَدهِمَا.**

أَقُول: هَذَا مُشْكِلٌ، فَأيُّ عُهْدة عَلَى المُخَاطَب مَع أنَّ الأَمْر لِلإبَاحَة لا إلْزَام فِيهِ بِالفِعْل، وَلا حَرَج فِيهِ بِالتَّرْكِ.

**قَالَ: وَقَلَّدَه فِي ذَلِك صَاحِبُ الإيضَاحِ البَيَانِيّ[3].**

أَقُول: يَعنِي الإيضَاحَ المُصنَّف فِي عِلْم البَيَان، وَعَنَى بِصَاحِبه: قَاضِيَ القُضَاة، جَلالَ الدِّيْنِ عَبْدَ الرَّحْمَن بْنَ مَحْمُود القَزْوِينِي الشَّافِعِيَّ، صَاحِبَ تَلْخِيص المِفْتَاح، وَإنَّمَا وَصَفَ الإيضَاح بِالبَيَانِي احْتِرَازاً مِن الإيضَاح المُصنَّف فِي النَّحْو، لأبِي عَلِيٍّ الفَارِسِي[4].

**قَالَ: وَلا تُعْرَف هَذِهِ المَقَالَة[5] لِنَحْوِيٍّ.**

أَقُول: بَل هِي مَعْرُوفة لِبَعْض النُّحَاة، فَقَد قَالَ السِيرَافِي[6] فِي شَرْح الكِتَاب، وَمِمَّا تَقَع فِيهِ الوَاو، وَ(أوْ) بِمعنَى: مَا كَانَ مِن التَخْيير بِمَعنَى الإبَاحَة، كـ رَجُل أنْكَر عَلَى وَلَدِه مُجَالَسَة ذَوِي الزَّيْغِ وَالارْتِيَاب، وَأرَادَ أنْ يَعْدِل بِه إِلَى مُجَالَسة غَيْرِهِم، فَقَال لَه: دَعْ مُجَالَسة أهْل الرِّيَب، وَجَالِس الفُقَهَاء أو القُرَّاء، أوْ أصْحَاب الحَدِيث، أوْ قَالَ: جَالِسِ الفُقَهَاء وَالقُرَّاء

(1) هو الحسن بن يسار أبو سعيد، عرف به في ص38، من الأصل.

(2) هو محمد بن سيرين أبو بكر بن أبي عمره البصري، مولى أنس بن مالك، إمام البصرة هو والحسن أبو سعيد البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، ت110هـ غاية النهاية في طبقات القراء: 2/ 151.

(3) صاحب الإيضاح عرف به في ص9 من الأصل.

(4) أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، عرف به في ص26 من الأصل.

(5) يريد بالمقالة ما ذكره الزمخشري من أن الواو تأتي للإباحة، المغني: 1/ 64.

(6) عرف به في ص 30 من الأصل.

وَأَصْحَابَ الحَدِيث، فَذَلِك كُلُّه بِمَعنَى[1] هَذَا كَلامُه، قُلْت: وَقَد رَجَعَ المُصنِّف عَمَّا قَالَه هُنَا فِي حَوَاشِيه عَلَى التَّسْهِيل أنَّ (أوْ) تَأتِي لِلجَمْع كَالوَاو، ثُم قَالَ: فَإنْ قُلْت كَيْف وَافَقت عَلَى أنَّ (أوْ) فِي الإبَاحَة بِمَنْزِلَة الوَاو مَع تَفْرِيق جَمَاعَة مِن حُذَّاقِهم بَيْن: جَالِس الحَسَن وَابْن سِيرِين، وَقَولُك: أو ابْن سِيرِين، قُلْت: الصَّوَاب ألَّا فَرْق، فَإنَّه إذَا قِيل بِالوَاو كَانَت لِلجَمْع بَيْن المُتَعَاطفَيْن فِي مَعنَى العَامِل، وَهُو إبَاحَة المُجَالَسَة، فَكَأنَّه قِيل: أبَحْتُ لَكَ مُجالستَهُمَا، ومَن أُبِيحَت لَه المُجَالَسَة لَمْ تُلْزمه، وَلَمْ يمتَنِع عَلَيه إفْرَاد أحَدِهِمَا، وَلا الجَمْع بَينَهُمَا، لأنَّ معنَى كَوْن الشَّيء مُبَاحاً، أنَّه لا حَرَج فِي فِعْلِه، وَلا فِي تَرْكِه، فَإذَا أُبِيح شَيْئَان جَازَ لَنا فِيه أربَعَة أوْجُه، وكَذَلِك إذَا ذكَرْتَ (أوْ)، وكُلُّهُم يَنُص عَلَى ذَلِك مَع (أوْ) وَقَد بَيَّنَّا أنَّه مَع الوَاو كَذلِك، لأنَّ الإبَاحَة إنَّمَا استُفِيدَت مِن الأمْرِ، فَالوَاو جَمَعَت بَيْن الشَّيْئَيْن فِي الإبَاحَة[2].

**قَالَ: وَابْن بَرْهَان**[3].

أقُول: هُو بِفَتْح البَاء المُوَحَّدة ومَنْع الصَّرْف.

**قَالَ: تَأتِي لِلإضْرَاب مُطلَقاً.**

أقُول: يَجُوز فِي مُطْلَقاً أنْ يَكُون صِفَة مَصدَر مَحذُوف، أيْ: إتْيَاناً مُطلَقاً، وَأنْ يَكُون حَالاً مِن الإضْرَاب، أيْ: تَأتِي لَه فِي حَالِ كَونِه مُطلَقاً، أيْ: سَوَاءٌ تَقدَّمَه نَفْيٌ أوْ نَهْيٌ أوْ لَمْ يَتَقدَّمه، وَسَوَاءٌ أُعِيدَ العَامِل أوْ لَمْ يُعَدْ.

**قَالَ: احْتِجَاجاً بِقَوْل جَرِير**[4]:

مَاذَا تُرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِم ٨ لَمْ أُحصِ عِدَّتَهُمْ إلَّا بِعَدَّادِ

---

[1] لم يتيسر لي الاطلاع على شرح السيرافي للكتاب.

[2] حواشي ابن هشام على التسهيل هي الآن في حكم المفقود.

[3] هو عبد الواحد بن علي ابن برهان الأسدي العكبري أبو القاسم، من كتبه: اللمع في النحو، توفي سنة 456هـ إنباه الرواة: 2/ 213، نزهة الألباء: 428، الأعلام: 4/ 176.

[4] ديوان جرير: 156، بشرح ابن حبيب: 745، وفيه لم تحص، وهو من شواهد الهمع: 2/ 134، العيني: 4/ 144، والشاهد في البيت الثاني على أن (أو) فيه بمعنى بل للإضراب الانتقالي، وقيل للشك، وعند الكوفيين أن (أو) هنا بمعنى الواو، شرح أبيات المغني: 2/ 54.

كَانُوا ثَمَانِين، أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ∧ لَوْلا رَجَاؤُكَ، قَدْ قَتَلْتُ أَوْلادِي

أقُول: العِيَال جَمْع عَيِّل بِتَشدِيد اليَاء، وَهُو مِن عَالَه[1] غَيْرُه يَعُوله إذَا أنْفقَ عَلَيه وَقَامَ بِمَصَالِحِه، وَبَرِمتُ بِكَسْر الرَّاء: ضَجِرْت، وَالاسْتِثنَاء مُفرَّغ فِي الأحْوَال، أيْ: لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُم إلَّا فِي حَال كَوْنِي مُسْتَعِيناً بِعَدَّاد، وَهَذا كِنَايَة عَن الكَثْرَة الْمُفْرِطَة.

**قَالَ: وَقِرَاءَة ابِي السَّمَّالِ**[2].

أقُول: هُو بِسِين مُهْمَلَة مَفْتُوحَة وَمِيم مُشدَّدَة وَلام بَعْد أَلِفٍ.

**قَالَ: نَقَلَه ابْن الشَّجَرِيّ[3] عَن سِيبَوِيه، وَفِي ثُبُوتِه عَنه نَظَرٌ.**

أقُول: لا يَحْسُن أنْ / يَكُون وَجْه النَظَر أنَّها إنَّمَا تَكُون لِلتَخْيير بَعْد الطَلَب عَلَى مَا مَرَّ فِي المَتْن[4]، وَلا طَلَب هُنَا، لأنَّ النِّزَاع فِي هَذَا الشَّرْط مَأثُورٌ، فَلَعَل سِيبَوِيه مِمَّن لا يَعْتَبِره، وَالظَّاهِر أنَّ المُصنِّف أشَارَ إلَى وَجْه النَظَر بقَولِه: (وَلا يَصِح التَخْيير بَيْن شَيْئَيْن الوَاقِع أحَدَهُما)، يَعنِي أنَّ حَالَ هَؤلاء المُرسَل إلَيْهِم دَائِرٌ بَيْن أنْ يَكُونُوا مَائِة أَلْفٍ، فَكَيْف يَسوغُ الإخْبَار بِأنَّهُم أزْيَد مِنْها، وَبَيْن أنْ يَكُونُوا أزْيَد مِن ذَلِك، فَكَيْف يَسوغُ الإخْبَار بِأنَّهُم مَائَة

(1) في الأصل، (ج) عال.

(2) تقدمت ترجمته في ص44، من الأصل، يريد قراءته (أو) في الآية (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم) البقرة: 100، بسكون الواو لا بفتحها، كما قرأ: عاهدوا، عهدوا، بدون ألف، المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 8.

(3) عرف به في ص32 من الأصل، والضمير في نقله راجع إلى القول بأن (أو) في الآية (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) الصافات: 147، تفيد التخيير، وهذا القول أحد الأقوال التي ذكرها ابن الشجري في الأمالي، قال (واختلفوا في قوله تعالى وأرسلناه...أو فقال بعض الكوفيين (أو) بمعنى الواو، وقال آخرون منهم: المعنى: بل يزيدون، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين، وللبصريين في (أو) هذه ثلاثة أقوال.

1- قول سيبويه وهو أن (أو) ههنا للتخيير، والمعنى أنه إذا رآهم الرائي يخير في أن يقول هم مائة ألف، وأن يقول أو يزيدون.

2- لبعض البصريين أنها لأحد الأمرين على الإبهام.

3- لابن جني وهي أنها للشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم، ج2/ 318، 319.

وهذه الآية ليست من شواهد الكتاب، والذي في الجزء الأول، ص489 ط.ب. تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء لم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب.

(4) المغني: ج1/ 62.

الْفِ، وَلِقَائِل أنْ يَقُول: صَاحِب هَذَا الرَّأي لا يَلتَزِم أنَّ عَدَد هَؤُلاء مُنْحصِر فِي هَذَين القِسْمَيْن، بَل يَقُول: يَجُوز ألَّا يَكُون عَدَدهُم فِي نَفْس الأمْرِ، شَيْئاً مِنهُمَا، وَلَكنَّهُم عَدَد كَثِير جِدّاً بِحَيْث إذَا رَآهُم الرَّائِي كَانَ لَه أنْ يَقُول: هُمْ مَائة الْفٍ، وَكَان لَه أنْ يقُولَ: هُم أزْيَد مِن مَائة الْفٍ، يُرِيد أنَّهُم كَثِيرُون كَثْرة مُفرطَة، وَلا يَقْصد المُتكَلِّم العَدَد المَخْصُوص عَلَى أنَّه المَوجُود بِحَسَب الوَاقِع، كَمَا إذَا جَاءَكَ شَخص مِرَاراً كَثيراً جِدَّاً كَانَ لَكَ أنْ تَقُول: جِئْتَنِي الْف مَرَّة وَأنْ تَقُول جِئْتَنِي أزْيَد[1] مِن الْفَ مرَّة، وَلا كَذِب فِي شَيء مِن ذَلِك، لأنَّ المَقصُود لَيْس كَميَّة هَذَا العَدد المُعيَّن بحَيث لا يَزِيد وَلا يَنْقُص، وَإنَّمَا المُرَاد المُبَالَغة فِي الكَثْرة، فَكَذا فِي الآيَةِ[2].

قَالَ: وَمَثَّلَ[3] بِنَحْو: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرًا﴾[4]، ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰ﴾[5].

أقُول: يَعنِي وَمَثَّل أيْضاً بِنَحو الآيَة الثَّانِية[6] فَإنْ قُلْت: كَان مِن حَقِّه أنْ يَأتِي بِالعَاطِف فَيَقُول: وَنَحْو: قَالُوا، إذْ لَيْس هَذَا مَوضِع حَذْفه، قُلْت: يَحْتمِل أنْ تَكُون الوَاو عَاطِفة مِن كَلام المُصنِّف وَالتَّمثِيلُ بِـ ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰ﴾ فَيَسْقُط السُّؤَالُ، فَإنْ قُلْت: التِلاوَة إنَّمَا هِي: وَقَالُوا بِالوَاو فَكَيْف حُذِفَت؟.

قُلْت: قَد وَقَع مِثْلَه فِي أحَادِيث مِنها، قَولُه عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حِين سُئِل عَن الخَمْر: مَا أُنزِل عَلَيَّ فِيها شَيءٌ إلَّا هَذِه الآيَةَ الجَامِعَة الفَاذَّة ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) يريد الآية 147 من سورة الصافات.

(3) أي: ابن مالك، مثل بالآية لـ أو التي تأتي للتفريق المجرد، انظر المغني: 1/ 65.

(4) النساء من الآية 135.

(5) البقرة من الآية 135.

(6) سقطت من الأصل.

يَرَهُ﴾[1] كَذَا هُو فِي مَوَاضِع مِن صَحِيح البُخَارِي بِدُون فَاء[2]، وَسَيأْتِي الكَلام فِي هَذِه الْمَسْأَلَة مُسْتَوفَى فِي حَرْف المِيم إنْ شَاءَ اللهِ تَعَالَى.

**قَالَ: وَهَذَا أولَى مِن التَّعْبِير بِالتَّقْسِيم، لأنَّ اسْتِعمَال الوَاو فِي التَّقْسِيم أجْوَدُ.**

أقُول: لَمْ أتَحقَّق إلَى الآن الفَرْق بَيْن التَّقْسِيم، وَالتَّفْرِيق الْمُجرَّد عَلَى وَجْه يَكُونَان بِه مُتَبَايِنَيْن حتَّى إذَا وَجَدنا مَدْلُول التقْسِيم ثَابِتاً فِي مَحَل، قُلْنَا: يَسوغُ الإتْيَان بِمَا شِئْت مِن الوَاو وَ(أوْ) لَكِن اسْتِعمَال الوَاوِ أجْوَدُ.

**قَالَ: وَقَولَه[3]:**

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ.

أقُول: هَذَا عَجُز[4] بَيْت، صَدْرُه:

وَنَنْصُر مَوْلانَا وَنَعْلَم أنَّه

وَالنَّاس مَجْرُور فـ مَا زَائِدَة غَيْر كَافَّة، أوْ مَرْفُوع فَهِي كَافَّة، وَمَجْرُوم عَلَيه وَجارِم، أيْ: مَجنِي عَلَيه وَجَانٍ، يُقَال: جَرَم فُلان عَلَى أهْلِه إذَا أذْنَب وَجَنَى عَلَيهِمْ جِنَايَة، يقُول نَنْصُر سَيِّدَنا مَع اعْتِقَاد أنَّه كَغَيْره مِن النَّاس تَارَة يَكُون مَظْلُوماً، وَتَارَة يَكُون ظَالِماً فَنَحْن نَنصُره عَلَى كُل حَال، وَلا يَتوقَّف نَصْرُنا إيَّاهُ عَلَى كَونِه مَظْلُوماً.

**قَالَ: وَمِن مَجِيئِه[5] بِـ(أوْ) قَولُه[6]:**

---

[1] الزلزلة 7.

[2] فتح الباري: 5/ 321، 6/ 153، 7/ 743، 9/ 749، وكلها بالفاء أي فمن، ولعل الشارح أثبت الفاء في الجميع.

[3] الشاهد من قصيدة لعمرو بن راقة الهمداني الشاعر المخضرم، أوردها القالي في أماليه: 2/ 119، الشاهد فيه أن الواو للتقسيم، وهو من شواهد أوضح المسالك: 2/ 156، الهمع: 2/ 38.

[4] في الأصل: صدر بيت، عجزه.

[5] أي: التقسيم بـ أو.

[6] البيت من أبيات لجعفر بن علبة الحارثي، أوردها أبو تمام في أول الحماسة شرح التبريزي: 1/ 22.

فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ لا بُدَّ مِنْهُمَا ∧ صُدورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ

أَقُول: أُشرِعَت صُوِّبَت وَسُدِّدَت، تَقُول: أَشْرَعْتُ الرُّمْح نَحْو العَدُو إِذَا صَوَّبْتُه إِلَى جِهَته وقَصَدت طَعْنَه به، أَرَادَ أَنَّه لا بُدَّ مِن القَتْل[1] أَوْ الأَسْر، فَأَشَار بـ إِشْرَاع صُدُور الرِّمَاح إِلَى الْحَالَة الأولَى، وَبِالسَّلاسِل إِلَى الْحَالَة الثَّانِيَة.

**قَالَ: وَقَوْلُهُ[2]:**

وَكُنْت إِذَا غَمَزْتُ قَنَاة قَوْمٍ ∧ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أَقُول: غَمَزْت بِالغَيْن الْمُعْجَمة وَالمِيم المفْتُوحَة وَالزَّاي، مَعنَاه: عَصَرْت وَالقَنَاة مَعرُوفَة وَهِي الَّتِي يُجْعَل فِيهَا سِنُّ الرُّمْح، وَالكُعُوب هِي النَوَاشِز فِي أَطْرَاف الأَنَابِيب، وَهَذِه اسْتِعَارَة تَمْثِيلِيَّة، شَبَّه حَالَه إِذَا أَخَذ / فِي إِصْلاح قَوْم اتَّصَفُوا بِالفَسَاد، فَلا يَكُفُّ عَن حَسْم الْمَوَاد الَّتِي يَنْشَأ عَنها فَسَادهُم إِلَّا أَنْ يَحْصُل صَلاحُهُم، بِحَالِه إِذَا غَمَز قَنَاة مُعْوَجَّة حَيْث يَكْسِر مَا ارْتَفَع مِن أَطْرَافِها ارْتِفَاعاً يَمْنَع مِن اعْتِدَالِهَا، وَلا يُفَارِق ذَلِك إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ.

**قَالَ: وَأَجَابَ ابْنُ الحَاجِب عَنْ الأَوَّلِ[3] بِمَنْعِ كَوْنِ المَعنَى: مُدَّةَ انْتِفَاء أَحَدهِمَا، بَلْ مُدَّةَ لَمْ يَكُن وَاحِد مِنْهُمَا، وَذَلِك بِنَفْيِهِمَا جَمِيعاً، لأَنَّه نَكِرَة فِي سِيَاقِ النَّفْي الصَّرِيحِ[4].**

---

(1) في الأصل: القتال.

(2) البيت نسبه سيبويه إلى زياد الأعجم، والشاهد فيه أن (أو) بمعنى إلا الاستثنائية، والأبيات مرفوعة الروي إلا أن سيبويه سمعه منصوباً فرواه كما سمعه، الكتاب: 1/ 428، ابن عقيل: 4/ 123، ابن يعيش: 5/ 15، شرح أبيات المغني للسيوطي: 1/ 206، البغدادي: 2/ 71.

(3) أي الوجه الأول من الوجهين الحاصلين من تقدير (تفرضوا) مجزوماً على أنه معطوف على (مالم تمسوهن) في الآية (لاجناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) البقرة: 236، إذ قدر بعضهم الفعل منصوباً بـ أن مضمرة، انظر المغني: 1/ 66.

(4) كلمة الصريح: سقطت من الأصل، ونص كلام ابن الحاجب هو: (ويمكن أن يقال عن الأول، لا يلزم أن يكون المعنى ما انتفى أحدهما، بل المعنى: ما لم يكن أحدهما، وفرق بين قول القائل: انتفى أحد الأمرين وبين قول القائل: ما كان واحد من الأمرين، فإن الأول لا ينفي إلا أحدهما، لأنه نكرة ليست في صريح سياق النفي، والثاني ينفيهما جميعاً، لأنه نكرة في صريح سياق النفي، فإذن لا فرق في المعنى بين أن تكون إلى أن، وبين أن تكون العاطفة، أمالي القرآن الكريم: 1/ 139.

أَقُول: حَاصِلُه أنَّ الغَرَض الحَامِل عَلَى جَعْل (أوْ) بِمَعنَى (إلَّا) يَتَأدَّى بِإبْقَائِها عَلَى حَقِيقَتِهَا مِن جَعْلِها عَاطِفَة لأَحَدِ الشَّيْئَيْن عَلَى الآخَر، وَذلِك لأنَّ نَفْي الأحَد الْمُبْهَم يُفِيد العُمُوم، لأنَّه بِمَنْزِلة نَكِرَة فِي سِيَاق النَّفْي[1]، فَلا حَاجَة حِينَئِذٍ إلَى جَعْلِها بِمَعنَى (إلَّا) وَإخْرَاجِهَا عَن حَقِيقَتِهَا.

**قَالَ: وَقَوْلُه[2]:**

**لأَستَسْهِلَنَّ الصَعْبَ اوْ أُدْرِكَ الْمُنَى.**

أَقُول: هَذَا صَدْر بَيْت عَجُزُهُ:

**فَمَا انْقَادَت الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ.**

وَالْمُنَى: جَمْع مُنْيَة، وَهُو اسْم لِمَا يَتَمنَّاه الإنْسَان، وَانْقِيَاد الآمَال: مُوافَقَتها لِلمُرَاد وَمَجِيئُها عَلَى حَسَبِه، وَهُو اسْتِعَارة، وَأنْت خَبِير بِأنَّ جَعْل (أوْ) عَلَى بَابِها لِعَطْف أحَد الشَيْئَيْن أوْ الأشْيَاء مُمْكِن فِي بَعْض مَا جَعَلُوها فِيهِ بِمَعنَى (إلَّا) أوْ (إلَى) نحْو: لأَقْتُلَنَّه أوْ يُسلِم، وَلأَلْزِمنَّك أوْ تَقضِيَنِي[3] حَقِّي، وَهَذَا البَيْت، إذْ الْمُضَارِع فِي الكُلِّ منصُوبٌ بِأنْ مُضْمَرة فَتُؤوَّل مَع صِلَتِها بِمَصدَر، وَيُعْطَف هَذَا الْمَصْدَر عَلَى مَصدَر مُتَصيَّد مِن الفِعْل الْمُتَقدِّم، أيْ: لَيَكُونَنَّ قَتْلٌ مِنِّي أوْ إسِلامٌ مِنه، وَلَيَكُونَنَّ لُزُومٌ مِنِّي لَه[4] أوْ قَضَاء مِنه لِحَقِّي، وَلَيَكونَنَّ اسْتِسهَالٌ مِنِّي لِلصَعْب أوْ إدْرَاكٌ لِلمُنَى.

---

[1] سقطت من (ج).

[2] الشاهد فيه أن (أو) بمعنى (إلى) واللام في جواب قسم مقدر وهو من شواهد ابن عقيل: رقم 322، وحاشية الصبان: 2/ 295، أوضح المسالك: 3/ 173.

[3] في الأصل تقتضي.

[4] سقطت من الأصل.

**قَالَ: وَالحقُّ أنَّ الفِعل الَّذِي قَبْلَهَا[1] عَلَى مَعْنَى حَرْف الشَّرْط كَمَا قَدَّره هَذَا القَائِل، وَإنَّ (أَوْ) عَلَى بَابِهَا، لَكِنَّها لَمَّا عُطِفَت عَلَى مَا فِيهِ مَعنَى الشَّرْط دَخَل المَعْطُوفُ فِي مَعنَى الشَّرْط.**

أقُول: يَحتَمِل أنْ يَكُون هَذَا[2] مِن قَبِيل الحَال المُقَدَّرة، أيْ: لأضْربنَّه مقَدِّراً حَيَاته، أوْ مقدِّراً مَوته، وَالمَعنَى: لأضْربنَّه عَلَى كُل حَال، وَكَذَا يُقَال فِي المِثَال الآخَر، أيْ: لأتِيَنَّك مُقدِّراً إعْطَاءَك أوْ حِرْمَانك، وَلَا حَاجَة إلَى تَقدِير الشَّرْط، وَلا إلَى تَقْدِير (قَدْ) كَمَا[3] اخْتَارَه ابْن مَالِك وَجَمَاعَة[4]، وَاللهُ تَعَالَى أعْلَمْ.

---

[1] يريد قبل (أو) التي تفيد الشرط، كما في قوله (لأضربنه عاش أو مات) أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات، المغني: 1/ 67.

[2] ساقطة من (ج، د).

[3] في (ب، ج) على ما.

[4] قال ابن مالك (وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لـ إلا والمتلو بـ أو أكثر من تركها إن وجد الضمير)، التسهيل: ص113.

# "أَلَا" بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَالتَّخْفِيفِ

**قَالَ: وَإفَادَتُها التَّحقِيق مِنْ جِهَة تَرَكُّبِها مِن الهَمزَة، وَ( لا ) وَهَمزَة الاسْتِفهَام إذَا دَخَلت عَلَى النَّفْي أَفَادَت التَّحقِيقَ.**

أقُول: لَيسَت كُل هَمزَة استِفهَام دَخَلت عَلَى النَّفي أَفَادَت الإثبَات وَإنَّمَا ذَلِك إذَا كَانَت لِلإنكَار الإبطَالِي، وَلَعَل هَذَا هُو مَقصُوده، ثُم إنَّ[1] المُرَاد مِن التحقِيق تَأكِيد الإثبَات وتَقوِيَته، وَلا يَلْزَم مِن حصُول الإثبَات تَأكِيده، فَمِن أَيْن جَاء هَذَا التَّحقِيق؟.، وَالَّذِي يَنبَغِي أنْ يُقَال فِي ذَلِك، هَذِه الْهَمزَة لِلاستِفهَام بِطَرِيق الإنكَار لِلنَّفي، فَجَاء الثُّبوت المُدَّعَى، وَإنَّما جَاء بِطَرِيق اللُّزومِ، لأنَّه يَلزَم مِن رَفْع النَّفْي وُجود نَقِيضِه وَهُو الثبُوت، فَهُو كَدَعوى الشَّيء بَبينَةٍ[2] فمِن هَذِه الجِهَة جَاء التَّحقِيق، وَأيْضاً فَنَفْي النَّفي إثبَات دَائِم، مِثْل (مَازَالَ وَمَا انْفَكَّ).

**قَالَ: وَلِكَونِهَا بِهَذَا المَنصِبِ مِن التَّحقِيق لا تَكَادُ تَقَعُ الجُملَة بَعْدَهَا إلَّا مُصَدَّرَة بِنَحْو مَا يُتَلقَّى بِهِ القَسَمُ.**

أقُول: الجُملَة اسْم تَكَاد، وتَقَعُ خَبَرٌ مُقدَّمٌ مُتحمِّل لِضَمِير عَائِد عَلَى ذَلِك الاسْم، وَلا يَصِح أنْ يَكُون اسْمُ تَكَادُ ضَمِيراً عَائِداً عَلَى إلَّا لِمَا يَلزَم عَلَيه مِن رَفْع الوَاقِع بَعْدَهَا لِغَير ضَمِير عَائِد عَلَى الاسْم، وَهُو إمَّا مُمْتنِعٌ، أوْ ضَرُورَةٌ، أوْ نَادِرٌ، وَالتَّقْدِير عَلَى الأوَّل: (لا تَكَاد الجُمْلَة تَقَع بَعْدَهَا).

**قَالَ: وَأخْتُهَا «أمَا» مِن مُقَدِّمَات اليَمِين وَطَلائِعِه، كَقَولِه[3]: /**

**أمَا وَالَّذِي لا يَعْلَمِ الغَيْبَ غَيْرُهُ.**

---

(1) سقطت من الأصل و(ج).

(2) سقطت من الأصل.

(3) البيت لحاتم الطائي، ديوانه/ 123، والعجز في شرح الأبيات للبغدادي: 2/ 75، برواية: (ومن هو يحيى العظم وهو رميم).

أقُول: هَذَا صدْرُ بَيْت لِحَاتِم الطَّائِي الجَوَاد الْمَشهُور، وَالعَجُز:

وَيُحْيِي العِظَام البيض وَهِي رَمِيمُ.

وَجَواب القَسَم قَولُه بَعْد ذلِكَ:

لَقَد كُنْت اَخْتَارُ القِرَى طَاوِي الْحَشَا ∧ مُحَاذَرَةً مِن اَنْ يُقَال: لَئِيم

وَالرَّمِيم: البَالِي، يُقَال: رَمَّ العَظْم يَرُمُّ إذَا بَلِي، قَالَ الجَوهَرِي: وَإنَّمَا قَالَ الله تَعالَى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[1] لأنَّ (فَعِيلاً وَفَعُولاً) قَدْ يَسْتَوِي فِيهَا الْمُذَكَّر وَالْمُؤنَّث وَالْجَمْع، نَحْو (رَسُول، وَعَدُو، وَصَدِيق)[2]، وَقَال الزمَخْشَري: الرَمِيم اسْم لِمَا بَلِي مِن العِظَام، كَالرِّمَة وَالرُّفَات، فَلِهذَا لَمْ يُؤَنَّث[3]، وَالقِرَى -كَمَا مَرَّ- الإحْسَان إلَى الضَّيْف، وَالْحَشَا: مَا دُون الحِجَاب مِمَّا فِي البَطْن مِن كَبد وَطِحَال وَكَرِش وَما يتْبَعه، وَالطَاوِي: الجَائِع، وَالْمُحَاذَرة: الخَوْف كَالحَذَر، إلَّا أنَّ فِيهَا مُبَالَغة[4]، وَاللَّئِيم: الدَنِيء الأَصْل، الشَّحِيح النَّفْسِ.

**قَالَ: وَالثَّانِي: التَّوبِيخ وَالإنْكَار كَقَولِه[5]:**

اَلا طِعَانَ، اَلا فُرسَان عَادِيَةً ∧ إلَّا تَجَشُّؤكُم حَوْل التَّنَانِير

---

(1) يس: 78.

(2) الصحاح: 5/ رمم.

(3) الكشاف: 3/ 331، بتصرف.

(4) في (د) فيه.

(5) هـذا البـيت اختلف في قائله، فقال سيبويه هو لحسان بن ثابت، الكتاب: 358، (بولاق)، وقال السيرافي في شرح الكتاب أن الجرمـي ذكـر أنـه لعـصام الزمانـي الـشاعر الأمـوي، شرح أبيات المغني: 2/ 84، ديوان حسان، ص213، برواية: الا طعان، ولا فرسان عادية، بواو العطف، وهو من شواهد الخزانة: 2/ 103، الهمع: 1/ 147.

أقُول: الطِعَان: مَصدَر طَاعِن[1] بالرُّمْح وَهُو مَعرُوف، وَالعَادِية إمَّا مِن العَدو، أوْ العُدْوَان، أيْ: مُسرِعة إلَى الحَرْب مُستَبقة إليَهَا، أوْ ظَالِمَة لِخصُومِها بشِدة البَأس، وَالعَرَب تَتمدَّح بِه مِن جِهَة مَا يَلْزَمه مِن كَمَال الشَّجَاعة، وَالتَّجَشُؤ: خُروج نَفَس مِن الفَم يَنشَأ عَن امْتِلاء الْمَعِدة، وَهُو مَنصُوب عَلَى الاسْتِثْنَاء الْمُنقطِع، وَالتَّنَانِير: جَمْع تُنُور، وَهُو مَا يُخبَز فِيه، يُوبِّخ هَؤُلاء القَوْم عَلَى جُبْنِهِم وتَقَاعُدهِم عَن القِتَال، وَصَرْف هِمَمِهِم إلَى شِبَع البُطون.

**قَالَ: وَقَولُهُ[2]:**

ألا ارْعِوَاء لِمَن وَلَّت شَبِيبَتُه /\ وَآذنَت بِمَشِيبٍ بَعْدَه هَرَمُ

أقُول: الارعِوَاء: الكَفُّ عَن الشَّيء، وَيُستَعمَل كَثِيراً فِي تَرْك مَا يُستَهجَن، يُقَال: ارْعِوَى فُلان عَن القَبِيح، وَوَلَّت: أدْبَرَت وَذَهَبَت، وَالشَّبِيبَة: الشَّبَاب، وَهُو عِبَارَة عَن كَوْن الحَيَوَان فِي زَمَان تَكُون حَرَارَته الغَرِيزِيَّة مَشْبُوبَة، أيْ: قَوِيَّة مُشْتَعلَة، وَآذنَت: أعلَمَت، وَالْمَشِيب وَالشَّيْب وَاحِد، قَالَ الأصْمَعِي: الْمَشِيب: دُخُول الرَّجُل فِي حَدِّ الشَّيْب مِن الرِّجَال، وَالشَّيْب بِدُون الِميم بَيَاض الشَّعْر[3]، وَالهَرَم: كِبَر السِّنِّ، وَاعلَم أنَّ الْمُفِيد لِلإنْكَار التَّوبِيخِي هُو الْهَمزَة لا مَجْمُوع (ألا) وَالنَّفْي الْمُفَاد بـ لا بَاقٍ عَلَى حَالِه، ففِي البَيْتَيْن عَدَم الطَعَام وَعَدَم عَدْو الفُرْسَان أوْ عدْوَانِهِم[4] وَعَدَم الارْعِوَاء أمْرٌ ثَابِت، وَالتَوبِيخ مُسلَّط عَلَى ذَلِك، وَحِينَئذٍ فهُمَا حَرفَان، كُلٌّ مِنْهُما يُفِيد مَعنَى يَختَصُّ بِه، فَأيْنَ الحَرْف الوَاحِد الَّذِي يُفِيد التَّوبِيخ، وَهُو الَّذِي فِيهِ الكَلامُ.

**قَالَ: وَالثَّالِث: التَمَنِّي كَقَولِهِ[5]:**

---

(1) في (د) طعن.

(2) البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد: ابن عقيل: رقم113، والهمع: 1/ 147، والصبان: 2/ 14، وأوضح المسالك: 1/ 292.

(3) الصحاح: مادة شيب.

(4) في (ج، د) عدائهم.

(5) الشاهد فيه أن (لا) للتمني، وهو من شواهد ابن عقيل: رقم 115، والهمع: 1/ 147، والصبان: 2/ 15، لم يعرف قائله.

الا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُه /\ فَيَرْأَبُ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

أَقُول: يَرْأَب: يُصلِح، وَفَاعِله ضَمِير يَرْجِع إِلَى الرُّجُوع، وَأثأت بِمُثلة بَعْد الْهَمزَة الأُولَى، أيْ: خَرَمت وَفَتَقَت، وَيَد الغَفَلات فِيهِ اسْتِعَارة بِالكِنَايَة وَاستِعَارَة تَخْييلِيَّة.

**قَالَ: وَالرَّابِع: الاسْتِفهَام عَنْ النَّفْي، كَقَوْلِه**[1]:

الا اصْطِبَار لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد /\ إذَا أُلاقِي الَّذِي لَاقَاه أمْثَالِي

**وَفِي هَذَا البَيْت رَدٌّ عَلَى مَن أنْكَر وُجُود هَذَا القِسْم، وَهُو الشَّلَوبِين**[2].

أَقُول: الشَّلُوبين: لَفْظٌ أعْجَمِي[3]، يُلْفَظ الحَرْف الَّذِي بَعْد وَاوِهِ بَيْن البَاء المُوحَّدَة وَالفَاء، وَلامُهُ مَضمُومَة وَقَد تُفْتَح، وَوَجْه الرَّدّ عَلَيه بِالبَيْت أنَّ الْهَمزَة فِيهِ لِمُجرَّد الاسْتِفهَام عَن انْتِفَاء الاصْطِبَار بِلا رَيْب، أيْ: أَيَنْتفِي صَبْرُها عِنْد مَوتِي، أمْ تَتَجَلَّد فـ أمْ فِيه مُتَّصلَة، وَالمَعنَى: أيُّ الأمْرَيْن كَائِنٌ؟، الجَزَع أمِ الجَلَد؟، وَيَحتَمِل الانْقِطَاع بِأنْ يَكُون اسْتَفهَم عَن الجَزَع أوَّلاً، وَهُو عَدَم الصَّبْر/ ثُم أضْرَب وَاسْتَفهَم ثَانِياً عَن الجَلَد، وَهُو الثَّبَات، وَهُو جَوَاب (إذَا ) مَحْذُوف لِدَلالَة مَا تَقَدَّم عَلَيه، وَالْمُرَاد بِالَّذِي لَاقَاه أمْثَالُه: المَوْت.

وَإذَا تَذَكَّرت مَا أسْلَفنَاه قَرِيباً بَانَ لَك أنَّ فِي كَلام المُصنِّف نَظَراً فِي وَجْهَيْن: الأوَّل أنّه أخْبَر بِأنَّ الاسْتِفهَام عَن النَّفْي مِن مَعَانِي (ألَا) وَلَيست (ألَا) اسْتِفهَاماً عَن النَّفْي أصْلاً، وَإنَّمَا الاسْتِفهَامُ عَنْه بِالْهَمزَة خَاصَّة وَحْدَها[4]، الثَّانِي أنَّ الاستِفْهَام مَتَى كَانَ مُفَاداً بِالْهَمزَة،

---

[1] البيت لمجنون بني عامر قيس ابن الملوح، ديوانه: 228، شرح ابن عقيل: 1/ 349، الصبان: 2/ 15، وقد روي لليلى بدل سلمى.

[2] هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي المعروف بالشلوبين، له شرحان على المقدمة الجزولية صغير، وكبير، وله التوطئة في النحو، والقوانين فيه أيضاً، والشلوبين بلغة أهل الأندلس، الأبيض الأشقر، ت645هـ الديباج المذهب: 185، وفيات الأعيان: 3/ 123، شذرات الذهب: 5/ 232.

[3] في الأصل عجمي.

[4] سقطت من (ج، د).

وَالنَّفْي مَفَاداً بـ لا لَزِم أنْ يكُونَ مَجْمُوع (أَلَا) كَلِمَتيْن، وَالكَلام إنَّمَا هُو فِي الحُرُوف المفْرَدَة بِالأَصَالَة، أوْ الَّتِي حَصَل لَهَا بِالتَّرْكِيب مَعنَى تُعَدُّ بِه فِي المُفْرَدَات.

**قَالَ: وَهَذِه الأقْسَام الثَّلاثَة مُخْتَصَّة بِالدُّخُولِ عَلَى الجُمَل الاسْمِيَّة.**

أقُول: لأنَّ (لا) الَّتِي لِنَفْي الْجِنس بَاقِيَةٌ مَعَها عَلَى عَمَلِها الَّذِي كَانَ لَهَا، وَهُو لا يَكُون إلَّا فِي الجُمَل الاسْمِيَّة، وَهَذَا بِخِلاف (أَلَا) الَّتِي لِلتَنْبِيه، فَإنَّها تَدْخُل عَلَى الجُمْلَتَيْن كَمَا مَرَّ[1]، وَفِي كَلام المُصنِّف إدْخَال البَاء عَلَى المَقْصُور عَلَيه، وَفِيهِ مَا عَرَفت[2]، وَيَأْتِي لَه مِنْه مَوَاضِع فَتَفَطَّنَ لَهَا.

**قَالَ: وَتَعْمَل[3] عَمَل "لا" التَّبْرِئَة.**

أقُول: هِي الَّتِي لِنَفْي الجِنْس، قَالَ الأنْدَلُسِي[4]: وَإنَّمَا سُمِّيَت بِذَلِك -يعْنِي- التَّبْرِئة، لأنَّهَا تَنْفِي الجِنْس، فَكَأنَّها تَدُل عَلَى البَرَاءَة مِنْه، قُلْت: وَجُعِلَت نَفْس التَّبْرِئة مُبَالَغة، كَمَا فِي زَيْد عَدْلٌ، وعَلَيه فَالتَّبْرِئة صِفَة لـ لا بِالتَّأْوِيل الْمَذْكُور، وَلا يُقَال: إنَّه عَلَى حَذْف مُضَافٍ، أيْ: ذَاتَ التَّبْرِئة، لِفَوَات الْمُبَالَغة، وَيَحْتمِل أنْ[5] تَكُون "لا" مُضَافَة لِلتَّبْرِئة عَلَى حَدِّ قَولِهِ[6]:

عَلا زَيْدُنَا يَوْم النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ.

**قَالَ: وَعَلَى هَذَا فَيَكُون قَوْلُه فِي البَيْت (مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُه) مُبْتَدأ وَخَبَر إلَى آخِرِه.**

أقُول: يُكُونْ مَعطُوفٌ[7] عَلَى مَحْذُوف يَدُل عَلَيه السِّيَاق، وَالتَّقْدِير: وَعَلَى هَذَا يُفَصَّل الكَلام فَيَكُون قَولُهُ، إلَى آخِرِه، وَقَد يُقَال: إنَّ قَولَه وَعَلَى هَذَا، مَنْظُورٌ فِيهِ لِمَعنَى

---

(1) أي في الوجه الأول من استعمالات (ألا)، انظر المغني: 1/ 68.

(2) أي في قول المصنف: وهل مختصة بطلب التصديق، ص9 من الأصل.

(3) أي (ألا) المختصة بالدخول على الجملة الإسمية، انظر المغني: 1/ 69.

(4) هو القاسم ابن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي، اللغوي المقرئ، أخذ القرآن والنحو عن أبي الحسن بن الشريك، وبدمشق عن التاج الكندي، وببغداد عن أبي البقاء العكبري، له شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية، والشاطبية، مات بدمشق سنة 661هـ البغية: 2/ 250، غاية النهاية: 2/ 15، الاعلام: 5/ 172.

(5) في (ج، د) ألا تكون مضافة.

(6) تقدم في ص 37 من الأصل.

(7) في (د) معطوفاً.

الشَّرْط إذ مَعْنَاه، وَإنْ[1] بَنَيْنا عَلَى هَذَا فَتَكُون الفَاء رَابِطَة الجَوَاب، لَكِن يُقْدَح فِيهِ بِأنَّ الجَوَاب مَتَى صَلُح لِجَعْلِه شَرْطاً امْتَنَعَت الفَاء، وَيَكُون صَالِح لِوقُوعِه شَرْطاً، فَإنْ قُلْت: هُو كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[2] قُلْت: لَيْس كَذَلِك، فَإنَّ الفِعْلِيَّة الوَاقِعَة بَعْد الفَاء فِي هَذِه الآيَة خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف، وَهُو ضَمِير يَعُود إلَى مَن فَالْجَوَاب إذاً جُمْلَة اسْمِيَّة، فَمِن ثُم دَخَلَت الفَاء، وَمِثْل هَذَا فِي تَرْكِيب المُصنِّف مُتَعذِّر، فَإنْ ذَهَبت إلَى تَقْدِير مُبْتَدأ (هُو) ضَمِير الشَّأن ارْتَكَبت مُمْتَنِعاً.

**قَالَ: وَتَخْتَصُّ (ألَا) هَذِهِ بِالفِعْلِيَّة.**

أقُول: يَعنِي الَّتِي لِلعَرْض وَالتَّحْضِيض، وَإنَّمَا اخْتَصَّت كَمَا قَالَ بِالجُمْلَة الفِعليَّة، لأنَّها لِلطَلَب، وَمَضْمُون الفِعْلِيَّة أمْرٌ حَادِث يَتَجدَّد[3] فَيَتعلَّق الطَّلَب بِه، بِخِلافِ الاسمِيَّة، فَإنَّها لِلثُّبوت وَعَدَم الحُدُوث.

**قَالَ: وِمِنْه عِنْد الخَلِيل قَوْلُه[4][5]**

ألَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً ∧ يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ

أقُول: الْمُحَصِّلَة بِكَسْر الصَّاد الْمُهْمَلَة: الْمَرْأة الَّتِي تُحَصِّل تُرَاب الْمَعْدَن، أيْ: تَجْعَله حَاصِلاً، قَالَ الجَوهَرِي[6]: وَالبَيْت مُضَمَّن، أيْ تُبِيت تَفْعَل كَذَا[7]، قُلْت: يَعنِي أنَّ تُبِيت هُنَا

---

(1) في (ج، د) وإذا.

(2) المائدة: 95.

(3) في الأصل مجدد.

(4) سقطت من الأصل ومن (د).

(5) الشاهد فيه أن (ألا) عند الخليل للتحضيض، وهو طلب بحث والفعل الذي يليها محذوف، تقديره: ألا تروني رجلاً، شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 94، وفي تهذيب الأزهري: تبيت من أبات أي: تجعل لي بيتاً، أي: امرأة بنكاح وعليه فلا تضمين في البيت، انظر شرح البغدادي: 2/ 96، والبيت من قصيدة نسبت لعمرو بن قعاس المرادي، من شواهد الكتاب: 1/ 395، شرح المفصل: 2/ 101، الخزانة: 1/ 459.

(6) سقطت من الأصل.

(7) الصحاح: 4/ حصل.

فِعْل نَاقِص، وَأَنَّ خَبَره مَذْكُور بَعْد هَذَا البَيْت، فَفِيه العَيْب الُمسمَّى عِنْد العَرُوضِيِّين بِالتَّضْمِين، وَهُو افْتِقَار البَيْت إِلَى مَا بَعْده كَقَول النَّابِغَة[1]:

وَهُم وَرَدُوا الجِفَارَ عَلَى تَمِيم ∧ وَهُم أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّي

شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِن صَادِقَاتٍ ∧ شَهِدْنَ لَهُمْ بِصِدْقِ الوُدِّ[2] مِنِّي

وَإِنَّمَا أَنْشَد الجَوهَرِي البَيْت الْمُتَقدِّم بِرَفْع رَجُل، ثُم قَالَ: وَيُرْوَى أَلَا رَجُلاً، بِمَعْنَى: هَاتِ لِي رَجُلاً[3]، وَيُروَى (أَلَا / رَجُلٍ)، بِمَعنَى: أَمَا مِن رَجُل، قُلْت: وَالَّذِي يَظْهَر فِي تَوجِيهِ الرَّفْع أَنْ يَكُون رَجُل فَاعِلاً بِفِعْل مَحْذُوف يُفَسِّره الَمذْكُور، أَيْ: أَلا يَدُل رَجُل، وَفِي تَوجِيهِ الجَرِّ أَنْ يَكُون عَلَى تَقْدِير (أَلَا دَلالَةَ رَجُلٍ) فَحُذِف الُمضَاف وَأَبْقَى الُمضَاف إِلَيهِ عَلَى حَالِهِ كَمَا فِي قِرَاءَة مَن قَرَأَ ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾[4] بِالجَرِّ، أَيْ ثَوَابَ الآخِرة، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَحْذُوف يُدَلُّ، وَالَمعنَى: أَلَا تُحَصِّلُون لِي[5] دَلالَة رَجُلٍ، وَأَمَّا رِوَايَة النَّصْب فَقَد وَجَّهَهَا الخَلِيل بِمَا يقتَضِي أَنْ تَكُون (أَلَا) لِلعَرْض، أَيْ: أَلَا تَرَوْن رَجُلاً، وَتَوجِيهِ الجَوهَرِي لِلنَّصْب يقْتضِي أَنَّه جَعَلَها لِلتَّنْبِيه.

**قَالَ: وَزَعَم بَعْضُهُم أَنَّه مَحْذُوفٌ عَلَى شَرِيطَة التَّفْسِير، أَيْ: (أَلَا جَزَى اللهُ رَجُلاً جَزَاهُ خَيْراً) وَ· أَلَا· عَلَى هَذَا التَّنْبِيه.**

أَقُول: لأَنَّ الَّتِي لِلعَرْض لا تَدْخُل عَلَى الجُمَل الإِنْشَائِيَّة مِن حَيْث إِنَّ العَرْض طَلَبٌ، وَالَمطْلُوب إِنَّمَا هُو أَمْرٌ يَقَع فِي الخَارِج، وَالإِنشَاء لا خَارِج لَه فَيَطْلَب، فَتَعيَّن[6] أَنْ

---

[1] ديوان النابغة: 127، 128، وعجز البيت فيه: (أتيتهم بود الصد مني).

[2] في (ج، د) بحسن الظن.

[3] الصحاح: 4/ حصل.

[4] الأنفال من الآية: 67، قراءة الجمهور الأخرة وقرأ سليمان بن جاز المدني بالجر، واختلف في تقدير المضاف المحذوف، نقدر: عرض الأخرة، وعمل الأخرة، وقال أبو حيان: وجر المضاف إليه بعد حذف المضاف المنصوب، شاذ قليل، البحر: 4/ 518، 519.

[5] في (ج، د) في.

[6] في الأصل فيعين.

تَكُون لِلتَّنبيه، وَهُو كَمَا يَدْخُل عَلَى الجُمَل الخَبَرِيَّة يَدخُل عَلَى الإنْشَائيَّة، إذِ الغَرَض مِنْه[1] إقْبَال السَّامِع عَلَى مَا يُلقَى إلَيهِ، وَتَنْبِيهُه[2] لِمَا يَرِد عَلَيه فَيَتمكَّن مِنْه فَضْلَ تَمكُّن، وَذَلِك جَارٍ فِي الخَبَر وَالإنْشَاء، فَصَحَّ دخُولُه عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا.

**قَالَ: لأنَّه لَمْ يُرِد[3] أنْ يَدْعُو لِرَجُل عَلَى هَذِه الصِّفَة، وَإنَّمَا قَصَد طَلَبَهُ.**

أقُول: فِيه نَظَرٌ، لأنَّ الدُّعَاء يُشْعِر بِالطَّلَب فِي بَعْض المَقَامَات كَقَوْل السَّائِل: رَحِم اللهُ امْرَأً أعَانَنِي، وَهُو هُنَا مُتَأتٍّ.

**قَالَ: وَأمَّا قَوْل ابْن الحَاجِب فِي تَضْعِيف هَذَا القَوْل[4]: (إنَّ يَدُلُّ) صِفَةٌ لِرَجُلٍ، فَيَلْزَم الفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالجُمْلَةِ المُفَسِّرَة، وَهِي أجْنَبِيَّةٌ[5]، فَمَرْدُودٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[6].**

أقُول: فِي إطْلَاق الجُمْلَة عَلَى الْمُفَسِّرة تَسَامُحٌ مِن جِهَة أنَّ المُفَسِّر فِعْلُها لا هِي بِأسْرِها، وَوَجْه الرَّدِّ بِالآيَة أنَّ (هَلَكَ) جُمْلَةٌ تَفْسِيرِيَّةٌ، وَقَد فَصَل بِهَا بَيْن المَوصُوف، وَهُو امْرُؤ وَصِفَتِه[7] وَهِي[8]: لَيْس لَه وَلَدٌ، وَحَاصِله مَنْعُ أنْ تَكُون المفَسِّرة أجْنَبِيَّة[9] أوْ مَنْع الفَصْل بِهَا مَع أجْنَبِيَّتِها، قُلْت: وَفِيه[10] نَظَرٌ، لاحْتِمَال أنْ يَكُون (لَيْس لَهُ وَلَدٌ) حَالاً مِن الضَّمِير الْمُسْتَتِر، فِي (هَلَكَ) كَمَا صَرَّح بِه بَعْض الْمُعْرِبين[11].

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) في الأصل وتنبهه.

(3) أي: الشاعر في قوله: ألا رجلاً جزاه الله خيراً.

(4) يعني قول الخليل الذي قدر: ألا تروني رجلاً هذه صفته، المغني: 1/ 69.

(5) الأمالي لابن الحاجب: 2/ 125.

(6) النساء من الآية 176.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (د).

(8) في (ج، د) وهو.

(9) سقطت من الأصل.

(10) في (ج، د) وقد نظر.

(11) قال العكبري: الجملة (ليس له ولد) في موضع الحال من الضمير في (هلك)، إملاء ما من به الرحمن: 2/ 205.

**قَالَ: ثُمَّ الفَصْل بِالجُمْلَة لازِمٌ، وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّر[1] مُفَسِّرَة، إِذْ لا تَكُون صِفَةً، لأَنَّهَا إِنْشَاءٌ.**

أَقُول: فِيه نَظَر، إِذْ لا يَلْزَم مِن امْتِنَاع كَوِنِهَا صِفَة وقُوعُ الفَصْل بِالجُمْلَة لِجَوَاز أَنْ تُقدَّر مَعْمُولَةً لِمَحذُوف هُو صِفَةٌ لِـ رَجُلاً، أَيْ: أَلَا رَجُلاً مَقُولاً فِيهِ: جَزَاه الله خَيْراً يَدُل، فَلَمْ يَقَع فَصْل بِجُمْلَة وَلَو سُلِّم كَونُها غَيْر مَحْكِيَّةً بِالقَوْل جُعِلَت مُعْتَرَضة، وَالفَصْل بِهَا مُغْتَفَر، وَاقِع فِي الفَصِيْح نَظْماً وَنَثْراً.

---

(1) في (د) يقدر، ويريد بقوله: إذ لا تكون صفة، الجملة: جزاه الله خيراً، في قول الشاعر:

ألا رجلاً –جزاه الله خيراً– يدل على محصلة تبيت

**قَالَ: وَيُبْعِده[1] أنَّه لا ضَمِيرَ مَعَهُ فِي نَحْو: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ، كَمَا فِي أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ.**

أقُول: لَمْ يَشترِطُوا الضَمِير فِي بَدَل البَعْض مِن حَيْث هُو ضَمِير، وَإِنَّمَا اشْترطُوه مِن حَيْث هُو رَابِطٌ، فَإذَا وُجِد الرَّبْطُ بِدُونِه حَصَل الغَرَض مِن غَيْر جُمُودٍ عَلَى اشْتِرَاطِ وُجُودِهِ.

وهُنَا الرَّبْط مُتَحقِّقٌ بِدُونِه، وَذَلِك لأنَّ (إلَّا) وَمَا بَعْدَها مِن تَمَام الكَلام الأَوَّل، وَ(إلَّا) لإخْرَاج الثَّانِي مِن الأَوَّل، فَعُلِم أنَّه بَعْضُه، فَحَصَل الرَّبْط بِذَلِك، وَلَمْ يُحْتَج إلَى الضَمِير.

**قَالَ: وَأنَّه[2] مُخَالِفٌ لِلمُبْدَل مِنه فِي النَّفْي وَالإيجَاب.**

أقُول: قَالَ الرَّضِي: وَلا مَنع مِن التَّخَالُف مَعَ الحَرْف الْمُقْتضِي لِذَلِك، كَمَا جَازَ فِي الصِفَة، نَحْو: مَرَرْت بِرَجُل لا ظَرِيف وَلا كَرِيم، جَعَلْت حَرْف النَّفْي مَع الاسْم بَعْدَه صِفَة لِرَجُل، وَالإعْرَاب عَلَى الاسْم، كَذَلِك/ تَجْعَل فِي نَحْو: مَا جَاءَنِي أَحَد إلَّا زَيْد، قَولُنا: إلَّا زَيْد، بَدَل وَالإعْرَاب عَلَى الاسْم[3].

**قَالَ: أنْ[4] تَكُون بِمَنْزِلَة "غَيْر".**

أقُول: يَعْنِي فِي أنَّ مَا بَعْدها مُغَاير لِمَا قَبْلها ذَاتاً وَصِفَة، وَلا يَعنِي أنَّها بِمَنْزِلتِهَا فِي ذَلِكَ وفِي كَونِها اسْماً، فَقَد صَرَّح غَيْرُ وَاحِد بِأنَّ (إلَّا) هَذِه حَرْفٌ، بَلْ صَرَّح التَفْتَازَانِي فِي حَاشِيَة الكَشَّاف عِنْد الكَلام عَلَى قَولِه تَعَالَى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[5] بِأنَّه: لا قَائِل

---

[1] أي: يبعد أن يكون المرفوع بعد إلا في الآية (ما فعلوه إلا قليل منهم) النساء: 66، بدل بعض من كل، المغني: 1/ 70.

[2] في الأصل فإنه.

[3] شرح الكافية للرضي: 1/ 233.

[4] في (ج، د) أن يكون والضمير في تكون عائد على إلا التي تكون صفة بمنزلة غير.

[5] البقرة: 68.

باسْمِيَتِهَا[1]، قُلْت: وَلَو ذَهَب ذَاهِب إِلَى القَوْل بِأَنَّها اسْمٌ لَمْ يَبْعُد، فَإِنْ قُلْت: يَمْنَع مِنْه عَدَم الْتِزَام خَفْض مَا بَعْدَها، وَلَو كَانَت اسْماً بِمَعنَى غَيْرِ لَكَانَ مَا بَعْدَها مُضَافاً إِلَيهِ دَائِماً فَيَنخَفِض، قُلْت: لِكَونِها فِي صُورَة الحَرْف ظَهَر إِعْرَابُها فِيمَا بَعدَها كَمَا قِيل فِي (لا) فِي نَحْو قَولِك: زَيْد لا قَائِمٌ وَلا قَاعِدٌ، إِنَّه بِمَعنَى غَيْر وَجعَل إِعْرَابَه عَلَى مَا بَعْدَها بِطَرِيق العَارِيَة عَلَى مَا صَرَّح به السَّخَاوِي[2].

**قَالَ: فَيُوصَفُ بِهَا[3] وَبِتَالِيهَا جَمْعٌ مُنَكَّرٌ أَوْ شِبْهُهُ.**

أَقُول: يَعنِي أَوْ شِبْهَ الجَمْع المُنَكَّر، فَيَدْخُل تَحتَه أَمْرَان: أَحَدهُما الجَمْع المُعَرَّف تَعرِيفاً لَفظِيّاً لا يُخرِجُه عَن مَعنَى التَّنكِير، وَالآخَر: مَا كَانَ نَكِرَة وَلَيْس بِلَفْظ الجَمْع، وَلَكِنَّه فِي مَعنَاه، فَهَذَا يَصْدُق عَلَيه أَيْضاً[4] شِبْه الجَمْع المُنَكَّر، وَقَد ذُكِرَتْ أَمْثِلَةُ الكُلِّ فِي المَتْنِ[5].

**قَالَ: لَو قُلْت: قَامَ رِجَالٌ إِلَّا زَيْداً، لَمْ يَصِحَّ اتِّفَاقاً.**

أَقُول: نَقْلُ هَذَا الاتِّفَاق مُشْكِلٌ، فَقَد حَكَى الأُصُولِيُّون الخِلاف فِي عُمُوم الجَمْع المُنَكَّر فِي الإِثبَات، قَالَ التَفْتَازَانِي فِي التَّلْوِيح: (لا شَكَّ فِي عُمُومِه[6] بِمَعنَى انْتِظَام جَمْع مِن المُسَمَّيَات، وَإِنَّمَا الخِلافُ فِي العُمُومِ بِوَصْف الاستِغْرَاق، فَالأَكْثَرُون عَلَى أَنَّه لَيْس بِعَامٍّ، لأَنَّ رِجَالاً فِي الجَمْع كَـ رَجُل فِي الوِحْدَان[7] يَصِحُّ إِطْلاقُه عَلَى كُل جَمْع كَمَا يَصِحُّ إِطْلاقُ رَجُلٍ عَلَى كُل فَرْدٍ عَلَى سَبِيل البَدَل، وَبَعضُهُم عَلَى أَنَّه عِنْد الإِطْلاق لِلاستِغْرَاق، فَيَكُون عَاماً[8]، هَذَا كَلامُهُ، قُلْت: وَالمَنقُول فِي كُتُب النَّحْو أَنَّ مَذْهَب الجُمْهُور مِن النُّحَاة أَنَّ

---

(1) قال التفتازاني ويحتمل أن تكون حرفاً كما يجعل إلا بمعنى غير في مثل: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، مع أنه قائل باسميتها، حاشيته على الكشاف: ص132،(خ.ق) رقم 917، وعند الكوفيين أن (لا) تكون بمعنى غير، الإنصاف: 1/ 366.

(2) عرف في ص37 من الأصل.

(3) أي (إلا) التي بمنزلة غير.

(4) سقطت من الأصل.

(5) المغني: 1/ 70-71.

(6) في (د) عموم الجمع.

(7) في (ج.د) كرجل الواحد.

(8) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني: 1/ 54.

الْمُسْتَثْنَى وَاجِب الدُّخُول فِي الْمُسْتَثْنَى مِنه، وَأنَّ الْمُبَرِّد يُخَالِف فِي ذَلِك ذَاهِباً إِلَى أنَّه يُكْتَفَى فِي صِحَّة الاسْتِثْنَاء بِصِحَّة الدُّخُول[1]، فَمَا هَذَا الاتِّفَاق الَّذِي نَقَلَه الْمُصنِّف؟، وَقَد رَأيْتُ فِي هَذِهِ البِلَاد[2] نُسْخَةً مِن هَذَا الكِتَاب لَيْس فِيهَا -فِي هَذَا الْمَحَل- لَفْظَةُ اتِّفَاقاً.

**قَالَ: وَيَرُدُّه[3] أنَّهُم لا يَقُولُون (لَو جَاءَنِي دَيَّارٌ أكْرَمْتُهُ) وَلا[4] (لَو جَاءَنِي مِنْ أحَد أكرمْتُهُ) وَلَو كَانَت[5] بِمَنزِلَة النَّافِي لَجَازَ ذَلِكَ.**

أقُول: لِلمُبَرِّد أنْ يَقُول (قَد أجْمَعنَا عَلَى إجْرَاءِ النَّفْي الْمُؤوَّل مَجْرَى النَّفْي[6] الصَّرِيح فِي مِثْل: (أبَى زَيْدٌ إلَّا القِيَامَ) فَأجَزْنَا التَّفْرِيغ فِيهِ، قَالَ الله تَعالَى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾[7]، وَقَالَ تَعالَى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[8] مَع أنَّه لا يَجُوز أنْ يُقَال: (أبَى دَيَّار المَجِيءَ)، (أبَى مِن أحَد الذَّهَابَ)، فَمَا كَانَ جَوَابُكم عَن هَذَا فَهُو جَوَابُنَا.

**قَالَ: وَابْنُ الضَّائِع[9]:**

أقُول: هُو بِضَاد مُعْجَمَة غَيْر مُهْمَلة مِن النُّحَاة الأنْدَلُسِيِّينَ.

**قَالَ: وَمِثَال الْمُعَرَّف الشَّبِيه بِالْمُنَكَّر قَوْلُهُ[10]:**

---

(1) في المصنف من الكلام للشمني: (إن بعض الأصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه، ولا يشترطون وجوب ذلك) 1/ 155، ولم أجد المبرد نصاً صريحاً في هذا الجواز في باب الاستثناء من كتاب المقتضب.

(2) بلاد الهند.

(3) أي: قول المبرد أن لو تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، المغني: 1/ 71.

(4) سقطت من الأصل.

(5) أي: لو.

(6) سقطت من (د).

(7) الإسراء من الآية: 89.

(8) التوبة: (....ولو كره الكافرون) الآية 32. لأنه محمول على معنى (لا يريد الله إلا أن يتم نوره).

(9) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن، من كتبه شرح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، والرد على ابن عصفور، ت680هـ بغية الوعاة: 354، الأعلام: 4/ 333.

(10) الشاهد فيه أن (إلا) صفة للأصوات، وهي لتعريفها بلام الجنس شبيهة بالمنكر، والبيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص638، المقتضب: 4/ 409، الخزانة: 2/ 51.

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ∧ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

أقُول: أُنِيخَتْ: أُبْرِكَتْ، وَالبَلْدَة: الصَّدْر، يُقَال: فُلانٌ وَاسِع البَلْدَة، أيْ وَاسِعُ الصَّدْر، وَالبَلْدَة أيْضاً: الأَرْض، يَقُول: أبْرَكَت هَذِه النَّاقَة أوْ هَذِه الإِبِلُ، فَأَلْقَت صَدْرَها عَلَى الأَرْض، فَفِيهِ جِنَاسٌ تَامٌّ وقَلِيل بِهَا الأَصْوَاتُ صِفَةٌ لـ بَلْدَةٍ المَجْرُورَةِ بِالإِضَافَةِ، وَبُغَام النَّاقَة بِضَم المُوحَّدَة، وَبِالغَيْن المُعجَمَة، صَوْت لا يُفْصَحُ بِهِ.

**قَالَ: وَمِثَال شِبْه الجَمْع قَوْلُه[1]:**

لَو كَانَ غَيْرِي –سُلَيْمَى– الدَّهْرَ غَيَّرَه ∧ وَقْعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ/

أقُول: سُلَيمَى مُنَادَى مَحْذُوفُ حَرْفِ النِّدَاء، وَالدَّهْرَ مَنْصُوبٌ إِمَّا عَلَى أنَّه ظَرْف مُسْتَقَرٌّ خَبَرُ كَانَ، أيْ: لَو كَانَ غَيْرِي مَوجُوداً فِي هَذَا الدَّهْر الصَّعْب، وَصَح بِه الإِخْبَار عَن الجُثَّة كَمَا فِي قَولِك: نَحْن فِي يَوْم طَيِّبٍ، وَإِمَّا عَلَى أنَّه مَفعُول بِفِعْل مَحذُوف، أيْ: لَو كَانَ غَيْرِي يُقَاسِي هَذَا الدَّهْر، وَوَقْع الحَوَادِث: سُقُوطُهَا وَهُو جَمْع حَادِثَة، وَهُو مَا يَطْرُق مِن الوَقَائِع وَالنَّوَائِب، وَالصَّارِم: السَّيْف القَاطِع، وَالذَّكَر مِن السُّيوفِ، وَكَذَا المُذَكَّر، مَا كَانَ ذَا مَاء وَرَونَق، وَالمَعنَى: لَو كَانَ غَيْرِي المَوصُوف بِأنَّه مُغَاير لِلصَّارِم الذَّكَر فِي هَذَا الدَّهْر الشَّدِيد، أوْ لَو كَانَ يُقَاسِي وَقَائِعَ هَذَا الزَّمَن لَغَيَّرَهُ سُقُوطُ النَّوَائِب وَحُلولُ المَصَائِب، لَكِن[2] لَمْ يُغَيِّرْنِي ذَلِك لِمَا أنَا عَلَيه مِن الصَبْر وَثَبَات الجَنَان.

**قَالَ: وَنَظِيرُهَا[3] فِي ذَلِك: الجُمَل وَالظرُوفُ فَإِنَّهَا تَقَع صِفَاتٌ، وَلا يَجُوزُ أنْ تَنُوبَ عَنْ مَوصُوفَتِهَا.**

---

(1) الشاهد فيه أن إلا الصارم الذكر، صفة لـ غيري والبيت للبيد، وهو في شرح ديوانه: 62، والكتاب: 1/ 370، وحاشية الصبان على الأشموني: 2/ 156.

(2) في الأصل لكي.

(3) يريد إلا الوصفية.

أقول: ليسَ هَذَا الإطْلاق بصَحِيح، فقَد قَالُوا فِي الجُمَل إذَا كَانَت صِفَةً لِمَوصُوفٍ هُو بَعْض مِن مَجْرُور بـ مِنْ، أوْ فِي، مُتَقدِّم جَازَ الحَذْفُ قِيَاساً، فَالأوَّل كَقَولِهِم، مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقَامَ[1]، أيْ: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَن، وَمِنَّا فَرِيقٌ أقَامَ.

وَالثَّانِي كَقَولِهِ[2]:

لَو قُلْتَ: مَا فِي قَومِهَا لَمْ تِيثَمِ ^ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصْلُه: لَو قُلْت: مَا فِي قَومِها أحَدٌ يَفضُلُهَا لَمْ تَأثَم، فَحَذَف المَوصُوفَ وَهُو أحَدٌ وَكَسَرَ حَرْفَ المُضَارَعَة مِن تَأثَم، وَأبْدَل الهَمزَة يَاءً لِوقُوعِهَا سَاكِنَة بَعْد كَسْرَة، وَقَدَّم جَوَاب (لَو) فَاصِلاً بَيْن الخَبَر المُقدَّم، وَهُو الجَار والمَجْرُور، وَالمُبتَدأ المُؤخَّر، وَهُو أحَد المَحْذُوف، وَالحَسَب: مَا يَعُدُّه الإنْسَان مِن مَفَاخِرِ آبَائِهِ، وَالمِيسَم بِكَسْر المِيم الأولَى وَفَتْح السِّيْن المُهْمَلَة: الجَمَال وَكَذَا قَالُوا فِي الظَّرْف أيْضاً، كَقَولِه تَعالَى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[3] وَقَولُك: مَا فِي القَوْم دُون زَيْد، أيْ: أحَدٌ دُونَ زَيْدٍ.

**قَالَ: وَالثَّانِي أنَّهَا لا يُوصَفُ بِهَا إلَّا حَيْثُ يَصِحُ الاسْتِثْنَاء، فَيَجُوزُ (عِنْدِي دِرْهَمٌ إلَّا دَانِقٌ).**

أقُول: الدَّانِق بِالدَّال المُهْمَلة وَنُون تُكْسَرُ وَتُفْتَح أيْضاً، وَيُقَال فِيهِ: دَانَاقٌ بِألِف بَعْد النُون، وَهُو عِبَارة عَن سُدُس الدِّرْهَم، فَإنْ قُلْت: إذَا جَازَ وقُوعُ إلَّا فِي هَذَا المِثَال لِلصِفَة، فَالمُخْبَر عَنْه دِرهَمٌ كَامِلٌ، وَالوَصْف مُؤكِّدٌ، إذْ كُلُّ دِرْهَم مَوصُوف بِأنَّه غَيْر دَانِق، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ انْتَقَض مَا قَرَّرَه أوَّلاً مِن القَاعِدة القَائِلة[4]: إنَّه مَتَى طَابَق مَا بَعْد إلَّا مَوصُوفَهَا، فَالوَصْف مُخَصِّصٌ، فَإنَّ مَا بَعْد إلَّا وَهُو دَانِق مُطَابِق فِي الإفْرَاد لِمَوصُوفِها، وَهُو دِرهَمٌ، قُلْت: لَمَّا كَانَ الدِّرْهَم فِي مَعنَى قَولِك: سِتَّة دَوَانِق، لَمْ يَقَعِ التَّطَابُقُ مَعنًى.

---

(1) قال أبو سعيد السيرافي: وذلك أنهم جعلوا من بمعنى البعض فكأنك قلت: بعضنا ظعن، وبعضنا أقام، وحذف الموصوف يحسن ويكثر مع (من) في الكلام وفي الشعر: ضرورة الشعر: ص130.

(2) في شرح ابن يعيش: 3/ 95، والعيني على هامش الخزانة: 4/ 71، منسوب إلى أبي الأسود الحماني، وفي خزانة الأدب: 2/ 311، منسوب إلى حكيم بن معية، وفي الكتاب: 1/ 375، بحاشية الأعلم والخصائص: 2/ 370، بدون نسبة.

(3) الجن من الآية 11، وفي البحر المحيط: 8/ 349، قال أبو حيان: ودون في موضع الصفة لمحذوف، أي: ومنا قوم دون ذلك.

(4) سقطت من (ج.د).

**قَالَ: وَجَعَل[1] مِن الشَّاذِّ قَوْلُهُ[2]:**

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ∧ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

أَقُول: جعَل ابْن الحَاجِب الشُّذُوذ فِيهِ مِن وَجْهَيْن آخَرَيْن، أحَدُهُما: وَصْف كُلٌّ دُونَ المُضَافِ إِلَيهِ، وَالمَشْهُور فِي مِثْلِه وَصْف المُضَاف إِلَيهِ: إِذْ هُو المقْصُود، وَكُل لإِفَادَة الشُّمُول فَقَط، وَالثَّانِي: الفَصْل بِالخَبَر بَيْن المَوصُوف وَالصِفَة، وَهُو قَلِيل.

وَالفَرْقَدَان: نَجْمَان قَرِيبَان مِن القُطْب كَذَا قَالَ الجَوهَرِي[3]، وَفِي القَامُوس الفَرْقَد[4]: النَّجْم الَّذِي يُهتَدَى بِهِ[5].

**قَالَ: وَالوَصْف هُنَا مُخَصِّص لِمَا بَيَّنْتُ مِن القَاعِدَة.**

أَقُول: وَوَجْه ذَلِك أَنَّ مَا بَعْد (إِلَّا) وَهُو الفَرْقَدَان مُطَابِق لِمَا قَبْلها فِي الإِثْنَيْنِيَّة لأَنَّ المَعنَى[6] كُل أَخَوَيْن مُتَفَارِقَان إِلَّا الفَرْقَدَان، وَكُل بِحَسَب مَا يُضَاف إِلَيهِ.

**قَالَ: وَالرَّابِع أَنْ تَكُون زَائِدَةً قَالَهُ[7]: الأَصْمَعِي، وَابْنُ جِنِّي، وَحَمَلا[8] عَلَيه قَوْلَهُ[9]:**

حَرَاجِيجُ[10] مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً ∧ عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

---

(1) أي: ابن الحاجب الذي اشترط في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء مع أنه يجوز نصب الفرقدين على الاستثناء، وإلا في البيت وقعت صفة، انظر المغني: 1/ 72، والأمالي لابن الحاجب: 3/ 57-58.

(2) في الكتاب: 1/ 371 منسوب إلى عمرو بن معد يكرب الصحابي، وهو غير موجود في ديوانه، قال البغدادي في شرح ابيات المغني: 2/ 108، ونسبه غير سيبويه إلى حضرمي بن عامر الأسدي الصحابي أيضاً.

(3) الصحاح: 2/ فرقد.

(4) الفرقد سقطت من الأصل.

(5) القاموس: 1/ الفرقد.

(6) ساقط من الأصل.

(7) في (د) قال.

(8) في (د) وحمل، قال ابن جني: إلا زائدة في قوله ما تنفك إلا مناخة، وقوله: أرى الدهر إلا منجنوناً، المحتسب: 1/ 328-329.

(9) البيت لذي الرمة، ديوانه: 240، وهو من شواهد الإنصاف: 1/ 91، الهمع: 1/ 120، المحتسب: 1/ 329، الخزانة: 4/ 49.

(10) في الأصل لا.

أقول: الحَرَاجِيج بحَاء مُهملَة فِي الأوَّل، وَجِيمَيْن بَيْنَهُما يَاء، جَمْع حُرْجُوج بِضَم الحَاء، وَهِي النَّاقَة الطَوِيلة عَلَى وَجْه الأَرْضِ، وَالخَسْف: النَّقِيصَة، وَلَيْس المُرَاد بِالبَلَد هُنَا المَكَان الَّذِي يُقِيم فِيهِ جَمْعٌ مِن النَّاسِ يَتَّخِذُونه وَطَناً، وَإِنَّمَا المُرَاد بِهَا الأَرْضُ، فَقَد يُطْلَق البَلَد وَالبَلْدَة عَلَى مُطلَق الأَرْض، وَالقَفْر: المَفَازَة لا نَبَات فِيهَا، وَلا مَاء، وَوَجْه مَا ذَهَب إِلَيهِ الأَصْمَعِي وَابن جِنِّي مِن زِيَادَة إِلَّا فِي هَذَا البَيْت أَنَّ المُرَاد وَصْف تِلْك الإِبل بِأَنَّها لا تَزَال مُنَاخَة عَلَى حَالَة غَيْر مَرْضِية، أَوْ السَّيْر بِها إِلَى أَرْضٍ خَالِيَة مِن نَبَات تَرْعَاه وَمَاء تَشْرَبُه، وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى هَذَا المُرَاد بِزِيادَة إِلَّا فَوَجَب المَصِير إِلَيهِ.

**قَالَ: وَابْن مَالِكٍ وَحَمَل عَلَيه قَوْلَهُ[1]:**

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ.

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت، عَجُزُهُ:

وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّباً.

أَيْ: أَرَى الدَّهر مَنجَنُوناً، أَيْ مِثْل الدُّولابِ الَّذِي[2] يَدُور بِمَا عَلَيه، فَتَارَة يَجْعَل السَّافِل عَالِياً، وَتَارَة يَعْكِس فَيَرُدُّ العَالِي سَافِلاً، وَلا اسْتِقَامَة لِهَذَا المَعنَى إِلَّا بِزِيَادة (إِلَّا) فَيُحمَل البَيْت عَلَيهَا.

**قَالَ: وَإِنَّمَا المَحفُوظُ وَمَا الدَّهرُ.**

أقُول: مِثْل هَذَا لا يُرَدُّ بِهِ رِوَايَة ابْن مَالِكٍ، فَهُو عَدْلٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ.

**قَالَ: ثُم إِنْ ثَبَتَت رِوَايَتُه فَيَتَخرَّجُ عَلَى أَنَّ (أَرَى) جَوَاب لقَسَم مُقَدَّر، وَحُذِفَتْ (لا) كَحَذفِهَا فِي** ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾[3].

---

(1) في رصف المباني: ص311، وما الدهر...، وهو من شواهد المقرب: 1/ 103، ابن يعيش: 8/ 75، الخزانة: 4/ 130.

(2) سقطت من الأصل.

(3) (تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين) يوسف: 85.

أقُول: إنَّمَا قُدِّر القَسَم لِيَكُون حَذف[1] لا جَارياً[2] عَلَى القِيَاس، وَقَولُه: "فَيَتخرَّجُ" خَبَرُ مُبْتَدأ مَحذُوف، وَهُو ضَمِير يَعُود عَلَى الرِوَايَة، أيْ: إنْ ثَبَتَت رِوَايَتُه فَهِي تَتخرَّج عَلَى حَدِّ: ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ﴾[3] وَإلَّا وَجَب تَرْك الفَاءِ.

**قَالَ: وَأمَّا بَيْت ذِي الرمَّة فَقِيل غَلَطٌ مِنْهُ.**

أقُول: هَذَا لَيْس بِسَدِيد[4] لأنَّه مِن فُصَحَاء العَرَب، وَإنْ كَانَ بَعْضُهُم غَمَزه بِمُخَالَطة البَقَّالِين، يُرِيد الزَّيَاتِين الَّذِين هُمْ مِن الحَاضِرَة، وَفَتْح بَابِ تَغْلِيط العَرَب فِي اللُّغَة تَطَرُّق[5] إلَى القَدْح فِي كُل مَا يَتمسَّك بِه مِن كَلامِهِم وَهُو بَاطِلٌ.

**قَالَ: وَقِيل مِن الرُّوَاة، وَأنَّ الرِوَايَة: (آلاً) بِالتَّنْوِين أيْ: شَخصاً.**

أقُول: وَهَذَا أيْضاً لَيْس بِجَيِّد، إذْ لا تَقْدَح رِوَايَة فِي أُخرَى.

**قَالَ: وَقِيل "تَنْفَكُّ" تَامَّةٌ بِمَعنَى مَا تَنفصِل، عَن التَّعَب، أوْ مَا تَخلُص مِنه، فَنَفيُهَا نَفيٌ، وَمُنَاخَة حَالٌ.**

أقُول: هَذَا وَجْه حَسَن لا غُبَار عَلَيه وَلا كُلْفَة فِيهِ.

**قَالَ: وَقَالَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ هِي نَاقِصَة وَالخَبَر عَلَى الخَسْف وَمُنَاخَة حَالٌ.**

أقُول: صَاحِب الحَال الضَّمِير المُسْتَكِن فِي الخَبَر.

**قَالَ: وَهَذَا فَاسِدٌ لِبَقَاء الإشْكَالِ، إذْ لا يُقَال: جَاءَ زَيْدٌ إلَّا رَاكِباً.**

أقُول: لِمَا يَلزَم عَلَيه مِن ارْتِكَاب التَّفْرِيغ فِي الإيجَاب وَهُو مَحذُور، وَقَد يُقَال عَلَيه إنَّ ابْن الحَاجِب ذَكَر أنَّ الاسْتِثْنَاء المُفَرَّغ يَقَع فِي الإيجَاب بِشَرْطَين، أحَدهُمَا أنْ يَكُون فَضْلَة لا عُمْدَة، وَالثَّانِي أنْ تَحصُل[6] بِه فَائِدَة، فَلا يَجُوزُ ضَرَبْت إلَّا زَيْداً، إذْ[7] مِن المُحَال أنْ

---

[1] في (د) حرف.

[2] في (د) جريا.

[3] المائدة: 95.

[4] في (ج.د) ليس هذا بسديد.

[5] في (ج.د) يطرق، أو تطرّق إلى الأمر ابتغى إليه طريقاً، وطرق للإبل: جعل لها طريقاً، القاموس: مادة طرق.

[6] في (ج.د) يحصل.

[7] في الأصل إذ ليس وهو بعيد.

يَضْرِب جَمِيع النَّاسِ إلَّا زَيْداً، ويَجُوزُ[1] قَرَأْت إلَّا يَوْم كَذَا، لأنَّه يَجُوز أنْ يقْرَأ فِي جَمْيع الأيَّامِ إلَّا فِي ذَلِك اليَوْم[2]، ومِن هُنَا يَنحَلُّ إشْكَال أنَّ مُنَاخَة حَالٌ، لا خَبَر، لأنَّه إذَا كَانَ خَبَراً كَانَ عُمْدَة، وإذَا كَانَ حَالاً كَانَ فَضْلَةً، والمَعنَى مُستَقِيم كَقَولِك: لا يَزَال زَيْدٌ شُجَاعاً إلَّا مَاشِياً، لَكِن يَلْزَم عَلَى هَذَا تَقْدِيم المُسْتَثنَى المُفَرَّغ، وتَقدِيم الحَالِ عَلَى عَامِلِهَا المَعْنَوي، وكِلاهُمَا مَحْذُور عِنْد البَصرِيِّين.

**قَالَ: فَأمَّا قَولَه[3]:**

**وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرسَلَت بِشَفَاعَة ∧ إلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا**

فَالتَّقدِير: فَهَلَّا[4] كَان هُو، أيْ: الشَّأنُ.

أقُول: سَبَق لَه[5] أنَّ ضَمِير الشَّأنِ مَوضُوع لِتَقوِيَة الكَلام فَلا يُنَاسِبه[6] الحَذْف، اللَّهُم إلَّا أنْ يُقَال: حُذِف هُنَا تَبَعاً لِحَذْف الفِعْل / فَاغْتُفِر.

---

(1) في الأصل ونحو.

(2) أمالي ابن الحاجب: 4/ 34.

(3) الشاهد فيه أن (هلا) حرف تحضيض كـ ألا بالفتح والتشديد، مختص الدخول على الجمل الفعلية الخبرية، والبيت منسوب في شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 119، للشاعر الاموي، الصمة بن عبد الله القشيري، والعيني: 3/ 416، نسبه لقيس بن الملوح، ديوانه: 195، وقال: ويقال قائله هو ابن الدمينة، وهو في ديوانه: 206.

(4) في (ج.د) فلولا.

(5) سقطت من الأصل.

(6) في الأصل فلا يناسب.

## "إلـــى"

**قَالَ: وَإذَا دلَّت قَرِينَةٌ عَلى دُخُول مَا بَعْدهَا، نَحْو: قَرَاتُ القُرْآن مِن أوَّلِه إلى آخِره.**

أقُول: القَرِينَة هُنَا كَوْن الكَلامِ مَسُوقَاً لِحِفْظ القُرْآن كُلِّه، وَذَلِك مُنَافٍ لِخُرُوج الغَايَة، فَتَعيَّن دُخُولُهَا.

**قَالَ: أوْ عَلَى خُرُوجِه، نَحْو:** ﴿ثُمَّ[1] أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[2].

أقُول: وَمِن ثَمَّ قَالُوا: فِيهِ دَلالَة عَلَى نَفْي الوِصَال، وَهُو أنْ يَصُوم يَومَيْن فَصَاعِداً مِن غَيْر أنْ يُفْطِر بِاللَّيْل، وَذَلِك لأنَّه أمَر بِالصِّيَام المُغَيَّا بِاللَّيْل، وَذَلِك بِطُرُوِّ[3] ضِدِّه، وَهُو الإفْطَارُ، وَمَبْنَاه عَلَى أنَّ اللَّيْل غَايَة لِلصيَام، وَإلَى مُتَعلِّقِه بِهِ وَهُو ظَاهِر، قُلْت: وبِهذَا يَنْدَفِع مَا قِيل: إنَّ الإتْمَامَ فِعْل مَا بِه التَّمَام، وَإنَّمَا يَتَحقَّق فِي الجُزْء الأخِير، وَهُو لا يَتَكرَّر وَالمُغَيَّا لا بُدَّ أنْ يَتَكرَّر قَبْل الغَايَة، فَكَيْف يَكُون اللَّيْل غَايَة لِلإتْمَامِ.

**قَالَ: وَنَحْوُهُ:** ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[4].

أقُول: لأنَّ الإعْسَار عِلَّة الإنْظَار، وبِوُجُود المَيْسَرة تَزُول العِلَّة، وَلَو دَخَلَت المَيْسَرة فِيهِ لَكَان مُطَالَباً بِالإنْظَار فِي حَالَتَي العُسْر وَاليُسْر.

**قَالَ: وَالثَّانِي المَعِيَّة، وَذَلِك إذَا ضَمَمْت أمْراً[5] إلَى آخَرَ.**

أقُول: يَعنِي سَوَاء كَانَ مِن جِنْسِه أوْ لَمْ يَكُن، إذا كَانَ الضَّم بِاعْتِبَار مَعنَى يَتَعلَّق بِذَيْنَك الشَّيْئَيْن.

---

(1) في الأصل (وأتموا) تحريف.

(2) البقرة: 187.

(3) في الأصل فطرو.

(4) البقرة من الآية 280 (وإن كان ذو عسرة فنظرة...).

(5) سقطت من الأصل.

**قَالَ: وَبِهِ قَالَ الكُوفِيُّون وَجَمَاعَة فِي ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾**[1].

أقُول: هَذَا مِثَال لِمَا لا يَكُون فِيهِ جِنْسيَّةٌ بَيْن الطَرَفين، وَالمَعنَى (مَنْ أَنْصَارِي مَعَ اللهِ) فَضَمَّ الأَنْصَارَ إِلَى اللهَ بِاعْتِبَار مَعنَى النُّصْرَة المُتَعلِّق بِاللهِ وَبِهم.

**قَالَ: وَقَولُهُم**[2] **: الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إبِلٌ**[3].

أقُول: هَذَا مَثَل لِلعَرَب مَشْهُورٌ، قَالَ الجَوهَرِي: "إِلَى" فِيهِ بِمَعنَى "مَعَ"، أيْ: إذَا جَمَعْت[4] القَلِيل مَعَ القَلِيل صَارَ كَثِيراً[5]، وَهَذَا فِيهِ مِثَال لِمَا فِيه جِنسِيَّة بَيْن الطَرَفيْن، فَقَد ضَمَمْت فِيه[6] أحَدَهُما إِلَى الآخَر بِاعْتِبَار مَعنَى يَتعلَّق بِهمَا، وَهُو الكَثْرة الحَاصِلَة بِانْضِمَامِهِما، وَالذَّوْد مِن الإبِل مَا بَيْن الثَّلاثِ إِلَى العَشْر، وَهِي مُؤنَّثَة لا وَاحِد لَهَا مِن لَفظِهَا، كَذَا فِي الصِّحَاح، وَذَالُه الأولَى معْجَمَة وَالثَّانيَة مُهمَلَة.

**قَالَ: وَلا يَجُوزُ (إِلَى زَيْد مَالٌ) تُرِيد (مَعَ زَيْدٍ مَالٌ).**

أقُول: لأنَّه لَمْ يَقَع[7] ضَم أحَدِهِمَا إِلَى الآخَر بِاعْتِبَار مَعنَى يَتعلَّق بِهمَا قَالَ بَعضُهُم[8] وَالتَّحْقِيق أنَّها فِي هَذَا الوَجْه الَّذِي قَالَ بِه الكُوفِيُّون وَمُوافِقُوهُم بِمَعنَى الانْتِهَاء، أيْ: مَن يُضِيف نُصْرَته إِيَّايَ إِلَى نُصْرَة الله تَعالَى، وَ(الذَّوْد مُضَافَة إِلَى الذَّوْد إبل)، فَإنْ قُلْت: عَلَى[9] أيّ شَيءٍ انْتَصَب "مُضَافَة" فِي هَذَا التَّقدِير، فَإنَّه لا يَلُوح فِيه إلَّا الحَالِيَّة، وَلَيْس ثَم إلَّا المبْتَدَأ، وهُوَ لا يَكُون صَاحِب حَال، قُلْت: هُو حَالٌ مِن ضَمِير مَحْذُوف، مَفعُولٌ[10] وَالتَّقدِير: أُعَيِّنُهَا مُضَافَة إِلَى الذَّوْدِ، وهَذِه الجُمْلَة مُعْتَرِضةٌ بَيْن المُبتَدأ والخَبَر.

---

(1) آل عمران من الآية 52، واللفظ في الصف: 14.

(2) سقط من الأصل.

(3) يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير، مجمع الأمثال: 1/ 277.

(4) في (د) اجتمعت وفي (ج) أجمعت.

(5) الصحاح: 2/ مادة ذود.

(6) فيه سقطت من الأصل.

(7) في الأصل لم يتعلق.

(8) ساقط من الأصل.

(9) على سقطت من (د).

(10) في الأصل مفعول محذوف.

**قَالَ: ذَكَرَهُ[1] جَمَاعَةٌ فِي قَوْلِهِ[2]:**

**فَلا تتركَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي ٨ إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ**

أَقُول: الوَعِيد التَّهْدِيد، وَمَطْلِي: مَدْهُون، وَالقَارُ والقِير: شَيءٌ أسْوَد تُطْلَى بِه الإِبِل وَالسُّفُن، وَالأجْرَب: ذُو الجَرَب، وَهُو دَاءٌ يُظَاهِر الجَسَد مَعرُوفٌ، وَالمَعنَى: كَأنَّنِي فِي النَّاسِ جَمَل أجْرَب جُعِل عَلَيهِ القَارُ.

**قَالَ: قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[3].**

أَقُول: إنَّمَا جُعِل هَذَا مُمْكناً وَلَمْ يَجزم بِه لاحتِمَال تَضمِين[4]: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) معنَى: لَيَضُمُّنَّكُمْ، فَعُدِّي لأجْلِ ذَلِك بِـ إلَى.

**قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: هُوَ عَلَى تَضْمِينِ (مَطْلِيٌّ)[5] مَعنَى: مُبَغَّضٍ[6].**

أَقُول: وَكَذَا قَالَ الرَّضِي: الوَجْه أنَّ (إلَى) بِمَعنَاها، يَعنِي فِي هَذَا البَيْت، وَذَلِك أنَّ معنَى (مَطْلِي بِه القَارُ أجْرَب) مُكْرَه، مُبَغَّض وَالتَّكْرِيه[7] يُعَدَّى بِـ إلَى[8]، قَالَ تعالَى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾[9] قُلْت: وَلَو قِيل بِأنَّ إلَى مُتَعلِّقة بِمَحذُوف هُو حَالٌ مِن اسْم كَأنَّ علَى حَدِّ الحَال فِي قَولِه امْرِئ القَيْس[10]:

---

(1) أي: موافقة إلى: في.

(2) الشاهد فيه أن (إلى) بمعنى في والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر، ديوانه: 73، (ت ح محمد أبو الفضل)، والهمع: 2/ 20، الخزانة: 4/ 137.

(3) النساء من الآية: 87، شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 26، م خ: 699، ق عامة.

(4) سقطت من الأصل.

(5) في (د) مبطل.

(6) ضرائر الشعر: ص33.

(7) في الأصل والنكره.

(8) شرح الكافية للرضي: 2/ 324.

(9) (وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان) الحجرات: 7.

(10) البيت من قصيدة لامرئ القيس: ديوانه 166.

كَأَنَّ قُلُوب الطَّيْر رَطْباً وَيَابِساً ∧ لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

أيْ: كَأَنِّي فِي حَالَة كَونِي مُبَغَّضاً إِلَى النَّاس بِسَبَب الوَعِيد جَمَل أجْرَب طُلِي بِهِ القَار، أيْ: جُعِل فِيه أوْ أُلصِق بِه، وَيَدُل عَلَى مُبغَّضاً الْمَحْذُوف مَا ذُكَر بَعْده مِن الصِّفَات المُوجِبَة لِلتَّكْرِيه[1]، لَكَان وَجْهاً، فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وَالسَّادِس الابْتِدَاء كَقَوله[2]:**

تَقُول وَقَدْ عَالَيْتُ بِالكُورِ فَوقَهَا ∧ أَيُسقَى فَلا يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

أقُول: عَالَيْت بِالكُور: رَفَعتُه، وَالكُور بِضَم الكَاف: الرَّحْل مُطلَقاً، وَقِيل: الرَّحْل بِأدَاتِه، ويُرْوَى بِفَتح الوَاو مُضَارِع رَوِي بِكسْرِها، إِذَا زَالَ عَطَشُه بِالشُّرْب، وَإِنَّمَا يَتَعدَّى بِـ مِن، تَقُول: رَوَيْت مِن المَاء، وَالشَّاعِر عَدَّاه بِـ إِلَى فتَكُون بِمَعنَى مِن الَّتِي لابْتِدَاء الغَايَة، وَالمُرَاد أنَّ نَاقَتَه تَشْكُو مِنْه حَيْث جَعَل الكُورَ عَلَيها قَائِلَة بِلِسَان الحَال: أَيَرْكَبُنِي فَلا يَتْرُك رُكوبي وَلا يَمَلُّ مِنْه، عَلَى طَرِيق الاسْتِعَارة التَّمْثِيلِيَّة، شُبِّهَت حَالُه فِي ذَلِك بِحَالِ مَن يُسْقَى مِن شَيْءٍ فَلا يُروَى مِنْه.

**قَالَ: السَّابِع مُوافَقَة (عِنْد)[3] كَقَولِه[4]:**

أَمْ لا سَبِيل إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ ∧ أَشْهَى إِلَيَّ مِن الرَّحِيق السَّلْسَلِ

أقُول[5]: الرَّحِيق: صِفَة الخَمْر، وَالسَّلْسَل بِسِينَيْن مُهْمَلَتَيْن وَلامَيْن: السَّهْل الدُّخُول فِي الحَلْق، وَأنْتَ خَبِيرٌ بِأنَّ مَعنَى أَشْهَى إِلَيَّ، أَحَبُّ إِلَي[6]، وَقَد عَرَفت أنَّ (إِلَى) المتَعلِّقة بِمَا

---

(1) في الأصل التكرير تحريف.

(2) البيت من قصيدة طويلة لعمرو بن أحمر الباهلي قالها حين هرب من يزيد بن معاوية، ديوانه: ص84، وفيه يسقى، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ص440، الهمع: 2/ 20.

(3) في الأصل قوله.

(4) البيت لأبي كبير الهذلي: ديوان الهذليين: 88، الهمع: 2/ 20، الخزانة: 4/ 166.

(5) سقطت من الأصل.

(6) سقطت من (د).

يُفْهَم حُبّاً أوْ بغْضاً مِن فِعْل تَعَجُّب أوْ اسِم تَفضِيل مَعنَاهَا التَبْيِين كَمَا صرَّحَ به فَي المَتْن[1]، فَعَلى هذَا تَكُون[2] فِي البَيْت عَلى بَابِها مُبَيِّنَة لِفَاعلِيَّة مَجْرُورها، ولَيسَت قِسْماً آخَر.

**قَالَ: وَخُرِّجَت[3] عَلَى تَضْمِين (تَهْوَى) مَعنَى (تَمِيل).**

أَقُول: يَعنِي: فَعدَّى تَهْوَى بـ (إلَى) كَمَا يُعدَّى تَمِيل بهَا، وفِي حَوَاشِي المُصنِّف عَلَى التَّسْهِيل، فَإنْ قَيل: الأَحْسَن أنْ يُقَال: أنَّه ضَمَّنَه[4] مَعنَى سَقَط أيْ: تَسقُط إلَيهِم بِسَبَب حبِّهَا، لأنَّه لَمْ يطْلُب مُجرَّد المَيْل الَّذِي يَدُل عَلَيه هَوَى بِالكَسْر، بَلْ طَلَب المَيْل وَالإتْيَان لِيَجدُوا رِفقَاً بِالآتِي المُحِب، فَالجَوَاب أنَّ معنَى سُقُوط القُلُوب إلَيهِم، مَيْلُها، فَلا يُضَمَّن مَعنَى السُّقُوط، ولَو كَانَ التَّركِيب (وَاجْعَل طَائِفَة)، لأَمْكَنَ هَذَا التَّأْوِيل.

وفِي المَصَابِيح لِلوَزِير[5]، قَالَ: سَأَل[6] الله أنْ يُحَبِّب الحَجَّ إلَى عِبَادِه، وَقِيل: الأَفْئِدَة: الجَمَاعَات يُقَوِّي ذَلِك التَّوجِيه[7]، قُلْت: ويَكُون إطْلَاقُ الأَفْئِدَة عَلَى الجَمَاعَات إطْلَاقاً[8] مَجَازِيّاً مِن بَاب تَسمِيَة الشَّيء بِاسْم جُزْئِه كَتَسمِيَة الرَّبِيئَة عَيْناً.

---

(1) المغني: 1/ 75.

(2) في (ج.د) يكون.

(3) أي: إلى في الآية (واجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم) إبراهيم: 37، بقراءة بعضهم بفتح الواو من تهوى، وفي مختصر شواذ القرآن: قرأ عيسى بن عمر، بهوى إليهم، ص69، انظر المغني: 1/ 76.

(4) في (ج.د) ضمنه.

(5) هناك عدة أشخاص لقبوا بالوزير لم تنسب المصادر التي عدت إليها كتاباً يسمى المصابيح إلا لواحد منهم هو صاحب لامية العجم، ولعله هو المراد، انظر مفتاح السعادة: 1/ 322.

(6) الضمير يعود على إبراهيم في الآية من قوله تعالى (ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع.... فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم)، 37.

(7) لم أعثر على مصدر الإحالة.

(8) سقطت من (د).

## "أيْ" بِالفَتْحِ والسُّكُونِ

**قَالَ: قَالَ**[1]:

أَلَمْ تَسْمَعِي، أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ∧ بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيلُ[2]

أقُول: عَبْد مُرَخَّم، عَبْدَة اسْمُ امْرَأةٍ، وَرَونَق الضُّحَى: حسْنُهُ وبَرِيقُه، والضُّحَى: هُو حِين تُشْرِق الشَّمْس، قَالَ: فِي الصِّحَاح، هُو مَقصُور يُذكَّر وَيُؤنَّث، فَمَن أنَّثَ ذَهَب إِلَى أنَّهَا جَمْع ضَحْوَة، وَمَن ذَكَّر ذَهَب إِلَى أنَّه[3] اسْم عَلَى فُعَل مِثْل صُرَدٍ، وَنُغَر[4]، وَالهَدِيل: صَوْت الحَمَام وَهُو المُرَاد فِي البَيْت، وَالهَدِيل أيْضاً فَرْخٌ كَانَ عَلَى عَهْد نُوحٍ عَلَيه الصَّلاة وَالسَّلام، فَصَاده[5] جَارِح مِن جَوارِح الطَّيْر، قَالُوا: فَلَيْس مِن حَمَامة إلَّا وتَبْكِي عَلَيه، قَالَ الشَّاعِر[6]:

وَمَا مَن تَهتُفِين بِهِ لِنَصْرٍ ∧ بِأسْرَعَ جَابَةٍ لَكِ مِنْ هَدِيلِ

كَذَا فِي الصِّحَاح[7]، وَلَيس فِي البَيْت الَّذِي أنْشَدَه المُصنِّف مَا يُعيِّن حَال المُنَادَى مِن قُرْب أوْ بُعْد، أوْ تَوَسُّطٍ.

---

(1) البيت لكثير عزة، ديوانه: 1/ 231، وجمل الزجاجي: 168، الهمع: 1/ 172.

(2) في (د) هدير.

(3) سقطت من الأصل.

(4) الصحاح: 4/ ضحا.

(5) في (د) نصاره.

(6) البيت للكميت بن زيد الأسدي شعره: 2/ 58، آخر أبيات أربعة قالها منكراً على قضاعة انتماءها إلى اليمن.

(7) الصحاح: 5/ هدل.

**قَالَ: خِلافاً لِلكُوفِيِّين[1] وَصَاحِبَي المِفْتَاح[2] وَالمُسْتَوفِى[3].**

أَقُول: حَكَى ابْن خَالَوِيه[4] عَن أَبِي عَمْرو[5] الزَّاهِد[6] أَنَّ أَبَا العَبَّاس المُبَرِّد ذَهَب إِلَى أَنَّ (أَيْ) مِن حُرُوف العَطْف، فَهَذَا إِمَامٌ كَبِير مِن أَئِمَة البَصْرِيِّين قَالَ بِهَذَا القَوْل.

**قَالَ: لأَنَّا لَمْ نَرَ عَاطِفاً يَصْلُحُ / لِلسُّقُوطِ دَائِماً.**

أَقُول: يَعنِي وَأَيْ تَصْلُح لِلحَذْف دَائِماً، فَلا تَكُون حَرْف عَطْف، وَاحْتَرَز بِقَيْد الدَّوَام مِن العَاطِف الَّذي يَصلُح لِلسقُوطِ فِي بَعْض الأَوْقَات دُون بَعْضٍ، كَالعَاطِف المُتَوسِّط بَيْن الأَخْبَار فِي مِثْل: زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَاعِدٌ، وَالصِّفَات نَحْو: مَرَرْت بِرَجُلٍ (فَقِيه، وَكَاتِب، وَشَاعِر).

**قَالَ: وَلا عَاطِفاً مُلازِماً لِعَطْف الشَّيْء عَلَى مُرَادِفِه[7].**

أَقُول: يَعنِي وَأَيْ مُلازِمَةٌ لِذَلِك فَلا تَكُون حَرْف عَطْفٍ، وَاحْتَرَز بِالْمُلازِم مِمَّا يَعْطِف الشَّيْء عَلَى مُرَادِفِه تَارَة دُون أُخْرَى، كَقَوْلِه[8]:

---

(1) الذين قالوا إن ما بعد أي التفسيرية عطف نسق.

(2) وصاحب المفتاح هو يوسف بن أبي بكر السكاكي، عرف به في ص27، من الأصل، قال في المفتاح: والمعطوف بالحرف هو ما يذكر بعد غيره بواسطة هذه الحروف: الواو، الفاء..... وأي عندي. ص37.

(3) وصاحب المستوفي في النحو: هو قاضي القضاة كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود الفرخان، قال السيوطي في البغية: 2/ 206، (أكثر أبو حيان من النقل عنه، ذكرت بعض المصادر أنه توفى سنة 548هـ ونشير إلى أن صاحب المستوفى لم يذكر شيئاً في كتابه عن (أي) لا مفسرة ولا عاطفة، والغريب في هذه المسألة أن كلاً من ابن هشام في المغني وأبي حيان في الارتشاف نقلا عن الفرخان قوله أن (أي) يعطف بها عطف نسق، واتفاقهما جعلني أراجع المستوفى باباً باباً وصفحة وصفحة فلم أجد أي ذكر لـ أي، ولعل النقل عنه كان شفوياً، أو من كتاب آخر له).

(4) هو الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، توفي بحلب سنة 370هـ من كتبه: الجمل في النحو، والاشتقاق، القراءات، إعراب ثلاثين سورة والبديع في القراءات، وليس في كلام العرب، بغية الوعاة: 1/ 529.

(5) في النسخ الثلاث أبو عمرو.

(6) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي الزاهد، المعروف بـ غلام ثعلب، المتوفى سنة 345هـ من كتبه: فضائل معاوية، رسالة في غريب القرآن، غريب الحديث، تفسير أسماء الشعراء، أخبار العرب، المداخيل في اللغة. نزهة الألباء: ص345، وفيات الأعيان: 1/ 500، الأعلام: 6/ 254.

(7) ساقط من (د) ما بين القوسين.

(8) عجز بيت، صدره (فقدمت الأديم لراهشيه) تقدم في ص45 من الأصل، والشاهد فيه أن العطف المراد إنما يكون بالواو، وهو عند علماء البيان من شواهد التطويل، أي: زيادة اللفظ لا لفائدة.

وَالْفَى قَولَهَــــا كَذِباً وَمَيْـــنَا

فَإِنَّ الوَاو كَمَا تَعْطِف هذَا تَعطِف غَيْره، نَحو: زَيْد وَعَمْرو قَائِمَان، فَلَيْسَت مُلازِمَة لِعَطْف المُرَادِف.

**قَالَ: وَتَقَع تَفسِيراً لِلجُمَل أيضاً، كَقَولِه[1]:**

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ: أنْتَ مُذْنِبُ ∧ وَتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إيَّاكِ لا أقْلِي

أقُول: قَد مَرَّ إنْشَادِي لِهَذَا[2] البَيْت فِي (إنْ) المكْسُورَة الخَفِيفة، وحِكَايَتِي عَن الزمَخْشَرِي أنَّ أصْلَه: لَكِن أنَا، فَحُذِفَت الْهَمزَة وَأُلْقِيَت[3] حَركتُهَا عَلَى النُون، فَتَلاقَت النُونَان، فَكَان الإدْغَام، ومَرَّ أنَّ المُصَنِّف اختَار[4] أنَّ الهَمزَة[5] حُذفَت اعْتِباطاً، وتَقْدِيم المَفعُول لِرِعَايَة القَافِيَة، وَالمَعنَى: لَكِن أنَا لا أقْلِيك، وتَرْمِينَنِي: تُشِيرِين[6] إلَي، وتَقْلينَنِي: أيْ تُبْغِضِينَنِي، يُقَال: قَلاهُ يَقْلِيه قِلَى وَقِلاء بِكسْر القَاف مَع القَصْر وَالمَدّ ويَقْلاه: لُغَة طَيء.

**قَالَ: وَقَد نَظَم ذَلِك بَعْضُهُم فَقَالَ[7]:**

إذَا كَنَيْتَ بِـ أيْ فِعْلاً تُفَسِّرُه ∧ فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإنْ تَكُنْ[8] بِـ إذَا يوماً تُفَسِّرُهُ ∧ فَفَتْحَة التَّاءَ أمْرٌ غَيْر مُخْتَلِفِ

---

(1) تقدم تخريجه في ص15 من الأصل.

(2) في (د) بهذا.

(3) في (ج) وبقيت.

(4) سقطت من الأصل.

(5) ساقط من (د).

(6) في (ج) تشيري.

(7) لم يعرف قائلهما، أي: إذا وقعت أي التفسيرية بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير كما هو نحو: (تقول استكتمته الحديث، أي: سألته كتمانه بضم التاء. ولو جئت بـ إذا مكان أي فتحت التاء، فقلت: إذا سألته، لأن إذا ظرف لـ تقول.

(8) في (ج) فإن يكن.

أقُول: كَنَيْت: سَتَرْت، أيْ: أتَيْت بِفِعْل خَفِي المَعنَى، وَقَولُه بِـ أيْ يتَعلَّق بمَحذُوف يَدُل عَلَيه تُفسِّرُه، أيْ: إذَا كَنَيت مُفَسِّراً بِـ أيْ فِعْلاً، وَلا يَجُوز أنْ يَكُون فِعْلاً مَنصُوباً بِـ كَنَيْت وَبِـ أيْ يَتعلَّقُ بِـ تُفسِّرُه لِمَا[1] يَلزَم عَلَيه مِن الفَصْل بِالأجْنَبِي، وَتَقدِيم مَعمُول الصِفَة عَلَى المَوصُوف، وَكِلاهُمَا محْذُور، وَالبَاء مِن قَولِه: (وَإنْ تَكُن[2] بِإذَا) لِلمُصَاحَبَة، لا لِلآلَة، لأنَّ إذَا لَيسَت المُفَسِّرة، وَإنَّمَا المُفَسِّر مَا بَعْدَها، أيْ: وَإنْ تَكُن مُفسِّراً لَه مَع إذَا بِمَا يُذْكَر بَعْدَهَا.

---

(1) في (د) كما.

(2) في الأصل وإن تكون.

**قَالَ[1]: وَقَد تُخَفَّف كقَولِه[2]:**

**تَنَظَّرْتُ نصراً وَالسِّمَا كَيْن ايْهُمَا ∧ عَلَيَّ مِن الغَيْثِ استَهلَّتْ مَوَاطِرُه**

أقُول: الضَّمِير المُستَتِر فِي تُخَفَّفُ عَائِد إِلَى أيْ الاستِفهَاميَّة، وَهِي أقْرَب مَذْكُورٌ فَي كَلامِهِ، وَتنظَّرْتُ: انْتَظرْت، فَي مُهْلَة، ونَصْراً[3]: اسْم رَجُل، وَالُمرَاد بِالسِّمَاكَيْن: كَوكَبَان يُقَال لأحَدِهِمَا: السِّمَاكُ الأعزَل، وَهُو مِن مَنَازل القَمَر، ويُقَال لِلآخَر: السِّمَاك الرَّامِح، وَلَيْس مِن المَنَازل، وَاستَهلَّت: صَبَّت، وَالمَوَاطِر: جَمْع مَاطِرة صِفَة لِلسَّحَائِب، أيْ: صَبَّت سَحَائِبُه المَوَاطِر، وَالضَّمِير مِن: أيْهُمَا يَعُود عَلَى الأمْرَين المَتقدِّمَيْن اللَّذَيْن أحَدهُما: نَصْر، وَالآخَر: السِّمَاكَان.

**قَالَ: وَجوَّز الزمَخشَري وَجمَاعَة كونَهَا مَوصُولَة[4] مَع أنَّ الضَّمَّة إعرَاب، فَقدَّرُوا مُتعلِّق النَّزْع[5] ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ وَكَأنَّه قِيل: لَنَنْزعنَّ بَعْض كُلِّ شِيعَة، ثُمَّ قَدَّرُوا إنَّه سُئِل: مَن هَذَا البَعْضُ؟، فَقِيل: هُو الَّذِي هُو أشَدُّ، ثُمَّ حُذِف المُبتَدآن المُكْتَنِفَان لِلموصُول، وَفِيه تَعسُّفٌ ظَاهِرٌ.**

أقُول: يَعنِي مِن جِهَة اجْتِمَاع أمُور: هِي حَذْف مَفعُول نَنزَعَنَّ فَإنَّ مِن كُل شِيعَة، لَيْس مَفعُوله حَقِيقَة[6]، وَتَقدِير سُؤَال مَحْذُوفٍ، وَحَذْفُ مُبتَدأيْن: وَالظَاهِر ألَّا تَعسُّفَ، لأنَّ هَذِه الأمُورَ الَّتِي اجْتَمَعَتْ، كُل منْهَا[7] جَارٍ عَلَى القَوَاعِد إذ[8] لا نِزَاعَ فِي صِحَّة قَولِك:

---

[1] سَاقط من (د) ما بين القوسين.

[2] البيت للفرزدق، ديوانه: 1/ 347، المحتسب: 1/ 108، نتائج التحصيل: م2/ 807.

[3] في الأصل نصر.

[4] يريد اي في الآية (ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد)، مريم: 69.

[5] في الأصل النزاع.

[6] سقطت من (ج.د).

[7] في الأصل منهما.

[8] إذ سقطت من الأصل.

أخَذْتُ مِن الدَّرَاهِم، وَلا فِي حُسْنِه[1]، وَلا فِي أنَّ الاستِئْنَاف عَلَى تَقدِير سُؤَال سَائِغ فِي تَرَاكِيب البُلَغَاء، وَفِي الكِتَاب العَزِيز مِنْه شَيءٌ كَثِير/ وَلا فِي جَوَاز حَذْف المُبتَدَأ لِقَرِينَة، ثُم لا أعْرِف المَحَل الَّذي وقَفَ فِيه المُصنِّف عَلَى أنَّ الزَمَخْشَرِي يَجْعَل ضَمَّة (أيْ) فِي هَذِه الآيَة إعْرَابيَّة عَلَى التَقدِير المَذْكُور، وَالَّذي فِي الكَشَّاف بِنصِّه: وَاختُلِف فِي إعْرَاب ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] فعَن الخَلِيل أنَّه مُرتَفِع عَلَى الحِكَايَة، تَقدِيره: ( لَنَنزِعَنَّ الَّذِين يُقَالُ فِيهم أيُّهُم أشَدُّ) وسِيبَويه عَلَى أنَّه مَبنِي لِسُقُوط صَدْر الجُمْلَة الَّتِي هِي صِلَتُه حَتَّى لَو جِيء بِه لأعْرِب، وَقِيل: أيُّهُم هُو أشَدُّ[3]، وَيَجُوز أنْ يَكُون النَّزْع وِاقِعاً عَلَى مِن كُل شِيعَة كَقَولِه تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ﴾[4] أيْ: لننزعنَّ بعْضَ كُل شيعَة، فكَأنَّ قَائِلاً قَالَ: مَن هُمْ؟، فَقِيل: أيُّهُم أشَدُّ عُتِيّاً[5]، هَذَا كَلامُه، وَلَيْس فيهِ تَعرُّضٌ إلَى ضَمَّة أيُّهُم هَلْ هِي ضَمَّة إعْرَاب أوْ بِنَاء، وَلا يَخفَى أنَّه يَلزَم عَلَى جَعلِها إعْرَابيَّة الحُكْم بِأنَّ أيَّاً مُعربَة مَع حَذْف صَدْر صِلَتِهَا، وَهُو بَاطِل عَلَى القَوْل المُخْتَار.

**قَالَ: ولا أعلَمَهم استَعمَلُوا ( أيّاً ) المَوصُولَة مُبْتَدأ، وَسَيَاتِي ذَلِك عَن ثَعلَب[6].**

أقُول: هَذَا الكَلام إنْ كَانَ مِن تَمَام الاعْتِرَاض عَلَى الزَمَخشَرِي فمُشْكِل، لأنَّ أيُّهُم عَلَى رَأيه خَبَر[7] لا مُبتَدأ، وَإنْ كَانَ إخْبَاراً عَن حُكْم مِن أحْكَام أيْ المَوصُولَة لا رَدّاً عَلَى الزَمَخشَرِي فهُو غَيْر مُنَاسِب، لأنَّه إدْخَال لأمْرٍ أجْنَبِي بَيْن أمُور مُتَنَاسِبَةٍ.

**قَالَ: وَهَذَا بَاطِلٌ[8] بِرَسْم الضَّمِير مُتَّصِلاً بـ أيْ.**

---

(1) في (د) حسن.

(2) مريم: 69.

(3) الكتاب: 2/ 399، 400.

(4) مريم من الآية 53، (أخاه هارون نبياً).

(5) الكشاف: 2/ 519، 520.

(6) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد النحوي المعروف بـ ثعلب، الكوفي ، ت 291هـ من مصنفاته: الفصيح، قواعد الشعر، مجالس ثعلب، نزهة الألباء: 293، البغية: 172.

(7) في (ج) خبرا.

(8) يريد به قول ابن الطراوة الذي زعم أن (أيا) مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت الآية (أيهم أشد).

أقُول: فِيه نظَر، فقَد زَعَم بَعْضهُم فِي لَاتَ أنَّ (لا) نَافِيَة وَأنَّ التَّاء مَزِيدَة فِي أوَّل الحِين لرَسمِهَا مُتَّصِلاً بهَا فِي مُصحَف عُثْمَان رَضِي الله عَنه، وَردَّه الُمصنِّف بِأنْ قَالَ: وَلا دَلِيل فِيهِ، فكَم فِي خَطِّ الُمصحَف مِن أشْيَاء خَارِجَة عَن القِيَاس، فكَيْف يَتِم لَه الرَّدُّ عَلَى ابْن الطَّرَاوَة[1] بمَا ذكَره مَع أنَّه بسَبِيل[2] مِن أنْ يَقُول: لا دَلِيل فِيمَا ذكَرت فكَم فِي خَطِّ الُمصحَف مِن أشْيَاء خَارِجَة عَن القِيَاس.

**قَالَ: وَلَهُ أنْ يُجِيب عنهُمَا بِأنَّ (مَا) فِي قَولِهِم: لا سِيَّمَا زَيْدٌ، بِالرَّفع كَذَلِكَ.**

أقُول: يعْنِي أنَّها مَوصُول وَجَب حَذْف عَائِدِه، وَالتَزَم كَوْن صِلَته جُمْلَة اسْمِيَّة، وَالأصْلُ: لا مِثْل الَّذِي هُو زَيْد، وَلِقَائِل أنْ يَقُول: لا نُسلِّم وُجُوب وَصْل (مَا) الَموصُولَة فِي لا سِيَّما بِالجُملَة الاسْميَّة، فَقَد نُصَّ فِي التَّسهِيْلِ عَلَى أنَّهَا تُوصَل بِظَرْف[3] كقَولِه[4]:

يَسُرُّ الكَرِيم الحَمْدُ لا سِيَّمَا لَدَى ∧ شَهَادَة مَن فِي خَيْرِه يَتَقَلَّبُ

أوْ جُمْلَةٍ فِعليَّة كقَولِه[5]:

فُقِ النَّاسَ فِي الخَيْر لا سِيَّمَا ∧ يُنِيلُكَ مِن ذِي الجَلالِ الرِّضَا

**قَالَ: وَهِي حَالٌ[6] مُقدَّرَة، مِثْلُهَا فِي قَولِه تَعالَى: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾[7].**

---

(1) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي أبوالحسين، له آراء في النحو تفرد بها: له الترشيح في النحو، ومقدمات على كتاب سيبويه ت528هـ البغية: 263.

(2) في الأصل سنل وهو تحريف.

(3) التسهيل: ص34.

(4) من شواهد الخزانة: 2/ 64، الهمع: 1/ 234-235.

(5) من شواهد الخزانة: 2/ 64، الهمع: 1/ 234-235.

(6) يريد محل الجملة من الإعراب في قول الشاعر:

أي يوم سررتني بوصال ∧ لم ترعني ثلاثة بصدود

المغني: 1/ 79.

(7) الزمر من الآية: 73.

أقول: ويُمكن أنْ يُجعَل مِن قَبِيل الحَال المُقَارِنَة عَلَى أنْ يَكُون التَقدِير: لَمْ يَرُعنِي بِصُدودٍ يَقَع فِي ثلاثة أيَّام بَعْدَه، أيْ: بَعْد الوِصَال، وَالمعْنَى عَلَى هَذَا: مَا سَرَرْتَنِي يَوماً بِوِصَال إلَّا فِي حَال كوْنِك تُخِيفنِي بِصُدود يَقَع فِي ثلاثة أيَّام[1] بَعْد ذَلِك، فَالإخَافَة مُقَارِنَة لِمَضْمُون العَامِل، وَهُو السُّرُور وكَذَا الخَوْف إنْ قُدِّرَتِ الحَالُ مِن المَفعُول، فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: أوْ[2] لا مَحَل لَهَا عَلَى أنْ تَكُون مَعطُوفَة عَلَى الأولَى بِفَاء مَحذُوفَة كَمَا قِيل فِي ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾[3] وَكَذا فِي بَقيَّة الآيَة، وَفِيهِ بُعْدٌ.**

أقُول: يَعنِي فِي الآيَة وَالبَيْت، أمَّا فِي الآيَة فَلِمَا فِي ذَلِك مِن تَكْرِير حَذْف العَاطِف مَع أنَّ[4] حذْفَه لَمْ يَثْبُت فِي السَّعَة فِي مِثْل ذَلِك بِيَقِين، وَأمَّا فِي البَيْت فَلأنَّ فِيه مَع حَذْف العَاطِف ارْتِكَاباً لِمَا لا يُؤدِّي المعْنَى المَقصُود، وَذَلِك لأنَّ عطْفَ جُملَة عَلَى أخرَى لا يَقتَضِي مُشَارَكة الثَّانِي للأولَى فِيمَا اشْتَمَلت عَلَيه مِن القُيُود، فَإذَن لا يَلْزَم تَسلُّط النَّفْي عَلَى المَعطُوفَة، وَيَؤُول الأمْر إلَى الإخْبَار بِجُملَتَيْن: إحْدَاهُمَا فِيهَا نَفْي معْنَوِي، وهِي الأولَى، والثَّانِيةُ فِيهَا نَفْي صَرِيح[5] بَاقٍ عَلَى حَالِه لِعَدَم تَسلُّط النَّفْي الأوَّل عَلَيه، وَالمَعنَى حينَئذٍ[6]: لَمْ تَسُرَّنِي يَوماً بِوِصَالٍ، فَلَم تَرُعنِي ثلاثة أيَّام بِصُدُودٍ، وَلَيْس هَذَا بِمُرَاد، فَإنْ قُلْت: لا مَانِع مِن تَسلِيط النَّفْي عَلَيه، فَيُسلَّط وَيَستَقِيم المَعنَى، قُلْت: هَذَا وَإنْ كَانَ مُمْكنَاً إلَّا أنَّ فِيه احْتِمَال غَيْر المقْصُود مَع ارْتِكَاب/ حذْفُ العَاطِف، فَفِيهِ بُعْد.

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) في الأصل ولا محل.

(3) البقرة: 67.

(4) في الأصل مع أنه حذف.

(5) في (ج) تصريح.

(6) حينئذ سقطت من (ج.د).

**قَالَ: وَمَن رَوَى ثلاثَةَ بِالرَّفْعِ لَمْ يَجُزْ عِنْدَه كَوْن الحَالِ مِن فَاعِل (سَرَرْتَنِي) لِخُلُو (تَرُعْنِي) مِن ضَمِيرِ ذِي الحَالِ.**

أَقُول: يَجُوز أَنْ يَكُون التَّقْدِير عِنْد هَذَا القَائِل، لَمْ تَرُعنِي ثلاثة مِنْك بصُدودٍ، فَيَحصُل الرَّبْط بِاعتِبَار المَحذُوف.

## "إِذْ"

**قَالَ: وَلَهَا أَرْبَع اسْتِعْمَالاتٍ.**

أَقُول: وَفِي بَعْض النُّسَخ أَرْبَعَة، بِالتَاءِ، وَوَجْهُها أنَّ مُفْرَد اسْتِعْمَالاتٌ: اسْتِعمَال، وَهُو مُذكَّر فَلا إشْكَال، وَوَجْه الأرْبَع أنْ يُقَال: أنّث باعْتِبار إرَادَة الحَالَة، أوْ جَعلَها جَمْعاً لـ اسْتِعمَالة، بِالتَاء، وتُرجِّح نُسخَة أربَعَة[1] قَولَه فِي التَفصِيل: أحَدَها وَالثَّانِي وَالثَّالِث وَالرَّابع، فَذَكر الكُل، ويَحتَمِل أنْ يكُونَ أنّثَ وذكّر باعتِبَارَيْن.

**قَالَ: وَالرَّابِع أنْ يَكُون مُضَافاً إلَيهَا اسْمُ زَمَانٍ صَالِح لِلاستِغْنَاء عَنه، نَحْو: (يَومَئِذٍ).**

أقُول: كَأنْ يَقُول: أكرَمْتَنِي فَأثْنَيْت عَلَيك (يومَئِذ، وَحِينَئذٍ)، فَاليَوْم وَالحِين صَالِحَان لِلاسْتِغنَاء عَنهُمَا، إذْ يَجُوز أنْ تَقُول (فَأثنَيتُ عَلَيك[2] إذْ أكْرَمْتَنِي)، وَالمَعنَى بِحَالِه، فَإنْ قُلْت: مَا هَذِه الإضَافَة الوَاقِعَة فِي مِثْل هَذَا التَرْكِيب؟، قُلْت: قَالَ ابْن مَالِك: وَهِي مِن إضَافَة المُؤكّد إلَى التَأكِيد[3]، وَالَّذي يَظْهَر لِي أنَّ هَذَا مِن إضَافَة الأعَمَّ إلَى الأخَصّ، كـ شَجَر أرَاكٍ، وَذلِك أنَّ (إذْ) مُضَافَة إلَى جُمْلَة مَحذُوفَة، فَإذَا قُلْت: جَاء زَيْد وَأكْرَمتُه حِينَئذٍ، فَالمَعنَى: حِين إذْ جَاء، فَالثَّانِي مُخصَّصٌ بِالإضَافَة إلَى المَجِيء، وَالأوَّل عَارٍ مِن ذَلِك فَهُو أعَمُّ مِنه، فَلا يَكُون

---

(1) سقطتا من الأصل.

(2) ساقط من (د).

(3) التسهيل: ص156، وشرحه: 2/ 72، (م خ عامة)، قال الأشموني في شرح الألفية: زاد المصنف في التسهيل نوعاً ثالثاً من أنواع الإضافة، سماه المشبهة بالمحضة، وحصر ذلك في سبع إضافات:

1- إضافة الاسم إلى الصفة، نحو(مسجد الجامع).
2- المسمى إلى الاسم، نحو (شهر رمضان).
3- الصفة إلى الموصوف، نحو (سحق عمامة).
4- الموصوف إلى القائم مقام الصفة، نحو (علا زيدنا....رأس زيدكم) أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم.
5- المؤكد إلى التأكيد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو (يومئذ وحينئذ).
6- الملغى إلى المعتبر، نحو (ثم اسم السلام عليكما).
7- المعتبر إلى الملغى، نحو (أضرب أيهم أساء) : أياً أساء.

حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 242، 243.

الثَّانِي مُؤكِّداً لَه، نَعَم يَكُون مُفسِّراً لَه وَمُبيِّناً لِلمُرَاد به كَمَا بَيْن الأعَمِّ بالأخَصِّ، فَالإضَافَة حِينَئذٍ بَيَانيَّة، أيْ: أكرَمْتُه حِيناً هُو حِينُ مَجِيئِهِ.

**قَالَ: وَفِي نَحْو ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾[1] ظَرْف لِمُضَافٍ إلى مَفعُولٍ مَحْذُوف، أيْ: وَاذْكُرْ قِصَّةَ مَرْيَمَ.**

أقُول: هَكَذا ثَبَت فِي النُّسَخ الَّتِي رَأيْتُها مِن هَذَا الكِتَاب، وَلَو حُذِفَت إلَى وَقِيل: ظَرْف لِمُضَاف مَفعُول مَحْذُوف لَكَان حَسَناً، فَإنَّ القِصَّة المُقدَّرة هِي لَفْظ مُضَاف إلَى مَريَم، وَهُو مَفعُول مَحذُوف، وَمَا ثبَت فِي النُّسخِ يُمكِن تَصحِيحُه، بأنْ يَكُون قَولُه: مَحذُوف، صِفَة لِمُضَاف، وَالمُرَادُ بِالمَفعُول مَا هُو مَفعُول بَعْد الحَذْف، وَهُو لَفْظ مَريَم لَكِن، لَو عُرِّف فَقِيل إلَى المَفعُول لَكَان حَسَناً.

**قَالَ: فَمُقتَضَى هَذَا الوَجْه[2] أنَّ (إذْ) مُبْتَدأ، وَلا نَعْلَم قَائِلاً لِذَلِك.**

أقُول: إذَا كَانَ الجُمْهُور يُجوِّزُون[3] خُروجَهَا عَن الظَّرْفِيَّة عِنْد إضَافَتِهَا، وَغَيْرُهِم عِنْد الإتْيَان بِهَا مَفعُولاً، أوْ بَدَلاً مِنه، صَدَق حِينَئذٍ أنَّهَا ظَرْف مُتَصرِّف فَلا يمْتَنِع جَعْلُها مُبتَدأ، وَلا يُحْتَاج فِيهِ إلَى سَمَاعٍ خَاصٍ مِن العَرَب.

**قَالَ: وَكَان حَقُّه أنْ يَقُول[4]: (إذْ كَانَ) لأنَّهُم كَانُوا يُقَدِّرُونَ فِي هَذَا المِثَال وَنَحْوِهِ (إذْ) تَارَةً وَ(إذَا) تَارَةً أُخرَى بِحَسَب المَعْنَى المُرَادِ.**

أقُول: لَكنَّه عَدَل عَن ذَلِك لِيُفِيد أنَّ كُلاً مِن (إذْ) وَ(إذَا) كَمَا تُستَعْمَل ظَرْفاً تُستَعمَل اسْمَاً غَيْر ظَرْفٍ.

---

(1) مريم من الآية: 16، (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت).

(2) يريد قول الزمخشري في قراءة بعضهم للآية: (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً) آل عمران: 164، إنه يجوز أن يكون التقدير: منه إذ بعث، المغني: 1/ 81، وقراءة الجمهور: (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث) وقرأ عيسى بن سليمان عن بعضهم (لمن من الله)، المختصر في شواذ القرآن: ص23.

(3) في الأصل يخرجونها عن.

(4) أي: الزمخشري في تنظيره لـ إذ في الآية بـ إذا في المثال: (أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً) الكشاف: 1/ 477، المغني: 1/ 81.

**قَالَ: ثُمَّ ظَاهِرُهُ أنَّ المِثَالَ يُتَكَلَّمُ بِهِ هَكَذَا.**

أقُول: يظْهَر لِي أنَّ فِي كَلام الزمَخْشَرِي إشَارَة إلَى أنَّ العَرَب لا تَنْطِق به هَكَذا، وَذلِك لأنَّه قَالَ: فِي قَولِك، ولَمْ يَقُل فِي قَولِهم، فَأشَار إلَى أنَّ هَذَا هُو التَقدِير الَّذي يَنطِق به عندَ إرَادَة التَفسِير، أيْ: فِي قَولِك عِنْد القَصْد إلَى إبْرَاز مَا يُقدِّرُه فِي المِثَال.

**قَالَ: وَالمَشْهُورُ أنَّ حَذْفَ الخَبَر[1] فِي ذَلِك وَاجِبٌ.**

أقُول: قَد يُشعِر هَذَا بِأنَّ ثَمَّ قَوْلاً غَير مَشهُور بِأنَّ حَذْف هَذَا الخَبَر جَائِزٌ لا وَاجِبٌ، وَالظَّاهِر أنَّ وُجُوبَ الحَذف فِي مِثلِه عَارٍ عَن الخِلافِ[2]، اللَّهُم إلَّا أنْ يَكُون مُرَادُه بِالمَشهُور مَا اشتُهر مِن استِعمَال العَرَب وَعُرِف مِن كَلامِهِم، فهَذَا لَه وَجْه، فَإنَّ إظْهَار مِثْل هَذَا الخَبَر سُمِع قَلِيلاً كَقَولِهِ[3]:

لَك العِزُّ إنْ مَولاكَ عَزَّ، وَإنْ يَهُن ∧ فَأنْتَ لَدى بَحْبُوحَة الْهُونِ كَائِنُ

**قَالَ: وَقَد يُحتَجُّ لِغَيْرِهِم[4] بِقَولِهِ تَعَالَى:** ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[5] **فَإنَّ (يَعلَمُون) مُستَقْبَلٌ لَفظاً وَمَعنًى لِدُخُولِ حَرْفِ التَّنْفِيسِ عَلَيه، وَقَد عَمِل فِي (إذْ) فَيَلْزَم أنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَة (إذَا).**

أقُول: فِيهِ نَظَر، إذْ لا مَانِع مِن أنْ يُتَأوَّل هَذَا بِمَا تَأوَّل بِه الجُمْهُور، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[6] فَيُقَال: هَذَا مِن بَابِ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾[7] أيْ: مِن تَنزِيل المُستَقْبَل الوَاجِبِ الوُقُوعُ مَنْزِلَة مَا وَقَع، وَحَرْفُ التَّنفِيسِ لَيْس بِصَادٍّ عَن ذَلِك.

---

(1) يريد الخبر في المثال السابق، المقدر عندهم بـ حاصل.

(2) في الأصل الخطاب.

(3) لم يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل، والمغني: 2/ 446، العيني: 1/ 544، الهمع: 1/ 98.

(4) أي: الجمهور القائلون بأن (إذ) اسم للزمان الماضي، المغني: 1/ 81.

(5) غافر: 71.

(6) الزلزلة: 4.

(7) الكهف من الآية 99، ومثله في المؤمنون: 101، ويس: 51، الزمر: 68، ق: 20، الحاقة: 13.

**قَالَ: وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ السُّؤَالُ عَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ.**

أَقُول: يَعنِي بِالسُّؤَال مَا أورَدَهُ فِي المَتْن بَعْد هَذَا مِن الإشْكَال، وَهُو أنَّ (إذْ) لا يُبدَل مِن اليَوْم لاختِلافِ الزَّمَانَيْن إِلَى آخِره.

**قَالَ: لأَنَّ مَعْمُولَ الأحْرُفِ الخَمْسَةِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهَا.**

أَقُول: يَعنِي بِالخَمسَة (إنَّ) المَكْسُورَة، وَ(كَأنَّ) وَ(لَكِنَّ) و(لَيت) و( لَعَلَّ)، وَكَان الأَوْلَى بِالمُصنِّف أنْ لَو قَالَ: السِتَّة، لِتَدْخُل (أنَّ) المَفتُوحَةُ الَّتِي فِيهَا الكَلام إذ هِي الَّتِي فِي الآيَة[1]، فَيَستَقِيمُ التَّعْلِيلُ ظَاهِراً، وَتَقدِيرُه أنْ يُقَال: ثَبت أنَّ مَعْمُول كُلٍّ مِن الأَحْرُف السِتَّة المُشَبَّهَة بِالفِعْل لا يَتقدَّمُ عَلَى ذلِكَ الحَرْف، وَأنَّ المَفتُوحَة مِنهَا، فَلَو جُعِلَت (إذ) فِي الآيَة[2] ظَرْفاً لـ مُشْتَرِكُون لَلَزم تَقدِيمُ معمُولِ مَا هُو مِن تِلْك الأَحْرُف السِتَّة عَليهَا، وَهُو بَاطِل، وَأمَّا مَع الاقْتِصَار عَلَى الخَمسَة فَيَرِدُ عَلَيه (أنَّ) المَفتُوحَة لَيْسَت مِنها، وَالكَلام إنَّمَا[3] هُو فِي المَفْتُوحَة، فيُقَال فِي الاعْتِذَار عَن عَدَم عَدِّهَا مَع الخَمسَة، أنَّهَا تُركَت كَمَا فَعَل سِيبَويه[4] وَمُتَابِعُوه، لأنَّها فَرْعٌ عَن المَكسُورَة، لَمْ يَكُن بِالمُصنِّف فِي مِثْل هَذَا الْمَقَام دَاعٍ إِلَى ارْتِكَاب مِثْل هَذَا حتَّى يَعتَذِر عَنْهُ.

**قَالَ: وَلأَنَّ مَعْمُولَ[5] الصِّلَةِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ.**

أَقُول: بَيَان ذَلِك أنَّ (أنَّ) المفْتُوحَة مَوصُول حَرْفِيٌّ لِتَأوِيلِهَا مَع صِلَتِها بِمَصدَر، وَصِلَتُهَا مَعمُولاهَا: الاسْمُ وَالخَبَر، وَقَد فُرِض أنَّ (إذ) الْمُتَقدِّمَة عَلَى أنَّ ظَرْفٌ لِخَبَرِها الَّذي هُو مُشتَرِكُون، فَلَزِم تَقدُّم مَعمُول بَعْض الصِّلَة عَلَى المَوصُول، وَهُو مَحذُورٌ، قُلْت: وَيَتَّجِه عَلَى المُصنِّف أنْ يُقَال: كَانَ الصَوَاب أحَدُ الأَمْرَيْن: إمَّا أنْ يُسقِط العِلَّة الثَّانِيَة: ويُقَال: الأَحْرُف السِتَّة كَمَا مَرَّ، وَإمَّا أنْ يُسقِط العِلَّة الأُولَى وَيُثْبِت الثَّانِيَة، وَأمَّا الجَمْع بَينَهُما

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) يريد الآية (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون)، الزخرف: 39.

(3) في الأصل فيهما.

(4) قـال سيبويه: هـذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده...وهي إن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، الكتاب: 2/ 131، تح هارون.

(5) في (د) المعمول.

فَمُشْكِل، وَذَلِك لأنَّ العِلَّة فِي امْتِنَاع تَقدِيم معْمُول خَبَر الأحْرُف الخَمسَة عَلَيها أنَّ لَهَا صَدْر الكَلام، وَالعِلَّة فِي ذَلِك بِالنِّسْبَة إلَى المَفْتُوحَة مَا تَقدَّم مِن كونهَا مَوصُولاً، لا هَذِه العِلَّة[1] فَإنَّها مَسلُوبَة الصَّدْرِيَّة بدَلِيل: أعجَبَنِي أنَّك مُحْسِن، وَكَرِهْتُ أنَّك مُسِيء، إذَا تَقرَّر ذَلِك فَنَقُول: إنْ أرَادَ خُصوصَ الخَمسَة فَلا مَعْنَى لِذِكْرِهَا فِي هَذَا الْمَقَام، وَإنْ أرَادَ الخَمْسَة مَع مَا يَتَفرَّع عَن بعْضِها لِتَدخُل المَفتُوحَة فَلا مَعنَى لِلجمْع بَيْن الأمْرَيْن المَذْكُورَيْن، إذْ لَيْسَت العِلَّة فِي الحُكْم المَذكُور بِالنِّسبَة إلَى المَفتُوحَة أمْرَيْن: كَونهَا مِن الأحْرُف المُشَبَّهة بِالفِعْل، وَكَونها مَوصُولاً حَرْفِيّاً، بَل العِلَّة هِي الثَّانِيَة فَقَط.

**قَالَ: وَقَوْلُه[2]:**

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم ∧ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَا[3] مِثْلَهُم بَشَر

أقُول: قُرَيْش: هُم وَلَد النَّضْر بْن كِنَانَة، وقِيل: بَنُو فَهْر بْن مَالِك بْن كِنَانَة، وَالأصَحُّ الَّذِي عَلَيه الجُمْهُور أنَّهُم سُمُّوا بِذَلِك لِتَقَرُّشِهِم، أيْ: لِتَكَسُّبِهِم، وَالرِّوَايَة فِي مِثْلَهُم بِالفَتْح، وَسَيَأتِي الكَلام عَلَيه[4] فِي (مَا) وَغَيْرِها إنْ شَاء اللهُ تَعَالَى، وَالبَشَر: الإنْسَان ذَكَراً كَانَ أوْ أنْثَى، وَاحِداً كَانَ أوْ غَيْرَه، وَقَدْ يُجْمَع فَيُقَال أبْشَار.

**قَالَ: وَقَولُ الأعْشَى[5]:**

إنَّ مَحَلاًّ وَإنَّ مُرْتَحَلاَ ∧ وَإنَّ فِي السَّفْر إذْ مَضَوا مَهَلَا

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) الشاهد فيه أن (إذ) في الموضعين للتعليل، وفيه شاهد آخر على نصب مثلهم، خبراً لـ ما وهو للفرزدق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز، ديوانه: 1/ 223، أوضح المسالك: 1/ 199، الصبان: 1/ 248.

(3) في الأصل وإذ هم.

(4) في (ج) فيه.

(5) الشاهد فيه أن (إذ) للتعليل أيضاً، وهو مطلع قصيدة للأعشى ميمون مدح بها سلامة ذا فائش الحميري، ديوانه: 233، وروايته فيه وفي الكتاب: 1/ 284، ما مضى وحينئذ لا شاهد فيه، وهو من شواهد ابن الشجري: 1/ 322، الخزانة: 4/ 381.

أقُول: السَّفْر بِسُكون الفَاء: جَمَاعَة، وَاحِدُها سَافِرٌ كـ صَاحِب وَصَحْب وَرَاكِب وَرَكْب، وَالسَّافِر هُو الَّذِي خَرَج لِلسَّفَر، وَالْمَهَل بِفَتْح الْهَاء: التُّؤَدَة وَعَدَمُ العَجَلَة.

**قَالَ: وَإنَّمَا يَصِحُّ ذَلِك كُلُّه عَلَى القَوْلِ بِأنَّ التَّعلِيلِيَّة حَرْفٌ.**

أقُول[1]: عَدَم الصِّحَة فِي آيَة الأحْقَاف: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾[2] وَآيَة الكَهْف: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟﴾[3] قَد يَظهَر لِلتَّنَافِي بَيْن الْمُضِي وَالاستِقبَال، وَأمَّا فِي البَيْتَيْن فَكَوْنُ التَّعْلِيلِيَّة فِيهِمَا لَيْسَت بِظَرْف مَحَل نَظَر.

**قَالَ: وَقِيلَ المَعنَى: إذْ ثَبَتَ ظُلْمُكُم.**

أقُول: يُرِيد هَذَا القَائِل: إذْ ثَبَت ظُلْمُكُم عِنْدَكُم، وَثُبوتُ ظُلْمِهِم عِنْدَهُم يَكُون يَوْمَ القِيَامَة، فَكَأنَّه قِيل: وَلَنْ يَنفَعَكُم اليَوم إذْ صَحَّ ظُلمُكُم عِنْدَكم[4]، فَهُو بَدَل وَلا إشْكَال، لأنَّ (إذْ) لِلاستِقبَال عَلَى هَذَا التَّقْدِير، فَلَمْ يَختَلِف الزَمَان[5].

**قَالَ: وَلَيْس هَذَا التَّقْدِيرُ مُخَالِفاً لِمَا قَدَّمْنَاهُ فِي ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[6] لأنَّ المَعنَى[7] هُنَالِك أنَّهَا لا يُسْتَغنَى عَنْ مَعنَاهَا كَمَا يَجُوزُ الاستِغنَاء عَنْ (يَوم) فِي (يَوْمَئِذٍ) لا أنَّهَا لا تُحْذَفُ لِدَلِيل.**

أقُول: هَذَا جَوَاب عَنْ سُؤَال مُقدَّر، تَقْدِيرُه أنْ يُقَال: قَد مَرَّ أنَّ (بَعْد) الْمُضَافَة إلَى (إذْ) فِي نَحْو قَولِهِ تَعالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[8] اسْمُ زَمَان لا يَصْلُح لِلاستِغنَاء عَنْه، فَلا يُحذَف، وقُلْتُم فِي هَذِه الآيَة: إنَّ التَّقْدِير هُو[9]: إذْ ظَلَمتُم، فَجَوَّزتُم

---

(1) ساقط من (ج) ما بين الهلالين.

(2) الأحقاف: 11.

(3) الكهف: 16.

(4) سقطت من الأصل.

(5) لعله الزمنان.

(6) الآية (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) آل عمران: 8.

(7) والصواب المرعى كما في المغني.

(8) آل عمران: 8.

(9) في (ج. د) بعد إذ.

حَذْفَه وَالاستِغنَاء عَنْه، وَهُو مُنَاف لِذَلِك الكَلام السَّابق، وَتَقدِيرُ الجَوَاب: أنَّا لَمْ نَقُل فِي هَذِه الأخِيرَة أنَّ (بَعْد) استُغْنِي عَن مَعنَاهَا حتَّى يُنَافِي الكَلام الْمُتَقدِّم، وَإنَّمَا قُلْنَا بِأنَّهَا مُرَادَةٌ، مَقْصُودٌ مَعنَاهَا، وَلَكِن حُذِفَت لِدَلِيل فَلا تُنَافِي.

**قَالَ: كَقَولِه[1]:**

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ ۸ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
وَبَيْنَمَا المَرْءُ فِي الأحْيَاء مُغْتَبِطٌ ۸ إذْ هُوَ فِي الرَّمْسِ تَعْفُوهُ الأعَاصِيرُ

أقُول: قَد لا يُوجَد فِي بَعْض النُّسَخ إلَّا البَيْتُ الأوَّل، لأنَّه المِثَال المُطَابِق لِمَا هُو بِصَدَدِه، وَالمَيَاسِيرُ جَمْع مَيسُور بِمَعنَى: اليُسْر، جُمِع تَنبِيهاً عَلَى إرَادَة الأنْوَاع، وَالْمُغْتَبِط هُنَا: المَسْرُور، وَالرَّمْس: تُرَاب القَبْر، وَالمَعنَى: إذَا هُو ذُو الرَّمْس، وَتَعفُوه[2]: تَمْحُوه، وَتَجْعَله دَارِساً، وَالأعَاصِير: جَمْع إعْصَار وَهِي رِيحٌ تَهُبُّ فَتُثِيرُ الغُبَارَ[3] وَيَرتَفِع إلَى السَّمَاء كَأنَّه عَمُودٌ.

**قَالَ: وَالثَّانِي التَّحْقِيقُ كَـ(قَدْ) وَحُمِلَت عَلَيه الآيَةُ.**

أقُول: يُرِيد بِهَا قَولَهُ تَعالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[4] وَإنَّمَا حَمَلنَاه[5] عَلَى ذَلِك وَلَمْ نَحمِلْه عَلَى أنَّه أرَادَ قَولَهُ تَعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[6] لأنَّه سَيقُول: وَعَلَى القَوْل بِالتَّحْقِيق فِي الآيَة، فَالجُمْلَة مُعْتَرِضَة، بَيْن

---

(1) الشاهد فيهما أن (إذ) للمفاجأة، وهما من قطعة في درة الغواص، ص33، أوردها الحريري عن أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري منسوبة لعثير بن لبيد العذري، وفي نزهة الألباء: 34، 36، منسوبة لعثمان عوض (عثير) والبيت الأول في الهمع: 1/ 205، والشطر الثاني من البيت الثاني ورد في أبيات المغني للبغدادي: 2/ 168، برواية إذ صار في الرمس، بدل إذ هو.

(2) في (د) تعفره.

(3) سقطت من الأصل.

(4) الزخرف: 39.

(5) في الأصل و(ج) حملنا ولم نحمل.

(6) البقرة من الآية 30 ومثلها في الحجر: 39، وص: 71.

الفِعْل وَالفَاعِل، وَهَذَا مُتحقّقٌ فِي آيَةالزُّخرُف: لأنّه إذْ ظَلَمتُم، عَلَى القَوْل بأنَّ إذْ فِيهِ لِلتَّحقِيق جُمْلَة مُعْتَرِضة بَيْن الفِعْل[1] وَهُو يَنْفع وَفَاعِله وَهُو ﴿أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[2] وَمِثْل هَذَا فِي ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ لا يتأتّى بوَجْهٍ.

**قَالَ: تَلْزَم (إذْ) الإضَافَة إلَى جُمْلَةٍ، إمَّا اسمِيَّة، نَحْو:** ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[3].

أقُول: يَجُوز ضَبْطُ الإضَافَة بِالنَّصْب عَلَى الْمَفْعُولِيَّة وَإذْ فَاعِل[4]، وَبِالرَّفْع عَلَى الفَاعِليَّة وَإذْ مَفعُول، وَقَد نَصُّوا فِي الإسْمِيَّة عَلَى حُكْم لَمْ يَتعرَّض إلَيه الُمصنِّف، وَهُو اسْتِقبَاحُ أنْ يكُون الخَبَرُ فِيهَا فِعْلاً مَاضِياً، نَحْو: جِئْت إذْ زَيْد قَامَ، لأنَّ الخَبَر مِن مَظَان الاسْم أوْ مَا ضَارَعَهُ[5]، إلَّا إذَا دَعَت ضَرُورَةٌ إلَى العُدُول، ولا ضَرُورة هُنَا، فَلِذَلِك حَسُن: إذْ زَيْد قَائِمٌ، وَإذْ زَيْدٌ يَقُوم، كَمَا حسُنَ: زَيْد قَائِم، زَيْد يَقُوم، بِدُون إذْ، وَلَمْ يَحْسُن: إذْ زَيْد قَامَ، كَمَا حَسُن زَيْد قَامَ بِدُون إذْ، لأنَّ الغَرَض بَيَان مُضِيِّ الفِعْل، وَهُو مُسْتَفَاد مِن إذْ فَلَمْ تَدْعُ ضَرُورة إلَى الْمَاضِي مَع وُجُودِهَا.

**قَالَ: وَقَد اجْتَمَعَت الثَّلاثَة فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[6].

أقُول: يَنبَغِي أنْ يَتعيَّن فِي ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ تَقْدِير عَامِل الجَارِ وَالْمَجْرُورِ اسْم فَاعِل، أوْ فِعْلاً مُضَارِعاً لِئَلَّا يُؤَدِّي إلَى التَّرْكِيب الْمُسْتَقبَح/ نَحْوُ: إذ زَيْدٌ قَامَ

(1) ساقط من (ج).
(2) الزخرف: 39.
(3) الأنفال من الآية: 26.
(4) ساقط من الأصل.
(5) في (ج) أو مضارعه.
(6) التوبة: 40.

عَلَى مَا مَرَّ آنِفاً.

**قَالَ: وَقَد يُحْذَفُ أَحَد شَطْرَي الجُمْلَة فَيَظُنُّ مَن لا خِبرَةَ لَهُ أنَّهَا أُضِيفَت إلَى المُفْرَد كَقَولِهِ[(1)]:**

هَلْ تُرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالعَيْشُ مُنقَلِبٌ إذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

**وَالتَّقْدِيرُ إذْ ذَاكَ كَذَلِكَ.**

أَقُول: الأفْنَان جَمْع فَنَن بِفَتْح العَيْن، وَهُو الغُصْن المُلْتَفُّ، أوْ جَمْع فَنٍّ، وَهُو الحَالُ وَالضَّرْبُ مِن الشَّيْءِ، وَهُو مَنصُوب عَلَى الحَال مِن لَيَال، وَإنْ كَانَت نَكِرَة لِتَخصُّصِهَا وَعَامِلُ إذْ مُنقلِبٌ، وَاسْمُ الإشَارَة الأوَّل أُشِير بِه إلَى العَيْش باعتِبَار حَالِه، وَالثَّانِي: المَحْذُوف أُشِير بِه إلَى حَالِ الأفْنَان، وَالجُمْلَة المُقْتَرِنَة بِالوَاو حَالٌ مِن ضَمِير مَضَيْن، وَالمَعنَى: هَلْ تُرْجِع لَيَالِينَا حَالَ كَونِهَا مِثْل الأغْصَان المُلْتفَّة فِي نَضَارتِهَا وَحُسْنِهَا، أوْ حَالَة كَونِهَا ذَات فُنُون مِن الحُسْن وَضُروبٍ شَتَّى مِن اللَّذَة، وَهَذِه اللَّيَالِي اللَّاتِي مَضَيْن فِي حَالَة أنَّ عَيْشَنا مُنقَلِب مِن طَوْرٍ إلَى طَوْرٍ، إذْ حَال ذَلِك العَيْش مِثْل حَالِ تِلْك الأغْصَان فِي الرَّونَق وَالبَهْجَة، أوْ مِثْل حَال تِلْك الفُنُون المُختَلِفَة فِي الحُسْنِ.

**قَالَ: وَلا تَكُون (إذْ) الثَّانِيَة خَبَراً عَن نَحنُ[(2)] لأنَّه زَمَان وَنَحنُ اسْمُ عَيْنٍ.**

أَقُول: لا مَانِع مِن أنْ يَكُون خَبَراً عَنه عَلَى أنْ يكُونَ قَائِماً مَقَام مُضَافٍ مَحْذُوف، هُو المُخْبَر عنهُ فِي المَعنَى كَمَا فِي قَولِهِم[(3)]: أَكُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ تَلْبَسُه، أيْ: تُجَدِّدُ ثَوبٍ، وَالتَّقْدِير فِي البَيْت الثَّانِي: إذْ تَآلُفُنَا إذْ ذَاكَ، أيْ: إذْ تَآلُفُنا كَائِن فِي زَمَان وُجُود التَّجَاوُر[(4)].

---

(1) الشاهد فيه أن الجملة المضاف إليها (إذ) قد حذف عجزها، وهو أول أبيات ثلاثة أوردها أبو زيد في النوادر: 184، وفي الأغاني: 10/ 289، أنشده لابن المعتز برواية مغايرة في الشطر الثاني: (والدار جامعة أزمان أزمانا) وهو من شواهد الهمع: 1/ 205.

(2) يريد (نحن) في قول الأخطل:

كانت منازل ألاف عهدتهم ... إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

(3) قولهم سقطت من (ج).

(4) في الأصل و(د) التجاوز.

وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُول: لا يُحْتَاج إلَى الحَذْف أيْضاً، لأنَّ مِن جُمْلَة الصُّوَر الَّتِي تُخْبِرُ فِيهَا عَن اسْم العَيْن بِاسْم الزَّمَن مِثْل: نَحْن فِي شَهْر كَذَا، وَهُو عَيْن مَا فِي البَيْتِ.

**قَالَ: وَهُوكَقَوْلِه[1]:**

لِمَيَّة مُوحِشاً طَلَــــلُ.

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْتٍ مِن مَجْزُوءِ الوَافِرِ، عَجُزُهُ:

يلُوحُ كَــــأنّه جلَــــلُ[2].

وَالُموحِش: المَنْزِل الَّذِي صَارَ وحِشاً، أيْ: قَفْراً لا أنِيس بِهِ، وَالطَّلَل: مَا شَخَصَ مِن آثَارِ الدِّيَار، وَالجَلَل مِن الأضْدَاد، يُطلَق عَلَى العَظِيم وَعَلَى الحَقِير، وَالُمرَاد هُنَا: الثَّانِي.

**قَالَ: وَقَالَت الخَنْسَاءُ[3]:**

كَأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمىً يُتَّقَى ∧ إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ، مَنْ عَزَّ بَزَّا

أقُول: الحِمَى: هُو المَمْنُوع مِمَّا حَصَل مِنْه ضَرَر، وَيُتَّقَى: يُحْذَر وَيُخَاف، وَمَنْ عَزَّ بَزَّ[4]: مَثَلٌ مشْهُور وَمَعنَاه: مَنْ غَلَبَ أخَذ السَّلَب.

**قَالَ: كَالَموصُول تُحْذَف صِلَتُه لِدَلِيل، قَالَ[5]:**

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَع جُمُو ∧ عَك ثُمَّ وَجِّهْهُم إلَيْنَا

(1) لكثير: ديوانه: 2/ 210، وهو من شواهد الخزانة: 1/ 531.

(2) قال البغدادي: إن الدماميني صحف كلمة خلل بكسر الخاء فجعلها جلل، والخلة بالكسر، من خلل السيوف، وهي بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف، شرح أبيات المغني: 2/ 184.

(3) ديوان الخنساء: ص74.

(4) الأمثال للميداني: 2/ 263، والشاهد في بيت الخنساء أن (إذ مضافة إلى جملة أسمية حذف خبرها أي: إذ ذاك كائن).

(5) الشاهد فيه حذف صلة الموصوف: أي نحن الألى عرفتهم، وهو لعبيد بن الأبرص، ديوانه: 137، الخزانة: 2/ 148، الهمع: 1/ 89.

أقُول: البَيْت مُدْرَج مِن مَجزُوء الكَامِل[1] المُرَفَّل[2]، وَآخِر صَدْرِه: الوَاو مِن جُمُوعَك، وَلا ينهَضُ البَيْت دَلِيلاً عَلَى الأخفَش إلَّا إذَا كَانَ يَقُول بِبنَاء المَوصُول عِنْد حَذْف الصِلَة، وَإلَّا فَلَو قَالَ: هُو مُعْرَب لأمْكَنَ فِي البَيْت[3].

**قَالَ: وَبِقَولِه[4]:**

نَهَيْتُكَ عَن طِلابِك أمَّ عَمْرو /\ بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

أقُول: قَد مَرَّ أنَّ الطِلابَ بِمَعنَى الطَلَب، وبِعَافِيَة: حَالٌ مِن الكَاف الاولَى أوْ الثَّانِيَة، وَالمَعنَى: حَالَة كَونِك مُلْتَبِساً بِعَافِيَة، وَالاسمِيَّة حَالٌ[5] ثَانِيَة مِن الكَاف أيْضاً، وَهِي بِمَعنَى الحَال الأُولَى، وَيُحتَمل أنْ يكُون بعَافِيَة ظَرْفاً لَغْواً يَتعلَّق بِالفِعْل مِن نَهَيْتُك أيْ: نَهَيْتُك فِي حَال عَافِيَةٍ، وَالاسمِيَّة حَالٌ مِن التَاءِ.

**قَالَ: وَابتُدِئ بِالنَّكِرَة لِتَقَدُّم خَبَرِهَا عَليهَا ظَرْفاً[6].**

أقُول: هَذَا مُعَارِضٌ لِمَا وَقَع لَه[7] فِي البَابِ الرَّابِع فِي مُسَوِّغَات الابْتِدَاء بِالنَّكِرَة، فإنَّـه ادَّعَى فِي نَحْـو ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[8] أنَّ المُسَوِّغ هُـو كَوْن الخَبَر ظَرْفاً مُخْتَصّاً، وَالنَكِر

---

(1) ساقط من (د).

(2) الترفيل: زيادة سبب خفيف في التفعلة الثانية: متفاعلن، متفاعلاتن.

(3) أي أن التنظير لا يصح بين (إذ) عند حذف الجملة التي تضاف هي إليها ويعوض عنها بالتنوين، يومئذ وبين الموصول في البيت، لحن الألى، الذي حذفت صلته، لأن الأخفش قال: إذ صارت معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، المغني: 1/ 81.

(4) الشاهد فيه أن الأصل عند الأخفش: حينئذ، فحذف المضاف وبقي الجر وهو من أبيات لأبي ذؤيب الهذلي، شرح ديوان الهذليين: 4/ 171، قال البغدادي: إن الدماميني صحف كلمة عاقبة فجعلها عافية بالفاء، لأن الشاعر أراد نهيتك بعقب ما طلبتها، أي: زجرتك عن قريب، شرح أبيات المغني: 2/ 203، الشاهد في الأشباه والنظائر: 2/ 319، ابن يعيش: 3/ 29، الخصائص: 2/ 376.

(5) في (د) حالة.

(6) يريد المبتدأ والظرف الواقع خبراً في قول المتنبي: إذ حيث كنت من الظلام ضياء، حيث كنت ضياء، فحيث خبر وضياء مبتدأ، انظر المغني: 1/ 86.

(7) ساقطتان من الأصل.

(8) ق: 35.

عَلَى مَن قَالَ مِن النُّحَاة، إنَّ لِلتَقْدِيم[1] مَدْخَلاً فِي التَّخصِيصِ.

**قَالَ: وَإِنَّمَا وَجَبَ/التَّقْدِيمُ فِي مِثْل: (رَجُلٌ فِي الدَّارِ) لِرَفْعِ تَوَهُّم الصِّفَة، لا لِكَونِهِ مُسَوِّغاً**[2].

---

(1) في الأصل التقديم.

(2) المغني: 2/ 469.

# "إذا"

**قَالَ: أنْ تَكُون لِلمُفَاجَاةِ.**

أَقُول: هُو بِهمزَة بَعْد الجِيم، وَالمُرَاد بِهَا الْهجُوم وَالبَغْتَة، تَقُول: فَاجَأَنِي كَذَا[1]، إِذَا هَجَم عَلَيْك بَغْتَةً.

**قَالَ: فَتَخْتَصُّ بِالجُمَل الاسْمِيَّة.**

أَقُول: هَذَا عَلَى أَحَد الأقْوَال، وَقَد حَكَاهَا المُصنِّف فِي آخِرِ الكَلام عَلَى (قَد) وَهِي ثلاثة: الأوَّل اخْتِصاصُهَا بِالاسمِيَّة كَمَا ذَكَر هُنَا، وَالثَّانِي جَوَاز دُخولِهَا عَلَى الاسمِيَّة وَالفِعلِيَّة، وَالثَّالِث الفَرْق بَيْن أنْ تَقتَرِن الفِعلِيَّة بِـ قَدْ فَيَجُوز دُخولُهَا عَلَيها وَأَلَّا تَقْتَرِن بِهَا فَيَمتَنِع[2].

**قَالَ: وَلا يَحْتَاجُ لِجَوَابٍ.**

أَقُول: لِعَدَم[3] تَضَمُّنِها الشَّرْط.

**قَالَ: وَلا تَقَعُ فِي الابْتِدَاء.**

أَقُول: يَعنِي صَدْر الكَلام، لأنَّ الغَرَض مِن الإِتْيَان بِهَا الدَلالَة عَلَى أنَّ مَا بَعْدَها يَحصُل بَعْد وُجودِ مَا قَبْلَها عَلَى سَبِيل المُفَاجَاة، فَلا بُدَّ مِن حُصُول هَذَا الغَرَض مِن تَقدُّم شَيءٍ عَلَيهَا، فَلَزِم أَلَّا تَقَع فِي الابْتِدَاء.

**قَالَ: وَظَرْفُ مَكَانٍ عِنْد المُبَرِّد[4].**

أَقُول: وَمُقتَضَاه أَلَّا تَكُون إذَا مُضَافَة إِلَى الاسمِيَّة الوَاقِعَة بَعْدَها، إِذْ لا يُضَاف مِن ظُرُوف المَكَان إِلَّا حَيْث، قَالَ الرَّضِي: وَمَا ذَهَب إِلَيهِ لا يَطَّرِدُ فِي جَمِيع مَوَاضِع إِذَا الفُجَائِيَّة،

---

(1) في (د) أي: إذا...

(2) المغني: 1/ 175.

(3) سقطت من (ج).

(4) المقتضب: 2/ 57-58.

إذْ لا مَعنَى لقَولِك: فَبِالمَكَان السَّبُع بالبَابِ[1]، قُلْت: وَفِيهِ نظَر، لإمْكَان كَون (بالبَابِ) بَدَلاً مِن المَكَان، لَكِن فِيهِ الفَصْل بِالمُبْتَدأ بَيْن البَدَل وَالمُبْدَل مِنه، وَيَجُوز أنْ يَكُون خَبَر مُبْتَدَأ مَحْذُوف.

**قَالَ: وَالثَّالِث[2]: الزَمَخشَري، وَزَعَم أنَّ عَامِلَهَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مُشْتَقٌّ مِن لَفظ المُفَاجَاة، قَالَ: فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿[3] ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾[4] الآيَة، التَّقْدِير: ثُمَّ إذَا دَعَاكُم[5] فَاجَأتُم الخُرُوج فِي ذَلِك الوَقْت[6]، وَلا يُعْرَف هَذَا لِغَيْرِه.**

أقُول: لَمْ أقِفْ لِلزَمَخْشَري عَلَى كَلام صَرِيح فِي أنَّه يَقُول: إنَّ (إذَا) الفُجَائيَّة ظَرْف زَمَان، وَظَاهِر كَلامِهِ فِي مَوَاضِع مِن الكَشَّاف أنَّها اسْم لِلزَمَان لا ظَرْف.

قَالَ: فِي تَفسِير قَولِه تَعَالَى فِي سُورَة طَه: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾[7] مَا نَصُّه: يُقَال فِي (إذَا ) هَذِه إذَا المُفَاجَاة[8]، وَالتَّحْقِيق فِيهَا أنَّهَا (إذَا) الكَائِنَة بِمَعنَى الوَقْت الطَّالِبَة نَاصِباً لَهَا، وَجُمْلَة تُضَاف إلَيهَا، خصَّت فِي بَعْض المَوَاضِع بِأنْ يَكُون نَاصِبُهَا فِعْلاً مَخصُوصاً، وَهُو فِعْل المُفَاجَاة، وَالجُمْلَة ابْتِدَائيَّة لا غَيْر، فَتَقدِير قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ ﴾ فَفَاجَأ مُوسَى وَقْت تَخيِيلِهِم سَعْيُ حِبَالِهِم وَعِصِيِّهِم[9]، انْتَهَى، وَقَالَ فِي سُورَة الرُّومِ عِنْد قَولِه تَعالَى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ

---

[1] شرح الكافية: 1/ 103.

[2] أي: أن الزمخشري اختار القول الثالث من الأقوال التي قيلت في (إذا) الفجائية، وهو أنها ظرف زمان، المغني: 87.

[3] سقطت (ثم) من (ج.د).

[4] الروم من الآية 25، (....دعوة من الأرض إذ أنتم تخرجون).

[5] ساقط من (ج.د).

[6] في الكشاف: ج3/ 220، فإن قلت: ما الفرق بين إذا وإذا قلت: الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط.

[7] طه: 66.

[8] في الأصل الفجائية.

[9] الكشاف: 2/ 543-544.

تَنتَشِرُونَ ﴾[1] وَ(إذَا) لِلمُفَاجَأة، أيْ: ثُم فَاجَأتُمْ وقْتَ كَونِكُم بَشَراً مُنْتَشرِين فِي الأَرْض[2]، انْتَهَى.

وظَاهِر كَلام[3] كُل مِن المَوضِعَيْن أنّه جَعَلهَا اسْم زَمَان مُجرَّداً عَن الظَّرْفيَّة مَفعُولاً بِه لِفِعْل المُفَاجَأة، وَهُو ظَاهِر كَلام ابْن الحَاجِب حَيْث قَالَ: التَقْدِير فِي خَرَجتُ فَإذَا السَّبْع بالبَاب، خَرَجْت فَفَاجَأت وَقْت وجُود السَّبُع بالبَاب[4]، وَلَمْ أرَ فِي الكَشَّاف فِي الكَلام عَلَى الآيَة الَّتِي تَلاهَا المُصنِّف شيْئاً مِمَّا ذكَره، وَإنَّمَا فِيه، فَإنْ قُلْت: فَمَا الفَرْق بَيْن إذَا وَإذَا قُلْت: الأولَى لِلشَّرْط، وَالثَانِيَة لِلمُفَاجَأة، وَهِي تَنُوب مَنَاب الفَاء فِي جَوَاب الشَّرْط[5]، هَذَا كَلامُه مِن غَيْر زِيَادَة، وَلَعَل المُصنِّف عَثَر عَلَى مَا حَكَاهُ عَنْه فِي مَحَل آخَر وَالله تَعالَى أعْلَمُ.

**قَالَ: فَقَالَ لَهُ الكِسَائِي: العَرَب تَرْفَعُ كُلَّ ذَلِكَ وَتَنْصِبُه.**

أقُول: هَذَا خِلاف مَا حَكَاه الرَّضِي مِن أنَّ الكِسَائي قَالَ: لا يَجُوز إلَّا إيَّاهَا[6]، وَقَدْ حَكَاه الأنْدَلُسِي[7] فِي شَرْح المُفصَّل، وَأنَا أظُنُّ أنَّ الصَوَاب مَا حَكَاه المُصنِّف، فَإنَّ الكِسَائِي لَو أنْكَرَ الرَّفْع لَكَان سِيبَوَيه بِسَبِيل مِنْ أنْ يُخطِّئَه فِي الحَال بِمَا وَرَد فِي القُرْآن مِن الرَّفْع، وَهُو شَائِعٌ فِيه[8]،/ وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِك فَدَلَّ عَلَى أنَّ الكِسَائِي أجَازَ الرَّفْع وَالنَّصْب مَعاً.

**قَالَ: وَلَقَد أحْسَنَ الإمَامُ الأدِيبُ أبُو الحَسَن حَازِم[9] بْن مُحَمَّد الأنْصَارِي، إذْ قَالَ فِي مَنْظُومَتِه فِي النَّحْو حَاكِياً هَذِه الوَاقِعَة وَالمَسْألَة.**

---

(1) الروم من الآية 20.

(2) الكشاف: 3/ 218.

(3) سقطت كلام من (ج.د).

(4) الكافية بشرح الرضي: 1/ 103.

(5) الكشاف: 3/ 220.

(6) شرح الكافية للرضي: 2/ 112.

(7) تقدمت ترجمته في ص51 من الأصل.

(8) من ذلك الآية (فإذا هي حية تسعى) طه:20، والآية (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) الأنبياء: 97، والآية (فإذا هم خامدون) يس: 29.

(9) هو حازم بن محمد بن حسن ابن حازم القرطاجني أبو الحسن، أديب عالم، له شعر، من أهل قرطاجنة بشرقي الأندلس هاجر إلى مراكش ومنها إلى تونس التي توفي بها سنة: 684هـ من كتبه: سراج البلغاء، وديوان شعر، وكل منهما مطبوع، وهو صاحب المقصورة التي شرحها الشريف الغرناطي في كتاب سماه: رفع الحجب المنشورة على محاسن المقصورة(ط) نفح الطيب: 1/ 627، أزهار الرياض: 3/ 172، الأعلام: م2/ 159.

أقُول: هُو حَازِم بْن مُحمَّد بْن حَسَن بْن حَازِم الأنْصَاري القَرْطَاجَنِّي بِقَاف مَفْتُوحَة، فَرَاءٍ سَاكِنَة فَطَاء مُهمَلَة، فَألِفٍ وَجِيمٍ مَفتُوحَة فَنُونٍ فَيَاء، نِسْبَة مِن قَرْطَاجنَّة، الأنْدَلُس، لا مِن قَرْطَاجنَّة تُونِس، كَانَ إمَاماً بَلِيغاً رَيَّان مِن الأدَبِ، نَزَل بِتُونِس، وَامْتَدَح بِهَا المَنْصُور صَاحِب إفْرِيقِيَا[1]، وَمَاتَ حَازِمٌ سَنَة أرْبَع وَثَمانِين وَسِتِّمِائَة.

وَنَحْن نَذكُر مَا يُحتَاج إلَيهِ مِن الكَلام عَلَى ألْفَاظِ الأبْيَات الَّتِي سَاقَها المُصنِّف مِن هَذِه القَصِيدَة، وَنَتْرُك مَا تَعرَّض لَهُ فِي الْمَتْن، فَنَقُول: قَولَهُ:

وَالعُرْبُ قَدْ تَحذِفُ الأخْبَارَ بَعْد (إذَا) ∧ إذَا عَنَت فَجْأةَ الأمْرِ الَّذِي دَهِمَا

العُرْب بِضَم العَيْن وَسُكون الرَّاء كَالعَرَب بِفَتحِهِمَا، خِلاف العَجَم، وَهُم سُكَّان الأمْصَار، وَالأعْرَاب سُكَّان البَادِيَة مِنهُم، وَعَنَت: أرَادَت، وَقَصَدت، وَالفَجْأة عَلَى وَزْن الرَّحْمَة: مَصْدَر فَجَأهُ الأمْرُ، إذَا أتَاهُ بَغْتَة، وَدَهِم: بِكَسْر الهَاء جَاءَ بَغْتَةً.

وَرُبَّمَا نَصَبُوا بِالحَالِ بَعْد إذَا ∧ وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِن بَعْدَهَا، رُبَّمَا

يَحتَمِل أنْ تَكُون البَاء مِن قَولِه بِالحَال لِلسَّبَبِيَّةِ، أيْ: نَصَبُوا الوَاقِع بَعْدَها بِسَبَب إرَادَة الحَال، أوْ تَكُون[2] بِمَعنَى عَلَى كَمَا وَقَع فِي المَتْن[3]، وَيُوجَد فِي بَعْض[4] النُّسَخ: وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِن بَعْدِها، وَالمَعنَى أنَّهُم يَنصِبُون مَا بَعْد (إذَا) قَلِيلاً، وَيَرْفعُونَه كَثِيراً، فَتَكُون رُبَّمَا الأولَى لِلتَّقْلِيل، وَالثَانِيَة لِلتَكْثِير.

فَإنْ تَوَالَى ضَمِيرَان اكْتَسَى بِهِمَا ∧ وَجْهُ الحَقِيقَة مِنْ إشْكَالِهِ غَمَمَا

---

(1) في الأعلام: المستنصر الأول محمد بن يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي أو عبد الله من ملوك الدولة الحفصية بتونس بويع له فيها سنة: 647هـ توفي في تونس سنة 675هـ دول الإسلام للذهبي: 2/ 136، شذرات: 5/ 349، الأعلام: م7/ 138.

(2) في (ج) يكون.

(3) في المتن: وربما نصبوا على الحال، المغني: 1/ 90.

(4) بعض سقطت من (ج.د).

يَعنِي بِالحَقِيقَة المُرَادُ مِن اللَّفظ، وَالغَمَم بِفَتْح الغَيْن المُعجَمَة وَالمِيم: سَيَلان الشَّعَر حتَّى تُضيقَ الجَبْهَة وَالقَفَا، وتَشْبِيه وَجْه المُرَاد بِالشَّيء المُحْتَجِب تَحت السَّاتِر، استِعَارَة بالكِنَايَة، وَإثْبَات السَّاتِر لَهُ، وَهُو الغَمَم استِعَارَة تَخْيِيلِيَّة، وَاكْتَسَى تَرْشِيح أوْ تَشْبِيهِ المُرَاد بِالشَّكْل[1] الحَسَن، استِعَارَة[2] بِالكِنَايَة، وَإثْبَات الوَجْه لَهُ استِعَارَة تَخْييلِيَّة وَالغَمَم ترْشِيح، وكَذَا اكْتَسَى.

لِذَاكَ أعْيَت عَلَى الأفْهَام مَسْألَة ∧ أهْدَت إلَى سِيبَوَيْه الحَتْفِ وَالغَمَمَا

أعْيَت: صَعُبَت، وَالحَتْف: المَوت، وَالغَمَم جَمْع غُمَّة، وَهِي الكُرْبَة.

وَاستِعَارَة الإهْدَاء الَّذِي هُو الإتْحَاف[3] بِمَا يَقْتَضِي سُرُور المُهْدَى إلَيهِ لِمَا هُو ضِدُّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيل التَّلْمِيح، وَلا يَخفَى أنَّ بَيْن قَافِيَتي هَذَين البَيْتَيْن الجِنَاس المُحَرَّف[4].

وَفِي الجَوَاب عَلَيها هَلْ، إذَا هُوَ هِي؟ ∧ أوْ هَلْ إذَا هُوَ إيَّاهَا قَدِ اخْتَصَمَا

عَلَيها إمَّا لَغْوٌ مُتعَلِّق بِالجَوَاب، وَعَلَى بِمَعْنَى عَنْ وَإمَّا[5] مُستَقَرٌّ فِي مَحَل نَصْب عَلَى الحَال، وَعَلَى بِمَعنَاهَا المَعْرُوف، وَالمَعنَى بِحَسَب القَرِينَة، وَارداً[6] عَلَيها، وَتَسكِين[7] يَاء هِي لِلضَرُورَة، وَاختَصَم إمَّا مَبنِي لِلمفعُول فَالنَّائِب عَن الفَاعِل ضَمِير مَصدَرٍ مُختَصٍ، أيْ الاختِصَامُ المَعرُوفُ[8]، وَلا يَجُوز أنْ يَكُون النَّائِب الجَار وَالمَجرُور المُتَقدِّم، لامتِنَاع تقْدِيم

(1) في النسخ الثلاث: المراد بالشكل الحسن، وفي البيت معنى الأشكال واضح: والشكل: المثل، الصحاح: شكل.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في الأصل الإلحاق، وهو تحريف.

(4) المتفق الحروف، المختلف الحركات، غَمَم، غُمَم، ويسمى المختلف أيضاً، الطراز: 2/ 359.

(5) في الأصل أو.

(6) في الأصل وأراد، ويظهر أن الصواب وارد لأنه خبر.

(7) في (ج) وتسكينها.

(8) سقطت من الأصل.

النَّائِب عَلَى رَافِعِه كَالفَاعِل، وَإمَّا مَبْنِي لِلمَعلُوم، وَالأَلِف فَاعِل ضَمِير الاثْنَيْن يَعُود إلَى سِيبَويه وَالكِسَائِي لِتَبَادُر الذِّهْن إلَيهِمَا عِنْد ذِكْر هَذِه الْمَسْأَلَة لِشُهْرَة اخْتِصَاصِهِمَا فِيهَا.

وَخَطَّأَ ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حَمْزَةَ فِي ∧ مَا قَالَ فِيهَا أَبَا[1] بِشْر، وَقَدْ ظَلَمَا
وَغَاظَ عَمْراً عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ ∧ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُن فِي أَمْرِهِ حَكَمَا
كَغَيْظِ عَمْرو عَلِيّاً فِي حُكومَتِهِ ∧ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُن فِي أمْرِه حَكَمَا
وَفَجَّعَ ابْنُ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ ∧ مِنْ أَهْلِهِ إذْ غَدَا مِنْه يَفِيضُ دِمَا
كَفَجْعَة ابْن زِيَاد كُلَّ مُنْتَحِبٍ ∧ مِن أَهْلِه إذْ غَدَا مِنْه يَفِيضُ دَمَا

الْمُنتَحِب هُو البَاكِي[2] أَشَدَّ البُكَاء / وَضَمِير أَهْلِهِ فِي البَيْت السَّابِق عَلَى هَذَا البَيْت[3] الأَخِير يعُودُ إلَى عَمْرو وَالْمُرَاد بِهِ سِيبَويه أَبو بِشْر، وفِي البَيْت الأَخِير يَعُود إلَى عَلِي وَالْمُرَاد بِهِ أَمِيرُ الْمُؤمِنِين ابْن أَبِي طَالِب كرَّمَ الله وَجْهَهُ، وَإحْدَى قَافِيَتَي البَيْتَيْن الأخِيرَين دِمَا بِكَسر الدَّال الْمُهمَلَة جَمْع: دَم، قَصَرَه لِلضَرُورَة، وَالأُخْرَى بِفَتْحِهَا، مُفْرَد الجَمْع الْمَذْكُور، دَفعاً لِلإِيطَاء[4] بِوَجْه بَدِيعِيٍّ، وهُو الجِنَاس، وَيَقَع فِي بَعْض النُّسَخ: إحْدَى ثَيْنِك القَافِيَتَيْن بِالذَّال الْمعجَمَة الْمَفْتُوحَة، وهُوَ مَقصُور الذَّمَاء وَالْمُرَاد بِهِ: بَقِيَّة الرُوح، لَكِنَّ الْمُنَاسِبَ أنْ يَكُون مَعَه، يُفِيظُ بِيَاء مَضْمُومَة، وَظَاء مُعجَمَة مِن قَولِهِم: أَفْظَت نَفْسَه، أيْ: أذهَبْتُهَا، وَفِي أصْلِ القَصِيدَة بَعْد هَذَا البَيْت زِيَادَة لَمْ يَذْكُرهَا الْمُصنِّف، وَهِي:

فَظَلَّ بِالكَرْبِ مَكْظُوماً وَقَد كَرِبَت ∧ بِالنَّفْسِ أَنفَاسُهُ أنْ تَبْلُغَ الكَظْمَا[5]

---

(1) في الأصل أبو.

(2) في (ج.د) هو الذي يبكي.

(3) ساقط من (ج.د).

(4) تكرار القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد.

(5) والصواب الكظما، والتصحيح من المنظومة في ديوان حازم القرطاجني، وعدد أبياتها: 217 بيتاً، يبدأ الحديث عن النازلة من البيت رقم 197 إلى النهاية من البسيط، تحقيق عثمان الكعاك، نشر دار الثقافة، بيروت، 1964.

الكَرْب: الغَمُّ، مَكظُوماً: مَأخُوذاً بِكَظَمَة، بِفَتح الكَافِ، وَالظَّاء المُعجَمَة، وَهُو مَفْتَحُ الفَمِ، كَربتْ: كَادَت، بِالنَّفس: حَالٌ مِن أَنْفَاسِه، وَالبَاء لِلمُصَاحَبة، وَالمَعنَى: أنَّه كَادَت أَنْفَاسه حَالَ كَونِهَا مُلتَبِسة بِنَفسه[1] أَنْ تَبْلُغ مَفْتَح الفَم، أيْ: كَادَ[2] يَمُوت، وَأَدْخَل أنْ فِي خَبَر كَرِبَ وَهُو قَلِيلٌ.

قَضَتْ عَلَيهِ بِغَيْرِ[3] الحَقِّ طَائِفَة /\ حَتَّى قَضَى هَدَراً مَا بَيْنَهُم هَدَمَا

قَضَت: حَكَمَت، وَكَان مُرَادُه بِالطَّائِفَة، العَرَب الَّذِين أُرْشُوا عَلَى مُوافَقَة الكِسَائِي، قَضَى: مَاتَ، هَدَراً: بَاطِلاً، وَهَدَما[4] بِمعْنَاه، وَفِي البَيْت الجِنَاس التَّام أَوَّلاً، وَاللَّاحِق لاحِقاً[5].

مِنْ كُلِّ أَجْوَرَ حُكْماً مِن سَدُومَ قَضَى /\ عَمْرُو بْنُ عُثْمَان[6] مِمَّا قَدْ قَضَى سَدَمَا

مِن سَدُوم: أيْ مِن قَاضِي سَدُوم، وَهِي قَرْيَة قَوْم لُوطٍ عَلَيه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام، يُضْرَب بِهَذَا القَاضِي الْمَثَل فِي الجَوْر، وَالسَّدْم: النَّدَم وَالحُزْنُ.

حُسَّادَهُ فِي الوَرَى عَمَّت فَكُلُّهِمُ /\ تُلْفِيهِ مُنْتَقِداً لِلقَوْل مُنْتَقِمَا
فَمَا النُّهَى ذِمَماً فِيهِم مَعَاهِدُهَا /\ وَلا الْمَعَارِفُ فِي أَهْل النُّهَى ذِمَمَا

انْتِقَاد القَوْل: التَفْتِيشُ عَن مَعَايِبه وَالْمُنَاقَشة فِيه، وَالانتِقَام مَعرُوفٌ، وَالنُّهَى جَمْع نُهْيَة بِالضَّم فِيهِمَا، وَهِي العَقْل، وَالذِّمَم جَمْع ذِمَّة: وَهِي العَقْد وَالْمِيثَاق، يَعنِي أنَّ العُقُول لَيْسَت

---

(1) في الأصل لنفسه.

(2) في (ج.د) كادت تموت.

(3) في (د) لغير.

(4) في الأصل وهذا بمعناه.

(5) الجناس اللاحق هو أن يجمع بين كلمتين متجانستين لا تفاوت بينهما إلا بحرف واحد، سواء وقع أولاً أو آخراً أو وسطاً، سدم: سدوم، الطراز: 2/ 367.

(6) أي: سيبويه.

ذِمَماً فِي هَؤُلاء الحُسَّاد مَعَارِفُها، وَلَيْست المَعَارِفُ فِي أَهْلِ العقُول[1]، مِنْهُم ذِمَماً، وَرَفَع مَعَارِفها بـ ذِمَماً لِتَأوُّلِهَا بـ مَرْعِيَّة، وفِي البَيْت الأوَّل الجِنَاس، وفِي الثَّانِي العَكْس وَالتَبْدِيل[2].

فَأصبَحَت بَعْدَه الأنفَاسُ كَامِنَة ∧ فِي كُلِّ صَدْر كَأنْ قَدْ كُظَّ أوْ كُظِمَا

الأنفَاس: جَمْع نَفَس بِفَتح الفَاء، وكَامِنة: مُخْتَفِيَة، وَكظٌّ: جَهد[3] مِن الكَرْب، وَظَاؤُه مُعجَمَة، وكُظِم: أخَذَ الغَمّ بـ كَظْمِه، وَهُو مَفتَحٌ فِيه كَمَا مَرَّ، وَبَعْد هَذَا البيْتِ مَا أنْشَدَه المُصنِّف، وَهُو قَوله:

وَاصبَحَت بَعْدَه الأنفَاسُ بَاكِيَةً ∧ فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ[4] وَانْسَجَمَا

الأنفَاس: جَمْع نِفْس بِكَسْر النُون وَهُو المِدَادُ، وَالطِرْس: الصَحِيفَة وَهُو الكَاغِد، وَسَجَم وَانْسَجَم مِثْلُهُ.

وَلَيْس يخْلُو امْرُؤٌ مِن حَاسِد أضِمٍ ∧ لَوْلا التَّنَافُسِ فِي الدُّنْيَا لَمَا أضِمَا
وَالغَبْن فِي العِلْم أشْجَى مِحْنَة عَلِمَت ∧ وَأبْرَحُ النَّاسِ شَجْواً عَالِمٌ هُضِمَا
.................................. ∧ ..................................

التَّنَافُس: الرَّغْبَة، الغَبْن: الخَدْع، وأشْجَى: أفْعَلُ تَفضِيلٍ مِن شَجَاه يَشْجُوه إذَا أحْزَنَه، وَالْمِحْنَة: البَلِيَّة، أبْرَح: أشَدُّ، الشَّجْو: الحُزْن.

---

(1) ساقط من (د).

(2) في النسخ الثلاث (العكس والتبديل) ويظهر أن الصواب أو التبديل لأن الضرب التاسع من الجناس يطلق عليه لفظ المعكوس، كما يطلق عليه لفظ التبديل لأن مسعمله يقدم المؤخر من الكلام، ويؤخر المقدم منه، فلهذا لقب بالمعكس، وهذا تبديل للألفاظ بالتقديم والتأخير، أي ليست العقول ذمماً، وليست المعارف...وفي الطراز من هذا القبيل قولهم: عادات السادات، سادات العادات، وشيم الأحرار، أحرار الشيم: 2/ 369.

(3) في الأصل، و(ج) جد.

(4) في النسخ الثلاث سبح.

**قَالَ[1]: وَ( غمما ) فِي آخِرِ البَيْتِ الثَّالِث بِفَتْحِ الغين كِنَايَةٌ عَنِ الإشْكَالِ وَالخَفَاءِ.**

أقُول: فَأرِيد مِن الغَمَم المَوضُوع لِسَيَلان الشَّعَر كَمَا مَرَّ، لازِمُ مَعنَاهُ، وَهُو خَفَاء مَا تَحتَه وَاسْتِتَارُهُ/ .

**قَالَ: وَ( أضِم ) كَ( غَضِب ) وَزْناً وَمعنىً وَإعجَام ضَاد، وَالوَصْفُ مِنْه أضِمٌ كَ فَرِحٌ.**

أقُول: وَأضِم بِمَعنَى حَسَد أوْ حَقَد، أيْضاً، وَالوَصْف مِنْهُما كَالأوَّل، وَكِلاهُمَا مُتَأتٍ فِي البَيْت، فَإنْ جعَلْتَه مِن الحَسَد كَانَ تَأكِيداً لَفظِيّاً لِحَاسِدٍ، وَإنْ جَعَلته مِن الحِقْد كَانَ صِفَةً، وَهُو ظَاهِرٌ، وَأمَّا أضِمَ الوَاقِع فِي القَافِيَة فَفِعْلٌ، وَيُمْكِن حَمْلُه عَلَى كُلٍّ مِن المَعَانِي الثَّلاثَة.

**قَالَ: وَ( هضِم ) مَبنِيٌّ لِلمَفعُولِ، أيْ: لَمْ يُوَفَّ حَقُّه.**

أقُول: يَجُوزُ نَصْبُ الحَقِّ عَلَى أنْ يَكُون النَّائِبُ عَن الفَاعِل[2] ضَمِيراً عَائِداً إلَى العَائِد، وَرَفْعُه عَلَى أنَّه النَّائِب وَلا ضَمِير فِي الفِعْل.

**قَالَ: وَ( أبٌ ) فَعَلٌ بِفَتحَتَيْن، وَأصْلُه: ( أبَوٌ ).**

أقُول: لَكِن حُذِفَت لامُهُ اعْتِبَاطاً، فَإذَا جُمِع جَمْع السَّلامَة لِلمُذكَّر جُعِلَت حَرَكَة البَاء، ضمَّة مَع الوَاوِ وَكَسْرَة مَع اليَاء إذْ لا[3] اعْتِدَاد بِذَلِك الْمَحْذُوف، لِكَونِه حُذِف نِسْياً مَنْسِياً.

**قَالَ: فَإذَا بَنَيْنَا مِثْلَهُ[4]. [5]**

أقُول: يَعنِي عَلَى مَا يقتَضِيه القِيَاس مِن الاعْتِدَاد بِالْمَحذُوفِ.

**قَالَ: وَأمَّا: ( فَإذَا هِي إيَّاهَا ) إنْ ثَبَت، فَخَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ وَاستِعمَالِ الفُصَحَاءِ.**

أقُول: قَوْلُه فَخَارِج عَن القِيَاس جَوَاب لـ أمَّا، لأنَّ قَولَه إنْ ثَبَت جُمْلَة مُعتَرِضَة بَيْن أمَّا وَجَوَابِهَا أُتِيَ بِهَا لِلإشْعَار بِأنَّ فِي إثْبَات مِثْل هَذَا التَّرْكِيب كَلاماً، وَجَوَاب إنْ مَحذُوف

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في الأصل إذ الاعتداد.

(4) أي مثل أبوان جمع أب، والحديث هنا عن جواب سؤال الفراء لسيبويه، ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت، أو أويت، انظر المغني: 1/ 88، 91.

(5) بعده في (ج.د) وصحّ.

لِدَلالَة الكَلام عَلَيه، أيْ: إنْ ثَبَت فَلا يُعْتَدُّ بِهِ.

**قَالَ: ولأنَّها تَحتَاج[1] عَلى زَعْمِه.**

أقُول: يَجُوز ضَبْط هَذِهِ الزَّاي بِالفَتْح وَالضَّم وَالكَسْر، قَالَ فِي القَامُوس: مُثَلَّثة، القَوْل الحَقُّ وَالبَاطِل، وَأكْثر مَا يُقَال فِيمَا يُشَكُّ فِيهِ[2].

**قَالَ: وَيَشْهَد لَهُ[3] قِراءَة الحَسَن[4] ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[5] بِبِنَاء الفِعْل لِلمَفْعُولِ.**

أقُول: لَكِن لا أتحقَّق الآن هَلْ تُعبَد بِالتَّاء الفَوقِيَة، وهَذَا ظَاهِر، إذِ المَعنَى أنْتَ تُعبَد أوْ بِاليَاء التَحتِيَّة[6]، وَهَذَا يَحتَاج إلَى حَذف، أيْ: أنتَ إلَهٌ[7] يُعبَدُ، وَالظَّاهِرُ الأوَّلُ.

**قَالَ: وَأنَّهَا رَفَعت (عَبْدَ الله).**

أقُول: يَعنِي فِي قَولِهم خَرَجْت فَإذَا عَبْدُ الله القَائِمُ، وَهُو المِثَال الَّذِي أورَدَه الكِسَائِي فِي مَجلِس مُنَاظرَتِه لِسِيبَويه كَمَا ذُكِر فِي المَتْن فِي أوَائِل المَسْألَة[8].

**قَالَ: وَأمَّا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ﴾[9] إذَا قِيلَ: إنَّ التَّقْدِير يَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهم، فَإنَّمَا حَسَّنَه أنَّ إضْمَارَ القَوْل مُستَسهَلٌ عِندَهُمْ.**

---

(1) أي إذا الـتي جعلـها أبـو بكر بن الخياط ظرفاً فيه معنى: وجدت ورأيت، وعلى هذا الزعم فهي تحتاج إلى فاعل ومفعول، انظر المغني: 1/ 91.

(2) القاموس: 4/ الزعم.

(3) أي: ضمير النصب إياها الذي استعير في مكان الرفع، المغني: 1/ 91.

(4) أي أبو سعيد الحسن البصري، عرف به في ص38 من الأصل.

(5) الفاتحـة: 5 في مختـصر شـواذ القـرآن: إيـاك يعـبد، قراءة الحسن البصري، وقرأ الفضل الرقاشي: أياك نعبد، بفتح الهمزة، ص 1.

(6) في الأصل أو قراءة التاء التحتية.

(7) في الأصل الله.

(8) المغني: 1/ 88.

(9) الزمر: 3.

أقول: الآية هي قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ وقوله: فإنما حسّنه جواب أمّا، والشرطيّة المصدّرة بـ إذا معترضة، كما مرّ قريباً[1]، وإذا لمحض الظرفيّة يتعلّق بمحذوف، أي: وأمّا شأن قوله تعالى[2].

كذا في زمن القول بأنّ التقدير، كذا فإنّما حسّنه كذا[3]، ولا اعتراض، وضمير عندهم، عائد إلى العرب، أو النحاة، وإنّما قيّد المصنّف الآية بما ذكره ليكون على وفق المسألة التي الكلام فيها[4]، وهو حذف خبر المبتدأ إذا كان فعليّاً، وإلّا فإذا قلنا بأنّ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا﴾ مبتدأ، ويقولون المقدّر حالٌ من فاعل ﴿ٱتَّخَذُوا﴾ والخبر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ خرجت الآية عن أن تكون[5] من قبيل ما يتكلّم فيه البتّة.

**قال: ومنه قولهم: تفرّقوا أيادي سبا وأيدي سبا[6].**

أقول: يعني ومن باب هذا زيد زهيراً، في انتصاب المعرفة على الحال على تقديره مثل، قوله: تفرّقوا أيادي سبإ، أو مثل أولاد سبإ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي: كناية عن الأبناء، لأنّهم في التقوّي بهم والبطش بمنزلة الأيدي، ولا يتعيّن في[7] هذا النصب على الحال، بل يجوز ذلك كما قال المصنّف، ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى: مثل تفرّق أيادي سبإ، وأيدي سبإ.

**قال: وإنّما سكّنت الياء مع أنّهما منصوبان لثقلهما بالتّركيب والإعلال، كما في معد يكرب، وقالي قلا.**

---

(1) قول ابن هشام: وأما فإذا هو إياها – إن ثبت- ..
(2) ساقط من الأصل.
(3) سقطت من (ج.د).
(4) ساقط من الأصل.
(5) ساقط من الأصل.
(6) يروى المثل ذهبوا ومعناه: تفرقوا إلى الأبد، مجمع الأمثال: 1/ 287.
(7) سقطت في من الأصل.

أقُول: ظَاهِر/ كَلام صَاحِب التَّسهِيل أنَّ التَّسْكِين مُتعَيِّن[1]، وَفِي البَسِيط[2]، وَشَرْح سِيبَويه للصَّفَّار[3] أنَّه يَجُوز فِي حَالَة النَّصب فَتحُ اليَاء، وَإسكَانُهَا، وَمَعْد يَكَرِبُ، اسْم رَجُل، وَقَالِي قَلا اسْم بَلَد، فَإنْ قُلت: إذَا كَانَ أيَادِي سَبَا، وَأيْدِي سَبَا، مُركَّبَيْن فَهُمَا مَبْنِيَّان، فلَيْسَت اليَاء مِنْهُمَا مَحَلاً لِلنصبِ، بَل المَجْمُوع الَّذِي هُو مَحَل، قُلت: نَقَل المُصنِّف فِي حَوَاشِيه عَلَى التَّسْهِيل أنَّه يُقَال: أيَادِي سَبَا، وَأيْدِي سَبَاً[4]، بِالتَّنوِين فَهُو مُضَاف، وَيُقَال بِغَيْر تَنْوِين، قَالَ: وَلَك فِيهِ حِينَئذٍ البِنَاء عَلَى أنَّه مُركَّبٌ تَركِيب خَمْسَة عَشَر، وَالإعْرَاب بِنَاء عَلَى أنَّه مُضَافٌ وَمُضَافٌ إلَيهِ، وَتَرْك تَنوِين سَبَاً، لأنَّه غَيْر مُنْصَرِف، وَلَمْ تَظهَر الفَتْحَة عَلَى اليَاء اسْتِصْحَاباً لِلتَّرْكِيبِ الأصْلِي، وَعَلَيه يَتَمشَّى مَا قَالَهُ هُنَا، وَيَكُون مُرَادُه بِالتَركِيب، التَّركِيب الإضَافِي.

**قَالَ: وَالغَالِبُ أنْ يَكُونَ ظَرْفاً لِلمُسْتَقبَلِ.**

أقُول: يَعنِي ظَرْفاً لِلحَدَث المُستَقْبَل، أيْ: المُسْتَقبَل زَمَانُه، فَانْدَفَع كَوْن هَذَا مُعَارِضاً لِمَا عَلَيه المُعْرِبُون[5] مِن قَولِهِم: إذَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقبَل مِن الزَّمَن، بِأنَّه يُوهِمُ أنَّ (إذا) ظَرْف مَظْرُوفُهُ الزَّمَان.

**قَالَ: وَقَد اجْتَمَع فِي قَولِ أبِي ذُؤَيْبٍ[6]:**

---

(1) قال ابن مالك: قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل، ما لم يعتل، وقد لا يصرف كرب مضافاً إليه معدى، وقد يبنى هذا المركب تشبيهاً بخمسة عشر، التسهيل: 221، 222.

(2) البسيط في النحو لضياء الدين بن العلج، صرح أبو حيان بنسبته إليه في الجزء الثاني، ص239، من كتابه: ارتشاف الضرب، ونص السيوطي صراحة على نسبة البسيط لضياء الدين بن العلج، في الاشباه والنظائر، فقال: وممن ذهب إلى الترادف – أي الكلام والجملة- ضياء الدين بن العلج، صاحب البسيط في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات، ج2/ 213. وهناك من يخلط بين كتاب البسيط في النحو السابق الذكر، وكتاب البسيط في التفسير لعلي بن أحمد الواحدي.

(3) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان البطليوسي الشهير بالصفار عالم بالنحو، ت بعد: 630، من آثاره: شرح كتاب سيبويه، مخطوط يوجد منه السفر الأول بالمكتبة العامة تحت عدد: 317 ق، بغية الوعاة: 2/ 256، الأعلام: 5/ 178.

(4) ساقط من (د).

(5) في (ج.د) المعربين.

(6) البيت من العينية المشهورة لأبي ذؤيب في رثاء أبنائه، ديوان الهذليين: 1/ 3.

وَالنَّفس رَاغِبَة إِذا رَغَّبتَهَا ٨ وَإِذا تُرَدُّ إِلَى قَلِيل تَقنَعُ

أقُول: أتى بالمُسنَد مِن قَولِه: وَالنَّفس رَاغِبَة، اسماً لإفَادَة أنَّ رغبَتَها فِي الكَثِير مِن الدُّنيَا أمرٌ ثَابتٌ لَهَا مُستَمرٌّ، وَأتى بالمَاضَويَّة فِي إذا رَغَّبتَها، لإبرَاز غَير الحَاصِل فِي مَعرض الحَاصِل لِقُوَّة الأسبَاب المُتَآخِذَة فِي حصُولِه، وَلَمَّا كَانت قَنَاعَتُهَا فِي القَلِيل وَرَدُّها لَيسَا بِهَذِه المَثَابَة أتى فِيهِمَا بالمُضَارِع.

**قَالَ: وَإِنَّمَا دَخَلَت الشَّرطِيَّة عَلَى الاسمِيَّة فِي نَحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[1] لأنَّه فَاعِل بِفِعْل مَحذُوف عَلَى شَرِيطَة التَّفسِير لا مُبتَدَأ خِلافاً لِلأخفَش.**

أقُول: الأخفَش يُجوِّز كَونه مُبتَداً وَلا يَمنَع كَونه فَاعِلاً، وَظَاهِر عِبَارَة المُصنِّف لا تُفِيد[2] هَذَا.

**قَالَ: وَأمَّا قَولُهُ[3]:**

إِذا بَاهِلِيٌّ تَحتَه حَنظَلِيَّةٌ ٨ لَهُ وَلَدٌ مِنهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ

أقُول: البَاهِلِي مَنسُوب إِلَى بَاهِلَة، قَبِيلَة مِن قَيس عِيلانَ، بِالعَين المُهمَلَة، وَالحنظَلِيَّة مَنسُوبَة إِلَى حنظَلَة وَهِي أكرَم قَبِيلَة فِي تَمِيم[4]، وَالمُدَرَّع الَّذِي يُكسَى الدِّرع، بِالدَّال المُهمَلَة، يَعنِي أنَّه إِذا وُلِد لِلرَّجُل البَاهِلِي مِن زَوجَة حَنظَلِيَّة وَلَدٌ، فَذَلِك الوَلَد هُو النَّجِيب الشُّجَاع الَّذِي يَتَأهَّل لِلُبس الدِّرع، لِشَرَف أبَوَيه، هَكَذا فَسَّرَه بَعضُهُم، وَالظَّاهِر أنَّ المُذَرَّع بِالذَّال المُعجَمَة، وَهُو الَّذِي أُمُّهُ أشرَف مِن أبِيهِ، وَقَد اشتُهِر أنَّ حَنظَلة أشرَف مِن بَاهِلَة، وَالمَعنَى مُستَقِيمٌ، وَلا يَنبَغِي أنْ يُعدَل عَن هَذَا التَّفسِير أصلاً.

---

[1] الانشقاق: 1.

[2] في الأصل لايعبد.

[3] التقدير فيه إذا كان باهلي وكان تامة وهو من قصيدة للفرزدق، ديوانه: 514.

[4] ساقط من (ج.د).

**قَالَ: ولا[1] تَعْمَل (إذا) الجَزْم.**

أقُول: يَعنِي وَإنْ كَانَ فِيهَا مَعنَى الشَّرْط لِمَا تَقرَّر مِن أنَّ الحَدَث الوَاقِع فِي زَمَنِها مَقطُوعٌ بِهِ فِي أصْل الوَضْع، فَلَمْ يَرْسَخ فِيهَا مَعنَى (إنْ) الدَّالَّة عَلَى الفَرْض وَالتَّقْدِير، بَلْ صَارَ عَارِضاً عَلَى شَرَف الزَّوَال فَلِهَذَا لَمْ تُجْزَم.

**قَالَ: إلَّا فِي الضَّرُورَة كَقَولِه[2]:**

اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ رَبُّك بِالغِنَى /\ وَإذَا[3] تُصِبْك خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[4]

أقُول: مَا مَصدَريَّة ظَرْفيَّة، أيْ: اسْتَغنِ مُدَّة إغْنَاء رَبِّك إيَّاك، وَبِالغِنَى يَحتَمل أنْ يَتَنَازَعه الفِعْلان، وَيَحتَمِل تَعلُّقُه بالأوَّل فَقَط، وَالخَصَاصَة: الفَقر وَالحَاجَة، وَتَجمَّل إمَّا بالجِيم، أيْ: أظْهر الجَمَال بِالتَّعفُّف، أوْ كُلِ الجَمِيل، وَهُو الشَّحْم المُذَاب تَعفُّفاً، وَإمَّا بالحَاء المُهمَلَة، أيْ: تَكلَّف حَمْل المَشَقَّة.

**قَالَ: وَالمَعنَى: وَقْتُ وُقُوعِ الوَاقِعَة خَافِضَةٌ لِقَوْمٍ، رَافِعَةٌ لِآخَرِينَ هُو وَقْتُ رَجِّ الأرْضِ.**

أقُول: هَذَا نَظِير مَا حَكَاه صَاحِب اللُّبِّ[5] عَن سِيبَويه فِي قَولِك: إذَا يَقُوم زَيْد إذَا يَقُوم عَمْرو، أيْ: وَقْت قِيَام زَيْد هُو[6] وَقْت قِيَام عَمْرو، قُلْت: / فِي ثُبُوتِه عَن سِيبَويه نَظَر،

---

(1) سقطت (لا) من (د).

(2) نسب لعبد قيس بن خفاف، كما نسب لحارثة بن بدر، ويروى إذا تكون وحينئذ لا شاهد فيه، ويروى أيضاً بـ فتحمل، وفيه رد على ابن مالك، لأنه قال في التسهيل ص237، قد يجزم بـ إذا الاستقبالية حملاً على متى، فإنه لم يخص الجزم بها في الشعر، والشاهد من قصيدة في آخر المفضليات ص384 منسوبة لعبد قيس، وورد في أمالي المرتضى: 1/ 383 منسوباً للحارثة بن بدر.

(3) في الأصل وإن.

(4) في (ج.د) فتحمل.

(5) يريد لب اللباب للإسفراييني محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد، المعروف بالفضل الإسفراييني تاج الدين، النحوي اللغوي (ت: 684هـ) له: لب اللباب، ولباب الإعراب، شذرات الذهب: 4/ 210، وهدية العارفين: 2/ 134. والمراد بشارح اللب هنا: السيد عبد الله بن محمد الحسيني العجمي السيد جمال الدين، النقرة كار، ومعناه: صائغ الفضة، صاحب شرح اللب، وشرح اللباب، وشرح الشافية، قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة، إلا أنه ذكر في شرح الشافية أنه ألفه للأمير الحائي من أمراء مصر، وهو قريب من الثمانمائة، بغية الوعاة: 2/ 70، وفي مفتاح السعادة: أنه وقف له على شرح التلخيص ممزوج، وشرح على التنقيح في أصول الفقه لصدر الشريعة، وقال إنه رأى في بعض النسخ هذا الشرح أنه أتمه في يوم العيد من شوال سنة 771هـ مفتاح السعادة: 1/ 173، وفي شرحه على الشافية ص1، أنه توفي 776هـ ط، 2، استانبول.

(6) سقطت من الأصل.

فابن جِنِّي إمَامٌ حَافِظٌ بَصْرِي، وَإنَّمَا حَكَاه عَن المُبَرِّد، قَالَ فِي شَرْح الحَمَاسَة وَقَد أجَاز أبو العَبَّاس المُبَرِّد أنْ تقُول: إذَا يَقُوم زَيْد إذَا يَقُوم جَعْفَر، عَلَى أنْ تَكُون الأولَى مَرفُوعَة بِالابْتِدَاء، وَالثَّانِيَةُ مَرفُوعَة لِكَونِهَا خَبَراً عَن الأولَى حتَّى كَأنَّه قَالَ: وَقْتُ قِيَام[1] زَيْد وَقْتُ قِيَام جَعْفَر[2]، وَإنَّمَا قَيَّد تَخْرِيج أبِي الفَتْح بقَولِهِ: فِيمَن نَصَب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾[3]، لأنَّه مَع رَفْعِهَا كَمَا فِي القِرَاءَة المَشْهُورَة لا يَحتَاج إلَى ذَلِك التَّخرِيج، بَلْ تَبقَى إذَا عَلَى ظَرْفِيَّتِها، وَتَنْتَصِب إمَّا بـ لَيْس كَقَولِه: يَومَ الجُمُعَة لَيْسَ لِي[4] شُغْل، أوْ بِمَحذُوف، أيْ: إذَا وَقَعَت كَانَ كَيْت وَكَيْت.

**قَالَ: وَقَالُوا فِي قَوْلِ الحَمَاسِي[5]:**

وَبَعْد غَدٍ، يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ ∧ إذَا رَاحَ أصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

**إنَّ (إذَا) فِي مَوضِع جَرٍّ بَدَلاً مِنْ (غَدٍ)[6].**

أقُول: قَالَ ابْن جِنِّي: حَدِيث إذَا فِي هَذَا البَيْت طَرِيف، وَذَلِك أنَّها وَقَعَت هُنَا مَوقِعاً غَرِيباً، لأنَّها عِنْدَنا بَدَل مِن غَدٍ، فِي مَوضِع جَرٍّ، فَكَأنَّه قَالَ: يَا لَهْف نَفْسِي مِن إذَا رَاحَ أصْحَابِي، إلَّا أنَّ هَذَا بِغَيْر تَوسُّط المُبْدَل مِنْه يَقبُح، لأنَّ إذَا قَلَّما تُبَاشِر الجَار، عَلَى أنَّ أبَا

---

(1) في الأصل يقوم.

(2) لم أقف على شرح الحماسة لابن جني.

(3) الواقعة من الآية 3، وفي المحتسب: 2/ 307، 308، قرأ الحسن، اليزيدي، الثقفي وأبو حيوة خافضة رافعة بالنصب، وقال أبو الفتح: هذا منصوب على الحال، والعامل في إذا محذوف لدلالة المكان عليه، ثمقال: ويجوز أن تكون إذا الثانية، وهي قوله تعالى: (إذا رجت الأرض رجاً) خبراً عن إذا الأولى أي (إذا وقعت الواقعة) ونظيره إذا تزورني إذا يقوم زيد، أي: وقت زيارتك إياي وقت قيام زيد، وجاز لـ إذا أن تفارق الظرفية، وترتفع بالابتداء، كما جاز لها أن تجرد بحرف الجر عن الظرفية، كقوله تعالى: (حتى إذا كنتم بالفلك) يونس: 22.

(4) سقطت من (د).

(5) من أبيات أربعة في حماسة أبي تمام، لأبي الطمحان القيني حنظلة بن الشرقي الصعلوك المخضرم وفيها: وقبل غد، بدل بعد غد، 2/ 83، وأمالي ابن الشجري: 1/ 276. كما نسبت الأبيات إلى هدبة بن خشرم، الخزانة: 4/ 84.

(6) ساقط من الأصل.

الحَسَن[1] قَدْ ذَهَب فِي نَحْو قَولِنَا: حتَّى إِذَا كَانَ كَذَا جَرَى كَذَا، أنَّ إِذَا مَجْرُورَة المَوضِع بـ حَتَّى، وَهَذَا البَيْت يُؤكِّد الاعتِدَاد بِالْمُبْدَل مِنْه، وَأنَّه لَيْس فِي حُكْم السَّاقِط[2]، انْتَهى.

وَبَعْد غَدٍ: ظَرْف لِمَحذُوف، أيْ: يَرُوحُون إِذَا تَلهَّفَ[3]، وَالتَّلَهُّف: التَّحَسُّر عَلَى الشَّيء، قَالَ الجَوهَرِي: يَا لَهْف، كَلِمَة يُتَحسَّر بِهَا عَلَى مَا فَاتَ[4]، وَالأَصْحَاب جَمْع صَاحِب كـ نَاصِر، أنْصَار، شَاهِد، أشْهَاد، كَذَا قِيل وَفِيهِ نَظَر.

**قَالَ: وَذَلِك كَقَولِهِ:** ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ﴾[5].

أقُول: يَعنِي أنَّ هَذَا إِخْبَار بِقَضيَّة وَقَعَت فِي الزَّمَان المَاضِي، فَتَكُون إِذَا لَه، قَالَ شَارِح التسْهِيل القَاضِي مُحِبُّ الدِّين نَاظِر الجَيْش[6]: وَيُمْكِن أنْ يُقَال فِي هَذِه الآيَة، إنَّ المُرَاد حِكَايَة حَالِهِم حِين ابْتَدأوا فِي الفِعْل، وَإِذَا كَانَ كَذَلِك كَانَ المَحَل حِينَئذٍ مَوقِع إِذَا دُون إِذْ[7]، قُلْت: إنَّمَا يَكُون المَحَل لـ إِذَا حَيْث يكُون المُرَاد الاسْتِقبَال، وَالمَعْنَى: عَلَى مَا أوَّلَ بِهِ عَلَى الحَال، وَلَيْسَت إِذَا لَهُ.

**قَالَ:** ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾[8].

أقُول: هَذَا إِخْبَار بِقَضيَّة العِير الَّتِي قَدِمت المَدِينَة، وَالنَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم يَخْطُب يَوْمَ الجُمُعَة فَتَفرَّقُوا عَنْه حتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَه إلَّا اثْنَا عَشَر رَجُلاً، وَقَد مَضَت هَذِه الوَاقِعَة

---

(1) أي الأخفش سعيد من مسعدة.

(2) من إعراب الحماسة لابن جني نص على ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني: 2/ 229.

(3) ساقط من (د).

(4) الصحاح: 4/ لهف.

(5) التوبة: 92.

(6) هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش من تلاميذ أبي حيان من كتبه: تمهيد القواعد، خ، الرباط، رقم103، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح التخليص، توفي سنة 778هـ الدرر الكامنة: 4/ 290، الأعلام: م7/ 153.

(7) لم اعثر على هذا الشرح.

(8) الجمعة: 11.

قَبْل نُزُول الآيَة، فَتَكُون (إذَا) فِيهَا لِلمَاضِي، وَقَالَ نَاظِرُالجَيْش: المُرَاد مِن ذَلِك حِكَايَة مَا كَانُوا عَلَيه وَمَا هُو شَأنُهم وَدَيْدَنُهم[1]، فَالمَعنَى: حَالُ هَؤُلاء أنَّهم إذَا رَأَوا تِجَارَة أوْ لَهْواً كَان مِنهُم مَا ذُكِر، وَلَو أُتِي بـ إذَا فِي هَذَا المَحَل لَصَار المَعنَى، الاخبَار عَن وَاقِعَة وَقَعَت مِنهُم، وَلا يَلْزَم مِن الإخبَار بِذَلِك أنْ يَكُون ذَلِك مِن شَأنِهم[2]، قُلْت: لا نُسَلِّم أنَّ المُرَاد الإخبَار بِأنَّ ذَلِك شَأنُهم وَدَيْدَنُهم، وَكَيْف وَهَؤُلاء المُخبَر عَنهُم مِن الصَّحَابَة الَّذِين هُمْ خَيْر القُرُون بِشَهادَة الصَّادِق المَصْدُوق، وَلا يَلِيقُ بِهم اعْتِيَاد مِثْل هَذَا الفِعْل الَّذِي اتَّخَاذه عَادَة وَدَيْدَناً مِن الخِصَال الذَّمِيمَة القَبِيحَة، وَإنَّمَا المُرَاد الإخبَار بِأمْرٍ وَقَع عَلَى سَبِيل النُّدْرَة، لا أنَّ ذَلِك عَادَتُهم المُستَمِرَّة، فَالمَحَل إذَنْ مَحَل المَاضِي، لا مَحَل الزَّمَن المُستَقبَل الَّذِي تُستَعمَل إذَا فِيهِ فِي بَعْض الأحْيَان، كَمَا فِي قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[3] وَقَولِه تَعالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾[4] أي: هَذِه عَادَتُهم المُستَمِرَّة وشَأنُهم الَّذي لا يَنْفكُون عَنه، فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وَقَولُه[5]:**

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأسَ طِيباً /\ سَقَيتُ إذَا تَغوَّرَت النُّجومُ/

أقُول: المُرَاد بِالنَّدْمَان هُنَا: النَّدِيم لا المُنَادِم، وَالكَأس المُؤنَّثة مَهمُوزَة: الإنَاء يُشرَب فِيه، وقِيل مَا دَامَ الشُّرْب فِيهِ، وَتَغوَّرَت: غَرَبَتْ.

وَالبَيْت لَيْس بِقَاطِع عَلَى مَجِيء إذَا لِلمَاضِي لِجَوَاز أنْ يَكُون[6] سَقَيْت بِمَعنَى أسْقِي وَهُو دَلِيل جَوَاب إذَا، أيْ: إذَا غَرَبَت النُّجُوم أسقِيهِ.

---

[1] في (د) ودينهم.
[2] لم أعثر على شرح التسهيل لناظر الجيش.
[3] البقرة: 11.
[4] البقرة: 14.
[5] الشاهد فيه أن (إذا) للماضي، وهو مطلع أبيات للبرج بن مسهر الطائي أوردها أبو تمام في باب النسيب: 2/ 86، من شرح التبريزي.
[6] في الأصل بجواز كون.

**قَالَ: وَالصَّحِيح أَنَّهُ لا يَصِحُّ التَّعْلِيقُ بِـ أَقْسَمُ الإِنْشَائِي، لأَنَّ القَدِيم لا زَمَان لَهُ، لا[1] حَالٌ وَلا غَيْرُه، بَلْ هُو سَابِقٌ عَلَى الزَّمَنِ.**

أَقُول: هَذَا لَيس خَاصاً بِالإِنْشَاء، بَلْ يَجْرِي فِي الخَبَر أَيْضاً، لأَنَّ كَلام الله تَعالَى قَدِيمٌ[2] لا يُوصَف بِزَمان مِن الأَزْمِنَة، وَأَخْبَارُه لا تَتعَلَّق بِزَمَان، وَالمُتعلِّق بِالزَّمَان[3] هُو المُخْبَر عَنْه، فَيَلْزم إِذَنْ أَلَّا يَتعَلَّق ظَرْف بِفِعْل خَبَري فِي كَلام الله تَعالَى، لأَنَّه قَدِيمٌ، وَالقَدِيم لا زَمَان لَهُ، فَمَا أَجَابَ بِه[4] المُصنِّف عَنه هَذَا فَهُو جَوَاب خَصْمِهِ عَنْ ذَلِكَ.

**قَالَ: فِي نَاصِبِ (إِذَا) مَذهَبَان، أَحَدُهما: أَنَّه شَرْطُهَا، وَهُو قَوْل المُحقِّقِين.**

أَقُول: لَكِن يَلْزَم عَلَيه أَنْ تَكُون إِذَا ظَرْفاً مُبْهَماً[5] لا مُخْتصاً، وَهِي عِنْد النُّحَاة مِن الظُّرُوف المُخْتصَّة، فَإِنْ قلْتَ: قَالَ ابْن الحَاجِب: إِنَّ تعْيِين الوَقْت فِي إِذَا يَحصُل بِمُجرَّد ذِكْر الفِعْل بعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُن مُضَافاً كَمَا يَحصُل فِي قَولِنَا: زَمَاناً طَلَعَت فِيهِ الشَّمْس[6]، قُلْت: رَدَّه الرَّضِي بِأَنَّه إِنَّمَا حَصَل التَخْصِيص فِي المِثَال بِمَا ذُكِر بَعْده لِكَوْنِه صِفَة له، لا بِمُجرَّد ذِكْر الفِعْل بَعْده، وَلَو كَانَ مُجرَّدُ ذِكْر الفِعْل بَعْد كَلِمَة كَافِياً فِي تَخْصِيصِهَا لَتَخصَّصَت مَتَى فِي[7] قَولِك: مَتَى قَام زَيْدٌ، وَهُو غَيْر مُخصَّص اتِّفَاقاً[8].

**قَالَ: كَمَا يَقُول الجَمِيع إِذَا جَزَمَتْ.**

أَقُول: يَعنِي أَنَّ الجَمَاعة اتَّفَقُوا إِذَا كَانَت جَازِمَة لِلفِعْل الوَاقِع بَعْدَها عَلَى أَنَّهَا غَيْر مُضَافَة، وَسَبَبُه أَنَّ الإِضَافَة مِن خَصَائِص الأَسْمَاء فَيُنَافِي الجَزْم.

---

(1) في الأصل ولا حال.

(2) قديم سقطت من (د).

(3) في الأصل بزمان.

(4) به سقطت من الأصل.

(5) في (د) بينهما.

(6) قال الرضي: قال المصنف في شرح المفصل: إن تعيين الوقت في إذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً إليه، شرح الكافية: 2/ 111.

(7) ساقط من (د).

(8) شرح الكافية: 2/ 111.

**قَالَ: وَالثَّانِي أنَّه مُمْتَنِعٌ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ[1]:**

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ∧ وَلا سَابِقاً شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا

أقُول: لا مَانِع مِن أنْ يُجْعَل السَّابِق فِي البَيْت بِمَعْنَى: الفَائِت، وَيَتَّجِه حِينَئِذٍ فِيهِ مَذْهَب الجُمْهُور، إذِ المَعْنَى: أنِّي لا أُدْرِك المَاضِي وَلا أُفَوِّت المُسْتقبَل الجَائِي إلَيَّ، بَل سَيُدْرِكنِي، فَهِي شَرطِيَّة وَالتَقْدِير: إذَا كَانَ شَيْء جَائِياً إلَيَّ لا أفَوِّتُه، وانْتِفَاء الفَوْت حَاصِل فِي وَقْت المَجِيء، فَاسْتَقَام وَكَذَا يَسْتَقِيم جَعْلُهَا مَعمُولَة لِمَا قَبْلَهَا عَلَى أنَّها غَيْر شَرْطِيَّة، فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وَالثَّالث أنَّه يَلْزَمُهم[2] فِي (إذَا جِئْتَنِي اليَوْم أكْرَمْتُك غَداً) أنْ يعْمَلَ[3] (أكْرَمْتُك) فِي ظَرْفَيْن مُتَضَادَّيْن، وَذَلِك بَاطِلٌ عَقْلاً، إذِ الحَدَث الوَاحِد المُعيَّن لا يَقَع بِتَمَامِهِ فِي زَمَنَيْن، وَقَصْداً، إذِ المُرَاد وُقُوع الإكْرَام فِي الغَدِ لا فِي اليَوْمِ.**

أقُول: لِلجُمهُور أنْ يقُولُوا[4] مَعنَى هَذَا التَرْكِيب: إذَا جِئتَنِي اليَوْم يَكُون ذَلِك سَبَباً لإكْرامِي لَكَ غَداً، فَلَيْس أكرَمْتُك فِي الحَقِيقَة جَوَاباً، فَطَاحَ الإشْكَال.

**قَالَ: عَمَلُ العَامِل فِي ظَرْفَي زَمَان يَجوزُ إذَا كَانَ أحَدَهُما أعَمُّ مِن الآخَر، نَحْو: (أتَيْتُك يَوْم الجُمُعَة سَحَر).**

أقُول: لَيْس بَيْن السَّحَر وَاليَوْم عمُومٌ وَخُصوصٌ، وَذَلِك أنَّ السَّحَر هُو الوَقْت الوَاقِع قَبْل الفَجْر بِقَلِيل، وَاليَوْم هُو مَا بَيْن طُلوعِ الشَّمْس وغُرُوبِها، أوْ مَا بَيْن الفَجْر وَالمَغْرِب، فَلَيْس شَيْء مِنْهُما بِصَادِق عَلَى شَيْء مِن الآخَر، فَهُمَا مُتَبايِنَان، اللَّهُم إلَّا أنْ يُقَال:

---

[1] ديوان زهير: ص169، وهو مما احتج به ابن هشام على إبطال قول من قال: إن ناصب إذا ما في جوابها من فعل أو شبهه، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ولا سابق، وفيه أنه نسب إلى صرمة الأنصاري، وهو من شواهد الخزانة: 3/ 665، ابن يعيش: 7/ 56.

[2] في الأصل يلزمه.

[3] في (د) أن تعد، وفي (ج) أن تعمل إذا.

[4] في (د) أن يقول.

أطْلِق السَّحَرُ عَلَى أوَّل الفَجْر لِقُربه منهُ مِن بَابِ إطْلاق أحَد المُتَجَاوِرَين عَلَى الآخَر، فيَكون المُرَاد: جِئتُك فِي جُزْء مِن يَوْم الجُمْعَة سَحَر، وَلا شَكَّ أنَّ جُزْء يَوْم الجُمْعَة أعَمُّ مِن سَحَرِه، فَتَأمَّله.

**قَالَ: وَأنْشَد الفَرَزْدَق[1]:**

مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا /٨/ أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

أقُول: وُرُودُ المَاء: هُو الشُّرْب مِنه أو[2] الوُصُولُ إلَيهِ، وَسَفَار اسْم بِئْر لِبَنِي مَازِن بْن مَالِك، وَالأُدَيْهِم: تَصْغِير أدْهَم، وهُو الأسْوَد، وَالمُستَجِيز بِالجِيم وَالزَّاي، طَالِب[3] المَاء لأَرْضٍ أوْ مَاشِيَة، يُقَال: اسْتَجَزْت فُلاناً فَأجَازَنِي إذَا طَلَبْتَ مِنه مَاء لأرْضِك أو مَاشِيَتِك فَأعْطَاك، وَأمَّا المُعَوَّر بِفَتْح العَيْن المهْمَلَة وَالوَاو المُشَدَّدة، اسْم مفْعُول مِن قَولِك: عَوَّرْته عَن الأمْر صَرَفْتُه عَنه، قَالَ أبُو عُبَيدَة[4]: يُقَال لِلمُستَجِيز الَّذِي يَطْلُب المَاء إذَا لَمْ يَسْقِه قَدْ عُوِّرَت[5] شُرْبُه، وَأنْشَد لِلفرَزْدَق: مَتَى تَرِدْن يَوماً سَفَار، البَيْت، كَذَا فِي الصِّحَاح[6].

**قَالَ: وَالرَّابِع أنَّ الجوَاب وَرَد مَقْرُوناً بِـ إذَا الفُجَائِيَّة نَحْو:** ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[7].

---

[1] والرواية في ديوانه: 1/ 355، متى ما ترد يوماً، وشرح بانت سعاد لابن هشام، ص69.

[2] ساقط من الأصل.

[3] في (د) طلب.

[4] أبـو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري من أئمة العلم بالأدب واللغة ب209هـ له مؤلفات عديدة منها: مجاز القرآن، ط، ونقائض جرير والفرزدق ط، وفيات الأعيان: 2/ 105، وبغية الوعاة: 395، ونزهة الألباء: 137.

[5] في (ج.د) عور.

[6] الصحاح: 2/ عور.

[7] الروم: 25.

أقُول: يَعنِي وَمَا بَعْد إذاً[1] لا يَعْمَل فِيمَا قَبْلَها كَمَا صَرَّح به بَعْدُ، وَجَواب هَذَا وَمَا بَعْده[2] أنَّ الجُمْهُورَ إنَّمَا يَقولُون إنَّ العَامِل فِيهَا جَوَابُها إذَا كَانَ صَالِحاً، وَلَمْ يَكُن ثَمَّ مَانِع، فَإنْ مَنَع مِن عَمَلِه فِيهَا مَانِع كـ إذَا الفُجَائِية وإنْ، وَنَحْوِها، فَالعَامِل فِيهَا حِينَئذٍ مُقَدَّر يَدُل عَلَيه الجَوَاب.

**قَالَ: وَبِالحَرْفِ النَّاسِخِ، نَحْو: إذَا جِئتَنِي اليَوْم فَإنِي أُكْرِمُك، وَكُل مِنْهُمَا لا يَعْمَل مَا بَعْدَه فِيمَا قَبْلَه.**

أقُول: ضَمِير مِنهُما عَائِد عَلَى إذَا الفُجَائيَّة وَالحَرْفِ النَّاسِخ، وَقَد عَرَفت الجَوَابَ، فَإنْ قُلْت فِي قَوِلِه: فَإنِي أكْرِمُك، مَانِعَان: الحَرْف النَّاسِخ وَفَاء الجَوَاب، فَلِمَ اقْتَصَر عَلَى الأوَّل وَتَرَكَ الثَّانِي، قُلْت: لَعلَّه اعْتَمَد عَلَى مَا صَرَّح به أبو البَقَاء[3] فِي إعْرَابه، مِن أنَّ الفَاء الدَّاخِلَة فِي جَوَاب إذَا لا تَمْنَع مِن عَمَل مَا بَعْدَها فِيمَا قَبْلَها[4]، وَذَكَر الحَوْفِي[5] وَالزَمَخْشَري أنَّ العَامِل فِي ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾[6]، ﴿فَسَبِّحۡ﴾[7] وَهَذَا يَدُل عَلَى أنَّ الفَاء عِنْدَهُما لا تَمْنَع كَمَا قَالَ أبو البَقَاء، قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ وَفِيهِ نَظَر[8].

**قَالَ: وَلَيْس هَذَا[9] بِجَوَاب[10]؛ وَإلَّا لاقْتَرَن بِالفَاء مِثْل:** ﴿وَإِن يَسۡتَعۡتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلۡمُعۡتَبِينَ﴾[11].

---

(1) في الأصل إلا.
(2) في (ج.د) وما بعد.
(3) أبو البقاء العكبري تقدمت ترجمته في ص19 من الأصل.
(4) قال أبو البقاء في إعراب قوله تعالى: (حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) النساء:6، وجواب إذا فإن آنستم وجواب إن فادفعوا، فالعامل في إذا ما يتلخص من معنى جوابها، فالتقدير: إذا بلغوا راشدين فادفعوا، إملاء من به الرحمن: 1/ 168.
(5) الحوفي تقدمت ترجمته ص5 من الأصل.
(6) النصر: 1.
(7) من الآية: 3، قال الزمخشري: إذا منصوب بـ سبح، الكشاف: 4/ 293.
(8) الجنى الداني: ص370.
(9) في الأصل الجواب.
(10) أي: المقرون بـ ما النافية في الآية (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) الجاثية من الآية 25.
(11) فصلت من الآية 24.

أقُول: فِيهِ نظَر، إذْ لا يَلْزَم مِن اقْتِرَان الجَوَاب هُنَا بِالفَاء اقْتِرَانُه هُنَاك، لأنَّ الشَّرْط هُنَا[1] بـ إنْ وَهِي أصْلِيَّة فِي بَابِهَا، بِخِلاف إذَا قَال الرَّضِي: وَلِعَدَم عَرَاقَة إذَا فِي الشَّرْطِية جَازَ أنْ يَكُون جَوَابُها جُمْلَةً اسمِيَّةً بِغَيْر فَاء، كَمَا فِي قَولِهِ تَعالَى:﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[2] وَقَرَن المُصنِّفُ جَوَاب إنْ الشَّرْطيَّة بِاللَّام[3]، وَهُو مُمْتَنِع وسَيَأتِي لَه مِثْله فِي مَوَاضِع، وَيَقَع ذَلِك فِي كَلام المُصَنِّفِين، وَلا أعْرِفُ أحَداً صَرَّح بِجَوَازِه، وَلا وَقَعَت لَه عَلَى شَاهِد يُحتَجُّ بِه.

**قَالَ: وَقَوله[4]:**

الا إنَّ قُرْطاً عَلَى آلَةٍ / الا إنَّنِي كَيْدَه لا أكِيدُ

أقُول: قُرْط بِقَاف مضمُومَة، وَرَاء سَاكِنَة، وَطَاء مُهْمَلة، اسْم رَجُل، وَالآلَة: الحَالَة وَالمُرَاد بِهَا هُنَا: السَّيِّئَة وَالكَيْد: المَكْر وَالخُبْث، أيْ: أنَّ هَذَا الرَّجُل عَلَى حَالَة سُوء، وَلا أمثِل مَكْرِه.

**قَالَ: وَمَالا يَعْمَل لا يُفَسِّر فِي هَذَا البَابِ عَامِلاً.**

أقُول: أشَارَ بـ هَذَا البَابِ[5] إلَى بَاب المَنْصُوب عَلَى شَرِيطَة التَّفْسِير، وَيُعْرَف بـ بَابِ الاشْتِغَال، وَإنَّمَا قَيَّد ذَلِك احْتِرَازاً عَنْ مِثْل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[6] فَإنْ استَجَارَكَ مُفَسِّر لِعَامِل أحَدٌ، وهُو لا يُمكِن عَمَلُه فِي ذلِك المَعمُول لَو سُلِّطَ عَلَيه، ضَرُورَةَ أنَّ رَافِعَ الفَاعِل لا يَجُوز تَأخِيرُه عَنه عِنْد البَصْرِيين.

---

(1) سقطت من (ج.د).

(2) الشورى من الآية 37، كلام الرضى هنا مختصر، شرح الكافية: 1/ 111.

(3) يريد قوله وإلا لاقتران بالفاء، المغني: 1/ 98.

(4) الشاهد فيه أن لا النافية، لا صدارة لها، ولذلك تقدم معمول الفعل الذي بعدها عليها، نسب في شرح الحماسة للتبريزي إلى الأخرم، السبيسي: 1/ 236، برواية ما أكيد بدل لا أكيد في شرح الأبيات للبغدادي: 2/ 256، الأخزم، بالزاي.

(5) ساقط من (د).

(6) التوبة من الآية6.

**قَالَ: وَالجَوَاب أيضاً أنَّ الجَوَاب مَحذُوف، مَدلُولٌ عَلَيه بِجَدِيد[1]، أي ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾[2] تَجَدَّدُون، لأنَّ الحَرْفَ النَاسِخَ لا يَكُون فِي أوَّل الجَوَاب إلَّا وَهُو مَقرُون بِالفَاء.**

أقُول: قَد أسْلَفْنَا أنَّ الرَّضِي أجَاز وقُوع الجمْلَة الاسمِيَّة جَوَاباً لـ إذَا مَع خُلُوِّها عَن الفَاء لِعَدَم عَرَاقَة إذا فِي الشَّرْطِيَّة[3]، وَعَلَيه/ تَتَخرَّج هَذِه الآيَة – إنْ صَحَّ- وَلا حَذْف.

**قَالَ: وَقَوْل آخَر: إنَّ الضَمِير[4] تَوكِيد[5]، وإنَّ مَا بَعْدَه الجَوَاب، ظَاهِرُ التَّعَسُّفِ.**

أقُول: التَّعسُّف: هُو الأخْذُ عَلَى غَيْر الطَرِيق، وَفِيهِ نَظَر، لأنَّ هَذَا القَوْل مَاشٍ عَلَى القَواعِد غَيْرُ خَارِج عَن طَرِيق القَوْم، فَلا تَعَسُّف فِيهِ فَضْلاً عَن أنْ يَكُون التَعَسُّف فِيهِ ظَاهِراً[6].

**قَالَ: وَقَوْلٌ آخَر إنَّ جَوَابَهَا مَحذُوفٌ، مَدلُولٌ عَلَيه بِالجُمْلَة بَعْدَهَا، تَكَلُّفٌ لا دَاعِي لَهُ.**

أقُول: بَل الدَّاعِي قَائِمٌ، وهُو إبْقَاء إذَا عَلَى غَالِب أمْرِها مِن كَونِها مُتَضمِّنَة لِمَعنَى الشَّرْط، وَالله المُوَفِّقُ لِلصَوَابِ.

---

(1) يـريد جـواب إذا في الآيـة (وقـال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق* إنكم لفي خلق جديد) سبأ:7.

(2) سبأ من الآية 7.

(3) الإحالة رقم 5 من الصفحة قبل هذه.

(4) يريد الضمير في قوله تعالى: (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) أي: هم.

(5) بعده في المغني: لا مبتدأ.

(6) في الأصل ظاهر.

**قَالَ: ثُمَّ الإلْصَاقُ حَقِيقِيٌّ كـ أَمسكتُ بِزَيدٍ إِذَا قَبَضْتُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِسْمِهِ أَوْ عَلَى مَا يَحْبِسُهُ.**

أقُول: أمَّا كَوْن الإلْصَاق فِي الصُورَة الأولَى حَقِيقِيًّا فَمُسلَّم، وَأمَّا كَونُه كَذَلِكَ فِي الثَّانِيَة فَمَنظُور فِيهِ، وَالظَّاهِر أنَّ الإلْصَاق فِيه مَجَازِيٌّ، إذ القَبْض عَلَى مَا يَحْبسُه كَالثَّوْب الَّذِي هُو لابِسُه مَثلاً لَيسَ قَبضاً عَلَيه نَفْسُه حَتَّى يَكُون الإلْصَاقُ حَقِيقِيًّا، وَإنَّمَا هُو الإلْصَاق بِمَا يُجَاوِرُه وَيقْرُبُ مِنه، فَجُعِل الإمْسَاك بِالثَّوبِ إلْصَاقاً بِزَيْد لِمَا بَيْنَهُمَا مِن المُجَاورَة.

**قَالَ: وَكَقَوْلِهِ**[1]**:**

وَبَاتَ عَلَى النَّـــارِ النَّـــدَى وَالْمُحَـــــــــلِّقُ

أقُول: وَهَذَا عَجُز بَيْت مِن شِعْر الأعْشَى، وَالصَّدْر:

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْن يَصْطَلِيَانِـــهَا.

وَهَذَا مِثَال لِلاستِعْلاء المَجَازِي، فَإِنَّ الْمُرَاد بِالنَّدَى، الجُودُ، وَبِالْمُحَلِّق: صَاحِب تِلْك النَّارِ، وَهُو بِكَسْر اللَّام، وَتُشَب: تُوقَد، وَالضَّمِير المُستَكِن فِيهَا عَائِدٌ إِلَى النَّارِ المَذْكُورَة قَبْل فِي قَوْلِهِ:

لَعَمْرِي لَقَدْ لاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ ^ إِلَى ضَوءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ

وَالْمُرَاد بِالمَقْرُورَين هُنَا: النَّدَى وَالمَمْدُوح، وَالمَقْرُور: الَّذِي أَصَابَه البَرْد، وَالاصْطِلاءُ: الاسْتِدْفَاء بِالنَّار، وَاليَفَاع بِمُثَنَّاة تَحْتِيَّة مَفْتُوحَة وَفَاء وَعَيْن مُهْمَلَة: المَكَانُ المُرْتَفِع.

---

[1] الشاهد للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه: 225، والمحلق: اسمه عبد العزى من بني عامر بن صعصعة، وقصته مع الأعشى في شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 278، وهو من شواهد الخصائص: 1/ 265، ابن يعيش: 4/ 107.

**قَالَ: فَإِذَا اسْتَوى التقْدِيرَان فِي المَجَازيَّة، فَالأكْثَر اسْتِعمَالاً أَوْلَى بِالتَّخْرِيج.**

أقُول: يَعنِي أنَّ جَعْل البَاء لِلإلْصَاق فِي نَحو: مَرَرتُ بزَيْدٍ، لَيْس حَقِيقيَّاً، ضَرُورَة أنْ لَيْس المُرَاد أنَّ[1] المرورَ التَصَقَ[2] بزَيْد، وَإنَّمَا التَصَق بمُلابسِه، وَهُو المَكَان الَّذِي يَقْرُبُ مِنْه، وَجَعْل البَاء لِلاسْتِعلاء لَيْس حَقِيقِيَّاً أيْضاً ضَرُورَة أنَّ المُرُورَ لَمْ يَكُن فَوْق زَيْد، فَقَد اسْتَوَى التَّقدِيرَان فِي المَجَازيَّة، وَالإِتْيَان بِالبَاء فِي صِلَة هَذَا الفِعْل أكْثَر اسْتِعمَالاً مِن الإِتْيَان بِـ عَلَى فَيَكُون أولَى[3] بِالتَّخْرِيج عَلَيه، لِئَلا يَلْزَم التَّجُوز مِن وَجْهَيْن، اسْتِعمَال البَاء بِمَعنَى عَلَى وَاسْتِعمَال عَلَى فِي غَيْر الاسْتِعلاء الحَقِيقِيِّ، وَمَا ذَكَرَه الجَمَاعَة لَيْس فِيهِ إلَّا تجُوز وَاحِد، اسْتِعمَال البَاء لِلإلْصَاق فِيمَا لا يُفضِي إلَى نَفْس المَجْرُور.

**قَالَ: وَمَرَرْتُ عَلَيهِ، وإنْ كَانَ قَدْ جَاءَ فِي** ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[4]، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[5].

**( وَلَقَد مَرَرتُ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِي )**[6].

**إلَّا أنَّ ( مَرَرْتُ بِهِ ) أكْثَر، فَكَان أوْلَى بِتَقْدِيرِهِ أصْلاً.**

أقُول: هَذَا يَقْتَضِي أنَّ (عَلَى) فِي مَرَرتُ عَلَيه تُجْعَل بِمَعنَى البَاء، وَفِيهِ نَظَر، إذْ لا دَاعِي إلَى إخرَاج حَرْف عَنْ حَقِيقَتِه وَحَمْلِه عَلَى حَرْف آخَر فِي مَعنَى لَيْس حَقِيقيَّاً لَه، وَفِي شَرْح اللُّبِّ[7] أنَّ: مَرَرْت عَلَيه إنَّمَا يُقَال إذَا جَاوَزْتُه فِي المُرُور، لأنَّكَ بِمُجَاوَزَتِك إيَّاه كَأنَّك صِرْت فَوْقَه فِي كَثْرَة السَّيْر، أوْ إذَا كَانَ المُرُور مِنْ جَانِب العُلُوّ، فَيَكُون فِيهِ مَعنَى الاسْتِعلاء

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) في الأصل لم يلتصق.

(3) سقطت من الأصل.

(4) (...مصبحين) الصافات: 137.

(5) الآية (وكأين من آية في السماوات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون) يوسف: 105.

(6) تمامه: فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني، ينسب لرجل من سلول، سيبويه: 1/ 416، الخزانة: 1/ 173، الصبان: 3/ 263، الهمع: 1/ 9.

(7) شارح اللب تقدمت ترجمته ص68 من الأصل.

أيضاً، فإنْ صَحَّ هَذَا أشْكِل قَوْل الأخفَش وَقَوْل المُصنِّف أيضاً، فإنْ قُلت: لا يَخفَى أنَّ مَرَرتُ عَلَيه مِن قَوْل المُصنِّف، وَمَرَرتُ عَلَيه وَإنْ كَانَ قَد جَاءَ إلَى آخِرِه، مُبْتَدأ، فَأيْن خَبَرُه؟، وَمَا مَوقِع الشَّرْط وَالاستِثْنَاء / فِي هَذَا التَّرْكِيب؟، قُلْت: الخَبَر مَحْذُوفٌ، وَإنْ هِي الوَصْلِيَّة، وَالوَاو الدَّاخِلَة عَلَيها وَاوُ الحَال عِنْد بَعْض، وَالاستِثْنَاء مُنْقطِع وَالتَقْدِير مَرَرْت عَلَيه[1] لا يَنْبَغِي أنْ يُجْعَل أصْلاً، وَإنْ سُمِع مِثْلُه فِي الفَصِيْح، لَكِن مَرَرْت بِهِ أكْثَر مِنْه، فَكَان أوْلَى بِتَقْدِير الأصَالَة، وَمِثْل هَذَا التَرْكِيب يَقَع فِي كَلامِ المُصنِّف كَثِيراً، وَيُخَرَّجُ عَلَى مَا قُلْنَاه، وَيُقدَّر لِكُلِّ مَقَامٍ مَا يَلِيقُ بِهِ، وسَيَأتِي لِلمُصنِّف نَظِير هَذَا أيْضاً مِمَّا تَقِفُ عَلَيه إنْ شَاءَ اللهُ.

**قَالَ: وَيَتفرَّعُ عَلَى هَذَا الخِلافِ فِي المُقَدَّر فِي قَوْلِه[2]:**

**تَمُرُّون الدِّيَار وَلَمْ تَعُوجُوا.**

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت عَجُزُه:

**كَلامُكُم عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ.**

وَعَاج يُسْتَعمَل بِمَعنَى وَقَف، وَبِمَعنَى رَجَع، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُحْتَمَل فِي البَيْت، أيْ: تَمُرُّون بِالدِّيَار وَلَمْ تَقِفُوا عِنْدَها إكْرَاماً لَنَا، أوْ لَمْ تَرْجِعُوا إلَيْنَا أوْ إلَيْهَا.

**قَالَ: وَهِي المُعَاقِبَة لِلهَمزَة فِي تَصْيِير الفَاعِل مَفْعُولاً.**

أقُول: فَسَّرها بِذَلِك لِيعلَم[3] أنَّ مُرَادَه بِالتَّعْدِيَة هُنَا أنْ يُضَمِّنَ الفِعْل مَعنَى التَصْيِير احْتِرَازاً مِن التَعْدِية بِالمَعنَى الآخَر، فَإنَّهُم يُطْلِقُونَهَا عَلَى تَوصِيْل العَامِل إلَى المَعْمُول بِوَاسِطَة الحَرْف، وَهِي بِهَذَا المَعنَى لا خُصوصِيَّة لَهَا بِالبَاء، بَلْ هِي مُتَحَقِّقَة فِي جَمِيع حُرُوفِ الجَرِّ غَيْر الزَائِدَة وَمَا هُو فِي حُكْم الزَائِد.

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) البيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل، والرواية في ديوانه بشرح ابن حبيب: 1/ 278، أتمضون الرسوم ولا تحيى، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 291، أن أبا العباس المبرد قال: قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، مررتم بالديار ولم تعوجوا، ومعنى هذا أن الرواية حرفت، وهو من شواهد ابن يعيش: 8/ 8، الخزانة: 3/ 671.

(3) سقطت من الأصل.

**قَالَ: أوْ أنَّ (أنبَتَ) بِمعَنى (نَبَتَ) كَقَولِهِ[1]:**

رَأيْتُ ذَوِي الحَاجَاتِ عِنْدَ[2] بُيوتِهِم ∧ قَطِيناً لَهُم حتَّى إذَا أنْبَتَ البَقْلُ

أقُول: ضَبَط بَعضُهُم رَأيْتُ بِفَتْح التَاء، وكَثِير يُنْشِده[3] بِضَمِّهَا.

**قَالَ الجَوهَرِي: يُقَال نَبَتَ الأرْضُ، وأنْبَتَ، بِمَعنًى[4] وَالقَطِين: الخَدَم وَالأتْبَاع يَسْتَوِي فِيه الوَاحِد وَغَيْره، وَالبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَيه.**

**قَالَ: وَنَجَرْتُ بِالقَدُومِ.**

أقُول: فِي القَامُوس: وَالقدوم: آلَة لِلنَّجْر، مُؤَنَّثَة[5]، وَفِي الصِّحَاح: وَالقَدوم الَّذِي يُنْحَت بِه مُخَفَّف، قَالَ ابْن السكِّيت: وَلا يُقَال[6] فِيهِ قَدُّوم بِالتَّشْدِيد[7]، وَظَاهِر كَلامِهِ أنَّه مُذَكَّر[8].

**قَالَ: وَقَولُه[9]:**

قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُم بِالنَّـــــارِ

أقُول: هَذَا بَيْت مِنْ مَشْطُور السَّرِيع وَبَعْده:

---

(1) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح سنان بن أبي حارثة، شرح شعر زهير للأعلم، ص41، وهو مما استشهد به في تفسير قوله تعالى: (تنبت بالدهن) المؤمنون: من الآية 20، القرطبي: 12/ 116، وهو في اللسان والتاج: مادة نبت.

(2) في (ج.د) حول.

(3) في الأصل ينشدها.

(4) الصحاح: 1/ نبت.

(5) القاموس: 4/ قدم.

(6) في الأصل ولا يقل.

(7) في الصحاح بتحقيق أحمد عبد الغفور، ينحت بها مخففة، ج5/ قدم.

(8) ساقط من الأصل.

(9) الشاهد فيه أن الباء للسببيه، والمراد بالنار في البيت: الوسم وهو الكي، لم يعرف قائله ورواه الأزهري في التهذيب: 15/ 231، وأورده المبرد في الكامل، ولم ينسبه لأحد: 2/ 429.

وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِن الأُوَارِ

وَيُرْوَى الأوَّل قَدْ أوْرَدُوا مَكَان قَدْ سُقِيَت، وَالأُوَار: بِضَم الهَمْزَة حَرَارَة العَطَش.

**قَالَ: أي: سَبّحَه حَامِداً لَهُ، أيْ: نَزّهَهُ عمَّا لا يَلِيقُ بِهِ، وَأثْبَتَ لَه مَا يَلِيقُ بِهِ.**

أقُول: قَصَد تَفْسِير التَّسْبيح وَالحَمْد بِمَا ذَكَرَه، فَتَنْزِيهُه عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ هُو مَعنَى التَسْبِيح، وَإثْبَات مَا يَلِيقُ بِه لَهُ هُو مَعنَى الحَمْد، إِذْ هُو الثّنَاء بِالصِّفَات الجَمِيلَة فَإنْ قُلْت: مِن أيْنَ يَلْزَم الأمْرُ بِالحَمْد، وَهُو إنَّمَا وَقَع حَالاً مُقَيّدة لِلتسْبِيح، وَلا يَلْزَم مِن الأمْر بِشَيءٍ، الأمْرُ بِحَالِهِ المُقَيّدة لَهُ، بِدَلِيل: اِضْرِب هِنْداً جَالِسَة، قُلْت: إنَّمَا لا يَلزَم[1] ذلِكَ إذَا لَمْ تَكُن الحَالُ مِن نَوْع الفِعْل المَأمُور بِهِ، وَلا مِن فِعْل الشَّخص المَأمُور، كَالْمَثَل الْمَذْكُور، أمَّا إذَا كَانَت بَعْض أنْوَاع الفِعْل المَأمُور بِه، نَحو حُجَّ مُفْرِداً أوْ كَانَت مِن فِعْل المَأمُور، نَحو: أُدْخُل مَكّة مُحْرِماً، فَهِي مَأمُور بِهَا، وَمَا تَكَلَّم بِهِ المُصنّف مِن هَذَا القَبِيل.

**قَالَ: وَاخْتُلِف فِي سُبْحَانَك اللّهُم وَبِحَمْدِك[2]، فَقِيل: جُمْلَة وَاحِدَة، عَلَى أنَّ الوَاو زَائِدَة، وَقِيل: جُمْلَتَان عَلَى أنَّهَا عَاطِفَة، وَمُتَعلَّق البَاء مَحْذُوفٌ، أيْ: وَبِحَمْدِك سَبَّحْتُكَ[3].**

أقُول: هَذَا الخِلاف الَّذِي سَاقَه لا يَقْتَضِي خِلافاً فِي مَعنَى البَاء الدَّاخِلَة عَلَى الحَمْد فِي هَذَا التَرْكِيب، بَل هِي مُحتَمِلَة لِلإِسْتِعَانَة وَالمُصَاحَبَة عَلَى كُلٍّ مِن القَوْلَيْن، وَإنَّمَا الخِلافُ فِي كَوْن الكَلامِ جُمْلَة أوْ جُمْلَتَيْن، وَهَذَا لا مَدْخَل لَه فِيمَا هُو بِصَدَدِه مِن الكَلامِ عَلَى البَاء، فَمَا مَعْنَى ذِكْرِه هُنَا؟.

**قَالَ: كَقَوْلِ الحَمَاسِي[4]:**

---

(1) لا سقطت من الأصل.

(2) في فتح الباري: قيل الواو للحال والتقدير: أسبح الله متلبساً بحمدي له، وقيل عاطفة، والتقدير: أسبح الله وأتلبس بحمده، ويحتمل أن تكون الباء متعلقة بمحذوف، والتقدير وأثني عليه بحمده، وقال الخطابي في حديث: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، أي بقوتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك، لا بحولي وقوتي. 15/ 525.

(3) في (ج.د) سبحانك.

(4) الشاهد فيه أن الباء للبدل، وهو لقريط بن أنيف العنبري من أبيات أوردها أبو تمام في حماسته، شرح التبريزي: 1/ 7، وهو من شواهد ابن عقيل: 1/ 488.

فَلَيْت لِي بِهِم قَوْمَاً إِذَا رَكِبُوا // شَدُّوا الإِغَارَة فُرْسَانَاً وَرُكْبَانَا

**وَانْتِصَاب الإِغَارَة عَلَى المَفْعُول لأَجْلِه.**

أَقُول: (شَدَّ) يَرِدُ[1] لازِماً بِمَعنَى حَمَل نَحو: شَدَدْت عَلَى الكَتِيبَة، أَيْ: حَمَلْت عَلَيهَا/ ، وَيَرِد مُتَعدِيًّاً بِمَعنَى قَوِي مِن قَولِك: شَدَدتُ الشَّيء، إِذَا جَعَلْتُه شَدِيداً قَوِيًّاً، فَعَلَى الأَوَّل تَكُون الإِغَارَة مَفعُولاً لَهُ، وعَلَى الثَّانِي يَكُون مَفعولاً بِهِ، وَأَهْمَل المُصنِّف هَذَا الأَخِيرَ مَع ظُهورِهِ، وَالإِغَارة: دَفع الخَيْل عَلَى مَن يُرَاد قَتلُهُ[2] أَوْ أَخْذُهُ[3].

**قَالَ: وَكَمَا قَالَ الجَمِيع فِي (لَنْ يَدْخُل أَحَدُكُم الجَنَّة بِعَمَلِه)** [4].

أَقُول: يَنبَغِي أَنْ يَكُون مُرَاده بِالجَمِيع: أَهْلَ السُّنَّة، وَ إِلَّا فَلَو أَرَادَ أَهْلَ السُّنة وَالْمُعْتَزِلَة جَمِيعَاً لأَشْكَل، فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَة يقُولُون[5] باسْتِحقَاق الطَّائِع الَّذِي لا ذَنْب لَه، أَوْ الَّذي أَذنَبَ[6] وَمَات تَائِبَاً لِدُخول الجَنَّة، فَيَكُون العَمَل الصَّالِح مُوجِبَاً عِنْدَهم لِذَلِك وسَبَبَاً فِيهِ، فَكَيْف يَتَأَتَّى عَلَى قَولِهِم أَنْ تَكُون البَاء سَبَبِيَّة فِي الحَدِيث.

**قَالَ: وَنَظِيرُهُ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾**[7].

أَقُول: ضَمِير (بِهِ) عَائِدٌ إِلَى اليَوْم المَذكُور فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ۝ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾[8] وَهَذَا وَصفٌ لِليَوْم بِالشِّدَّة، أَيْ: السَمَاء عَلَى عِظَمِها وَإِحْكَامِها تَنفَطِر بِه، أَيْ: تَنشَقُّ، فَمَا ظَنُّك بِغَيْرِها مِن

(1) ساقط من (د).

(2) في (ج.د) قتله.

(3) في (د) أواحدة تحريف.

(4) في فتح الباري: الحديث: 5673، ص269، أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لن يدخل أحداً عمله الجنة.

(5) في (ج.د) قائلون.

(6) في (ج.د) له ذنب.

(7) المزمل: 18.

(8) في (د) إلى تحريف.

الخَلائِق، وَالتَّذْكِير عَلَى تَأويْل السَمَاء بِالسَّقْف، أو[1] التَقْدِير: السَّمَاء شَيءٌ مُنْفَطِر بِهِ، أوْ هِي عَلَى إرَادَة النَّسَب، أيْ: ذَات انْفِطَار، كَمَا تَقُول: امْرَأة لابِنٌ وَتَامِرٌ، أيْ: ذَاتِ لَبَن وَتَمْر، قَالَهُ الخَلِيل.

**قَالَ: وَقَوْله**[2]:

أربٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَان بِرَأسِهِ؟

بِدَلِيل تَمَامِهِ:

لَقَد ذَلَّ مَن بَالَتْ عَلَيهِ الثَّعَالِبُ.

أقُول: أنْشَدَ الكِسَائِي وَغَيْرُه هَذَا البَيْت بِضَمِّ الثَّاء وَاللَّام وَالنُون مِن الثُعْلُبَان، وَهُو ذَكَرُ الثَّعَالِب قِيل: وَهُو وَهْمٌ، فَقَد رَوَاه أبُو حَاتِم الرَّازي[3]، الثَّعْلَبَان بِفَتْح الثَّاء وَاللَّام وَكَسْر النُون عَلَى أنَّه تَثْنِيَة ثَعْلَب، وَذَكَر أنَّ بِنِي ثَعْلَب كَانَ لَهُم صَنَمٌ يَعبُدونَه، فَبَيْنَمَا هُم ذَاتَ يَوْم إذْ أقْبَل ثَعْلَبَان يَشْتَدَّان فَرَفَع كُل مِنهُمَا رِجْلَه وَبَال عَلَى الصَّنَم وَكَان لَهُ سَادِنٌ يُقَال لَه: غَاوِي بْنُ ظَالِم، فَقَال البَيْت: ثُمَّ كَسَر الصَّنَم وَأتَى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم فَقَال لَه: مَا اسْمُك؟، فَقَال: غَاوِي بْن ظَالِم، فَقَال: بَلْ رَاشِد بْن عَبْدِالله.

**قَالَ: وَقَوْلُه**[4]:

---

(1) في الأصل والتقدير.

(2) الشاهد فيه أن الباء بمعنى على، وهو لراشد بن عبد ربه أحد الوفد الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة من بني سليم فأسلموا، وكان سادنا لصنم بني سليم، فرأى يوماً ثعلبانا يبول عليه، فقال البيت المذكور، شرح أبيات المغني للبغدادي: 2/ 304، وهو من شواهد الهمع: 2/ 22، أدب الكاتب: 105.

(3) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، حافظ للحديث، من مؤلفاته: طبقات التابعين وكتاب الزينة وتفسير القرآن، توفي سنة 277هـ تاريخ بغداد: 2/ 73، ومفتاح السعادة: 2/ 169، الأعلام: م6/ 27.

(4) الشاهد فيه أن الباء للتبعيض بمعنى (من) وهو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي كما ذكر الشارح، شرح أشعار الهذليين: 1/ 128، ورواه القاري أبو بكر شارح أشعار الهذليين:

تروت بماء البحر ثم تنصبت          على حبشيات لهن نئيج

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ.

أَقُول: هَذَا صَدْر بَيْتٍ لأبي ذُؤَيْب الْهُذَلِي، وَعَجزُه:

مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ.

وَهُو وَصف لِلسَّحَائِب، يَقُول: شَرِبْن مِن مَاءِ البَحْر ثُمَّ تَرَفَّعَت مِن لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُن نَئِيجُ، أي: مَرٌّ سَرِيعٌ مَع صَوْتٍ، وَمَتَى بِمَعنَى (مِنْ).

وَاللُّجَج: جَمْع لُجَّة وَهُو مُعْظَم المَاءِ.

**قَالَ: وَقَوْلُهُ**[1]:

شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْد مَاءِ الحَشْرَجِ.

أَقُول: هَذَا عَجز بَيْت، صَدْرُه:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا.

يُقَال: لَثِمَ الفَمَ بِكَسْر الثاء الْمُثَلَّثة إذَا قَبَّلَه، وَرُبَّمَا جَاء بِالفَتْح، وَفِي الصِّحَاح قَالَ ابْن كِيسَان[2]: سَمِعْتُ الْمُبَرِّد يُنْشِدُ قَوْل جَمِيل، فَلَثَمْت فَاهَا آخِذاً بِقُرونِهَا[3]، بِالفَتْح، وَالقُرُون: جَمْع قَرْن وَهِي الخُصْلَة مِن الشَّعْر، وَالنَّزِيف: السَّكْرَان، وَفِي الصِّحَاح أَيْضاً: الحَشْرَج، حِسْيٌ يكُون فِي حَصَىً، نَقَلَهُ عَن ابْن السِّكِّيت، وَأَنْشَد بَيْت جَمِيلٍ هَذَا، وَقَالَ فِي

---

(1) من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه 488، وهو من شواهد العيني: 3/ 179، الهمع: 2/ 21، وينسب لجميل أيضاً.

(2) هو أبو الحسن محمد بن أحمد، أخذ عن أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب، وكان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين، من مصنفاته المهذب في النحو، وشرح السبع الطوال. وكان ابن مجاهد يقول كان ابن كيسان أنحى من الشيخين يعني المبرد وثعلباً توفي سنة 299هـ نزهة الألباء: ص301.

(3) الصحاح (5) مادة لثم، وعلى هذه الرواية يمكن أن ينسب لشاعرين.

بَابِ الوَاوِ وَاليَاء: وَالحِسْي بِالكَسْر، مَا تَنشَّفُهُ الأَرْضُ مِن الرَّمْل، فَإِذَا صَار إِلَى صَلابَةٍ أَمْسَكَتْهُ، فَتَحفِر عَنه الرَّمْل فَتَستَخرِجُه[1]، انْتَهَى.

وَمَعنى البيْتِ: إِنِي قَبَّلْتُها مُمْسِكاً بِخُصَل شَعَرِهَا شَارِباً رِيقَهَا شُرْبَاً مِثْل شُرْب السَّكْرَان مِن المَاءِ البَارِد الَّذِي يُستَخرَج مِن ذَلِك المَكَان.

**قَالَ: فَالأَصْلُ: (امْسَحُوا رُؤُوسَكُم بِالْمَاءِ)**[2].

أقُول: يَعْنِي فَحصَل قَلْبٌ يَنقُل البَاء الَّتِي كَانَت دَاخِلَة عَلَى المُزِيل إِلَى المُزَال عَنه، وَحُذِف المَفْعُول الآخَرُ.

**قَالَ: وَنَظِيرُهُ بَيْت الكِتَابِ**[3]**:**

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ∧ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصفَ الإِثْمِدِ

أقُول: النَّوَاحِي جَمْع نَاحِيَة: لَكِنَّه حَذَف اليَاء تَخفِيفاً لأَجْلِ الضرُورَة، وَاللِّثَة: بِلام مَكْسُورَة فَثَاء مُثَلَّثة مُخَفَّفة، مَا حَوْل الأَسْنَان مِن اللَّحْم، وَأَصْلُها: لِثْيٌ، وَالهَاء عِوَض مِن اليَاء، وَالجَمْع لِثَاثٌ، وَلُثِيٌّ، وَالإِثْمِدِ: بِكَسْر الهَمزَة وَالمِيم، وَسُكُون المُثَلَّثة بَيْنهُما وَإِهْمَال: حَجَر الكُحْل، وَوَقَع فِي الْمَتْن مَا يَقتَضِي تَفْسِير العَصْف بِالْمَسْحُوق، وَلَمْ أَقِفْ/ عَلَيهِ.

**قَالَ: وَاسْتِعمَالُهَا فِي القَسَم الاستِعْطَافِي**[4].

أقُول: المُرَاد بِهِ مَا كَانَ جَوَابه طَلَبِيّاً، كَقَولِهِ[5]:

بِربِّك هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ∧ قُبَيْل الصُّبْحِ، أوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

---

(1) الصحاح: 6/ مادة حسا.

(2) في الأصل: امسحوا برؤوسكم بالباء.

(3) على أن فيه قلباً، إذ الأصل: ومسحت اللثتين بعصف الإثمد، وقائله: خفاف بن ندبة، شعره ضمن (شعراء إسلاميون) هي: 514. وهو من شواهد الكتاب: 1/ 9، ابن يعيش: 3/ 140، الإنصاف: 283.

(4) في المغني: الاستعطافي وهو الأنسب.

(5) البيت لمجنون ليلى: ديوانه: 286، وروي في الخزانة: 4/ 210، (بدينك هل...وهل قبلت قبل..).

**قَالَ: الثَّالِثَ عَشَر.**

أقُول: هُو بِفَتْح الثَّاء عَلَى أنَّه مُرَكَّب مَع عَشْر، وَكَذَا الرَّابِع عَشَر وَنَحْوُه، وَلا يَجُوز فِيهِ الضَّم عَلَى الإعْرَاب، وَذَلِك أنَّه إذَا صِيغ مُوَازِن فَاعِل مِن التِّسْعَة فَمَا دُونَهَا بِمَعنَى بَعْض أصْلِه، وَرُكِّبَ مَع العَشَرة، فَلَك[1] فِيه أوْجُهٌ: أحَدُهَا أنْ تُضِيفَه إلَى المُرَكَّب المُطَابِق لَهُ، فتَقُول: هَذَا ثَالِثَ عَشَر، ثَلاثَةَ عَشَر، وَالثَّانِي: أنْ تَقتَصِر عَلَيه[2] مَع البِنَاء عَلَى الفَتْح، فَتَقُول: هَذَا ثَالِثَ عَشَر، الثَّالِث: أنْ تَقْتَصِر عَلَيه وَتُعْرِب الأوَّل مُضَافاً إلَى الثَّانِي مَبنِيًّا، فَتَقُول: هَذَا ثَالِثُ عَشَر، وَهَذَا الأخِير إنَّمَا يَكُون مَع فَقْد[3] حَرْف التَّعْرِيف، أمَّا إذَا وُجِد تَعَيَّن البِنَاء، وَامْتَنَعَت الإضَافَة، لامْتِنَاع مِثْل: (جَاءَ الغُلامُ رَجُلٍ) قَالَ الرَّضِي: وَإذَا عُرِّف نَحْوُ[4]: ثَالِثَ عَشَر وَثَلاثَة عَشَر بِاللَّام، فَلا خِلاف فِي بَقَائه عَلَى بِنَائِه لِبَقَاء عِلَّة البِنَاء مَع اللَّام أيْضاً[5]، هَذَا كَلامُهُ، وَلا يَخْفَى أنَّ الوَاحِد يُسْتَعمَل فِي الزَّائِد عَلَى العَشَرة حَادِياً، هَذَا هُو المَشْهُور، وَحَكَى الكِسَائِي: وَاحِد عَشَر عَلَى الأصْلِ.

**قَالَ: فِي قَوْل الجُمْهُور: إنَّ الأصْل[6] أحْسَنَ زَيْدٌ، بِمَعْنَى صَارَ زَيْدٌ ذَا حُسْنٍ، ثُمَّ غُيِّرَت صِيغَةُ الخَبَر إلَى الطَّلَب وَزِيدَت البَاءُ إصْلاحاً.**

أقُول: استُضْعِف هَذَا المَذْهَبُ مِن ثَلاثَةِ أوْجُهٍ: أحَدُهَا استِعمَال الأمْر بِمَعنَى المَاضِي، وَهُو مِمَّا لَمْ يُعْهَد، بَل[7] جَاءَ المَاضِي بِمَعنَى الأمْر، نَحْو: اتَّقَى الله امْرُؤٌ فَعَل خَيْراً يُثَب عَلَيه، وَالثَّانِي استِعمَالُ أفْعَلَ بِمَعنَى صَارَ ذَا[8] كَذَا، نَحْوُ: أغَدَّ[9] البَعِيرُ، بِمَعنَى صَارَ ذَا غُدَّة، وَهُو قَلِيلٌ، وَالثَّالِث: زِيَادَة البَاء فِي الفَاعِل[10].

---

(1) في (د) كذلك.
(2) سقطت من (د).
(3) في (د) قيد.
(4) سقطت من (ج.د).
(5) شرح الكافية للرضي: 2/ 88.
(6) يريد أصل أحسن بزيد، المغني: 1/ 106.
(7) في (د) لكن.
(8) ذا سقطت من (ج).
(9) في (د) غد.
(10) الأوجه الثلاثة في التضعيف مأخوذة من شرح الكافية بتصرف واختصار: ج2/ 310.

**قَالَ: وَيُوجِبُه قَولُهُم كَفَى بِهِنْدٍ، بِتَرْك التَّاءِ.**

أَقُول: يَعنِي وَيُوجِب[1] المَصِير إِلَى مَا قَالَه الزَّجَّاج[2] مِن أنَّ (كَفَى) ضِمْن مَعنَى اكْتَفِ فِي قَولِهِم: كَفَى بِهِنْد، فَإِنَّه لَولا أنَّ الفِعْل هُنَا بِمَعنَى الأَمْرِ لَقِيل: كَفَتْ بِهِنْد، بِالإِتْيَان بِعَلامَة التَّأنِيث، فَلَمَّا تَرَكُوها وَجَب كَوْن الفِعْل لَيْس عَلَى مَعْنَاه الأَصْلِي، وَإِنَّمَا هُو بِمَعنَى فِعْل لا يَجُوز لَحَاق هَذِه العَلامَة لَهُ وهُو[3] الأَمْر، فَتَعيَّن المَصِيرُ إِلَيهِ.

**قَالَ: فَإِنْ احْتُجَّ بِالفَاصِل، فَهُو مُجَوِّزٌ لا مُوجِبٌ.**

أَقُول: يَعنِي أَنَّه إنْ قِيل مِن جِهَة المُدَّعِين أنَّ (كَفَى) فِي كَفَى بِهِنْد، عَلَى أَصْلِه، إِنَّمَا تُرِكَت تَاء التَّأنِيث لِلاعْتِدَاد بِالفَاصِل، وَهُو البَاء الزَّائِدَة، فَهُو كَقَولِهِم: قَامَ فِي الدَار هِنْد، وَحَضَر القَاضِي اليَوْم امْرَأة، قُلْنَا: هَذَا اعْتِدَار بَاطِل، لأَنَّ الفَاصِل يُجَوِّز تَرْك العَلامَة كَمَا فِي ذَيْنَك المِثَالَيْن، وَلا يُوجِبُهَا بِدَلِيل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾[4] فَأتِي بِالعَلامَة مَع الفَاصِل، وَكَذَا ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ﴾[5] وَكَفَى بِهِنْد، لا يَجُوز فِيهِ الإِتْيَان بِعَلامَة أَصْلاً.

**قَالَ: فَإنْ عُورِضَ بِقَولِك: أَحْسِن بِهِنْد، فَالتَّاء لا تَلْحَق صِيَغ الأَمْر، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاه الخَبَر.**

أَقُول: تَقْرِير المُعَارَضَة أنْ يُقَال: مَا ادَّعَيْتُمُوه مِن أَنَّ الفَاصِل يُجَوز تَرْك التَّأنِيث وَلا يُوجِبُه مُعَارَض بِقَولِك: أَحْسِن بِهِنْد، فَإنَّ أَحْسِن بِمَعنَى المَاضِي، وَالبَاء فَاصِلة، وَالتَّأنِيث مُمْتَنِع، فَثَبَت أنَّ الفَاصِل قَدْ يُوجِب تَرْك التَّأنِيث فِي بَعْض الصُّوَر، فَلْيَكُن كَفَى بِهِنْد مِن هَذَا القَبِيل، وَتَقْرِير الجَوَاب: أنَّ الفَرْق ثَابت، وَذَلِك أنَّ أَحْسِن صِيغَة أَمْر، وَتَاء التَّأنِيث لا تَلْحَق

---

(1) في الأصل ويوجبه.

(2) هـو أبوالقاسـم إبـراهيم بن السري، بغدادي أخذ عن ثعلب ثم لزم المبرد، ت في سنة: 311هـ من كتبه: إعراب القرآن، والاشـتقاق، وفعلـت وأفعلت، معجم الأدباء: 1/ 47، الأعلام: م1/ 40، وقال الزجاج في شرح قوله تعالى: (وكفى بالله ولـيا* وكفـى بالله نصيرا) النساء:44. ومعنى الباء التوكيد، إلا أنها دخلت اسم الفاعل، لأن معنى الكلام الأمر، المعنى: اكتفوا بالله، معاني القرآن وإعرابه: 2/ 57.

(3) في الأصل إلا.

(4) الأنعام من الآية 59.

(5) فصلت من الآية 47.

الأَمْر، وَإِنْ كَانَ معْنَاه الخَبَر رِعَايَة لِلفْظِهِ، وَأَمَّا كَفَى فِي كَفَى بِهِنْد عِنْد الخَصْم، فَهُو فِعْل مَاضٍ خَبَرِي فَلا مَانِع مِن لَحَاق العَلامَة الْمَذْكُورَة لَهُ لَو كَانَ كَمَا ادَّعَاهُ.

**قَالَ: وَصِحَّة قَولِهِ مَوقُوفَة عَلَى جَوَازِ تَعَلُّق الجَار بِضَمِير المَصْدَر.**

أَقُول: لا نُسَلِّم ذَلِك لِجَوَاز كَوْن الجَار مُتَعلِّقاً بِمَحذُوف، لا بِضَمِير المَصْدَر، وَالمَعْنَى: كَفَى هُو، أيْ: الاكْتِفَاء فِي حَالِ[1] كَونِه مُلْتَبِساً بِاللهِ.

**قَالَ: فِي قَوْلِ سُحَيْم[2].**

أَقُول: هُو بِالسِّيْن وَالحَاء المُهْمَلَتَيْن وَكَأَنَّه تَصْغِير أَسْحَم وَهُو الأَسْوَدُ.

**قَالَ: فَهَذَا إِمَّا لِسَهْوٍ[3] عَنْ شَرْط الزِّيَادَة[4].**

أَقُول: يَعنِي أَنَّ هَذَا الَّذِي مَرَّ[5] مِن تَرْك[6] الانْتِقَاد عَلَى الْمُتَنَبِّي إِمَّا أَنْ يَكُون صَدَر مِنْهُم سَهْواً عَن شَرْط زِيَادَة البَاء فِي فَاعِل كَفَى وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهَا لا تُزَاد فِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الفِعْل قَاصِراً، وَفِيه نَظَر، وَظَاهِر كَلامِ ابْن عُصْفُور أَنَّه مُتَعدٍّ، حَيْث قَالَ فِي المُقَرِّب، وَالبَاء تَكُون زَائِدَة فِي خَبَر مَا وَلَيْس وَفِي فَاعِل كَفَى وَمَفعُولِهَا[7].

**قَالَ: وَصَرْفُه[8] لِلضَّرُورَة إِذْ فِيهِ العُدُول وَالعَلَمِيَّة كَـ عُمَر.**

---

(1) في (ج.د) حالة.

(2) في (د) سحيم أسحم، أراد الشاعر عبد بني الحسحاس، توفي نحو40هـ فوات الوفيات: 1/ 166، الأعلام: 3/ 79، وأراد بقوله: استعماله فاعل كفى مجرداً عن الباء.

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً ^

ديوانه: 16، الكتاب: 2/ 308.

(3) في (ج.د) للسهو.

(4) يريد زيادة الباء في فاعل كفى.

(5) سقطت من الأصل.

(6) في الأصل يترك.

(7) المقرب: 1/ 203.

(8) يريد ثعل في بيت المتنبي:

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ^

المغني: 1/ 107.

أقُول: يَصِح كَوْن إذْ مُتعلِّقَة بِالفِعْل الْمُقيَّد بِالعِلَّة الْمَذْكُورَة، وَكَونِها مُتعلِّقَة بِمَحذْوف، أيْ: وَهُو مَمنُوع مِن الصَّرْف، وَفِي الْمُحْكَم خِلاف مَا قَالَه الْمُصنِّف، قَالَ فِيهِ: وَبَنُو[1] ثُعَل بَطْنٌ وَلَيس بِمَعْدُول، إذ لَو كَانَ كَذَلِك لَمْ يُصرَف[2].

**قَالَ: وَلا مَعنَى لِلبَيْت عَلَى تَقْدِيرِه[3].**

أقُول: وَقَد يَكُون لَه مَعنَى، فَإنَّ دَهْراً إذَا تَأهَّل لِوجُودِه فِيه كَانَ هَذَا شَرَفاً لِهَذَا الدَّهْر، وَلا شَكَّ أنَّه مِن ثُعَل فَحصَل[4] الفَخْر لِلقَبِيلَة مِن حَيْث إنَّ وَاحِداً[5] مِنهَا شَرَّف الدَّهْر بِأنْ أصْبَح أهْلاً لِوجُودِه فِيه.

**قَالَ: وَلِلضَّرُورَة كَقَولِه[6]:**

أَلَمْ يَأتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي /\ بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

أقُول: الأَنْبَاء جَمْع نَبأ، وَهُو الخَبَر، وَتَنْمِي تَرْفَع وَتَنْقُل، وَاللَّبُون بِفَتح اللَّام: ذَات اللَّبَن مِن الشَّاءِ وَالإبِل.

**قَالَ: وَقَولُهُ[7]: [8]**

---

(1) في الأصل وهو ثعل تحريف.

(2) المحكم والمحيط الاعظم لابن سيدة: 2/ 68، وفيه أيضاً وثعل: موضع بنجد.

(3) تقدير نصب دهر في بيت المتنبي:

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ودهر لأن امسيت من أهله اهل

المغني: 1/ 107.

(4) في (د) لحصل.

(5) في الأصل واحدها يشرف.

(6) من أبيات لقيس بن زهير، والشاهد فيه زيادة الباء في الفاعل: بما وهو من شواهد شرح المفصل 8/ 24، الخصائص: 1/ 333، الخزانة: 3/ 534.

(7) ساقط من (ج.د).

(8) الشاهد فيه أن الباء زائدة في الفاعل للضرورة، أي: أودى نعلاي، ومهما بمعنى ما الاستفهامية، والبيت مطلق قصيدة لعمرو بن ملقط الطائي أوردها أبو زيد في نوادره، ص62، وهو من شواهد الخزانة: 3/ 631، العيني: 2/ 458.

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه /\ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَه

أقُول: هَذَا بَيْتٌ وَاحِد مِن السَّرِيع مُقفًّى، مِن عَرُوضِه الأولَى الْمَطْوِيَّة الْمَكْشُوفَة[1] وضَرْبِهَا الثَّانِي الْمُمَاثِل لَهَا، وَوَزْن كُلٍّ مِنْهَا، فَاعِلُن، كَقَوْلِهِ[2]:

هَاجَ الْهَوَى رَسْمٌ بِذَاتِ الغَضَا /\ مُخْلَوْلَقٌ مُسْتَعْجِم مُحْوِلُ

هَاجَ الهَوَى: أثَارَهُ وَحَرَّكَهُ، وَالرَّسْم: الأَثَرُ، وَرَسْم الدَّار: مَا كَانَ مِن آثَارِهَا لاصِقاً بِالأرْضِ، وَالغَضَا: شَجَر، وَمُخْلَولَق: بَال، وَمُستَعْجِم: مُسْتَبهِم، لا يُعْرَف حَالُه، ومُحْوِل: أتَى عَلَيه حَوْلٌ، وَفِي القَامُوس: النَّعْل مَا وُقِيَت بِه القَدَم مِن الأَرْضِ[3]، وَالسِّرْبَال بِالكَسْر: القَمِيص أوْ الدِّرْع، وَكُل مَا لُبِسَ.[4]

**قَالَ: وَقَالَ ابْن الضَّائِع[5] فِي الأَوَّل: إنَّ البَاءَ مُتَعَلِّقَة بِـ تَنْمِي وَإنَّ فَاعِل يَاتِي مُضْمَر، وَالمَسْألَةُ مِن بَابِ الإعْمَالِ.**

أقُول: ابْن الضَّائِع بِالضَّاد الْمُعْجَمة وَالعَيْن الْمُهْمَلة، وَقَد مَرَّ[6] وَمَا ذَكَره إنَّمَا[7] يَتَمشَّى عَلَى قَوْل البَصْرِيِّين القَائِلِين بِأَنَّك إذَا أعْمَلْت الثَّانِي، وَكَانَ الأوَّل يَطْلُب العَمَل عَلَى جِهَة الفَاعِلِيَّة فَإنَّك تُضْمِر الفَاعِل فِي الأوَّل، وَالكُوفِيُّون يمْنَعُون الإعْمَال عَلَى هَذِه الصُّورَة لِمَا يَلْزَم عَلَيه مِن الإضْمَار قَبْل الذِّكْر، لَكِن الكِسَائِي يَقُول بِحَذْف الفَاعِل، وَالفَرَاء يُضْمِرُه مُنْفَصِلاً مُؤخَّراً، كَمَا هُو مُقَرَّر فِي مَحَلِّه، وَذَكَر الْمُصنِّف فِي البَابِ الثَّانِي حَيْث تَكَلَّم عَلَى

---

(1) المطوي ما سقط رابعه الساكن مفعولات، والمكشوف ما سقط متحرك وتده المفروق مفعولات، مفعلاً فنقل إلى فاعلن، الإقناع في العروض وتخريج القوافي، للصاحب أبي القاسم اسماعيل بن عباد: ص51.

(2) اللسان م خلق بدون نسبة، والإقناع في العروض ص51 كذلك.

(3) القاموس: 4/ مادة نعل، القاموس: فصل السين باب اللام (لبس).

(4) ساقط من (ج.د).

(5) تقدمت ترجمته في ص53 من الأصل.

(6) ص 53 من الأصل.

(7) إنما سقطت من (ج).

الجُمَل الاعْتِرَاضِيَّة احتِمَالَ كَوْن البَيْت مِن بَاب التَّنَازع، وَأنَّ الثَّانِي أُعْمِلَ، بَعْد أنْ ذَكَرَ احْتِمَال كَوْن البَاء زَائِدَة فِي الفَاعِل، قَالَ: وَالمَعْنَى عَلَى الأوَّل أوْجَه، إذْ الأنْبَاء مِن شَأنِهَا أنْ تَنمِي بِهَذَا وَبِغَيْرِهِ[1].

**قَالَ: وَالثَّانِي مِمَّا يُزَادُ فِيهِ البَاءُ: المَفْعُولُ.**

أَقُول: وَزِيَادَتُها مَعَه غَيْر مَقِيسَة مَع كَثْرَتِها، نَبَّه عَلَيهَا ابْن القَاسِم[2] فِي الجَنَى الدَّانِي[3]، وَأَهْمَل المُصنِّف التَّنْبِيه عَلَيه[4].

**قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]:**

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالفَرَجِ.

أَقُول: هَذَا مِن مَشْطُور الرَّجَز، وَقَبْله:

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أصْحَابُ الفَلَجِ[6].

وَضَبَّة: عَلَم عَلَى رَجُل هُو ابْن أُدٍّ[7]، عَمُّ تَمِيم بْن مُرٍّ، وَالظَاهِر أنَّ المُرَاد بِالفَلَج فِي البَيْت، الظَّفَر وَالفَوْز، لَكِن لَمْ يَحْكِ صَاحِب الصِّحَاح فِيه غَيْر سُكُون اللَّام[8]، فَيَحْتَمِل أنْ يَكُون الشَّاعِر فتَحَهَا إتْبَاعاً لِفَتحَة الفَاء لِلضرُورَة.

**قَالَ: وَقَوْلُهُ[9]:**

---

(1) المغني: ج2/ 387.

(2) تقدمت ترجمته ص8 من الأصل.

(3) الجنى الداني: ص 51.

(4) في (ج.د) على ذلك.

(5) للنابغة الجعدي، ديوانه: 215، وهو شاهد على أن الباء زائدة في المفعول به، وهو من شواهد الخزانة: 4/ 160، وأدب الكاتب: 418، وشرح أبيات أدب الكاتب لابن السيد ص458.

(6) في شرح أبيات أدب الكاتب لابن السيد برواية نحن بني جعدة أرباب الفلج، ص458.

(7) سقطت (أد) من الأصل.

(8) الصحاح: 1/ فلج.

(9) تقدم الحديث عنه في أن ص19 من الأصل.

سُودُ الْمَحَاجِرِ لا يَقْرَأنَ بِالسُّوَرِ.

أَقُول: قَد ذَكَر الْمصنِّف بَعْض هَذَا الْمِصْرَاع فِي أنْ الْخَفِيفَة الْمَفْتُوحَة، وَهَذَا عَجُز مِن بَيْت، صَدْرُه:

تِلْكَ الحَرَائِر، لا رَبَّاتُ أخمِرَةٍ.

وَالإِشَارَة بِتِلْك إِلَى النِّسْوَة الْمَذْكُورَات فِي البَيْت الَّذِي قَبْل هَذَا يَلِيهِ / وَهُو:

صَلَّى عَلَى عِزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابْنَتِهَا ∧ لُبْنَى، وَصَلَّى عَلَى خَالاتِهَا الأُخَرِ

وَالحَرَائِر: جَمْع حُرَّة بِضَم الحَاء الْمُهْمَلَة، وَهِي الكَرِيمَة وَضِدُّ الأَمَة، وَالأَخْمِرَة: جَمْع خِمَار بِكَسْر الخَاء الْمُعْجَمة، وَهُو مَا تَسْتُر بِه الْمَرْأة رَأسَهَا، وَفِي القَامُوس: وَكُل مَا سَتَر شَيْئاً فَهُو خِمَارُه[1]، وَالْمَحَاجِر: جَمْع مَحْجَر بِفَتْح الجِيْم، وهُو مَحجَر العَيْن، وَالْمُرَاد بِهِ مَا يَبْدُو مِن النِّقَاب، وَالسُّوَر جَمْع سُورَة، وَهِي طَائِفَة مِن القُرْآن مُتَرْجَمَة بِاسْمٍ يَخُصُّها، وَلا يَقْرَأنَ: صِفَة ثَانِيَة لِرَبَّات أخمِرَة، وَالْمُرَاد وَصْف تِلْك النِّسْوَة بِأنَّهن كَرِيمَات فِي العَرَب لا مِن نِسَائِهِم البَدَوِيَّات اللَّاتِي[2] لا يَقْرَأن القُرْآن.

**قَالَ: وَقِيل ضُمِّنَ (تُلْقُوا) مَعْنَى (تُفْضُوا).**

أَقُول: وَسَكَت عَنْ تَخْرِيج ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[3] وَتَخْرِيج ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[4] فَأمَّا هَذِه الثَّانِيَة فَلَمْ أرَ مَن تَعَرَّض إِلَى كَوْن البَاء فِيهَا غَيْر زَائِدَة، وَأمَّا آيَة مَرْيَم فَفِي الكَشَّاف، وَالبَاء فِي ﴿بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ صِلَة لِلتَّأكِيد،

---

[1] القاموس مادة خمر: 2/ 24.

[2] في (ج.د) لم.

[3] مريم: 25.

[4] الحج: 15.

كَقَولِهِ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[1] أو[2] عَلَى مَعْنَى: افْعَلِي الهَزَّ بِهِ[3]، كَقَولِهِ[4]:

[ .... يَجْرَح فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي].

قُلْت: يَعْنِي بِالوَجْه الثَّانِي أنَّه نُزِّل[5] هُزِّي مَع كَوْنِه مُتعديًا منزلَة اللَّازم لِلمُبَالِغَة نَحْو: فُلانٌ يُعْطِي وَيَمْنَع، ثُم عُدِّيَ كَمَا عُدِّيَ اللازِم، كَقَولِه:

وَإِنْ تَعْتَذِر بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا ∧ إِلَى الضَّيْف يَجْرَح فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

أيْ: يَفْعَل الجُرْح[6] فِي عَرَاقِيبِهَا، وَسَيأتِي هَذَا البَيْت فِي أوَاخِرِ البَابِ الرَّابِع[7]، إنْ شَاء الله تَعَالَى.

**قَالَ: وَقُلْت فِي مَفْعُول مَا يَتَعدَّى إِلَى اثْنَيْن كَقَولِهِ[8]:**

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَام خَرِيدَةٌ ∧ تَسْقِي[9] الضَّجِيع بِبَارِدٍ بَسَّامِ

أقُول: تَبَلَت بِمُثَنَّاة فَوقِيَّة فَمُوحَّدَة، أيْ: أفْسَدَت، قَالَ الجَوْهَري: يُقَال تَبَله الحُبُّ وَأتْبَلَه، أيْ: أسْقَمَه وَأفْسَدَه[10]، وَالفُؤَاد: القَلْب عَلَى المَشْهُور، وَقِيل: هُو بَاطِن القَلْب،

---

(1) البقرة من الآية 195.

(2) سقطت من الأصل.

(3) الكشاف: 2/ 507.

(4) جزء من عجز بيت ذي الرمة:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ... إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

ديوان ذي الرمة: 490، الخزانة: 1/ 284، وذو ضروعها: لبنها، والضمير راجع إلى الناقة.

(5) في الأصل ترك.

(6) في (د) المحرج تحريف.

(7) المغني: 2/ 521.

(8) لحسان بن ثابت ديوانه: 362، وهو مطلع قصيدة.

(9) في (ج.د) تشفي.

(10) الصحاح: 4/ تبل.

وقِيل: غِشَاؤُه، والخَرِيدَة مِن النِّسَاء هِي الحَيِيَّة[1] وقِيل: هِي العَذْرَاء، وَخَاؤُهَا مُعْجَمَة، ودَالُهَا مُهْمَلة، وتَسْقِي بِفَتْح حرْفِ المُضَارِعَة وضَمِّهِ، وَالمُرَاد بِالضجِيع ضَجِيع تِلْك الخَرِيدَة، وَهُو الَّذي يضَع جَنْبَه عَلَى الأَرْضِ إِلَى جَانِبِهَا، قُلْت: وَيُمْكِن أنْ تَكُون البَاء فِي هَذَا السَّبَب لِلاستِعَانَة مِثْل: سَقَيْتُه بِالقَدَح، وَالمُرَاد بِالبَارِدِ البَسَّام: الثَّغْر، وَالمَفْعُول الثَّانِي مَحْذُوف، أيْ: تَسْقِي الضَّجِيع رِيقَهَا بِثَغْرٍ بَارِدٍ بَسَّام، وَأمَّا عَلَى مَا قَالَهُ المُصنِّف، فَتَكُون البَاء زَائِدَة دَاخِلَة عَلَى[2] ثَانِي المَفْعُولَيْن، أيْ: تَسْقِي الضَّجِيعَ بَارِداً بَسَّاماً، وَفِيه نَظَر، لأنَّ المُرَاد بِالبَارِد، الثَّغْر بدَلِيل وَصفِه بَبَسَّام، وهُو لا يَسْقِي، لَكِن يَجُوز أنْ يَكُون عَلَى حَذْف مُضَاف، وَعَلَيه فَفِي البَيْتِ زِيَادَة وَنَقْص بِاعْتِبَار البَاء وَالمُضَاف.

**قَالَ: وَقَالَ المُتَنَبِّي[3]:**

لَوْلا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي ∧ كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنَّنِي رَجُلٌ

أقُول: زَادَ البَاء فِي مَفْعُول كَفَى المُتَعدِّيَة إِلَى وَاحِد، إذْ هِي بِمَعنَى أجْزَأ وَأغْنَى، وَالنُّحُول بِضَم النُّوْن وَالحَاء المُهْمَلة، الهُزَال وَالسَّقَم، وَأتَى بِضَمِير الحُضُور فِي صِفَة رجُلٍ مَع أنَّ طَرِيقَه الغَيْبَة لِكَونِه مُسْنَداً إِلَى ضَمِير الحَاضِر[4] مِن قَولِهِ: إِنَّنِي وَمِثْلُه يَجُوز فِيهِ الأَمْرَان نَظَراً إِلَى المُخبَر عَنْهُ وَ إِلَى الخَبَر، نَحْو: أنَا رَجُلٌ قُمْتُ، وَأنَا رَجُلٌ قَامَ.

**قَالَ: وَهُو[5] ضَرْبَان: غَيْر مُوجَبٍ فَيَنْقَاسُ.**

أقُول: ظَاهِر هَذَا، العُمُوم فَيَشْمَل خَبَر الفِعْل النَّاسِخ المَنْفِي، كَقَولِه[6]:

وَإِنْ مُدَّت الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أكُن ∧ بِأعْجَلِهِم، إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

(1) في (ج.د) الحسنة.

(2) في الأصل في.

(3) شرح الديوان للبرقوقي: 2/ 434.

(4) في الأصل الحاضرين.

(5) يريد الخبر الذي تدخل عليه الباء الزائدة.

(6) من لامية العرب للشنفرى، ديوانه: 59، شرح أبيات المغني: 7/ 50، شرح اللامية لعبد الهادي التازي: ص25.

قَالَ: ابْن قَاسِم: وَظَاهِر كَلامِ بعْضِهِم أنَّ هَذَا يَجُوز القِيَاس عَلَيه[1]، وَالأجْشَعُ: الفَائِقُ غَيْرَه فِي الجَشَع، وَهُو شِدَّة الحِرْص.

**قَالَ: نَحْو لَيْس زَيْدٌ بِقَائِم.**

أقُول: لَو مَثَّل بِنَحْو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[2] لَكَان أوْلَى، جَرْيَاً / عَلَى عَادَتِهِ فِي عَدَم العُدُول عَن الآيَاتِ مَا وُجِدَت.

**قَالَ: وَقَوْل الحَمَاسِي[3]:**

**وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَـــاع.**

أقُول: هَذَا عَجز بَيْتٍ، صَدْرُه:

**فَلا تَطْمَع – أبَيْتَ اللَّعْنَ- فِيهَا.**

وَالظَّاهِر أنَّ الوَاو حَالِيَّة، وَذُو الحَال إمَّا فَاعِل تَطْمَع، أوْ مَجْرُور (فِي) وَلا تَكُون عَاطِفَة لِمَا يَلْزَم عَلَيه مِن عَطْف الخَبَر عَلَى الإنْشَاءِ.

**قَالَ: وَالأوْلَى تَعْلِيقُ (بِمِثْلِهَا) بِاسْتِقْرَارٍ[4] مَحْذُوفٍ هُو الخَبَر.**

أقُول: قَدْ صَرَّح المُصنِّف فِي البَاب الثَّانِي حَيْث تَكلَّم عَلَى جُمْلَة الاعْتِرَاض بِأنَّ الأظْهَر أنَّ (الَّذِين) لَيْس مُبْتَدأ بَلْ مَعطُوفَاً عَلَى[5] (الَّذِين) الأولَى[6]، أيْ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا

---

(1) الجنى الداني: 54.

(2) الزمر: 36.

(3) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 211، برواية (وجه) بدل (بشيء)، الخزانة: 2/ 413، الجنى الداني: 55، وهو لعبيدة بن ربيعة.

(4) في الأصل باستقر.

(5) ساقط من الأصل.

(6) المغني: 2/ 391.

ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[1]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾[2] وَذَلِك مِن العَطْف عَلَى مَعْمُولَي عَامِلَيْن عِنْد الأخفَش، وَعَلَى إِضْمَار الجَار عِنْد سِيبَويه وَالْمُحَقِّقِين، وَرَجَّحَه بِأنَّ الظَّاهِرَ أنَّ البَاء فِي (بِمِثْلِهَا) مُتَعَلِّقَة بِالجَزَاء، وَيكُون (جَزَاء) عَطْفاً عَلَى (الحُسْنَى)، فَبَيْن اخْتِيَارَيْهِ[3] تَعَارُضٌ، وَيَحْتَمِل أنْ يَكُون مَعْنَى كَلامِهِ هُنَا أنَّه عَلَى تَقْدِير جَعْل "جَزَاءُ سَيِّئَةٍ" مُبْتَدأ، يَكُون الأوْلَى تَعَلُّق[4] "بِمِثْلِهَا" بِاسْتِقْرَار مَحْذُوف هُو الخَبَر، فَلا يَلْزَم اخْتِيَارُه لِهَذَا الأمْر الْمُقَدَّر فَيَنْتَفِي التَّعَارُض.

**قَالَ: وَكَقَوْلِه[5]:**

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيم بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

أقُول: الخَيْبَة حِرْمَان المَطْلُوب، وَالرِّكَاب: الإبِل الَّتِي يُسَار عَلَيهَا، الوَاحِدَة: رَاحِلَة، وَلا وَاحِد لَهَا مِن لَفْظِهَا، كَذَا فِي الصِّحَاح[6]، وَأعْرِفُهُم ضَبَطُوا وَالِد سَعِيد بن الْمُسَيَّب بِفَتْح اليَاء الْمُثَنَّاة التَّحْتِيَّة الْمُشَدَّدة وكَسْرِها، وَأمَّا وَالِد حَكِيم هَذَا فَلا أتَحَقَّق ضَبْطَه، وَمَعْنَى البَيْت: أنَّ الرِّكَاب الَّتِي انْتَهَت إلَى هَذَا الرَجُل لَمْ تَرْجِع مَحْرُومَة مِن المَطْلُوب، بَلْ رَجَعَت بِالظَّفَر بِالمَقْصُود وَنَيْل المَأمُول.

**قَالَ: وَقَوْلُه[7]:**

فَمَا انْبَعَثْتُ بِمُزْءُودٍ وَلا وَكَلِ.

---

(1) يونس: 26.

(2) يونس: 27.

(3) في (ج.د) اختيارية.

(4) في الأصل متعلقة.

(5) الشاهد فيه أن الباء زيدت في الحال المنفية، وهو للقحيف العقيلي الشاعر الإسلامي، فحول الشعراء: 583، الخزانة: 4/ 249، الجنى الداني: 55.

(6) الصحاح: 1/ مادة ركب.

(7) لم أقف على قائله، وهو من شواهد الجنى الداني: 56.

أقُول: هَذَا عَجز بَيْتٍ، صَدْرُه:

**كَائِن دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاء دَاهِمَةٍ.**

كَأَيِّن بمَعْنَى كَمْ، وَسَتَأتِي فِي حَرْفِها، وَالبَأْسَاء: الشِدَّة، ودَاهِمَة: آتِيَة عَلَى بَغْتَة، وَالبَعْثُ: أسْرَعْتُ، وَالمَزْءُود: المَذْعُور الخَائِفُ، وَالوَكَل بفَتْح الوَاو وَالكَاف: العَاجِز الَّذِي يَكِلُ أمْرَهُ إِلَى غَيْره.

**قَالَ: وَيُرِيد بِـ المَزْءُود نَفْسَه عَلَى حَدِّ قَوْلِهِم: رَأَيْتُ مِنْهُ أسَداً.**

أقُول: يَعْنِي أنّه يَكُون مِنْ التَّجْرِيد، وَهُو أنْ يَنْتَزِع مِنْ أمْرٍ ذِي صِفَةٍ آخَرَ مِثْله فِيهَا مُبَالَغَة فِي كَمَالهَا فِيه، وَالبَاء حِينَئذٍ لِلمُلابَسَة وَالمُصَاحَبَة.

**قَالَ: لأنَّ صِفَات الذَّمِّ[1] إذَا نُفِيَت عَلَى سَبِيل المُبَالَغَة لَمْ يَنْتَفِ أصْلُهَا.**

أقُول: يَنْبَغِي ألَّا يَتعلَّق الجَار مِن قَولِهِ: عَلَى سَبِيل المُبَالَغة بـ نُفِيَت، لأنَّه لَيْس المُرَاد أنَّ نَفْيَهَا مُبَالَغٌ فِيه، وَإنَّمَا يَتعلَّق بمَحْذُوف هُو حَالٌ مِن ضَمِير نُفِيَت العَائِد عَلَى الصِّفَات، وَهَذَا الحُكْم لَيْس مَخصُوصاً بصِفَات الذَّم، بَلْ هُو جَار فِي كُل مُقَيَّد بقَيْد[2] إذَا دَخَل عَلَيه النَّافِي، مِثْل مَا جِئْتُ رَاكِباً، فَيَرْجِع النَّفْي إِلَى القَيْد فَقَط، وَيَثْبُتُ أصْل الفَصْل، فَيَكُون المَعْنَى فِي هَذَا المِثَال، جِئْتُ غَيْر رَاكِب، وَقَد ذَكَر فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾[3] أنّه نَفْي لِلصمَم وَالعَمَى، وَإثْبَاتٌ لِلخرُورِ، هَذَا هُو الأكْثَر، وَقَد يُقْصَد نَفْي الفِعْل وَالقَيْدِ جَمِيعاً بِمَعنَى انْتِفَاءِ كُل مِن الأمْرَيْن، فَيَكُون قَولُك: مَا جِئْتُ رَاكِباً، بِمَعنَى: لا مَجِيء وَلا رُكُوبَ.

---

(1) في (د) الرم.

(2) بقيد سقطت من الأصل.

(3) الفرقان: 73.

**قَالَ: وَفِيهِ نَظَر[1]، إِذْ حَقُّ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ الْمُؤَكَّدِ بِالنَّفْسِ أَوِ[2] الْعَيْنِ أَنْ يُؤَكَّدَ أَوَّلاً بِالْمُنْفَصِلِ، نَحْو: قُمْتُم أَنْتُم أَنْفُسُكُمْ.**

أَقُول: لَيْس حَقُّه ذَلِك عَلَى التَعْيين، بَلْ حَقُّه أَحَدُ الأَمْرَيْن، إِمَّا التَّأكِيد، وَإِمَّا الفَصْل، نَصَّ عَلَيهِمَا أَبو حَيَّان فِي الارْتِشَاف[3]، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَال: جِئْتُم يَوْم الجُمْعَة أَنْفُسَكُم، ويُمْكِن هُنَا أَنْ يُقَال: اكْتُفِيَ بِالبَاء الزَّائِدَة فِي الفَصْل كَمَا يُكْتَفَى بِالزَّائِد فِي العَطْف، نَحْو: مَا قُمْتُم وَلا زَيْدٌ.

**قَالَ: وَإِمَّا عَلَى شُذُوذِ إِنَابَة كَلِمَة عَنْ أُخْرَى[4]، وَهَذَا الأخِير هُوَ مَحْمَل[5] البَاب كُلِّه عِنْد الكُوفِيِّين وَبَعْض الْمُتَأخِّرِين / وَلا يَجْعَلُون ذَلِك شَاذّاً.**

أَقُول: الإِشَارَة بِقَولِه: وَهَذَا الأَخِير، رَاجِعَة إِلَى جَعْل الكَلِمَة نَائِبَة عَن أُخْرَى، لا إِلَى شُذُوذ الإِنَابَة لِئَلا يُنَافِي آخِرُ الكَلام أَوَّلَهُ.

**قَالَ: وَمَذْهَبُهُم أَقَلُّ تَعَسُّفاً.**

أَقُول: هَذَا جُنُوح مِن الْمُصنِّف إِلَى مُخَالَفَة البَصْرِيين، وكَان حَقُّ هَذَا التَّنْبِيه أَنْ يَكُون مَذْكُوراً إِمَّا عَقِيب كَلامِهِ عَلَى (إِلَى) فِي حَرْف الأَلِف، لأَنَّ ذَلِك أَوَّلُ مَوْضِع وَقَع فِيهِ الكَلامُ عَلَى نِيَابَة بِعْض الحُرُوفِ عَن بَعْض، وَإِمَّا عِنْد الكَلامِ عَلَى الحَرْف الأَخِير مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا النِيَابَةُ، هَذَا هُو الَّذِي تَقْتَضِيه صِنَاعَة التَّأْلِيف[6]، وَالأَمْر فِي ذَلِك قَرِيبٌ.

---

(1) أي: زيادة الباء في التوكيد بالنفس في الآية: (**والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**) البقرة: 228.

(2) في الأصل والعين.

(3) قال أبو حيان: وتنفرد نفس، وعين بجواز جرهما بباء زائدة، تقول جاء زيد نفسه، وجاء زيد عينه، وقالت العرب: جاؤوا بأجمعهم، ارتشاف الضرب: 2/ 608.

(4) أي: حيث لا يكون للتأويل المقبول أي مجال، وحيث لا يتأتى التضمين.

(5) في (د) مجمل.

(6) في (د) التصنيف.

## " بَجَلْ "

**قَالَ: عَلَى وَجْهَيْنِ: حَرْفٌ بِمَعْنَى نَعَمْ، وَاسْمٌ.**

أقُول: (عَلَى وَجْهَيْن) خَبَر عَن الْمُبْتَدأ الَّذِي هُو بَجَل، وَقَولُه: حَرْف بِمَعْنَى نَعَم، وَاسْمٌ خَبَرٌ آخَر، وَلا يَصِحُّ فِيه الجَر عَلَى البَدَلِيَّة مِن مَجْرُور (عَلَى).

**قَالَ: وَهِي[1] عَلَى وَجْهَيْنِ: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعنى يَكْفِي وَاسْمٌ مُرَادِفٌ لـ حَسْبُ.**

أقُول: هِي يَعُود إلَى بَجَل الَّذِي هِي اسْمٌ، وَالكَلام فِي إعْرَابِ هَذَا كَالْمُتَقدِّم، قَالَ: وَيُقَال عَلَى الأَوَّل بَجَلنِي، وهُو نَادِر[2]، أقُول هَذَا مُشْكِل، لأَنَّهَا حَيْث تَكُون اسْم فِعْل بِمَعَنى يَكْفِي فَالنُون وَاجِبَة لا نَادِرَة، نَعَم، إذَا كَانَت بِمَعنَى "حَسْبُ"، جَازَ الأَمْرَان، إلَّا أنَّ تَرْك النُون أعْرَفُ مِن إثْبَاتِهَا، فَنَدُور بَجَلنِي بِالنُون إنَّمَا هُو إذَا كَانَت بِمَعنَى حَسْب، لا بِمَعْنَى يَكْفِي، قَالَ ابْن قَاسِم فِي الجَنَى الدَّانِي: وَأَمَّا بَجَل الاسْمِيَّة فَلَها قِسْمَان: أحَدُهُما أنْ تَكُون اسْم فِعْل[3] بِمَعنَى يَكْفِي[4] فَتَلحَقُهَا نُونُ الوِقَايَة مَع يَاء الْمُتكَلِّم، فَيُقَال: بَجَلنِي، وَالثَّانِي أنْ تَكُون اسْماً بِمَعَنى حَسْب فَتَكُون اليَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا مَجْرُورةَ الْمَوْضِع، وَلا تَلْحَقُهَا نُون الوِقَايَة، وَذَكَرُوا أنَّهَا تَلحقُهَا قَلِيلاً[5]، فَإنْ قُلْت: فِي التسْهِيل فِي فَصْل نُون الوِقَايَة، وحَذْفِهَا مَع لَدُن وَأخَوَات لَيْت، جَائِزٌ، وَهُو مَع بَجَل وَلَعَلَّ أعْرَف مِن الثُّبُوتِ[6]، فَأَطْلَقَ فِي[7] بَجَل وَلَعَلَّه مُسْتَنَد الْمُصنِّف، قُلْت: لَمْ يَذْكُر ابْن مَالِك فِي هَذَا الفَصْل مَجِيء بَجَل اسْم فِعْل بِمَعنَى يَكْفِي وَإنَّمَا ذَكَرَها حَيْث تَكُون يَاءُ الْمُتكَلِّم فِي مَحَل جَرٍّ بِهَا، وَلا تَكُون كَذَلِك إلَّا إذَا كَانَت

---

(1) أي: بجل التي تكون اسما.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في (د) فاعل.

(4) في الجنى الداني: ص419، اكتفي.

(5) الجنى الداني: ص419، 420.

(6) التسهيل ص25.

(7) في ساقطة من (د).

بِمَعنَى[1] حَسْب، فَإنْ قلُت: لعَلَّ قَوْل المُصنِّف: هُو نَادِر إنَّمَا يَرْجِع إلَى استِعْمَال بَجَل اسْم فِعْل، قُلْت: لا نُسَلِّم أنَّ استِعمَالَه كَذَلِك نَادِر، وَلَو ثَبَت بِالنَّقْل نُدُورُه لَمْ يَنْبَغِ لِلمُصنِّف إيرَادُ هَذَا الحُكْم فِي هَذَا المَحَل، وَإنَّمَا مَوضِعُ إيرَادِه عِنْد قَولِهِ: اسْم فِعْلٍ.

[1] ساقط من (د).

## " بَـــل "

**قَالَ: ووَهِم ابْنُ مَالِكٍ: إذْ زَعَم فِي شَرْح كَافِيَتِه أنَّهَا لا تَقَع فِي التَّنْزِيل إلَّا عَلَى هَذَا الوَجْه**[1].

أقُول: مَحْمَل هَذَا الكَلام مِن ابْن مَالِك عَلَى أنَّهَا لا تَقَع بِيَقِين فِي القُرآن إلَّا لِلتَّنْبِيه عَلَى انْتِهَاء أمْرٍ واسْتِئْنَاف غَيْرِه، فَلا يَتِم تَوهِيمُه بِتِبْيَك الآيَتَيْن الشَّرِيفَتَيْن[2]، إذْ لَيْس الإضْرَاب عَلَى وَجْه الإبْطَال مُتَعيِّناً فِي شَيْءٍ مِنْهُما، لاحْتِمَال أنْ يَكُون الإضْرَابُ فِيهِمَا عَن القَوْل، لا عَن المَقُول الْمَحْكِي، وَلا شَكَّ أنَّ الإخْبَار بِصُدُور ذَلِك مِنْهُم ثَابِت لا يَتَطرَّق إلَيْهِ الإبْطَال بِوَجْه، فَيَكُون الإضْرَاب فِيهِمَا لِمُجرَّد الانْتِقَال مِن أمْرٍ إلَى اسْتِئْنَاف أمْرٍ آخَرَ.

**قَالَ: وَمِن دُخُولِهَا عَلَى الجُمْلَة قَوْلُهُ**[3]:

**بَلْ بَـــلَدٍ مِلْءُ**[4] **الفِجَـــاجِ قَتَمُه.**

أقُول: الفِجَاج جَمْع فَجٍّ وهُو الطَّرِيق الوَاسِع بَيْن الجَبَلَيْن[5]، كَذَا فِي الصِّحَاح وَالقَامُوس[6]، وَفِي الكَشَّاف الطَّرِيق الوَاسِع[7]، وَلَمْ يُقَيِّده بِكَونِه بَيْن جَبلَيْن، وَالقَتَم بِفَتْح القَافِ وَالْمُثنَّاة الفَوقِيَّة: الغُبَار.

**قَالَ: ووَهِم بَعضُهُم فَزَعَم أنَّهَا تُستَعمَل جَارَّةً.**

أقُول: هُو وَهْمٌ كَمَا قَالَ، فَقَد حَكَى ابْن مَالِك وَابْن عُصْفُور الاتِّفَاق عَلَى أنَّ الجَرَّ بَعْد بَلْ بِـ رُبَّ لا بِهَا[8]، قَالَ الرَّضِي: أمَّا الفَاء، وَبَلْ فَلا خِلاف عِنْدَهُـم أنَّ الجَـر لَيْس

---

(1) شرح الكافية لابن مالك: 2/ 72.

(2) الآيـتان همـا: قوله تعالى ( وقالوا اتخذ الرحمن ولداً* سبحانه بل عباد مكرمون) الأنبياء: 26، وقوله سبحانه ( أم يقولون به جنة * بل جاءهم بالحق) المؤمنون: 70.

(3) البـيت لرؤبة، وبعده: لا يشترى كتانه وجهرمه، وهو رجز طويل في مدح أبي العباس السفاح، ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب: 3/ 149، الجنى الداني: 237.

(4) في المغني: (ملء) وهوالصواب.

(5) الصحاح: 1/ مادة فجج، والقاموس: 1/ الفج.

(6) ساقط من (د).

(7) الكشاف: 2/ 570، تفسيره لقوله تعالى: (وجعلنا فيها فجاجاً سبلاً لعلهم يهتدون) الأنبياء: 31.

(8) الجنى الداني: 237، ثم قال المرادي: قال بعضهم وبل في ذلك حرف ابتداء.

بِهِمَا[1]، بَلْ بـ رُبَّ الْمُقَدَّرَة بَعْدَها[2].

**قَالَ: وَإِنْ تَقَدَّمَها نَفيٌ، أوْ نَهيٌ فَهِي لِتَقرِير مَا قَبْلَهَا عَلَى حَالَتِهِ وَجَعل ضِدِّه لِمَا بَعْدَه، نَحو: مَا قَامَ زَيْد بَلْ عَمْرو، وَلا تَضْرِب زَيْداً بَلْ عَمْراً/.**

أقُول: هَذَا[3] ظَاهِر كَلام ابْن الحَاجِب وَابْن مَالِك، فـ عَمْرو فِي الْمِثَال الأَوَّل مُخْبَر بِثُبوتِ القِيَام لَهُ، وفِي الْمِثَال الثَّانِي مَأمُور بِضَرْبِه، وَظَاهِر كَلام الأَنْدَلُسِي[4]: أنَّ مَعْنَى الإضْرَاب: جَعْل الحُكْم الأوَّل مُوجَباً كَانَ أوْ غَيْر مُوجَب كَالمَسْكُوت عَنْه[5] فَفِي قَوْلِك: مَا جَاءَنِي زَيْد بَلْ عَمْرو، أفَادَتْ بَلْ الحُكْم عَلَى زَيْد بِعَدَم الْمَجِيء، كَالمَسْكُوت عَنْه، يَحْتَمِل أنْ يَصِح فَيَكُون غَيْرَ جَاءٍ، وَيَحْتَمِل ألَّا يَصِحَّ فَيَكُون قَد جَاءَك، كَمَا كَانَ الأَمْر كَذَلِك مَع الإيجَاب[6].

**قَالَ: وَأجَازَ الْمُبَرِّدُ وَعَبْدُ الوَارِث[7] أنْ تَكُون نَاقِلَة مَعْنَى النفْي وَالنَّهْي إلَى مَا بَعْدَها.**

أقُول: هَذَا مَع مُوافَقَتِهَا لِلجُمهُور فِيمَا تَقَدَّم، فَالأمْرَان جَائِزَان عِنْدَهُما عَلَى مَا ذَكَرَه ابْن قَاسِم فِي الجَنَى الدَّانِي[8]، قُلْت: وَقَد صَرَّح ابْنُ مَالِك بِأنَّ مَا جَوَّزَاه مُخَالِف لاستِعْمَال العَرَب.

**قَالَ: وَعَلَى قَوْلِهِمَا فَيَصِحُّ: مَا زَيْدٌ قَائِماً، بَلْ قَاعِداً، وَبَلْ قَاعِد وَيَخْتَلِف المَعْنَى.**

أقُول: الفَاء مِن قَولِهِ فَيَصِح لِلعَطْف عَلَى مَحْذُوف، وَالتَّقْدِير: وَعَلَى قَولِهِمَا يَتَأتَّى التَّفْرِيع فَيَصِح كَذَا، وَالنَّصْب لأجْلِ العَطْف عَلَى الخَبَر، وَلا إيجَاب، لأنَّهَا نَقَلَت مَعنَى النَّفْي إلَى مَا بَعْدَها، فَكَأنَّه قِيل[9]: بَلْ مَا زَيْدٌ قَاعِداً، وَأمَّا الرَّفْع فَعَلَى أنَّهَا جُعِلَت ضِدَّ النَّفْي لِمَا

---

(1) في (ج.د) بها.
(2) شرح الكافية: 2/ 333.
(3) في (ج.د) هو.
(4) الأندلس شارح المفصل تقدم التعريف به في ص51 من الأصل.
(5) في (ج.د) فمعنى تحريف.
(6) مأخوذ من شرح الكافية بتصرف: 2/ 378.
(7) لعله محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، ابن أخت أبي علي الفارسي قرأ عليه عبد القاهر الجرجاني، توفي سنة 421هـ معجم الأدباء: 18/ 186، نزهة الألباء: 417، بغية الوعاة: 1/ 94.
(8) الجنى الداني: 236.
(9) ساقطة من (د).

بَعْدَها، فهُو مُثْبَت، لَكِن لا يَصِح العَطْف عَلَى الخَبَر ضَرُورَة أنَّ مَا لا تَعْمَل عِنْد انْتِقَاض النَّفْي، فَيَكُون المَرْفُوع بَعْدَها خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف، أيْ: بَلْ هُو قَاعِد، وَحِينَئذٍ تَكُون عَاطِفَة لِوُقُوع الجُمْلَة بَعْدَها.

**قَالَ: وَتُزَاد لا قَبْلَهَا لِتَوكِيد الإضْرَاب كَقَولِه[1]:**

وَجْهُك البَدْرُ، لا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ∧ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أوْ أُفُولُ

أقُول: الكَسْفَة بفَتْح الكَاف فَعْلَة مِن الكُسُوف، وَهُو التَّغَيُّر إلَى السَّوَاد، وَالأُفُول: الغَيْبُوبَة، ومِثْل هَذَا يُسَمَّى عِنْد عُلَمَاء البَيَان بِالتَّشْبِيه المَشْرُوطِ، كَقَولِه:

عَزَمَاتُه مِثْل النُّجُومِ ثَوَاقِباً ∧ لَوْ لَمْ يَكُن لِلثَاقِبَاتِ أفُولُ

وَمَا أحْسَن قَوْل بَدِيع الزَّمَان[2]:

وَكَانَ يَحْكِيك صَوْب الغَيْثِ[3] مُنْسَكِباً ∧ وَ كَانَ طَلْقَ الْمُحَيَّا يُمطِر الذَّهَبَا
وَالدَّهْرُ لَو لَمْ يَخُن، وَالشَّمْس لَو نَطَقَت ∧ وَاللَّيْث لَو لَمْ يُصَد، وَالبَحْر لَو عَذُبَا

ومَا ذَكَرَه المُصَنِّف مِن أنَّ (لا) تُزَاد قَبْل بَلْ لتَوكِيد الإضْرَابِ بَعْد الإيجَاب مَحَل نَظَر، فَقَد قَالَ الرَّضِي: وَإذَا ضَمَمْت لا إلَى بَلْ[4] بَعْد الإيجَاب، نَحْوَه: قَامَ زَيْد لا بَلْ عَمْرو،

---

(1) الشاهد فيه أن (لا) تزاد قبل بل بعد الإيجاب لتوكيد الإضراب، قال البغدادي: هذان البيتان وردا في شروح التسهيل غفلاً، شرح أبيات المغني: 3/ 13، وفي معاهد التنصيص: 2/ 94، نسب البيت الثاني لرشيد الدين الوطواط.

(2) هو أبو الفضل أحمد بن الحسين الهمذاني أحد أئمة الكتاب، له مقامات أخذ الحريري أسلوبها في مقاماته، توفي سنة 398 هـ يتيمة الدهر: 167، معجم الأدباء: 1/ 94، ووفيات الأعيان: 1/ 39، والأعلام: م1/ 115. والبيتان في اليتيمة: 4/ 93، تحقيق محي الدين عبد الحميد، والإيضاح: 2/ 262، تح محي الدين عبد الحميد. وفي علم المعاني والبديع للطيبي: ص211، وفيه يكاد بدل وكاد ومسلباً بدل منسكباً.

(3) في الأصل الغيم.

(4) سقطت من (د).

وَاضْرِب زَيْداً لا بَلْ عَمْراً، فَمَعنَى لا يَرْجِع إِلَى مَعْنَى الإِيجَابِ وَالأَمْرِ المُتقدِّم، لا إِلَى مَا بَعْد بَلْ فَفِي قَوْلِك: لا بَلْ عَمرو، نَفَيْت بـ (لا) القِيَام عَنْ زَيْد، وأَثْبَتّه لَعَمْرو، وَلَو لَمْ تَجِيء بـ (لا) لَكَان قِيَامُ زَيْد فِي حُكْم المَسْكُوت عَنْه، يَحتَمِل أنْ يَثْبُت وَألَّا يَثْبُت، وَكَذَا فِي اضْرِب زَيْداً، لا بَلْ عمراً، أيْ: لا تَضْرِب زَيْدا بَل اضْرِب عَمْراً، ولَولا (لا) المَذكورَة لاحْتُمِل أنْ يَكُون أمْراً بِضَرْب زَيْد، وألَّا يَكُون مَع الأمْر بِضَرْب عَمْرو[1]، هَذَا كَلامُه، وهُو نَصٌّ عَلَى أنْ (لا) الوَاقِعَة قَبْل بَلْ فِيمَا ذُكِر لَيْسَت زَائِدَة، بَلْ أتِي بِهَا لِتَأسِيس مَعنَى لَمْ يَكُن قَبْل وجُودِهَا، وهُو خِلاف مَا فِي المَتْن، قُلْت: وَوَقَع لِلمُصنِّف فِي حَرْف اللَّام حَيْث ذَكَر شُرُوط (لا)[2] العَاطِفَة أنْ قَالَ: إذَا قِيلَ: جَاءنِي زَيْد لا بَلْ عَمْرو، فَالعَاطِف بَلْ، وَلا رَدٌّ لِمَا قَبْلَها، وَلَيْسَت عَاطِفَةً[3]، وَهَذَا يَقْتَضِي ألَّا تَكُون لا زَائِدَة، فَهُو مُعَارِضٌ لِمَا هُنَا فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وَمَنَع ابْنُ دُرُستَوَيْه[4] زِيَادَتَهَا بَعْد النَّفْي، وَلَيْس بِشَيءٍ، لِقَولِه[5]:**

وَمَا هَجَرْتُك، لا بَلْ زَادَنِي شَغَفاً ∧ هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لا إِلَى أَجَلِ

أَقُول: هَذَا قَاطِع فِي رَدِّ مَا قَالَهُ ابْن دُرُستَويه، وَالشَّغَف بِالشِّين وَالغَيْن المُعْجَمَتَيْن، مَصْدَر شَغَفَه الحُبُّ إذَا خَرَق شِغَاف قَلْبِهِ حتَّى وَصَل إِلَى الفُؤَادِ، وَالشِّغَاف: حِجَاب القَلْب، وَقِيل: رَقِيقَة يُقَال لَهَا: لِسَان القَلْب، وَالشَّعَفُ بِالعَيْن المُهْمَلَة أيْضاً.

---

(1) شرح الكافية بتصرف: 2/ 379.

(2) سقطت (لا) من الأصل.

(3) المغني: 1/ 242.

(4) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي، أحد النحاة المشهورين، له كتاب الإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين، نزهة الألباء: 356، البغية: 2/ 36.

(5) لم اقف له على قائل وهو من شواهد شرح الأشموني: 3/ 311.

## " بَلَـــى "

**قَالَ: وَبَعضُ هَؤُلاء / يَقُول إنَّهَا[1] لِلتَّأنِيث بِدَلِيل إمَالَتِهَا.**

أقُول: يَعْنِي هَذَا القَائِل يَقُول: أنَّهَا لِتَأنِيْث الكَلِمَة كَالتَاء فِي (ثُمَّتَ) وَ(رُبَّتَ) وَاستَدَلَّ عَلَى أنَّهَا لِلتَّأنِيث بِإمَالَتِهِم إيَّاهَا كَإمَالَة ألِف حُبْلَى، وَلَو كَانَت زَائِدَة لِمُجرَّد التَّكثِير، كَألِف القَبَعْثَرَى[2] لَمْ تُمَل.

**قَالَ: تَختَصُّ بِالنَّفْي.**

أقُول: حَكَى الرَّضِي عَن بَعضِهِم أنّه أجَاز استِعْمَالَهَا بَعْد الإيجَاب تَمَسُّكاً بِقَولِه[3]:

وَقَدْ بَعُدَت بِالوَصْل بَيْنِي وَبَيْنَهَا ∧ بَلَى إنَّ مَن زَارَ القُبُورَ لَيَبْعُدَا

قَالَ الرَّضِي: وَهَذَا شَاذٌّ[4].

**قَالَ: وَلِذَلِك امْتَنَع سِيبَوَيه مِن جَعْل (أمْ) مُتَّصِلَة فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[5] فَإنَّهَا لا تَقَع بَعْد الإيجَاب.**

أقُول: هَذَا مُعَارِض لِمَا حَكَاه فِي الكَلام عَلَى (أمْ) عَن سِيبَويه مِن أنّه يَرَاهَا فِي هَذِه الآيَة مُتَّصِلَة، وَالحَقُّ مَا ذَكَرَه هُنَا، وَقَد سُقْنَا نَصَّ سِيبَويه فِي الكِتَاب فِي ذَلِك المَحَل[6]، وَمَا ذَكَرَه فِي تَعْلِيل امْتِنَاع سِيبَويه مِن جَعْل (أمْ) مُتَّصِلة فِي الآيَة المَذْكُورَة مَبْنِي عَلَى أنَّ الاستِفهَام المُفَاد بِالهَمْزَة المُعَادِلة لـ (أمْ) لا بُدَّ أنْ يَكُون حَقِيقِيّاً، وَقَد أسْلَفْنَا الكَلامَ عَلَيه[7].

---

(1) اي: الف بلى.

(2) القبعثري: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشديد، والألف ليست للتانيث ولا للإلحاق، بل قسم ثالث، القاموس: 2/ 117، القبعثر.

(3) لم اعثر على قائله، شرح الكافية: 2/ 382، الخزانة: تح هارون: 11/ 210.

(4) شرح الكافية: 2/ 382.

(5) الزخرف من الآية 51، وانظر الكتاب: 3/ 173.

(6) انظر ص آخر30 من الأصل.

(7) ص28 من الأصل.

**قَالَ: وَيُشْكِل عَلَيهِم أنَّ (بَلَى) لا يُجَاب بِهَا الإيجَاب، وَذَلِك مُتَّفَقٌ عَلَيه.**

أقُول: لا إشْكَال فِي الحَقِيقَة، فَإنَّ هَؤُلاء رَاعَوْا صُورَةَ النَّفْي الْمَنْطُوق بِهِ، فَيُجَاب بـ بَلَى حَيْث يُرَاد إبْطَال النَّفْي الوَاقِع بَعْد الْهَمزَة، وَجَوَّزُوا الجَوَاب بـ نَعَم عَلَى أنَّه تَصْدِيقٌ لِمَضْمُون الكَلام جَمِيعِه، الهَمزَةِ وَمَدخُولِهَا، وَهُو إيجَاب كَمَا سَلَف، ودَعْوَاه الاتِّفَاق مُنَاقَشٌ فِيهَا، أمَّا إنْ أرَادَ الإيجَاب الْمُجرَّد مِن النَّفْي أصْلاً وَرَأساً، فَقَد أسْلَفْنَا مَا حَكَاه الرَّضِي فِيهِ مِن الخِلاف[1]، وَأمَّا إنْ أرَاد مَا هُو أعَمُّ حتَّى يَشْمَل التَقْرِير الْمُصَاحِب لِلنَّفْي، فَالخِلاف مَوجُودٌ مَشْهُورٌ ذَكَرَه الْمُصنِّف عَن الشَّلُوبِين وَغَيْره فِي حَرْف النُون[2]، وَقَد قَدَّم هُنَا فِي الْمَتْن أنَّهُم أجْرَوا النَّفْي مَع التَقْرِير مَجْرَى النَّفْي الْمُجَرَّد فِي رَدِّه بـ بَلَى.

**قَالَ: فَفِي صَحِيح البُخَارِي[3] فِي كِتَاب الأيْمَان أنَّه عَلَيه الصَّلاة وَالسَّلام قَالَ لأصْحَابِه: أتَرْضَون أنْ تَكُونُوا رُبْع أهْلِ الجَنَّة، قَالُوا: بَلَى[4].**

أقُول: الأيْمَان بِفَتح الهَمزَة يُرِيد (كِتَاب الأيْمَان وَالنُذُور) وَوَجْه ذِكْر البُخَاري لِهَذَا الحَدِيث فِي هَذَا الكِتَاب أنَّ فِي بَقِيَّتِه، قَالَ: أفَلا تَرْضَون أنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أهْل الجَنَّة، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لأرْجُو أنْ تَكُونُوا نِصف أهْلِ الجَنَّة.

---

(1) ص81 من الأصل.

(2) المغني: 2/ 346.

(3) صاحب الجامع الصحيح محمد بن إسماعيل المتوفي سنة 256هـ تذكرة الحفاظ: 2/ 122، تاريخ بغداد: 2/ 4-36، الأعلام: 6/ 34.

(4) فتح الباري: 13/ 364، من كتاب الأيمان والنذور، والجزء: 3/ 4، من كتاب الجمعة.

**قَالَ: وَهُو اسمٌ مُلازِمٌ للإضَافَةِ إلَى (أنَّ) وَصِلَتِها.**

أقُول: أمَّا أنَّه اسْم فَدَعْوَى لَمْ يَقُم عَلَيهَا دَلِيْل، ولَو قِيل إنَّه حَرْف اسْتِثْنَاء كـ إلَّا لَمْ يَبْعُد، هَكَذا كُنْت أقُول مُدَّة، ثُم رَأيْت فِي كَلام ابْن مَالِك عَلَى إعْرَاب مُشْكِلات البُخَارِي مَا نصُّهُ: وَالْمُخْتَار عِنْدِي فِي (بَيْدَ) أنْ يُجْعَل[1] حَرْفَ اسْتِثْنَاء، وَيَكُون التَقْدِير: (إلَّا أنَّ) كُل أمَّةٍ أوتُوا الكِتَاب مِن قَبْلِنا، عَلَى مَعنَى لَكِن، لأنَّ معنَى (إلَّا) مَفهُوم[2] مِنها، وَلا دَلِيل عَلَى اسْمِيَّتِهَا[3]، وَأمَّا اسْتِعمَالُه مَتْلُوّاً بـ أنَّ وصِلَتِهَا فَهُو المشْهُور، وَقَد استُعْمِلَت عَلَى خِلاف ذَلِك، فوَقَع فِي بَعْض طُرُق الحَدِيث المَذْكُور فِي المَتْن، نَحْن الآخِرُون السَّابِقُون بَيْدَ كُل أُمَّةٍ (أوتُوا الكِتَاب مِن قَبْلِنا) وَخرَّجهُ ابن مَالِك عَلَى أنَّ الأصْل بَيْد أنَّ كُل أُمَّة[4]، فَحُذِفَت أنَّ وَبَطَل عَمَلُها، وأُضِيْفَت بَيْد إلَى المُبْتَدأ وَالخَبَر اللَّذَيْن كَانَا[5] مَعمُولَيْن لـ أنَّ[6]، قُلْت: فِيه نظَر، أمَّا أوَّلاً، فَقَولُه: وَأُضِيفَت بَيْد مُخَالِف لِمَا اختَارَه مِن كَونِها حَرْفَاً، وَقَد يَكُون أرَادَ التَّخرِيج عَلَى قَوْل الجَمَاعَة، لا عَلَى مُخْتَاره هُو، وَأمَّا ثَانِياً فَلأنَّ مَا يُضَاف إلَى الجُمْلَة مَحصُور فِي أشْيَاء ولَيْس بَيْدَ مِنْهَا.

**قَالَ: وفِي الصِّحَاح: بَيْدَ بِمَعنَى غَيْر**[7].

أقُول: الصَّحَاح بِفَتْح الصَاد اسْم مُفْرَد بِمَعْنَى الصَّحِيح، يُقَال: صَحَّحَه الله فَهُو صَحِيح وصَحَاحٌ بِالْفَتح، وَالجَارِي عَلَى أَلْسِنَة كَثِيرين كَسْر الصَاد/ عَلَى أنَّه جَمْع صَحِيح، وَبَعضُهُم يُنكِره بِالنِّسْبَة إلَى تَسْمِيَة هَذَا الكِتَاب، وَلا أعْرِف لَهُ مُسْتَنَداً، فَالْمَعْنَيَان مُسْتَقِيمَان

---

(1) في الأصل ان تكون.

(2) في (د) مفهوماً.

(3) شواهد التوضيح: 156.

(4) ساقط من (د).

(5) في (د) كانوا.

(6) شواهد التوضيح: 155.

(7) الصحاح: 2/ مادة بيد.

فِيه، اللَّهُم إِلَّا أنْ تَثْبُت رِوَايَة عَن مُصنِّفِه بِأنَّه سَمَّاه الصَّحَاح بِالفَتْح فَيُصَار إِلَيهَا، وَلا يُعدَل عَنهَا، وَمِمَّا وَقَع لِي مِن قَدِيم أنِّي احْتَجْت إِلَى أنْ أستَعِير هَذَا الكِتَاب مِن بَعْض الرُّؤسَاء لأمْرٍ عَرَض[1]، فَقُلْت مُخَاطِباً لَه:

مَولاي إنْ وَافَيْتُ بَابَك طَالِباً /\ مِنك الصَّحَاح فَلَيْس ذَاكَ بِمُنْكَر

البَحْرُ أنْتَ، وَلا يُلامُ فَتىً سَعَى /\ لِلبَحْر كَي يَلْقَى صِحَاحَ الجَوْهَر

**قَالَ: وَمِنه الحَدِيث: أنَا أفْصَحُ مَنْ نَطَق بِالضَّادِ[2].**

أقُول: يُرِيد أنَا أفْصَحُ العَرَب، لأنَّ الضَّاد لَيْسَت فِي غَيْر لِسَانِهم عَلَى مَا صرَّحَ بِهِ فِي القَامُوس[3].

**قَالَ: بَيْد أنِّي مِن قُرَيشٍ، وَاسْتُرْضِعت فِي بَنِي سَعْد بْن بَكْر.**

أقُول: أصْل هَاتَيْن القَبِيلَتَيْن مِن الفَصَاحَة بِأعْلَى مَكَان، قَد عُرِفُوا بِالبَلاغَة البَارِعَة وَالألْفَاظِ النَّاصِعَة، لا يَلْحَقُهُم فِي ذَلِك مَن سِوَاهُم.

**قَالَ: وَأنْشَد أبُو عُبَيدَة[4] عَلى مَجِيئِهَا بِمَعنَى مِن أجْلِ، قَولَه[5]:**

عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أنِّي /\ أخَافُ إنْ هَلَكْتُ أنْ تُرِنِّي

**وقَولُه: أنْ تَرِنِّي مِن الرَنِين، وَهُو الصَّوْت.**

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) تتمة الحديث: بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر، لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من كتب الصحاح، وهو موجود في المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة، على الألسنة للسخاوي: 95، والنشر في القراءات العشر: 1/ 200، وهو مما يصح معناه ولا أصل له.

(3) لفظ القاموس: الضاد حرف هجاء للعرب خاصة: 1/ 321، (ض-د).

(4) تقدمت ترجمته ص71 من الأصل.

(5) نسبهما البغدادي في شرح أبيات المغني: 3/ 25 للراجز، منظور بن حبة الأسدي، وفيه أخال بدل أخاف، وهما من شواهد الهمع: 1/ 232، الدرر: 1/ 196، اللسان (رنن) وشواهد التوضيح: 156.

أقُول: هَذَان بَيْتَان مِن مَشْطُور السَّرِيع، وأنْشَد الجَوهَرِي فِي ذَلِك شَاهِدَاً عَلَى أنَّه يُقَال: أرَنَّتْ[1] بِمَعنَى صَاحَت، وَفِي كَلام أبِي زُبَيْد[2] الطَائِي: شجْرَاؤه مُغِنَّه[3] وأطيَارُه مُرِنَّة، قَالَ الرَاجِز[4]:

عَمْدَاً فَعَلْت ذَاكَ بَيْد أنِّي ∧ أخَافُ إنْ هَلَكْت لَمْ تُرِنِّي

وأنْشَدَه بـ لَمْ دُون (أنْ) وكَان يَنبَغِي لِلمُصنِّف أنْ يَقُول: مِن الإرْنَان، لأنَّ الفِعْل هُنَا رُبَاعِي كَمَا أشَارَ إلَيه الجَوهَرِي[5]، وَالشَجْرَاء: الأرْض الكَثِيرَة الشَّجَر، وَالمُغِنَّة: مِن[6] قَولِهِم وَادٍ مُغْنٍ، أيْ فيهِ صَوْت الذِبَّان[7]، وَلا تَكُون الذِبَّان إلَّا فِي وَادٍ مُخْصِب مُعَشْعَب[8].

---

(1) في (د) أرانت.

(2) في (ج.د) ابن دريد وهو تحريف.

(3) ديوان أبي زبيد الطائي: ص (  ) وهو في وصف الأسد.

(4) منظور بن حبة الأسدي.

(5) الصحاح: ج5/ يرنن.

(6) في الأصل مثل.

(7) في (ج) الذئاب وهو تحريف.

(8) الصحاح: 6/ غنن.

# " بَلْـــــهُ "

**قَالَ: وَقَد رُوِيَ[1] بِالأوْجُه الثَّلاثَة قَوْلُهُ[2] يَصِف السُّيُوفَ:**

تَذَرُ الجَمَاجِم ضَاحِياً هَامَاتُهَا /\ بَلْهَ الأكُفِّ، كَأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

أقُول: الجَمَاجِم جَمْع جُمْجُمَة: وهِي إمَّا القَبِيلَة[3] الَّتِي تَجْمَع البُطُون، وإمَّا عَظْم الرَّأسِ الْمُشتَمِل عَلَى الدِّمَاغ، وَضَاحِياً: بَارِزاً ظَاهِراً، وَالهَامَات: الرُّؤوس، جَمْع هَامَة، فَالمَعْنى عَلَى رِوَاية الرَّفْع أنَّ تلْكَ السُّيوف تَتْرُك قَبَائِل العَرَب الكَثِيرَة بَارزَة الرُّؤوس لِلأبْصَار، كَأنَّها لَمْ تُخْلَق فِي مَحَالِّهَا مِن تِلْك الأجْسَام، أوْ تَتْرُك تِلْك العِظَام المَسْتُورَة مَكْشُوفَة ظَاهِرة، فَكَيْف الأكُف؟، أيْ: إذَا كَانَت حَالَة الرُّؤوسِ هَذِه مَع عِزَّة الوُصُول إلَيهَا، فكيف الأيدي التي يوصل إليها بسهولة، وعلى رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الأكف فأمرها أيسر أسهل، وَعَلى رِوَاية الجَرِّ أنَّها تَتْرُك الجَمَاجِم تَرْك الأكُفِّ مُنْفَصِلة عَن مَحَالِّهَا كَأنَّها لَمْ تُخْلَق مُتَّصِلة بِهَا.

**قَالَ: وَمِن الغَرِيبِ أنَّ فِي البُخَارِي فِي تَفْسِير: ﴿ الٓمٓ ﴾[4] السَّجْدَة يَقُول اللهُ تَعَالَى أعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَالِحِين مَا لا عَيْنٌ رَأت، وَلا أُذُنٌ سَمِعَت، وَلا خَطَر عَلَى قَلْبِ بَشَر، ذُخْراً مِن بَلْهِ مَا اطَّلَعْتُم عَلَيه[5].**

**فَاسْتُعْمِلَت مُعْرَبة مَجْرُورَة بِـ مِنْ خَارِجَة عَن المَعَانِي الثَّلاثَة، وَفَسَّرَها بَعْضُهُم بِـ غَيْر وَهُو ظَاهِرٌ.**

---

(1) أي: الأكف.

(2) البيت لكعب بن مالك الصحابي، ديوانه: 245، والجنى الداني: 425، أوضح المسالك: 2/ 36، الهمع: 1/ 236.

(3) في (ج) قبيلة.

(4) يريد تفسير قوله تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين) السجدة: 17.

(5) من حديث إسحاق بن نصر عن أبي هريرة (بله ما اطلعتم عليه) بحذف من، فتح الباري: 9/ 469.

أَقُول: نَصَّ ابْن التِين[1] فِي شَرْح البُخَارِي عَلَى أَنَّ بَلَه ضُبط فِي هَذَا الحَدِيث بِالفَتْح وَالجَرّ، وكِلاهُمَا مَع وُجُود مِنْ، فَأَمَّا الجَر فَقَدْ وَجَّهَه المُصنِّف بِمَا رَأَيْت، وَأَمَّا تَوجِيه الفَتْح، فَقَد قَالَ الرَّضِي: وَإِذَا كَانَت بَلَه بِمَعنَى كَيْف جَازَ أَنْ تَدْخُله مِنْ، حَكَى أَبو زَيْد أَنَّ فُلانًا لا يُطِيقُ حَمْل الفِهْر[2] فَمِن بَلَه أَنْ يَأْتِي بِالصَّخْرَة، أَيْ: كَيْف، وَمِن أَيْنَ؟[3]، هَذَا كَلامُه، قُلْت: وَعَلَيه تَتخرَّج هَذِه الرِوَايَةُ، فَتَكُون بِمَعنَى كَيْف الَّتِي يُقْصَد بِهَا الاسْتِبعَاد وَمَا مَصْدَرِيَّة، وَهِي مَع صِلَتِها فِي مَحَل رَفْع عَلَى الابْتِدَاء، والخَبَر مِن بَلَه، وَالضمِير / مِن عَلَيه[4] عَائِدٌ عَلَى الذُّخْر[5]، أَيْ: كَيْف وَمِن أين اطِّلاعُكُم عَلَى الذُّخر الَّذي أَعْدَدتُه لِعِبَادي الصَّالِحِين، فإِنَّه أَمْرٌ عَظِيم، قَلَّمَا تَتَّسِع العُقُول لإِدْرَاكِه وَالإحَاطَة بِهِ.

وَالذُّخر بِالذَّال المُعْجَمَة المَضْمُومَة مَصْدَر ذَخَرْت الشَّيء: أَيْ: أَخزَنْتُه وَاتَّخَذْتُه وَهُو مَنصُوب عَلَى المَصدَر، أَيْ: ذَخَرت ذَلِك لَهُم ذُخرًا، وَالله سُبْحَانه وَتَعالَى أَعْلَمُ.

---

(1) هو عبد الواحد بن التين الصفاقسي الإمام المحدث المفسر، له شرح على البخاري سماه المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح، ت611هـ شجرة النور الزكية: ص168، دار الكتاب العربي، بيروت.

(2) الفهر: الحجر، قدر ما يدق به الجوز ونحوه، أي ملء الكف، الصحاح: 2/ فهر.

(3) شرح الكافية: 2/ 70.

(4) ساقط من الأصل.

(5) في (د) الدخول.

## "حَرْفُ التَّـاءِ-التَّـاءُ المُفْـرَدَةُ"

**قَالَ: وَوَهَم ابْن خَرُوفٍ[1] ، فَقَالَ فِي قَولِهِم فِي النَّسَب (كُنْتِيٌّ) إنَّ التَّاء هُنَا عَلامَةٌ كَالوَاو فِي أَكَلُونِي البَرَاغِيث، وَلَمْ يَثْبُت فِي كَلامِهِم أنَّ هَذِه[2] التَّاء تَكُون عَلامَةً.**

أقُول: سُمِع مِن كَلامِهِم فِي النَّسَب إلَى (كُنت) (كُنْتِيٌّ) قَالَ الجَوهَري: وَيُقَال لِلرَّجُل إذَا شَاخَ هُو كُنْتِي كَأنّه نُسِب إلَى قَولِهِ: كُنتُ فِي شَبَابِي كَذَا[3]، قَالَ[4]:

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيّاً وَأَصبَحتُ عَاجِناً ۸ وَشَرُّ خِصَال الْمَرْء كُنْتُ وَعَاجِنُ

انْتَهَى، وَالعَاجِن مِن قَولِهِم عَجَن الرَّجُل، إذَا نَهَض مُعْتَمِداً عَلَى الأَرْض، يَقُول: أصبَحْت مَنسُوباً إلَى كُنت لأنّي أقُول: كُنْت فِي زَمَن الشَّبِيبَة كَذَا، وَكُنْت كَذَا، وَأصبَحْتُ شَيْخاً كَبِيْراً لا أُطِيْق النُّهوض إلَّا مَع الاعْتِمَاد عَلَى الأَرْض، وَهَاتَان الخِصْلَتَان شَرُّ خِصَال الإنْسَان، وَقَوْل ابْن خَرُوف إنَّ التَّاء عَلامَة إنْ أرَادَ بِهِ الفِرَار مِن شُذُوذ النِّسْبَة إلَى لَفْظ الجُمْلَة عَلَى مَا هِي عَلَيه، فَالشُّذوذ عَلَى رَأيه لازِمٌ، لأنَّ الْمُرَكَّب تَرْكِيباً غَيْر إضَافِي سَوَاء كَانَ إسْنَادِيّاً نَحْو: تَأبّط شَرّاً، أوْ مَزجِيّاً كَـ بَعلَبَك أوْ غَيْرِهِما نَحْو حِينَمَا، إنَّمَا يُنسَب إلَى صَدْرِه وَيُحْذَف مَا عَدَاه، فَكَان القِيَاس أنْ يُقَالُ، فِي النَّسَب إلَى كُنت كَونِي سَوَاء جُعِلَت التَّاء اسْماً[5] كَمَا تَقُول الجَمَاعَة، أوْ حَرْفاً كَمَا يقُولُه هُو، مَع أنّه لَمْ يَثْبُت فِي كَلام الْمُعْرَب الإتْيَان

---

(1) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن: أندلسي من أهل إشبيلية، من كتبه شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي- توفي سنة 609هـ جذوة الاقتباس: 307، ابن خلكان: 1/ 343، الأعلام: م4/ 330.

(2) سقطت من (ج.د).

(3) الصحاح: 6/ كون.

(4) من شواهد الصحاح: 6/ كون، شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 311، وفيه: ولست بكنتي ولست بعاجن، وأسرار العربية: 82، شرح المفصل: 6/ 7، ولم ينسب لأحد في هذه المصادر، إلا في الهمع: 2/ 193، أورد السيوطي نصفه الأول ونسبه للأعشى.

(5) سقطت من الأصل.

بالتَّاء الْمُحَرَّكَة فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَال عَلامَة كَمَا قَالَ الْمُصنِّف، فَلا مَعْنَى لِلمَصِيْر إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْه ابْن خَرُوف مِن غَيْر ثَبْتٍ.

**قَالَ: إِذْ لَو قَالُوا: أَرَأَيْتُمَا كُمَا جَمَعُوا بَيْنَ خِطَابَيْنِ.**

أَقُول: وَلِلمُنَازِع أَنْ يقُول: أيُّ مَحْذُور فِي ذلِك، فَقَد أَجَازُوا مِثْله فِي أَفْعَال القُلُوب، نَحْو: عَلِمْتُكَ مُنْطَلِقاً، وَعَلِمْتُمَاكُمَا أَنْفُسَكُمَا.

**قَالَ: وَزَعَم الجَلُولِيُّ[1] أَنَّهَا اسْمٌ وَهُو خَرْقٌ[2] لإِجْمَاعِهِم.**

أَقُول: الجَلُولِي بِفَتْح الجِيم نِسْبَة إِلَى جَلُولاء، وَهِي قَرْيَة بِنَاحِيَة فَارِس، قَالَ الجَوهَرِي: وَالنِّسْبَة إِلَيْهَا جَلُولِي عَلَى غَيْر قِيَاس، مِثْل حَرُورِي فِي النِّسْبَة إِلَى حَرُورَاء[3]، قُلْت: وَقَد اغْتَرَّ الصَّلاح الصَفَدِي[4] مِن أُدَبَاء الشَّام الْمُتَأَخِرِين بِذَلِك فَزَعَم فِي شَرْحِه لـ لامِيَّة العَجَم أَنَّ التَّاء مِن قَولِه[5]:

أَصَالَةُ الرَّأْيِ صَانَتْنِي عَنْ الخَطَلِ ۸ وَحِلْيَةُ الفَضْلِ زَانَتْنِي لَدَى العَطَلِ

فَاعِل[6] بِالفِعْل الْمَذْكُور[7].

**قَالَ: وَعَلَيهِ فَيَاتِي[8] فِي الظَّاهِر بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً، أَوْ مُبْتَدأ، وَالجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ.**

---

(1) أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي، ت 608هـ له نكت على إيضاح الفارسي، الكشف: 1/ 250.

(2) في (د) حرف.

(3) الصحاح: 4/ جلل.

(4) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي صلاح الدين، ولد في صفد بفلسطين، كثير التصانيف القيمة جلها ما يزال مخطوطاً، ومن كتبه المطبوعة: الغيث المسجم في شرح لامية العجم، وتمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون، الدرر الكامنة: 2/ 87، طبقات الشافعية: 6/ 94، الأعلام: م2/ 315.

(5) أول بيت من لامية العجم لمؤيد الدين أبو إسماعيل الحسين بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بالطغرائي، المتوفى سنة 513هـ وقيل سنة 514، أو 518، ديوانه: 301، الأعلام: م2/ 246، الغيث المنسجم: 1/ 16.

(6) سقطت من (د).

(7) قال في إعراب صانتني صان: فعل ماض، والتاء ضمير يرجع إلى أصالة، وهو في موضع رفع لأنه فاعل صان، الغيث المنسجم: 1/ 68.

(8) في (د) يتأتى، وهو أوجه وأوضح.

أقول: الفَاء مِن قَولِهِ فَيَأتِي عَاطِفَة عَلَى مَحْذُوف، وَالتقْدِير: وَعَلَيه يَكُون الإعْرَاب مُحتَمِلاً فَيأتِي فِي الظَّاهِرِ حَالَة كَوْنِه وَاقِعاً بَعْدها كَذَا وَكَذَا.

فَإِذَا قُلْت: قَامَتْ هِنْدٌ، احتَمَلَت الفِعْلِيَّةُ أنْ تكُون ذَات مَحَل مِن الإعْرَاب، وَهُو الرَّفْع، -إنْ جُعِلَت خَبَراً لِمُبْتَداً- وَأنْ تَكُون لا مَحَل لَهَا إذَا جُعِل الظَّاهِر بَدَلاً مِن الضَمِير.

**قَالَ: وَيَرُدُّه أنَّ البَدَل صَالِح لِلإسْتِغنَاء بِهِ عَن المُبْدَل مِنهُ.**

أقُول: كَمَا فِي قَولِك قَام زَيْد أخُوك، فَأخُوك هُو البَدَل صَالِح لِلاستِغْنَاء بِهِ عَن المُبْدَل مِنه، وَهُو زَيْدٌ، فَتَقُول: قَامَ أخُوك، فَإنْ قُلْت: يَنْتَقِض بِنَحْو أكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه، إذْ ذَكَر المُبْدَل مِنه فِي مِثْل هَذِه الصُّورَة مُتَعيِّناً لِكَونِه مُعَاداً لِلضَمِير فَلا يُستَغنَى عَنه بِالبَدَل، قُلْت: عَدَم الاستِغنَاء هُنَا أمْرٌ عَارِض، لا بِالنَّظَر إلَى المُبدَل مِنه مِن حَيْث كَونُهِ مبْدَلاً مِنه/ فَلا يَرِدُ، وَإذَا كَانَ كَذَلِك، فَالبَدَل فِي مِثْل قَامَت هِنْد عَلَى هَذَا القَوْل لا يَصْلُح لأنْ يُسْتَغنَى بِهِ عَن المُبْدَل مِنه، فَتقُول: قَامَ هِنْد، لأنَّ هَذَا لا يُقَال كَذَلِك فِي الغَالِبِ.

**قَالَ: وَأنَّ عَوْد الضَّمِير عَلَى مَا هُو بَدَلٌ مِنه نَحْوُ: اللَّهُم صَلِّ عَلَيه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ شَائِعٌ، فَكَيف يُخَرَّج عَلَى مَا هُو قَلِيلٌ نَادِر، وَأنَّ تَقَدُّم الخَبَر الوَاقِعِ جُمْلَة قَلِيل أيضاً، كَقَولِه[1]:**

إلَى مَلِكٍ مَا أُمُّه مِنْ مُحَارِبٍ ∧ أبُوهُ، وَلا كَانَتْ كُلَيْب تُصَاهِرُه

أقُول: أبُوه مُبْتَدأ مُخْبَر عَنه بِالجُمْلَة الإسْمِيَّة المُتَقدِّمَة، وَهِي مَا أمُّه مِن مُحَارِب، وَالجُملَة المُنْتَظمَة مِن هَذَا المُبتَدأ وَخَبَره صِفَة مَلِك، وَمُحَارِب: قَبِيلَة مِن فِهر[2]، وَالظَّاهِر أنَّ المُرَاد بِكُلَيْب: رَهْط جَرِير الشَّاعِر، وَهُو كُلَيب بْن يَرْبُوع بْن حَنْظَلَة، وَوَجْه الرَّد بِهَذَا البَيْت كَمَا مَرَّ، فَإنْ قُلْت التَّفْرِيع عَلَى قَوْل خَارِق الإجْمَاع مِمَّا لا طَائِل تَحْتَه، فَلِمَ فَعَله المُصنِّفُ؟، قُلْت: لِزِيَادَة التَّشْنِيع عَلَى صَاحِب هَذَا القَوْل، يَعنِي أنَّ قَولَه كَذَلِك مَع كَوْنِه خَارِقاً لِلإجْمَاع[3] لا يَتأتَّى تَخْرِيجُه عَلَى وَجْه مُسْتَقِيم.

---

(1) البيت للفرزدق، ديوانه: 1/ 312، الهمع: 1/ 118، العيني: 1/ 555.

(2) في (د) ضمير.

(3) في (ج.د) لإجماع القوم.

**قَالَ: وَقَوْل زُهَيْر**[1]**:**

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ ذَا هَوىً ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْت أَمْسَيْت غَادِيَا

أقُول: الهَوَى بِالقَصْر يُطلَق عَلَى العِشْق، وَعَلى إرَادَة النَّفْس، وكَأنَّ الثَّانِي هُو المُرَاد فِي البَيْت، يَقُول: أُصْبِحُ مُرِيداً لِشَيء وَأُمسِي[2] تَارِكاً لَه مُتَجَاوِزاً عَنه، يُقَال: غَدَا[3] فُلان هَذَا الأَمْر إذَا تَجَاوَزَه[4] وَتَرَكَهُ.

**قَالَ: وَأَمَّا التَّرْتِيبُ فَخَالَف قَوْم فِي اقْتِضَائِهَا إِيَّاهُ تَمَسُّكاً بِقَوْلِه تَعَالَى:** ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[5].

أقُول: هَكَذا ثَبَت فِي جَمِيع النُّسَخ الَّتِي وَقَفْت[6] عَلَيها مِن هَذَا الكِتَاب، وَهُو سهوٌ فِي التِّلاوَة بِلا شَكٍّ، وَمَا أظُنُّه قَصَد بِالتِّلاوَة إلَّا الآيَة الَّتِي فِي سُورَة الزُّمَر، وَلَيْس فِيهَا: ﴿هو الذي﴾ وَإِنَّمَا هِي: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ

---

(1) شرح ديوان زهير للأعلم برواية:

أراني إذا ما بت، بت على هوى ... وأني إذا أصبحت، أصبحت غاديا

168، سر صناعة الإعراب: 1/ 266، والخزانة: 3/ 588، الشاهد فيه زيادة ثم، وقيل الزائد هو الفاء لأن زيادتها كثيرة، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي، قال السيرافي في شرح الأبيات: الأجود، فثم بفتح الثاء لكراهة دخول العاطف على عاطف، 3/ 38.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في الأصل و(د) عدا.

(4) في الأصل تجاوز تركه.

(5) الزمر: 6.

(6) في (د) الذي وقف.

﴿ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٍ﴾ وأمَّا الآيَة الَّتِي فِيهَا: ﴿هو الذي خلقكم﴾ فَهِي فِي الأعْرَاف، وَلَيْس فِيهَا ثُمَّ وإنَّمَا هِي هَكَذَا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا﴾[1].

**قَالَ:** ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾[2].

أَقُول: هَذَا مَوضِع العَطْف، فكَان حَقُّه أنْ يقُول: (وَبِقَولِه تَعَالَى)، وَوَجْه التَمسُّك بِهَذِه الآيَة أنَّ الخِطَاب فِيهَا لِهَذِهِ الأمَّة، و ﴿ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ كَانَ سَابِقاً عَلَى ذَلِك.

**قَالَ: وَقَوْلُه[3]:**

**إنَّ مَنْ سَادَ، ثُمَّ سَادَ أبُوه ∧ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْل ذَلِك جَدُّه**

أقُول: هُو بِسُكون الْهَاء مِن جَدِّه وَالبَيْت مِن بَحْر الخَفِيف، وَلا يَسْتَقِيم وَزْنُه إلَّا بِإثْبَات قَدْ بعْد ثُمَّ، وسَقَطَت سَهْواً فِي بَعْض النُسَخ الْمُعْتَمَدة، وَوَجْه التَّمسُّك بِالبيْت وَاضِح، لأنَّ سِيَادَة الأَبِ قَبْل سِيَادَة الابْنِ، وَسِيَادَةُ الجَدِّ قَبْل سِيَادَة الأبِ، فَالشَّاهِد فِيه فِي مَوضِعَيْن.

**قَالَ: الثَّانِي أنَّ العَطْف عَلَى وَاحِدَة[4] عَلَى تَأوِيلِهَا بِالفِعْل.**

---

[1] الأعراف: 189.

[2] الأنعام من الآية 153.

[3] البيت لأبي نواس، ورواية الديوان: 493:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه     قبله، ثم قبل ذلك جده

وهو من شواهد الخزانة: 4/ 411، الجنى الداني: 428، الهمع: 2/ 1312.

[4] يريد واحدة في قوله تعالى: (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) الزمر:6، أي: من نفس توحدت.

أقول: كمَا فِي قولِهِ تعَالَى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾[1] عَلَى قِرَاءَة عَاصِم[2] أيْ: فَلَق الإصبَاح وَجَعَل اللّيْل سَكَنَاً، كَمَا فِي قولِه تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[3] أيْ: يَصففْن وَيَقبضْن، فكذَا فِي تِلْك الآيَة.

**قَالَ: أيْ مِن نَفس تَوَحَّدت، أيْ: انفردَت، ثُمَّ جعلَ منهَا زَوجهَا.**

أقُول: كَانَ الأوْلَى بِالمُصنِّف أنْ يقُول: وَحِدَت لِوجْهَيْن: أحَدهُما أنَّ وَاحِدَة لَيْست مَأخُوذة[4] مِن المَزِيد، وَإِنَّمَا هُو مِن الثُّلاثِي، وَقَد سُمِع، يُقَال: وَحِد كَـ عَلِم وَوَحُد كَظَرُف بِمَعنَى انفَرَد،، الثَّانِي: أنّه كَانَ يَحسُن حِينَئذٍ تفْسِيره بـ انفَرَدَت لأنَّ استِعْمَال وَحِد بِهذَا المَعنَى لَيْسَ فِي الشُهْرَة كـ تَوَحَّدَ.

**قَالَ: الثَّالث أنَّ الذُّرِّيَّة أخْرِجَت[5] مِن ظَهْرِ آدَم كَالذَّرِّ، ثُم خُلقَت[6] حَوَّاء مِن قُصَيْرَاهُ.**

أقُول: الذُّرِّيَّةُ: الوَلَد، يُطْلَق عَلَى الوَاحِد وَغَيْرِه مِن الذُّكُور وَالإنَاث، وَالذَّرُّ بِالذَّال/ المُعْجَمة: صِغَار النَّمْل، ومِائَة مِنها زِنَة حَبَّة شَعِير، الوَاحِدة ذَرَّة، وحَوَّاء بِالمَدِّ زَوْج آدَمَ عَلَيه السَّلامُ، وَالقُصَيْر: الضِّلْع السُّفلَى، وَهِي أقْصَر الضُّلُوعِ.

**قَالَ: كَمَا قَالَ ابْنِ الرُّومِي[7]:**

قَالُوا أبُو الصَقْر مِن شَيْبَان قُلْت لَهم ∧ كَلا لَعَمْرِي، وَلَكِن مِنْه شَيْبَانُ
وَكَم أبٍ قَدْ عَلا بِابْنٍ ذُرَا حَسَبٍ ∧ كَمَا عَلَتْ بِرَسُول اللهِ قَحْطَانُ

---

(1) الأنعام: 96.

(2) هو أبو بكر الاسدي الكوفي، عاصم بن أبي النجود أحد القراء السبعة، ت127هـ طبقات القراء: 1/ 346، قرأ هو وحمزة الكسائي (وجعل الليل سكنا) وقرأ باقي السبعة: (جاعل الليل سكناً) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص263.

(3) الملك: 19.

(4) في الأصل ماخوذا.

(5) سقطت من الأصل.

(6) في (د) لحقت.

(7) الجنى الداني: 429، الهمع: 2/ 131، الخزانة: 1/ 411، زهر الأدب: 1/ 284، ديوانه: 6/ 242.

أقُول: أبو صَقْر هَذَا[1] بِفَتْح الصَّاد: وهُو مَمْدُوح أبِي العَبَّاس ابْن الرُّومِي الَّذِي يقُول فِيه[2]:

هَذَا أبُو الصقْر[3] فَرْداً فِي مَحَاسِنِه ∧ مِن نَسل شَيْبَان بَيْن الضَّال وَالسَّلَم
كَأنّه الشَّمْسُ فِي البُرْج الْمُنِيفِ بِهِ ∧ عَلَى البَرِيَّة، لا نَارٌ عَلَى عَلَم

وَشَيْبَانُ بْنُ ثَعْلَبَةَ وَابْنُ ذُهْلٍ قَبِيلَتَان، كَذَا فِي القَامُوس[4]، وَالَّذي فِي الصِّحَاح: وَشَيْبَان حَيٌّ مِن بَكْر، وَهُما شَيْبَانَان: شَيْبَان بْن ثَعْلَبة، وشَيْبَان بن ذُهْل بْن ثَعْلَبَة[5]، وَظَاهِر كَلامِهِمَا أنَّ وَزْنَه فَعْلان مِن شَاب يَشِيب، وَيَحْتَمِل أنْ يكُون فِي الأصْل: فَيْعَلان مِن شَاب يَشُوب فَحُذِفَت الوَاو بَعْد قَلْبها يَاء كَمَا فِي مَيِّتٍ وَمَيْتٍ، وَقَد جَوَّز ابْنُ جِنِّي كِلا الأمْرَيْن فِي التَّنْبيه عَلَى مُشْكِل الحَمَاسَة[6]، وَالذُّرَى بِضَم الذَّال المُعْجَمة: الأعَالِي، الوَاحِدَة ذِرْوَة بِالكَسْر[7] وَذُرْوَة بِالضَّم، وَالحَسَب: مَا يَعُدُّه الإنْسَان مِن مَفَاخِر آبَائِهِ، وَقَد مَرَّ، وهَذَا الَّذِي قَالَه ابْنُ عُصفُور مِن أنَّ المُتقَدِّم يَأتِيه الشَّرَفُ مِن جِهَة المُتَأخِّر[8] مُمْكِن، لَكِن يَرد عَلَيه فِي البَيْت أنَّ قَوْل الشَّاعِر قَبْل ذَلِك تَصْرِيح بِمَا[9] يُخَالِف هَذَا المَعنَى، وَذَلِك لأنَّ مَضْمُون الكَلام عَلَى مَا أجَابَ بِهِ أنَّ سُؤْدَدَ الابْنِ سَابِق لِسُؤْدَدِ الأب، وَسُؤْدَدُ الأبِ سَابِق لِسُؤْدَد

---

(1) سقطت من (ج).

(2) البيت الأول من شواهد التلخيص في تعريف المسند إليه بالإشارة، معاهد التنصيص: 1/ 107، وديوانه: 6/ 2399، وفيه المنيف بها، عوض به، تحقيق حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1981.

(3) في الأصل أبو صقر.

(4) القاموس: 1/ 94، الشيب.

(5) الصحاح: 1/ شيب.

(6) قال ابن جني في المبهج، ص38: وأما شيبان فمرتجل علماً، ولا أعرفه جنساً، وهو فعلان من شاب يشيب، أو فعيلان من شاب يشوب، ونقل المحقق في هامش ص38، 39، 40، من التنبيه في شرح مشكلات الحماسة، مخطوط جميع ما قاله ابن جني في فيعلان، فلينظر.

(7) ساقط من (ج).

(8) المغني: 1/ 118.

(9) بما سقطت من (ج.د).

الجَدّ، وَالسَّابق لِلسَّابق لِلشَّيء سَابقٌ لِذَلِك الشَّيء، فَتَكُون سِيَادَة الابْن سَابِقَة لِكُل مِن سِيَادَة أبِيهِ وجَدِّه، وَسِيَادَة الأَبِ لِسِيَادَة الجَد، وَقَولُ الشَّاعِرِ قَبْل ذَلِكَ مُنَافٍ لِهَذَا بِلا شَكٍّ، وَبَعْد: فَأنَا أقُول: لا خَفَاء فِي كَوْن القَائِل بِأنَّ ثُمَّ تُسْتَعمَل بِدُون تَرْتِيب كَالوَاو، يقُول بِأنَّ ذَلِك اسْتِعمَال مَجَازِي، لا يُشْتَرَط فِي آحَاد الْمَجَاز أنْ تُنْقَل بِأعْيَانِهَا عَن أهْل اللُّغَة، بَل يُكْتَفَى بِالعَلاقَة عَلَى المَذْهَب الْمُخْتَار، وَالعَلاقَة الْمُصَحِّحة هُنَا لِلتَّجَوُّز: الاتِّصَالُ الَّذي بَيْن هَذَيْن الحَرْفَيْن مِن جِهَة أنَّ الوَاو لِمُطْلَق العَطْف، وثُمَّ لِعَطْف مُقَيَّد، وَالْمُطلَق دَاخِل فِي الْمُقَيَّد، فَثَبَت بَينَهُما اتصَالٌ مَعْنَوِيٌّ، فَجَازَ استِعْمَال ثُم بِمَعنَى الوَاو مَجَازاً لِذَلِك، وَحِينَئِذٍ فَالسَّعْي فِي تَأوِيل تِلْك الأَمْثِلَة بِمَا يُصَحِّح التَرْتِيب فِيهَا نَظَرٌ فِي أمْرِ جُزْئِي، لا يَقْتَضِي بُطْلان الْمُدَّعَى مِن أصْلِهِ، وَالله أعْلَمُ.

**قَالَ: وَالظَّاهِر أنَّهَا وَاقِعَةٌ[1] مَوقِعَ الفَاءِ فِي قَولِه[2]:**

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاج ∧ جَرَى فِي الأنَابِيب ثُمَّ اضْطَرَبْ

أقُول: الرُّدَيْنِي صِفَة لِلرُّمْح، يُقَال: رُمْح رُدَيْنِي، وَقَنَاة رُدَيْنِيَّة، قَالَ الجَوهَرِي: زَعَمُوا أنَّه مَنسُوب إلَى امْرَأة تُسَمَّى[3] رُدَينَة، وكَانَت تُقَوِّم القَنَا بِخَط هَجَرَ[4]، وَالعَجَاج: الغُبَار بِالغَيْن المفْتُوحَة، والأنَابِيب: جَمْع أنْبُوبَة، وهِي مَا بَيْن كُل عُقْدَتَيْن مِن القَصَب.

**قَالَ: الرَّفع بِتَقْدِير ثُم هُو يَغْتَسِل مِنه[5]، وَبِهِ جَاءَت الرِوَايَةُ.**

أقُول: تَقْدِير هُو[6] لَيس لأجْلِ كَوْنِه مُتَعيِّناً وَلا بُدَّ، وَإنَّمَا هُو لِتَحقِيق كَوْن الكَلام مُسْتَأنَفاً كَمَا جرَت بِهِ عَادَةُ النُّحَاة عِند بَيَان الاستِئْنَاف، وَهَذَا مُقْتَضٍ لأنْ تَكُون ثُم اسْتِئْنَافِيَّةً

---

(1) في الأصل واقع.

(2) البيت من قصيدة طويلة لأبي داود الإيادي وصف فيها فرسه، ديوانه: 292، وهي في ديوان حميد بن ثور ص43، وليست له، ومن شواهد الجنى الداني: 427، أوضح المسالك، 3/ 43، الهمع: 2/ 131.

(3) سقطت من الأصل و(د).

(4) الصحاح: 5/ ردن.

(5) يريد رفع الفعل بعد ثم في الحديث: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه)، وفي فتح الباري: ثم يغتسل فيه، 1/ 460، باب الماء الدائم.

(6) في الأصل هذا.

لا عَاطِفةً، كَمَا أنَّ الوَاو تَقَع كَذَلِك، وَإِلَّا لَزِم عَطْفُ الخَبَر عَلَى الإِنْشَاء، وقَدْ صَرَّح صَاحِب رَصف المَبَانِي[1] فِيمَا حَكَى ابْن قَاسِم عَنه أنَّ ثُم تَقَع حَرْف ابْتِدَاء[2]، وَقَد فَات المُصنِّفَ أنْ يَعُدَّ[3] هَذَا القِسْمَ.

**قَالَ: وَالجَزْم بِالعَطْف عَلَى مَوضِع فِعْل النَّهْي.**

أقُول: لأنَّه مَبْنِيٌّ بِسَبَب اتِّصَالِه بِنُون التَّوْكِيد، فَلَيْس بِمُعْرَب لَفْظاً وَلا تَقْدِيراً، وَإِنَّمَا هُو فِي مَحَل جَزْم، فَلِهَذا عَبَّر المُصنِّف بِالمَوضِع، هَذَا عَلَى المَشْهُور، وَأمَّا عَلَى قَوْل مَن يَرَى أنَّ اتِّصَال المُضارِع بِنُون التَّوكِيد غَيْرُ مُقْتَضٍ لِلبِنَاء، فَهُو مُعْرَب تَقْدِيراً/ وَالعَطْفُ حِينَئذٍ لَيْس عَلَى المَوضِع، وَإِنَّمَا هُو عَلَى الفِعْل المُعْرَب بِاعْتِبَار إعْرَابِه المُقدَّر فِي آخِرِه.

**قَالَ: وَإِنَّمَا أرَادَ ابْن مَالِك إعْطَاءَهَا حُكْمَهَا فِي النَّصْب لا فِي المَعِيَّة أيْضاً.**

أقُول: لَيْسَت المَعيَّة حُكْماً مِن أحْكَام الوَاو الَّتِي يَنْتصِب بَعْدها المُضَارِع، وَإِنَّما المَعِيَّة مَعْنَاها ومَدْلولُهَا الَّذي[4] وُضِعَت هِي بِإِزَائِهِ، وحُكْمُها انْتِصَاب المُضَارِع بَعْدَها بِأنْ مُضْمَرة، وَكَلام المُصنِّف مُشْعِرٌ بأنَّ المَعيَّةَ مِن أحْكَامِهَا، فَكَان يَنْبَغِي أنْ يَقُول: وَإِنَّما أرَادَ ابْن مَالِك إعْطَاءَها حُكْمَها فِي النَّصْب، وَلَمْ يُرِد المَعيَّة أصْلاً.

---

(1) يريد رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، مرت ترجمته في ص40 من الأصل.

(2) الجنى الداني: ص431، ورصف المباني: ص185.

(3) في (د) بعد.

(4) في (ج.د) التي.

# "حرف الجيم" "جَيْرِ"

**قَالَ: بالكَسْر عَلَى أصلِ[1] التِقَاء السَّاكِنَيْن.**

أقُول: إنَّمَا كَانَ هُو الأصْل، لأنَّ الجَزْم فِي الأفْعَال عِوَضُ الجَرّ فِي الأسْمَاء، وَأصْل الجَزْم السُّكُون، فَلَمَّا ثَبَت بَيْنَهُما التَّعَارُض وَامْتَنَع السُّكُون فِي بَعْض المَوَاضِع جَعَلُوا الكَسْر عِوَضاً مِنْه، كَذَا قَرَّره غَيْر وَاحِد.

**قَالَ: وَبِالفَتْحِ لِلتَّخْفِيف.**

أقُول: قَالَ ابْن قَاسِم فِي الجَنَى الدَّانِي: وَالكَسْرُ أشْهَرُ[2].

**قَالَ: وَإنَّمَا لأُعْرِبَت وَدَخَلَتْ عَلَيْهَا ألْ.**

أقُول: فِي الكَلَام مُنَاقَشة لَفْظِيَّة مِن جِهَة إدْخَال اللَّام عَلَى جَوَاب (إنْ) الشَرطِيَّة – وقَدْ مَرَّ مِثْلُه- وَمُنَاقشَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ مِن جِهَة أنَّ صِدْق المُلازَمَة بَيْن كَونِهَا اسْماً بِمَعنَى حَقّاً أوْ أبَدَاً وَبَيْن الإعْرَاب، ودُخُولُ ألْ علَيْهَا مَمْنُوعٌ، وسَنَدُه (مَا) الَّتِي بِمَعْنى شَيءٍ وَنَحْوُها، فَإنْ قُلْت: فَمَا سَبَب البِنَاء حِينَئِذٍ، قُلْت: مُوافَقَتُها لـ جَيْر الحَرفِيَّةِ لَفْظاً وَمَعنىً، هذَا عِنْد مَن يَجْعَلُها كـ حَقّاً وأمَّا عِنْد مَن يَجْعَلها كـ[3] أبَداً، فَالبِنَاء مُشْكِلٌ.

**قَالَ: وَلَمْ تُؤَكَّد أجَل بِـ جَيْر فِي قَوْلِه[4]:**

أجَلْ، جَيْرِ، إنْ كَانَت أُبِيحَت دَعَاثِــرُهْ.

أقُول: هَذَا عَجز بَيْت، صَدْرُهُ:

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) الجنى الداني: 433.

(3) ساقط من الأصل.

(4) البيت لمضرس بن ربعي الأسدي، شرح المفصل: 8/ 122، الخزانة: 4/ 235، شرح الكافية: 2/ 341، قال المرادي في الجنى الداني: جير قيل إنها حرف بمعنى نعم وقيل أنها اسم بمعنى حقاً، ص433.

وَقُلْن: عَلَى الفِرْدَوسِ أوَّلُ مَشْرَب.

الفِرْدَوس: البُسْتَان، وَالدَّعَاثِر: جَمْع دُعْثور، وَهُو الحَوْض الْمُتَثَلِّم، كَذَا فِي الصِّحَاح[1]، والمَعنَى: أنَّ تِلْك النِّسْوَة قُلْن: أوَّل مَشْرَب نَشْرَبُه يَكُون عَلَى ذَلِك البُسْتَان، فَقَال: نَعَم هَذَا يَقَع إنْ خَرِب وأُبيحَت حِيَاضُه المُتَثَلِّمة فَلَم يُمْنَع مِن أحَد، وأمَّا عِنْد عِمَارَتِه واسْتِقَامَة أحْوَالِهِ فهُو مَصُون مَمْنُوع لاسَبِيلَ إلَى الوُصُول إلَيهِ، قُلْت: ولِمَن ذَهَب إلَى أنَّ جَيْر بِمَعنَى حقّاً أنْ يَمْنَع كَونَهَا مُؤَكِّدَةً أجَلْ فِي البَيْت، لاحْتِمَال أنْ يَكُون المَعنَى نَعَم، يَحِقُّ ذَلِك حَقّاً، وقَولُه تُؤَكِّد[2] هُو بِالبِنَاء لِلمَعْلُوم، وَالفَاعِل ضَمِير يَعُود إلَى جَيْر وَالمَفْعُول هُو قَولُه أَجَل، ويُوجَد فِي بَعْض النُّسَخ بِالبِنَاء لِلمَجْهُول، وَالنَّائِب هُو أجَل، وبَعْد ذَلِك لَفْظ بِجَيْرِ فَالنُّسْخَة هَكَذَا: وَلَمْ تُؤَكَّد أجَلْ بِجَيْرِ.

(1) الصحاح: 2/ دعر.

(2) في (ج.د) مؤكد.

**قَالَ: أوْ اسْم بِمَعْنَى عَظِيم، أوْ يَسِير، أوْ أجْلِ.**

أقُول: لا يَنْبَغِي لِلمُصنِّف عَدُّ هَذَا، لأنَّ الكَلام فِي جَلَلْ الْمَبْنِيَّة عَلَى السُّكُون، وَلا تَكُون إلَّا حَرْفَاً، وعَلَى تقْدِيرِ أنّه أرَادَ مَا هُو أعَمُّ مِن الْمَبنِيَّة عَلَى السُّكُون حَتَّى تَشْمَل الَّتِي هِي اسْم، لا يَنبَغِي أيْضاً عَدُّها، لأنّه إنَّمَا يَذْكُر فِي هَذَا البَابِ الحُرُوف وَمَا تَضَمَّن مَعنَاها مِن الأسْمَاء وَالظُرُوف، وَمَا تَمَسُّ الحَاجَة إلَى ذِكْرِه مِن فِعْل جَامِد أوْ اسْم مُعْرَب مُخْتَص عَنْ غَيْرِهِ مِن الْمُعْرَبَات بحكْم، مِثْلُ (كُلٌّ) وَأمَّا (جَلَلٌ) الاسمِيَّة فَهِي بِمَنْزِلة زَيْد وَعَمْرو، وَبَكْر وَخَالِد، لا حُكْم لَهَا تَنفَرِد بِهِ عَن الأسْمَاء الْمُعْرَبة، ومُجَرَّد مُوَافقَتِهَا لِلحَرْف فِي اللَّفْظ لا يَقْتضِي ذِكْرَهَا.

**قَالَ: فَمِن الأوَّل[1] قَوْلُهُ[2]:**

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا -أُمَيْمَ- أخِي ۸ فَإذَا[3] رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَئِن عَفَوتُ لأعْفُوَنْ جَلَلاً ۸ وَلَئِـنْ سَطَوتُ لأوهِـنَـنْ عَظْمِي

أقُول: هَذَان البَيْتَان لِلحَارث الذُهْلِي مِن شِعْر[4] الحَمَاسَة، وأُمَيْم مَفتُوح المِيم: تَرْخِيم أُمَيْمَة عَلَى لُغَة مَن يَنوِي الْمَحذُوف، وهُو مُنَادَى مَحذُوفُ حَرْفِ النِّدَاءِ، ولَيْس مفعُولَ قَتَلُوا وَإنَّمَا مَفعُولُه أخِي، وَالجُمْلَة النِدَائِيَّة اعْتِرَاضيَّة / يقُول: قَومِي -يَا أُمَيمَة- هُم الَّذِين فَجَعُونِي فِي أخِي، فَإذَا انْتَصَرتُ وأخَذْتُ الثَّارَ منْهم عَادَ ذَلِك عَلَي بِالنِّكَايَة وَالضَّرر فِي نَفسِي، لأنَّ عِزَّ الرِّجَال بِعَشِيرتِهِم، وجَلَلاً إمَّا صِفَةُ مَصْدَرِ مَحذُوفٍ، أي: عَفْواً عَظِيماً،

---

(1) أي: اسم بمعنى عظيم.

(2) البيتان للحارث بن وعلة الذهلي من قصيدة أورد منها أبو تمام سبعة أبيات، شرح الحماسة للتبريزي: 1/ 199.

(3) في (ج.د) وإذا.

(4) في (ج.د) من شعراء.

أوْ منصُوب عَلَى إسقَاط الخَافِضِ، أيْ: لأعفوًا عَن عَظِيمٍ، وإنَّمَا يُكتَب نُون التَّوكِيد الخَفِيفَة هُنَا بِالألِف لِعَدَم الإلْبَاسِ كَمَا فِي ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] والسَّطْو: القَهْر بِالبَطْش، وَأوهِنَنْ: أضْعِف.

**قَالَ: وَمِن الثَّانِي[2] قَوْل امْرِئ القَيْسِ[3] وَقَدْ قُتِل أبُوهُ:**

**الا كُلُّ شَيءٍ سِوَاهُ جَــــلَلْ.**

أقُول: هَذَا عَجُزُ بَيْت مِن الْمُتَقَارِب، صَدرُهُ:

**بِقَتْل بَنِي أسَدٍ رَبَّهُم.**

وأبُوه هُو حُجْر بْن عَمْرو الكِنْدِي بِضَم الحَاء الْمُهمَلَة قَبْل الجِيم السَّاكِنَة.

**قَالَ: وَقَالَ جَمِيل[4]:**

**رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِه /\ كِدْتُ أقْضِي الغَدَاةَ مِن جَلَلِه**

أقُول: هَذَا بَيْت وَاحِد مُقَفًّى مِن بَحْر الخَفِيف، وَرَسْم الدَّار: مَا كَانَ لاصِقاً مِن آثارِهَا بِالأرْض، وَالطَّلَل: مَا شَخَص مِن آثَار البَيْت، وقَد مَرَّ، وَاقْضِي: أمُوت، وَالغَدَاة: مَا بَيْن صَلاة الفَجْر وَطُلُوع الشَّمْس.

**قَالَ: فَقِيل: أرَادَ مِن اجْلِه[5] وَقِيل: أرَادَ مِن عِظَمِه فِي عَيْنِي.**

أقُول: الأوَّل هُو الظَّاهِر، وَلَيْس الجَلَل بِمَعْنَى العِظَم حتَّى يُفَسَّر بِهِ، وإنَّمَا هُو بِمَعْنَى العَظِيم، فَلَو قِيل: أرَادَ مِن عِظَم أمْرِهِ فِي عَيْنِي لَكَان مُنَاسِباً، وَاللهُ أعْلَم.

---

(1) العلق من الآية 15، (كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية).

(2) أي: اسم بمعنى يسير.

(3) ديوان امرؤ القيس: 180.

(4) ديوان جميل بن عبد الله بن معمر العذري، ص187، الخزانة: 4/ 199، الجنى الداني: ص454.

(5) في الأصل من اجل.

**قَالَ: وَفِي الحَدِيث أنَّه عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلام قَالَ: أسَامَةُ[1] أحَبُّ النَّاس إلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ[2].**

أقُول: هَذَا الحَدِيثُ مَذْكُور فِي مُسْنَد أبِي أُمَيَّة الطَّرَسُوسِي[3] عَن ابْن عُمَر[4] رَضِي اللهُ عَنْهُمَا.

**قَالَ: وَتَوَهَّم ابْن مَالِك أنَّهَا (مَا) المَصْدَرِيَّة، وَحَاشَا الاسْتِثْنَائِيَّة[5] بِنَاءً عَلَى أنَّه مِن كَلامِهِ عَلَيه الصَّلاة وَالسَّلامُ.**

أقُول: فَيَكُون قَدْ استَثْنَى فَاطِمَة رَضِي الله عَنها، وَالمَعنَى: أسَامَةُ أحَبُّ النَّاس إلَي إلَّا فَاطِمَة فإنَّه لَيس أحَبُّ إلَيَّ مِنها، فيَحتَمِلُ أنْ تَكُون هِي أحَبُّ إلَيه مِنه، ويَحتَمِل أنْ يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْن فِي الحُبِّ.

**قَالَ: فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أنَّه يُقَال: جَاءَ القَوْم مَا حَاشَا زَيْداً، كَمَا قَالَ[6]:**

(1) أسامة بن زيد بن حارثة: الصحابي الجليل أمرّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنه دون العشرين ت54هـ طبقات ابن سعد: 4/ 42، الإصابة: 1/ 29، الأعلام:م1/ 291. وفي كنوز الحقائق ص17 عن الطبراني: أسامة أحب الناس إلي، وفي شرح التوضيح ص50 عن البخاري 83 كتاب الأيمان والنذور: وأيم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي.

(2) لفظه في فتح الباري: 8/ 501، باب بعث النبي: (قد بلغني أنكم قلتم في أسامة، وإنه أحب الناس إلي، وذكره البغدادي في شرح الأبيات: 3/ 58، كما ذكره الدماميني هنا.

(3) هو محمد بن إبراهيم، محدث بغداي، روى عنه أبو حاتم، ت273هـ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تصحيح محمد سعيد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1/ 394.

(4) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن، هاجر إلى المدينة مع أبيه ت73هـ ابن خلكان: 1/ 246، وفيه أنه توفي سنة 63هـ الأعلام: م4/ 108.

(5) في التسهيل ص106، وربما قيل ما حاشا. وفي شرح الألفية لابن الناظم ص123: أن ما لا تدخل على حاشا المستثنى بها إلا نادراً كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة).

(6) الشاهد فيه أن ما قد تدخل على حاشا وهي مصدرية، والبيت نسب للأخطل، وليس في ديوانه وهو من شواهد الخزانة: 2/ 36، برواية فأما الناس، وشرح التصريح: 1/ 365، الجنى الداني: ص595.

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً /\ فَإِنَّا نَحْن أَفْضَلُهُم فِعَالا

أقُول: الفَعَال بفَتْح الفَاء: الكَرَم وبالكَسْر[1] جَمْع فِعْل كـ قِدْح وقِدَاح، وَالمَعْنَيَان مُتَأتِّيَان فِي البَيْت، وَالظَّاهِر أنَّ مَفعُول رَأيْت الثَّانِي مَحْذُوف، أيْ: دُونَنَا، ويَحتَمِلُ أنْ يَكُون هُو الجُمْلَة الاسمِيَّة، والفَاء زَائِدَة عَلَى رَأْي الأخفَش فِي مِثْل زَيْدٌ فَقَائِمٌ.

**قَالَ: وَيَرُدُّه أنَّه فِي مُعْجَم الطَبَرانِي[2]: مَا حَاشَى فَاطِمَةَ وَلا غَيْرَها[3].**

أقُول: الطَبَرانِي هُو الحَافِظ أبو القَاسِم سُلَيْمَان بْن أحْمَدَ مَنْسُوبٌ إلَى طَبَرِيَّة بِفَتْح الطَاء المُهْمَلة وَالبَاء المُوحَّدَة، وهِي قَصَبَة الأُرْدُنِّ، وَوَجْه الرَّدِّ أنَّ (لا) زَائِدة بَعْد الوَاو لِتَأكِيد النَّفْي، فَيَتعَيَّن حِينَئذٍ أنْ تَكُون مَا نَافِيَة، لا مَصْدَرِيَّة كَمَا تَوَهَّمه ابْن مَالِك، وَيَكُون هَذَا مِن كَلام الرَّاوِي، وَمَقُولُه عَلَيه الصَّلاة وَالسَّلام هُو: أسَامَة أحَبُّ النَّاس إلَيَّ، قُلْت: وَهَذَا لَيْس بِقَاطِع إذْ يُحتَمِل أنْ تَكُون لا[4] نَافِيَةً، وَغَيْرُها مَنْصُوبٌ بِمَحْذُوف، لا مَعطُوفٌ عَلَى فَاطِمَةَ، وَالمَعنَى: وَلا أسْتَثْنِي غَيْرَها، فَيكُون مِن كَلامِه عَلَيه الصَّلاة وَالسَّلام، وَلا تَعَارُض حِينَئذٍ بَيْن رِوَايَة الطَبَرانِي وَتِلْك الرِّوَايَة المُتَقدِّمَة.

**قَالَ: أنْ تَكُون تَنْزِيهِيَّةً نَحْو: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾[5].**

أقُول: التَّنزِيهِيَّة هِي الَّتِي تُذْكَر لِتَنْزِيه الله سُبحَانَه[6] عَن السُّوء ثُم يُبرَّأ بَعْد ذلِكَ مَن يُرَاد تَبْرِئتُه، فَقَدَّم تَنْزِيه الله سُبْحَانه أمَامَ ذَلِك المَقصُود عَلَى مَعْنى: أنَّ الله تَعَالَى مُنَزَّه عَن

---

(1) في الأصل وبكسر.

(2) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد المتوفى: 360هـ من كبار المحدثين، ومعجمه في أسماء الرجال مرتب على الحروف، وهو المعجم الصغير (ط)، ومن كتبه دلائل النبوة، وفيات الأعيان: 1/ 215، النجوم الزاهرة: 4/ 59، الأعلام: م3/ 121.

(3) في المعجم الكبير: أسامة أحب الناس إلي، فقط وقال محققه رواه أبو أمية الطرسوسي في مسند ابن عمر وفي الهامش، وعند بعضهم زيادة، ما حاشا فاطمة ولا غيرها، المعجم الكبير: 1/ 122، رقم الحديث: 372، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1397هـ.

(4) ساقطة من (د).

(5) يوسف من الآية 31.

(6) سقطت من (ج).

الا يُطَهِّر ذلِك[1] الشَّخص مِمَّا يَصِمه، فَيَكُون آكَدَ وَأَبْلَغ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[2] وهَذِه الآيَةُ هِي الَّتِي أرَادهَا المُصنِّف بِالتَّمثِيل.

**قَالَ: وَهِي عِند المُبَرِّد[3] وَابْن جِنِّي[4] وَالكُوفِيِّين، فِعْل، قَالُوا: لِتَصرُّفِهِم فِيهَا بِالحَذْف، وَلإدْخَالِهِم إيَّاهَا عَلَى الحَرْف.**

أقُول: يَعْنُون[5] أنَّ الأصْل: حَاشَى/ بِالألِف، فَحُذِفَت فِي: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ والحَرْف لا يُتَصرَّف فِيهِ بِذَلِك، ودُخُولُهَا عَلَى اللاَّم فِي نَحْو ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[6] و ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بِحَذْف الألِف[7] يَمْنَع مِن القَوْل بِحَرفِيَّتِهَا، إذِ الحَرْفُ لا يَدْخُل عَلَى الحَرْف.

**قَالَ: وَهَذَان الدَّلِيلان يَنفِيَان الحَرْفِيَّةَ، وَلا يُثْبِتَان الفِعْلِيَّةَ.**

أقُول: يَعنِي أنَّ المُدَّعَى أخصُّ مِمَّا دَلَّ عَلَيه الدَّلِيل المَذكُور، وَجَزْمُه بِانْتِفَاء الحَرفيَّة اعْتِمَاداً عَلَى الدَلِيلَيْن المَذكُورَين لا يَسْلَمُ مِن مُنَاقَشَة، أمَّا الاوَّل فَلأنَّ الحَرْف الكَثِير الاستِعْمَال قَد يُتَصرَّف فيهِ بِالحَذْف مِنه، نَحْو سَوْ أفْعَلُ، وسَفْ أفْعَل، فِي سَوْف أفْعَل، وأمَّا الثَّانِي فَقَد قَالَ شَارِحُ اللُّبَاب[8]: لا نُسلِّم دخُولَ حَاشَى عَلى حَرْف الجَرِّ، فَإنَّ اللام فِي ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ زَائِدةٌ عَوِّضَت عمَّا حُذِف مِن حَاشَى، قُلْت: وفِيه بُعْد، لأنَّه لَمْ يُعْهَد التَّعْوِيض عَن مَحذُوف مِن كَلِمَة بِشَيء[9] يَدخُل عَلَى كَلِمَة أُخرَى لَيْسَت مَحَل الحَذْف، وقَدْ يُقَال أيْضاً: ولَوكَانَت اللام عِوَضاً عَن الألِف المَحذُوفة لَمْ تُجَامِعْهَا، وقَد اجْتَمَعَتا فِي قِرَاءة

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) يوسف من الآية 51.

(3) المقتضب: 4/ 391، هامش ص392.

(4) اللمع في العربية لابن جني: ص125.

(5) في الأصل فيعنون.

(6) ساقط من (ج).

(7) ساقط من الأصل.

(8) شارح اللباب هو الإسفرايني محمد، تقدمت ترجمته في ص68 من الأصل.

(9) في الأصل بحرف.

بَعضِ[1] السَّبْعَة ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ بإِثْبَات الألِف، ويُجَاب عَن ذلِكَ بأنَّ اللام عِنْد ثُبوت الألِف لَيسَت عِوضاً، لَكِنَّها بَعْد الحَذْف اعْتُبرَت عِوَضيَّتُهَا عَن المَحْذُوف، فَلَمْ يَلزَم اجْتِمَاع العِوَض وَالمُعَوَّض عَنْه.

**قَالَ: وَلا يَتَأتَّى مِثْلُ هَذَا فِي مِثْل: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[2].**

أَقُول: يَعنِي أنَّ هَذَا لَيس مَقَام التَّبْرئة[3] مِن المَعْصيَة، وَإنَّما هُو مَقَام التَّعجُّب مِن الحُسْن البَارِع وَالجَمَال الفَائِق.

**قَالَ: وَعلَى هَذَا فَقِرَاءة ابْن مَسْعُود[4]: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ كـ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾[5] وَلَيْسَا جَاراً وَمَجْرُوراً كَمَا تَوهَّم ابْن عَطِيَّة[6]، لأنَّهَا إنَّمَا تُجَر فِي الاسْتِثْنَاء، وَلِتَنْوِينِهَا فِي القِرَاءَة الأخْرَى[7]، وَلِدُخولِهَا عَلَى اللام فِي قِرَاءَة السَّبْعَة، وَالجَارُ لا يَدْخُل عَلَى الجَارِّ.**

أَقُول: أبْطَلَ مَا ذَهَب إلَيه ابْن عَطِيَّة بِثَلاثَة أمُور، كُلُّها مَنْظُور فِيه، أمَّا الأوَّل: وَهُو أنَّها تُجرُّ فِي الاسْتِثنَاء، فَقَد يُمْنَع بِنَاء عَلَى مَا ذَكَرَه النِيلِي[8] شَارِحُ الحَاجِبيَّة، فإنَّه قَالَ: حَرْفِية حَاشَى لا تَتَوقَّف عَلَى الاسْتِثنَاء، وَرَدَّ عَلَى ابْن الحَاجِب تَقْييد حَرفِيَّتِهَا بِذَلِك حَيْث قَالَ فِي

---

(1) هو أبو عمرو بن العلاء وحده الذي قرأ (حاشا لله) كتاب السبعة في القراءات: ص348.

(2) يوسف من الآية 31.

(3) في (ج.د) التنزيه.

(4) هو عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل العالم، المتوفى سنة 32هـ الإصابة: ت 4955، وغاية النهاية: 1/ 458، وفي مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ص63، أن ابن مسعود قرأ حاش الله، وماهذا بشري.

(5) يوسف من الآية 79.

(6) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن عطية المحاربي الغرناطي، من كتبه: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ت 452هـ وقيل: إنه توفي سنة 541هـ نفح الطيب: 1/ 593، بغية الوعاة: 295، الأعلام: م3/ 282.
ينظر المحرر الوجيز: 9/ 291، قال معاذ منصوب على المصدر، حذف فعله وجوبا ص، 9/ 352.

(7) قرأ أبو السمال قعنب (حاشا لله) بالتنوين، المختصر في شواذ القرآن: 63.

(8) النيلي: هو تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي، له التحفة الوافية، أوالشافية في شرح الكافية لابن الحاجب وله أيضاً شرح على ألفية ابن معط، بغية الوعاة: 1/ 410، كشف الظنون: 2/ 1376، طبقات ابن قاضي شهبة: 139.

الكَافِيَة فِي حُرُوف الجَر، وَحَاشَى فِي الاسْتِثْنَاء[1]، وزَعَم أنّه يُقَال: حَاشَى زَيْدٍ أنْ يَقُوم، عَلَى الابْتِدَاء وَالخَبَر، وَالتَّقْدِيم والتَّأخِير، كَمَا يَقُول: عَلَى زَيْد أنْ يَقُوم، نَقَلَه المُصنِّف عَنه فِي حَوَاشِي التَّسهِيل، وَلَمْ يَردُّه، بَلْ ذَكَرَه كَالْمُسْتَدرِك بِهِ عَلَى ابْن مَالِك، وَأمَّا الثَّانِي وَالثَّالِث، فَلابْن عَطِية أنْ يقُول: إنَّمَا حَكَمْت بالحَرْفيَة حيْث لا تَنوينَ وَلا لامَ، وحَاشَى تُسْتعْمَل اسْماً وَحَرْفاً، فحَيْث دَخَل عليهَا التَّنْوينُ، أوْ دَخَلَت هِي عَلَى لامِ الجَر حُكِم بالاسمِيَّة، وَحَيْث انْتَفَيا جَازَ الحُكْم بالحَرفِيَّة، فَلا يَردُ عَلَيه مَا قَالَه المُصنِّف.

**قَالَ: وَإنَّمَا تُرِك التَّنْوِين فِي قِرَاءَة الجَمَاعَة[2] لِبنَاء (حَاشَا) لِشَبَهِهَا بـ (حَاشَا) الحَرْفِيَّة.**

أقُول: يَعنِي لَفظاً ومَعنىً، أمَّا لَفظاً فظَاهِرٌ، وأمَّا مَعنَى فَلأنَّ الحَرفِيَّة لِلاستِثْنَاء، فَهِي لإخْرَاج مَجْرُورِها مِمَّا قَبْلَها، وَالتَّنْزِيهِيَّة لِتَنحِيَة مَا بعْدَها مِن السُّوء وَإبْعَادِهِ مِنْه، وَهُو شَبِيه بِمَعنَى الإخْرَاج، وأيْضاً إنَّمَا يُستَثنَى بـ حَاشَا فِيمَا يُنَزَّه المُستَثنَى عَنه، فَقَوِي شَبَه الاسمِيَّة التَّنزِيهِيَّة بِالحَرفِيَّة (الاسْتِثنَائِيَّة، وَلا يُرِيد المُصنِّف لِشَبَهِها بـ حَاشَا الحَرْفية)[3]، فِي اللَّفظ فَقَط، لأنَّ ذَلِك بِمُجَرَّدِهِ غَيْر كَافٍ فِي البِنَاء، ألا تَرَى أنَّ إلَى بِمَعنَى النِّعْمَة مُشَابِهَة فِي اللَّفظ لـ[4] إلَى الحَرْفية وَمَع ذَلِك لَمْ تُبْنَ لانْتِفَاء كَمَال المُشَابَهَة لِفَقْد الشَّبَه المَعْنَوِي.

**قَالَ: وَحَامِلُه[5] عَلَى ذَلِك بِنَاؤُهَا.**

أقُول: يَعنِي أنَّ بِنَاء هَذِه الكَلِمَة هُو الَّذي حَمَل القَائِل بِأنَّها اسْم فِعْل عَلَى ذَلِك، وَفِيهِ نَظَر، إذْ لا يَلْزَم مِن كَوْن الكَلِمَة مَبْنِيَّةً كَونُهَا اسْمَ فِعْلٍ.

**قَالَ: وَيَرُدُّه إعْرَابُهَا فِي بَعْضِ اللُّغَات.**

أقُول: يَعنِي وَلا شَيءَ/ مِن أسْمَاءِ الأفْعَال بِمُعرَبٍ، وكَأنَّ المُصنِّف أرَادَ بِبَعْض اللُّغَات، الَّتِي أُعْرِبَت حَاشَا فِيها قِرَاءَةَ (حَاشًا لِلَّه)[6] بالتَّنوِين، فَإنَّه مُعْرَب مَنْصُوب مِثْل

---

[1] الكافية: شرح ابن جماعة، ص466.

[2] يريد السبعة.

[3] ساقط من (د).

[4] في (ج.د) بإلى.

[5] يريد: البعض الذي زعم أن حاشا اسم فعل بمعنى أتبرأ.

[6] قراءة أبي السمال كما تقدم.

(تَنْزيهاً لله)[1] وتَنْوينُه تَنْوينُ (تَمْكِينٍ فَإنْ أرَادَ هَذَا فَلَيْس بِقَاطِعٍ، إذْ لِلخَصْم أنْ يقُول: لِمَ لا يَجُوز أنْ يَكُون مَبنِيّاً، وتَنْوينُه تَنْوينُ)[2] تَنْكِيرٍ، ومِثْلُه لَيْس بعَزِيز فِي أسْمَاء الأفْعَال.

**قَالَ: الثَّالِث أنْ تَكُون لِلاسْتِثْنَاء.**

أقُول: وَذَلِك حَيْث يَتعلَّق الاسْتِثْنَاء بِمَا فِيه تَنْزيهٌ، كَقَولِه: ضَرَبْت القَوْم حَاشَا زَيْدٍ، ولِذَلك لا يَحْسُن: (صَلَّى النَّاسُ حَاشَا زَيْد) لِفَوَات مَعنَى التَّنْزِيه[3]، كَذَا قَالَ ابْن الحَاجِب رَحِمَه الله.

**قَالَ: وَسُمِع (اللَّهُم اغفِر لِي وَلِمَن يَسْمَع حَاشَا الشَّيطَانَ وأبَا الأصْبَغ)[4].**

أقُول: حَكَى الشَّيْبَانِيُّ[5]: أنَّ ذَلِك سُمِع مِن العَرَب، عَلَى مَا نَقَله ابْن قَاسِم، وَالأصبَغ: بِفَتْح الْهَمزَة وَإِهْمَال الصَّاد، وَإعْجَام الغَيْن، وَهَذا كَلامُ نَثْر، لا شِعْر كَمَا قَد يُتوهَّم[6]، فَإنْ قُلْت: المَغْفِرَة أمْرٌ حَسَن، وَلا يُنَزَّه أحَدٌ عَنه، فَلِمَ اسْتَثْنَى بِـ حَاشَا؟، قُلْت: تَنْبِيهاً عَلَى أنَّ الشَّيطَان لِشِدَّة خَسَاسَتِه وَإِفْرَاطِه فِي قُبْح الحَال وسُوء الصَّنِيع تُنَزَّه المَغفِرَة عَنه ويُعَظَّم شَأنُها أنْ تَتعلَّق بِهِ، وجُعِل أبَا الأصْبَغ قَرِيناً لِلشيطَان تَنبِيهاً عَلَى التِحَاقِهِ بِهِ فِي خسَاسَة القَدْر وقُبْح الفِعْل مُبَالَغَةً فِي الذَّم.

**قَالَ: وَقَالَ[7]:**

حَاشَا أبَا ثَوْبَان، إنَّ بِهِ /\ ضِنّاً عَلَى الْمَلْحَاة وَالشَّتْمِ

---

(1) لله سقطت من (ج.د).

(2) ساقط من (د).

(3) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 2/ 159.

(4) الجنى الداني: ص562، قال: ويروى (وابن الأصبغ)، حاشية الصبان: 2/ 165، التصريح: 1/ 365.

(5) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الكوفي العالم باللغة والشعر، الثقة في الحديث المتوفى: 206، من مصنفاته معجم الجيم، النوادر، غريب الحديث، وفيات الأعيان: 1/ 65.

(6) في الأصل توهم.

(7) الشاهد فيه أن (أبا) بعد (حاشا) روي بالنصب والجر، وهو للجميح الأسدي، الخزانة: 2/ 150، الهمع: 1/ 232، العيني: 3/ 129.

أَقُول: ضِن بِكَسْر الضَّاد المُعْجَمة، البُخْل، وَالْمَلْحَاة: بِفَتْح المِيم وسُكُون اللَّام وبِالحَاء المُهْمَلة، اللُّوْم، والشَّتْم: السَّب، قَالَ: ابْن مَالِك كَثِير مِن النُّحَاة يُنْشِد هَذَا البَيْت عَلَى هَذَا الوَجْه، ولَيْس كَذَلِك، إنَّمَا هُمَا بَيْتَان صُورَتُهُمَا:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَان إنَّ أَبَا ∧ ثَوْبَانَ لَيْس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

عَمْرَو بْن عَبْد اللهِ إنَّ بِهِ ∧ ضِنّاً عَلَى الْمَلْحَاة وَالشَّتْمِ

فأخَذُوا صَدْر البَيْت الأوَّل فَرَكَّبُوه مَع عَجُز الثَّانِي، وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاه، وعَلَى الصَّوَاب أَنْشَدَه ابْن عُصفُور[1]، إلَى هُنَا كَلامُه، وكَانَ هَذَا الشَّاعِر سَبَّ قَوْماً وَلامَهُم عَلَى قَبِيحٍ ارْتَكَبُوه، واستَثْنَى أَبَا ثَوْبَان مِنهُم، يقُول: أنَا أبْخَل بِه عَلَى المَلْحَاة وَالشَّتْم لِكَونِه لَيْس أهْلاً لِذَلِك، إذْ هُو مِن جَلالَة القَدْر بِمَكَان، وَالبُكْمَة: الخَرَس، أيْ: لَيْس بِذِي بُكْمَة، والفَدْم: العَيي[2].

**قَالَ: فَإذَا قِيل: قَامَ القَوْم حَاشَا زَيْداً، فَالمَعْنَى: جَانِب[3] هُو، أيْ: قِيَامُهُم أوْ القَائِم[4] مِنهُم، أوْ بَعْضُهُم زَيْداً.**

أَقُول: فِيه لَفٌّ ونَشْر مُرَتَّب[5]، والقَوْلان الأوَّلان ظَاهِرَان، وأمَّا الأخِيرُ فَفِيه نَظَر، لأنَّ المَقْصُود مِن قَولِك، قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْداً، وكَذَا فِي خَلا زَيْداً، وعَدَا زَيْداً، انَّ زَيْداً لَمْ يَكُن مَعَهُم أصْلاً، وَلا يَلْزَم مِن خُلُو بَعْض القَوْم مِنْه وَمُجَاوَزة بعْضِهِم إيَّاه خُلُو الكُلّ، وَلا مُجَاوَزَة الكُل. قَالَ[6] الرَّضِي: وقَدْ يُقَال: يَجُوز[7] أنْ يُرَاد بِبَعْضِهِم مَنْ عَدَا المُسْتَثْنَى فَلا يَتِم مَا قَالَه، لَكِنَّ إطْلاقَ البَعْضِ عَلَى الأكْثَرِ قَلِيلٌ، وهَذَا التَّرْكِيب شَائِعٌ كَثِير.

---

(1) الإحالة في آخر باب الاستثناء من شرح التسهيل: 2/ 699، واخر هذا الباب في المخطوط مبتور.

(2) في (ج.د) الغبي.

(3) في (د) جاز.

(4) في (ج.د) القيام.

(5) لأنه جمع ثم فرق.

(6) شرح الكافية للرضي: 1/ 230، والصواب: قاله الرضي.

(7) في الأصل و(ج) بجواز.

## "حتّى"

**قَالَ: فَأمَّا قَوْلُه[1]:**

أنتْ حتَّاك تَقصِدُ كُلَّ فَجٍّ / تُرَجِّي مِنْك أنَّهَا لا تخِيبُ

أقُول: تَقدَّم أنَّ الفَجَّ هُو الطَّرِيق الوَاسِع بَيْن جبلَيْن، أوْ الطريقُ الوَاسِعُ غَيْر مُقيَّد بِذَلِك، وفِي البَيْت شَاهِد عَلَى أنَّ (أنْ) المُخَفَّفَة قَدْ يَكُون اسْمُهَا ضَمِيراً مَذكُوراً لا مَحْذُوفاً.

**قَالَ: وأنَّه يَكُون ضَمِيراً غَائِباً عَائِداً عَلَى مَا تَقدَّم غَيْرَ الكُلِّ، كَقَوْلِك: زَيْدٌ ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّاهُ.**

أقُول: وأيْضاً يَجُوز عَوْد ضَمِير البَعْض علَى مَا يَندرِج تَحْت عَام مُتَقدِّم، مِثْل: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[2] فإنَّه يَعُود عَلى الرَّجْعيَّات المُندرِجَات فِي عُمُوم المُطَلَّقات مِن قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾.

**قَالَ: وقِيل: لَو دَخَلَت[3] عَلَيه[4] قُلِبَت ألِفُهَا يَاءً كَمَا فِي (إلَى) وهِي فَرْعٌ عَن (إلَى) فَلا تَحْتَمِل ذَلِك.**

أقُول: لَمْ يَرُدَّ المُصنِّف/ هَذَا القَوْل كَمَا رَدَّ القَولَيْن الآخَرَين، كَأنَّ هَذَا مِن قَبِيل المُرْتضَى عِنْده، وقَد يُقَال: غَايَتُه ألَّا يُرْتَكَب التَّغْيير بِالقَلْب لأجْل الفَرعِيَّة، وَلا يَلْزَم مِن ذَلِك امْتِنَاع دُخُولِهَا عَلى المُضْمَر مَع بَقَاء ألِفِهَا بِدُون قَلْب، لَكِن قَالَ ابْن الحَاجِب: حِكْمَة تَرْك

---

(1) الشاهد فيه أن حتى قد تجر الضمير في الضرورة، قال البغدادي في شرح شواهد المغني: وهذا البيت مع شهرته لم يعرف قائله: 3/ 93، وهو من شواهد الهمع: 2/ 32، الخزانة: 4/ 141، الصبان: 2/ 210.

(2) البقرة من الآية 228.

(3) حتى الجارة.

(4) أي: الضمير.

استِعمَال الْمُضْمَر بَعْد (حتَّى) أنّها لَو أُدْخِلَت عَلَيه[1]، فقِيل: حتَّاه لأثْبَتُوا مَع الْمُضْمَر الِفاً فِيمَا غُيِّرَت الِفُ امْثالِهِ إلَى اليَاء كقَولِك: إلَيه وعَلَيه ولَدَيه، وذَلِك كُل الِف آخِر حَرْف أوْ اسْم غَيْر مُتمكّن ائصَلَ به مُضْمَر، ولَو قلَبُوهَا يَاء لخَالَفُوا القَاعِدة الأصلِيَّة فِي أنَّ الْمُضْمَر لا يُغَيِّر الكَلِمَة مِن غَيْر حَاجَة، وَهُنَا لا حَاجَة لاسْتِغْنَائِهِم عَن (حتَّى) بـ إلَى[2]، قُلْت[3]: حَاصِلُه أنّه لَمَّا كَانَ كُلٌّ مِن قَلْب الألِف وَإقْرَارهَا مَع الْمُضْمَر مَلْزُوماً لِمُخَالَفة القَاعِدَة[4] اطَّرَحُوه، فَلَمْ يُدْخِلُوها إلَّا عَلَى الظَّاهِر، لَكِن فِي تَمْثِيلِه لِلاسْم غَيْر الْمُتَمكّن بـ "لَدَى" نَظَرٌ، لأنّه مُعْرَبٌ، وكُلُّ مُعْرَبٍ مُتَمكّنٌ.

**قَالَ: وَتَوهَّم ابْن مَالِك انَّ ذَلِك لَمْ يَقُل بِهِ[5] إلَّا الزَمَخْشَرِي[6]، فَاعْتُرِض عَلَيه بِقَولِه[7]:**

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى ... نِصفَهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤُوسَا

أقُول: يُرِيد الشَّاعِر انَّ مَحْبُوبَته عَيَّنَت لَيْلَة لِوِصَالِه، فَمَا زَالَ فِي تِلْك اللَّيْلَة يَرْتَقِبُهَا رَاجِياً لِحُصُول مَا وَعَدَتْه إيَّاه إلَى انْ مَضَى نِصْف اللَّيْلة فَانْقَطَع الرَّجَاء وحَصَل اليَأس، وَوَجْه الاعْتِرَاض انَّ النِّصْف لَيْس آخِر جُزْءٍ مِن اللَّيْلة، وَلا مُلاقِياً لآخِر جُزْءٍ مِنْها.

**قَالَ: وهَذَا لَيس مَحلُّ الاشْتِرَاط، إذْ لَمْ يَقُل: فَمَا زِلْت فِي تِلْك اللَّيْلَةِ حتَّى نِصفِها، وَإنْ كَانَ المَعنَى عَلَيه، ولَكِنَّه لَمْ يصرِّح بِهِ.**

أقُول: وهَذَا كَمَا تَرَاه جُمودٌ عَلَى الظَّاهِر، وإذَا كَانَت اللَّيْلة مُرَادةً قَطْعاً كَانَت فِي حُكْم الْمَلْفُوظ بِهَا[8]، وَلا أثَر لِخُصُوصِ النُّطْق بهَا فِي ذَلِك.

---

(1) في (د) على.

(2) شرح المفصل: 2/ 745، لابن الحاجب.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في الأصل قاعدة.

(5) يريد الشرط الثاني من شرطي مخفوض (حتى) وهو أن يكون آخر جزء أو ملاقي آخر جزء.

(6) شرح المفصل: 8/ 15.

(7) الجنى الداني: 544، الهمع: 2/ 23، شرح التسهيل: 2/ 38، م خ (699ق) عامة، لم أعثر على قائله.

(8) في الأصل به.

**قَالَ: إذَا لَمْ تَكُن مَعَها قَرِينَة تَقْتَضِي دخُول مَا بَعْدَها كَمَا فِي قَوْلِهِ[1]:**

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَه ∧ وَالزَّادَ، حتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا

أَقُول: كَمَا يَتعلَّق بـ تَقْتَضِي، فَالبَيْت مِثَال[2] لِمَا كَانَت القَرِينَة مُقْتَضِيَة لِدَخول مَا بَعْد (حتَّى)، فِيمَا قَبْلَها إذِ القَرِينةُ فيه[3]، وهِي: أَلْقَاهَا، يَقْتَضِي دخُولَ النَّعْلِ فِي الْمُلْقَى، فَإنْ قلْتَ: الْمُتَقدمُ الخَبَرُ بأنَّه أَلْقَى الصَّحِيفة والزَّاد، فَالنَّعْلُ مَقْطُوعٌ بِعَدَم دخُولِهَا فِي ذلِك، قُلْت: يُؤَوَّل[4] ذَلِك بِالْمُثْقِل كَمَا يَجِيء فتَدْخُل، فَكَأنَّه أَلْقَى مَا يُثقِلُهُ حتَّى نَعْلَه.

**قَالَ: أوْ عَدَم دخُولِهِ كمَا فِي قَوْلِهِ[5]:**

سَقَى الحَيَا الأَرْضَ حتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَت ∧ لَهُم فَلا زَالَ عَنْها الخَيْرُ مَجْدُودَا

أَقُول: الحَيَا بِالقَصْر: المَطَر، ويُمَدُّ، كَذَا فِي القَامُوس[6]، وعُزِيَت مَبْنِي لِلمَفْعُول بِعَيْن مُهْمَلة وزَاي: نُسِبَت، ومَجْدُوداً بِجِيم ودَالَيْن مُهْمَلَتَيْن او مُعْجَمتَيْن: مَقْطُوعاً وَلا أعْلَم الرِوَايَة فِي البَيْت هَلْ هِي بِالإهْمَال، أوْ بِالإعْجَام، وقَرِينَةُدُعَائِه عَلَى أمْكِنَتِهِم بِدَوامِ قَطْع الخَيْر عَنْها يقْتَضِي عَدَم دُخولِهَا فِي الأَرْض المَدْعُو لَهَا بِالسُّقْيَا.

---

(1) الشاهد فيه وجود قرينة دالة على دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها، وهي قوله ألقاها، في معجم الأدباء منسوب إلى مروان النحوي: 19/ 146، وفي شرح الأبيات للبغدادي: 3/ 98، هو من شعر لأبي مروان النحوي قاله في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند، ونسبه البعض إلى المتلمس، وهو من شواهد: ابن يعيش: 8/ 19، الهمع: 2/ 24، الجنى الداني: 547، 553.

(2) ساقطة من (ج.د).

(3) ساقط من (د).

(4) في الأصل تاويل.

(5) لم يعرف قائله: وهو من شواهد شرح ابن عقيل على التسهيل: 2/ 272، وفيه محدودا بالحاء، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 214.

(6) القاموس: 4/ 323 الحي.

**قَالَ: وإنَّمَا قُلنا: إنَّ النَّصب بَعْد (حتَّى) بِأنْ مُضمَرة لا بِنَفس (حتَّى) كَمَا يَقُول الكُوفِيُّون[1]، لأنَّ (حتَّى) قَدْ ثَبَتَ أنَّهَا تَخفِض الأسْمَاء، ومَا يَعْمَل فِي الأَسْمَاء لا يَعْمَل فِي الأفْعَال، وكَذَا العَكْس.**

أقُول: هَذَا لا يَتَّجِه اعتِرَاضاً عَلَى جَمِيع الكُوفِيِّين، فَالكِسَائِي مِنْهُم يَقُول: إنَّ (حتَّى) لَيسَت حرفَ جَرٍّ، وأنَّ الجرَّ الَّذي بَعْدَها هُو فِي نَحْو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[2] بتَقْدِير: إلَى، أيْ: حتَّى انْتَهَى إلَى مَطْلِع الفَجْر، فَلا يَرِدُ عَلَيه الاعتِرَاض فِي (حتَّى) بأنَّ عَامِل الاسْم لايَعْمَل فِي فِعْل كَمَا يَرد عَلَى غَيْره مِن الكُوفِيِّين، نَعَم يَرِدُ عَلَيه أنَّهَا مُختَصَّة بِقَبِيل، فَكَيْف نَصبَت الفِعْل، ويَرِد أيْضاً عَلَيه أنَّ حَذْف الجَار وإبْقَاء عَمَلِه فِي غَايَة القِلَّة، فكَيْف اطَّرَد بَعْد/ حتَّى؟، وأيْضاً كَيْف اطَّرَد حَذْف الفِعْل بَعْدها مَع انْجِرَار الاسْم؟، كَذَا قَالَ الرَّضِي[3]: فَإنْ قُلْتَ: هَذِه الكُلِّيَّة الَّتِي سَاقَها المُصنِّف، وهُو أنَّ مَا يَعْمَل فِي الأَسْمَاء لا يَعْمَل فِي الأفْعَال، وكَذَا العَكْس يُشْكِل بمِثْل قَولِك: أيَّ رَجُلٍ تضرِبْ أضرِبْ، بِالجَزْم، فَإنَّ أيّاً فِيها شَرطِيَّة، وقَدْ عَمِلَت الجَزْم فِي الفِعْل والخَفضَ فِي الاسْم المُضَاف إلَيه عَلَى الصَّحِيح فِي أنَّ خَافِض المُضَاف إلَيهِ هُو المُضَاف، ويُشْكِل أيْضاً بـ كَي فإنَّها جَارَّة ونَاصِبَة، قُلْت: إنَّمَا جَزَمَت أيٌّ مِنْ جِهَة تَضَمُّنِها لـ إنْ الشَرْطيَّة، وجَرُّها لَيْس مِن هَذِه الجِهَة، وَكَي الجَارَّةُ لِلتَّعْلِيل، وَالنَّاصِبة مَصْدريَّة، كَـ أنْ، فَلَم يَقَع جَرُّها ونَصبُها مِن جِهَة وَاحِدَة، وَمَقصُود الجَمَاعَة أنَّ عَامِل أحَد القَبِيلَيْن لايَعمَل فِي الآخِر مِن تِلْك الجِهَة الَّتِي عَمِل فِيها فِي ذَلِك القَبِيل، نَعَم، تَنْتَقِض هَذِه القَاعِدة عَلَى الكُوفِيِّين، -إنْ قَالُوا بِهَا-[4]، بِاللازِم الزَّائِدة، فإنَّها تَعْمَل الجَرَّ فِي الاسْم إجْمَاعاً وتَعمَلُ عِنْدَهم النَّصْبَ فِي مِثْل: مَا كَان زيْدٌ لِيَفْعل، وهِي لِلتَّوكِيد فِي كُلٍّ مِن الحَالَيْن.

---

(1) الجنى الداني: 554.

(2) القدر من الآية 5.

(3) شرح الكافية للرضي: 2/ 240، 241.

(4) ساقطة من (ج.د).

**قَالَ: وَمُرَادِفَةُ (كَي) التَّعْلِيلِيَّة، نَحْوُ:** ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ﴾[1]، ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾[2].

وقَولِك: أسلِم حتَّى تَدْخل الجَنَّة، وتَحْتَمِلُهُما: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾[3] ومُرَادِفةُ إلَّا فِي الاسْتِثْنَاء.

أقُول: تَخصِيص الآيَة الأخِيرَة بِالاحتِمَال ظَاهِرٌ فِي أنَّ مَا تَقدَّم مِن أمْثِلَة هَذَا القِسْم غَيْرُ مُحتَمِل، فَأمَّا أسلِم حَتَّى تَدخُلَ الجَنَّة، فَلا تَحتَمل غَيْرَ التَعْلِيلِيَّة، وَأمَّا: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ﴾ و﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ فَكُلٌّ مِنهُما يَحتَمل الأمْرَيْن كَالآيَة الأخِيرَة، فَإنْ قُلْت: حتَّى الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِع حَرْفُ جَرٍّ ضَرُورَةَ أنَّ نَصْبَ المُضَارِعِ بِأنْ مُضْمَرَةٍ، وهِي وَصِلَتُها فِي تَأوِيل مَصْدَر مَجْرُور بِـ حتَّى، والمُصنِّف قَد أسْلَف فِي أوَّل الكَلام عَلَى هَذَا الحَرْف أنَّ (حتَّى) الجَارَّةَ بِمَنْزلة إلَى فِي المَعْنَى والعَمَل، فكَيْف يَستَقِيمُ قَولُه هُنَا أنَّ الدَّاخِلَة عَلَى المُضَارِعِ المَنْصُوب تكُون مُرَادِفَة لـ كَي التَعْلِيلِيَّة، ومُرَادِفة لـ إلَّا الاستِثْنَائيَّة، وهَلْ هذَا إلا تَنَاقُضٌ؟.
قُلْت: الأوَّل مُطْلَق أوْ[4] عامٌّ، وهَذَا مُقَيَّدٌ لَه أوْ مُخَصِّص، فكَأنه قَالَ: حتَّى الجَارَّة بِمَعنى إلَى إنْ لَمْ تَدخُل عَلَى المُضَارِعِ المَنصُوب فَإنْ دَخَلَت عَلَيه، فَقَد تَكُون بِمَعنَى كَي التَعْلِيلِيَّة، وقَدْ تَكُون بِمَعنَى إلا[5] الاستِثنَائيَّة، أوْ كَأنَّه قَالَ: حتَّى الجَارَّة بِمَعنَى إلَى[6] فِي كُل مَوْضِع إلَّا إذا

---

(1) (عن دينكم إن استطاعوا) البقرة: 217.
(2) المنافقون: 7.
(3) (إلى أمر الله) الحجرات: 9، الضمير في (تحتملهما) يعود إلى مرادفة إلى وكي.
(4) في الأصل وعام.
(5) ساقطة من (ج.د).
(6) في الأصل إلا.

دَخلَت عَلَى الْمُضَارِعِ المَنصُوب فَقَد تَخرُج عَنْ ذلِكَ وتُستَعمَل بمَعنَى كَي أو[1] إلا، فَإنْ قُلْت: كَيفَ تَكُونُ مُرَادِفة لـ إلا الاستِثنائِيَّة مَع أنّها جَارَّةٌ، قُلْت: لا بُعْدَ فِي ذلِك كـ حَاشَا وَخَلا عَنْ الجَرِّ بِهِمَا.

**قَالَ: نَعَم هُوَ[2] ظَاهِرٌ فِيمَا أنشَدَه ابنُ مَالِك مِن قَولِه[3]:**

لَيس العَطَاء مِن الفُضُول سَمَاحَةً ∧ حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أقُول: الفُضُولُ: جَمْع فَضْل وهُو الزِّيَادَة، الْمُرَاد زِيَادَاتُ المَال، وهِي مَا لا يُحتَاج إلَيه مِنه، والسَّمَاحَة: الجُودُ والمَعْنَى: أنَّ إعْطَاءك مِن زِيَادَات مَالِك لا يُعَدُّ سَمَاحَة، إلا أنْ تُعطِي فِي حَالَة قِلَّة المَال، وَالاستِثنَاءُ عَلَى هَذَا مُنْقَطِعٌ، وَالْمُصَنِّفُ استَظْهَرهُ مَع أنَّ احْتِمَالَ الغَايَةِ مُتَأتٍّ، أيْ: انْتِفَاءُ كَوْن إعْطَائِك مَعْدُوداً مِن السَّمَاحة مُمْتَدٌّ إلَى زَمَن[4] إعطَائك فِي حَالَة قِلَّةِ مَالِك، فَيَثْبُت حِينَئذٍ أنَّ إعطَاءك مِن الفُضُول سَمَاحة بِاعتِبَار أنَّ الجُود مَع الإقْلال يَدُل عَلَى أنَّ السَّمَاحة غَرِيزَة لَك، فَيَكُون مَا أعْطَيتَه مَع وُجُود الثَّرْوَةِ سمَاحَةً أيْضاً، ويَحتَمِلُ التَّعْلِيلَ بأنْ يكُون الْمُرَاد: أنِّي أحْكُمُ بأنَّ إعطَاءك مِن الفضُول لَيس سماحَة كَي أبْعَثَك بِذَلِك عَلَى الجُود مَع الإقْلال[5]، وَالله تَعَالَى أعْلَمُ.

**قَالَ: وَفِي قَولِه[6]:**

وَالله لا يَذْهَب شَيْخِي بَاطِلاً ∧ حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلا

---

(1) في الأصل وإلا.

(2) أي: ورودها مرادفة لـ إلا في الاستثناء.

(3) البيت ثالث أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في الحماسة شرح التبريزي: 4/ 254، منسوبة إلى المقنع الكندي محمد بن عمير، وهو من شواهد الجنى الداني: 555، الهمع: 2/ 9.

(4) ساقط من (ج).

(5) ساقط من الأصل.

(6) البيتان لامرئ القيس، ديوانه: 175، ومن شواهد الصبان: 3/ 298، الدرر: 2/ 7.

أقُول: أبِير أهْلِك، ومَالِك وكَاهِل، قَبيلَتَان، وَالغَايَة هُنَا مُمْكِنة، أيْ: لا أتْرُكُ الأخْذَ بِالثَّار إلَى أنْ أقْتُلَ هذَيْن الحَيَّيْن فَأتْرُكَ حِينَئذٍ لِحُصول القَصْد بِإهْلاكِهما، وكَذَا التَّعْلِيلُ أيْضاً مُمْكِن، أيْ: لا أتْرُكُ/ الأخْذَ بِثَار الشَّيْخ كَي أقْتُلَ هَذَيْن الحَيَّيْن، وَالاسْتِثْنَاءُ فِيه إنَّمَا يَظْهَر مَع الانْقِطَاع كَمَا فِي البَيْت الَّذِي قَبْلَه.

**قَالَ: لأنَّ مَا بَعْدَهمَا لَيْس غَايَةً لِمَا قَبْلَهُما، ولا مُسَبَّباً عَنْه.**

أقُول: يَعنِي أنَّ مَا بَعْد حتَّى الَّتِي فِي البَيْت الأوَّل، وهُو الجُودُ مَع القِلَّة، وحتَّى الَّتِي فِي البَيْت الثَّانِي، وهُو إبَارَتُهُ[1] ذَينِكَ الحَيَّيْن، لَيْس غَايَةً لِمَا قَبْلَهُما، وهُو انْتِفَاءُ كَوْنِ العَطَاء مِن الفُضُول سَمَاحةً، فِي الأوَّل، وَانْتِفَاءُ ذَهَابِ شَيْخِه بَاطِلاً فِي الثَّانِي، وَلا مُسَبَّباً عَنْه، وَكِلا هذَيْن الأمْرَيْن فِي حَيِّز المَنْع، وقَدْ عَرَفْتَ وَجْهَ ذَلِك.

**قَالَ: وَلَك أنْ تُخرِجَه عَلَى أنَّ فِيه حَذْفًا[2]، أيْ: ( يُولَدُ عَلَى الفِطْرَة )[3] وَيَسْتَمِرُّ[4] عَلَى ذَلِك يَكُونَ.**

أقُول: التَّخْرِيجُ يتَأتَّى عَلَى وَجْه حَسَن بِدُون ارْتِكَاب هَذَا الحَذْف، وَذَلِك أنْ تَجْعَل قَولَهُ: يُولَدُ صِفَةً لـ مَولُودٍ، وَقَولُه: عَلَى الفِطْرة، ظَرْفاً مُسْتِقراً خَبَرَ المبْتَدأ، أيْ: كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرة حتَّى يكُونَ أبَوَاهُ هُمَا اللَّذَان يُهَوِّدَانه ويُنَصِّرَانه، وَالمَعْنَى: أنَّ اسْتِقْرَارَه عَلَى الفِطْرَة مُمْتَدٌّ[5] إلَى أنْ يَقَعَ التَّهْوِيدُ وَالتَّنْصِيرُ فَيَزُولَ ذَلِك الاسْتِقرَارُ حِينَئذٍ، فَإنْ قُلْتَ: فَمَا فَائِدةُ هَذِه الصِّفَة؟، قُلْتُ: فَائِدَتُها توْكِيدُ العمُومِ كَمَا فِي قَولِه تَعالَى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي

---

(1) في الأصل إبادته.

(2) في الأصل حذف.

(3) نص الحديث: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه، صحيح البخاري: 1/ 235، من حديث أبي هريرة بالفاظ متقاربة من كتاب الجنائز (باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه) وفي ص240، باب ما قيل في أولاد المشركين، وفي كتاب التفسير: سورة الروم: 3/ 173، وفي كتاب القدر، باب الله أعلم بما كانوا عاملين: 4/ 144، ط، عيسى البابي الحلبي.

(4) في الأصل ومستمر.

(5) في (ج) ممتدا.

﴿ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[1] حَيْث وَصَف دَابَّة وَطَائِر بِمَا هُو مِن خَوَاصِّ الجِنْس لِبَيَان أنَّ القَصْد مِنهُما الجِنسُ دُون الفَرْد، وَبِهَذا الاعْتِبَار أفَاد الوَصْفُ تَأكِيدَ العُموم، وكَذَا القَوْل فِي يُولَد سَوَاءَ، فَإنْ قُلْت: الظَّرْفُ الْمُستَقِر إنَّمَا يَتعلَّق بِمُطلَق الكَوْن، لا بِالكَوْن الخَاصِ وَالأعَم أعْنِي مُطْلَق الكَوْن لا دَلالَة لَهُ علَى الأخَص، أعْنِي: الامْتِدَادَ والاستمرار، فيُحتاجُ إلى تقدير"مُمتَدًّا" مثلاً، وهذا عَينُ ما قَدَّرهُ المصنفُ. قلتُ: لا امتدادَ لِفِعْلٍ مَّا حَقِيقَةً، لأنه عَرَضٌ، وَالعَرَض لا يَبْقَى زَمَانَيْن، فَلا يُتَصَوَّرُ امْتِدَادُه، لَكِنَّ بَعْضَ الأفْعَال قَدْ يَحْتَمِلُ الامْتِدَادَ[2] بِتَجَدُّدِ الأمْثَال[3] مِن غَيْر فَصْلٍ، كَالسَّيْر وَالجُلُوس وَالرُّكُوب، وَمِنْه: الاسْتِقرَارُ الَّذِي هُو مُطلَق الكَوْن، فَيَكُون مَعْنَى الغَايَةِ فِيه مقْصُوداً بِهَذَا الطَّرِيق، وَلا حَاجَةَ إلَى تَقْدِير الاسْتِمْدَاد أصْلاً.

**قَالَ: ثُم إنْ كَانَت[4] حَالِيَّتُهُ بِالنِّسبَة إلَى زَمَان الْمُتَكَلِّم، فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ:**

أقُول: إنَّمَا وَجَب الرَّفْعُ عِنْد إرَادَة الحَال، لأنَّهُم إنَّمَا نَصَبُوا عِنْد إمْكَان[5] تَقْدِير النَّاصِب، ألا تَرَى أنَّ الفِعل مُسْتَقبَلٌ، وتَقْدِير "أنْ" النَّاصِبةِ مَعَه مُمْكِن، لأنها لِلاسْتِقبَال بِخِلافِ مَوْضِع الرَّفْع، فإنَّه لِلحَال، وتَقْدِير "أنْ" مَعَه مُنَاف لَهُ، وَإذَا رُفِعَ الفِعْلُ فَـ حتَّى حَرْفُ ابْتِدَاء، لأنَّهَا لَو كَانَت حَرْف جَر لَوَجَب أنْ نُقَدِّر الفِعْل اسْماً لِيَصِح دخُولُهَا عَلَيه، وَلا يُقدَّر اسْماً إلا بِـ أنْ، لَكِنَّ تَقْدِير أنْ مُمْتَنِعٌ لِمَا مَرَّ، كَذَا قَالَ ابْن الحَاجِب[6]، قُلْتُ: فِي قَولِهِ وَلا يُقدَّرُ اسْماً إلا بِـ أنْ نَظَرٌ، وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُول: لِمَ لا تَكُون جَارَّةً[7] وَتُقدَّرُ[8] مَا الْمَصدرِيَّةُ وَهِي

---

[1] الأنعام: 38.

[2] في الأصل الامتثال.

[3] ساقط من الأصل.

[4] في (د) كان.

[5] في (ج) مكان.

[6] قال: وإنما نصبوا في موضع النصب المذكور لأنه أمكن فيها تقدير الناصب، أن الفعل فيه مستقبل، وتقدير أن محقق، بخلاف موضع الرفع، فإنه للحال، وتقدير أن معه متناقض، الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 21.

[7] ساقط من (د).

[8] في الأصل وتقدير.

غَيْرُ مُنَافِيةٍ لِلرَّفْعِ؟، ويُجَابُ بأنْ تَقْدِير "مَا" لَمْ يَثْبُت فِي كَلامِهِم مَع أنّه لا دَاعِي إِلَى الْتِزَامِ كَونِها جَارَّةً حتَّى يُحتَاجَ إِلَى التَّقْدِير.

**قَالَ: وَإنْ كَانَتْ حَالِيَّتُهُ لَيْسَت حَقِيقِيَّةً[1]، بَلْ كَانَت مَحْكِيَّةً، رُفِعَ.**

أَقُول: مَعْنَى حِكَايَة الحَال، أنْ يُفْرَض مَا كَان وَاقِعاً فِي الزَّمَن المَاضِي وَاقِعاً فِي هَذَا الزَّمَن، يُعَبَّر عَنه بِلَفْظ المُضَارِع، وفَائِدَةُ الحِكَايَة تَصْوِيرُ تِلْك الحَالَةِ العَجِيبَةِ وَاستِحْضَارُ صُورَتِها فِي مُشَاهَدَةِ السَّامِع لِيَتَعجَّبَ.

**قَالَ: وَالثَّانِي[2] أنْ يَكُون مُسَبَّباً عمَّا قَبْلَهَا.**

أَقُول: إنَّمَا اشْتَرَط هَذَا الشَّرْط لِيَحصُل الرَّبْط مَعنَى حَيْثُ فُقِد لَفْظاً، وذَلِك لأنَّه لَمَّا لَمْ يتَعَلَّق مَا بَعْدها بِمَا قَبْلَها لَفْظاً زَالَ الاتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ فشُرِطَت السَّبَبِيَّةُ المُوجِبَةُ لِلاتِّصَال المَعنَوِي جَبْراً لِمَا فَاتَ مِن الاتِّصَال اللَّفْظِيِّ.

**قَالَ: وَأجَازَ الأخْفَشُ الرَّفْعَ بَعْدَ النَّفْي عَلَى أنْ يَكُونَ أصْلُ الكَلام إيجَاباً، ثُمَّ أُدْخِلَت أدَاةُ النَّفْي عَلَى الكَلام بِأسْرِهِ لا عَلَى مَا قَبْل (حتَّى) خَاصَّةً.**

أَقُول: لَكِن الأَخْفَش مُعْتَرِف بأنَّ العَرَب لَمْ تَتَكلَّم بِذَلِك عَلَى مَا نَقَله الرَّضِي[3]، فَكَأنَّه إنَّمَا أجَازَ بِالقِيَاس لا بِالسَّمَاع/ .

**قَالَ: وَلَو عُرِضَت هَذِهِ المَسْألَة[4] بِهَذَا المَعْنَى عَلَى سِيبَوَيه لَمْ يَمْنَع الرَّفْع، وَإنَّمَا مَنَعَه إذَا كَانَ النَّفْي مُسَلَّطاً عَلَى السَّبَب خَاصَّة، وَكُل أحَد يَمْنَع ذَلِك.**

أَقُول: الَّذي يَظْهَر لِي إجْرَاء هَذَا فِي الاسْتِفهَام أيْضاً بِأنْ يُقدَّر أصْل الكَلام خَالِيَاً عَن الاسْتِفهَام، ثُم أُدْخِلَت أدَاتُه عَلَى الكَلام بِأسْرِه، لا عَلَى مَا قَبْل "حتَّى" خَاصة، كَأنْ

---

(1) في (ج) حالية وليست.

(2) أي: الشرط الثاني من الشروط الثلاثة التي تجعل المضارع يرتفع بعد (حتى).

(3) شرح الكافية: 2/ 242.

(4) يريد بالمسألة رفع المضارع بعد حتى مع نفي الفعل الذي قبلها: ما سرت حتى أدخلها لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، المغني: 1/ 126.

يقُول شَخْص لآخَر: سِرْتَ حتَّى تَدْخُلَ البَلَدَ، فَتَشُكُّ أنْتَ فِي صِدْق الْمُخبر[1]، فَتقُول لِذَلِك الْمُخَاطَب: هَلْ سِرْتَ حتَّى تَدْخُلها؟، أيْ: هَلْ مَا أخْبَرَك بِهِ هَذَا الشَّخْص صَحِيحٌ؟.

**قَالَ: وَالثَّالِث أنْ يكُون[2] فضْلَةً فَلا يَصِحُّ فِي نَحْو: سَيْرِي حتَّى أدْخُلَها، لِئَلا يَبْقَى الْمُبْتَدأ بِلا خَبَر.**

أقُول: يعْنِي لأنَّك إذا رَفَعْتَ الفِعْل كَانَت حَرْف ابْتِدَاء، فَالجُمْلَة الوَاقِعَةُ بَعْدها مُسْتَأنَفةٌ فيَلْزَم خُلُوّ المُبْتَدأ عَن الخَبَر، وَلِقَائِل أنْ يقُولَ: إنْ عَنَوْا أنَّ الْمُبْتَدَأ يَبْقَى بِلا خَبَر لَفْظَاً وَتَقْدِيراً فَمَمْنُوعٌ؛ إذْ يُمْكِن تَقْدِيرُ الخَبَر، أيْ: سَيْرِي حَاصِلٌ، وَإنْ عَنَوْا إبْقَاءَه بِلا خَبَر لَفْظاً فَمُسلَّم وَلا يَضُر، وَمَا أظُنُّهُم يَمْنَعُون الْمَسْأَلَةَ إلا عِنْد عَدَم تَقْدِير الخَبَر.

**قَالَ: وَالثَّانِي[3] أنْ يَكُون[4] إمَّا بَعْضاً مِن جَمْع، كَ قَدِمَ الحَاجُّ حتَّى الْمُشَاةُ.**

أقُول: أرَادَ أنْ يكُون إمَّا جُزْئيّاً مِن كُلّي[5] بِدَلِيل مُقَابلَتِه بِالجُزْء مِن الكُل، وَإلا فَلَو أُرِيد بِالبَعْض مَا هُو أعَمُّ لَزِم التَّدَاخُل بَيْن الأقسَام الْمُتَقابِلَة، وَلَيْسَ الْمُرَاد بِالحَاج الْمَجْمُوعَ مِن حَيْثُ هُو مَجْمُوعٌ، وَإلا كَان الْمُشَاةُ حِينَئِذٍ جُزْءاً لا جُزْئيّاً.

**قَالَ: وَالَّذِي يَضْبِطُ لَكَ[6] ذَلِك أنَّهَا تَدْخُل حَيْث يَصِحُّ دخُولُ الاسْتِثْنَاءِ وَتَمْتَنِع حَيْث يَمْتَنِع.**

أقُول: يَعنِي بِالاسْتِثنَاءِ الاسْتِثْنَاءَ[7] الْمُتَّصِلَ، وَلا خَفَاء فِي صِحَّة قَولِك: أعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ إلا حَدِيثهَا، مَع الاتِّصَال تَنْزِيلاً لِحَدِيثِها مَنْزِلةَ بَعْضِها، وَلا فِي امْتِنَاع أعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ إلا[8] وَلَدها، عَلَى إرَادَة الاتِّصَال.

---

[1] في (ج.د) الخبر.
[2] هو: أي المضارع بعد حتى.
[3] يريد الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي تفرق بين حتى العاطفة، والواو العاطفة.
[4] أي: هو المعطوف بـ حتى.
[5] في (ج) كليلى.
[6] في (د) لكن.
[7] ساقط من (د).
[8] ساقط من الأصل.

**قَالَ: وَلِهَذَا لا يجُوز (ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْن حتَّى أفضَلَهُمَا).**

أقُول: يُرِيد: لأنَّهُ لا يَصِحُّ أنْ تقُولَ (ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْن إلا أفْضَلَهُمَا)، لأنَّه إخْرَاج لِمَا دَخَل أوَّلاً بطَرِيق النَّص، لا بِطَرِيق الظُّهُور، كَمَا لا يَصِح: ضَرَبْت زَيْداً وَعَمْراً إلا زَيْداً، كَذَا قِيل، وَيرِدُ عَلَيه الاسْتِثْنَاءُ مِن أسْمَاءِ العَدَدِ.

**قَالَ: وَقَد اجْتَمَعَا فِي قَولِه[1]:**

قَهَرْنَاكُم حتَّى الكُمَاة، فَأنْتُم ∧ لَـتَخْشَونَنَا حتَّى بَنِينَا[2] الأصَاغِرَا

أقُول: الكُمَاة جَمْع كَمِيّ: وهُو الشُّجَاع، قَالَ الجَوهَرِي: كَأنَّهُم جَمعُوا كَامِياً عَلَى كُمَاة[3] مِثْل قَاضٍ وقُضَاة[4]، وَهَذا غَايَة لِمَا قَبْله فِي القُوَّة، وَالأخِيرُ عَكْسُه[5].

**قَالَ: وذَلِك لأنَّ شَرْط مَعطُوفِها أنْ يَكُون جُزْءاً مِمَّا قَبْلَها، أوْ كَجُزْءٍ مِنْه[6].**

أقُول: بَقِي عَلَيه: أوْ بَعْضاً مِمَّا قَبْلها، كَمَا صرَّح بِهِ قَبْلُ، وَلَو عَبَّر بِهَذَا فَقَال: أنْ يَكُون بَعْضاً أو كـ بَعْض، لَكَان أوْلَى، لأنَّ كَونَه بَعْضاً أعَمُّ مِن كَوْنه جُزْءاً، فَيَشْمَلُ الجُزْء كـ أكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأسَها، وَغَيْرَ الجُزْءِ نَحْو: قَدِم الحَاجُّ حتَّى المُشَاةُ، حَيْث لا يُرَادُ المَجمُوعُ مِن حَيْثُ هُو مَجْمُوعٌ، فَإنَّ المُشَاةَ بَعْضُ الحَاجِّ، وَهُو عَلَى ذَلِك التَّقْدِير جُزْئِيٌّ، وَإنْ ثَبَتَ أنَّ أهْلَ اللُّغَة لا يُفَرِّقُون بَيْن البَعْض وَالجُزْء، فَالاقْتِصَار عَلَى الجُزْء كَافٍ بِلا شَك، إلا أنَّ المُصنِّف لَمْ يَمْشِ عَلَى ذَلِك فِيمَا تَقدَّم، بَلْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

---

(1) في الجنى الداني: 549، برواية: فإنكم بدل فانتم، وفي الهمع: 2/ 136، الدرر: 2/ 188، وفيهما تخافوننا، وفي شرح شواهد السيوطي برواية تهابوننا.

(2) في الأصل بنونا الأصاغر.

(3) ساقط من الأصل.

(4) الصحاح: 6/ كمي.

(5) يريد أن معطوف حتى غاية لما قبلها في الزيادة مرة، وفي النقص مرة أخرى.

(6) يتحدث هنا ابن هشام عن الفرق الثاني بين حتى العاطفة، والواو العاطفة، وهو أن حتى لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها........

**قَالَ: وَلا يَتَأتَّى ذَلِك إلا فِي المُفرَدات.**

أقُول: لِمَ لا يَجُوز فِي بَعْض الجُمَل أنْ يكُون مَضْمُونُ إحْدَاهُمَا[1] بَعْضاً مِن مَضْمُون أُخْرَى، كَمَا تقُول: أكْرَمتُ زَيْداً بِمَا أقْدِر عَلَيه، حتَّى أقَمْتُ نَفْسِي خَادِماً لَهُ، فإقَامَةُ نَفْسِك خَادِماً بَعْضٌ مِن الإكْرَام بِمَا تَقدِر عَلَيه، وكَذَا قَولُكَ: بَخِلَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِكُلِّ شَيءٍ حتَّى مَنَعنِي دَانِقَاً، فمَنْعُ الدَانِق بَعْضٌ مِن البُخْل بِكُل شَيءٍ، وَقَد نَصَّ عُلَمَاء البَيَان فِي بَابِ[2] الفَصْل وَالوَصْل عَلَى أنَّ الجُمْلَة الثَّانِيَة قَد تُنَزل مَنْزِلة بَدَل البَعْض مِن الأولَى[3]، كقَولِه تعالَى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[4] الآيَة.

**قَالَ: وَزَعَم ابْن السِّيدِ[5] فِي قَوْلِ امْرِئ القَيْس[6]:**

سَرَيْتُ بِهِم حتَّى تَكِـــلُّ مَطِيُّهُم.

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت أنْشَدَه المُصنِّف بَعْد كَامِلاً، وَالعَجُز:

وحتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأرْسَانِ.

والسُّرَى: هُو السَّيْرُ لَيْلاً، وتَكِل بِفَتْح حَرْف المُضَارَعة وَكَسْر الكَاف: تَعْيَى[7] وتَتْعَب، والمَطِي جَمْع مَطِيَّة، وهِي الدَابَة تَمْطُو فِي سَيْرِها/ ، أيْ: تَمْتَد، وَالجِيَاد: جَمْع جَوَاد، وهُو الفَرَس الجَيِّد الرَّائِع، ويُقَدْن: تُمْسِك بِمَقَاودِها لِتَسِيرَ وَلا تُرْكَب، وَالأرْسَان: جَمْع رَسَنٍ، وهُو الحَبْل، يَقُول: إنَّه سَار بِهَؤُلاء القَوْم لَيْلاً إلَـى أنْ تَعِبَت مَطَايَاهُم، وصَـارَت الخَيْل

---

(1) في الأصل احدهما.

(2) في (ج.د) بيان.

(3) شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني، شروح التلخيص: 3/ 41.

(4) (واتقوا الذي أمدكم...) الشعراء: 132، 133.

(5) البطليوسي تقدمت ترجمته، ص41 من الأصل.

(6) ديوان امرئ القيس: 210، وابن يعيش: 7/ 31، الهمع: 2/ 136، الشاهد فيه أن حتى للابتداء.

(7) في الأصل يعني تتعب.

لا تُمْسِك بأرْسَانِهَا، بَلْ تَسِيرُ بِنَفْسِها مِن غَيْر قَائِد، وهُو كِنَايَةٌ عَن شِدَّة تَعَبِهَا.

**قَالَ: وَقَيَّدَهُ[1] ابْنُ مَالِك بِالا يَتَعَيَّن كَونُهَا لِلعَطفِ نَحْوُ: عَجِبْت مِن القَوْم حتَّى بَنِيهِم، وقَولِه[2]:**

جُودُ يُمْنَاك فَاضَ فِي الخَلْق حتَّى ∧ بَائِسٍ دَانَ بالإسَاءَة دِينَا

أقُول: البَائِس: الَّذي أصَابَه بُؤْس، أيْ شِدَّةٌ، وَدَان بالإسَاءة: أيْ تَعَبَّد بِهَا، بِمَعنَى أنَّه اتَخَذَها طَرِيقاً وعَادَة يَلْزَمها كَالدِّين الَّذي يَتَعبَّد بِهِ الإنْسَان، وَالمَعنَى: أنَّ جُودَه عَمَّ مَن أسَاء وَمِن لَمْ يُسِئ، فـ حتَّى فِي المِثَال[3] وَالبَيْت مُتَعيِّنَة لِلعَطْف، وَلا تَصْلُح أنْ تَكُون جَارَّة كَمَا سَيَذْكُرُه المُصنِّف.

**قَالَ: وَأقُول إنْ شَرْط الجَارَّة التَالِيَةِ مَا يُفهِمُ الجَمْعَ أنْ يكُون مَجْرُورُها[4] بَعْضاً أوْ كـ بَعْض.**

أقُول: يَعنِي فَلا يَصِحُّ إطْلاقُ أبِي حَيَّان[5] القَوْل بِأنَّه لا يُشْتَرَط فِي تَالِي الجَارَّة أنْ يكُون بَعْضاً أوْ كـ بَعْض، بَلْ ذَلِك مُقيَّد بِمَا إذَا لَمْ يكُن مَا قَبْلَها مُفْهِماً لِلجَمْع، وَأمَّا إذَا كَان مُفْهِماً لَهُ فلا بَد مِن اشْتِرَاطه، قُلْت: وَإذَا كَان هَذَا شَرْطاً فَلِمَ أهْمَلَهُ المُصنِّف فِي ذِكْر مَا يُشْتَرَط فِي حتَّى الجَارَّة؟.

**قَالَ: وَلا يَلْزَم مِن امْتِنَاع (أعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حتَّى ابْنُهَا) امْتِنَاعُ (عَجِبْتُ مِن القَوْمِ حتَّى بَنِيهِم)، لأنَّ اسْمَ القَوْمِ يَشْمَل أبْنَاءَهُم، وَاسْمَ الجَارِيَةِ لا يَشْمَلُ ابْنَهَا.**

---

(1) أي: إعادة الخافض إذا عطفت حتى على مجرور، في التسهيل: ص175، 176، وإن عطفت حتى على مجرور لزم إعادة الجار، ما لم يتعين العطف، ولا تقتضي ترتيباً على الأصح.

(2) مجهول قائله: وهو من شواهد ابن عقيل على شرح التسهيل: 2/ 453.

(3) في الأصل المثل.

(4) ساقطة من النسخ الثلاث.

(5) ارتشاف الضرب: 2/ 647، 648، 466، 467.

أقُول: لأبي حَيَّانَ أنْ يقُول: إنَّمَا يَشْمَل القَوْمُ الأبْنَاءَ إذَا لَمْ تَقُم قَرِينَة عَلَى خِلافِ ذَلِك، وَالقَرِينَةُ هُنَا قَائِمَة، وَهِي إضَافَة البَنِين إلَى ضَمِير القَوْم، فَعُلِم أنَّ المُرَادَ بِالقَوْم غَيْرُ بنِيهِم (وَإلا لَمْ تصِحَّ الإضَافَةُ، وَفِيهِ نَظَر، إذْ لا يَلْزَم مِن كَوْن القَوْم غَيْر بنِيهِم)[1]، ألاَّ يَشْمَلَهُم، فَالعَام يَشْمَل الخَاص المُنْدرِج تَحتَه، وهُمَا مُتَغَايِرَان مِن حَيْث العمُوم وَالخصُوص.

**قَالَ: بِخِلافِ المِثَالِ وَالبيْت[2].**

أقُول: يَعنِي أنَّه لا يَصِح فِيهِمَا حُلُولُ (إلَى) مَحَلَّ حتَّى فَلا يُقَالُ: عَجِبْتُ مِن القَوْم إلَى بَنِيهِم، ووُجُودُ يُمْنَاك فَاضَ فِي الخَلْق إلَى بَائِسٍ، فَلا احْتِمَالَ فَلا حَاجَةَ إلَى إعَادة الجَارِّ، وَهَذا -كَمَا تَرَاه- دَعْوَى عَارِيَةٌ عَن الدَّلِيل، وَأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِن أنَّ العَجَبَ مِن القَوْم انْتَهَى إلَى بَنِيهِم، وَأنَّ فَيْضَ الجُودِ فِي الخَلْقِ انْتَهَى إلَى البَائِس[3]، فَيَكُونُ المَحَلُّ صَالِحاً لـ إلَى.

**قَالَ: وَزَعَم ابنُ عُصفُورٍ أنَّ إعَادَةَ الجَارِّ مَع (حتَّى) أحْسَنُ وَلَمْ يجْعَلْهَا وَاجِبَةً.**

أقُول: وَجْهُ ذَلِك أنَّ إعَادَة الجَار إنَّمَا هِي لِرَفْع احْتِمَال كَونِهَا جَارَّةً، وَلا يُشْتَرَط فِي الكَلام[4] أنْ يكُون نَصّاً فِي المَقصُود بِحَيْث ينْتَفِي عَنْه الاحتِمَال.

**قَالَ: فَيَدخُل[5] عَلَى الجُمَل الاسمِيَّة، كَقَول جَرِير[6]:**

فَمَا زَالَت القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاؤُهَا ∧ بِدَجْلَة حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ

أقُول: تَمُجُّ: تَرْمِي، وَدَجْلَة بِفَتْح الدَّال المُهْمَلة وَكَسْرها، نَهْر بَغْدَاد، وَالأشْكَل: الَّذي فِيه بَيَاضٍ وَحُمْرَة مُخْتَلَطَان.

---

(1) ساقط من (د).

(2) يريد المثال والبيت السابقين، ص قبل هذه.

(3) في (د) بائس.

(4) ساقط من الأصل ومن (د).

(5) أي: حرف الابتداء: حتى.

(6) ديوانه: 457، الخزانة: 4/ 142، الهمع: 1/ 248.

قَالَ: وقَوْلِ الفَرَزْدَق[1]:

فَوَا[2] عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي /\ كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِع

أقُول: وَاعَجَباً مِن قَبيل النُّدْبَة لِلتَّوَجع، كَأنَّه[3] يقُول: أنَا أتوجَّع لِعَدَم حُضُورَك يَا عَجَبِي فَاحْضُر لِهَذَا الأمْر الَّذِي يُتعجَّب منهُ، وَكُلَيْب عَلَى التَّصْغِير: قبيلَةٌ، ونَهْشَل بِنُون وشِين مُعْجَمة عَلَى وزنِ جعفَر، ومُجَاشِع كـ مُجَاهِد، بجِيم وشِين مُعْجَمة وعَيْن مُهمَلة: اسْمَا رَجُلَيْن.

قَالَ: وكَقَوْلِ حسَّان[4]:

يُغْشَوْنَ حتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهُم /\ لا يَسْأَلُون عَن السَّوَاد[5] الْمُقْبِل

أقُول: يُغْشَوْنَ: يُجَاء إلَيهم، وهَرِيرُ الكَلْب: صَوتُه دُون نُبَاحِه مِن قلَّة صَبْره عَلَى البَرْد، كَذَا فِي الصِّحَاح[6] وَالقَامُوس[7]، وَالمَعْنَى: أنَّ الكِلاب تَسْأم وتَذْهَل لِكَثْرة الأضْيَاف واتِّصَال مُدَدِهم فَلا تَهِرّ، ويَحتَمِل أنَّ الكِلابَ إنَّمَا تَتْرُك الهَرِير لاشْتِغالِهَا بِمَا يُنْحَرُ لِلأضْيَاف، ومُشَاركَتِها لَهُم، وَالسَّوَاد: الشَّخص، أيْ: يُعطُون مَن يَأتِي إلَيهم، وَلا يسْألُون مَن هُو، وقَدْ أنْشَدَ المُصنِّف هَذَا البَيْت فِي القَاعِدة السَّادِسَة مِن البَاب الثَّامِن[8]، إلا أنَّه أنْشَدَه هنَاك، يُغْشَوْنَ حَتَّى لا تَهِرُّ، بـ (لا) دُونَ مَا.

---

(1) شرح ديوانه: 518، الكتاب: 1/ 413، الخزانة: 1/ 141.

(2) في الأصل واعجبا.

(3) في الأصل كما.

(4) ديوانه: 180، الخزانة: 2/ 241.

(5) في (د) السوء والمقبل.

(6) الصحاح: 2/ هرر.

(7) القاموس: 2/ هره.

(8) المغني: 2/ 691.

**قَالَ: وفيه [(1)] تَكَلُّف إضْمَارٍ من غَيْر ضرُورة.**

أقُول: يعْنِي أنَّ حتَّى الابْتِدَائيَّة تَدخُل عَلَى الفِعْليَّة كَمَا تَدخُل عَلَى الاسمِيَّة فَجَعلُهَا جَارَّةً يَسْتَدعِي إضْمَاراً لَمْ تَدْعُ إلَيه ضَرُورَة، بِأنْ يَقَعَ المُضَارِعُ بَعْدَهَا مَنصُوباً.

**قَالَ: فِيمَنْ رَوَاهُ[(2)] بِرَفْعِ (تَكِلُّ)، والمَعْنَى: حتَّى كَلَّتْ[(3)] ولَكِنَّه جَاء عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ المَاضِيَةِ.**

أقُول: لَيْس هَذَا بِمُتَعيِّن، لاحْتِمَال أنْ يَكُون تَكِلُّ لِلحَال حَقِيقَة، بِأنْ يَكُون أخْبر عَن هَذَا فِي حَال كَلال المَطِيِّ، كَمَا تقُول: سِرْت إلَى المَدِينَة حتَّى أدْخُلُها، وَأنْتَ فِي حَال الدُّخُول.

**قَالَ: كَقَولِك: رَأيْتُ زَيْداً أمْسِ وَهُو رَاكِبٌ.**

أقُول: يَعنِي أنَّ هذَا مِن حِكَايَة الحَال المَاضِيَة ضَرُورَة أنَّ العَامِل مُتَحقِّقُ المُضِي، وَالحَال مُقَيِّدة لَه، فَتَكُون وَاقِعَة فِي ذَلِك الزَّمَن المَاضِي، لَكِنَّها حُكِيَت، وَلِقَائِل أنْ يقُول: لا نُسَلِّم أنَّ هَذَا مِن حِكَايَة الحَال المَاضِية، فَإنَّ اسْم الفَاعِل صَالِح لِلأزْمِنَة الثَّلاثة بِلَفْظ وَاحِد، فَمِن الجَائِز أنَّ هَذَا لِلمُضِي، وَلا حِكَاية، نَعَم، لَو أعْمَلَه فقَال: هُو رَاكِب فَرَساً لَتَعيَّن أنْ يَكُون لِلمَاضِي ضَرُورة أنَّه لا يَعْمَل إلا إذَا كَانَ لِلحَال وَالاسْتِقبَال، فَيَكُون حِينَئذٍ مِمَّا جَاء[(4)] لِلحَال، وَالمُرَاد بِهِ حِكَايَة المَاضِي، مِثْل: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[(5)].

**قَالَ: فَفِي الرَّفْع[(6)] تَهْيِئَةُ العَامِلِ لِلعَمَل وَقَطْعُهُ عَنْه.**

---

(1) أي: قول ابن مالك في الآية (حتى عفوا وقالوا) الأعراف: 95، إن حتى جارة، وإن بعدها أن مضمرة.

(2) أي: البيت السابق.

(3) في (د) حيث كلت.

(4) في (ج) حال.

(5) الكهف من الآية 18.

(6) يريد رفع غواتهم من قول الشاعر:

عممتهم بالندى حتى غواتهم ... فكنت مالك ذي غي، وذي رشد

أقُول: مَعنَى تَهْيئَته لِلعَمَل جعْلُهُ صَالِحاً لِذَلِك، ومَعنَى قَطْعُه عَنه[1]، مَنعُه مِن العَمَل الَّذي كَانَ صَالِحاً له بِحَسَب الصُورَة الظَّاهِرَة، فَالفِعْل مِن قَولِنا: أكَلْت السَّمَكة حتَّى رَأسُهَا، جُعِل صَالِحاً لِلعَمَل فِي رَأسِهَا، لأنَّه مُفْرَد يَصِح تَسَلُّطه عَلَى نَصْبه، وَرَفْع الرَّأس مُوجِبٌ لِقَطْع هَذَا العَامِل عَن ذَلِك العَمَل الَّذي كَانَ صَالِحاً لَه، لأنَّه عِنْد الرَّفْع عَلَى أنَّه مُبْتَدأ مَحذُوف الخَبَر امْتَنَع عَملُه فِيه نَصْباً، فَإذَا صُرِّح بِالخَبَر فَقِيل: حتَّى رَأسُها مَأكُول، لَمْ يَكُن فِيه تَهْيئَة العَامِل لَلعَمَل، وَذَلِك لأنَّ هَذَا العَامِل لا تَسَلُّط لَهُ عَلَى الجُمْلَة المَذْكُورة، فَلَيْس فِيه قَطْع مِن عَمَل هُيِّئ هُو لَه[2].

**قَالَ: هَذَا قَوْل البَصْرِيِّين.**

أقُول: ظَاهِرُهُ أنَّ ذَلِك قَوْل جَمِيعِهِم، وَفِي كَلَام ابْن الحَاجِب مَا يَقْتَضِي، أنَّ هَذَا قَوْل بَعْضِهِم، لا كُلِّهِم، وَذَلِك أنَّه قَالَ فِي أكَلْت السَّمَكة حتَّى رَأسُها، بِالرَّفْع، وقَدْ أبَاه بَعْض البَصرِيِّين[3]، وَلَيْس بِالجَيِّد لِقُوَّة الدَّلالَة عَلَى خُصُوصِيَّة الخَبَر المَحذُوف، وَاعتَرَضَه المُصنِّف فِي حَوَاشِيه عَلَى التَّسْهِيل، بِأنَّه لَيْس المَانِع عَدَم الدَّلالَة عَلَيه، بَلْ لِئَلا يَلْزَم تَهْيئَةُ العَامِل وَقَطْعُه عَنه، كَمَا مَنَعُوا حَذْف الرَّاجِع فِي نَحْو: زَيْد ضَرَبْتُهُ، لِذَلِك وَإنْ كَانَ مَعمُولاً.

**قَالَ: وَلا مَحَل لِلجُمْلَة الوَاقِعَة بَعْد (حتَّى) الابْتِدَائِيَّة خِلافَاً لِلزَّجَّاج وابْن دُرُسْتَوَيْه[4]، زَعَمَا[5] أنَّهَا فِي مَحَل جَرٍّ بِـ حتَّى.**

أقُول: هَذا فِي الحَقِيقة إنْكَار لِوجُود حتَّى الابْتِدائيَّة، لأنَّ مَا تَحكُم بِه الجَمَاعة فِيه بِأنَّ حتَّى فيه ابْتِدائيَّة يَحكُمَان أنَّها فِيه حَرْف جَرٍّ.

**قَالَ: وَيَرُدُّه أنَّ حرُوف الجَرِّ لا تُعَلَّق عَنْ العَمَل، وَإنَّمَا تَدْخُل عَلَى المُفْرَدَات، أوْ مَا فِي تَأوِيل المُفْرَدَات.**

---

(1) سقطت من (ج.د).

(2) هو سقطت من (د).

(3) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 146، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/ 286، فعمل حتى في الجمل في معناها لا في لفظها.

(4) تقدمت ترجمة كل منهما في ص75-80، من الأصل.

(5) في الأصل وزعما.

أقول: مَعنَى التَّعْلِيق مَنْعُ العَمَل لَفْظاً لِقِيَام مَانِع مِنْه، وَهذَا إنَّمَا ثبَت فِي بَعْض الأفعَال، وأمَّا[1] الحُرُوف الجَارَّة فَلا تَدخُل عَامِلة إلا عَلَى مُفرَد، نَحْو: سِرْت مِن البَصرَة، أوْ مَا هُو فِي تَأوِيل المَصدَر، نَحْو: عَجِبْت مِن أنَّك ذَاهِبٌ، فَإنْ قُلْت: إذَا كَانَت الجُمْلَة تُؤوَّل بِالمُفْرَد مِن غَيْر حَرْف مصْدَرِي ويَجُوز دخُول الجَارِّ عَلَيها كَما فِي أسْمَاء الزَّمَان، نَحْو: جِئْتُ حِين جَاء زَيْدٌ، فَلِلزَّجَّاج وابْن دُرُستَويه أنْ يقُولا: الجُمْلَة بَعْد حتَّى فِي مَحَل جَرٍّ بهَا (عَلَى مَعْنَى أنَّ تِلْك الجُمْلَة فِي تَأوِيل مُفْرَد مَجْرُور بهَا)[2]، لا عَلَى أنَّ الجُملَة بَاقِيَة عَلَى جُمْلِيَّتِها غَيْرُ مُؤوَّلة بِالْمُفْرَد، وحتَّى عَامِلَة فِي مَحلِّها فَلا يُرَد الاعْتِرَاض بأنَّ حَرْف الجَر لا يُعلَّق عَلَى هَذَا التَّقْدِير، قُلْت: يُمْكِن أنْ يَكُون هَذَا مُرَادهُمَا، لَكِن يَرِدُ عَلَيهِمَا مَا قَرَّره المُصنِّف مِن أنَّهُم إذَا أوْقَعُوا أنَّ بَعْدها / كَسَرُوها، نَحْو: مَرِضَ حتَّى إنَّهُم لا يَرجُونه، وَالقَاعِدَة أنَّها تُفْتَحُ هَمْزَتها عِنْد دخُول الجَار عَلَيها، وَالله أعْلَم.

---

[1] في (د) وان.

[2] ساقط من (د).

**قَالَ: وَطِيءٌ تَقُول: حَوْثُ.**

أَقُول: طَيِّء، مِثَال[1] سَيِّدٍ أبو قَبيلَة مِن اليَمَن، وهُو طَيء بْن أُدَد بْن زَيْد بْن كَهْلان بْن سَبَإ بْن حِمْيَر، كَذَا فِي الصِّحَاح[2]، وَقِيل: وهُو مَأخُوذ مِن الطَّاءَة وهُو الإبْعَاد فِي المَرْعَى، وَزَعَم ابْن سِيدة[3] أنَّ الأصْل: حَوْث وَأنَّ حَيْث فَرْع مِنْها[4] وأنْشَدَ الفَارِسِي فِي التَّذْكِرة.

يَا رَبُّ إنْ كُنْتَ لِزَيْد ربـــًا
فَابْعَث لَهُ مِن حَوْث شِئْتَ رَكْبَـــا
أكْلاً تلقاهَا وَشُرْبَاً قَأبَـــا[5]

التَّلْقَام[6]: مَصدَر قَولِك تَلَقَّمْت اللُّقْمَة إذَا ابتَلَعْتَهَا فِي مُهْلَة، والقَأْب بِقَاف مَفتُوحَة فَهَمزَة سَاكِنَة فَمُوحَّدة: مَصْدَر قَأبَ[7] مِن الشَّرَاب إذَا تَمَلَّأ أيْ: شُرْبَاً مُتَمَلِّئَاً مِنْه.

**قَالَ: وَفِي الثَّاء فِيهمَا: الضَّمُّ تَشْبِيهاً بِالغَايَات.**

أَقُول: ضَمِير الاثْنَيْن مِن فِيهمَا يعُود إلَى حَيْث، وَحَوْث، وَالمُرَاد بِالغَايَات: مَا قُطِع عَن الإضَافَة وبُنِي، مِن نَحْو: قَبْلُ وَسُمِيَّت بِذَلِك لأنَّ الأصْل فِيها أنْ تَكُون مُضَافَة، وَغَايَة الكَلِمَةِ المُضَافةِ وَنِهَايَتُها آخِر المُضَاف إلَيه، لأنَّهَا تتِمُّه، إذْ بِهِ تَعْرِيفُه، فَإذا حُذِف المُضَاف إلَيهِ وتَضَمَّنَهُ المُضَاف صَار آخِرُ المُضَافِ غَايَة.

---

(1) في الأصل مثل.

(2) الصحاح: طوا، ج1/ 61.

(3) هو علي بن إسماعيل أبو الحسن إمام في اللغة وآدابها، كان ضريراً، من كتبه: المخصص ط.17 جزءاً، والمحكم.ط7 مجلدات منه، ولد بمرسيه وتوفي بدانية بالأندلس سنة: 458، ابن خلكان: 1/ 342، إنباه الرواة: 2/ 225، الأعلام: 4/ 263.

(4) سقطت عنها من الأصل، المحكم والمحيط الأعظم ولفظه: وقد أعلمتك أن أصل حيث إنما هو حوث: 3/ 384، 385.

(5) في (د) وثرباضا.

(6) في (د) أنت لقام.

(7) في (ج.د) قبيب.

**قَالَ: وَقَدْ تُخفَضُ[1] بِغَيْرِها[2] كَقَوْلِهِ[3]:**

لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَــــهَا أُمُّ قَشْعَمِ.

أَقُول: أُمُّ قَشْعَم: الحَرْب وَالْمَنِيَّة وَالدَاهِيَة، وَهُو مِن الأَعْلامِ الجِنْسِيَّة كـ أُمّ عِرِيَطٍ، لِلعَقْرَب، وقَشْعَم بِالقَاف وَالشِّين الْمُعْجَمة وَالعَيْن الْمُهْمَلة، عَلَى وَزْن جَعْفَر.

**قَالَ: وَحُمِل عَلَيه** ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[4] **إِذ الْمَعْنَى أَنَّهُ سُبْحَانَه يَعْلَم نَفْس الْمَكَان الْمُسْتَحِق لِوَضْع الرِّسَالَة فِيه لا شَيْئاً فِي المَكَان**[5].

أَقُول: وَلَو قِيل بِأَنَّ الْمُرَاد يَعْلَم الفَضْل الَّذي هُو فِي مَحَل الرِّسَالة، لَمْ يَبْعُد، وَفِيه إِبْقَاء حَيْث عَلَى مَا عُهِدَ مِن ظَرْفِيَّتِها، وَالْمَعنَى أَنَّه تَعَالَى: لَنْ[6] يُؤْتِيَـكُم مِثْل مَا أُوتِي رُسُلُه مِن الآيَات، لأَنَّه يَعْلَم مَا فِيهم مِن الذَّكَاء[7]، وَالطَّهَارة وَالفَضْل وَالصَّلاحِيَّة لِلإِرْسَال، وَلَسْتُم كَذَلِك.

**قَالَ: وَنَاصِبُهَا (يَعْلَمُ) مَحْذُوفاً مَدْلُولاً عَلَيه بِـ أَعْلَمُ، لا (أَعْلَمُ) نَفْسُهَا.**

أَقُول: هَذَا عَطْف عَلَى خَبَر نَاصِبُها، وَهُو يَعْلَمُ فَهُو مَرْفُوع، ويُوجَد فِي بَعْض النُّسَخ لا بِأَعْلَمَ نَفْسِه، بِإِدْخَال البَاء عَلَى أَعْلَم وَهُو عَطْف عَلَى الْمَعنَى، إِذِ الكَلامُ الأَوَّل فِي مَعْنَى قَولِك: وَيُنْصَب بِيَعْلَمُ.

**قَالَ: وَتَلْزَم حَيْثُ الإِضَافَةُ إِلَى الجُمْلَة.**

---

(1) اي: حيث.

(2) اي: بغير من.

(3) الشاهد فيه أن حيث قد خفضت بإضافة لدى إليها: وهو عجز بيت من معلقة زهير، صدره: فشد، ولم تفزع بيوت كثيرة، شعر زهير بشرح الشنتمري تح: قباوة، ص21، وهو من شواهد الخزانة: 3/ 157، الهمع: 1/ 212.

(4) الأنعام: 124.

(5) في (د) لاشيا والمكان.

(6) في الأصل لم.

(7) في (ج) الزكا.

أقُول: برَفْع الإضَافَة عَلَى أنَّها فَاعِل تَلْزَم وَحَيْث، مَفعُول، أيْ: الإضَافَة لازِمَة لِحَيْث لا تَنفَك عَنها، أوْ بِنَصْبها عَلَى المَفْعُول، وَحَيْث[1] فَاعِل، أيْ: حَيْث لازِمَة لِلإضَافَة.

**قَالَ: وَنَدَرَت إضَافَتُهَا إلَى المُفرَد، كَقَولِه[2]:**

....حَيْث لَيِّ العَمَائِمِ.

أقُول: هَذَا مِن بَيْت هو بِتَمَامِهِ:

وَنَطْعَنُهُم تَحْت[3] الكُلَى بَعْد ضَرْبِهِم ∧ بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْث لَيِّ العَمَائِمِ

بِجَرِّ (لَيِّ) وَنَطْعَنُ بِضَمِّ العَيْن، مُضَارِع طَعَن بِالرُّمْح، وَالكُلَى بِضَم الكَاف جَمْع كُلْيَة أوْ كُلْوَة، وَلِكُل كُلْيَتَان: وَهُمَا لَحْمَتَان حَمْرَاوَان لازِقَتَان بِعَظْم الصُّلْب عِنْد الخَاصِرَتَيْن عَلَيهِمَا شَحْم مُحِيط بِهِمَا كَالغِلاف لَهُمَا، وَالبِيض: السُّيُوف، وَالْمَوَاضِي: القَوَاطِع، وَلَيّ العَمَائِم: شَدُّها عَلَى الرُّؤُوس.

**قَالَ: وَأنْدَرُ مِنْ ذَلِك إضَافَتُهَا إلَى جُمْلَة مَحذُوفَة، كَقَولِه[4]:**

إذَا رَيْدَةٌ مِن حَيْث مَا نَفَحَت[5] لَهُ ∧ أتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُه

أقُول: الرَّيْدة بِرَاء مُهْمَلَة مَفتُوحة، وَيَاء مُثَنَّاة تَحتِيَّة سَاكِنَة، وَدَال مُهْمَلة: رِيح لَيِّنَة الْهُبوب، وَنَفَحَت: فَاحَت، وَالرَّيَّا: الرَّائِحَة.

---

(1) ساقط من (ج).

(2) الشاهد لم يعرف له قائل، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي: 3/ 140، 141، ونطعنهم حيث الحبا، بدل تحت الكلى، وهو من شواهد الخزانة: 3/ 152، الهمع: 1/ 212، ابن يعيش: 4/ 92.

(3) في الأصل حتى.

(4) الشاهد لأبي حية النميري يصف حماراً، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي: 3/ 149، اجاز ابو علي أن تكون حيث مضافة إلى جملة نفحت، ديوانه: 72، هو من شواهد الهمع: 1/ 212، الخزانة: 3/ 152.

(5) في الأصل به.

**قَالَ: أيْ: إذَا رَيْدَةٌ نَفَحَت لَهُ مِنْ حَيْثُ هَبَّت، وذَلِك[1] لأنَّ رَيْدَةَ فَاعِل مَحْذُوف يُفَسِّره (نَفَحَت)، فَلَو كَانَ (نَفَحَت) مُضَافاً إلَيهِ لَزِم بُطلانُ التَّفْسِير، إذِ الْمُضَاف إليْه[2] لا يَعْمَل فِيمَا قَبْلَ الْمضَاف[3]، فَلا يُفَسِّر عَامِلاً.**

أقُول: لا مَانِع مِن كَوْن نَفَحَت مُضَافاً إلَيه مَع جَعْلِه مُفَسِّراً، وَمَا استُنِد إلَيه مَنْظُور فِيه، لأنَّ الظَّاهِر مِن كَلامِهم أنَّ امْتِنَاع تَفْسِير[4] مَا لا يَعْمَل مَخْصُوص بِبَابِ الاشْتِغَال، وَقَد تَقدَّم لِلمُصنِّف فِي الفَصْل/ الَّذي عَقَده لِخُروج إذَا عَنْ الاسْتِقبَال عِنْد إنْشَادِه قَوْل الشَّاعِر[5]:

آلَيْت حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ[6] أطْعَمُهُ.

أنْ قَالَ: وَمَا لا يَعْمَلُ لا يُفسِّرُ فِي هَذَا البَاب عَامِلاً[7]، فَقَيَّد الحُكْم بِبَاب الاشْتِغَال، وَقَد خَرَّج كَثِيرُون مِثْل قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[8] عَلَى أنَّ فِيه مُتَعلِّق بِمَحْذُوف، يُفسِّره صِلَة المَوصُول، أيْ: وكَانُوا زَاهِدِين فِيه مِن الزَّاهِدِين، وَجَعلُوا أحَداً مِن مِثْل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[9]، فَاعِلاً بِفِعْل مَحْذُوف،

---

(1) سقطت من (د).

(2) سقطت من الأصل.

(3) بعده في المغني، وما لا يعمل.

(4) سقطت من الأصل.

(5) هو للمتلمس جرير بن عبد المسيح، ديوانه: 95، شواهد ابن الشجري: 1/ 365، الصبان: 2/ 90.

(6) سقطت من الأصل.

(7) المغني: 2/ 99.

(8) يوسف من الآية 20.

(9) التوبة من الآية 6، قال العكبري في قوله تعالى: (وإنه في الآخرة لمن الصالحين) البقرة: 130، في الآخرة متعلق بالصالحين، أي: وإنه لمن الصالحين في الآخرة، والألف واللام على هذا التعريف، لا بمعنى الذي لأنك لو جعلتها بمعنى الذي لقدمت الصلة على الموصول، وقيل: هي بمعنى الذي وفي متعلق بفعل محذوف يبينه الصالحين، أي: يفسره، وتقديره: إنه لصالح في الآخرة، وهذا ما يسمى التبيين، أي: التفسير، إملاء ما من به الرحمن: 1/ 64.

يُفسِّرُه الفِعْل الْمُتَأخِّر، مَع أَنَّه لا يَصلُح أَنْ يَعْمَل فِيه الرَّفْع عَلَى الفَاعليَّة وَهُو مُتَأخِّر، ثُم لَو سُلِّم عُمُوم هَذَا الحُكْم، وَلَمْ يُخَص بِبَاب الاشْتِغَال لأَمْكَن جَعْل حَيْث مُضَافَة إِلَى نَفَحَت، وَجَعْلُ زَيْدة فَاعِلاً بِمَحْذُوف يُفَسِّره السِّيَاق، لا نَفَحَت بِخُصُوصِه.

**قَالَ: وَرَأيتُ بِخَطِّ الضَّابِطِين[1]:**

**أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعاً.**

بِفَتْح ثَاء حَيْث وَخَفْضِ سُهَيْل.

أَقُول: بَعْد هَذَا قَولُهُ:

نَجْماً يُضِيء كَالشِّهَاب سَاطِعَاً.

**قَالَ شَارِح[2] اللُّبَاب: وَطَالِعاً مفعُول ثَانٍ لـ تَرَى أَوْ حَالٌ مِنْ سُهَيْل، إِنْ جُعِلَت حَيْث صِلَة بِمَنْزِلَة مَقَام فِي قَولِه[3]:**

**وَنَفَيْت عَنه مَقَامَ الذِّئْب.**

وإِنْ لَمْ تُجْعَل صِلَةً يكُون حَالاً، وَالعَامِل مَعنَى الإِضَافَة، أَيْ: مَكَاناً مُخْتَصَّاً بِسُهَيل حَال كَونِه طَالِعاً، ويَجُوزُ أَنْ يكُون حَيْثُ فِي البَيْت بَاقِياً عَلَى الظَّرفِيَّة، وَحَذْف مَفْعُولاً تَرَى نِسْيَاً مَنْسِيَّاً[4] كَأَنَّه قِيل: أَمَا تَحْدُث الرُّؤيَة فِي مَكَان سُهَيْل طَالِعَاً[5]، انْتَهَى، قُلْت: جَعْلُ

---

(1) مجهول قائله، وهو من شواهد: المفصل: 4/ 90، الهمع: 1/ 212، الصبان: 2/ 254.

(2) شارح اللباب تقدم التعريف به ص68 من الأصل.

(3) قطعة من بيت نسبه صاحب المفصل إلى الشماخ معقل بن ضرار الغطفاني: هو في ديوانه: ص321، من قصيدة يمدح فيها عرابة بن أوس الأنصاري، والبيت بتمامه:

ذعرت به القطا، ونفيت عنه          مقام الذئب كالرجل اللعين

والضمير عائد إلى الماء المذكور في البيت قبله، والشاهد فيه إقحام مقام كما أقحمت حيث إذ جعلت صلة، المفصل: 96، شرحه: 3/ 13.

(4) منسياً ساقط من النسخ الثلاث.

(5) لم أعثر على شرح اللباب.

الحَالِ مِن المُضَاف إِلَيهِ عَلى أنْ يكُون العَامِلُ مَعْنى الإضَافَة غَيْرُ مَرْضِيِ عِنْدَهم، وَكَذا القَوْل بزِيَادَة حَيْث، وَالأولَى أنْ تُجْعَل الحَال مِن ضَمِير يعُود إلَى سُهَيل حُذِف هُو وعَامِله لِلدَّلالَة عَلَيه، أيْ: تَرَاه طَالِعاً.

**قَالَ: كَقَوْلِه**[1]**:**

**حَيْثُمَا تَسْتَقِم يُقَدِّر لَكَ اللَّـــ ٨ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِر الأزْمَان**

أقُول: هَذَا البَيْت مِن بَحْر الخَفِيف، آخِرُ صَدْره: الألِف الَّتِي بَعْد اللامِ مِنَ الله، وَأوَّل عَجُزه الْهَاء مِنه، وَالنَّجَاح: الظَفَر بِالْمَقْصُود، وَالغَابِر: الْمُسْتَقبَل أوِ المَاضِي مِن الأضْدَاد وَالمُرَاد فِي البَيْت: الأوَّل، وَالأزمَان جَمْع زَمَن كـ جَمَل أجْمَال.

**قَالَ: هَذَا البَيْتُ دَلِيلٌ عَلَى مَجِيئِهَا لِلزَّمَان عِنْدِي.**

أقُول: كَأنَّ ذَلِك جَاء مِنْ قِبَلَ قَولِه: فِي غَابِر الأزْمَان، فَصَرَّح بِالزَّمَان، وَلَيْس بِقَاطِع، فَإنَّ الظَّرْف المَذْكُور إمَّا لَغْو مُتَعلِّقٌ بـ يُقَدِّر، وَإمَّا مُسْتقَرٌّ صِفَةٌ لـ نَجَاحَاً، وذَلِك لا يُوجِبُ أنْ يَكُونَ المُرَادُ حَيْثُ الزَّمَان[2] أيْضَاً، لاحْتِمَال أنْ يكُون المُرَاد: أيْنَمَا تَسْتَقِمْ، يُقدِّرْ لَكَ النَّجَاحَ فِي الزَّمَن المُستَقبَلِ[3].

---

(1) الشاهد فيه أن حيث إذا اتصلت بها ما ضمنت معنى إن الشرطية وعملت عملها، وما كافة، وهو من شواهد: القطر:89، الصبان: 4/ 11، ابن عقيل: 2/ 131.

(2) في (د) بحسب.

(3) ساقط من الأصل.

**قَالَ: ثُمَّ قِيل: مَوضِعُهَا نَصْبٌ عَنْ تَمَام الكَلامِ.**

أقُول: يَعنِي أنَّها لا تَتعلَّق بشَيء، ومَوضِعُهَا[1] أيْ: مَوضع مَجْرُورها نَصْب، **لأنَّه** مُسْتَثنى بَعْد تَمَامِ الكَلام فَيَنْتَصِب كَمَا يَنْتَصِب المُسْتَثنى فِي قَولِك: قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً.

**قَالَ: وَقِيلَ: مُتَعلِّقٌ بِمَا قَبْلَها مِن فِعْل أوْ شِبْهِه عَلَى قَاعِدَة أحْرُفِ الجَرِّ، وَالصَّوَاب عِنْدي: الأوَّل، لأنَّهَا لا تُعَدَّى[2] الأفْعَالُ إلَى الأسْمَاء، أيْ: لا تُوصِّل[3] مَعْنَاهَا إلَيْهَا، بَلْ تُزِيل مَعْنَاهَا عَنْهَا.**

أقُول: لا نُسَلِّم أنَّ مَعْنَى التَّعْدِيَة كَمَا ذَكَره، بَلْ مَعنَاهَا جَعْلُ الْمَجْرُور مَفْعُولاً بِهِ[4] لِذَلِك الفِعْل، وَلا يَلْزَم مِنْه إثْبَات ذَلِك المَعْنَى لِلمَجْرُور، بَلْ إيصَالُه إلَيه عَلى الوَجْه الَّذِي يَقْتَضِيه الحَرْف، وَهُو هُنَا مُفِيدٌ لانْتِفَائِه عَنه، وَقَد أفْصَحَ بِهَذَا المَعْنَى حَيْث قَالَ عِنْد الكَلام فِي حَرْفِ العَيْنِ عَلَى[5] (عَلَى) الاسْتدرَاكِيَّة مَا نَصُّه: وتَعلُّقُ عَلَى هَذِه بِمَا قَبْلَها كـ تَعلُّق حَاشَا بِمَا قَبْلَها عِنْد مَن قَالَ بِهِ، لأنَّهَا أوْصَلَت مَعنَاه إلَى مَا بَعْدَها عَلى وَجْه الإضْرَاب وَالإخْرَاج[6]، وَأمَّا الاسْتِدلالُ بِأنَّها بِمَنْزِلة إلا وهِي غَيْر مُتعلِّقَة فَسَاقِط، لأنَّه لا يَلْزَم مِن كَونِ حَرْف بِمَعْنَى حَرْف آخِر[7] مَسَاوَاتُه لَه فِي جَمِيع أحْكَامِه، ألا تَرَى أنَّ إلا الَّتِي هَذَا الحَرْف بِمَعنَاهَا لا تَعْمَلُ الجَرَّ، وَهَذا الحَرْفُ يَعملُه.

**قَالَ: إلا فِي نَحْو قَوْل لَبِيْد[8]:**

---

(1) ساقط من (د).

(2) في (د) تتعدى.

(3) في (ج.د) يوصل.

(4) سقطت من الأصل.

(5) سقطت من (د).

(6) المغني: 1/ 145.

(7) سقطت من الأصل.

(8) ديوانه: 256، وهو شاهد على أن خلا إذا سبقت بـ ما المصدرية وجب نصب المستثنى بها، وهو من شواهد الهمع: 1/ 15، والصبان: 1/ 28.

الا كُل شَيء مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ.

أقُول: / البَاطِلُ: الذّاهِبُ الفَانِي، وهُو مَأخُوذ مِن قَولِه تَعَالَى[1]: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[2] وهَذَا الْمِصْرَاع صَدْر بَيْت مَطْلَع قَصِيدَة، وَالعَجُز:

وَكُل نَعِيم لا مَحَالَةَ زَائِلُ.

وَالْمُرَاد: النَّعِيمُ الدُّنْيَوي.

**قَالَ: وَقِيلَ عَلَى الظَّرْفِ عَلَى نِيَابَتِها وصِلَتِهَا[3] عَن الوَقْت[4].**

أقُول: صِلَتُهَا مَنْصُوب عَلى أنّه مَفعُول مَعَه، أيْ: نِيَابَتُهَا[5] مَع صِلَتِها، وَجَرُّه بالعَطْف عَلى الضَمِير المَخْفُوض بِدُون إعَادَة الخَافِض يَأبَاه أكْثرُ البَصرِيِّين، وهَذَا القَوْلُ الّذي حَكَاه المُصنِّف هُو الّذِي يَنْبغِي أنْ يُعْتَمَد[6]، فَإنَّ الحِين كَثِيراً مَا يُحْذَف قَبْل الْمَصدَر الصَّرِيح أوْ[7] المُؤَوَّل فيَنُوب عَنه، نَحو: أتَيْتُك قُدُوم الحَاج، وَأُكْرِمُكَ مَا ذَرَّ شَارِق[8]، أيْ: حِينَ قُدُومِ الحَاجِّ، وَحِينَ مَا ذَرَّ[9] شَارِقٌ، ثُم حُذِف الحِينُ وَنَابَ القُدُومُ، وَمَا ذَرَّ شَارِقٌ عَنه.

**قَالَ: وَزَعَم[10] الجَرْمِي[11] وَالرَّبَعِي[12] وَالكِسَائِيُّ وَالفَارِسِيُّ وَابْن جِنِّي.**

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) القصص من الآية 88.

(3) في الأصل على.

(4) يريد ابن هشام بقوله: وقيل على الظرف، أن موضع ما خلا قيل إنه نصب على الحال كما قال السيرافي: إذ قال إن تقدير قام القوم ما خلا زيداً، قاموا خالين عن زيد، وقيل: نصب على الظرف بتقدير قاموا وقت خلوهم عن زيد.

(5) ساقط من (د).

(6) في (د) يعتد.

(7) سقطت أو من الأصل و(د).

(8) في (ج) مارد، شارف تحريف.

(9) ذرت الشمس تذر، ذروراً: طلعت، الصحاح: 2/ ذرر.

(10) ساقط من (د).

(11) تقدمت ترجمته ص45 من الأصل.

(12) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح من أكابر النحويين أخذ عن أبي سعيد السيرافي وعن أبي علي الفارسي مدة طويلة، شرح إيضاح أبي علي، وكتاب الجرمي، ويحكى أنه شرح كتاب سيبويه ثم غسله، توفي سنة: 420هـ نزهة الألباء: 414.

أقُول: تَقدَّم أنَّ الجَرْمِي بِفَتْح الجِيم، وَأمَّا الرَّبَعِي: فَهُو بِفَتْح البَاء المُوحَّدة نِسْبَة لِرَبيعَة، وَأمَّا ابْن جِنِّي فَبِإسْكَان اليَاء، وَلَيس مَنْسُوبَاً: وَإنَّمَا هُو مُعَرَّبٌ كِنِّيْ كَذَا رَأيْتُ فِي شَرْح الْمُفَصَّل لِلفَخْر الإسفِيذَري[1]، وكَذَا رَأيْتُه أيْضَاً بِهَذِه البِلاد[2] فِي نُسْخَة مِن الكَشَّاف صَحِيحة مَضبُوطَاً بإسْكَان اليَاء، وصَرَّح فِي الحَاشيَة بِتَصْحِيح الضَّبْط المَكْتُوب فِي الأصْل، ولَمْ أرَ أحَدَاً مِن الطَّلَبة إلا يُشَدِّد اليَاء ظَنَّاً أنَّها يَاء النِّسْبَة، وكَان مَحَلُّ هَذَا التَّنْبِيهِ، عَلى هَذِه الفَائِدَةِ أوَّلَ مَوضِعٍ ذُكِرَ فِيه ابْنُ جِنِّي، ولَكِنْ لَمْ أتَذَكَّر ذَلِك إلا فِي هَذَا المَحَل، فَأثْبَتُّهُ فِيه.

---

(1) في كشف الظنون (1716) الإسفيذاري، بمد الذال، هو علي بن عمر بن خليل بن علي، أبو عاصم فخر الدين، لحوي، من تصانيفه: المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل للزمخشري، ت698هـ كشف الظنون: 1719، وهدية العارفين: 1/ 715، ومعجم المؤلفين: 7/ 158، واسفيذار: بلدة كبيرة في ما وراء النهر.

(2) يريد بلاد الهند التي رحل ليدرس بها.

## حرف الراء "رُبَّ"

**قَالَ: وَلَيس مَعْنَاهُ التَّقْلِيلَ دَائِماً خِلافاً لِلأكْثَرِين، وَلا التَّكْثِيرِ دَائِمَاً خِلافاً لابْن دُرُسْتَوَيْه[1] وَجَمَاعَة.**

أقُول: وَلا التَّقْلِيل فِي أكْثَر الأوْقَات خِلافاً لِقَوْم، وَلا التَّكْثِيرِ فِي مَوضِع المُبَاهَاة وَالافْتِخَار دُون غَيْره خِلافاً لِفِرقَة، وَلا الإثْبَات دُون تَقْلِيل أوْ تَكْثِير بِحَسْب الوَضْع، وَإنَّمَا ذَلِك مُسْتَفَاد مِن السِّيَاق خِلافاً لآخِرِين، وقَد فَاتَ المُصنِّف عَدُّ[2] هَذِه الأقْوَال الثَّلاثَة.

**قَالَ: وَسُمِع أعْرَابِي يَقُول بَعْد انْقِضَاء رَمَضَان: يَا رُبَّ صَائِمِهُ لَنْ يَصُومَه، وَيَا رُبَّ قَائِمِهُ لَن يَقُومَه، وهُو مِمَّا تَمسَّك بِه الكِسَائِي عَلى إعْمَالِ اسْم[3] الفَاعِلِ المُجَرَّدِ بِمَعْنَى المَاضِي.**

أقُول: وَجْهُ التَّمَسُّكِ أنَّ الهَاءَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِاسْم الفَاعِل الَّذي هُو بِمَعْنَى المَاضِي بِالفَرْض، إذِ الأعْرَابِيُّ قَالَ ذَلِكَ الكَلامَ بَعْد انْقِضَاء رَمَضَان، ومُضِيِّه كَمَا ذُكِر فَعُلِم أنَّ اسْم الفَاعِلِ فِي عِبَارتِهِ لِلمُضِيِّ وهُو مُجرَّدٌ مِن ألْ، وَلا يَجُوز أنْ تَكُون الهَاء فِي مَحَل جَرٍّ بِإضَافَة اسْم الفَاعِل إلَيهَا، لأنَّه قَدْ تَقرَّر أنَّه لِلمُضِي، فلَو كَانَ مُضَافاً لَكَانَت إضَافَتُه مَحْضَة، إذْ هُو حِينَئذٍ صِفَة مُضَافة إلَى غَيْرمعمُولِهَا فتُفِيد التَّعْرِيف، فَيَمْتَنِع أنْ يكُون مَدْخُولاً لـ رُبَّ وَاللازِم بَاطِل.

**قَالَ: وَقَالَ الشَّاعِر[4]:**

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَة ... بِآنِسَة[5] كَأنَّهَا خَطُّ تِمْثَال

---

(1) تقدمت ترجمته ص80 من الأصل.

(2) في (د) عن.

(3) سقطت من الأصل.

(4) الشاهد فيه أن رب للتكثير، وهو من قصيدة لامرئ القيس، ديوانه: 159.

(5) في (د) بإنسيته.

أقُول: اللَّهْو: اللَّعِب، وقَد يُكنَّى بِهِ عَن الجِمَاع، وَالآنِسَة: الَّتِي تَأنس وَلا تَنفِر، وَالتِّمْثَال: الصُورَة بِكَسْر المُثنَّاة الفَوقيَّة أوَّلاً، وَالَّتِي بَعْد المِيم السَّاكِنَةِ مُثَلَّثَةٌ، وَلا يَتَعلَّق قَولُه: بِآنسَة بـ لَهَوت المَلْفُوظ بِهِ لِلزُوم الفَصْل بِالأجْنَبِي، وهُو المَعْطُوف، وإنَّمَا يَتَعَلَّق بِمَحْذُوف، أيْ: لَهَوْت فِيهَا بِآنِسَة وهَذِه الجُملَة صِفَة لـ لَيْلة، وحُذِف رَابطُ الصِّفَة الأولَى ومُتَعلِّق[1] اللَّهْو، أيْ: يَا رُبَّ يَوْم لَهَوت فِيه بِآنِسَة، ولَيْلة لَهَوتُ فِيهَا بِآنِسَة.

**قَالَ: وَقَالَ آخَر[2]:**

رُبَّمَا أوفَيْت فِي عَلَمٍ ∧ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالاتُ

أقُول: أوْفَيْت: أشْرَفْت، وَالعَلَم: الجَبَل، وَالشِمَالات جَمْع شَمَال، وَهِي الرِّيح المَعْرُوفَة.

**قَالَ: وَتَوجِيه ذَلِك أنَّ الآيَة وَالحَدِيث[3] وَالمِثَال مَسُوقَة[4] لِلتَّخْوِيف.**

أقُول: الأحْسَن: مَسُوقَات، إذْ الأجْذَاعُ مُنْكَسِراتٌ، أحْسَن مِن مُنْكَسِرَة، وَمِن ثَمَّ وَرَد: ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ﴾[5] بَعْد ذِكْر الأرْبَعَة الحُرُم.

**قَالَ: وَالبَيْتَان مَسُوقَان لِلافْتِخَار، وَلا يُنَاسِب وَاحِداً[6] مِنْهُمَا التَّقْلِيلُ.**

أقُول: ضَمِير مِنْهُما لا يعُود إلَى البَيْتَيْن، وإنَّمَا يعُود إلَى التَّخْوِيف وَالافْتِخَار، قُلْت: وَالافْتِخَار بِالقَلِيل قَد يَقَع لا مِن حَيْث قِلَّته، بَل مِن حَيْث كَونُه[7] عَزِيزَ المِثَال، لا يُوصَل إلَيه

---

[1] في (د) ويتعلق.

[2] رب فيه أيضاً للتكثير، وهو من أبيات لجذيمة الأبرش ملك الحيرة، المؤتلف والمختلف للآمدي:29، الخزانة: 4/ 567، الصبان: 3/ 217، أمالي ابن الشجري: 2/ 243.

[3] يريد بالآية قوله تعالى: (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) الحجر:2، وبالحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (يا رب كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة)، صحيح البخاري باب التهجد، وبالمثال: قول الأعرابي بعد انقضاء رمضان: يارب صائمه لن يصومه، ويارب قائمه لن يقومه، المغني: 1/ 134.

[4] في (د) سوقه.

[5] التوبة: 36.

[6] في (د) أحداً.

[7] سقطت من (د).

إلَّا بِشِقِّ الأنفُس، فَالظَّفَر بِهِ مَع هَذِه الحَالَة يُنَاسِب الافْتِخَار، وحِينَئِذٍ[1] فَقَوْل المُصنِّف: إنَّ التَّقْلِيل لا يُنَاسِب الافْتِخَار، إنْ قَصدَه كُلِّياً مَنعنَاه، وَإنْ قَصَدَه جُزْئِيّاً بِاعتِبَار البَيْتَيْن الَّذِين أنْشَدَهُما وَأمْثَالَهُما فَلا اعْتِرَاض عَلَيه، إذَا مَا وَقَع الافْتِخَار[2] بِه فِي البَيْت الأوَّل هُو لَهْوُه بِامْرَأة جَمِيلَة، وَمَا افْتَخَر بِه صَاحِب البَيْت الثَّانِي[3] هُو إيفَاؤُه فِي جَبَل عَالٍ، ورَفْع رِيح الشَّمَال لِثَوبِهِ، وكُل مِن ذَلِك لَيْس أمْرَاً عزِيز المِثَال، لا يَحْصُل إلَّا بِشِقِّ الأنْفُس، فَالافْتِخَار بِمِثْل ذَلِك لا يَكُون إلا بِالكَثْرة، وَلا يكُون بِمُجرَّد الحُصُول فِي الجُمْلَة.

**قَالَ: وَمِن الثَّانِي قَوْل أبِي طَالِب[4] فِي النَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم[5]:**

وَأبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَام بِوَجْهِه ∧ ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأرَامِلِ[6]

أقُول: هَذَا مَبْنِي عَلى أنَّ أبْيَض مَجْرُور بـ رُبَّ مُضمَرة، وَالظَّاهِر أنَّه مَنصُوب مَعطُوف عَلى المَنصُوب المُتَقدِّم فِي قَولِه قَبْل هَذَا البَيْت:

ومَا تَرْكُ قَوْم –لا أبَا لَكَ– سَيِّداً ∧ يَحُوط الذِّمَار غَيْرَ ذَرْبٍ[7] مُوَاكِل

وهُو مِن عَطْف الصِّفَات الَّتِي مَوصُوفُها وَاحِدٌ، فَلا يَكُون مِثَالاً لِمَا الكَلام فِيه، وَيَحُوط: يَكْلأ ويَرْعَى، وَالذِّمَار بِكَسْر الذَّال المُعْجَمة مَا يَحِق عَلى الإنْسَان حِمَايتُه، وَالذَّرْب

(1) سقطت من الأصل.

(2) ساقط من (ج).

(3) سقطت من (د).

(4) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، عم النبي صلى الله عليه وسلم، ووالد علي، مات قبل الهجرة بثلاث سنوات، الأعلام: 4/ 166.

(5) ساقط من (د) والشاهد فيه عند المصنف أن رب المحذوفة بعد الواو للتقليل والبيت والذي قبله من قصيدة طويلة لأبي طالب، قالها في الشعب لمااعتزل قريشاً مع بني هاشم وبني عبد المطلب، الخزانة: 1/ 251، سيرة ابن هشام: 1/ 272، 280.

(6) في (د) الأرامل.

(7) في (ج) زرب.

بِذَال مُعْجَمة مَفتُوحَة فَرَاء مُوحَّدة، عَلى زِنَة كَتِف، سُكِّنَت رَاؤُه تَخفِيفاً، وهُو الحَاد[1]، وَالمُواكِل: المُتَّكِل عَلى غَيْره، ويُستَسقَى مَبنِي لِلمَفعُول، وثِمَال وعِصْمة، مَنصُوبَان، ويَجُوز رَفْعُهُما عَلى أنَّهما خَبَرا مَحذُوف[2]، والثِّمَال بِكَسر المُثَلَّثة: الَّذي يَكفِي النَّاس بأفضَالِه، وَالعِصْمة اسْم لِمَا يُعتَصَم بِهِ، أيْ: يُتَمسَّك ويُمتَنع، والأرَامِل: المَسَاكِين مِن رِجَال وَنِسَاء، يُقَال: رَجُل أرْمَل، وَامْرَأةٌ أرْمَلَة، وقَدْ يُطلَق عَلى الرِّجَال فَقَط، قَالَه ابْن السِّكِّيت[3]، فَإنْ قُلْت: الاستِسقَاء إنَّمَا كَان بَعْد الهِجْرَة، فَمَا مَعنَى قَوْل أبِي طَالِب يُستَسقَى الغَمَام بوَجهِهِ، قُلْت: رَوَى الخَطَّابي[4] بِسَنَده خَبَراً، فِيه أنَّ قُرَيشاً تَتَابَعَت عَلَيهِم سِنُو جَدْب فِي حَيَاة عَبْد المُطَّلِب، فَارْتَقَى هُو وَمَن حَضَره مِن قُرَيْش أبَا قُبَيْس، فَقَام عَبْد المُطَّلِب، وَاعتَضَد ابْنَ ابْنِه مُحمَّداً صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم، فَرَفَعه عَلى عَاتِقِه، وهُو يَومَئِذٍ غُلامٌ قَدْ أيْفَعَ وقَد[5] كَرَب ثُم دَعَا، فَسُقُوا فِي الحَال[6]، فَقَد شَاهَد أبُو طَالِب مَا دَلَّه عَلى مَا قَالَ، ذَكَره السُّهَيلِي فِي الرَّوْض الأُنُف، وقَد أوْرَدْت هَذَا السُّؤَال وَالجَوَاب فِي تَعلِيقِي عَلى البُخَارِي[7].

**قَالَ: وقَوْل الآخر[8]:**

أَلا رُبَّ مَولُودٍ، وَلَيْس لَه أبٌ ٨ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوَان

---

(1) في (ج) الجال وفي (د) الجاد.

(2) في (د) خبر.

(3) هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق من أئمة اللغة، والأدب، من كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد، والقلب والإبدال، وشروح لعدد من دواوين الشعراء: ت224هـ ابن خلكان: 2/ 309، ابن النديم: 72، 73، الأعلام: م8/ 195.

(4) هو أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم العالم، الفقيه، المحدث، من كتبه: معالم السنن، ط، في شرح سنن أبي داوود، وبيان إعجاز القرآن، ط، وإصلاح غلط المحدثين، ط، وغريب الحديث خ، ت سنة: 388هـ إنباه الرواة: 1/ 125، وفيه أحمد بدل حمد، وخزانة الأدب: 1/ 182، وسماه أحمد كذلك، الأعلام: 2/ 273.

(5) في الروض الأنف: 2/ 29، أو قد كرب.

(6) الروض الأنف: 2/ 29، قال رواه أبو سليمان عن ابن الأعرابي.

(7) شرح الدماميني لصحيح البخاري مخطوط: 1/خ ع، رقم: 1927.

(8) الشاهد فيه عند ابن هشام أن رب للتقليل، نسب البيت الأول سيبويه لرجل من أزد السراة، الكتاب: 1/ 341، ورواية الخزانة: 1/ 397، عجبت لمولود، ولا شاهد فيه حينئذ، وأراد بالمولود الذي لا أب له: عيسى عليه السلام، وبذي الولد الذي لم يلده أبوان: آدم عليه السلام، وبذي الشامة: القمر.

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاء فِي حُسْنِ وَجْهه /\ مُجَلِّلَةٍ لا تَنقَضِي لأَوَان
وَيَكْمُل فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُه /\ وَيَهْرَم فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَان

أَقُول: أصْل لَمْ يَلْدَه بإسْكَان اللام، لَمْ يَلِدْه بِكَسرِها وَإسْكَان الدَّال، سُكِّنَت اللامُ تَشْبِيهاً لَهَا بِتَاء كَتْف، وَالْتَقَى سَاكِنَان فَحُرِّكَت الدَّال بِالفَتْح إتْبَاعاً لِفَتْحة اليَاء أوْ[1] بِالضَّم اتْبَاعاً لِضَمَّة الْهَاء، وَالشَّامَة: الخَال، وهُو النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ فِي الجِسْم الْمُخَالِفِ لِلَونِهَا، وَانْظُر وَصفَهَا بِالغَرَّاء، فَإنَّه غَيْر مُنَاسِب، وذَلِك لأنَّ الغرَّاء تَأنِيثُ الأغَرِّ، وهُو الأبْيَض، وشَامَة القَمَر سَودَاء، وهِي الْمُعبَّر عَنها بِالكَلَفِ، وكَذَا وَصفُها بِـ مُجَلِّلَةٍ غَيْرُ مناسِب فإنَّ مَعْناهَا الَّتِي عَمَّتْهُ بِالتَّغْطِيَة، ولَيْس هَذَا شَأنُ الشَّامَة، وفِي شَرْح الشَّافِيَة لِلجَارَبَرْدِي[2] أنْشِدَ[3] هَذا البَيْتُ هَكَذا:

وَذِي شَامَةٍ سَودَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِه /\ مُخَلَّدةٍ لا تَنجَلِي لِزَمَان[4]

وهُو ظَاهِر، وحُرُّ الوَجْه: مَا بَدَا مِن الوَجْنَة/، وهُو مَا ارْتَفَع مِن الخَدِّ، وهُو فِي البَيْت اسْتِعَارَة.

**قَالَ: وَقَال[5]:**

فُوَيْقَ جُبَيْل شَامِخٍ لَنْ تَنَالَه /\ بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا

---

[1] في الأصل وبالضم.

[2] هو أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي فقيه شافعي، توفي في تبريز سنة 746هـ من كتبه: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، شرح شافية ابن الحاجب، حاشية على الكشاف، الدرر الكامنة: 1/ 123، البدر الطالع: 1/ 47، الأعلام: م1/ 111.

[3] في (د) إنشاد.

[4] في الأصل بزمان، قال الجاربردي: فإن أصل لم يلده، لم يلده، ثم لما سكن اللام تشبيهاً بـ كتف، والتقى ساكنان، حرك الدال بالفتح، مجموعة الشافية شرح الجاربردي: 1/ 158.

[5] ديوان أوس بن حجر: 87، شاهد على أن التصغير فيه للتقليل، وهو من أمالي ابن الشجري: 1/ 25.

أَقُول: التَّصغِيرُ فِي كُل مِن فُوَيْقٍ وَجُبَيْلٍ، رَاجِعٌ إِلَى التَّقْلِيلِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّحْقِيرُ لِمُنَافَاةِ وَصفِهِ بِمَا ذُكِر لِلحَقَارَة، وَالْمُرَادُ بِنَيْلِه: الكَوْن عَلَيه، وَالشَّامِخ: الْمُرْتَفِع، وَقُنَّتِه: أَعْلاهُ، ومَا أَحْسَن قَوْل القَائِلِ:

عَلا، فَمَا يَسْتَقِرُّ الْمَالُ فِي يَدِه ∧ وَكَيْف تُمْسِك مَاءَ قُنَّةُ[1] الجَبَل[2]

وَالكَلالُ[3]: الإِعْيَاء، وَالعَمَل مَعرُوف.

**قَالَ: وَقَالَ لَبِيد[4]:**

وَكُل أُنَاسٍ سَوْف تَدْخُل بَيْنَهُم ∧ دُوَيْهِيَّة تَصفَرُّ مِنهَا الأَنَامِلِ

أَقُول: الْمُرَاد بِالدُّوَيهِيَّة: الْمَوْت، تَصغِير دَاهِيَة، فَالظَّاهِر أَنَّه لِلتَّعْظِيم، لا لِلتَّقْلِيل، وقَوْل بَعْض: الدَّاهِيَة إِذَا كَانَت عَظِيمة كَانَت سَرِيعَة الوُصُول، فَالتَّصْغِير لِتَقْلِيل المدَّة، فِيه تَعَسُّف، وَالأَنَامِل: رُؤُوس الأَصَابِع وَاحِدُها أَنْمُلَة.

**قَالَ: ونَعْتُهُ إِنْ كَانَ ظَاهِراً.**

أَقُول: يَعنِي[5] وَتَنْفرِدُ رُبَّ بِوجُوبِ مَجرُورِهَا إِنْ كَانَ اسْمَاً ظَاهِراً، وهَذَا مَذْهَبُ الْمُبَرِّد[6] وابْن السَّرَّاج وَالفَارِسِي، وأَكْثَر الْمُتَأَخِّرين وفِي البَسِيط[7] أَنَّه مَذهَب البَصْرِيِّين،

---

(1) في (ج) قلة.

(2) لم يعرف قائله وهو من شواهد البلاغة في التشبيه الضمني، كقوله المتنبي:

فإن تفق الأنام وأنت منهم ∧ فإن المسك بعض دم الغزال

علوم البلاغة: 241.

(3) في (د) الكلا.

(4) ديوان لبيد بن ربيعة: 256، من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر، الخزانة: 2/ 561، والشاهد فيه أن التصغير لإفادة التعظيم.

(5) ساقطة من (ج.د).

(6) المقتضب: 3/ 57، الأصول في النحو لابن السراج: 1/ 417، ولفظه: واعلم أنه لا بد للنكرة التي تعمل فيها رب من صفة، إما اسم وإما فعل، 1/ 417، 418، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 828، ولفظه: فإذا دخلت رب على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة.

(7) تقدم التعريف به في ص767.

وخَالَف فِي ذَلِك الأخفَش وَالفرَاء وَالزَّجَّاج وابْنَا طَاهِر[1] وخرُوف، قَال ابْن مَالِك: وهُو ثابت بِالنَّقْل الصَّحِيح فِي الكَلام الفَصِيح[2].

**قَالَ: وَغَلَبَة حَذْف مُعدَّاهَا.**

أقُول: المُرَاد بِمُعدَّاهَا: الفِعْل الَّذي تُعَدِّيه، كَأنْ يُقَال لَك: مَا لَقِيت رَجُلاً عَالِماً[3]، فَتَقُول فِي الجَوَاب: رُبَّ رجُلٍ عالِمٍ، أيْ: قَد لَقِيت، قَالَ ابْنُ يَعِيش[4]: وَلا يَكَاد البَصْرِيُّون يُظْهِرون الفِعْل العَامِل، حتَّى إنَّ بَعْضَهُم قالُوا: لا يَجُوز إظْهَاره[5] إلا فِي ضَرُورَة الشِّعْر[6].

**قَالَ: كَقَوله[7]:**

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ.

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت مِن مُعلَّقَة امْرِئ القَيْس، وَالعَجُز:

فَألْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ.

الطُّرُوق: الإتْيَان لَيْلاً، وَالمُرْضِع: الَّتِي لَهَا وَلَد رَضِيع، وَإذَا بُنِيَت عَلى الفِعْل أُنِّث، تَقُول: أرْضَعَت فَهِي مُرضِعَة، وألْهَيْتُها: شَغَلْتُها، والتَّمائِم: جَمْع تَمِيمة وهِي: العُوذَة[8] الَّتِي

---

(1) تقدم التعريف بهم في ص75، 19، 83، من الأصل.

(2) قال ابن مالك في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه، ص148، وانظر شرح التسهيل له أيضاً: 2/ 45، م خ، رقم: 699، ف عامة.

(3) سقطت من الأصل.

(4) تقدم التعريف به ص39 من الأصل.

(5) في (د) إظهارها.

(6) شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 28-29.

(7) من معلقة امرئ القيس، ديوانه: 147، شرح الزوزني: 87، الخزانة: 4/ 202، الشاهد فيه أن مثل مجرور بعد الفاء بإضمار رب.

(8) في (د) العود.

تُعلّق عَلى الصَّبي وِقَايةً مِن إصَابَة العَيْن وَالسِّحْر ونَحْو ذَلِك، وأحْوَل الصَّبي فهُو مُحْوِل إذا ثَمَّ لَه حَوْل، أي: سَنَة، وإنَّمَا خَصَّ الحُبْلى والمُرضِع لأنَّهُما أزْهَد النَّاس فِي الرِّجَال وأقَلُّهُن شَغَفاً بهِم، يقُول: قَدْ خدَعْتُ كَثِيراً مِثْل هَاتَيْن مَع اشْتِغالِهِمَا بأنْفُسِهِما، فكَيْف تَتَخَلَّصِين[1] مِنِّي؟، وقَد حكَى ابْنُ عصْفُورٍ وابْن مَالِك إجْمَاع النَّحْوِيِّين عَلى أنَّ الجَرَّ فِي ذَلِك بـ رُبَّ المَحْذُوفة، لا بِالفَاء[2] .[3]

**قَالَ: وقَولُه**[4]:

وأبْيَضَ يُستَسْقَى الغَمَام بِوَجْهِهِ.

أقُول: قَد مَرَّ إنْشَاد هَذا الصَّدْر مَع العَجُز، ونَبَّهنَا عَلى أنَّ الظَّاهِر كَوْن الأبْيَض منصُوباً لا مَجْرُوراً بِرُبَّ، وشَاهِد النُّحَاة المَشْهُور[5]:

وقَاتِم الأعْمَاق، خَاوِي المُخْتَرَقْن.

وسَيَأتِي الكَلام عَلَيه فِي مَحلِّه[6]، إنْ شَاء الله تعَالَى.

**قَالَ: وقَولُه**[7]:

بَلْ بَـــلَدٍ ذِي صُعُدٍ وآكَـــامْ.

أقُول: هَذا مِن مَشطُور السَّرِيع المَوقُوف، فَالمِيم سَاكِنَة، وَالصُعُد بِضَم الصَّاد وَالعَيْن المُهْمَلَتَيْن: العَقَبات، جَمْع صَعُود، بِفَتح الصَّاد، كـ عُجُز وعَجُوز، وفِي القَامُوس: أنَّ[8]

---

(1) في (د) يتخلص.

(2) ساقط من (ج).

(3) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 469، 470، والتسهيل لابن مالك: ص148.

(4) تقدم الحديث عنه في ص99 من الأصل.

(5) وبعده مشتبه الأعلام لماع الخفقن، لرؤبة في ديوان أشعار العرب: 3/ 104، وهو من الكتاب: 2/ 301، والخزانة: 1/ 38، الخصائص: 1/ 228.

(6) في حديثه عن النون المفردة، التنوين الغالي.

(7) الشاهد فيه أن بلداً مجروراً بـ رب مضمرة بعد بل وهو في ديوان رؤبة من أرجوزة مدح بها مسلمة بن عبد الملك برواية وأصباب بدل وآكام، ص6، وكذلك الخزانة: 4/ 204، مقاييس اللغة: 3/ 280.

(8) في (د) إذا تحريف.

الآكَام عَلى وَزْن الأجْبَال، جَمْع أكَمَة، وهِي التَّل مِن القُفّ مِن حِجَارة وَاحِدة أوْ هِي دُونَ الجِبَال، أوْ المَوضِعُ يكُون أشَدَّ ارْتِفَاعاً مِمَّا حَولَه، وهُو غَلِيظ لا يَبْلُغ أنْ يكُون حِجَارَة[1]، وفِي الصِّحَاح أنَّ الآكَام كَالأعْنَاق جَمْع أكُم كـ عُنُق، وجَمْع الأكُم، إكَام كَجِبَال جَمْع أكَمَة[2].

**قَالَ: وَقَوله[3]:**

**رَسْم دَارٍ وَقَفْت فِي طَلَلِه.**

أقُول: هَذَا صَدْر بَيْت مُقَفًّى مِن بَحْر الخَفِيف، وَالعَجُز:

**كِدْتُ أقْضِي الغَدَاة مِن جَلَلِه.**

وقَدْ مرَّ إنْشَادُه بِتَمامِهِ، وَالكَلام عَلَيه فِي جَلَل مِن حَرْف الجِيم[4].

**قَالَ: وبِأنَّهَا زَائِدَة فِي الإعْرَاب لا فِي المَعنَى.**

أقُول: يَعنِي: تَنْفرِد رُبَّ[5] أيْضاً بِأنَّها زَائِدة (بِحَسَب الإعْرَاب حَيْث لا[6] تَتَعلَّق بِشَيء كَمَا لا يَتَعلَّق الحَرْف الزَّائِد بِشَيء، وقَدْ صَرَّح بِذَلِك فِي البَاب الثَّالِث[7] وَأمَّا بِالنَّظَر إلَى المَعنَى فَهِي غَيْرُ زَائِدة) [8]، لإفَادَتِهَا التَّقلِيل أو التَّكْثِير، قُلْت: وهَذا يَنْتَقِض بِمِثْل: لَعَل الله فَضَّلَكُم عَلَينا[9]، حَيْث تكُون لَعَل حَرْفاً جَارّاً، فَإنَّها زَائِدة بِالنِّسْبَة إلَى الإعْرَاب، حَيْث

---

(1) القاموس: 4/ 76 أكم.

(2) الصحاح: 5/ مادة أكم.

(3) الشاهد فيه أن رب عملت محذوفة دون أن تدخل عليها الفاء، أوالواو، أو بل.

(4) ص87 من الأصل.

(5) سقطت من (ج.د).

(6) في (ج) فلا تتعلق.

(7) الجزء: 2/ 441 من المغني.

(8) ساقط من (د).

(9) صدر بيت: عجزه: بشيء أن أمكم شريم، لم يعرف قائله، وهو من شواهد رصف المباني: 375، ابن عقيل: 2/ 4، الجنى الداني: 584، الخزانة: 4/ 368.

لا تَتعلَّق بِشَيء، وهِي[1] مُرَادَة مِن جهَة المَعنَى، وَكَذا لَولا الامْتِناعيَّة الجَارَّة لِلضَمِير عِند سِيبَويه[2]، / نَحْو لَولاي، لَوْلاكَ، لَوْلاه، لا تَتعلَّق بِشَيء ومَعنَاها مُرَادٌ، ثُم مُقْتَضى هذَا الكَلام ألا تكُون رُبَّ مُعَدِّية لِلفِعْل، فَيُنَافِي ذَلِك قَولَهُ، أوَّلاً وغَلَبَة حَذْف مُعَدَّاها[3].

قَالَ[4]:

وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَسُنَّمًا ∧ ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهَجِيرِ[5] نَهُوضِ

أقُول: حَكَى المُصنِّف فِي حَوَاشِي التَّسْهِيل أنَّ الأصْمَعِي لَمْ يَعرِف مَعنَى هَذا البَيْت (وَالسِّنّ بِسِين مُهْمَلَة فَنُون مُشَدَّدة: الثَّوْرُ فِيمَا يَظْهَرُ مِن عِبَارَة المَتْن)[6]، وَالسُّنَّم بِسِين مَضمُومة مُهْملَة، ونُون مُشَدَّدة مَفتُوحة ومِيم: البَقَرة العَظِيمَة فِيما يَظْهَر مِن المَتْن أيْضاً، وذَعَرْت: أخَفْتُ، وكَأنَّ المُرَاد بِالْمِدْلاح بِالحَاء المُهْمَلَة: الكَثِير[7] العَرَق، ولَمْ أقِفْ عَلى هَذا المَعنَى لِهَذِه الصِّيغَة، وَإنَّمَا رَأيْت فِي القَامُوس، الدُّلَح عَلى وَزْن صُرَد: الفَرَس الكَثِير العَرَق[8]، وَالهَجِير: شِدَّة الحَرِّ، وَالنَّهُوض بِفَتْح النُّون صِيغَة مُبَالَغة مِن النُّهُوض بِضَمِّها.

---

(1) في (د) وهذا.

(2) الكتاب: 1/ 388.

(3) المغني: 1/ 136.

(4) الشاهد فيه: جواز العطف على محل مجرور رب لانه في موضع المفعول لـ ذعرت، قال ابن عصفور في شرح الجمل: وينبغي أن تعلم ان الاسم المخفوض برب هو معها بمنزلة اسم واحد، يحكم على موضعها بالإعراب، فإن كان العامل الذي بعدها رافعاً كانت في موضع رفع بالابتداء، نحو رب رجل عالم قام، فلفظ رجل مخفوض برب وموضعه مع رب رفع على الابتداء، وإن كان العامل الذي بعدها متعدياً ولم يأخذ معموله كان الاسم الذي بعد رب في موضع نصب، ويكون لفظه مخفوضاً: نحو رب رجل عالم لقيت، وإن أخذ معموله جاز الحكم على موضع الاسم بعد رب بالرفع والنصب، يكون لفظه مخفوضاً، نحو: رب رجل عالم لقيته لأن رب كأنها زائدة في الاسم، فكأنك قلت: رجل عالم لقيته، شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 507، والبيت من قصيدة لامرئ القيس، وروايته في شرح الديوان: 129، بجر سنم ولا شاهد فيه حينئذ، وهو في معجم ما استعجم برواية: بمدلاج بدل بمدلاح، ص762، وشواهد شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 508، الهمع: 2/ 27.

(5) في (د) الهجين.

(6) ساقط من (ج.د).

(7) في (د) الكبير.

(8) القاموس: 1/ 228، دلح.

**قَالَ: وسُنَّيق: جَبَل بِعَينِه.**

أقُول: هُو بِسِين مُهمَلة مضمُومَة فنُون مُشدَّدة مَفتُوحة فَمُثنَّاة تَحتِيَّه سَاكِنَة، فَقَاف، وفِي القَامُوس أنَّ السُّنَيق: كـ قُبَيط: بَيْت مُجصَّص جَمْعُه سُنَيْقَات وسَنَانِيق، وكَوكَب أَبيَضٌ، وأكَمَة ومَوضِع[1].

**قَالَ: ومِن إعْمَالِهَا قَولُهُ[2]:**

رُبَّمَا ضَرَبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ∧ بَيْن بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

أقُول: الشَّاهِد فِيه جَرُّ ضَرَبَةٍ بـ رُبَّ مَع وجُود مَا الْمَزِيدة، وطَعْنَةٌ مَجْرُورَة أَيْضَاً بِالعَطْف عَلى ضَرَبَةٍ، والنَّجْلاءُ بِالْمَدِّ: الوَاسِعةُ البَيِّنَةُ الاتِّسَاعِ، وأُضِيفَت بَيْنَ إلَى بُصرَى (لاشْتِمَالِهَا عَلى أمَاكِنَ، أوْ لِتَقدِيرِ الأمَاكِنِ، أيْ: أمَاكِن بُصرَى)[3] فَحُذِفَ الْمُضَافُ وأُقِيمَ الْمُضَافُ إلَيهِ مُقَامَهُ.

**قَالَ: ومِن دُخُولِهَا عَلى الاسمِيَّةِ قَوْلُ أبِي دُوَادٍ[4]:**

رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ.

أقُول: هَذا صَدْر بَيْت: عَجُزُه:

وَالعَنَاجِيجُ حَوْلَهُنَّ الْمِهَارُ.

وأَبُو دُوَادٍ بِدَالَيْن مُهْمَلَتَيْن، الأولَى مَضمُومَةٌ بَعْدَها وَاوٌ فَأَلِفٌ، شَاعِرٌ مِن إيَاد، وَالجَامِلُ: القَطِيع مِن الإبِلِ مَع رُعَاتها، وَالْمُؤَبَّل: الْمُعَدُّ لِلقُنْيَة[5]، يُقَال: إبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ إذَا اتُّخِذَت

---

(1) القاموس: 3/ 255، سنق.

(2) أول أبيات لعدي بن الرعلاء الغساني/ : حماسة ابن الشجري: 194، الخزانة: 4/ 187، الجنى الداني: 456، العيني: 3/ 342.

(3) ساقط من (د).

(4) الشاهد فيه أن رب هنا مكفوفة عن العمل بـ ما، وهو لأبي دؤاد الإيادي الشاعر الجاهلي، شعره: 316، أمالي ابن الشجري: 2/ 243، الهمع: 2/ 26، الجنى الداني: 448.

(5) في (د) للقبية.

لِلقُنْيَة، والعَناجِيج بعَيْن مُهْمَلة[1] فنُون فَألِف فَجِيمَيْن بَيْنهُما يَاءٌ مُثنَّاة تَحتيَّة: جِيَاد الخَيْل، وَاحِدُها: عُنْجُود كـ عُصْفُور، وَالمِهَار بِكَسْر المِيم جَمْع مُهْر بِضَمِّها: وهُو وَلَد الفَرَس، وَالأُنثى مُهْرَة.

**قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِقْبَالِ مَا بَعْدَهَا[2] قَوْلُهُ[3]:**

فَإِنْ أَهْلَكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي ∧ عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

أَقُول: المُهذَّبُ بِالذَّال المُعجَمةِ: المُطَهَّر الأَخْلَاق، وَالرَّخْص بِرَاء مَفْتُوحة فَخَاء مُعْجَمة سَاكِنَة فَصَاد مُهْمَلة: النَّاعِم، وَالبَنَان بِفَتْح المُوحَّدة فَنُونَيْن بَينهُما أَلِفٌ: أَطْرَاف الأَصَابِع.

**قَالَ: وَقَوْلُه[4]:**

يَــا رُبَّ قَائِلَــةٍ غَــداً ∧ يَا لَـهْـفَ أُمِّ مُعَاوِيَــةْ

أَقُول: هَذا البَيْتُ مِن مَجْزُوءِ الكَامِلِ، وهُو مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ ابْن مَالِك عَلى أَنَّه لا يَلْزَمُ وَصْفُ الظَّاهِرِ المَجْرُور بـ رُبَّ[5]، وَقَد يُقَال: المَوصُوفُ مَحذُوفٌ، أَيْ: يَا رُبَّ امْرَأَة قَائِلَة، وَالبَيْت لأُمِّ مُعَاوِيَة رَضِي الله عَنْه[6]، فَكَان الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولَ: وَقَوْلُهَا، لَكِن أَرَادَ: وَقَوْلَ مَن قَالَ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(1) ساقط من (د).

(2) في (د) قبلها.

(3) من قصيدة لجحدر بن مالك يتشوق فيها إلى أهله وبلاده، أمالي القالي: 1/ 278، وهو من شواهد الجنى الداني: 452، ورصف المباني: 194.

(4) آخر بيت من أبيات لهند بنت عتبة أم معاوية بن أبي سفيان رثت بها أباها وعمها وأخاها الذين قتلوا يوم بدر، سيرة ابن هشام: 2/ 38.

(5) واستدل به أيضاً على أن ما صدرت به مستقبل المعنى، شواهد التوضيح لابن مالك: ص106، وشرح التسهيل: 2/ 45، م خ: 699ق.

(6) في (د) عنها.

**قَالَ: وَزَعَم بَعضُهُم أنَّهَا قَدْ تَأتِي لِلاستِمرَار، لا لِلاستِقبَال، ذُكِرَ ذَلِك فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾[1] الآيَة.**

أقُول: يَعنِي قَولَهُ تَعالَى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ والمُرَاد بِهَؤُلاء الآخَرِين عَلى مَا فِي الكشَّاف وَغَيْرِه: أنَّ قَوماً مِن بَنِي أَسَد وَغَطَفَان كَانُوا إذَا أتَوا المَدِينَة أسْلَمُوا وعَاهَدُوا لِيَأمَنُوا المُسْلِمين، فَإذَا رَجعُوا إلَى قَومِهِم كفرُوا ونكثُوا عُهودَهُم[2]، وقَضِيَّة ذلِك أنْ يَكُون المُرَادُ الإخْبَار باستِمرَار[3] وجُود المُؤمِنِين[4] لِهَؤُلاء الآخَرِين عَلى تِلْك الحَالَة.

**قَالَ: قَالَ الزَّمَخشَري: فَإنْ قُلت: أيُّ فَائِدَةٍ فِي الإخبَار بِقَولِهِم قَبْل وقُوعِه؟، قُلتُ: فَائِدَتُه أنَّ مُفَاجَاةَ[5] المَكرُوهِ أشَدُّ، وَالعِلمَ بِهِ قَبْل وقُوعِهِ أبْعَدُ عَن الاضطِرَاب إذَا وَقَعَ[6]، انتَهَى.**

أقُول: وهُو نَصٌّ فِي نُزُول[7] الآيَة قَبْل قَولِهِم، وَوَافَقه جَدِّي صَاحِب الانتِصَاف[8] عَلى ذَلِك، قَالَ: ولِهَذَا أدْرَج النُّظَّار فِي أثْنَاء مُنَاظَرَاتِهِم، العَمَل المُقتَضِي الَّذي هُو كَذَا

---

(1) النساء من الآية 91.

(2) الكشاف: 1/ 552.

(3) في (ج) بالاستمرار.

(4) في (ج) المسلمين.

(5) سقطت من (د).

(6) الكشاف: 1/ 317، تفسيره لقوله تعالى: (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) البقرة: 142، وانظر: المغني: 1/ 138، حديثه عن السين المفردة، حيث قال: وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار، لا للاستقبال، واستدل عليه بقوله تعالى: (سيقول السفهاء) الآية.

(7) في الأصل وجود.

(8) هو أحمد بن محمد بن منصور، أبو العباس، المنعوت ناصر الدين، المعروف بابن المنير الجروي الاسكندري المالكي، كان إماماً في الفقه والأصلين والعربية، وعلم النظر والبلاغة والإنشاء، والتفسير والقرآن، من تصانيفه: تفسير القرآن سماه: البحر الكبير في نخب التفسير، وكتاب الانتصاف من الكشاف، توفي سنة: 683هـ الديباج المذهب: ص71، فوات الوفيات: 1/ 72، الأعلام: 1/ 200.

السَّالِم عَن مُعَارضَة كَذَا فَيُسْلِفون[1]، رَدٌّ[2] الْمُعَارِضِ قَبْل ذِكْرِ الخَصْم لَه، وهَذِه الآيَة مِن أَحْسَن مَا/ يُسْتَدَل بِهِ عَلَيه[3].

**قَالَ: ثُمَّ وَلَو سُلِّم، فَالاسْتِمْرَارُ إِنَّمَا اسْتُفِيد مِن الْمُضَارِع.**

أَقُول: لا مَحَلَّ لِلوَاو هُنَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّها زَائِدة، فَإنْ قُلْت: لَعلَّها لِلعَطْف، أيْ: لا نُسلِّم أنَّها فِي الآيَة لِلاستِمْرَار، ولَو سَلَّم فَالاستِمْرَار، إلَى آخِره، قُلْت: يَلْزَم عَلَيه حَذْف المَعْطُوف بِدُوْن عَاطِفهِ وهُو بَاطِلٌ.

**قَالَ: كَمَا تَقُول: فُلانٌ يُقْرِي الضَّيْف ويَصْنَع الجَمِيلَ، تُرِيدُ أَنَّ ذَلِك دَأْبُهُ.**

أَقُول: يُقرِي مُضَارِع، قَرَى الضَّيفَ إذَا أحْسَن إلَيه، وَالدَّأْبُ العَادَة وَالشَّأن، بِفَتْح الدَّال وإِسْكَان الْهَمْزَة، قَالَ الجَوهَرِي: وقَد تُفْتَح[4]، وكَلامُ المُصنِّف مُقتَضٍ لإِفَادَة الْمُضارِع الاستِمْرَار سَوَاء كَانَ مَبنِيَّاً عَلى الْمُبْتَدأ كمَا فِي هَذا المِثَال، أوْ غَيْر مَبْنِي عَلَيه كَمَا فِي الآيَة[5]، وَوَجْهُه أنَّ إفَادَتَه لِلاستِمْرَار إنَّمَا هِي مِن اقْتِضَاء المَقَام، فَحيْث اقْتَضَاه حُمِل عَلَيه سَوَاء بُنِي عَلى مُبْتَدأ أوْ لَمْ يُبْنَ عَلَيه، قَال بَعضُهُم: هُنَا أمْرَان، مَوصُوفِيَّة الْمُسنَد إلَيه بِمَضمُون الخَبَر، وَوَصفِيَّة الخَبَر لَهُ[6]، وهُمَا اعْتِبَارَان مُتَلازمَان، لَكنَّه قَدْ يُقصَد الأوَّل، كَما إذَا كَان الكَلامُ فِي الزَّاهِد، وَأنَّه هَلْ يَتَّصِفُ بِالشُّرْب، فَيُقَال: الزَّاهِد يَشْرَب، وقَد يُقصَد الثَّانِي، كَما إذَا كَانَ الكَلامُ فِي الشُّرْب، وَأنَّه هَل يَقَعُ وصفاً لِلزَّاهِد، فيُقَال: يَشْرَبُ الزَّاهِدُ[7].

**قَالَ: إِذِ الاسْتِمْرَارُ إِنَّمَا يَكُون فِي الْمُسْتَقْبَل.**

أَقُول: قَد يُتَوهَّم انْتِقَاضُهُ بِنَحْو: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ﴾[8] إذِ الاستِمْرَارُ فِيه بِالنِّسبَة إلَى الزَّمَن المَاضِي، وَلا انْتِقَاض بِهِ البَتَّة، فَتَأمَّلْه.

---

(1) في (د) فسيلفون.

(2) في الأصل ذا وفي (ج) دراء.

(3) الانتصاف بحاشية الكشاف: 1/ 317، بتصرف، وفيه عوض (فيسلفون رد)، (فسيقول درء للمعارض).

(4) الصحاح: 1/ داب وفيه وقد يحرك.

(5) يريد قوله تعالى: (سيقول السفهاء).

(6) سقطت من (د).

(7) سقطت من (ج.د).

(8) الحجرات من الآية 7.

**قَالَ: وَوَجْهُه أنَّهَا تُفِيد الوَعْد بِحصُول الفِعْل، فَدخُولُهَا علَى مَا يُفِيدُ الوَعْد أوِ الوَعِيد مُقْتَضٍ لِتَوكِيدِه.**

أقُول: لأنَّه إخْبَار عَلَى إخْبَار[1]، وَالْمُتعلَّقُ وَاحِد، وهَذَا ظَاهِرٌ حيْث تَدخُل عَلى الْمَحْبُوب[2]، فَإنَّه وَعْد، وأمَّا حَيْث تَدخُل عَلَى الْمَكرُوه الَّذي هُو وَعِيد فكَيْف تُفِيد تَأكِيده، وَهِي[3] لِلوَعْد المُبَاين لِلوَعِيد، وكَأنَّه أرَادَ بِالوَعْد الَّذِي تُفِيدُه السِّين مُجرَّد الإخبَار بِوقُوع مَا تَدخُل عَلَيه لا الوَعْد الْمُقَابل لِلوَعِيد.

**قَالَ: وَقَد أوْمَا[4].**

أقُول: يَعنِي أشَار، وهُو مَهْمُوزُ الآخِر.

---

(1) في الأصل عن.

(2) في (د) المحبوب.

(3) في (د) وهو.

(4) أي أن الزمخشري أومأ إلى أن السين في قوله تعالى: (فسيكفيكهم الله) البقرة: 137، تفيد وقوع الفعل الذي دخلت عليه لا محالة لأنه وعد، الكشاف: 1/ 315، وانظر المغني: 1/ 139.

**قَالَ: وَلَيْس بِمُطَّرِدٍ.**

أَقُول: إنَّ الَّذِي نَظَر إلَيهِ هَذَا القَائِل مِن أنَّ كَثْرَة الحُروفِ تَدُل عَلَى كَثْرَة الْمَعَانِي[1] لَيْس بِمُطَّرِد، لأنَّ (حَذِرٌ) يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغة دُون "حَاذِر"، مَع أنَّ الثَّانِيَ أكْثَرُ حُرُوفاً مِن الأوَّل، وَقَد يُقَال: لا يَعْنُون اطِّرَادَه إلا فِيمَا إذَا كَان اللَّفْظَان الْمُتَلاقِيَان فِي الاشْتِقَاق مُتَّحِدِي النَّوْع فِي الْمَعْنَى كـ (غَرِث)[2]، وَ(غَرْثَان)، وَ(صَدٍ) وَ(صَدْيَان)[3]، وَ(رَحِيم) وَ(رَحْمَان)، لا كـ "حَذِر" وَ"حَاذِر"، لِلاخْتِلافِ[4].

---

(1) في (د) المعنى.

(2) في (د) لرب ورندان.

(3) في (ج) وصيدان.

(4) اختلاف دلالة المشتقين، لأن حاذر اسم فاعل، وحذراً صفة مشبهة، أما غرث وغرثان، فكلاهما صفة مشبهة.

## "سِي"

**قَالَ: فَلَمْ يقُولُوا (سَوَاءَان) إِلَّا شَاذّاً[1] كَقَوْلِهِ[2]:**

فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَجْعَلِ الحُبَّ بَيْنَنَا ... سَوَاءَيْنِ، فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا!

أَقُول: الجَلْد، بِفَتْح الجِيم وإِسْكَان اللَّام هُو الشَّدِيد، الصُّلْب[3]، يُقَال: جَلُدَ الرَّجُلُ بالضَّم جَلَداً بِالفَتْح وجَلادَة، أيْ: صَلُب فَهُو جَلْدٌ.

**قَالَ: مَن اسْتَعمَلَه عَلَى خِلافِ مَا جَاء فِي قَوْلِه[4]:**

وَلا سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَة جُلْجُل.

فَهُو مُخْطِئ[5].

أَقُول: هَذا عَجُزُ بَيْت مِن مُعلَّقة امْرِئ القَيْس، صَدْرُه:

الا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِح.

وفِي الجُزْء الثَّانِي مِن هَذَا الصَّدْر الزِّحاف الْمُسَمَّى بِالكَفِّ[6]، وهُو قَبِيح عِنْدَهُم، ودَارَة جُلْجُل: اسْمٌ لِغَدِير مُعَيَّن، يُرِيدُ أنَّه ظَفِر مِن النِّسَاء فِي أيَّامٍ كَثِيرةٍ بِالعَيْش الصَّالِح النَّاعِم، لَكِن يَوْم دَارَة جُلْجُل احْسَنُ تِلْكَ الأَيَّام.

---

(1) في الأصل شاذ.

(2) نسب في اللسان مادة (سوا) لقيس بن معاذ المشهور بمجنون ليلى وقيل: الأصح أنه قيس بن الملوح العامري، وهو في ديوانه: ص120 برواية أيا رب إن لم تقسم، وأورده ابن هشام في تلخيص الشواهد، وتلخيص الفوائد: ص238، ولم ينسبه لأحد برواية: إن لم تقسم، بدل إن لم تجعل.

(3) في (ج.د) الصلب.

(4) شرح الزوزني: 83، الخزانة: 2/ 63، الديوان: 145.

(5) تكملة لتوضيح المراد من الشاهد، لأن ابن هشام قال: وتشديد يائه، أي: ياء (سي) ودخول (لا) عليه، ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله، أي: الشاهد فهو مخطئ. المغني: 1/ 139، 140.

(6) حذف النون من مفاعلين.

**قَالَ: وَقَد تُحْذَفُ الوَاوُ، كَقَولِه[1]:[2]**

فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأَيْمَانِ، لا سِيَمَا ∧ عَقْدٌ، وَفَاءٌ بِهِ مِن أعْظَم القُرَبِ

أقُول: هَذَا شَاهِدٌ عَلى كِلا الأمْرَين: التَّخْفِيف وَحَذْف الوَاو، وَ(فِهْ) فِعْل أمْرٍ مِن وَفِي، يَفِي، والْهَاء إنَّمَا يُنْطَق بِهَا فِي الوَقْف فتُكْتَب كَذَلِك، وَلا يُنطَق فِي الوَصْل، وَالْمَسْألَة مَشهُورَة فِي عِلْم الخَطِّ.

**قَالَ: وَهُوَ[3] عِنْد الفَارسِي نَصْبٌ عَلى الحَالِ، فَإذَا قِيل: قَامُوا لا سِيَّما زَيْدٌ، فَالنَّاصِبُ، "قَامَ"، ولَو كَانَ كَمَا ذَكَرَ لامْتَنَع دخُولُ الوَاوِ[4].**

أقُول: يَعنِي وَاللازِمُ/ بَاطِلٌ بدَلِيل: "وَلا سيَّما يَوْمٍ"، ونَحوِه، بيَانُ الْمُلازَمةِ أنَّ الحَال عَلَى هَذا التَّقْدِير مُفْرَدةٌ، وَالوَاو لا تَدخُل عَلَيها.

**قَالَ: ولَوَجَبَ تَكْرَارُ (لا).**

أقُول: لأنَّها إذَا دَخَلَتْ عَلى مُفرَدٍ خَبَرٍ أوْ صِفَةٍ أوْ حَال، وَجَب التَّكْرَارُ، نَحْو: "زَيْدٌ لا شَاعِرٌ ولا كَاتِبٌ"، و"مَرَرْتُ برجُلٍ لا شُجَاعٍ وَلا كَرِيمٍ"، و"جَاء زَيْد لا ضَاحِكاً وَلا بَاكِياً"، وقَد فُرِض كَوْن الحَال فِي: "قَامُوا لا سِيَّمَا زَيْدٌ" مُفردَةً مَع فُقْدَان التَّكْرار فَدَلَّ عَلى بُطلان الحَاليَّة فِيه، قُلْت: وقَد كَرَّر الْمُصنِّف هَذَين الاعْتِرَاضَيْن فِي حَرْف المِيم[5]، عِند كَلامِه عَلى "مَا" الزَّائِدة[6]، ويُمْكِن أنْ يُجَاب عَنْهُما، أمَّا عَن الأوَّل فَبِأنَّ (سِيًّا) عِند دخُول الوَاو لا يَكُون مَنصُوباً عَلى الحَال، بَلْ يَكُون اسْمَ "لا" التَّبْرِئَةِ، وَالخَبَر مَحذُوف، وَالجُمْلَة حَالٌ، فَلَم يَلْزَم

---

(1) كقوله سقطت من (د).

(2) من شواهد الصبان: 2/ 198، الهمع: 1/ 135، الخزانة: 2/ 64.

(3) أي: سي.

(4) قال أبو حيان: وزعم أبو علي في الشيرازيات أن (لا) ليست عاملة النصب في (سيما) من قول القائل: قام القوم لا سيما زيد، بل سي منصوب على الحال، والعامل فيها الجملة السابقة، وكأنه قال: قام القوم غير مماثلين زيداً في القيام، الارتشاف: 2/ 330.

(5) ساقط من الأصل.

(6) المغني: 1/ 313.

دخُول الوَاو الحَاليَّة حِينَئذٍ[1] عَلى حَال مُفرَدة، وإنَّمَا دَخلَت عَلى جُملَة، وأمَّا عَن[2] الثَّاني فبِأنَّ (لا) تكَرَّرت مَعنَى، لا لَفظاً، وَالتّكْرَار اللّفْظِي غَيْر مُشْتَرَطٍ عَلى مَا ذَهَب إليهِ الزَمَخْشَري فِي قَولِه تَعالَى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[3] إنّه فِي[4] مَعنَى: فَلا فَكٌّ رَقَبَة، وَلا أطْعَم مِسْكِيناً[5]، وَوَجْه ذَلِك هُنَا أنَّ قَولَك: قَامَ القَوْمُ لا مُمَاثِلِين زَيْداً، فِي مَعنَى قَولِك: قَامُوا لا مُسَاوِين لِزَيْد فِي حُكْم القِيَام، وَلا أوْلَى مِنه بِهِ، وإنَّمَا هُو أولَى مِنهُم بِذَلِك، عَلى مَا تَقرَّر فِي أنَّ المَذكُور[6] بَعْد "لا سيَّمَا" أوْلَى بِالحُكْم.

**قَالَ: وأمَّا انتِصَابُ المَعرِفَة، نَحو: لا سيَّمَا زَيْداً، فَمَنَعَه[7] الجُمْهُورُ.**

أقُول: لأنَّهُم فَقَدُوا مَا يَقتَضِي النَّصْب فَبَتُّوا القَوْلَ بِالْمَنْع.

**قَالَ: وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ[8]: لا أعْرِفُ لَهُ[9] وَجْهاً.**

أقُول: وقَد يُوَجَّه بِأنَّ (مَا) تَامَّة بِمَعنَى "شَيء"، وَالنَّصْبُ بِتَقْدِيرِ أعْنِي، أيْ: وَلا مِثْلَ شَيءٍ أعْنِي زَيْداً، وهَذا الوَجْهُ يُمْكِنُ أنْ يُقَال، لَكنَّه لَيْس بِقَوِي.

**قَالَ: وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُم بِأنَّ (مَا) كَافَّة، وَأنَّ (لا سيَّمَا) تَنَزَّلَت[10] مَنزِلَة (إلا) فِي الاسْتِثْنَاء.**

أقُول: فَنَصِبَ[11] الاسْمُ الوَاقِع بَعْدَها كَما يُنصَب بَعْد إلَّا الاستِثْنَائيَّة، لَكِن يَقْدَح فِيه اقْتِرَانُها بِالوَاو، ومَعلُوم أنَّه لا يُقَال: جَاء القَوْم وَإلا زَيْداً[12]، وَالقَوْل بِزيَادتِها ضَعِيف.

---

(1) سقطت من (ج.د).
(2) في (د) عدة.
(3) البلد: 11.
(4) في (د) بمعنى.
(5) الكشاف: 4/ 256.
(6) في (د) الذكور.
(7) في (د) لمنعه.
(8) هو سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان أبو محمد البغدادي، رجل عالم فاضل، له معرفة كاملة بالنحو، وقدرة كبيرة على قرض الشعر، من تصنيفاته: شرح الإيضاح، ثلاثة وأربعون مجلدة، وشرح اللمع لابن جني ثلاثة مجلدات، وكتاب الفصول في النحو، وغيرها، ت سنة: 569هـ إنباه الرواة: 2/ 47، 50، 51، ابن خلكان: 1/ 209، شذرات الذهب: 4/ 233، معجم الأدباء: 11/ 219.
(9) اي: نصب زيداً في ولا سيما زيداً.
(10) في (ج) نزلت.
(11) في الأصل فتنصب.
(12) في (د) زيد.

**قَالَ: وَعَلى هَذا فَيكُون الاسْتِثنَاء مُنقطِعاً.**

أقُول: يَعنِي وعَلى هَذا الَّذِي أُجِيبَ بِهِ مِن أنّه مُخرَج مِمَّا أفْهَمَهُ الكَلامُ السَّابِقُ مِن مُسَاوَاتِه لِمَا قَبْلَها، يكُون مَعنَى: جَاءنِي القَوْمُ وَلا سِيَّما زَيْداً، (جَاؤُونِي لَكِن زَيْداً جَاءنِي مَجِيئاً)[1] هُو أولَى بِهِ منْهُم بِاعْتِبَار صِدْقِه وَإخْلاصِهِ فِي الْمَودَّة، فلَيْس مُسَاوِياً لَهُم، فِي ذَلِك الحُكْم، فيَكُون الاسْتِثنَاء مُنْقطِعاً، وَهَذا مَحَلُّ تَأمُّل، لأنَّ زَيْداً مُخرَجٌ مِن الْمُستَثنَى[2]، مِنْه الشَّامِل لَهُ قَبْل الإخْرَاج، وَهَذا مَعنَى الاتِّصَال، وَلا يَرِدُ أنَّ حُكْمَ الْمُستَثنَى فِي الاسْتِثنَاء الْمُتَّصِل، مُخَالِفٌ لِحُكْم الْمُستَثنَى مِنْه، وهُو هُنَا مُوافِقٌ، إذ الْمَجِيء ثَابت لِلكُل، لأنَّ[3] الحُكْم عَلى رَأيه هُو مَا أفْهَمَه الكَلام السَّابِق مِن الْمُسَاوَاة، أيْ: أنَّ القَوْم سَاوَى بَعْضُهُم بَعْضاً فِي الْمَجِيء، فَأُخرِج زَيْدٌ مِنْهُم بِهَذَا الاعْتِبَار، أيْ: ثَبَتَ لَهُ عَدَمُ الْمُسَاوَاة مِن حَيْث فَاقَ غَيْرَه، وَهَذا خِلاف الحُكْم الأوَّل، وَاللهُ أعْلَمُ.

---

(1) في (د) مجيب.

(2) في (د) الاستثناء.

(3) في (ج) لكن.

## "سَــــوَاءٌ"

**قَالَ: وَعِنْد سِيبَوَيْه وَالجُمْهُورِ أنَّهَا[1] ظَرْفُ مَكَان مُلازِمٌ للنَّصْب، لا يَخْرُج عَن ذَلِك إلا فِي الضَّرُورَة[2].**

أقُول[3]: كَقَوله:[4]

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ∧ ن دِنَّاهُم كَمَا دَانُوا

العُدْوان بِضَم العَيْن المُهْمَلَة: الظُّلْم، ودِنَّاهُم: جَزَيْنَاهُم، كَمَا دَانُوا[5]: أيْ كَمَا جَازُوا، ومِنْه كَما تُدِين تُدَان[6]، وقَوْل الآخَر[7]:

تُجَانِبُ عَن أهْلِ اليَمَامَة نَاقَتِي[8] ∧ وَمَا قَصَدَتْ مِن أهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وعَلَيه جَاءَ قَوْل الشَّاعِر[9]:

---

(1) أي: سواء التي بمعنى مكان أو غير.

(2) الكتاب: 1/ 407.

(3) سقطت من (د).

(4) للفند الزماني شهل بن شيبان بن ربيعة، من كلمة قالها في حرب البسوس، وقبله:

فلما صرح الشر ∧ وأمسى، وهو عريان

شرح الحماسة للتبريزي: 1/ 6، وهو من شواهد ابن عقيل، باب الاستثناء: 1/ 519. والشاهد فيه (سوى العدوان) حيث وردت سوى فاعلاً وخرجت عن الظرفية.

(5) ساقط من (د).

(6) هذا كالمثل: (كما تزرع تحصد) يضرب في الحث على فعل الخير، مجمع الأمثال: 2/ 162.

(7) ديوان الأعشى ميمون: 65، والخزانة: 2/ 59، ورواية صدره: تجانف عن جو اليمامة ناقتي، الكتاب: 1/ 32.

(8) في النسخ الثلاث (يا فتى) وهو تصحيف.

(9) لمحمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة ابن المهلب، شرح الحماسة للتبريزي: 4/ 274، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وهو من شواهد شرح الألفية لابن عقيل: 1/ 518، شرح الكافية لابن مالك: 1/ 300.

وإذا تُبَاع كَرِيمَةٌ أوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاك بَائِعُهَا، وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

**قَالَ ابْن مَالِك: وَقَد صرَّح سِيبَوَيه أيْضاً أنَّهَا بِمَعنَى (غَيْر)[1]، وذَلِك مُستَلزِم لِنَفي الظَّرفِيَّة، كَمَا هِي مُنْتَفِيَة عَن (غَيْر) فَإنَّ الظَّرْف فِي العُرْف مَا ضُمِّن (فِي) مِنْ أسْمَاء الزَّمَان وَالمَكَان، ولَيْس (سِوَى) كَذَلِك، فَلا يَصِحُّ كَوْنُه ظَرْفاً، ولَو سُلِّم أنَّه ظَرْف فَلا يُسلَّم لُزومُه الظَّرفيَّة، وكَيْف وَالشَّواهِد قَائمَةٌ عَلى خِلافِه نَظْماً ونَثْراً[2]، وأكْثَرَ مِن الشَّواهِد عَلى ذَلِك، ومِنْهَا قَولُه عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: سَألتُ الله ألا يُسَلِّط عَلى أُمَّتِي عَدُوّاً مِن سِوَى أنْفُسِهِم[3]، وقَوْلُ بَعْض العَرَب: أتَانِي سِوَاكَ، حَكَاهُ الفَرَّاءُ.**

**قَالَ: أوْ حَالاً[4] لـ ثَبَت مُضْمَراً.**

أقُول: يَعنِي أوْ حَالاً مَعمُولة[5] لـ ثَبَت، وذُو الحَال: الضَمِير العَائِد عَلى المَوصُول، وهُو فَاعِل ثَبَت أيْ: جَاءنِي الَّذي ثَبَت[6]، حَالَةَ كَوْنِه سِوَاك، أيْ: غَيْرَك.

**قَالَ: كَمَا قَالُوا: لا أفعَلُه مَا أنَّ حِرَاءً مَكَانَه[7].**

أقُول: التَّقْدير: مَا ثَبَت أنَّ حِرَاء مَكَانه، أيْ: مَا ثَبَت اسْتِقرَاره فِي مَكَانه، فَالتَّشْبيه فِي حَذْف ثَبَت، لَكنَّه فِي الأوَّل حُذِف هُو[8] ومَرفُوعه، وفِي الثَّانِي حُذِف دُونَ مَرفُوعه، وحِرَاء:

---

(1) الكتاب: 1*407، وفي شرح الكافية لابن مالك: سوى اسم يستثنى به ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديراً بما يعرب غير لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف: 1/ 298، وهو هنا لم يذكر أن سيبويه صرح أنها بمعنى غير، ولعله ذكر ذلك في كتاب آخر، ينظر شرحه على التسهيل: 1/ 290، 291، م خ، 213، ق عامة.

(2) شرح التسهيل: 1/ 291، م خ: 213 ق عامة.

(3) الموطأ: رقم 35، ص19، منشورات دار الآفاق، كتاب القرآن، باب: ما جاء في الدعاء برواية: دعا صلى الله عليه وسلم: بالا يظهر على أمته عدواً من غيرهم، وصحيح مسلم: 52، كتاب الفتن: و5، باب هلاك هذه الأمة، وشرح التسهيل: 1/ 290، م خ، رقم 213 ق، عامة، وهو من شواهد شرح الكافية لابن مالك أيضاً: 1/ 300.

(4) ابن هشام هنا يتحدث عن موضع سوى في جاء الذي سواك، فقد قيل إنها ظرف لوقوعها صلة، ورجح هو أن تكون خبراً لـ هو، محذوفاً، أو حالاً لـ ثبت، المغني: 1/ 141، في الأصل و(د) حال.

(5) في (د) مضمومة.

(6) ساقط من (د).

(7) في مجمع الأمثال: 2/ 187، (لا أفعله ما أن في السماء نجماً).

(8) ساقط من الأصل.

جَبَل عَلى ثلاثة أمْيَال مِن مَكّة، عَلى يسَار[1] الذّاهِب إلَى مِنَى، قَالَ القَاضِي عيَّاض[2]: يُمَدُّ ويُقْصَر، ويُؤَنَّث ويُذَكَّر، ويُصرَف وَلا يُصرَف[3]، يُرِيد أنَّ الصَّرْف مَع التَّذكِير عَلى إرَادَة المَوضِع، وَالمَنْع مَع التَّأنِيثِ عَلى إرَادَة البُقْعَة.

**قَالَ: لأنَّ ﴿أَنذَرۡتَهُمۡ﴾[4] إنْ لَمْ يُقدَّر مُفرداً لَمْ يكُن خبَراً، لِعَدَم تَحمُّله ضَمِير ﴿سَوَآءٌ﴾.**

أقُول: يَعنِي أنَّ ﴿أَنذَرۡتَهُمۡ﴾ لَو أبْقَى جُمْليَّتَه مِن غَيْر تَأوِيل امْتَنَع جَعْلُه خبَراً[5] لـ ﴿سَوَآءٌ﴾، إذْ لا ضَمِير فِيه يعُود إلَيه، وَالجُمْلة إذَا لَمْ تكُن نَفْس المُبتَدأ فِي المَعنَى وَجَب رَبْطُها بِالضَّمِير، أو مَا يقُوم مَقَامه، وكِلاهُمَا مَفقُودة هُنَا، فَإنْ قلْت: وتَأوِيل الجُمْلَة بِالمُفرَد عَلى الأوَّل والثَّانِي لِيَصِح وقُوعُه فَاعِلاً أوْ مُبتَدأ[6] يُشكِل أيْضاً، لأنَّه لاسَابكَ فِي اللَّفْظ، فَيَلزَم الشُّذودُ عَلى مَا صَرَّحَ به بَعْضُهم، مِثْل: تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِن أنْ تَرَاه[7]، بِرَفْع تُسْمَعُ وعَدَم تَقْدير السَّابِك، وهُو الحَرْف المَصدَرِي، وَادِّعَاء الشُّذُوذ هُنَا بَاطِل[8]، لأنَّ هَذا تَركِيب فَصِيحٌ كَثِير الاستِعْمَال.

---

(1) في (د) على سبيل.

(2) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي أبو الفضل، عالم المغرب وإمام الحديث في زمانه، ولي القضاء في سبتة وغرناطة، توفي بمراكش سنة 544هـ من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ط، ترتيب المدارك، ط، ومشارق الأنوار في الحديث، ط، والإلماع في مصطلح الحديث، ط، وفيات الأعيان: 1/ 392، أزهار الرياض: 1/ 23، الأعلام: 5/ 99.

(3) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: 2/ 38.

(4) البقرة من الآية 6.

(5) في الأصل خبر.

(6) قال ابن هشام: أجيز في قوله تعالى: (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) أن تكون سواء خبراً عما قبلها أي: إن الذين كفروا، أو عما بعدها، أي: أنذرتهم، أو مبتدأ أو ما بعدها فاعل على الأول، أي أن أنذرتهم فاعل عندما تكون سواء خبر إن، وأنذرتهم بمعنى الإنذار فاعل لـ سواء بمعنى مستو، أي: وصف يرفع فاعلاً، ومبتدأ على الثاني، أي أن أنذرتهم تكون مبتدأ عندما تكون سواء خبراً عما بعدها. وخبراً على الثالث، أي الوجه الثالث، وهو أن تكون أنذرتهم خبراً عندما تكون سواء مبتدأ، المغني: 1/ 141، 142.

(7) مجمع الأمثال: 1/ 129، وفيه: لأن تسمع.....وأن تسمع.

(8) سقطت من الأصل.

قُلت: سَبْك الجُمْلة بِالْمُفرَد مِن غَيْر حَرْف مَصدَري إنَّمَا هُو يكُون شَاذًّا إذَا لَمْ يَطَّرِد فِي بَابٍ، أمَّا إذَا اطَّرَد فِي بَاب وَاستَمَر فِيهِ فإنَّه لا يكُون شَاذًّا، مِثْل: لا تَأكُل السَّمكَةَ وتَشْرَبَ اللَّبَن، فإنَّك إذَا نَصبْت[1] تَشْرَب نَصبْته بـ أنْ مُقدَّرة، فَيَصِير اسْمَاً مَعطُوفاً فِي الظَّاهِر عَلى فِعْل، وهُو مُمْتنِع إلا عِنْد التَّأويل، فَاحتَجنا إلَى أنْ نَتَصيَّد مِن الفِعْل[2] الأوَّل مَصدَراً مِن غَيْر سَابك، وَلا يُعَدُّ مِثْلُ هَذا شَاذاً لاطِّرَادِه فِي بَابه، وكَذا إضَافَة اسْم الزَّمَان مَثَلاً إلَى الجُمْلة نَحو: جِئْت حِين جَاء زَيْدٌ، أيْ: حِين مَجِيء زَيْد، فَأُوِّلَت الجُمْلة بِالْمُفرَد مِن غَيْر أنْ يكُون هُنَاك حَرْف مَصدَري، وَلَيْس بِشَاذ أيْضاً، لاطِّرَادِه فِي بَابه، وَهُنا فِي بَاب التَّسْوِيَة أُوِّلَت الجُمْلة بِالْمُفرَد تَأوِيلاً مُطَّرِداً بِدُون أدَاةٍ، فَلَم يُعَدَّ شَاذًّا.

---

(1) سقطت من (د).

(2) في الأصل أن نصير من الأفعال، تحريف.

## "حرف العين" المهملة (عدا)

**قَالَ: وَلَمْ يَحْفَظ سِيبَوَيهِ فِيهَا إلَّا الفِعلِيَّة**[1].

أقُول: وَلِذَلِك[2] إذا نَصَبْت بِهَا ضَمِيرَ الْمُتَكلِّم جَاءَت نُونُ الوِقَايَة، كَقَولِهِ[3]:

**تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي، فَإنَّنِي ۞ بِكُل الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ**

لَكِن ثَبَت بِالنَّقْل الصَّحِيح -كَمَا قَالَ ابْن مَالِك- الجَرُّ بِـ عَدَا[4] فَوَجَب المَصِيرُ إلَى القَوْل بِحَرفِيَّتِهَا فِي هَذِهِ الحَالَة، وبِالله التَّوفِيق.

---

(1) الكتاب: 2/ 348.

(2) في (ج) وكذلك.

(3) لم يعرف قائله، وهو من شواهد: أوضح المسالك: 1/ 77، شرح الأشموني على الألفية: 2/ 164.

(4) التسهيل: 105.

## "عَلَى"

**قَالَ: وَلَنَا أمْرَانِ[1]، أحَدُهُمَا: قَوْلُه[2]:**

ثحِنُّ فَتَبْدِي مَا بِهَا مِن صَبَابَة /\ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلا الأسَى لَقَضَانِي

**أيْ: لَقَضَى عَلَيَّ، فَحُذِفَت، وَجُعِل مَجْرُورُها مَفْعُولاً.**

أيْ: يعْنِي ولَو كَانَت اسْماً لَمْ تُحذَف، ويُجعَل الاسْم المُضَافَةُ هِي إلَيْه مَفعُولاً، فَإنْ قُلْت: غَايَة مَا فِيه حَذْفُ المُضَاف وَإقَامَةُ المُضَاف إلَيْه مُقَامَه وهُو كَثِيرٌ، فَلِمَ لا يُرْتَكَب هُنَا؟، قُلْتُ: لأنَّ القَائِل بِاسْمِيَّتِها يَجْعَلها ظَرْفاً كـ فَوْق، وَالظُّروف المَكَانيَّة لا تُحذَف ويُقَام المُضَاف إلَيْهِ[3] مُقَامَها، إلا قَلِيلاً، مِثْل: جَلَسْت قُرْب زَيْد، أيْ: مَكَان قُرْبِه، فَلا يُخرَّج مِثْل: "قَضَانِي" عَلَيه، وتحِنُّ بِحاء مُهْمَلة: تَشْتَاق، والصَّبَابَة بِفَتْح الصَّاد المُهْمَلة: رِقَّة[4] الشَّوْق وحَرَارتُه، وَالأسَى يَحتَمِل أنْ يُضبَط هُنَا بِضَمّ الْهَمْزَة، جَمْع أُسْوَة، قَال فِي الصِّحَاح: وَالإسْوَة بِالكَسْر وَالضَّم لُغَتَان، وهُو مَا يَتَأسَّى بِهِ الحَزِين، أيْ: يَتعزَّى بِهِ، وجَمْعُها: إسىً، وأُسىً، ثُم سُمِّي الصَّبْر أسَى[5].

**قَالَ: وَكَذلِك ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[6] أيْ: عَلَى صِرَاطِكَ.**

---

(1) أي: في الرد على من قال: إنها اسم.

(2) نسبه العيني: 2/ 553، السيوطي: شرح الشواهد: 1/ 414، إلى عروة بن حزام العذري، وقال البغدادي في شرح الأبيات: 3/ 231، إنه راجع ثلاث نسخ من ديوان عروة، فلم يجد البيت الشاهد فيها، وهو من شواهد الجنى الداني: 474، الهمع: 2/ 29.

(3) في (ج.د) إليه.

(4) سقطت من الأصل.

(5) في الصحاح: 6/ مادة أسا وهي ما يأتسي به.

(6) الأعراف من الآية 16.

أقُول: فِي الكشّاف: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ لأعْتَرِضَن لَهَم عَلى طَرِيق الإسْلام كَما يَعتَرِض العَدُو عَلى الطَّرِيق لِيَقطَعَه عَلى السَّابِلة، وانْتِصَابُه عَلى/ الظَّرْف، كَقَولِه[1]:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ.

وشَبَّهَه الزَّجَّاج بِقَولِهِم: ضُرِب زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالبَطْنَ، أيْ: عَلَى الظَّهْر وَالبَطْن[2]، هَذَا كَلامُه.

قَال اليَمَنِي[3]: قِيل فِيه إشْكَالٌ، لأنَّ حُكْم مُوقَّتِ المَكَان كَحُكْم غَيْر الظُّروفِ، فَلا يُحذَف، والبَيْت شَاذٌّ، قَال: وعُذْرُه مَا قَال الزَّجَّاج: وَلا اخْتِلافَ بَيْن النَّحْوِيِّين فِي أنَّ (عَلَى) مَحذُوفة، ومِثْله: ضُرِب زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالبَّطْنَ[4]، أيْ: عَلى الظَّهْر وَالبطْن[5]، انتَهَى، قُلْت: هَذَا بأنْ يكُون قَدْحاً أشْبَه مِنه بِأنْ يكُون عُذْراً[6]، فإنَّ تَصْرِيحَه بأنَّ انْتِصَابه عَلى الظَّرفِيَّة كَما فِي البَيْت[7] مُنَادٍ بأنَّ عَلى لَيْسَت مُقدَّرةً، فكَيْف يكُونُ قَوْلُ الزَّجاجِ بأنَّ عَلى مَحذُوفةٌ عُذراً لَهُ.

**قَالَ: الرَّابِعُ: التَّعْلِيلُ كَاللامِ، نَحْو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[8] أيْ: لِهِدَايَتِه إيَّاكُم.**

أقُول: ويَحتَمِل التَّضْمِينَ كَما صرَّح به الزَمَخْشَري، وَالتَّقْدير: وَلِتُكبِّرُوا الله حَامِدِين عَلى مَا هَدَاكُم[9]، وَاعتَرَضه المُصنِّف فِي حَوَاشِي التَّسهِيل بأنَّ هَذا التَّقْدير يُبْعِده قَوْل الدَّاعِي عَلى الصَّفا وَالْمَرْوَة: اللهُ أكْبَرُ عَلى مَا هَدَانا، وَالحَمْدُ للهِ عَلى مَا أوْلانا، فَيَأتِي بِالحَمْد

(1) تقدم الحديث عنه في ص5 من الأصل.
(2) الكشاف: 2/ 70.
(3) هو الفاضل اليمني يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلوي عماد الدين اليماني الصنعاني، مفسر، أديب من شافعية اليمن، له مصنفات منها: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف (خ) و درر الأصداف في حل عقد الكشاف (خ) وشرح اللباب للإسفراييني في النحو، ت: 750هـ البدر الطالع: 2/ 340، كشف الظنون: 1544، وبرو كلمان: 5/ 219، الأعلام: م8/ 163.
(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/ 324.
(5) حاشية اليمني على الكشاف، لم أوفق في العثور عليها.
(6) ساقط من (د).
(7) ساقط من الأصل، ويريد بقوله: كما في البيت، كما عسل الطريق الثعلب.
(8) البقرة: 185.
(9) الكشاف: 1/ 337، وإنما عدي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد.

بَعْد تَعدِيَتِه التَّكْبِير بـ عَلى، قُلْت: فِيه نَظَر، لأنَّ الْمُسْتَفَاد مِن الأوَّل غَيْرُ الْمُسْتَفاد مِن الثَّانِي، ثُم قَال أيْضاً: فـ عَلَى الثَّانِيَة ظَاهِرةٌ فِي التَّعْلِيل، فَكَذا نَظِيرتُهَا الأولَى[1]، قُلْت: قَد يُمْنَع ظُهُور شَيْء مِنْهُمَا فِي التَّعْلِيل.

**قَالَ: وَقَوْلُه[2]:**

عَلامَ تَقُول الرُّمْحُ يُثْقِل عَاتِقِي ∧ إذَا أنَا لَمْ أَطْعُن إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ

أقُول: يَحتَمِل أنْ يَنْتَصِب الرُّمْح بـ تقُول، عَلى إجْرَائِه مَجْرَى الظَّن لِتَوفُّر شُرُوطِه كَما فِي قَوْل الشَّاعِر[3]:

مَتَى تقُول القُلُصَ الرَّوَاسِمَا ∧ يَحْمِلْن أمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

القُلُص بِضَمَّتَيْن: جَمْع قَلُوص بِفَتْح القَاف، وهِي النَّاقة الشَّابة، وَالرَّواسِم: جَمْع رَاسِمة اسْم فَاعِل مِن قَولِك: رَسَمَت النَّاقة رَسْماً[4] إذَا أثَّرت فِي الأرْض مِن شِدَّة الوَطْء، ويَحتَمِل أنْ يَرتَفِع عَلى أنَّه مُبْتَدأ مُخبَر عَنه بِمَا بَعْده، وَالجُمْلَة مَحْكِيَّة بِالقَوْل، فَإنْ قُلْت: يَدْفَع هَذا قَوْلُه: عَاتِقِي، إذْ لَو أرَاد الحِكَاية لَقَال: عَاتِقُك، قُلْت: هُو مِن الحِكَاية بِالْمَعنَى، نَحْو: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾[5]، وإذَا الأوَّل إمَّا ظَرْف لـ تقُول أوْ مُتَضَمِّنة لِمَعنَى الشَّرْط، وجَوَابُها مَحْذُوف مَدْلُولٌ عَليه بِالْمُتقدِّم، وَأمَّا الثَّانِيَة فَالظَّاهر أنَّها

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) الشاهد فيه أن (على) للتعليل، وهو من أبيات لعمرو بن معد يكرب، من ديوانه ص72، اوردها أبو تمام في الحماسة: 1/ 82، شرح التبريزي ومن شواهد الخزانة: 1/ 422، أوضح المسالك: 1/ 328.

(3) البيت لهدبة بن خشرم العذري، ديوانه: 130، من أرجوزة رواها غير واحد، منهم التبريزي في شرح الحماسة: 2/ 46، برواية مغايرة هي:

متى يقود الذبل الرواسما ∧ والجلة الناجية العواهما

وهو من شواهد ابن عقيل: 1/ 380.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الصافات: 31.

ظَرْف لـ أَطْعُن وَالخَيْلُ إمَّا فَاعِل بِمَحذُوف يُفَسِّره كَرَّت، أوْ مُبْتَدأ مُخبَر عَنه بهِ عَلى الخِلاف، وعَيْن أطْعُن مَضْمُومة، والكَرُّ: الرُّجُوع.

**قَالَ: وهَكَذا قِيل فِي قَولِهِ[1]:**

**وَلا يُوَاتِيك فِيمَا نَابَ مِن حَدَثٍ ∧ إلا أخُو ثِقَةٍ، فَانْظُر[2] بِمَن تَثِقُ**

أقُول: يُواتِيك مهْمُوزُ الفَاء، ولَكَ فيه إبْدَال الْهَمْزة وَاواً، أيْ: لا يُعَاطِيك وَيُعَامِلك بِمَا تُرضَاه فِيما نَابَ، أيْ: فِيمَا أصَاب مِن حَدَث، أيْ: نَازِلَة مِن نَوَازِل الدَّهْر.

**قَالَ[3]: كَقَوْل حُمَيْد بْن ثَوْر[4]:**

**أَبَى اللهُ إلَّا أنْ سَرْحَة مَالِكٍ ∧ عَلَى كُل أفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ**

أقُول: حُمَيْد بالتَّصغِير، وثَوْر بِمُثَلَّثة، وَالسَّرْحة: الشَّجَرة العَظِيمَة الطَوِيلة، وَالأفْنَان: الغُصُون الْمُلْتَفَّة جَمْع فَنَن، كـ فَرَس، وَالعِضَاة: كُل شَجَر يَعْظُم ولَه شَوْك، وَاحِدُها: عِضَاهَة، وعِضْهَة، وعِضَة بِحَذْف الهَاء الأصْلِيَّة.

**قَالَ: قَالَه ابْن مَالِك[5]، وَفِيه نَظَر، لأنَّ رَاقَهُ الشَّيء، بِمَعْنَى: أعْجَبَه، وَلا مَعْنَى لَهُ هُنَا.**

أقُول: لأنَّ عَلى إذَا كَانَت زَائِدَة يَكُونُ مَجرُورُها مَفْعُولَ: تَرُوق الَّتِي بِمَعنَى تُعْجِب وَلا شَكَّ أنَّ حَاصِل البَيْت عَلى هَذَا، أنَّ شَجَرة مَالِك العَظِيمة الطَّوِيلة تُعْجِب أغْصَان شَجَر العِضَاة، وَهَذا لا مَعْنَى لَهُ.

**قَالَ: وإنَّما المُرَاد تَعْلو وتَرْتَفِع.**

---

(1) على أن ابن جني قال: الأصل فانظر من تثق به، فحذف (به) وزاد الباء، قبل من تعويضاً، والبيت نسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف: 303، 304، وأبو زيد في النوادر: 181، إلى سالم بن وابصة الأسدي، وفيهما يواسيك بدل يواتيك.

(2) في (د) فلا نظر.

(3) سقطت من الأصل.

(4) على أن ابن مالك قال في شرح التسهيل: 2/ 37، على في البيت زائدة، وهو لحميد بن ثور الشاعر المخضرم، ديوانه: 41، أدب الكاتب: 418، الهمع: 2/ 24، الجنى الداني: 479.

(5) أي: زيادة على، انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 37، م خ، 699 ق.

أقُول: يَعنِي أنَّ الشَّاعِر لَمْ يُرِد إلا أنَّ شَجَرة مَالِك تَعلُو وتَرتَفِع عَلى سَائِر الأغْصَان العِضَاة، فَضَمَّن تَرُوق مَعْنَى ترْتَفِع فَعدَّاه بـ عَلى، قُلْت: وفِي الصِّحَاح أنَّ حُمَيداً كنَّى بالسَّرحَة فِي هَذا البَيْت عَنْ امْرَأة[1]، وإذَا كَان كَذَلِك أمْكَن أنْ يكُون: أفْنَان العِضَاة، كِنَايَة عَن نِسْوَة أُخَر، فَيَصِحُّ إسْنَاد الإعْجَاب إلَيْهن فيَبْقَى تَرُوق عَلى مَعنَاه مِن غَيْر تَضْمِين، ويكُون حِينَئذٍ لِلبَيْت مَعنًى صَحِيح.

**قَالَ: وقَولُه[2]:**

فَوَاللهِ لا أنسَى قَتِيلاً رُزِئْتُه ∧ بِجَانِب قَوْسَي مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ

عَلَى أنَّهَا تَعفُو الكُلُومُ، وَإنَّمَا ∧ نُوَكَّلُ بالأَدْنَى، وَإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

أقُول: رُزِئتُه بِالبِنَاء لِلمَفعُول، أيْ: أُصِبْتُ بِهِ، وقَوسَى بِفَتْح القَاف: مَوضِع بِبِلادِ السَّرَاة[3]، قَالَ الإِمَام المَرْزُوقِي[4]: وَالبَاء مِن قَولِه بِجَانِب تَتَعلَّق بـ قَتِيلاً[5]، قُلْت: الظَّاهِر أنّه لا يَعنِي قَتِيلاً، المَذْكُور، لأنَّ وَصفَه مَانِع مِن إعْمَالِه، وَإنَّما يعْنِي قَتِيلاً مَحذُوفاً، أيْ: رُزِئتُه حَالَة كَوْنه قَتِيلاً بِجَانِب قَوسَى، وتَعفُو: تَدْرُس ويَذْهَب أثرُها، وَالكُلُوم: الجِرَاح، جَمْع كَلْم كـ فَلْسٍ.

**قَالَ: وَتَعَلُّقُ (عَلَى) هَذِهِ.**

---

(1) الصحاح: 1/ سرح.

(2) الشاهد في أن على من قوله: على أنها، للاستدراك والإضراب، وفي أمالي ابن الحاجب: 2/ 153، رقم: 105، على هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيها استدراك وإضراب عن الأول، إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا يأس من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدم وإضراباً عن تحقيقه، وكذلك قوله في البيت الذي قبله: فوالله لا انسى، والبيتان لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي، الشاعر المخضرم، ديوان الحماسة بشرح التبريزي: 326، 327، والرواية في ديوان الهذليين: بلى إنها تعفو، 2/ 158، ولا شاهد فيه حينئذ، وهما أيضاً من شواهد الخصائص: 1/ 7، وابن يعيش: 3/ 117، الخزانة: 2/ 458.

(3) جبل السراة هو الحد بين تهامة ونجد، وهو أعظم جبال العرب، معجم ما استعجم: 1/ 8.

(4) هو احمد بن محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي، شارح الحماسة، والفصيح والمفضليات، وأشعار هذيل وغيرها، ت سنة: 421هـ بغية الوعاة: 1/ 365.

(5) انظر شرح المرزوقي على الحماسة: 2/ 785، 786، نشر احمد امين هارون.

أقُول: الإشَارَة بـ هَذِه إِلَى الْمُفِيدَة لِلاستِدْرَاك وَالإضْرَاب[1]، لا إِلَى الثَّانِيَة مِن قَولِه: ثُم أبْطَلَ بِالثَّانِيَة قَولُه: عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّار خَيْرٌ مِن البُعْدِ.

**قَالَ: وَالثَّانِي مِن وَجْهَي (عَلَى) أنْ تَكُون اسْماً بِمَعْنَى فَوْق.**

أقُول: وَهَل هِي فِي هَذِه الحَالَة مُعْرَبَة أوْ مَبْنِيَّة؟، حَكَى ابْن قَاسِم فِيه خِلافاً[2]، وَجَزَم ابْنُ الحَاجِب بِبنَائهَا، قَال: لِحصُول مُقْتَضى البِنَاء، وهُو مُشَابَهَة الحَرْف فِي وَضْعِه[3] وَأصْلِ مَعْنَاه، وَالدَّلِيل عَلى صِحَّة ذَلِك، العِلْم بِبِنَاء عَن إذَا وَقَعَت اسْماً، فَلَو كَانَت عَلى مُعرَبةً لَوَجَب أنْ تكُون عَن مُعربَةً عِنْد وقُوعِهَا اسْماً[4].

قُلْت: لِلمُخَالِف أنْ يُفَرِّق بِأنَّ فِي (عَنْ) مُشَابَهةَ الحَرْف فِي الوَضْع لِكَوْنه عَلى حَرفَيْن، فَالبِنَاءُ لِذَلِك[5]، لا لِمَا ذَكَرَه، بِخِلَاف عَلَى، قَال: وَأيْضاً فلَو كَانَت مُعرَبَة فِي الاسمِيَّة[6]، لَوَجَب انْ تُبْقَى ألِفهَا فِي قَولِك: مِنْ عَلَيه، فتَقُول: مِن عَلاهُ، كَمَا تقُول: مِن رَجَاه، وإنَّمَا يَقْلِبُون الألِف فِي[7] الآخِرِ فِيما ثَبَت أنَّه غَيْر مُتَمكِّن، كَقَولِك: لَدَيه وَعَليه

---

(1) يريد (على) في البيت:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

أبطلت على هذه عموم قوله: فلم يشف ما بنا، أما على الثانية في قوله:

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود

فقد أبطل بها قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، المغني: 1/ 145، والخلاصة أن ابن هشام يرى أن على الأولى متعلقة بالفعل قبلها كما تعلق حاشا الاستثنائية، ويرجح البغدادي أن تكون في موضع خبر محذوف المبتدأ، شرح أبيات المغني: 3/ 260.

(2) الجنى الداني: 475.

(3) في الأصل لفظه، قال ابن الحاجب في الإيضاح: 2/ 156: يجب أن تكون مبنية أيضاً في حال الاسمية لمشابهتها للحرف لفظاً ومعنى.

(4) شرح المفصل لابن الحاجب: 2/ 156.

(5) في (د) كذلك.

(6) ساقط من الأصل.

(7) ساقط من الأصل.

وَإِلَيه، وأمَّا الْمُتَمكّن فَلَم يَأتِ عَنهُم قَلْب أَلِفِه يَاء[1] فِي مِثْل قَولِك: مِن رَجَاه، ومِن عَصَاه[2]، قُلْت: سَبَق التَّنبيه عَلى مُنَازعَةٍ فِي أنَّ (لَدَى) غَيْر مُتمكّن، بَل هُو مُعرَب كَما تَقِفُ عَليه قَرِيباً.

**قَال: وذَلِك إذَا دَخلَت عَليْها (مِنْ) كَقَولِه[3]:**

غَدَتْ مِن عَلَيهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا.

أَقُول: هَذا صَدْر بَيْت يَصِف بِهِ قَطَاةً، وَالعَجُز:

تَصِلُّ، وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاء مَجْهَلِ.

والظِمْء: بِكَسْر الظَّاء المُعْجَمة وسُكون المِيم، وبِهَمْزَة بَعْدها: مَا بَيْن الوِرْدَين يُسْتَعمَل فِي الإبِل، وَلَكنَّه اسْتَعَارَه لِلقَطَاة، وتَصِلُّ: بِفَتْح حَرْف المُضَارَعة وكَسْر الصَّاد المُهْمَلة: يُصَوِّت جَوفُهَا مِن شدَّة[4] العَطَش، والقَيْض: بِفَتْح القَاف وسكُون المُثنَّاة التَحتيَّة وَالضَّاد المُعْجَمة، القِشْر الأعْلَى مِن البَيْض، وَالبَيْدَاء: بِالمَدّ وفَتْح أوَّله، القَفْر الَّذي يَبِيد مَن دَخَله، أيْ يَهْلَك، وَالْمَجْهَل بِالفَتْح: المَفَازَة لا أعْلامَ فِيها، يعنِي: غَدَت هَذِه القَطَاة مِن فَوْق ذَلِك المَوضِع بَعْد تَمَام ظِمْئِها يصَوِّت جَوفُها مِن شِدَّة العَطَش، وعَنْ قَيْض معطُوف، علَى[5] عَلَيه، وَالتَّقْدير: ومِن عَن قَيْضٍ، أيْ مِن جَانِبه، فيكُون شَاهِداً عَلى استِعمَال عَن اسْماً أيْضاً.

---

(1) سقطت من (ج).

(2) شرح المفصل لابن الحاجب: 2/ 156.

(3) الشاهد فيه أن على اسم بمعنى فوق، وهو من قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلي الشاعر الإسلامي، ومن شواهد الكتاب: 2/ 310، والرواية فيه خمسها بدل ظمؤها، والجنى الداني: 470، ابن يعيش: 8/ 39، الهمع: 2/ 36، وتروي بعض المصادر البيت: بزيزاء بدل ببيداء.

(4) في الأصل من كثرة.

(5) سقطت من الأصل.

**قَالَ: وقَوْل الشَّاعِر[1]:**

هَوِّن عَلَيْك، فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَـفِّ الإِلَه مَقَادِيرُهَا

أَقُول: البَيْت مِن بَحْر الْمُتَقارِب، وجُزْؤه الأَوَّل أثْلَم[2]، وَمَعنَى: بِكَف الإِلَه، بِيَدِه، والْمُرَاد بِهَا القُدْرَة، والشَّاعِر استَعْمَل الكَفَّ مُرِيداً بِهِ ذَلِك، وَلا أعْرف أنَّه وَرَدَ.

**قَالَ: وفِيه نَظَر، لأنَّهَا لَو كَانَت اسماً فِي هَذِه المَوَاضِع لَصَحَّ حلُولُ (فَوْق) مَحَلَّها.**

أَقُول: هَذا النَّظَر ذَكَره أَبو حيَّان[3] أَيْضاً، وقَد يُقَال: لا نُسَلِّم أنَّ مَا كَان بِمَعنَى شَيء يَصِح حُلُوله فِي مَحَل ذَلِك الشَّيء.

**قَالَ: ولَيْس كَذَلِك[4]: فَإنَّ مُرَادَه أنَّه[5] مَا يُصَاحِب قَوْماً فَيَذْكُر قَومَه لَهُم إلا وَيَزِيدُ هَؤُلاء القَوْم قَومَه حُبّاً إِلَيْه، لِمَا يَسْمَعهُ من ثَنَائِهِم عَلَيهِم[6].**

---

(1) الشاهد فيه أن مجرور على وفاعل ما تعلقت به الذي هو هون ضميراً مخاطب واحد، قال أبو حيان: استدل الأخفش على اسمية على بقول العرب سويت علي ثيابي، ولا يجوز: فرحت بي، إنما تقول: فرحت بنفسي، فسويت علي ثيابي، ومعناه: سويت فوقي ثيابي، وعلى قول الأخفش مجيء قول الشاعر: هون عليك، البيت، الارتشاف: 2/ 452، وذلك كله لما تقرر من أن فعل المضمر لا يتعدى إلى مضمره المتصل لا بنفسه، ولا بواسطة، وفي (سويت علي) قد تعدى إلى ضميره المتصل فاعتقد في (على) أنها اسم، والبيت نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني: 3/ 271، إلى الأعور الشني بشر بن منقذ تابعي مسن، أو مخضرم، وهو من شواهد المقتضب: 4/ 196، والجنى الداني: 471، الهمع: 2/ 29.

(2) الثلم: هو نقل خرم فعولن إلى عولن، بحذف الفاء، إلى فعلن، الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب ابن عباد: ص74.

(3) الارتشاف: 2/ 452.

(4) يريد تخريج ابن مالك لقول الشاعر:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ... إلا يزيدهم حباً إلي هم

حيث ذهب إلى أن الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم ففصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخر عن ضمير المفعول، إذ ظن ابن مالك الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، المغني: 1/ 146. أي أنه خرجه على حذف مضاف، حيث حذف أنفس، كما خرجوا هون عليك، على ذلك حيث قيل التقدير هون على نفسك، فحذف المضاف نفس.

(5) سقطت من (ج.د).

(6) في (ج) عليه.

أقُول: قَدَّر المُصنِّف مَا لا دَلِيل عَلَيه فِي البَيْت، لأنَّه قَدَّر (لَهُم) بَعْد قَولِه: فَاْذكُرهم، وَقدَّر ثَنَاءهُم عَلى قَومِهِ ليَكُون ذَلِك سَبَباً لِزيَادتِهم إيَّاه حُبَّاً لِقَومِه، وهُو فِي غُنيَة عَن ذَلِك، إذْ يَجُوز أنْ يكُون المُرَاد أنَّه صَاحَبَ قَوماً فَذَكَر قَومَه[1]، أيْ: تَذَكَّرهُم زَادَ هؤُلاء القَوْمُ المُصَاحِبُون قَومَه حبّاً إلَيهِ لِمَا يُشَاهِد مِن انْحِطَاط مَرْتَبة هَؤُلاء عَن مَرْتَبة قَومِه، فَفِيه[2] إشَارَة / إلَى فَضْل قَومِه عَلى كُلِّ مَن يُصَاحِبُه مِن الأقْوَام، وفِي الصِّحَاح: وذَكَرتُه[3] بِلِسَانِي وَقَلبِي، وتَذَكَّرتُه، وَاْذكَرتُه غَيْري[4] وذكَّرته بِمَعنَى[5].

**قَالَ: كَمَا قِيلَ فِي قَولِه[6]:**

قَدْ بِتُّ أحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي[7] ∧ صَوْتُ السِّبَاع بِهِ يَضْبَحْن وَالهَامِ

أقُول: يَعنِي أنَّه عَدَّى أحْرُسُ المُسْنَد إلَى ضَمِير المُتَكلِّم المُتَّصِل إلَى ضَمِيره المُتَّصِل، وَهُو اليَاء مَع أنَّه لَيْس مِن بَاب ظَنَّ وفَقَد وعَدِم، ويَضبَحْنَ: يُصَوِّتْن[8]، وَالهَام: طَيْر اللَّيْل، الوَاحِد هَامَة، يَعنِي: أنَّ أصْوَات السِّبَاع وَالهَام بِمَوضِع مَبِيتِه تَمْنَعه مِمَّن يُرِيد أذَاهُ.

---

(1) في (د) تذكر.

(2) سقطت من (د).

(3) في الصحاح: وذكرته.

(4) في الأصل غيره.

(5) الصحاح: 2/ مادة ذكر.

(6) ديوان النمر: ص388، برواية احرسه، قال البغدادي: والذي رأيناه في شعر أبي دؤاد وفي شعر النمر بن تولب: قد بت أكلؤه ليلاً، قد بت أحرسه ليلاً، ولا شاهد فيه، شرح أبيات المغني: 3/ 280، وهو من شواهد الارتشاف: 3/ 75.

(7) في (د) ويحمي.

(8) في النسخ الثلاث (صوتن).

## "عَن"

**قَالَ: وَالثَّالِثُ الاسْتِعلاءُ، نَحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[1].**

أقُول: يَحتَمِل التَّضمِينَ، وَالمَعنَى: فَإِنَّمَا يُبْعِد الخَيْرَ عَن نَفْسِه بِالبُخل[2]، أوْ: فَإِنَّمَا يُصْدِر البُخْلَ عَن نَفْسِه، لأنَّها مَكَان البُخْل وَمَنْبَعُه.

**قَالَ: وقَوْلُ ذِي الأصْبَعِ[3]:**

**لاهِ[4] ابنُ عَمِّك، لا أفضَلْتَ فِي حَسَبٍ ∧ عَنِّي، وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي**

**أيْ: لله دَرُّ ابْنِ عَمِّكَ.**

أقُول: فَحَذَف اللامَيْن: الجَارَّة، وَالأُخْرَى شُذُوذاً.

وَالدَّرُّ فِي الأصْل مَصدَر دَرَّ اللَّبَن يَدُرُّ دَرّاً، ويُسَمَّى اللَّبَن نَفْسُه أيْضاً دَرّاً، وقِيل المُرَاد بِالدَّر فِي مِثْلِه الخَيْر، فَإنَّهُم كَانُوا يَعْتَقِدُون أنَّ اللَّبَن مَنْشَأ لِكُل خَيْر، لأنَّه مِن غَالِب أقْوَاتِهِم، وكَانُوا يَسْقُونه الخَيْل، ويُقْرُونَه الأضْيَاف[5].

**قَالَ: لا أفضَلتَ فِي حَسَبٍ[6] عَلَيَّ، وَلا أنتَ مَالِكِي فَتَسُوسُنِي.**

---

(1) محمد من الآية 38، (ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه).

(2) سقطت من الأصل.

(3) الشاهد فيه أن (عن) بمعنى على وهو لذي الاصبع العدواني حرثان بن محرث شاعر معمر من شعراء الجاهلية، شرح المفضليات: 322، امالي ابن الشجري: 1/ 363، الإنصاف: 394، الخصائص: 2/ 238، شرح المفصل: 8/ 53، في الأغاني: 3/ 100.

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب شيئاً...............................

فلا يكون فيه شاهد.

(4) في (د) لأن.

(5) في الأصل و(د) الضياف.

(6) في (د) حسن.

أَقُول: الحَسَب: الدِّين، أَوْ مَا يَعُدُّه الإِنْسَان مِن مَفَاخِرِ آبَائِهِ، وَأَشَار المُصنِّف إِلَى تَفْسِير الدَّيَّان بِالمَالِك، وتَخزُوني بِـ تَسُوسُنِي، وَالفِعْل فِي كَلامِه يَحْتَمِل الرَّفْع وَالنَّصْب كَما أَنَّه فِي كَلام الشَّاعِر يَحْتَمِلهُمَا، مِثْل: مَا تَأْتِينا فَتحدِّثُنا، رَفْعاً ونَصْباً، أَيْ: وَلا أَنْتَ مَالكِي، فكَيْف تَسُوسُنِي، أَوْ: لَيْس لَكَ مِلْك فَسِيَاسَةٌ، وعَلَى تَقْدِير النَّصْب فِي البَيْت، فَالفَتْحَة مُقَدَّرة، كَمَا فِي قَولِه[1]:

وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَة ^ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وَلَيْس بِضَرُورة وقَد قُرِئ[2] فِي الشَّوَاذ: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾[3] بإِسْكَان الوَاو مِن: ﴿يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ﴾.

**قَالَ: وَحكَى الرُّمَّانِي[4] عَن أَبِي عُبَيْدَة[5] أَنَّ: ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾[6]، مِن: أَحبَّ البَعِيرُ إِحْبَاباً، إِذَا بَرَك فَلَمْ يَثُر، فـ (عَنْ) مُتعلِّقةٌ بِهِ بِاعْتِبَار مَعْنَاه التَّضْمِينِي، وَهِي عَلَى حَقِيقَتِهَا، أَيْ: إِنِّي تَثَبَّطتُ عَن ذِكْرِ رَبِّي.**

---

(1) في الخزانة: 3/ 527، منسوب لعامر بن الطفيل، وهو في ديوانه ص13 برواية بأمي والأب وفي المحتسب: 1/ 127، والخصائص: 2/ 342، ابن يعيش: 10/ 100.

(2) في الأصل روي.

(3) البقرة: 237، وقراءة تسكين الواو نسبت للحسن أبي سعيد البصري كما في المحتسب: 1/ 127، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص22.

(4) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني النحوي المعتزلي، المتوفى سنة 384هـ له مصنفات كثيرة، منها: شرح الكتاب، أصول ابن السراج، الموج، الجمل له أيضاً، شرح المقتضب للمبرد، كتاب التصريف، الحروف، النكت في إعجاز القرآن، بغية الوعاة: 344، وفيات الأعيان: 1/ 331، نزهة الألباء: 389، الأعلام: 4/ 317.

(5) تقدم التعريف به في ص71 من الأصل.

(6) ص من الآية 32، قوله تعالى: (فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب).

أقُول: نَقَل الزمَخْشَرِي هَذا القَوْل ولَمْ يرْتَضِه، قَال فِي الكشَّاف: أحْبَبْتُ مُتَضمِّن معنَى[1] فِعْل يَتعدَّى بـ عَنْ كأنَّه قَال: أنبْتُ حُبَّ الخَيْر عَن ذِكْر ربِّي، أوْ جَعَلْت حُبَّ الخَيْر مُجْزياً أوْ مُغْنياً عَن ذِكر ربِّي[2]،[3] وَذكَر أبو الفَتْح الهَمْدَاني[4] فِي كِتَاب التِّبْيَان: أنَّ أحْبَبْت بِمَعنَى لَزِمْت مِن قَولِهِ[5]:

مِثْلُ بَعِيرِ السَّوْءِ إذْ أحَبَّا، وَلَيْس بِذَاك، وَهَذَا كَلامُهُ.

وَالهَمْدَاني هَذا[6] بإسْكَان المِيم، مَنْسُوب إلَى هَمْدَان، قَبِيلة مِن قَحْطَان، كَذا ضَبَطَه اليَمَنِي[7] فِي الكشَّاف، فِي أوَاخِرِ تَفْسِير سُورَة إبْرَاهِيم.

**قَالَ: وَالرَّابِع التَّعْلِيل، نحْو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[8].**

أقُول: يَحْتمِل أنْ يكُون المَعنَى: إلا صَادِراً عَن مَوعِدَة.

**قَالَ: وَالخَامِسُ مُرَادِفَة (بَعْد).**

أقُول: إطْلاق القَوْل بِالْمُرَادَفة مُشْكِل، لأنَّ كَلِمَة بَعْد اسْم بيَقِين، فلَو رَادَفتْها عَن لَكَانَت اسماً، إذْ لا مُرَادفَة بَيْن كَلِمَتَيْن مِن نَوعَيْن، ولَو كَانَت عَن اسْماً لامْتَنَع عَدُّ هَذا المَعنَى فِي مَعَانِي عَن الحَرفِيَّة.

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) الكشاف: 3/ 373.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(4) أبو الفتح الهمداني هو محمد بن جعفر بن محمد الهمداني الوادعي المراغي، أديب، نحوي، لغوي، إخباري، توفي سنة 371 هـ من آثاره: البهجة على مثال كتاب: الكامل للمبرد، والاستدراك لما أغفله الخليل، وذكر المجاز من القرآن، معجم الأدباء: 18/ 101، 103، البغية: 1/ 70، تح: محمد أبو الفضل.

(5) في الصحاح: 1/ حبب، واللسان: 1/ حبب برواية: ضرب بعير السوء، بدل مثل وقبله: حلت عليه بالقفيل ضرباً، والقفيل: السوط، والشعر في المعجمين لأبي محمد الفقعسي.

(6) في الأصل هو.

(7) عرف به في ص105 من الأصل.

(8) التوبة من الآية 114 والتتمة: (وعدها إياه).

**قَالَ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[1] بدليل أنّ في مكان آخر: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[2].**

أقُول: يَعنِي أنّ وقُوع بَعْد فِي الآيَة الثَّانِيَة يَدُل عَلى أنّ (عَن) بمَعنَاها فِي الآيَة الأولَى، ولِقَائِل أنْ يقُول: هَذا بِمُجرَّدِه لا يَدُل عَلى المُدَّعَى لِثُبوت الفَرْق بَيْن المَوضِعَيْن، فَمَعْنى الأوَّل مُجرَّد الإمَالَة وَالإزَالَة عَن مَوَاضِعِه بِتَفْسِيرِه عَلى غَيْر المُرَاد مِنْه، وَتَأوِيله بالتَّأويلات البَاطِلَة، ومَعْنى الثَّانِي: إمَالَتُه عَن مَوَاضِعه الَّتِي وَضَعَه الله تَعالَى فِيها بِمَحْوِه مِنها، فَيَتْرُكونَه[3] بِغَيْر مَوَاضِعَ بَعْد أنْ كَان ذَا مَوَاضِع.

**قَالَ: وَنَحْو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[4] أيْ: حَالَةً بَعْد حَالَةٍ.**

أقُول: وهَذا أيْضاً قَابِل لِلتَّخْرِيج عَلى وَجْه تَبْقَى[5] بِهِ (عَن) عَلى مَعْنَاها / بأنْ يكُون التَّقْدِير: طَبَقاً مُتَباعِداً فِي الشِدَّة عَن طَبَق آخَر دُونَه، فيكُون كُلُّ طبَق أعْظَم فِي الشِدَّة مِمَّا قَبْلَه.

**قَالَ: وَقَالَ[6]:**

**وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُه عَنْ مَنْهَلِ.**

أقُول: الْمَنْهَل: الْمَورِد، وهُو عَيْن مَاء تَرِدُه الإبِل فِي المَرَاعِي، وتُسمَّى المَنَازِل الَّتِي فِي المَفَاوِز عَلى طُرُق السُفَّار: مَنَاهِل لأنَّ فيهَا مَاء، كَذا فِي الصِّحَاح[7].

---

(1) النساء: 46، والمائدة: 13.

(2) المائدة من الآية 41.

(3) في (د) يسير كونه.

(4) الانشقاق: 19.

(5) في (ج.د) يبقى.

(6) البيت من شواهد أدب الكاتب: ص415، قال الجواليقي شارحه هو للعجاج من أرجوزة طويلة ص366، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي: 3/ 295، هو من أرجوزة أوردها ابن الأعرابي في نوادره، أنشده إياها بكير بن عبيد الربعي.

(7) الصحاح: 5/ نهل.

وَهَذا البَيْت يُمْكِن تَخريجُه أيْضاً عَلى أنْ يكُون المَعْنَى: وَرَدْتُه صَادِراً عَن مَنْهَلٍ آخَر وهُو ظَاهِر.

**قَالَ: وَالسَّادِسُ الظَّرفِيَّة، كَقَولِه[1]:**

وآسِ سَرَاة الحَي حَيْث لَقِيتَهُم ٨ وَلاتَكُ عَن حَمْل الرِّبَاعَة وَانِيَا[2]

**والرِّبَاعَة: نُجُوم الحَمَالَة.**

أقُول: آس سَرَاة الحَي، أيْ: أنِلْهُم مِن مَالِك واجعَلْهُم فِيه أُسْوَة، يُقَال: أسَاهُ بِمَالِهُ مُوَاسَاة، وَالسَّرَاة، قَالَ الجَوهَري: جَمْع سَرِيّ وهُو جَمْعٌ[3] عَزيزٌ[4]، وفِي القَامُوس: اسْم جَمْع[5]، وَالحَي بَطْنٌ مِن البُطُون يَجْتَمِعُون فَيَجِيء بَعْضُهُم مِن بَعْض، والرِّبَاعَة بكَسْر الرَّاء، وَالحَمَالة بِفَتْح الحَاء المُهْمَلة: هِي مَا يَتَكفَّل بِهِ مِن دِيَة أوْ غَيْرِها، ونُجُومُها: وَظَائِفُهَا المقَطَّعة عَلى أوْقَات مَضْرُوبَة، وَاحِدُها: نَجْم ومِنْه نُجُوم الكِتَابَة.

**قَالَ:** ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[6] **الشَّاهِد فِي الأولَى**[7].

أقُول: لا شَاهِد فِيه، لِجَوَاز التَّعلُّق بِمَحذُوف، أيْ: يَقْبَل التَّوبَة صَادِرَة عَن عِبَادِهِ.

**قَالَ:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾[8].

أقُول: وَهَذِه كَالَّتِي قَبْلَها، أيْ: يَتَقبَّل أحْسَن مَا عَمِلُوا صَادِراً عَنْهُم.

---

(1) الشاهد فيه أن (عن) بمعنى (في) وهو للأعشى ديوانه: 329 ومن شواهد الجنى الداني: 247.

(2) ساقط من (د).

(3) سقطت من الأصل.

(4) الصحاح: 6/ سرا، وقال: إذ لا يعرف جمع فعيل على فعلة، سوى هذا الجمع.

(5) القاموس: 4/ السرو.

(6) الشورى: 25.

(7) أي: (عن) الأولى بمعنى (من).

(8) الأحقاف: 16.

**قَالَ: بِدَلِيل:** ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ﴾[1].

أَقُول: لَو قَالَ: ٱلآيَةَ يُشِير إِلَى بَاقِيهَا المُنَاسِب لِغَرضِهِ، وهُو: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ لكَان حَسَناً.

**قَالَ:** ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[2].

أَقُول: هُنَا حَذْف عَاطِفٍ ولَيْس مِن مَحَالِّه، وَلا يَخْفَاك بَعْدَ مَا قَدَّرْنَاه أَنَّه لا دَلِيل فِيمَا ذَكَرَه، لأَنَّ (مِن) مُتَعلِّقةٌ فيه بِفِعْل التَّقَبُّل، وفِيمَا سَلَف يَتَعلَّق (عَن) بِالصُّدُور، لا بِالتَّقَبُّل كَما مَرَّ.

**قَالَ: العَاشِر أنْ تَكُون زَائِدَةً لِلتَّعْوِيض مِن أُخرَى مَحْذُوفَة**[3].

أَقُول: ظَاهِرُه أَنَّ شَرْط زِيَادَتِها التَّعْوِيض، وَإِلا لَمْ يُقَيِّد، وكَذَا ظَاهِر كَلام ابْن مَالِك فِي التَّسهِيل[4]، وَوَقَع فِي تَفْسِير الثَّعلَبِي[5]: أَنَّ مِن النَّاس مَن ذَهَب إِلَى أَنَّ[6] (عَن) فِي قَولِه تَعالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾[7] صِلَة، بِنَاءً عَلى أَنَّ المُرَاد بِالسُّؤَال سُؤَال الاسْتِعطَاء لا سُؤَال الاسْتِخْبَار، ولَيْس هُنَا تَعْوِيضٌ.

---

(1) المائدة: 27.

(2) البقرة من الآية 127.

(3) كقول زيد بن رزين:

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

وهو من شواهد شرح الحماسة للتبريزي ، تح عبد الحميد: 1/ 378، الجنى الداني: 248، المحتسب: 1/ 281، برواية: أتدفع عن نفس أتاها حمامها/ ..................

قال ابن جني: أراد: فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فزاد عن في قوله: عن بين جنبيك، وجعلها عوضاً من (عن) التي حذفها وهو يريدها في قوله: فهلا التي، ومعناها: فهلا عن التي، المحتسب: 1/ 281، 282.

(4) التسهيل: 146.

(5) هو أبو اسحاق أحمد بن محمد النيسابوري، ت: 427هـ له الكشف والبيان في تفسير القرآن (خ) وعرائس المجالس، في قصص الأنبياء، إنباه الرواة: 1/ 119، والأعلام: 1/ 212.

(6) سقطت من (د).

(7) الأنفال: 1.

**قَالَ: كَقَوْلِه**[1]**:**

**أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا ∧ فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ**

أَقُول: الجَزَع: الخَوْف، الحِمَام بِكَسْر الحَاء المُهْمَلَة: قَضَاء المَوْت وقَدَرُه، وَالمُرَاد بِالَّتِي بَيْن جَنْبَيْك: نَفْسُه، يقُول: لا مَعنَى لِجَزَعِك مِن إتْيَان مَا قُدِّر مِن المَوْت لِنَفْس غَيْرِك مَع أَنَّك لا تستَطِيع دَفْع ذَلِك عَن نَفسِك الَّتِي بَيْن جَنْبَيْك.

**قَالَ: قَالَ ذُو الرُّمَّةِ**[2]**:**

**أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاء مَنْزِلَةً ∧ مَاءُ الصَّبَابَة مِنْ عَيْنَيْك مَسْجُومُ**

**يُقَال: تَرسَّمْتُ الدَّارَ: تَأَمَّلْتُها، وسَجَم الدَّمْع: سَالَ، وسَجَمَتْهُ العَيْن: أَسَالَتْهُ**[3].

أَقُول: قَالَ الجَوهَرِي: وَالخَرْقَاء صَاحِبة ذِي الرُّمَّة، وهِي مِن بَنِي عَامِرِ بْن رَبِيعة بْن عَامِر بْن صَعْصَعَة، وَالمُرَاد بِمَاء الصَّبَابَة: الدَّمْع، وفِي القَامُوس: سَجَمَت العَيْن: قَطَر دَمْعُها وسَالَ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً[4].

**قَالَ: أحَدُهَا أَنْ تَدخُل عليْهَا (مِن) وهُو كَثِير، كَقَوْلِه**[5]**:**

**فَلَقَد أُرَانِي لِلرِّمَاح دَرِيئَةً ∧ مِن عَنْ**[6] **يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي**

---

(1) تقدم الحديث عنه في الحاشية السابقة.

(2) الشاهد فيه أن (عن) هي (أن) المصدرية عند بني تميم، وكذلك يفعلون بـ أن المفتوحة كما في شرح المفصل: 8/ 149، ديوان ذي الرمة، ص568، الخزانة: 2/ 341، ابن يعيش: 5/ 128.

(3) الصحاح: 4/ خرق.

(4) القاموس: 4/ سجم.

(5) الشاهد فيه أن عين اسم بمعنى جانب، والبيت من أربعة أبيات لقطري بن الفجاءة أوردها أبو تمام في الحماسة، شرح المرزوقي: 1/ 136، وهو من شواهد الخزانة: 4/ 258، أوضح المسالك: 2/ 150، الصبان: 2/ 226.

(6) في الأصل عين.

أقُول: الدَّرِيئَة عَلى وَزْن الصَّحيفَة بِدَال مُهْمَلَة: حَلَقَة يُتَعلَّم عَلَيها الطَّعْن، قال عَمْرو ابْن مَعْدِ يكَرِب[1]:

ظَلِلْتُ كَأنّي لِلرِّمَاح دَرِيئَةً ^ أُقَاتِل عَن أبْنَاء جَرْم، وَفَرَّتِ

قَالَ الأصْمَعِي[2]: هِي مَهْمُوزَة، كَذا فِي الصِّحَاح[3].

**قَالَ: وَذَلِك نَادِرٌ، والمَحْفُوظ مِنْه بَيْت وَاحِد، وهُو قَوْلُه[4]:**

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّت الطَّيْر سُنَّحَا^

أقُول: هَذا نِصف بَيْت مِن بَحْر الطَّوِيل، لا بَيْت، وَلا أعْرِف تَمَامَه، ولَمْ أرَ مَن أنْشَدَه تَامّاً، والسُّنَّح بِتَشدِيد النُون، جَمْع سَانِح، كـ رُكَّع، وَرَاكِع، وَالسَّانِح: مَا مَرَّ مِن مَيَاسِرِك إلَى / مَيَامِنِك، والبَارِح عَكْسُه، والعَرَب تَتَفاءل بِالأوَّل، وتَتَشَاءم بالثَّانِي، ومِنْه قَولُهُم: مَن لِي بِالسَّانِح بَعْد البَارِح؟، أيْ: مَن لِي بِالْمُبَارَك بَعْد الْمَشْوم.

**قَالَ: وَذَلِك كَقَول امْرِئ القَيْس[5]:**

دَعْ عَنْك نَهْباً صِيحَ[6] فِي حَجَرَاتِه.

أقُول: هَذا صَدْر بَيْت، عَجُزُه:

---

(1) في الديوان: ص55، ووددت مكان ظللت جمع وتحقيق مطاع الطرابشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 1974.

(2) عرف به في ص32 من الأصل.

(3) الصحاح: 1/ درأ.

(4) تمامه: وكيف سنوح واليمين قطيع؟، أي: مقطوعة، يريد: أي فائدة في مرور الطير في حالة كون اليمين مقطوعة، والبيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد الجنى الداني: 243، والهمع: 2/ 36، الارتشاف: 2/ 449، العيني: 3/ 306، الشاهد في أن (عن) اسم لدخول (على) عليها.

(5) الشاهد فيه أن (عن) اسم، لأن مجرورها وفاعل متعلقها، ضميران لمسمى واحد كما مر. وفي شرح أبيات المغني: 3/ 315، ولكن حديثاً، ديوان امرئ القيس: ص174، الارتشاف: 2/ 249، الجنى الداني: ص244، الهمع: 2/ 29.

(6) في (ج.د) صحيح.

ولكِن حَدِيثٌ، مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ؟.

الحَجَرَات: بِفَتْح الحَاء المُهْمَلة وَالجِيم: النَّوَاحِي، جَمْع حَجَرة، مِثْل جَمْرة وَجَمَرات، يقُول[1]: أترُكُ[2] نَهْب المَال، واشتَغِل بِأمْر النِّسَاء الَّتِي فِي الرَّوَاحِل.

**قَالَ: وقَوْل ابِي نُوَاسٍ[3]:**

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي، فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ.

أقُول: هَذا صَدْر بَيْت مُصَرَّع، مَطْلَع قَصِيدة وَالعَجُز:

وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَت هِيَ الدَّاءُ.

ونُوَاس بِنُون مَضْمُومة، وَوَاوٍ، لا هَمْزَة.

---

(1) في (د) الطول.

(2) في (ج) اتركت واشتغلت.

(3) ديوان أبي نواس: ص6، الهمع: 2/ 29.

# "عــوض"

**قَالَ: وهُو مُعْرَب إنْ أُضِيف كقَولِهِم: لا أَفْعَلُه عَوْضَ العَائِضِين.**

أَقُول: أيْ: لا افْعَلُه دَهْر الدَّاهِرِين، وَالعَائِض الَّذي يَبقَى عَلى وَجْه الأرْضِ[1]: الدَّهْر، فكَأنَّ المَعنَى: مَا بَقِي الدَّهرُ دَاهِر[2]، فإنْ قُلْت: قَد حَكَى المُصنِّف وَغَيْره أنَّ فِي عَوْضُ لُغَةً بِالبِنَاء عَلى الفَتْح عِنْد عَدَم الإضَافَة، فَمِن أيْن لَنَا فِي هَذه الفَتْحَة المَوجُودة عِنْد الإضَافَة أنَّها فَتْحة إعْرَابٍ، لا بِنَاء، قُلت: أجَاب عَنْه المُصنِّف فِي حَوَاشِي التَّسْهِيل بِأنَّا قُلْنا بِذَلِك لاتِّفَاقِهِم عَلى الفَتْح عِنْد الإضَافَة، وَاخْتِلافِهِم فِيه عِنْد عَدَمِها[3].

**قَالَ: ومَبْنِيٌّ إنْ لَمْ يُضَف.**

أَقُول: لِقَطْعِه عَن الإضَافَة لَفظاً، لا مَعْنَى، كـ قَبْل وَبَعْد، فَأشْبَه الحَرْف فِي الافتِقَار إلَى غَيْرِه.

**قَالَ: وقِيل: بَلْ لأنَّ الدَّهْر فِي زَعْمِهِم[4] يَسْلُب وَيُعَوِّض.**

أَقُول: الزَّعْم بِفَتْح الزَّاي، وَكَسْرِها وَضمِّها، قَال فِي القَامُوس: الزَّعْم مُثلَّثة، القَوْل الحَق، والبَاطِلُ وَالكَذِبُ ضِدٌّ، وأكْثَر مَا يُقَال فِيما يُشَك فِيه[5]، انْتَهى.

وَالمُرَاد بِهِ هنَا القَوْل البَاطِل.

**قَالَ: وَاخْتُلِفَ فِي قَوْلِ الأعْشَى[6]:**

رَضِيعَي لِبَان، ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ۸ بِأسْحَم دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

---

(1) سقطت من الأصل و(د).

(2) سقطت من الأصل.

(3) حواشي ابن هشام على التسهيل مفقودة الآن.

(4) ساقط من (ج.د).

(5) القاموس: 4/ الزعم.

(6) الشاهد في عوض هل هو ظرف لتفرق، أم قسم، جوابه: لا نتفرق كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، وابن الكلبي هشام محمد: ت204هـ انظر شرح أبيات المغني: 324، 326.

أقول: قَبْل هَذا البَيْت قَولُهُ:

لَعَمْري، لَقَد لاحَتْ عُيونٌ كَثِيرَة ∧ إلَى ضَوْءِ نارٍ فِي يَفَاع تُحَرَّقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْن يَصْطَلِيَانِهَا ∧ وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

وَقَد أَنْشَد هذَيْن (الشَّطْرَين) البَيْتَيْن فِي حَرْف البَاء[1]، وَأَسْلَفْنا أنَّ المُرَاد بِالْمَقْرُورَيْن: النَّدَى والْمُحَلَّق[2]، ومَا أحْسَن عَطْفَه عَلى النَّدى، فَفِيهِ إشَارَة إلَى أنَّهُما مُتَصَاحِبان مُتَشارِكَان فِي الأُلْفَة، حتَّى كأنَّهُما مِن جِنْس وَاحِد ضَجِيعَان لا يُفَارِق[3] أحَدَهُما الآخَر، بَل قَد أثْبَت لَهُما فِي البَيْت الثَّالِث الَّذي أنْشَدَه المُصنِّف هُنَا: الأُخُوة الْمُقْتَضِيَة لِلائْتِيَام[4] وَالتَّضَام[5] وحُسْن الأُلْفَة، قَال شَارِح اللُّبَاب[6]: ورَضِيعَي لِبَان، حَال مِن النَّدى وَالْمُحلَّق وَلا بُدَّ فِي قَولِه ثَدْي أمٍّ، مِن تَقْدير حَرْف جَرٍّ، أيْ مِن ثَدْي أمٍّ[7]، مِن تَقْدير حَرْف جَر******[8] وهُو مُتعلِّق بـ رَضِيعَي[9]، قُلْت: لا حَاجَة إلَى تَقْدير الجَار، فإنَّ رَضَع يَتَعدَّى بِنَفْسِه، يُقَال: رَضَع الصَّبي أمَّه، ورَضَع ثَدْيَها، فَيُقدَّر نَاصِباً لِلثَّدْي، أيْ: رَضَعَا ثَدْي أمٍّ، وَلا إشْكَال، قَال: ويَجُوز أنْ يُقْرَأ بِالكَسْر عَلى أنَّه بَدَل مِنْ لِبَانْ، قُلت: يُرِيد عَلى تَقْدير مُضَاف، أيْ: لِبَان ثَدْي أمٍّ، وَاللِّبَان بِكَسر اللام: لَبَن المَرْأة خَاصَّة، قِيل: وعَنَى بـ أسْحَم دَاجٍ: اللَّيْل، وَالبَاء ظَرفيَّة، أيْ: تَحَالفَا فِي لَيْل شَدِيد السَّوَاد، وقِيل: هُو الرَّحِم، أيْ: تَحَالفَا فِي ظُلْمة الأحْشَاء قَبْل الوِلادَة، وقِيل هُو الرَّمَاد، أيْ: تَحَالفَا عِنْد الرَّمَاد، انْتَهى.

---

(1) في (ج.د) الياء، انظر ص72 من الأصل، المغني: 1/ 101، وهو بيت واحد لا بيتان.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في (ج) لا يفارقان.

(4) في الأصل للتام.

(5) في (ج) والانتظام.

(6) تقدم التعريف به ص68 من الأصل.

(7) سقطت من (د).

(8) ساقط من الأصل ومكرر في (ج.د).

(9) لم أعثر على شرح اللباب.

قُلت: لا أعْرف أحَداً جَعَل البَاء بمَعنى عِنْد فَما أدْري هَذِه العِنْديَّة مِن أينَ جَاءَت؟، وقِيل المُرَاد بالأسْحَم الدَّاجِي: زِقُّ الخَمْر، وَللعرَب عَادةٌ فِي التَّعَاقُد عِنْد الشُّرَاب بذَلك، وَالأظْهَر كَوْن البَاء ظَرفيَّة، وَالمُرَاد بالأسْحَم الدَّاجي: اللَّيْل، لأنَّهُ زَمَن إيقَاد النَّار لِلأضْيَاف، أوْ لِلقَسَم، وَالمُرَاد بالأسْحَم الدَّاجي: رَمَاد تِلْك النَّار تَقَاسَما بِهِ لِعِظَم شَأنهِ عِنْدَهُما.

**قَالَ: فَقِيل: ظَرْفٌ لـ نَتَفَرَّق.**

أقُول: رُبَّما يُستَشكَل هَذا القَوْل بأنَّها مَبنِيَّة عَلى أنَّ (لا) لَيس لَهَا الصَّدْر، وأمَّا[1] عَلى القَوْل بأنَّ لَهَا الصَّدْرَ مُطلَقاً، أوْ إذَا وَقَعَت فِي جَوَاب القَسَم، وهَذا الأخِير هُو الصَّحِيح، فَلا يَتأتَّى تعْلِيق عَوْض بـ نَتفرَّق، / ويُجَاب عَن ذَلِك، بمَا قَالَه الرَّضِي وهُو: أنَّ الجُمْلَة القَسَميَّة قَد تُحذَف لكَوْن ظَرْف مِن مَعمُولات الفِعْل الوَاقِع جَوَاباً دَالاً عَلَيها، نَحْو: لا أفعَلُه عَوْضُ، قَال: وَإنَّمَا كَان كذَلِك لِكَثْرة استِعْمَال (عَوْض) فِي القَسَم، مَع أنَّ معْنَاه أبَداً والبَتَّة، فَفِيه مِن التَّأكِيد مَا يُفِيد فَائِدة القَسَم، وَلأجْل إفَادتِه فَائِدتَه قَد يُقدَّم عَلى عَامِلِه قَائِماً مَقَام الجُمْلة القَسَميَّة، وَإنْ كَان عَامِلُه مُقتَرِناً بحَرْف يَمْتَنِع عَمَله فِيما تَقَدَّمه، كنُون التَّأكِيد، ومَا[2]، يُقَال: عَوْض لآتِيَنَّك، وعَوْض مَا آتِيك، لِغَرَض سَدِّهِ مَسَدَّ القَسَم[3]، هَذا كَلامُه، وعَلَيه فَيُمكِن أنْ يُقَال: إنَّ قَولَه لا نَتفرَّق، جَوَاب لِقَسَم مَحذُوف سَدَّ مَسَده عَوْض، فَلا ضَيْر إذَنْ فِي تَقدُّمِهِ لِهَذا الغَرَض مَع وجُود (لا) غَيْر أنَّ جَعْل هَذَا الجَوَاب لِقَسَم مُقدَّر مَع وجُود فِعْل قَسَمِي مَذكُور يُمكِن أنْ يكُون هَذا جَوَاباً لَه خِلافُ الظَّاهِر.

**قَالَ: وَقَالَ ابْن الكَلْبِي[4]: (قَسَم) وهُو اسْم صَنَم كَانَ لِبَكْر بْن وَائِل، بِدَلِيل قَولِهِ[5]:**

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) ساقط من الأصل.

(3) شرح الكافية: 2/ 341.

(4) هو هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو المنذر، مؤرخ عالم بالأنساب وأخبار العرب من أهل الكوفة، كثير التصانيف: والتي منها: جمهرة الأنساب، الأصنام (ط)، ونسب الخيل (ط)، وبيوتات قريش، ت سنة 204هـ ابن النديم: 1/ 95، وفيات الأعيان: 2/ 195-196، نزهة الألباء: 116، الأعلام: م8/ 87.

(5) ينسب لرشيد بن رميض العنزي، كما ينسب للأعشى، الصحاح: 3/ عوض، اللسان: 1/ عوض، الخزانة: 3/ 209.

حَلَفْتُ بِمَائِرَات حَوْل عَوْض ∧ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السُّعَيْرِ

**والسُّعَيْر: اسْم صَنَم كَانَ لِعَنَزَة،** [1] انتهى.

أَقُول: مَائِرَات صِفَة مَحذُوفة، أيْ: بِدِمَاء مَائِرَات، أيْ: مُتَمَوِّجَات، وَالأَنْصَاب: جَمْع نُصْب بِضَمّ النُّون وَإِسْكَان الصَّاد المُهْمَلة، وَقَد يُضَمَّان، وهُو مَا نُصِب لِيُعْبَد مِن دُون اللهِ تَعالَى[2]، وعَنَزَةُ بعَيْن مُهْمَلة ونُون وزَاي مَفْتُوحَان: أَبُو حَي مِن رَبِيعَة بن نِزَار.

**قَالَ: ولَو كَان كَما ذُكِر لَمْ يَتَّجِه بِنَاؤُه فِي البَيْت.**

أَقُول: يُمكِن أنْ يُصَحِّح كَلام ابْن الكَلْبِي بأنْ يكُون مَعنَى قَوله: أنَّ عَوْض قَسَم، أنَّه سَادٌّ مَسَدَّ القَسَم كَما مرَّ عَن الرَّضِي، فأُطلِق عَليه أنَّه قَسَم بِهَذا الاعتِبَار، وبِنَاؤُه حِينَئذٍ مُتَّجِه، لأنَّه ظَرْف مَقطُوع عَن الإضَافَة، كـ قَبْل، فإنْ قُلت: قَوله: وهُو اسْم صَنَم، يَأبَى ذَلِك، قُلت: إنَّمَا يَأبَاه أنْ لَو كَان الضَّمِير عَائِداً عَلى عَوْض، بقَيد كَونه ظَرفَاً سَد مَسَدَّ القَسَم، وهُو مَمنُوع، بَل هُو عَائِد عَلى عَوْض، لا باعْتِبَار هَذا القَيْد، بَل بِاعْتِبَار لَفْظِه فَقَط، ويكُون هَذا مِن الاستِخْدَام المَعرُوف فِي فَن البَدِيع، وهُو أنْ يُرَاد بِلَفْظ لَه مَعنَيَان، أحَدَهما: ثُم يُرَاد بِضَمِيرِه المَعنَى الآخَر، أوْ يُرَاد بِأحَد ضَمِيرَيْه أحَد المَعْنَيَيْن، ثُم بالضَّمِير[3] الآخَر المَعنَى الآخَر، فَالأوَّل كَقَوله[4]:

إذَا نَزَل السَّمَاء بِأَرْضِ قَوْم ∧ رَعَيْنَاهُ وَإنْ كَانُوا غِضَابَا

ومَا نَحْن فِيه مِن هَذَا القِسْم، كَما أشَرْنَا إلَيهِ وَاللهُ أعْلَم.

---

(1) الأصنام: ص41، واستدل بقول الشاعر:

نفرت قلوصي من عتائر، صرعت ∧ حول السعير تزوره ابنا يقدم

ويقدم ابن عنترة، تح: أحمد زكي باشا، دار الكتب، القاهرة، ط 2/ 1924.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من (ج).

(4) البيت من قصيدة لمعاوية بن مالك، معود الحكماء، جاهلي، المفضليات: 357، الروض الأنف: 2/ 175، الخزانة: 4/ 174، برواية السحاب مكان السماء.

## "عَسَى"

**قَالَ: فِعلٌ مُطلَقاً، لا حَرفٌ مُطلَقاً.**

أَقُول: يَعنِي بِالإطْلاق فِي المَوضِعَيْن، سَوَاء اتَّصَلَت بِالضَّمِير الْمَنْصُوب أَوْ لَمْ تَتَّصِل بِهِ بِقَرِينَة ذِكْر القَوْل الثَّالِث الْمُفَصَّل.

**قَالَ: وَلا حِينَ يَتَّصِل بِهَا الضَّمِيرُ المَنصُوب، كَقَولِهِ[1]:**

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا.

أَقُول: (تَا) يَا أَبَتَا[2] عِوَض مِن يَاء الْمُتَكلِّم، ولِذَا لا يَجْتَمِعَان، فَلا يُقَال: يَا أَبَتِي، وَلا يَخفَى أنَّ تَا[3] يَا أَبَتَا بَدَل مِن اليَاء، فَيَلْزم اجْتِمَاع العِوَض وَالْمُعوَّض مِنْه، فَمِن ثُم عَدُّوا مِثْل هَذا مِن الضَّرُورَات، كَقَولِهَا[4]:

يَا أَبَتَا لا تَزَل[5] عِنْدَنَا ^ فَإنَّا نَخَاف بِأنْ تُخْتَرَم

قَالَ: وَمَعنَاه التَّرَجِّي فِي الْمَحبُوب، وَالإشْفَاق فِي الْمَكْرُوه، وَقَد اجْتَمَعَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ)[6].

---

(1) لرؤبة، ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب: 3/ 181، وهو من شواهد المقتضب: 3/ 71، الخصائص: 2/ 96، الجنى الداني: ص466، شرح المفصل: 3/ 120.

(2) في (ج.د) تا أتيا.

(3) في (ج.د) يا.

(4) البيت من قصيدة للأعشى ميمون في مدح قيس بن معد يكرب، ديوانه: 33، وهو من شواهد شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ص388، ويوجد ضمن أبيات من القصيدة في الخزانة: 3/ 265.

(5) في (د) تنزل.

(6) البقرة من الآية 216.

أقُول: المُرَاد بِالإشْفَاق: الخَوْف، وعَسَى الأولَى فِي الآيَة لِلتَّرَجي، وَالثَّانِيَة لِلإشْفَاق نَظَراً إِلَى مَا فِي نَفْس الأمْر، أيْ: أنَّ مَا كَرِهتُمُوه يَنْبَغِي أنْ تَترَجَّوْهُ، فَهُو خَيْر، ومَا أحبَبْتُموه يَنبغِي أنْ تُشْفِقُوا مِنْه، فَهُو شَرٌّ، وذَلِك أنَّهُم كَرِهُوا الغَزْو، وفِيه إحْدَى الحُسْنَيَيْن: إمَّا الظَّفَر وَالغَنِيمَة[1]، وإمَّا الشَّهَادة وَالجَنَّة، وأحَبُّوا القعُود عَن الغَزو، وَفِيه الذُّل وَالفَقْر وَحِرمَان الغَنِيمَة وَالأجْر، وَالْمَفهُوم مِن كَلَام الجَزُولِي[2] وَابْن الحَاجِب[3] أنَّ مَعنَاه رَجَاء دُنُو الخَيْر[4] /، فَإذَا قُلْت: عَسَى مَرِيضِي أنْ يُشْفَى، دَلَّ عَلى أنَّك تَرجُو قُرْب شِفَائِه، ونَازَع الرَّضِي فِي ذَلِك قَائِلاً: لَيْس عَسَى مُتَعيِّناً بِالوَضْع لِلطَّمَع فِي دُنُو مَضمُون خَبَره، بَل لِلطَّمَع فِي حصُول مَضمُونِهِ مُطْلَقاً سَوَاء تُرجِّي حصُولَه عَن قُرْب أوْ بُعْد مُدَّة مَدِيدَة، تقُول: عَسَى الله أنْ يُدخِلَنِي الجنَّة، وعَسَى النَّبِي صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم أنْ يَشْفَع لِي[5]، فَإذَا قُلْت: عَسَى زَيْد أنْ يَخرُج فَهُو بِمَعنَى: لعَلَّه يَخرُج، وَلَا دُنُو فِي لعَلَّ اتِّفَاقاً[6].

**قَالَ: وَأجِيب بِأمُور[7] أحَدُهَا: أنَّه عَلَى تَقْدِير مُضَاف إمَّا قَبْل الاسْم، أيْ: عَسَى أمْرُ زَيْد القِيَام، أوْ قَبْل الخَبَر، أيْ: عَسَى زَيْد صَاحِب القِيَام، وَمِثْله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[8] أيْ: صَاحِب البِرِّ أوْ وَلَكِن البِرُّ بِرُّ[9] مَن آمَنَ بِالله.**

---

(1) في (ج.د) إما الظفر وإما الغنيمة.

(2) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت ابن عيسى الجزولي اليزجكتني المتوفى سنة: 607، له مؤلفات في النحو أشهرها: التقييد المحاذي به أبواب جمل الزجاجي المسمى بالاعتماد وبالقانون، وشرح إيضاح الفارسي، وتعليقات على الكتاب، وأمال في النحو: وشرح لأصول ابن السراج، وفيات الأعيان: 3/ 157، وغاية النهاية: 1/ 611، والذيل والتكملة لابن عبد المالك: 5/ 71، تح: إحسان عباس.

(3) تقدم التعريف به في ص11 من الأصل.

(4) قال الجزولي عسى لمقاربةالفعل في الرجاء، المقدمة ص203 وقال ابن الحاجب: أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه، شرح الكافية: 2/ 301.

(5) ساقط من (ج.د).

(6) شرح الكافية: 2/ 301.

(7) أي عن الإشكال في إعراب أن يقوم، من قولنا: عسى زيد أن يقوم، لأن الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات، والحدث لا يكون عين الذات، المغني: 1/ 151.

(8) البقرة من الآية 177.

(9) ساقطة من (د).

أقول: فِي هَذا الجَوَاب تكلُّف، إذ لَمْ يَظْهَر هَذا المُضَاف المُقدَّر يَوماً مِن الدَّهر، لا فِي الاسْم، وَلا فِي الخَبَر، وَالتَّنْظِير بالآيَة لَيس فِي مَوقِعِه، لأنَّها تَركِيب وَاحِد جُزْئي حُذِف فِيه المُضَاف لِلقَرِينَة، وَالمُتكلِّم فِيه تَركِيب كُلِّي يَنْطبق عَلى مَا لا يَنْحَصِر مِن الجُزْئِيَات، إذْ لَيس الكَلام فِي: عَسَى زَيْد أنْ يقُوم، بِخصُوصِه، بَل فِيه وفِي أمْثالِه، نَحْو: عَسَى عَمْرو أنْ يَذْهَب، وعَسَى خَالِد أنْ يَجِيء، وعَسَى بَكْر أنْ يَذهَب، إلَى غَيْر ذَلِك مِمَّا لا يَدْخُل تَحْت حَصْر، فَادِّعَاء حَذْف المُضَاف فِي الجَمِيع بِحَيْث لا يَظْهَر فِي جُزْئي وَاحِد مِن تِلْك الجُزْئيَات فِيه بُعْد.

**قَالَ: وَالثَّانِي أنَّه مِن بَابِ زَيْد عَدْلٌ وصَوْمٌ، وَمِثْله: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[1].**

أقُول: إنْ أُرِيد أنَّ هَذا مِن بَاب[2] الإخْبَار بِالمَصدَر عَن اسْم العَيْن عَلى جِهَة المُبَالَغة، فَتَخْرِيج الآيَة عَلى ذَلِك غَيْر جَيِّد لِمَا يَلزَم عَليهِ مِن تَعلُّق النَّفْي بِالمُبَالَغة، فَلا يَنْتَفِي أصْل المَعنَى، وَقَد مَرَّ الكَلام عَلى ذَلِك فِي (أنْ) المَفْتُوحَة الخَفِيفَة[3].

**قَالَ: وَلَيْس بِشَيء[4]، لأنَّها قَد نَصَبَت وَلأنَّها لا تَسْقُط إلا قَلِيلاً.**

أقُول: أمَّا الرَّد بِالأوَّل فَإنَّما يَتمشَّى عَلى قَوْل غَيْر الأخْفَش، وَإلا فَهُو يَرَى أنَّ (أنْ) الزَّائِدة نَاصِبَة كَمَا مَرَّ[5]، وأمَّا الرَّد الثَّانِي، لِلخَصْم أنْ يقُول عَليه، كَمْ مِن زَائِد يَلزَم، فَلَم يَكُن عَدَم سُقوطِه مُؤثِّراً فِي زِيَادَتِه.

**قَالَ: وَيَرُدُّه[6] حِينَئِذٍ أنَّه يكُون بَدَلاً لازِماً تَتَوقَّف عَليهِ فَائِدَة الكَلامِ، وَلَيْس هَذا شَأنُ البَدَل.**

---

(1) يونس: 37.

(2) سقطت من الأصل.

(3) ص18 من الأصل.

(4) أي: زيادة أن في التركيب عسى زيد أن يقوم.

(5) المغني: 1/ 34.

(6) أي القول الثالث الذي يرى أن عسى في عسى زيد أن يقوم، فعل لازم بمعنى قرب وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها، المغني: 1/ 152.

أقول: لَهم أنْ يقُولُوا: أيُّ مَانِع يَمنَع[1] مِن وقُوع البَدَل لازماً فِي بَعْض الصُّوَر، مَع مَجِيء مِثْل ذَلِك فِي بَعْض التَّوَابِع، كَوَصْف مَجرُور (رُبَّ) إذَا كَان ظَاهِراً، وَالبَدَل أوْلَى بِذَلِك، لأنّه المَقصُود بِالحُكْم.

**قَالَ: وَالأوَّل[2] قَلِيل، كَقَوله[3]:**

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتُ فِيهِ ∧ يَكُونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ

أقُول: الكَرْب بِفَتْح الكَاف وإسْكَان الرَّاء، الحُزْن يَأخُذ بِالنَّفْس، وكَذَا الكُرْبَة بِضَم الكَاف، وضَبَط اليَمنِي[4] تَاء أمْسَيْت بِالفَتْح عَلى الخِطَاب، قَال: لأنَّ القَائِل يُبَشِّر مَحزُوناً بِالفَرَج القَرِيب[5]، وزَوال الحزن، وَوَشْك الكِشَافه[6]، ذَكَره فِي تَفْسِير سُورَة إبْرَاهِيم، وَقَد وَقَفْت عَلَى هَذا البَيْت فِي نُسْخَة صَحِيحَة مِن الكشَّاف، رَأيْت غَالِبها بـ نَهرَوَالة[7]، مِن هَذه البِلاد، وَقَد ضُبِط فِيها تَاء أمْسَيْت بِالضَّم، وَكَذا سَمِعنَاه مِن غَيْر وَاحِد مِن مَشَايخِنَا بِالدِّيَار المِصْرِيَّة.

وَالفَرَج بِالجِيم مَع فَتْح الفَاء وَالرَّاء: كَشْف الغَمِّ، ويَنْبَغِي أنْ يُجْعَل فَرَجٌ مُخْبَراً عَنه بِقَولِهِ[8]: وَرَاءه، وَالجُمْلَة فِي مَحَل نَصب عَلى أنّها خَبَر يكُون، وَاسمُهَا ضَمِير يعُود إلَى الكَرْب، وَلا يَنْبَغِي أنْ يُجْعَل فَرَج اسْم يكُون[9]، وَوَرَاءه خَبَرهَا، لِئَلا يَلزَم كَوْن الفِعْل مِن

---

(1) سقطت من (د).

(2) أي الاستعمال الثالث لـ عسى وهو أن يكون بعدها المضارع مجرداً من أن والسين نحو عسى زيد أن يقوم، المغني: 1/ 152.

(3) لهدبة بن خشرم الراوية لشعر الحطيئة، وهو من شواهد ابن يعيش: 7/ 117، أوضح المسالك: / 224، الهمع: 1/ 130، الجنى الداني: ص462، الخزانة: 4/ 81-84.

(4) عرف به في ص105 من الأصل.

(5) ساقط من (د).

(6) لم يتيسر لي العثور على تفسير اليمني.

(7) بلدة من بلاد الهند.

(8) في (د) لقوله.

(9) سقطت من (د).

جُمْلَة الخَبَر رَاجِعاً[1] لأجْنَبي عَن الاسْم، وهُو وَهْمٌ نَبَّه عَليه المُصنِّف فِي البَاب الخَامِس فِي الجِهَة[2] السَّادِسَة فِي النَّوْع الخَامِس[3].

**قَالَ: وَالثَّالث أقَل كَقَوله[4]:**

**أكْثَرْت فِي العَذْل مُلِحّاً دَائِماً ∧ لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيت صَائِمَا**

أقُول: العَذْل بِفَتْح العَيْن المُهْمَلة وسُكون الذَّال المُعجَمة: المَلامَة، / وَالإلْحَاح بِحَاءَيْن مُهْمَلتَيْن: المُلازَمَة.

**قَالَ: وَقَولُهُم فِي المَثَل: عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسَا[5].**

أقُول: وهُو مَثَل مَشهُور، وأصْلُه فِيمَا قِيل: أنَّ الزَّبَّاء[6] قَالَت لِقَومِها عِنْد رجُوع قَصِير[7] مِن الغَزْو[8] إلَيهَا، ومَعَها الرِّجَالُ، وكَان الغُوَيْر وهُو مَاء لِكُلَيْب[9] عَلى طَرِيقِه: عَسَى الغُوَير أبْؤُسَا، أيْ: لَعلَّ الشَّر يَأتِيكُم مِن قِبَل الغُوَير، هُو بِغَيْن مُعْجَمة وَوَاو، وَرَاء مُصَغَّر، وَالأبْؤُس: جَمْع بُؤْس وهُو العَذَاب، أوْ الشِدَّة فِي الحَرْب.

**قَالَ: كَذا قَالُوا، وَالصَّوَاب أنَّهُما مِمَّا حُذِف فِيه الخَبَر، أيْ: يَكُون أبْؤُسَاً، وَأكُون صَائِماً، لأنَّ فِي ذَلِك إبْقَاء لَهُمَا عَلَى الاستِعْمَال الأصْلِي.**

---

(1) في (د) رجوا.

(2) في الأصل الجملة.

(3) المغني: 2/ 579.

(4) الشاهد فيه مجيء خبر عسى اسماً مفرداً، وقائله غير معروف، وهو من شواهد الجنى الداني: 463، وشرح ابن عقيل: 1/ 277، الهمع: 1/ 130، الخزانة: 4/ 77.

(5) قائلته الزباء حين علمت أن قصيراً بات مع رجاله في غار صغير أثناء عودته من العراق، مجمع الأمثال: 1/ 477.

(6) الزباء هي صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع توفيت سنة: 358 قبل الهجرة، الأعلام: 3/ 41.

(7) هو قصير بن سعد بن عمرو اللخمي الذي احتال ليثأر لجذيمة الأبرش من الزباء، القصة في مجمع الأمثال: 233، 235.

(8) في (ج) من غزوها ومعها.

(9) في (د) الكليب.

أقول: قضية هذا أنْ يُقدَّر المحذوف، أنْ يكون وأنْ أكون بإثبات أنْ، لأنَّ ذلِكَ هو الاستعمال الأصلي لـ عسى، واستعمال الفعل بعدها مجرَّداً من أنْ قليل، فإنْ قُلت: إنَّما لَمْ يُقدِّرها فِراراً من حذف الموصول وبقاء معمول الصِّلة، قُلت: لا ضير فيها[1]، فهُو نظير تقدير سيبويه، من لَدُ شَوْلاً، من لَدُ أنْ كانت شَوْلاً[2].

**قال: والثَّاني نادرٌ جداً، كقوله[3]:**

عَسَى طَيِّئٌ مِن طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ ∧ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى وَالجَوَانِحِ

أقول: يعني لعلَّ البطن المغلوب من طيء في القتال يُنصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة، أوْ هذه الحرب، والغُلَّات جمع غُلَّة بضم الغين[4] المُعجمة، وهي حرارة العطش، والكُلَى جمع كُلْيَة أوْ كُلْوَة، والجوانح: الأضلاع كما مرَّ.

**قال: السَّادس: أنْ يُقال عساني وعساكَ وعساه، وهُو قليل.**

أقول: ثبت في أكثر النُّسخ عساني[5] بإثبات نُون الوقاية، وثبت في بعض النُّسخ بتركها، فأمَّا الأولى، فجريان الأقوال الثَّلاثة فيها ظاهر، أمَّا القولان المُصرِّحان بفعليَّتها، فلاستدعاء كونها فعلاً دخول نُون الوقاية، وأمَّا القول بحرفيَّتها، وهُو مذهب سيبويه، فيُمكن جريانه فيها من حيث إنَّ الحرفيَّة لا تُنافي دخول النُّون، وقد أجراها سيبويه مجرى لعلَّ[6] فينبغي جواز الأمرين كما في لعلِّي[7] ولعلَّني، وأمَّا نُسخة عساي بدون نُون، فجريان القولين بالحرفيَّة فيها ظاهر.

---

(1) فيها سقطت من (ج.د).

(2) من شواهد الكتاب الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وتتمته: من لد شولاً فإلى إتلائها، وهو في نعت إبل، والشول: التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها، مفردها: شائله، وقيل إن شولا هنا مصدر، شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب، فهي شائل، جمع شول، وحذفت نون لدن لكثرة الاستعمال، والإتلاء: أن تصير الناقة متلية أي يتلوها ولدها بعد الرضع، أمالي ابن الشجري: 1/ 222، ابن يعيش: 4/ 101، الكتاب: 1/ 264، الخزانة: 2/ 84.

(3) الشاهد فيه ندرة اقتران الفعل الواقع خبراً لها بالسين، وهو آخر أبيات أربعة أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة، ونسبها لقسام بن رواحة السنبسي، شرح التبريزي: 3/ 11، ابن يعيش: 7/ 118، الجنى الداني: 460، الهمع: 1/ 130، الخزانة: 4/ 87.

(4) في (د) بفتح.

(5) ساقط من (د).

(6) الكتاب: 2/ 375.

(7) في الأصل لعل.

وأمَّا القَوْل بالفِعليَّة فيَأتِي عَلى مَا حَكَاه الرَّضِي مِن أنَّه جَاء عَسَاي حَمْلاً عَلى لَعَلّي، قَال وَالأكثر عَسَانِي[1].

**قَالَ: وأمَّا قَولُهُ[2]:**

**يَا ابْن الزُّبَيْر طَالَمَا عَصَيْكَا.**

أقُول: هَذَا بَيْت مِن مَشْطُور السَّرِيْع، وبَعْدَه:

**وطَالَمَا عَنَّيْتَنا إلَيْكَا.**

**قَالَ: عَنَّيتَنا: اتْعَبْتَنا فَالكَاف بَدَل مِن التَّاء بَدَلاً تَصْرِيفِيّاً، لا مِن بَاب إنَابَة ضَمِير عَن ضَمِير كَما ظَنَّ ابْن مَالِك[3].**

أقُول: بَدَلاً مَنصُوب إمَّا عَلى أنَّه اسْم وُضِع مَوضِع الْمَصْدَر، أي: أبْدِلَت الكَاف بَدَلاً تَصْرِيفيّاً، نَحو سَلَّمْت سَلاماً، أو مَصدَر مَحذُوف الزَّوَائِد، وَالأصْل: أُبْدِلَت إبْدَالاً، وإمَّا عَلى أنَّه مفعُول ثَانٍ لِمَحذُوف، أيْ: جُعِل هَذا البَدَل بَدَلاً تَصْرِيفيّاً، وَالمَعنَى أنَّ هَذِه الكَاف لَيْسَت ضَمِير نَصْب أُنِيب عَن ضَمِير الرَّفْع، وإنَّمَا هُو ضَمِير الرَّفْع الَّذي هُو التَّاء أبْدِل كَافاً عَلى حَدِّ الإبْدَال الْمَعرُوف عِنْد أهْل التَّصْرِيف، وحِينَئذٍ فَلا دَلِيل لِلأخْفَش فِي البَيْت[4].

**قَالَ: وَالثَّانِي أنَّ الخَبَر قَدْ ظَهَر مَرْفُوعَاً فِي قَولِهِ[5]:**

---

[1] شرح الكافية للرضي، حديثه عن نون الوقاية: 2/ 23.

[2] الشاهد فيه أن الكاف بدل تصريفي من التاء فالأصل عصيت، نسبه أبو زيد في نوادره لراجز من حمير، ص648، الخزانة: 2/ 257.

[3] شرح الكافية لابن مالك: 2/ 523، وقال ابن جني في سر الصناعة: الكاف بدل من التاء لأنها أختها في الهمس، وبعد الثاني: (لنضر بن بسيفنا قفيكا).

[4] يريد بالبيت قول الشاعر: يا أبتا علك أو عساكا، الوارد قبل.

[5] الشاهد فيه أن خبر عسى قد ظهر مرفوعاً، وهذا يبطل مذهب أبي الحسن الأخفش الذي رأى أن الضمير المنصوب في موضع رفع اسمها، وأنه وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع كما مر، وكأس في البيت اسم امرأة، وهو من قصيدة لصخر بن الجعد الخضري، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، الجنى الداني: ص469، الهمع: 1/ 132، العيني: 2/ 227، الخزانة: 4/ 81-82.

فَقُلْت: عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ وَعَلَّهَا ∧ تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأعُودُهَا

أقُول: تَشَكَّى فِعْل مُضَارع حُذِفَت إحْدَى تَائَيْه، وَالعِيَادَة: زِيَارة المَرِيض، وَوَجْه الرَّد أنَّ ضَمِير النَّصْب لَو كَان مُسْتَعَاراً فِي نَحْو عَسَاها لِضَمِير الرَّفع كَمَا يقُول الأخْفَش لَزِم أنْ يكُون الوَاقِع بَعْد ذَلِك منصُوباً لِكَونِه الخَبَر، فظُهور رَفْعِه يُبْطِل القَوْل بالاستِعَارة المَذكُورة، وإنَّما يتَأتَّى ذَلِك عَلى مَا قَالَه سِيبَويه[1]، فيَكُون عَسَاها نارُ كَاسٍ، مِثْل لَعلَّها جَاريَة هِنْد، قُلْت: وَالبَيْت يَحتَمِل وَجهَيْن، أحَدَهُما: أنْ يكُون نَار كَاسٍ اسْم عَسَى وَالضَّمِير المَنصُوب خَبَرها، وَلا استِعَارة / فَيكُون مِثْل: إنِّي عَسِيتُ صَائماً، والثَّانِي: أنْ يكُون ضَمِير النَّصْب نَائباً عَن ضَمِير الرَّفْع، وهُو مِثْل عَسَى زَيْد قَائِم، عَلى مَا حَكَاه ثَعلَب[2].

**قَالَ: إذَا قِيل: زَيْد عَسَى أنْ يقُوم احْتَمَل نُقْصَان (عسَى) عَلى تَقْدِير تَحمُّلِها الضَّمِير، وتَمَامُهَا على تَقْدِير خُلُوِّهَا مِنه.**

أقُول: يظْهَر أثر الاحتْمَالَيْن فِي التَّأنِيث والتَّثْنِيَة والجَمْع، فيقُول عَلى تَقْدير الإضْمَار فِي عَسَى هِنْد عَسَت أنْ تُفلِح والزَيْدَان عَسَيا أنْ يُفلِحَا، والزَّيْدُون عَسَوا أنْ يُفلِحُوا، والهِنْدات عَسَيْن أنْ يُفلِحْن، وتقُول عَلى تَقدِير الخُلُو مِن الضَمِير عَسَى فِي الجَمِيع، وهُو الأفصَح، قَالَ الله تَعالَى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[3].

**قَالَ: وَإذَا قُلْت: عَسَى أنْ يقُوم زَيْد[4] احتَمَل الوَجهَيْن أيْضاً، ولَكِن يكُون الإضْمَار فِي يقُوم لا فِي عَسَى.**

أقُول: فإنْ قَدَّرْت يقُومُ مُحتَمِلاً لِضَمِير، لَزِم أنْ يكُون زَيْدٌ اسْم عَسَى، وأنْ يقُومَ خَبَرُها، فتكُون نَاقصَة، وإنْ قَدَّرتَه خَالياً مِن ضَمِير، لَزِم أنْ يكُون رَافِعاً لـ زَيْد، وأنْ تكُون

(1) الكتاب: 2/ 375.
(2) على أن اسمها ضمير الشأن والجملة هي الخبر، المغني: 1/ 153.
(3) الحجرات: 11.
(4) سقطت من (د).

عَسَى مَسْنَدة إلَى أنْ يقُوم زَيْد فتكُون تَامَّة، فإنْ قُلْت: قَد حَكَمُوا فِي بَاب المُبتَدأ بِمَنْع تَقدِيم الخَبَر إذَا كَان جُمْلَة فِعليَّة فِعْلها مُسْنَد إلَى ضَمِير مُفرَد[1] عَائِد على[2] المُبْتَدأ، مِثْل: زَيْد قَامَ فكَيْف سَاغ هُنا؟، جعَل أنْ يقُوم خبَراً مُقدَّماً مَع أنَّ فَاعِله ضَمِير مُفرَد يعُود إلَى[3] اسْم عَسَى وهُو المبْتَدأ فِي الأصْل، قُلْت: المَسْألة مُختَلَف فِي إجَازتِهَا عِنْد دخُول الفِعْل النَّاسِخ، فَمِنْهُم مِن مَنَع، كَمَا مَنَع فِي بَابِ المُبْتَدأ، فَلا يُجِيز نَحْو كَان يقُوم زَيْد عَلى أنْ يكُون زَيْد[4] اسْم كَان ويقُوم خَبَرها، ومِنْهُم مِن أجَازَ كَابْن عُصْفُور[5] ومَن وَافَقَه، قَالَ ابْن عُصفُور: وهُو الصَّحِيح[6]، واحتَجُوا بِأنَّ المَانِع فِي بَاب المُبْتَدأ كَوْن الفِعْل المُقدَّم عَامِلاً لَفظيّاً، وَالابْتِدَاء عَامِلاً مَعنَوِيّاً، وَاللَّفظِي أقْوَى، وَلا شَك أنَّ النَّوَاسِخ عَوَامِل لَفظِيَّة، فَإذَا تَقدَّم الفِعْل عَلى الاسْم بَعْد هَذِه الأفعَال لَمْ يكُن إعْمَالُهَا فِيه لازِماً، لأنَّ العَرَب إذَا قَدَّمت عَامِلَيْن لَفْظِيَيْن قَبْل المَعْمُول فرُبَّما يَعْمَل الأوَّل، وربَّما يَعمَل الثَّانِي كَما هُو مُبَيَّن فِي بَاب التَّنَازُع، قُلْت: عَلَّل بعضُهم فِي بَاب المُبتَدأ (بِغَيْر هَذِه العِلَّة، وهِي خَشْيَة الْتِبَاس المُبْتَدأ)[7] بِالفَاعِل، لَكِن إجَازتُهم التَّنَازُع فِي قَولِه تعالَى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾[8] مَبنِي عَلى مَا قَالَه ابْن عصفُور، وهُو ظَاهِر قَوْل ابْن مَالِك فِي التَّسْهِيل: وَلا يَلزَم تَأخِير الخَبَر إنْ كَان جُمْلة خِلافاً لِقَوْم[9]، وفِي البَاب الخَامِس مِن هَذا الكِتَاب فِي التَّرجَمَة الَّتِي نَصُّها (بَيَان مَكَان المُقدَّر) أنَّ خَبَر كَان يَتقدَّم مَع كَوْنه فِعْلاً عَلى الصَّحِيح، إذْ لا تَلْتبِس الجُمْلَة الاسمِيَّة بِالفِعليَّة[10].

---

(1) سقطت من (د).

(2) في (ج.د) إلى.

(3) ساقط من الأصل و(د).

(4) سقطت من (د).

(5) عرف به في ص11 من الأصل.

(6) قال ابن عصفور: والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم، شرح جمل الزجاجي: 1/ 392.

(7) ساقط من (د).

(8) الجن: 4.

(9) التسهيل ص 54.

(10) المغني: 2/ 613.

**قَالَ: اللَّهُم إلا أنْ تُقَدِّر العَامِلَيْن تَنَازُعا[1] زَيْداً فَيَحْتمِل الإضْمَار فِي عَسَى عَلى إعْمَال الثَّانِي[2].**

أقُول: العَامِلان فِي بَاب التَّنازُع لا بُدَّ أنْ يكُون بينَهُما ارتِبَاط بوَجْه مَا، وَالرَّابط هُنَا عَمَل الفِعْل الأوَّل فِي مَحَل الفِعْل[3] الثَّانِي، ومَا دَخَل عَلَيه مِثْل: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾[4] والاستِثْنَاء فِي كَلام المُصنِّف مُفرَّغ مِن الظَّرْف، والتَّقدِير: ولَكِن يكُون الإضْمَار فِي يقُوم لا فِي عَسَى فِي كُل وَقْت إلا وَقْت أنْ يُقدِّر العَامِلَيْن تَنَازُعا، وَوَقَع التَّفريْغ فِي الإيجَاب لاستِقَامَة المَعنَى، نَحْو: قَرَأت إلا يَوْم كَذا، ثُم حُذِف الظَّرْف بَعْد إلا وأُنِيب المَصدَر عَنْه كَما فِي أجِيئُك يَوْم قُدُوم الحَاج، وَ(اللَّهُم) مُعتَرِض، وانْظُر مَوقِعَها هُنا، فَقَد وَقَع فِي النِّهَاية أنَّ (اللَّهُم) تُستَعمَل عَلى ثَلاثَة أنْحَاء، أحَدُها: أنْ يُرَاد بِهَا النِّدَاء المَحْض، كَقَولِهِم اللَّهُم ارْحَمْنا، والثَّانِي: أنْ يَذكُره المُجِيب تَمْكِيناً لِلجَوَاب فِي نَفْس السَّامِع، يقُول لَك القَائِل: أقَام زَيْد؟، فتقُول أنْتَ: اللَّهُم، لا، وَالثَّالِث: أنْ تُستَعمَل دَلِيلاً عَلى النُّدْرة وقِلَّة وقُوع المَذكُور، كقَولِك: أنَا لا أزُورَك اللَّهُم إلا إذَا لَم تَدْعُنِي، ألا تَرَى أنَّ وقُوع الزِّيَارَة مَقْرُونَة بِعَدَم الدُّعَاء قَلِيل[5]، انْتَهَى، وَظَاهِر أنَّ المَعنَى الأوَّل والثَّانِي / لا يَتَأتَّيَان هُنَا، وفِي تَأتِي الثَّالِث فِي هَذَا المَحَل نَظَرٌ.

---

(1) في (ج) يتنازعا.

(2) أي الفعل يقوم من قوله: عسى أن يقوم زيد.

(3) ساقط من (د).

(4) الجن: 4.

(5) النهاية لابن الخباز، ت637هـ وأخذ عن النهاية أبو حيان أيضاً في الارتشاف: 3/ 127.

## "عَـــلُ" بِلَامٍ خَفِيفَـــةٍ.

**قَالَ: كَما يُقَال مِن عُلوِهِ**[1].

أقُول: هُو بِإسْكَان اللامِ مَع ضَم العَيْن المُهْمَلة وكَسْرِها.

**قَالَ: وَأمَّا قَوْلُه**[2]:

يَا رُبَّ يَوْم لِيَ لا أظَلَّلُه ∧ أرْمَضُ مِن تُحْتُ وَاُضْحَى[3] مِن عَلُه

أقُول: لا أظَلَّله: صِفَةَ يَوْم، وَالأصْل: لا أظَلَّل فِيه، ثُم حُذِف الجَارُّ تَوسُّعاً فَانْتَصب الضَّمِير بِالفِعْل عَلى حَدِّ قَولِهِ[4]:

وَيَوْماً شَهِدْنَاه سُلَيْماً وَعَامِراً.

أيْ: شهِدْنَا فيهِ، وَأرْمَضُ فعْلٌ مُضَارِع مَبنِي لِلفَاعِل مِن قَولِهم: رَمِض اليَوْم يَرْمَض بِكَسْر العَيْن فِي المَاضِي، وفَتحِها فِي المُضَارِع، أي: اشْتَد حَرُّه، فَالمَعْنَى عَلى هَذا: يَشْتَد حَرِّي مِن تُحْتُ لِشِدَّة حَرَارة الأرْض الَّتِي أنَا فَوقَها، ومُقْتَضى قَوْل المُصنِّف: وَالمَعنَى أنَّه تُصِيبُه الرَّمْضَاء مِن تُحتِه، أنْ يكُون أرْمَض مَبنِيّاً لِلمَفعُول، واُضْحَى مُضَارِعٌ مَبنِي لِلمَعلُوم أيْضاً، أي: أبْرَزَ لِلشَّمْس، وهُو بِفَتْح الحَاء، ومَاضِيه ضَحِيَ بِكَسْرِها، وضَحَى بِفَتحِها، وتَفْسِير المُصنِّف لَهُ، قَد يُشْعِر بأنَّه مَبنِي لِلمفعُول أيْضاً، ويَحتَاج إلَى تَحْرِير.

**قَالَ: وَلا وَجْه لِبِنَائِه لَوكَان مُضَافاً**[5].

أقُول: بَلْ لَهُ وَجْه، وهُو إضَافَتُه لِلمبْنِي كمَا مَرَّ لَه فِي سِوَاءَك[6]، وسَيَأتِي فِي غَيْرُ.

---

[1] أي أن (عل) يجر بـ (من) ولا يضاف، فلا يقال من عل السطح، كما يقال من علوه.

[2] الشاهد فيه أن الهاء للسكت، نسبه العيني: 4/ 545، لأبي ثروان العكلي الأعرابي أحد الذين كانوا ملازمين بباب الخلفاء تؤخذ عنهم اللغة والنوادر والأشعار، وأبو ثروان هذا ممن لازم الكسائي، شرح أبيات المغني: 3/ 356، ابن يعيش: 4/ 87، أوضح المسالك: 4/ 294، الصبان: 2/ 271، الهمع: 1/ 203.

[3] في الأصل فاضحى.

[4] تمامه: قليلاً سوى الطعن النهال نوافله. وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي جهل قائلوها، الكتاب: 1/ 90، المقتضب: 3/ 105، أمالي ابن الشجري: 1/ 6-186، ابن يعيش: 2/ 45، الهمع: 1/ 203.

[5] أي: (عل) من قوله في البيت (من عله).

[6] المغني: 1/ 141.

**قَالَ: ومثْله قَوْل الآخر يصف فرساً**[1].

أَقَبُّ مِن تَحْتُ، عَرِيضٍ مِن عَلُ.

أقُول: الأَقَبُّ مِن القَبَب، وهُو دِقَّة الخَصْر وضُمُور البَطْن، كَذا فِي القَامُوس[2].

**قَالَ: ومَتى أُرِيدَ بِهِ النَّكِرَةُ كَانَ مُعْرَباً، كَقَوله**[3]:

كَجُلْمُود صَخْرٍ حطَّه السَّيْل مِن عَلِ.

أقُول: هَذا عَجُز بَيْت مِن مُعلَّقة امْرِئ القَيْس، وَالصَّدرُ:

مِكَرٍّ مِفرٍّ مُقْبِل مُدْبِر مَعاً.

والمِكَر مِفْعَل بِكَسْر المِيم وفَتْح العَيْن، مِن: كَرَّ يَكُرُّ إذَا عَطَف، والمِفَر كَذَلك مِن الفِرَار، والجُلْمُود بِضَم الجِيم: الحَجَر العَظِيم الصُّلْب، والصَّخْر: الحِجَارة، وَاحِدُها صَخْرَة، والحَطُّ: إلقَاء الشَّيء مِن عُلُو إلَى أسْفَل[4]، يقُول: هَذا الفَرَس مِكَر[5] إذَا أُرِيد مِنْه الكَر، ومِفَر إذَا أُرِيد مِنْه الفِرَار، ومُقبل إذَا أُرِيد مِنه إقبَالُه، ومُدْبِر إذَا أُرِيد مِنْه إدبَارُه، وهَذِه الصِّفَات فِيه مَعاً، أيْ: جَميعاً، بِمعْنَى أنَّها مُجتَمعَة فِي قُوَّته لا فِي فِعْلِه، فِي حَالَة وَاحِدَة لِمَا بَيْنَها مِن التَّضَاد.

---

(1) على أنه مثل البيت السابق، واضحى من عله، في كونه معرفة مبني على الضم، وأشار بهذا إلى أن المبني على الضم نوعان: لفظي، وهو ما تقدم، في البيت السابق، وتقديري وهو هذا، فإن الضمة مقدرة فيه على آخره، لأن القصيدة مكسورة الروي، لأنه أراد من أعلاه، وتمامه: معاود كرة أدبر أقبل، وهو من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي، اللسان (علا) والخصائص: 2/ 363، ابن عقيل: رقم 237.

(2) القاموس: 1/ 117، قب.

(3) من معلقة امرئ القيس، ديوانه: 154، شرح الزوزني: 113، أوضح المسالك: 2/ 221، الهمع: 1/ 210.

(4) في (د) سفل.

(5) في (د) مكراً.

## "عَلْ" بلامٍ مُشَدَّدَة.

**قَالَ[1]: قَالَ[2]:**

لا تُهينَ[3] الفَقِيرَ، عَلَّك أنْ ∧ تَركَعَ يَوْماً وَالدَّهر قَدْ رَفَعَهْ

أقُول: فِي هَذا البَيْت مِن جِهَة العرُوض استِعمَال الخَرْم، بالرَّاء، فِي مُسْتفْعِلُن بَعْد خَبْنِه، وذلِك أنَّ هَذا البَيْت مِن بَحْر المُنْسَرِح، وأوَّل أجْزَائِه: مُسْتفعِلُن، ذات الوَتَد المَجمُوع، وقَولُه: لا تُهين عَلى وَزْن فَاعِلُن فحُذِفَت سِينُه بالخَبْن، ثُم مِيمُه بِالخَرْم، فصَار: تَفْعِلُن عَلى زِنَة فَاعِلُن[4]، ومِثْلُه شَاذ عِندهُم، كَقَولِهِ[5]:

قَاتِلُوا القَوْمَ يَا خُزَاعُ وَلا ∧ يَدْخُلكُم فِي قِتَالِهِم فَشَل

وفِيه مِن جِهَة العَرَبِيَّة حَذف نُون التَّوكِيد الخَفِيفَة لالْتِقَاء السَّاكنَيْن، وَاقْتِرَان الفِعْل الوَاقِع صَدْراً لِخَبَر لعَلَّ بـ أنْ، نَحْو: فَلَعلَّ بَعْضَكُم أنْ يكُون أَلْحَن بِحُجَّتِه مِن بَعْض[6].

---

(1) ساقطة من النسخ الثلاث.

(2) الشاهد فيه أن(عل) لغة في (لعل) وهما كـ عسى في المعنى، والبيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي، وفي أمالي القالي: 1/ 107، برواية: ولا تعاد الفقير بدل لا تهين، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري: 1/ 385، أوضح المسالك: 3/ 137، الخزانة: 4/ 588، الهمع: 1/ 134.

(3) في الأصل تهن.

(4) ساقط من (ج).

(5) أول ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة، قائلها: الشداخ بن يعمر الكناني، شاعر جاهلي مقل، كان أحد حكام العرب، حكم بين قضاعة وقصي في أمر الكعبة، وفي النسخة المجهولة الهوية بشرح التبريزي: 1/ 59-60، قاتلي بدل قاتلوا، وكذا في شرح المرزوقي: 1/ 196، وأورده البغدادي في شرح أبيات المغني: 3/ 380، برواية: قاتلوا.

(6) صحيح البخاري: 2/ 109، كتاب الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين، و ج 4/ 239، كتاب الحيل باب موعظة الإمام للخصوم، من حديث أم سلمة ط: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

**قَالَ: وَعُقَيْلٌ تَخفض بِهِمَا**[1].

أقُول: عُقَيل بِضَم العَيْن وفتْح القَاف ويَاء التَّصْغِير.

**قَالَ: وقَوله**[2]:

عَلّ[4] صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دُولاَتِهَا /\ يُدِلْنَنَا[3] اللَّمَّــةَ مِــنْ لَمَّاتِهَـا
فَتَسْتَرِيح النَّفْسُ مِن زَفَرَاتِهَا

أقُول: صُروف الدَّهْر: حَوَادِثُه ونَوَائِبُه، وَاحِدُها صَرْفٌ بفَتْح الصَّاد، وَالدُّولةُ بِفَتْح الدَّال المُهْمَلة وضَمِّها: تَكُون فِي الحَرْب وغَيْرها عَلى مَا قَالَه: عِيسَى ابْن عُمَر[5]، وبَعْضُهم يُفرّق: فيقُول هِي بِالفَتْح فِي الحَرْب، بِمَعنَى غَلَبَة[6] إحْدَى الطَّائفتَيْن الأُخْرَى، وبِالضَّم مِن المَال، يُقَال: صَار الفَيءُ بَيْنَهُم دُولَة يَتَداوَلُونه، أيْ: يكُون لِهَؤلاء مَرَّة، ولِهَؤلاء أُخْرَى، واللَّمَّة: الشِدَّة كَذا قَال الفرَّاء، وأنْشَد هَذا البَيْت شَاهِداً عَلَيه[7]، وقَد عَدَّاه فِيه إلَى مَفعُولَيْن، فكَان المَعنَى: لَعَل الحَوَادِث تَجْعَل لَنا الشِدَّة دُولَة فَنَستَرِيح مِمَّا نَحْن فيهِ، فَانْظُره فَلَسْت عَلى وثُوق مِن صِحَّتِه، وَالزَّفَرَات: جَمْع زَفْرَة وهُو اسْم / لإدْخَال النَّفْس، وسَكَّن الشَّاعِر الفَاء

---

(1) اي: علٌ ولعلٌ.

(2) الشاهد فيه جواز نصب جواب (لعل) بعد الفاء عند الكوفيين وعجز الثاني: وتنقع الغلة من غلاتها، والأبيات الأربعة أنشدها الفراء في معاني القرآن: 3/ 235، ولم يصرح بها بقائلها وهي من مشطور الرجز، الجنى الداني: 583، الإنصاف: 1/ 220، الخصائص: 1/ 316، شرح شواهد الشافية: 4/ 129.

(3) في (ج) يدلينا.

(4) في الأصل و(د) على.

(5) هو أبو سليمان عيسى بن عمر الثقفي، كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة، صنف كتابين في النحو: أحدهما الجامع والآخر الإكمال، توفي سنة 149هـ نزهة الألباء: 25، 26، 27.

(6) في (ج.د) عليه.

(7) قال الجوهري: وأما قوله (أعيذه من حادثات اللمة) فهو الدهر، ويقال الشدة، وأنشد الفراء:

عل صروف الدهر أو دولاتها يدلننا اللمة من لـمـاتهـا

الصحاح: 5/ لمم.

ضَرُورَة، وَإِلا فَحَقُّها الفَتْح كـ ثمَرَات، جَمْع ثمْرة، إذْ هُو ثلاثِي صَحِيح العَيْن سَاكِنُها غَيْر صِفَة، وَلا مُضَعَّف.

**قَال: وسَيَاتِي البَحْث فِي ذَلِك**[1].

أقُول: يَأتِي فِي البَاب الرَّابِع فِي أقسَام العَطْف[2]، وقَد ألَمَّ المُصنِّف بِشَيء مِنه فِي حَرْف اللام عِنْد الكَلام عَلى لَعَلَّ[3].

**قَالَ: وأنْشَد**[4]:

لَعَلَّ الْتِفَاتَاً مِنْك نَحْوِي مُقَدَّر ٨ يَمِل بِكَ -مِن بَعْد القَسَاوَة- لِلرُّحْم

أقُول: الرُّحم بِضَم الرَّاء، الرَّحْمَة، قَال تَعالَى: ﴿ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾[5]، وَلا أتحَقَّق هَل الخِطَاب فِي البَيْت لِمُؤنَّث أوْ لِمُذكَّر.

---

(1) أي صحة النصب في جواب: (عل ولعل) عند الكوفيين استناداً إلى قراءة حفص (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فاطلع) غافر: 36-37، قال أبو حيان: وقرأ الأعرج وأبو حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني وابن مقسم وحفص (فاطلع)، بنصب العين، البحر المحيط: 7/ 465.

(2) المغني: 2/ 479.

(3) المغني: 1/ 288.

(4) أي أن ابن مالك أنشده شاهداً لجزم جواب لعل عند سقوط الفاء، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 238، لابن مالك، والبيت لم يعرف قائله.

(5) الكهف: 80.

## "عِنْــــدَ"

**قَالَ: وكَسْرُ فَائِهَا أكْثَر مِن ضَمِّهَا وفَتْحِهَا**

أقُول: هَذا يَقْتَضِي أنَّ كُلاً مِن الضَّم وَالفَتْح كَثِير، وفِي التَّسْهِيل: ورُبَّمَا فُتِحَت عَيْنُها أوْ ضُمَّت[1]، فَأشْعَر بِالقِلَّة.

**قَالَ: وقَوْل بَعْض الْمُوَلَّدِين[2]:**

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي ^ لا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِي

قَال الحَرِيري[3]: لَحْن[4].

أقُول: المُوَلَّد بِضَم المِيم وفَتْح الوَاو وتَشْدِيد اللامِ المَفْتُوحَة: العَرَبي غَيْر الْمَحْض، ولَحْنٌ خَبَرُ مُبْتَدأ مَحذوف، أي: هُو لَحْن، وهَذا هُو مَحْكِي القَوْل، وَالجُمْلَة المَاضَوِيَّة مَع هَذا الْمَحْكِي خَبَر المُبْتَدأ الَّذِي هُو: قَوْل بَعْض المُوَلَّدِين.

**قَالَ: فَسَائِغٌ أنْ تَتَصَرَّف[5] تَصَرُّف الأسْمَاء.**

أقُول: يَعنِي وَإنْ كَان اللَّفظ الَّذي أُرِيد بِهَا لا يَتَصرَّف، ومِن هُنَا خَرَج الجَوَاب عَن قَوْل هَذا المُولَّد، كُل عِنْدي، ونِصفُ عِنْدي، حَيْثُ صَرَفَها بِجَرِّها بِغَيْر (مِن) مَع أنَّ مُسَمَّاها غَيْر مُتصرِّف، وَلا يُجَرُّ إلا بـ(مِنْ).

---

(1) التسهيل: 79.

(2) لم اقف على قائله، والسيوطي أهمل الحديث عنه، لأن قائله مولد.

(3) والحريري هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري، ولد بالمشان قرية قريبة من البصرة سنة 446هـ وتوفي سنة 516هـ من مؤلفاته: المقامات المشهورة، ملحة الأعراب في صناعة الإعراب أرجوزة، شرحها بحرق الحضرمي باسم شرح تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب، درة الغواص في أوهام الخواص، وفيات الأعيان: 1/ 419، مفتاح السعادة: 1/ 179، خزانة الأدب: 3/ 117، الأعلام: م5/ 177.

(4) كلام الحريري في الدرة فأما قول الشاعر:
كل عند لك عندي^ ........البيت. فإنه من ضرورات الشعر، درة الغواص: ص32، قال الحريري قولهم: ذهبت إلى عنده، خطأ، لأن عند لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا من وحدها، ص32.

(5) أي هي الكلمة التي يراد بها لفظها.

**قَالَ: وإنْ تُعْرَب**[1].

أقُول: فَيُقال حِينَئذٍ: ضَرَب فِعْلٌ مَاضٍ، ولَيْت حَرْف يَنصُب ويَرْفَع، لَكِن إنْ أوَّلته بالْمُذكَّر كاللَّفظ فَهُو مُنصَرف مُطلَقاً[2]، أي: سَوَاء كَان ثُلاثِيّاً سَاكِن الوَسَط أوّلاً كـ لَيْت وسَوْف فَهُو كـ هِنْد فِي الصَّرْف وتَرْكِه، وإنْ كَان عَلى أكْثَر، أو ثُلاثِيّاً مُتَحرِّك الوَسَط فَهُو غَيْر مُنصرِف حَتْماً[3]، وعَلى الجُمْلَة فَيُعتَبَر عِنْد الإعْرَاب أحْكَام مَنْع الصَّرْف، فَتُصرَف عِنْد فُقْدَان مَا يَقتَضِي المَنْع، وتُمْنَعُ عِنْد وجُود المُقْتَضِي لَهُ عَلى مَا عُرِف فِي مَحَلِّه.

**قَالَ: وَيُحْكَى أصلُهَا.**

أقُول: يَعنِي يَأتِي بهِ عَلى مَا هُو عَليه، فيَقُول مَثَلاً: ضَرَب فِعْل مَاضٍ بفَتْح البَاء، قَال الرَّضِي: وَالأكْثَر الحِكَايَة[4].

**قَالَ: قَولُنا اسْم لِلحضُور مُوَافِقٌ[5] لِعبَارَة ابْن مَالِك[6]، وَالصَّوَاب: اسْم لِمَكَان الحضُور، فَإنَّها ظَرْف لا مَصْدَر.**

أقُول: غَايَة مَا فَعله ابْنُ مَالِك: حَذْف المُضَاف لِقَرينَة، وهُو جَائِزٌ بالإجْمَاع، وَقَد تَضَافَرَت الآيَات وَالأحَادِيثُ وتَرَاكِيبُ العَرَب نَظْماً ونَثْراً، عَلى الشَّهَادة بِذَلِك، فَأيُّ خَطَأ ارتَكَبَه حتَّى يقُول: والصَّوَاب[7] خِلافُه، فَإن قُلْت: مَا القَرينَة؟، قُلْت: كَوْنه عَدَّ هَذِه الكَلِمَة فِي الظُّرُوف المَكَانيَّة وجَعَلَها منْهَا، وإنَّمَا تَكُون كَذلِك إذَا كَان مَدلُولُهَا مَكَاناً لا مَصدَراً ثُم مُوَافقَة ابْن مَالِك فِي الخَطَأ لا يكُون عُذْراً، فلِمَ وَافَقه المُصنِّف فِيما يَرَى الصَّوَاب خِلافَهُ.

---

(1) أي الكلمة التي يراد بها لفظها.

(2) في الأصل و(ج) لفظاً.

(3) كلام الدماميني هنا واضح، وهو يخالف كلامه في الشرح المفصل الذي يقول فيه، لكن إن أولته بالمذكر، كاللفظ فهو منصرف مطلقاً، أي: سواء كان ثلاثياً ساكن الوسط أولاً، وإن أولته بالكلمة فإن كان ثلاثياً متحرك الوسط فهوغير منصرف قطعاً، وعلى الجملة فيعتبر عند الإعراب، حاشية الشمني على شرح الدماميني المنصف من الكلام على المغني: 1/307.

(4) شرح الكافية للرضي: 1/52، قال الرضي: وأما أسماء الكلم المبنية في الأصل، نحو (أنْ) تنصب وترفع، وضرب فعل ماض، فالأكثر الحكاية، وإن أعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة، 1/52.

(5) في (ج) موافقاً.

(6) التسهيل: 97.

(7) في الأصل الصواب.

**قَالَ: ويَفْتَرِقْنَ[1] مِن وَجْهٍ ثَانٍ، وهُوَ أنَّ (لَدُنْ) لا تكُون إلا فَضْلَة.**

أقُول: يَعنِي فَلا تَقَع إلا فِي مَحَل نَصْب عَلى المَفعُوليّة، فَإنْ قُلْت: يَجُوز أنْ يقُول: عُلِم مِن لَدُن زَيْد، بِبنَاء عَلِمَ لِلمَفعُول، ونِيَابَة الظَّرْف عَن الفَاعِل فيَكُون فِي مَحَل رَفْع، فَانْتَقَض مَا ذَكَرَه، قُلْت: إنَّما يُجِيز نِيَابَة الظَّرْف غَيْر المُنصرِف، الأخْفَش، وَالجُمهُور عَلى خِلافِه، وَعَليه فَلا نَقْضَ.

**قَالَ: بِخِلافِهِمَا.**

أقُول: يَعنِي بِخِلاف ْعِندْ و ْلَدَىْ فإنَّهُما قَد يَقَعَان فَضْلَة، نَحْو: جَلَسْت عِنْدك وَقُمْت لَدَيك وقَد يَقعَان عُمْدَة كَما فِي الآيَتَيْن اللَّتَيْن تَلاهُمَا[2].

**قَالَ: ورَابِع وهُوَ أنَّهُمَا مُعربَان، وَهِي مَبنيَّة فِي لُغَة الأكثَرِين.**

أقُول: ضَمِير أنَّهُما يعُود إلَى عِنْد ولَدَى وهِي تعُود إلَى لَدُن، فَأمَّا عِنْد فَلا نِزَاع فِي إعْرَابِها، وأمَّا لَدَى فَالأمْر فِيها كَما قَال المُصنِّف، وذَهَب ابْنُ الحَاجِب إلَى بِنَائِها، وَقَد مَرَّ لَهُ مَا نَبَّهنَاك عَليه، قَالَ الرَّضِي: وَلا وَجْه لِبنَاء لَدَى، وأمَّا لَدُن ذَاتُ النُونِ فَهِي عِنْد الأكْثَرِين مَبنِيَّة، وَوَجْه بِنَائِها عَلى مَا قَالَه ابْن الحَاجِب: أنَّ مِن أخَوَاتِها مَا وُضِع عَلى حَرفَيْن –وهُو وَضْع الحُرُوف– فَبُنِيَت لِلشَّبَه الوَضْعِي[3]، وحُمِلَت لَدُن عَليه، وقَال الرَّضِي: الوَجْه فِي/ بِنَاء لَدُن أنْ يُقَال: إنَّه زَاد عَلى بَقِيَّة الظُّرُوف غَيْر المُتَصرِّفة فِي عَدَم التَّصرُّف لِكَونه لازِماً لِمَعنَى الابْتِداء، فَتَوغَّل فِي مُشَابهَة الحَرْف[4]، وإعْرَابُ لَدُن لُغَةٌ قَيْسِيَّةٌ، وعَليهَا جَاءتْ قِراءَة مَن قَرَأ: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[5] بِضَم اللام وَكَسْر النُون[6].

---

[1] أي: عند، لدى، لدن.

[2] الآيتان (ولدينا كتاب ينطق بالحق) المؤمنون: 63، (وعندنا كتاب حفيظ) ق:4.

[3] في (ج.د) اللفظي.

[4] شرح الكافية: 2/ 123.

[5] الكهف من الآية 2، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص81.

[6] المقرئ: أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة ومقري الشام، توفي سنة 203هـ، غاية النهاية: 1/ 325.

**قَال: وخَامِس وهِي أنَّها قَدْ تُضَاف لِلجُمْلَة، كَقَوله[1]:**

لَدُن شَبَّ حتَّى شَابَ سُود الذَّوَائِبِ.

أقُول: هَذا عَجُز بَيْت، صَدرُه:

صَرِيع غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَه.

والصَّرِيع: المَصرُوع، أيْ: المَطرُوح عَلى الأرْض غلَبَة، وغَوَان: جَمْع غَانِيَة وهِي المَرْاة[2] الَّتِي غَنِيَت بِحُسْنِها وجَمَالِها[3] أو بِزَوجِها، ورَاقَهُن ورُقْنَه: أي أعجَبَهُن وأعْجَبنَه، والذَّوَائِب: جَمْع الذُّؤَابة مِن الشَّعْر بِهمْزَة بَعْد الذَّال المُعجَمة فِي المُفْرَد، وكَان حَقُّها أنْ تَثْبُت فِي الجَمْع، لَكنَّهُم استَثْقَلُوا وقُوع ألِفِهِ بَيْن همْزَتَيْن، فَأُبدِلَت الأولَى وَاواً.

**قَالَ: وسَادِسٌ وهِي أنَّها قَد لا تُضَاف، وذَلِك أنَّهُم قَد[4] حَكَوا فِي (غُدْوَة) الوَاقِعَة بعْدَها الجَرُّ بِالإضَافَة وَالنَّصْب عَلى التَّمْيِيز.**

أقُول: ظَاهِرُه أنَّه تَمْيِيز عَن لَدُن نفسِهَا، وكَان وَجْهُه أنَّ مَدْلُوله مَبْدأ وَقْت مُبْهَم، فَفَسَّر ذَلِك المُبهَم بِـ غُدوَة، وفِي شَرْح الكَافيَة لِلرَّضي غيْر هَذا، وذِلك أنَّه قَال: دَالُ[5] لَدُن قَبْل نُون سَاكِنة تُفتَح وتُضَم وتُكسَر، كَما هُو مَعرُوف فِي لُغَاتها[6]، ثُم قَد تُحذَف نُونُه، فشَابَهَت حَرَكات الدَّال حَرَكات الإعْرَاب مِن جِهَة تَبَدُّلِها، وشَابَهَت النُونُ التَّنْوينَ مِن جهَة جَوَاز الحَذْف، فَصَار: لَدُن غُدوَة، فِي اللَّفْظ، كَـ رَاقُودٍ خَلاً، فنُصِب غُدوَة تَشْبيهاً بِالتَّمْيِيز، أو

---

(1) البيت من قصيدة للقطامي عمير بن شبيم التغلبي ابن أخت الأخطل، كان نصرانياً فأسلم، ديوانه: 43-44، وهو من شواهد ابن الشجري: 1/ 223، الهمع: 1/ 215، الأشباه والنظائر: 2/ 186، الخزانة: 3/ 188.

(2) في (ج.د) الجارية.

(3) في (ج.د) أو بجمالها.

(4) سقطت من (ج.د).

(5) سقطت من (د).

(6) شرح الكافية: 2/ 124.

تشْبيهاً بالمَفعُول فِي نَحْو ضَارِبٍ زَيْداً[1]، وغُدوَة بَعْد لَدُن لا تكُون إلا مُنوَّنة -وإنْ كَانَت مُعرَّفة- أيْضاً، إمَّا تَشْبيهاً بِالتَّمْييز فإنَّه لا يكُون إلا نَكِرَة، وإمَّا لأنَّا لَو حَذَفنا التَّنْوين لَمْ يُدْرَ أمَنصُوبة هِي أمْ مَجرُورَة.

**قَال: ومَبْرَمَان[2] فِي حَوَاشِيه[3].**

أقُول: هُو بِفَتح الرَّاء وَالمِيمَيْن وإسْكَان البَاء المُوحَّدة: لَقَب واسمُه أبُو بَكْرٍ.

---

[1] في الأصل زيد.

[2] هو أبو بكر محمد بن علي المشهور بـ مبرمان العسكري، أخذ العربية عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، توفي سنة: 345هـ من كتبه شرح شواهد سيبويه، وشرح الكتاب لم يتمه، والنحو المجموع على العلل، مفتاح السعادة: 1/ 137، بغية الوعاة: 74، الأعلام: م6/ 273.

[3] والذي ذكره في حواشيه أن عند يكون ظرفاً للأعيان والمعاني، ويمتنع ذلك في لدى، المغني: 1/ 157.

# حَـرْفُ الغَيْنِ المُعْجَمَـةِ "غَيْـرُ"

**قَالَ: وَيجُوزُ أنْ يُقْطَعَ عَنها لَفظاً إنْ فُهِمَ مَعْنَاه.**

أقُول: ضَمِيرُ عَنْها يعُودُ إلَى الإضَافَة المُتقدِّم ذِكْرُها، وَضَميرُ مَعْنَاهْ يعُود إلَى المُضَاف إلَيْه المَفهُوم مِن الكَلامِ.

**قَالَ: وَقَوْلُهُم (لا غَيْر) لَحْن.**

أقُول: لا نُسلِّم ذَلِك، فَقَد حَكَى ابْن الحَاجِب (لا غَيْرُ)[1] وتَابعِه عَلى ذَلِك شَارِحُوا كَلامِهِ[2]، ومِنْهُم مُحققُون، وفِي المُفَصَّل[3] حكَاية (لا غَيْرُ، ولَيْس غَيْرُ)[4] قَالَ الأنْدَلُسي[5]: وأمَّا لا غَيْر فإنَّ أبَا العبَّاس[6] كَان يقُول: إنَّه مَبنِي عَلى الضَّم مِثْل قَبْل وَبَعْد[7]، وأمَّا لَيْس غَيْر فَكَذلِك، إلا أنَّ غَيْراً فِي مَوضِع نَصْب عَلى خَبَر لَيْس واسْم لَيْس مُضمَر، لا يَظْهَر لأنَّها هُنَا لِلاسْتِثْنَاء[8]، وأنْشَدَ الإمَامُ جَمَال الدِّين بْن مَالِك رحِمَه الله فِي بَاب القَسَم مِن شَرْح التَّسْهِيل[9]:

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعتَمِد فَوَرَبِّنَا ∧ لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لاغَيْر تُسْألُ

---

(1) قال ابن الحاجب: الظروف منها ما قطع عن الإضافة كـ قبل وبعد وأجرى مجراه: لا غير وليس غير. شرح الكافية لمحمد بن إبراهيم بن جماعة: ص289، 290.

(2) قال الرضي: ولا يحذف من غير المضاف إليه إلا مع (لا) التبرئة، وليس نحو افعل هذا لا غير، وجاءني زيد ليس غير، لكثرة استعمال غير بعد (لا) وليس وغير التي بعد ليس بمعنى (إلا)، شرح الكافية: 2/ 103.

(3) في الأصل الأصل.

(4) المفصل للزمخشري، ص168.

(5) الأندلسي هو القاسم بن أحمد شارح المفصل تقدمت ترجمته ص51 من الأصل.

(6) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يحتاج إلى تعريف.

(7) المقتضب ج1/ 152، ج 4/ 129، 429.

(8) شرح المفصل للأندلسي، لم أعثر عليه.

(9) ورد هذا البيت غير معزو في حاشية الصبان: 2/ 267، وحاشية الخضري على ابن عقيل: 2/ 15، والقاموس: 2/ 109، مادة غير والتصريح لخالد الأزهري: 2/ 49-50.

وَالظَّن بِإِمَامتِه وعَدَالتِه وكثْرة اطِّلاعِه وسِعَة حِفْظه أنّه لا يَسْتَشهد إلا بشَاهِد عَرَبي فيَكُون هَذا دَلِيلاً عَلى جَوَاز مَا مَنعه المُصنِّف، والعَجَب أنّه –رحِمَه الله- يبُوح هُنَا بأنَّ هَذا التَّركِيب لَحْن، ثُم يَسْتَعمِله فِي كثِير مِن كَلامِه فِي هَذا الكِتَاب، كَما ستَقِف عَليه، وكَان مُستَنَده فِي التَّلْحِين قَوْل السِّيرَافِي فِيما حَكَاه عَنْه صَاحِب القَامُوس: الحَذْف إنّما يُستعمَل إذَا كَانَت إلا وغَيْر بَعْد لَيْسَ ولَو كَان مَكَانهَا غيْرُها مِن ألْفَاظ الجَحْد لَمْ يُجْز بِهِ الحَذْف، وَلا يتَجَاوز بذَلِك مَورد السَّمَاع[1]، انْتَهى، وقَد عَرَفت أنّه سُمِع، فَيُعْمل بِهِ مِن غَيْر تَوقُّف.

**قَال: ويُقَال: قَبَضت عَشَرَةً لَيس غيْرُها برَفْع (غَيْر) عَلى حَذْف الخَبَر، أيْ: مَقبُوضاً وبِنَصبِهَا عَلى إضْمَار الاسْمِ، أيْ: لَيْس المَقبُوض غَيْرها وَ(لَيْس غَيْر)[2] بالفَتْح، أيْ: مِن غَيْر تَنْوين عَلى إضمَار الاسْم وحَذْف المُضَاف لَفظاً ونِيَّة ثُبُوته.**

أقُول: قَدْ صرَّح بَعْد هَذا بأنَّ غَيْراً يَجُوز أنْ تُضَاف لِمَبنِي فَتُبْنى، مَع الفَتْح فِي قَولِك: قَبَضْت عَشَرة لَيْس غَيْرَها، لا يتَعَيَّن كَوْن غَيْر خَبَراً لِجَوَاز أنْ يكُون الاسْمُ، والفَتْحَة فَتْحة بِنَاء، وكَذا إذَا قُطِعَت عَن الإضَافَة وبَقِيَت فَتْحتُها/ لا يَزَال الاحْتِمَالُ بَاقِياً كَما إذَا ذُكِر المُضَاف.

**قَال: وَلا تَتَعرَّفُ (غَيْرُ) بالإضَافَة لِشِدَّة إبْهَامِهَا.**

أقُول: يُرِيد[3] بالإضَافَة المَعنَويَّة، حَيْث تكُون المَعرِفَة، نَحْو رَأَيْت رَجُلاً غَيْرك، وذَلِك لأنَّ مُغَايَرة المُخَاطَب لَيْسَت صِفَة تَخُص ذَاتاً دُون أُخْرَى، إذَا كُل مَا فِي الوجُود لَيْس إلا شَيْئاً مَوصُوفاً بِهَذِه الصِفَة.

**قَال: وتُستَعمَل غَيْرٌ المُضَافَة[4].**

---

(1) القاموس: 2/ 110، غير.

(2) في الأصل غيرها.

(3) سقطت من الأصل.

(4) اي المضافة لفظاً على وجهين: الأول –وهو الأصل- أن تكون صفة للنكرة نحو (نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل) فاطر: 37، أو لمعرفة قريبة من النكرة نحو (صراط الذين انعمت عليهم غير) الآية الفاتحة: 6-7. لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة، والوجه الثاني: أن تقع استثناء.

أقُول: المُضَافَة مَرفُوع صِفَة لـ غَيْر النَائبَة عَن الفَاعِل، ولَكَ فِي غَيْر الصَّرْف وتَرْكِه كَما مَرَّ.

**قَالَ: لأنَّ المُعَرَّف الجِنسِي قَرِيب مِن النَّكِرَة.**

أقُول: لأنَّ المُعرَّف بِاللام قَد يُقصَد بِهِ الحَقِيقَة مِن حَيْث الوجُود فِي ضِمْن الأفْرَاد، وتَدُل القَرِينَةُ عَلى أنَّ المُرَاد بِه البَعْض، نَحْو: أدْخُل السُّوق، واشْتَرِ اللَّحْم، فَيَصِيرُ فِي المَعْنى كَالنَّكِرة، وكَذا الاسْم المَوصُول، فَيَجُوز حِينَئذٍ أنْ يُعَامَل مُعَامَلة النَّكِرة، فيُوصَف بِالنَّكِرة.

**قَالَ: ولأنَّ (غَيْراً) إذَا وَقَعَت بَيْن ضِدَّيْن ضَعُف إبْهَامُها.**

أقُول: يَعنِي أنَّها بِسَبَب ضُعْف الإبْهَام تَقْرُب مِن المَعرِفَة فيَجُوز أنْ يُوصَف بِهَا مَا لَيْس رَاسِخَ القَدَم فِي التَّعرِيْف.

**قَالَ: حَتَّى زَعَم ابْنُ السَّرَّاج أنَّهَا حِينَئذٍ تَتعرَّف، ويَرُدُّه الآيَةُ الأوْلَى.**

أقُول: يَعنِي قَولَه تَعالَى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَـٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[1] وإنَّما يَتِمُّ الرَّد عَليه إذا اعتَرَف بِأنَّ (غَيْر الَّذِي) صِفَة صَالِحَاً، وَإلا فمِن الجَائِز أنْ يقُول هُو بَدَل، فَلا يَتِم الرَّدُّ.

**قَالَ: وَالثَّانِي أنْ يكُون اسْتِثْنَاءً.**

أقُول: يَعنِي أنْ يكُون أدَاة اسْتِثْنَاء، ولَكِن لا بِطَرِيق الأصَالَة، بَل بِطَرِيق الحَمْل عَلى إلا، وتَقْرِير ذَلِك كَما ذَكَره الرَّضِي: أنَّ أصْل غَيْر الصِّفَة المُفِيدة لِمُغَايَرة مَجرُورها لِمَوصُوفها، إمَّا بِالذَّات، نَحْو: مَرَرْت بِرَجُل غَيْر زَيْد، وأمَّا بِالصِّفَات، نَحْو قَولِك لِشَخص: دَخَلْتَ بِوَجْه غَيْر الَّذِي خَرَجْت بِهِ[2]، وَقَد عُلِم أنَّ مَا بَعْد أدَاة الاسْتِثْنَاء مُغَاير لِمَا قَبْلها، نَفْياً وَإثْبَاتاً، فلَمَّا اجْتَمَع مَا بَعْد غَيْر ومَا بَعْد أدَاة الاسْتِثْنَاء فِي مَعنَى المُغَايرة لِما قبْلَها، حُمِلَت أدَاة الاسْتِثْنَاء وَهِي (إلا) فِي بَعْض المَوَاضِع عَلى غَيْر فِي الصِّفَة كَما مَرَّ، وحُمِلَت غَيْرٌ عَلى

---

(1) فاطر: 37.

(2) شرح الكافية: 1/ 245.

(إلا) فِي بَعْض المَواضِع، ومَعْنى الحَمْل: أنَّه صَار مَا بَعْد (إلا) صِفَةً[1] وَلا تُعْتَبَر مُغايَرتُه لَهُ نَفياً وَإثْبَاتاً كَما فِي الأَصْل، وصَارَ مَا بَعْد غَيْرِ مُغَايراً لِمَا قَبْلها إثْبَاتاً ونَفْياً كَما بَعْد (إلا)، وَلا تُعتَبَر مُغَايَرته لهُ ذاتاً أوْ صِفَة كَما كَان فِي الأَصْل، إلا أنَّ حَمْل غَيْر عَلى (إلا) [2] أكثَرُ مِن العَكْس، لأنَّ غَيْراً اسْمٌ وَالتَّصْرِيف فِي الأَسْمَاء أكْثر مِنْه فِي الحرُوف[3].

**قَالَ: فَتُعرَب بِإعْرَاب الاسْم التَّالِي لـ إلا فِي ذَلِك الكَلام.**

أقُول: فيُرفَع حتْماً فِي نَحْو: مَا جَاءنِي غَيْرُ زَيْد، ويُنْصَب حَتْماً فِي نَحْو: جَاء القَوْمُ غَيْرَ زَيْد، ويَجُوز الأمْرَان مَع رُجْحَان الرَّفْع فِي نَحْو: مَا جَاءنِي القَوْم غَيْرُ زَيد، وإنَّما أُعْرِبَت غَيْر بإعْرَاب تَالِي (إلا) لأنَّ أصْل غَيْر مِن حَيْث كَوْنه اسْمَاً جَوَاز تَحمُّل الإعْرَاب، والوَاقِع بَعْدها الَّذِي صَارَ مُستَثنَى بِتَطفُّلِها عَلى (إلا) مَشغُول بِالجَـرّ لِكَوْنه مُضَافاً إلَيْه، فجُعِل الإعْرَابُ الَّذِي كَان يَسْتَحقُّه لَولاَ المَانِعُ المَذكُور -وهُو اشْتِغالُه بِالجَـرِ- عَلى نَفْس غَيْرِ بِطَرِيق العَارِية، لا بطَرِيق الأصَالَة.

**قَال: وَقَالَ تَعالَى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[4]، يُقرَأ بِرَفْع غَيْر إمَّا عَلى أنَّه صِفَة لِلقَاعِدِينَ لأنَّهُم جِنس.**

أقُول: يَعنِي أنَّه لَمْ يُرَد بِذَلِك قَوْمٌ[5] بِأعْيَانِهِم مَعهُودُونَ، فَصَار كَالنَّكِرة فَوُصِف بـ غَيْر الَّذِي هُو نَكِرَة.

**قَال: وإمَّا عَلى أنَّه[6] اسْتِثْنَاء وأبْدِل.**

---

(1) في الأصل غير.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من (ج.د).

(4) النساء: 95، قال ابن خالويه: (غير أولي ضرر) يقرأ بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع أنه جعله من وصف القاعدين، والحجة لمن نصب أنه جعل غير استثناء بمعنى إلا فأعربها بإعراب الاسم بعد إلا، ودليله على ذلك أنها نزلت في ابن أم مكتوم الضرير، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحمزة وعاصم غير برفع الراء، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر غير بالنصب، كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص237، الحجة في القراءات السبع: ص126.

(5) في (د) قول.

(6) اي غير في الآية.

أقُول: هَذِه القِرَاءة فِي السَّبْع لِمَن عَدَا نَافِعاً وَابْن عَامِر وَالكِسَائي.

**قَال: ويُؤيِّدُه قِرَاءة النَّصب.**

أقُول: هِي قِرَاءة الثَّلاثَة المُستَثنِين، وَوَجْه التَّأيِيد[1] أنَّ النَّصب فِيها عَلى الاستِثنَاء، فيُوَافِقُ فِي / المَعنَى الرَّفعَ عَلى البَدَل.

ولِقَائِل أنْ يقُول: إنَّما يكُون النَّصبُ مُؤيِّداً لِلبَدَل أنْ لَو تعَيَّن كَونُهُ عَلى الاستِثنَاء، وهُو مَمنُوع لِجَوَاز كَونه عَلى الحَال، فيُؤَيِّدُ حِينَئذٍ جَعْلَ الرَّفعِ عَلى الوَصفِ، إذِ الحَال فِي المَعنَى صِفَة لِذِي الحَال.

**قَال: وإنَّ حُسْن الوَصف فِي ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[2] إنَّما كَان لاجتِمَاع أمرَيْن: الجِنسيَّة وَالوقُوع بَيْن الضِدَّين، وَالثَّانِي مَفقُود هُنَا.**

أقُول: هَذا صَرِيح فِي أنَّ العلَّة مَجمُوع الأمْرَين، فيكُون كُلٌّ مِنهُما جُزْء عِلَّة، ومَا تَقدَّم لَه[3] مِن قَولهِ: لأنَّ المُعرَّف الجِنسِي قَرِيب مِن النَّكِرة، ولأنَّ غَيْر إذَا وَقعَت بَيْن ضِدَّين ضَعُف إبْهامُها، ظَاهِر فِي أنَّ كُلاً مِن الأمْرَين علَّة مُستَقِلَّة، ففِي الكَلام تَعارُض، وجَوَابُه أنَّ مَا تَقدَّم تَعْلِيل لِجَوَاز الوَصف، ومَا ذَكَره هُنا تَعلِيل لِحِنسِه[4]، فَالمُعَلَّل مُختَلِف فَلا تَعَارُض.

**قَال: ولِهَذا لَم يُقرَأ بِالخَفض صِفَةً لِلمُؤمِنِين، إلا خَارِجَ السَّبْع[5].**

أقُول: كَذا فِي بَعض النُّسَخ، وَوَجْهُه جَعْل السَّبْع صِفَة لِلقِرَاءات، وفِي بَعضِها السَّبْعة[6] بِهَاء التَّأنِيث، والمَعنَى عَلَيها: إلا خَارِج قِرَاءة الأئِمَّة السَّبعة، بِحَذْف مُضَاف، وجَعْل السَّبعة صِفَة لِلأئِمَّة القُرَّاء.

---

(1) في (ج) التوييد.

(2) الفاتحة من الآية 7.

(3) له سقطت من الأصل.

(4) في (ج) لحسنه.

(5) قرأ بالخفض أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي، مشكل إعراب القرآن لمكي: 1/ 202.

(6) في الأصل سبعة.

**قَال: لأنَّه لا وَجْه لَهَا[1] إلا الوَصْف.**

أقُول: يَعنِي وَالمُحسِّن لَه مَفقُود كَما عَرَفْت، فَإنْ قُلْت: لِمَ لا يَجُوز كَوْنُها بَدَلاً، قُلْت: لأنَّ النَّكِرة إذَا أُبْدِلَت مِن المَعرفة[2] بَدَل كُل، وَجَب نَعْتُها، كَما صرَّح بِهِ غَيْرُ وَاحِد، وَالنَّكِرة فِي الآيَة لَمْ تُوصَف، فَامتَنَع جَعْلُها بَدَلاً، هَذا الَّذِي اعتَمَده المُصنِّف، ولِقَائِل أنْ يَمنَع مِنْه، فَقَد قَال الفَارسِي فِي الحُجَّة[3]: يَجُوز تَرْك الوَصْف إذَا استُفِيد مِن البَدَل مَا لَيْس فِي المُبْدَل مِنْه، نَحْو[4]: مَرَرْت بِأبِيك خَيْر مِنْك، ومَا فِي الآيَة مِن هَذا القَبِيل ولَيْس تَتَعَيَّن الوَصفِيَّة، وفِي المَدَارك[5] لِمَولانا حَافِظ الدِّين النَّسَفِي[6] مَا نصُّه: غَيْرُ أولي الضَّرَر، بِالنَّصْب مَدَنِي[7] وشَامِي[8] وعَلي[9]، لأنَّه استِثْنَاء مِن القَاعِدِين أو حَالٌ مِنهُم، وبِالجَر عَن حَمْزَة صِفَة لِلمُؤمنِين وبِالرَّفْع، غَيْرُهُم صِفَةٌ لِلقَاعِدين[10]، هَذا كَلامُه.

ونِسْبَةُ الجَّر إلَى حَمْزة أحَدِ السَّبْعةِ إمَّا سَهْوٌ أوْ اعْتِمادٌ عَلى رِوَاية غَيْرِ مَشهُورةٍ عَنْه، وقَوْل قَائِل: لَعَل[11] المُرَاد بِحمْزَة قَارِئ آخَر غَيْرُ أحَد السَّبْعة فِيه مَا لا يَخفَى.

**قَال: وَعَلى التَّشْبِيه بِظَرْف المَكَان عِنْد جَمَاعة.**

---

(1) أي: القراءة بخفض غير في الآية.

(2) في الأصل معرفة.

(3) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي طبع من هذا الكتاب جزآن: الأول بتحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، والثاني: بتحقيق علي النجدي، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1983.

(4) سقطت من (ج.د).

(5) مدارك التنزيل.

(6) هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي أبو البركات حافظ الدين، فقيه حنفي مفسر ينسب إلى نسف ببلاد السند، من مصنفاته: مدارك التنزيل –ط– في تفسير القرآن، وكنز الدقائق في الفقه، ط، والمنار في أصول الفقه،ط، وكشف الأسرار شرح المنار،ط، توفي سنة 710هـ الدرر الكامنة: 2/ 247، مفتاح السعادة: 2/ 57، الأعلام: 4/ 67.

(7) يريد به نافعاً.

(8) ابن عامر.

(9) الكسائي.

(10) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: 1/ 245، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بدون تاريخ.

(11) سقطت من الأصل.

أقُول: لأجْل التَّشَارُك فِي الإِبْهَام، وَلا حَاجَة إِلَى هَذا العُذْر لِمَا تَقدَّم مِن أنَّ حَرَكَة غَيْر لِمَا بَعْدها عَلى الحَقِيقة، وهِي علَيها عَارِيَة، ويَدُل عَلى جَوَاز العَطْف عَلى المَحَل، نَحْو: مَا جَاءنِي غَيْرُ زَيْدٍ وعَمْرو، بِالرَّفْع عَطْفاً عَلى مَحَل زَيد، لأنَّ المَعنَى: مَا جَاءنِي إلا زَيْد.

**قَال: وَاخْتَارَه[1] ابْن البَاذِش[2].**

أقُول: هُو أبُو عَبْد الله مِن نُحَاة المَغْرب، بِبَاء مُوحَّدة فَألِف، فَذَالٍ فشِيْنٍ مُعْجَمتَيْن، وَالذَّال مكْسُورَة، ذكَره فِي القَامُوس[3].

**قَالَ: ويَجُوزُ بِنَاؤُها عَلى الفَتْح إِذَا أُضِيفَت لِمَبْنِي، كَقَوله[4]:**

لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطقَت ۸ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أوْقَالِ

أقُول: بِفَتْح غَيْرَ مَع كَوْنها فَاعِلاً بـ يمْنَع[5]، وضَمِير مِنْها عَائِد إِلَى النَّاقَة المَوصُوفة بِمَا تَقدَّم ذِكْرُه فِي قَولِه قَبْل هَذا البَيْت:

ثُمَّ ارْعَوَيتُ وَقَد طَالَ الوُقُوف بِنَا ۸ فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاء شِمْلالِ

ارْعَوَيتُ: كَفَفْت ورَجَعْت، وَالوَجْناء: النَّاقة الشَّدِيدَة، وقِيل: العَظِيمَة الوَجْنَتَيْن، والشِّمْلال: الخَفِيفَة السَّرِيعَة، والأوْقَال بِوَاو وقَاف إمَّا[6] جَمْع وَقْلٍ بِفَتْح القَاف وهُو الحِجَارة[7] أو بِإسْكَانِها وهُو شَجَر المُقْل، أو ثَمَره، فيَكُون المَعنَى عَلى الأوَّل: فِي غُصُون

---

(1) أي: انتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام على التشبيه بظرف المكان.

(2) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، من كتبه: المقتضب من كلام العرب، وشرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح لأبي علي، ت528هـ إنباه الرواة: 2/ 227، الأعلام: م4/ 225.

(3) القاموس: 2/ 272 الباذش.

(4) البيت لأبي قيس بن الأسلب عامر بن جشم، من شعراء الجاهلية، ونسبه الزمخشري في شواهد الكشاف إلى أبي قس بن رفاعة الأنصاري، شرح أبيات المغني: 3/ 397، 398، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 369، نسبه سيبويه لرجل من كنانة، الخزانة: 2/ 45، 3/ 144، 152.

(5) في (ج) يمتنع.

(6) سقطت إما من الأصل.

(7) ساقط من (ج).

ذات حِجَارة، يُرِيد حِجَارة الأَرْض الَّتِي تَنْبُت فِي أَرْض تِلْك الشَّجرَة فَأضَافَها لِلمُلابَسَة، وعَلى الثَّانِي[1]: فِي غُصُون ذات مُقْل نَبَتَت هِي فِي أَرْض تِلْك الشَّجرَة وعَلى الثَّالِث: فِي غُصون ذات[2] ثَمر مَقْل، فتكُون هَذِه الغصُون نَفْسُها مِن شَجَر المَقْل، ومَعنَى البَيْت: أنّه لَمْ يَمنَع النَّاقة مِن الشُّرْب إلا سَمَاعُها لِصَوْت حَمَامة فِي تِلْك الغصُون فَنَفرَت، يُرِيد أنّها حَدِيدَةُ الحِسّ، وهُو وَصْف مَحمُود، أو أنّها لَمَّا سَمِعَت/ صَوْت تِلْك الحَمَامَة حَنَّت إلَى عَطَنِها[3]، واشتَاقَت إلَى وَطَنِها، فلَمْ تَشْرَب.

**قَالَ: وَقَوْلُه[4]:**

لُذْ بِقَيْس حِين يَأبَى غَيْرَه ∧ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَه

أَقُول: هَذا بَيْت مُقفًّى مِن بَحْر الرَّمَل، لُذْ بِقَيس، أيْ: الْجَأ إلَيه، وعُذْ بِه، ويَأبَى بِالمُثنَّاة التَحتِيَّة عَلى طَرِيق الغَيْبَة، أيْ: يَمتَنِع[5]، وفِي بَعْض النُّسَخ يَنْأى مِن النَّأي، وهُو البُعْد وتُلْفِه بِالفَاء، أي[6]: تَجِدُه.

**قَال: وذَلِك فِي البَيْت الأوَّل أقْوَى، لأنّه انْضَمَّ فِيه إلَى الإضَافَة لِمَبنِيٍّ تَضَمُّنُ (غَيْرٍ) مَعنَى (إلا).**

أَقُول: إذ المَعنَى فِيه[7]: لَمْ يَمنَع الشُّرْب مِنها إلا أنْ نَطَقت حَمَامة، وتضَمُّن الحَرْف مِن مُقْتَضيَات البِنَاء، وهُو مَفقُود فِي البَيْت الثَّانِي، وَفِيه نَظَر، امَّا أوَّلاً، فَلا نُسلِّم فَقْد التَّضمِين فِي الثَّانِي، إذْ يَجُوز أنْ يكُون المَعنَى: حِين[8] يَأبَى إلا هُو، والتَّفْرِيغ فِيه جَائِز، وإنْ

---

(1) في (ج) الثالث.

(2) ساقط من الأصل ومن (ج).

(3) في (ج) عطفها.

(4) الشاهد فيه أن غيراً بنيت على الفتح لإضافتها إلى مبني مع أنها فاعل وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها، انظر في شرح شواهد المغني للسيوطي: ص458.

(5) في الأصل يمنع.

(6) سقطت من (د).

(7) سقطت من الأصل.

(8) سقطت من (د).

كَان مُوجَبَاً، إجْرَاءً لَه مَجْرى النَّفْي، كَما فِي قَولِه تَعالَى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[1].

وأمَّا ثَانِياً، فَلأنَّ التَّعْلِيلَ بِمَا ذَكَره يُفْضِي إِلَى فَسَاد الحُكْم، وذَلِك لأنَّ تَضمُّن الحَرْف مُوجِب لِلبِنَاء، لا مُجَوِّزٌ[2]، فلَو اعتُبِر فِي البَيْت لَوَجَب بِنَاء غَيْر ولَيْس كَذَلِك قَطْعاً، إذْ[3] بِنَاؤُها فيه مِن قَبِيل الجَائِز، لا الوَاجِب، ويَدُلُّ عَليه رِوَايَةُ غَيْرِ فِيه بِالضَّم عَلى الأَصْلِ.

**قَال: قَوْلُ[4] الحَكَمِيِّ.**

أَقُول: هُو أَبو نُوَاسٍ، وَالحَكَمِي بِفَتْح الحَاء المُهْمَلَة وَالكَافِ.

**قَال: وَهَذَا[5] شِعْرٌ فَيَجُوزُ فِيه[6] كَقَولِه[7]:**

**أَنَا ابْنُ جَـــلاَ.**

أَقُول: هَذا جُزْءٌ وَاحِد مِن صَدْر[8] بيْتٍ، هُو بِتَمَامِه:

---

(1) التوبة: 32.

(2) في (ج.د) لا يجوز.

(3) في (د) أو.

(4) يريد قوله:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

وهو من التراكيب المشكلة التي وقعت فيها كلمة غير، إذ في إعراب غير ثلاثة أوجه، انظر المغني: 1/ 159.

(5) في (ج.د) وهو.

(6) أي حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة، لأن الوجه الثاني في غير من بيت أبي نواس المتقدم أن غير خبر مقدم، والتقدير: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير على غير مذكور فأتي بالاسم الظاهر مكانه، انظر: المغني: 1/ 159-160.

(7) الشاهد فيه حذف الموصوف للضرورة، وهو أحد أقوال أربعة فيه، وهو مذهب الزمخشري في المفصل: ص48، لـ سحيم بن وثيل الرياحي، شاعر مخضرم مشهور، وهو من شواهد أوضح المسالك: 3/ 149، الخزانة: 1/ 123، الهمع: 1/ 30، الصبان: 3/ 260.

(8) صدر سقطت من الأصل.

أَنَا ابْنَ جَلا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ∧ مَتَى أَضَعِ العَمَامَةَ تَعْرِفُونِي

**قَالَ: أي[1]: أنا ابن رَجُل جَلا الأُمور.**

أَقُول: أيْ كَشَفها وأوْضَحَها، وعَلى هَذا فَالفِعْل مُتَعدٍّ[2]، ويَحْتَمل أمْرَاً آخَراً غَيْرها ذَكَرَه المُصنِّف، وهُو أنْ يكُون المَعنَى: جَلا أمْرُهُ واتَّضَح، فَالفِعْلُ لازِمٌ، والطَّلَّاعُ: الكَثِيرُ الطُّلُوع، وَالثَّنَايا جَمْع ثَنِيَّة[3]: وهِي العَقَبَة، أيْ: أنَا ابْن رَجُل مُقْتَحمٌ الأمورَ العَظِيمَةَ، لَسْت بِمَجهُول وَلا خَامِل، وسيَأْتِي كَلامٌ فِي هَذا البَيْت.

**قَال: وقَوله[4]:**

**تَرمِي بِكَفِّي[5] كَانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ.**

أقُول: هَذا فِي صِفَة قَوْسٍ، وقَبْلَه:

**مَالَك عِنْدي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ.**
**وغَيْرُ كَبْدَاءَ[6] شَدِيدَةِ الوَتَرْ.**

والكَبْداء: قَوسٌ يَمْلأُ مِقْبَضُها الكَفَّ، وضَمِير تَرمِي عَائِد إلَيهَا، ويُرْوَى مَكَان تَرمِي جَادَت أيْ: صَارَت جَيِّدَة.

**قَالَ: قَالَهُ[7] ابْنُ الخَشَّابِ[8]، وَهُو ظَاهِر التَّعَسُّفِ.**

---

(1) سقطت من (د).

(2) في (د) متعدد.

(3) في (د) تثنية.

(4) على أن أصله: بكفي رجل، والرجز لم يعرف قائله، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري، المجلس: 83، الإنصاف: 75، الخزانة: 2/ 312.

(5) في الأصل لكف.

(6) في (ج) كبدا.

(7) أي: أن غير خبر لمحذوف، و مأسوف مصدر جاء على صورة مفعول والمراد به اسم الفاعل، أي: أنا غير آسف.

(8) هو عبد الله بن أحمد أبو محمد أعلم معاصريه بالعربية من أهل بغداد، من كتبه: شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة، في النحو، والمرتجل في شرح الجمل الزجاجي، ونقد مقامات الحريري (ط) توفي سنة: 567هـ وفيات الأعيان: 1/ 267، إنباه الرواة: 2/ 99، الأعلام: 4/ 67.

أَقُول: ابْن الخشَّاب مِن نُحَاة بَغْدَاد المُتَأخِّرِين، وهُو بخَاء وشِين مُعْجَمتَيْن، والتَّعَسُّف هُو الأخذُ عَلى غَيْر الطَّرِيق، يَعنِي أنَّ ارْتِكَابَه بِجَعْل مَاسُوف مَصدَراً خَارِج عَن طَرِيق العَرَب المَسْلُوك، وأنَا أقُول: إنْ ثَبَت بِطَرِيق مُعْتَبَر مَجِيء هَذا المَصدَر المعيَّن مِن كَلامِهِم فَلا نِزَاع فِي قَبُولِهِ، وَلا تَعسُّفَ حِينَئذٍ إذْ لَيْس فِي ذَلِك إلا حَذْف المُبْتَدأ لِقَرِينَة، وهُو كَثِير مَقِيس، وجُعِل المَصدَرُ بِمَعنَى اسْم الفَاعِل، وهُو مَسْمُوعٌ أيْضاً، كـ زَيْد عَدْلٌ وعَمْرو صَوْمٌ، وإنْ لَمْ يَثْبُت عَن العَرَب استِعْمَال مَاسُوف مصْدَراً، فهَذَا الإعْرَابُ غَيْر مَقبُول[1] البَتَّة.

**قَال: مِن أبْيَات المَعَانِي قَوْل حَسَّان[2]:**

**أتَانَا فَلَمْ نَعْدِل سِوَاهُ بِغَيْرِهِ ^ نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَة اللَّيْل هَادِيَا**

أَقُول: المُرَادُ أنَّ هذَا البَيْت مِن المُشْكِلات بِاعْتِبَار مَعْنَاه، ولِذَلِك قَال: مِن أبْيَات المَعَانِي، أيْ: مِن الأبْيَات الَّتِي يُسْأل عَن مَعنَاها لإشْكَالِه، وعَبَّر[3] فِي بَيْت أبِي نُوَاس الحَكَمِي، بِأنَّه مِن التَّرَاكِيبِ المُشْكِلة بِحَسَب الإعْرَاب، فَإشْكَالُه بِاعْتِبَار أمْرٍ لَفْظِي يَتَعلَّق بِالتَّرْكِيب لا بِالمَعنَى.

**قَالَ: والجَوَابُ أنَّ الهَاءَ فِي (بِغَيْرِه) لِلسِّوَى، فَكَأنَّه: لَمْ نَعْدِل سِوَاه بِغَيْر السِّوَى، وغَيْرُ سِوَاهُ هُو نَفسُهُ عَلَيه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فَلَمْ يَعْدِل سِوَاه بِهِ.**

---

(1) في الأصل مقيس.

(2) نسب هذا البيت غير واحد إلى حسان، وقال البغدادي: ولم أره في شعره وقد رأيته في كتب السير، ولا جمع فيه بين سوى وغير وإنما الرواية هكذا:

أطعناه لم نعدله فينا بغيره ... شهابا لنا في ظلمة الليل هاديا

وهو آخر أبيات ستة، قيل أنها لعبد الله بن رواحة، وقيل: لكعب بن مالك، شرح أبيات المغني: 4/ 18-19، نقله من سيرة ابن هشام: 2/ 211.

(3) في (ج.د) وغير.

أقُول: حَاصِلُه أنَّ الإشْكَال إنَّمَا نَشَأ مِن اتّحَاد مُعَاد الضَّمِيرَيْن، فإذَا اختَلَف زَالَ الإشْكَال، ويَظْهَر لِي وَجهٌ آخَرُ حَسَنٌ فِي الجَوَاب مَع القَوْل بِاتِّحَاد المُعَاد، وهُو أنْ يُقَال: المُرَاد بِالسَّوَى: العَدْلُ والإنْصَافُ، لا مَعْنَى غَيْرٍ، وهُو أمْرٌ ثَابِت فِي اللُّغَة، صَرَّح بِه الجَوهَرِي[1] وغَيْرُه، فَالمَعنَى/ حِينَئذٍ: لَمْ نَعدِل عَدْلَه بِعَدْل غَيْرِه، وَلا غُبَارَ عَلَيه، وَاللهُ المُوَفّق لِلصَّوَابِ.

---

(1) الصحاح: 6/ مادة سوا.

**قَالَ: وَالصَّحِيح أنَّ النَّصبَ بـ أَنْ مُضمَرَة، كَمَا سَيَاتِي:**

أقُول: ظَاهِر كَلامِهم أو صَرِيحُه أنَّ الفَاء حِينَئذٍ عَاطِفة لِلمَصدَر المَسبُوك مِن أنْ وَصِلَتِها عَلى مَصدَر مُتَصيَّدٍ مِن الفِعْل المُتقدِّم، فَتَقدِير: زُرْنِي فَأُكرِمَك، لِتَكُن زِيَارةٌ مِنْك فَإِكْرَامٌ مِنِّي، وَاستَشْكَله الرَّضِي بأنَّ فَاء العَطْف لا تكُون لِلسَّببِيَّة إلا إذَا عَطَفَت جُمْلَةً عَلى جُمْلة، واختَار هُو أنَّ الفَاء لِلسَّبَبِيَّة، لا لِلعَطْف[1].

قَال: وَإنَّما صَرَفُوا مَا بَعْد فَاء السَّببيةِ مِن الرَّفْع إلَى النَّصب، لأنَّهُم قَصدُوا التَّنْصِيص عَلى كَوْنها لِلسَّببية، وَالمُضَارِع المُرْتفِعُ بِلا قَرِينَة مُخَلِصَةٍ لِلحَال أوْ الاستِقبَال ظَاهِر فِي مَعنَى الحَال، فلَو أبْقَوْهُ مُرتَفِعاً، لَسَبَق إلَى الذِّهْن أنَّ الفَاء لِعَطْف جُمْلَة حَاليَّة الفِعْل عَلى الجُمْلة الَّتِي قَبْل الفَاء، فَصَرْفُه إلَى النَّصْب مُنَبِّهٌ فِي الظَّاهِر عَلى أنَّه لَيْس مَعطُوفاً، إذِ المُضَارِعُ المَنْصُوبُ بـ أنْ مُفرَد، وَقَبْل الفَاء المَذكُورة جُمْلَةٌ، فيكُونَ مَا بَعْد الفَاء مُبْتَدأً مَحذُوفُ الخَبَرِ وُجُوباً.

**قَالَ: وَذِكْرِيٌّ، وهُو عَطف مُفَصَّلٍ عَلى مُجْمَلٍ**[2].

أقُول: المُرَاد بِالتَّرتِيب الذِّكْرِي أنْ يكُون وقُوع المَعطُوف بَعْد المَعْطُوف عَليه إنَّما هُو بِحَسَب اللَّفْظ وَالذِّكْر، لا أنَّ[3] مَعنَى الأوَّل وَقَع قَبْل زَمَن وقُوع الثَّانِي، وإنَّما كَان ذَلِك فِي عَطْف المُفصَّل عَلى المُجمَل[4]، لأنَّ مَوضِع ذِكْر التَّفصِيل بَعْد ذِكْر الإجْمَال، وَقَد تكُون الفَاء لِلتَّرْتِيب الذِّكْرِي فِي غَيْر ذَلِك، فتُفِيدُ فِي عَطْف الجُمَل كَوْنَ المَذكُور بَعْدَها كَلاماً مُرَتَّباً عَلى مَا قَبْلها، لا[5] أنَّ مضمُون مَا بَعْده عَقِيب مضمُون مَا قَبْلها فِي الزَّمَن، كَقَولِه تَعالَى:

---

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 246.

(2) في (ج) على مفصل.

(3) في (ج.د) لأن.

(4) في الأصل و(د) الجملة.

(5) في الأصل و(د) إلا ان.

﴿ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾[1]، وَقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾[2] فَإنَّ ذِكْر ذمِّ الشَّيء أوْ مَدْحِهِ يَصِح بَعْد جَرْيِ ذِكْرِهِ.

**قَالَ: نحو:** ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[3].

أقُول: فِي التَّمْثِيل بِذَلِك نَظَر، فإنَّ ضَمِير عَنْها إمَّا لِلشَّجرة أوْ لِلجنَّة، وَعَلى الأوَّل فَالآيَة مِثَال لِمَا يُفِيد التَّرْتِيبَ المَعْنَوي، لأنَّ إخْرَاجَهُما مِن الجنَّة كَان بَعْد الإزْلال عَن الشَّجرَة، وَعَلى الثَّانِي: فَأيْن التَّفْصِيل الَّذي يُفِيدُه[4] المَعطُوف، وَالَّذي كَانَا فِيه هُو الجنَّة، فَهُما مُتَسَاوِيَان، اللَّهُم إلا أنْ يُرَاد: فَأخرَجَهُما مِمَّا كَانَا فيهِ مِن النَّعِيم وَالكَرَامة، فيكُون حِينَئِذٍ مِن التَّفصِيل بَعْد الإجْمَال.

**قَالَ: وَنَحو:** ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾[5] **الآية**.

أقُول: يُرِيد قَولَه تَعالَى: ﴿وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ فكأنَّ المُصنِّف أشَارَ بِإيرَاد هَذِه الآيَة فِي أمْثِلَة عَطْف المُفصَّل على المُجْمَل إلَى عَدَم الاحْتِيَاج لِمَا ارْتَكبَه الزَمَخْشَري فِي الكشَّاف، فإنَّه قَال: أرِيدَ بِالنِّدَاء، إرَادَةُ النِّدَاء، فلَو أُرِيدَ النِّدَاءُ نَفْسُه لَجَاء كَما جَاء قَولهُ تَعالَى: ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا﴾[6] بِغَيْر فَاء[7]، فَأشَار المُصنِّف إلَى أنَّه لا دَاعِي لِمَا ادَّعَاه مِن جَعْل نَادَى بِمَعنَى، أرَادَ النِّدَاء، فإنَّ هَذا مِن قَبِيل عَطْف

---

(1) غافر: 76.

(2) الزمر: 74.

(3) البقرة: 36.

(4) في الأصل يفيد.

(5) هود: 45.

(6) مريم: 3-4، تتمتها: (إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً).

(7) الكشاف: 2/ 272.

المُفصَّل عَلى المُجمَل، قَال جَدِّي[1] صَاحِب البَحْر الكَبِير وَالانْتِصَاف: ويَجُوز وَجْه آخَر لَطِيف المَأخَذ رَقِيق الحَاشِيَة، وهُو أنْ يكُون النِّدَاء عَلى بَابِهِ، لَكِن المَعطُوف مَجمُوع النِّدَاء وَمَا بَعْده، فَلَيْس مِن عَطْف الشَّيء عَلى نَفْسِه، بَل مِن عَطْف المَجمُوع عَلى أَحَد أجْزَائِه، وهُمَا مُتَغايِرَان[2].

**قَالَ: وَنَحْوُ[3]: تَوضَّأ فَغَسَل وَجْهَه وَيَدَيْه، وَمَسَح رَأسَه وَرِجْلَيْه.**

أقُول: يَجُوز عَطْف رِجْلَيه عَلى رَأسِه، وَيكُون هَذا حِكَايَة عَن مَسْح الخُفَّيْن، ويَحْتَمِل العَطْف عَلى المَغسُول المُتقدِّم مِن الوَجْه أوْ اليَدَيْن فيكُون مِن عَطْف المُفْرَدَات، ويَحتَمِلُ النَّصْبَ بِإضْمَار غَسَلَ، فيكُون مِن عَطْف الجُمَل، وَقَد استَشْكَل بَعْضُهم هَذا بِأنَّ المَعطُوف بِالفَاء إنَّما هُو بَعْض المُفصَّل، وهُو قَوْلُه: فَغَسَل وَجْهَه، وبَقِيَّة المُفصَّل مَعطُوف بِالوَاو، وَهَذا مَمْنُوع، بَل المَعطُوف بِالفَاء إنَّما هُو مَجْمُوع مَا وَقَع بَعْدها، لا بَعْضَه، وَقَد يَقَع مِثْل هَذا فِي المُفْرَدات، كَما قِيل فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[4] إنَّ الوَاو الوُسطَى لِعَطْف مَجمُوع الصِّفَتَيْن[5] الأخِيرَتَيْن عَلى الصِّفَتَيْن الأولَيَيْن.

**قَالَ: وَقَال الفَرَّاء: لا تُفِيد التَّرْتِيب[6]، وَهَذا مَع قَوْلِه: إنَّ الوَاو تُفِيدُ التَّرتِيب غَرِيب.**

أقُول: مِن جِهَة مُخَالَفتِه لِقَوْل الجُمهُور فِي المَوضِعَيْن[7]، ومُعَاكَستِه لَهُم فِي الأمْرَيْن.

---

(1) يريد به: أحمد ناصر الدين ابن المنير تقدم التعريف به في ص101 من الأصل.

(2) تفسير ابن المنير لم يتيسر لي الوقوف عليه.

(3) في لاصل ويجوز.

(4) الحديد: 3.

(5) في النسخ الثلاث القصتين وهو تحريف.

(6) قال الفراء في قوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون) الأعراف: 3، قال يقال: إنما أتاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدم الهلاك؟، قلت: لأن الهلاك والبأس يقعان معاً، كما تقول: اعطيتني فأحسنت، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء. معاني القرآن: 1/ 371.

(7) في الأصل موضعين.

**قَالَ: بِدَلِيل قَولِه[1]:**

**بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَل.**

أَقُول: هَذا بَعْض عَجزُ مِن قَوْل امْرِئ القَيْس فِي مُعلَّقتِه:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ /\ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

السِّقْط بِكَسْر السِّيْن المُهْمَلة مَعنَاه: مُنقطَع[2] الرَّمْل[3] حَيْث يَستَدِق مِن طَرَفِهِ، وَاللِّوَى: بِكَسْر اللام، وَالقَصْر: رَمْلٌ يَعْوَجُّ ويَلْتَوي، والدَّخُول بِفَتْح الدَّال المُهْمَلة: مَوضِع، وحَومَل: مَوضِع آخَر بِفَتْح الحَاء المُهْمَلة وَالمِيمِ وإِسْكَانِ الوَاوِ بَيْنهمَا.

**قَالَ: الأَمْرُ الثَّانِي: التَّعقِيب.**

أَقُول: مَعنَاه كَوْن مَا بَعْد الفَاء وَاقِعاً بِعَقِبِ مَا قَبْلها مِن غَيْر مُهْلَة وتَرَاخٍ.

**قَالَ: وَهُو فِي كُل شَيْء بِحَسَبِه.**

أَقُول: يُشِير إِلَى مَا قَالَه ابْن الحَاجِب: مِن أَنَّ المُعتَبَر مَا يُعَد فِي العَادَة مُرَتَّباً مِن غَيْر مُهلَة، فَقَد يطُول الزَّمَان، وَالعَادَة تَقْضِي فِي مِثْلِه بِانْتِفَاء المُهْلَة، وَقَد يَقصُر وَالعَادَة تَقْضِي بِالعَكْس، فإِنَّ الزَّمَان الطَّوِيل قَد يُستَقرَب[4] بِالنِّسْبة إِلَى عِظَم الأَمْر، فَتُستَعمَل الفَاء، وقَد يُستَبعَد الزَّمَن بِالنِّسْبَة إِلَى طُول أَمْرٍ[5]، يَقْضِي العُرْف بِحصُولهِ فِي زَمَن أَقَل مِنه[6]، قُلْت: وَالَّذِي يَظهَر مِن كَلام جَمَاعة أَنَّ استِعمَال الفَاء فِيمَا تَرَاخى زَمَن وقُوعِهِ عَن الأَوَّل سَوَاء اقْتُصِر فِي العُرْف أَوَّلاً، إِنَّمَا هُو بِطَرِيق المَجَاز، وظَاهِر كَلامِ المُصنِّف أَنَّ استِعمَالَها فِيما يُعَدُّ بِحَسَب العَادَة تَعقِيباً -وإِنْ طَالَ الزَّمَن- استِعمَالٌ حَقِيقِيٌّ، فَتأمَّلْه.

(1) ديوان امرئ القيس: 143، شرح الزوزني: 97، الخزانة: 4/ 397، وأورده على أن الجرمي قال: إن فاء العطف لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار.

(2) في الأصل مقطع.

(3) ساقط من (د).

(4) في (ج) يستقصر.

(5) ساقط من (ج).

(6) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 206.

**قَالَ: وقِيل الفَاء فِي الآيَة لِلسَّبَبِيَّة، وَفَاء السَّبَبِيَّة لا تَسْتَلْزِم التَّعْقِيب بِدَلِيل صِحَّة قَولك: إنْ يُسْلِم فَهُو يَدْخُل الجنَّة، ومَعْلُوم مَا بَيْنَهُمَا مِن المُهْلَة.**

أقُول: بِهَذا أجَابَ ابْنُ الحَاجِب فِي أمَالِي القُرْآن[1] عَن الآيَة المَذْكُورة، وهِي قَولُه تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[2] واسْتَدَل التَفْتَازانِي عَلى عَدَم دَلالَة الفَاء الجَزَائيَّةِ عَلى لُزومِ تَعقِيبِ مَضمُون الجَزَاء لِمَضمُون[3] الشَّرْط بِقَولِه تَعالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[4] قَال: للقَطْع بأنَّه لا يُجِب السَّعْي عَقِيب النِّدَاء مِن غَيْر تَرَاخٍ[5]، قُلْت: الحَق انَّ الأصْل فِي الفَاء السَّبَبِية اسْتِلزَام التَّعقِيب، وذَلِك لأنَّ السَّبَب التَّام يَسْتعقِب مُسَبَّبَهُ دخُول ثُم وَ الوَاو، نَعَم، جُزْء السَّبب قَد يَقَع بَيْنَه وبَيْن المُسَبَّب تَرَاخٍ لِعَدَم اسْتِكمَال مَا يَقْتَضِي وقُوع المُسَبَّب، لكِن إطْلاقَ السَّبَب عَلى جُزْئِه مَجَازٌ، ومِنْه: إنْ يُسْلِم فهُو يَدخُل الجنَّة، إذ الإِسْلامُ لَيْس سَبَباً تَامَّاً لِدخُول الجَنَّة، بَل لا بُدَّ مِن اسْتِمْرَار حُكْمِه، فَمَجمُوع وقُوع الإسْلام، واستِمرَار حُكْمِه هُو السَّبَب التَّام لِدخُول الجنَّة، وَاسْتِدلال التَفْتَازانِي بِآيَة الجُمُعَة غَيْرُ مُتَّجِه، لأنَّ السَّعْي يَجِب عَقِيب النِّدَاء وجُوباً مُوسَّعاً، فَلا يَلْزَم إيقَاعُه عَلى الفَوْر، كَالظُّهْر تَجِب فِي أوَّل الوَقْت، وَلا يَجِب أدَاؤُهَا فِيه، بَل هُو مُوسَّع إلَى آخِر الوَقْت، فكَيْف يَتَّجِه هَذا الاسْتِدْلال؟.

**قَال: وَقَال بَعْض البَغْدَادِيِّين: الأصْل (مَا بَيْن) فَحَذَف[6] (مَا) دُون (بَيْن) كَمَا عَكَس ذَلِك مَن قَالَ[7]: يَا أحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إلَى قَدَم.**

---

(1) أمالي ابن الحاجب: 1/ 39.
(2) الحج: 63.
(3) في (ج) المضمون.
(4) الجمعة: 9.
(5) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للتفتازاني: 1/ 99.
(6) في (ج) فحذفت.
(7) عجزه: ولا حبال محب واصل تصل، قال البغدادي: وقال الفراء: انشدني البيت أعرابي من سليم، شرح أبيات المغني: 4/ 27، والأضداد لابن الأنباري: 251، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 22.

أقول: يَعنِي أن الأصْل فِي بَيْت امْرئ القَيْس (مَا بَيْن الدَّخُول) فَحَذَف مَا وأبْقَى بَيْن كَما أنَّ الشَّاعِر الآخَر عَكَس، فَحَذَف بَيْن وأبْقَى مَا، والقَرْن: الخَصْلة مِن الشَّعَر، والمَعنَى: يَا أحْسَنَ النَّاس مَا بَيْن أعْلاهَا إلَى أسفَلِها.

**قَالَ: أصلُه مَا بَيْنَ قَرْنٍ، فَحَذَفَ بَيْنَ وَأقَامَ قَرْنًا مُقَامَهَا.**

أقُول: هَذِه دَعْوَى لا دَلِيل علَيْها، ويَجُوز أنْ تكُون مَا زَائِدة، وقَرْنا تَمْيِيز وَالْمُخْيَا مَحذُوف، أيْ: يَا[1] أحْسَنَ النَّاس قَرْناً ومَا بَعْده إلَى قَدَم، أوْ علَى إسْقَاط الخَافِض، أيْ: مِن قَرْن إلَى قَدَم.

**قَالَ: وَمِثْلُه: ﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[2] وَالفَاءُ نَائِبَةٌ عَن (إلَى).**

أقُول: يَعنِي أنَّ التَّقدير: مَا بَيْن بَعوضَة إلَى مَا فَوقَها، وهَذا لا يتَعَيَّن/ فَقَد قَال الزَمَخْشَري: وَمَا بَعْد هَذِه إبْهامِيَّة، وهِي الَّتِي[3] إذا اقْتَرَنَت باسْمٍ نَكِرَة أبْهَمَتْه إبْهَاماً وزَادَتْه شِيَاعاً وعمُوماً، نَحْو: أعْطِنِي كِتَاباً مَا[4]، أوْ صِلَة لِلتَّأكِيد[5] نَحْو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾[6] وَانتَصَب[7] بعُوضَةً بأنَّهَا عَطْفُ بَيَان لـ مَثَلاً أو مَفعُول لـ يَضْرِب، ومَثَلاً حَالٌ عَن النَّكِرَة مُقدَّمة عَليه، أو[8] انْتَصَبا مَفعُولَيْن فجُرِي ضَرَب مَجرَى جَعَل[9].

**قَالَ: وَيحْتَاج عَلَى هَذا القَوْل إلَى أنْ يُقَال: وَصَحَّت إضَافَةُ (بَيْن) إلَى الدَّخُول لاشْتِمَالِهَا عَلَى مَوَاضِع، أوْ لأنَّ التَّقْدير: بَيْن مَوَاضِع الدخُول.**

---

(1) في (ج) ما.

(2) البقرة من الآية 26.

(3) في (د) الذي.

(4) سقطت ما من الأصل ومن (د).

(5) في الأصل لتاكيد.

(6) النساء من الآية 155.

(7) في (ج) وانصب.

(8) في الأصل وانتصاب.

(9) الكشاف: 1/ 264.

أقُول: لَمْ يَتعرَّض إلَى الاعتِذَار عَن إضَافَة بَيْن إلَى[1] بعُوضَة، وقَرْنٍ عَلى هَذا القَوْل، فَتَأمَّلْه.

**قَالَ: وكَوْن "الفَاء" بِمَنْزِلَة "إلَى" غَرِيبٌ، وَقَد يُسْتَأنَس لَهُ عِنْدِي بِمَجِيء عَكْسِه فِي نَحْو قَوْلِه:**[2]

وَأنْتِ الَّتِي[3] حَبَّبْتِ شَغْباً إلَى بَدَا ٨ إلَيَّ، وَأوْطَانِي بِلادٌ سِوَاهُمَا

إذ المَعنَى: شغباً فَبَدَاً وهُمَا مَوضِعَان، ويَدُل عَلى إرَادَة التَّرْتِيب: قَوْلُه بَعْدَه[4]:

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً ٨ بِهَذَا فَطَابَ الوَادِيَان كِلاهُمَا

وَهَذا مَعنَى غَرِيب لأنِّي لَمْ أرَ مَن ذَكَرَه.

أقُول: أمَّا شَغب فبِشِيْن وغَيْن مُعْجَمتَيْن عَلى وَزْن فَلْس: مَنْهَل بَيْن طَرِيق مِصْر وَالشَّام، وأمَّا بَدَا فبِمُوحَّدة مَفتُوحة، فَدَال مُهْمَلة عَلى مِثَال: قَفَا وَعَصَا: مَوضِع بَيْن مكَّة وَالشَّام، قَالَه أبُو عُبَيْد البَكْرِي[5] فِي المُعْجَم[6]: وهِي قَرْيَة الزُّهْرِي الفَقِيه، وأمَّا قَولَه: هَذا

---

(1) ساقط من النسخ الثلاث.

(2) البيتان لكثير عزة: الديوان: 1/ 84-85، وينسبان لجميل بثينة كذلك، وهما في ديوانه: ص197، والشاهد أن (إلى) الأولى تدل على الترتيب بمنزلة الفاء.

(3) في الأصل و(د) الذي.

(4) في الأصل بعد.

(5) هو عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي أبو عبيد، مؤرخ جغرافي، ثقة علامة بالأدب، له معرفة بالنبات، توفي سنة: 487هـ من كتبه الجليلة المسالك والممالك (خ) غير كامل، طبع منه جزء باسم المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، ومعجم ما استعجم (ج4ط) وأعلام النبوة، وشرح آلي القالي (ط) والتنبيه على أغلاط أبي علي القالي في أماليه، ط، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال لابن سلام.ط. الصلة لابن بكشوال: ص282، وبغية الوعاة: 285، الأعلام: 4/ 98.

(6) معجم ما استعجم: 1/ 230، وليس فيه وهي قرية الزهري الفقيه، والزهري الفقيه هو أبو يحيى هارون بن عبد الله، ت 232هـ الأعلام: 8/ 61.

مَعنَى غَريب، لأنّي لَمْ أرَ مَن ذكَرَه، فأقُول: مِن حَق النُّحَاة ألا يَذكرُوه مُستَنِدين إلَى هَذا الدَّلِيل، فإنَّا لا نُسلِّم إرَادَة التَّرتِيب فِي البَيْت الأوَّل، لاحتِمَال أنْ تكُون إلَى فِيه لِلمَعيَّة، كَما قَال بِهِ[1] جَمَاعة كَثِيرة، أوْ مُتعلِّقة بِمَحذُوف إنْ لَمْ يَقُل بِذَلِك، وَالمَعنَى: وأنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْباً مَع بَدَا أو مَضمُوما إلَى بَدَا.

والبَيْت الثَّانِي: لا يَدُل عَلى إرَادَة التَّرتِيب فِي الأوَّل، إذْ حُلُولُها[2] بِأحَدِ المَكَانَيْن بَعْد حُلُولِها بِالآخَر، لا يَقْتضِي أنَّ المَكَان الأوَّل حُبِّبَ إلَيه أوَّلاً بِسَبَب حُلولِهَا فِيه، وأنَّ الثَّانِي حُبِّب إلَيه بَعْد ذَلِك لِحُلُولِها بِهِ، إذ مِن الجَائِز أنْ يكُون حُبُّ المَكَانَيْن حَصَل لَهُ فِي آنٍ وَاحِد بَعْد حُلولِها فِيهِمَا عَلى التَّرتِيب، ثُم لَو سُلِّم دَلالَةُ البَيْت الثَّانِي عَلى التَّرتِيب فِي الأوَّل لَمْ يَدُل عَلى دَعْوَاه، لأنَّ التَّرتِيب الوَاقِع فِي الثَّانِي إنَّما هُو بِـ ثُمَّ، لا بِالفَاء، وفِي بَعْض النُّسَخ، حَلَّةً بَعْدَ حَلَّةٍ.

**قَالَ: وَقَال الزَّمَخْشَرِي: لِلفَاء مَع الصِّفَات ثَلاثَة أحْوَالٍ، أحَدُهَا: أنْ[3] تَدُلَّ عَلى تَرتِيب مَعَانِيهَا فِي الوُجُودِ، كَقَولِه: [4]**

يَا لَهْفَ[5] زَيَّابَةَ لِلحَارِثِ الـ / صَّابِح فَالغَانِم، فَالآيِبِ

أيْ: الَّذي صَبَّح، فَغَنِم فَآبَ، والثَّانِي: أنْ تَدُل عَلى تَرتِيبِهَا فِي التَّفَاوُت مِن بَعْض الوُجُوه، نَحْو قَولِك: خُذِ الأكْمَلَ فَالأفْضَل، وَاعْمَلِ الأحْسَن فَالأجْمَل، والثَّالِث: أنْ تَدُل عَلى تَرتِيب مَوصُوفاتِهَا فِي ذَلِك، نَحْو: رَحِم الله المُحلِّقِين فَالمُقصِّرِين،[6] انْتَهَى.

---

(1) سقطت من (د).

(2) في (د) ادخلوها تحريف.

(3) في (د) أنه بدل.

(4) أول أبيات ثلاثة لابن زيابة التيمي أوردها أبو تمام في الحماسة: 1/ 142، شرح التبريزي ط، محي الدين عبد الحميد، شاعر جاهلي، اختلف في اسمه فقيل اسمه: عمرو بن لأي، وقيل اسمه: سلمة بن ذهل، شرح أبيات المغني: 4/ 33.

(5) في (د) يا طعن.

(6) الكشاف: 3/ 334.

أقُول: الحَارِث هُو ابْن هَمَّام الشَّيبَانِي، وَالصَّابِح: المُغِير صَبَاحاً، والغَانِم: آخِذُ الغَنِيمة،[1] وَالآيب: الرَّاجِع، والَّذِي رَأيْته فِي نُسَخ مِن الكشَّاف، مِنْها نُسْخَة بِخَط الإمَام ابْن أبِي الرَّبِيع[2] شَارِح الإيضَاح: خُذِ الأفْضَلَ فَالأكْمَلَ، وانْظُر مَا الفَرْق بيْن الأحسَن والأجْمَل، فإنِّي لَمْ أتحقَّقه، وفِي الصِّحَاح وغَيْره: الجَمَال: الحُسْن[3]، وقَد رَأيْت مَا ذَكَره الزَمَخْشَري مِن تَقْسِيم الفَاء العَاطِفة فِي الصِّفَات إلَى تِلْك الأقْسَام الثَّلاثَة.

قَال اليَمَنِي[4]: وَالقِسْمَة الصَّحِيحةُ تَقْتَضِي أرْبَعَة، لأنَّه كَما جَاز فِي الصِّفَات الدَّلالَة عَلى تَرْتِيب مَعَانِيها فِي الوجُود، كَذَلِك يَجُوز فِي المَوصُوفَات[5] كَما تَقُول: حَلَّ المُتَمتِّع فَالقَارِن فَالمُفرِد، قَال: وَإنَّما لَمْ يُعْتَبَر فِي الآيَة – يَعنِي قَولَه تَعالَى: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ﴾[6] – التَّرْتِيب فِي الوجُود، لا فِي الصِّفَات ولا فِي المَوصُوفات، لأنَّ مَا يُقْسَمُ بهِ[7] يَجِب أنْ يكُون عَظِيم الشَّأن، ولَه مَزِيَّة فِي نَفْسِه، وَلا مَدخَل[8] لِلتَّرتِيب فِي الوجُود فِي التَّعظِيم سَوَاء كَان فِي الصِّفَات أوْ فِي المَوصُوفات[9]، انْتَهى، وَالبَيْت مِن بَحَر السَّرِيع مُدْرَج وَآخِر صَدْرِه: الصَّاد السَّاكِنَة المُدْغَمَة مِن قَولِهِ: الصَّابِح.

**قَالَ: وَالبَيْت لابْن زَيَّابَة، يقُول: يَا لَهْف أبِي عَلى الحَارِث إذْ صَبَّح قَومِي بِالغَارَة فَغَنِم، فَآبَ سَلِيماً ألاَّ أكُونَ لَقِيتُه فَقَتَلْتُه، وذَلِك لأنَّه يُرِيدُ: يَا لَهْف نَفْسِي.**

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الأشبيلي السبتي ت سنة: 688هـ عنوان الدراية ص318. غاية النهاية: 1/ 484، بغية الوعاة: 2/ 125، فهرس الفهارس: 1/ 333.

(3) الصحاح: 4/ جمل.

(4) تقدمت ترجمته ص105 من الأصل.

(5) ساقط من (د).

(6) الصافات: 1، 2، 3.

(7) في (د) ما قسم به.

(8) في (د) لا يدخل.

(9) لم أوفق في العثور على: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف لليمني.

أقول: زَيَّابة بزَاي مَفتُوحَة فَمُثَنَّاة تَحتِيَّة مُشدَّدة فَألِف، فَمُوحَّدة فَهَاء تَأنِيث: اسْم لأبي هَذا الشَّاعر فِيما اقْتَضاه كَلام المُصنِّف، وَقَال المَعرِّي: هُو اسْم أُمِّه[1]، ويَحتَمِل/ لامُ الجَرِّ مِن قَولِه: لِلحَارث، أنْ تكُون لِلتَّعْلِيل، أيْ: يَا لَهْف زَيَّابة مِن أجْل هَذا الرَّجُل فِيمَا حَصَل لَه مِن المُرَاد، فَلا حَاجَة إلَى جَعْلِها بِمَعنَى (عَلَى) كَما فِي المَتْن[2]، قَالَ التَفتَازانِي: ويَجُوز أنْ يكُون هَذا عَلى قَصْد التَّهَكُّم[3]، يَعنِي أنَّه لَمْ يَحصُل لَه تِلْك الأوْصَاف، وقَوْل المُصنِّف: وذَلك لأنَّه يُريد يَا لَهْف نَفسِي، يعْنِي: وذَلِك الَّذي قَدَّرناه مِن قَولِنَا: ألاَّ أكُونَ لَقِيتُه فَقَتَلتُه، إنَّما ارتَكَبنَاه لأجْل أنَّه يُرِيد يَا لَهْف نَفسِي فَأقَام أبَاه مَقَام نَفْسِه، وفِيه نَظَر، فإنَّ هَذا التَّقْدِير يُمكِن مَع جَعْل التَّلَهُّف مُتعلِّقاً بِـ أبِيه أيْضاً، وقَد أسْلَفنَا[4] فِي الكَلام عَلى إذاً أنَّ الجَوهَري قَال: يَا لَهْفَ كَلِمَةٌ يُتَحسَّر بِهَا عَلى مَا فَاتَ[5].

**قَالَ: والثَّانِي مِن أوْجُه الفَاءِ أنْ تَكُون رَابِطَةً لِلجَوَاب.**

أقُول: هَذَا ظَاهِر وَصَرِيح فِي أنَّ الفَاء الرَّابِطَة لِلجَوَاب لَيْسَت عَاطِفَة، ونَقَل ابْن قَاسِم[6] فِي شَرْح الألْفِيَّة: أنَّها عَاطِفَة جُملَة عَلى جُملَة، فَلَم تَخرُج عَن العَطْف، قَال: وهُو بَعِيد[7].

**قَال: وذَلِك حَيْث لا يَصلُح[8] لأنْ يكُونَ شَرطاً.**

أقَول: يُمكِن أنْ يَنتَقِض هذَا الضَّابِط بِالمُضارِع المَقرون بِـ لا فَقَد جعَلُوه مِمَّا يَجُوز فِيه الرَّبْطُ بِالفَاء، وتَرْكُه، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ﴾[9] وقَوْلِه

---

(1) في شرح الحماسة للتبريزي: 1/ 143، ط عبد الحميد: يا لهف أمي من أجل الحارث.

(2) المغني: 1/ 163، يا لهف أبي على الحارث.

(3) حاشية التفتازاني على الكشاف (م خ، خ ق) ص34، رقم: 917.

(4) في (د) أسلفناه.

(5) الصحاح: 4/ لهف.

(6) هو الحسن بن قاسم المرادي صاحب الجنى الداني، تقدم التعريف به في ص8 من الأصل.

(7) (م خ. خ ع) رقم: 2184، د، ص:271.

(8) أي: الجواب.

(9) فاطر: 14.

تعَالَى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[1] وَلا خفَاء بأنَّ مِثْل: (لا يَفْعَل)[2] يَصلُح لأنْ يُجعَل شرْطاً ويُقرَن بِالفَاء مَع ذَلِك عَلى أحَد الوَجهَيْن الجَائِزَين، وجَوَابه أنَّ (لا) تارَة تُستعَمل لِنَفْي المُستَقبَل، وتارَة لِمُجرَّد النَّفْي، فَعَلى الأوَّل لا يَصِح مُجَامعَتَها لِحَرْف الشَّرْط كـ إنْ فَيجِيء الرَّبْط بالفَاء، وعَلى الثَّانِي يَصِح مُجَامعَتَهَا لَه فتَمْنع الفَاء، علَى أنَّ صَاحِب الكشَّاف لَمْ يَجعَل الجَوَاب فِي قَولِه تَعالَى: (فَلا يَخَاف) الفِعلِيَّة، وإنَّمَا جَعَلهَا خَبَر مُبْتَدأ مَحذُوف، وَالاسمِيَّة الجَوَاب[3].

**قَالَ: إحْدَاهَا[4] أنْ يكُون الجَوَاب جُمْلَة اسمِيَّة، نَحْو:** ﴿[5] وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[6]، **ونَحْو:** ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[7].

أقُول: قَد صرَّح فِي أوَاخِر البَاب الخَامِس أنَّ التَّحقِيق فِي مِثْل ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ[8]﴾[9] كَوْن الجَوَاب مَحذُوفاً لا مَذكُوراً، لأنَّ الجَوَاب مُسبَّب عَن الشَّرْط، و(أجَلُ اللهِ آتٍ) سَوَاءٌ أُوجِدَ الرَّجَاءُ أوْ لَمْ يُوجَد، وإنَّمَا الأصْل: فَلْيُبَادِر العَمَل فإنَّ أجَل الله لآتٍ[10]، وهُنا جَعَل الجَوَاب الاسمِيَّة مَع لزُوم ذَلِك فِيها، إذ كَوْنه تَعالَى عَلى

---

(1) الجن: 13.

(2) في الأصل لا يصلح.

(3) قال الزمخشري: فكأنه قال: فهو لا يخاف، الكشاف: 4/ 169.

(4) إحدى المسائل الستة التي تكون فيها الفاء رابطة للجواب وهو لا يصلح أن يكون شرطاً، المغني: 1/ 163.

(5) في (د) وإن يمسسك الله.

(6) الأنعام: 17.

(7) المائدة: 118.

(8) في (د) لا آت وهو خطأ.

(9) العنكبوت: 4.

(10) المغني: 2/ 648.

كُل شَيء قَدِير أمْرٌ ثَابت مُتَحقِّقٌ سَوَاء مَسَّ بِخَيْر أوْ لا، وكَوْنُهُم عِبَادَه تعالَى ثَابت سَوَاءٌ عَذَّبَهُم أوْ لا، وكَوْنه عَزِيزاً حَكِيماً ثَابتٌ سَوَاءٌ غَفَر لَهُم أوْ لا، وكَانَ المُصنِّف مَشَى هُنَا مَع بَعْض القَوْم عَلى الظَّاهِر، ونَبَّه هُنَاك عَلى التَّحقِيق فِي المَسْألَة، فَلا تَعَارُض بَيْن كَلامَيْه، وهَذا يَجْري فِي ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[1]، وأمْثَالِه مِمَّا لا يَصلُح أنْ يكُون مُسَبَّباً عَن الشَّرْط.

**قَالَ: ونَحْو إنْ قَامَ زَيْد فَوَالله لأقُومَنَّ[2]، وَنَحْو: إنْ لَمْ يَتُب زَيْد فَيَا خُسْرَه رَجُلاً.**

أقُول: هَذَان مِن أمْثِلَة الجَوَابيَّة الفِعليَّة الَّتِي فِعْلُها إنْشَائِي[3]، فَكَان المُنَاسِب نَظْمَها فِي سِلْك: ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾[4]، و﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾[5]، بِحَيْث يَذْكُر الكُل[6] فِي نَسَق وَاحِد، ويَذكُر آيَة: ﴿فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾[7]، بعْد الجَمِيع، وَإلا فَلا مَعنَى لِلفَصْل بهَا بَيْن الأمُور المُتَنَاسِبة.

**قَالَ: كَقَوْلِه[8]:**

فَإنْ أهْلِك فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ /\ عَلَيَّ تَكَادُ[9] تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

---

(1) يوسف من الآية 77.

(2) في (ج) لا اقومن.

(3) في (د) إنشاء.

(4) آل عمران من: 31.

(5) الأنعام: 150.

(6) في (د) الكلام، تحريف.

(7) الملك من الآية 30.

(8) الشاهد فيه أن جواب الشرط إذا كان مصدراً بحرف له الصدارة وجب اقترانه بالفاء، فأصل الكلام هنا: فرب ذي حنق، حذفت رب وبقي عملها، والبيت في الخزانة: 4/ 201، منسوب لربيعة بن مقروم الضبي، ديوانه: 254، وهو رابع أبيات ثمانية أوردها أبو تمام في الحماسة، شرح التبريزي: 2/ 116.

(9) في (د) يكاد يلتهب.

أقُول: الحَنَق بِفَتْح الحَاء المُهْمَلَة وَالنُون: الغَيْظ، وَاللَّظَى: النَّار، وتَلتَهب: تَتَّقِد، وعَلَيَّ تَتَعلَّق بـ لَظَاه باعْتِبار مَا فِيها مِن مَعنَى الاشْتِدَاد وَالتَّوقُّد، أو بـ تَلتهب، وكُل مَن تَكَاد وتَلتَهب مُسنَد إلَى ضَمِير مُؤنَّث يعُود إلَى اللَّظَى، إذ هِي مُؤنَّثة فَتَاء المُضَارِع فَوقِيَّة.

**قَالَ: وَقَد مَرَّ أنَّ إذَا الفُجَائِيَّة تَنُوب عَن الفَاء، نَحْو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾**[1].

أقُول: قَضيَّة هَذا أنَّها لا تُجَامِعها، وَقَد قَال الزَمَخشَري فِي تفسِير سُورَة الأنْبيَاء فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[2] فإذَا هِي إذَا الفُجائيَّة، وَهِي تَقَع فِي المُجَازَاة سَادَّة مَسَد الفَاء، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فإذا جَاءَت الفَاء مَعَها تَعَاوَنَتا عَلى وَصْل الجَزَاء بِالشَّرْط، فَيَتَأكَّد، ولَو قِيل: إذَا هِي شَاخصَة، أوْ فهِي شَاخِصة، كَانَ سَدِيداً[3]، انْتَهَى، قُلْتُ[4]: فَإن انْفَرَدت إذَا كَانَت / سَادَّة مَسَد الفَاء الَّتِي هِي الأصْل فِي الرَّبْط، وإنْ اجْتَمَعتَا كَانَت مُؤكِّدة لِلفَاء فِي الرَّبْط، لا نَائِبة عَنْها، وَاللهُ أعْلَم.

**قَالَ: وَعَن الأخفَش أنَّ ذَلِك وَاقِع[5] فِي النَّثْر الفَصِيح، وإنَّ مِنه قَولَهُ تَعالَى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[6]، وتَقدَّم تَأوِيلُه.**

أقُول: تَقدَّم فِي الألِف المُفرَدة الكَلام عَلى إذَا فِي الفَصْل الَّذِي عَقَده فِي خرُوجِها عِنْد الاستِقبَال، قَال هُنَاك: والوَصيَّة فِي الآيَة، نَائِب عَن فَاعِل كُتِبَ ولِلوَالِدَيْن مُتعلِّق بِهَا، لا

---

(1) الروم: من الآية 36.
(2) أول الآية (واقترب الوعد الحق فإذا هي...) الأنبياء: 96.
(3) الكشاف: 2/ 584، بتصرف.
(4) سقطت من (د) وفي الأصل قال.
(5) أي حذف الفاء للضرورة.
(6) البقرة من الآية 180.

خَبَرٌ، وَالجَوَاب مَحذُوف، أيْ: فَلْيُوص.[1]

**قَال: وَمِنْه حَدِيث اللُّقَطَة: فَإِنْ جَاء صَاحِبُها، وَإلا اسْتَمْتِع بِهَا.**[2]

أقُول: هَذا اللَّفْظ وَقَع هَكَذا فِي بَعْض الطُّرُق فِي البُخَاري[3]، قَال ابْن مَالِك: تَضَمَّنَت هَذِه الرِّوَاية حَذْفَ جوَاب إنْ الأولَى، وحَذْفَ شَرْط إنْ الثَّانِيَة وحَذْفَ الفَاء مِن جَوَابها، وَالأصْل: فإنْ جَاء صَاحبُها أخَذَها وَإلا يَجِيء فاستَمْتِع بِها[4]، قُلْت: الأحسَن أنْ يكُون التَّقدِير: فإنْ جَاء صَاحبُها فادْفَعْها إلَيه، واللُّقَطة بِفَتْح القَاف: اسْم لِلمَال المُلْتَقط عَلى مَا صرَّح بِهِ جَمَاعة مِن الأئِمَّة.

**قَال: وَلَو لَمْ تَدخُل[5] احْتَمَل ذَلِك وغَيْرَه.**

أقُول: لَيْس فِي كَلامِ المُصنِّف تَصْرِيح بأنَّ دخُول الفَاء عَلى تَقْدِير إرَادَة السَّببِيَّة وَاجِب، أوَّلاً ولَكِن فِيه أشَارَةٌ إلَى الجَوَاز، وفِي التَّسْهيل: التَّصْرِيح بأنَّ ذَلِك جَائِز[6]، وَوَقَع فِي المُختَصَر المُسمَّى بالوَافِي مِن الكُتُب الهِنْديَّة[7]، مَا يَقْتَضِي الوجُوب، وَلا أدْرِي مِن أيْن أخَذَه مُصنِّفه مَع أنِّي أظُن أنَّه كَان كَثِير الاعتِمَاد عَلى شَرْح الكَافِيَة لِلرِّضِي، وفِيه النَّص عَلى الجَوَاز، فإنَّه قَال: وَكَذا كَان حَق الخَبَر أنْ يُلزِمَه الفَاء لِكَوْنه كَالجَزَاء، لَكِن مِن حَيْث أنَّه لَيْس جَزَاء لِلشَّرْط، حَقِيقَة جَازَ تَجرِيدُه مِنها مَع قَصْد السَّببية، نَحْو: الَّذِي يَأتِينِي لَه دِرهَمٌ[8]، انْتهى، فإنْ قُلت: مَا الَّذي يُشعِر بِالسَّببية المَقصُودة عِنْد التَّجْرِيد[9] مِن الفَاء؟، قُلت: تَرْتِيب الحُكْم عَلى الوَصْف.

---

(1) المغني: 1/ 98.

(2) صحيح البخاري: كتاب اللقطة، وصحيح مسلم بشرح النووي م6: ج12/ 20، 27، قال ابن مالك: زعم النحاة أن حذف الفاء مخصوص بالضرورة، وليس كذلك، بل يكثر استعماله في الشعر، ويقل في غيره: شواهد التوضيح: 133.

(3) تقدمت ترجمته في ص81 من الأصل.

(4) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ص135.

(5) أي: الفاء الرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط، ويريد المصنف بقوله: احتمل ذلك وغيره، أن دخول الفاء في قوله: والذي يأتيني فله درهم، أفهمت ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان.

(6) قال ابن مالك: وتلزمه –أي الجزاء– الفاء في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً، التسهيل: 236.

(7) المختصر المسمى بالوافي من الكتب الهندية لم أعثر عليه.

(8) شرح الكافية للرضي: 1/ 102.

(9) في (ج.د) عند النحويين تحريف.

**قَالَ: الثَّالِث أنْ تكُون زَائِدةً دخُولُهَا فِي الكَلام كخُروجِهَا.**

أقُول: يَعنِي باعتِبار أصْل المَعنَى، وَإِلا فَكُل زَائِد مُفِيد دخُولهُ التَّأكِيدَ وخرُوجُه يُخِل بِهَذه الفَائِدة، فَلَيْس دخُولُه كخُروجِه بِهَذا الاعْتِبَار.

**قَالَ: فَالأمْرُ كَقَولِه:** [1]

وقَائِلَةٍ: خَولانُ فَانْكِح فَتَاتَهُم.

أقُول: هَذا صَدْر بَيْت، عَجزُه:

وأُكْرُومَة الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا.

خَولان: بِفَتْح الخَاء المُعجَمة: قَبِيلَة بِاليَمَن[2]، والفَتَاة: الشَّابة، والأُكرُومَة، بِضَم الهَمزَة، قَال فِي الصِّحَاح: هِي مِن الكرَم، كَالأُعْجُوبة مِن العَجَب[3]، وقَال فِي حَرْف البَاء: العَجِيب: الأمْر يُتعجَّب مِنه، وكَذَلِك العُجَاب بِالضَّم، والعُجَّاب التَّشْديد أكْثرُ مِنه، وكَذَلِك الأعجُوبَة[4]، انْتهى، فَقَضيَّة هَذا أنْ تكُون الأُكرُومَة مَا يَثْبُت لَهُ الكرَم عَلى وَجه الكَثْرَة، وفِي القَامُوس: الأُكرُومة بالضَّم فِعْل الكرَم[5]، ولَيْس هَذَا بِمُنَاسِب لِغَرَض البَيْت، وَالمُرَاد بِالحَيَّيْن: حَيُّ أبِيها وحَيُّ أمِّهَا، يعْنِي: أنَّ كرَمَها ثابِت مِن طَرَفَي النَّسَب، وَالخِلْو بِكَسْر الخَاء المُعجَمَة وسكُون اللام: الخَاليَة، وَالمُرَاد خلُوُها مِن الزَّوْج، وكمَا هِي خَبَر آخَر، وَ(مَا) مَوصُولة، وَالعَائِد مَحذُوف، أيْ: كَما هِي عَليه، فإنْ قُلْت: يلْزَم حَذْف العَائِد المَجرُور

---

(1) الشاهد فيه أن الفاء زائدة في خبر المبتدأ وهو فانكح، والبيت مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 69، ابن يعيش: 1/ 100، الخزانة: 1/ 218، 3/ 395.

(2) في (د) من اليمين.

(3) الصحاح: 5/م كرم.

(4) الصحاح: 1/م عجب.

(5) القاموس: 4/ 172، كرم.

بِأحْرُف بِدُون شَرْطِهِ، وهُو كَوْن الموصُول مَخفُوضاً، بِمِثْل ذَلِكَ الحَرْف مَعنَى ومُتعَلّقاً، قُلْت: لا بَل الشَّرْط مَوجُود، إذْ الكَاف بِمَعنَى (عَلى) ويُمكِن غَيْر ذَلِك مِن الأعَارِيب عَلى مَا هُو مَذكُور فِي حَرْف الكَاف.

**قَالَ: وَقَوله[1]:**

**أنْتَ فَانْظُر لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ.**

أقُول: هَذا عَجز بَيْت مُقفّى مِن بَحْر الخَفِيف، وَالصَّدْر:

**أرَوَاحُ مُوَدِّع أمْ بُكُورُ؟.**

الرَّوَاح: اسْمٌ لِلوَقْت مِن زَوَال الشَّمْس إلَى اللَّيْل، وَالبكُور مَصدَر قَولِك: بَكَرْت أيْ ذَهَبْت أوْ أتَيتُ بُكْرَة، تقُول: بَكَرت بكُوراً، وَبَكَرت تَبْكِيراً، وأبْكَرْت إبْكَاراً، كُلُّه مِن هَذا المَعنَى، وَالمُرَاد مِن البَيْت: أَلَك رَوَاح يُودِّعك أوْ تُودِّعُه عَلى حَسَب ضَبْط مُودِّع بِكَسْر الدَّال أوْ / فَتْحِها، أوْ[2] بكُور، يَعنِي: هَل تَذهَب وتَنْتقِل فِي هَذا الوَقْت، انْظُر لأيِّ هَذَين الأمْرَين[3] تَصِير، فإنْ قُلْت: إنَّما يُضَاف أيْ لِذِي تَعَدُّد، وذَاك لِلمُفرَد، فَما وَجْهُه؟، قُلْت: قَد يُشَار بِمَا لِلوَاحِد إلَى الاثنَيْن أوِ الجَمَاعة بِاعتِبَار المَذكُور، كَما فِي قَولِه تَعالَى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[4].

**قَالَ: وَقَالَ ابْن بُرْهَان[5]: تُزَاد الفَاء عِنْد أصْحَابِنَا جَمِيعاً، كَقَولِه[6]:**

---

(1) البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي، ديوانه: 84، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 70.

(2) في (ج) أم.

(3) سقطت من (د).

(4) البقرة من الآية 67.

(5) سبقت ترجمته ص47 من الاصل.

(6) الشاهد فيه زيادة الفاء، ولم يعينها ابن هشام، وهو من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي، ومن شواهد الكتاب: 1/ 67، الخزانة: 1/ 152، ابن يعيش: 1/ 82، 2/ 38، الجنى الداني: 72.

وَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْد ذَلِك فَاجْزَعِي.

أقُول: هَذا عَجُز بَيْت، صَدْره:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً[1] أهْلَكْتُهُ.

وَقَد تَقدَّم ضَبْط بَرْهَان بِفَتْح المُوحَّدة مَع عَدَم[2] الصَّرْف، وَالمُرَاد بأصْحَابه: البَصريُون، لأنَّه مِنهُم، وهَذا مُخَالِف[3] لِلمَنْقُول عَن سِيبَويه رَئِيس الجَمَاعة، إنَّه لا يُجِيز زِيَادتها[4] وَالفَاء الزَّائِدة فِي البَيْت هِي الثَّانيَة لا الأولَى، وذَلِك لأنَّ الثَّانيَة لَو كَانَت رَابطَة لِلجَوَاب، وَالأولَى زَائِدة لَزم[5] تَقدُّم مَا فِي حَيِّز فَاء الجَزَاء عَلَيها وهُو بَاطِل، لأنَّ الظَّرْف مِن قَولِك: عِنْد ذَاكَ، مَعمُول[6] لِلفِعْل مِن قَولِهِ: فَاجْزَعِي، وأمَّا إذَا جَعَلنا فَاء الجَوَاب هِي الدَّاخِلة عَلى عِنْد وَالزَّائِدة هِي الدَّاخِلة عَلى اجْزَعي، فَهَذا المَحذُور مُنْتَفٍ.

وَالمُنْفِس بِضَم المِيم وكَسْر الفَاء كَالنَّفِيس: هُو المَالُ الكَثِير، وَالجَزَع: خِلاف الصَّبْر، يقُول: لا تَقْلَقِي وتَتْرُكي الصَّبْر إنْ أهْلَكْت مَالاً كَثِيراً، فإنَّ الخَلَفَ مَرْجُو، وَالعِوَض مُتَوقَّع وأمَّا إذَا هَلَكْت فَلا خَلَف لِي يُرْجَى، وَلا أحَد يكُون لَكِ عِوضاً عنِّي، فَهُناك يَحِق لَكِ الجَزَع، فَاجْزَعي.

**قَال: وتَأوَّل المَانِعُون قَولَه: خَولان فَانْكِح عَلى أنَّ التَّقْدِيرَ: هَذِه خَولانُ.**

أقُول: والفَاء عَلى هَذا التَّقْدير لِلسَّببية، لا لِلعَطْف لِئَلا يَلْزَم عَطْف الإنْشَاء عَلى الخَبَر، كَما فِي قَولِك: زَيْد فَاضِل فَأكْرِمْهُ.

**قَال: وَقَولَه: أنتَ فَانْظُر، عَلى أنَّ التَّقْدِيرَ: انْظُر فَانْظُر.**

---

(1) في (د) منفس وهي رواية الكوفيين.

(2) سقطت من (ج).

(3) في (د) مخالفاً.

(4) الكتاب: 1/ 139، 140.

(5) في (د) لزوم.

(6) في (ج) محمول.

أقُول: وَالفَاء عَلى هَذا لِلعَطْف، وليس الثّانِي تأكِيداً لِلأوّل، بَلْ هُو تأسِيس وَالمَعنَى: انْظُر نَظَراً عَقِيبَ نَظَرٍ.

**قَال: وَالبيْت الثّالث[1] ضَرورَة.**

أقُول: كَأنّه لَمْ يَجِد وَجْهاً لِتَخريجِه فَالْتَجَأ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورة، ويُمكِن أنْ يُخرَّج عَلى حَذْف (أمَّا) وهُو مِن المَوَاضِع الَّتِي يَطَّرِد فِيها حَذْفُها عَلى مَا ذَكَرَه الرَّضِي[2].

**قَال: وأمّا الآيَة، فَالخَبَر حَمِيم، ومَا بَيْنَهُما مُعْتَرِض.**

أقُول: يَعنِي قَولَه تَعالَى: ﴿هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[3] وتَخْرِيجُه عَلى أنَّ هَذا مُبْتَدأ، وحَمِيم خَبَره ظَاهِر، لَكِن يَبْقَى النَّظَر فِي الفَاء الدَّاخِلة عَلى الجُمْلَة المُعْتَرِضة مَا هِي، لا يُمْكِن أنْ تكُون زَائِدة، لأنّه بِصَدَد السَّعْي فِيما يَدفَع الزِّيَادة، وَلا لِلعَطْف لأنّه يَلزَم عَطْف الإنْشَاء عَلى الخَبَر، وتَقدِيم[4] المَعطُوف عَلى بَعْض المَعطُوف عَلَيهِ، فَلَم[5] يَبْق إلا أنْ تُجعَل رَابِطَة لِشَرْط مَحذُوف، والْمَجمُوع مِن الشَّرْط وَالجَزَاء مُعتَرِض، أيْ: وَإنْ كَان كَذَلِك فَلْيَذوقُوه.

**قَال: أوْ (هَذَا) مَنصُوب بِمَحذُوف، يُفسِّرُه (فَلْيَذوقُوه).**

أقُول: التَّقْدير لِيَذُوقُوا[6] هَذَا فَلْيَذُوقُوه، وقَد يُقَال: إنَّ فَلْيَذُوقُوه لا يَصْلُح أنْ يكُون نَاصِباً لِهَذا الاسْم عَلى تَقْدِير التَّسْلِيط لامْتِنَاع تَوسُّط الفَاء بَيْن المَفعُول وَالفِعْل، ويُجَابُ بأنَّ المُرَاد أنَّ هَذَا لَيْس مِن بَاب الاشْتِغَال نَفْسِه، وإنّما هُو مِثْلُه فِي أنّه مَنصُوب بِفِعْل مُضمَر يَدُل

---

(1) يريد قول الشاعر:

لا تجزعي.......................   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

المغني: 1/ 166.

(2) قال الرضي: وقد تحذف إما لكثرة الاستعمال، ويطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوباً به، أو بمفسر به، شرح الكافية: 2/ 399.

(3) ص: 57.

(4) في (ج) ويقدم.

(5) في (ج) فلا يبقى.

(6) في (د) فليذوقوه.

عَليه المَذكُور، أوْ بأنّه مِن بَاب الاشتِغَال نَفسِه عَلى تَقْدير (أمَّا)، أيْ: أمَّا هَذا فَلْيَذُوقُوه، فَلا تكُون الفَاء مَانِعَة، كَما فِي قَولِك: أمَّا زَيْداً فَاضْرِب.

**قَال: وَعَلى هَذا فـ حَمِيم بِتَقْدِير: هُو حَمِيم.** [1]

أقُول: وَيَجُوز وَجْهٌ آخَر، وهُو أنْ يكُون خَبَراً لا مُبْتَدأ، وَالتَّقْدِير: العَذَاب هَذا فَليذُوقُوه، والفَاء لِلسَّببية وَحَمِيم خَبَر مَحذُوف، أيْ: هُو حَمِيم وَغَسَّاق.

**قَال: وَمِن زِيَادَتِهَا قَولُه:** [2]

**لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيم جِرْمُهَا ٨ فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ**

أقُول: اتَّقَى الشَّيء: حَذِرَه، الجِرْم بِكسْر الجِيم: الجَسَد، والضَّاحِي: البَارِز الظَّاهِر، ويَتَذَبْذَب بِذَالَيْن مُعجَمَتَيْن بَيْنهُما مُوحَّدة وبَعْد الثَّانِيَة/ كذَلِك: مَعنَاه يَتحرَّك، أيْ: يَذهَب ويَجِيء، وَلا يَثْبُت فِي مَوضِع وَاحِد، قُلْت: جَزْم المُصنِّف بِالزِّيَادة فِي البَيْت لَيْس بِجَيِّد لإمْكَان كَوْنِها عَاطِفَة عَلى مَحذُوف، وَالتَّقْدِيرُ: ضَرَبتُها فَتَركت ضَاحِي جِلْدِها يتَذَبْذَب، وهُو ظَاهِر.

**قَال: الفَاء فِي نَحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾[3]، جَوَاب لـ (أمَّا) مُقَدَّرة عِند بَعضِهِم.**

أقُول: قَال الرَّضِي: وقَد تُحذَف أمَّا لِكَثْرة الاستِعْمَال، نَحو قَوْلِه تَعالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾[4] وكَذَا: ﴿فَلۡيَذُوقُوهُ﴾[5]، ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[6] وإنَّما يَطَّرِد ذَلِك إذَا كَان مَا بَعْد الفَاء أمْراً أوْ نَهْياً، ومَا قَبْلَها مَنصُوباً بِـهِ أوْ

---

(1) أي: إذا قدر هذا منصوباً بمحذوف يفسره المذكور، أي: ليذوقوا هذا هو حميم فليذوقوه.

(2) الفاء زائدة لأن جواب لما لا تدخل عليه الفاء، والبيت لم يعرف قائله، وهو في سر صناعة الإعراب، لابن جني: 1/ 270، برواية: فتركت ضاحي كفه يتذبذب، بدل جلدها.

(3) الزمر: 66.

(4) المدثر: 3، 4، 5.

(5) ص من الآية 57.

(6) يونس: من الآية 58.

بمُفسَّر بِهِ[1].

**قَال: وَفِيه[2] إجْحَافٌ.**

أقُول: الإجْحَاف بِتَقدِيم الجِيم عَلى الحَاء المُهْمَلة مَصدَر قَولِك: أجْحَف بِهِ، أيْ: ذَهَب بِهِ يُقَال: أجْحَفَتْهُ الفَاقَة أيْ: أفْقَرَتهُ ولَمْ تَدَع لهُ شَيْئاً، ومِنْه قَولُهُم: سَيْل جُحَاف، ومَوْت جُحَاف، أيْ: يَذهَب[3] بِكُل شَيء[4]، وَالحَاصِل أنَّ الإجْحَاف إذهَابٌ بَلِيغٌ غَيْرُ مُبْقٍ عَلى شَيء وَوَجْه مَا قَالَه المُصنِّف أنَّ أصْل قَولِك: أمَّا زَيْد فَفَاضِل، مَهْما يكُن مِن شَيء، فَحُذِفَت جُملَة الشَّرْط، وقَامَت أمَّا مَقَامَها، فلَو حُذِفَت بَعْد ذلِكَ لَلَزِم[5] حَذْفٌ عَلى حَذْف، وهُو أمْرٌ لَيْس بِالسَّهْل، فَلا يُرْتَكَب، قُلت: وهَذا لا يَنْتهِض مَانِعاً مِن الحَذْف بِدَلِيل جَوَاز حَذْف حَرْف النِّدَاء، نَحْو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾[6] مَع أنَّ الأصْل: أدْعُو فَحُذِف، وجُعِل حَرْف النِّدَاء نَائِباً مَنَابهُ، ومَع ذَلِك لَم يمْتَنِعُوا مِن حَذْفِه.

**قَال: وَزَائِدةٌ[7] عِنْد الفَارِسِي، وَفِيه بُعْدٌ.**

أقُول: مِن جِهَة أنَّ الزِّيَادَة خِلاف الأصْل، لا سِيَّما حَيْث تكُون مَنْدُوحَةٌ عَنْها.

**قَال: وَعَاطِفَة عِند غَيْرِه، وَالأصْل: تَنَبَّه فَاعْبُدِ اللهَ، ثُمَّ حَذَفَ تَنبَّه وَقَدَّم[8] المَنصُوب عَلى الفَاء إصْلاحاً لِلَّفظ[9] كَيْلا تَقَع الفَاء صَدْراً.**

أقُول: الظَّاهِر أنَّه ارْتَضَى هَذا الثَّالِث، فإنَّه لَم يَقدَح فِيه بِشَيء، وَقَدَح فِي الأوَّل بأنَّ فيهِ إجْحَافاً[10] وفِي الثَّاني بأنَّ فيهِ بُعْداً، قُلت: وَلا شَكّ فِي أنَّ فِي حَذْف المَعطُوف عَليه مَع تَقْدِيمِ المَعمُول عَلى حَرْف العَطْف، تَعسُّفاً، فلَم يُسلَم وَجْهَه مِن خَدْش.

---

(1) شرح الكافية: 2/ 399.
(2) يريد تقدير أما في قوله تعالى: (بل الله فاعبد) فيه إجحاف، المغني: 1/ 166.
(3) في (د) ذهب.
(4) الصحاح: 4/ جحف.
(5) في (د) للزوم.
(6) يوسف من الآية 29.
(7) أي الفاء في الآية ( بل الله فاعبد) الزمر: 66.
(8) في الأصل وقام.
(9) للفظ سقطت من (ج).
(10) ساقط من الأصل.

**قَال: كما قَال الجَمِيع[1] فِي الفَاء فِي نَحو: أمَّا زَيْداً فَاضْرِب، إذِ الأصْلُ (مَهْمَا يَكُن مِن شَيء فَاضْرِب زَيْداً).**

أقُول: الفَاء بِالحَقِيقَة دَاخِلة فِي الاسْم، أيْ: مَهْما يكُن مِن شَيء فَزَيْداً اضْرِب، وإنَّما زُحْلِقَت إلَى الفِعْل لِيَقَع الاسْم فِي مَوضِع الشَّرْط، فبَانَ أنَّ الفَاء لَيْسَت فِي مَركَزِها الأصْلِي حتَّى تَمْنَع مِن عَمَل مَا بَعْدها فِيما قَبلَها، كَما فِي لام الابْتِدَاء، فِي قَولِك: إنَّ زَيْداً لَقَائِم، حَيْث لَم تَمنَع إنَّ مِن عَمَلِها فِي الخَبَر، لأنَّ الخَبَر لَيْس مَحَلاً لَهَا بِالحَقِيقَة، وإنَّما مَحَلُّها صَدْر الجُمْلَة، لَكِن زُحْلِقَت مِنْها كَرَاهَة لاجْتِمَاع حَرفَي تَوكِيدٍ فِي الابْتِدَاء، فلَمَّا كَانَت مُتطَفِّلة عَلى المَحَل الَّذي دخَلَت فيهِ لَم تَمنَع العَمَل، وهُنا مُؤاخَذَتان عَلى المُصنِّف إحْدَاهُما: إنَّه كَان يَنْبَغي أنْ يقُول: التَّقديرُ مَهْما يكُن مِن شَيء فَزَيداً اضْرِب، كَما عَرَفْت، لِيَكُون هَذا عُذْراً عَن عَمَل مَا بَعْد الفَاء فِيما قَبْلَها، وَإلا فَالتَّقديرُ الَّذي ذكَرَه لَيْس بِعُذْر، إذِ[2] المَانِع مِن العَمَل قَائِم مَعَه، الثَّانيَة: إنَّ هَذا التَّقدير الَّذِي ذكَرَه لَيْس قَوْل الجَمِيع كَما ادَّعَاه، لأنَّ مِنْهُم مَن يقُول: مَا فِي حَيِّز[3] أمَّا مَعمُول لِلمَحذُوف مُطلَقاً.

**قَال: وَعَاطِفة عِنْد مَبْرَمَان.** [4]

أقُول: يَعنِي حَمْلاً عَلى المَعنَى، فَفِي قَولِك: خَرَجْت فَإذَا الأَسَدُ، يكُون المَعنَى: خَرَجْت فَفَاجَأت وَقْت حضُور الأسَدِ.

**قَال: وَلِلسَّبَبِية المَحْضَة كفَاء الجَوَابِ عِنْد أبِي إسْحَاقَ.**

أقُول: يُرِيد الزَّجَّاج[5] وَقَد صرَّح بِهِ ابْن قَاسِم فِي الجَنَى الدَّانِي[6]، ونَقَل الرَّضِي عَن الزَّيَادي[7] أنَّها جَوَاب شَرْط مُقدَّر، ثُم قَال: ولَعلَّه يُرِيد أنَّها فَاء السَّببيـة الَّتِي المُـرَاد بهَـا

---

(1) قالوا: تقديم المنصوب على الفاء كما في الآية لإصلاح اللفظ حتى لا تقع الفاء صدراً.

(2) في الأصل إذا وفي (ج) إذ لمانع.

(3) في النسخ الثلاث خبر، تصحيف.

(4) تقدم التعريف به في ص116 من الأصل.

(5) تقدم التعريف به في ص75 من الأصل.

(6) الجنى الداني: ص73.

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان، أديب راوية، له من الكتب: النقط والشكل، والأمثال، وتنميق الأخبار، وأسماء السحاب والرياح والأمطار، وشرح نكت الكتاب، ت سنة: 249هـ نزهة الألباء: 269، البغية: 181، الأعلام: 1/ 40.

لزُوم مَا بَعْدها لِمَا قَبْلها، أيْ: مُفَاجَأة السَّبُع لازمَة لِلخرُوج[1].

**قَالَ: وَلا يَحْسُن إسْقَاطُها لِيَسْهُل دَعْوى زِيَادَتِها.**

أقُول: لَيْس بَيْن الزِّيَادة وَجَوَاز السُّقُوط تَلازُم، فَقَد يكُون الحَرْفُ زَائِداً لازِماً.

**قَالَ: وَبَعْدُ فَعِنْدِي أنَّ ابْنَ الشَّجَري[2] لَمْ يَتَأمَّل كَلامَ الفَارِسِي[3].**

أقُول: بَعْدُ ظَرْفٌ مَقطُوعٌ/ عَن الإضَافَة، مَبنِي عَلى الضَّم، وهُو مَعمُول لِمَحذُوف، وَالتَّقدير: وَأقُول بَعْد نَقْل هَذا الكَلام ومَعمُول القَوْل مَحذُوف، أيْ: وَأقُول بَعْد ذَلِك تَنبَّه فَعِنْدي أنَّ ابْن الشَّجرِي لَم يَتَأمَّل، فَالفَاء لِلسَّبية، وهِي هُنا فَصِيحَةٌ، ومِمَّا ذَكرْنَاه يُفْهَم تَوجِيه مِثْلِ قَوْل ابْن الحَاجِب فِي الشَّافيَة: وبَعْد فقَد سَألنِي[4]، وَكثِيراً مَا يَقَع مِثْله فِي كَلام المُصنِّفِين، وَرَأيت فِي بَعْض الحَوَاشي بِهَذِهِ البِلاد[5] أنَّ هَذِه الفَاء هِي الفَاء[6] الْمُنبِّهَة، أُتِي بِها مَانِعَة مِن إضَافَة بَعْد إلَى مَا بَعْده، قُلت: لا تُؤثِر تَسْمِيَة الفَاء بِالْمُنبِّهة، عَن أحَد مِن النُّحَاة المُعتَبَرين فِيما أعْلَمُه، نَعَم يَقَع كَثيراً فِي كَلام الأفَاضِل المُتَأخِّرين إطْلاق الفَاء الفَصِيحَة عَلى العَاطِفة وعَلى السَّببية فِي بَعْض الصُّوَر، وَأمَّا ادِّعَاء أنَّ هَذِه الفَاء أُتِي بِهَا لِمَنْع تَوهُّم الإضَافَة فَلَيْس بِشَيء، أمَّا أوَّلاً فَتَوهُّم الإضَافة مَدفُوع بِبِنَاء الكَلِمَة عَلى الضَّم المُؤذِن بِقَطعِهَا عَن الإضَافَة لَفْظاً، فَلا وَجْه مَع وجُود ذَلِك لِتَوهُّم الإضَافة، وَأمَّا ثَانِياً فَـ بَعْد لَيْسَت مِمَّا يُضَاف إلَى الجُمْلَة، بَل إنَّمَا تُضَاف إلَى المُفرَد، وَالوَاقِع بَعْدها فِي هَذا التَّركِيب جُمْلَة، فكَيْف يُتَوهَّم إضَافَتُها إلَيه حتَّى يُدفَع هَذا[7] التَّوهُّم.

---

(1) شرح الكافية: 1/ 104.

(2) تقدم التعريف بهما، ينظر الخلاف في التقديرين بين الرجلين في الأمالي الشجرية: 329، 330، 339، للآية (أيحب احدكم ان يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه) الحجرات: 12.

(3) نفس التعريف في الهامش السابق.

(4) في المتن المحقق: وبعد فقد التمس مني... الشافية: 1/ 1.

(5) يريد بلاد الهند التي كان يوجد بها.

(6) سقطت من الأصل.

(7) سقطت من (د).

**قَال: قِيل تكُون الفَاء لِلاسْتِئنَاف، كَقَولِه[1]:**

أَلَمْ تَسْأَل الرَّبْع القَوَاء فَيَنْطِقُ.

أقُول: هَذا مِصْرَاع بَيْت لا أذكُر تَمَامه، الرَّبْع: الدَّار بِعَيْنِهَا حَيْث كَانت وَالمَحَلَّة وَالمَنْزِل، وَكَأَنَّ الأخِير هُو المُرَاد هُنا، وَالقَوَاء: بِفَتْح القَاف وبِالمَد، الخَالِي الَّذي لا أنِيس بِهِ ويَقصُر أيضاً.

**قَال: وَلَو كَانَت[2] لِلسَّبَبِيَّة لَنُصِبَ.**

أقُول: لا نُسَلِّم صِحَّة المُلازَمَة بَيْن السَّببية وَالنَّصْب، فَقَد وَقَع الفِعْل مَرفُوعاً مَع تَحقِيق السَّببية كَما فِي قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3] كَما صرَّح بِهِ بعضُهُم، وَقَال الشَّاعِر[4]:

فَلَقَد تَرَكْتِ صَبِيَّة مَرْحُومَةً ∧ لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجْزَعُ

أيْ: لَو عَرَفَتِ الجَزَع لَجَزِعَت، ولَكِنَّها لَم تَعْرِفه فَلَم تَجْزَع، لَكِن الأَكْثَر مَع السَّببية النَّصْب، فَإِذنْ لا مَانِع مِن حَمْل مَا فِي البَيْت عَلى السَّببية وَلا يَصُد[5] عَنه رَفْعُ الفِعْل.

**قَالَ: وَقَولُهُ:[6]**

الشِّعْر صَعْبٌ وطَوِيل سُلَّمُه

---

(1) تمامه: وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق، وهو مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري، ديوانه: 144، من شواهد المفصل: ص112، وابن يعيش: 7/ 36، الجنى الداني: 76.

(2) أي الفاء من قوله فينطق.

(3) المرسلات: 36.

(4) البيت من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لمويلك المزموم في رثاء زوجه، شرح الحماسة للمرزوقي: 2/ 902، 923، الخزانة: 3/ 604.

(5) في الأصل ولا يصدر.

(6) الرجز للحطيئة، شرح ديوانه: 356، والبيت الرابع في الكتاب: 1/ 430، منسوب لرؤبة.

إذَا ارْتَقَى فِيه الَّذِي لا يَعْلَمُه.
زَلَّت بِهِ إِلَى الحَضِيض قَدَمُه.
يُرِيْد أنْ يُعْرِبَه فَيُعْجِمُه.

أقُول: ذَكَر الزَمَخْشَري فِي رِسَالَتِه الرَّاجِزة رَاوِياً عَن الحُطَيْئَة أنَّه كَان يقُول: جَيِّد الشِّعْر أَشَدُّ مِن قَضْم الحِجَارة، وقَال هَذِه الأَبْيَات، وَالجَوهَري رَوَى فِي الصِّحاح أنَّ رُؤْبَة قَال[1]:

وَالشِّعْر لا يَسْتَطِيعُه مَن يَظْلِمُه.
يُرِيد أنْ يَعْرِبَه فَيُعْجِمُه.

ومَعنَى هَذا أنَّه لا يَقْدِر عَلى إنْشَاء الشِّعر وَالتَّكلُّم بهِ مِن وَضْعِه فِي غَيْر مَوَاضِعِه، بأنْ يَمْدَح مَن لا يَستَحِق المَدْح ويَذم مَن لا يَستَحِق الذَّم[2]، لأنَّ حُسْن الكَلام وفصاحته بحسن موقعه، فإذا فقد ذلك فسد كذا قيل، والظاهر أن الفصاحة لا تعلق لها بالصِّدْق، بحَيْث لا يُمْدَحُ إلا مُستَحِق المَدْح[3] وَلا يُذَمُّ إلا مُستحِق الذَّم، حتَّى يُعَد[4] الإخلالُ بذَلِك مُقْتَضِياً لِعَدِّ الكَلام غَيْر فَصِيحٍ، وإنَّما المُرَاد أنَّ مَن لا يَعْرِف أسَالِيب الكَلام العَرَبي وَلا يَستَطِيع تَوفِيَة كُل مَقَام حَقَّه مِن العِبَارة إذَا تَعَاطى الشِّعْر يُرِيد أنْ يَأتِي بهِ عَرَبيًّا فَصِيحاً فَيَزِلُّ بِسَبَبِ جَهْلِه بِمُقْتَضَيات الأحْوَال، فَيُعْجِمه أيْ: فَيَأتِي بهِ عَجَمِيًّا، وَلا رَونَق لهُ وَلا فَصَاحَة، وَالحَضِيض: القَرَار مِن الأَرْض عِنْد مُنْقطَع الجَبَل، وفِي الحَدِيث أنَّه أُهْدِي إِلَى رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّم، هَدِيَّةٌ فلَم يَجِد شَيْئاً يَضَعُه عَلَيه، فَقَال: ضَعْه فِي الحَضِيض، فإنَّما أنَا بَعْد آكُل كَما يَأكُل العَبْد[5]، كَذا فِي صِحَاح الجَوهَرِي[6].

---

(1) الصحاح: 5/ عجم.

(2) ساقط من (د).

(3) في الأصل الحمد.

(4) في (ج) يكون.

(5) في الشفاء: 1/ 86، كان يقول صلى الله عليه وسلم إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد، وكذلك هو في كنوز الحقائق، ص3.

(6) الصحاح: 3/ مادة حضض.

**قَالَ: وَالمَعطُوفِ عَليه فِي هَذَا الشِّعرِ قَولُه: يُرِيدُ**[1].

أقُول: وَالمَعطُوف عَليه فِي آيَة البَقَرة، وَهِي قَولُه تَعالَى:﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2]، هُو: يقُول،/ وَالله أعْلَم.

---

(1) يريد قول الحطيئة السابق: يريد أن يعربه فيعجمه.

(2) البقرة: 117.

## "فـــي"

**قَالَ: أوْمَجَازِيَّةً**[1]**، نَحْو:** ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[2].

أقُول: كَان يَنْبَغي أنْ يقُول: أوّلاً أَحَدهُما الظَّرفِيَّةُ مَكَانِيةً أوْ زَمَانيَّةً، وهِي إمَّا حَقِيقِيَّة مِثْل كَذا، أوْ مَجَازيَّة، نَحو كَذا، وَإلا فَالْمَجَازيَّة لَيْسَت قَسِيماً لِلمَكانيَّة وَالزَّمَانيَّة ثُم حصُول الزَّمَانية إمَّا أنْ يكُون الظَّرْف وَالمَظرُوف مَعْنَيَيْن، نَحْو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ ونَحْو قَولِك: النَّجَاة فِي الصِّدْق، أوْ الحَال فقَط، نَحْو: البَرَكة فِي الأكَابِر، أوِ العَكْس، نَحْو: أصْحَاب الجنَّة فِي رَحْمَة الله، فإنْ قِيل: قَولَه تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾[3] كَيْف وَقَعَت الظَّرفِيَّة فِيه، فإنَّها بِالنِّسْبَة إلَى الجِنَان حَقِيقَة وبِالنِّسْبَة إلَى العُيُون مَجَاز، لأنَّها لَيْسَت ظَرْفاً حَقِيقِيّاً لِلمُتَّقِين، وإنَّما هُم فِي شَأن التَّمتُّع بهَا وَالشُّرْب مِنْها، فَيَلزَم اجْتِمَاع الحَقِيقَة وَالمَجَاز فِي كَلِمة (فِي)، فَالجَواب إمَّا إلْتِزَام اجْتِمَاعِهما عَلى رَأي مَن قَالَ بِهِ، وإمَّا أنْ يُقدَّر مُضَاف، كأنَّه قِيل: إنَّ المُتَّقيْن فِي نَعِيم جنَّات وَعُيون، فتَكُون الكَلِمة مَجَازاً مَحْضاً، وإمَّا بأنْ تُقدَّر العيُون مَجْرُورَة بـ فِي أُخرَى، فتَكُون الأولَى حَقِيقَة وَالأُخْرَى مَجَازاً.

**قَالَ: الرَّابِع**[4] **: الاسْتِعْلاء نَحْو:** ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[5] **وَقَال**[6]:

**هُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْع نَخْلَةٍ.**

---

(1) يريد أن من معاني في: انظر فيه الظرفية المجازية.

(2) البقرة من الآية 179.

(3) الحجر: 45.

(4) المعنى الثاني لـ في المصاحبة والثالث: التعليل.

(5) طه: 71.

(6) الشاهد فيه أن (في ) بمعنى على تمامه: فلا عطست شيبان إلا بأجدعا، نسبه ابن جني في الخصائص: 2/ 313، لامرأة من العرب، وفي أمالي ابن الشجري: 2/ 267، لسويد بن أبي كاهل.

أقُول: هَذا عِنْد البَصَريِّين مُؤوَّل عَلى تَشْبيه المَصْلُوب لِتَمكُّنهِ فِي الجِذْع بِالحَالِّ فِي الشَّيء، فَهُو مِن بَابِ الاسْتِعَارَة بِالتَّبعيَّة.

**قَالَ: وَقَالَ آخَر[1]:**

**بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَه فِي سَرْحَةٍ**

أقُول: هَذا صَدْر بَيْت مِن مُعلَّقة عَنْتَرة، وَالعَجُز:

**يُحذَى نِعَال السِّبْت لَيْس بِتَوْأَمِ[2].**

البَطَل: الشُّجَاع، وَالسَّرْحَة: الشَّجَرة العَظِيمة، ويُحذَى: يُجعَل لهُ حِذَاء، أيْ: نَعْل وَالسِّبت بِكَسْر السِّيْن المُهْمَلة: جُلُود البَقَرة المَدْبُوغَة بِالقَرَظ[3] تُتَّخَذ مِنْها النِّعَال، وَالتَّوأم: كُل وَاحِد مِن الوَلَدَيْن تَحْمِل بِهِما الأمُّ مُجْتَمِعَيْن فِي حَمْل وَاحِد، يَصِف عَنْتَرة هَذا الرَّجُل الَّذِي قَتَله بِأنَّه شُجَاع طَوِيل القَامَة، كَأنَّ ثِيَابَه أُلْبِسَت شَجَرة عَظِيمَة، وأنَّه عَظِيم الرِّجْلَيْن تُصْنَع لَه جلُود البَقَرة المَدبُوغَة بِالقَرَظ نِعَالاً، وأنَّه شَدِيد قَوِي، تَام الخِلْقَة، حَيْث وُلِد فَذّاً لَم يُشَارِكه غَيْره فِي الرَّضَاع، فَكَمُلَت أعْضَاؤُه، ولَمْ تَنْقُص قُوَّته كَما يَتَّفِق غَالِباً لِلتَّوأمَيْن، ويَجُوز فِي بَطَلٍ الرَّفْع عَلى أنَّه خَبَر مُبْتَدأ، وَالجَر عَلى أنَّه نَعْت تَابِع لِلمَجْرُور بِـ رُبَّ، المُقدَّرة بَعْد الوَاو فِي قَوْلِه[4]:

**وَمِشَكِّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوجَهَا ∧ بِالسَّيْفِ عَن حَامِي الحَقِيقَة مُعْلِمِ**

---

(1) من معلقة عنترة: ديوانه: 152، الخزانة: 4/ 154.

(2) في (د) ليس لقوم.

(3) القرظ: ورق السلم يدبغ به.

(4) ديوان عنترة: 151، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ص197.

والمِشَك: اسْم مَكَان الشَّك، وهُو الانْتِظَام وَاللُّصُوق، والسَّابِغة: الدِّرْع الوَاسِعة، وهَتَكْت: شَقَقْت، والفُرُوج: النَّوَاحِي، وَالحَامِي[1]: المَانِع، وَالحَقِيقَة: مَا يَحِق حِفْظُه، والمُعْلِم: بِكَسْر اللامِ الَّذي يَجْعَل لِنَفْسِه عَلامَة يُعرَف بهَا فِي الحَرْب لِيَقصِدَه الأَبْطَال، ويَتَسَارعُون إلَى مُبَارَزَته، وبفَتْحِها: المُشَار إلَيه بأنَّه الفَارِس الأَوْحَد.

يقُول: رُبَّ شَخص هُو مَوضِع انْتِظَام دِرْع سَابِغَة وَاسِعة شَقَقْت نَوَاحِيَهَا بِالسَّيْف عَن رِجُل حَام لِمَا يَجِب عَليه حِفْظُه، شَاهِر نَفْسَه فِي حَومَة الحَرْب، أوْ مُشَار إلَيه بأنَّه أوْحَدُها.

**قَال: وَالخَامِس: مُرَادَفَة البَاء كَقَولِه[2]:**

**وَيَرْكَب يَوْم الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِس ∧ بَصيرُون[3] فِي طَعْن الأَبَاهِرِ وَالكُلَى**

أقُول: الرَّوع: الفَزَع، الفَوارِس: جَمْع فَارِس، وهُو شَاذٌّ فِي الجُموع، لأنَّ فَوَاعِل إنَّما هُو جَمْع فَاعِلة مِثْل ضَارِبَة وَضَوارِب[4]، أوْ جَمْع فَاعِل إذَا كَان صِفَة لِمُؤنَّث، مِثْل: حَائِض وحَوَائِض أو كَان صِفَة لِغَيْر الآدَمِيِّين[5]، مِثْل جَمَل بَازِل، وجِمَال بَوَازِل، فأمَّا مُذكَّر العَاقِل فَلا يُجمَع عَليه إلا شَاذاً، كـ فَوَارِس، قَال ابْن الحَاجِب: وَالَّذي حَسَّن جَمْعَه انْتِفَاء الشَّرِكَة بَيْنه وبَيْن المُؤنَّث، لأنَّهُم لا يقُولُون امْرَأة فَارِسَة[6]، يَعنِي أنَّه/ بَعُد بِهَذا عَن الصِّفَة، لأنَّ الفَرْق بَيْن المُذكَّر وَالمُؤنَّث بِالتَّاء مِن خَوَاص الصِّفَات، فهُو كَالاسْم، وَالأَبَاهِر جَمْع الأَبْهَر، وهُو عِرْق إذَا انْقَطَع مَات صَاحِبُه، قَال الجَوهَري: وهُمَا أبْهَرَان يَخْرُجَان مِن القَلْب ثُم يَتَشعَّب مِنهُما سَائِر الشَّرَايين[7]، وَالكُلَى جَمْع كُلْيَة وكُلْوَة.

---

(1) في (د) الحامل.

(2) الشاهد فيه أن (في ) بمعنى الباء من أبيات لزيد الخيل الطائي أوردها أبو زيد في نوادره: ص80، وهو من شواهد الجنى الداني: 251.

(3) في (ج) يصيرون.

(4) في (ج) ومرايه ، تحريف.

(5) سقطت من (ج).

(6) شرح الشافية: 2/ 153، بتصرف.

(7) الصحاح: 2/ مادة بهر.

**قَال: وَلَيس مِنه قَولُه تَعالَى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[1] خِلافاً لِزَاعِمِه.**

أَقُول: يَعنِي أَنَّ بَعْض النَّاس زَعَم فِي قَولِه تَعالَى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ أَنَّ (فِي) بِمعنَى البَاء، أيْ: يُكَثِّرُكُم بِهَذا التَّدْبِير، وهُو أَنْ جَعَل لِلنَّاس وَالأَنعَام أَزوَاجاً حتَّى كَان بَيْن ذُكُورِهِم وَإِنَاثِهِم التَّوَالُد وَالتَّنَاسُل، وَالضَّمِير فِي يَذْرَؤُكُم لِلمُخَاطَبِين وَالأَنعَام مُغَلَّباً فيهِ العُقَلاء عَلى الغُيَّب[2]، مِمَّا لا يَعقِل، ومَعنَى يَذْرَؤُكم: يُكَثِّرُكُم كَما ذَكَرنَا، يُقَال: ذَرَأَ الله الخَلْق، أيْ بَثَّهُم[3] وكَثَّرَهُم، وهُو بِالذَّال المُعجَمة، فَإِنْ قُلْت: مَا مَعنَى البَاء عِنْد هَذا القَائِل، فَإِنَّ المُصنِّف لَم يُفصِح بِهِ، قُلْت: صرَّح ابْن قَاسِمٍ فِي الجَنَى الدَّانِي بِأَنَّ هَذا القَائِل زَعَم أَنَّها بَاءُ الاستِعَانَة[4]، وَلا يَخفَى مَا فيهِ مِن عَدَم رِعَايَة الأَدَب، والتَّعْبِير بِالإِلْصَاق سَالِمٌ عَن هَذا.

**قَال: السَّابِع مُرَادَفَة (مِنْ) كَقَولِه[5]:**

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ۸ وَهَلْ يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي
وَهَل يَعِمَن مَن كَان أَحْدَثُ عَهْدِهِ ۸ ثَلاثِين شَهْراً فِي ثَلاثَة أَحْوَالِ

أَقُول: هَذَان بَيْتَان مِن قَصِيدَة طَويلَة لامْرئ القَيْس، وهِي الَّتِي فِيها البَيْت المَشْهُور يَصِف العُقَاب:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْر رَطْبَاً ويَابِساً ۸ لَدَى وَكْرِهَا العُنَّاب وَالحَشَفُ البَالِي

وَالبَيْت الَّذي احْتَجَّ به الكُوفِيُّون فِي بَابِ التَّنَازُع[6]:

---

(1) الشورى: 11.

(2) في (د) على المغيب.

(3) سقطت من (د).

(4) الجنى الداني: ص251.

(5) ديوان امرئ القيس: ص175.

(6) الكوفيون يرون أن إعمال الفعل الأول أولى، واحتجوا برفع قليل في البيت، فلو أعمل الشاعر الثاني: أطلب لنصب قليلاً، الإنصاف: 1/ 83-84.

وَلَو انَّ مَا اسْعَى لأدْنَى مَعِيشَة /\ كَفَانِي، وَلَم أطْلُب قَلِيل مِن المَالِ

وقَدْ عَمَد بَعْض فُضَلاء الأنْدَلُس إلَى أعْجَاز هَذِه القَصِيدة فَضَمَّن غَالِبَها فِي المَوَاعِظ وَالمَدْح النَّبَوي صَارِفَاً لَهَا عَن أغْرَاضِها الأصْلِيَّة إلَى مَا قَصَده مِن وَعْظ ومَدْح، فَأبْدَع فِيما صَنَع رحِمَه اللهُ، وَمِن قَولِهِ فِي ذَلِك[1]:

أقُول: لِعَزْمي، أوْ لِصَالِح اعْمَالي /\ الا عِمْ صَبَاحاً أيُّهَا الطَّلَل البَالِي
اشَيْخاً وتَأتِي فِعْلَ مَن كَان عُمْرُه /\ ثلاثِيْن شَهْراً فِي ثلاثة احْوَالِ

وَمَرَّ عَلى هَذا النَّمَط فِي غَالِب القَصِيدَة، قَال الجَوهَرِي: قَولُهُم عِمْ صَبَاحاً: كَلِمة تَحيَّة، كأنَّه مَحذُوف مِن نَعِم يَنْعِم بِالكسْر، كَما تقُول: كُلْ مِن أكَلَ يَأكُلُ فحُذِفَت النُون اسْتِخفَافَاً[2]، قُلت: وَهَذا لَيس بِقِيَاس، وحَكَى بَعْضُ[3] شَارِحِي المُعَلَّقات أرْبَع[4] لُغَات، إحْدَاهَا[5]: انْعَم صَبَاحاً بِالفَتْح مِن نَعِم يَنْعِم، كـ عَلِم يَعلَم، والثَّانِية اِنْعِم بِالكَسْر مِن نَعِم يَنعِم، كـ حَسِب يَحسِب، قَالَ: وَلا ثَالِث لَهُما فِي الصَّحِيح، والثَّالِثة[6]: عَمْ بالفَتْح مِن وَعَم يَعِم، كـ وَضَع يَضَع، الرَّابِعَة عِمْ بالكَسْر مِن وَعَم يَعِم، كـ وَعَد يَعِدُ[7]، وعَلى ثُبوت هَاتَيْن[8] اللُّغَتَيْن الأخِيرَتَيْن: يَعِم ويَعِمَنْ جَارِيَان عَلى القِيَاس، وَمعنَى: وَعِم كَمَعْنَى نَعِم،

---

(1) في هامش الأصل: هو القاضي أبو جعفر أحمد بن محمد بن القاسم ابن جزي الكلبي، نسبها له ابن الخطيب: في الكتيبة الكامنة فيمن لقي بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، ص130، والقصيدة في الإحاطة: 1/ 159، 162، كان حياً سنة 763هـ.

(2) في الصحاح: فحذف منه الألف والنون استخفافاً: 5/ مادة نعم.

(3) أراد أبا عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني.

(4) أربع سقطت من الأصل و(ج).

(5) في الأصل أحدها.

(6) في (ج) والثالث وفي (د) والثانية.

(7) شرح المعلقات السبع للزوزني، ص102.

(8) في (ج.د) هذين.

قَال الأعْلَم[1]: وَصَبَاحاً يَجُوز أنْ يكُون ظَرْفاً، وَأنْ يكُون تَمْيِيزاً عَن النِّسْبَة أيْ: نَعِم صَبَاحُك، وَقَد مَر أنَّ الطَّلَل: مَا شَخَص مِن آثَار الدَّار، وَأمَّا العُصُر: بِضَمَّتَيْن فهُو الدَّهْر، وفِيه لُغَة بِضَم العَيْن وإسْكَان الصَّاد، وَلُغَة أخْرَى وهِي فَتْح العَيْن وإسْكَان الصَّاد، وبِهَا جَاء القُرْآن، ثُم لا مَعنَى لِقَولِهِ: ثَلاثِين شهْراً فِي ثَلاثَة أحْوَال، مَتَى أُرِيدَت البَعْضِيَّة، إذْ كَما تكُون الثَّلاثُون شَهْراً فِي ثَلاثَة أحْوَال، تكُون بَعْض أرْبَعَة وخَمْسَة وَأكْثَر، فَلا يَظْهَر لِتَخصِيص الثَّلاثَة بِالذِّكْر مَعنَى طَائِل، وَإنْ كَانَت هِي أوَّل المَرَاتِب الَّتِي تُوجَد فِيها الثَّلاثُون شَهْراً، نَعَم يُمكِن أنْ يكُون مِن لابْتِدَاء الغَايَة أيْ: ثَلاثِين شَهْراً ابْتُدِئت مِن ثَلاثَة أحْوَال، أيْ: مِن انْقِضَائها، فيَكُون المُرَاد خَمْسَة أعْوَام ونِصفاً، وهُو المَعنَى الَّذِي ادَّعَى فِيه أنَّ (فِي) بمعنَى (مَع) لَكِن بطَرِيق/ أخرَى غَيْر تِلْك.

**قَال: وقِيل يُرِيدُ: أنَّ أحْدَث عَهْدِه خَمْسُ سِنِينَ ونِصْفٌ، فـ(فِي) بِمَعْنَى (مَع).**

أقُول: وَمَعنَى البَيْت حِينَئذٍ: وَهَل يَنْعَم مَن كَان أحْدَث عَهْدِه بِأهْلِه وجِيرَانِه هَذا الزَّمَن الطَّوِيل، يَعنِي أنَّ سُكَّان[2] ذَلِك المَنْزِل ارْتَحلُوا عَنه مِن هَذِه المُدَّة، ولَمْ يَرجِعُوا إلَيه، فَحصُول النِّعْمَة مَع مُفَارَقة الأهْلِ هَذا الزَّمَن الطَّوِيل أمْرٌ مُستَبْعَدٌ.

**قَال: وَفِيه نَظَرٌ.**

أقُول: الضَّمِير يَرجِع إلَى القِيَاس، أوْ إلَى قَوْل ابْن مَالِك[3]، وَوَجْه النَّظَر أنَّ المَقِيس عَلَيه، وهُو فَانْظُر بِمَن تَثِقُ، لا تَتَعيَّن البَاء[4] فِيهِ لِلزِّيَادة عَلى أنْ يكُون الأصْل: فَانْظُر

---

(1) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المشهور بالأعلم، لأنه كان مشقوق الشفةالعليا، قال السيوطي كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظاً لها مشهوراً بإتقانها، وقال القفطي: أخذ الناس عنه كثيراً، وكانت الرحلة في وقته إليه من مؤلفاته: شرحان للجمل، وشرح ديوان الحماسة، حققه الدكتور علي حمودان، والنكت على الكتاب مخطوط في الرباط المكتبة العامة رقم 142، أوقاف، وتحصيل عين الذهب، حققه الأستاذ أزوغ، وشرح لدواوين بعض الشعراء، توفي سنة: 476هـ الإنباه: 4/ 59، دار الكتب المصرية، البغية: 2/ 356، وفيات الأعيان: 7/ 81، الأعلام: 8/ 233.

(2) في (ج) إسكان، تحريف.

(3) يريد أن ابن مالك وحده هو الذي أجاز أن تأتي (في) زائدة عوضاً من أخرى محذوفة، قياساً على قول الشاعر:

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث ... إلا أخو ثقة، فانظر بمن تثق

فالباء زائدة عوضاً من أخرى محذوفة كما هو واضح من كلام الشارح، وبالقياس تكون في زائدة عوضاً من أخرى في قوله: ضربت فيمن رغبت، أي: ضربت من رغبت فيه، المغني: 1/ 170.

(4) في (د) الباقية.

مَن[1] ثِق بِهِ، فَحُذِف بِهِ وعُوِّض مِن هَذِه البَاء الجَارّة لِلضمِير بَاء أُخْرَى دَاخِلَة عَلى مَن، إذْ يَجُوز -كَما مَر- أنْ تكُون مَن استِفهَامِيَّة، لا مَوصُولة وَالكَلام ثمَّ بِقَولِهِ: فَانْظُر، ثُم ابْتَدَأ مُسْتَفهِماً بِقَوله: بِمَن ثِق، فَلا حَذْف ولا تَعْوِيض.

**قَالَ: وَأنْشَدَ[2]:**

أنَا أبُو سَعْدٍ إذَا اللَّيْلُ دَجَا ∧ تُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

أقُول: دَجَا اللَّيل يَدْجُو دَجْواً، أيْ: أظْلَم، وَاليَرَنْدَج: جِلْدٌ أسْوَد، كَذا فِي الصِّحَاح[3]، وَالمَعنَى: يَخَال سَوَاده سَوَاد يَرَنْدَج، قُلْت: ولَو جُعِل هَذا مِن بَابِ التَّجْرِيد، نَحْو ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾[4] لأمْكَن، وَعَليه فَلا زِيَادَة وَلا نَقْص.

---

(1) في (د) بمن.

(2) الشاهد فيه أن في زائدة لغير التعويض، نسبه البغدادي في شرح الأبيات لأبي سعد سويد بين أبي كاهل، 4/ 82.

(3) الصحاح: 3/ (ردج).

(4) فصلت: 28، والتجريد في علم البلاغة أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها لأجل المبالغة، وكمال تلك الصفة في ذلك الأمر، ويكون التجريد بـ من التجريدية، نحو قولك: لي من فلان صديق حميم، أي: بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها، ويكون بالباء التجريدية أيضاً الداخلة على المنتزع منه، كقولهم: لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر، انتزع منه بحراً من السماحة للمبالغة في الاتصاف بها، ويكون بدخول (في) في المنتزع منه كقوله تعالى: (لهم فيها دار الخلد) أي: في جهنم، انتزع منها داراً أخرى مثلها، وقد يكون بدون توسط الحرف، شروح التلخيص: 4/ 348، 355.

**قَالَ: ( قَدْ ) عَلى وَجْهَيْن، حَرْفِيَّة وَسَتَاتِي[1] واسمِيَّة.**

أقُول: يعني أنَّ (قَدْ) كَلِمة تَارةً تكُون مَنسُوبة إلَى الحَرْف بِاعتِبَار أنَّها تَجِيء عَلى طَرِيقِه[2]، وتَارة تكُون مَنسُوبةً إلَى الاسْم بِاعتِبَار إتْيَانِها عَلى أُسلُوبه، فَعَلى هَذا يَنْبَغي أنْ يُضبَط (حَرفيَّةٌ وَاسمِيَّةٌ) بِالرَّفع عَلى الخَبَرِيَّة، فتكُون قَد مُبْتَدأ، أُخْبِر عَنْها بِخَبَرين مُتَعاطِفَيْن، وَلا تُضْبَط بِالجَر عَلى إرَادَة بَدَل التَّفْصِيل، لأنَّ الحَرفيَّة وَالاسمِيَّة لا تَصِح أنْ يُفسَّر بِهما المُفصَّل الَّذي هُو الوَجْهَان، إذِ الوَجْه هُو كَوْنها حَرْفاً، أوْ كَوْنها اسماً، وكَذا القَوْل فِي مَبنيَّة ومُعرَبة، ألا تَرَى أنَّه لا يَصِح حَمْل شَيء مِن ذَلِك عَلى الوَجْه، وَلا يُقَال أيْضاً: الوَجْه مَبنيَّة، وَالوَجْه مُعرَبة، ويَصِح حَمْل الكُل عَلى قَدْ، فَيُقال: قَد حَرفيَّة وَاسمِيَّة، وَمَبنيَّة ومُعْرَبة، فَعُلِم أنَّها أخْبَار، لا أبْدَال مِن الوُجُوه.

**قَال: مَبْنِيَّة وَهُوالغَالِب لِشَبَهِهَا بِـ قَدْ الحَرْفِيَّة فِي لَفْظِهَا.**

أقُول: لَيْس ذَلِك بِمُجرَّده مُوجِباً لِبِنَائِها، وَلا بُدَّ أنْ يُضَاف إلَى الشَّبه اللَّفْظِي الشَّبه المَعنَوي، وهُو مُنْتَفٍ هُنا بِدَلِيل أنَّ (إلَى) المُرَادِفَة[3] لِلنِّعْمة مُعْرَب مَع مُشَابَهتِه لـ إلَى الحَرفيَّة فِي اللَّفْظ.

**قَال: وَمُعرَبَة وهُو قَلِيل، يُقَال: قَدْ زَيْدٍ دِرهَمٌ، بِالرَّفْع.**

أقُول: بِنَاؤُها مَذْهَب البَصرِيِّين، وَإعْرَابُها مَذهَب كَوفِي، وهُو مُشْكِل، لأنَّ الشَّبه الوَضعِي مَوجُود، وهُو كَاف فِي تَحتُّم البِنَاء، فَمَا وَجْه الإعْرَاب؟، فإنْ قُلت: وَجْهُه[4] مُلازَمتُها لِلإضَافة، قُلت: لَو صَحَّ دَافِعاً[5] لِلبِنَاء لَمْ تُبْن فِي (قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ) بِالسُّكون، وهِي حَالَتُها الغَالِبة.

---

(1) في (د) وسيأتي.
(2) في (ج) طريقة.
(3) في (د) المراد بها النعمة.
(4) في (ج) وجه.
(5) في (د) رافعاً.

**قَالَ: وَالمُسْتَعْمَلَة اسْم فِعْل مُرَادِفَةً لـ يَكْفِي.**

أَقُول: لَو كَانَت مُرَادِفة لَهَا لَكَانت فِعْلاً، وَاللازِم بَاطِل، وَلا أَدْرِي لِم جَعَلها بِمعْنَى المُضارِع، مَع أنَّ فِي مَجِيء اسْم الفِعْل بِمَعْنَاه كَلاماً، وَابْن الحَاجِب[1] يَأْبَاه، وقَد صرَّح ابْن قَاسِم أنَّها بِمعنَى كَفَى[2].

**قَالَ: وَقَولُه:**[3]

قَدْ نِي مِن نَصْر الخُبَيْبَيْن قَدِي.

أَقُول: هَذَا مِن شِعْر حُمَيد بْن مَالِك الأَرْقَط، وَالخُبَيْبَان: عَبْد الله بْن الزُّبَيْر، وَأَخُوه مُصْعَب، وكَان عَبْد الله يُكنَّى بِأبِي خُبَيْب، قَالَ الرَّاعِي[4]:

مَا إنْ أَتَيْتَ أَبَا خُبَيْب وَافِياً /\ يَوْماً أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلاً/

قِيل: هُمَا عَبْد الله بْن الزُبَير وَوَلَدُه خُبَيْب الَّذِي كَان يُكنَّى بِه، وَعَلى كُل مِن القَولَيْن فَالخُبَيبَان كَالقَمَرين وَالعُمَرَين، ويُرْوَى البَيْت بِكَسْر البَاء الثَّانِيَة وفَتْح النُون عَلى الجَمْع، وَالمُرَاد: الثَّلاثَة عَبْد الله وَأَخُوه مُصْعَب وَابْنُه خُبَيْب، وَقَال ابْن السِّكِّيت[5]: يُرِيد أَبَا خُبَيْب ومَن كَان عَلى رَأْيه[6].

وَقَوله مَرفُوع عَلى أنَّه مُبْتَدأ خَبَره الجُمْلَة[7] الفِعليَّة مِن قَولِهِ: تَحْتمِل قَدْ الأُولَى، إلَى آخِرِه، والعَائِد مَحذُوف، أيْ: يَحتَمِل قَدْ الأُولَى فيهِ.

---

(1) قال ابن الحاجب: أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر، أوالماضي، شرح الكافية لمحمد بن إبراهيم بن جماعة: ص275.

(2) الجنى الداني: ص253.

(3) الشاهد فيه أن قد في الموضعين بمعنى حسب أو بمعنى يكفي، وهو رجز ينسب لحميد الأرقط كما ذكر الشارح، من شواهد الجنى الداني: ص253، أمالي ابن الشجري: 1/ 14، شرح المفصل: 3/ 124، والتصريح: 1/ 112.

(4) شعر الراعي النميري: 61-62، وهو في شرح المفصل: 2/ 104، الخزانة: 1/ 503.

(5) تقدم التعريف به ص99 من الأصل، وانظر إصلاح المنطق، ص401.

(6) الصحاح: 1/ خبيب وفي إصلاح المنطق: وما أتيت بدل ما إن أتيت. ص401، تح محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1970، واللسان: خبب.

(7) في (د) والجملة.

**قَالَ: وَالثَّانِي[1] عَلَى أنَّ النُون حُذِفَت لِلضَّرُورَة كَقَولِه[2]:**

**إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي.**

أقُول: يُرِيد لَيْسَنِي بِالنُون، كَما وَرَد مِن كَلامِهِم عَليه: رَجُلاً لَيْسَنِي[3]، إلا أنَّ الضَرُورَة ألْجَأتْهُ إلَى حَذْفِها، وَقَبْل هَذَا البَيْت:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيد الطَّيْس.

**قَالَ الجَوهَرِي: يَعْنِي الكَثِيرِ مِن الرَّمْل[4].**

**قَالَ: وَيَحْتَمِل أنَّها[5] اسْم فِعْل لَمْ يُذْكَر مَفْعُولُه، فَاليَاءُ لِلإطْلاقِ، وَالكَسْرَةُ لِلسَّاكِنَيْن.**

أقُول: هَكَذا وَقَع لِغَيْره، وهُو مُشكِل فإنَّ حَرْف الإطْلاق وهُو حَرْف مَدٍّ يَتولَّد مِن إشْبَاع حَرَكَة الرَّوِي، فَلا وجُود لَه إلا بَعْد تَحرِيك الرَّوِي، فَإذَن لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَان أصْلاً، وإنَّمَا القَوْل فِي ذَلِك مَا قَالَه سِيبَويْه.

قَالَ فِي بَاب وجُوه القَوَافِي فِي الإنْشَاد مَا نَصُّه: واعلَم أنَّ السَّاكِن وَالْمَجْزُوم يَقَعَان فِي القَوافِي، ولَو لَمْ يفْعَلُوا ذَلِك لضَاق عَليهم[6]، ولَكنَّهُم تَوسَّعُوا بِذَلِك، فَإذَا وَقَع وَاحِد مِنْهُما فِي القَافيَة حُرِّك، ولَيْس إلْحَاقُهُم إيَّاه الحَرَكة بِأشَد مِن إلْحَاقِهِم حَرْف المَد مَا لَيْس هُو فيهِ، وَلا يَلزَمُه فِي الكَلام، ولَو لَم يَقِفُوا إلا بِكُل حَرْف فيهِ حَرْف مَدٍّ لَضَاق عَلَيهِم، ولَكنَّهُم اتَّسَعُوا، فَإذَا حَرَّكُوا وَاحِداً مِنْهُما صَار بِمنْزِلة مَا لَم تَزَل فِيه الحَرَكة، فَإذَا كَان كَذَلِك ألْحَقُوه حَرْف المَد، فجَعَلُوا السَّاكِن والمَجزُوم لا يَكُونَان إلا فِي القَوافِي المَجرُورَة حَيْث احتَاجُوا إلَى حَرَكتِها، كَما أنَّهم إذَا اضْطَرُّوا إلَى تَحرِيكِها فِي الْتِقَاء السَّاكنَيْن كسَرُوا، فَلِذَلِك جعَلُوها فِي المَجرُورَة حَيْث احتَاجُوا إلَيها، كَما أنَّ أصلَها فِي التِقَاء السَّاكنَيْن الكَسْر.

---

(1) يريد بالثاني الاحتمال الثاني لـ قدي الثانية في قول الشاعر (قدني من نصر الخبيبين قدي) وهو أن تكون اسم فعل، أما الأول فهو أن تكون مرادة لـ حسب.

(2) الرجز لرؤبة، وهو من شواهد الخزانة: 2/ 427، الصبان: 1/ 122، الممع: 1/ 64، الجنى الداني: ص150.

(3) ساقط من (د).

(4) الصحاح: 3/ طيس.

(5) أي: قدني.

(6) سقطتا من الأصل.

**قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ[1]:**

أَغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي ٨ وَأنَّكِ مَهْمَا تَأمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

**وَقَالَ: طَرَفَةُ[2]:**

مَتَى تَأتِنَا نُصْبِحْكَ كَأساً رَوِيَّة ٨ وَإنْ كُنْتَ[3] عَنْهَا غَنِيّاً فَاغْنِ وَازْدَدِ

ولَو كَانَت فِي قَوافٍ مَرفُوعَة أوْ مَنصُوبَة كَان إقْوَاء[4]،[5] هَذا كَلامُه، فَقَد رَأيْتُه لَم يَجْعَل الكسْر لأجْل التِقَاء السَّاكنَيْن تَحَقُّق وقُوعهُما، وإنَّما جَعَلَه لأجْل الضَّرُورَة المُلجِئة إلَى إدْخَال مِثْل ذلِك فِي القَوافِي المُتَحرِّكة، فَحَرَّك هَذا السَّاكِن الوَاقِع فِي القَافيَة بِالكَسْر حَمْلاً عَلى كَسْر الأوَّل مِن السَّاكِنَيْن إذا التَقيَا وَاضْطُرّ إلَى تَحْرِيكِه، وَالجَامِع الضَّرُورَة.

**قَالَ: فَلا تُفْصَلُ[6] مِنهُ بِشَيءٍ اللَّهُم إلا بِالقَسَم، كَقَوْلِهِ:**

أخَالِدُ، قَدْ[9] –وَاللهِ– أوْطَأتُ عَشْوَة ٨ وَمَا قَائِلُ[7] المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[8]

---

(1) الشاهد فيه كسر اللام في حال الجزم للإطلاق والوصل، وإجراؤها مجرى المجرور، لما بين المجرور والمجزوم من المناسبة، إذ كل منهما يختص بنوع من الكلام، حيث الجزم نظير الجر، فإذا احتيج إلى تحريكه حرك بحركة نظيره، شرح المعلقات للزوزني: ص19، الخصائص: 3/ 13، وابن الشجري: 1/ 127، الهمع: 2/ 211.

(2) البيت: 46، من معلقته، وهو في المقتضب: 2/ 49، ابن يعيش: 7/ 46، أراد وازدد فكسر آخر الفعل لإطلاق القافية ووصلها بحرف المد للترنم، تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، هامش الكتاب: ج2/ 364، منشورات الأعلمي، بيروت.

(3) في (ج.د) وإن تك.

(4) في الأصل أقوى.

(5) الكتاب: 4/ 214، 215، تح: هارون والجزء: 2/ 364، من منشورات الأعلمي بيروت.

(6) الضمير يعود على قد الحرفية التي لا تفصل من الفعل الداخلة عليه.

(7) في (د) قابل.

(8) قال البغدادي في شرح شواهد المغني: 4/ 86، البيت مركب من شعري شاعرين، فالمصراع الثاني من قصيدة للفرزدق، وصدره: وما حل من جهل حباً حلمائنا، ديوانه: 2/ 561، والمصراع الأول فيه تحريف، وصوابه:أوطئت عشوة، وهو صدر أبيات خوطب بها خالد بن عبدالله القسري، عندما أمر بقطع يد يزيد بن بلال البجلي الذي أخذ في دار قوم، فادعي عليه السرقة.

(9) سقطت من (ج).

أقُول: إلا بِالقَسَم بَدَل مِن قَولهِ: بشَيء، وَاللَّهُم[1]، مُعتَرِض إشْعَاراً بِالتَّقْلِيل، وَالعَشْوة: رُكُوب الأمْر عَلى غَيْر بَيَان، وفِي عَيْنِه الفَتْح وَالضَّم وَالكَسْر، يُقَال: أوْطَأته عَشْوة، أيْ: أمْراً مُلْتَبِساً، وذَلِك إذَا أخْبَرتَهُ بِمَا أوْقَعْته فِي حَيْرَة أوْ بَليَّة، وأنْشَد ابْن قَاسِم فِي الجنَى الدَّانِي، عَجزَ هَذا البَيْت على غَيْر مَا هُو عَليه هُنَا، فقَال[2]:

وَمَا العَاشِقُ المَظْلُوم فِينَا بِسَارِق.

والتَّعْنِيف: التَّعْبِير عَن اللَّوْم.

**قَال: وَقَوْلُ آخَر:** [3]

فَقَد -وَالله- بَيَّنَ لِي عَنَائِي ∧ بِوَشْكِ فِرَاقِهِم صُرَدٌ يَصِيحُ

أقُول: بَيَّن أظْهَر وَأوْضَح، وَالعَنَاء بِفَتْح العَيْن المُهمَلة وَالنُون وَالألِف المَمْدُودة: التَّعَب والنَّصَب، وَالوَشْك بفَتْح الوَاو وضَمِّها مَع سكُون الشِّين المُعْجَمة: السُّرْعَة، وَالصُّرَد: بِفَتْح الرَّاء وضَم الصَّاد طَائِر.

**قَال: وَقَد يُحْذَف[4] بَعدَها لِدَلِيل، كَقَوْل النَّابِغَة:** [5]

أَفِدَ التَّرَحُّلُ، غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا ∧ لَمَّا تَزُل بِرِحَالِنَا، وَكَأنْ قَدِ/

أقُول: أفِدَ بالفَاء، أيْ: دَنَا وقَرُب، والرِّكَاب بكَسْر الرَّاء وتَخْفِيف الكَاف: الإبِل الَّتِي يُسَار عَلَيها، الوَاحِدة رَاحِلَة، وَلا وَاحِد لَهَا مِن لَفظِهـا، كَذا فِي الصِّحـاح[6]، وَالزَوَال:

---

(1) في (د) واللام.

(2) الجنى الداني: ص260.

(3) لم يعرف قائله، وهو من شواهد المالقي في رصف المباني، ص393، قال: فلأجل ذلك لايجوز الفصل بين قد والفعل، إلا في الضرورة.

(4) أي: الفعل بعد (قد).

(5) ديوانه: ص89، تح محمد أبو الفضل، وهو من شواهد الجنى الداني: 146، والقطر: 160، الأشموني: 1/ 12، الخصائص: 2/ 362، الخزانة: 3/ 236، اي وكان قد زالت.

(6) الصحاح: 1/ ركب.

الذَّهَاب وَالاستِحَالَة، زَال: يَزُول، ويَزَال قَلِيلَة عَن أبِي عَلِي، كَذا فِي القَامُوس[1]، وَالُمرَاد فِي البَيْت مَعنَى الذَّهَاب، وَالزَّاي مَضمُومة عَلى الكَثِير المَشهُور.

**قَال: وَأمَّا فِي المَاضِي فلأنَّه لَو صَحَّ إثْبَات التَّوقُّع لَهَا[2]، بِمعنَى أنَّها تَدخُل عَلى مَا هُو مُتَوقَّع لَصَحَّ أنْ يُقَال فِي: لا رَجُل، بِالفَتْح إنَّ (لا) لِلاستِفهَام، لأنَّها لا تَدخُل إلا جَوَاباً لِمَن قَال: هَل مِن رَجُل، وَنَحوه فَالَّذِي بَعْد (لا) مُستَفهَم عَنه مِن جِهَة شَخص آخَر؛ كَما أنَّ المَاضِي بَعْد (قَدْ) مُتَوقَّع كَذَلِك.**

أقُول: هَذِه المُلازَمَة الَّتِي ذَكَرَها لا يَتِم الرَّد بِهَا عَلى خَصْمِه، وَذَلِك أنَّ الخَصْم[3] يقُول: إنَّها دَخَلَت عَلى الفِعْل المَاضِي دَالَّة عَلى أنَّه كَان مُتوقَّعاً قَبْل الإخْبَار، كَما صرَّح بِهِ المُصنِّف، ولَمْ تَرِد المُلازَمة عَلى ذَلِك أصْلاً، ولَو أوْرَدَها عَلى ذَلِك لَكَانَت غَيْر مُوجَّهةٍ وبَيَانُه، أنْ لَو قَال: لَو صَحَّ جعلُها لِلتَّوقُّع بِاعتِبَار دَلالَتِها عَليه وَاقِعاً مِن شَخص لَصَحَّ جَعْل (لا) لِلاستِفهَام بِاعتِبَار دخُولِهَا عَلى مُستَفهَم عَنه مِن جِهَة شخصٍ آخَر، لَكَان مَنع المُلازَمة ظَاهِراً، وذَلِك لأنَّه لا يَلزَم مِن إثْبَات التَّوقُّع لـ قَدْ بِاعتِبَار دَلالَتِهَا عَليه وإفَادَتِها لَه وَاقِعاً عَن غَيْر المُتكلِّم بِهَا إثْبَات الاستِفهَام لـ لا[4] لُمجرَّد دخُولِها عَلى مُستَفهَم عَنه مِن جهَة شَخص[5] آخَر مَع كَوْنِها غَيْر دَالَّة عَلى الاستِفهَام البَتَّة، فَتَأمَّلْه.

**قَال: الثَّانِي تَقْرِيبُ المَاضِي مِن الحَالِ.**

أقُول: مِثْله[6] فِي حَوَاشِي التَّسْهِيل بـ قَدْ قَامَت الصَّلاة، ثُم قَال: وَلا أفْهَم هُنا مَعنَى التَّقْرِيب، قُلْت: بَل هُو مُتحَقِّق مَفهُوم، فإنَّ إخْبَار المُتكلِّم بِالإقَامَة بِأنَّ الصَّلاة قَدْ قَامَت مَعنَاه أنَّ قِيَام الصَّلاة الَّذِي كَان مُنْتَظَراً قَد قَرُب وقُوعُه مِن زَمَن الحَال الَّذِي نَتَكلَّم فِيه بِكَلِمَات

---

(1) القاموس: 3/ 402، زاله.

(2) اي: قد.

(3) سقطت من (د).

(4) في (ج) إلا.

(5) سقطت من الأصل.

(6) ابن هشام، أما في المغني فمثله بـ قام زيد، وقال: يحتمل الماضي القريب والبعيد، فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب: 1/ 172.

الإِقَامَة ضَرُورة أَنَّها إِنَّما تُقَال بِقُرْب الدخول فِي الصَّلاة، لا فِي حَالَة الدخُول فِيها، فَهَذا مَعنَى ظَاهِر مَكشُوف لا وَجْه لِلتَّوقُّف فِي فَهْمِه، قَال: وَالَّذي أَفْهَمُه هُنا مَعنَى التَّحقِيق مُبَالغَة، كأَنَّه قَدْ قِيل: قَد تَحقَّق فِعْل الصَّلاة وَوَقَع، فَاشْرَعُوا فيهَا، تَنْزِيلاً لِمَا اجْتَمَعت أَسْبَابه مَنزِلة مَا قَد حَصَل البتَّة[1]، قُلْت: وَهَذا مَعنَى يُمْكِن اعتِبَارُه، إلا أنَّ فيهِ مَجَازاً، وهُو خِلاف الأَصْلِ.

**قَال: أحَدُها[2] أنَّها لا تَدخُل على لَيس وَعَسَى وبِئس ونِعْم، لأنَّهُن لِلحَال، ولامَعنَى لِذِكْر مَا يُقَرِّب مَا هُو حَاصِل، ولِذَلِك عِلَّة أُخرَى، وهِي أنَّ صِيَغَهُن لا يُفِدْن[3] الزَّمَان.**

أَقُول: فِي ظَاهِر العِبَارة تَنَافٍ، وذَلِك أَنَّ صَدْر الكَلام مُصرِّح بِإِثْبَات كَونِهن لِلحَال، وعَجُزُه مُصرِّح بِنَفْي إِفَادَتِهن لِلزَّمَان الشَّامِل لِلحَال وَغَيْره، وجَوَابه أَنَّ المُرَاد بِكَونِهن لِلحَال أَنَّهُن لَه[4] بِحَسَب الاستِعْمَال ضَرُورَة أَنَّ الإِنْشَاء إِيقَاع مَعنَى بِلَفْظ يُقَارِنه فِي الوجُود، وَزَمَن هَذا الوجُود حَالِي، أيْ: زَمَن حَال التَّكلُّم، ولَيْس الحَال مُفَاداً بِالصِّيغَة وَضْعاً، وَإِنَّما جَاءَت مِن قِبَل استِعمالِهن لِلإِنْشَاء، فَمَحَل الإِثْبَات غَيْر مَحَل النَّفْي فَلا تَنَاقُض، لَكِن هَذَا إِنَّما يَحْسُن إِجْرَاؤه فِي الفِعْل الإِنْشَائِي، وَ(لَيْس) لَيس[5] كَذَلِك، فتَأَمَّلْه.

**قَال: وَلا يَتَصَرَّفْن[6] فَأَشْبَهْنَ[7] الاسْمَ.**

أَقُول: أَمَّا شَبَهُهُن لِلاسْم مِن جِهَة أَنَّ الصِّيغة لا تُفِيدُ الزَّمَان فَوَاضِح، وأَمَّا شَبَهُهُن لهُ مِن جِهَة عَدَم التَّصرُّف فَفِيه نَظَر، لأَنَّ عدَمَ التَّصرُّف لَيْس أَمْرَاً لازِماً لِلاسْم، فَقَد يَتَصرَّف كَالصِّفَات المُشتَقَّة مِن المَصدَر.

---

(1) حواشي التسهيل لابن هشام.

(2) اي أحد الأحكام الخمسة التي انبنت على إفادة قد تقريب الماضي من الحال.

(3) في (ج) تفدن.

(4) في الأصل لهن.

(5) سقطت من (ج).

(6) في الأصل ولا تتعرفن.

(7) في (د) فاشبهت.

**قَال: الثَّانِي[1] وجُوبُ[2] دُخُولِهَا عِنْد البَصرِيِّين -إلا الأخفَش - عَلى المَاضِي الوَاقِع حَالاً.**

أقُول: فيهِ نَظَر، فإنَّ قَد تُقرِّب المَاضِي مِن الحَال المُرَاد بِهِ قَسِيم[3] المُستَقبَل وَالمَاضِي، وَلَيس الكَلام هُنَا فِي الحَال بِهذا المَعنَى، وإنَّما الكَلام فيهِ بِاعتِبار أنَّه مُبيِّن لِهيئَة الفَاعِل أوْ المَفعُول، وَهُو مُقتَرِن بِعَامِله مَاضياً كَان أوْ مُستَقبَلاً، أو حَالاً، وَأجَابَ بعضُهُم عَن ذَلِك بأنَّ اشتِرَاط التَّحلِّي بـ قَد لِيُشعِرَ بِالحصُول حَال وقُوع العَامِل مِن جِهَة كَونِها فِي الأصْل لِلتَّقرِيب/ إلَى الحَاضِر فِي الجُملَة، فإنَّ المَاضِي لاستِقلالِه بِالمُضِي لا يُفِيد المُقَارَنة[4]، وإنْ كَان العَامِل أيضاً مَاضِياً، وربَّما تُوهِّم أنَّه مَاضٍ بِالنِّسبَة إلَيه، كَما أنَّهم اشتَرَطُوا التَّجرُّد عَن عَلَم الاستِقبَال لِمِثْل ذَلِك، ولِيكُون مِمَّا يَصلُح لِلحَاضِر، قُلْت: قَد إنَّما تُفِيدُ المُقَارَبة بِالبَاء، لا المُقَارنَة[5] بِالنُّون والمطلُوب فِي الحَال المَعنَى الثَّانِي، لا الأوَّل.

**قَال: وَإنْ كَان بَعيداً[6] جِيء بِاللامِ وَحْدَها، كَقَولِه[7]:**

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ ∧ لَنَامُوا، فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِي

أقُول: الفَاجِر: الكَاذِب وَالعَاهِر. ولَنَامُوا: هُو جَوَاب حَلَفْت لا جَوَاب قَسَم مَحذُوف، وَمِن حَدِيث إمَّا عَلى حَذْف مُضَاف، أيْ: مِن ذِي حَدِيثٍ، أوْ عَلى جَعْل الحَدِيث بِمَعنَى المُحَادِث[8]، كَالعَشِير بِمَعنَى المُعَاشِر، وَالصَّالِي: المُصطَلِي: هُو الَّذِي يَستَدفِئ بِالنَّار، يَقُول: طَرَقَت المَحبُوبَة فَاستَشعَرَتِ الخَوْف مِن الرُّقَبَاء، فَحَلَفت لَهَا أنَّ القَوْم الَّذِين كَانُوا يَتَحدَّثُون ويَصطَلُون نِيَامٌ.

---

[1] أي الحكم الثاني، وكلمةالثاني سقطت من النسخ الثلاث.

[2] في الأصل ووجه.

[3] في (ج) قسم.

[4] في الأصل و(ج) المقاربة.

[5] في الأصل و(د) المقاربة.

[6] أي الماضي.

[7] ديوان امرئ القيس، 32، والجنى الداني: ص135.

[8] في (د) الحادث.

**قَال: وَالظَّاهِر فِي الآيَة[1] وَالبيْت[2] عَكْسُ مَا قَال[3]: إذِ المُرَاد فِي الآيَة لَقَد فَضَّلَك اللهُ عَلَينا بِالصَّبْر وسِيرَة المُحْسِنِين، وذَلِك مَحكُوم[4] بِهِ فِي الأزَل وهُو مُتَّصِف بِه مُذ عقَل، وَالمُرَاد فِي البيْت، أنَّهُم نَامُوا قَبْل مَجِيئِه.**

أقُول: لا نُسلِّم أنَّ المُرَاد: لَقَد آثَرَك اللهُ عَلَينا بِالصَّبْر، إذْ يَجُوز أنْ يكُون المُرَاد: بِالحُكْم عَلَينا فِي أرْضِك، وذَلِك قَرِيب مِن حَال تَكلُّمِهم بِذَلِك، وأمَّا البَيْت فَلَيْس المُرَاد أنَّ نَومَهُم كَان قَرِيبَاً مِن مَجِيئِهِ، لأنَّ فِي ذَلِك تَنفِيراً لَهَا مِن قُرْبِه، إذْ نَوْمُ الرُّقَبَاء مَتَى كَان فِي ابْتِدَائِهِ كَان غَيْر مُسْتَثْقَل، فَيُوشِك أنْ يَذهَب بِأدنَى تَحَرُّك، وذَلِك مِن مُوجِبَات الخَوْف المَانِع مِن الإسْعَاف بِالأمْنِيَة، وإنَّما المُرَاد أنَّ النَوْم بَعْد زَمَنِه بِحَيْث صَار ثَقِيلاً مُتَمَكِّنَاً، فهُو دَاعِيَة الطُّمَأنِينَة وَالأمْن، ثُم قَولُه: وَالمُرَاد فِي البَيْت أنَّهُم نَامُوا قَبْل مَجِيئِهِ، لَيْس مُنَافِيَاً لِدَعوَى ابْن عُصفُور، وإنَّما يُنَافِيه، أنَّ نَومَهُم قَبْل مَجِيئِه بِالقُرْب مِنْهُ، ولَعَل المُصنِّف قَال: قُبَيْل مَجِيئِهِ بِالتَّصْغِير فَيُفِيدُ[5] غَرَضَه، ولكِن لَم أقِفْ عَلَيه فِي شَيْء مِن النُّسَخ كَذَلِك، وَاللهُ أعْلَم بِالصَّوَاب.

**قَال: الرَّابِع التَّكْثِير، قَال سِيبَوَيْه فِي قَوْل الهُذَلِي[6]:**

**قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصفَرَّاً أنَامِلُهُ.**

أقُول: الَّذِي قَالَه سِيبَوَيه: وَأمَّا قَدْ، فَجَوَاب لِقَولِه: لَمَّا يَفْعَل[7] ثُم قَال: وتَكُون قَدْ بِمَنزِلة رُبَّما، قَال الهُذَلِي:

---

(1) يريد قوله تعالى (تالله لقد آثرك الله علينا) يوسف من الآية 91.

(2) يريد بالبيت قول الشاعر السابق: حلفت لها، انظر المغني: 1/ 173.

(3) أي: ابن عصفور في شرح الجمل: 1/ 526، 527.

(4) بعده في المغني: له.

(5) في (ج) فيفسد.

(6) نسب في الخزانة: 4/ 502، لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه: 149، وفي الجنى الداني، منسوب لبعض الهذليين، قال محققه إنه شماس الهذلي وهو من شواهد المقتضب: 1/ 43، وشرح المفصل: 8/ 147.

(7) وبعده فتقول قد فعل، الكتاب: ج4/ 223، تح هارون.

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصفَراً أَنَامِلُهُ ∧ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كَأنَّه قَال: رُبّما[1] هَذا نَصُّه، قَال ابْن مَالِك: فَإطْلاقُه القَوْل بِأنّها بِمَنْزِلة رُبّما[2] مُوجِب لِلتَّسْوِيَة بَينَهُما فِي[3] التَّقْلِيل وَالصَّرْف إلَى المُضِي[4]، وَاعْتَرضَه أبو حيَّان قَال: لَم يُبيِّن سِيبَويه الجِهَة الَّتِي فيهَا قَدْ بِمَنزِلة رُبّما، وَلا يَدُل ذلِكَ عَلى أنَّ[5] التَّسْوِيَة فِي كُل الأحْكَام، بَل يُسْتَدَل بِكَلام سِيبَويه عَلى نَقِيض مَا فَهِمَه ابْن مَالِك، وهُو أنَّ قَد بِمَنزِلة رُبَّما فِي التَّكثِير فَقَط، ويَدُل عَلَيه إنْشَاد البَيْت، لأنَّ الإنسَان لا يَفْخَر بِمَا يَقَع مِنْه عَلى سَبِيل القِلَّة وَالنُّدْرَة، وَإنَّما يَفخَر بِمَا يَقَع مِنْه عَلى سَبِيل الكَثْرَة، فتكُون قَدْ بِمَنزِلة رُبّما فِي التَّكثِير[6]، انْتَهَى.

وَانتَصَر بَعْض الفُضَلاء لابْن مَالِك رَادّاً كَلام أبِي حيَّان، فَقَال: أمَّا قَولَهُ لَمْ يُبيِّن سِيبَويه الجِهَة إلَى آخِره، فَإطْلاق التَّسْوِيَة كَاف فِي الأحْكَام كُلِّها، إلا مَا تُعيِّن خُروجُه، وأمَّا قَولَهُ: لأنَّ الإنسَان إلَى آخِره، فَجَوَابه أنَّ ذلِك فِيما يُمكِن وقُوعُه قَلِيلاً، وكَثِيراً، فَلا يُفخَر مِنْه إلا بِالكَثِير، أمَّا مَا لا يَقَع إلا نَادِراً فإنَّه يَقَع الافتِخَار مِنْه بِالقَلِيل، لاسْتِحَالَة الكثْرَة فيهِ، وتَرْكُ المَرْء قِرْنَه مُصفَرَّ الأنامِل كأنَّ أثوَابَه مُجَّت بِفرصَاد[7]، يَستَحِيل وقُوعه كَثِيراً، وَإنَّما يَتَّفِق نَادِراً، فَلِذَلِك يُفْتَخَر بهِ، لأنَّ القِرْن هُو المُقَاوِم لِلشَّخص الكُفء لهُ فِي شَجَاعتِه، فَلَو فُرِض مَغْلُوباً مَعَه فِي الكَثِير مِن الأوْقَات لَمْ يكُن قِرْناً لَه، إذْ لا يكُون قِرْناً إلا عِنْد المُكَافَأة غَالِباً، إذَا تَقَرَّر هَذا فتَقُول: لَمَّا كَان قَولُه: القِرْن يَقتَضِي أنّه لا يَغلِب قِرْنَه/، لأنَّ القَرنَيْن[8] غَالِب

---

(1) الكتاب: ج4/ 224.

(2) ساقط من (ج).

(3) في (د) إلى.

(4) شرح التسهيل لابن مالك بتصرف: ج1/ 30، تحقيق عبد الرحمن السيد: المكتبة المصرية.

(5) سقطت من الأصل و(ج).

(6) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ج1/ 247، نقلاً عن شرح التسهيل لأبي حيان.

(7) في (ج) مجب.

(8) في (د) القرنين.

أمرهما التعارض، ثم قضى بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صوناً للكلام عند التدافع، وقلنا: المراد أنه[1] يتركه كذلك تركاً لا يخرجه عن كونه قرناً، وذلك هو الترك النادر، لئلا يدفع آخر الكلام أوله.

والزمخشري فهم ما فهمه أبو حيان من أن[2] قد في البيت للتكثير، فقد اتجهت المؤاخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه، فإن سيبويه لم يقله نصاً، وإنما فهمه عنه، ثم أبو حيان ليس جازما به، وإنما قاله معارضاً لفهم ابن مالك، ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه أنه قال: إن قد في البيت للتكثير، وغايته فهم جوزه[3] أبو حيان، وسبقه الزمخشري إليه، وهو معارض بفهم ابن مالك أحد المجتهدين في النحو[4]، كذا قال ذلك الفاضل، قلت: حاصل كلامه على البيت أن التكثير فيه ملزم[5] للتناقض، بناء على أن القرن هو الكفء، وكثرة مغلوبيته تمنع كونه قرناً، وقد فرض أنه قرن، هذا خلف، وإنما يتم ذلك أن لو كان المراد بالقرن واحداً[6]، وهو ممنوع بل الظاهر أن المراد به الجنس، فإذا فرضنا أنه غلب جميع أقرانه، وهم مائة مثلاً، كل واحد مرة حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد المحال، وهذا هو اللائق بمقام الافتخار، وظهر بهذا أن قوله: لاستحالة الكثرة فيه، مستدرك، وأن قوله: إن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيراً، فلا يفتخر منه إلا بالكثير لا يجديه[7] نفعاً في مرامه، بل هو عليه كما عرفت.

ومعنى[8] مجت بالبناء للمفعول: رميت، يقال: مج الرجل الشراب من فيه، إذا رمى به، والفرصاد: الأحمر من التوت، كذا في الصحاح[9]، وزاد في القاموس أنه اسم لصبغ

---

(1) في الأصل بانه.

(2) سقطت من (د).

(3) في الأصل جوازه.

(4) لم أهتد إلى مصدر النص الذي نقل منه الدماميني.

(5) في الأصل ملزوم.

(6) في (د) واحد.

(7) في (د) يجريه.

(8) سقطت من الاصل.

(9) الصحاح: 2/ فرصد.

أحْمَر[1]، أيْضاً، وَالتُّوثُ بِمُثنَّاة فَوقيَّة أوَّله، ومُثلَّثة[2] آخِره.

**قَال: وَاستَشهَد جمَاعَة على ذَلك ببَيْت العَرُوض[3]:**

قَدْ أشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاء تَحمِلُنِي ∧ جَرْدَاء مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْن سُرْحُوبُ

أقُول: أشْهَد أحضُر، والغَارَة: الخَيْل المُغِيرة، والاسْم مِنه: الإغَارَة على العَدُو، كَذا فِي الصِّحَاح[4]، وَقَال فِي القَامُوس: أغَارَ عَلى القَوْم غَارَة وَإغَارَة، دَفَع عَلَيهِم الخَيْل[5]، وَالشَّعْوَاء بِفَتْح الشِّين المُعْجَمة وسُكُون العَيْن المُهْمَلة وَالمَد[6]: الغَاشِيَة المُتَفرِّقة، وجَرْدَاء بالجِيم: تَأنِيث أجْرَد، يُقَال: فَرَس جَرْدَاء، وفَرَس أجْرَد، إذَا كَان كُل مِنهُما رَقِيق الشَّعَر قَصِيرَه، ومَعرُوقَة اللَّحْيَيْن بِالعَيْن المُهْمَلة والقَاف: قَلِيلَة لَحمُهَا، واللَّحْيَان: بِفَتْح اللام تَثْنِيَة لَحْي، وهُو مَنْبِت اللِّحْيَة مِن الإنْسَان وغَيْره، وسُرْحُوب: بِالسِّين وَالحَاء المُهْمَلَتَيْن المَضمُومتَيْن، أيْ: طَوِيلَة على وَجْه الأرْضِ، وهَذِه الصِّفَة لِإنَاثِ الخَيْل دُون ذكُورِهَا.

**قَال: وَقَال غَيْرُه[7] فِي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ﴾[8] قَد فِي الجُمْلَة الفِعلِيَّة المُجَاب بِهَا القَسَم، مِثْل (إنَّ) وَاللامِ فِي الجُمْلَة الاسمِيَّة المُجَاب بِهَا القَسَم فِي إفَادَة التَّوْكِيد.**

---

(1) اللسان: 1/ الفرصد.

(2) في اللسان: التوث: الفرصاد، واحدته: توثه، وقد تقدم بتاءين ج1/ توث.

(3) الشاهد فيه أن قد لإفادة التكثير، وهو من قصيدة لامرئ القيس، ديوانه: 225، قسم زيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول، وهو في الجنى الداني: 258، الخزانة: 4/ 502، ومن شواهد علم العروض للضرب الثاني من البسيط، العيون الفاخرة الغامزة على حكايا الرامزة للدماميني: ص59، بها مشه: فتح رب البرية على قصيدة الخزرجية لزكريا الأنصاري. وفي شرح أبيات المغني للبغدادي أن ابن يسعون في شرح شواهد إيضاح أبي علي على أن البيت من قصيدة لعمران ابن إبراهيم الأنصاري: 4/ 113.

(4) الصحاح: 1/ غور.

(5) القاموس: (ج2) الغور.

(6) ساقط من (ج.د).

(7) أي: غير الزمخشري الذي قال أن قد دخلت في الآية (قد يعلم ما أنتم عليه) النور من الآية 64، لتوكيد العلم، المغني: 1/ 174.

(8) البقرة من الآية 65.

أقول: الَّذِي يَظهَر أنْ يُقَال اللامُ وَقَدْ الوَاقِعَان فِي الفِعليَّة الَّتِي يُجَاب بِهَا القَسَم مِثْل إنْ واللامِ فِي الاسميَّة الوَاقِعَة جوَاباً لِلقَسَم، وَإلا فكَيْف تكُون وَحْدَها مِثْل إنْ واللامِ جَمِيعاً.

**قَال: وَقَد مَضَى نَقْل القَوْل بِالتَّقْلِيلِ فِي الأُولَى وَالتَّقْرِيبِ[1] وَالتَّوقُّع فِي مِثْل الثَّانِيَة.**

أقُول: المُرَاد بِالآيَة الأولَى قَوْله تَعالَى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾[2] ونَقْل القَول بِالتَّقْلِيل فِيها نَفسها مضَى قَرِيباً فِي المَعنَى الثَّالِث، حَيْث ذكَر أنَّ التَّقليلَ فِيها[3] رَاجِع إلَى تَقْلِيل[4] المُتَعلِّق، والمَعنَى: أنَّ مَا هُمْ عَليه أقَلُّ مَعلُومَاتِه سُبْحَانهُ وتَعالَى، وَالمُرَاد بِالآيَة الثَّانِيَة، قَوْله: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ﴾[5] وهَذِه الآيَة لَم يَمْضِ لهُ نَقْل التَّوقُّع وَالتَّقْرِيب فِيها نَفْسِها، وَإنَّما مَضَى لَه فِي مِثْلِها، حَيْث[6] نَقَل قَبْل ذِكْر المَعنَى الثَّالِث بِيَسِير عَن الزَمَخْشَرِي فِي قَوْله تَعالَى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾[7] أنَّها لِلتَّوقُّع، وَذكَر هُنَاك أنَّ مُقْتَضى كَلام ابْن مَالِك أنَّها/ مَع المَاضِي إنَّما تُفِيد التَّقْرِيبَ ونَقَلَ عِبَارَتَه فِي التَّسْهِيل.[8]

**قَال: السَّادِسُ النَّفْيُ.**

أقُول: مُقْتَضى هَذا أنْ تكُون لـ قَدْ سِتَّة مَعَان، وَالَّذي قَالَه أوَّلاً: وَلَهَا خَمْسَة مَعَان، وكأنَّه لَمَّا لَمْ يَرَ[9] هذَا المَعنَى السَّادِس بِمَثَابة تِلْك المَعَانِي الخَمسَة لِكَوْنه غَرِيباً قَلِيل الاستِعْمَال تَحَاشَى عَن نَظْمِه فِي سِلْكِهَا، ولَمْ يَرَ إهْمَالَه البتَّة حِرصاً على الإفَادَة، فَأفْرَدَهُ بِالذِّكْر عَلى وَجْه غَرِيبٍ لِغَرَابَتِه.

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) النور من الآية 64.
(3) في (ج.د) عنها.
(4) في (ج) تعليل.
(5) البقرة من الآية 65.
(6) ساقط من الأصل.
(7) الأعراف من الآية 59، قال الزمخشري: جواب قسم محذوف، الكشاف: 2/ 84.
(8) التسهيل ص242.
(9) في (ج) لم يرد.

**قَال: وَهُو[1] أنْ يكُونَ كَقَولِك لِلكَذُوبِ: هُو رَجُلٌ صَادِقٌ.**

أقُول: يَعنِي أنّه مِن إطْلَاق أحَد الضِّدَّيْن عَلى الآخَر عَلى وَجْه التَّهَكُّم، فَالَمعنَى: مَا كُنْت فِي خَيْر، لَكنَّه أبْرَزَه فِي قَالِب الإثْبَات استِهزَاءً بِالُمخَاطَب وتَهَكُّماً بِهِ، فَجَاء النَّصْب بَعْد الفَاء نَظَراً إلَى المَعنَى كَما ذَكَرَ.

**قَال: وَإنْ كَانَا[2] إنَّمَا حَكَمَا[3] بِالنَّفْيِ لِثُبُوت النَّصْب، فَغَيْر مُسْتَقِيم لِمَجِيء قَولِه[4]:**

وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأسْتَرِيحَا.

أقُول: هَذَا عَجزُ بَيْت، صَدْرُه:

سَأتْرُك مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيم.

ورَام بَعْضٌ تَخْرِيجَه عَلى النَّصْب فِي جَوَاب النَّفْي الَمعنَوِي الُمسْتَفَاد مِن قَولِه: سَأتْرُك مَنْزِلي، إذْ مَعنَاه: لا أُقِيم بهِ، وَلَيْس بِمُتَّجِه، لأنَّ جَوَاب النَّفْي مَنْفِي لا ثَابِت، نَحْو: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ فَأُكْرِمَه، بِالنَّصْب وَالُمرَاد فِي البَيْت إثْبَات الاسْتِرَاحة، لا نَفْيُها، لَكِن لِقَائِل أنْ يقُول: لا نُسلِّم أنَّ الفِعْل مِن قَولِه: فَأسْتَرِيحَا، منصُوب، بَل هُو مَرفُوع مُؤكَّد بِالنُون الخَفِيفَة مَوقُوفاً عَليهَا بِالألِف، وتَوكِيد مِثْل هَذا بِالثَّقِيلَة وَالخَفِيفَة جَائِزٌ فِي الضَّرُورَة.

**قَالَ: الشَّاعِر[5]:**

(1) أي: محمل قد على النفي في قول الشاعر: قد كنت في خير فتعرفه، ورد في اللسان، مادة قد بغير عجز وبدون نسبة.

(2) يريد ابن سيدة وابن مالك، انظر المغني: 1/ 175.

(3) في (د9 حلى ما، وفي الأصل حكيا، وكل ذلك تحريف.

(4) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 116، والبيت نسبه ابن يسعون في شرح شواهد الإيضاح إلى المغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلي من شعراء الدولة الأموية، وهو في الخزانة: 3/ 600، وأمالي ابن الشجري: 1/ 279، الهمع: 2/ 32.

(5) نسبهما العيني في شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان للسموأل بن عادياء الغساني اليهودي برواية ألي الفوز، بدل الفضل، 3/ 221، والشاهد في أشعرن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما، قال: وهذا في غاية الندرة، وهو من شواهد ابن عقيل على شرح التسهيل: 2/ 671.

لَيْتَ شِعْرِي –وَأشْعُرَنْ– إذَا مَا /\ قَرَّبُوهَا مَنْشُورَة وَدُعِيتُ
أَلِيَ الفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إذَا حُو /\ سِبْتُ؟ إنِّي عَلَى الحِسَابِ مُقِيتُ

يَعنِي: لَيْت عِلْمِي حَاصِل إذَا مَا قَرَّبُوا صَحِيفَة أعْمَالِي مَنشُورَة ودُعِيتُ لِقِرَاءَتِهَا (أَلِيَ الفَضْلُ فِي الحِسَاب لِكَثْرَة حسَنَاتِي أمْ عَلَي الفَضْل[1] لَوفُور سَيِّئَاتِي)[2] وأشْعُرَن اعْتِرَاضٌ، مَعنَاه: أنَّ الشُّعُور لا بُدَّ[3] مِن حصُولِه البتَّة، فَلا حَاجَة إلَى تَمَنِّيه، وَقَال سِيبَوِيه: يَجُوز لِلمُضْطَر: أنْتَ تَفْعَلَنَّ[4]، لا شَك أنَّ التَّخْرِيج عَلى هَذا مُتَّجِه، بِخِلاف التَّخْرِيج عَلى النَّصْب مَع فَقْد[5] شَرْطِه كَما فِي البَيْت[6]، فإنَّه لا نَظِير لَه، فإنْ قُلْت: فَمَا وَجْه النَّصْب، إنْ قِيل بِهِ فِي البَيْت كَما فَعَل المُصنِّف، فإنَّ القَوْل بأنَّه بِنَفْس الفَاء مَذهَب كُوفِي، وهُو لا يَرتَضِيه، فكَيْف يَخرُج عَلى طَرِيقِ البَصَرِيِّين؟، قُلْت: بِجَعْل النَّصْب بأنْ مُضمَرة عَلى حَدِّ قَولِهَا:[7]

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينِي/\

وَالمَعطُوف مَنْظُور فِيه إلَى المَعنَى، كأنَّه قَال: وَيكُون لُحوقِي بِالحِجَاز فَأسْتَرِيح، أيْ: لُحُوقِي فَاسْتِرَاحَتِي.

قَال: وَقِرَاءَة بَعْضِهِم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾[8].

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) ساقط من (د).
(3) في الأصل لا بد منه.
(4) قال سيبويه: ويجوز للمضطر أنت تفعلن ذاك شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنها ليست مجزومة، والتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطروا، الكتاب: 3/ 517، تح هارون.
(5) في (د) قيد.
(6) ساقط من (ج).
(7) تمامه: (أحب إلي من لبس الشفوف) وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، بدوية تزوجها معاوية فولدت له يزيد، والبيت في الكتاب: 1/ 426، ابن عقيل: 2/ 172، والخزانة: 3/ 592.
(8) الأنبياء من الآية 18، وفي مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ص94، قرأ عيسى الهمذاني، فيدمغه، بالنصب، وقرأ آخرون فتدمغه، بالتاء والضم أما قراءة السبعة فيدمغه بالياء والضم.

أقُول: هَذِه القِرَاءة الشَّاذَّة[1] يُمكِن تَخرِيجُها أيْضاً عَلى أنَّ الفِعْل منْصُوبٌ بأنْ مُضمَرةً، وهِي وَصِلَتُها فِي مَحَل خَفْض عَطْفاً[2] عَلى الحَقِّ، وَالمَعنَى: بَل نَقْذِف بِالحَق فَيَدْمَغُهُ عَلى البَاطِل، أيْ: نَرمِي البَاطِل بالحَق فَإبْطَال لَه، وَالله المُوَفِق.

---

(1) في (د) يحكي.

(2) في (د) عطف.

## " قَـــطُّ "

**قَالَ: وَتَختَصُّ[1] بِالنَّفيِ.**

أقُول: يَعنِي أنَّها لا[2] تُستَعمَل مَع غَيْره، فَالنَّفي مَقصُور عَليه، وَمَع ذَلِك أَدْخَل البَاء عَليه، وهِي إنَّما تَدخُل عَلى المَقصُور حَتْماً عَلى رَأي، أوْ غَالِباً عَلى رَأي، كَما مَرَّ فِي أوَائِل الكِتَاب[3].

ثُم مُلازَمَةُ قَطُّ لِلنَّفْي لَيْسَت أمْراً مُسْتَمِرّاً علَى الدَّوَام، وإنَّما ذَلِك هُو الغَالِب، قَال فِي التَّسْهيل: ورُبَّما استُعْمِل قَط دُونَه لَفظاً وَمَعنَى[4] يُرِيد: دُون النَّفْي، ومِن شَوَاهِده قَوْل بَعْضِ الصَّحَابَة رَضِي الله عَنْهُم.

(قَصَرْنا الصَّلاة فِي السَّفَر مَع رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّم أكْثَرُ مَا كُنَا قَطُّ وَآمَنُهُ) [5].

**قَالَ: وَالثَّانِي أنْ تَكُون بِمَعنَى (حَسْبُ) وَهَذِه مَفْتُوحَة القَاف، سَاكِنَة الطَّاء.**

أقُول: عَلى ذَلِك جَاء قَوْل الحَرِيري فِي بَعْض المَقَامَات[6]:

مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ ∧ وَمَنْ لَهُ الحُسْنَى فَقَطْ

الأولَى: ظَرْف زَمَان، وَالثَّانيَة: بِمَعنَى/ حَسْب، قَال المُصنِّف فِي حَوَاشِيه عَلى التَّسْهيل: وَلَم يُسْمَع مِنْهُم إلا مَقْرُوناً بِالفَاء، وَهِي زَائِدة لازِمَة عِنْدي، وَكَذا أقُول فِي قَولِهِم:

---

(1) أي: هي قط الظرفية الزمانية المستغرقة لما مضى.

(2) في الأصل ما.

(3) تقدمت إشارته إلى ذلك في ص8-9 من الأصل.

(4) التسهيل ص95.

(5) في فتح الباري: 4/ 319، رقم: 1656، برواية: صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمعنى ركعتين، وفي شرح التسهيل لابن عقيل: 1/ 517، وورد بلفظ الدماميني وهو أيضاً من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، ص190.

(6) المقامة الشعرية الثالثة والعشرون، ص230، مطبعة محمد علي صبيح -مصر-.

فَحَسْب: إنَّ الفَاء زَائِدة، قُلْت: لا يَنْبَغِي ارْتِكَاب الزِّيَادة مَا وُجِد عَنْها مَنْدُوحَة، وقَد قَال التَفْتَازانِي فِي المُطوَّل: إنَّ قَطُّ مِن أسْمَاء الأفْعَال بِمَعنَى (انْتَهِ) وكثِيراً مَا يُصَدَّر بالفَاء تَزْيِيناً لِلَّفْظ، وكأنَّه جَزَاء شَرْط مَحذُوف[1]، وقَدَّره فِي قَوْل صَاحِب التَّلخِيص: ويُوصَف بِهَا الأخِيرَان فَقَط، بأنْ قَال: إذَا وَصَفْتَ بهَا الأخِيرَين فَانْتَهِ، عَن وَصْف الأوَّل بِهَا، قَال: وإنَّما قَدَّرْنا الشَّرْط بِهَا[2] تَصْحِيحاً لِلفَاء[3]، قُلْت: وَظَاهِره أنَّه يُسْتَعمَل بِدُون فَاء، لَكنَّه قَلِيلٌ، وَقَال ابْن السِّيد[4] فِي كِتَاب المَسَائِل (قَطُّ) تُستَعمَل عَلى وجْهَيْن:

أحَدُهُما: مُشَدَّدة الطَّاء مَفتُوحَة القَاف، وأجَازَ فِيها الكِسَائِي التَّخْفِيف مَع فَتْح القَاف وضَمِّها، فَهَذِه تَجْرِي مَجرَى الظُّرُوف، وهِي مَبنِيَّة عَلى الضَّم لِقَطعِها عَن الإضَافَة بِمَنزِلة قَبْل، وَبَعْد، وَلا تُستَعمَل إلا فِي الزَّمَن المَاضِي وبَعْد النَّفِي، كَقَولِك: مَا رَأيْتُه قَطُّ، وهِي فِي نِيَّة الإضَافَة، لأنَّ المَعنَى: مَا رَأيتُه مُدَّة الزَّمَن المَاضِي[5]، وَاشتِقَاقُهَا مِن قَولِك: قَطَطْتُ الشَّيء إذَا قَطَعتُه، فإذَا قَالَ المُتكلِّم: مَا رَأيْتُه قَطُّ، فَقَطْعٌ عَلى هَذَا ومُتَّصِل فِيه[6]، قُلْت: الأظْهَر أنْ يُقَال: أنَّه استَعملَه فِي الزَّمَن المَقطُوع عَن الزَّمَن الحَاضِر وهُو المَاضِي، ثُم قَال: الثَّانِي أنْ تَكُون مَفتُوحة القَاف، سَاكِنَة الطَّاء، وَهِي بِمَعنَى الاكتِفَاء بِالشَّيء وَالاجْتِزَاء بِهِ، وهِي عِنْد البَصرِيِّين مُضَافة[7] إلَى مَا بَعْدها كَما تُضَاف (حَسْب) فِي قَولِك: حَسْبُك دِرْهَمٌ، وفِيها مَعنَى القَطْع أيْضاً، وَالكُوفِيُّون يُجِيزُون فِيما بَعْدَها النَّصْب، فَيُجِيزُون: قَطْ عَبْد الله دِرْهَم، ويقُولُون مَعنَاه: كَفَى عَبْدَ الله دِرْهَمٌ[8]، ويَكْفِيهِ، وَلا يَعرِف ذَلِك البَصرِيُّون، وقَطُّ

---

(1) المطول على التلخيص للتفتازاني، ص15، وضمير الغائبة في قوله: يوصف بها الأخيران، يعود إلى البلاغة والمراد بالأخيرين: الكلام والتكلم.

(2) سقطت من (ج.د).

(3) قوله: وإنما قدرنا الشرط تصحيحاً للفاء، ليس بموجود في نفس السياق، ولعل الشارح أخذه من فقرة أخرى من المطول.

(4) تقدم التعريف به في ص41 من الأصل.

(5) ساقط من الأصل.

(6) للبطليوسي كتابان: المسائل والأجوبة ومنه نسخة بخزانة القرويين: م خ تحت عدد 1231، وما نقله الدماميني هنا ليس بموجود فيه، والكتاب الثاني: المسائل المنثورة، وقد أشار إليه السيوطي في البغية، وهذا لم أوفق في العثور عليه، وأعتقد أنه هو الذي نقل الدماميني منه.

(7) في (ج) تضاف وفي (د) مضاف.

(8) سقطت من (ج.د).

هذِهِ تُستَعمَل بَعْد الإيجَاب وَالنَّفي، كَقَولِك: أَخَذْتُ دِرْهَمَاً فَقَطْ[1]، وَمَا أَخَذْتُ دِرْهَمَاً فَقَطْ، أي: أَخَذْتُ أكثَر مِن دِرْهَم، وهَذِه هِي الَّتِي تأتِي[2] بَعْد الفَاء، وَلا مَدخَل لِلفَاء مَع الأولَى[3]، وإنَّما صَلَحَتْ الفَاء فِي هَذِه، لأنَّ مَعنَى (أَخَذْتُ دِرْهَمَاً فَقَط): أَخَذْتُ دِرْهَمَاً[4] فَاكْتَفَيْتُ بِهِ، إِلَى هُنَا كَلامُهُ[5].

قُلْت: جَعْل الفَاء عَاطِفَة لا زَائِدَة -كَمَا قَال المُصنِّف- وَلا جَزَائِيَّةً -كَمَا قَالَ التَفْتَازَانِي- وَالظَّاهِر أنَّه خَيْرٌ مِن قَولَيْهِمَا جَمِيعَاً، وَاللهُ أعْلَمُ.

---

(1) سقطت من (د).

(2) في (د) يأتي.

(3) في (ج) في.

(4) ساقط من الأصل.

(5) يريد كلام ابن السيد في المسائل المنثورة.